

الجزء الثالث

من

شرح

الحريش

شرح على مختصر في الحريش

سأله

محمد الحريش المالكي



هذه الجزأ الثالث وهو اول النصف

الثاني المشار اليه بحر البيوع من

شرح شيخنا العالم العلامة

البحر الفخامة

الشيخ محمد

الخرشي نقفا

الله

بني بني بني

شرح على مختصر أبي الفضا

(أبو بكر الثاني)

محمد بن شمس

في ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١ / ١٠ / ١٢٨٧

مكتبة جامعة القروااض - قسم الخطوط

اسم الكتاب شرح على مختصر أبي الفضا الرقم ٢/١٩٨٧

اسم المؤلف محمد بن عبد الله بن شمس

تاريخ النسخ ١١٥١

عدد الأوراق ١٥٧

ملاحظات (مقتبة خالقي) اجزاء الثمانية

آر ٢١٧
ش . خ

(شرح الخراشي على متن أبي الضياء) تأليف الخراشي ،

محمد بن عبد الله - ١١٠١ هـ . بخط محمد ضبيش

الفرنوي سنة ١١٥١ هـ .

ج ٢ ، ٢ ، ٣ (٥٠٥ + ٣٩١ + ٤١٦ ق) ، ٢٣ س ، ٢٠ × ١٥ سم ،

٢١ × ٥٥ سم .

١٩٨٧

١ - الأزهري ٢ : ٣٧٢ ، مداخل المؤلفين العرب : ٦٢ ؛

١ - المذهب المالكي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ - المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ

د - شرح مختصر - خليل .

بسم الله الرحمن الرحيم وصلي الله على سيدنا محمد وآله وسلم
واعلم انه تجاذب الحضارة امران احدهما الفكاك لانه مشاها
والاخر البيع لان الحاض عليه حفظ الموضون وله قبض نفقت
وتحصيل ما به قوامه بالنفقة ان كانت عينا وخوها وهو انما
يحصل بالبيع فلذا وضع البيع متصلا بالحضارة فقال **باب**
ذكر فيه البيع وهو اول النصف الثاني من هذا المختصر جري
مولفه على طريقة المتأخرين من اهل المذهب في وضعهم للفكاك
وتوايه في النصف الاول في الربع الثاني منه والبيع وتوايه
في النصف الثاني وهو ما يتبين الاهتمام به وبمعرفة احكامه
لموم الحاجة اليه والبلوي به اذ لا يخلو المكلف غالبا من بيع
او شراء فيجب ان يعلم حكم الله فيه قبل التلبس به والبيع والفكاك
عقدان يتعلق بهما قوام العالم وقول من قال يكفي ربح المباد
ليس بشي لان الله خلق الانسان محتاجا الى القدا فمقترا
الى النساء وخلق له ما في الارض جميعا ولم يتركه بعد ايتصرف كيف
شأ باختياره فيجب على كل احد ان يتعلم ما يحتاج اليه ثم يجب على
المتخصص العمل بما علمه من احكامه ويحتمد في ذلك ويختار من
اهماله فيتولي امر بيعه وشرايه بنفسه ان قدر والا فيتره
بمشاورته ولا يتكفل في ذلك على من لا يعرف الاحكام او يعرفها
ويتساهل في العمل بمقتضاها فلهذه الفساد وعمومه في هذا الزمان
وحكمة في عيته الوصول الى ما في يد الغير على وجه الرضي وذلك
ينبغي الى عدم المنازعة والمقاتلة والسرقة والخيانة والجلد وغير
ذلك وهو لغة مصدر رباغ النبي اخرجته عن ملكه او ادخله فيه
بموضع فهو من اسما الا عند اذ يطلق على البيع والشرا كالتز للظهر

والحيض

والحيض وللزنا في لغة قريش استعمال باع اذا اخرج واشتري اذا
ادخل وهي المصح واصطلم عليها العلماء تقريبا لفهمه واما شري
فيستعمل بمعنى باع كما في قوله تعالى وشروه بثمن اي باعوه ففرق
بين شري واشتري واما معناه شري قال بن عبد السلام معرفة
حقيقته ضرورة حتى للمصيان وقال بن عرفة واما قاله بن عبد السلام
خوه للباي ويرد بان المعلوم ضرورة وجوده عند وقوعه لكثرة
تكرره ولا يلزم منه علم حقيقته ثم قال البيع الا عم عقد بها ومنه
على غير مانع ولا متعة لعدة فتخرج الاجارة والكر والفكاك وتدخل
هبة الثواب والصرف والمراطة والسلم والغالب عرفا اخبر منه
بزيادة ذومكايمة احد عوضيه غير ذومكايمة ولا فقة جين غير
العين فيه فتخرج الاربعة الخ ولعل المصنف بن عبد السلام فلم يتفرغ
لحد بل تعرض لا ركانه وشروطه بقوله **ص** ينقذ البيع بما يدل
على الرضي **ع** اعلم ان للبيع اركان ثلاثة الصيغة والماقد وهو البايع
والمشتري والمقود عليه وهو الثمن والمثمن وهي في الحقيقة خمسة
وبدا بالاول اما الثقلنة او لكونه اولها في الوجود ومبده يحصل
تقابل الموضوعين والمضي تثبت وتوجد حقيقة البيع بسبب وجود
ما يدل على الرضي من الماقد من لفظ او اشارة اخر من غير اعني عربي
او عجمي وفي الدخيرة اذا كان اخر من اعني غفقت عاملته ومناكحة
لنقدرا لشارة منه ومبارة بما يدل على الرضي من قول من الجانبين
او فعل منهما او قول من احدهما وفعل من الاخر او اشارة منهما او
من جانب وقول او فعل من الاخر ودخلت فيه الدلالة المطابقة
كبت واشتري والتنظيمية كخذ وهات والالتزامية كما وضعتك
هذا بهذا او العرفية كالمطاة وقوله ما اي شي اربا النبي الذي



يدل على الرضى فيفسر بركه او بعرفة وهو اولي لا يتعدل على العموم
اي بكل شيء يدل على الرضى والباقي قوله وان بمطابقة زائدة اي
وان كان ما يدل على الرضى او والد اعليه مطابقة وهو ان يطيب
الثلث فيمطيه المثلثون من غير ايجاب ولا استيجاب والمطابقة المحقة
المروية عن القول من الجانبين لا بد فيها من حضور الثلث والثلث
اي قبضها والا فهو غير لازم فمن اخذ ما علم ثمنه لا يلزم البيع
الا بدفع الثلث وكذلك من دفع ثمن رغب مثلا لشخص فانه
لا يلزم البيع حتى يتبين الرغيف واما اصل وجود العقد فلا
يتوقف على ذلك فمن اخذ ما علم ثمنه من مالكه ولم يدفع له الثلث
فقد وجد بذلك اصل العقد ولا يوجد لزومه الا بدفع الثلث
ولو توقف وجود العقد على دفع الثلث لكان تصرفه فيه بالاكلا
وخوه من التصرف فيها لا بدخل في ملكه هذه اما يفيد كلام
ابن عرفة **ص** ويعني فيقول بعت **ش** اي وكما ينقد البيع بالمطابقة
ينقد بتقدم القول من المشتري بان يقول يعني على الايجاب من
البائع بان يقول بعتك خلا فالشافعي في هذه وفيما قبلها وهذه
التي جمده عقب قوله وان بمطابقة لدخولها جميعا في خبر المبالغة
ولما كان المطلوب في انعقاد البيع ما يدل على الرضى عرفا استوي
لفظ الامر مع الماضي فقول المشتري لمن سلفته في بده يعني
سلفتك بكذا ليس صريحا في ايجاب البيع من جهة المشتري لاحتمال
امره به والتماسه منه فيحمل رضاه به وعدمه ولكن العرف يدل
على رضاه به ومثله قول البائع اشتريني هذه السلعة او خذها
او دونكها فيقول المشتري قبلك او فعلت فلو قال المولى ويكفي
لكان احسن **ص** وباتت او بعتك ويرضى الاخر فيهما **ش** اي وكذا

ينقد

ينقد البيع ايضا بقول المشتري ابتعت ويرضى البائع باي شيء
يدل على الرضى من قول او فعل او اشارة او يقول البائع بعتك
وخوه ويرضى المشتري باي شيء يدل على الرضى مما سئل وقال
البادي منهما بعد اجابة صاحبه لا ارضي انما كنت مازحا او مريدا
خبر من السلطنة وهو ما نقله ابن زمين عن ابن القاسم من التفرقة
بين صيغة الماضي والمضارع ونقله بن يونس وابو الحسن وابن
عبد السلام والمولى بن عرفة وغيرهم والضروري فيهما راجع
الي صورتين والاخر البائع في الصورة الاولى والمشتري في الثانية
ص وحلف والا لزم ان قال ابيعكها بكذا او انا اشتريتها بكذا **ش**
اي ان البيع يلزم من لفظ بالمضارع ابتدأ من بايع او اشتريتم قال
لا ارضي بعد رضى الاخران لم يحلف وان حلف انه لم يرد البيع وانما
اراد الوعد او المرح لم يلزم فاذا قال البائع ابيعك هذه السلعة
بكذا ارضي المشتري ثم قال البائع لا ارضي وانما اردت الوعد وخوه
او قال المشتري للبائع انا اشتريتها بكذا ابلغت المضارع فقال
صاحبهما خد وخوه فقال المشتري لا ارضي انما اردت الوعد
وخوه حلف البائع في الاولى والمشتري في الثانية فان نكل من
توجهت عليه اليمين لزمه البيع في الاولى والشرائي الثانية
ولو كان بلفظ الماضي لم يقبل من تكلم به اولي يمين كامر واليمين
لا تنقلب لانها يمين ثمة وكل هذا ما لم يكن في الكلام تردد والا
فلا يقبل منه يمين ويلزم من تكلم بالمضارع او لا اتفاقا لان تردد
الكلام يدل على انه غير لاعب واما المتكلم بالامر فلا يقبل منه عدم
ارادة البيع والشراء وهو قول مالك في كتاب محمد وقول ابن
القاسم وعيسى بن دينار في كتاب بن مزين واختاره ابن المواز

وقبلوه

ورجحه ابو اسحاق واقتصر عليه وهو ظاهر ما مر في قوله
ويبين فيقول بمت ولكنه خلاف قول بن القاسم في المدونة
فانه سوي فيهما بينا وبين سيلة التسوق الا انه مع ان المشهور
من ذهب المدونة كما دل عليه كلام التوضيح قال بعضهم وكلام
المولف معناه ينفيد المبدأ في الامر الاول لان المضارع دلالة على
اليوم والشراف قوي من دلالة الامر لانه يدل على الحال بخلاف
الامر فانه لا يدل عليه اتفاقا **ص** او تسوق بها فقال بكم فقال
بماية فقال اخذ قماش **ش** اي وكذا يحلف صاحب السلفة اذا وقف
سلعته في السوق الممد لها للبيع كثر التسوق ام لا فقال له شخص
بكم هي فقال بماية فقال اخذ قماش فقال البايع لا ارضى فيحلف
ما اراد البيع ولا يلزمه وان نكل لزمه قاله في المدونة والمقصود
تسوق المصنوع مخالفة فان غير الموقوفة للتسوق يقبل قول ربهما
انه كان لا عبا بل لا يمين وقول بن رشد يمين ضئيف والموقوفة
في غير سوقها الممد لها حكما حكم غير التسوق بها وظاهر قوله
فقال بكم انه اقتصر عليه فلو قال بكم تيممها لي فيبني لزوم البيع
ص وشرط عاقده تمييز **ش** الضمير المضاف اليه عاقد عايد على
البيع المفهوم من السياق والمراد بالعاقد البايع والمشتري
والمعنى ان شرط صحة عقد عاقد البيع وهو البايع والمشتري
التمييز وهو اذا كلم بشي من مقاصد العقلا ففهم واحسن الجواب
عنه فلا ينعقد من غير يمين اصبي او جنون او غماضها او من
احدهما عند بن شاس والمولف وابن راشد وقال بن عرفة عقد
المجنون حال جنونه ينظر له السلطان بالاصح في اتمامه ونفيه
ان كان مع من يلزمه عقده واستدل باشيائه اعلم ان العقد

يمكن

يمكن ان يكون لازما من جهة دون جهة كعقد رشده مع عبدا وما
كونه صحيحا من جهة دون جهة كعقد رشده فلا يتصور شرعا اذا لا
يمكن اتصافه بالصحة والفساد في ان واحد وانما لم يعرف التمييز
بالللف واللام ليلا يتوهم ان المراد بالتمييز التام فلا يتأتى له
قوله **ص** الا بسكر فتزدد **ش** اعلم ان الذي يتحصل في بيع السكران
وشرايه علي ما يظهر من كلامهم ان كان لا يميز عنده اصلا انه
لا ينعقد اي لا يصح اتفاقا عند بن رشد والباي وعلو المستحور
عنه بن شعبان واما ان كان عنده تمييز اي نوع من التمييز فلا خلاف
في انعقاده بيمينه وانما اختلفت الطرق في لزومه فحكى ابن رشد الخلاف
في ذلك فقال وقول مالك وعامة اصحابه انه لا يلزمه وهو اظهر
الاقوال واولاهها بالصواب وعزاه في العلم لجمهور اصحابنا
اذا علمت هذا فلو اسقط المولف قوله الا بسكر فتزدد لكان اخضر
ووافق المعتمد وسلم مما يورد عليه وذلك لان الاستثان كان من
المنطوق فالبا حين في معنى مع والمراد بالسكر حين نوع منه لا غير
العقل المناهية للتمييز اي الا ان يكون التمييز سكر فتزدد فقط
علمت انه لا خلاف في انعقاده ببيع السكران المميز اي صحته وانما الخلاف
في لزومه والكلام معناه في انعقاده فلا يصح حكاية التردد فيه
لانه خروج عما الكلام فيه وان كان الاستثان من المصنوع وعليه
درج الثبوت من واقعه اي فلا يصح بيع غير المميز الا ان يكون عدم
التمييز بسبب سكر فتزدد وقد علمت ان بيع غير المميز غير صحيح اما
اتفاقا عند البايج وابن رشد او علي المستحور عند بن شعبان
فالمناسب للاختصاص والمطابق لما تجت به الفتوي الجزم بعدم
صحته وترك ذكر التردد وان كان ذكره صحيحا علي انه مشتبهي من

المفهوم لانه اشارة لطريقة البايجي وبن رشد وطريقة بن شعبان
وان كان القول بالصحة فيها ضعيفا لانه لم يلزم فيه صحة كل من
طرفيه والمراد بالسكر الحرام وهو الخمر وغيره حيث كان متديا
عالمًا اما ان شربه غير عالم او للتد اوي فكما يجوزون **ص** ولزومه تكليف
ش عطف علي عاقده وفي الحقيقة علي الصحة المقدرة في قوله
وشرط عاقده لان اللزوم لا يتقابل العاقد فيعطف عليه
وانما يتقابل الصحة فلهذا صح العطف والمعين ان شرط لزوم البيع
ان يصدر من مكلف وهو الرشيد الطائع فان صدر من غيره
كصبي او سفيف او مكره لم يلزم وان صح **ص** لان اجبر عليه جوازه
حراما **ش** يريد ان المكلف انما يلزمه ما عتده علي نفسه اذا كان
طائعا واما ان اجبر علي البيع او علي سببه وهو طلب مال ظلما فباع
شيا لو فاه فلهذا يلزمه واحترز بالجور الحرام من الجور الشرعي كجور
القاضي المدعي ان علي البيع لوفاء الفريما او المتفق للثقة والخراج الحق
فليس من ذلك بل هو جائز لازم وجائز سواءه لكل احد الا ان يكون
مفسرا في الي بيع ما يترك للمفسر فكما لا كراه الظلم والمسلم والذمي
في ذلك سواء ومن الاكراه الحق الجبر علي بيع الارض للطريق او لتوسيع
المسجد والطعام اذا اخرج اليه وللمكره اكراهها حراما ان يلزم
المشتري منه ما اشتراه بالثمن الذي باعه به ولا كلام له فهو
منحل من جانب المكره بالفتح **ص** ورد عليه بلا ثمن **ش** يعني ان المكره
علي سبب البيع وهو المال اذا قدر علي خلاص شيه الذي باعه
فانه ياخذ منه هو بيده بلا غرم ثمن ويرجع المشتري علي الظالم
او وكيله وسواء علم المشتري بانه مكره ام لا والمشتري منه كالمشتري
من الفاسد في العلم وعدمه والضمان والعتلة وعدتها والحد

ي او ظانا
او شاكاه
م انه لا يجوز
علي قوله للذم اوي

في قوله

ان

ان وطى ولو اجبر علي البيع دون المال فيرد اليه بالثمن الا ان
تقوم بيته بثمنه وهل يصدق اذا ادعي التلف كما لو دعاه ام لا
خلاف علي حد سوي فكلام المولف هنا فيما اذا اجبر علي سبب البيع
وهو المال لا علي البيع فقط فلذا اقال بعض في كلام المولف حد
والتقدير لا ان اجبر عليه او علي سببه وقوله ورد عليه بلا ثمن راجع
لثانية وقوله ورد عليه اي ان كان قابلا او قيمته ان كان مضموما
او مثله ان كان مثليا ان فات **ص** ومضي في جبر عامل **ش** بعنوان
السلطان اذا اجبر العامل علي بيع ما بيده يوفي من ثمنه ما كان
العامل ظلم فيه غيره فان ذلك البيع ماض وسوادفع السلطان
للمظلوم حقه ام لا لان اغرام السلطان المال ما ظلموه للناس
حق فلهذا لكن ان رد المال الي اربابه فقد فعل ما وجب عليه
والا فقد ظلم والمراد بالعامل من ياخذ المال ظلما سواء ضرب
علي يديه ام لا كما يوخذ من كلام **تت** وما انفك الكلام علي شرط
الصحة والذم شرع في شرط الجواز ودوام الملك مع صحته ويجوز
شرا القريب الذي يفتق علي المشتري وان لم يدم ملكه بقوله **ص**
ومنع بيع مسلم ومصحف وصغير كافر **ش** يعني انه يحرم علي المالك
ان يبيع للكافر مسلما صغيرا او كبيرا او مصحفا او جزية وهذا مما
لا خلاف فيه لان فيه امتحان حرمة الاسلام بملكه المصحف واذا
لال المسلم واستبلاوه وقد قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين
علي المؤمنين سبيلا وكذلك يحرم علي المالك ان يبيع للكافر كافرا
صغيرا كتابيا او مجوسيا الجبر الاول علي الاسلام علي المشهور والثاني
اتفاقا سواء كان مع الصغير ام لا كان علي دين مشرك ام لا
علي المذهب والتاويلان اللذان في قوله وهل منع الصغير

اذا لم يكن علي دين مشترية او مطلق ان لم يكن معه ابوه ضيفان
ونفهوم صغير وهو البالغ فيه تفصيل فان كان يجير علي الاسلام
كالجوسي لم يجز بيعه كان علي دين مشترية ام لا وان كان لا يجير
كالكتابي الكبير جاز بيعه ان كان علي دين مشترية ان اقام بعوي ببيعة
اخرى المراد بالصغير هنا من يجير علي الاسلام وهو المجوسي مطلقا
والكتابي الصغير وكلامه في الكافر الذي يتعلق به البيع وهو انما
هو فيمن يملك والكافر الذي تحت الذمة لا يراد هنا والمراد بالمجوسي
المسيبي واما المجوسي الذي ثبت علي بحوسيته بين ظهراني المسلمين
فلا يجير علي الاسلام قاله في سماع اصبح وقيل بن رشد ومثله يقال
في الكتابي الصغير الذي يجير علي الاسلام والمراد بالكبير من المجوسي
او من اهل الكتاب من عقل دينه سواء بلغ ام لا كما بيده كلام
ولحق ببيع بيعة للكافر ببيع اله العرب للمجوسي والداركن يتخذها
كنيسة والخشنة لمن يتخذها صليبا والجنب كن ببصرة خمر والنخيل
لمن يتخذها ناقوسا وكل شيء يعلم ان المشتري قصد بشرائه امرا
لا يجوز بيعه الحاربة لاهل النصارى الذين لا غيرة لهم او يطعمونها
من حرام والملوك ممن يعلم منه الفساد والحكم الجير علي الاخراج في
الجميع كما قاله المؤلف بقوله واجبر من غير نسخ علي مذبح الدولة
علي اخراج اي اخرج ما ذكر من ملكه وقيل بفسخ ان علم البايع
بغير المشتري ولو اجر الكافر عبده الكافر لكان كافرا فاسلم العبد
فسخت الاجارة وبيع عليه ولا يواجر لمسلم ويتعقب مذبحها
بفسخ شراعه ولدين علي عدوه والجامع العداوة في المحلين ولا
بتعدي بيع الدين عابا ولا في ادولي عداوة عامة والثانية عداوة
خاصة والخاصة اقوي الا ترى انها ترد الشهادة ولما كان المقصود

عدم

عدم دوام ما ذكر في ملك الكافر لئلا ذلال في المسلم وخشية الامتناع
في المصحف كفي فيه ما يحصل ذلك اما من بيع وتركه لوضوحه او عن
نا جزا و هبة او صدقة وقرنه الهبة بالعتق يدل علي ان المراد بها
هبة غير الثواب اي الهبة لوجه الله واما هبة الثواب فهي بيع وقوله
بعتق ويلزمه العتق لانه حكم بين مسلم وذمي بخلاف ما اذا اعتق الكافر
عبده الكافر فانه لا يلزمه ذلك الا اذا بان عنه فيقتضي عليه ان
رضي بحكمنا وقوله بعتق متعلق بمحذوف اي والاخراج بعتق الخ لا بكتا
ورهن وانما احتجنا الي ذلك لان الكلام يقتضي بظاهره انه لا
يجوز بالكتابة وخوعها ولا يلزم من عدم الجور عدم الكفاية مع ان
المقصود عدم الكفاية وبالتقدير المذكور اندفع ما يقتضيه الظاهر
ص ولو ولد لها الصغير **ش** اي المسلم والمعنى ان الكافرة اذا اشترت
من يجير علي اخراجها وهبته لولدها المسلم ولو ميراثا فانه يكتفي
بذلك ويصور كون ولدها الصغير مسلما بان يكون من زوجها
المسلم او من زوجها الكافر واسلم لان المذهب صحة اسلام الصغير
المير ولو لم يتر من ابويه واولي لولدها الكبير الرشيد وقد رتقا
علي الاعتصا ليست مانعة من الاكتسابها في الاخراج عبدا بن
الكاتب واي بكر بن عبد الرحمن واختاره بن يوسف كما اشار اليه
بقوله علي الدرج خلا فالابن مناس وقوله لا بكتابة اي فلا يكتفي
بها قبل بيعها واما بعبده كما هو الواجب فتكفي وقد ذكر المؤلف
ما بينه وجوب بيعها فقال وممن كتابة كافر لمسلم ويبيد ولدك
قال بعض اي فلا يكفي الاخراج بها مع بقا الحال علي حاله من كون
الكافر يتولي اخذ الكتابة بل تباع كما ياتي فلا يقال قد كتبت الكتابة
في الاخراج ولو قال بكتابة لبيد خل التدبير والاستيلاء لكان اولى

فان التدبير لا يكفي ايضا مع بقا الحال علي حاله كما قلنا في الكتابة بل يوجب
له **ص** رهن واي برهن ثقة ان علم مرتضاه باسلامه ولم يبين ولا يجعل
ش مبني ان النصراني اذا رهن عبده الكافر بعد ما اسلم العبد عنده
فانه يباع ويحيل للمرتضى حقه الا ان ياتي برهن ثقة لكن قيده
بعض القرويين بان لا يقع عقد الامالة علي رهن بيمينه فان وقع
عقد الامالة علي رهن ميمين فلا بد من تعجيل الحق وقيده بنحرز
بما اذا علم المرتضى باسلامه فان لم يعلم المرتضى باسلامه فلا بد من تعجيل
الحق وعلي هذا فيتم ما ذكره المؤلف والافلا وذلك لان بعض القرويين
اناط التعجيل بتعيينه ونحرز اناطه بعدم علم المرتضى باسلامه فان
وجد فيه علم المرتضى باسلامه وعدم تعيينه فافهم يتقن علي الايتا
برهن ثقة وعلي عدم تعجيل الدين وهذه الصورة منطوق المؤلف
وان وجد فيه عدم علم المرتضى باسلامه مع تعيينه فافهم يتقن
ايضا علي تعجيله وهذه الصورة هي مفهوم القديين في كلام المؤلف
وان وجد فيه تعيينه وعلم المرتضى باسلامه فجعل الحق عند بعض القرويين
ولم يجعل عند ابن محرز وان وجد فيه عدم تعيينه وعدم علمه باسلامه
فانه يجعل الحق عند ابن محرز وياتي برهن ثقة عند بعض القرويين
فالصورتان صورتيان فيما اذا علم المرتضى باسلامه وهما ان يكون
مينا لا وصورتان فيما اذا لم يعلم باسلامه وهما كونه مينا لا وعلم
ما ذكرنا ان قوله ولا يجعل به خل تحت ثلاث صور وهي ما اذا لم
يعلم المرتضى باسلامه وعين وهي يتقن فيهما بنحرز والقرويين
علي التعجيل وما اذا لم يعلم باسلامه ولم يبين وما اذا عين وعلم باسلامه
وكلاهما يختلف فيه فلو قال واي برهن ثقة وهل ان علم مرتضاه
باسلامه وان لم يبين ولا يجعل كمنته تاويله ان لطابق ما في كلامهم

وكلام

وكلام المؤلف محله اذا اسلم العبد الرهن قبل رهنه واما ان اسلم بعد
رهنه فللمراهن ان ياتي برهن ثقة في الصور كلها اتفاقا عند الرا
وعدم تعديده والمراد بالثقة ان يكون قيمته كقيمته وضمنانه
كضمنانه ومحل قوله ولا يجعل حيث كان موسرا والدين مما يجعل فيهم
ذلك من المسيلة المشبه بها بقوله كمنته اي كمنته الراهن مسلما
او كافر العبد الرهن قبل قبضه او بعده الا في قوله وممن يتقن
الموسر وكتابتة وعجل والموسر يفي فان كان الدين مالا يجعل بان
كان طعاما او عروضا من بيع فقاين يونس في باب الرهن انظر
هنا يتي رهنا او يوزم قيمته وتبقى رهنا او ياتي برهن مكانه
اقوال انتهى وما نحن فيه لذلك كما هو الظاهر وفي بن عرقه اشار
اليه **ص** وجازرده عليه بيب **ش** اي اذا بيع علي الكافر العبد المسلم
فانه يجوز لشتره اذا وجد به عيبا ان يرده علي الكافر بنا علي ان
الرد باليب تقص للبيع من اصله وهو المذهب وقيل لا يجوز
ويبين الرجوع بالارش بنا علي ان الرد باليب ابتداء بيع **ص** وفي خيار
مشتوم مسلم يجهل لا تقضايه **ش** يريد ان الكافر اذا باع عبدا كافرا
لمسلم بخيار للمشتري فاسلم العبد قبل انقضاء امد الخيار فان المسلم يجهل
الي انقضاء خياره لسبق حقه علي حق العبد فان كان الخيار للبايع
الكافر او كان المشتري الذي له الخيار كافرا استعمل باستلام ما عنده
من ردا واما للبلايدوم ملكه علي مسلم ولا يجهل واليه اشار
بقوله **ص** ويستعمل الكافر **ش** منها **ص** كيبه ان اسلم وبعد غيبة
سيده **ش** يريد ان العبد اذا اسلم وسيده الكافر غاي غيبة بعبده
كشرة ايام مع الامن او اليومين مع الخوف فان السلطان يستعمل
بيمه ولا يجهل الي محي سيده فالتشبيه في استجبال بيده وجعل محل

هذه

السيد كعبه فلو بيع ثم قدم سيده واثبت انه اسلم قبل العبد تنقض
 البيع ولو اعتقه المشتري تنقض العتق ولو حكم فيه لان الحكم لم يصادق
 محله انظر باب الحسن الا ان يكون الحكم من مخالف يري بيده على الوجه
 المذكور لا يتنقض **ص** وفي البايع يمنع من الدماء **ش** يريد ان
 المسلم اذا باع عبده الكافر من كافر علي ان الخيار للبايع المسلم
 ثم اسلم العبد في امد الخيار فان المسلم يمنع من امضا البيع لان بيع
 الخيار محل على المعروف من المذهب قال في التوجيه بل ولو
 قلنا بانرايه اذ لا فرق بين ما يبيد المسلم رفع تقيده وابتدائه
 بجامع تملك الكافر للمسلم في الوجهين وخرج المازري ان له امتهانه
 علي انه منقذ فقوله وفي البايع الخ اي والحكم في خيار البايع المسلم
 يمنع من الامضا وما لو كان كافر فلا يمنع مما ذكر بل يستعمل كما
 يعلم مما قبله **ص** وفي جواز بيع من اسلم بخيار تردد **ش** يريد ان
 الكافر اذا اسلم عبده وقتلنا يجز علي بيده فهل يجوز له ان يبيعه
 علي خيار له او للمشتري بما فيه من طلب الاستغناء للكافر في ثمنه
 وفي العدول عنه تفصيل علي الكافر ولا يدفع ضرر بضرر او لا
 يجوز لبقا المسلم في ملك الكافر من الخيار تردد للمازري وحده
 لعدم نص المتقدمين ولم يتعرض بن الحاج لهذه المسئلة وقد
 ذكرها في التوجيه بصيغة فرع فقال قال المازري الخ وهل
 الخيار هنا ثلاثة ايام لاجمة لان المقصود الاستغناء في الثمن
 وهو يجعل بالمدّة المذكورة لو كجمته مثل الخيار في اختبار حال
 البيع طريقتان والثانية هي ظاهر ما للمولف في باب الخيار فان
 قيل القول بجواز بيعه بالخيار يخالف قول المؤلف ويستعمل الكافر
 ويجاب بانه كا وقع البيع علي الخيار فقد حصل الاستغناء في الثمن

فلا

فلا مضرة عليه في الاستعمال ولو منع هنا من البيع بالخيار ابتدا
 لفان الاستغناء في الثمن فيحصل له الضرر فلهذا جري قول
 بالجواز ثم ظاهر قوله من اسلم ان اسلم العبد حدث عند البايع الكافر
 وهو مختفي بن المازري ويصح منه ان الكافر لو اشتراه مسلما
 واراد بيعه بخيار لم يجوز اتفاقا لان الكافر مستعد في شرايه فلم يكن
 من بيعه بالخيار بخلاف اسلامه عنده لانه معدور في ذلك **ص**
 وهل منع الصغير اذا لم يكن علي دين مشترية او مطلق ان لم يكن
 معه ابوه تاويل **ش** اي وهل منع الصغير الكافر الكتابي فهو
 اخص من الصغير السابق محله اذا لم يكن علي دين مشترية بان يكون
 يهوديا او مشركا له نصراي وعكسه لما بينهما من العداوة
 فلو وافقه في الدين لجاز كما تاويلها بعض شيوخ عياض او المنع مطلق
 وافق دين مشترية ام لا ان لم يكن معه في البيع ابوة تاويل
 وبسبارة فان كان معه ابوه جاز علي احد التاويلين كان علي دين
 مشترية ام لا لان الكافر لا يتمكن من ادايته اذا كان معه ابوه
 كما اذا انفرد به لانه اذا اذاه رفعه ابوه للمحاكم ثم ان التاويلين
 في الصغير الكتابي واما الجوسي فيمنع من بيعهم للكافر اتفاقا في
 الصغار وعلي المشهور في الكبار كما نقل عن بن عرفة ووجهه
 انهم مسلمون حكما والمسلم لا يجوز بيعه له فكذا امن في حكمه كما نقله
 القرافي **ص** وجبره بتهديد وضرب **ش** اي ان المشتري للكافر
 الذي يجبر علي الاسلام وهو الجوسي مطلقا والكتابي الصغير
 يجبره علي الاسلام بالتهديد والضرب وتقديم التهديد علي
 الضرب واجب وظاهره انه لا يبيتر هنا ظن الافادة وظاهره
 انه لا يهدد بالسجن **ص** وله شرا بالغ علي دينه ان اقام به **ش** اي

يجوز للكافر شراء الكافر البالغ من اهل دينه لا غيره لما بينهما من
العداوة ومحل الجواز ان اقام به بلد الاسلام لا يخرج به بلد
الحرب خوفا من عود جاسوسا وبشارة ان اقام به اي ان
شرط في عقد البيع انه يتم به فان لم يشترط ذلك لم يبيع البيع
ولو اقام به بالفضل كما ذكره الشيخ كريمة الدين بخشا وقوله وله
اي وللکافر الکتابي وقوله بالغ فهو مضمون وصريح به لانه
مضمون وصف وهو لا يمتنع وقوله ان اقام به قيد بما اذا
كان البيع ذكرا فان كان انثى فيجوز بيعها لمن هو علي دينها وان
لم يتم بها وبني ان يقيد بما اذا لم تكن كالدكر في كشف عورات
المسلمين **ص** لا غيره على المختار **ش** اي انه لا يجوز شراء بالغ علي غير
دين المشتري علي ما اختاره النخعي ابن ناجي وهو المصهور
للعداوة التي بينهما ومنع الشرايين علي خطايعهم بفروع الشريعة
وكذا منع البيع اذا كان البايع كافرا واما ان كان مسلما فظاهر
ص والصغير علي الاربع **ش** الاول استقاط هذا لانه ان عطف
علي المشتري اي وله شراء الصغير فهو باه المختار لان هذا قول ابن
الموار واختره النخعي وان عطف علي المتعي اي ولاه شراء الصغير
كان تكرار مع قوله ثباتا وصغيرا كافرا وهذا نص المدونة وليس
لابن بونس فيه ترجيح ولما انفى الكلام علي ما يشترط في ركني
البيع الاولين شرع في الكلام علي شروط الثالث وذكرها ستة
بقوله **ص** وشرط للمقود عليه طهارة **ش** يعني انه يشترط في
المقود عليه ثبوت او ثبوت طهارة فاللام بمعنى في فان قيل اجارة
بيع الثوب المتنجس ينافي اشتراط الطهارة فالجواب ان المراد
بالطهارة الاصلية وما عرض عليها مما يمكن ازالته منزلة منزلة

الطهارة

الطهارة الاصلية لكنه يجب تعيينه عند البيع كان الفصل فيسده
ام لا كان ينقصه ام لا كان المشتري يهلي ام لا كان ليسا ام لا كما
جزم به **الح** فان لم يكن ازالة النجاسة كالزيت المتنجس فلا يبيع بيه
كما قاله المؤلف **ص** لا كزبل وزيت تنجس **ش** فهو معطوف علي
المضمون اي فان انتفت الطهارة لا يجوز البيع كزبل وزيت تنجس
وكذا يقال في نظائره ويجوز ان تكون الكاف عيني مثل وهي
نايب فاعل بغير مقدر اي لا يباع مثل زبل اي من غير مال كولد ولو
مكروها حرجه بن القاسم علي منع مالك بيع العذرة وما وقع
لمالك من كراهة بيعها عبر عنه عياض بل لا يجوز وادخلت الكاف
كلما نجاسة ذاتية كالعذرة والميتة والكاف قدرة في قوله
وزيت تنجس لا دخال كلما نجاسة كالذاتية وهو ما لا يقبل
التطهير كسل وسمن وتقدم جواز بيع ما نجاسته عارضة ويمكن
زوالها **ص** وانتفاع لا يحرم اشرف **ش** اي مما يشترط في صحة
البيع ان يكون مما ينتفع به ولو قلت كما لما والتراب فلا يباع
محرم الاكل اذا اشرف علي الموت لعدم النفع به حينئذ قال
وما لا ولا العصفير التي لا يجتمع من مائه منها اوقية لم وقو
ث يحتاج لنقل فيه نظر لانه يعلم ان يكون البيع مستقفا به
والعصفير التي اذا اجتمع منها مائة لا يتحصل منها اوقية لم لا
ينتفع بها واختر بمقوله محرم في المباح فانه يجوز بيعه ولو اشرف
علي الموت لان المنفعة به حاصلة في حال لا مكان ذكاته واختر
بقوله اشرف مما اذا كان غير مشرق فان يبيع جاز ولو محرما كما
قاله بن عبد السلام واما من في السياق يمنع بيه ولو ما كولا فم
بين المشرف ومن في السياق لان المشرف اعم والذي في السياق

اخص والاعم لا يلزم ان يصدق باخص معين فالذي في السياق
 شاهد غرر من المشرق لانه ظهرت عليه علامان الموت حتي
 لم يبق الا اذهاق روحه وحسب فيستفي اعتراض بن عرفة علي
 ابن عبد السلام **ص** وعدم نفي لا ككلب صيد **ش** اي مما يشترط
 في المبيع ان يكون غير مبيح عن بيعه فلا يباع كلب الصيد لانه
 عليه السلام عن ثمنه ولما كان الاذن في اتخاذها ولزوم قيمته
 لقائلته بوجه صحة بيعه به علي منعه لقول بن راشد هو
 المشهور ان رشد هو المعلوم من قول مالك واصحابه واجاز
 ابن نافع وابن كنانة وسحنون قايلا واجح بثمنه ومالم يوزن
 في اتخاذها لبيع اتفاقا فتقوله وعدم نفي اي عن بيعه مع كونه
 ظاهرا لا عن اتخاذ اذ كلب الصيد غير مبيح عن اتخاذها
 وقوله نفي اي تحريم لكله او لبعضه فنفي هذا لا يجوز بيع
 مائة قلة خل متلا وفيها قلة خمر والمكاف داخله علي المضاف
 اليه لان عادة المؤلف ادخالها علي المضاف وارادة المضاف
 اليه كقوله وكطين مطر لا كلب صيد **ص** وجاز هو وجع للجلد
ش يعني ان شرائذات الحمر وذات السبع لاخذ جلده جائز
 واما شرا ما ذكره اولا وللجلد مكروه مما يفيد ما ذكره ابن
 ناجي وكلام المدونة واذا ذكي للجلد لا اللحم فيؤكل اللحم علي القول
 بان الذكاة لا تنبعض وان قلنا تنبعض فلا يؤكل اللحم واما الجلد
 فيؤكل علي كل من القولين والمراد بالسبع ما يتبع اي كماله جرة
 اي شدة وقوة علي العدو والاقتراس **ص** وحامل مقرب **ش**
 اي جازيبي حامل مقرب اي واقع عليها المبيع فاضافة بيع الي
 حامل من اضافة المصدر لفعوله وظاهره جواز بيعها ولو بعد

مضي

عاقد
 بيع
 ٥

مضي ستة اشهر فاكتر حملها وسياتي حكم ما اذا كانت باقية في
 باب الحجر في قوله وحامل ستة اي انه يجوز عليها اذا تمت الستة
 ودخلت في السابع **ص** وقدرة عليه لا قابض **ش** اي وشرط المقنن
 عليه قدرة عليه للمبايع والمشتري فلا يباع ما قدر عليه مشتريه
 وعجز عنه باييه ولا ما عجز عنه كالابن لقول مالك بيع العبد في
 اباقة فاسد وضمانه من باييه ويبيح وان قبض وتفصيل الخبر
 ضيف وقوله وقدرة عليه حسنة اخترازا عن الايق والبل المجهلة
 كما قال وشرعية اخترازا عما لو توتب علي ذلك اضاغة مال مجاباتي
 في اليهود وقوله عليه اي علي المقنن عليه ثمن او ثمن فان قلت
 بيع المقنن من غاصبه غير عقد ور علي تسليمه مع انه يجوز بيعه
 فالجواب انه لما كان تحت يد المشتري كان مسلما بالفعل وذلك
 اقوي من القدرة علي التسليم **ص** وابل اهلت ومقصود **ش**
 يريد انه لا يجوز بيع الابل المجهلة وهي التي تركت في المرعي حتي
 توحيشت ولم يقدر عليها الا بمسرعة مرفقة ما فيها وكذلك
 لا يجوز بيع المقنن من غير غاصبه لان كالا من البايع والمشتري
 مما جاز عن تحصيل المبيع وهذا شامل لما اذا كان غاصبه متمتعا
 من دفعه ولا تاخذ في الاحكام حقا او غير حقا ولما اذا كان غاصبه
 منكرا وتاخذ في الاحكام وعليه بيعة بالنصب لانه شرا ما فيه
 خصومه والمشهور منه كنع الاول بلا خلاف قاله بن رشد اما
 لو كان حقا بالنصب فقد ور عليه فانه جائز باتفاق اذ لا يجوز من
 الجائزين وقوله الا من غاصبه يجري مجري الاستئثار المتقطع اي
 لكن بيعه من غاصبه جائز بشرط ان يعلم ان الغاصب غرم علي
 رده لو به ورع الوارح المؤلف لشرط الغرم علي رده بقوله **ص** وهل

ان رد لونه مدة تردد **ش** اي وهل يزداد على علم المزم شرط اخر
فيقال محل الجواز ان رد لونه بالمنل وينبغي تحت يده مدة حدتها
بعضهم بسنة اشهر فالكثرة والاكثان موقوف بالايما بنحس ولا يشترط
زيادة على المزم على الرد بالمنل وهو المشهور وانما يشترط
المزم فقط وانما طلبت المدة المذكورة على الاول لاجل ان يفتحق
انتفا الغصب لانه لو قبضها وبيعت عنده مدة سيرة ثم ردها
الى الفاضل الال امرالي انه كان باع مضمونا بالعدم فتحقق انتفا
الغصب بخلاف ما اذا قبضها وبيعها الغير الفاضل فانه يجوز
له ذلك بمجرد القبض لانه حينئذ لم يبيع مضمونا بقصد ظهوره
الفرق بين المسيلين **ص** وللغاصب تقضى ما باعه ان ورثه هو
لا **ش** براه **ش** يريد ان الغاصب اذا باع ما غصبه لشخص ثم ورثه
من ربه فان له تقضى البيع الصادر منه قبل الارث لا انتفاله
اليه ما كان لمورثه وقد كان لمورثه التقضى ولهذا لو تقدي
شريك في دار فباع جميعها ثم ورث حقه شريكه فله تقضى البيع
في حصة غيره واخذ حصته بالشفعة قاله في سماع سخون من
كتاب الغصب ومنه يوضح انه لا خصوصية للغاصب بما ذكر بل
يجري ذلك في بيع كل فضولي فان نسب في ادخاله ملكه باب
اشترائه لو قبله بجهة وخوها من ربه بعد ان باعه فليس له تقضى
بيعه الصادر منه قبل ذلك على المشهور **ص** ووقف مرهون على
رضي مرهونه **ش** هذا كلام مجمل وانشاء في بيانه في باب الرهن
يقوله ومضى بيه قبل قبضه ان فوط مرهونه والملاقاة بلان
وبعد فله رده ان يبيع باقل او دينه عرضا وان اجازت عمل قوله
ووقف مرهون اي امضا مرهون اي يبيع بعد قبضه لا قبله
ولاحاجة

ولاحاجة للتقيد بذلك لانه داخل في قوله وقدرة عليه والكلام
هنا انما هو في مضمونه ولا يتأتى ذلك الا بعد القبض وجب فيه
فهو نص في التجهيل الذي في باب الرهن **ص** وملك غيره على
رضاه ولو علم المشتري **ش** يريد ان من باع ملك غيره بغير
اذنه فان البيع موقوف على اجازة المالك فان اجازته جاز ولو
علم المشتري ان البائع فضولي وان رده رد خلا فالاشبه فانه
لا يصح مع علمه ولو امضاه المالك قريبا او غاييا يلزم بيع الفضولي
للمشتري اذا كان المالك قريبا او حاضرا لا غاييا بعيدا بغير الصبر
الى قدومه او مشورته والمشتري من الفضولي القلة قبل علم
المالك اذا كان المشتري غير عالم بالتقدي او كان هناك شبهة
تتفرع عن البائع التقدي كونه حاضرا للاطفال مثلا كالام
تقوم بهم وتحفظهم او لكونه من سبب المالك ممن يتقاطي
اموره ويرعى انه وكيل ثم يقدم المالك وينكر وجودك ويدل
له سيلة اليمن ان لا يبيع لفلان فباع لمن هو من سببه **ص**
والعبد الجاني عاى مستحقها وحلف ان ادعى عليه الرضى بالبيع
ثم للمشتري رده ان لم يكن يدفع له السيد او المتاع الارش وله
اخذ ثمنه ورجع المتاع به او بثمنه ان كان اقل **ش** اي ووقف
بيع العبد الجاني على اجازة المجني عليه لتعلق حقه بيمينه واذا
ادعى مستحق الجناية وهو المجني عليه على البائع ان يبعه رضي
منه بمحمل الجناية فله تخليفه فان تحل لزمته الجناية اي ارشها
وان حلف انه ما قصد بالبيع تحمل الارش كان للمجني عليه او
لوليه رد بيع العبد واخذته في جنايته ان لم يدفع له السيد او
المشتري الارش وله امضا بيبعه واخذ ثمنه من المشتري اشم

ان دفع السيد الارش للمجنني عليه فلا اشكال وان دفعه
المبتاع رجع بالارش ان كان اقل من الثمن علي البايع او بالثمن
ان كان اقل من الارش وضاع عليه بقية الارش لا نه البايع
يقول له ان كان الثمن اقل لا يلزمني الا ما دفعته لي وان كان
الارش اقل قال له لا يلزمني غيره فقوله والسيد الجاني اي
وقف امضايع البايع السيد الجاني علي رضي مستحق ارشها
ولا فرق بين كون الجناية عمدا او خطأ كما يدل عليه اطلاقه هنا
وتفصيله في الرد بها بعد هـ المشار اليه بقوله والمشتري رده
ان تقدم هاتم انه اذا كانت عمدا فان كانت علي النفس فانه
خير سيده في اسلامه او فدايه جث استحياءه ولي النفس واما
ان كانت علي غير النفس فان لسيد هـ الخيار في اسلامه او فدايه
ابتد احكامه فوطا مهر كلامه هـ وباتي في الجراح ما يدل عليه
قوله ان لم يدفع الخ راجع لقوله علي مستحقها ولقوله ثم للمستحق
رده وقوله ولد اخذ ثمنه راجع لقوله علي مستحقها المقيد بقوله
ان لم يدفع الخ وجب لا يكون فسيما لقوله ثم للمستحق رده ولا
يحتاج الي انطباق الشرط عليه وهذا الحسن من تقرير ابن غاري
ص والمشتري رده ان تقدم هـ اي والمشتري رد السيد الجاني
اذا اطلع بعد الشراء علي جنائنه حيث صدرت منه الجناية عمدا
اذ لا يبر من عوده لمثلها ففي جنائيات المدونة قال ابن
القاسم لو افتك البايع فللمبتاع رده بهذا الميب حيث لم يبينه
له البايع **ص** ورد البايع في لاضرته ما يجوز ورد ملكه **ش** يريد
ان من حلف بحرية عبده لاضرته ضربا يجوز له كعشرة اسواط
وسوا اطلق بمينه او اجل ثم باعه قبل ان يضربه ان البيع يتفق

ويرد السيد الي مالكه ويمنع في الخنث المطلق من البيع والوطي وفي
الموجب من البيع فان لم يضربه حتى مات السيد عتق من ثلثه
ولو حلف علي ما لا يجوز له رد البايع ومجل عتقه بالحكم ولو كانت
ثم مضى بر عنه بن الموار وقال الشهاب لا يبر ويمضي علي كتابته ويؤ
ما يودي فان عتق بالاداء فيه الخنث وصار حوا واخذ كلما اري
وان عجز ضربه ان شاور قال اصبح عن بن القاسم في العتقة مثله
نقله ابو الحسن واي المولف بهذه المسئلة في سلك اشهر اهل القدر
لان البايع لا قد رقه علي التسليم والاخصر صبة للضرب بل حيث
حلف بحرية عبده او امته وكانت يمينه علي خنث **ص** وباري عمود
عليه بنا للبايع **ش** ذكر المولف هذا القدر في توهم ان كونه عليه بنا
للبايع يمنع القدره علي تسليمه والمعنى انه يجوز للشخص بيع عمود
عليه بنا لبايه او لغيره بغيره بن او لحما لجواز الاقدام علي البيع
لا لصحته وهو ما اشار اليه بقوله ان انتقت الاضاعة اي اضاة
المال الكثير من جهة البايع خاصة بان يكون البنا الذي عليه
لا كبير ثمن له او يكون المشتري لضعف للبايع الثمن الذي اخذ
به العمود او يكون البايع احتاج الي بيع البنا الذي علي العمود
بسبب احتلاله او غير ذلك من الوجوه والتمسك عن اضاة المال
اذا هو حيث لم يمنع في مقابلة شي ولو سيرا بدليل جواز بيع الفين
والثاني لصحة البيع وهو ما اشار اليه بقوله وامن كسره اي وامن
علي العمود كسره عند اخراجه من البنا لم يحصل التسليم الحسي ويرجع
في امن الكسر لاهل المعرفة فان لم تنتف الاضاعة كتم البيع
واما ان انتفا الشرط الثاني فلا يبيح **ص** ونقصه البايع **ش**
الواو احتياقيه لا عاطفة علي الشروط والجملة مستأنفة لبيان

حكم المسئلة اي والحكم انه اذا صح البيع وجاز ان تنقش البناء على
البائع فالضمير في تنقشه يرجع للبناء لانه هو الذي من تمام
التسليم واما تنقش المود فهو على المشتري كما صدر به القرافي
وذكره صاحب النكت عن بعضهم وعزاه ابن يونس للقاسبي
وعلى هذا افضهان المود في ملكه من المتاع **وهو فوق**
هو ان وصف البناء **بشيء** يعني انه يجوز للشخص ان يقول لصاحب
ارمن بهني عشرة اذرع فوق ما تبني فوق ارضك ان وصف
متعلق البناء اسفل وللادعي فيصف كل بناء لا تتقا الفرر
لان صاحب الاسفل يرغب في خفة بنا الادعي وصاحب الادعي
يرغب في ثقل بنا الاسفل ويوصف المرحاض وقتائه والميزاب
ومصبه فقوله وهو اي فقد ارمن الجو او اما الهوي فلا يصح
بيمه وهو بالمد ما بين السماء والارض وكل يتحرك ممدود
واما بالقصر فهو ما تحته النفس قال في توضيحه وفرش سقف
الاسفل بالالواح على من اشترط والافعلي البائع على الاصح
ولا يجوز لمتاع الهوي بيع ما على سقفه الا باذن البائع لان الثقل
على حايطة انتهى قال بعض ومنهم من انه ملك ما فوق بناءه من
الهوي الا انه لا يتصرف فيه الحق البائع في الثقل الخ ومنهم من
فوق هو موافقة بان يبني المشتري الاسفل والبائع الاعلى
ويحبر صاحب الاسفل على البناء يمكن صاحب الاعلى **وهو** غرض
جذع في حايطة وهو مضمون الا ان يذكر مدة فاجارة تنسخ
بالهدام **ش** هو عطف على بيع بعد حديق المضاف اي وراز
معاودة غرض جذع فحديق المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
اي وجازت المعاودة على موضع غرض جذع اي اذ خال جذع
او جذوع

او جذوع في حايطة الرجل ثم تارة لا يبين فيه مدة فيكون بيما
واذا انهدم الحايطة لرجل ثم تارة لزوم البائع اعادته واما ان حصل
خلل في موضع الفرز فاصلاحه على المشتري اذ لا خلل في الحايطة
ولو باع البائع داره بحايطة ومان فاستظهر **ح** ان بنا الحايطة على
الموارث او على المشتري ان علم والا فيب وتارة يبين مدة فتكون
اجارة لموضع الفرز من الحايطة تنسخ بالهدام الحايطة ويرجع
للمسايسة لتلف ما يستوفي منه فان قيل اذا كان بيما فتم لزوم
البائع اعادة الحايطة مع ان ذلك صار مملوكا للمشتري وكانت
المتاسب انما اذا انهدم لاشي على البائع فالجواب **ان** مشتري
محل الجذع بمثابة من اشترى علوا على اسفل فيلزم صاحب الاسفل
اعادته لاجل ان يتمكن صاحب الادعي بالانتفاع وانما قدرنا معاودة
ليشمل البيع والاجارة بدليل التفصيل الذي بعده **ش** وعدم حر
ش اي وشرط المتعود عليه عدم حرمة ملكه او بيعه جملة وهذا
صحتي عند بقوله فيما مر وعدم تحمي وذكره ليوتب عليه قوله
ولو لم يصفه لما ينوهم ان الشروط السابقة خاصة بالجملة فنبه
على المشهور وبينني ان ترجع المبالة لجميع الشروط فالمحرم
الملك جملة كالحرم والبيع كالكل وبمضا كالحرم مع ثوب
او ان المراد هنا بالشيء الخاص كالكل ولم يرد في التحريم شيء خاص
فاي بهذا الاخراج او ليعلم ان المراد بالشيء السابق شيء محرم
فيخرج شيء الكراهة والذي يفيد كلام المدونة واي الحسن
تقييد قوله ولو لم يصفه بما اذا دخل او احدهما على ذلك ذكر ذلك
الناصر اللقاني فقال قال ابو الحسن في شرح قول التهذيب في
الاستحقاق من ابتاع عبد بن في صفقة فاستحق احدهما فان كان

وجه الصفة فله رد الباقي وان كان اقلها ثمة الباقي بما يوجب
من الثمن انظر لم يجعلوا ذلك اي اذا استحق العبد بحرية
كالصفة اذا جعت حلالا وحراما لانها لم يدخلا على ذلك
وجعلوا ذلك من قبيل العيوب ففرقوا بين وجه الصفة وغيره
ومثل هذا من اشترى دارا فوجد فيها جسا او شيئا من مذبذبين
فوجد احدهما غير مذكية او قلتي حل فوجد احدهما خيرا انتهى **ص**
وجعل يثمنون او عن **ش** اي وما يشترط في البيع عدم الجهل بالثمن
والثمن فلا بد من كونها معلومين للبائع والمتاع والافسد اليه
وجعل احدهما لجهلها على المذهب وقيل بخير الجاهل وقوله
يتمون او ثمن اي قدرا وكية او كية وكيفية وصفة وانما فصل
في هذا الشرط دون ما قبله من الشروط بل جعل فيها ليعلم منه
انه كلما شرط في احدهما فهو شرط في الاخر اي ليعلم ان جميع
ما مر شرط فيها اي في الثمن والتمن ولو استمر على اجماله لتوهم
منه انه خاص بالتمن فرجه الله تعالى واسرار المولى بقوله
ولو تفصيلا الي انه لا فرق بين كون ذلك مجهولا جملة او تفصيلا
ومن امثلة قوله كعبد رجلين بكذا اي لكل واحد عبد واحد
لا احدهما والاخر مشترك بينهما او مشتركان بينهما على التقاوت
كثنت من احدهما والثلاثين من الاخر وعكسه وسيمانيهما صفة
واحدة بكذا فالثلاث فاسدة وظاهره علم المشتري باشتراكها
ام لا فوله ولو تفصيلا مبالغة في المجهول اي فان جهل الثمن
او المثل ضرر ولو كان الجهل في التفصيل ولا مفهوم لعبدين
واللرجلين قوله بكذا كناية عن الثمن فان قلت كلام الم
يمدق على ما اذا كانا مشتركين بينهما على السوية وهذه جازية

اتفاقا

اتفاقا الجواب اننا لا نسلم دخول هذه المسئلة في كلامه لانه
جعل العبد بين مثلا للمجهول التفصيل واذا جعلت الشركة على
السوية فالثمن معلوم التفصيل ومثل جهل التفصيل جهل الصفة
في انه يضرب المثار اليه بالمعطف على مجهول التفصيل بقوله **ص**
ورطل من شاة **ش** اي ان الشخص لا يجوز له ان يشتري رطلا او
كل رطل مثلا من لحم شاة او غيرها قبل سلخها تحت ام لانه
لحم يبيع ويحل المنع ما لم يكن المشتري للورطل مثلا هو البائع للشاة
ووقع الشراعتب العقد فان كان كذلك جاز ولو قبل السلخ **ص**
وترا ب صايغ **ش** اي ومنع بيع تراب صايغ فهو معطوف على عبي
وهو محتمل ان يكون مثلا لما جهل تفصيلا وان يكون مثلا لانه
لما جهل جملة لانه ان رأي فيه شيء كان مثلا لما جهل تفصيلا وان
لم يرفه شيء كان مثلا لما جهل جملة ولا مفهوم لصايغ او عطار
فالكاف داخلة على صايغ اي وترا ب كصايغ اي ترا ب صايغ صفة
من الصنایع التي تختلط بالتراب ويمسح بخلصها كالطيارين **ص**
وخوهم **ص** ورده مشتريه **ش** اي لاجل فساد بيع ما ذكره
مشتريه بيمينه ان لم تمت عينه فان قامت فقيمته يوم قبضه على
غره ان لو جاز بيمينه هذا ان لم يخلصه وكذا لو خله ايضا على المشهور
وقال بن ابي زيد عليه قيمته على غره ويبقى كبتاعه ويفهم من
قوله ولو خله ان هناك شيئا يخلصه او حينئذ فقوله وله الاجر
اي وحصل فيه شيء لانه جابه بعد قوله ولو خله فيستقل منه الا انه
لا يبرم ما زاد ان كانت الاجرة اكثر من المخلص لانك قد عرفت انه
علق الاجرة على وجود شيء يخلص وهو تدور معه وجودا وعدما
قله وكثرة فيكون المولى لوح لطريق بن بونس وهو الراجح عندهم **ص**

لا معدن ذهب او فضة **ش** اي يجوز بيع تراب معدن الذهب
والفضة هذا عين كلامه واما كونه يباع بنفسه او بغيره مستغنى
فشي آخر **ص** وشاة قبل سلخها **ش** اي يجوز بيع شاة مثلاً بعد
ذبحها وقبل سلخها جزافاً لا وزناً لانها تدخل في ضمان المشتري
بالعقد وما كان كذلك فليس من باب بيع اللحم المغيب بخلاف مالا
يدخل في ضمانه بالعقد كالرطل من الشاة كما عرفناه من باب بيع
اللحم المغيب ومثله اذا وقع البيع هنا على الوزن كما اقتصر عليه **ح**
فتقول **ت** بالجواز ولو بيعت وزناً غير ظاهر فتقوله وشاة مطبوخة
على عمود وقوله قبل سلخها واولي بعده **ص** وحنطة في سبيل زينة
ان يكيل **ش** اي وما يجوز ايضا بيع الحنطة مثلاً بعد بيعها في
سبلها وتبناها بعد درسه يريد وكلما يصل الى حرقه جودته
ورداته بروية بنفسه بفرك ونحوه وجواز ما ذكره شروط بان يكون
بيعه وقع على الكيل وسوا اشتري الزرع كله كل صاع بكذا واشتري
من المجموع كيلاً معلوماً ويشترط ان لا يتأخر تمام حصاده ودره
اكثر من خمسة عشر يوماً واحترق قوله ان يكيل مما لو وقع على غير
الكيل فانه لا يجوز واما لو اشتراه مع تبته فانه ممنوع ما لم يره في سبله
وهو قايماً ويجزئه فانه يجوز حينئذ كما يدل عليه مسيله المتقوس حيث
راه قايماً **ص** وقت جزافاً **ش** اي وكذلك يجوز بيع التت وهي الخرم
جزافاً لا مكان الحرز وشار بقوله لا متفوشاً الي انه لا يجوز بيع
الزرع بعد حصده وتكديسه متفوشاً اي مختلطاً ببعضه ببعض
الا ان يكون راه قبل ان يحصد وهو قايماً لقول عياض لا خلاف
انه لا يجوز بيعه اذا خلط في الا ندر للدراس لوكدس بعضه على
بعض قبل تصفيته ولا بد من تقييد قوله وقت جزافاً بنحو القميص

واما

واما نحو النول والحصص ما ثمرته متفرقة في ساقه فلا يجوز كما في
اي الحسن ومتفوشاً حال من فت بنا على بحال من التركة واطلاق
القت على المتفوش باعتراف ما كان عليه ويحتمل ان متفوشاً عطف
على فت باعتبار محله **ص** وزيت زيتون يوزن ان لم يختلف الا ان يخير
ش يعني انه يجوز للشخص ان يشتري قدراً معلوماً من زيت هذا
الزيتون كل رطل بكذا اقل عصره بشرط ان يكون خروج الزيت من
الزيتون عند الناس لا يختلف وكان العصر قريباً من عشرة ايام ونحو
ومقاد كلام المدونة انه اذا لم يختلف يجوز النقد فيه ولو بشرط ان
كان خروج الزيت يختلف فلا يجوز شراؤه الا بعد خروجه ورويته
الا ان يجعل البايع للمشتري الخيار بشرط النقد فيسده لكل بيع
خيار فتقوله الا ان يخير مشتري من مفهوم الشرط قبله صرح به لئلا
ينهم الفساد مطلقاً اذا اختلف وقوله الا ان يخير الا ان يدخل على
شوط الخيار **ص** ودقيق حنطة **ش** اي وجاز بيع دقيق حنطة قبل
طحنها على الا شهر معناه ان يتول اخذ منك صاعاً او كل صاع بكذا
من دقيق هذه الحنطة كما مر في الزيتون وهو من ضمان البايع
حتى يوفيه مطحوناً ولا بد من شرط عدم اختلاف خروجه ويبيني
ان يتيد طحنه بالمتراب وان اختلف خروجه مع الا ان يخير وليس
معي كلام المؤلف اشترى منك هذا الصاع على ان تطحنه فهذا
بيع واجارة واذا اوفاه اياه جاز خروج من ضمانه **ص** وصاع او كل
صاع من صبرة وان جهلت **ش** يعني انه يجوز بيع عدد اصع من صبرة
معلومه الصبيان او مجهولتها وكذلك شرا كل صاع بكذا من هذه
الصبرة والمشتري جميعها سواء كانت معلومة الصبيان او مجهولتها
على المذهب وشار بقوله **ص** لا منعها واريد البعض **ش** اي انه لا يجوز

شراكل ماع من الصبرة بكذا حيث اريد البعض سوا اراده كل
منها واحد هما الجهل الثمن والمخمن حالا وما لالان من التبيين
المصدق بالقليل والكثير الثمن يختلف بحسب ذلك وان اريد بها
بيان الجنس والمقد ان يقول ايكم هذه الصبرة كل فيزبكذا
فلا يمنع واما ان لم يرد بها واحد اسمها فتنقض ما نقله المواق المنع
ص وشاة واستثا اربعة ارطال **ش** يعني ان الشئ من يجوز له ان يبيع
الشاة مثلا ويستثنى منها اربعة ارطال او اكثر بشرط ان لا يبلغ الثلث
وهو يختلف باختلاف الحيوانات كبر او صغرا وانما خص المولف الاربية
الارطال لانه فرض المسيلة في شاة ويصح في استثا النصب علي
المفعول معه والرفع علي فاعل جاز ولا يصح جره عطفا علي شاة
لضاد المعنى اذ التقدير حينئذ يبيع استثا وكذلك الحكم لو باعها ثم
اشترى منها اربعة ارطال بعد العقد لان الواقع بعده لاحق له
واللاحق للعقد كالواقع فيه **ص** ولا ياخذ لم غيرها **ش** يريد ان البائع
لا يجوز له ان ياخذ من المشتري عوضا عن الارطال المستثناة عددها
ارطالا من لم غير الشاة المبيعة ولو قال ولا ياخذ بدلها اي الارطال
ليشمل اخذ بدلها لها وغيره وانما امتنع عن اخذ اللحم مطلقا بناء علي
ان علة المنع في هذه هي بيع الطعام قبل قبضه وهذا علي
ان المشتري مشترى او ما علي انه مبني فعلة المنع انه يبيع لم مغيب
وهو يمنع باللحم وغيره وهذا مستفاد من كلام **ص** وصبرة
وثمره واستثا قدر ثلث **ش** اي وجاز يبيع ثمره ويبيع صبرة جزا ف
واستثا يبيع كل منهما كبللا قدر ثلث منها فاقل لا اكثر واشهر ذكر
القدر بان المشتري كبل فلو كان شايها جار بكل حال بما ياتي
في قوله وجز مطلقا وخرق للمشهور بجواز الثلث هنا ومنه في

الشاة

الشاة بروية المبيع هنا وعده هناك فتقوله وصبرة عطف
علي شاة **ص** وجلد وساقها بغير فقط **ش** اي وكذلك يجوز بيع
الحيوان واستثا سقله وهو الرأس والاكارع كما انه يجوز استثا
جلدها في السفراء لا ثمن له هناك وكره للمجاهدين ابو الحسن
الكراجه علي بايها اي ولا يفسح ان وقع واما الرأس والاكارع
فلا يكره سفرا ولا حضرا فتقوله بسفرا راجع لقوله وجلد فقط
وليس من الساقها الكرش والكبد ونحو ذلك لان هذا لم يجرى
عليه حكمه **ص** وجز مطلقا **ش** اي وجاز استثا جز شاة من شاة
فما فوقها او صبرة او ثمره نصف او اقل او اكثر سفرا او حضرا وكانه
باع منه ما لم يستثنى وسوا اشتراه علي الذبح او الحياة ويكون شريكا
للبيع بقدر ما استثنى **ص** وتولاه المشتري **ش** الضمير في تولاه عائد
علي المبيع لا علي الجراي مؤني شانه من ذبح وسلخ وعلف وسقي
وحفظ وغيره فاجرة الذبح في استثا الجلد علي المشتري لانه ليس
بمجبور علي الذبح اذ لو شاة اعطي جلد امن عنده وفي اجرة السلخ قولان
واجرة الذبح والسلخ في استثا الارطال عليهما بالتسقط وفي الجز
عليهما علي قدر الانصاف لانها شريكان **ص** ولم يجبر علي الذبح فيهما
بخلاف الارطال **ش** يريد ان المشتري لا يجبر علي الذبح في مسيلة
استثا الجلد مع الساقط ولا في مسيلة استثا الجز بخلاف مسيلة استثا
الارطال فانه يجبر علي الذبح فيها لان المشتري دخل علي ان يدفع
للبيع لمحا ولا يتوصل اليه الا بالذبح **ص** وخير في دفع رأس او قيمتها
وهي اعدل **ش** لما قدم ان المشتري لا يجبر علي الذبح في مسيلة استثا
الجلد او الرأس ذكرانه بخيرين ان يدفع مثل المشتري من جلد ورأس
او قيمته وهي اعدل لموافقة القواعد في انها مقومة والسلامة

من بيع اللحم بمثله وقوله في دفع راس ناب فاعل خيراي وقع في الذهب
تخييرا وحكم بالتخيير في دفع مثل او بدل راس او قيمتها فلا يباي
حكاية الخلاف المتعار فيه بقوله **ص** وهل التخيير للبائع او للمشتري
قولان **ش** ولا بد من قولنا بدل او مثل راس كما قررنا لان التخيير
المذكور انما هو في حالة عدم الدخ ولا يتصور في هذه الحالة
دفع الراس ونحوها واما حيث ذكرت فيتميم اخذها الان
تفوت قيمتها وهل تعتبر القيمة يوم استتم اخذها او يوم
فواتها انظر في ذلك وما تقدم من انه يمين اخذها حيث ذكرت
ولم تفت بتمتضي انه لا يجوز اخذ شي عنهما ولو غير لحم وهو المراءى
لما مر في سيرة الارطال وهو ظاهر ما نقله ابو الحسن ولكن ذكر
بعضهم ان الراجح انه يجوز اخذ دراهم او عرض اي غير لحم عنهما
وعليه فيفترق ما يجز علي الدخ فيه من غيره في هذا والفرق
بين الارطال وهذه ان في الارطال بيع اللحم الحبيب بخلاف
هذه ثم انه ان قوله او قيمتها نظرا الي ان الراس بمعنى الهامة **ص**
ولو مات ما استثنى منه حين ضمن المشتري جلد او ساقط لا الحما
ش يريد بالمعين ما قابل الجزا الشاي فيه خل في الميعن استثنا
الجلد والرأس والارطال فاذا ماتت الشاة التي استثنى منها شاة
مينا فان المشتري يضمن للبائع مثل الجلد والساقط وهو
الرأس والاكارع لانه غير مجبور علي الدخ فيها لان له دفع
مثلها فكأنها في ذمته ولا يضمن له مثل اللحم لتقريبه اليه في
طلبه بالدخ وجبره عليه فقوله ما اي حيوان استثنى منه معين واما
لو مات ما استثنى منه شاة فلا ضمان علي واحد منهما للاختراكة
وقوله لا الحما لم ياكلها المشتري فيضمن مثل الارطال لانه مثلي

ولما

ولما اشترط في المتود عليه عدم الجهل وكان الجزاء مما استثنى
من ذلك تخفيفا ولذا قال بن عرفة هو بيع ما يمكن علم قدره
دون ان يعلم والاصل منه وخفف فيما شئ عليه او قل جعله اتقي
ذكره المؤلف عاطفا علي عمود بقوله **ص** وجزاء **ش** اي وجزاء بيع
جزاء اي صوفي جزافا وانفق انه جزاف لا ما كان مد خولا عليه
فلا يجوز ان تأتي للحام مثلا وعنده مبرة مخوفة وتقول له زدني
لان القموان كان انما يحصل بعد الزيادة الا انه دخل منه علي الجزا
وشروطه ان لا يكون مد خولا عليه وكذا اللعطار فيه فعليه درهما
في اخذه ويحيل له شي من الابازير او الغلغل مثلي كما غفر او يكون
ذلك عنده قبل مجيئه ويذهب به من غير ان يفتحها وينظر
ما فيها وقول بن عرفة دون ان يعلم بالفضل اي دون ان يعلم
المتاقد ان قدره حال العقد **ص** ان ري ولم يتزوجا وجعله
وجزا واستنوت ارضه ولم يبد مالا شقة ولم يقصد افراده الا ان
يقبل منه **ش** هذا شروع في شروط الجزاء منها ان يكون المبيع
مؤيا اي حاضرا لا غائبا عن مجلس العقد ولو كان علي كيل او
منيب في تبته وعلي هذا فلا يشكل جواز شراء الظرف المملو جزافا
مع ان الكري منه بعضه لانه حاضر وهو في موضع الصفة لجزاء
اي وجزاء مري وانما قلنا في موضع الصفة لان الجملة الشرطية
لا يبيع صفة واعلم ان الجزاء قد يكتفي بروية بعضه كما في غيب
الاصل وكما في بيع ما في الظرف حيث وجده مملوا ولا يشترط روية
باطنها وهذا مراد من قال يكتفي بروية بعضه في الجزاء وليس
مراده انه يكتفي روية البعض منفصلا عنها وقد يبايع الجزاء مع عدم
روية شي منه للضرورة كما في قلال الخل ان كان يفسد ها الفتح

لحم

اي

لكن لا بد من كونها مملوكة او علم ما تنقص منها من ثلث ونحوه
ويكفي علم المشتري بذلك ولو من البائع كما ينبغي **ح** ما تنقص
ولا بد من بيان صفة ما فيها من الخل ومنها ان لا يكثر البيع كثرة
بليغة بحيث يتعذر حذره واما اصل الكثرة فلا بد منها ومنها
ان يجهل المتبايعان قدر البيع من كيل او وزن او عدد لانه متى علم
احدهما وجهل الآخر كان الذي علم فقد الى خديعة الذي جهل
وبعارة اخترهما لو كانا عاين بقدره فانه حينئذ لا يكون من
بيع الجراف وما لو كان احدهما عالما فانه لا يجوز العقد سواء علمه
بطله ام لا لكن ان اعلمه فسد والا فلا ومنها ان يكون المتبايعان
من اصل الحوز بان يكونا من قوم اعتادوه وان يجرزا بالعدل
ومنها ان يستوي ارض البيع من انخفاض وارتفاع في ظن المتبايعين
المتقاربين حال العقد وان يكشف الغيب عن الاستوي فان
علما واحدا عدم الاستوي فان كان في الارض علوة فالخيار
للمشتري وان كان فيها حفرة فالخيار للبائع فحوض شرط في
الجواز فان اتفق لا يجوز البيع ويخير من عليه الضرر منهما واما ما قبله
من الشروط فهو في الجواز والصحة فان قبل الاستوي شرط في
الجواز لا في البيع جوازا قلنا شرط الشرط شرط ومنها ان يبعد
بمشقة فان انتقت المشقة عد ولا يباع جوازا واما ما يكال ويوزن
فيحوز بيعها جوازا ولو لم يكن في الكيل او الوزن مشقة لان الكيل
والوزن مظنة المشقة وبعبارة لان العد يسير لكل احد بخلاف
الكيل والوزن الشرعيين ومنها ان لا تنقص افراد الشيء الجراف
كالجوز وصغار السمك فان قصدت الافراد كالثياب والعبيد
فلا يجوز بيعه جوازا الا ان يقل ثمن افراد الشيء الجراف فالضمير

راجع

راجع للفرد المعلوم من افرادة والا كان الواجب ثمنها وبعبارة
الاستحاراج لما يليه اي انما تنقص افرادة للبياع جوازا ولا بد
من عدمه كالثياب والعبيد الا ان يقل ثمن ما تنقص افرادة
كالبطيخ والاذن والرومان والفتا والموز فلا يصرف قصد الافراد
ويجوز بيعه جوازا وبعبارة بان يكون العقاقير بين الافراد
يسيرا وان كانت جملة الثمن كثيرا وانظروا ان القلة بالعرف
عنده معتادي ذلك ثم صرح بمفهوم الشرط لما فيه من التشعب
فقال **ح** لا غير مري وان ملا طرف ولو ثانيا بعد تعريفه **ش**
غير بالجر عطف على محل ان ري لان محله جملته صفة الجراف لانه
في معنى مري لا غير حاضر فلا يبيع ببيع جوازا وظاهره ولو وقع
على الخيار ولعله كذلك للخروج عن الرخصة والاجل اشتراط الزيادة
لا يجوز اشتراكي الطرف الفارع على ان يملأه او مليه ثانيا بعد
ان اشتراه اولا وفروعه وذلك بان يكون مملوا فاشترى ما فيه
مع مليه ثانيا بعد تنزيح ما فيه بدينار او كل واحد بدينار لان
الثاني غير مري بخلاف ماله ووجهه مملوا فاشتراه بدينار فلا
باس به لانها لم يقصد افيه الى الفرر وفي قوله املا له لي ثانيا بعد يناد
قصد الى الفرر في الثاني اذ ترك ان يشتريه بمكيال معلوم فاشتراه
بمكيال مجهول **ح** الا في كسلة تين **ش** اي الا ان يقع ذلك في سلة
تين او عنب او نحوهما فلا بأس بشرائه فارغا او مليه ثانيا بعد
تعريفه بدينار لان التين والمب غير مكيل وكثير تكيل الناس له بالسل
فجزي ذلك مجري المكيال لهم والتمتع بمكيل فلي الفرارة منه مكيال
مجهول لان الفرارة ليست بمكيال له ثم عطف على غير مري مشارك
في النعم وهو ثلاثة اشياء بقوله **ح** وعصا في رمية بقمص وحمام ببح

وثياب **ش** يعني انه لا يجوز بيع المصايف المربوسة في قفص واولي
غير المربوسة لدخول بعضها في بعض فلا يمكن الحزوان كانت
مذروحة فيجوز بيعها جزافا لعدم التداخل وكذلك لا يجوز بيع حمام
الابراج مجردا عن برجه جزافا علي ما في الموازية بناء علي عدم امكان
عد ها وحزرها ولا بن القاسم قوله يجوز له ورجحه في الشامل
بناء علي امكان حزرها ونقله بن عرقه عن محمد عن بن القاسم
قَالَ لا بأس ببيع ما في البرج من حمام او ببيع حمامه جزافا ونحوه اني
القاسم في الغنية ببيع الخشب الملقى بهضه علي ميعن جزافا لحقة بركة
عده كالغنم ولا بأس بشر اصفاره جزافا انتهى وكذلك لا يجوز
شرا الثياب والرقيق والحيوان غير الخوت الصغير جزافا لنفسه
افراده فذكر مفهوم الشرط الاول بقوله لا غير مربي وما بعده
والاخر بقوله وثياب وسكت عن مفهوم غيرها الوضوح **ص**
وتقد ان سك والتعامل بالعدد والاجاز **ش** هذا محترز قوله
ولم تقصد افراده ايضا والمعني ان التقيد بالسكوك لا يجوز بيه جزافا
اذا كان التعامل بالعدد ويدخل النلوس في التقيد وان كان
التعامل بالوزن جاز بيهما جزافا لعدم قصد الاحاد فهو كغير
المسكوك فتقوله والاجاز راجع لقوله والتعامل بالعدد ولا يرجع
لقوله ان سك ايضا والا لا يقتضي ان المسكوك المتعامل به وزنا
لا يجوز بيه جزافا وليس كذلك ومثل التقيد بالنلوس والجواهر
وانما نص علي التقيد لكثرة الفرز لمصولة بحجة الكمية وحجة الاحاد
لانه يرغب في كثرتها ليسهل الشراؤها ولا يجلل بكثرة الثمن ليلد
برد الجواهر والنلوس ونحوها **ص** فان علم احد هما بعلم الاخر
تقدره خير **ش** هذا وما بعده تفصيل في مفهوم قوله وجهله

والمعني

والمعني ان احد المتعاقدين اذا علم بعد العقد بان الاخر
كان عالما حين العقد بقدر المبيع فان الجاهل منهما يخر كيب
دلس فيه ومحل التخيير اذا كان العلم والجهل من الجهة التي وقع
البيع عليها ككيل علم احدهما بكيله وجهله الاخر اما الوجه لا كيله
وعلم احدهما وزنه او عدده فلا خيار لاستوياهما في جهل الجهة
التي وقع البيع عليها واستشكل بن القصار كون علم احدهما عينا
بان العيب اذا علم به البائع المشتري لا يفسد البيع بل للمشتري الرقي
وهنا لو علم العالم الجاهل بعلمه فسد كما اشار اليه بقوله **ص** وان
اعلمه **ش** اي اعلم احدهما الاخر بعلمه او لاجين العقد ودخل
علي ذلك فسد العقد علي الاصح لتعاقدهما علي الفرز والحظر
وبه يجاب عن الاشكال المذكور وابانه لا ملازمة بين كون الشيء
يفسد به العقد اذا قارنه ولا يفسد به اذا اطلع عليه بعد ذلك
لدخوله علي الفرز في الاول دون الثاني قلت هكذا عبارة الشيخ
ومثله للشوفيها حرازة فلذا قال محشي التوضيح صوابه لا منافاة
كما قال سحنون فيمن باع امة وشرط انها مبيضة فسد البيع ولو
اطلع عليه بعد العقد حينها افاده بقوله كالمفنية لا يبيع بيهما
ان بين غناها وقت العقد قال الشيخ وينبغي تقييده بما اذا
كان المقصد بالتبيين زيادة الثمن لا التبري وتخيير المشتري اذا اطلع
عليه بعده وغنا العبد ليس كالامة فلا يوجب خيارا ولا فسادا
فتقوله كالمفنية تشبيه تام ولما كان الفرز المانع من صحة العقد قد
يكون بسبب انضمام المعلوم الي المجهول لان انضمامه اليه يصير
في المعلوم جهلا لم يتبين وكان في ذلك تفصيل اشار اليه المم
تبعالها حب المقدمات بقوله فيما ياتي وجواب فاذا اجتمع شيان

في صفة اما معلومان او مجهولان وسيأتان واما معلوم
ومجهول وهو اربع صور لانه اما ان يكون اصلها مع الكيل
كبيرة حب جزافا واخرى منه كيلا او اصلها مع الجراف كارض
جزافا واخرى منها اذرع او اصل ما بيع جزافا الكيل واصل ما بيع
بالكيل جزافا كبصرة جزافا وارض اذرع او بالعكس كارض جزافا
وبصرة كيلا فالثلث الاول متنوعة لخروجها او احدهما عن
الاصل كما اشار اليه عاطفه بالجوع علي غير مري بقوله في الاول
ص وجراف حب مع كيل منه **س** وفي الثانية بقوله او جزاف حب
مع كيل ارض مما اصله ان يباع جزافا مخزجا عن الاصل فارض
مجهور عطف علي مجهور منه من غير عادة الهلاك كقوله تعالى واتقوا
الله الذي تسالون به والارحام وفي الثالثة بقوله وجراف ارض
مما اصله ان يباع جزافا مع كيله بتدبير المصير الما يد علي الارض
نظرا للمجنس وتانيته من نواصة لارض محد وفا اي مع ارض
مكيلة لخروج احدهما عن الاصل فيمتنع الجمع في هذه فيما اصله
الجزاف لان اجتماع جزاف ارض مع كيل حب مما اصله الكيل فلا
منع ليجمعها علي الارض واشار الي القسمين الباقيين الاولين
بقوله ويجوز جزافان علي اي حال بثن او ثمين كانا علي الاصل
او علي خلافه او خالف احدهما لانهما في معنى الجزاف الواحد
من حيث تناول الرخصة لهما لقول التميمي لا بأس ببيع بصري
قمح وتمر جزافا وان اختلف الثمن ويجوز بيع تمر الحايطين جزافا
وان اختلف ثمرهما بثن واحد ويجوز مكيلا كذلك صفة
واحدة **ص** وجراف مع عر من **ش** اي ويجوز جزاف علي اصله
او غير اصله كبصرة او قطعة ارض مع عر من كبدا وثوب **و** وجرافا

علي

علي كيل ان اخذ الكيل والصفة **ش** اي ويجوز جزافان في صفة
علي كيل او وزن او عدد ان اخذ ثمن الكيل والصفة اتفاقا كبصرة
تمر واخرى مثليها كل اردب بدينار وان اختلفا مع لم يجز اتفاقا
وان اتقت الصفة واختلف ثمن الكيل كبصري طعام واحد
احدهما ثلاثة بدينار والاخرى اربعة بد لم يجز لاختلاف الثمن
او اختلفت الصفة واتفق الثمن كبصري قمح وشعير كل منهما ثلاثة
بدينار ثم يجز عند بن القاسم ولو قال ان اخذ الصفة وثن الكيل
لا فاد المراد وعله المنع مع الاختلاف انه يصير جزافا علي كيل معه
غيره وهو لا يجوز كما اشار اليه بقوله **ص** ولا يضاف لجراف علي كيل
غيره مطلقا **ش** يعني ان من باع جزافا علي ان كل قبض بكذا او علي
ان مع المبيع سلمة كذا من غير تسمية ثمن لها بل شتمها من جملة
ما اشترى به الكيل فان ذلك لا يجوز لان ما يخص السلمة من
الثمن حين المبيع مجهول ومعني مطلقا كان الغير من جنس المبيع
او من غير جنسه مكيلا او موزونا او مذكروعا وبعبارة وسوا
سعي للغير ثننا ام لا لانه مع التسمية قد يساوي الترفا غتفر
لاجل هذا او مع عدم محال يدري ما يخصه من الثمن وعلي هذا
لا يجوز بيع الزرع جزافا علي كيل بارضه **ص** وجاز بروية يعمن
المثلي والصوان **ش** اي وجاز البيع بروية يعمن المثلي مكيلا
كقمح وموزون كقطن واخرج المتومات فلا يكتفي بروية يعمنها
علي فلاهر المذهب كما قال في التوضيح وقال بن عبد السلام
الروايات تذل علي مسابقة المتوم للمثلي وعطف الصوان بكسر
الصاد وضعا علي ما قبله من عطف الخاص علي العام وهو
ما يصون الشيء كقصر الرمان والبيض والجوز وفيه لغة صيان

وهكذا في عدة نسخة يبرر بوجه بالبا وعلي هذا ففيه التغير
بالمحل عن الحال لان البيع واقع علي ما هو داخل الصوان
فيكفي في الجواز روية خارجة عن روية داخلية **ش** وعلي البرنامج
ش اي وجاز البيع او الشراء عند اتيه علي الاصل المكتوبة
في البرنامج والمراد به الدفتر المكتوب فيه صفة ما في العدل
وكان الاصل منه لكن ايجز لما في حل العدل من الخرج علي
البايع من تلويثه وموتة شده ان لم يرضه المشتري فاقبعت
الصفة مقام الروية فان وجد علي الصفة لزوم والاخر المشتري
ص ومن الاعمي **ش** اي وجاز البيع والشراء جميع المعاملات الا
بيع الخذف وشرا من الاعمي غير الاصل للضرورة علي المذهب
وسا ولد اعني وطرا عماه في صيفه او بعد كبره فلا فالابهر
في منه بيع من ولد اعمي وفي عناه من تقدم ابصاره في صفه
بحيث لا يتخيل الالوان والخلد في ما لا يدرك الالباحسة البصر
ولا مانع فيما يدرك بغيرها من الخواس ولا يجوز معاملة الا
عبي الاصل بخلاف الالبكم الاصل **ص** وبروية لا يتغير بعد ها
ش عطف علي حيني ما من قوله بروية بمعنى المثلثي وجاز
البيع بروية بمعنى المثلثي وبروية لا يتغير بعد ها وظاهره سوا
كان غايها عن مجلس العقد او حاضرا به ولا يشترط النية
الا فيما بيع علي الوصف ونقصوم لا يتغير بعد الروية لم يجر
بيعه اي علي البت واما علي الخيار فيجوز **ص** وحلف مدع
ليبيع برنامج ان موافقة للمكتوب **ش** يعني ان المشتري علي البرنامج
اذا ادعي بعد ما قبض المتاع وغاب عليه عدم موافقة المتاع
او بصفته لما في البرنامج وقد تلف البرنامج او بقي وادعي البايع فيما

ادعي

ادعي فيه المخالفة ان المتاع غير لما اتى به فانه يحلف البايع ان
ما في العدل موافق للمكتوب **ص** وعدم دفع ردي او ناقص **ش**
هو مطوف علي بيع من قوله ليبيع برنامج اي وحلف مدع عدم
دفع ردي او ناقص ومراده ان من صرف دراهم او دنانير من
صراف او اخذها من مخزن او مدين او نحو ذلك وقبضها
المدفوعة له بقوله الدافع لها جيا د وغلب عليها الاخذ ثم
ردها او رد شيئا منها وادعي انه الثاه رديا او ناقضا وانكار الدافع
لها ان تكون من دراهم او دنانير فانه يحلف ما دفعت الاله
جيا د اي علمي ابن بونس ولا يعلمها من دراهم الا ان يحقق انها
ليست من دراهم فيحلف علي البت ولو اختلف التقاضي
الرداء والجودة لم يلزم رب الدين الا ما تنقضي علي جودته كما انه
لا يلزم الدافع في البلد الا ما تنقضي الشهود علي رداه فتقوله
وحلف الخ لكن يحلف في النقص علي البت وفي الفسخ علي نفي العلم
وتنقص الوزن يحلف فيه علي نفي العلم الا ان يتحقق كما مر وهذا
كله اذا اتفقا علي انه قبضها علي المفاصلة او اختلفا لان
القول قول الدافع يمين علي انه علي المفاصلة وان اتفقا علي
انه قبضها اليها فالقول قول القابض انما قبضه ردي او
ناقص يمينه **ص** وبما الصفة ان شك **ش** يعني انه اذا اشترى
شخص شيئا غايها علي روية متقدمة ثم تنازع وهو البايع في
ان هذه هي الصفة التي وقع العقد عليها وتنبوت فان قرب
ما بين الرويتين بحيث لا يتغير المبيع فيه فالقول للبايع وان
بعد بحيث لا يثبت علي حاله فالقول للمشتري في انه تغير عما هو
عليه حال العقد وان اشكل الامر فقول بن القاسم ان القول

قول البايع يمينه والاصل عدم الانتقال عن الصفة فيث قطعت
اصل المرفة لاحدهما القول له بلديين وان رجعت لواحد **ن**
منهما القول له يمين وان اشكل الامر بالقول للبايع يمين واما
بايع على الصفة فانه في حالة الشك يحمل عليه عدم بقا الصفة
فيكون القول قول المشتري فكلام المؤلف فيها اذا بيع علي **و**
متقدمة كما صرح به حلوه فقال في قوله وفيما الصفة ان شك
هذان من تمة قوله وبروية لا يتغير بعد ها انتهى **م** وغايب
ولو بلا وصف علي خياره بالروية **س** اي وكذلك يجوز بيع الشيء
الغائب ولو لم يوصف للمشتري نوعه ولا جنسه لكن بشرط ان
يحمل له الخيار اذا راي المبيع ليخف غوره علي المعروف واما علي
اللزوم او علي السكت فيفسد في غير التولية واما هي فان السكوت
فيها لا يضر لا في المعروف فتقوله علي خياره بالروية راجع للمبالغ
عليه لا لما قبله والبيع منحل من جهة المشتري قبل الروية وبعد ها
لازم من جهة البايع عند بن بحر خلافا لغير الحق انه منحل من
جهته **س** او علي يوم **س** مطوف علي ياتي جنز المبالغة
ليبين ان فيه خلافا باللزوم يعني ان ما بيع علي الصفة علي
اللزوم يكفي ان يكون علي ساقطة يوم ومنه بن شعبان لسهولة
احضاره في اليوم وبما قررنا علم ان كلامه في بيع الغائب علي الصفة
علي اللزوم لا فيما بيع علي الصفة بالخيار ولا فيما بيع علي خياره بالروية
ولا فيما بيع علي روية متقدمة فكان حقه ان ياتي بهذا بعد قوله
ولم تكن رويته بلا مشقة كما فعل بن الحاجب وبن عرفة ولعله
انما قدسه بجمعة مع نظيره في الخلاف اذ لو قال ولم تكن رويته
بلا مشقة وهو علي يوم لم يبين ان فيه خلافا ولو قال ولم تكن رويته

بلا مشقة ولو علي يوم طالت المباداة **م** او وصفه غير بايية **ش**
وصف مصدر محذور مطوف علي وصف من قوله بلا وصف
والضمير في وصفه عايد علي المبيع وغير بالرفع فاعل المصدر اي
ولو بلا وصف المبيع غير بايية واذا اتفقت وصف غير البايع ثبت وصف
البايع وحينئذ يكون مفيد الخلاف والصحة مع وصف البايع علي
المشهور ويوصف غير بايية جازا متقا وفي الموازية والعتيبة
لا يباع بوصف بايية لانه لا يوثق بوصفه اذ قد يقصد الزيادة
في الصفة لانفاق سلته وتناول بعضهم الدوتة عليه وهو خلاف
ما ارتضاه بن رشد والشيخ من ان ذلك شرط في التقيد فقط **م**
ان لم يبعد كخراسان من لخرية **س** شرط في المبيع علي اللزوم كان
علي وصف اوروية متقدمة للمخاطرة والغرر واما ما بيع علي الخيار
فلا يشترط فيه ذلك بل يجوز ولو بعد علي ما عند بن عبد السلام خلا **ق**
لظاهر المؤلف في توضيحه وقوله ولم تكن رويته بلا مشقة المنفي
بلا مشقة شرط في الغائب المبيع علي وصف بالزام واما علي الخيار
او علي روية سابقة فيجوز ولو كان حاضرا بين يدي المتعاقدين
بان يكون بينه وبينهما حائل كجد او في صندوق مثلا فلا منافاة
بين كونه غائبا وكونه حاضرا اي فلا يشترط فيه روية ثانية **م** والتقيد
فيه **ش** هو مطوف علي قوله وجاز والضمير المحذور عايد علي القاي
اي وجاز التقيد تطوعا في المبيع الغائب عتقارا كان او لا حيث يبيع
علي اللزوم قرب او بعد فان يبيع علي الخيار لم يجز التقيد فيه ولو
تطوعا كما ياتي في باب الخيار في قوله وسع وان بلا شرط في
مواصلة وغايب بخيار وانما قيدنا التقيد بالتطوع بدليل قوله
وسع الشرط في العتق اذ هو مطوف علي المقتدر المذكور اي وجاز

التقيد بشرط في العقار بشرط ان يباع على اللزوم وان لا يبيع بصفة
البائع وانما جاز اشتراط التقيد في العقار وان بعد لانه ما سون
لا يسرع اليه التغير بخلاف غيره ولذا اذا فزت مسابقة غيره ولو
كان حيوانا كاليومين جاز اشتراط التقيد فيه ايضا لانه يوم من
تغيره مخالبه واليه اشار بقوله **ص** وفي غيره ان قرب كاليومين **ش**
اي وجاز اشتراط التقيد في غير العقار ان يبيع بغير وصف بايعة
ويبيع على اللزوم ولم يكن فيه حق فوفية وقرب مكانه كاليومين
ذهابا عند بن القاسم وعن مالك القريب ما كان على يوم ونحوه
ابن شاس وقيل نصف يوم ففي الايتان بالكاف مع اليومين نظر
وانما منع التقيد مع الشرط في غير العقار مع البعد لتعدد المتقود
بين الثمنية والسلفية وهو محل في الثمن **ص** وضمنه المشتري
ش اي وضمن العقار المشتري جزا اذا ادركته الصفة سالما
المشتري بالتقيد بعد مكانه او قرب وسوا بشرط التقدم لا وهذا
المسئلة حيدة لقوله في جاياتي والالفايب في القيد **ص** وضمنه
المشتري يبيع **ش** اي وضمن غير العقار سوا يبيع بشرط التقدم لا
يباع وقوله الا لشرط راجع لهما اي الا لشرط من المشتري فيحمل بالشرط
ويقتل الضمان عن من كان عليه الي من اشترط عليه وقوله او سائر
الاحسن رجوعه لما كان ضمانه من المشتري اما اصاله في العقار
او بالشرط في غيره اي ان محل كون الضمان في العقار اصاله او
في غيره بالشرط على المشتري اذا لم يحصل منازعة بين المتبايعين
في ان العقد صادق المبيع هالكا او باقيا او سالما او مبيها فان
حصلت منازعة فيما ذكر فالقول للمشتري والضمان على البائع
بناء على ان الاصل انتفا الضمان عن المشتري وعراه في توضيحه

لابن القاسم في المدونة وفي كلام **ت** نظر **ص** وقبضه على المشتري
ش اي وقبض المبيع الفايب والخروج للاتيان به على المشتري ولما
انتهى الكلام على ما هو مقصود بالذات من اركان البيع وشروطه
وموانعه العامة شرع في الكلام على موانع مختصة ببعض انواعه
فمنها الربا خصور وهو ربا فضل اي زيادة ونسبا بالمدح موز
وهو التاخير فقال **ص** وحرم في تقيد وطعام ربا فضل ونسبا
ش اي وحرم كتابا وستة واجعا وصم رجوع بن عباس عن
اباحة ربا الفضل لقوله تعالى وحرم الربا وقوله في الصحيح لعن
رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده
وقال هم سواي ذهب اوقضة من اي نوع مضروب او غيره او
طعام وشراب ومصلحة ربا فضل اي زيادة ونسبا اي تاخير لكن
ربا الفضل يمتنع فيما اخذ جنسه من التقيد واخذ من الطعام
الربوي ولا باس به في مختلف الجنس منهما يدا بيد وربا الناجم
في النقود مطلقا وفي الطعام ولو جنس ولو غير ربويين فكلام
المع هنا مجمل ويأتي تفصيله في باب الربويات او ان هذا
كالترجمة كما بعده وكأنه قال باب حرمة النقود والطعام الا انه
كان الاول ان يقول في عين لان التقيد خاص بالمسكوك والحرمة
لا تختص به وبدا المؤلف بالكلام على الصرف وهو كما قال ابن
عروة يبيع الذهب بالفضة او احدهما بفلوس لقولها من صرف
درهم بفلوس والاصل الحقيقة فقال **ص** لا دينار ودرهم او غيره
بمثلهما **ش** لا دينار بالوضع عطف على قدره في يجوز الصرف العالي
عن الكائنين ربي الفضل والنسب لا دينار ودرهم او غير درهم كاشاة
مثلا ويبيع البينار ودرهم او دينار واشاة او دينار والثوب

بمثليها فالدينار هو احد الطرفين وقد صاحبه درهم او شاة
او ثوب وفي معنى النسخ بمثليها كدينار او درهم وغيرها يجوز دينار
بالكاف وعطف درهم باو وعطف غيرها بالواو فغير مثليها
بمورد علي دينار وغيره في صورة وعلي درهم وغيره في اخري
اي فالدينار هو احد الطرفين في صورة والدرهم طرف بدله
في اخري وقد صاحب واحد منهما غيره كشاة فهو مثال لربا
التفصل ووجهه علي كلا النسختين خشية ان يكون الرغبة في احد
الدرهمين او الدينارين الكثر فيقابل من الجهة الاخرى الثمن درهم
او اكثر دينار والمجتمع مع التتدين او مع احدهما كالشاة مثلا
كالنقد فينودي ذلك الي التفاضل بين الدينارين او الدرهمين
واذا منع ذلك في التفاضل المتوهم وبسبب التفاضل المنوهم فاعرف
التفاضل المحقق الحسي كدينار او درهم باثنين **ص** وموخر ولو
قريبا **ص** يعني انه يحرم التاجير في الصرف ولو كان التأخير منهما
او من احدهما قريبا علي مذهب المدونة مع مفارقة المجلس
والانتقال الي دار او حاوون فلا يباي في قوله الا ياتي او غاب
تقد احدهما وطال لانه محمول علي عدم المفارقة كاستقرضه
من الي جانبه من غير بيع ولا قيام بل كحل الصرة ومتبادل المشار
اليه بلومذهب المعتبة جواز التاجير القريب وقيد بما اذا عادت
المفارقة بمصلحة علي الصرف كتقليب وملكها النسخ علي الخلاف
وحملها بن رشد علي الوفاق بحمل ما في المدونة علي المفارقة
لفرض ضرورة واثار المولف لردده بقوله عطفنا علي ما في جيزه
لو او كان التاجير غلبة الباجي وهو ظاهر المذهب خلد في
لما في الحواري والمعتبة عن مالك قوله وموخر عطف علي دينار

اي ولا يباح صرف موخر في كلامه لف ونشر مرتب فتوله
لاد دينار الخ راجع لقوله وباقضل وقوله وموخر الخ راجع لقوله
ونسا وقوله او غلبة معطوف علي صفة قريبا اي ولو كان قريبا
اختيارا او غلبة في المبالغة سمي لان الخلاف في البيد كالقريب
وهي توهم الاتفاق علي المنع في البيد **ص** او عقد ووكل في القبض
ص معطوف علي مد حول لو فهو مختلط في سلك الاعيان اي وكذلك
بيطل الصرف اذا تولى قبضه غير عاقده بان عقد شخص ووكل
غيره في القبض وعكسه بان يوكل في العقد ويتولى القبض لان شرط
صحة الصرف كون العاقد هو القابض لانهم اجروا التوكيل مطة
التاجير فاجروا عليه حكمه وحمل النسخ ما لم يتبين الوكيل بحضرة
الموكل والاجاز علي الارجح وما في الشامل من النسخ مطلقا مشتمل
وظاهر كلام المؤلف يشمل ما اذا كان الوكيل شريكا للموكل فيها
وقع فيه الصرف فيمنع ان لم يتبين بحضرة الموكل والاجاز وهو
المعتمد من الاقوال **ص** او غاب تقد احدهما وطال **ص** معطوف
ايضا علي مد حول لو اي وكذا يفسد الصرف اذا غاب تقد احدهما
عن المجلس وطال اي ولم يحصل مفارقة اجسام فان لم يطل كما لو
استقرضه من رجل بجانبه لم يفسد مع الكراهة وبعبارة وطال
بان قام ويبث الي داره فان كان امرا قريبا كحل الصرة واستقرض
من رجل بجانبه من غير قيام ولا يثبت كونه فقط **ص** او تقد احدهما **ص**
اي وكذلك يفسد الصرف اذا غاب تقد احدهما عن المجلس ولو
قرب لان ما ذكره مظنة الطول بان يتسلف هذا الدناير من رجل
من جانبه وتسلف الاخر الدناير من رجل من جانبه وقوله او تقد
هي مسيلة الصرف علي الذمة والمسيلة المشار اليها بقوله او يدين الخ

هي سبيلة صرف ما في الذمة **ص** او بمواعدة **ش** اي وفسد عقد
الصرف الناسي عن مواعدة من غير انشاء عقد كاذهب بنا الى
السوق بدراهمك فان كانت جارية اخذتها منك كذا وكذا ابد يبار
قال فيها ولكن يسير منه علي غير مواعدة انتهى وجعلنا البا
بمعنى عن متعلق بفسد وفاعله عقد الصرف اذ لم يعل على المراد من
تعلقها بحرم اذ لا يلزم منه الفساد ولذا اقال بعض ليس هنا عقد
علق والعقود لا تعلق انتهى بن شاس ويجوز التعريف هنا لانه
اذا جاز في النكاح في العدة فيها هذا اولى بن بونس كما لو قال
اني محتاج الي دراهم اصرفها ونحوه من القول قال بعض وعلي
ما اجازوه في النكاح اني احب دراهمك وراغب في الصرف منك
انتهى وانظر ما معنى التعريف لانه ان جعله عقد افسد الصرف
وان لم يجعله عقد ابل انشاء عقدة بعد ذلك جاز وحيد لا فرق
بينه وبين المواعدة **ص** او بين ان تأجل وان من احدهما **ش**
عطف علي ما في غير المبالغة اي ولو كان التأخير بسبب دين
ان تأجل وان من احدهما او البال للملازمة ويحتمل ان تكون
للظرفية اي وفسد الصرف الواقع بين ابي دين ومناه انه
يستمع اذا كان لكل منهما علي الاخر دين احد الدينين ذهب والاخر
فضة فتظارها كل دينار بكذا ان تأجل او احدهما لان في الوجهين
صرف مؤخر لان من عجل ما اجل عد سلفا فاذا حل الاجل اقتضي من
نفسه لنفسه وان حلا معا جاز ولا يقال هذا مقاصدة لا صرف لانا
نقول قد تقرر ان المقاصدة انما تكون في الدينين المتخذي الصنف
فلا تكون في دينين من نوعين ولا في صنفين نوع واحد كما يفيد
قول بن عرفة في تعريفها متاركة مطلوب بمائل صنف ما عليه كاله

علي

عد

علي طالبه فيما ذكر عليهما **ص** او غاب رهن او ود بقة **ش** اي وكذلك
يفسد عقد الصرف اذا انصرف مرفقن مع رهنه بعد وفا الدين
او قبله حيث رضي بذلك او مودع مع مودع وغاب رهن مصارف
عليه او ود بقة كذلك عن مجلس الصرف ولو شرط الضمان علي
المبتاع بمورد العقد خلا فاللخبير واما ان كان الضمان من البائع
فانه يمنع انتقا واشار بن بونس ولو سلك المصارف عليه على المشهور
لعدم المناجزة لود رواية محمد جواز صرف المرحون المسكوك الغاية
عن المجلس اما الحصول المناجزة بالقبول او للالتفات الي امكان
التعلق بالذمة فاشبه المنصوب اذ هو علي الضمان ان لم تقم بينة
بمنصوم او غاب انه لو كان حاضرا في المجلس فلا منع وظاهر كلامه
انه لا خلاف في حرمة المصوغ وانما هو في المسكوك فقط وليس كذلك
بل الخلاف في الجبيع كما في التوضيح وانما لم يقل ولو سلكا بالمطابقة
لان العطف اذا كان باق يجوز عدم المطابقة نحو وادار او تجارة
او هو انتقوا اليهما **ص** كاستاجر وعارية **ش** تشبيه فيما قبله في
المنع ان غاب عن مجلس الصرف والصحة ان حفر لا فيهما وفي سلك
لعدم تاي المسكوك فيها علي المنصب لا نقلابه قرصاني العارية
ولعدم جواز اجارته **ص** ونصوب ان يصير الا ان يذهب فيضمن
قيمتهم فكالدن **ش** وهو بالجر عطف علي المشبه قبله اي يجوز صرف
الشي المنصوب من غاصبه ان حضر مجلس الصرف حيث كان الشيء
المنصوب مصوغا كالحلي لان غاب عن مجلسه لعدم المناجزة الا
ان يكون تثبت عند القاصب او تيب عنه واختار ربه قيمته فتجوز
حينئذ المصارفة عليهما كصرف ما في الذمة عند حلوله واعتز
بالمصوغ من المسكوك والتبرو المكسور فالمنصوب جواز صرفه غايبا

فا

ومبارة وفي معنى المسكوك ما لا يعرف بعينه كالمكسور والتبرلانه
يتعلق بالذمة قاله بن شير فان قلت لم امتنع صرف المصوغ مع
غيبته وجاز صرف ما عداه مع الغيبة قلت لان المصوغ اذا هلك
يلزم فيه القيمة وقيل ذلك يجب رد عينه فيحتمل عند غيبته انه هلك
ولزمته قيمته وما دفعه في صرفه قد يكون اقل او اكثر فيؤدي
للتفاضل واما غيره فمجرد غيبته ترتب في ذمته فلا يتأني في
صرفه في غيبته الاحتمال السابق وهذا واضح في المسكوك وقد
علمت ان المكسور والتبرل في معناه **ص** ويتصدق فيه **ص** معطوف
عليه في نقد والبال للملازمة اي وحرم الصرف في حالة كونه ملتصقا
بتصدق فيه من وزن وعد وجودة والعلية في الجميع انه من اجل
اموال الناس بالباطل ثم شبه في منع التصديق فروع خمسة بقوله
ص كبادلة ربويين **ص** من تقدين او طعا بين محددي الجنس او مختلفين
ليلا يوجد نقص فيدخل التفاضل والتأخير فالمراد ما يدخله الربا
فضلا او نسا فيشمل الطعا بين سوا كان ما يقتات ويده خرام لا
ص ومقرض ويبع لاجل ورأس مال سلم ومجل قبله اجله **ص** يعني
انه يحرم التصديق في هذه المسائل وانما حرم التصديق في الشيء
المقرض بنتج الواحتمال وجد ان نقص فيفتقره المقرض لحاجة
او عوضا عن عروق المقرض فيدخل السلف بزيادة وفي البيع لاجل
ليلا يفتقر احده نقصا فيه لاجل التأخير وكذا يقال في رأس مال
المسلم وفي المجل قبله اجله ليلا يفتقر فيه نقصا فيصير سلفا جرنفعا
لان المجل سلف والافرق في رأس المال بين ان يجله قبل اجله
المرخص فيه او في اخراجه منه ليلا يجد نقصا فيقتضي تأخيره اكثر
من الاجل المرخص فيه فيؤدي الى فساد السلم ولا يقال رأس مال

السلم

السلم يدخل في قوله ويبع لاجل لا تا تقول ذاك اعم وهذا يخص
واما السلم فيه فسيأتي انه يجوز التصديق فيه بعد الاجل ثم ان
الذي يبيعه كلام حواشي القرطبي ان الحكم في التصديق في القرص
المنسج علي ظاهر المدونة وان الحكم في التصديق في البيع لاجل عدم
المنسج علي ظاهرها كما قال عبد الحق انه لا شبهة بظاهرها
وحلي عن أبي بكر بن عبد الرحمن انه يفسخ ثم ان الظاهر ان رأس
مال السلم كما يبيع لاجل وان المجل قبل اجله يرد ويبقى حتى يأتي
الاجل وان الصرف يرد وكذا مبادلة الربويين **ص** ويبع وصرف
ص اي وحرم جمع بيع وصرف بان يبيع ثوبا ودينارا في درهم
مثلا على المشهور واجاز ذلك اشهب وانكر ان يكون مالك كرمه
قال وانما الذي كرمه الذهب بالذهب معهما سلفة والورق
بالورق معهما سلفة بن رشد وقول الشهب اظهر وعمل المشهور
يتأني الاحكام لجواز الاجل والخيار في البيع دونه ولانه يؤدي
لترقب الحل بوجود عيب في السلفة او الثانية الى الصرف المخر
لاحتمال استحقاق فيها فلا يعلم بابنويه الا في ثاني حال سند هذا
من باب الجهالة لا النسبة فان وقع فسخ مع القيام ومعني مع
الفوات علي المذهب قاله بن رشد **ص** الا ان يكون الجميع دينارا او
يختصا فيه **ص** يعني ان احل المذهب استثنوا صورتين من منع اجتماع
البيع والصرف لليسارة المسيلة الاولى ان يكون البيع والصرف
دينارا واحدا لشاة وخسة دراهم بدينار وسوا بيع البيع الصرف
او العكس فيجوز علي مذهب المدونة لعدم اعية الضرورة اليه الثا
ان يجتمع البيع والصرف في دينار عشرة اثنان وعشرون دراهم
باعد عشر دينار او صرف الدينار عشرون درهما فلوساوي الثا

ما يتي درهم واعطاه سحها عشرين درهما لم يجز ولا فرق علي
المشهور بين تبيته البيع للصرف او متبوعيته وحكي عن بعض الاشيا
يمتري البيع ان يكون تابعا بان يكون ممن العوض ثلث الدناير
فدون فيجوز قياسا علي مراعاة الثلث في الاتباع وقوله الجميع
اي ذوا الجميع وانما قد زاد ذلك ليلا يلزم الاختيار باسم الذات
عن اسم الممن تشبيهه كما لا يجوز اجتماع البيع مع الصرف لا يجوز
اجتماعه مع القرض والنكاح والشركة والجعل ومنه المقارسة
والمساقاة والقراض ولا يجوز اجتماع واحد مع الآخر **وسلطة**
بدينار الادرهين ان تاجل الجميع او السلعة او احد التقدين كخلا
تاجلها او تجيل الجميع **ص** معطون علي فاعل حرم والمعني انه
يحرم بيع سلعة لشخص بدينار الادرهين حيث تاجلت السلعة
والدرهمان من البايع والدينار من المشتري لانه بيع وصرف
توخر عوضاه او تاجلت السلعة فقط لا الي مثل حيا طتها او بث
من ياخذها وهي حية او تاجل احد التقدين الدينار او الدرهما
وتجملت السلعة والتقدم الاخر لان تقديم احد التقدين يدل علي
الاغتتابه في الصرف وانه مقصود عند المتعاقدين فلم تحصل فيه
مناجزة وتاجيل بمعنى السلعة كتاجيلها كلها وكذلك تاجيل
بعض احد التقدين كتاجيل احدها واما ان تجملت السلعة
فقط فانه لا يمتنع لان السلعة لما تجملت علم ان المقصود البيع
فلم يكن صرفا مستاخرا لكن حيث كان الاجل في التقدين واحدا
وقوله الادرهين اي فدون واما الثمن من درهمين فلا بد من
تجيل الجميع لان الصرف جيبه مراعاة خلاق الدرهمين فانهما
لقلتهما سو مخ فيهما وعلم ان الصرف غير مراعاة فاجز مع تاجيل

التقدين

التقدين معا لاجل واحد وتجيل السلعة واذا جاز مع تجيل
السلعة فقط كما تقدم قاوي بالجواز مع تجيل الجميع وانما ذكره
المم لتتيم اقسام المسئلة كما مر **ص** كذا هم من دنائير بالمقاسة
ولم يفضل **ص** تشبيه في الجواز مطلقا اي حال التاجيل وحال
التقديم اي اذا تعددت السلع والدناير والدرهم المستثناة
ورقم البيع علي شرط المقاسة بمعنى انها دخلت علي ان كل بالجمع
من الدراهم المستثناة قدر دينار فقط صافيه اي اسقطا ما يقابله
من الدناير فان ذلك جائز حيث كانت الدراهم المستثناة قدر مرق
دينار او دينارين او اكثر حيث لا يفضل من الدراهم شي وسوا
ورقم البيع خالا او موجلا كما لو اشترى ستة عشر ثوبا كل ثوب
بدينار الادرهين علي شرط المقاسة وصرف الدينار ستة عشر
درهما فيكون ممن الاتواب خمسة عشر دينارا فان فضل بعد
المقاسة المدخول عليها درهم او درهمان جاز ايضا ان تجيل
الجميع او تجملت السلعة فقط مع تاخر التقدين الي اجل واحد لان
تاخرت السلعة فقط او مع احد التقدين او تاجل الجميع وهو معني
قوله وفي الدرهمين كذلك اي وفي فضل الدرهم والدرهمين كل
ثوب في المثال المتقدم بدينار الادرهين ونصف ثمن درهم او
الادرهين وثن درهم وممن كذلك اي كمسئلة سلعة بدينار الادرهين
درهمين فتجري علي تفصيلها كما مروا في فضل بعد المقاسة
اكثر من درهمين ككل ثوب بدينار الادرهين وربع درهم فيجوز
ان تجيل الجميع وهو المراد بقوله **ص** وفي اكثرها بيع والصرف **ص**
اي والحكم في فضل الثمن درهمين كايين كاييس والصرف فيجوز مع
التجيل لاسم التاجيل فقوله بالمقاسة اي علي شرطها وكلام المم

تقا

يشمل ما اذا دخل عليها اولا وحصلت وليس كذلك وكذا قال
 الشمول لا تنفع المحاسنة اي الخاصة بعد البيع اذا لم يقع البيع بينهما
 على ذلك انتهى واما لو شرطتا بيعها فبمنع للدين بالدين واما لو
 سكتا عنهما فيجوز ان كانت الدراهم المستثناة الدرهم والدرهمين
 نقدا او الى اجل ويجوز ان كانت كثيرة دون صرف دينار او
 صرف دينار فلا يجوز نقدا ولا الى اجل على مذهب بن القاسم وزوا
 عن مالك وهذا التفصيل هو المول عليه انظر شرحنا الكبير **ص**
 وصايع يبطل الزنة والاجرة **ش** هذا عطف على فاعل حرم وفي الكلام
 حذف مضى اي وحرم ساقدة صايع وقوله يبطل الزنة والاجرة
 تفسيره وكلام المؤلف صادق بصورتين احدهما ان يشتري
 الشخص من الصايع فضة بوزنها دراهم ويدفعها له بصوغها
 ويزيده الاجرة عن صبايعه كانت نقدا او غيره الثانية ان
 يرأطه الشيء المصوغ بخنسه من الدراهم ويزيده الاجرة والحكم
 في الاولى المنع وان لم يزيده اجرة لما فيه من ربا النساء والثانية
 فالحكم الجواز ان لم يزيده اجرة فلورقع الشرا ينقد مخالف لتد الصانع
 جنسا انتفت الصورة الاولى وجاءت الثانية **ص** كزيتون واجرته
 لمصره **ش** اي كما يمنع دفع زيتون واجرة عصره لياخذ قدرا
 يخرج منه زيتا وذلك لان المماثلة هنا غير محققة ولو لم يختلف
 خروجه وادخلت الكاف السهم وبرز النخل وبرز الكتان ولا يفهم
 لقوله واجرته لمصره اذا لمع حاصل وان لم يدفع اجرة لما فيه
 من بيع طعام بطعام غيره بيد ان كان يوفي من زيت ما يصره
 ولعدم تحقق المماثلة حيث كان يوفي له من زيت حاضر عنده
 عاجلا والا فالمنع لما ذكره النسبة في الطعام **ص** بخلاف تربيطه

وان كانا كذا نقدا ولا يجوز ان يكونا

المسافر واحرته دار الضرب لياخذ زنته **ش** اي يجوز ان يدفع
 لاهل دار الضرب بوزن لياخذ منهم زنته مضروبا بن القاسم
 لمثقة حسب ربحها وخوفه اراه خفيضا المضطروذي الحاجة
 ابن رشد خففه ما لك في دار الضرب لما ذكره الصواب ان لا
 يجوز الا تخوف النفس المبيع لاكل الميتة والي نصيب ابن رشد
 المنع اشار بقوله والاظهر خلافا محمد روي اشهب انما كان
 الجواز بهذا حين كان الذهب لا تنقش فيه والسكة واحدة واليوم
 في كل بلد سكة زالت الضرورة فلا يجوز **ص** وبخلاف درهم نصف
 وفلوس او غيره في بيع وسكا واتخذت وعرف الوزن وانتقد
 الجميع كدينار الا درهمين والا فلا **ش** هذا مما يجوز للضرورة وهو
 ان يدفع الشخص درهما لا خريلا خذ منه بنصفه طعاما او فلوسا
 والنصف الاخر فضة وذكر لجواز ذلك شروطا والا الاصل المنع في
 الرد في الدرهم لكونه يبيع بمضنه ببعض مع احد هاسله فمن
 الشروط ان يكون المردود النصف فدون يعلم ان الشرا هو
 المقصود ومنها ان يكون ذلك في درهم واحد فلو اشترى بدرهم
 ونصف لم يجوز ان يدفع درهمين وياخذ نصفها وكذا لو اشترى
 بدرهمين ونصف ويدفع ثلاثة وياخذ نصفها ومنها ان يكون
 في بيع او ما في سناه من اجارقا وكرا بعد استيفاء الممل لا قبله
 كدفعه له مثلا او دلوا بصلحه ودفع له درهما كبيرا ورد عليه
 صغيرا وترك شيه عنده حتي يصنعه وانما اشترط ان يكون بعد
 استيفاء الممل لان من شروطه انتقاد الجميع ولا يكون ذلك الا بعد
 تمام الممل ومنها ان يكون الماخوذ والدفع مستوكبين
 ومنها ان تكون السكة متحدة بان يقع التعامل بالدرهم

وبالنصف المردود وان كان التعامل باحد هما اكثر من التعامل
بالاخر اخترازا من ان يدفع او يرد عليه من سكة لا يتعامل بها
فلو قال وتعامل بها الا فاد المراد بلا كلفة وليس المراد باتخاذها
كسكة سلطان واحد او مملكة واحدة ومنها ان يكون
الدرهم والنصف قد عرف الوزن بينهما بان يكون في الزواج
هذا درهم وهذا نصفه ولو كان الوزن مختلفا لان اصل الجواز
في المسئلة الضرورية حيث جرى النفاق هكذا لو زاد الوزن لم
يضر وكذا الوقتان في الجودة لا سيما عند جهل الاوزان في بعض
البلاد ومنها ان تتخذ السكة المشراة بنصف الدرهم او الفلوس
الماخوذة بنصفه والدرهم الكبير والنصف المردود كسيلة
دينار الادريهين حيث تجوز مسيلته اذا انتقد فيها الجميع وظاهره
ان التقدين اذا تاجلا وتجلت السلة ان ذلك لا يجوز بخلاف
مسيلة سلة دينار الادريهين كما مر وقرئ بينهما بان الاصل
في هذه عدم الجواز وانما ايزت بالشروط للضرورة ولذلك لم
يشترط هذه الشروط في تلك المسئلة فان فقد شرطهما فلا
تجوز مسيلة الرد بان وقع الرد في اكثر من درهم او رد اكثر من نصف
او في غير بيع وما في معناه كفي فرض كان يدفع له عن درهم عند نصف
درهم وعرضا مثلا وهذا عند الاقتضا ومثاله عند الدفع
ان يدفع شخص اخر درهما وهو يريد ان يقتض نصف درهم
عليه ان يرالان نصفه فضة او غير ذلك ويكون الباقي في دمه
لوقت يتراضيا عليه وينجهم من كلامه المنع فيما اذا دفع شخص اخر
درهما عليه ان يكون له نصفه صدقة ويدفع له نصفه فضة
وهو ظاهر اولم يسك احدهما اولم تتخذ سكتتها اولم يعرف الوزن
علي

علي ما مر وردت زيادة بعده لبيبه لالبيبه وهل مطلقا
او الا ان يوجبها او ان عيت تاويلات **ش** يعني ان الزيادة بعد
الصرف لا يرد بها اخذها لاجل وجود عيب بها ويردها مع الاصل
الاصل لاجل وجود عيب به لكن اختلف هل الزيادة لا ترد لبيبه
سوا عيت ام لا اوجبها الصبر في علي نفسه ام لا وهو ظاهر المدونة
بنا علي ان ما فيها خلافا لما في الموازية عن مالك ان له الرد ولا ترد
الزيادة لبيبه الا ان يوجبها الصبر في علي نفسه فترد لبيبه هو
وفاق للموازية وعليه تاويلها القاسي ومعني ايجابها ان يرد بها
له بعد قوله تقتضي عن صرف الناس فتدني او نحو ذلك ولا ترد
الزيادة لبيبه ان عيت كهذا الدرهم وان لم يقين كارتدك درهما
فهو وفاق ايضا للموازية فتدني او ان عيت عطف علي مطلقا
ولو قدمه علي قوله او الدان يوجبها لكان اظهر اذ كلامه يقتضي
انها ترد اذا كانت مينة وليس كذلك ولو قال لا لبيبه او في الموازية
له ذلك وهل وفاق او خلافا تاويلان لكان اظهر فاشار بقوله
وهل مطلقا الي التاويل بالخلاف وان مذهب المدونة عدم رد
الزيادة لبيبه علي اي حال وشارل للوفاق بوجهين احدهما بقوله
او الا ان يوجبها وثانيهما بقوله او ان عيت والمذهب الاطلاق
ولما تكلم علي ما يقتضي الصرف من افتراق المتصارفين اتيه بالكلام
علي ما يطرأ علي الصرف من عيب او استحقاق فقال **ص** وان رضي
بالخضرة يقتضي رد او بكر صاص بالخضرة او رضي باتمامه او بمشورت
مطلقا مع واجره عليه ان لم يقين وان طال تقضى ان قام به كمنقضى
العدد وهل يقين ما عتق لذلك او يجوز فيه البديل ترد **ش** حاصل
هذه المسئلة ان العيب اما تقضى عدد او وزن او رصاص او نحاس

او خشوش فان اطلع علي ذلك بحضرة المقدم من غير غارقة ولا طول
 جازية الرضي به وبالبديل في الجميع ويجري علي اتمام المقدم من اياه
 ان لم يقين الدراهم او الدنانير فان عيت فلا حير وان كان اطلع علي ما
 ذكر بعد الخارقة او الطول فان رضي به صح في الجميع الا في نقص العدد
 فليس له الرضي به علي المشهور فلا بد من التقص فيه سوا قام به او
 رضي به والا تخفى به نقص الوزن فيما يتقاسم به وزنا وان قام به نقص
 في الجميع الا في المشوش الميمن من الخشتين كعد الدنانير بهذه
 العشرة الدراهم ففيه طريقتان طريفة ان المذهب كله علي اجازة
 البديل لانهما لم يتوقفا في دنة احدهما شيه لم ينزل مقبوضا الي وقت
 البديل بخلاف غير الميمن فانها يفترقان وذمة احدهما شقولة
 والطريقة الثانية انه كينوا الميمن فيكون فيه قولان والمشهور منهما
 التقص بقوله وان رضي اي واحد الميب بالميب بالحضرة اي حضرة في
 الاطلاع والمراد بالحضرة ما لم يحصل غارقة بدن ولا طول والكا
 في كرم صا من ادخلت الخماس والحد يدو القدر ورواها لم يتقص علي ذكر
 الحضرة في احدي الميكتين لئلا يتوهم اختصاصها بها والضمير
 في قوله اورضي باتمامه لاحد المتفاقين اي اورضي احدا المتفاقين
 سواء كان واحد الميب او غيره باتمام العقد فيشمل تبديل الرصاص
 ونحوه او المراد بالاتمام الازالة بان يبديل له الناقص والرصاص
 والمشوش ويكمل له العدد وسمي قوله مطلقا اي سوا كات الدراهم
 او الدنانير حيثه ام لا وهو راجع للجميع الا بالحضرة او غيرها لانه
 خلاف الموضوع وقوله ان لم يقين اي واجبر الا في للاتمام عليه
 اي علي الاتمام المذكور اي ان لم يقع العقد علي عين كل من العوضين
 او علي عين ما وجد به الميب منها وقول من قال ان يقين احد
 الموضين

الحق م

الموضين كتصنيفها غير ظاهرا قد يصدق بما اذا كان التبيين
 في الموض الذي لم يوجد فيه الميب مع انه يجري في هذه الصورة
 علي البديل فاذا وقع الصرف علي عين الذهب ولم يقين النقص وجو
 الميب في النقص فانه يجري علي بدل الميب من اياه له وهو
 خلاف مقتضى قول هذا القائل وقوله وان طال اي ما بين العقد
 والاطلاع او حصل افتراق ولو بالتقرب وقوله نقص كلام مجهل ياتي
 تفصيله في قوله وحيث نقص فاصفرد دينار الا ان يتعداه فأكبر منه
 وقوله ان قام به اي ان قام به اي ان قام واحد الميب اي بحقه
 في الميب وهو تبديل ناقص الوزن والخماس والمشوش وتتم
 العدد الناقص اي ان رضي به صح في الجميع وظاهره ان محو القبا
 يتقص الصرف وليس كذلك بل لا يتقص الصرف الا اذا قام به واحد
 البديل بالفعل واما ان ارشاه بشي من غير ابدال الصرف فانه
 لا يتقص وقوله كنقص العدد ونسبيه في التقص بعد الطول لا يقيد
 القيام وقوله وهل يمين ما عثر كذلك اي من الخشتين واما ان كان
 التبيين من احدهما فحكمه حكم المشوش غير الميمن فينتقص ان قام
 به والا فلا **م** وحيث نقص فاصفرد دينار الا ان يتعداه فأكبر منه
 لا الجميع **م** اي حيث حصل التقص للصرف وكان في الدنانير
 الصغير والكبير وكانت السكة ممتدة في النفاق والرواج بدليل
 ما بعده فينتقص الصرف في الاصفرو لا يتجاوز الاكبر منه الا ان يكون
 موجب التقص تقدي الصغير ولو بكثرهم فأكبر منه فينتقل التقص اليه
 وهكذا لان الدنانير المضروبة لا تقطع لانه من الفساد في الارض
 ولا يجوز ان يصطلح علي بقا الاصفرو ونقص الاكبر ويكمل له لاث
 الصغير استحق التقص فيؤدي الي بيع ذهب وفضة بذهب وقوله

م

لا الجميع مفهوم من قوله فاصفر دينار لكن صرح به لاجل قوله **وهل**
 ولولم يسم لكل دينار تردد **ش** اي ومن الحكم المذكور وهو نسخ اصفر دينار
 الا ان يتقده فاكبر منه دون فنسخ الجميع سوا سمي لكل دينار عدد امن
 الدرهم او لم يسم او انما ذلك مع التسمية واما ان لم يسم لكل دينار عددا
 من الدراهم بل جعلوا الكل في المذهب متعابذة الكل فينتقص الجميع
 تردد اي لاختلاف المتأخرين في نقل المذهب في ذلك وقد علمت
 ان كلام المؤلف في السكة المتحدة النفاق فان اختلفت فيه
 فاشترى اليه بقوله **ص** وهل ينسخ في السكك اعلاها والجميع
 قولان **ش** الاول لا يصح ووجهه ان العيب ان كان من جهة ذات
 الدرهم المردودة فهو مدلس ان علم بالعيب او مقصر في الانتقاد
 ان لم يعلم فامر به اجود ما في يده من الدنانير والثاني لسمون
 ووجهه انه اذا كانت السكة مختلفة كانت الاعراض مختلفة فلا
 يتاني الجمع في واحد لاختلاف الاعراض فوجب نسخ الجميع ولو
 زاد ما فيه العيب من الدراهم عن صرف الاعلا وهذا متوسط كبير
 وادني صغير فانه ينسخ المتوسط والاعلا والاعلا لا يدين لانه
 اعلا من الادني وهذا على القول الاول تنبيه ينبغي ان يكون محل
 الخلاف حيث لم يشترط في الاعمال به ويجري مثله لادني قوله
 وحيث نقص فاصفر دينار **ص** وشرط للبطل جسيمة وتحويل
ش يعني انه يشترط للبطل حيث اجبر او وجب على من في قوله واجبر عليه
 ان لم يقين الجسيمة والتحويل وانما اشترطت الجسيمة للسلامة من
 التفاضل المعنوي فلا يجوز اخذ قطعة ذهب بدل درهم زائف رده لانه
 يورث الاخذ ذهب وفضة عن ذهب ولا اخذ عرض عنه لانه يورث الى دفع
 ذهب في فضة وعرض الا ان يكون العرض سبيرا فيقتصر اجتماعه
 في البيع

في البيع والصرف واشترط التحويل للسلامة عن ربا التسلط لا يشترط
 اتفاق النوعية فلا بأس ان يرد عن الدرهم الزايف اجود منه او
 اردي او وزن او اتقص لان البطل انما يجوز بالحضرة ويجوز فيها
 الرضي بالتقص واردي واما كان الطاري على الصرف عيبا او
 استحقاقا وانما الكلام على ما اراد من الاول شرع في الثاني بقوله
ص وان استحق بمين سكة بعد مفارقة او طول او مصوغ مطلقا
 نقص والاصح وهل ان تراضيا تردد **ش** يعني ان الصرف اذا وقع
 بمسكوكين او مسكوك ومصوغ فاستحق المسكوك والمراد به ما قابل
 المصوغ في شل البطل والمكسور بعد مفارقة من احدهما للبحس او
 بعد الطول من غير اقتران ابدان فان عقد الصرف يتقص على
 المشهور سوا كان المستحق مينا حين العقد او لا وان كان المستحق
 مصوغا استحق عقد الصرف كان استحقاقه بحضرة العقد او
 بعد مفارقة مينا او لا لان المصوغ يراد بعينه فيكون لا يقوم
 مقامه وان كان المستحق مسكوكا بحضرة العقد صح عقد الصرف
 سوا كان المستحق مينا حال العقد ام لا الا ان غير المين يجبر على
 البطل من ابي منهما واما صحة العقد في المين فمقيدة كما قال ابن
 موسى ان تراضيا بالبطل ومن ابي منهما لا يجوز قبيل غير مقيدة
 كغير المين كما اطلعه ابو عمران وابو بكر بن عبد الرحمن فعلم ما قرنا
 ان قول الممحين لا يخصوص له وانما فيه لاجل قوله وهل
 ان تراضيا تردد فان التردد فيه واما غير المين فيجبر من ابي
 والقول لمن طلب اتمام العقد من غير تردد **ص** والمستحق اجازته
 ان لم يجبر المصطف **ش** اي والمستحق للمصوغ مطلقا وغيره بعد
 المفارقة او الطول اجازة الصرف والراية للمصطف وله نقضه

في البيع
 في البيع

ما

ان لم يجز من استحققت من سده بان من صار فيه متقد قاله ابن
القاسم وهو المشهور بنا علي ان هذا الخيار جوا ليه الحكم فليس
كالشرطي واما ان اجبر بقدييه فليس للمستحق اجازته لانه كصرف
الخيار الشرطي وهو ممنوع والمصطوف بكسر الراء اسم فاعل وهو
يطلق علي كل من اخذ الدراهم واخذ الدينار والمواد به هنا من
استحق منه ما اخذه وحملنا كلامه علي الحالة التي ينتقض فيها
الصرف بتعالل الشرا واما في الحالة التي لا ينتقض الصرف فيها بان
يكون بالخضرة في غير المصوغ فبالاولي من ان المستحق الاجازة
لكن للمستحق منه الابرضي باجازة المستحق في الحالة التي ينتقض
فيها الصرف واما في الحالة التي لا ينتقض الصرف فيها فلا كلام
له ويجز علي ذلك لما علمت من ان بيع الفضولي لازم من جهة
المشتري **ص** وجاز محلي وان يؤا يخرج منه ان سبك باحد
التقديين ان ايجت وسمرق وعجل مطلقا وبصنعه ان كانت
الثلاث وعجل بالقيمة او بالوزن خلاف **ش** اي وجاز بيع محلا بذهب
او فضة كصنف وسيف حلي باحدهما او بجمع به حيث كان
يخرج منه شيء بالسبك بشروط ثانيا فان كان لا يخرج منه شيء ان
سبك فانه لا عبث به بما فيه من اللينة ويكون كالمجرد منها قاله **ح**
الشرط الاول ان تكون الحلية مباحة كما مر فان كانت محرمة فلا
يجوز بيع ما هي فيه لا يجزئ ما حلي به ولا بغيره بل بالمعروض
الا ان تقل عن صرف دينار كاجتماع البيع والصرف ثم ان بيع
الحلي بالحلية المباحة يجوز بصنعه وبغير صنعه وان لم يكن البيع
دينارا ولا اجتماعا فيه لانتصافها فهو اوسع من المتفصيلين كما مر
في قوله وبيع وصرف الا ان يكون الجميع دينارا ويجتمع فيه الشرا

الثاني

الثاني ان تكون الحلية مسمرة علي الشيء المحلي بما يبرودي توحيها
الي فساد كصنف مسمرة عليه او سيف علي حفته او جماله فلا
باحتها والمثقة في توحيها لم يجز فيه اجتماع الصرف والبيع فان
لم تسمر فانها لا تباع بصنعه ولا بغيره من النقد الاعلي حكم البيع
والصرف واما بغيره من العرض فتباع وبيع كل واحد من الحلية
وما هي فيه علي انفرادها جاز ومن بيع الحلية المسمرة بيع عبده
انك من نقد او اسنان منه الشرط الثالث ان يباع بمجلا من حد
المباينين وعند اجتماع هذه الشروط يجوز البيع سواء كانت الحلية
تباعا للجوهر ام لا وسواء كان المبيع بصنعه او بغير صنعه وهو مواد
الزلف بالاطلاق فلو حصل تأخير فسخ مع القيام ان كان تبعا والا
فيقتض ولوفات ويراد علي هذه الشروط ان يبيع بصنعه شرط
رابع ان تكون الحلية ثلث ما هي فيه فدون علي المتصور وحلل
ببشر الثلث بالقيمة او بالوزن في ذلك خلاف قال في توضيحه
فاذا كان وزن الحلية عشرون ونصبا غتها تساوي ثلاثين وقيمة
النصل اربعين جاز علي الثاني دون الاول انتهى وموادنا بالاول
وبالثاني في كلام المؤلف **ص** وان حلي بها لم يجز باحدهما **ش** اي
وان حلي بالذهب والفضة معا لم يجز بجمعه بل باحدهما كالتساوي
ام لا ان لم يكن احدهما تبعا للاخر لانه اذا امتنع بيع سلعة
وذهب بذهب فاحري بيع فضة وذهب بذهب وبالعكس
فان كان احدهما تابعا لم يجز بجمعه بصنف الاكثر وهو المصنوع
وفي بيعه بصنف التابع قلان مذهب المدونة المنع وبه اخذ
ابن القاسم وفي الموازية جوازه نقد او به اخذ اشجب فقوله لم
يجز باحدهما واولي بها وقوله الا ان تبعا الجوهر اشارة لقول

الذهب لم يتلف في الحلي يكون فيه ذهب وفضة ولولو وجوهر
والذهب والفضة الثلث فاقبل والولو والجوهر الثلثان
فأكثرانه يباع بالاقبل من ذلك كالسيف ولقول صاحب الاكمال
فان كان فيهما عرض وهما الاقل يبيع باقلهما قوله واحد التخييم
والمراد بالجوهر ما قابل التقدين فما حلي يتقدين وفيه لولو فالولو
فيه من جلة العرض وعند بن حبيب في الواضحة يجوز بيعه بأحد
حيث تبعا الجوهر فيجوز بأحدهما وأما بما فانظر في ذلك والذي
تتقبيه قواعد المذهب المنع لانه يبيع ذهب بذهب وفضة بفضة
وسمع فضة بفضة وذهب وذهب وكان يبيع النقد بنقد غير صنفه
صرفا وبصنفه أما مرا طلة وهي يبيع نقد بمثله وزنا كما ياتي ولما
مبادلة وهي كما قال بن عرفة يبيع اليدين بمثله عددا فقولكم
بمثله يخرج الصرف وقوله عددا اخرج به المرا طلة وقد اشار المصنف
الي نوع من المبادلة وهو ما اذا كان بين الموضين تفاضل
ولشروطه بقوله **س** وجازت مبادلة القليل بالمدود دون سبعة
ش اي وجازت المبادلة جوارا مستوي الطرفين بشرط ان يقع
بلفظ المبادلة وان يكون التفاصل بها عددا لا وزنا وان تكون
قليلة وان تكون دون سبعة وان تكون واحدا بواحد لا واحدا
بأثنين وان تكون على قصد المعروف لا على وجه المباينة وان
تكون مسكوكة وان تتخذ السكة فتقوله وجازت مبادلة اي جاز
المدد جوارا عنه بهذه الصيغة فلا بد ان تقع بينهما المفاضة
فهذا اللفظ واشار المؤلف لما يتضمن موضوع المسئلة مع الشرط
الثالث بقوله **ص** باوزن منها بسدس سدس اي ان تكون
الزيادة في كل دينار او درهم سادسا على مقابلة من الجواب

الاخر

الاخر وهو دائق والدائق عبارة عن سدس الدينار الشرعي
لا ازيد لانه الذي تسمح به النفوس غالباً وتتقضي النظر منه
لطلب الشرع المساواة في التقودا المتحدة الجنس وقصد المعروف
باستفراجه لا ينقص الترميمات الدالة على منع ذلك لان ذلك
من حق الله لا من حق الادبي الا ان التعامل لما كان بالعدد
التقص اليسير غير متبع به فجزى مجري الرادة والزيادة مجري
الجودة فقد زاده معروف والمعرف بوسع فيه لا بوسع في غيره
بخلاف التبر وشبهه انتهى وهذا يقتضي انما يتعامل به عدداً من
غير المسكوك حكمه حكم المسكوك والشروط المذكورة لا تعتبر الا اذا
كانت الدراهم او الدينارين من احد الجانبين اوزن فان كانت مثلهما
في الوزن جازت المبادلة في القليل والكثير ولا يشترط فيها
شرط من شروط المبادلة ولما كان السبب في الجواز المعروف شرط
تحصنه وحصوله من جهة واحدة ومنع دورانه من جهتين كما
اشار اليه بك بقوله **ص** والاجود انقص او اجود سكة متنع **ش** اي
والنقد الاجود جوهرية حالة كونه انقص وزنا متنع ابداله
باردي جوهرية كاملا وزنا اتفاقا لدوران الفضل من الجانبين
لان صاحب الاجود يرغب للادني لكماله وصاحب الاردي
الكامل يرغب للناقص لجودته وكذلك يتنع النقد الاجود سكة
الاتقص وزنا بردي السكة الكامل الوزن لدوران الفضل من
الجانبين وقوله او اجود سكة مرفوع عطفا على الاجود وحذف
حاله اي الاجود انقص لدلالة الاول عليه وحسينه فلا اشكال
في الاخبار بقوله متنع عنهما **ص** والاجاز **ش** اي وان لم يكن الاجود
جوهرية او سكة انقص بل كان مساويا او اوزن جاز التحقق الفضل

من جانب واحد ثم ذكر المراطلة وهي بيع النقد بمثله ورتا فقال
وجارت مراطلة عين ذهب او فضة بمثله ولو قال بيع نقد بمثله
ليشمل المسكوك وامثله كان احسن وذكر الفخيري في قوله بمثله
من كونها الصايد على الموت باعتبار ان العين نقد وبعبارة وقوله
بمثله من كونها ذهبيين او فضتيين فلا يدخل الذهب مع الفضة
ثم ان ظاهر كلامه حينئذ سواء كانا مسكوكين ام لا اتخذت السكة ام لا
وسواء كان التعامل بالوزن او بالعدد وهو كذلك ويدل عليه
تمثله بالجفري والسكندري والمصري وحينئذ يشمل الانصاف
مع الكبار بخلاف المبادلة لانه لا بد فيها ان تكون واحدا بواحد
لا واحد ابائين و اشار المؤلف الى ان المراطلة على وجهين بقوله
ص بصيغة وكفتين **ص** يعني ان المراطلة اما ان تكون بصيغة نوع
في احدي الكفتين والذهب او الفضة في الاخرى فاذا اعتدلا
ازال الذهب او الفضة ووضع ذهب الاخرى في الاخرى وهذه
او فضته واما ان تكون بكفتين بوضع عين احدهما في كفة وعين
الاخرى في الاخرى وهذه منصومة للمتقدمين والوجه الاول
هو الراجح عند المتأخرين لحصول التساوي بين المتقدمين اعتدل
ايوزان ام لا و ظاهر هذا عدم اغتفار الزيادة في المراطلة وهو
كدتك انظر المواق والصيغة بالصاد وبالسين والكفة بفتح الكا
وكسرهما اسم لكل ما استدار كفة الميزان وقوله **ص** ولولم يوزن
على الارجح **ص** راجع لمثوله او كفتين وهو اشارة لرد قول التاجي
بعدم جواز المراطلة الا بعد حرقه وفي كل نقده ليلاديوي
الى بيع المسكوك جزافا وبعبارة ولولم يوزن اي النقد ان
التمثالان الكائنان في الكفتين وهذا في المسكوكين اما غيرها

فلا

فلا تراعى فيها ويؤتم من التقليل ان محل الخلاف حيث كان التقا
بالعدد اذ هو الذي يمنع فيه الجراف فيحمل كلام المؤلف على ذلك
انظر التوضيح **ص** وان كان احدهما او بعضه اجود **ص** اي يجوز المراطلة
وان كان احد المتقدمين كله اجود من جميع مقابله كدناير مغربية
تراطل بمصرية او سكندرية او بعض احدهما اجود من بعض الاخر
وبعضه مساو كجفري ومصري تراطل بمصري كله **ص** لا ادني واجود
ص اي لا ان كان احدهما بعضه ادني من بعض الاخر وبعضه
اجود كدراهم مغربية وسكندرية تراطل بمصرية لان في فرضهم ان
المغربية اجود والسكندرية ادني والمصرية متوسطة في المصرية
يفتخر جودتها بالنسبة لرداة السكندرية نظر الجودة المغربية
ورب المغربية يفترجودة بعضها جودة المصرية بالنسبة للسكندرية
فلا يجوز له و ان الفضل من جانبين و ظاهر كلامه ولو قل الردي
الذي معه الجيد وهو ما عليه بن رشد والاكثرون لما ذكر ان دوران
الفضل من الجانبين يحصل بالجودة فكذا ورانه بالسكة والصياغة
بقوله **ص** والاكثر على تاويل السكة والصياغة كالجودة **ص** اي
والاكثرون الشيوخ على فهم المدونة ان السكة كالجودة في باب المراطلة
فكما لا يجوز مراطلة جيد ناقص بربي كامل لا يجوز مراطلة ردي
مسكوك بجيد بغيره كذا لا يجوز مراطلة دناير سكة واحدة بدناير
سكتين ولا مسكوك بتبرين او تبر ومسكوك والآثر ايضا على فهم المدونة
ان الصياغة في المراطلة كالجودة فما قيل في السكة بجري في الصياغة
فقوله كالجودة مخدوف من الاول لدلالة الثاني واستظهر هذا
في توضيحه ومقابله تاويل الاقل عدم اعتبارها وانما يستر فيها
الوزن واختاره بن يوشن لان الشرع اعتبر المساواة في القدر و

في توضيحه عن ابن عبد السلام الفاضل وهو لاكثر عكس ما هنا فلعل
صوابه على هذا ان يقول ليستا كالجودة ولما افي الكلام على بيع
المتعد الخالص بجنسه وبغير جنسه شرع في بيع المشتوش بمثله
وبغيره بقوله **ص** وجاز بيع مشتوش بمثله وبخالص **ش** وجعله
في الشامل المذهب بن عرفة وهو اختيار ابن محرز واستظهر
ابن رشد منعه واليه اشار بقوله والاظهر خلافه وان لا يجوز بيع
المشتوش بالخالص والخلاف انما هو في المشتوش الذي لا يجري
بين الناس كغيره والافضل اتفاقا كما يظهر من كلام التومني
وظاهر كلام ابن رشد دخول الخلاف فيه ايضا وانما اعاد العامل
في قوله وبخالص لاجل قوله والاظهر خلافه فان خلافه بن رشد
انما هو في الثانية **ص** لمن يكسره او لا يفش **ش** ليس بقيد في بيعه
مراطة بخالص بل هو قيد في بيعه على اي وجه ولو بغيره اي
ان شرط جواز بيع المشتوش مطلقا ان يباع لمن يكسره ولا يفش
به بعد الكسر والافضل بد من تصفية ولذا قال ابن عازي ولكن
يكسره كذا هو بواو المطف باوله فهو اعم من ان يكون في بيع
او صرف او مراطة انتهى وعليه نسخة بن عازي يكون معطوفا
على جملة ومراطة بمن مثله اي وجازت حاكمة مشتوش
لمن يكسره اعم من ان يكون في بيع او غيره وقوله او لا يفش به بان
يصفيه او يقيسه ولا يباع له احداه وبغيره من الدراهم
ويضربه قلادة مثلا انتهى قال **ش** اي ويجوز العتق على المشتوش
لمن يكسره او لا يفش به سواء كان في بيع او غيره وقد حكى بن رشد
الاتفاق على جواز البيع حينئذ **ش** وكره لمن لا يؤمن وفتح من يفش
ش اي وكره بيع المشتوش لمن لا يؤمن ان يفش به المسلمين هـ
كالصياقة

كالصياقة ولا يفش فان باعه من يعلم انه يفش به وجب عليه
ان يسترده ويفش ببيعته ان كان قايما فان لم يقدر على رده لزمها
عينية او تنذرا المشتري وهو المراد بقوله الا ان يفش اي ان لم
يقدر على رده ففي تفسيره بيفش اي يهاجم خلاف المراد ثم اشار
الي الخلاف في ثمة حيث فان بقوله فهل يملك اي يملك الثمن وينت
له التصديق به او يتصدق بالجميع اي بجميع المومن وجوبا و
يتصدق بالزيادة حيث كان على فرض بيعه من لا يفش قولان
ثلاثة ويستحب على هذا التصديق بغير الزايد والظاهر
ان الموات ان كان مصوغا بما تنوت به المروض وان كان
مسكوكا بما تنوت به المثليات ويزاد او تغذر المشتري وسباني
ما تنوت به المروض والمثليات في كلام المؤلف ولما افي الكلام
على المقود الممطرة للذمة شرع فيما تخلوا به الذمم وبه الاتفاق
فقال **ص** وقضا فرق بمساو وافضل صفة **ش** وعرف بن عرفة
الاتقضا بقوله هو عرفا فنص ما في ذمته غير القابض قوله
فنص اشار به الي انه حسي وحكمي ولذلك اخرج الحاشية بقوله
غير القابض واخرج بالذمة الممن انما فنصه وبمعنى كلام المؤلف
انه يجوز لمن عليه دين من قرض ان يقيسه بالمساوي لما في الذمة
له خوفا عليه وبالفصل صفة اذ هي زيادة لا يمكن فصلها
فلم يتجهوا بسبب زيادتها وسواحل الاجرام لا ولا في الصحيحين
انه عليه السلام رد في سلف بكر رباعيا وقال ان خيار الناس
احسنهم قضا ولا يقال ذلك رخصه لا يباس عليها الا نأقول
انما تمسكنا بموم النص وظاهر قوله وافضل صفة في الطعام
وغیره وهو المذهب **ص** وان حل الاجل باقل صفة وقدر **ش** يعني

ان الشخص يجوز له قضا ما عليه باقل صفة وقد راسا عليه واولي
 باقل صفة فقط او قدر اقتط حيث حل الاجل او كان حالاً في
 الاصل لانه حسن اقتضا وانما اشترط الحلول لان ذلك قبل الاجل
 منتهى اذ يدخله صنع وتبديل وظاهر كلامه ان ذلك يجري في التقيد
 المتعامل به عدد او وزناً وكذا هو ظاهر كلام المواق فتقوله باقل
 صفة متعلق بجواز المقدر المتعامل في قضا من قوله وقضا قرض
س لا ازيد عدد او وزناً **س** يعني انه لا يجوز قضا ازيد عدد دنانير
 اقل عدد دنانير كان المتعامل به ولا ازيد وزناً عن اقل وزناً سواء
 كان المتعامل به اوبه وبالمعدد بناء على الفاء المدد حيث اجتمعا
 الا ان تكون الزيادة يسيرة جداً كالحجبان ميزان علي ميزان فيجوز
 عند بن القاسم فحيث كان المتعامل بالمعدد دنانير ان يقضيه ذلك
 المعدد كان مثل وزنه او اقل او اكثر ولا يجوز ان يقضيه ازيد
 عدد دنانير كان مساوياً له في الوزن او اقل او اكثر وان قضا اقل من
 المعدد فان كان وزنه مساوياً للمعدد او اقل جاز ولا منع واما
 ان كان المتعامل بالوزن فيجوز ان يقضيه ذلك الوزن وادع على
 المعدد او تقص او ساوي واما اذا كان المتعامل بهما في الوزن
 وهو صريح المدونة وعليه جازها ابو الحسن ونقل الباجي انه
 يلقي المعدد وقد علمت انه خلاف ظاهرها **س** اودار فضل
 من الجانبين **س** عطف على المعنى اي لان زاد المعدد او اقل
 من الجانبين او عطف على مقدار فيما قبله اي لان قضا ازيد
 عدد او وزناً او اقل من الجانبين كمشقة يزيدية عن تسعة
 محدية فلا يجوز لانه انما ترك فضل عدد اليزيدية لجودة المحدة
 ومثله عشرة وارثة ردية عن تسعة ناقصة جيدة من نوعها

فمن ان

ثم ان هذا يجري في قضا القرض وفي غيره كمن المبيع سواء كان
 عيناً او غيره **س** وعن المبيع من العين كذلك وجاز بالكثر اي
 يجري في قضا ثمن المبيع حيث كان عيناً ما جرى في قضا القرض
 من التفصيل فيجوز قضاؤه عنها بالمساوي وافضل صفة قبل
 الاجل وبعبارة وباقل صفة وقد راسا ان حل الاجل لا قبله الا انه
 هنا يجوز التقضا عن ثمن المبيع من العين بالكثر عدد او وزناً
 كقضا عشرة ثمن سلعة عن تسعة بخلافه في القرض لان علته
 المنع في القرض وهو السلف بمنفعة محدودة في ثمن المبيع وسواء
 حل الاجل ام لا على المعتمد لان العين لا يدخلها حظ الضمان
 وازيدك لان الاجل فيها لمن هي عليه واختر بقوله من العين هما
 لو كان ثمن المبيع غير عين فان فيه تفصيلاً انظر لمخبره في شرحنا
 الكبير **س** ودار الفضل بسكة وصياغة وجودة **س** الواو في وصيا
 يعني اود في وجودة بمعنى مع اي ودار الفضل في باب الاقضا
 بسكة او صياغة مع جودة اي يقابلان الجودة فلا يجوز قضا
 عشرة بترايطية عن مثله ردية مسكوكة او مصوغة ولا العكس
 واما في باب المراقبة فلا يدور الفضل على مذاهب الاكثر الا بالوجوه
 خاصة لا بالسكك والصياغة ولما كانت المنقود وما في حكمها
 مما يجري به المتعامل كالفلوس مثليات تضمن بمثلها شرع في
 الكلام على قضاها اذا ترتبت في الدمنة من بيع او قرض او
 غيرها ثم حصل خلل في المعاملة بها بقوله **س** وان بطلت فلوس
 فالمثل او غدرت فالقيمة وقد اجتمع الاستحقاق والعدم **س**
 يعني ان الشخص اذا ترتب له على اخر فلوس او نقد من قرض
 او غيره ثم قطع المتعامل بها او تغيرت من حاله الى اخرى فان كانت

كا

عة

باقية فالواجب علي من ترتب عليه المثل في دمه قبل قطع التقاطع
بها او التبرع علي المشهور وان عدت فالواجب علي من ترتب عليه
قيمتها مما يتجدد وظهر وتغير قيمتها وقت ابعده الاجلين عند
تحالفه الوقتين من الدم والاستحقاق فلو كان انقطاع التقاطع
بها او تغيرها اول الشهر الفلاني وانما قبل الاجل اخوه فالقيمة
يوم الدم ولو اخوه اجلا ثانيا وقد عدت عند الاجل الاول
فالقيمة عند الاجل الاول لان التاخير الثاني انما كان بالقيمة
وببارة ولو اخوه بها بعد حلول احدها وقبل عدم مهاتم عدت
في اثنا اجل التاخير فانه يلزمه قيمتها عند حلول اجل التاخير
كما يفيد كلام ابي الحسن ويظهر منه انه اذا تاخر عدم مهاتم
عن الاجل الثاني ان قيمتها تعتبر يوم عدم مهاتم وكلام المؤلف
متيد بما افاد لم يحصل من المدين مطلق والا وجب عليه ما اثار اليه
اي من المعاملة الجديدة لا القيمة لانه ظالم فان قبل اذا كان
حكم النقد حكم الفلوس فلم يقتصر عليها فالجواب ان الفلوس
محل التوهم فيها لكونها كالعرض ان فيها القيمة كذا قيل
وهو غير ظاهر لان العرض ينقسم الي مثلي ومقوم فالمثلي يلزم
فيه المثل والمقوم يلزم فيه القيمة والبيرة بالعدم في بلد
المعاملة اي في البلد الذي تقاملا فيها ولو وجدت في غيرها
ولما انفي الكلام علي انواع البيع ومتعلقاته شرع في الكلام
علي شي من متعلقات الفتح لوقوعه غالبا في البياعات
وتفرضه النصيحة يقال عتقه يفتشه غشا بالكسر واستغشاه
صدا استغشاه وهو حرام بالاجماع لخبر من غشنا فليس منا
اي ليس علي سنتنا ولا علي عهدنا وبدان احكامه بقوله

وتصدق

اخره
اوله
اخره

من وتصدق وجوبا بما غش ادم بالافاش ليلاد يعود ولو كثر فبصدق
به كله وببارة وتصدق بما غش اي عن البايع ادا عدم قيمته
المشتري بتمنه ان وجده واما لو كان البايع موجودا فهو قوله
وفسخ من يفتش الخ فلا تكرار وقوله وتصدق بما غش ولا يطرح
في الارض اذا كان لينا وفعل عمر مذنب صحا اي فليس مذنبا
لنا وقوله وتصدق بما غش اي علي من يعلم انه لا يفتش **من** الا ان
يكون اشترى كذلك الا العالم ليس به **ش** يعني ان الشخص اذا
اشترى شي فوجده مغشوشا او وصبه فلا يترع منه ولا يتصدق
به لكن لا يمكن من بيعة الا ان يكون المشتري عالما بفسده واشتراه
ليبيعه لمن يفتش به فانه يتصدق به عليه ان لم يبيعه حيث فات
عنده بان فقد رده لربه والافسخ بدل قوله فيما مروى
من يفتش الا ان يفتق فان باعه المشتري تصدق بتمنه وفي
تصدق البايع له بتمنه او بالزائد وعدم تصدقه الاقوال السابقة
واما اذا اشتراه غير عالم بفسده او عالما بفسده ولكنه لم يشتره ليفتق
به فانه لا يتصدق به عليه والفتق وجوه كثيرة اذكر ما لم يذكره
فيها ذكره بالكافي في قوله كبل الخبر بالنشأ لقوله في سماع ابن
القاسم لا خير في خمر تمل من الخمر وترش بخمر مبلول لتشتد نصيب
وهو غش بن رشد لقلن مشتريها ان شد لها من صفاتها فان
لم يعلم مشتريها ان شد لها من ذلك فلا كلام له والافله
رد لها فان فاتت ردت للاقل من الثمن والقيمة **ش** وسبك ذهب
جيد وردي ونفخ اللحم **ش** ابن رشد لا يجوز خلط الجيد بالردي
وللمشتري الرد الا ان يبين مقدار الجيد من الردي وصفتها
قبل الخلط وقوله ونفخ اللحم ابن رشد اي بعد السلخ لانه يغير اللحم

ويظهر انه سمين فان علم بذلك المشتري فله رده واما تفع الذبيحة
قبل السكح فلا كراهة فيه لانه يحتاج اليه وفيه اصلاح ونفعة
ولا بأس بخلط اللبن بالمالا استخراج زبد به وبالمصير ليتم
تحليله للاصلاح وكذا التبن يجعل تحت النخس لكن اضافة المم
النخس للمم يخرج نفع الجلد فلا يحتاج كلام المؤلف الي ان يقال
فيه بعد السكح الاستفادة ذلك من كلامه ولما ابي الكلام علي
وجوه الربا في النقد ولم يتكلم علي كونه تبعا او عللا وعلي
انه سئل هل علة غلبة الثمنية او مطلق الثمنية وينبغي علي ذلك
دخول الغلوس النحاس فتخرج علي الاول دون الثاني شرعا في
الكلام علي علة في الطعام وعلي متحد الجنس ومختلفة
لحرمة المتفاضل في الاول دون الثاني وحرمة ربا النسا فيهما
كما اشار الي ذلك كله اجمالا بقوله وحرم في نقد وطعام ربا
فصل ونساقطال **فصل** في بيان ذكره تفصيلا واعلم
ان علة ربا النسا مجرد الطعم علي غيرة وجه التداعي كانت
مدخراتنا ام لا كطرب النواكه نحو تفاح وشمش وكالحضر
نحو بطيخ وكالبقول نحو خس وهندبا واما علة ربا الفضل
فهو ما اشار اليه المؤلف بقوله **ص** علة طعام الربا اقسايات
وادخار وهل لغلبة الفيتا تاويلان **ش** المراد بالعلة العلة
اي علامة الطعام الربوي الذي يحرم فيه ربا الفضل
الاقبىات وهو قيام البنية به وفسادها بعده والادخار
وهو عدم فساد بالتأخير ولا حله علي ظاهر المذهب
وانما المرجع فيه للمعرف وحكي التادلي حده ستة اشهر
فاكثر وهل يشترط مع الوصفين اتحاده للمعيش غالبا ولا

يشترط

يشترط زيادة علي الاقسايات والادخار تاويلان وتظهر فائدة
الخلا في ربوية التبن والبيض والجراد والزيت وقد اقتصر
المؤلف في البيض والزيت علي انهما ربويان بنا علي ان العلة
الاقبىات والادخار وذكر في الجراد الخلا في ربويته بنا علي الخلا
في العلة وذكر ان التبن ليس ربوي بنا علي ان العلة الاقسايات
والادخار وكونه متحد للمعيش غالبا ثم ان تحالة النخس طعام
بخلاف تحالة الشعير وظاهره ان حرمة ربا الفضل في الطعام
ولو في قليل فلا تباع حبة قمح بجنتين وهو الصحيح **ص** يجب وشعر
وسلت **ش** مثال لما وجد في العسل وجودا وامثا وبيان
اتحاد جنس الثلاثة اشار بقوله **ص** وهي جنس **ش** اي الثلاثة
جنس واحد يحرم المتفاضل بينها لاتحاد متفتتها او تقاربها
في القوتية خلا فالسيوري وتليذه عبد الحميد الصباغ في
ان النخس والشعير جنسان والست حب بين النخس والشعير لا يفر
له **ص** وعكس وارز ودخن وذرة وهي اجناس **ش** يعني ان هذه
الاربعة اجناس يجوز المتفاضل فيما بينها ايده وهي الملس حب
مستطيل عليه رغب حبتان في قشرة قريب من خلقة البرطام
اهل صنا والارز حروف والدخن قريب من حب البرسيم وهو ثم
السودان والذرة بالذال المجمة ويسمى البشعة وفي عرف اهل
الطائف بالاحيرش **ص** وقطنية ومنها كرسنة وهي اجناس **ش**
المشهور ان المتطابق في باب الربويات اجناس يجوز المتفاضل فيما
بينها ايده وهي الملس واللوبياء والحمص والترس والفول
والحبليات والبسيلة وهي الماش والكرسنة ولم يختلف قول مالك
في الزكاة انها جنس واحد يضم بعضها لبعض وذلك والله اعلم

ان الزكاة لا تعتبر فيها الجائنة البينة وانما يعتبر فيها تنارب
المنفعة وان اختلفت البين بخلاف البيع الاتري ان الذهب والفضة
جنس واحد في الزكاة وهما جنسان في البيع والقطنة بضم القاف
وكسرها وتشجيل اليا واحدة القطاني كماله غلاف كما من الا
مثلة **ص** ونور زبيب وكلم طريق هو جنس **ش** اي وكل واحد من التمر
برني ومجاني وعجوة جديد وقديم عالي او ادني والزبيب احمره
واسوده صغيره او كبيره او قشمش وهو زبيب صغير لا يعم له
ولم الطير بري او بحري من دجاج واوز وغراب وزم جنس واحد
فقوله وهو جنس راجع للتمر وما بعده علي سبيل التوزيع اي
كل واحد من هذه الثلاثة جنس وليس المراد ان الثلاثة جنس
ولم الطير كله جنس واحد **ص** ولو اختلفت مرققة **ش** كما في المد ونة
والمطبوخ كله صنف وان اختلفت صفة طعمه كقلية يمسك واخرى
يحل او لبن اللحمي القياس اختلافه لتباين الاغراض ومباراة
وان طبع في اوراق مختلفة بابرارام لا ولا يخرج ذلك عن كونه
جنسا واحدا وما ياتي من قوله وطبع لم بابرار غير هذا الان ذلك
في نقله عن اللحم الذي **ص** تدواب **ش** اي انها جنس واحد ويد
في دواب الما اذ به الما وفسره وغير ذلك من تمساح ومخلفات
وحوت وبياض جيبها وميتها **ص** وذوات الاربع واذ وحشيا
ش يعني ان ذوات الاربع كبقرة وعظم وابل ولو وحشيا كغزال
وحمار وحيت جنس واحد يمتنع التفاضل بينها وهذا في مباح
الاكل قال في المد ونة وذوات الاربع الانعام والوحش كلها صنف
واحد انتهى قال ولا بأس بلحم الانعام بالخنيل وسابرا له وابل
نقد او موحلا لانه لا يوكل لحمها واما بالهرو والتعلب والضيع
فمكروه

فكروه بيع لحم الانعام بها لا اختلاف الصحابة في اكلها وما لك
يكوه اكلها من غير تحريم انتهى ولم يذكر ابو الحسن ان الكراهة علي
التحريم وهو يبيد ان مكروه الاكل من ذوات الاربع ليس من
جنس الباح منها والاحرم بيع لحم الباح منها بالمكروه متفاضلا
وانما كره التفاضل في بيع لحمها بلحم الباح مراعاة للخلاف في حرمة
اكلها وعدسها وتكن في الذخيرة ما يبيد ان الكراهة علي التحريم
وعليه فكلما جنس واحد وانظر هل يحري مثل ذلك في مكروه الاكل
من الطير كالوطواط مع مباح الاكل منه وهو الظاهر لا وكذا
يخال في مكروه الاكل من دواب الما كلب الما وخبره علي القول
بكراهتها **ص** والجراد **ش** يعني ان الجراد طعام لكن اختلف هل
طعام ربوي او طعام غير ربوي واليه اشار بقوله **ص** وفي رواية
خلاف **ش** فقوله والجراد بالرفع اي والجراد طعام وعلي جره
عظما علي حب او دواب يصير فيه نوع نكوار مع قوله وفي رواية
خلاف لان الحب ربوي ودواب الما ربوي **ص** وفي جنسية المطبوخ
من جنسين قولان **ش** اي وفي كون المطبوخ من جنسين بابرار
قد راو قدور كل طير ولحم حوت او لحم من ذوات الاربع جنسا واحدا
بحرم التفاضل بينها كما قاله في الجواهر وعدم كونه جنسا بلهما
جنسان علي حالهما واختار بن يونس قولان واما ان طبع
احدهما بما يقتل بان طبع بابرار والاخر فيبرها وطبع كل منهما
بغير ابرار فانهما جنسان قطعا وتظهر فائدة الخلاف فيما اذا
بيع احد طما بالاخر فانه يمنع التفاضل بينهما ان قلنا انهما جنس
واحد ويجوز ان قلنا انهما جنسان واماها مع لحم اخوان لم يكن
مطبوخا بنا قل جاز يبيع بها او باحد هما ولو متفاضلا سوا

كان من جنسها ام وان كان مطبوخا بناقل جري فيه الخلاق
بينه وبينها هل يصير معها جنسا واحدا او يبقى كل على ما كان
عليه **ص** والمرق والمنظم والجلد كقول **ش** يعني ان المرق اذا بيع
بمثله او بغيره او مرق ولحم بمثلها كاللحم وسوا انتقت المرقعة او
اختلفت وتعتبر المماثلة بين الميمين من ذلك كله وكذلك المنظم
المتكلم باللحم ولو غير مأكول كالاكارع اذا بيع بمثله او بغيره
المنظم كانه لحم وهذا اذا لم ينفصل واما ان انفصل عنه اللحم فان
كان مأكولا فله حكم اللحم وان كان غير مأكول فيباع باللحم متناظرا
كالنوي بالتمر وكذلك الجلد كاللحم ولو كان الجلد منفصلا عن اللحم
فباع شاة مدبوحة باخري ولا يشتري الجلد لانه لم يخلط الصوف
فلا بد من استنائه لانه عرض مع طعام **ص** ويشترى قشور النعام
ش المارزي انما يجوز البيض بالبيض بشرط مخوي المساواة واتحاد
قدره وان اقتضى المخوي مساواة بيضتين بن يونس
يجوز بيع النعام ببيض الدجاج مخويا بعد ان يشتري صاحب بيض
النعام قشره لانه قد رامن الثمن فيصير البيض بالبيض فيبعضها
وفصل بقوله ويشترى قشور النعام اي اذا بيع ببيض غيره او
ببيض نعام ليل لا يلزم حيث لم يشتبه بيع عرض وطعام بطعام
او بمعرض وطعام **ص** وذو زيت كنجش **ش** يعني ان ماله زيت كبر
النجش والسلم والجلد لان المقطم والزيتون ربوي ولكنه اصناف
كما يستفاد من قوله والزيتون اصناف لانه اذا كانت زبوتها
اجناسا كانت اصولها اجناسا بالاولي فان قلت ومن اين يستفاد
ان الزيتون ربوي قلت من حكمه عليها بانها اصناف اي اجناس
ادلا فائدة لذلك حيث لم تكن ربوية وايضا الحكم على اصلها بالربوية

يقتضي

ليقتضي ذلك لا يقال يرد المثال انه فرع القمح وليس ربوي لانا
نقول الكلام فرع قوت من اصله والتشابه منه تامل وقوله
وذو الجرد وهو مطوف على حب وفي بعض النسخ وذو زيت بالرفع
وهو مبتدأ جره اصناف والزيتون مطوف عليه ولا يلزم الاخراج
بالجمع عن المفرد لان ذبوتها اصناف لان ذبوتها مثل لشدة ولكن
نسخة الجراولي لانها تنبذ فابدين احداها ان اصول الزيتون
طعام ربوي والاخري انها اصناف لا يقال الله لم يذكر انها اصناف
لانا نقول يلزم من كون زبوتها اصنافا ان تكون كذلك ونسخة
الرفع لا يستفاد منها كونه ربويا وانما يستفاد منها ان ذبوتها
اصناف وكونه ربويا ام لا مسكوت عنه ومقتضى قوله وذو زيت
انما يوكل زبوتها غالبا لا على وجه التدوي فلا يرد اكل بعض الاقطار
كالصيد لزيت بوز الكتان لان هذا من غير الغالب ولا ما يوكل
على وجه التدوي كدهن اللوز وقوله كنجش اي الاحمر واما ج
النجش الابيض فليس بطعام كما في المدونة لانه لا زيت له **ص** كالتسول
ش تشبيه في كونها اصنافا واما كونها ربوية فسيذكره بقوله
وعسل وقد يقال ان جعلها اصنافا فينبذ كونها ربوية وتقدم
ما يبين ذلك اي ان التسول المختلفة الاصول من نخل وقصب
ورطب وعنب يجوز التقاضل بينها **ص** لا الخلول والانبدة **ش** يعني
ان الخلول كلها جنس واحد وكذلك الانبدة كلها لان المبتني
من الخلول المحض ومن الانبدة الشرب فقوله لا الخلول وما
بعده مطوف على مدخول الكاف اعني قوله التسول فهو
محمول بالكاف وما عطف عليه كذلك لكنه اخرج به للاختلاف
الحكم ما عطف عليه فحكم المطوف عليه انه اصناف وحكم المطوف

في

مخالف له فهو صنف **ص** والاختلاف **ش** هو وما بعده بالجر عطف
 على الانبذة وال للموم ومنها الكماج اي كلها صنف واحد ولو
 بعضها قطنية كقول وخوه علي المشهور ومثل الاختلاف الاسوة
 ثم انها ان كانت من جنس واحد اعتبرت المباشرة في دقيقتها وان
 كانت من اقسام اعتبرت المباشرة في وزنها كما ياتي في قوله واعتبر
 الدقيق في خبر مثله ويجوز التفاضل بين السويق والخير لا اختلاف
 طموحها ومنافهما فان قيل لم كان الخبر كله جنسا واحدا على
 المشهور وجري في المطبوع خلاف فالجواب ان الخبر اشد من الطبع
 لا يحتاج لامور سابقة عليه بخلاف الطبع ولان الخبر لا يتيسر لكل
 احد بخلاف الطبع وهذا اولى لان كلامهما يحتاج لامور سابقة
 عليه كتحصيل الحطب والنار مثلا **ص** الا الكمك بابزار **ش** اي اودها
 كالا سبعة وهي الزلايية فانه ينتقل عما لا ابرار فيه ولادها
 ويجوز التفاضل بينهما والابرار جميعها ابارير واحد ابارير كبير
 في الانصاح وينتج والجمع ليس بقصود اذ ما عجن بيزر واحد
 كذلك والظاهر ان الكمك بابزار والكمك بد هت صنف واحد
ص ويبض وسكر وعسل **ش** عطف على حب والمعين ان البيض وما
 به ربوي والسكر كله صنف واحد والصل كذلك وبيارة والصل
 ربوي وفيه نوع تكرار باعتبار الحكم مع قوله كالصول لانها لا تكون
 اصنافا الا وهي ربوية لكن كما لم يكن صريحا في ان الصل ربوي
 قال وعسل وتو قال وعسل وهو اقسام كفاه وهل يخل
 في البيض بين الحشرات ام لا وهو اقسام كفاه وهل يخل
 في البيض الظاهر بل ظاهر ما ذكره بن عرفة في تعريف الطعام
 انه ليس بطعام كما ان ظاهرها ان كلها كذلك وجزم الشيخ كريم

الدين بان لهما ربوي لا يظهر **ص** ومطلق لبن **ش** اي فانه
 ربوي على المعروف لانه سققات ودوامه كالدخارة وهو صنف
 واحد من بقر وغنم وادي وحليب ومخيض وغيرها والمخيض
 ما ينفخ بالقوية والضروب ما ينفخ بالمالا اخراج زبده وللبا
 من جنس اللبن لانه اصله وهو اقرب من الشير للتمج الذين
 هما جنس واحد **ص** وحلبة وهل ان احضرت تزد **ش** يعني ان
 الحلبة بضم الحاء طعام وهل مطلقا وان احضرت واما اليابسة
 د واوليست ربوية مطلقا فيجوز التفاضل فيها **ص** ومطعم **ش**
 عطف على حب والضرع اريد على الطعام وهو ما يتوقف الالتقاء
 بالطعام عليه اي مصلحه ربوي وبيارة بالرفع مبتدأ خبره
 مخذون اي ومصلحه كذلك واما جره عطف على حب فيه شيء
 اذ ليس من اشئلة الطعام بل هو ملحق به فالجواب ان المصلح
 في عين المققات وحيد فليس الغرض من قوله المص فيما تقدم
 اقتيات الاختصار على ذلك بل وما في سناه من الاصلاح
 ومثل للمصلح بقوله ككج ويصل وتوم الاخضر واليابس ينتج
 فيه التفاضل **ص** وتابل **ش** ينتج الموحدة وكسرها ومثله
 بقوله كفلغل بضم الفايين وزنجيل **ص** وكربوة **ش** بضم الكاف
 وبزاي اوسين بدلها وبضم الباء الجوهري وقد فتح وظهر
 معربا انتهى وتابل مفرد تابل مفتوح اوله وتيسر الباء الموحدة
 بعد الالف **ص** وكرويا وانيسون وشمار وكونين **ش** اصله
 كروني فتوئل وكزكريا وتيميا وشمار بوزن سحاب معروف
 وكونين ابيض واسود وهي الحبة السوداء وقوله وهي اجناس
 اي كل واحد من هذه جنس والكمونين جنس واحد وكما



ذكر ما فيه علة الربا اخرج منه ما ليست فيه فقال لا خرد
دل يدال مهلة كحاشي التزويل وجاء عجاها فلا بد خله ربا
الفضل لكن سياق بن الحاجب انه ربوي بانتاق واستظهر
في توضيحه ربويته وكذا ربوية التين فكان ينبغي له هناك
من الربويات والمشهور ايضا ان السمن لا يتقل خلافا لما شئ
عليه المولف فيما ياتي بقوله وسمن وقوله لا خردل مطوف
علي حب وما عطف عليه فهو مخرج منه ولو ادخل الكاف علي
خردل ليدخل برز البصل والخزر والبطيخ والكراث والقرع
والحرف وهو حب الرشاد لكان احسن **ص** وزعفران وخضر
ودواوتين **س** يعني ان الزعفران غير ربوي وهو مصروف
لانه اسم جنس لا علم وكذا الخضر كخس وبقول ليس بربوي
وهو مصروف لانه اسم وكذا الدواكيس بربوي وكذا
التين ليس بربوي وقد مر ان المذهب ربوية التين كما بينده
كلام الحواقي والتوضيح فظاهره ولو لم يبين **ص** وموز وفاقه
س يعني ان الموز ليس بربوي علي المشهور وهو مذهب
المذونة والموظا وكذا الفاكهة كخوخ واجاص وتفاع
وكثري ورماف وعنب وبطيخ وقثا وحيار ولا بأس بالتفاضل
في رطبته برطبه ويايسه بيايسه واليه اشار بقوله **ص** ولو ادخل
بقطر **س** واختار اللحن ربوية الرمان فقال لانه يد خردل
بالدال المهلة ويجوز فراقها بالجملة والاجا من كسر الحيرة
وتشديد الجيم من غير تون بينها ثم مصروف وهو الذي
سميه اهل دمشق الخوخ **ص** وكبندق **س** اي وهكذا السندقي في
عدم دخول الربا فيه وكذا ما في سناه من اللوز والجوز والنسحق

وخوها

وخوها مما يد خردل لا يقتات علي المعتمد من ان العلة مركبة من
الادخار والاقنيات والقابل بالادخار فقط قابل بربويته **ص**
وبلج ان صغر **س** يعني ان البلج الصغير ليس بربوي بل ولا بطعام
والمراد بالصغري جدا ما لم يبلغ حد الواخ فان كبر كان ربويا لكن
صوره بانتاق وهو ما اذا بلغ حد الزهو وصورة علي الواخ
وهو ما اذا بلغ حد الواخ ومبارة وبلج ان صغريان آنفقد
واخضر لانه علف والطلع احوي **ص** وممل ويجوز بطعام لاجل **س**
يعني ان المال ليس بربوي ولا بطعام والا امتنع بيه بطعام
لاجل فيجوز بيع بيه بيمى متفاضلا لكن بشرط ان يكون
يد ايده فلا يجوز بيه متفاضلا لاجل وهو واضح ان كان
المحل هو التليل اذ فيه سلف جرتفعا واما ان كان المحل الكثير
فظاهره انه ونة منه ايضا ولعله مبني علي ان نعمة ضما
يجل بوجب المنع وهو ظاهر كلام المولف في باب السلم والافلا
وجه لمنه فقوله ويجوز بطعام لاجل اي يجوز كل من البلج الصغير
والما بطعام لاجل وظاهره ان ما عداه مما من غير الربوي
لا يجوز بيه بطعام لاجل قال في الرسالة ولا بأس بالفواكه
والبقول وما لا يدخر متفاضلا وان كان من جنس واحد
يد ايده انتهى وما تكلم علي الربويات المخذة الجنس نوع فيما يكون
به الجنس جنسين وما لا يكون فمن الثاني قوله **ص** والطحن والحن
والصلق الا القرمس والتشيد لا يتقل **س** يريد ان الطحن لا
يتقل التمل فلا يصير الدقيق جنسا غيره لانه تقوي اجزاء علي
المشهور وكذلك الحن لا يتقل عن التمع والدقيق لانه ضم
اجزاء بانتاق المتاحزين وكذلك الصلق لشي من الحبوب لا يتقل

عن اصله وكذلك لا يباع مصلوق بمثله لانه مبلول بمثله ولا
يباس لانه رطب بباس الا التمس فيثقله الصلق لطول امره
وتكلف موته وقول بعض لانه ببس بالصلق حلو ابد ان كان
مرا فيه نظر لانه انما يحلو ابتغاه في الحامد مدة طويلة
ومذهب المدونة ان التبييد في التمر ونحوه لا يتقل عن اصله
ففيه اسالت مالكا عن التبييد بالتزوق قال لا يعلم والمصير
مثله وقوله والصلق ويأتي ان القلي ينقل والعرق ان الصلق
لا يذهب معه جميع ما برآله بخلاف القلي والفهر في قوله
بخلاف خلقه عابد علي التبييد على خذ في مضاف اي خل امه
وبارة اي خل اصل التبييد فانه يتقل عن اصله لا عن التبييد
اي والتبييد لشي لا يتقل عنه بخلاف خل ذلك الشيء فانه يتقل
عن ذلك الشيء فاخل يتقل عن اصل التبييد ولا يتقل عن التبييد
وحاصل ما لكباحي وابن رشد انه لا باس بالتمر بخله وقاس ان
القاسم عليه المنب بخله متفاضلا ويجوز الخل بالتبييد متماثلا
لا متفاضلا لتقارب متفتتها فالخل والتمر طرفان لبعدهما بينهما
فيجوز التفاضل بينهما والتبييد واسطة بينهما لقربه من كل منهما
فلا يجوز بالتمر علي كل حال لانه رطب بباس ولا بالخل الا مثلا
بمثل لانها جنس واحد بن رشد وهو اظهر لما وقع في سماع
عبيي فلا يكون سماع عبيي مخالفا للمدونة وتقل هذا ابن
عرفه وسلمه **ص** وطبخ ثم يزرر **ص** هو وما بعده مجرور
عطف على المضاف وهو خل لا على المضاف اليه وهو
الضمير خلا قال **تت** والمعنى ان اللحم اذا طبخ يزرر كانت
كلته ام لا كما اذا ضيف للماء واللحم بطل فقط او ثوم فقط فانه

يتقل

يتقل عن الذي فيباح التفاضل فيه بين المطبوخ واخره يزرر
محال وطبخ ضمير يزرر فانه لا يتقل بذلك ثم ان بعضهم قال
ان النصح بقله يزرر لبيان الواقع لان ما خلا من الازرار
يسمي صلحا ويرد هذا قول المؤلف وكلم طبخ فانه لو كان المراد
به ما كان بالازرار لزوم ان لا يكون المصلوق كذلك وليس
كذلك **ص** وشبهه وتخفيفه بها **ص** اي وكذلك في اللحم بالنار
وتخفيفه بالشمس او الهواء بالازرار ناقل اللحم قال ابن حبيب
بيع القديد والمثوي احدهما بالاحرا وبالي مثلا بمثل لا يجوز
لانه رطب بباس وهذا اذا كان لا يزرر فيهما او فيهما ازرر
فان كان الازرار في احدهما جاز مثلا بمثل ومتفاضلا **ص** والخبر
ص بفتح الخاء الموحدة اي ناقل عن البجين والدقيق والقمح **ص** وثلي
قمح وسويق **ص** يعني ان قاي القمح او غيره من جميع الحبوب ناقل
لانه يزيل المقصود من الاصل غالبا وكذلك السويق ناقل والمراد
به هنا الذي صلق ثم طحن بعد صلته ولا يستفاد الحكم فيه
من القلي لانه هنا اجتمع امران كل منهما غير سوي فانه
فربما يتوهم عدم تأثير اجتماعهما فيبين ان اجتماعهما ناقل وليس
المراد بالسويق القمح المقلبي المصطوبون لاستفادة الحكم فيه
من قوله وقلي قمح بطريق الاحروية **ص** وعن **ص** يعني ان
الشمين ناقل عن لبن اخرج زبده وليس بناقل عن لبن لم
يخرج زبده كما ذكره **ح** والطبخ يعني فيجوز بيعه بلبن اخرج زبده
متماثلا ومتفاضلا وما في التوضيح غير ظاهر **ص** وجاز تمر ولو قدم
بتمر **ص** لا اشكال في جواز بيع التمر بالتمر والقديمين او الجديدين
واختلف في القديم بالجديده هل يجوز وهو قول مالك في الموازية

القول بالجواز محمول على الوزن والقول بالمنع محمول على الكيل
 والى هذين اشار بقوله **ص** وهل ان وزنا تزد **ش** اي وهل الجواز
 ان وزنا وهو حمل ان القصار او الجواز مطلقا وهو حمل غيره **ص**
 واعتبرت المماثلة بمبيار الشرع **ش** اي واعتبرت المماثلة الشرعية
 في الوبوي بمبيار الشرع فليخرج عنها فيما حقت فيه خشية
 الوقوع في الربا فلا يباع قم بثلثه وزنا ولا نقد بثلثه كيلا والمراد
 بالكيل والوزن الشرعيين ما وضعهما السلطان وليس المراد بهما عين
 الكيل والعينة الموجودين في زمنه عليه الصلاة والسلام وما وقع
 في المدونة من اطلاق الكيل في الدراهم فالمراد به الوزن **ص** والا
 فالمادة **ش** اي وان لم يحفظ عن الشرع في شي من الاشياء مبيار
 بين المادة العامة كاللحم والجبن في كل بلد او الخاصة كالجوز والاريا
 والارز المختلفة المادة فيه باختلاف البلد ان فلا يخرج في بلد عما اعتاده
 ولو اعين بوجهين اعتبر بايها ان تساويا والافاكثرها فان لم يكونا
 موروثين ولا مكيلين كالبيض فبالبحري وان اقتضى مساواة يقيتين
 في بيضة قاله المازري **ص** فان عسر الوزن جاز البحري **ش** اي فان
 عسر في الوزن في سفر او بادية جاز البحري فقوله فان عسر
 الوزن اي فيما اعتبر فيه المماثلة عن الشارع وزنا وقوله **ص** ان لم
 يقدر علي تخريجه **ش** ضوابه ان لم يقدر او سخط منه لا اي لان لم يقدر
 علي تخريجه لكثرة جدا ولو قال ان لم يقدر تخريجه لكثرة كان حسنا ولما
 انتفى كلامه علي ما اراد من البياعات المصيبة وما يمرض لها
 شرع في الكلام علي يوع ورد النهي عنها فقال **ص** وفسد منه عن
 الابد ليل **ش** اي وفسد منه عن عقد او عبادة لان النهي يقتضي
 الفساد شرعا الابد ليل شرعي يدل علي صحة النهي عنه فلا فساد ويكون

حينئذ

حينئذ مخصصا لهذه القاعدة ولما كان ذكر الجزى بعد الكلي اوضح
 واجلي في بيانه سلك المؤلف ذلك مثلا بقوله **ص** كحيوان يلحم جنسه
 ان لم يطبخ او بما لا تطول حياته او لا تنفع فيه الا اللحم او قلت فلا
 يجوز ان يطعم لاحل كخصي ضاف **ش** يعني انه ورد النهي عن بيع
 اللحم بالحيوان كان الحيوان يراد للميتة او لا تنفع فيه الا اللحم او
 قلت او لا تطول حياته وخص مالك النهي بما اذا بيع بلحم جنسه
 لانه معلوم يحرم وهو معنى المراتبة وخصه بن القاسم بالنهي فان
 طبخ اللحم بانوار جاز بيعه بالحيوان وعم الاقتصار على الطبخ سواء كان بانوار
 ام لا لان انتقال اللحم عن الحيوان يحصل بايدي شي وما من اشتراط
 الانوار في انتقاله عن اللحم الذي القريب منه وكذلك لا يجوز بيع الحيوان
 بحيوان من جنسه لا تطول حياته كطيور الماء والشارف ولا يلحم لانه يقدر
 مع اللحم حيوانا ومع الحيوان لحما وكما لا يجوز بيع اللحم بالحيوان كذلك
 لا يباع الحيوان بحيوان لا تنفع فيه الا اللحم كخصي المفرد لا يباع بغيره
 قلت منقحة غير اللحم كخصي فان اذ منقحة وهو الصوف بسيرة
 فلو كبرت كانت الضان جاز بيعها باللحم من غير جنسها لما فيها من لبن
 واولاد ولا يجوز بيع ما لا تطول حياته او لا تنفع فيه الا اللحم او قلت
 بطعام من قم وغيره لاحل لانه طعام بثلثه نسبية ويجوز بيع ما ذكر من
 الحيوانات التي لا يباع باللحم بلحم من غير جنسها بغيره ولا يباع شي منها
 بحيوان من جنسه مطلقا وكما لا يباع شي منها بلحم لا يؤخذ شي منها
 الارض ولا يقضا عن دراهم كرهت الارض بها ولا يؤخذ في ثمنها
 حيوان لا يراد الا اللحم ولا طعام اما حيوان فيه منقحة غير اللحم فيباع
 بحيوان او لحم اي من غير جنسه ولا منع ولو كان مشتملا بغيره
 وقوله كحيوان اي مأكول اللحم وللجواز بيعه باللحم لان كونه غير مأكول

فيها

اللهم صبره جنا واحدا مستقلا وقوله كخصي صان مثال لما قلنا
 منفعته وهذا ما لم يكن افتتاه لصوفه ومثله خصي المنعم
 المقتني لشعره كما يفيد المعنى ونسب للزقاق التفرغ له وفي
 التبصرة ما يفيد انه كإرادة الصوف وفي المواق ما ظهره بخالفه
 فانظره **و**بيع الفرر **ع**طف على ما قبله مشاركا له في اللفظ
 والفرر ثلاثة اقسام متمتع اجماعا يظهر الحصري وسلك الماويان
 اجماعا كما ساس الدار المبيعة وحشو الجبة المنيعة ونقص الشهور
 وكما لها في اجارة الدار ونحوها واختلاف الاستعمال في الماوي دخول
 الحمام والشرب من السقا وتختلف في الحاقه بالاول او بالثاني
 ومنه ما اشار اليه بقوله **ص** كيبها بقبمتها او على حكمه او حكم غير
 ارضاه **س** يعني ان من عقد البيع في سلفة من غير ذكره **م** حين
 بل على ما تساوي من القيمة عند اهل المعرفة فانه لا يبيع لانه يبيع كـ
 يحصل او على الثمن موقوف على حكم البايع او المشتري او اجني
 او على رضى من ذكر المحمل بالثمن في الجميع اذ لا يدري ما يحكم به
 المحكم او ما يرضى به المشتري او رضاه والضمير في حكمه يحتمل ان يعود
 على البايع ويكون المراد بالغير المشتري واجني ويحتمل ان يعود على
 العاقل ليعم البايع والمشتري ويجوز ان يكون المراد بالغير الاجني
 وهو الظاهر والفرق بين الحكم والرضى ان الحكم يرجع للالزام والجبر
 بمعنى ان الحكم يلزمها البيع جبرا بخلاف الرضى فانه لا يلزمها
 ذلك بل ان رضيا بها ونعمت والارجعوا ليس له الالزام **و**توكتيك
 سلفة لم تذكرها او تمنها **س** هذا ايضا من الفرر المفسد للبيع
 وهو ان التخصم المشتري لسلفة اذا اولاهها لآخر ان قال له
 وليتك ما اشتريت بما اشتريت ولم يذكر السلفة له هو ولا غيره او

انهم

ذكرت

ذكرت له لكن لم يبين له الثمن وقوله بالالزام راجع لما بعد الكاف فان
 كان على الخيار مبيع في الجميع والسكون مثل الالزام الا في التولية فتصح
 وله الخيار **م** ان المضار الزامها او الزام احدها في بيعها بقبمتها او
 على حكم غير المتبايعين او رضاه واما على حكم احد المتبايعين او رضاه
 فالمضار الزام غير من له الحكم والرضى منها واما في التولية فالمضار الزام
 الجاهل بالثمن ويتصور ذلك في كل منهما **و**كلامه التوب او منا **ب**ذنه
س المعاملة في كلامه ليست على بايها اي وكل من التوب او منا **ب**ذنه
 من جانيب واحد هما وانما عين ملامسة ومنا بذة بترك الحديث قال
 فيها قال مالك والملاسة شراوك التوب لا تنشره ولا تعلم ما فيه او تبنا
 ليلد ولا تنال له او ثوبا مد رجلا ينشر من جرابه والمنا بذة ان تبنيه
 ثوبك وتبنيه اليه او ثوبه ويبنيه اليك من غير تامل منكما على
 الالزام قال ابو الحسن قوله ولا تعلم ما فيه يعني وليكني باللمس
 وقوله او تبنا له ليلد اي قرا او مظهر وقوله من جرابه بكسر الجيم
 وعام من جلد انتهى وقوله فيلزم هو كقول اي سفيد مدرج الحديث
 اما الملاسة بان يمس كل واحد منهما ثوبا صاحبه بغير تامل والمنا بذة
 ان يبذل كل منهما ثوبه الى الآخر بالليل او بالنهار ولا يقبله الا بذلك
 ويكون ذلك بيحما من غير نظر ولا تواضع المازري ولو فطلا على ان
 ينظر اليها وتيا لها فان رضى اسك جاز من الشيخ سالم **و**بيع
 الحصة وهل هو بيع شتمها او يلزم بوقوعها او على ما يقع
 عليه بلا قصد او بعد ما يقع تفسيرات **س** خير سالم عن اي هوية
 هي الرسول صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصة وعن بيع الفرر قال
 المازري في هذا الحديث تاويلات منها ان يكون المراد ان يبيع
 من ارضه قد رما انتهت اليه ريت الحصة ولا شك في جهله لاختلاف

انما
 هو
 بغير
 تامل

الري وقيل معناه متى وقت الحصة فقد وجب البيع وهو
مجهول ايضا وقيل معناه ارم بالحصة فما خرج فلك بعده هـ
دنا بر او دراهم فقله وهل هو بيع متناهيا على حد في مضاف
اي بيع ذي متناهيا اي صاحب متناهيا اي ما بين مبداهها وبين
متناهيا اي ما بين الراي وبين متناهيا الا ان متناهيا هو
البيع كما هو ظاهر العبارة اذ لم يفسر احد الحديث به فقله او يلزم
مطوق علي متناهيا اي اوبيع ما يلزم بوقوعها او مطوق علي بيع
وتتد الموصول اي اوبيع ما يلزم بوقوعها لان بيع مصدر وهو لا
يشبه الفعل فلا يطف على الفعل اي والتمن والمتمن معلومان
وقد ضربا لذلك اجلا شرعيا وجملا الوقوع من غير قصد انبراما
للبيع فان ذلك لا يجوز لانه يودي الي الجهل في الاجل باعتبار وقوع
الحصة اذ لا يدري في اي زمن يقع واما مع القصد فيجوز لكن بشرط
ان يكون الزمن معلوما كما اذا قال له ان وقت الحصة من طلوع
الشمس الي الظهر مثلا قصد ان كان البيع لازما فانه يجوز ويلزم
ص وكبيع ما في بطون الابل او ظهورها او الي ان ينتج التاج وهي
المضامين والملاقيح وجبل الحيلة **ش** ينتج بالثالب المجهول والتاج
يكسر النون ليس الاخر الموطا عن سيد بن المسيب مرسل لا ربي
في الجوان وانما هي فيه عن ثلاثة المضامين والملاقيح وجبل
الحيلة قال مالك المضامين بيع ما في بطون اناث الابل والملاقيح
ما في ظهور الفحول وجبل الحيلة بيع الجزور الي ان ينتج التاج الناقة
فهي على الف والنشر المرتب الاول للاول والثاني للتاج والثالث
للتناث وانما هي الابل بركا بالحديث والافلا خصوصية للابل اي
ما في بطون الحيوات وظهورها وقوله وظهورها اي بيع
ما يتكون

ما يتكون عن ضرابه كان يقول ايكد ما يتكون من ما في هذا
في بطن ناقةك هذه مثلا وقوله فيما ياتي وكسب الفحل المقنود
عليه الفعل وهو ضرابه اي تزوه ومسوده عليها فلا تكرر وقوله
وجبل الحيلة للجهل في الاجل والملاقيح جمع ملتوح وهو ما في بطن
الناقة والمضامين بتخفيف الميم وغلط من شدة حاجتهم مضنون
وهو ما في اصلا ب الفحول هذا على غير ما في الموطا من الفحل والنشر
المشوش وما من انه من الفحل والنشر المرتب علي ما في الموطا تنبيه
لواجل الثمن بمدة حمل امرأة اغتبر المظن من ذلك وهو تسعة اشهر
واواجله بمدة حمل ناقة او بقرة او غيرها اغتبر مدة المظن من كل
ذلك **ص** وكسبه بالنفقة عليه حياته **ش** يعني ان الشخص يجوز
له ان يبيع سلعة او يواجرها بالنفقة عليه مدة حياته لانه لا
يدري ما يبش من الزمان فهو جهل بالثمن واذا وقع ذلك فسخ
ورجع المشتري علي المالك بقيمة ما اتفق ان كان غوما او شليا
جهل قدره كما لو كان في جملة عياله وان علم رجع بمثله كما لو وضع اليه
مكيلة معلومة من الطعام او دنا بر او دراهم معلومة واختلف
هل يرجع بما كان سرقا بالنسبة للبايع او لا يرجع الا بالاحتداد
وسوب بن يوسف الاول واليه اشار بقوله **ص** ورجع بقيمة ما
اتفق او بمثله ان علم ولو سرقا علي الارح **ش** وقوله ورد الا
ان ينفق هو مخوم من قوله ورجع بقيمة ما اتفق او مثله
لان الرجوع به تك لا يكون الا بعد رد البيع بعينه ان كان قائما
فان فات بهدم او بنا مضي وقضي بقيته يوم قبضه ويرجع
عليه المتاع بقيمة ما اتفق فيقاسان فمن له فضل احده ولم
يذكر المولف وقت اعتبار القيمة للعلم به من البياعات المفاسدة

انها يوم القبض ففي البيع يوم قبض المبيع وفي الاجارة عليه
اجرة المثل وهو قيمة المتاع في ازيائها وفي النفقة عليه له
قيمة ما اتفق في ازيائها الا ان يعلم فمثله ثم عطف مضيا عنه علي
مثله من قوله كيو ان يلزم جنسه بقوله **ص** وكسب الفحل يتاجر
علي عقود الاتي **ش** يعني انه ورد النهي عن ان يواجر فحله
ليضرب اللثي حتى تحبل ولا شك في جهالة اذ قد لا تحبل
فيمن رب الفحل وقد تحبل في زمن قريب فيمن رب الانثي والدليل
علي حليها غالبا ان تفرض عن الفحل وعقود بضم البين لا بفتحها
خلا قال **ج** انظر وجهه في الشرح الكبير **ص** وجازيان او موات
فان اعتقت انفسخت **ش** اي ولا اجل ان علة الفساد الجمل
بالاكوام وزمنها لو ثبت احدهما جاز يوم او يومين او مرة او
مرات كثلثة اكوام اي مرات وعطف باولافادة عدم الجمع بينهما
كما في الواحدة ان يسمى يوما او شهرا لم يجز ان يسمى ثروات بن عروة
في هذا الاصل خلا فان حصل الاتفاق اي الحمل انفسخت
الاجارة في الصورتين كما ارتضاها بن عرفة وعليه بحساب ما اتفق
ص وكسبتين في بيعة **ش** عطف علي كيو ان يلزم والنهي عنه
باني الموطا وخرجه الترمذي من حديث ابي هريرة وصححه
نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة وجملة عند
مالك علي احدي صورتين اشارة لاحدهما بقوله **ص** بيعها بالاكوام
بشرة نقد او اكثر لاجل **ش** اي يبيع سلعة بالزام علي وجه
ينزود النظر فيه كان يبيعها اما بشرة نقد او بالاكوام لاجل جملة
بيعتين باعتبار نقد الثمن فتقوله في بيعة اي في عقد واحد
فالمراد بالبيعة العقد او في البيعة اي بسبب بيعه اي بيعه

متضمنة

متضمنة لبيعتين ولو عكس في مثال المولف لجاز له م النزود غالبا
لان الماقل لا يختار الا الاقل لاجل و اشار لثاني الصورتين بقوله
ص او سلتين مختلفتين **ش** في الجنسية كثوب ودابة والصنفين
كرد او كسل او الرقم اي والجودة او الرداة متفقة بدليل ما ياتي
وباع احدهما ولو بثمان واحد بالزام ولو لاحد هما فلا يجوز للجمل
بالمؤمن ان اخذ الثمن او باليمن والمؤمن ان اخلف الثمن **ص** الا
بجودة ورداة وان اخلف قيمتهما **ش** لما كان قوله او سلتين
مختلفتين يوهم عموم الاختلاف كيف كان اخرج هذه الصورة
من ذلك فالحا جازية والمعني ان السلتين اذا اختلفتا في
الجودة والرداة فقط مع الاتفاق فيما هما جازي بيع احدهما
علي اللزوم بثمان واحد وان اختلفت القيمة وليس من يمينين
في بيعة لان الغالب الدخول علي الاجود فتقوله لا بجودة الخ يخرج
من قوله مختلفتين اي مختلفتين بجمع وجوه الاختلاف الا ان
يكون الاختلاف بينهما بجودة ورداة فيجوز اذ ليست هذه
الصورة من الاختلاف المندرج في النهي اذ ليست الجودة
والرداة بخوض زائد فكأنها سلتة واحدة والمراد بالقيمة الثمن
لانه الذي يتحدد مع الاختلاف تارة ويختلف تارة لان الثمن يتبع
الرغبات والقيمة دائما تختلف باختلاف الجودة والرداة فلا
معني للمبالغة حينئذ **ص** لا طعام **ش** يعني ان ما مر من الجواز لا يشترط
احدي سلتين مختلفتين بالجودة والرداة بالزام سواء كانا
تويين او غيرهما من العبيد والبقر والشجر الذي لا تعرفه مخصوص
بغير الطعام ما اذا كانا طعامين فلا يجوز بيع احدي صيرتين طعاما
ولو اخذ جنسهما وصفتها ولا يبيع احد طعام وغيره كعبرة وثوب

عدم

ولا يبيع احد طعامين مع كل منهما اومع احدهما غيرهما كما شئت فقل
كله قوله **وان** مع غيره **لنفس** كمرضى وبائع عليه ليللا يتوهم
الجواز وان الطعام تباع غير منظور اليه فتقوله لا طعام بالجوع عطف
على قدره لا بجودة ورياسة فيجوز في ذلك لا طعام ومثل قوله
وان مع غيره بقوله **من** تخلت ثمرته من تخلات **شرا** اي كبيع تخلت
ثمرته على اللزوم يختارها المشتري من تخلات ثمرات او غير
ثمرات فله يجوز ذلك البيع بناء على ان من جبر بين شيئين بعد
مستقلا فان اختار واحدة بعد انه اختار قبلها غيرها وانقل عنها
الى هذه فيؤدي الى التفاضل بين الطعامين ان كانا ريوين
او احدهما لان المستقل اليه يحتمل ان يكون اقل من المستقل عنه
او اكثر او مساويا والشك في التماثل كتحقق التفاضل والى بيع
الطعام قبل قبضه ان كانا مكيلين او احدهما وكما قرر المم المص
في شراء الطعام على الاختيار لزوما وكانت العلة عدم الاختار
مستقلا وهي وجودة فمن باع بستانه المثمر واستثنى منه
عدد تخلات **شرا** يختارها سائر جوارها بقوله **شرا** الا البايع
يستثنى خمسا من جثائه **شرا** اي الا البايع يستثنى خمسا من جثائه
المبيع فانه جائز لان البايع لما كان الغالب انه يعرف جيد
حايطة من رديه فلا يتوهم فيه انه يختار لم يتقبل بخلاف
المشتري ولا بد ان يكون الثمر المشتري قدر الثلث اي قدر ثلث
الثمره كبلد فيما اذا استثنى الثمره وكذا الواستثنى الثمره
لا بد ان يكون قدره قدر الثلث سواء زاد المشتري على خمس ونقص
خلاف الظاهر ما في التوضيح من انه لا بد من اعتبار العدد المذكور
فما دون والمشتري هنا الثمره على الاصول لان الكلام في الطعام

فيما

مع غيره وحيد يتثنى التكرار مع قوله سابقا وميرة وثمره
واستثنا قد رثك لاذ المبيع هناك الثمره فقط وكلام المؤلف
فيها اذا استثنى البايع خمسا من جثائه على ان يختارها منه
اما الواستثنى خمسا مثلا على اللزوم فانه يجوز ولو زاد المشتري
على الثلث لانه لما كان له بنسبة عدد ما استثنى فهو بمنزلة
ما اذا استثنى جزائيا لثلث او نصف ولو هلك المبيع في هذه
كانت مصيبته حصة البايع منه وحصة حصته المشتري
منه سواء بقي منها قدر ما استثنى او اكثر او اقل ويكون
بينهما على حسب ما لكل والواستثنى خمسا على ان يختارها
منه فعلى البايع الضمان ذكره الشيخ ثم عطف جزيا على
جزيات الفرع على قوله كبيعها بقيتها بقوله **شرا** وكبيع **شرا**
امنه او غيرها من الحيوان **شرا** حامل بشرط الحمل **شرا** اذا كانت
الشرط لاستزادة الثمن لما فيه من الفرع حبيذ وهي ممن
يزيد الحمل في ثمنها وسواها كانت ظاهرة الحمل او لا لانه غير
ان لم يظهر او من بيع الاجنة ان ظهر ابو اسحاق بيع الاحتلا
يجوز ويصح وان قبضها ردت وان فانت كان عليه القيمة
واجبر على ان يحما بينهما او يبيعا الخ وميرة كلام المؤلف
حيث قصد الاستزادة في الثمن وان قصد التبري جاز في الحمل
الظاهر في العلى والوخش الا ان يطاها ولم يشتر في الخفي
في الوخش فقط الا ان يطاها ولم يشتر ايضا فان قلت ما الفرق
بين الوخش حيث جاز التبري من حمليها مطلقا دون الرابطة
قلت الفرق ان الحمل يوضع من عن الرابطة كثيرا وذلك غير كما اشار
له في المدونة فان قلت ما الفرق بين الظاهر في الرابطة والخفي

فيما حيث جاز التبري من الاول دون الثاني قلت هو الفرر
في الخبي لان المشتري يجوز وجوده وعدمه بخلاف الظاهر
فانه يتحقق وجوده فلا غرر فيه وهذا اذا صرح بما قصد
فان لم يصرح بشي فانه يحمل على قصد الاستزادة في جميع الجواهر
غير الادي وكذا في الادي اذا كان الحمل يزيد في ثمنها فان
ينقص من ثمنها حمل على قصد التبري انتهى ولما كان الفرر ثلاثة
اقسام متميزة اجاء الطبري في الهوي وجايز اجماعا كاساس ادار
وعونه ومختلف فيه كبيع السلفه يثبتها وقدم ما يبيد القهيم
الاول والثالث اشار للقسم الثاني بقوله **ص** واعتذر غرر سبيل
للمحاجة لم يقصد **ص** يعني ان الفرر ليس بغير اجماعا لكن حيث
لم يقصد كاساس الادارة المبيعة واجازت خاصا مشاهرة مع احتمال
نقصان الشهور وكالحاجة المشقة والمخاف والمشتومين والشرب
من السقا ودخول الحمام مع اختلاف الاستعمال فخرج بقيد البساق
الكثير كبيع الطبري في الهوي فلا يفتقر اجماعا ومن الفرر الكثير بيع
نحو الطراحة المشقة فلا يجوز الا بالوزن ويخري طرفه او يوزن
او يكون كفا كما مر في بيع السميت بظروفه ويبيد عدم القصد
بيع الحيوان بشرط الحمل وقيد الحاجة بيان للواقع اذا بيع من
اصله من الامور الحاجية مع عطف جزيا من جزيات الفرر عليه
لورود النعمي بخصوصه بقوله **ص** وكذا بانه محمول بمعلوم او محمول
من جنسه **ص** قوله محمول عطف على معلوم اي ابيع محمول
بمحمول وقوله من جنسه راجع لهما ولما كانت المزاينة مأخوذة من
الزين وهو الدفع من قولهم ناقة زينة اذا منعت من حلالها ومنه
المزاينة لدفع الكفار في النار فلو عدت المزاينة وتحقت الملوية

في احد

في احد الطرفين فلا منع كما اشار اليه بقوله **ص** وجاز ان كثر احدها
في غير ربوي **ص** اي وجاز بيع المجهول بمثله وبالمعلوم ان كثر احدها
كثرة بينة حال كون المتقدم واقعا في غير ربوي اي ما يدخله
في الفضل فيشمل قوله غير ربوي ما يدخله في النسياء
وما لا يدخله في اصله فيجوز بيع النفاضة من جنسها اذا
تبين الفضل لكن بشرط التقدم كما ينجم من قوله في السلم وان لا
يكونا طعنا من ولو قال فيما لا ربي فضل به لكان احسن وقوله
احدها اي الموضين من جنس كصورة تنحاح بعينه تنحاح او
حسين كصورة تنحاح بصورة حوخ مثلا جزافا واخر بقوله في
غير ربوي من الربوي فانه لا يجوز مع كثر واحد هما اللتان
في الجنس الواحد واما اذا اختلف الجنس فلا نزاع في الجواز ولما
قيد المزاينة باتحاد الجنس مع اختلافه ولو بدخول ناقلة
لا مزاينة عطف على فاعل جاز قوله **ص** ونحاس بتورس اي جاز
بيع نحاس مثلك النون بتورس لثبات الفوقية انا يشرب فيه
وقد يكون اكبر من انا الشرب على المشهور تقدم او موحلا لاقتنا
بالصفة وسواء كانا جزافين او كان الجزاف احدهما وكذا لبيك
بيع الاواني النحاس التي يطبخ فيها بالفلوس لانها مصنوعة
واما ما يكر من الاواني المذكورة فلا يجوز بيعه بالفلوس وكذلك
الفلوس التي بطل التعامل بها لا يجوز بيعها بالفلوس التي تجوز
لانها صارت نحاسا وهذا ان داخلان تحت قوله لا فلوس عطف
على توري لا يباع نحاس بفلوس اتفاقا لعدم انتقال الفلوس
بمشتقها بخلاف صفة الاواني نظريضا ما يتعلق بهذه في شرحنا
الكبير ثم عطف منهي عنه على قوله كحيوان بلعم بقوله **ص** وكما في

بمثل **ش** الخبر عبد الرزاق يفي عليه السلام عن الكاي بالكاي وهو
الدين بالدين مهور من الكلاة بكثر الكاف وهي الحفظ واستكمل
بان الدين يحول الكاي وانما الكاي صاحب لان كلاً من المتبايعين
يكلا صاحبه اي يحرسه لاجل ماله قبله ولذا وقع النهي عنه لاقتضا
للمنازعة والمنازعة واجب اما بانه مجازي المنرد اطلق علي
المكول لعل قد الملة زمة كما في اطلاق دافق في قوله تعالى
من مدافق علي مد فوق او مجازي اسناد الفعل للابسة اي
كالي صاحب كميته راضية اي مرفوعة او بقدر الاضمار في الحديث
اي نهي الرسول عن بيع مال الكاي بمال الكاي ويجري مثله في
كلام المولف ولما كانت حقيقة هذا البيع محبوبة علي ثلاثة
اقسام فسخ الدين في الدين وبيع الدين بالدين وابتد الدين
بالدين وان كان بيع الدين بالدين يشمل الثلاثة لئلا ان القضا
سموا كل واحد منها باسم يخصه ابتداء المولف باشد هال انه زي
الجاهلية يقول رب الدين لمدينة اما ان تقضي واما ان تربي
لي فيه فقال **ص** فسخ ما في الذمة في مخرج ولو سينا يتاخر فيه
ش يعني ان فسخ الدين في الدين هو ان يفسخ ما في ذمة مدنية
في التزم جنسه الي اجل او يفسخ ما في ذمته في غير جنسه الي اجل
كعشرة في خمسة عشر مخرقا وفي عرض مخرقا ما لو اخرج عشرة او حط
منها دهما واخر بالتسعة فليس من ذلك بل هو سلف او مع
حطية ولا يدخل في قوله فسخ دين لان تاخير ما في الذمة او بعضه
ليس فسخا انما حقيقة الفسخ الانتقال عما في الذمة الي غيره وهو
ما ذكرناه وقوله يتاخر فيه صفة لمينا وهو مستقني عنه بقوله
في مخرج وقوله قبضه اي ضمائه **ص** كفاي ووافقة **ش** مثال

للمعين

للمعين الذي يتاخر قبضه يعني انه لا يجوز اخذ شيء غائب من
الدين عما في ذمته من الدين كمتار بيع مائة او امة تتواضع
او ثمار يتاخر قبضها او سلعة فيها خيار او عهدة ثلاثة او ما
فيه حق توفية بكيل او وزن او عدد اما عقار بيع جزافا يجوز
لدخوله في ضمان المشتري بالمقد **ص** او منافع عين **ش** عطف
علي مينا وجنيب فيستأد منه الخلاف في المسيلة والمراد بالمعين
الشيء المبيع اي او منافع عين كركوب دابة حينة او سكني دار
وخياطة اجير عين او حدة من عبد معين مدة فلا يجوز عند
ابن القاسم لان المنافع وان كانت حينة في الدار والخياطة
والعبد فهي كالدن لتاخر اجزا بها واجاز ذلك السحب وانما قلنا
والمراد الخ وذلك لانه محل الخلاف منافع عين المعين فلا خلاف
في المنع فيه كفسخ الدين في ركوب مضمونة او خياطة كذلك
وهذا اذا اخذت ذلك كملبي الفروم ولو اخذت ذلك من غير
عربك لحاز **ص** ويبيد بين **ش** هذا هو القسم الثاني من
اقسام الكاي والمعين ان الدين ولو حال لا يجوز بيعه بدين قال
المولف ولا بد من تقدم عبارة الدينين او احدهما ويتصور
في ثلاثة مكن له دين علي شخص فيبيعه من ثالث بدين وفي اربعة
مكن له علي انسان دين ولثالث دين علي رابع فيبيع كل ما يملك
من الدين بما لصاحبه من الدين ولا زيادة في فسخ الدين علي
اثنين ولا يتصور بيع الدين بالدين في اقل من ثلاثة ولا بد من
بائي في بيع الاجال انما اراد اليه بقوله كتساوي الاطمين ان شرط
نفي المخاصة للدين بالدين فله وجديع الدين بالدين من اثنين
لا نأقول ليس هذا بيع دين بدين وهو ظاهر وليس هو

فمن الدين في الدين ايضا فهو من ابتداء الدين بالدين اذ
ليس للكالي قسم رابع وفهم من قوله بدين عدم منع بيع الدين
بمدين يتاخر فيضه او بما فاع حين ولد الم يكل ويبعه بما ذكر
وشالها قوله **ص** وتاخر راس مال سلم **ص** يعني انه لا يجوز
تاخر راس مال السلم اكثر من ثلاثة ايام وهو من احد التقديرات
علي ما ياتي لما فيه من ابتداء الدين بالدين لان الزمة لانتمرا لا عند
المقابلة وهو اخف من بيع الدين بالدين الذي هو اخف من
فمن الدين في الدين ولما في الكلام علي بيع الكالي بالكالي شرع
في الكلام علي بيعه بالتقديرات ولا يجوز ان يكون
ميتا او حيا غايبا او حاضرا فقال **ص** ومنع بيع دين ميت وغايب
وتوفيت غيبته وحاضرا الا ان يقرب **ص** يعني انه لا يجوز للشخص
بيع ماله علي الغير من دين سواء كان حيا او ميتا ولو علم المشتري
تركته لان المشتري لا يدري ما يحصل له بتقديرات دين اخر
الا ان يكون من هو عليه حاضرا بالبلد فقرا والدين مما يباع قبل
فنيضه لا طما ما من بيع ويبع بغير جنسه وليس ذهبا بفضه
والعكس وان لا يكون بين المشتري والمدين عداوة وان لا يقصد
المشتري اعناق المدين اما ان لم يقصد فلا يجوز لانه من شر ما
فيه خصومة فقوله ومنع بيع اي بالتقديرات وما بالدين فقد مر
تتمه من ملك دينا بوجه من وجوه الملك ما عدا الارث وكان
فيه رهن او حيل فانه لا بد خل في ذلك الرهن او الحيل الا ان
يشترط دخولهما ويخضع الحيل ويغير بالحالة وان لم يرض بالحمل
لكن ملك للسلافة من شر ما فيه خصومة لكن لو رهن الرهن ان يملك
وضعه عند امين وهذا هو المحول عليه بخلاف ما لو ملك ما ذكر

بارت

بارت فانه يكون له برهنه وحيله وان لم يشترط ذلك
وللواهن طلب وضحه عند امين غير الوارث **ص** وكبيع العريان
ان يعطيه شيئا علي انه ان كره البيع لم يبد اليه **ص** هذا عطف
علي كليون وقد كفي عليه السلام عن بيع العريان وهو ان يشتري
سلعة بثمن علي ان المشتري يعطي البائع او غيره شيئا من الثمن
علي ان المشتري ان كره البيع لم يبد اليه ما دفعه وان احب البيع
حاسبه به من الثمن لانه من اكل اموال الناس بالباطل وغرر
قال عيسى وبفسخ العقد فان فانت مضت بالقيمة ومثل قوله
لم يبد اليه اذا كان يترك له مجانا وكلام المؤلف يصدق بهذه
ومثل البيع الاجارة فلا فرق بين الذان والمنافع **ص** وكثير
ام فقط من ولد هاشم لقوله عليه السلام من فرق بين والده
وولد هاشم في رواية بتعريف والده فرق الله بينه وبين
اخيه يوم القيامة وهو حسن صحيح واكثر بقوله فقط
من غير الام فلا يحرم تفرقة الاب من ولده ولا الاخ من اخيه
او ابن اخيه ولا الجد والجدة من ولد الولد قوله ام اي ولادة
لا ام رضاع لان الام اخير عصبته واسحق وقوله ام سلمة
او كافرة غيرة من ولد هاشم وان من زني وظاهره ولو مجنونا
وامه كذلك الا ان يخاف من احدهما حصول ضرر بالآخر وقوله
وان بقسمة مبالغة في المنع كما لو ورث جماعة الولد وامه فلا يجوز
لهم ان يتسموها ولو بالقرعة وان اشترطوا عدم التفرقة هو
لافتراضهما في الملك واما بالرهن والاجارة بان يحيل احدهما
اجرة او بالنكاح بان يحيل احدهما صداقا فيجوز ويحيلان
في جواز واحد وبالفق قوله **ص** او بيع احدهما بعد سبه الاخر **ص**

لبلد يتوهم ان العبد وما ملك لسيده اي لا يجوز لمن ملك
 اما وولدها ان يبيع الام لرجل وولدها العبد الرجل الاحتمال
 ان الرجل يبتق عبده وقوله لعبد واولي لولد سيده الاخر
ص ما لم ينفق **ش** اي وحد منع التفريق ما لم ينفق اي يبيت بدل
 راضيه بعد سقوطها والظاهر ان المراد بنات كلهما الايضها
 ولو المظلم والله يراعي من السقوط المعتاد حيث لم يحصل السقوط
 بالفعل وقيد بقوله معتاد يخرج ما اذا عجل الاشارة والمراد
 باسان الرواضع ما يبيت من الاثبات في مدة الرضاع **ص**
 وصدقت المسببة ولا توارث **ش** ابن عرفة وتثبت البنوة
 المانعة للتفريق بالبيعة او اقرار مالكها او دعوى الام مع قرينة
 صدقها انتهى ونصديق المسببة في منع التفريق فقط لان غيرها
 من احكام البنوة فلا يختل بها ان كبر ولا توارث بينهما لكن
 هي لا توارث من اقرت به واما هو فيرثها ان لم يكن لها وارث
 يجوز جميع المال على احد الغولين الاتيين في الاقرار وقوله ما لم ترض
 راجع للتفريق فان رضيت جاز التفريق وهذا ايضاً انه حق
 للام وهو المشهور وقيل للولد وعليه فيمنع ولو رضيت وبقي
 ايضاً ان حرمة التفريق خاصة بالعاقل وهو كذلك كما هو ظاهر
 المذهب عند بن ناجي وروي عبي عن ابن القاسم حرمتها في
 البهيبي لي ان يستغني عن امه **ص** ونسخ ان لم يجعلاها في ملك
ش اي وقطع العقد الذي فيه التفريق اذا كان عقد مائة وحنة
 بدل ما بعده ان لم يجعلاها في ملك واحد حيث لم يفت البيع فان
 فان لم يفسخ ويجيران على جميعهما في حوز قاله اللخمي ان جيب يفسخ
 يبيع التفريق ومبتاعها ان علم امرها وحيثما قاله مالك وكل

اصحابه

اصحابه ذكره **تت** وظاهره سواء اعتاد ذلك ام لا
 وياتي عند قوله في بيع الحاضر للبادي هل ينفذ الادب
 بالاعتياد ام لا قولان ولعل الفرق ان منع التفريق اشد
 ومحل الادب حيث لم يبعد راجعاً وكذا في مسيلة التلقي
ص وهل يفسخ عوض كذا او يكتفي بحوز كالتق تاولان
ش يريد انه اختلف اذا كانت التفريق بغير عوض كهيئة ادها
 او وصية به او وهبها مشتر لشخصين او ورثا لشخصين
 هل هي كالتفريق بغير عوض فيجران على الجمع في ملك
 واحد بخامس التفريق وكون ذلك بموضع وصف طودي
 ولا سبيل الى الفسخ بحال او يكتفي باجتماعهما في حوز لان
 السيد لما ابتد بفعل المحروف علم انه لم يقصد الضرر
 فناسب التخييف تاولان واما ان عتق احدهما فيكتفي
 بجهما في حوز اتفاقاً وهدية الثواب كايبيع فتقوله كذلك
 اي لا بد من جهما في ملك من غير فسخ والتشبيه غير عام
 وقوله كالتق تشبيه في التاويل الثاني متفق عليه من
 انه يكتفي بالحوز **ص** وجاز بيع نصفها او احد هما للمتنق
ش اي يجوز بيع نصفها او ثلثها او ثلثيها او نصف احدها
 وربع الاخر مثلاً سواء اشترى ذلك الجزء المشتري للمتنق
 او لغيره وكذا يجوز بيع احدهما فقط للمتنق التاويل
 فتقوله للمتنق خاص بالتاويل وفي كلام **ح** ما يفيد ان
 المراد للمتنق التاويل **ص** والولد مع كتابة امه **ش** بالجر
 عطف على نصف اي وجاز بيع الولد مع بيع كتابة امه
 وبالرفع نايب فاعل فعل محذوف اي وبيع الولد مع بيع

جل

كتابة امه اي اذا بيعت كتابة الام وجب بيعه معها فالمراد
بالجواز الاذن الصادق بالوجوب وكذا العكس فلو قال واحدا
مع كتابة الاخر لكان اشمل قال الترمذي بشرط عليه ان لا يفرق
بينهما اذا اعتقت الام الي وقت الاثنا انتهى ويجري مثل
ذلك في بيع احدهما للعق فان لم يفعل بالشرط فحل يسخر البيع
ام لا وهو الظاهر ويجوز ان علي الجمع **ص** ولما عهد التفرقة
ش اي ولما عهد حربي نزل البنا بامان التفرقة وكوه لنا الاشارة
منه مفرقا ويجوز المشتري والبائع علي الجمع في ملك مسلم غيرهما
او ملك المشتري ولا يسخر لانه اذا سخر رجع الي ملك المأه
والكراهة محمولة علي التخريم عند اي الحسن وانظر هل يجوز ان
علي الجمع ايضا اذا حصلت التفرقة بفرض عوض علي احد التولين
السابقين او يكتفي بجمعهما في حوزتي هذا اتفاقا وفهم من
مأه ان الذي ليس له ذلك ثم عطف منهيا عند علي مثله
بقوله **ص** وكبيع وشرط **ش** فقد نهى النبي عليه الصلاة والسلام
عن بيع وشرط وحمل اهل المذهب النهي علي شرط يناقض او يخل
بالثمن وذكرها المؤلف وشارلا ولها بقوله **ص** يناقض المقصود
ش من المبيع كان لا يبيع فهو او الامن فتر قليل او لا يهب
اولا يخرج به من بلد او علي ان يتخذها ام ولد او يفرل عنها
اولا يميزها المعراو علي الخيار الي امد بعيد او علي ان باعها
فصو احق بها بالثمن ولا ينافي هذا جواز الاقالة التي وقع
فيها شرط المبتاع علي البائع انه ان باعها من غيره كان احق
بها لانه يفتقر في الاقالة لا يفتقر في غيرها تامل وبي شرط
يقتضيه المنع وهو واضح الصحة كشرط تسليم المبيع والقيام
بالبيع

بالبيع ورد المومن عند انتقاض البيع وهو لازم دون شرط
فشرطه تأكيد وشرط لا يقتضيه ولا ينافيه وهو من مصلحته
جائز لازم بالشرط ساقط بدونه كالاجل والخيار والرهن
ولا بأس بالبيع بتمن الي اجل علي ان يتصور في المبيع بيع ولا
هبة ولا عتق حتي يبطي الثمن لانه بمنزلة الرهن اذا كان
اعطا الثمن للاجل سمي **ص** لا بتخيير العتق **ش** الجار والمجرور
مخرج من جار ومجرور مقدر دل عليه هذا اي وكبيع وشرط هـ
لأنه بكل كنيئة من كنيئات البيع والشرط الاشرط المتبنا
بتخيير العتق فهو مستثنى من عموم الاحوال وعلي نسخة اسقاط
البا يكون مستثنى من قوله وشرط اي الاشرط بتخيير العتق
فهو منصوب علي الاستثناء ولا شك ان تجريد البا احسن هـ
والمختاران اشتراط التخييس كاشتراط العتق وان اقسامه
اقسامه وحكمه حكمه راجع **ح** والمواد بالتخيير ما قابل التاجيل
والنديرو والكتابة والديلا ويشمل ما بعده من الاقسام من
الابهام والتخيير والايجاب او علي انها حرة بالشراف الكلام
الان في صحة البيع والشرط وعدمه وما يجاتي في الجبر وعده
ثم ان مثل شرط تخيير العتق شرط الهبة والصدقة عند ملك
خلد فالشافعي قاله في الذخيرة ثم اشار الي ان لشرط تخيير العتق
وجوه اربعة الخريس البيع صحيح فيها وانما يفتقر الجواب
في صحة وقوع العتق وفي شرط التقديرات في اشارة بقوله
ص ولم يجز ان ايه **ش** اي ولم يجز المشتري علي العتق ان ايه
البائع في شرطه العتق علي المبتاع بان قال ابيعك بشرط
ان تعتقه ولم يقيد بايجاب ولا خيار وشرط التقدي في هذا

يفسده لنزده بين السلفية والتمنية لتخير المشتري في العتق
فيم البيع وفي عدمه فيخير البايع في رد البيع وامضايه وشار
لثانيها بقوله **ص** كالتخير **ش** اي في العتق وفي رده لبايعه ولا
يفسد البيع لتسوف الشارع للحرية فهو تشبيه في عدم الجبر
على العتق الا انه باتفاق هنا بخلاف ما قبلها والحكم في العتق
وتخير البايع في رد البيع وانما انه ان اي المشتري العتق كما في
التي قبلها هذا هو الذي يجب حمل كلام المؤلف عليه ويذكر
له التعليل بتعدد الثمن بين السلفية والتمنية وليس مراده
التجيز بين العتق وعدمه لانه لا ياتي فيه التعليل وايضا
فهنا امره وان لم يشترط وليس للبايع في هذه خيار اذا لم
يعتقه المشتري اذ قد دخل معه على ذلك وشاركتا لهما
بقوله **ص** بخلاف الاسترا على ايجاب العتق **ش** بان قال له
البايع ابيعك على شرط ان تعتق وهو لازم لك لا تخلف عنه
فرضي بذلك فانه يجبر على العتق فان اي اعتقه عليه الحاكم
وقوله كانه حرة بنفس الشرانسيه في وجوب العتق لا في الجبر
اذ العتق هنا حاصل بنفس الملك والضمير الموثق راجع للرقبة
وذكر اواني **ص** او يخل بالثمن كبيع وسلف **ش** هذا عطف على
نياقض المقصود يعني اخلا له بالثمن بان يعود جملة في الثمن
اما زيادة ان كان الشرط من المشتري او نقص ان كان من
البايع كبيع وسلف من احدهما لان الانتفاع بالسلف من
جملة الثمن او الثمن وهو محمول وقوله وسلف اي بشرط
واما بيع وسلف من غير شرط فلا يجتمع على المعتد وما ياتي
مما يخالف ذلك اول بيوع اللجال من ان الاتهام على اشتراط

البيع

البيع والسلف مضرا في ما فيه **ص** وصح ان حذف او حذف
شروط التذير **ش** اي وصح البيع ان حذف شرط السلف مع قيام
السلمة على المهور لزوال المانع وما لو فانت السلمة فقال المازي
ظاهر المذهب لا يوثق استقاطه بعد فواتها في يد مشتريها لان
القيمة قد وجبت وكذلك ببيع البيع اذا حذف كل شرط مناقض
كالتذير او غيره وانما خص المؤلف التذير بالذكر لان ماله للعتق
فدعايهم جواز اشتراطه ولذا قال بعض ان في بعض النسخ
كالتذير بادخال الكاف على التذير ولو اقتصر على قوله وصح ان
حذف اي الشرط الموثق في العتق خلا لكان اخصر ولما انفي الكلام
على الشرط المناقض وترك المم ذكر ما يتقنيه العقد لوضوحه
اكمل بذكر ما لا يتقنيه ولا ينافيه وهو من صلحته بقوله مشيها
لها بالحكم قبله وهو الصحة **ص** كشرط رهن وجعل واجل **ش**
يعني ان البيع ببيع مع اشتراط هذه الامور مثل ان يبيع السلمة
على رهن او كسبل او ابي اجل معلوم او على خيار او نحوه وليس
في ذلك فساد ولا كراهة لان ذلك كله ما يعود على البيع
بصلحة ولا في مارض له من جهة الشرع اي فهو تشبيه في الصحة
لا بقيد حذف الشرط لانه لا يناقض ولا يخل اي كما يبيع البيع
مع شرط رهن الخ وقوله ولو عاب مخالفة في صحة البيع اذا سقط
مشتراط السلف شرطه اي اذا رد السلف الى ربه والسلمة قابضة
مع العقد ولو بعد غيبة المتسلف على السلف غيبة يمكنه به الاتقا
ولو قد منه عند قوله وصح ان حذف كان اولي وهو المشهور
وقول بن القاسم وتناول الاكثر المدة وتعليقه وتوالت بخلافه
وهو قول سخون وابن جيب وهو ان البيع يتقضى مع الغيبة على

ع

السلف ولو استقط شرط السلف لتمام الربا بينهما وعليه تأويلها
 الاقلون ولو لا قوله ونقلت بخلافه لا يمكن رجوع البالغة من
 قوله ولو غاب الى الوهن والخيال الى انه يصح اشتراط رهنه
 وجبل غايين فاما شرط الرهن الغايين ففيها انه جائز كمالو
 يفتها برهن وتوقف السلفه الحاضرة حتى يقيض الرهن
 الغايين واما على شرط جبل غايين ففيها انه جائز ان كان قريبه
 النية ولم يتقدم من السلفه شيئا بن يونس وفرق بين بعد
 النية في الرهن والخيال انتهى والفرق هو ان الخيل قد يرضى
 بالجمالة وقد لا يرضى فلهذا اشترط فيه القرب ثم ذكر المولف ما
 اذا فان البيع في العقد المشتمل على البيع والسلف بشرط سوا
 استقط شرط السلف ام لا بعد الفوات اذا الاستقاط جيب لا يوجب
 الصحة بخلافه قبله كما مر بقوله **ص** وفيه ان فات الثمن او القيمة
 ان اسلف المشتري والا فالعكس **س** اي وفي البيع بشرط السلف ولو
 استقط الشرط حيث فات الاكثر من الثمن او القيمة ان كان المسلف
 هو المشتري فاذا اشتراها بمشورين والقيمة ثلاثون او بالعكس
 لونه ثلاثون لانه لما اسلف اخذها بالتقص فهو مل يقيض قصده
 وان كان المسلف هو البائع فعلى المشتري للبائع الاقل من الثمن
 والقيمة لانه اسلف ليزداد فيكون له في المثال المذكور عشرون
 هذا من ذهب المدونة نص عليه في كتاب الاجال وينبغي كما في **ح**
 ان يتقيد اي السلف من البائع بما اذا لم يغيب المشتري على السلف
 مدة يرى انها القدر الذي اراد الانتفاع بالسلف فيها فان وجد
 ذلك كان فيه القيمة بالغة ما بلغت كما يوجد من كلام بن رشد
 الا في شرح قوله في فصل الميتة وله الاقل من جبل مثله او
 الدرهم

وم

الدرهم **ص** وكالتجش يزيد ليبر **ص** هذا عطف على قوله
 كحيوان بلح والمعنى انه ورد انتهى عن التجش وفسره المولف
 تبعا لابن الحاجب تبعا لما روي بانه الذي يزيد في السلفه ليقدر
 به غيره ابن عرفة وهذا اعم من قول مالك التجش ان تقطيه
 في سلفه اكثر من ثمنها وليس في نفسك اشتراؤها ليقدر فيك
 غيرك لدخول عطائك مثل ثمنها واقل في قول المازري وخروجه
 من قول مالك ولا ابن العربي الذي عندي ان يلحقها به التجش
 قيمتها ورفع الثمن عن صاحبها فهو ما جاور ولا خيار لميتا
 وكان بالكتبيين بتونس رجل مشهور بالصلاح عارفا بالكتب
 يستفتح للذليلين ما ينون عليه في الدلالة ولا غرض له في الشرا
 فهذا جائز على ظاهر تفسير مالك واختار بن العربي لا على
 تفسير المازري ثم حصل فيمن لم يرض على القيمة المنع لظاهر
 قول الاكثر والجواز له ليل قول مالك والاستحباب لابن العربي
 واستبعد بن عبد السلام ان كان لا يريد السر الا تلافه مال
 المشتري والا فليس بتاجش انتهى زاد بعض وهذا من ابن عرفة
 حمل القول مالك ان تقطيه في سلفه اكثر من ثمنها ان المراد بالثمن
 القيمة كما هو في كلام بن العربي ولو حمله على ان المراد بالثمن الذي
 يلحقه في النسيئة لا يتفق مع كلام بن العربي المازري كما حمله عليه
 في توضيحه ويريحه قوله ليبر ولا يبي في المسئلة سوى قولين
 قول مالك مع المازري وقول بن العربي تأمل وببارة المراد بالزيادة
 مجرد المطا الذي يتبع عنه غرور الغير كان الغرور مقصودا بها
 او لم يكن مقصودا بها فاللام في ليبر للمماقنة والمال لا للتقليل
 فقوله وكالتجش اي وبيع التجش لان هذا من جملة البيعا

عها

المنهي عنها والنهي يتعلق بالبيع حيث علم بالتأجيل وان لم
يعلم به يتعلق بالتأجيل فقط **ص** وان علم فله المشتري رده وان
فاته فالقيمة **ش** اي وان علم البائع بالتأجيل والزيادة ولم
يلكره ولم يزرجه فله المشتري رد البيع مطلقا فان كان قابلا رده
وان فاته فله دفع القيمة يوم القبض وله التماسك به بالثمن اي
ثمن النجش وحيد فقوله وان فاته فالقيمة ليس المراد منه
انها متخنة بل ان ارادها لانه لا معنى للتخيير مع القيام ونقته
القيمة مع الفوات وفي كلام ابن حبيب ان القيمة حيث شاذ لك
قال المواق ويبنى ان يقيده كلام خليل بذلك **ص** وجاز سوال
البيع كيف عن الزيادة لا الجميع **ش** اي وجاز الحاضر يوم سلعة
يريد شرائها سوال البعض من الحاضرين للسوم كيف عن الزيادة
فيها البشتر فيها السائل يرضى وليس له سوال الجميع او الاكثر والواحد
الذي كالجماعة من كونه مقتدي به كالجميع فان وقع اي سوال الجميع
ومن في حكمهم وثبت بيته او اقرار خيرا ببيع في قيام السلعة في
ردها وعدمه وان فاته فله الاكثر من القيمة او الثمن على حكم
النش والخديفة في البيع فان اضرب بيها فم فيها شركا بتواطعهم
عليه ترك الزيادة زاهية او نقصت او تلفت ومن حق المتاع ان
يلزمهم الشركة ان نقصت او تلفت ومن حقهم ان يلزموه ذلك
ان زادت او كان فيها ربح وظاهره كان هذا في سوق السلعة او في
غيره ارادوها للتجارة او لغيرها كان من اهل تلك التجارة او لا
قاله **ت** اي وليست كسيلة الجور المشترا فيها ان يكون الاشتراء
بالسوق لا بالبيت وغيره حاضر سالت لا يتكلم من تجارة الخ واصل
الفرق استواء الجميع هنا في الظلم اذ السائل ظالم بسؤاله وغيره ظالم

باجابته

باجابته خلا في مسيلة شركة الجور وكلام **ت** ظاهر في ان
الاشتراك انما هو في حالة قيام السلعة واجازة البيع واما ان
فاته ولزم المشتري الاكثر من الثمن والقيمة فانه لا اشتراك
بينهم وبينهم ويختص بها المشتري **ص** وكبيع حاضر للمودي
ش عطف على قوله كحيوان يلحق اي يهي عن بيع حاضر للمودي ثوبا
من السلع التي حصلت لهم بلا ثمن من حطب وسمن وغيرها
وسواها كان جاهلا بالاسعار ام لا اما في سلع نالوها بثمن او كسب
اي عمل فذلك جائز ومحل النهي في سلع ليست مأخوذة للتجارة
والا فيجوز تكوي بيعها له وليس النهي عن البيع للمودي خاصا
بما اذا توجه اليهودي متاعه الي الخصري بل ينزل منزله ذلك
ما اذا وجه اليهودي متاعه مع رسوله الي الخصري لبيعه له واليه
اشارت قوله ولو بارسالة له وبفسخ ان وقع خلافا للدهري
في جواز البيع في هذه المسيلة لانها اما اضطر اليها وببارة
ولو بارسالة اي ولو بارسال اليهودي للخصري السلعة فحذف المقول
لانه لا حاجة اليه والضمير في بارسالة لليهودي وهو من اضافة
المصدر الي فاعله **ص** وهل لقروي قولان **ش** اي وهل النهي
مخصوص بالبادي لا يعتمد اه لا هل الترمي الي لا ينافي رقتها
اهلها او تناول له وللقروي قولان وببارة المواد بالقرى
خلا في المدن وانظر حكم المشتري بين حاضر وباد هل يقيم حيث
يمكن قسمه ويجري كل على حكمه او يصير الحاضر حتى يبيع البادي
حصته تامل **ص** ونسخ وادب **ش** اي واذا وقع بيع الحاضر
لمن يمنع بيعه له فانه يفسخ ان كان المبيع قابلا والا فلا في يده ويؤد
كل من الحاضر والمالك والمشتري حيث علم ولا ادب علي الجاهل

وهل الادب مطلقا وهو الفاضل وان اعتاده قولان **ش** وجاز الشراء **ش** اي وجاز للحاضر الشر الممودي او للفروي
على احد القولين بمنع البيع له ومحل الجواز اذا لم يكن الشراء بسلع
ناتها بغير ثمن والا فلا يجوز لان العلة التي في منع البيع له فانه
جديد **ش** وتلقى السلع او صاحبها كاخذهما في البلد بصفة
ش يعني انه ينبغي عن تلقي السلع الواردة لبلد مع صاحبها قبل
ان وصلت السلعة ولم يصل صاحبها او تقدم صاحبها عليها
ولم تصل قبلها رجل فيشتري منه ما يصل بعد كما يمنع اخذ
السلع في البلد بصفة من صاحبها المقيم في البلد واختلف هل
انه عن التلقي قبل او منقول المعنى وعليه فصل الحق لاهل البلد
وهو قول مالك والجمهور وهو قول الشافعي والجمهور قول ابن
المووي انتهى **ش** ولا يفسخ **ش** اي لا يفسخ البيع الناشئ عن التلقي
ابن المواز واختلف قول مالك في شراء المتلقي فروي عنه بن القاسم
ينبغي فان عادادب ولا يترفع منه شيء المازي وهذا هو الصحيح
عياض عن مالك واكثر اصحابه عوضها على اهل السوق فان
لم يكن سوق فاهل المصر فيشترون فيها من ثمنهم تيسره لم يذكر
المؤلف في هذه انه يوجب وقد مر انه ينبغي فان عادادب وهو
يقتضي انه لا ادب عليه في فعله ذلك ابتداء ولو فعله عالما بخرجه
وهو مخالف لما ياتي للمؤلف في قوله وعز الامام لمصيبة الله تعالى
او الحق ادبي ثم ان ما ياتي لا يعني عن النسخ على الادب هناك
قد علمت انه هذا في حالة خاصة منقول من قال استغني المؤلف
عن ذكره هنا بما ياتي غير صحيح **ش** وجاز لمن علي كسنة اميال
اخذ محتاج اليه **ش** اي وجاز لمن منزله او قريته خارجة عن البلد

المجلوب

او يفسد ما فيها
او يفسد ما فيها
او يفسد ما فيها

المجلوب اليها السلع ببيعة عنه على كسنة اميال اخذ محتاج
اليه فتوته لا للتجرو وليس هذا من باب التلقي المعنى منه لان
المتلقي من يخرج من البلد التي تجلب اليها وهذا مر عليه
وهو في منزله او قريته الساكن بها ونحوه على كسنة ان من
كان علي دونه الستة ليس حكمه كذلك وحكمه انه لا يجوز له الشراء
المذكور واما من علي اكثر من ستة الي يومين فله ذلك بلا نزاع واما
ان كان علي اكثر من يومين فيجوز له الشراء ولو للتجارة وليس من
التلقي الخروج للبائعين لشرا ثلج الحايط ونحوها التي تلحق اربابها
الضرورة بتفريق بيعها وكذا شراء الطعام وغيره من السفر
بالساحل الا ان ياتي من ذلك ضرر وفساد فهو كاحتكاره وكما ينبغي
الكلام على البياعات الفاسدة وعلي مداركها ودلايلها ومجاليها
شرع في الكلام على احكامها قال بن شاس خاتمة باب البيع
الفاسد يذكر فيها ما يترتب على العقد الفاسد وما يتصل به من
قبض او فوات والمقصود التطور في نقل ضمان وفي نقل الملك فالي
الاول فاشارة قوله **ش** وانما يتنقل ضمان الفاسد بالقبض **ش** يريد
ان ضمان المبيع في البيع الفاسد لا يتنقل من ضمان البائع الى المشتري
الا بقبضه قبضا مستمرا في العقد المنبرم لا يتمكين المشتري منه
ولا باقباضه الثمن للبائع خلا فالاشجب والتنقل بالقبض عند
ابن القاسم ضمان اصاله لا ضمان الرهان الفصل فيه بين ما يناف
عليه وغيره وبين قيام البيعة وعدم قيامها خلا فالسنة لان
المتناع لم يقبضه الا الحق نفسه على نحو ما يقبضه المالك لا توثقه
كالرهن ولا لا تتفادع به مع بقائه كالمواري ولا دخل علي
احتمال رده كما في الخيار وقيدنا القبض بالاستمرار لئلا يفسد اذا اشتري

فوق

سلعة شرا فاسد اقبح منها المشتري ثم ردها الى البايع على وجه امانه او غير ذلك كما لو استثنى ركوب الدابة فطلت بيد البايع فان ضماها من البايع وقبض المشتري فلا قبض لانه يقول كان لي ان ارد لها عليك وها هي في يديك وقيدنا ايضا العقد بالمكبر احتراز من بيع الخيار فان الضمان من البايع لانه لو كان صحيحا كان الضمان منه فاحري الفاسد ولا غلة فيه للمشتري ولو صحيحا وانما ينتقل ضمان الفاسد من ضمان البايع لا ملكه متققا عليه او مختلفا فيه بالقبض ولا ينتقل فيه الملك الا بالغوان على المعروف من المذهب وفي مفهوم الفاسد تفصيل فانه ما ينتقل ضمانه به بالعقد ومنه ما ينتقل ضمانه بالقبض والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يمتنع به **ص** ورد ولا غلة **ش** الضمري رعايد علي المبيع ولو اووا والحال اي ورد والحال انه لا غلة تفصيله فالغلة للمشتري فلا يقال كلام المؤلف يحتمل له او عليه والمعين ان الغلة في البيع الفاسد تكون للمشتري الى حين الحكم بربو المبيع تكونه في ضمانه الى ذلك الوقت لان الخراج بالضمان ولو علم بالتساد ولو في بيع الشيا الممنوعة على الراجح كما نقله **ح** عند قوله كبيع وشرط يوافق المقصود الا ان يشتري موقوفا على غير معين ويستقله عما كان موقوفه فيرد الغلة بخلاف ما اذا ظهر انه وقف على بايئه فان المشتري يغوز بالغلة ولو علم بشرط ان يكون البايع رشيدا **ص** فان فات مضي المختلف فيه **ش** اي فان فات المبيع بيما فاسدا له او اكثره بموت ما ياتي مضي بالثمن ان كان مختلفا فيه بين م الناس ولو كان الخلاف خارج المذهب كن اسلم في ثمر الحايط بيعه وقد اذهبي ويشترط اخذه ثمرانينون بالقبض ومن امثلة

المختلف

المختلف فيه ما ياتي للمولف في بيع الميتة بخلاف اشتراطها لي باثني عشر لاجل ولخذها بمشورة فقد اقتلزم بالمسبي اي الاتي عشر لاجلها الي ان قال وان لم يقبل لي فعل لا يرد البيع اذا فات وليس على الامر الا المشورة او يفسخ الثاني مطلقا الا ان تنوت فالقيمة قولان والفرص منه وان لم يقبل الخ لكن لا يخفى ان القول الثاني مخالف لقول المؤلف فان فات مضي المختلف فيه كما انه يخالفه ايضا قوله في بيع الاجال وصرح اول من يوع الاجال فقط الا ان يقول الثاني فيفسخ ان لم يقبل بالقبض بالقبول بالثمن مع انه مختلف فيه وقد ذكر المواق هناك ان ما ذكره المؤلف من الفسخ هو المشهور وان الغوات بالاخص بالثمن ضعيف ومن امثلة المختلف فيه ما ياتي للمولف في قوله ومضي بيع حب افرك قبل يبيعه بقبضه ومن امثلة ايضا جمع الرجلين سلقتهما في البيع **ص** والاضمن قيمته حسنة ومثل المثلي **ش** اي والام يختلف فيه بل كان متققا على فساد وفاق المبيع ضمن المشتري في المقوم القيمة حين القبض وفي المثلي مثله فان تقدر المثلي فالقيمة كتمرفات امانه بخلاف الفاصب اذا لم يوجد المثلي يصبر لوجوده لانه هناك دخل على تملكه فله تسعة ملك وايا له بايئه وعلى القول بالقيمة مع التقدير تعتبر يوم التقدير لانه وقت اجتماع العدم والاستحقاق فتوله حسنة اي حين القبض لحسنة من الظروف التي تضاف للجزل اي حين اذ قبض اي وقت قبضه واجرة المقوم في ذلك اذا كان لا يقوم الا باجرة عليها جيبا لانها دخلت في البيع بمعنى واحد **ص** يفسر سوق غير مثلي وعقار **ش** يعني ان الغوات المذكور يكون بغير السوق في

حه

المروض والحيوان دون المقار والمثلي فان تغير السوق لا
يثبتها وظاهره ولو اختلفت الرغبة فيها باختلاف الاسواق
لان غالب ما يراد له المقار القيمة فلا يطلب فيه كثرة ثمن ولا
قلته وبان الاصل في ذوات الامثال القضا بالمثل والقيمة
كالنوع فلا يبدل اليها مع امكان الاصل فتقوله بتغير الخ
متعلق بقات ولا يحتاج الي تقدير عام **مل** وبطول زمان
حيوان **ش** يعني ان مجرد الطول يبدل المشتري من غير ضمنية نقل
ولا تغير في بدن او سوق مبيت للحيوان لان الطول مظنة
التغير وان لم يظهر واذا فات مع المظنة نعم التحقق اولى
والحيوان يشمل الادبي وقوله **ش** وفيها شهر وشهورات
واختار انه خلاف وقال بل في شهادة **ش** بيان لطول الزمان
الذي حكم بانه خوف اي والطول الذي هو مظنة للتغير شهر
كما في كتاب التدليس وفي كتاب السلم الثالث ليس الشهران
والثلاثة بقوت الا ان يعلم التغير واختار اللحن ان ما في الكتابين
خلاف حقيقي بقوله والثاني احسن الا ان يكون المبيع صغيرا
فان المدة البسيطة يتغير فيها ويتقل وقال المازري ليس
بين المومنين خلاف حقيقي وانما هو اختلاف لعظمي في شهادة
اي شهادة اي حضور اي ان ما لكما تكلم علي حيوان بحسب
شاهدة ومعاينه منه مرة راي ان بعض الحيوانات يثبت
الشهر لسرعة تغيره لصغر ونحوه ومرة راي ان بعض الحيوانات
لا يثبت الشهر والشهران اي والثلاثة لعدم ذلك فيه
فالمراد بالشهادة هنا ما قابل الغيب وهو المحذور لقوله
تعالى عالم الغيب والشهادة **ش** وتقل عرض ومثلي لبلد بكلفة

ش

ش يعني ان تقل المروض كالحيوانات والسياب والمثلي كتم
من موضع الي اخر مبيت اذا كان بكلفة من كوا او خوف طريق
او مكن فيرد قيمة المروض ومثل المثلي في محاسنها واحترز بكلفة
من الحيوان الذي يتقل بنفسه فان تقله لا يثبت الا نحو طريق
ولا يفهم لبلد بل لو تقله من موضع الي موضع ببلد واحد
فالحكم كذلك فالمدار علي قوله بكلفة والمراد ما ثابته الكلفة ولو
تقله بغيره ودوابه مثلا **ش** وبالوطي **ش** اي ومن الموقوف
وطي المشتري المبيع بكونه او ثيبا رقيقة او وحشا متعلق القلب
بالامة الموطوءة ولا تستلزم الوطي الواضحة المستلزمة لطول
الزمان الموقوف في الحيوان وفهم ان الغيبة عليها ليست قوتا
وهو كذا عند بن القاسم في الوحش ولا استبرافها ان ادعي
عدم الوطي سواء صدقه البائع او كذبه واما الرقيقة فان ادعي
عدم الوطي وصدقه فلا تنقوت ايضا ولكن تستبرأ وان كذبه
فانها تنقوت وان قال وطيها صدق في الراية والوحش
وان لم يذكر شيئا فهو علي عدم الوطي فمعها اي فلا تستبرأ الوحش
ولا تنقوت واما الراية فلا تنقوت ولكن تستبرأ كما علمت انه
اذا غاب وادعي عدم الوطي وصدقه البائع فانه لا تنقوت
ويجب استبرأه ها فاولي اذ لم يذكر شيئا وتوجيه الشرع بغيره
ان المبيت هو وطي البائع الذي يوجب الاستبراء في المظنة
واما غيره فلا الا ان تكون بكونه او يثبتها لانه من تغير الذات
ش وتغير ذات غير مثلي **ش** اي كمقار بذهاب عينه واندراسه
والدور يهدمها وينابها والارض يفسدها وقلع الفرس منها
واما المثلي فلا يثبت ذلك لقيام مثله مقامه ومن تغير الذات

تغير الامة بالسمن والهرال بخلاف سمن الامة واما هزال الامة
فبخت بخلاف الاقالة فليس بميت كسمنها **س** وخروج عن يد
س اي وما يفت المبيع خروجه عن يد مبتاعه بجهة او صدقة
او عتق او بيع صحيح او جسر من المشتري عن نفسه وقيدنا
البيع بالصحيح احترازاً من الفاسد فانه غير ميت وقيدنا الجسر
بكونه من المشتري عن نفسه احترازاً عما اذا اوصى الميت بشراً
دار او بستان وان يجسر فاشترى ذلك الوصي شرافاً سداً
وجسه فالذي يظهر على ما ياتي في الرد بالبيع انه يلزم في
البيع الفاسد تامل ثم ان بيع البعض فيما لا يتقسم وان قل كبيع
الكل واما فيما يتقسم فان بيع اكثره كبيع كله واكثره ما زاد على
النصف والافئوت منه ما وقع فيه البيع والتولية والشركة
لا يحصل بها فوت وفي الاقالة **نظر** وتعلق حق كرهه
واجارته **س** اي وما يفت المبيع الفاسد تعلق حق غير المشتري
كرهه ولا يقدر على خلاصه والالم يكن فوقاً واجارته ولا
يقدر على فسخها بتراض او كونها مباحة واخذامه مدة
حيته كالاجارة والكر والفا سد يفت الكرا الصحيح ويكون الرجوع
في الكرا الصحيح للمكثري كرافاً سداً كالقطة في البيع الفاسد
ولا يرد لها المكثري في المدة التي اكري اليها على ما صوبه ابن
المواز ونقله بن يونس عنه خلافاً لظاهر المدة وتة في ان المكثري
كرافاً سداً لا غلته له لانه لا ضمان عليه والخراج بالضمان بخلاف
البيع فان ضمانه من مشتريه ولما دخلت الارض فيها يفت
بتغيره فانه كما قد سنا تكلم على ما يفت ذاتها فقال **س** وارض
بيرو عين وعرس وبن عظيمي الموتة **س** يريد ان الارض تنفوت

بحجر

بحجر يرفيها واجرا عين اليها او تنفق فيها او عرس شجر زاد ابن
شاس وقلعه منها او بنا ويشترط في كون العرس والبناء عظيمي
الموتة كما يشترط ذلك ايضا في البيرو العين فان لم تظهر الموتة
لم يفت منها شيء ورد جميعها وانهم كلامه ان الزرع لا يفت وهو
كذلك قاله محمد في نسخ البيع ثم ان كان النسخ في الابان فعلى
المشتري كرا المثل ولا يقطع زرعه وان كان بعد فواته فلا كرا عليه
واشترط عظم الموتة في العرس والبناء لان شأن غيرهما من البيرو
والعين عظم الموتة ورعا يفهم من التقليل خروج بيرو الماشية وهو
كذلك وبعبارة وحذف قوله عظيمي الموتة من الاول لدلالة
الثاني فلما كان الثاني ادل على المراد اخره وذكره **س** وفات
بها جهة هي الربع فقط لا اقل وله القيمة قايماً على المقول هو
والصحيح **س** ما رحيث كان البناء والعرس محيطين بالبيع وتكلم
الان على ما اذا كانا على حدة من غير احاطة والمعنى ان العرس
والبناء اذا وقعوا في جهة من المبيع فاسداً فان كان قيمة تلك الجهة
منفردة ربع او ثلث قيمة الجميع فان تلك الجهة تنفوت فقط دون
غيرها من باقي الارض الذي لا عرس فيه ولا بناء فيه فيود للبايع
وان كانت قيمة تلك الجهة الواقعة فيها البناء والعرس من قيمة
الجميع اقل من الربع فلا يفت شيء منها ويرد جميعا الي البايع
وعلى البايع قيمة بنا وعرس المشتري قايماً يوم الحكم على ما عند
المكرري وعند بن مخر حيث قال العرابان له قيمة عرسه وبن
قايماً لانه قتل بشيعة وعند بن رشد القيمة مقلوعاً يوم جابه
واذا علمت ما قرنا ظاهره انه لا يمتصوم للربع في خوات الجهة بل
ومثله الثلث واما النصف فمن قبيل الاكثرية ليل انهم جعلوا الثلث

غيرها

حد البعير فما زاد عليه كثير على ما عليه بن عرفة وانما اقتصر المؤلف
على الربح لاجل قوله لا اقل لانه لو قال هي الثلث فسد قوله لا اقل
لدخول الربح في الاقل فيوهم انه لا يثبت ثوبا وقوله فقط راجع لقوله
جهة اي انما تقوت الجهة فقط دون غيرها من باقي الارض الذي
لا غرس ولا بناء فيه فانه يرد للبائع وليس راجعا لقوله هي الربح
لا يهاجمه ان ما فوق الربح ليس كالربح وقد علمت ان مثله الثلث
بل والنصف على ما يبيده كلام ابي الحسن وانظر صفة التقويم
في شرحنا الكبير وكما انتمى الكلام على المعقوف باتفاق او على المشهور
ذكر ما فيه الخلاف على السوا بقوله **ص** وفي بيعه قبل قبضه مطلقا
تاويلان **ص** اي انه جري في بيع احد العاقلين الشيء المشتري فاسدا
بيعا صحيحا قبل قبض احد البايعين له ممن هو بيده منها ان
بان يبيعه المشتري وهو بيد باييه او يبيعه البائع وهو بيد
المشتري تاويلان احدهما انه فوت وعليه فان كان البائع له
المشتري قبل قبضه من البائع فانه يلزمه قيمته لباييه يوم يبيعه
وان كان البائع له البائع بعد ما قبضه المشتري وقبل رده منه
فان يبيعه يرضى ويكون يبيعه نقضا للبيع الفاسد من اصله
ويرد الثمن للمشتري ثانيهما ليس بفوت وعليه فان كان البائع
له المشتري فانه لا يجب عليه قيمته ويستمر يد باييه ويجب
عليه رد ثمنه لربه ان كان قبضه منه وان كان البائع له البائع
فانه يكون بمنزلة ما اذا باعه بيعا فاسدا وقبضه المشتري ولم
يحصل من باييه فبيعه بعد قبض المشتري له وضمانه ان حصل
فيه ما يوجب الضمان منه ولا فرق بين كون المشتري شرافا
وبيع بيعا صحيحا قبل قبضه من هو بيده مما يبيعه حواله

الاسواق

71
الاسواق ام لا كان البائع له المشتري او البائع وهذا يعني
قوله مطلقا ولا يبيح تفسير الاطلاق بقول منعه سوا كانت
البيع صحيحا ام فاسدا اذ لا يجعل النوات بالبيع الفاسد اتفاقا
ص لان قبضه بالبيع الفاسد **ص** اي لان علم المشتري الفساد
فباعه قبل قبضه او بعده وقصد بالبيع الافاتة فذلك يعفي
ولا يثبت اتفاقا معاملة له بتقيض مقصوده بن عبد السلام
انما يتم الاتفاق اذا واطاه المشتري على ذلك اما لو لم يعلم قصد
فلا يبعد ان يختلف فيه وبعبارة لان قصد اي المشتري اتفاقا
والبائع على احد القولين لان يده قوية ولا محذور للبيع بل
والجهة والصدقة لا المتق فانه فوت لتشوق الشارع للحرية
واما التولية والشركة فليسا بفوت وفي الاقالة نظر ويشي ان
تكون فوتا لا نهائيا ويبع وطلا هره ولو كان المتق لاجل والظاهر
ان القول قوله في دعواه قصد الافاتة او عدمه يمينه حيث لم
يتم دليل على كذبه واذا حصل المغيث في البيع الفاسد وجبت
القيمة في المقوم والمثل في المثلي ولم يحكم القاضي بعدم الرد وجب
الفرم على المشتري ثم زال الموجب ارتفع المغيث ان عاد المبيع الى حاله
كان عوده اختياريا كسرا او ضروريا كارت وصار كانه لم يحصل فيه
فوت ورد الي باييه فقوله وارفع المغيث ان عاد اي ارتفع حكمه
وهو عدم الرد ان عاد المبيع لا المغيث اي ان عاد المبيع فاسدا
لحالة التي كان عليها ولا يتاخر في طول الزمان ولا يتاخر
في المتق الا ان يعق وهو مدين وتزد الفرما ما اعتقه ولا في
الموت ولا في اذهاب العين ثم يتاخر في تقبضات وفي نقل عرض
وفي الجهة والصدقة والبيع واشار بقوله لا يتقوتق الي ان

المفت اذا كان تغير السوق فيما بينة تغير السوق ثم عاد السوق
لما كان عليه فانه لا يرتفع بذلك حكم الفت وجب على المشتري ما
وجب من غرم في غير ثلث وعقار لانها لا يثبتها تغير السوق
لان تغير السوق ليس من سببه فلا يتم فيه بخلاف غيره في الغالب
ولان تغير السوق لما كان لا ينضبط لسرعة تقلبه وغيره من
باني المعونات ينضبط كان ارتفاعه كعدمه وما الى الكلام
على البياعات الممنوعة عنها بنص الشارع شرع في ذكر بياعات لا يضر
فيها عنه وانما يتوصل بها الى الممنوع عنه فتمت حامية للذريعة
والذريعة بالذال المجردة الوسيلة الى النبي واصلى عند المر
ما ياله الناقه الساردة من الحيوان لتضبط به ثم نقلت الى البيع
الجازز الممحل به علي لا يجوز وكذلك غير البيع علي الوجه
المذكور فخص من مجاز المشابهة والذرايع ثلاثة ما اجمع على الفايه
كالمنع من زرع العنب لاجل الخرو وما اجمع على اعماله كالمنع من سب
الاصنام عند من يعلم انه ييب الله عند ذلك وما اختلف فيه كالنظر
للأجنبية والتحدث سمها ويوع الاجال ومذهب مالك سمها
ابن عرفة ويوع الاجال يطلق مضافا ولقب الاول ما اجل ثمنه المين
وما اجل ثمنه غيرها سلم والثاني لقب لتكرار بيع عاقد في الاول
ولو يغير عين قبل انقضاء بياضه قوله لتكرار الخ اخرج به عدم تكرار
البيع في العقدة وتكررها من غير عاقد في الاول في الاولى
فقال عاطما علي قوله ونسب من غير عنه **فصل** ومنع النخمة
ما كثر قصده **س** اي ومنع كل بيع جاز في الظاهر مود الي ممنوع
في الباطن للنخمة بان يكون المتبايعان قصدا بالجاز في الظاهر
التوصل الي ممنوع في الباطن وذلك في كل ما كثر قصده للناس

وفي

75
وفي بعض النسخ قصد ان يكون الناعل ضميرا مستترا في كثر عايدا
الي ما وقصد التميز بحول عن الناعل اي ما كثر القصد اليه
ويحتمل النصب على الحال اي ما كثر حاله كونه مقصودا **س** كبيع
وسلف وسلف بمنفعة **س** اي كنخمة بيع وسلف ونخمة سلف
بمنفعة فان قصد الناس الى ذلك يكثر فترت النخمة عليه كالنص عليه
مثال الاول ان يبيع سلفين بدينارين الى شهر ثم يشتري واحدة
منهما بدينار تنفذ اذ السلفة التي خرجت من اليد وعادت اليها
سلفا وخرج من البايع سلفة ودينار تنفذ اي اخذ عنها عند الاجل
دينارين احدهما عن السلفة وهو بيع والاخر عن الدينار المتقو
وهو سلف ومثال الثاني ان يبيع سلفة بمشقة الى شهر ويشتريها
منه بخمسة تنفذ قال امر البايع الي ان يشبه رجع اليه ودفع الان
خمسة ياخذ عنها بعد ذلك عشرة وانما منع ثمة بيع وسلف لا داية
الي سلف جر منعة وكذلك قال ابن راشد كان يبيعي لابن الحاجب
ان يكتني عن بيع وسلف لان ذكر سلف جر منعة يعني عنه لان
البيع والسلف انما منع لا داية الي سلف جر منعة واجيب بانه وان
كان حوديا اليه الا انه ايمن في بعض الصور لانه قليل بالمظنة
فكان اضبط وبان المنع في سلف جر منعا صريح وفي غيره ضمنى
وبان الشيء قد يكون مقصودا لذاته اي وهو سلف بمنفعة وقد
يكون وسيلة كاليبيع والسلف فيسوان كلامها يقتضي المنع اتفاقا
فلو اقتصر على ما يقصد لذاته لم يلزم كثرة القصد فيما يقصد وسيلة
ضرورة ان قصد المقاصد اقوي من قصد الوسائل فلو عكس الايراد
كان صوابا وادخلت الكاف الصرف الموحى والبدل الموحى **س** لاقل **س**
اي كل ما قل القصد اليه لا يمتنع النخمة عليه وانما يمتنع صريحه

وقوله **من** كضمان يحمل واسلفني واسلفك **س** اي كتحمل ضمان
 يحمل ونظمه اسلفني واسلفك مثال الاول ان يبيعه ثوبين
 بمسرة لشهر ثم يشتري منه احدهما بالمسرة عند الاجل او قبله
 فقد اال امره الي انه دفع له ثوبين ليضمن له احدهما يتوب الي
 الاجل لانه قد يخشي عليه من السرقة او التلف مثلا ولا خلاف
 ان مبرج ضمان يحمل ممنوع لان الضمان لا يكون الا لله ومثال
 الثاني ان يبيع ثوبا بدينارين لشهر ثم يشتريه منه بدينار نقدا
 ودينار لشهرين فان ثوب قد رجع اليه ودفع الان دينارا سلفا
 للمشتري ياخذ منه عند راس الشهر الاول دينارين احدهما
 في مقابلة ديناره والاخر سلف يدفع مقابلته عند راس الشهر
 الثاني وقوله اسلفني واسلفك بفتح الكهزة في الاول وضمان في
 الثاني لانه من باب الافعال وباب الافعال تنفتح كهزة امره ونظم هزة
 مضارعة فتقوله ماكثر قصد اداخل فيه جميع سايل الباب المتنوعة
 ودخل في قوله لاقل جميع سايل الباب الجائزة فالامثلة التي ذكرها
 المؤلف كلها تكرار مع هذا لكنه ذكر المسائل الانية فخصلة للمسائل
 الاول المحملة لان ذكر التي بمحملاتم ذكره فخصلا وقع في النفس
 فقال **من** فن باع لاجل ثم اشتراه بخمس ثمنه من عين وطعام وعرض
 فاما نقد الاول لاجل او اقل او اكثر مثل الثمن او اقل او اكثر من ثلث
 وهي ما يحمل فيه الاقل **س** اشارة بهذا الي ان شروط بيع الاجال المتفرقة
 اليها التهمة خمسة ان تكون البيعة الاولى لاجل فلو كانت نقد كانت
 الثانية نقد الاول فليست من هذا الباب وان يكون المشتري ثانيا
 هو البايع او لا او من تنزل منزلة وان يكون المشتري ثانيا هو البايع
 او لا وان يكون البايع ثانيا هو المشتري او لا او من تنزل منزلة والمفرد

منزلة

منزلة كل واحد وكيله سواء كان الوكيل او الموكل بيع الاخر او شرايه
 او جهلا وعبد كل ان كان غريبا دون له او ماذ وناله وهو يتجر اليه
 كوكيله وان اتجر لنفسه جاز شراؤه وقيل بكرة وقيل ببيع وسواها
 السيد ثم اشتري العبد او باع السيد ثم اشتري السيد وان اشتري
 البايع الاول الاجني او لابنه الصغير كره ذلك ومثل شرا الاب لابنه
 الصغير او تجوره شرا غيره من الاوليا لمن في حجره واما عكسه وهو
 شرا الاجني للبايع الاول او شرا مجوره فلا يجوز لان كلاهما يشتري
 له بالوكالة اي ال الامر الي ذلك لانه لما اجاز الشرا الواقع منهما له ابتداء
 بطريق الفضولي فكانه وكلهما علي ذلك ابتداء وهذا لا يتكرر مع قولنا
 قبل ووكيل كل بمنزلة وان وارث كل بمنزلة لكن انت خير بان يموت
 المشتري حل ما عليه فصار البيع الاول كأنه وقع بنقد ابتداء فخرجت
 المسئلة بموته عن بيع الاجال واما لو مات البايع الاول فالمسئلة
 باقية علي كونه من بيع الاجال ولا يجوز لوارثه الا ما جاز له من شراها
 قال في النوادر واذا باع المقارض سلعة بثمن لاجل جاز لرب المال شراؤها
 باقل منه انتمهي وان يكون الشرا الثاني من صفقة ثمنه الذي باع به اولا
 كما باني ثم ان الصور اثنتي عشرة صورة من ضرب ثلاث صور الثمن
 الثاني وهو ما سئل او اقل او اكثر في اربعة صور الشرا الثاني وهو
 لما نقد الاول لاجل الاول او لي اقل او الي اكثر منه وضابط الجائز من
 هذه الصور ان يتساوي الاجلان وان اختلف الثمنان او يتساوي
 الثمنان وان اختلف الاجلان وان اختلف الثمن والاجل فانظر الي
 اليد السابقة بالمطافان خرج منها قليل عا د اليها كثير فاسمع وذلك
 في ثلاث صور بان يشتري ما باعه بمسرة بثمانية نقد اولى من الاجل
 او باثني عشر لا بعد من الاجل الاول لان المشتري الثاني وهو البايع

ان يستوي الاجلان ومن ضابط المنع ان يرجع الى اليد السابقة
 بالمطالعة اكثر مما خرج منها به على انه قد يمرض المنع للجائز في الاصل
 والجواز لا يمنع في الاصل بقوله **شبهها في المنع** كتناوي الاجلين ان
 شرط في المقاصة للدين بالدين **ش** اي كالا متاع عند تساوي الاجلين
 ان تماقدا على في المقاصة لان فيه تميز الدتين فيلزم عليه ابتداء الدين
 بالدين واما لو شرط المقاصة او سكتا عنها جاز لان الاصل المقاصة
 فلم يبق غير الزايد في احدي الدتين فليس فيه التمييز ذمة واحدة
 ولو قال المولفان شرط كان احسن اي كان الشرط منهما او من
 احدهما فالشبهة ليست شرطا وانظر ما الحكم اذا باعها بمسرة
 لا اجل ثم اشتراها بثمانية لا بعد من الاجل واشترط في المقاصة
 فيحتمل ان يقال بالجواز نظر الى ان الشرط ليس منافيا للمعقد
 اذا المقاصة غير لازمة بخلاف ما اذا كان للاجل فان اشتراطها
 ينافي مقتضى المعقد وهو لزوم المقاصة ويحتمل ان يقال بالمنع
 نظرا الى ان المقاصة ممكنة وقد اشترط ابطالها قال الاموالي الدين
 بالدين **ش** ولذلك صح في اكثر الامور اذا اشترطها **ش** اي ولاجل ان
 تميز الدينين بوزن المنع فيما اصله الجواز مع ما اصله المنع في كل ممنوع
 كشرائه بالثمن من الثمن المبيع به كبيعها بمسرة لشهر وشرايها
 باثني عشر لا بعد من الاجل ان شرط المقاصة للسلامة من دفع
 قليل في كثير ولو سكتا عن شرط المقاصة بتي المنع على اصله ولا
 منهم لقوله في اكثر الامور انما في الصور المشتقة كذا **ش** والرداة
 والجودة كالقلة والكثرة **ش** فيقتضي التشبيه ان الصور اشبه
 عشرة وانه يمتنع منها ما استنع مع القلة والكثرة فكما يمتنع ما عجل
 فيه الاقل او يمتنع يمتنع ما عجل فيه الا رد او يمتنع ويجوز باجاز
 وليس

وليس كذلك بل فيه تفصيل وهو انه اذا باع بحبيد واشترى ببرد
 وعكسه ومنه البيع بمحمدية والشرا بيزيدية وعكسه فان وقع
 البيع الثاني موقفا ايضا امتنع في الصور كلها للدين بالدين
 وان وقع البيع الثاني نقدا فلذلك لكن يستثنى صورتان وهما
 ما اذا اشتراه بالحبيد نقدا بمثل او اكثر لان مع تجميع المساوي
 او الاكثر تنفي قيمة البدل الموقوف لعدم انتفاع البائع وبعبارة
 والرداة من جانب والجودة من جانب والمراد بالرداة والجودة
 في الجوهرية والجنس متحد بدليل قوله ومنع بذهب وفضة
 والسكة فتحد بدليل قوله وبسكتين الى اجل والعد والرداج
 متحدان عملا بقوله فيما سبق وحرم في نقدي فقل فمات في الاختلاف
 الا بالجودة والرداة فتطابق مع اتحاد الوزن وتشبيه الرداة وضد
 بالقلة والكثرة من جهة التقص والزيادة لان جهة المنع والجواز
 فالاردي كالاتقص والا جود كالاولوي وعليه فاليس فيه
 معني زايد على القلة والكثرة يجري عليها وما فيه علة اخرى اغتر
 اي كاشتغال الدينين وهي الدين بالدين او دوران الفضل من الجا
 على ما ذكر **ش** فلا منافاة بين كون الجودة كالكثرة والرداة
 كالقلة وبين امتناع صور منها لا تمنع في الكثرة **ش** ومنع بذهب
 وفضة **ش** اي ومنع بيع السلة بذهب وسراوها بغير صنفه
 من خوف ضده او عكسه لانها متما على الصرف الموقوف وصورها
 اثني عشرة صورة باعتبار البيع بالذهب والشرا بالفضة وعكسه
 كذلك فلو انتفت قيمة الصرف الموقوف كما اشار اليه بقوله **ش**
 الا ان يعجل اكثر من قيمة المتأخر جذا **ش** بان تكون الزيادة الثلث
 وانظر لو عجل اقل من قيمة المتأخر جذا اهل هو كذلك لان قيمة دفع

نين

قليل في كثير تنقي بالكثرة المذكورة ام لا وفي الثاني لان المحتاج
 قد يأخذ القليل لما يحتاجه ويدفع بعد ذلك الكبراجد ان ان القلة
 والكثرة والمساواة لا تتحقق في هذه باعتبار صرف المثل وعدمه
 لان القلة والكثرة والمساواة لا تتحقق الا في الجنس الواحد وبعبارة
 جدا بان يكون الممثل يزيد على الموصوفين نصف الموصوفين
 باع ثوبين بدينارين لشخصين ثم اشتراه بدينارين درهما فقد اوصوف
 الدينارين عشرون **ص** وبكيتين الى اجل كثر ايه بكتين للاجل بحجة
 ما باع بزيادة **ص** يعني انه يمتنع البيع ثم الشرا بكتين الى اجل مساو
 انتق الاجلان واختلافها وسوا انتقائي العدد بالقلة والكثرة
 ام لا كما اشترا ما باعه بزيادة بحجة للاجل الاول والاولي في
 المنع لو اشتراه دون الاجل اولا بعد منه او كانت السكة الثانية
 الاولى من الاولى ولذا قال بعض ونبه بالمثال الادبي الاخف
 تحمة دون الاشدة قيمة والمورد ثانيا عشرة صورة لان الشرا
 الثاني اما للاجل الاول اولا قرب منه اولا بعد اما بمثل الثمن
 عداد اواقل او اكثر والسكة الثانية اما اجود من الاولى او ادني
 منها وكلها ممنوعة للدين بالدين لا اشتغال الدينين الا اذا كانت
 السكة الثانية جيدة تقدا وهي مساوية او اكثر كما مر في الرداة
 والجودة **ص** وان اشترى بمرض مخالف ثمة جازت ثلاث التقد
 فقط **ص** اي وان اشترى ثوبا باعه لشخص مثلا بمرض كحل بمرض
 مخالف ثمة الاول في الجنسية كبفل فالبفل ما تقدا اولا للاجل
 الاول اوالاقل منه اولا بعد منه وثمانيا مساو لثمن الجمل اواقل
 او اكثر فلهذه ثلاثة مضروبة في الاربع الممتنع منها تسع وهي
 ما اجل فيه الثمنان للدين بالدين وجازت ثلاث التقد فقط وهي
 ان يكون

ان يكون ثمن البفل المنقود مثل ثمن الجمل اواقل او اكثر واما
 صور الاجال التسع فمتممة لانه دين بدين فثمة في كلام
 المؤلف منصوب فمحل مخالف اي بمرض مخالف جنسه
 جتس ثمة الاول وسوا ساواه في قيمته او تنقص ثمة عنها
 او زاد لا مرفوع بالغا عليه اي ثمة بمعنى قيمته مخالف
 لقيمة العرض الاول بزيادة او تنقص كما وقع عند الشرا لا
 يتاخر في التقد ثلاث على ذلك العرض اذا هما اثنان فقط
 ومراده بالعرض ما قابل العين فيكمل الطعام ولما انهي
 الكلام على المبيع المقوم ونوع ثمة الي عين وطعام وعرض
 موافق للثمن الاول ومخالف في القدر او الصفة او في الجنس
 شرع فيما اذا كان المبيع مثليا وهو ما عين الاول او مثله
 واما مخالفة فاذا حكم العين والمثل بقوله **ص** والمثل صفة
 وقد راكمله **ص** يعني ان من باع مثليا من مكيل وموزون
 وحدود طعاما او غير طعام ثم اشترى مثله صفة كحمولة
 ثم محمولة وقد راكاردب ثم اردب فكانه اشترى عين ما باع
 ومن اشترى عين شبيه فاما تقدا اولا للاجل او الاقل منه اولا
 بعد اما بمثل الثمن الاول اواقل او اكثر فيمنع بينهما ثلاث وهي
 ما اجل فيه الاقل وهي شراوها ثانيا باقل تقدا اولد ون الاجل
 او باكثر لا بعد ويجوز ملعدها وهي بمثل تقدا اولد ون الاجل
 او باكثر لا للاجل اولا بعد وباقل للاجل اولا بعد وبالكثر تقدا
 اولد ون الاجل ولا للاجل ومحل كون الممنوع ثلاثا ان وقع الشرا
 الثاني قبل غيبة المشتري الاول على المثل فان غاب عليه امتنع
 ايضا صور ثمان اخريان وهما شراوه ثانيا باقل للاجل اولا

بعد منه واليه اشار بقوله **ص** ويمتنع باقل لاجله اولا بعد ان غاب
 مشتريه به **س** فيصير الممنوع خمسا وهي شراوه مثل المثلي الذي
 باعه بمشقة الى شهر بعد الغيبة عليه بمثابة نقد او لنصف
 الشهر او لشهرا وشهرين او باثني عشر شهرا لان المشتري
 الاول يصير له درهما في الصور الخمس تركها للبائع الاول
 في نظير غيبته على المثلي والغيبة على المثلي لكونه لا يعرف بعينه
 فقد سلفا ونهوم صفة هو قوله في ما ياتي وهل غير صنف طما
 كتمج وشعر مخالف اوله تردد ونهوم قد راها واختلفا
 في القدر فان كان المشتري ثانيا اقل من المبيع او لا فهو كالمو
 اشترى احد ثوبيه وسياتي وان كان المشتري اكثر من المبيع
 او لا فهو كالمو اشترى احد ثوبيه ما باعه مع سلعة فان لم يكن غاب
 على المثلي مع السبعة الانية في قوله ثم اشتراه مع سلعة فان
 غاب صفت الصور كلها للسلف الجازف ان اشترى بالمثل
 او اقل ولبيع والسلف ان اشترى بالكثير وقوله كمثل لو قال
 كعينة لكان احسن اذ ما ذكره المؤلف من الاجازة لا فائدة
 فيه **ص** وهل غير صنف طما كتمج وشعر مخالف اوله تردد
س يعني انه اختلف لو اشترى غير صنف طما كتمج الموافق له في
 جنسه كتمج باعه لشخص لاجل ثم اشترى منه شيئا او سلفا هل
 هو بمنزلة ما اذا اشترى غير ما باع فتجوز الصور كلها او بمنزلة ما
 اذا اشترى عين ما باع لا تخاد الجنس فيمنع ما عجل فيه الاقل وهي
 ثلاث ان لم يغب وخمس ان غاب تردد والصنفية على حقيقتها
 على اثبات لفظ غير ومعنى الجنسية على اسقاط غير اي وهل جنس
 طما كتمج المخالف له في الصنفية كتمج وشعر في مخالفة في الجنسية

اولا

اولا يتقد ومخالفه في الجنسية فيمنع ما عجل فيه الاقل ولما
 انهي الكلام على مثل المثلي شرع في الكلام على مثل المقوم وانه
 كالغير فقال **ص** وان باع قوما بمثله كغيره كتغيرها كثيرا **س**
 يعني ان الشخص اذا باع قوما كفرس وثوب بمائة لشهر ثم
 اشترى مثله من فرس او ثوب اخر فان الصور كلها تجوز وانه
 اشترى غير جنس ما باع وهذا مذهب المدونة لان ذوات
 القيم لا يقوم المثلي فيها مقام مثله وكذا تجوز الصور كلها
 فيما اذا اشترى عين ما باع من المقوم الا انه تغير تغيرا كثيرا
 او نقص سوا اشتراه بمثل الثمن الاول او اقل او اكثر نقدا او
 لدون الاجل الاول اوله اولا بعد منه والكاف في غيره زائدة
 اي مثله غيره او مثله في الصنفية كغيره في الجنسية فليست
 بفرايدة ولما بين حكم ما اذا اشترى عين ما باعه او جنسه
 او مثله اشار لبيان ما اذا اشترى بعضه بقوله **ص** وان اشترى
 احد ثوبيه لا بعد مطلقا او اقل نقدا المتنع لا بمثله او **الفرس**
 يعني انه اذا اشترى بعض ما باعه ففيه اثنا عشرة صورة لانه
 اما ان يشترى ذلك البعض بمثل الثمن او اقل او اكثر نقدا او لدون
 الاجل اوله اولا بعد المتنع خمس صور وهي ان يشترى بمثل
 الثمن او اقل او اكثر لا بعد او باقل نقدا او لدون الاجل ثانيا
 اما وي والاكثر من سلف جرتعا ولما في الاقل نقدا او لدون
 الاجل ولا بعد من بيع وسلف والجائز سبع صور وهي ان يشترى به
 بمثل الثمن نقدا او لدون الاجل او باكثر نقدا او لدون الاجل وبمثل
 او اقل او اكثر للاجل وقوله وان اشترى احد ثوبيه اي او غيره والمراء
 انه اشترى بعض ما باع وفهم من قوله ثوبيه بالاضافة انه باعها اولو

فقد

قال ثوبان بلا اضافة لم ينفهم منه ذلك وقوله مطلقا اي كان
 الثمن الثاني مساويا للاول او اقل منه او اكثر وقوله او اقل نقدا
 حقيقة اولد ون الاجل وقوله امتنع في الجنس صور وقوله لا بمثل
 اي نقدا اولد ون الاجل وقوله او اكثر نقدا اولد ون الاجل وسكت
 عن صور الاجل الثلاث اي بمثل الثمن او اقل او اكثر **ص** وامتنع بغير
 منفذ منه **ش** اي فلو اشترى البايع من المتناع بعض ما باعه بغير
 منفذ الثمن الاول كبيع ما بذهب او محمدية شهر ثم يشتري
 احدها بمقضة او بزيادة او عكسه كانه يمتنع لانه رجع اليه احد
 ثوبان وخرج منه ثوبان وذهب ياخذ عنه عند الاجل فمضة **و**
 كان الثمن الثاني نقدا وللجل الاول او الاقل منه او لا بعد بقدر
 قيمة الاول او باقل منها او باكثر فمضة المنع الصرف او البدل
 الموقوف هو عقيد بما اذا لم يكن المجل جدا كما اشار له بقوله **ص**
 الا ان يكون المجل **ش** فيجوز كبيع ما بدينارين لشهر وصرف كل
 دينار عشرون درهما ويشترى احدهما بخمسين درهما نقدا فيجوز
 بعد ثمانية الصرف الموقوف وقوله وامتنع الخ هذا فيما اذا اشترى
 بعض ما باعه وما مر من قوله ومنع بذهب وفمضة فيما اذا اشترى
 كل ما باعه وقوله وامتنع الخ وفيه اربع وعشرون صورة باعتبار
 ان البيع بذهب والشر بمقضة وعكسه وقوله الا ان يكون المجل
 شاملا كما اذا كان المجل نقدا اولد ون الاجل او باقل لا بعد نقدا
 عمل المشتري الاول والظاهر انه يمتنع كثره المجل بالنسبة لما
 ينوب ما اشترى من الثمن لا بالنسبة لجميع ثمن ما باع **ص** ولو باعه
 بمشقة ثم اشتراه مع سلعة نقدا مطلقا او لا بعد باكثر **ش** يعني ان
 البايع اذا اشترى ما باعه مع سلعة اخرى من عند المشتري الاول

كثوب

كثوب او شاة مثلا فيتنصور فيها اثنتا عشرة صورة يمتنع منها
 سبع وهي ما اذا كان الشرا الثاني نقدا اولد ون الاجل كان الثمن
 في السلعتين مثل الاول وانظر تفصيل المنع في شرحنا الكبير وفي
 من الاثني عشر خمسة جائزة وهي صور الاجل الثلاث وفيما اذا
 اشترى مبيع مع سلعة بمثل او اقل لا بعد كما سيصرح به الموف
 في قوله وبمثل او اقل لا بعد فانه مفهوم قوله وبالمثل لا بعد **ص**
 او خمسة و سلعة **ش** عطف على منع سلعة لكن السلعة هناك
 من المشتري وهناك من البايع الاول كما لو اشترى ثوبان المبيع
 بمشقة لشهر باربعة او بستة او خمسة و سلعة كعبد مثلا
 والموضوع بحاله وهو ان الشرا الثاني نقدا او لا بعد وقوله
 امتنع جواب عن السبعة فيما قبلها وهي شراوها مع سلعة وعن
 الثلاث او التسع في هذه وهي ما اذا اشترى بها خمسة و سلعة
 ووجه كونها ثلاثا ان يكون الشرا الثاني نقدا اولد ون الاجل
 او لا بعد فمضة ثلاث ووجه كونها تسعا ان يفرض ثمن السلعة
 المشتري بها ثانيا مع الخمسة خمسة او اربعة او ستة فيكون
 الثمن في الشرا الثاني مثل الثمن الاول او اقل او اكثر فصوره
 ثلاثة منروية في الثلاثة الاول وهي النقدا ولد ون الاجل
 ولا بعد والجميع ممنوعة والحاصل ان ما عدا صور الاجل ممنوع
 سواء فرضتها ثلاثا او تسعا وللاجل نفسه جائزا او فرضته
 صورة واحدة او ثلاثا وانظر تفصيل المنع في شرحنا الكبير وقوله
 لا بمشقة و سلعة مقابل خمسة و سلعة يخرج من حكمة وهو
 المنع الى الجواز لكنه خاص بجالي النقدا اي لا ان اشترى سلعة
 المبيعة بمشقة لشهر بمشقة و سلعة مثلا كشاة نقدا اولد ون

بالمثل لا بعد
 او اكثر نقدا
 او اكثر نقدا
 او اكثر نقدا

الاجل فيجوز عند بن القاسم ان مال المبيع انه دفع ثاة وعشرة
دنانير او اكثر فقد اياخذ عوضا عن ذلك عشرة دنانير الى شهر ولا
ثقة فيه والابعد فيمتنع عملا بقوله ولا يمتنع ما تحمل فيه الاقل
ولا يخفى جواز صور الاجل كما في التي قبلها الوقوع المقامه الان
بشروط تقيدها ولا يتصور في هذه غير اربع صور يجوز فيها
ثلاث وهي التقيد ولدون الاجل وللجل وامتنع واحدة وهي
الابعد انتهى وانما لم يتصور في هذه غير اربع لان العشرة جوزه
علي كل حال والسلمه دايما زيادة علي العشرة كما هو فرض في
المسئلة نعم ان فرض المبيع الاول لا يقيد العشرة تاتي فيها الاثنا
عشرة لكنها تتدخل مع خمسة وسلمه ثم عطف على عشرة قوله
ص وبمثل واقل لا بعد **ش** وهو محذور قوله ولا بعد باكثر فحتمه
ان يذكره هناك وانما اخره هنا لمطافه على الجائز **ص** ولو اشترى
باقل الاجله ثم رضى بالتجيل قولان **ش** يعني ان الشخص اذا اشترى
ما باعه باقل من ثمنه للاجل الاول ثم رضى بتجيل الثمن فحصل
يستمر الحواز علي حاله لا سيما حيث يكون الثمن عينا فان الاجل فيها
من حق من جعليه فلا ثمة او يمنع من التججيل لانها محتمل
علي السلف بزيادة قولان للمتاخرين وكذلك الخلاق اذا اشترى
باكثر لاجله ثم تراضيا بالتاخير او شترى باكثر فقد الولد وب
الاجل ثم رضى بالتاخير لا بعد فلو قال وفيما ال للمنع وقد وقع
جائز قولان لتشمل جميع ما ذكر **ص** كما يمكن بايع متلف ما قيمته
اقل من الزيادة عند الاجل **ش** هذا تشبيه في الوقولين والمعنى ان البايع
اذا اتلف ما باعه لاجل عمدا او لمه غرم القيمة للمشتري حاله فهل
اذا كانت اقل من الثمن الموجل يمكن البايع من الزيادة عند الاجل

اولا

اولا يمكن الا من فقد اراد دفع من القيمة اذ يتهمار على السلف
بزيادة وقوله متلف اسم فاعل ما اي شياباعه بعشرة لشهر مثلا
فمقول متلف وقوله عند الاجل متعلق بتمكن ويجوز ان يقرأ
تلف بالتقوين وبالاضافة فيحمل ما نصب او جرو لو قرئ متلف
بفتح اللام اسم محمول صح لكن لا دلالة فيه علي تعيين من اتلف
وقوله متلف اي عمدا او اما خطأ فيمكن اتفاقا اذ لا ثمة وقوله من
الزيادة علي حذني مضاف اي اخذ الزيادة فلا اعتراض **ص**
وان اسلم فرسا في عشرة اثواب ثم استرد مثله مع خمسة منع مطلقا
ش يعني ان من اسلم فرسا في عشرة اثواب لشهر مثلا ثم قبل
الاجل استرد فرسا مثل الاول مع خمسة اثواب وبراء من الخمسة
الباقية فانه يمنع سوا كانت الخمسة المزبودة مع الفرس مجلدة او
موجلة للشهر او لا وانه لا بعد منه للسلف بزيادة وذلك
لان البايع الى امره الي انه اسلف المشتري فرسا رد اليه مثله
وهي عين السلف وما اخذه من الاثواب زيادة لاجل السلف
فالسلف هذا البايع قطعا وفي المسئلة الاتية فهو تارة البايع
وتارة المشتري وانما يجوز هذه اذ اقيمت الخمسة لاجلها
كما في التي بعد ها لانه لما رجع اليه مثل سلمته علم انها قصدا
السلف بخلاف ما اذا رجعت بيمنها او رجع غير جنسها اذ
كانها استوطارد العين او رد غير الجنس فخرجت عن حقيقة
السلف قاله في التوضيح في وجد كون القيمة علي المقوم لا بعد
سلفا ثم قال وفيه نظر انتهى ولا محذور لقوله عشرة ولا الاثواب
وانما المراد انه اسلمه مقوما كان ثيابا او غيرها كانت الثياب
عشرة او اقل او اكثر ولا محذور لقوله خمسة ولا الاثواب اي

كان المردود خمسة اثواب او اقل او اكثر او درهم او دينار
 لان العلة السلف بزيادة **ش** كما لو استرده الا ان تبقى الخمسة
 لاجلها لان المجل لما في الدنة او المخر سلف **ش** تشبيه في
 المنع اي كما يمنع استرداد المسلم اليه الفرس بعينه مع خمسة اول
 اثواب بحلة او موجهة الا ان تبقى الخمسة المريدة في هذه
 لاجلها الاول لا بحلة ولا موجهة له وانه ولا لا بعد منه فيز
 لان الفرس حينئذ في مقابلة خمسة فهي محض بيع وبقا الخمسة
 المصاحبة للفرس للاجل استقطت المنع ولو عجلت الخمسة او اخذ
 لدون اجلها او لاكثر منه فالمنع لان الفرس يبيع بخمسة والمجل
 لما في الدنة قبل اجله او المخر عنه سلف اما الاول فعلى المشهور
 لانه لما ترتب له في دئمة عشرة اثواب لشعرا عطاء منها خمسة
 الان مع الفرس والخمسة سلف يتبعضها من نفسه عند تمام الشعر
 والخمسة التي استقطها عن دئمة ببيع بالفرس واقتصر المولف
 على التقليل بالبيع والسلف لانه المرفى عند الشيوخ ولطرده
 في الجنس الواحد وغيره واما المخر لما في الدنة فمسلق اتفاقوا
 لان المجل الخ تقليل بقدر كما تزي وهو خاص بما بعد الكافي لا
 المسئلة الاولى ليست حللة بذلك اذ لو عللت به لزوم فيها الجواز
 فيما اذا بقيت الخمسة لاجلها مع انها خمسة قطعا كما في السلف
 بزيادة اي للتحفة على ذلك وانما كانت العلة في الاولى السلف بزيادة
 لان رد مثل هو الغالب في قضا الفرض واما في رد العين فهو نادر
 في قضا الفرض وكذا رد غير الجنس ولذا جعلت علة المنع في الثانية
 ابيع والسلف **ش** وان باع حمار بمسرة لاجل **ش** استرده ودينار نقدا
ش يعني ان الشخص اذا اشترى حمار بمسرة لاجل **ش** تقايل مع باييه
 على دره له وزيادة دينار نقدا فانه لا يجوز سوا كان الدينار المرید

من جنس الثمن او من غيره لانه يبيع وسلف لان المشتري ترتب
 في دئمة عشرة دنانير دفع عنها جملة الحمار الذي اشتراه ودينار
 ليأخذ من نفسه عند حلول الاجل عشرة نسفة عو من الحمار وهو
 يبيع ودينار عن الدينار السابق وهو سلف **ش** او موجهة لمنع
 مطلقا الا في جنس الثمن للاجل **ش** اي وان زاد المشتري
 للبايع مع الحمار دينار او موجهة فانه يمنع ايضا كان التاجيل للا
 اولد وانه ولا بعد منه لانه فسخ دين في دين الا ان يكون
 الدينار الموجه من صنف الثمن الذي وقع البيع به بان يوافق
 في سكة وجوه رمية ولا بد من موافقته في وزنه ايضا وتاجيله
 للاجل الاول لا لدونه ولا لا بعد منه فيجوز لانه امر البائع
 اليه انه اشترى الحمار بتسعة دنانير من عشرة وابي دينار لاجله
 ولا يحذو رفته قال في توضيحه والمصور ست اي صور الاجل لان
 المرید اما موافق او مخالف وكل منهما اما لدون الاجل او له
 او لا بعد منه ولا يجوز منها الا صورة واحدة وهي المستثناة
 بقوله الا من جنس الثمن للاجل وهذا اذا لم تكن الزيادة فضة
 فان كانت فضة فيد خل البيع والصرف فاجره على المتقدم وفي
 معناه ما اذا باعه بزيادة ثم اشتراه مع زيادة بمقدار ما لم يكن
 انتهى اي فيمنع للصرف والبذل المخر الا ان يجل اكثر من قيمة
 المتأخر جدا للسلامة مما ذكر وبعبارة المراد بالجنس الصنف اي
 صنف الثمن فيشمل ادخا السكة واتحاد الجودة والروادة حتي
 لو اختلفت السكة او الجودة والروادة منع **ش** وان زيد غير عين وبيع
 بشئ لم يتبين جاز ان يجل المرید **ش** يعني ان ما مر اذا كان المرید
 مع الحمار عينا فان كان غير عين اي غير ذهب وفضة بل عرض او

حيوان والعرض انه باع الحمار بغيره لاجل جازان فجعل المزيدي لانه
 باع ما في الذممة بعرض وحمار مجلين ولا مانع منه بخلاف ما
 اذا اخرا المزيدي لحصول فسخ الدين في موخر بالنسبة للمزيد وكذلك
 اذا بيع الحمار على التجيل بذهب او فضة فلم يفسخ حتى وقع الثمن
 بزيادة من المشتري سواء كان المزيدي عينا او غيرها فانه يجوز ان
 يجعل المزيدي مع الحمار بقوله بيع اي الحمار بتقدير اي ذهب او فضة حال
 فيشترى ان تكون الواو بمعنى او فهي مسيلة ثانية اعطاها جوابا
 واحد وهو قوله جازان فجعل المزيدي فان تاخر امتنع لانه ان كان من
 جنس الثمن الاول فهو ناجز في بعض الثمن بشرط وذلك ستف
 مخارن للبيع وهو الحمار المشتري بباقي الثمن وان كان من غير جنسه
 فان كان عينا والثمن عين فمخصوص وجوز ان كان غير عين فهو
 فسخ ما في الذممة في موخر سواء كان الثمن عينا ام لا وقيد بقوله
 لم يفيض للاحتراز عما اذا قبض فانه يجوز ولو تاخر المزيدي لانه باع
 ثانية وفسرنا قوله بتقدير ما اذا كان الثمن عينا وهو حال للاحتراز عما
 اذا كان عرضا فان فيه تفصيلا فان كان عينا جاز مطلقا وان كان
 غير عين جاز ان يجعل المزيدي وانظر تفصيل هذه المسئلة في شرحنا الكبير
 ثم لما اؤهم قوله في بيع الاجال ببيع كذا منع البيعتين لارتباطهما كما
 يقول بن الماجشون وكان الاصح وهو مذهب بن القاسم في المدونة
 صحة البيع الاول وفساد الثاني فقط لان الفساد دابر مع الثاني وجودا
 وعد ما بالنياس على افتقار الطعام عن عن الطعام فلا يفسخ الا الثاني
 رفع ذلك التوهم بقوله **ومع** اول من يبيع الاجال فقط **ع** على
 الاصح اي وفسخ الثاني وخالف بن الماجشون وقال يفسخان معا وهذا
 الخلاف غريب بنينا م السلعة اما اذا فاتت بيد البائع الاول فهو ما اشار
 اليه

اليه بقوله **ص** الا ان يفتوت الثاني فيفسخان وهل مطلقا
 او ان كانت القيمة اقل خلافا **ع** يعني ان المبيع اذا فات بيد
 المشتري وهو البائع الاول يفتوت من غوثات البيع الفاسد
 فان البيعتين معا يفسخان لانه بالقوات سوى الفاسد للبيع
 الاول وجنبه لا طلب لواحد منهما على الاخر لان المبيع مع
 فاسد اقدر رجوعا لبايعه ففما منه واستقط الثمن عن ذمته المشتري
 الاول برجوعه لبايعه والثمن الثاني ساقط عن المشتري الثاني
 لفساد شرايه باتفاق لكن اختلف هل الفسخ للبيعتين في القوات
 سواء كانت قيمة السلعة في البيع الثاني قد رالثمن الاول كسرة او
 دونه كثمانية او اكثر منه كاثني عشر وهو قول بن القاسم وشهره
 ابن شاس لانهما لما ارتبطا صار في معنى العقد الواحد او محل
 فسخ الاول حيث كانت القيمة التي لزمت البائع الاول في الشراء
 الثاني يوم قبضه اقل من الثمن الاول بان تكون ثمانية مثلا لعشرة
 او اثني عشر لانا اذا لم تفسخ الاول جيبه يلزم دفع القيمة مجلة
 وهي اقل وياخذ عنه عند الاجل اكثر فهو عين الفساد الذي ينشأ
 منه ابتداء بخلاف ما اذا لم تفت او فاتت وكانت القيمة مساوية
 للثمن الاول او اكثر منه فانا اذا فسخنا الثانية ودفعنا القيمة
 عشرة او اثني عشر وبيعت الاول على حالها فلا محذور فيه لانا
 ندفع عشرة او اثني عشر وناخذ عشرة وهو الاصح عند بن الحاجب
 قال المؤلف وعبر عنه ببعضهم بالمشهور خلافا في التشهير وقيدنا
 قواتها بيد المشتري الثاني اذ لو فاتت بيد المشتري الاول لم يفسخ
 الثانية فقط واختاره الباغي قال ولم ارفه نصا انتهى ثم لا ينبغي
 على المشتري الثاني لعدم وصول السلعة لبيده وانما له على المشتري

الاول الثمن الذي اشترى به مقوله الا ان يفوت الثاني اي بيع
الثاني اي بيع البيع الثاني فهو علي حذق مضاق لان الذي
يفوت انما هو البيع لا البيع وكما جرت **عادة** كثير من اهل
المذهب بتحويل بيع الراجح بما يعرف عندهم بيع اهل الميتة
للمناسبة بينهما في التحيل علي دفع قليل في كثير وعرفه بن عرفة
بانه البيع المتحيل به الي دفع عين في اكثر من مائة مثاله اذ باع
سلمة بعشرة الي شهر ثم اشترى السلمة بخمسة نقدا فان السلمة
رجعت الي بد صاحبها ودفع خمسة ياخذ عنها عشرة عند حلول
الاجل فصدق علي هذه الصورة وما شابهها ان فيها بيعا مقبلا
به الي دفع عين في اكثر من مائة والمراد هنا بالبيع جنسه لان التحيل
وقع من بيعتين انتهى واصل عينه عونه بكسر العين من المعاونة
قلت الواو بالسكونها وانكسار ما قبلها سميت تلك البياعات بذلك
لاستئانة البايع بالمشتري علي تحصيل غرضه او حصول العين وهو
التفدلبايمها وقد باعها بتأخير قوله لاستئانة البايع المراد بالبايع
هو الثاني الذي طلبت منه السلمة واشترى هو الطالب والمراد
بتحصيل غرضه هو الرخ فيها وسماه بايما باعتبار المال والا فهو
الان لم يبيع سلك المص مسلحهم فقال **فصل** جارح مطلوب منه
سلمة ان يشتريها لبيعهما بثمن ولو بوجل بعضه **س** يعني انه يجوز
لكن طلبت منه سلمة ليست عنده ان يشتريها من رجل من اهل
الميتة ولو بثمن بعضه محمل وبعضه موجد لبيعهما لمن طلبها
منه بمحمل او بوجل علي ظاهر الكتاب والاسماء وكروها في النية
لانه كان قد قال له حذقها بع منها حاجتك والباقي لك بقيمة الثمن
للاجل والغالب ان ما بيني لا يفي بقيمة الثمن فقوله ثمن متعلق به

بأشترى

بأشترى اي ما اشترى من اهل الميتة بثمن وسوا اشترى بك
ليبيعه جميعه بثمن حال او موجد كله او بعضه ويحول علي
ان ثمن الخ متعلق بأشترى ان عياضا قال عقب ما سبق قال
ابن حبيب اذا اشترى طعاما او غيره علي ان يتخذ بعضه ثمن فلا
خير فيه وكان اذا باعه كله بعشرة نقدا او عشرة لاجل قال له حذق
فبع منه ما تريد ان تنقدي وما بيني فهو لك ببيعة الثمن وانما يمل
هذا اهل الميتة وهو قول مالك الخ وشي ان ساس علي هذا القول
وهو خلاف ما شي عليه المولف من الجواز وهو ظاهر الكتاب والا
سميات قاله عياض وانظر الاعتراض علي المولف في الشرح الكبير **وكره**
حذق بمائة ما ثمانين **س** اي وكره ان يقول الرجل لمن ساله سلف
ثمانين بمائة لا يحل لي ان اعطيك ثمانين في مائة ولكن هذه سلمة
قيمتها ثمانون حذق مني بمائة ما اي سلمة اذا قومت كانت ثمانين
س او اشترىها ويوي لتزججه ولم يفسخ **س** اي وكره ان يقول
لبعض اهل الميتة اذا موفت بك السلمة الفلانية اشترىها ويوي
لتزججه ابن رشد وكذا فانما ارى بك فيها واشترىها منك من غير
ان يراوضه علي قدر الرخ ولا يصرح به وبعبارة لا يفهم بيوي
اي او يصرح بانه يزججه من غير بيان قدره اي الرخ فالمراد بالايما
انه لا يصرح بتفصيل الرخ سوا اوي او صرح وانما صرح بقوله ولم
يفسخ مع الحكم بالكراهة لنفي ثبوت كون الكراهة علي التخييم فتول
ز وهذا بعيد من اصطلاحه فيه نظر لان المص ليس له اصطلاح
في الكراهة فلا يستغني عنه بالحكم بالكراهة واما اذا صرح ببيان قدره
فانه يبيع فان قلت قد ذكر المولف فيما اذا قال اشترىها بعشرة نقدا
واخذها باثني عشر نقدا ان في جواز ذلك وكراهته قولان مع انه صرح

بأشترى اي ما اشترى من اهل الميتة بثمن وسوا اشترى بك
ليبيعه جميعه بثمن حال او موجد كله او بعضه ويحول علي
ان ثمن الخ متعلق بأشترى ان عياضا قال عقب ما سبق قال
ابن حبيب اذا اشترى طعاما او غيره علي ان يتخذ بعضه ثمن فلا
خير فيه وكان اذا باعه كله بعشرة نقدا او عشرة لاجل قال له حذق
فبع منه ما تريد ان تنقدي وما بيني فهو لك ببيعة الثمن وانما يمل
هذا اهل الميتة وهو قول مالك الخ وشي ان ساس علي هذا القول
وهو خلاف ما شي عليه المولف من الجواز وهو ظاهر الكتاب والا
سميات قاله عياض وانظر الاعتراض علي المولف في الشرح الكبير **وكره**
حذق بمائة ما ثمانين **س** اي وكره ان يقول الرجل لمن ساله سلف
ثمانين بمائة لا يحل لي ان اعطيك ثمانين في مائة ولكن هذه سلمة
قيمتها ثمانون حذق مني بمائة ما اي سلمة اذا قومت كانت ثمانين
س او اشترىها ويوي لتزججه ولم يفسخ **س** اي وكره ان يقول
لبعض اهل الميتة اذا موفت بك السلمة الفلانية اشترىها ويوي
لتزججه ابن رشد وكذا فانما ارى بك فيها واشترىها منك من غير
ان يراوضه علي قدر الرخ ولا يصرح به وبعبارة لا يفهم بيوي
اي او يصرح بانه يزججه من غير بيان قدره اي الرخ فالمراد بالايما
انه لا يصرح بتفصيل الرخ سوا اوي او صرح وانما صرح بقوله ولم
يفسخ مع الحكم بالكراهة لنفي ثبوت كون الكراهة علي التخييم فتول
ز وهذا بعيد من اصطلاحه فيه نظر لان المص ليس له اصطلاح
في الكراهة فلا يستغني عنه بالحكم بالكراهة واما اذا صرح ببيان قدره
فانه يبيع فان قلت قد ذكر المولف فيما اذا قال اشترىها بعشرة نقدا
واخذها باثني عشر نقدا ان في جواز ذلك وكراهته قولان مع انه صرح

بقدر الرجوع وهو مخالف ما ذكرته من انه اذا صرح بقدر الرجوع فان ذلك
يوجب المنع قلت هذا فيما اذا وقع التأجيل من الامر فيما يشترى
به وما فيه القولان فيما اذا لم يقع فيه تأجيل والتأجيل يتوهم جانب
السلف بخلاف ما لا تأجيل فيه وحيد فلا يخالف بين المحلين
وايضاً فهذا من التفصيل في المفهوم اي سببه له **ص** بخلاف اشتريها
بمشرة نقد واخذها باثني عشر لاجل ولزمت الامران قال لي وفي
النسخ ان لم يقل لي الا ان تقول فالقيمة او اضمايها ولزوم
الاثناعشر قولان **ص** هذا يخرج من قوله جاز لا من قوله ولم يمنع
لبلا يناقض ما بعده فان قلت سياتي فيما اذا قال اشتريها بمشرة
نقد واخذها باثني عشر نقد ففي الجواز والكراهة قولان وهذا
يتا في اخرجه من قوله جاز قلت لا ينافيه اذا المراد بقوله جاز الجواز
المشتري الطرفين المتفق عليه والمبني ان الشخص اذا قال لاخر
اشترى سلعة كذا بمشرة نقد واخذها منك باثني عشر لاجل كسهر
مثلاً فانه لا يجوز لما فيه من سلف جرت عظام تارة يقول الامر لي
وتارة لا يقول لي فان قال لي فان السلعة يلزم الامر بالمشرة
ويمنع البيع الثاني باثني عشر لاجل وسياتي ما يكون للمامور في
تولية الشرا وان لم يقل لي فهل يمنع البيع الثاني وهو اخذها باثني
عشر لاجل لكن ان كانت السلعة قائمة ترد بيعها وان فاتت تبعد
الامر بمشوق البيع الفاسد فان القيمة تلزم الامر حاله يوم القبض
بالقمة ما بلغت رادت علي اثني عشر ونقصت وهو قول بن حبيب
او غنفي العقدة الثانية مع الامر باثني عشر لاجل من غير نسخ
لان المامور كان ضامناً لها ولو شا الامر عدم شرايها لكان له ذلك
وهذا رواه سخنون عن بن القاسم عن مالك قولان واستشكل

قوله

قوله الا ان تقول فالقيمة بان فلا هرون انهما مع النوات لا نسخ
ولزوم القيمة نسخ واجيب بانه استثناء متقطع وكأنه قال وفي
النسخ مطلقاً وترد ان كانت قائمة لكن ان فاتت فالقيمة واستشكل
ايضاً بلزوم القيمة مع ان المختلف فيه يعني بالثمن لكن قد مر انه
الكثير **ص** بخلاف اشتريها لي بمشرة نقد واخذها باثني عشر
نقد ان نقد المامور بشرط **ص** يعني انه لا يجوز ان يقول شخص
لاخر اشتري لي السلعة الفلانية بمشرة نقد واتقد لها عني وانما
اشترىها منك باثني عشر نقد الا انه حينئذ جعل الدرهمين في نظير
سلقه وتولية الشرا له فهو اجارة وسلف قاله غير واحد وهذا
يجب انه اذا حذف الشرط صح كالبيع والسلف وان شرط النقد
كالنقد بشرط وهو خلاف قوله ان نقد المامور بشرط لكن قوله
وجاز بغيره اي وجاز النقد من المامور بغير شرط من الامر ببيع ان
شرط النقد حكمه حكم النقد بشرط وبعبارة وعلل المنع بلزوم
الاجارة بشرط السلف اذ قد استأجر الامور المامور بغيره عني
ان يسلقه عشرة تمنع هذه العلة ولكن اذا وقع تلزم السلعة الامر
بالنظر الي قوله فقد روعي هنا الامران روعي العلة المذكورة
فمنع ذلك وروي قوله لي فكرمت الامر السلعة **ص** وله الاقل من
جعل مثله او الدرهمين فيما هما **ص** اي وللمامور علي الامر ببيع اخذ
سلقه في توليه الشرا عند عند بن القاسم في هذه الصورة وفي
التي قبلها وهي قوله اشتريها لي بمشرة نقد واخذها باثني
عشر لاجل الاقل من جعل مثله او الدرهمين وعند بن رشد
وابن زرقون لا جعل له واليه الاشارة بقوله **ص** والاظهر
والاصح لا جعل له **ص** اذ هو قول ابن المسيب لان جعلنا له

الاجرة تنتم للسلف والربا الذي عقد عليه ثم انه انما يكون له
 الاقل حيث اطلع علي ذلك قبل انتفاع الامر بالسلف واما ان لم
 يمتد عليه حتى انتفع الامر بالسلف بان تمضي مدة يمكن فيها تحصيل
 الثمن فاختلف هل لا شيء له اوله اجرة مثله بالناسا يبلغ قولان وهذا
 التقيد ذكره في المقدمة في الاولي والظاهر جاري مثله في الثانية في كلام
 المؤلف **ص** وجاز بغيره كنفذ الامر **ص** اي وجاز هذا العقد بغير اشتراط
 النقد سواء نقد الامور ام لا واستحق حينئذ الدرهمين كما يجوز حيث
 نقد الامور وان كان يدفع له عشرة يقول له اتخذاها وانا اخذ بها
 مثله فلا تركياني لكن قوله واستحق حينئذ الدرهمين فيه نظر **ص**
 مع كلام ابن عرفة فان ظاهره اذا لم ينقد الامور ليس فيه الا قولان
 احدهما فيه الاقل كما قال المؤلف والثاني ان له اجر مثله ونقصه فان
 نقد الامور ولم يحيط فدرمته نفع المنشق في لزوم الاقل
 من اجر مثله والرجح او اجر مثله ففظ لنا لهما لاجره لانه اتمام للبري
 لابن القاسم وسيمون مع بن جبيب وابن رشد ولو مضى قدر
 مدة نفعه في الاخير ان وان لم ينقد فالاولان **ص** وان لم يقبل في
 ففي الجواز والكراهة قولان **ص** اي وان لم يقبل في الغرض المذكور
 بان اشترها بمشقة نقد او اخذها باثني عشر نقدا ولم يقبل اشترى
 فقول ان شره منه جاز من غير كراهة وقيل انه مكروه ثم ان جزم
 المص فيما مر بالكراهة فيما اذا قال له اشترها وانا اركبك من
 غير شتمة قدر الزبح مشكل مع حكايته القول هنا بالجواز مع
 شتمية قدر الزبح المحكوم به هناك بالمنع ومرا الجواب عنه **ص**
 وخلاف اشترها باثني عشر لاجل واشترها بمائة بمشقة نقد
 فقلزم بالمسمى ولا تقبل المشقة وان عجلت اختلف ولم يجز مثله **ص**

المشقة خذ يعني

يعني ان الامور اذا قال لها حور اشترى سلعة كذا باثني عشر لاجل
 واشترى بها منك بمشقة نقد فان ذلك يمنع لان الامور استأجراما
 علي ان يتناع له السلعة بمشقة يدفعها له فيستفيع بها الي الاجل
 ثم يفتي عنه اثنى عشر عند الاجل فهو سلف من الامر بزيادة
 وهي الدرهمان واذا وقع هذا البيع الممنوع فالسلعة لازمة
 للامور باثني عشر للاجل لان شراء المأمور له وانما وعد بالامر
 بسلف عشرة لم يفرغ عنه الدرهمين وليس للامر تحصيل المشقة
 للامور الذي وعده بالشرايها لانه سلف بزيادة وان لم يطلع
 علي الامر حتي عجلها لهما حور فانها تزود للامر ولا تترك للامور
 للاجل ولما كان الامر هنا سلفا حراما عومل بتقيض قصده
 فحمل عليه للامور في تولية الشرا جعل مثله بالناسا يبلغ باتفاق لانه
 ظالم والظالم احق بالحمل عليه والكلف في النفس اقل قبله هو الامور
 فعومل بتقيض قصده ايضا فكان له الاقل من جعل مثله او الدرهمين
 كما مر قوله فقلزم بالمسمى اي الحلال وهو الاثنى عشر للاجل لانه
 المشقة بدليل قوله ولا تقبل المشقة اي للامور لانه يودي الي
 سلف جريمتها كما عجل به الشر وهو مفيد انه اذا عجل المشقة للبايع
 لم يمتنع ذلك ثم ظاهر التقييل المنع ولورضي الامر والامور بالتقييل
 له **ص** وان لم يقبل لي فحل لا يرد البيع اذا فات وليس علي الامر الا العشرة
 او يفسخ الثاني مطلقا الا ان تنقوت فالقيمة قولان **ص** يريد ان
 الامور اذا قال اشترها باثني عشر لي اجل وانا اشترى بها مثله
 بمشقة نقد اختلف في ذلك علي قولين كما قال فروي سمعون
 عن ابن القاسم ان البيع الثاني بالمشقة لا يرد اذا فات بمقوت
 بل يحضي للامر بالمشقة نقد او علي الامور الاثني عشر للاجل

حور

هين

يود بها لبايعة عند الاجل فهو ما يضي بالثمن للاختلاف فيه وقال
ابن جيب يفسخ علي كل حال وهو مراده بالاطلاق لكن ان كانت
السلعة قائمة ردت يمينها اوقات وفي الاخر فيها القيمة يوم قبضها
فتوله الا ان تقوت الخ ايضا يمين عنه الاطلاق او يقال الاستثنا
من قدر اي او يفسخ الثاني مطلقا قائمة او فائتة لكن ان كانت قائمة
ترد يمينها الا ان تقوت فالقيمة ترده جيبه وما اتفق الكلام علي اركان
البيع وشروطه وما يمرض له من صحة وفساد وكان من اسباب
فساده الفرو وكان بيع الخبار مستثنى من ذلك بناء علي انه رخصة
كما قال ابن عرفة المازري في كونه رخصة لا تستثني به من الفرو وجزم البيع
خلدا في انتهي تتبع ذلك بالكلام عليه فقال **فصل** في ذكر ما يتعلق
بذلك بن عرفة بيع الخبار بيع وقت بته اولاد علي احصا يتوقع فتوله
وقف اولاد اشارة الي ان البت الاول يتوقف علي امضا ياتي فاخرج
بيع البت ويخرج ذوالخبار الحكمي لان البيع الذي فيه خيار حكمي لم
يتوقف بته اولاد علي احصا يتوقع فيقال في الحكمي بيع ال الي خيار فان
قلت هل يحتاج الي ان يقيده المحدث بتولنا بيع الخبار الشرطي قلت
لا لان بيع الخبار لا يصدق علي الحكمي والفرق بين خيار التزوي
والتيقضان موجب الخيار اما صاحب المقدم او مقدم عليه الاول
التزوي والثاني التيقض وهو الخيار الحكمي لانه يبيد سابق علي
المقدم شرع في توبع امد الخيار باختلاف البيع فذكر ان امد الخيار
في الدار شهر بقوله **ص** انما الخيار بشرط كسهر في دار **ص** وادخل بالكان
الخمس ايام والسنة لاجل اختبار جدرها واسيها ومراقبتها ومكانها
وجيرانها والدور والارضون سوا وكذا بقية انواع العقار فتوله
كسهر الخ مثال لمقدراي ويختلف الخيار باختلاف البيع كذا اولنا

ان

ان تحمل كسهر الخ من مدخل الحصر ايضا وهو احسن ويكون
رادا بالاول علي عبد الحميد وابن جيب والشافعي وبالثاني علي
الشافعي واي حنيفة القائلين بان الخيار ثلاثة ايام في كل شيء
اي انما الخيار ومدة بشرط ان لا يثبت الخيار ومدة الا بشرط
اي انما الخيار بشرط انما الخيار كسهر في دار وكجته في رقيق وكثلاثة
في ثوب الخ **ص** ولا يسكن **ص** اي لا يجوز للمشتري ان يسكن اذا كان
ذلك كثيرا بشرط او غيره ولو لا اختبار حال الدار وفسد البيع باشترا
هذا اذا كان بلا اجر فان كان به جاز واما ان كان سيرا فان لم
يكن لا اختبار حالها فيجري فيه ما جري في الكثير من التفصيل وان كان
لا اختبار حالها فيجوز بشرط وبه ولو بلا عوض **ص** وكجته في رقيق
ص هذا نحو قولها والجارية مثل الخمسة الايام والجمعة وشبه ذلك
لا اختبار حالها بن المواز واجاز بن القاسم الخيار في النبد الي عشرة
ايام انتهى وكلام بن المواز لا يخالف ما فيها وانما توسط في امد الخيار
في الرقيق لا مكانه كتم عيوبه لارادته البقاء عند سيده وغيره من
الحيوان ليس كذلك **ص** واستخدمه **ص** يعني انه يجوز للمشتري
ان يستخدم الرقيق في زمن خياره اذا كان من عبيد الخدمة وانما
اجزأه الاستخدام اذ لا يثبت الا به بخلاف الدار فانها تختبر بغير سكني
ولا شيء علي المشتري في استخدام واستخدمه لا يستلزم القيمة عليه
بان تحمل الامة تحت يده امين وتأتي وقت الخدمة فلا غشاق **ص** وكثلاثة
في دابة وكيوم لركوبها ولا باس بشرط البريد اشهب والبريد في كونه
خلدا فانزود **ص** الخيار في الدابة لا يخلو من اوجه ثلاثة الاول الاختبار
حالتها لغير ركوبها من غلا ورخص وكثرة اكلها وقلة وقوتها علي
الحمل وضمتها الثاني لاختبار ركوبها في البلد الثالث لاختبار ركوبها

خارج البلد والحكم في الاول ثلاثة ايام ونحوها والثاني يوم وشبهه
والثالث بريد ونحوه عند بن القاسم وبريدان عند اشعوب وفي كونه خلافا
لابن القاسم فالبريد عند ابن القاسم دهايا وابا والبريدان عند
اشعوب كذلك او البريد دهايا ومثله اياها والبريدان كذلك وهو
فهم اي عمران او فاقا وعزاه في توضيحه لبعض الشيوخ فالبريد
عند بن القاسم دهايا ومثله اياها وسكت عند لوضوحه والبريدان عند
اشعوب دهايا وابا فصرح اشعوب بما سكت عند بن القاسم تردد والا
حسن ان لو قال تاويلان فتقوله وكثلاثة في دابة ليس شائها ان
ترك او شائها ان ترك ولم يشترط اختبارها به فان شرط اختبارها به
فمن الخيار فيها يوم ونحوه واليه اشار بقوله وكיום لركوبها وهذا
ظاهر اذا اشترط اختبارها للركوب واما لو شرط اختبارها له وبغيره
كمعرفة اكلها فانه يكون له الخيار فيها ثلاثة ايام ونحوها كما يظهر
وفاها كلام بعضهم ان دابة الركوب الخيار فيها يوم سواء اشترط اختبارها
بالركوب ام لا وكلام الشريفي ان قصه الركوب بمنزلة شرط اختبارها
به والتقرير الاول هو المرتضي وهو الموافق لما في التوضيح وقوله
ولا باس الخ هو فيما اذا اشترط اختبارها بالركوب خارج البلد وما
قبله فيما اذا اشترط اختبارها به بالبلد وهذا ما عليه وهو
الظاهر **ص** وكثلاثة في بؤبؤ المراد بالتوب ما قابل ما مر في شمل
الكتب ونحوها وانما كان الخيار فيها ثلاثة ايام وان كان لا يحتاج
فيها الا الي قياسي وعرفه منه لكن قال الباغي لكونه لا يسرع
اليه التغير وسع فيه ولا يلزم تسليم المبيع للمبتاع ان كان لا اختبار منه
او للتزوي في العقد وان كان لا اختبار المبيع وبين ذلك في العقد
لزم تسليمه له فان وقع طلقا وانقضا علي الاطلاق لم يلزم تسليمه

وان

وان لم يتقوا وادعي كل نقبض قصد صاحبه فسخ **ص** ومع بعد بت
وهل ان تنقذ تاويلان **ش** يعني ان خيار التزوي يبيع ويلزم من التزوي
بعد صدور البيع علي البت وهكذا وقع في الكدوتة قال وهو يبيع
موتف وهو بمنزلة يبيع المشتري لها من غير البايع وما اصاب
السلطة في ايام الخيار فهو من المشتري لانه صار بايما واختلف الاجا
هل المدونة باقية علي ظاهرها سواء اشترط البايع الثمن او لم يتقده
اذ ليس عقدة حقيقة اذ المقصود به تطيب نفس من جعل له
الخيار لا حقيقة البيع فلا يلزم المحذور الا في اوهي حيدة بما اذا
اشترط الثمن للبايع لان الخيار الواقع بعد ذلك كانشا عقدة علي خيار
ولا مانع من ذلك وعليه ان لم يكن البايع قد قبض الثمن فان جعل
الخيار لاصح حينئذ لان البايع بقوله متى في ذمة المشتري اوجب
له عند سلمة فيها خيارا ففسخ دين في دين واصل بن القاسم
منع ذلك والي ذلك اشار بالتاويلين وانما قال صح دون جاز
لاجل مخوم قوله وهل ان تنقذ الخ اي لان لم يتقذ فلا يبيع ولو
عبر بجاز لا تقتضي انه يبيع لانه لا يلزم من عدم الجواز عدم الصحة
وليس كذلك وهذا كله ما لم يصح ما يجعل السلعة فيما في الذمة
فيمنع قطع **ص** وضمنه حينئذ المشتري **ش** اي وضمن المبيع الذي
وقع فيه الخيار بعد البت المشتري لانه صار بايما وذلك لان
الخيار المشتري لما وافق البايع علي ما جعل له من الخيار بعد بايما لانه
اخرج السلعة عن ملكه لان البيع لازم لوقوعه علي البت وظاهر
قوله وضمنه المشتري ما جعل المشتري للبايع الخيار اتفاقا او
بالعكس علي الذهاب وقوله حينئذ اي حين اذ جعل الخيار بديت
ص وفسد بشرط مشاورة بيده او مدة زائدة او محمولة **ش**

يعني ان البيع اذا وقع بالخيار على شرط مشاورة شخص بعيد عن وضع
العقد فانه يكون فاسدا للجهالة بالمدة والمعاد بالبعد ان لا يعلم
ما عنده الا بعد فراغ مدة الخيار والحق بها بامد بعيد وكذلك
يكون البيع فاسدا اذا وقع على خيار اكثر من خيار تلك السلفة وما
الحق به كثير وكذلك يكون البيع فاسدا اذا وقع على خيار مدة محصورة
كما اذا وقع الخيار لاحدها الى قدوم زيد وليس لقدومه عادة
تتظروا الى ان تنظر السامع الى ان تضع روجه البائع والمشتري ثم
انه يستمر الفساد فيما ذكره ولو استقطب الشرط قوله مشاورة بعيد
اي والزمان ملغي وقوله او مدة زائدة اي والزمان معتبر فقائرا
وقوله مشاورة بعيد منظور فيه للبعد وقوله او محصورة لم ينظر
فيه للبعد فتعاقبا فلا تكرر **مس** او غيبة علي لا يعرف بعينه **ش**
يعني ان من اشترى بالادب يعرف بعينه بخيار كالمكيل والموزون والمعدود
وشرط البائع او المشتري الغيبة عليه فان ذلك يوجب فساد البيع
لتردد المبيع بين السلفية والتمنية لانه بتقدير الامضياع وتغير
الرد سلفا لا مكان الانتفاع به اما غيبة المشتري فواضح واما
غيبة البائع فيقدر ان المشتري التزمه واسلفه له فهو بيع ان لم
يرده وسلف ان رده وظاهره ولو طبع عليه خلافا للخبر فقله
ابن عرفة عنه وقوله واما ما يعرف بعينه فلا يفسد بشرط الغيبة
عليه ولو قال علي ثلثي لكان اخصر وطابق التعلل اذ في بعض العروص
ما لا يعرف بعينه فيقتضي كلامه من الغيبة عليه وليس كذلك فان
قلت ما بيان المراد بين السلفية والتمنية فيما اذا كانت الغيبة من
البائع قلت قال في التوضيح في تليل ذلك بقدر كان المشتري التزمه
واسلفه فيكون بيانا ان لم يرده وسلفا ان رده قال الناصر يعني بقدر

كان

كان المشتري التزمه في نفسه واخنا ان عند اتم دفعه للبائع
علي وجه السلف منه فان لم يرد المشتري الطعام بان رد البيع
فقد باع الطعام من البائع بالثمن الذي تقرر في ذمته بالتزامه
اولا وان رد الطعام بان اجاز الشرا كان الطعام سلفا مردودا
ص او ليس ثوب **ش** اي وفسد البيع بشرط لبس ثوب لبس اشقيا
ولا حضورية للثوب بما ذكره حكم الدار والدابة والمعدود
وقوله ورد اجرة اي اجرة اللبس اي ارش اللبس اي واذا فسد
البيع في اشتراط لبس الثوب ونقص كان على المتناع قيمة لبسه ولم
يحتلوه كسائر البيوع الفاسدة اذا فسخت لا يلزم المشتري رد
الثمن لما من ان لبس الثوب ليس بفئة بل هو نقص من عين
المبيع واعلم ان الانتفاع بالمبيع بالخيار ان كان كثيرا فلا يجوز اشتراطه
ولا فله بغير شرط ولو كان لا يختار حال المبيع كركوب الدابة واستخدام
البعد وسكني الدار وهذا اذا كان بلا كرا او الا فيجوز اشتراطه
وقوله بغير شرط ولو لم يكن لا يختار حال المبيع واما ان كان يسيرا فان
كان لغير اختيار حال المبيع فحكمه كما مر في الكثير وان كان لا يختار حاله
فانه يجوز فله واشتراطه مجازا وحيث قل يجوز ما يجوز بالكرا فاما
يكون بعد علم الكرا وهذا يجري فيما يفعل بشرط وفيما يفعل بغير
شرط كان يريد ركوب الدابة ركوبا له ثمن ولم يشترط ذلك حال
العقد فانه لا يفعل الا باجر يتفق عليه مع ربه انما اشار المولى الى
ما ينقطع الخيار اخذ من قول بن عرفة دليل رخصه قول وفعل المازي
ونترك هو عدمهما انتهى اي عدم القول والفعل كما اذا بقي المبيع
علي خيار بعد احد هاتين امده فانه يرفع الخيار فالترك هو قوله
ويلزم بالتقاضي ورد في كالفند **ش** اي ويلزم المبيع علي خيار من هو

بيده من المتبايين بمضي زمن الخيار وما الحق به ردا واما كان
ذا الخيار وغيره فاذا كان بيد المشتري لزمه ايضا البيع كان ذا
الخيار وغيره وله الردي كالعقد واذا كان بيد البائع لزمه الردي
ردا لبيع كان ذا الخيار وغيره وله الردي العقد ولما حمل بمضمون المباشرة
علي الاضمان اشكل عليه الراد او علي الراد اشكل عليه الاضمان وما
جائتم الجيرة والوقعة الا من جعلهم القير في يلزم عايد اعلي الخيار
او البيع ونحن نقول ويلزم البيع ردا واما ضمان نقله بن غازي **مس**
وبشرط نقد **مس** عطف علي بشرط مشاورة اي وفسد بشرط كذا
وبشرط نقد وظاهره ان الشرط كاف في الفساد وهو المذهب والمطلوع
لنقول الشرط منزلة النقد بالفعل وفيه نظر لان شرط النقد لا
يحصل به التردد بين التمنية والسلفية والاحسن ان يقال لما كان
يحمل النقد مع شرطه غالبا او مجببا اشتراط النقد الفاسد تنزيلا
للمطالب منزلة اللزم وظاهر كلامه الفساد ولو اسقط الشرط وهو
كذلك علي المشهور فليس بشرط السلف ونفهوم قوله بشرط نقد
ان المقلوع بالنقد لا يفسد لضعف التهمة كما لو اسلفه بعد عقد
البيع ولا يلزم المشتري اتيان الثمن اذا اطلبه البائع اتفاقا بخلاف
الموافقة والغايب لا يخلل العقد هنا وانبراه هناك وشبه في
فساد شرط النقد ما يل سبما بقوله **مس** كفاية وعهدة ثلاث وسواقة
مس يعني اذا باع شيئا غايبا علي البت واشترط في العقد نقد الثمن فانه
يفسد العقد حيث كانت القيمة بعيدة وكان البيع غير عقار لئلا
المتفرد بين السلفية والتمنية فان كان عقارا وغيره وقرب غيبته
كالثلاثة ايام فلا يفسد شرط النقد فيه كما مر في باب فاجاله هنا
لاجل جمع النظائر وكذلك يفسد البيع اذا باع امة او عبدا علي عهدة
الثلاث

الثلاث واشترط النقد للثمن في العقد واما اشتراط النقد في عهدة
السنة فلا يفسد العقد لقلة الضمان فيها لانه لا يرد فيها الا بغير
ثلاثة فاحتمال الثمن فيها للسلف ضئيف بخلاف عهدة الثلاث
فاحتمال الثمن فيها قوي لانه يرد فيها بكل حادث وكذلك يفسد
البيع اذا باع امة تتواضع واشترط النقد للثمن في العقد لاحتمال
ان تظهر حاله فيكون سلفا او تخلف فيكون ثمنا وببارة اي
وقع بينهما علي شرط الموافقة لان اشتراط عدمها او كان الفرق
عندها كما في بيعات مصرف فلا يفسد بشرط النقد لكن لا يفتقران
علي ذلك بل تستخرج من المشتري ويخيران عليها واما من تستبرا
فلا يفسد اشتراط نقد الثمن فيها والفرق ان احتمال الحمل فيمن
تتواضع اقوي منه فيمن تستبرا **مس** وارض لم يوم من ربحها **مس** يعني
ان من اجر ارضا لم يوم من ربحها اجارة علي البت واشترط في عقد
كرايتها انتقاد ثمنها فان عقد الكرا يكون فاسدا الدورانه بين
السلفية والتمنية لانها ان رويت كان اجرا وان لم تروك كان سلفا
فان كانت ما مونة كارض البيل جاز النقد فيها **مس** وجعل **مس**
يعني ان من جعل شخصا علي الايتان بيده الا بق او بغيره
الشارد واشترط المجهول له انتقاد المجهول في العقد فانه يكون فاسدا
وظاهر المولف مع ظاهر ما ياتي له في باب الحمل انما يفسد شرط النقد
لا انطوع به مع انه مخالف كما فيها من ان النقد يفسد مطلقا انظر
نصها مع باقيه في شرحنا الكبير **مس** واجارة بخزرع **مس** يعني ان من
استاجر شخصا بخزرع وزعه او يحمده مدة معلومة باجرة معلومة
فانه لا يجوز اشتراط انتقاد الكرا او يفسد العقد به لان الزرع ربحا
تلف فتفسخ الاجارة اذ لا يمكن فيه الخلف فمخوف ان العلم كان اجرة

في البيع

وان لم يسلم كان سلفا وما شئ عليه هنا مبني على انه لا يجب
على رب الزرع خلفه اذا تلف واما على المذهب من انه يجب على ربه
خلفه اذا تلف فلا يفسد باشتراط التقيد وياي تحقيقه في باب
الاجارة **ص** واجرتا خروجهما **ص** صورتهما ضمن استاجر مخصصا
حيث اودابة ميتة يقبض منفعة ما ذكر بعد شهر من يوم التقيد
فانه لا يجوز اشتراط التقيد للاجرة في عقد الكراوي فيسند بذلك
وقيدنا الاجير بكونه مينا لما ياتي من ان الكراي المضمون يتبين
فيه تحمل الاجرة او الشروع وتقتضي كلام المؤلف ان ما دون
الشهر لا يمتنع فيه التقيد وليس كذلك اذا لا يجوز شرط التقيد اذا
تاخر فوق نصف الشهر ونحوه على ما يبيده كلام المواق في
مسيلة السفينة وما ذكر ما يمتنع فيه التقيد بشرط ذكر ما يمتنع فيه
تطوعا الا انه مخصوص بما لا يعرف بعينه لا يترتب في الدفعة بيانها
فقال **ص** ومنع وان بلا شرط في مواضعة وغايته وكراضين
وسلم بخيار **ص** يعني ان من ابتاع امة بخيار وهي ممن يتواضع
منها فانه لا يجوز التقيد فيها في ايام الخيار ولو تطوعا لانه مودى
الي فسخ الدين في الدين ببيان ان البيع اذا تم بانقضاء من الخيار
فقد فسخ المشتري الثمن الذي له في دمة البايع في ثمن لا يتحمل
الان وكذلك من باع ذانا غايته على الخيار فلا يجوز التقيد فيها للعلمة
المذكورة وكذلك من اكثري دابة غير ميتة وهو المراء بالكر المضمون
وصدرد ذلك على خيار في عقد الكراي في امضايه ويرده وسوا
كان الخيار للمكثري او للمكتري فانه لا يجوز التقيد فيه للعلمة المذكورة
وانظر ما قد راجل الخيار في الكراي المضمون هل يجيد بزمان او هو بقدر
الحاجة ولا يخوم لقوله مضمون قال ابو الحسن المضمون والمعين

سوا

سوا على مذهب بن القاسم في المدونة انتهى وانما امتنع التقيد
في الكراي بخيار ولو تطوعا وجاز في البيع بالخيار وتطوعا لان اللازم
في التقيد في البيع بالخيار التردد بين السلفية والتمنية وهذا انما
يؤثر في الشرط واما في الكراي حيث كان فيه الخيار فاللازم فيه فسخ
ما في الدمة اي في حوزة وهذا يتحقق في التقيد ولو تطوعا
قتا له وكذلك من اسلم على ثمن بخير لاحد هما فانه لا يجوز التقيد
فيه مطلقا لما فيه من فسخ الدين في الدين وذلك لان ما يميل من
التقيد في زمن الخيار سلف في دمة المسلم اليه ولا يكون ثمنه
الا بعد مضي مدة الخيار وانبرام البيع في تقده قبل انبرام
البيع فسخ ما في الدمة في حوزة وهو المسلم فيه واعلم ان موضع
هذه المسئلة ان راس المال فيها ما لا يعرف بعينه بان كان مكيلا
او موزونا او معدودا وسياتي ان مدة الخيار في السلم لما يوزن اليه
راس المال وهو ثلاثة ايام ولا ينظر لجنس المسلم فيه من عقار
او غيره **ص** واستبد بايع او شتر على مشورة غيره **ص** يعني ان
من باع سلعة او اشتراها على مشورة غيره كريد مثلام اراد
البايع او المشتري ان يبرم البيع دون مشورة زيد فان له ان
يستقل بذلك ولا يمتقر في انبرام البيع الي مشورته قوله على مشورة
اي المشورة المطلقة واما المشورة المقيدة بان باع على مشورة
فلان بانه اذا مضى البيع مضى بيعه ما والا فلا فليس له الا
ستبد ادلان هذا اللفظ يقتضي توقف البيع على اختيار فلا
يخلو ما اذا كانت المشورة مطلقة وقوله على مشورة غيره اي
والثمن والكتن معلومان وما من من قوله او على حكمه او حكم
غيره او رضاه في الثمن والكتن فلا منافاة **ص** لا خياره ورضاه

له لان فرج الامة لا يجرد للبيع قاله في المدونة **ص** او عرب دابة
او ودجها **ص** يعني ان المشتري اذا عرب الدابة بان فصد لها
في اسفلها في ايام الخيار فان ذلك بعد رضى منه يلزم البيع وكذلك
اذا ودجها بان فصد لها في اوداجها في ايام الخيار فان ذلك بعد
رضى منه يلزم البيع وكذلك اذا اطلب ذنبها بان جوزه في ايام
الخيار فان ذلك بعد رضى منه يلزم البيع **ص** لان جوده جارية **ص**
يعني ان المشتري اذا جرد الجارية في ايام الخيار فان ذلك لا يعد
رضى منه الا ان فصد بذلك الثلث فبعد رضى منه **ص** وهو رد
من البايع **ص** يعني ان كل ما مرانه رضى من المشتري فيجوز رد
البايع اذا حصل منه في زمن جواره واستثنى المتأخرون من ذلك
كما للخبى الاجارة واليه اشار بقوله الا الاجارة اي فليست من البايع
بذلك لان الثلث له زاد النحر والاسلام للصنعة وهذا ما لم تزد مدة
الاجارة عن مدة الخيار والا كانت رد من البايع ويجري مثله
في الاسلام للصنعة بمدة مدة ولكن هذا من الاجارة **ص** ولا يقبل
منه انه اختار او رده بعد اليبوسة **ص** يعني ان من له الخيار من بايع
او اشترا او ادعى بعد انتقاص من الخيار وما الحق به انه اختار الا مضى
لباخذها من يده غيره ان لم تكن في يده او يلزمها لغيره من يده
فلا يقبل منه وكذلك لا يقبل منه ايضا انه اختار الرد بعد انتقاص
من الخيار وما الحق به يلزمها لمن لبست في يده او ياخذها
من يده في يده ولا بد من بينة تشهد له بما ادعاه من اختياره
الامضاء والدلالة ادعى ما الاصل عدمه ويبني ان يكون من
جعل له الخيار من غيرها كذلك **ص** ولا يبيع مشتري **ص** اي ان يبيع
المشتري السلعة في زمن خياره لا يدرك على رضاءها فهو

مصدر

مصدر مرفوع منفي عطف على قوله لان جوده جارية ويحتمل
النهي من الفعل ويجزم وهو المناسب لقولها ولا يبني ان يبيع
حتى يختار وانما الاشكال من جهة عد الشوق رضى دون
البيع وهو اقوي منه وقد يفرق بان الشوق لما كان تكرار دل
على الرضى بخلاف البيع قد يقع من اول وهلة **ص** فان فعل لمحل
يصدق انه اختار يمين اول رضاء منقصة قولان **ص** اي وعلى كل من
النهي والنهي لو باع المشتري ولم يجبر البايع واداد نقض البيع او اخذ
الربح فلهما يصدق المشتري في عوايه الاختيار قبل البيع يمين حكا
ابن حبيب عن مالك واصحابه وهو لابن القاسم في بعض روايات
المدونة وهو عين كلمة تنوجه على المشتري ولو لم يحققها البايع
يعلم يدعيه او لا يصدق المشتري انه اختار قبل البيع والبايع نقض
بيع المشتري وان شا اجازة واخذ الثمن وهو رواية علي بن زياد
لكن لا فائدة في نقض بيعه لانه اذا انقضه لكان للمشتري اخذ
السلعة لان ايام الخيار لم تنقض وانما للبايع الربح فقط فالصواب
ان يقول اول رضاء رجة اي ربح المشتري الحاصل في بيده ويصح
حمل كلام المؤلف على ما اذا كان النزاع بينهما بعد ايام الخيار ووقع البيع
في ايام الخيار ولا يبارضه قولهم ان المبيع يلزم من هو في يده عند
انتقاص مدة الخيار وهو لم يكن حين انتقاصها في يد البايع وجنبه
فيلزم المشتري ولا كلام للبايع في نقض بيع المشتري لانه لم يكن في
يد المشتري حين انتقاص مدة الخيار بل في يد المشتري منه من جهة
البايع ان يقول انما مئنته قبل ان تختار فقد بت ما في ملكي فيبر
اذني فلي رده انظر ايضا هذه المسئلة في شرحنا الكبير ولما
انهي الكلام على شرط الخيار شرع في الكلام على موافق المشتري

انه اذا رضى البايع ووافق المشتري

تمنعه منه وهي علي ما ذكر هنا خمسة اثار لها بقوله **ص** وانتقل
لسبب مكاتب عجز ونفوس احاط دينه **ص** يعني اذا باع او اشترى من
لا جبر عليه بخياره ثم طرأ عليه مانع جبر من رفق او فلس او موت او
جنون او غما فانه ينتقل ما كان له الي من صار اليه فينتقل لسبب
مكاتب عجز عن ادا الكفاية ما كان له من رد او امان ولا يثبت له مكاتب
بعد عجزه لما يلزم عليه من تصرفه بغير اذن سيده وينتقل ما كان
للمدين باع او اشترى علي خياره ثم فلس او مات وعليه دين محبط
بالماله لغريم احاط دينه بمال المدين الحي او الميت فلم لا ينفذ ويكون
الرجوع للمفلس والخسارة علي من يخلو في المفلس يروي عنه الثمن
هذه اما كان من فضل او تنقص فلمفلس او عليه والفرق بينهما
ان الثمن لازم للمفلس والذي ابتاع بخيار لم يلزمه ثمن الدمشقية
الفرما فلم يجب ان يده خلو علي الورثة ضرورة قوله ونفوسه عالمه مخدو
اي وانتقل خيار المدين لغريم الخ خصوص من عطف الجمل ولهم جميع جملة
محطوفه علي لسبب مكاتب لان فاعل انتقل المذكور خيار المكاتب
بجلاء فاعل المقدر ويجري مثل ذلك في قوله ولو ارث انتهي **ص**
ولا كلام لو ارث الا ان ياخذ بماله **ص** يعني اذا انتقلت الفرما علي اخذ
او رد فلم ولا كلام لو ارث معهم الا ان ياخذ الوارث بماله الخاص به
بعد رد الفرما وانظر لو اختلف الفرما فرد بعضهم واجاز اخرون هل
يكونون كالورثة ويجري فيهم ما يجري فيهم من قياس واستحسان
او تكون الورثة احق بنصيب الراد دون بقية الفرما وبذلك
في قول المؤلف الا ان ياخذ بماله وفي قول المدونة فان رد الفرما
لم يكن لورثة الاخذ الا ان يودوا الثمن من اموالهم دون مال الميت
انتهي ويحل كلامه علي ردهم كلهم او بعضهم **ص** ولو ارث **ص** يعني

ان من

ان من له الخيار اذا مات قبل انتفايه وقبل اختياره فان الحق في ذلك
ينتقل لورثة حيث لا دين عليه او معه غريم احاط دينه لان من مان
عن حق فلو ارثه او مالو كان معه غريم احاط دينه بماله الميت فهو
ما قبله ثم ان انتقلت الورثة علي شئ من رد او اجارة او اختلفوا
ورضي البايع بالتبعض فلا اشكال وان استع من تبعض صفتته
واي من اخذ نصيب الراد بجهته من الثمن فهو ما اشار اليه البايزي
والمولف بقوله **ص** والقياس رد الجميع ان رد بعضهم والاستحسان
اخذ المميز للجميع **ص** اي والقياس عند اشوب رد الجميع ان رد بعضهم
فيكلف مريد الاضمار مدح مريده لان نصيب الراد عاد لمالك
البايع ولا يلزمه بيعه الا ان احب والاستحسان عنده اخذ المميز
الجميع اي يمكن من اراد الاجارة من اخذ نصيب الراد ويدفع جميع
الثمن للبايع لترتفع العلة التي شكاها من التبعض ولما ذكر في
المدونة القياس والاستحسان في ورثة المشتري وسكت عنه
في ورثة البايع واختلف شيوخنا هل هم كورثة المشتري او لا
اشار بذلك بقوله **ص** وهل ورثة البايع كذلك تاويلان **ص** يعني
ان البايع اذا مات وله الخيار ونزك ورثة واختلفوا في الرد والاجارة
فهل يدخلهم القياس والاستحسان وهو قول محمد فينزل الوارثون
منزلة المميز من ورثة المشتري فلي القياس ليس له الا نصيبه ثم
للمشتري الخيار فان رضي المشتري بتسليم نصيب الوارثه ويتمسك
بنصيب المميز وتبعض صفتته فيهما وفمت والا جبر الوارث علي
الا اجارة مع من اجاز وليس له اخذ نصيب المميز فيصير محمله
ان القياس اجارة الجميع اذا اجاز بعضهم ولم يرد عن المشتري تسليم
نصيب الراد له ويدخلهم ايضا الاستحسان وهو ان الراد اخذ الجميع

المولف علي ما في المتن
من ان البايع اذا اراد
الاجارة فله ان يرد
الجميع او بعضهم
او لا يرد شيئا

نصيبه ونصيب الميزر ويرد الثمن للمشتري جميعه اولاد خل الاستحسان
ورثة البائع وهو اخذ الرد الجيع وانما يدخلهم القياس فقط وهو
انه ليس له الانصبيه ان سلمه له المشتري ورفق بتبسيط المنفعة
والاجبر على الاجازة مع من اجاز قاله بعض القرويين تاويلون
لحوال الشيوخ والقياس الاصولي حمل فرع على اصل في الحكم بجاع
العله فالاصل المورث والفرع الوارث والحكم عدم التبسيط والعله
الضرر الحاصل به والاستحسان بتقديم مراعات المصلحة على ان في
اخذه الميزر مصلحة به دفع الثمن جميعه للمشتري مع استلزام ذلك
عدم التبسيط الحاصل به الضرر وان جن نظر السلطان ونظر
المفسر فان طال فتح **س** اي وان جن من له الخيار من بايع او مشتري
قبل اختياره وعلم انه لا يفيق او يفيق بعد طول بضر بالآخر البصر
اليه نظر السلطان في الاصلح له من امضا او رد وامان كان
يبيق عن قرب فلا ينظر السلطان وامان اعني علي من له الخيار في
ايام الخيار فانه ينظر افاقته لينظر نفسه بعد افاقته فان طال
اعماه فسخ العقد ولا فرق بين البائع والمشتري ومبارة وظاهر
كلام الثمان المفسر فاعل نظر فهو مبني للفاعل فانه قال يريد ان الحكم
المعني هو الذي ينظر لنفسه بعد افاقته اي في الامضا والرداي ولو
افاق بعد مضي ايام الخيار الا ان يطول فيفسخ العقد ويحتل ان يقرأ
نظر باليت للمنقول ويكون موافقا لما في المواق فان نسخته وانتظر
المعني **س** والمالك للبائع **س** اي ان ملك المبيع بالخيار في زمنه
للبائع فالامضا تنقل لا تقرب وقيل ان الملك للمبتاع فالامضا
تقرب لا تنقل وهذا اعني قولهم ان بيع الخيار ينقل اي انه على ملك
البائع او منعه اي انه على ملك المشتري تكن ملكه له غير تام ولذلك

كان

كان ضمان المبيع من البائع على القولين اتفاقا **س** وما يوجب للمبد
الا ان يستثنى ماله **س** يعني ان ما يوجب للمبد المبيع بالخيار في ايام
الخيار يكون ماله وهو البائع وهذا ان يستثنى المشتري مال المبد
اما ان استثنى ماله فانه يدخل فيه المال للمعلوم والمجهول فما يوجب
للمبد في ايام الخيار فانه يكون للمشتري لانه استرط ماله الاصيل
فقد اتبع له فالمراد بالاستثنى هنا الاسترط **س** والعله وارث
ما جني اجني له **س** يعني ان العلة الحاصلة في ايام الخيار كاللبن
والبيض والتمر للبائع وكذلك الارش اذا خوذ من الاجني الجاني
علي المبيع في ايام الخيار حيث اخذه جميعا وان شارب ولا شيء عليه
وما تصدق به او وجب للمبد في ايام الخيار للبائع ايها وعليه النفع
في ايام الخيار وحيث قول التمر او تمره ان يكون المبيع عفارا فيه تخل وامد
الخيار فيه شهور او ثلاثة علي قول فيتنصور عليه طلوع التمره وقوله
والعله وارث الخ ولو استثنى ماله فيها وكلام المحميد لعل عليه لتقدم
الاستثنى عليه ولعل الفرق ان الارش بمنزلة جز من المبيع والعله
تشتا عن الخربك غالبا بخلاف ما يوجب للمبد **س** بخلاف الولد **س**
اي فانه لا يكون للبائع لانه ليس بعله اي فهو كجز من المبيع ومثله الصوف
تم ام لا **س** والضمان منه **س** يعني ان المبيع بالخيار اذا فسخه المشتري
واذعي ضياعه فان البائع يضمنه الا اذا ظهر كذبه او كان مما يفتاب
عليه فان ضمانه من المشتري فتحصل حينئذ ان الضمان من البائع
اذا كان المبيع مما لا يفتاب عليه حيث لم يظهر كذب المشتري او كان
مما يفتاب عليه وثبت ثلثه او ضياعه بالبيعة وظاهر قوله والضمان
منه كان الخيار له او لغيره **س** وحلف مشتري الا ان يظهر كذبه او يفتاب
عليه لا يبيته **س** اي ان المشتري اذا ادعي ضياع ما اشتراه بالخيار او ثلثه

بعد ما قبضه وكان مما لا يغاب عليه كالجوان فانه يحلف وسوا
كان متها ا م لا الا ان يظهر كذبه فلا تقبل دعواه والضمان عليه
مثل ان يقول ضاعت اول اسر فتقول البيته رايناها اس او
يقول ضاعت اس بمحض فلان فيقول فلان لم يكن ذلك في علي
وكذلك يكون الضمان من المشتري ولا يصدق في دعواه التلف اذا كان
المبيع مما يغاب عليه كالحلي وعقود الا ان تشهد بيته بالتلف او
الضمان من غير سببه ومن غير تقريباً فيجب ان يكون الضمان من البائع
فقوله او يغاب عليه عطف على ما يظهر كذبه **ص** وضمن المشتري
ان خير البائع الاكثر **ص** يعني ان المشتري يضمن اذا تلف او ضيع
المبيع بالخيار الاكثر من الثمن والقيمة يوم القبض حيث كانت
الخيار للبائع لان من جهة البائع ان يقول امضيت ان كان الثمن
اكثر وان يقول رددت ان كانت القيمة اكثر فان قيل كيف يتاين
الا مضافي عدم فالجواب ان عدم غير محقق فكانه موجود
ومحل ضمان المشتري الاكثر ان لم يحلف فان حلف انه تلف او ضاع
بنفسه فانه يضمن الثمن والبيع الا شار يقول الا ان يحلف اي
فيضمن الثمن فقط **ص** خياره **ص** تنبيه في ضمان الثمن اي ان
المشتري اذا كان الخيار له وعاب على البائع وادعى تلفه ضمن الثمن فقط
لانه بعد راضيا كان اقل من القيمة او اكثر ما لم يحلف عند اشبه انه
لم يرض بالشراف لقيمة القيمة ان كانت اقل وانظر لو كان الخيار **ص**
وكيفية ببيع والخيار لغيره **ص** تنبيه في ضمان الثمن يعني ان البائع
اذا عاب على البائع ثم ادعى تلفه والخيار للمشتري او للاجنبي فانه
يضمن الثمن خاصة سواء كان المبيع مما يغاب عليه ام لا لانه بمثابة من
التلف ملحة وفقت على ثمن وفاقدم حكم جنابة الاجنبي في قوله وارث

ما جني

ما جني اجني له ذكر جنابة المتابعين وانها ستة عشر صورة ثمانية
في جنابة البائع وهي ان يكون عمدا او خطأ وتلف المبيع اولاً والخيار
له او للمشتري ومثلها في جنابة المشتري وبدا بالاول من جنابة
البائع فقال **ص** وان جني ببيع والخيار له عمدا **ص** اي ففعله دال
على انه رد المبيع قبل جنابته وهذا انصرف بفعله الشخص في ملكه
وهذا انكرار مع قوله سابقا وهو رد من البائع الا الاجارة اعتقده
جما للنظائر **ص** وخطا فللمشتري خيار البيع **ص** الموضوع بما
له من ان الخيار للبائع اي وان جني البائع على المبيع في ايام الخيار
جنابة خطا عليه فقط من غير اتلاف فان اجاز البائع بماله فيه من
خيار التروي فانه يثبت للمشتري الخيار في المبيع فان ثار رده بماله فيه
من خيار التقبض واخذ ثمنه ان كان دفعه وان شا اجاز المبيع ولزمه
جميع الثمن لان البيع الحادث في ايام الخيار كالبيع القديم فلهذا
ثبت الخيار للمشتري فالمراد بخيار البيع ان يتما سك ولا شيء له او يرد
ولا شيء عليه حيث اراد البائع ان يضمن المبيع فان رده فلا خيار للمشتري
وانما لم يكن جنابته خطا رد الجنابة عمدا لان الخطا مناف لمقصد البيع
ص وان تلفت انفسه فيهما **ص** الضمير المثنى يرجع الى الجنابة عمدا
وخطا والمبين ان البائع اذا جني على المبيع في ايام الخيار والخيار له عمدا
او خطا فلف المبيع بسبب ذلك فان البائع يفسخ فيهما لان الضمان
منه وهو الجاني ولا خال للمشتري في ذلك اذا الخيار بيد البائع
ولو اقتصر على قوله وان تلف انفسه كفاه ويكون متعلقا بمسئلة
الخطا فقط وما مسئلة المد فقد حكم فيها بالرد وظاهره سواء تلف
ام لا وهو كذا **ص** وان خير غيره وتمد فللمشتري الرد او احدى
الجنابة **ص** الضمير في غيره وتمد يرجع للبائع كما يدل عليه ما بعده

وما قبله والمراد بغيره المشتري ولو قال بدله مشتري كان اخصر
واظهر والمعنى ان الخيار اذا كان للمشتري وقصد البائع الجنائية
على البيع ولم يتلف بسبب ذلك فالمشتري بالخيار ان يشارك في البيع
وان شاء اجازته ودفع جميع الثمن واخذ من البائع ارض الجنائية
فيغنا صمد بها من الثمن فمن له فضل رجع به على صاحبه وانما
لم يتل او قيمة العيب لئلا يتوهم في نحو الموضحة بما فيه سبب اخلا
اذ ابرئت على غير شئ لا شيء له لعدم العيب مع ان فيه ما قدره
الشارع كنصف المشرى وغيره من المقدرات **ص** وان تلتفت ضمن
الاكثر **ص** يعني ان البائع اذا اتهم الجنائية على البيع في ايام الخيار
فالتلف والخيار للمشتري فان البائع يضمن جنيته للمشتري الاكثر
من الثمن او القيمة لان الثمن ان كان اكثر من القيمة فللمشتري
ان يرد البيع بماله فيه من الخيار وسيقتط عنه الثمن وان كانت
القيمة اكثر من الثمن فللمشتري ان يبيع البيع ويدفع الثمن ان
لم يكن دفعه وياخذ القيمة من البائع وقوله ضمن الاكثر هذه اذا
كان الخيار للمشتري او للاجنبي ورضي بما يفعله المشتري والا فان
رد فلا كلام للمشتري وان اجازته ضمن الثمن كما ينبغي **ص** وان
اخطا فله اخذه ناقضا او رده **ص** الموضوع بحاله يعني ان
الخيار اذا كان للمشتري والبائع جني على البيع جنائية خطا ولم
يتلفه فالخيار حبيبه للمشتري ان شأ رده وسقط عنه الثمن وان
شأ اجازته ولم يرضه جميع الثمن وباخذه ناقضا ولا شيء له لان بيع
الخيار مغل جنائته على ملكه **ص** وان تلتفت انتسخ **ص** اي واد تلت
السلمة المبيعة بخيار للمشتري او لاجنبي بسبب جنائية البائع فان
المققة تنتسخ جنيته وهذا الحوال الثمانية المتعلقة بجنائية البائع

ثم شرع

ثم شرع في جنائية المشتري وعمد هالكه ما يتوله **ص** وان جني
مشتري الخيار له ولم يتلفها عمدا فهو رضى **ص** يعني ان المشتري
اذا جني على البيع في ايام الخيار جنائية عمدا والخيار له ولم يتلف البيع
فان ذلك بعد رضى بالبعض البيع ويلزمه الثمن وهو تكرار مع
قوله او جني ان عمدا غتوه جميعا للنظام **ص** وخطا فله رده وما
نقص **ص** الموضوع بحاله يعني ان المشتري اذا جني على البيع في ايام
الخيار جنائية خطا ولم يتلف البيع والخيار له فالمشتري بالخيار ان
شأ امضى البيع واخذه ببسبه ويدفع جميع الثمن وان شأ رده
ودفع ارض الجنائية ولو قال فله خيار العيب كما مر لا فاد هذا
مع كونه اخصر لكن **ص** اي في هذا المقصد تفسير خيار العيب كما مر
وانما لم تكن جنائية المشتري خطا رضى بجنائته عمدا لان المخطي
لا يقصد بفعله التمسك كما لا يقصد به البائع الفسخ وانما وجب
عليه رد ارض الخطا لان الخطا والعمد في احوال الناس سواء وان
اتلفها ضمن الثمن **ص** يعني ان المشتري اذا جني على البيع في
ايام الخيار جنائية عمدا او خطا فالتلف والخيار له فانه يلزمه الثمن
الذي يوقع به البيع وقد علمت ان الخطا والعمد في احوال الناس سواء
وعليه المازني بان المشتري بعد ان دفعه للسلمة كما تلف للمنهى
فللبائع ان يلزمه اياه وقوله وان اتلفها الم تكرار مع قوله كخياره **ص**
وان جني غيره وجني عمدا او خطا فله اخذ الجنائية او الثمن **ص** الضمير
في غيره يرجع للمشتري وهو البائع والمعنى ان الخيار اذا كان للبائع والجا
على البيع عمدا او خطا في ايام الخيار هو المشتري ولم تلف السلمة بسبب
تلك الجنائية فان الخيار للبائع ان شأ رده البيع بماله فيه من خيار التروي
واخذ من المشتري ارض الجنائية وان شأ امضاه واخذ من المشتري جميع

في

الثمن الذي وقع به البيع لانه كن انك سلت وقتت علي ثمن وانما
 لم يقل ارش الحياة **لما مر** وان تلقت ضمن **الاكثر** الموضوع
 بحاله من ان الخيار للبائع والجاني علي البيع في ايام الخيار هو المشتري
 حياة عمد او خطا الا انها تلقت المبيع فان المشتري يضمن للبائع
 الاكثر من الثمن الذي وقع به البيع ومن القيمة يوم التلف فان كان
 الثمن اكثر فللبائع ان يحجز البيع لما فيه من الخيار وان كانت قيم
 القيمة اكثر من الثمن فللبائع ان يرد البيع لما فيه من الخيار وياخذ
 القيمة وهذا واضح اذا كان الخيار للبائع واما ان كان للاجنبي فان
 رضي بما يجعله البائع فكله والافله الاجازة واخذ الثمن ونه
 الرد واخذ القيمة ولا كلام للبائع حينئذ هكذا يظهر قاله بعض
 الشراح وفي عبارة وهذا كله اذا كان الخيار لاحدهما واما لو كان
 لغيرهما فهو بمنزلة من اشترط له الخيار فلو اشترط لهما فانه يوجب
 جانب البائع ولما انجى الكلام علي بيع الخيار شرع بكلام علي بيع الاختيار
 الاختيار التميم له وهو بيع بت في بعض عدد من نوع واحد علي
 خيار المتاع في تعيينه هذا اذا لم يخاص الخيار بان يشتري احد التوبين
 علي انه بالخيار في تعيينه فقط واما ان جاعده بان يشتري احدهما علي
 انه بالخيار في تعيينه وهو فيما يمينه بالخيار فيجوز بانه يبيع بعض
 عدد من نوع واحد علي خيار المتاع في تعيينه فقط وعلي خيار
 في تعيينه وبه والحاصل ان المسائل ثلاث بيع خيار وبيع اختيار
 وبيع خيار واختيار فالخيار التروي في الاخذ والرد والاختيار في
 التبيين والخيار والاختيار يكون الخيار في التبيين وبعده هو
 فيما عينه بالخيار في الاخذ والرد وفي كل امان يبيع التوبان واحدهما
 او غفري ايام الخيار ولم يجز وحاصل ثلاثة في ثلاثة تسع والمولف

تكم

تكلم علي الجميع فاشار الي الثالث وهو الاختيار مع الخيار والثاني
 وهو الاختيار فقط بقوله **ص** وان اشترى احد توبين وقضى
 ليختار فادعي ضياعهما ضمن واحدا بالثمن فقط **ص** بين ان
 الشخص اذا اشترى احد شيئين يبار عليهما كتوبين او غلبين
 او قوطبين من شخص واحد وقضىهما من البائع ليبيع منهما
 واحد اثم هو فيما يمينه بالخيار في امسالة اوردته مع الاخر وهو
 الاختيار مع الخيار وهو فيما يمينه بالزوم وهو الاختيار فقط
 فيدعي في كل ضياع كل منهما فانه يضمن واحدا منهما فقط بالثمن
 الذي وقع به البيع ولا ضمان عليه في الاخر لانه امين ولا فرق
 بين طوع البائع به فعهما وسوال المشتري له ذلك ولهذا احت
 المبالغة بقوله ولو سئل في اقتضاها له وقيل ان سئل بضمهما
 احدهما بالقيمة لانه غير مبيع والاخر بالاكل من الثمن والقيمة
 فيما اذا كان فيما يختاره بالخيار لانه قادر علي التمام بالثمن وورده
 فيضمن قيمته بعد حلفه فقوله فقط راجع كقوله واحد الا ان قوله
 بالثمن لئلا يتوهم انه يضمن الاخر بمثل الثمن وعمما في قوله
 وان اشترى احد توبين وقضىهما ليختار ثم هو فيما يمينه بالزوم
 او بالخيار فيما يختاره بالزوم وانما قصده التمسك علي الخيار والاختيار
 دون الاختيار فقط اي دون ان يجعله سائلا للاختيار اي الزوم
 لاجل قوله وله اختيار الباقي لان هذا فيما اذا كان خيار واختيار
 واما لو كان اختيار فقط فيضمن نصف الثالث قاستيسته ام لا
 ويلزمه نصف الباقي وليس له ان يختار بقيتهم والى انفراد
 الخيار بقوله وان كان ليختارهما فكلاهما مبيع والى انفراد
 الاختيار بقوله وفي الزوم لاحدهما الخ وقوله قسم الحدا



بالتزمن فقط هذا اذا لم تتم له بيته على الضياع واما ان قامت
 فيها اذا كان فيما يختاره بالخيار لا ضمان عليه فيها ولا يقترب
 الحكم فيها اذا كان فيما يختاره على اللزوم بين قيامها وعدمه
 وهو ضمان واحد فقط وكذا ينبغي اذا كان المبيع مالا ميثاب
 عليه كاحد عبيدين مشتري احدهما على الالتزام فيهلكان اما
 لو هلك احد التوأمين او العبدان المشتري احدهما على اللزوم
 للزوم النصف من كل كما ياتي في عموم قوله وفي اللزوم لاحدهما
 يلزمه النصف من كل وسواقات بيته في التوأمين ام لا **او**
 ضياع واحد ضمن نصته **ش** يعني اذا ادعى ضياع واحد من
 التوأمين او القرطين او نحوهما ولم تتم له بيته ضمن نصف الضمان
 الضايغ لعدم العلم بالضايغ هل هو المبيع او غيره فاعلمنا الاجابة
 وكان القياس ان له الخيار في نصف الباقي لاني جيمه كما هو قول
 محمد فنقول المص وله اختيار الباقي اورده وهو مذهب بن القاسم
 خاص بما اذا كان يختار احدهما ثم هو فيما يختاره بالخيار كما هو
 على مذهب بن القاسم لزوم كون المبيع ثوبا ونصفا ولم يكن
 المبيع الا ثوبا واجاب بعض بان امر جوت اليه الاحكام ومثل
 هذا يقتضيه بدني الفروع الظنية انتهى وايضا فان في اختيار
 بعض الباقي ضرر الشركة فلا يرتكب فقوله وله اختيار الباقي اي
 كل الباقي اي وله ان لا يختار شيئا وليس له ان يختار النصف لان
 ذلك ضرر على البائع وانما له اختيار الباقي حيث كان من الخيار
 باقيا ولو قال كنت اخترت هذا الباقي ثم ضاع الاخر فلا يصدق
 ويضمن التالف واما لو قال كنت اخترت التالف فانه يضمنه هل
 له اختيار الباقي ام لا وله بعد يمينه انظر في ذلك ثم يمينه في الشريك
 المدلول

المدلول عليه بقوله ضمن نصته مسيلة مالك في المدونة بقوله
ص كسائل دينارا فيعطى ثلاثة ليختار فترغم تلف اثنين فيكون
 شريكا **ش** يعني ان من له دينارا على شخص دينارا فاعطاه ثلاثة
 ليختار منها واحدا على ان له احدها غير حين ثم ان القايض
 للثلاثة تلف منه اثنان فانه يكون له في كل دينار ثلث فيكون
 له في السالم منها ثلث وعليه ثلث كل من التاليفين وسواقات بيته
 على التالف ام لا ثم انه ان كان تحتها فلا بد من حلفه على الضياع
 ليس من ضمان التاليفين فان لم يحلف ضمنهما ايضا وان لم يكن منها
 او تمها وحلف على الضياع فيحسب له دينارا ان اخذه قضا
 او قرضا كما استرنا اليه واما ان قبضها ليس بها او يرضها فان
 وجد فيها طيبا ورثا اخذه والدرج جميعها فانه لا شيء عليه
 لانها امانة واما ان قبضها لتكون رهنا عنده حتى يتبطل
 منها او من غيرها فله ان يضمن جميعها الا ان يثبت الضياع
 وان ادعى الدافع عليه في القسم الثاني انه اخذ واحدا بعد ما
 رهاها جادا او ما اخذه وانكر صدق الاخذ بيمينه ولا يفهم
 لقوله فترغم الذي هو القول الذي لا دليل عليه بل مثله ما اذا
 اقام بيته بالتلف وقوله فيكون شريكا مضمون بوجه السبب
 لختايبه لان وجه السبب في المسيلة المشبه بها حتى فلا يقال
 انه ضياع لانه استفيد من التشبيه وقوله فيكون شريكا فيما تلف
 وتبي فيكون له ثلث الباقي ويغرم فيها ضاع ثلثي دينار من كل
 دينار ثلثه ولما ذكر من شر التوأمين وجهين وهو اختيار فقط او
 اختيار وجبا لا اخلص في قوله وان اشترى احد توأمين كما قررنا
 ذكرنا ان الاوجه وهو الخيار فقط وان كان تكرارا مع ما مر في

في المدونة
 في التاليف

احكام الخيار من قوله ويلزم بانتقايه ليستوفي اقسام التوبين ه
المذكورة في كلام غيره **ص** وان كان ليختارها فكلها مبيع وزناه
بمضي المدة وهما بيده **ش** اي وان كان اشترى التوبين علي خيار
التروي فيها وقبضها ليختارها معا او يردهما فادعي ضباعهما
او ضياع احدهما فانه يفهمها ضمن بيع الخيار ان لم تقم بيته والا فلا
واذا مضت مدة الخيار وهما بيده لزناه كما مر لكن اعاده لقوله
هنا وهما بيده فانه لا يستفاد مما مر لكن كان يمكن ان يقول فيها
مر ويلزم بانتقايه من هو بيده وهو المناسب للاختصار ه
واخر يقول وهما بيده ما اذا كانا بيد البايع فيلزم النصف من
كل تقرير وفيه نظير بل لا يلزم شي منهما لانه ليس هنا الا بيع خيار
فقط فاذا مضت مدته والبيع بيد البايع فانه لا يلزم المشتري
منه شي **ص** وفي اللزوم لاحدهما يلزم النصف من كل **ش** اي اذا
اشترى ثوبا باختياره من توبين يريد او عبا يختاره من عشرين
وهو فيما يختاره باللزوم فانه اذا مضت مدة ايام الخيار وتباعد
والثوبان بيد البايع او بيد المتاع فانه يلزم نصف كل ثوب فلا
خيار له لان ثوبا قد لزومه ولا يعلم ايها هو فوجب ان يكونا فيهما
شركيين **ص** وفي الاختيار لا يلزم شي **ش** اي وفي اشترائه احدهما
علي الاختيار ثم هو فيما يختاره بالخيار وهي اول صورة هذا
الكتاب اذا مضت ايام الخيار ولم يتكلم به شي منها لانقطاع اختياره
بمضي مدته وسوا كانا بيده او بيد البايع اذ يقع البيع علي يمين
فيلزمه ولا علي ايجاب احدهما فيكون شريكا في الكلام علي هذه
الصورة يتعلق بالضمان وقد مر وباللزوم وعدمه بمضي ايام
الخيار وهو هذا وانظر تفصيل هذه المسئلة في شرحنا الكبير

ولما انهي

لام

ولما انهي الكلام علي خيار التروي اتبعه بخيار الميب وهو كما قال
ابن عرفة لقب لتكمين المتاع من رد ميبه علي بايحه لنفسه عن
حالة بيع عليها غير قوله كية قبل ضمانه متاعه واخر يقول لنفسه
عما اذا قاله البايع من المبيع فان له رده علي بايحه وقوله غير قوله كية
صفة لحالة اخراج به صورة استحقاق الجبل من يد المشتري وقوله قبل
ضمانه يتعلق بالتقصص وبتناعه فاعل بالمصدر ولم يتل قبل بيعه
ليدخل في ذلك حادث التقصص في الغايب والمواضعة وما اشبه
ذلك لان الضمان في ذلك كله من البايع والتقصص واقع في المبيع وهو
في ضمانه وحالة المبيع المختبر تقصصها اما بشرط او عرف فقال **ص**
وردد بعد ممره وفيه غرض **ش** والمعني ان من اشترى سلعة وله
واشترط فيها شرط الفرض وسوا كان فيه ماله ككونها طباحة
او لم تكن كثال المؤلف ثم لم يجد المتاع في تلك السلعة ما اشترطه
له البايع فانه يثبت للمتاع الخيار ان شاهدها وان شاتمك ولو لم
جميع الثمن فتقوله ورد الخ اي وجاز له الرد بسبب عدم شروط **ص**
كثيب يمين فيجدها بكذا **ش** يعني ان من اشترى امة وشروطها
ثيب فيجدها بكذا ثم ادعي بعد ذلك ان عليه يمينا ان لا يطي الا بكار
او لا يشتري الا بكار فله ردها لا جلي يميه ويصدق في دعواه ان
عليه يمينا ولا يصدق في غير اليمين الا بية او بوجه فاذا اشترى
نصرانية فوجدها مسلمة وقال انما اردتها نصرانية لاني اريد
تزوجها من نصراني عندي فانه لا يصدق ولعل الفرق ان اليمين
مظنة الخفاء ولا كذلك غيرها **ص** وان بمادة **ش** قال مالك اذا
نادي الذي يبيع الجارية في الميراث انها نزع عنها فوجدها
علي خلافه او انها طباحة او جازاة فتوجه بخلافه فله ردها

لان ذلك يتناول منزلة الشرط فان اشترط المشتري شرطا لا غرض فيه ولا غاية كما اذا اشترط انه ابي فوجده كاتباً او شرط انه جاهل فوجده عالماً او اشترط ذلك فان الشرط يستقط ويلزم البيع وكما اذا اشترى عبد الحراسة زرعه سدا واشترط انه غير كاتب فوجده كاتباً فالشرط باطل والبيع لازم واليه اشار بقوله لان انتقي اي لا ان انتقي العرض السابق ويلزم منه انتقا المالمية فيلغى الشرط فلذا وجب بخط المؤلف لان انتقا بضمير الافراد **و** بما العادة السلامة منه **س** يعطون علي عدم اي ورد بوجود شيء المادة السلامة منه سواء اثر ذلك الشيء نقصا في الثمن كالاباق او في البيع كالمخصا او في التصرف كالسر والتخت او حيف عاقبة كجذام الابوين **م** خذ في امثلية بنو له كمور واحرمي اليه ودهاب بمصر نور المير كدهاب كله حيث كانت المادة السلامة منه وقطع ولو انملة **س** وخصا واستحاضة **س** اي وله لك اذا وجده خصيا فانه عيب وان كان يرب في ثمنه لانه منفعة بخير شرعية كزيادة ثمن الجارية المخينة فانه اذا وجدها مخينة يرد لها قال في الجلاب المخصا والجيب والرتق والافضا يوجب الرد والتمت والاعتراض فالظاهر لا رد بها وكذلك من اشترى امة فوجدها مستحاضة فهو عيب ترديه ولو في الوخش كما في الموارينو وهو ظاهر المدونة اذا ثبت عند البايع لاث انصلت بدم الا شتر او بعبارة وتيقيد كلام المؤلف كائن الحاج كما اذا ثبت استحضتها عند البايع اخرا من الموضوعه للاستبارة تخيف حصة لا شك فيها ثم تستمر مستحاضة فالحق لا ترد بذلك غير محتاج اليه لان كلامه في الرد بالعيب القديم وجب فلا بد من ثبوته فان قيل علي هذا كان ينبغي عدم تقييد عدم سيلة البول

الايمة

الا يثبت فالجواب ان تقييده بذلك ليرتب عليه ما بعده من الحلف والوضع عند غيره والظاهر ان المراد بالاستحضرة ما فيه ضرر على المشتري ولا يقيده لا بشهر ولا بشهرين **س** ورفع حصة امر استبرأ **س** المراد بالرفع التاخر عن العادة في الرابطة والوخش لما على المشتري فيه ضرر وهذا فيمن تتواضع وامان لا تتواضع اذا تاخر حيفها وادعي البايع انها حاصت عنده فان المشتري لا يثبت له الرد لان القول قول البايع في نفي قدمه وصار العيب الحادث في مثل هذا من المشتري اي لانه بمجرد العقد دخلت في ملك المشتري الا ان تشهد المادة بقدمه كما ياتي **س** وعسروزي وشرب وبخوس **س** يعني ان من باع اشترى رقيقا فوجده اعسر فان ذلك عيب يرد به وهو البطش باليسري دون اليمين ذكرنا كان او اثني عليا او خشا وكذلك يرد بالزني طوعا او كرها سواء كان من علي الرقيق او دنيه وكذلك يرد بشرب الخمر واكل الخوافيون وحشيش سواء كان من الرقيق او دنيه وكذلك يرد بوجود البخر في النمل او في الفرج سواء كان من علي الرقيق او دنيه ذكرنا او اثني **س** وزعور زيادة سن وظفر وعجز وبخوس **س** يعني ان الزعر عيب وهو قلة الشعر في الذكر والاني ولو في الما جبين وهذا اذا كان بغيره واوالا فليس بعيب وكذلك يرد الرقيق مطلقا بوجود زيادة سن فيه بمقدم النمل او حوزة برباذا علت علي الاسنان اما في موضع من الحنك لا تضرب الاسنان فلا وكذلك يرد الرقيق بوجود ظفر باحد بياضه وهو البياض او الفص في سواد العين او لم يابست في شعر العين وكذلك يرد الرقيق بوجود عجز وهو العقد في عرق الجسد او عجز وهو خروج السرة وتقرها وغلفا اصلها وبببارة

علي

العجوة والعروق والاعصاب المنقذة من الجسد مطلقا واليخراتنا
 البطن **ص** والدين او ولد **ش** يعني ان من اشترى امة او عبدا فاذا
 له ابوان او ولد فان ذلك عيب يوجب الرد كما جيل عليه من شدة
 الالفة والشفقة فيحملها ذلك على الباقي اليها قال بن حبيب اذا
 وجد المتاع للامة زوجا او عبدا او وجد للعبد زوجة حرة او
 امة او وجد لاحدهما ولدا حرا او عبدا او وجد لهما ابنا او ابنة
 كله عيب يرد به فتوله وولد بن علي كذا في مضاف اي احد والدين
 واخرى هما **ص** لا جد ولا اخ **ش** يعني ان من اشترى عبدا او امة
 فاذا له جد من قبل ابيه او من قبل امه او ولد اخ شقيق اولاد اولاد
 فان ذلك لا يكون عيبا **ص** وجد ام اب او جنونه بطبع لا بحسن **ش**
 يعني ان من اشترى عبدا او امة ثم اطلع على جدام في ابيه او في جده
 او في امه او في جدته فان ذلك يكون عيبا يوجب الرد لانه يعدي
 ولو بعد اربعين جدا والمواد بالاب الجنس فيه خل الجدة وان علا
 ومثل الاب الام لان المني حاصل منهما وكذلك يرد الرقيق بوجود
 جنون باحد ابويه ان كان بطبع من وسواس او صرع مذهب
 للمقل خشية عاقبته لان كان بحسن وببارة بطبع بان كان
 من الله لا بسبب سببه او جنونه اي الاب ابن شاس وكذلك اذا وجد
 باحد الابوين فساد الطبع انتهى فيعلم ان المراد بالاب الجنس
ص وسقوط سنين **ش** اي ويرد الرقيق بسبب سقوط سنين من
 مقدم او غيره علي او وخش ذكر او انثى واما الراية فتورد بسقوط
 واحدة في مقدم النعم او موخره تنقمت الثمن ام لا واليه اشار
 بقوله وفي الراية الواحدة وهي بالياء التحتية والواو اليمن المهملتين
 الجملة من الاما واما الوخش فان كانت الواحدة من المقدم

فكذلك

فكذلك والافلا وهذا تفصيل من المفهوم فلا يفتن به وش
 الوخش الذكر **ص** وشيب بها فقط ولو قل **ش** اي وله الورسبب وجود
 شيب بالراية الشابة ولو قل الشيب والمراد بها من لا يشيب ثلها
 وخموم فقط انه ليس عيبا في غير الراية سواء كان قليلا ام لا ما لم
 ينقص الثمن ويجري مثله في الذكر **ص** وجموده وصحته **ش**
 اي وما هو عيب في الجارية الراية وغيرها جمودة شعرها
 اي كونه غير مرجل اي مرسل بمعنى انه يكون فيه تكبيرات من لغة
 علي عود ونحوه لا من اصل الكلمة لانه مما يمتدح به لكن المناسب
 لهذا ان يقول ونجيد لانه الجمودة ما كان من اصل الخلقة
 لا ما كان بمخانة وصحته اي كونه يضرب الي الحرة ويحول
 ضربه الي بيضاء لان النفس غالبا لا تحب من هذه صفت **ص**
 وكونه ولد زنا ولو خشا **ش** اي لانه ما تكرهه النفوس عادة والغير
 في كونه للبيع والوخش الذي الحسيس **ص** ويول في فرش في وقت
 يتكوان ثبت عند البايع والاحلفان اقرت عند غيره **ش** اي وثبت
 رد الرقيق يول صد منه ولو خفي ما في فرش حين ثوبه في وقت
 يتكر فيه البول منه وهو بعد ترعرعه وخارفته حد الصغر
 حيا وان انقطع اذ لا يورث من عوده ان ثبت بالبيعة انه كان
 يبول عند البايع فان لم يثبت وانكر البايع ذلك حلف انه لا يعلم انه
 بال عنده بشرط ان يبول عند غير البايعين من امراه او رجل ذي
 زوجة وقيل خبر المرأة والزوج عن زوجته يولها ولا يحلف المتاع
 بايعة علي علمه بمجرد عواه ولا بمجرد الوضع عند الغير بل لابد
 من البول عند من وضعت عنده فتوله ان اقرت عند غيره اي
 وبالت وغير المشتري يشمل البايع فيقتضي انها ان اقرت عند

ع

البايع ومالت بحلف وليس كذلك فلو استقطا المولى الضمير
 من غيره لكان إيبين والضمير في اقرب للنسبة وحلف البايع
 هنا يخالف قول المولى والقول للبايع في العيب اي بقي العيب
 بلا عيب ويجاب بان النسبة لما اقرت عند الغير ومالت كانت
 في ذلك ترجيح لقول المشتري فلهذا حلف البايع **ص**
 وتحت عبدا ونحوه امة ان اشتهرت وهل هو الفعل او
 التشبيه تاويلان **ص** اي وما يرد به الرقيق الا طالع علي
 تحت العبد اشتهر ام لا لانه يتفقد قوته ويضعف نشاطه
 وعليه فحوله الامة ان اشتهرت كانت بذلك والا فلا لانه
 لا يمنع شيئا من خصال النساء ولا يتفصها فاذا اشتهرت
 كانت ملحوظة كما في الحديث عياض وينبغي ان يخص هذه الاشياء
 بالوحش واما العلية فالتشبيه فيها عيب اتفاقا اذا المراد
 منها التانيث ويزاد في اثباته بقدر ما يفتن فيه ويكره
 عنده ولتفاد المدة وتو برود العبدان وحده تحت وكذلك
 الامة المذكورة لكن اختلف هل المراد بالتحت والذكورة
 الفعل بان يوتي الذكور تفعل الاثني فعمل شرار النساء والمراد
 به التشبيه في الاخلاق والحكام والتمايل بان يكسر العبد
 محاطه ويوث كلامه كالنساء اما خلقا او تخلقا وتشبيه الامة
 بالرجال في تكبر كلامها وخشونتها ونحو ذلك لا فعل القاء
 تاويلان فقوله وهل هو اي ما ذكر من تحت العبد ونحوه
 الامة الفعل وعليه يكون في كلامه نوع تكرار مع قوله وزني فعمل
 قوله وزني بالنسبة للذكر علي الفاعل فلا تكرار وايضا لا يثبت
 فيه الاشتهار بخلافه علي التاويل الثاني ومجابه قيد الاشياء

عام في العبد والامة كما في ثقل المواق وانه حثرتي على التاويل
 الاول كما يفيد كلام المواق **ص** وقلف ذكر واثني مولد او طول
 الاقامة وخفن محلو محلهما **ص** يعني ان الرقيق اذا كان مولدا
 ببلاد الاسلام او طول الاقامة بين المسلمين واطلع
 المشتري على تركه ختان الذكر وخفاض الاثني فانه يكون عيبا
 حيث فأت وقتة منهما بحيث يخبى مرضه بسببه ان فعل
 بهما والا فليس بعيب واما من يولد في القودوم من غير
 طول اقامة عندنا فليس تركه ما ذكر عيبا بل اطلاقا فلهذا
 عيب خوفا من كونها من رقيق ابي اليمام او غار واعليه
 فقوله قلف بفتح القاف واللام وهو ترك ختان الذكر
 وترك خفاض الاثني المسلمين فاما ان يكون استعمل
 القلف فيها نفلسا او يكون خفاض محذورا من الثاني
 معطوفا على قلف فاذكرنا ومنهم ما قررنا ان المولى ترك
 فتيدين وبها كونهما مسلمين وفات وقت ختانها وترك
 وترك شرط ثالثا وهو كون طول اقامتهما في ملك المسلم
 وكونه الولد منهما ولدي ملك المسلم وعليه فشرط الرد بعدم
 الختان في الذكر والاثني اذ اولد ببلاد الاسلام ان يولد في
 ملك مسلم وان يكونا مسلمين وان يموت وقت ختانها
 وشرط الرد فيمن لم يولد ببلاد الاسلام ان يكون مسلما
 وان تطول اقامته في ملك المسلم وان يموت وقت ختانها
 فان فقد شرط من شروط من ولد ببلاد الاسلام او شرط
 من شروط من لم يولد به لم يرد بوجوه غير مختون فاذا
 اسلم ببلاد الحرب وطالت اقامتهما به فانهما لا يردان بترك

المختار بل وجودها محتونين عيب ثم شبه في قوله ورد بعدم
 مشروط فيه غرض قوله **ص** كبيع بعهد ما اشتراه بيرة **ش**
 يعني ان من اشترى عبد اعلى البراة من الميوب التي لا يباعها
 وطالت اقامته عند باييه ثم ان المشتري باعه لآخر بيع الاسلام
 ولم يذكر لمن اشتراه منه انه ابتاعه بالبراة فاذا علم بذلك
 المشتري منه فان له الرد لان كتمه ما ذكر كبيع كتمه لان
 المشتري منه يقول لو علمت انك ابتعت بيرة لم اشتريها
 قد اصاب به عيبا ونقص او تكون عديما فلا يكون لي
 الرجوع علي بايكم فقوله ما اشتراه بيرة صريحا بشرطه
 المتقدم او حكما كمن اشترى عبد امن الميراث قال في جماع
 اشهب من ابتاع عبد اب البراة او من الميراث فلا يبيع بيع
 الاسلام وعهدته حتى يبين انه ابتاعه بالبراة واما عكس
 كلام المؤلف وهو ما اذا باع بالبراة ما اشتراه بالعهدة
 فيه فقلان فليل للمبتاع ان يرد لان ذلك داعية الى التلبس
 بالميوب وقيل بالكراهة ولذا وقع بمضي وكما اراد الكلام
 علي الميوب الخاصة بالدواب عطفه مكررا كان التشبيه بقوله
ص وكرهه وعثر وعثر وعدم حمل معناه **ش** الرهص وقرة
 نصيب باطن الكافر من اصابه عاخر حجر وعثر بالمثلثة هذا
 حيث ثبت عند البايع او قال له انظر انه لا يجد ث بعد
 بيعها او كان بقوايها او غير ما ارثه والافان امكن حدوثه
 حلف البايع ما علم عنده فان نكل حلف المبتاع ورد قاله
 وهذا واضح اذا كانت دعوى تخلف والا فلا يشتري الرد
 بغير دنكول البايع والكرن هو الذي لا يفتاد وادخل بالكان

ما شابه

ما شابه الثلاثة كالدبر وتوسر الذراعين وقلة الاكل والنور
 المفرطين والمراد بالمثل هنا ما يحمل علي الدابة لا الولد فاذا وجدت
 الدابة لا تحمل مثلها وهي ما تراه للمثل فانه له ردها **ص** لا ضبط
ش هو وما بعده عطف علي عدم من قوله ورد بعدم مشروط الخ
 يعني ان وجود الرقيق يحمل بكذا يد به ليس يعيب وفعله ضبط
 بضبط كعلم يعلم ويسمي عسر يسر وكان عمر رضي الله عنه كذلك
 زاد في السائل الا ان شئت قوة اليمين انتهى اي ينقص عن
 قوتها المتبادرة لها لو كان المثل بها وحدها وان ساوت
 الميسر وهذا يفيد كلام الشارح والموافق **ص** وثبوت الايمن لا ينقص
 مثلها **ش** اي ولا رد له بالاطلاع علي ثبوت ولو في ربيعة لانها
 بحول علي الخاف قد وطيت الا ان يكون مثلها لا يقتصر فهو
 عيب لكن في الربيعة فقط لا في الوخت الا ان يشترط انها غير
 منتقنة **ص** وعدم فحش صفر قبل **ش** اي ولا ترد الدابة بالاطلاع
 علي عدم فحش صفر قبل اي بصفر قبل صفر غير متفاحش فان تفاحش
 فيصير كالنقص وفي بعض النسخ ضيق وشحة صفر احسن لان
 الضيق من الصفات المستحسنة الا ان يفحش ويشي يفتيح بجارية
 الوطي واما ان تنازعنا في الثبوت وعدمها فانها تنظرها النساء
 كما مر عند قوله كشيء يمين وكذا اذا تنازعنا في تفاحش فبسته وعدم
 تفاحشه **ص** وكونها زلا **ش** اي وعدم فحش كونها زلا فهو
 عطف علي ضيق والزلا قليلة لحم اليمين وتسمى الرصحا بالراو والحا
 المهليق **ص** وكما لم ينقص **ش** اي ليس يعيب بشرط ان لا ينقص
 ثمنه ولا خلقة ولا جبالا فلو نقص احد هذه كان عيبا وهذا عام
 في افراد الحيوان كلها لا يقتصر بالانسان **ص** وثمة بسوقه حبس

فيها ثم ظهرت برائة **ش** اي ولا رد باطلاعه على تهمه سبقت
 له عند البايع سرقة جس فيها ثم ظهرت برائة منها بل ثبت
 ان غيره سرق ذلك الشيء المتهم فيه او يقول وجدت متاعا عند
 اخر علي وجه السرقة او علي غيرها او عهدي ولم يسرق ولا يثق
 رب المتاع في اخراجه بما ذكره او لي ان لم يجس ثم ظهرت برائة
 وقوله جس فيها اي يسببها اما لو جس لكونه متاعا في نفسه
 او شهورا بالمد فان لم يكون عيبا يورده ولا مفهوم لسرقة
ش وما لا يطلع عليه الا بتغير كسوس الخشب والجوز ورقنا
ش يعني ان ما لا يطلع علي وجوده الا بتغير في ذات المبيع فانه
 لا يكون عيبا علي المشهور ولا قيمة للمشتري علي البايع في تغيير
 ذلك سواء كان حيوانا او غيره كخضرة بطن الشاة وكسوس
 الخشب بعد شقه وفساد باطن الجوز وورقنا ونحوه لا
 ان يشترط الرد به في كل شرطه لانه شرط فيه غرض والية
 كما استظهره في توضيحه والمادة كالشرط وكان ينبغي ان يقول
 بتغير فيجب ان المشتري غير المبيع اي فعل به فعله غيره
 فاطلق التغير الذي هو وصف المبيع علي التغير الذي هو
 وصف الفاعل والمراد بما لا يطلع عليه ما لا يمكن الاطلاع عليه
 بلا تغير لو طلب الاطلاع عليه واما ما يمكن الاطلاع عليه لو
 طلب قبل التغير فيشير الي ما يبيده بقوله ورد البيضا ثم ان
 ما يمكن الاطلاع عليه قبل التغير تارة به ليس فيه البايع بان
 يعلمه ولا يبين وهذا الكلام في ان حكمه حكم المدعي في غيره
 في الرد وغيره وتارة لا يدعي فيه البايع بان لا يعلمه بالفعل
 وفي هذا المشتري التماسك به والرد الا ان يحصل فيه خوف
 عنده

عنده فله قيمة الارش القديم فان لم يحصل عنده خوف رده وما
 نقصد وهذا هو المعتمد كما ينبغي كلام المازري حسبما ذكره ابن
 عرفة **ش** ورد البيضا **ش** اي ورجع بجميع الثمن كسرام لا دسرام لا
 لكن بشرط ان يكون حبيبا لا يجوز اكله واما ان كان مرقا فقط
 وكان البايع غير مدلس فلا يرد ويرجع بما بين الصحة والد له فيقوم
 سالما يوم البيع علي انه صحيح غير عيب وصحيح عيب فاذا قيل قيمته
 صحيحا غير عيب عشرة وفيها عيبا ثمانية فانه يرجع بنسبة ذلك
 من الثمن وهو الخمس هذا اذا كان له قيمة يوم البيع بعد الكسر
 والارجح بالثمن كله بن القاسم هذا اذا كسره بخضرة البيع وان كان
 يبيد ايام لم يرد به اذ لا بد ري افسد عند البايع او المتاع قاله مالك
 ابن ناسي ظاهرها ولو بيع نعام وقال بغير لا يرد بيضا النعام
 لكثافة فشره فلا يعرف فسادا ومحتة ومحمية بغير شيوخنا
 ولما كان المذهب وجوب الرد بالعيب القليل والكثير الا الدار فيبنيها
 ثلاثة قليل لا ترد به ولا ارش فيه ومتوسط فيه الارش وكثير ترد به
 اشار الي الاول بقوله **ش** وعيب قل يدار وفي قدره نرد ويرجع قيمته
 كصنع جدار لم يخف عليها منه **ش** يعني ان الشخص اذا اشترى
 دارا ثم اطلع علي عيب بها فلا يخلوا اما ان يكون قليلا جدا لا ينقص
 من الثمن كسقوط شرافة ونحوها او قليلا جدا كصنع بيسوم
 بجائط لم يخف علي الدار السقوط منه سوا خيف علي الجدار ام لا كما
 هو ظاهر الكتاب او كثيرا كصنع بجائط خيف علي الدار منه السقوط
 فان كان قليلا جدا فلا رد به للمشتري ولا قيمة علي البايع وان كان
 قليلا جدا او هو المتوسط فلا رد له ايضا لكن للمشتري ان يرجع
 علي بايعة بارشه واختلف في قدر القليل لا جدا فرده بمضمون العادة

في الخرافة
 في الرد
 في البيع

وهو الاصل وقال ابو بكر بن عبد الرحمن مادون الثلث والثلث كثير وان
عنايب مادون الربع ومن الفطن المتفلسف اما المشقة فكثير ولعله
اراد من الحايه كما قال بن رشد وان كان كثيرا فلم يشتري ان يرد ويجمع
بثمنه او يتهاون ولا شيء له فالقليل في كلام المص بطلاق بالا اشتراك
علي القليل جدا وهو الذي لا قيمة له وعلي القليل لاجد اقله استخدم في
كصدع جدار مثال لليب القليل الذي في قدره تزداد وهو المتوسط
والفرق بين العروق والداران الد ورتداد للقيمة غالباً والسلعة
للتجارة او ان الد لا تنفك عن عيب فلوردت بالبيع لضرر البايع
وبغير ذلك ما يطول وقوله الا ان يكون واجبتها مستثنى من المنطوق
وهذا هو القسم الثالث مع مفهوم قوله لم يخف عليها منه والضمير في
يكون عابداً علي العيب لا يقيد كونه متوسطاً لان العيب الذي يكون
في واجبتها لا يكون متوسطاً واما العيب القليل جدا فقد تقدم انه لا يرد
به ولا قيمة وواجبتها منصوب بتزاع الخافض اي في واجبتها **او يقطع**
منفعة او ملح ببرها محل الخلاوة **م** يعني وكذلك بخلاف المشتري اذا كان
العيب في الدار يقطع منة من مافيهما كمنعها او مرحاض يترب
الحيطان او البيوت او تحتها السقف المخوفة او جريان ما يجريها عليها
وتحذرك وكذلك اذا وجد ما يبرها ملح محل الخلاوة وكذلك سوا
جاريها او شومها هي او جانيها او بنفها او ثملها كبق السرير وقمل الثوب
او كون باب مرحاضها علي بائنها او دهليزها او لامر حاض لها ثم
ان كان قوله او ملح ببرها محل الخلاوة معطوفاً باو كان مستقناً عنه
بقوله او يقطع منة وان كان بالكاف فهو تشبيه به او مثال له وما
كان شرط الرد بالعيب ثبوته في زمن ضمان البايع كما مر ذكره هذه
المسئلة المتفرعة علي ذلك وهي اول مسئلة من سماع بن القاسم من

كتاب

كتاب الميوب بقوله **م** وان قالت انا مستولدة لم تخرم لكنه عيب
ان رضى به بين **م** اي وان قالت الامة للمشتري انا ام ولد لبائعي لم تخرم
علي المشتري بذلك وكذا العبد يقول انا حر لا يكون عيباً ويجب للمشتري
الرد لتمامها علي الرجوع للبائع سوا قالت وهي في ضمان البائع
او بعد خروجها من ضمانه بان قالت بعد روية الدم لكن ان صدر
منها ذلك في زمن ضمان البائع من عهدة او مواضعة يكون عيباً يثبت
به الرد وان لم يصدر منها ذلك الا بعد خروجها من ضمانه فلا رد له اما
بيانها اذا باع فواجب مطلقاً لان ذلك ما تكرر هذه النفوس هذا هو
المستثنى في تقريره خلاف مقتضى قوله هنا ونحوه في توضيحه ان رضى
به بين من انه لا يمان عليه الا حيث يكون له الرضى وهو ان يصدر منها
في ضمان البايع وليس كذلك فلو قال وليني قوله انا حر ونحوه وله رده
به ان قاله في ضمان بائعه وبينما ان باعه مطلقاً لوني بالمسئلة مع
كونه اظهرها بلع لان دعوي الحرية ابلغ من دعوي الاستيلاء والمسئلة
مفروضة في الامة والعبد وما اتخى الكلام علي الميوب الذاتية شرع
في الكلام علي ما هو كالدابة وهو الغريب الغلي وهو كما قال بن تاس
ان يفعل في البيع فعلا يظن به المشتري كما لا فلا يوجد بقوله **م** ونظر
الجوان كالشرط كتلطيح ثوب بعد مداد **م** يعني ان النفوسية للجوان
وهو ان يترك البايع جلب ما باعه ليظهر ضررها ويجلس حلا بها
ثم يبيعها كذلك كاشتراط المشتري كثرة اللين فتوجد بخلافه فيوجب
له الخيار كما اذا اشترى عبداً في ثوبه مداد فظن المشتري انه كاتب فظهر
خلافه فانه يوجب للمشتري الخيار في الرد والتهاون كما مر ذكره وكذا
بيعه ويبيعه الدواة والقلم بن عرفة هذا اذا ثبت ان البايع فعله
وامره به لا حتمال فعل العبد دون علم سيده ككراخه بقايد في ملكه

ص فيرده بصاع من غالب القوت **ش** يعني ان كل ما وقع فيه التقدير
الفعلي من نصرة وعبرها يرد لبايعة لكن ما وقع فيه التصوية من
الانعام فقط يرد بصاع من غالب قوت محل المشتري عوضا عن
اللبن الذي حله المشتري ولو كثر ولا يبين التمر على المذهب وقيل
يتبين لو قوع في الحديث حيث قال ان شاسكها وان شاردها
وصاعا من تمر وحله المشهور على انه غالب قوت المدينة **ص** وحرم
رد اللبن **ش** اي الذي حله منها بدلا عن الصاع الذي وجب عليه من غير اللبن
ولو نزل عنها غاب عليه ام لا على المشهور لانه يرد المصراة يمين الصاع
في ذمة المشتري في مقابلة اللبن ولم يفتنه فلوردد اللبن لكان باعده
ذلك الصاع قبل قبضه وهو يمينه انه يحرم اخذ غير اللبن عن الصاع
بل ربما يقال انه اولى بهذا الحكم فلو قال وحرم رد غيره عنه اي عن الصاع
الذي وجب عليه لكان احسن ويبيد انه لو رد يمين النصرة قبل اخذ اللبن
فلا صاع عليه وان لم يرد اللبن مع الصاع فلا حرمة ولا عكارة وانما
نصر المولى على حرمة رد اللبن مع ان غير ذلك دفع لما يتوهم انه
لما كان عين شبيه لا يحرم رده وردا على بن عبد السلام في جنده فلا
يحتاج الى قول بعضهم لو قال وحرم رد العوض كان احسن وكذا لا يرد
رد غير الغالب عن الغالب من القوت لما يلزم عليه من بيع الطعام
قبل قبضه **ص** لان علمها مصراة **ش** اي لان اشتراها وهو عالم انها
مصراة لم يكن له رد الا ان يجد لها قبلة الدربان وجدها تخلف دون
المقتاد من مثلها **ص** او لم تصروف ثمة اللبن **ش** اي وكذلك لارد
للمشتري ان لم تصرف ثمة اللبن بغير ضرعها فتخلف ظنه في
الكثرة وهي تخلف حلاب امثالها والافيرد ها بغير صاع لكن محل
عدم الرد حيث تخلف ظنه في الكثرة مع كونها تخلف حلاب امثالها

مالم يستوفى الشروط الثلاثة المشار اليها بقوله الان قصد اي قصد
منها اللبن لا غيره من لم وعمل **ص** واشترت في وقت حلابها **ش**
اي وقت كثرة لبنها سواء كان كثرة باعتبار كون وقت الشرا قريبا من
زمن ولادتها او باعتبار كون الزمن خفيا لكثرة لزمن ربيع وعلم
البائع قلة لبنها عما ظنه المشتري مع كون حلابها حلاب امثالها
وكنهه عن المشتري فلم يخبره مع علمه انه المقصود واستغنى المولى
عن العلم بالكتان اذ لا يكون الا من عالم فاذا توفرت هذه الشروط
رد ها بغير صاع اذ ليست من مسايل التصوية اذ هي من باب الرد بل يبيع
ص ولا يغير عيب التصوية على الاحسن **ش** اي ان من رد المصراة بغير
عيب التصوية بل رد ها لرخص ونحوه فانه لا يرد الصاع معها على
ما استحسنه التونسي وروي اشهب يرد معها صاعا لانه يصدق
عليه انه رد مصراة والمعطوف محذوف وغير صفة لموصوف محذوف
اي ولا يرد الصاع بدها ببيع غير عيب التصوية وتعد دبتقدها
على المختار **ص** **ش** اي ان من اشترى عددا من الثمن فوجد كلا
مصراة فان عليه مع كل واحدة رد ها صاعا على ما اختاره النجاشي
ورجحه بن يونس والذي عليه الاكثر الاكتفاء بصاع واحد لجميعها لان
غاية ما يفيده التقيد بكثرة اللبن وهذا غير منظور اليه بدليل اتخاذ
الصاع في الشاة وغيرها **ص** وان حلت ثلثة فان حصل الاختيار
بالثانية فهو رضى وفي الموازية له ذلك وفي كونه خلافا تاولا
ش يعني ان المشتري اذا حلب المصراة اول مرة فلم يبين له امرها
فحلبها ثانية لم يخبرها فوجد ها ناقصة عن لبن التصوية فله رد ها
اتفاقا فلو حلبها في اليوم الثالث فهو رضى بها فلا رد له والحمد
عليه في الثانية اذ بها يخبر امرها كذا في المدونة كالك ووقع في الموازية

عن مالك له جليها لثمة ولا يمس في بعد خلفه انه ما رضى بها لكن
 لم يصح في الموازية بانه حصل له الاختيار بالثانية واما لو صرح بذلك
 ثانيا في قوله وفي كونه خلافا وعليه المارزي والمخمس وغيرهما ووافقا
 لما في المدونة وعليه المصلي وهو احسن فيحمل ما في المدونة على ما اذا
 حصل الاختيار بالثانية وما في الموازية على ما اذا لم يحصل الاختيار بالثانية
 تاويلان فكان على المولى ذكر الحلف على عدم الرضى وكلام المولى
 في الحلف الحاصل بحضور المشتري لا ما وقع في غيابه وفي الحلف الواقع
 في غيابه من الخصام فما حصل في زمنه فلا يمنع الرد ولو كثر لان الغلة
 للمشتري والمراد بالجلبة الاولى والثالثة الايام ولو حلت في اليوم
 الواحد مرارا وما ذكر خيار التخيصة ذكره هو انعه وهي ضربان مانع
 مطلق وهو ثلاثة ستاتي فوات الممتود عليه حسا وحكما وما يدل
 على الرضى وزوال العيب قبل القيام وما منع تخيد وهو اثنان اولهما
 قوله **ص** ومنع منه بيع حاكم ووارث رقيقا فقط بين انه ارث **ص** يعني
 ان بيع الحاكم الرقيق في الديون والمختم او على السفيه او الغاييب بيع
 براءة يمنع المشتري من الرد بوجود عيب قديم به حيث لم يعلم الحاكم
 بالعيب وسواين انه حاكم او لا **ص** كذلك بيع الوارث لقضا دين او
 تشييد وصية للرقيق بيع براءة ايضا لكن بشرط ان يبين ان الرقيق
 ارث وظاهره ولو باع لنفسه فيما بينهم وفيه قولان للباجي وعياق
 وعلم المتناع انه ارث كبيانه والضير في منه للرد بالعيب واما الاستحقاق
 فلمشتري الرجوع وقوله رقيقا راجع لهما وقوله بين انه ارث راجع
 للوارث فقط **ص** وخبر مشروطه غيرهما **ص** يعني ان من اشترى رقيقا
 من اخر ظنه انه غير حاكم والوارث ثم تبين انه احدهما او ولي لواعقته
 انه غيرهما ثم تبين غير ذلك فانه يخرج من الرد والتما سك ولو لم يطلع

وهو ارث من الثاني البراءة من العيب طمع

علي

علي عيب وينفع دعوي جهله وقال بن جيب ليس له الرد لان
 الجهل في الاحكام لا يمنع من توجه الحكم بن عبد السلام وهو اقرب
ص ويتري غيرهما فيه ما لم يعلم ان طالمت اقامته **ص** هذا الثاني من
 الما يمين المتدين والمعني ان البايع اذا كان غير حاكم ووارث الا انه
 يتري مما يظهر في الرقيق من العيب فانه ينفعه تلك البراءة بشرطين
 ان يتبرأ من عيب لا علم له به فيه والثاني ان تطول اقامته عند بايعه
 بحيث يغلب على الظن انه لو كان بطلا لظهر له لان باعه بنور شرابه
 وشرط البراءة فلا تنفعه على المشهور والبراءة التزام المشتري عدم
 المطالبة بعيب قديم او مشكوك وانما تنفع في الرقيق خاصا ولما كان
 الواجب على كل من علم من امر سلمته شيئا يكرهه المتناع او كان ذكره
 الخسر في الثمن ان يبينه ولم يحمله اشار الي ذلك بقوله **ص** واذا علمه
 بين انه به ووصفه او اراه له ولم يحمله **ص** يعني ان البايع اذا علم عيبا
 في سلمته فانه يجب ان يبينه للمشتري فلو قال ابيك بالبراءة من
 عيب كذا ولم يقل هو به لم ينفذه قاله بن المواز وسوا كان البايع حاكما
 او غير وسوا كان المبيع رقيقا او غيره ولا بد في البايع المدعور
 ان يكون بالغ او حاكما او وارثا فان كان غير بالغ لم يقتر عليه فان
 كان العيب مما يخفى كالا باق وصفه للمشتري بعد بيانه انه به وصفا
 ثانيا كاشفا عن حقيقة لانه قد يفتقره بموضع دون اخر وان كان
 ظاهرا اراه له كالمقطع والموروث لم يحمله بان يذكر ما يد له عليه وعلي
 غيره مع تناوته في افراده كموله سارق فقط لانه وما علم سلامة
 من الاول فظن ان ذكر الثاني معه كذا الاول واذا قال سارق فهل
 ينفعه ذلك في البراءة من سبي السرقه دون المتنا حتى وعليه الباطي
 والنقل يوافق اوله ينفعه ذلك مطلقا لان بيانه مجهولا كلابيات

وهو سارق وهو سارق

وعليه بعض معاصريه والظاهر انه ينظر في البشير والكثير لقول اهل
المعرفة **مر** وزواله الاحتمال المود **ش** اي ومنع من الرد بالميب زوال
الميب الكاين حين البيع او قبله الا الميب الذي يحتمل المود فان زواله
لا يمنع الرد كقول المبيع في الفرائض وسلس البول والسعال المفرط وري
الدم من المتبل والا ستمحاضة بخلاف الجنين وبياض العين ونزول ما
منها اذا كان بروه قد استمر لا شك فيه ولا يخاف عودته الا باحداث
من الله واما البرص والجذام فلم يعلم به حتي ذهب فلا رد الا ان
يكون عند اهل المعرفة عيبا ونحوه في المدونة وكتاب بن الحواز **مر**
وفي زواله بموت الزوجة وطلاقها وهو المتناول والاحسن او
بالموت وهو الاظهر ولا اقوال **ش** يعني انه وقع الخلاف في المذهب
فيما اذا لم يطلع المشتري علي تزويج الرقيق المشتري الا بعد زوال
المصمة بموت او طلاق فيقبل لرد له وقيل لا رد له ان زالت المصمة
بالموت لا بالطلاق وقيل له الرد ولو في الموت ولا ينبغي العدول
عنه لان من اعتاده من ذكوا وانثى لا يجبر عنه غالب اقوال ثلاثة
ولو قال بموت الزوج الشامل للمواة والرجل لكان احسن وانظر النسخ
بلا طلاق والظاهر ان حكمه حكم الطلاق فلو عزم بطلان طلاقها بفراقها
لشمله وظاهر كلام الموافق ان الخلاف في الزوجة التي حصل فيها
وطي **مر** وما يدل علي الرضي الا لا يتنقص كسكني الدار **ش** اي وما
يمنع من الرد بالميب حصول النبي الذي يدل علي الرضي من المشتري
من كل قاطع لخيار المشتري من تصريح بقول كرضيت او فعل كركوب
واستخدام ما ينقص الاستعمال وان كان غلة او سكوت ولا يبارض
هذا جعله الغلة للمشتري الي القضا كما ياتي لان ذاك في غلة لا يحتاج
الي تحريك كالبين والشر اما لو فعل فعلا لا يتنقص فلا يدل علي الرضي

كما اذا سكن الدار والمخاض وهو بخاصم وقوله وتبدل علي الرضي
اي بعد الاطلاع علي الميب وياتي هنا ما من قوله ورضي بشر
كانت او زوج الخ تكن يستثنى الاجارة والاستسلام للصنعة فانها
لا يدلان علي الرضي هنا لان الغلة للمشتري كما انهما لا يدلان
علي الرد من البائع هناك لغلة المذكورة وقوله علي الرضي هذا في
الحاضر يدل قوله فان غاب بايمه والاستثناء منتطع اي لكن بالا
ينقص فلا يدل علي الرضي والمراد شانه ذلك وبعبارة صرح بن الحواز
ان ما لا يتنقص لا يدل علي الرضي وظاهر كلامه هنا انه يدل علي الرضي
لانه استثنى ما يدل علي الرضي والاصل في الاستثنى الاتصال
فيجعل منتظما اي تكن الغلة الذي لا يتنقص لا يدل علي الرضي كسكني
الدار سواء سكنها او اسكنها ويدل له قوله ووقف في رهنه واجارته
لخلاصه اي كسكن الدار وادخلت الكاف القارة في المصنف والمطابق
في الكتب **مر** وحلف ان سكت بلا عذر في كايوم **ش** اعلم ان السكوت
لعدم زوال المبيع الرد مطلقا وبشره فيه تنقيب فان كان اقل من اليوم
رد بلا عيب وان كان كايوم حلف ورد وان كان اكثر فلا رد له
ولما قدم ان تصرف المختار مبيع من الرد اخرج منه سكتين اولاهما
بقوله **مر** لا كسافر اضطررها **ش** اي كركوب الدابة في سفره بعد
اطلاعه علي عيبها فيستمر ركبها لهما وله ردها ولا ينسب اليه في
ركوبها بعد علمه ولا عليه ان يكره غيرها ويسوقها ويترك فان
وصلت بها لهما ردها وان عجزت ردها وما تنقصها ويجبرها
ويأخذ قيمتها ان يبيع بن رشد والحيث عليه الرجوع بها الا ان يكون
قرينا لموته عليه في الرجوع ويسمح له ان يشهد ان ركوبها ايها
ليس رضي بالميب ولا فهو لا منظر ان ركوب المسافر لها اختيارا

لان السفر مظنة لذلك كما قاله في التوضيح وادخلت الكاف المكره
والظاهر ان الكاف داخل في المعنى على الدابة ليشمل العبد والامة
ولا يبعد رجوع الضير من قوله او تغذ رقادها لحاضر الدابة
واما لسر الثوب ووطي الامة فرضي بانفاق قاله بعض وسواكان
التغذ من جهة الدابة لا متاع سيرها غير مركوبة او من جهة
المشتري لكونه ذاهبة وقيد التغذ انما هو في ركوبها لموضعة اما
ركوبها للرد فلا يضرب ولو غير تغذ قاله في توضيحه عن الغيبة
والبيان واقره **س** فان غاب بايمه اشهد فان عجزا علم القاضي
قتلوم في بيعة الغيبة ان رجي قدومه كان لم يعلم موضعه على الاصح
س افاد بهذا ان غيبة بايع المبيع لا يمنع من عدم الرضى بالمبيع
اذله ان يشهد بعدم الرضى به في غيبة البائع لانه يشهد على الرد
وبرد عليه ان كان قريب الغيبة اوله وكيل يورد عليه فان عجز
عن الرد لم يبعد غيبة البائع وعدم وكيل يورد عليه فان شأنا تنظره
بايمه وان شأنا علم القاضي بعجزه وجب فيه تيلوم القاضي لم يبعد
الغيبة حيث رجي قدومه كما انه تيلوم له حيث لم يعلم موضعه واما
بعيد الغيبة حيث لم يرج قدومه فلا تيلوم له وكذلك قريب الغيبة
كالبيوع مع الامن لانه في حكم الحاضر فيكتب له الحاكم اما قدم والاد
الزمن الحاكم **س** وفيها ايضا نفي التلوم **س** راجع لقوله ان رجي قدومه
ثم ان الذي فيها عدم ذكر التلوم ففي الكلام مضاهة مقتضى نفي
ذكر التلوم وبعبارة اي انتفاء التلوم اطلاقا للمصدر واردة الى كل
به اي عدم وجوده لان في التلوم لانها لم تقبل لا تيلوم له والامكان في
الوفاق الا في ولا في ذكر التلوم لانها لم تقبل ولم يذكر التلوم ولا
السكوت عن التلوم لانها لم تقبل وسكت عن التلوم **س** وفي جملة

على الخلاف

21
على الخلاف تاويل **س** اي وفي جملة على الخلاف للمحمل الاخر او على
الوفاق بان يحمل المحل الذي اطلق فيه علي ما اذا لم يرج قدومه
او خيف على العبد الهلاك او الضياع فيباع العبد ويحمل المحل الذي
فيه التلوم علي ما اذا طمع بقدومه ولم يخف على العبد ذلك **س** ثم
قضي ان اثبت عهدة مورخة وصحة الشرا ان لم يخلف عليها **س** ثم
اي ثم بعد مضي زمن التلوم يقتضي بالرد على الغائب ان اثبت المشتري
عند القاضي الشرا وصحة ملك البائع الي حين البيع وانه اشترى
علي بيع الاسلام وعهده انه اي علي حقه في المبيع وهذا ان لم يرد ان
يخلف لان القول قول المشتري مع عيینه علي نفي البراءة ومثله صحة
الشرا ويثبت يوم التبائع لان العيوب تقدم وتحدث وانما طلب
منه اثبات العهدة لانه يحتمل ان يكون اشترى علي البراءة من عينه
لا يعلم به فلا يكون له القيام لكن في الرقيق فقط بشرط المتقدم
في قوله ونفي غيرها فيه ما لم يعلم ان طالت اقامته وقولنا في المبيع
اي فقط هو الصواب ومن قال والاستخفاف فيه نظرا لا بد يقتضي
ان من اشترى علي ان لا قيام له حيث استحق الثمن المشتري انه ينفعه
ذلك كالمبيع وليس كذلك بل له الرجوع وسيقط الشرا ويصح البيع
وقال بعضهم ويتم حكم الحاكم في الرد بالمبيع علي الغائب بشرط اثبات
الشرا وان الثمن كذا وانه تقدمه واما التبائع واثبات المبيع وانه
مستقر وانه اقدم من امد التبائع وغيبة البائع وبعد الغيبة وانه
يثبت لا يعلم وبعد اثبات هذه الفصول يخلف علي ثلاثة انه ابتاع
بما صحى وان البائع لم يترا له منه ولا بيعة له وانه ما علم بالمبيع
ورضيه وله ان يجمع هذه الفصول في عيّن واحدة علي الاختلاف
في ذلك قاله ابو الحسن واثبات قدر الثمن وتقدمه انما هو اذا

عليه فله ان يرد عليه البايع الاول انفق المواد منه وكلام المؤلف فيما اذا
عاد له كله وان عاد له بمضه فحينئذ تفصيل مذکور في الشرح الكبير
فان باعه لاجنبي مطلقا وله بمثل ثمنه او بالقران دلس فلا رجوع والارد
ثم رد عليه وله باقل كل **ش** يعني ان المشتري اذا باع ما اشتراه قبل اطلعه
عليه بمضه القديم لغو بايحه فلا رجوع علي بايحه بشي سوا باعه بمثل ثمنه الذي
اشتراه به او باقل او بكثر وهو مراده بالاطلاق وان باعه لبايحه بمثل
الثمن سوا كان البايع دلس عليه ام لا او بكثر وكان دلس عليه فلا رجوع
للمشتري ايضا علي بايحه بشي ولا رجوع للبايع علي المشتري بالزائد
وان لم يدلس عليه فان البيع يرد علي المشتري وهو البايع الثاني بكثر
ان ثا البايع الاول واخذ منه ثمنه ثم ان ثا المشتري بمسك بالبيع
المعيب وان شارد ذلك علي بايحه الاول واخذ منه ثمنه وتنع الخافه
بينهما ويدفع ما فضل للبايع الاول وان باعه لبايحه باقل مما اشتراه
به منه كما لو باعه بمسورة ثم اشتراه منه بثمانية فان البايع الاول يكمل
للمشتري ثمنه فيدفع له الدرهمين بقيه ثمنه دلسا لا فالمراد بالاجنبي
من عدا البايع واجنبد واباه فالضري في له عايد علي بايحه من المعني
او طبر دلس انما هو عايد علي البايع فقد انكل فيه علي المعني **و** يتغير
البيع ان توسط فله اخذ القديم ورده ودفع الحادث **ش** هذا شرح
لفهم قوله ان لم يتغير ومحصله ان العيب الحادث عند المشتري لا يخلو
من ثلاثة اقسام يخرج من المقصود ويبصر حد او توسط بينهما وباني
امثلة كل وذكر المؤلف هنا ان المشتري اذا حدث عنه عيب متوسط
واطلع علي عيب قديم انه يخو بين ان يتمسك بالبيع وياخذ ارش العيب
القديم من البايع او يردده ويدفع ارش العيب الحادث عنه وهذا التخيير
ما لم يقبله البايع بالحادث فحينئذ يصير ما حدث عند المشتري كالعدم

وتخير

وتخير من ان يتمسك ولا يثله او يرد ولا يثي عليه كما ياتي عند قوله الا
ان يقبله بالحادث او يقله كالعدم وقوله يتغير المبيع الخ كان البايع دلسا
او غير دلس وكلام المؤلف في يتغير المبيع في عينه يتغير سببه واما سببه
فبما ياتي في قوله وخرق بين مدلس وغيره ان نقص ثم ان التخيير ليس بخل
افراد الحوادث المتوسطة بل في بعضها كما ياتي في ضمن الدابة من انه اذا
رد لاثمه عليه في الحادث واذا تمسك باخذ ارش القديم وهذا اعلي ظا
المؤلف من انه من العيب المتوسط وباني ما فيه ولما كان العيب عرضا
لا يقوم بنفسه بل بغيره اشار الي بيان حرفة قيمته من ثا علي قوله ورده
بقوله وقوما اي القديم والحادث بتقوم المبيع اي بسبب تقوم المبيع
حيثما بالقديم ثم بالحادث ولا بد من تقوم المبيع صحيحا ايضا وهذا
لا يفيد كلامه لانه ليس في تقوم صحيحا تقوم للعيب وكلامه
في تقوم بند رج فيه تقوم العيب مكررا وبعبارة البالد المبيته اي قوم
المبيات مع تقوم المبيع صحيحا فكلامه دال علي ثلاث تقوييات ثم
ان قوله فيما من يقوم سالما وصحيا الخ ليس فيه مع قوله هنا وقوما
بتقوم المبيع الخ تكرر اذا الاول مفروض فيما اذا فات المبيع وما هنا
في اذا لم يفت وحدث عنه عيب واراد التمسك به او رده والمعتبر في
التقويم الثلاثة يوم ضمنه المشتري للمبيع اليوم المعقد ولا يوم الحكم
وهذان المشتري يختلف بحسب كون البيع صحيحا او فاسدا ثم المبيع
يختلف بحسب الاشياء المبيعة فقد يكون المبيع امة متواضعة وقد يكون
ثمرا وقد يكون محبوسا للثمن او للاشهاد وقد يكون غايبا **و** له
ان زاد بك صبح ان يرد ويشترك بما زاد يوم البيع علي الاظهر **ش** يعني ان
المشتري اذا زاد المبيع عنده بما اضاف اليه من ماله بصبح وخياطة
وكوها من غير حد ونقص عنه فاما ان يتمسك وياخذ ارش العيب

هو

القديم او برده ويشترى بما زاد بيمينه على قيمته غير مصبوع فان
 كانت قيمته مصبوعا خمسة وعشرين وقيمتها حيا غير مصبوع
 عشرون فقد زاده الصبغ الخمس فيكون شريكاه وسواد لس
 البايع ام لا وقيل يكون شريكا بقيمة الصبغ كالاستحقاق فانه اذا اشترى
 ثوبا فبينه ثم استحق من يده فابي المالك ان يبطي قيمة الصبغ وابي
 المشتري ان يبطي قيمة الثوب فالمشتري يكون شريكا بقيمة الصبغ وقرن
 للمشهور بانه في الاستحقاق اخذ من يده فقرأ وقد لا يزيد الصبغ
 فيه ذهب ذلك باطلا بخلاف البيب فان خيرته تنبئ عنه الضرر وقولنا
 من يخرج دون نقص عنه احترازا ما اذا حصل عنه نقص وزيادة
 فهو قوله الا في وجوبه الحادث وقوله بكمين بكمين الصبغ ما يبيع به
 وبيعتها المصدر ولو بالتا لرج الثوب في الصبغ وادخلت الكاف
 الخياطة والمكدم وما اشبه ذلك مما لا ينفصل عنه او ينفصل عنه بفساد
 والتقوم المذكور يوم البيع على ما رجحه بن يوسف ويوم الحكم على ما
 استظهره بن رشد ففصواب قوله على الاظهر على الارح وقوله
 يوم البيع حال من فاعل زاد لان الزيادة ليست يوم البيع بل خيرة
 فيه والظاهر ان المراد يوم البيع يوم ضمان المشتري كما اشار له بعض
 ولو صبينه فلم يزد ولم ينقص كان بمثابة مال لم يحد عنه عيب وما
 كان البايع مدلسا ام لا فله ان يرد ولا يبي عليه او يتمسك وياخذ ارض
 البيب ولو نقصه الصبغ فان كان البايع مدلسا فله رده من غير
 ارش او حبسه واخذ الارش وان كان غير مدلس فله حكم البيب الحادث
ص وجوبه الحادث **ص** يعني ان المشتري اذا حصل عنده مع الزيادة
 عيب فان الزيادة من خياطة وصبغ وسمن وولد يحير البيب الحادث
 من قطع وانكاح وغيرها وكيفية الجيران الزيادة ان ساوت النقص

الذي

يوم البيع
 في قوله
 ولو صبينه
 كان البايع
 مدلسا ام لا
 فله ان يرد
 ولا يبي عليه
 او يتمسك
 وياخذ ارض
 البيب

الذي حدث عنده فلا يبي له ان تماسك ولا يبي عليه ان رد لان
 خيرته تنفي ضرره وان نقصت عنه فان جرت بمضه خير فان تماسك
 اخذ ارض القديم وان رد دفع ارض الحادث الذي لم يجزه الزيادة وان
 زادت فله ان يرد ويشترى بما زاد ويا ي قوله وله ان زاد الخ وله ان
 يتماسك وياخذ ارض القديم وكيفية التقديم في الثانية ان يقوم سالما
 وجيبا بالبيب القديم وبان الزيادة ان اراد الرد وان اراد التماسك
 اسقط الزيادة وفي الثالثة يقوم جيبا بالبيب القديم وبان الزيادة
 ان اراد الرد وان اراد التماسك اسقط الزيادة وقوم سالما وجيبا بالبيب
 القديم وقوله وجوبه الحادث في غير المدلس واما هو فلا يجر له بالزيا
 شي وشارك بها مطلقا وتنسب لقيمة البيب القديم ولما جوي
 في كلامه كواحكام التدليس وان المدلس يخالف غيره في بعض
 احكام ذكر ان المسائل التي يفتقر فيها احكامها ستة وستة لزم ان
 عليه بقوله **ص** وقرن بين مدلس وغيره ان نقص **ص** فرق بين المدلس
 والمدلس هو العالم بالبيب وقت البيع وغيره هو من لم يعلم او علمه
 ونسبه وقت البيع فمات فرق بينهما ان الثياب اذا نقصت عند المشتري
 بسبب تصرفه فيها فنقصا حثا او لم يكن النقص ناشيا عن الانتفاع
 بها كقطع الشقة ثوبا او سراويل او صبغها حثا او مسح التدليس
 لا يبي عليه ان رد وله التماسك واخذ القديم وسواء عزم للمقطع والصبغ
 ثم ان لا عليه مذهب بن القاسم والنقطع الممتا وهو ما اعتاده الجتماع
 في بلده او في بلد يوافقها ولو لم يمتد ببلد البايع ومع عدم التذ
 يرد الارش ان رد اما لو كان غير حثا فهو فوت ولو كان البايع مدلسا
 ويتعين الرجوع بالارش واما لو كان النقص ناشيا عن الانتفاع
 به كالثوب بليسه ليسا ينقصه فانه يرد مع الثوب قيمة اللبس

دة

ليس

لانه صون به ماله ولو كان البايع مدلسا واقتضا من الامة كالس
 علي ما في الرواية وقال بن الكاتب لا يلزم نية الاقتضا من قطع
 الثوب وجملة وخرق دالة على الجواب وان نقص مطوق علي ان زاد
 اي وان نقص المبيع فرق فيه بين مدلس وغيره بخلاف التقصير
 وقوله ان تقص اي نقصا متوسطا حاصله عند المشتري وكلام
 المؤلف في الثياب لاني الجوان ولا في الدوراي القمار وغيره في
 المدونة ونقصه وكلما حدث بالمدونة والوقيق والجوان من عيب
 منسب الي متوسط فلا يرد ان وجد به عيبا قد يما لا ينقصه
 ذلك عنده سوادلس البايع ام لا بخلاف الثياب يفعل بها ما يفعل
 بملها كصنعها وقصرها وتقليمها فمضا او سراويلات او اقية
 والجلود خفافا او ثقلا وسائر السلع اذا عمل بها ما يعمل بملها
 ما ليس بنسب فان المتاع يجر اذا فعل ذلك بين جسها والرجوع
 بنية العيب وردها وما نقصت وهذا اذا كان البايع غير
 مدلس فان كان مدلسا فلا يجر علي المتاع ان رد لان المدلس كالاذن
 وله الارش اي تماسك انتهى ولعل الفرق ان التدليس في الجوان
 والقمار ينسب والنادر لاحكامه ويكثر في الثياب والكثير يتقصير
 ويراعي في نفسه **ص** كهلاكه من التدليس **ش** اي فرقوا في نقصه عند
 المشتري كما فرقوا في هلاكه عنده بين ان يكون بسبب عيب التدليس
 او بغيره فاذ اسرق المبيع فمقطعت يده او ابقى هلك فيه فان كان
 البايع دلس با باقة او سرقته بان علم وكنتم فلا شيء علي المشتري من
 ذلك ويرجع بجميع ثمنه وان كان غير مدلس فمن المشتري وفي عبارة
 المؤلف نظرا لاني التفريق مع الهلاك بسبب التدليس فلو قال
 كهلاكه بسبب لكان اولى اي فان كان هذا العيب الذي هلك

بسببه

ان المدلس
 لا يملك
 ان يبيع
 من غيره

بسببه دلس به البايع فلا شيء علي المشتري والا فهو منه والجواب
 ان هنا حذف مطوق بي كهلاكه من التدليس وغيره وبديل
 علي هذا المقدر ظهور المعنى وهو انه لا تفريق مع هلاكه من الت
 كما قلنا وما هلك بما وري من عيب التدليس فهو بمثابة ما هلك
 بسبب التدليس فليس دالا خلا في الغير ويدل علي هذا ما سياتي
ص واخذه منه بالكثر **ش** اي كما فرقوا في اخذ البايع المبيع من المشتري
 بالكثر بما عده له كيبه بمشقة ثم اشتراه منه باثني عشر فان كان
 البايع مدلسا فلا رجوع له بشيء والارد ثم رد عليه كما في قوله
 وبكثر ان دلس فلا رجوع والارد ثم رد عليه **ص** وتبر ما لم يعلم
ش اي وخرق بين مدلس وغيره في التبري اي في صورة البيع علي
 التبري وهو ان علم بيبه وتبر ما لم يعلم بيبه البراة لان بكنه اياه
 صار مدلسا ومن تبر ما لم يعلم بيبه لم يعلم بيبه البراة وهذا خاص بما
 اذا كان المبيع رقيقا كما مر ان البراة لا تنفع الا فيه ما لم يعلم ان طالت
 اقامته عنده وفي كلام المؤلف حذف الواو وما عطف اي وتبر
 ما لم يعلم وما علم **ص** ورد سمسار جعل **ش** اي وكما فرقوا في رد سمسار
 جعل اخذه من البايع اذا رد في السلعة علي البايع فلا يرد السمسار
 الجمل الي البايع المدلس بل ينوز به السمسار ويورده اليه ان كان غير
 مدلس بن يونس اذا رد بحكم حاكم اما ان قبله البايع شتر عالم يرد كالا
 والاستحقاق في رد الجمل للبائع كالعيب يفرق بين المدلس وغيره
 ولو ادي المشتري الجمل من عنده رجع به علي البايع او لا ثم البايع
 يرجع به علي السمسار ان لم يكن البايع مدلسا واما ما دفعه المشتري
 خلاوة السمسار علي تحصيل المبيع فلا يرجع به الا ان يعلم السمسار في
 المبيع عيبا والماخوذ من المدونة ان جعل السمسار علي البايع عنده

ليس

قالة

عدم الشوط والعرف والسماز تخليف البايع انه لم يرد لس ولو كان
السماز نفسه مدلسا فيرد المبيع فلا جعل له ولو كان البايع مدلسا
وان لم يرد فله جعله الا ان يتنازل مع البايع على التدليس فله اجرة
مكة **ص** ومبيع المحل ان رد مبيع **ص** يعني ان على البايع المدلس رد
المبيع الذي تملكه المشتري الى محل قبضه اي الى المحل الذي قبضه فيه
المشتري وتغلبه عنه الى محل اخر وعليه ايضا اجرة نقل المشتري له الى
بيته فيرجع المشتري بها ولا يرجع عليه باجرة حمله اذا سافر به
قاله بن رشد ذكره الغرناطي **ص** والاردان قرب والافات **ص** اي
وان لم يكن البايع مدلسا فان على المشتري رده ان تغلبه لموضع
قريب فان بعد فاته ووجب للمشتري الرجوع بارش المبيع فتموله
ومبيع عطف على سماز اي فرق بين مدلس وغيره في رد المبيع كذا
فالمدلس ياخذ في ذلك المحل ولا يلزم المشتري رده الى محل الاخذ
وغيره اشار اليه بقوله والاردان قرب اي وان لم يكن مدلسا في
هذا النوع الاخير رده المشتري ان قرب بان يكون لاكثره فيه وان
بعد فاته **ص** دابة وسمها وعجمي وشلل وتزوج امه **ص** هذه
امثلة للمبيع المتوسط والمعني ان المبيع الحادث عند المشتري المتوسط
كهمال الدابة وسمها سمنيا والير والشلل وتزوج الرقيق ولو عجمي
يوجب للمشتري الخيار بين الرد ودفع الحادث والتماسك واخذ التدم
وخولنا سمنيا اختارا من السمن الذي نصلح به فلا يكون عيبا ومنتقيا
جبل السمن من المتوسط انه له رده ودفع ارشه وهو خلاف ما يجب به
المشتري من انه اذا رد لا يرد ثوبا للسمن وان تماسك لفذارش التدم وعلي
هذا فالسمن ليس من المتوسط ولا من الحيت ولا من القليل ومن عده
من المتوسط كما حكم اراد انه منه في مطلق التخيير ونحوهم دابة ان السمن

والهمال

والهمال في غيرها ليس بمنية وهو كذلك **ص** وجير بالولد **ص**
اي وجير المبيع الذي حدث بالمبيع عند المتنازع وان كان غير عيب التزوج
بالولد الحاصل عنده ويصير بمنية ما لم يحدث فيه عند المشتري عيب
فليس له الا التماسك من غير شي والرد من غير علم عليه هذا اذا كانت
قيمة الولد بخير النقص اي تساويه كما هو قول الاكثر وهو المبيع
وهو ظاهر المدونة وان كانت قيمة الولد اقل من النقص فلا بد ان
يرد مع الولد ما بقي ومقتضى قوله اذا كانت الخ ان الولد اذا كانت قيمته
اكثر لا يرد البايع الرايد بخلاف المبيع والعرف ان المبيع بسبب جلا
واسمن كالولد فيما ذكر **ص** الا ان يقبله بالحادث او يقل كعدم **ص**
هذا مستثنى من قوله فلا اخذ التدم ورده ودفع الحادث اي ان محل
التخيير المذكور الا ان يقبله البايع بالمبيع الحادث عند المشتري
من غير عزم عليه او يقل المبيع جدا بحيث لا يوثق نقصا في الثمن كما في
الامثلة الاربعة فلا خيار للمشتري حينئذ في التماسك واخذ الارش
بل انما التماسك ولا شيء له او الرد ولا شيء عليه ويصير الحادث
كعدم لانه انما كان التماسك واخذ التدم بخسارته لاجل المبيع
الحادث فحيث اسقط عند البايع حكم المبيع الحادث زال سلو له
وهو مذهب المدونة فتوله كعدم راجع للميلتين اي الا ان يقبله
بالحادث كعدم ثم اخذ في امثلة المبيع القليل جدا بقوله **ص** كوعك
ورمد وصداع وذهاب ظفر وخيف جوي ووطي شيب وقطع مخنار
ص الوعك بسكون السين المهملة الجوهرية مثل الحبي والمثضوب
ليس بالشديد وادخلت الكاف ما لو حدث عنده موهبة او منقطة
او جايئة ثم برئت او شرب خمر او اباق وسنحها الرمد والصداع
اي وجع الواس وسنحها ذهاب الظفر ولوني رايعة وما ذهاب

الاثمة فييب متوسط في الرابطة فقط وذهاب الاصبع من المتوسط
 مطلقا ومنها خفيف الخيم وهو الايمنه التصرف ومنها وطى الشيب
 والقطع المتناد وهو ان تقطع الشقة كما توادله قاله بن عرفة وبجارة
 وهو ما جرت العادة بفعل ملكه في البيع وغير المتناد مقابلته ثم ان
 فسفر المتناد بقطع الشقة يصفين كان من المتناد مطلقا وان فسفر
 يجهلها تمها او قبا فهو من المتناد بالنسبة للمدلس ومن المتوسط
 بالنسبة لغيره والاولى حمله على الاول لانه الظاهر من كلامه فمن
 فسره بالشاني وقته كلام المؤلف بالمدلس فقد حمله على خلاف ظاهره
 بلا داع لذلك وما جعلها قلدا وعواظوها فهو فوق حيث كانت
 من العبر واما انجي الكلام على المبيعين المتوسط والخفيف شرح في
 المفتي فقال **ص** والمخرج عن المقصود مفتي فالارش **ش** اي والتغير
 الحادث عند المشتري المخرج عن المقصود من البيع بذهاب المنافع
 المقصودة منه مفتي للرد سواء كان البايع مدلسا او غير مدلس فالواجب
 التماسك بالمبيع القديم والارش واجب على البايع للمشتري فتقوله
 والمخرج اي والتغير المخرج لان كلام المؤلف في التغير وتغير الموصوف
 المبيع فاسد لان كبر الصغير ليس عيبا وقوله فالارش اي فيتمين الارش
 عند التنازع واما عند التراضي فليس ما تنازعا عليه وطريق الارش ان
 يقوم سالما وجيبا وايضا من التمسك بالنسبة ثم اخذ في امثلة المفتي
 بقوله **ص** بكون صغير وهو م واقتضاؤا بكونه وقطع غير متناد **ش** يعني ان
 العيب الحادث المفتي عند المشتري الموجب للرجوع للارش كبر الصغير
 وهو المكيرو وهو ان يضعف عن المنفعة المقصودة منه ولا يمكن
 الاتيان بها وظاهره عموم في السائل وغيره وهو واضح ويدل
 عليه التقليل بان الصغير جنس والكبير جنس وتقييد ذلك بغير

الابل

الا بلسون في كلامهم ومنها اقتضاؤا بكونها قاله بن راشد في كتابه
 المفتي في غير المدعي وهو خلاف قول مالك انه من المتوسط وقيل
 البايع قول مالك بالعلي واما الوضئ فلا ينقصها بل يزيد لها ومنها
 النظم الغير المتناد وسواء كان البايع مدلسا او غير مدلس كتحصيل
 شقة القطن والكثبان قلنسوة والثوب المصوف فصا ثم اخرج من
 المفتي الموجب للارش على البايع بعض مشتقات فيها الرجوع للمشتري
 بجمع الثمن على البايع لا بالارش فقط بقوله **ص** الا ان يهلك بمبيع
 التديس او سماوي زمنه كوته في اباقة **ش** يعني ان محل رجوع
 المشتري بالارش على البايع فيما اذا حصل عند المشتري خيت ان
 لم يهلك المبيع من المشتري بسبب عيب التديس او سماوي في زمن
 عيب التديس فان هلك بمبيع التديس الذي ليس به البايع على
 المشتري بان علم به وقت البيع ولم يبيعه كما لو دلس بخرابته فحارب
 فقتل او بالاباق فابق فاقتم فهو فمات او تودي فمات او دخل حجرا
 فتمشقه حية فمات او هلك من الدس من غير سبب لكن في زمن عيب
 التديس كوته في زمن اباقة المدلس به فان المشتري يرجع على البايع
 بجميع الثمن ولا شيء عليه فيما حدث عنده من الهلاك ويدخل فيه
 ما اذا باعه امته حاملا ودلس عليه بجمليها فماتت من الولادة ولو ادعى
 المشتري ان العبد ابقى من عنده وخالفه البايع بعد موافقته على
 انه دلس عليه بالاباق فالقول قوله ويرجع بثمنه لكن له تحليفه
 انه ما غيبه وعلى البايع تحصيله واخبر بقوله زمنه ما اذا هلك بما
 في غير زمن عيب التديس فان المشتري لا يرجع الا بالارش وما ذكره هلكه
 عند المشتري بمبيع التديس ذكره ما اذا هلك عند غير المشتري منه بذلك
 فقال **ص** وان باعه المشتري وهلك بمبيعه رجع على المدلس ان لم يكن

وي

رجوعه علي بايعة جميع الثمن فان زاد الثاني وان نقص فصل بكلمة قولان
س يعني ان المشتري من المدس اذا باع ما اشتراه قبل اطلاعه علي
 البيب وهكذا الشئ المباع عند المشتري الثاني بسبب عيب التدليس
 وتقدر رجوعه علي بايعة وهو المشتري الاول فان المشتري الثاني
 يرجع علي البايع المدس بجميع الثمن الذي اخذه المدس من المشتري الاول
 لكشف العيب انه لا يستحقه لئلا يسهل ثم ان كان الثمن الذي اخذه
 المشتري الثاني من المدس ساويا لما خرج من يده للبائع الثاني
 وهو المشتري الاول فلا اشكال وان زاد الماخوذ من المدس علي ما
 خرج من يده المشتري الثاني فيبقي بيده الي ان يوديها للمشتري
 الاول وهو بايعة الفرو المدس وان نقص الثمن الاول الماخوذ
 من المدس عن ثمن المشتري الثاني الذي دفعه لبايعه وهو المشتري
 الاول كما لو كان المدس باعه بمشقة وباعه المشتري منه لآخر باثني
 عشر فصل بكلمة البايع الثاني لشتره ثمنه بان يدفع له درهمين تمام
 ثمنه وهو الذي حكاها المازري وابن شاس لانه قبض ذلك الزايد
 فيرجع عليه به او لا بكلمة الثاني وليس للثالث وهو المشتري الثاني
 غير المشقة التي قبضها من المدس وحكاها في النوادر وكتاب ابن
 بونس لانه لما رقبه باتباع الاول فلا رجوع له علي الثاني قولان وقد
 الثاني بان لا يكون الثمن الاول اقل من قيمة العيب من الثمن الثاني
 والا فيلزم علي بايعة تمام قيمة عيبه كما لو باعه الثاني بما به في
 مثالا والعيب ينقص الخمس وخمس المائة عشرون والثمن الاول
 عشرة فيجمل الثاني للثالث ارش العيب بمشقة وما انجم الكلام
 علي البيب الثابت للمشتري به الرد شرع في الكلام علي تنازع المتبايعين
 في العيب او في سبب الرد به فقال **س** ولم يخلف مشقود عيب روية
 الابدعوي

لا ينفذ
 لا

الابدعوي الاراة **س** يعني ان المشتري اذا اطلع علي العيب واراد
 الرد فقال له البايع انت رايت وقت الشراء وانكر رويته فطلب البايع
 يمينه فان المشتري لا يلزمه يمين الا ان يحق البايع عليه الدعوي بانه
 يراه بارية هو او غيره فان حلف رد وان نكل ردك اليه علي البايع
 ومثل دعوي الاراة اذا كان العيب ظاهرا اي بحيث لا يخفى ولو
 علي غير المتأمل او شهد علي نفسه انه قلب وعارن ففي الحصر نظروا
 في يخلف ضم البيا وفتح الحاء وفتح اللام المشقة اي ليس للبائع تخلفه
 وفتح البيا وسكون الحاء وكسر اللام اي لم يقض الشرع بتخلفه **س** ولا
 الرضي به الابدعوي مخبر **س** يعني ان المشتري لا يلزمه اليمين اذا ادعي
 البايع عليه الرضي بالبيب حين اطلع عليه الا ان يحق البايع عليه
 الدعوي بان يقول اخبرني بمخبرك رضىت به او تسوقت بالسلف
 بعد اطلاعتك علي عيبها فحينئذ يلزمه اليمين بعد ان يخلف البايع
 اوله لقد اخبره بمخبر صدق ولو قال اخبرني فلان سقطت عن البايع
 اليمين وان كان المخبر مسخوطا ثم ان الرواية مع الاستمرار مستلزمة للرد
 فكان يمكنه الاستغناء بالمسئلة الاولى والجواب انه ذكرها ليروى
 عليها ما بعد ها من الاستشاد **س** ولا بايعة انه لم يبق لباقة بالقرب
س يعني ان من اشترى عبدا فابق بقرب البايع فقال للبائع اخش
 انه لم يابق بقرب البايع الا وقد كان عندك ابق فاحلف لي فلا يمين عليه
 وهو محمول علي السلامة حتي تقوم بيته وقوله لم يابق مثال اي ولم
 يسرق ولم يزن ولم يثرب او خوذ لك وقوله لا باقة علة للتمس وهو
 يخلف وقوله بالقرب واولي بالبعد وما انجم الكلام علي البيب اليمين
 جميعه شرع في الكلام علي ما اذا يمين بقضه وكتم بمضه فقال **س**
س وهل يفرق بين اكثر العيب فيرجع بالزايد واقله بالجميع وط

ضي

بالزائد مطلقا او بين هلاكه فيما بينه او لا اقوال **ط** يعني ان البائع
اذا بين للمشتري بعض المبيع الكائن في المبيع وكنتم بمضه الاخر
عنه وهلك المبيع ففيه ثلاثة اقوال القول الاول يفرق بين ان
يبين الاكثر بان يقول هو ياتى خمسة عشر يوما وقد كان ياتى
عشرين فيرجع المشتري بارتش الزايد الذي كنتم فيقال ما قيمته
سليما فان قيل بمشورة قبل وما قيمته علي انه ياتى خمسة ايام فان قيل
فما بينه رجوع خمس الثمن وبين ان يبين الاقل بان يقول ياتى خمسة
ويكنم خمسة عشر فيرجع جميع الثمن وكانه كنتم الاكثر لم يبين شيئا ولا
فرق بين هلاكه فيما بين او فيما كنتم ولا فرق بين المسافات والارضية
ولا يعلم حكم ما اذا بين النصف ويبقى علي هذا القول الرجوع بالزائد
كما صرح به بعضهم قولا مستقلا القول الثاني ان المشتري انما يرجع
بارش ما كنتم عنه البائع سوا بين الاكثر والاقل هلك فيما بينه
او فيما كنتم القول الثالث يفرق بين ان يهلك المبيع فيما بينه البائع
فيرجع المشتري بارش ما كنتم عنه البائع سوا كان هو الاكثر والاقل
وبين ان يهلك فيما كنتم فيرجع علي البائع جميع الثمن سوا بين الاكثر والاقل
وهذا مذهب ابي بكر بن عبد الرحمن وما قبله قول غيره من اهل بلد ابن
يونس والذي قبله وهو الاول قاله بن يونس عن غير اهل بلده قوله
بين اكثر المبيع اي بين بيان اكثر الخ وقوله بالزائد اي بقيمة الزايد
علي ما بينه وقوله او بالزائد المعطوف محذوف اي او يرجع بالزائد مطلقا
والعامل معطوف علي يفرق وقوله او بين هلاكه معطوف علي بين اي
او يفرق بين هلاكه فيما بينه او لا يبينه فان هلك فيما بينه رجع
بقيمة المبيع وان هلك فيما لم يبينه رجع بجميع الثمن **ح** ورد بعض المبيع
بجسته **ط** يعني ان المشتري اذا اطلع علي عيب في بعض المبيع المقوم

في المبيع
او في بعضه
او في كله
او في اكثره
او في اقله

المعين

المعين وليس المبيع وجه الصفتة بان ينوبه من الجملة بعد تقويم
السلع منفردة وضم بعضها الي بعض النصف فاقل فانه يرد
بجسته من الثمن كما اذا اشترى عشرة ثواب بما يند وقيمة كل ثوب
عشرة والمبيع واحد او اثنان الي خمسة فيجب التماسك بالخسة السليمة
بنصف الثمن ويرد المبيع بجسته فان كان ثوبا رجع بمشرا الثمن وهو
عشر وثوبين رجع بخسة وهو عشرون او ثلاثة ارباع رجع م
ثلاثة ارباعه وهو ثلاثون او اربعة ارباع رجع بخسة وهو
اربعون او خمسة ارباع رجع بنصف الثمن وهو خمسون فان كان المبيع
وجه الصفتة بان كان ينوبه اكثر من النصف فانه يتعين رد الجميع
ولا يجوز التمسك بالاقل كما ياتي وبعبارة وتقوم كل سلعة بمفردها
وتنوب قيمة المبيع الي الجميع ويرجع بما يخص المبيع من الثمن وكلام
المولف في المقوم المعين واما النايغ وغير المقوم كما في فسياتين
وقوله بجسته اي بجسته من الثمن مخطوفا علي التيم فتقوله ورد بعض
المبيع شامل لما اذا كان الثمن نقدا او غيره متوما او مثليا فتقوله **ح**
ورجع بالقيمة ان كان الثمن سلعة **ط** بيان لحكم بعض افراد هذا والمعني
ان ثمن العشرة الاثواب المتقدمة في مثالنا اذا وقع سلعة كدارتسا
يوم المبيع مائة فيرجع بقيمة عشرة عشرة او خمسة عشرون او
ثلاثة اعشارها ثلاثون وعلي هذا الحساب لا بما يقابل ذلك من
الدار شركة لصنور الشركة وهو قول بن القاسم في المد وتة وقال
اشهب في كتاب محمد يرجع شريكا في الدار بما يقابل المبيع فيرجع في المثال
بمشرها وخمسها **ح** الا ان يكون الاكثر **ط** هذا راجع لقوله ورد
بعض المبيع المبيع بجسته وتمسك بالباقي الا ان يكون البعض المبيع
الاكثر فلا يرد بعض المبيع بجسته بل انما يتمسك بجميع الثمن او يرد

وي

الجميع وببساطة راجع لقوله ورد بمعنى المبيع بخصته لا الى قوله
ورجع بالقيمة ان كان الثمن سلعة اي الا ان يكون المبيع الاكثر
فلا يتصور علي رد بعض المبيع بخصته بل انما يتأسك بالجميع او يرد
الجميع والمواد بالاكثرتنا ان ينوبه من الثمن اكثر من النصف ولو
يسير او يحل من التمسك بالاقل حيث كان المبيع كله قايما اما ان هلك
بعضه ووجد الباقي حيا فان كان الثمن عينا او عرضا فذات
رد المبيع بخصته وتمسك بالهالك السليم بخصته كان المبيع
وجه الصفقة او دونه لانما صار التراجع في مثلي وهو المبيع او
قيمة العرض الفات فكان المبيع مثلي ولورد الهالك ايضا بقيمة
وهو قد لزومه بخصته وهي معلومة لاجل فيها بخلاف ما اذا
كان الثمن عرضا لم يفت بالمبيع وجه الصفقة فلو تمسك بالسليم
بخصته من الثمن الذي هو العرض القائم لكان متمسكا بثمن مجهول
اذ لا يعلم ما ينقص السليم من العرض القائم الابد التقوم فيتعين
رد الجميع وهو القائم بقيمة الهالك في يده ويرجع في عين عرضه
فان اختلفا في قيمة الهالك توافاه ثم قوم فان اختلفا في صفة
فالقول للبايع ان انتقد والمشتري ان لم ينتقد وقيل القول للبايع
مطلقا وبه اخذ محمد **ص** او احد مزدوجين **ش** عطف على الاكثر والمواد
فيها ما لم يفتني باحد هما عن الاخر حقيقة كالخفين والنعلين
والمحلل اعين او حكما كالفرطين والسوارين لانه لا يفتني باحد
عن الاخر عادة اي انه اذا كان المبيع احد مزدوجين فليس له رد المبيع
بخصته من الثمن والتمسك بالسليم ولو توافيا علي ذلك لما في ذلك
من الفساد الذي منع الشرع منه **ص** او اما وولدها **ش** يعني ان من
اشترى امه وولدها ثم اطلع علي عيب باحد هما فانه يجب عليه
ان يردهما

ان يردهما معا لان الشارع منع من التفرقة بينهما قبل الانتار
وهذا ما لم ترض الام بذلك حيث لم يكن المبيع وجه الصفقة
ولما كان الاستحقاق اصلا والمبيع فرعاً اي به موصوحا بحكم
خروعا عليه فقال **ص** ولا يجوز التمسك باقل استحقاق **ش**
موضوع المسئلة ان المبيع متعدد ككتاب مثلا فاذا استحق اكثر
المبيع المتعدد من يد المشتري فانه لا يجوز له ان يتمسك بالباقي
القليل السالم من الاستحقاق بخصته من الثمن لان العقد
انحل من اصلها حيث استحق اكثره او بقيب اكثره او تلف اكثره
فتمسك المشتري بباقيته كانشا عقد بثمن مجهول ببيان انه
لا يعلم فيه الجزاء الباقي الابد تقوم المبيع كله اولاد ثم تقوم كل جزء
من الاخرات لوجا وله التمسك بالقليل السالم بخصته من الثمن اذ
الي ما ذكرنا ان كان المبيع متعدد كدار مثلا فاستحق بعضها
قليلها او كثيرها فان المشتري يخرى في الرد والابقا كما ياتي عند
قوله او استحق شايين وان قل واما ان كان موصوفا فلا ينتقض
المبيع ويرجع بالمثل ولو استحق الاكثر **ص** وان كان درهما
وسلعة تساوي عشرة ثوب فاستحق السلعة وفان الثوب
فله قيمة الثوب بكماله ورد الدرهمين **ش** تقدم ان المبيع اذا
استحق اكثره فان العقد تنسخ من اصلها وهذا مفرع عليه
فلو فرعه بالفا كان اولي لان كل درهم يوهم الاستيفاء والمطف
والمعنى ان من اشترى درهمين وسلعة تساوي عشرة دراهم ثوب
فلما قبض المشتري الدرهمين والسلعة استحقها شخص من يده
واخذها فان العقد تنسخ للاستحقاق اكثرها وهو خمسة
اسماسها وخمس فيجب علي المشتري ان يرد البايع الدرهمين

ويخرج في ثوبه الذي خرج من يده ان كان باقيا فان كانت
بحواله سوق فاعلى فانه يرجع بيمينته ولا يجوز للمشتري التمسك
بالدرهمين فباقيهما من سدس الثوب وكان ثانيا واسمها
خبرشان والجملة متعارفان وان كان هو اي الشاذر هان
وسلمة بيبا ثوب وني بمض الشخ درهمين بالنصب فكان ناقصة
واسمها خبرشان ودرهمين خبرها وسلمة بالرفع على الارل
وبالنصب على الثاني ولما اكمل الكلام على اتحاد المشتري
والبائع شرع في تفهدهما من الجانبين او من احدهما فقال
ص وردا احد المشتريين **ش** يعني ان المشتري اذا كان متفدها
وكان البائع متفدها او متفدها اتم اطلع على عيب بالمبيع في صفة
واحدة فاراد احد المشتريين ان يرد نصيبه على البائع واني
عني من انود فالمشهور ان له ان يرد نصيبه وله ان يتمسك
ولو اي البائع وقال لا اقبل الاجيبه والي هذا رجع مالك بناء على
نفذ العقد بتفده متلفه واختاره بن القاسم وكان يقول
انما لهما الودحما والتمسك حما والقولان فيهما وكلام المص
اذا كان لم يكونا شريكين في التمارقوا ما هما اذا اشترى شيئا معا
في صفقة واحدة واراد احد هما الرد فلصاحبه ان يمينه من ذلك
ويقبل الجميع لان كلا وكيل عن الاخر **ص** وعلى احد البايعين **ش**
يعني ان المشتري اذا كان متفدها او متفدها او البائع متفدها
اطلع المشتري على عيب بالسلمة فانه يجوز له ان يرد على احد البايعين
نصيبه من المبيع دون الثاني ولما اكمل الكلام على العيب الثابت
وجوده وقد مر بين المتبايعين شرع في الكلام فيما وقع النزاع
بينهما في وجوده او في تفده فقال **ص** والقول البائع في العيب **ش**
يعني انه اذا تنازع البائع والمشتري في وجود العيب في المبيع وعده

فقال

فقال المشتري به عيب وقال البائع لا عيب به فالتول في ذلك
قول البائع ولا يمين عليه لانه متمسك بالاصل وهو السلامة في
الاشياء وايضا صدور عقود المسلمين على وجه الصحة فتقول
والقول للبائع في العيب على حد في حصة اي في باقي العيب الخفي
كالزني ونحوه **ص** او قد مره الا بشهادة عادة للمشتري وحلف
من لم يقطع بصدقه **ش** يعني ان البائع اذا وافق المشتري على وجود
العيب لكن البائع يدعي حدوثه عند المشتري والمشتري يدعي قدمه
ليرد المبيع على باييه فان القول في ذلك قول البائع ايضا ان شهد
له العادة بالحدوث فقلما اورجحانا وشكا فان شهدت العادة
فقلما اورجحانا للمشتري بالتقدم فالتول قوله لكن لا يمين على من
قطعت العادة بصدقه من المتبايعين وعلى من رجحت له اليمين
وان شكت فالتول للبائع يمين فالصور خمس لان العادة اما ان
تقطع بالحدوث فالتول للبائع بلا يمين او ترجحه او تشك فالتول
للبائع يمين فيهما واما ان تقطع بالتقدم فالتول للمشتري بلا يمين
واما ان ترجحه فالتول له يمين وانما كان القول قول البائع في
صورة التشك لا بد يدعي انبرام العقد والمشتري يدعي حله والاصل
انبرامه ولذا الوصاحب العيب المشكوك فيه عيب قديم لكان القول
قول المتاع عند بن القاسم لانه قد لازم البائع الرد بهذا التقديم
من العيب فيصير مدعيه على المشتري بهذا الذي فيه النزاع ثم ان
الاستثنا فاصروا على قوله او قد مره لا يرجع لما قبله **ص** وقيل للنفذ
غيره ولوان شريكين **ش** يعني ان المتبايعين اذا تنازعا في عيب
في المبيع فانه يقبل في حرقته غير المدول وان شريكين ولو تيسر
المدول لان طريقة الخبر بشرط السلامة من جرحه الكذب والواحد

عليه في الولادة الا ان ينتقصها ذلك فيرد منها ما انتقصها من يونس
ان كان في الولد ما يجبر التفتيح عليه على قول بن التمام وسوا اشتراها
حامل او حملت عنده خلا فالسوري في حمله الولد غلة **ص** وثمره
ابوت **ش** يعني انه اذا اشترى اصولا وعليها ثمرة حرة يوم البيع
فاشترطها المشتري فانه اذا رد الاصول بسبب العيب فانه يرد
الثمرة معها لان لها حصته من الثمن ولانها ليست بغلة ولا ثمرة
اجر علاجها اذا اردتها مع اصولها وببارة فانه يرد الثمرة مع
الاصل ولو طابت او جدت ويرجع بقيمة السقي والعلاج فلو
فانت رد ملكيتها ان علمت وقيمتها ان لم تعلم وقيمتها ان بيت هـ
ونفهوم ابوت ان غير الحرة لا ترد وهي داخلة في قوله والغلة له
ص وصوف **ش** يعني انه اذا اشترى عتقا عليها صوف فقدم يوم
البيع ثم اطلع على عيب يوجب الرد فارد ان يرد الغنم بسبب العيب
فانه يرد الصوف مع الغنم لان له حصته من الثمن فان كان رد وزنه
ان علم والارد الغنم بحصتها من الثمن وان فانت الثمرة رد ملكيتها
ان علمت وقيمتها ان لم تعلم فان قيل لم فرق بين الثمرة والصوف
عند انتفاعك المكيمة والوزن فالجواب انه لو رد الاصول بحصتها
من الثمن مثل الغنم لزم بيع الثمرة منفردة قبل بدو علاجها وهو
لا يجوز الا بشروط متينة هنا وسياتي اي واخذ القيمة ليس يبيع
بخلاف رد الغنم ويحل رده للصوف التام اذا لم يحصل بعد جزه مثله
فاما اذا حصل فانه يحره قاله اللخمي وهذا احد مواضع خمسة يجوز
المشتري فيها بالغة والبيع الفاسد والاستحقاق والشفعة هـ
والتقليس وهذا في غير ملك حرة وفيها اذا فارقت الثمرة الاصول
فان لم تفارقها فالمشهور انها لا ترد اذا اذهبت وان لم تجدي العيب
والفساد

والفساد وتزوي الشفعة والاستحقاق وان اذهبت ما لم تيسر وفي
التقليس ترد ولو بيعت ما لم تجز واذا بقيت الخمسة بقوله **ش** كشفة
واستحقاق وتقليس وفساد **ش** اي فلدغلة للشفيع علي من اخذ منه
بالشفعة ولا المستحق علي المستحق منه ولا بايع فليس شتره قبل
دفع الثمن واخذ سلعة علي المنس ولا علي شتره فصح شراؤه لفساد
ولو علم المشتري بالفساد الا في الوقت علي غير حين اذا علم المشتري
بوقفيته رد الغلة **ش** ودخلت في ضمان البايع ان رضي بالقبض
او ثبت عند حاكم وان لم يحكم **ش** يعني ان السلعة المردودة باليب
تدخل في ضمان بايها ويشترط ضمانها عن شترها باحد امرين
احدهما ان يرضي بايها بقبضها من شترها باحد امرين ولم
يقبضها ولا مضى زمن يمكن فيه قبضها وبانيها ان يشترط الموجب
للرد عند الحاكم وان لم يحكم بالرد وكلام المؤلف بالنسبة للمحاضر
واما النايب فلا بد من القضا عليه بالرد وظاهر قوله ان رضي بالقبض
انه لو وافقه علي ان العيب قديم ولم يرض بقبضها انها لا تدخل
في ضمانه لانه قد يدعي عليه انه تواله من ذلك العيب وما انجى الكلام
علي موجب الرد وهو الخيار الشرطي والحكيم شرع فيما اختلف فيه
واكتشور عدم الرد به ثمنها الفلظ في الذوات وهو قوله **ص**
ولم يرد بلفظ ان سمي باسمه **ش** والمعي ان البايع اذا غلط في ذات
البيع بان لا يعرفه المتبايعان او احدهما فلا رد له حيث صدق
الاسم عليه بان سمي باسمه العام كان يقول اشترى منك هذا
الحجر فاذا هو يا قوته فيقول البايع ما طنته يا قوته فانه للمشتري
ولا يبي للبايع لانه لو شالنت قبل بيده وما لو باع يا قوته فاذا هي
محرفان كشره رده وببارة اعلم ان المراد باللفظ جمل اسمه

الخاص وحقيقته المنقضية ذلك لجهل قيمته مع حرقته بشخصه
وقوله ان سمي باسمه اي العام اي سماه بلفظ يطلق عليه حقيقة
علي وجه العموم واو لي ان لم يسمه اصلا فان تسميته باسمه العام
دون الخاص فيه دلالة على زيادة الجهل به بالنسبة لمن ترك تسميته
بالكلية ولا فرق بين حصول اللفظ بالمعنى المذكور من المتباينين
او من احدهما مع علم الاخر كما يفيد نقل **ح** وكلام المم هذا فيمل
اذا كان البايع غير وكيل والارد البيع باللفظ بلا نزاع **ص** ولا يفتن **ش**
المشهور من المذهب ان البيع لا يرد بالنقص وهو عبارة عن اشترا
السلعة باكثر مما جرت العادة ان الناس يتقانون به او يبيعها
باقدر كذلك واما ما جرت العادة به فلا يوجب رد الاتفاق فقول
ص ولو خالف العادة **ش** اشارة لرد ما عداه من الاقوال **ص** وهل
الا ان يستسلم **ش** اي وهل محل عدم الرد بالنقص ما لم يستسلم المشتري
البايع بان يخبره بان جهل بقيمة المبيع وثمة فيقول له البايع
قيمته كذا والا سجد فله الرد حينئذ باتفاق فتوله **ص**
ويخبره بجهله **ش** هو تفسير لقوله يستسلم وهذه طريقة الحارثي
واشار الي الطريقة الاخرى وهي لابن رشد بقوله **ص** او يتاخذ **ش**
اي ان محل عدم الرد بالنقص ما لم يتاخذ المشتري او البايع صاحبه
اي وقع البيع بينهما على جهة الاستفسار والاستيمان بان يقول
له اشتر سلعتي كما تشتري من غيري او يقول المشتري يعني كما تبيع غيري
فيقول الاخر فان له النيام بالنقص حينئذ واما ان كان على طريق المكا
لا على وجه الاستيمان وهو ان يقول له يعني كذا وكذا ارطلا كما
تبيع الناس فيقول له قد بعت كذا بكذا فلا رد له ما لم يتبين كذبه
فيما قاله لئلا يصححها بين الطرفين وما قاله ابن رشد يعني علي

ان يبيع

ان يبيع الاسيمان جائز وهو كذا عند الاكثر وسمع عيسى بن النعمان
لا يسلح ويمنع ان كان قايما وان فات رد مثل المثلثي وقيمة المقوم
ولما كانت العهدة على قسامين عامة وهي عهدة الاسلام من رد
المبيع من عيب او استحقاق وهي على متولي العقد الا الوكيل فلا
عهدة عليه في صورتين وانما هي على الموكل وهما ان يصرح بالوكالة
او يعلم العاقد معه انه وكيل وهذا في غير الخوض واما هو فالعهدة
عليه لانه احل نفسه محل البايع وكذا المقارضة والشوكا الخوض
في الشوكا واما القاضي والوصي ففي المدونة لا عهدة عليهما
فيها وليا يبيع والعهدة في مال اليتامى فان هلك ما لم الايتام
ثم استخفت السلعة فلا شيء على الايتام وحله النخعي على ما يبيعه
للا اتفاق عليهم للضرورة قال وان اجر الوصي لليتيم اثبت ذمته
كالوكيل الخوض وقال ابن المواز الذي اخذ به في الوصي والوكيل
الخوض ان عليهما اليمين وان ذكرانه لغيرهما الا ان يشترط ذوا
النقل منهما ان لا يمين عليه فذلك له ابتعا واستحسانا لقول مالك
انتهى والقسم الثاني من قسمي العهدة عهدة الرقيق اشار الي حكمها
ومحلها بقوله **ص** ورد في عهدة الثلاث بكل حادث **ش** يعني ان عهدة
الثلاث في الرقيق للمشتري ان يرد عليه باي يد بكل ما حدث فيه عنده
في زمنها حتى الموت ما عدا اذهاب المال فمن اشترى عبدا واشترط
سأله ثم ذهب في زمن العهدة فلا يرد به قال ابن رشد لانه لا حظ
له من ماله اي لا شيء له منه وهذا وما بعده يفيد ان المال اشترطه
للبيد واما لو اشترطه لنفسه فله رده بذهابه وقوله ولو تلف
في العهدة الخ ظاهره ولو كان ماله جل الصنفه اي حيث اشترطه
للبيد لانه لا مكان لا شيء له فيه كان غير منظور اليه **ص** الا ان يبيع

براءة **من** الاستتار متصل اي الا ان يبيع براءة من عيب معين فلا رد له
 اذا حدث مثله في زمن العهدة مع بقاءها فيما عداه كما اذا ابتز له
 من الاباق لانه تبرأ منه فتنقعه البراة منه فقط اما ان تحقق الهلاك
 في زمنها فضا منه من البايع لانه انما ابتز اليه من الاباق فقط لا غيرها
 منه وما يترتب عليه او من السوفة فسوق في زمن العهدة ولزم
 يقطع فلا ضمان على البايع وان قطع ضمن والعلية **ما** من **م** ودخلت
 في الاستبراء **بيني** ان من اشترى امته على عهدة الثلاث واجتمع مع
 ذلك مواضعة فان العهدة تدخل فيها بمعنى ان الزمان محسوب لهما
 فتتقرا فضاها فان رات الدم في اليوم الاول انتظر الثاني والثالث
 وتدخل في اليوم الاول وان تاخر عن الثلاثة انتظرته ولا تدخل
 عهدة الثلاث في الجارية بل ابتداءها من وقت انبرام العقد في الجار
 اي من وقت امضائه ولا تدخل ايضا في السنة بل تؤتف عهدة
 السنة بعد الثلاث وبعد الاستبراء وانما قلنا المراد بالاستبراء
 المواضعة لان الكلام فيها اذا كان الضمان من البايع والاستبراء الضمان
 فيه من المشتري **من** والتفقة والارش كالموهوب **من** يعني ان التفقة
 والكسوة اي ما يوارى عورته في زمن العهدة او في زمن المواضعة
 والجارية على البايع لان الضمان منه والقاعدة ان الذي انقضات
 له النما وكذا ذلك اذا جني شخص على المبيع في زمن العهدة او في المواضعة
 فان ارش الجارية للبايع لان من عليه المزم له النعم وكذلك ما وهب
 للعبد في ايام العهدة او للامة في زمن مواضعها هو للبايع الا ان
 يكون استثنى بال الوفاق فان ما وهب له في ايام العهدة او في ايام
 المواضعة يكون للمشتري واليه اشار بقوله **من** الاستثنى **من** ما له
 فان الاستبراء راجع لما بعد الكافي كما قاله بن غازي وعليه فالارش للبايع

وفي زمنها فلا رد له بالابا **من** يعني عهدة **من** يعني عهدة

ولو

ولو استثنى المشتري ماله وبجارية والمراد بالكسوة المتأداة في
 زمن العهدة اي ما يقيه من الحر والبرد **من** يعني عهدة **من** يعني عهدة
لست والضمير في له للبايع والجارية والمراد بمتعلق بمخدوف خبر
 المتدا لكن اللام في له بالنسبة للتفقة بمعنى علي وبالنسبة للارش
 للملك اي والتفقة على البايع والارش له **من** يعني عهدة السنة
 بجذام وبرص **من** تقدم ان عهدة الثلاث يرد الرقيق فيها بكل حادث
 كالمروا اذا وقع البيع في الرقيق على عهدة السنة فانه لا يرد فيها
 الا باحد هذه الادوية الثلاثة الجذام والبرص والجون ولا يرد
 بغيرها فلو اصاب الرقيق ذلك في السنة ثم ذهب قبل انتضاها
 لم يرد الا ان يتول اهل المعرفة بمودته وليس له الرد بجذوث
 بهق او حمرة واشار بقوله **من** وجنون الا بكسرية **من** اي ان الجنون
 الذي يرد به الرقيق في عهدة السنة هو ما كان من طبع الرقيق كس
 الجنان واما ان كان بسبب ضربة او طرية او خوف فانه لا يرد به وقوله
 وجذام وبرص اي محققين وفي شكوكهما قولان **من** ان شرط او اعتيدا
من يعني ان عهدة الثلاث وعهدة السنة لا يعمل بهما الا اذا اشترط
 العمل بهما عند العقد ولو حمل السلطان الناس عليهما ولا يكفي قول
 المشتري اشترى علي عهدة الاسلام اذ لم تجزها عادة لان المراد
 بذلك انما هو ضمان الدرك من عيب واستحقاق او كات المادة
 قاضية بالعمل بهما والا فلا يعمل بهما قوله ان شرط او اعتيدا جرد
 الفعل من علامة التانيث نظرا الي ان العهدة في معنى الضمان
 او الزمان اي ان شرط الزمان او اعتيدا الضمان او نظرا الي ان
 العهدة في معنى الالتزام اي ان شرط الالتزام او اعتيدا **من**
 وللمشتري استثناء **من** اي وللمشتري اذا وقع العقد على العهدة

بشرط او عادة استقاطها عن البايع وترك التيام بما يحدث فيها
كسائر الحقوق المالية ولا يقال هو استقاط قبل الوجوب لانا
نقول سب وجوبه جري وهو زمان المهددة وللبايع استقاطها
قبل العقد لا بعد وهذا لا يخالف قول المؤلف الا في وان لا عهدة
ما يصح فيه البيع ويبطل الشرط لان المراد بالعهددة فيما ياتي ضمان
الدرك من عيب قديم في المبيع واستحقاق **ص** والمختل بعد هاتين
يعني ان العهددة اذا انقضت مدتها لم يطع على عيب في العبد مثلا
فان علم انه حدث في ايام العهددة فانه يكون على البايع وان علم
انه حدث بعد هاتين فانه يكون على المشتري وان اشكل الامر فيه بان
اختلفت حدونه فيها او بعد هاتين فانه يكون من المشتري لان الاصل
في الاشياء السلامة واليبوب طارئة على هاتين والافرق بين العيب والموت
فاد وجد العبد ميتا بعد الثلاثة ولا يدري هل مات فيها او بعد هاتين
فانه يكون من المشتري فالضير في منه للمشتري ولما استثنى المتعطل
احد عشر من مبيدة للعهددة فيها على المشهور ودرج المؤلف
على ذلك كما عد هاتين توضيحه فقال **ص** لا في منكم **ب** يعني للعهددة
ثلاث ولا ستة على الزوج اذا اصدق زوجته عبدا وامة لان طريقة المكاتبة
ويقتصر فيه من الجمل ما لا يقتصر في البيع والاخراج من قوله ان شرطا
او اعتيدا اي فلا عهدة ان شرطا او اعتيدا **ص** او محال به **ب** يعني
اذا خالفت زوجها على رقيق فلا عهدة قله عليها لان طريقته النافذة
ص او مصالح به في دم عهده **ب** اي في دم فيه قصاص وسوا كان الصلح
على انكار او على اقرار او ما غير ذلك من العهد الذي فيه مال والخطأ
وغيرها سوا كان المصالح عنه في الذمة او مينا فان وقع فيه الصلح
على انكار فذلك لا عهدة فيه **ص** او مسلم فيه او به **ب** يعني ان

المسلم

المسلم فيه كما اذا سلم دينارا في عبدا وامة فلا عهدة للمسلم على المسلم
اليه او به كما اذا دفع عبدا في ثمن مثلا فلا عهدة للمسلم اليه على المسلم
لان السلم رخصة يطلب فيه الخفيف فيما يدفع فيه او به **ص** او قرض
ب يعني لا عهدة في العبد والامة المدفوع قرضا او الماخوذ عن
فقائه ويشمله قوله فيما ياتي او ما خوذ عن دين ومبارة وشبهة
بالقرض يدل على انه لا فرق فيه بين الاخذ والرد فاذا اقرض رقيقا
ثم حدث به عيب يرد به في العهددة ان لو كانت فانه يلزمه ان يرد
غيره لان يرضي المقرض برده لانه حسن اقتضا **ص** او على صفة
ب يعني اذا كان الرقيق غائبا فاشتراه شخص على الصفة فانه لا
عهدة فيه لعدم المشاحة فيه المري وبخلاف المبيع على روية سابقة
ابن عرفة وفي سقوطها في المستقال منه قوله سحنون وابن حبيب
مع اصبع وهذا اذا انتقد والاستقطت اتفاقا لانه كما اخوذ من دين
ابن رشد والعهددة في الاقاله على البايع وان قلنا انها فسخ على
ما تاوله بعض اصحابنا في الشفعة والمراجعة فلا عهدة فيها
قولا واحدا **ص** او مخاطع به مكاتب او مبيع على كفلس **ب** يعني ان
السيد اذا اخذ رقيقا عما في ذمته مكاتبه فلا عهدة له عليه لتسوف
الشارع للحرة مع زيادة التماهل والعهددة رعايات لجزءه في
وتلك لا عهدة فيمن باعه الفاضل على المجلس لاجل ارباب الديار
او على سفيه او غائب لان بيعه براءة كما لا يرد عليه فيها وجد فيه
من اليبوب القديمة كما مر **ص** او مشتق للمعتق او ما خوذ عن دين
ب يعني ان الرقيق المشتري على ايجاب المعتق او على انه حر بالشرا
او على التحير او على الايهام فانه لا عهدة فيه لتسوف الشارع للحرة
ولانه يتساهل في ثمنه لانه اومى بشرايه للمعتق لان هذه شائي

وكذلك لا عهدة في الرقيق المأخوذ عن دين اعم من العلم فيه والنشر
المردود لشموله لهما ويبرها وقوله او ما خذ عن دين اي اقرب
او ثبت بالبيعة ومنها انه اخذ على وجه الصلح فان اخذه لا على
وجه الصلح بل على وجه البيع فبيعه العهدة كذا في بعضهم وظاهر
كلام المؤلف الاطلاق وعليه قرر بعض الشراح وعلله بقوله لو جوب
المنافرة في ذلك اتفاق الدين بالدين **مس** او رد ببيع او ورت او
وب **مس** يعني ان المشتري لو رد ما اشتراه من الرقيق على بائعه
ببيع فلا عهدة للبائع على المشتري لان الرد بالبائع حل للبيع
من اصله لا ابتداء بيع ومثله الردود بالاقالة وكذلك الورثة اذا
اقتسموا التركة وخص بعضهم رقيق فلا عهدة فيه وكذا الوبيع
الرقيق الموروث فلا عهدة فيه وظاهره سواء علم المشتري انه ارث
ام لا ولا يخالف هذا ما مر من ان بيع الوارث بيع براءة ان بين انه
ارث لان ذاك بالنسبة الى البائع القديم وهذا بالنسبة لما يحدث
وكذلك لا عهدة في هبة الثواب للموهوب على الواهب لعدم المشقة
واحوي هبة غير الثواب **مس** او اشتراها زوجها او موصي ببيعه
من زيد او من احب **مس** يعني انه لا عهدة للزوج اذا اشتريه زوجة
على بائعها لما بين الزوجين من المودة وعدم الوحشة واما لو اشترى
زوجها فلها على بائعه العهدة لحصول الماعدة لان النكاح اشبه
وهو لا يبطاؤها بخلاف ما اذا اشتراها فانها يبطاها بملك اليقين
وكذلك لا عهدة في الرقيق الموصي ببيعه من مدين كزيد مثلا او من
احب الرقيق البيعه فاحب شخص لا يفتقر غرض الميت وهذا
ظاهري حيث اشترى زيد عما لما بانه اوصي ببيعه منه والا فكيف يصح
المشتري لتفتيد غرض الموصي **مس** او بشرايه للمفتق او مكاتب **مس**
يعني

يعني ان الموصي بشرايه للمفتق لا عهدة فيه للمشتري بتفتيد
الغرض الموصي وهذا غير قوله او مشترا للمفتق كما مر وكلام
المؤلف اذا كان الموصي به حيا والا فالعهدة لانه اذا ارد بحادث
في العهدة يشتري غيره فلم يفت غرض الميت وكذلك لا عهدة
للميت في الرقيق الذي وقت الكتابة به وهذا غير قوله او تقاطع
به مكاتب **مس** او المبيع فاسد **مس** اي لا عهدة على المشتري في رده
المبيع فاسد البائع وانما نص على هذا لدفع توهم ان الرد في
المبيع الفاسد بيع فيكون على المشتري العهدة ابن عرفة ورواه
الشعوب لا عهدة في الرد بالبائع لانه فسخ بيع وكذا البيع الفاسد
يفسخ انتهى وينهم منه ان البيع الفاسد اذا لم يفسخ تكون العهدة
فيه ثابتة للمشتري على البائع وهذا ظاهر وفائدة ثبوتها انه
يسقط عنه من عوضه ارش البائع وفي **مس** انه لا عهدة فيه
اذا فات واخذت قيمته ويصح منه ان اذا فات بالثمن فان فيه
العهدة **مس** وسقطت بكتف قبيلها **مس** تدل على ان الحق في العهدة
للمشتري فاذا اعتق العبد في زمن عهدة الثلاث او ستة او
درة او كاتبه او استولده وما اشبه ذلك فان العهدة تسقط
ويلزمه البيع ويسقط ثوابها من نفقة وضمان ولما
انهي الكلام موجب الضمان فيما ليس فيه حق توقيف شرعي
فيحكم بانه ومتى ينتهي ضمانه فقال **مس** اي ضمن ببيع
مكاتب **مس** بكتف كوزون ومعدود **مس** اي ايضاه حق
توقيف وهو ما حصره كبل او وزن او عدد في ضمان البائع الى
ان يبيعه المشتري ان كان مما بعد او يوزن فنعده او ذكره
فاللام في انبيضه للغاية اي وغاية ضمان البائع لما فيه حق توقيف

تنتهي لقبضه البايع متباعه ومباراة ظاهر قوله لقبضه بكيل أي مجرد
وضعه في المكيال يخرج من ضمان البايع وينفيه قوله الذي واستمر
بمباراة ولو تولاه المشتري فتجعل الباسية متعلقة بقبضه وهي
داخله على ضمان محذوف أي لقبضه بسبب تمام كيل ويراد بالكيل
الفعل لا الالة وقوله واستمر بمباراة تخصيص له لأن تمام كيله خرج
من مباراه والمراد تمام كيل ما كيل أو تمام وزن ما وزن أو تمام عدده
لأتمام البيع أي ما كيل وما لم يكمل ووزن الكيل ما وزن وما لم يوزن
أو عدد ما عد وما لم يعد أو يحسب في وهي متعلقة بضمن أي ضمنه في
كيله أي في حال كيله أو يحمل كلامه هذا على ما إذا كان المكيال
للمشتري وما سائر على ما إذا كان للبائع فلا منافاة ومفهوم قوله
بكيل أن الخراف يلزم بالعقد ويجوز بيعه بمجرد ما يبيع **مسألة** والاجرة
عليه **مسألة** أي أن اجرة كيل البيع أو عده أو وزنه على بايعه لأن التوفية
واجبة عليه والتخصل الأبعد ذلك لقوله تعالى فاق لنا الكيل كما أن
اجرة كيل الثمن أو عده أو وزنه على المشتري لأنه بايعه وبصدق
عليه كلام المص وهذا ما لم يكن شرط والعادة ثم أخرج أربعمائة
بقره **مسألة** خلاف الأقالة والتولية والشركة على الأبرج **مسألة** أي فالاجرة
فيها على ما يل الأقالة والتولية والشركة على ما رجح بن يوسف أحد
قولين حكاهما عن الثوريين لا على سبيلها لأنه فاعل المعروف فكانت
مقيسة على النقص فهو أصلها فلا اجرة فيه على فاعل المعروف وهو
القرض وإن كان بايعا والفا من قوله فكان المقرض للبيعه في تمام لام
المنة فكانه قال لا لها كالمقرض **مسألة** واستمر بمباراه ولو تولاه المشتري
مسألة قد مر الكلام على أن ما فيه حق توفية ضمانه من البايع إلى أن يقبضه
المشتري وبه هنا على أن الضمان المذكور يستمر على البايع ولو تولي

المشتري

المشتري الكيل أو الوزن أو العدد ويستفي عن هذه المسئلة بما
مر من قوله وضمن بايعة مكيلة لقبضه لكن أعادها لأجل البالغة
ولما جعل بغير الواد والحوال فالضمان في تولاه لما ذكر من الكيل
والوزن والعدد فإذا سقط المكيال من يده فهلك ما فيه قبل وصوله
إلى غرابه ونحو ذلك فمبيته من بايعه على ما رواه يحيى بن القاسم
وأشهب عن مالك خلافا للسحنون وسواك أن المكيال له أو للبائع
الأ أن يكون المكيال هو الذي يتصرف فيه المتاع إلى منزله ليس له
أنا غيره ضمان ما فيه أو اختلاف منه ولو باستعارته من البايع رواه
ابن جعفر عن بن وهب **مسألة** وقبض العقار بالتحلية **مسألة** يعني أن العقار
وهو الأرض وما اتصل بها من بنا ونحوه يدخل في ضمان المشتري
في البيع الفاسد بمجرد تحلية البايع بينه وبينه ويمكنه من التصرف فيه
يدفع الخاتيم قاله الشافعي ولا يشترط الا خلا من شواغل البايع فإن لم
يكن له خاتيم فيلحقه التكليف من التصرف وانظر لو ملكه من التصرف
ومنهم الخاتيم هل يكون ذلك قبضا أم لا وهو ظاهر كلام الشافعي
أن قوله وقبض العقار عطف على المعنى أي قبض المثل بالكيل وقبض
العقار بركبة أو اعتبار القبض في البيع إنما يظهر في البيع الفاسد كما
أشرفه إذا بيع الصحيح يدخل في ضمان المشتري بمجرد العقد
فلا يظهر لمعرفه كيفية القبض فأيدق **مسألة** وغيره بالمعرف **مسألة** يعني
أن قبض غير ما مر من عقار وكيل وموزون وحده ويكون بالمعرف
كتسليم مود الدابة ونحو ذلك **مسألة** وضمن بالعقد **مسألة** يعني أن المشتري
يضمن البيع بمجرد العقد الصحيح اللازم إلا ما يستثنى به ذلك
والا ما قدمه ما فيه حق توفية وكذلك البيع على العهدة وكذلك
إذا اشترى لبن شاة حينة أو ثمرة غابية على الصفة فإن ذلك كله

له

لا يدخل في ضمان المشتري بالعقد الصحيح بل بالتبطل كما بينه
المؤلف قبل وبعد **مس** إلا المحبوسة للثمن أو لملكها دفنًا لرجل
مس هذا استثنى ما قبله والمبني أن السلعة المحبوسة لا تيان
المشتري بتمتعها الحال أو المحبوسة لأجل أن يشهد البائع على تسليم
المبيع للمبتاع أو على أن الثمن حال في ذمته ولم يفيض منه أو رجل
فإن ضمان ذلك على بائعه ويضمنه ضمان الرهان فيفترق فيه بين
ما يضاف عليه وما لا يضاف عليه فالإيفاء عليه لا ضمان عليه فيه
إذا ادعى تلفه أو هلاكه إلا أن يظهر كذبه وما يضاف عليه هو في
ضمانه إلا أن ينجم بيته أنه تلف بغير سببه فإنه لا ضمان عليه حينئذ
وعلم ما قرنا أن الحبس للأشياء يجري في الثمن الموقل والحال
وإن الحبس للثمن إنما يكون حيث كان الثمن حالًا وهل محل بعد
تأجيله كالحال فيه خلاف **مس** والأغاييب فبالقبض **مس** يعني أنه إذا اشترى
شيئًا غائبًا على الصفة أو على روية متقدمة فإنه لا يشتغل ضمانه عن بائعه
إلى شتره إلا بالقبض وهذا في غير المقار وما هو فيه دخل في ضمان
المشتري بمجرد العقد الصحيح وهذا حيث لا شرط وبعبارة سوا كان
المبيع صحيحًا أو فاسدًا أو الغاييب فبالقبض يجري في غير المقار حيث
لم يشترط ضمانه على المشتري وفي المقار حيث بيع مزارعة أو جزًا أو تنازع
البائع مع المشتري في أن العقد أدركه سالما أم لا لأن الأصل أن العقد
صالح فدفع على ما هو عليه الآن **مس** والأمواسعة فنخرجها من الحيضة
مس يعني أن من اشترى أمة من علي الرقيق أو من وخشها وأقر البائع بوطئها
فإن فيها المواسعة وضمانها من البائع إلى أن نزل الدم فتدخل حينئذ
في ضمان المشتري وبأول الدم تخرج من ضمان البائع وتبطل عليها
ملك المشتري ويجوز له الاستمتاع بها بغير وطئ فمن معني إلى وهذا

في البيع

119
في البيع الصحيح والفساد أو لم يدم دخولها في ضمانه فيه بالعقد
لأنه إذا كان العقد الصحيح الذي شأنه حصول الضمان به لا يوجب
الضمان فأولي الناسد وانما تدخل في ضمانه في الناسد بالقبض بمجرد
الدم أو معها كما قد مر ذلك عند قوله وانما يشتغل ضمان الناسد بالقبض
فقد افرق الصحيح والفساد في هذه أيضا **مس** والأشياء الجارية **مس**
يعني أن من اشترى ثمارا بدارها فأن ضمانها من بائعها إلى أن
تأمن الجارية وذلك أن ثمارها في الطيب حينئذ يشتغل ضمانها بغير
لمشتريها فالدم بمعني إلى وفي الكلام حذف مضاف أي إلى أمن
الجارية وما ذكره من أن ضمان الثمار من البائع في البيع الصحيح
للأمن زمن الجارية حيث كان موجب الضمان فيها الجارية وإن كان
موجب الضمان فيها غير الجارية فضاهاها من المبتاع بالعقد وأما في
البيع الناسد فإن اشترى ببدل عليها فضاهاها من المشتري بمجرد
العقد لأنه لما كان المشتري متمكنا من أخذها كان بمنزلة القبض
وليفر بها فيقال لنا فاسد يضمن بالعقد وإن اشترى قبل طيها
فضاهاها من البائع حتى يجدها المشتري **مس** وبدي المشتري للتنازع
مس أي وإذا تنازع البائع والمشتري في التسليم أو لا بدي المشتري
بتسليم الثمن أو لا بن رشد من حق البائع أن لا يدفع ما باع حتى
يقبض ثمنه لأن ذلك في يده كالرهن بالثمن فمن حقه أن لا يدفع إليه
ما باع منه ولا يبرئه ولا يكيله له أن كان مكيله أو موزونا حتى يقبض
ثمنه وهذا أمر متفق عليه في المذهب يختلف فيه في غيره انتهى
هذا إذا بيع عرض بتقد وأما إذا بيع دراهم بدراهم أو بدنانير بدنانير
بمثلهما فليس في ذلك تبدية بل موكل القاضي في المرافعة من يأخذ
بملافة الميزان ثم يأخذ كل منهما مال الآخر في الصرف بأكمل من

تقبض لهما ويفسد العقد بالتراخي في النفوذ وفي بيع العرض مثله
يوكل ايضا ولا يفسد العقد بالتراخي قاله سند ولما تكلم علي ضمان الصحيح
والفاسد وما يتعلق بذلك من تلف واستحقاق شرع في الكلام
علي ما يتعلق بذلك من فسخ وعده فقال **ص** والتلف وقت
ضمان البايع سماوي يفسخ **ش** يعني ان المبيع الكائن في ضمان
البايع اذا تلف في العقد الصحيح المنبرم فيما فيه حق توفيقه او تمار
قبل امن الحاجة او عناية او مواضعة وثبت التلف بيته او تصادق
المتبايعين عليه فاما سماوي او من البايع او من المشتري فان كان
سماوي اي بامر من الله فان العقد يفسخ ويتاخي جناية البايع
والمشتري والاجنبي في قوله وان تلف المشتري قبض والبايع
والاجنبي بوجوب الترم ولعل ناسخ المبيضة اخرها عن موضعها
وبقولنا وثبت التليف خرجت المحبوسة للثمن والاشهاد فانها
مع ثبوت التلف ليست من ضمان البايع لانه لا يضمن ما ذكر الاضمار
الرهان ومتي ثبت التلف انتفى عنه الضمان فان لم يثبت التلف
فهو قوله **و** خير المشتري ان غيب او عيب **ش** يعني ان البايع اذا اخفي
المبيع وادعي هلاكه ولم يصدقه المشتري ويكل البايع عن البيعة
فان المشتري يجبر بين الفسخ عن نفسه بعد تمكنه من فحص المبيع
او التمسك وطلب البايع بمثله او قيمته واما ان حلف البايع
فالفسخ ليس الا كما ياتي في قوله في السلم ومنك ان لم تقم بيته ووضع
للتوثق ونقص السلم وحلف والا خير الاخر فقول الشئ وتبعه **ت**
انه يجبر بين البايع صوابه بعد نكول البايع وكذلك يجبر المشتري
بين الفسخ والتماسك ويرجع علي البايع بقيمة العيب ان عيب البايع
المبيع في زمان ضمانه عمدا وان كان خطا فيخير المشتري بين الرد
والتماسك

والتماسك ولا شيء له كما ذكره الناصر اللغاني فتقوله ان غيب او عيب
اي اتهم علي ذلك واما لو تحقق ذلك ففي جناية منه **ص** واستحق
شايع وان قل **ش** يعني ان المشتري يثبت له الخيار اذا استحق من
المبيع شايع سوا قل واكثر بين التماسك بالباقي والرجوع بحصة
المستحق وبين الرد والرجوع بجميع الثمن ولا يحرم عليه التمسك
بالاقل بخلاف ما اذا كان المستحق مينا **ص** وتلف بمضه واستحقا
كعيب به وحرم التمسك بالاقل **ش** اي ان تلف بمض المبيع المعين
او استحقاقه بمضه بدليل ذكره استحقاق الشايع فيما مركب
به فان كان الباقي النصف فاكثر لزوم التمسك به بحصة من الثمن
وان كان اقل من النصف وجب رده وحرم التمسك بالباقي الاقل
وهذا انهموم من التشبيه بالمعيب لقوله فيه الا ان يكون الاكثر وانما
ذكره هنا لاجل قوله الا المتكلى فلا يحرم التمسك باقله بل يجوز علي
تفصيل العيب الا ان لا نه انما حرم التمسك بالاقل من المقوم بحصته
لان باستحقاق الاكثر وتلفه قد انحلت العقدة والتمسك بالباقي
بحصته كانشاء عقدة بثمن مجهول اذ لا يعلم نسبة الجزء الباقي الا بعد
تقوم اجزا المبيع علي الانفراد ونسبة كل واحد من تلك الاجزا المعينة
من مجموع الصنف بخلاف باقي المثلي فان مناه من الثمن علوم **ص**
ولا كلام لواحد في قليل لا ينفك كقاع وان انفك فلبايع التزام الربح
بحصته لا اكثر **ش** يعني ان من اشترى شيئا من الطعام وما في معناه
جزا فاو كيلا فوجد اسفله مما لا وله فلا يخلوا اما ان يكون ذلك
العيب مما ينفك عن الطعام عادة ام لا فان كان مما لا ينفك كقيمة
الاهل والاندروما نسبة ذلك فانه لا كلام لواحد من المتبايعين **ن**
والمعيب كله لازم للمشتري ولا يحط عنه من الثمن شي فان جرت

المادة بانفسها كالمبيع عن الطلأ فان كان المبيع قد ربيع فاقبل فليبيع
التزام ما ذكر بحصته من الثمن ويلزم المشتري التسليم بما يوفيه من الثمن
اتفاقا لان الربع والخمس قليل لا يوجب للمشتري رد او ليس له التزام
السليم بحصته ان ابي البايع ذلك على ما في المدونة وان كان المبيع
الثالث فاكثر فليس للبايع التزام المبيع بحصته ويلزم المشتري التسليم
بل يخبر المشتري بين التماسك بالجميع ورد الجميع على المصور **و** ليس
للمشتري التزام بحصته مطلقا **ش** يعني ان المبيع من المثلي سواء
كان ربعا او اقل واكثر ليس للمشتري ان يلزم السالم بحصته من
الثمن ويرد المبيع لبايعه بحصته من الثمن واما لو التزم بجميع الثمن
فله ذلك **و** يرجع للقيمة لا للتسمية **ش** يعني ان من اشترى متونا
منه دالمة او اب او ثياب مثلا بمسرة دنائير وسبعمائة كل ثوب
دينار فاستحق او اطلع على عيب في بعضها وليس وجه الصفقة
ووجب التماسك بها في الصفقة بما يخصه من الثمن فالتسمية
لمن يجوز اختلاف الافراد بالجوذة والرداة ولا بد من الرجوع الى
القيمة بان يقوم المستحق او المبيع ونفيته اجزا الصفقة وتنب
قيمة المستحق او المبيع الى مجموع القيمة ويرجع تلك النسبة من الثمن
ولو سكت المتبايعان عند البيع عن الرجوع الى القيمة عند الاستحقاق
او المبيع صح العقد واليه اشار بقوله وصح العقدان شرطا الرجوع
للقيمة بل ولو سكتا عن الرجوع للتسمية والقيمة ويرجع للقيمة **و**
لان شرطا الرجوع لهما **ش** اي للتسمية وهي مخالفة للقيمة فلا يصح
العقد من اصله فلهذا المسئلة من ثمة قوله سابقا ورد بمقتضى البيع
بحصته ويرجع للقيمة ان كان الثمن سلفا والقيمة هناك قيمة
السلف المرجوع فيها وهذا المرجوع بها **و** ان كان المشتري قبض

ش هذا

ش هذا وما بعده من تعلقات قوله والتلف وقت ضمان البايع
سماوي يوضح فحار من الاشارة له لكن قوله **و** البايع والا جني
يوجب الغرم **ش** ليس خاصا بما اذا وقع التلف منهما في ضمان البايع
بل يجري ذلك فيما اذا كان التلف منهما في ضمان المشتري ايضا اي
واثلا في البايع والا جني لم يبيع على البت وهو في ضمان البايع
او ضمان المتاع يوجب على المثلث قيمة المقوم ومثل المثلي وبيبا
والبايع يوجب الغرم اي للمشتري في زمان ضمان البايع واختار
المشتري الا مضى وقوله والا جني يوجب الغرم اي لمن الضمان
منه من بايع او مشتري **و** كذلك انلا فله **ش** صوابه تقييد ليسلم من
التكرار ويجري على ما سبق فتقييد المشتري قبض والبايع ولا بد
والاجني يوجب الغرم اي ان تقييد المشتري قبض لما عييه فيقوم
سالم او ميبا ويميز من الثمن النسبة ويجوز فيما بقي منه فان تماسك
ودفع بنية الثمن ان كان لم يدفعه وان ردا حذره ان كان دفعه والا
سقط فاذا قطعا بد العبد او قفا عينه مثلا قوم سالم او ميبا
ويميز من الثمن النسبة اي نسبة ما نقصه العيب ثم يخبر فيما بقي
منه وكانه سلم تقييد بعضها فان ساء اخذه ودفع بنية ثمنه وان
سارده واخذ ثمنه وكذلك لو كان المبيع سلعا وعيب منهن واحدة
وتقوم كل سلعة بمفردها وتنسب قيمة المبيع الى الجميع ويميز ما
يخص المبيع من الثمن وتقييد البايع يوجب الغرم لكن بعد تخير
المشتري وتقدم هذا في قوله وخبر المشتري ان عيب او عيب فان
اختار الرد غرم له البايع الثمن وان اختار التماسك غرم له الارش
وتقييد الاجني ظاهر في انه يوجب الارش **و** وان اهلك بايع
صبرة على الكيل فامثل تجر باليوفيه ولا خيار لك **و** والمعنى ان البايع

اذا اهلك الصبرة التي باعها على الكيل او افاقتها ببيع او غير ذلك يعلم
كيلها فانه يلزمه ان ياتي بصبرة مثليها على الثوري ليوفي المشتري
ما اشتراه من ثوب ليس للمشتري خيار ان يرد البيع او يمتنع به لانه
اذا اخذ مثل صبرته التي اشتراها لم يظلم ولا يظلم له لقوله علي
الكيل بل مثله الوزن والمعدد وكلام المؤلف في كل مثلي ولو لم يكن
ربويا كالحنا والكتان والمصفر **ص** واجبي فالقيمة ان جهلت
المكيلة **ص** يعني فان كانت الصبرة هلكت بفعل شخص اجبي فلا
يخلو اما ان تكون مجهولة الكيل او معلومة فايات بحصوله
الكيل فانه يلزمه قيمتها عينا لان المثل اذا جهلت بمكيلة يرجع
فيه الى القيمة اذ الخراف مقوم والفرق بين الاجبي والبايع ان
لو اعزمت الاجبي المثل كان مزايته لانها بيع مجهول بمعلوم
من جنسه والغالب على البايع علم مكيلة ما باعه **ص** ثم اشترى البايع
ما يوفي فان فضل للبايع وان نقص فكالاستحقاق **ص** يعني ان
القيمة التي يفرجها الاجبي ياخذها البايع ويشتري بها او
بعضها طعاما ليوفي المشتري على حكم ما اشترى منه فان فضل
شي من القيمة لرجعي حدث فهو للبايع لان القيمة اعزمت ولو
اعدم المتقدي او ذهب فلم يوجد كانت المصيبة من البايع فلما
كان عليه التوا كان له النما والمشتري لم يظلم اذا اخذ مثل ما اشترى
وان نقص الماخوذ من الاجبي عن الوفا فلما حدث فان النقص
كثيرا فوق الرجوع ينتزل منزلة الاستحقاق للبيع واستحقاق بعض المثلي
كمية فان كان النقص كثيرا فوق الرجوع فالمشتري الممتنع او التماسك بما ينقص
ذلك من الثمن وان كان يسير الرجوع فاقبل لزمه التماسك بما بقي بما
يخصه من غير خيار ثم ان كلام المؤلف يشعر بان الاتلاف من البايع

اي المصداق

والا

والاجبي وقع عند او كذا في المدونة ويفهم منهما انه لو وقع الاتلاف
خطا لا يكون الحكم كذلك ويكون كالسماوي لكن بعض الشراح حمل
كلام المؤلف على ما هو اعم ولما كان المذهب جواز تصرفه بالتصرف
المشتري في البيع بكل وجه من وجوه التصرفات بنه على تصرفه
بالعوض فغيره احري بقوله **ص** وحاز البيع قبل القبض الاطلاق
طعام المعاوضة **ص** يعني ان كل شيء يجوز بيعه قبل قبضه الا
مطلق الطعام ربويا كان او غيره كالنواك الماخوذة معاوضة
فلا يجوز بيعه قبل ان يستوفيه وانما قد زيا كل شيء بدليل الاستش
لانه خيار المموم وبعبارة وجاز بيع مالك بشرا او غيره وهذا
يعلم انه لا بد في المشتري من التصريح بالمعاوضة كما قال واما تقدير
ما اشترى بما في بن الحاج فلا يحتاج منه للتصريح بالمعاوضة في
المشتري فيصير مستدركا واخرج به ما اخذ بمرص او هبة او ميراث
فيجوز بيعها قبل قبضها ودخل في طعام المعاوضة الماخوذ صدقا
او في خلع ولا يدخل فيه ما يوحى عن مستهلك فان المذهب
جواز بيعه قبل قبضه والظاهر ان البيع بيعا فاسدا من المثل اذا
فان ووجب مثله ليس بمنزلة ما اخذ عن متلف لانه صار بمنزلة
ما بيع بيما صحيحا واقتصر بن رشد في البيان على منع البيع قبل
القبض في اوراق القفلة وولاية السوق والكتاب والاعوان
والجند واليه اشار بقوله **ص** ولو كثر في قاض **ص** ومن ذكره نظرا
الي انه عن امر واجب فاسبه الاجارة اما اخذ رفا وصلة على غير
عمل او على ان شاء عمل او لا وما فرض لارواح النبي عليه السلام
فيجوز بيعه قبل قبضه فالكاف بمعنى مثل وهي كاخذه على قاض
فدخل جميع ما ذكر وقوله **ص** اخذ بكيل **ص** حال من طعام المعاوضة

او صفة له والممنون ان الطعام الذي يبيعه قبل قبضه هو ما اخذ
 بكيه واختره من الطعام الذي اخذ جزافا فانه يجوز بيعه قبل قبضه
 له قوله في ضمان المشتري بالعقد **هر** او كلين شاة **س** مطوف على قوله
 اخذ بكيه اي الجزاف الذي في ضمان باي يمتنع ببيع قبل قبضه كلين اغنام
 باعيا لها او لبن ابل باعيا لها او لبن بقريا باعيا لها اشترى جزافا او ثوبا
 اشترى بصفة جزافا قاله بن القاسم نظرا الى كونه في ضمان البائع واجا
 اشحب نظرا الى كونه جزافا وبشارة مطوف على قوله اخذ بكيه اي
 او كان كلين شاة وكأنه قال اخذ بكيه حقيقة او حكما كان يسلم في لبن
 شاة او شياه ميات بالشروط الا بئنه فلا يجوز بيعه قبل قبضه
 والكاف داخلة على شاة عملا بقاعدة نه في هذا المختصر من ادخال
 الكاف على المضاق اليه كقوله وكطين مطر وشر اللبن جزافا جائز
 بشروط ان يكون اما حود منها حية وان تكثر كمشقة والافلا للفر
 بخلاف السلم في لبن شاتين كيلا علوما كذا او كذا قسطا بكذا وكذا
 درهما في امان لبنيها فلا بأس به وان يعرف وجه حلا بها وما كان
 القبض الضعيف لا يكتفي في جواز بيع الطعام بل لابد من قبض قوي
 اشار للقبض الغير الكافي بقوله **هر** ولم يقبض من نفسه الا كومي
 ليتيميه **س** ليس هذا اعطوفا على الدال المتقدمة وهي اخذ بكيه
 بل هو حال من عقد بعد الاستثناي الا مطلق طعام المعاوضة
 فلا يجوز بيعه قبل قبضه ويجوز بيعه بعد قبضه حال كونه لم يقبض
 من نفسه فان قبض من نفسه فلا يجوز بيعه بعد هذا القبض لانه
 كذا قبض فيلزم حينئذ البيع له قبل قبضه ومثال ذلك ما قال
 ابن عبد السلام ان من كان عنده طعام وديعة وشبهها فاشتره
 من مالك فانه لا يجوز له بيعه بالقبض السابق على الشراء لانه قبض

ادارة المعاملات

غير

غير تام بدليل ان رب الطعام لو اراد ان يذره من يده ومنعه من التصرف
 فيه كان له ذلك الا ان يكون ذلك القبض قويا كافي حق الوالد لولده
 الصغيرين فانه اذا باع طعام احدهما من الاخر وتوفي البيع والشرا
 عليهما كان له ان يبيع ذلك الطعام على من اشتراه له قبل ان يقبضه
 ثانيا وكذلك الوصي في تيميمه ثم ذكر المؤلف بعض مختلاف قبض المتع
 منها فبعد الكيل بقوله **هر** وجاز بالعقد جزاف **س** اي وجاز للمشتري
 مجرد العقد ببيع طعام اشترى جزافا قبل ان يقبضه من باييه والمرا
 والمراد بالجزاف الذي ليس في ضمان البائع وما في ضمانه فكا ليكل كما
 اشار له فيما سبق قوله او كلين شاة ومنها قيد المعاوضة بقوله **هر**
 وكهدة اي ان طعام الصدقة وطعام الغرض وما اشبهه يجوز
 بيعه قبل قبضه لان المحدث وان يتوالا عقدنا ببيع لم يتجلاهما قبض
 وذلك متفق هنا **س** وبيع ما على مكاتب منه وحمل ان عمل المتق
 تاويلان **س** يعني ان من كاتب عبده على طعام موصوف الى اجل
 معلوم فانه يجوز له ان يبيع ذلك الطعام للمكاتب قبل ان يقبضه منه
 ولا يجوز للسيد ان يبيع لغير المكاتب قبل قبضه وحمل محل جواز
 بيع ما على المكاتب من الطعام منه ان عمل السيد عتقه بائ باع
 السيد جميع الكتابة للمكاتب لحرمة العتق ويبيهي ان يكون مثل
 ذلك ما اذا باعه بعض الخدم وابقى الخدم الباقية الى اجلها وعمل
 عتقه على ذلك وعلى هذا التاويل لا يجوز للسيد ان يبيع بخما من خوم
 الكتابة للمكاتب قبل قبض ذلك الخدم اي ولم يحل العتق الا لانه
 من باب بيع الطعام قبل قبضه او الجواز غير خيد بذلك فيجوز
 البيع للمكاتب سواء باعه جميع خوم الكتابة او بخما منها لان الكتابة
 ليست ثابتة في الذمة ولا يحا صص السيد بها الغرماني **س**

او فلس ويجوز بيع الكتاب من المبد نفسه يد بين الى اجل ولا يتابع من
اجني يد بين وجب فالضيق في منه يهود على الطعام ويصوم كون
المشتري له المكاتب من المعنى ويحتمل رجوعه للمكانت ويمنع ان
المبيع طعام من كون البحث فيه واقرضه الضيق يرجع لطعام
المعاوضة والمعنى ان طعام المعاوضة يجوز اقراضه قبل قبضه فاذا
اشترى من انسان اردب حنطة مثلا فانه يجوز لك قبل ان تقبضه
ان تقترض شخص اذ ليس في ذلك توالي عقد تابع لم يتخللها قبض
فلم يود الى بيع الطعام قبل قبضه **س** او فاقوه قبل قبضه عن فرض
س يعني ان طعام المعاوضة يجوز فاود قبل قبضه عن فرض
مثلا عليك لرجل اردب حنطة من فرض ثم اشترى اردبا من الحنطة
فانه يجوز لك قبل ان تقبضه ان تنقصه لذلك الرجل وفاقه اردبه
الذي عليك **س** ويبيع لمقترض **س** يعني انه يجوز لمن اقترض اردب
حنطة مثلا ان يبيعه قبل قبضه وسوا باعه لاجني والمقترض لان
القرض عليك بالقول وان لم يقبض والجواز حمله اذا اقترض من ربه
واما ان اقترض من اشتراه من ربه قبل ان يقبضه المشتري فانه
لا يجوز للمقترض ان يبيعه قبل قبضه فالجار متعلق بجازي جاز للمقترض
طعام غير المعاوضة يبيعه قبل قبضه واما طعام المعاوضة فليس
لمقترضه يبيعه قبل ان يقبضه وله ذلك بعده **س** واقالة من الجميع **س**
قال بن عرفة جي ترك المبيع لما يبيعه بثمنه واكثر استماله قبل قبض
المبيع خرج بقوله بثمنه ما اذا تركه بثمن اخر فانه بيع اخر وما اذا تركه
هبة بغير عوض ومعنى كلام المؤلف ان جميع انواع طعام المعاوضة
يجوز الاقالة منه قبل قبضه لانها حل بيع لا بيع وسوا كان راس المال
عينا او عرضا غاب عليه المسلم البعد او الباع ام لا ومقصود قوله

من

من الجميع لو وقعت في البعض جازت ان كان راس المال عرضا يبر
ببينة غاب عليه ام لا وكذا لو كان راس المال عينا او طعاما لا يبر
ببينة ولم يقبضه او قبضه ولم يقب عليه فان غاب عليه غيبة
يملكه فيها الانتفاع لم تجز الاقالة من البعض قاله في المدونة
والطعام وغيره في ذلك سوا لانه يدخله بيع فضة نقد ابنته
وعرض الى اجل وبيع وسلف مع ما في الطعام من بيعه قبل قبضه
وكلام المؤلف في الاقالة اذا وقعت من غير زيادة ولا نقص على
التمن والافتح لانها حينئذ بيع **س** وان تغير سوق شيك لا بد منه
كمن دابة وهما لها بخلاف الامة **س** المراد بالشي ما دفعته
ثمنا للطعام المسلم فيه فاذا اسلمت دابة مثلا في طعام فانه يجوز
لك ان تبيل منه قبل قبضه وان تغير سوق تلك الدابة بزيادة
او نقصان لان المدار على عين المدفوع ثمنها وهو باق وامان
تغيرت الدابة في بدنها كما اذا كبر الصغير او هزل الكبير او
سمن او قلعت عينه وما اشبه ذلك فان ذلك يثبت الاقالة
فلا يجوز الا بعد قبض الطعام لان الاقالة حينئذ تغير بمباني ثمنها
بخلاف لو تغيرت الامة المدفوعة ثمنها في بدنها بسمن او هزال
فان ذلك لا يثبت الاقالة لانه لا يبراد منها اللحم وقولنا بسمن او
هزال مثله في المدونة ويمنع منه ان الامة لو تغيرت بغير او قطع
عضو كان ذلك حينا وهو ظاهر وانما عدل عن ثمنك الى شيك
ليلا يتوهم ان المراد بالثمن البين اي الذهب او الفضة اذ هي الغالب
فيه اي وان تغير سوق شيك كان عرضا او عينا **س** ومثل عليك
س اي لا تجوز الاقالة من الطعام قبل قبضه علي ان يرد عليك
بابيك مثل ثمنك الكلي الذي دفعته اليه ثمن ابل الابد من قبض الطعام

فهو عطف على بدنة الا ان يكون الثمن نقد اذ هب او فسخه فتجوز
الاقالة من الطعام قبل قبضه على ان يطي البايع للمشتري مثل
دراهم ولو كانت قائمة بيبه سوا اشتراط استرجاعها بيبها
ام لا والى هذا اشار بقوله **الا** اليمين فله دفع مثله وان كانت
بيبه **لا** انه لما قبضها وصارت في ذمته فاذا اعطاك مثله لم
يظلمك وهذا ما لم يكن البايع من ذوي الشبهات لان الدراهم
والدينارين متقيين في حقهم ولا شك ان الخطاب للمشتري كما ان
الخطاب فيما قبله كذلك فالضمير المذكور في قوله فله دفع مثله
للبايع وهو بعيد ان قوله ومثل مثلك في الثمن وما ذكره الشيخ
عبد الرحمن عن نفسه وشرح به كلام المؤلف غير ظاهر لان كلامها
في الثمن فهو فرع اخر **والا** قاله ببيع الا في الطعام والشفقة والمراجعة
س يعني ان الاقالة ببيع فيشتري فيها ما يشترط فيه ويخفى ما يبيعه
الذي مسائل الاولى في الطعام قبل قبضه فليس لها حكم البيع بل هي
فيه حل ببيع فلهذا اجاز لمن اشترى طعاما من اخر ان يجعل منه بايعة
قبل قبضه الثانية في الشفقة فليست فيها بيعا ولا حل ببيع بل هي
باطلة من باع شقصا ثم اقال مشتريه منه لا يعتد بها والشفقة
ثابتة وعهدة الشفيع على المشتري الثالثة في المراجعة فالاقالة
فيها حل ببيع فمن اشترى سلعة بعشرة وباعها بخمسة عشر ثم اقال
منها لم يبيع ثانيا الا على عشرة وان باع على خمسة عشر يمين
ابن عرفة الاقالة في المراجعة ببيع وانما وجب التبيين لان المتاع
قد يكره ذلك انتهى ثم عطف بنية الرخص التي يسلمها للمروف
على الرخصة الاولى من قوله واقالة بقوله **س** وتولية **س** يعني ان
التولية تجوز في الطعام قبل قبضه كالاقالة فيه بن عرفة هي تفسير

مشتري

مشتريا اشتراه لغير بايعة بثمن وهي في الطعام غير جواز قبل قبضه
رخصة وشرطها كون الثمن عينا **س** وشركة **س** اي وجاز شركة
في الطعام قبل قبضه وهي هنا جعل مشترك قد رغب بايعة باختياره
ما اشتراه لنفسه بمنايه من ثمنه فقوله هنا اختار به من الشركة
المترحم عنها بكتاب الشركة والاشارة بقوله هنا الى فصل
الاقالة والتولية والشركة المذكورة محمها وقوله قد اخرج به
التولية فانها في جميع المشتري وقوله باختياره اخرج به ما اذا
اشترى المشتري نصف شقص ثم استحق نصفه من يده واخذ
الشفيع فانه يصدق عليه جعل المشتري قد رغبه لكنه يغير
اختياره وقوله لنفسه اخرج به ما اذا اشتراه لغيره كالوكيل فانه
لا يفعل ذلك الا بنص وقوله بمنايه من ثمنه اخرج به ما اذا اشترى
سلعة بدنيا ثم جعل لاجنبي فيها الربع بنصف دينار فان ذلك
لا يصدق عليه شركة هنا ووجه المشهور في جوازه الاقالة
والشركة والتولية في الطعام قبل قبضه انها اشبهت القرض
وما رواه ابو داود وغيره عنه عليه الصلاة والسلام من ابتاع
طعاما فلا يبيع حتى يستوفيه الا ما كان من شركة وتولية
واقالة والاحسن ان قوله **س** ان لم يكن علي ان يتقد عنك **س** راجع
للتولية والشركة اي ومحل الجواز فيهما ان لم يكن على شرط في صلب
المقدان يتقد المتولي والمشارك عنك جميع الثمن او حصتك من
الثمن واللام يجوز لانه بيع وسلف منه لك اما رجوعه للشركة
فواضح واما رجوعه للتولية فلان البايع الاول قد يشترط
على المشتري ان يتقد به الثمن فيملس المشتري او بعدم فيشترط
على المتولي ان يتقد عنه الثمن فلهذا ظهر ان الشرط في التولية

فأيدى ويشتري في اقالة الطعام ان يكون في البلد التي وقعت
 فيه الاقالة كما يفيد كلام قول بن موسى وهذا كله ما لم يكن الطعام
 المقال منه بغير البلد التي وقعت فيه الاقالة والا فلا يجوز لانه في
 ضمان المشتري **مس** واستوي عقد اهما فيها **مس** اشار الى قول بن عروة
 في التولية وشرطها كون الثمن عينا وحكم الشركة كذلك واستوي عقودها
 اي عقد المولي والمشارك بالكسر والمولي والمشارك بالفتح فيهما في
 التولية والشركة وحكم الاقالة في هذه احكامها فدرأوا جلا
 وحلولا ودهنا وحيلان كان ولا يجوز شي من الثلاثة بوجه ان كان
 راس المال عرضا لا يكال ولا يؤن لان ذلك يؤول الى القيمة فيكون
 ذلك من بيع الطعام قبل قبضه ويجوز ان كان عينا فان كان يكيلا
 او موزونا سمع ابن التماسم لا عند اشهب اللحن وجهه اي قول اشهب
 احسن اذا كان مالا يختلف فيه الاعراض انتهى **مس** والافيج كغيره
مس اي والابان اشتراط المولي والمشارك بالكسر والتفد على المولي
 والمشارك بالفتح واختلف العقدان في التفتد والتأجيل او غير
 ذلك من وجوه الاختلاف لم يجز الشركة ولا التولية في الطعام
 قبل قبضه وصاريبا ومطلبت الرخصة في الثلاثة فان توفرت
 شروط البيع وانتفت موانعه فيبيع صحيح وان اخل به شرط او
 حصل مانع لعدم القبض فباطل **مس** وضمن المشتري المبيع **مس**
 ايجوز ضمن المشارك بالفتح الشيء المبيع ففاعل ضمن جمهور مستتر
 يعود على المشارك بالفتح لكن ليس في كلامه ما يدل على ان مرجع
 الضمير للمشارك فلذا اقال بن غازي والصواب ضمن المشارك اسم
 مفعول من اشرك الرباعي بحذف التاء وشاربه لقوله في كتاب
 السلم وان ائتمت سلمة بغيرها فلم تقبضها حتى اشركت فيها

في التولية
 وشرطها كون
 الثمن عينا
 وحكم الشركة
 كذلك

ثم

ثم هلكت السلمة قبل قبض المشارك او ائتمت طعاما فاكنته ثم اشركت
 فيه رجلا فلم تقاسم حتى هلك الطعام فضمن ذلك شيئا ورجع
 عليه بنصف الثمن انتهى وليس فيها نص على التقديرين بوفاء الكو
 كما تضمن المشارك الحصص التي حصلت له في الشركة لانه معروف **مس**
مس وطعاما كلكه وصدفك **مس** يشير به لقوله في السلم الثاني وان
 اسلمت الى رجل في مدي حنطة الى اجل فلما حل اجله قلت له كله
 في غرابك او في ناحية بيتك او في غرابك ففتحها اليه فقال بعد ذلك
 قد كلكه وضاع عندي قال مالك يا مجنون هذا ان يونس يريد مالك
 ولا يسميه بذلك القبط بن التماسم وانا اراه ضامنا للطعام الا ان
 تقوم بيعة على كيلة او تصدقات في الكيل فيقبل قوله في الضمان
 لانه لما اكناه صرحت ان قبضه انتهى فغوله وطعاما ما يقع على هذا
 ليس في طعام الشركة وعلى كلام بن غازي هو فيه ويجعل قوله
 لهما والمجري ذكر الشركة في كلامه اخذ يتكلم على شيء من احكامه
 التشرية فقال **مس** وان اشركه حمل وان اطلق على النصف **مس**
 يعني ان المشتري اذا اشرك شخصا فيما يبيده بان قال اشركك فانه
 يحمل على ما يفيد به من نصف او غيره وان اطلق في شركته ولم يقيد
 بشي حمل على النصف لانه الجوز الذي لا ترجع فيه لاحد الجانبين ولا
 يحتاج الى تصويب كلامه باستقاط الواو من وان اطلق اذا لا يتوهم
 احد حمله على النصف مع التقييد بغيره **مس** وان سالت شركتهما
 فله الثلث **مس** يعني ان الشخص اذا سأل من رجلين اشترى عبدا ان
 يشركاه في الشئ المشتري وسالهما بمقتضى او سأل كل واحد منهما
 وقال اشركاني واستوت انصبا وهما اوقال لكل واحد منهما اشركني
 فله من نصيب كل واحد نصيبه فلو كانا بالثلث والثلثين لكان

في التولية
 وشرطها كون
 الثمن عينا
 وحكم الشركة
 كذلك



له نصف الثلث ونصف الثلثين فيكون له النصف وللأول السدس
وللآخر الثلث وله في الثانية النصف ولكل منهما الربع قاله **سند**
وان وليت ما اشتريت بما اشتريت حازان لم يلزمه وله الخيار **ش** يعني ان
من اشترى سلعة ثم ولاها لشخص بما اشتراها به ولم يذكرها له
ولا ثمنها وذكر له أحدهما فان ذلك جائز اذا كان على غيره وجه الالتزام
وله الخيار اذا راي وعلم الثمن وسوا كان الثمن عيناً وعرضاً او حيواناً
وعليه مثل صفقة العرض بعينه او الحيوان ونحوه بن بونس يريد
والمتبلى حاضر عنده ليل لا يدخله بيع ما ليس عندك واخترت بقوله
ان لم يلزمه مما اذا وقع على الالتزام فان ذلك لا يجوز لانه مخاطر
وقمار كما في المدونة ولو كان بلفظ البيع فسد في صورتي الالتزام
والسكون الا ان يشترط الخيار وظاهر قوله جازان لم يلزمه ولو كانت
السلعة في البلد وهذا بخلاف بيع الغائب والعرق بينهما ان التولية
رخصة فتشامخ فيها بخلاف البيع **ش** وان رضي بانه عبد ثم علم بالثمن
فكره فذلك له **ش** اي وان رضي المولي بالفتح بان المبيع الذي ولاه
بتأعه عبد ولم يعلم بثمنه ثم علم بالثمن فكرهه لفلان مترك فذلك
له لانه من ناحية المعروف يلزم المولي بالكسر ولا يلزم المولي بالفتح
الا ان يرضي **ش** والاضيق صرف ثم اقاله طعام ثم تولية وشركة فيه
ثم اقاله عروض وفسخ الدين في الدين ثم بيع الدين ثم ابتداه **ش**
اشار بهذا الى ان اضيق الابواب المعتبر فيها المناجزة الصرف كما
مرانه لا يقتصر فيه التأخير ولو قريبا او غلبته ثم تأخير الثمن في الدقالة
من الطعام بريمون سلم فانه يلي الصرف في الضيق وذلك لانهم
اعتقدوا فيه ان يذهب الى بيته او ما قرب منه ليا في به والعلّة في
منع التأخير انه يودي الى فسخ الدين في الدين مع بيع الطعام قبل
قبضه

قبضه ثم يلي ما مر تأخير الثمن في التولية والشركة في طعام السلم المولي
فيه او المترك فيه قبل قبضه فان تأخير الثمن اليومين والثلاثة
بشرطي الاقالة في الطعام لا يجوز بلا خلاف واختلف هل يجوز
مثل ذلك في التولية قاله المحقق انتهى وختصني كون التولية والشركة
اوسع انه يقتصر فيها تأخير الثمن فيها قارب اليوم مثلا وعلّة مع
التأخير فيها ذكر انه يودي الى بيع الدين بالدين مع بيع الطعام
قبل قبضه ثم يلي ما مر تأخير الثمن في الاقالة في العروض المسلم فيها
وتأخيرها ايضا حيث دخل على فسخ الدين في الدين كما اذا كان له عليه
دين ففسخه فيما يتأخر قبضه وبعبارة مبني ان الاقالة في العروض
من سلم اوسع من التولية والشركة في الطعام لان الشارع لم يضيّق
في اقالة العروض كما ضيق في التولية والشركة في الطعام وفسخ
الدين في الدين اصله بيع العروض فهو مساو للاقالة في العروض
فهو ايضا اوسع من التولية والشركة في الطعام ثم يلي ما مر بيع الدين
المستقر في الذمة كبيع العرض من سلم من غير من هو عليه فانه
اوسع مما قبله وعن بن الموارنة لا بأس ان يتأخر ثمنه اليوم واليومين
ثم يلي ما مر ابتداء الدين بالدين كما خيرا لاس مال السلم فانه اوسع مما
قبله لانه يجوز تأخير اليومين والثلاثة ولو بالشروط والمراد بالضيق
والسعة في تلك الابواب باعتبار قوة الخلاف وضعفه والخلاف
في اقالة العروض قوي وان كان المشهور لا يجوز التأخير في البيع
ماعد ابتداء الدين بالدين وعلي هذا اضيق الابواب التي يطلب
فيها المناجزة الصرف واوسعها ابتداء الدين بالدين ولما كان
البيع ينقسم الى بيع مساومة واستهانة ومزايدة ومناجزة فالاول
بيع لم يوقف ثمن مبيعه المعلوم قدره على اعتبار ثمن في البيع قبله

ان التزم مشتريه ثمنه لا على قبول زيادة عليه فتوله لم يتوقف الخارج
 به بيع المراجعة وقوله ان التزم الخارج به بيع المراجعة والثاني بيع
 يتوقف على صرف قدر ثمنه لصرف علم احدهما والثالث وهو
 تقرير السلعة للسوم لمن يزيد والرابع والكلام الان فيه بيع مرتب
 ثمنه على ثمن بيع فقد مد غير لازم ساو انه لم يخرج بالاول بيع المراجعة
 والمزايدة والاشتمان وبالثاني الاقالة والتولية والشفقة والرد
 بالبيع على كونه بيعا لكن المستهور انه ليس ببيع فقال عما طفا على
 جاز لمطلوب منه سلعة او على جاز البيع قبل القبض واستيفاء
فصل وجاز مراجعة **س** اي وجاز مراجعة البيع اي المراجعة
 فيه ومراجعة مفاعلة والمفاعلة ليست على بائنها لان الذي يرجع
 انما هو البائع فهذا من المفاعلة التي استتمت في الواحد كسافر
 وعافاه الله او ان مراجعة بمعنى ارباح لان احد المتبايعين اربح الاخر
 ويمكن ان تكون المفاعلة على بائنها بتكليف لان المشتري اربح البائع
 ولا كلام وهو لا يباخذ السلعة بربح العشرة احد عشر مثلا الا وهو
 يعلم انه يبيعها باثني عشر مثلا اي وهو يظن انها تزيد قدر اربعة
 البائع ايضا واشار بقوله **ص** والاحب خلافة **س** يريد المساومة
 الي قوله في المقدمات البيع على المكابسة والمكابسة احب الي اهل
 العلم واحسن عندهم ولا يريد المولف كلام بن عبد السلام ليل يتوجه
 عليه الاعتراض بان بن عبد السلام خصص كراهة بيع المراجعة بالكثر
 العوام وليس في كلام المولف شيء من العيب بن اي والاحب خلاف
 بيع المراجعة وهو المساومة لا المزايدة والاشتمال فالإضافة
 للهدم والمراد محو دمين وهو بيع المساومة **و** لو على قوم
 وهل مطلقا او ان كان عند المشتري تاويل **س** يعني ان يبيع

المراجعة

المراجعة جاز ولو كان ثمن السلعة المبيعة عرضا ثوما مهنونا
 كما لو اشترى ثوبا بدينار اي مضمون فانه يجوز ان يبيع مراجعة
 بمثل ذلك الجوز ويزيده عليه زيادة معلومة وهو مذهب ابن
 القاسم وسند اشهب على عبد موصوف ليس عند المشتري ما
 فيه من السلم الحال واختلف هل بن القاسم يخالفه في ذلك فيقول
 بالجواز في المقوم المضمون كما هو ظاهر كلامه اولا في السلم فيقول
 قول بن القاسم على موصوف عند المشتري فقول الم وهو
 مطلقا اي وهل الجواز عند بن القاسم في المضمون سواء كان عند
 المشتري ام لا بنا على حمل كلام بن القاسم على ظاهره والجواز فيه
 عند بن القاسم شديد بما اذا كان المضمون عند المشتري فلا يكون
 قول بن القاسم مخالفا لقول اشهب تاويله وقد علمت من هذا
 ان الخلاف بين الشيخين انما هو في المقوم المضمون كما ينبغي التمسك
 الذي ليس عند المشتري واما المضمون الذي عنده فيقتقان على
 الجواز فيه واما الميمن فلا يختلفان فيه بل يتفقان على المنع فيه
 اذا لم يكن عندها المشتري وعلى الجواز اذا كان عنده ولو قال ولو على
 عوض مضمون وهل مطلقا الخ لكان اخصر وطابق النقل اذا الخلاف
 في العوض المضمون ولو شليا غير الميمن **ص** وحسب ربح ماله عين
 قائمة كصنع وطرز وقصر وحياطة وكد وقتل ونظرية **س** يعني انه
 اذا وقع البيع على المراجعة من غير بيان ما يربح له وما لا يربح بل وقع على
 ربح العشرة احد عشر مثلا وجب ان يحسب على المشتري ثمن السلعة
 ورجحه ويجب ايضا عليه من موفها وكلفها ربح ماله عين قائمة
 توشه زيادة في المبيع من مبيع او طرزا ونظرية وهي جعل الثوب في
 الطرزة لتلين وتذهب خشونتها وكذا وهو في النقارين

الثوب للتحسين لان ما زاد في الثمن كالتمن كما قاله بن عرفة هـ
وحاصله انه يحسب ما خرج من يده على المبيع في صنفه وقصره
وخياطة وغير ذلك ويجب ايضا ما زادته هذه الاشياء في
المبيع وهذا اذا استاجر غيره على فعل تلك واما ان كان هو الذي
يتولى فعل ذلك بنفسه ولم يدفع فيه اجرة فانه لا يحسب له اصل
ولا ربح **ص** واصل ما زاد في الثمن كحولة **ص** يعني انه اذا فعل في المبيع
فعلا زادا في ثمنه وليس له عين قايمة كاجرة الحولة وما معها
ونحوهما فانه يحسب ولا يحسب ربحه فاذا اشتراها بمشقة مثله
واستاجر من حملها خمسة او استاجر على ثمنها او على طبعها فانه يحسب
ما خرج من يده على ذلك وسمي ما ذكر اصله باعتبار ربحه وفيه النجس
الحولة بان يزيد في الثمن بان نقل من بلد ارخص الى بلد اغلل لرغبة
المشتري في ذلك اذا علم به قال ولو كان سفر البلد من سوا لم يحسب ولو كان
سفرها في البلد الذي وصلت اليه ارخص لم يبيع حتى يبين وان اسقط
الكرا لاد المراجعة كانت لما وقع من ثرا الرقاب واستحسنه المازري اذا حمل المتاع
عالمه لانه لا ربح له وساق في الشامل تقييد النجس بصيغة التمريض لكنه ظاهر كلام
المؤلف الا ان يكون مراده بما زاد ما من شأنه ان يزيد كما هو ظاهر اطلاق
ابن يونس وابن رشد وغير واحد وارتضاه بن عرفة لكنه لا يخالف النجس
في البيان لان البيان اتفق عليه الناس **ص** وتقييد وطى عتيد اجرها
ص يعني ان الشد والطي اذا كان العرف والعادة جارية بانه يستاجر
عليها فانه يحسب اجرها ولا يحسب ربحها وسيا في ما ذكره العادة
بذلك **ص** وكرايت لسلعة **ص** يعني ان كرا البيت للسلعة خاصة
يحسب ولا يحسب ربحه فاللام للاختصاص فان كان لنفسه هـ
والمتاع تبع اوله والسلعة لم يحسب الاجرة ولا ربحها وانما كان لا يجب

اذا كان

اذا كان الكرا لهما لانه انما يكون لها بعض الكرا وهو رجوع هـ
للتوظيف **ص** واللام يحسب **ص** راجع للمجيع اي والادان لم يكن له عين
قايمة او لم تزد الحولة في الثمن بل ساق او نقصت على تقييد النجس
او لم يكن اجرة الشد والطي متادين او لم يكن كرا البيت للسلعة خاصة
لم يحسب اصل ولا ربحه ثم شبه في عدم الحسب قوله كسما لم يمتد
في تلك السلعة لان تشتري بسمار فلا يحسب لما اخذه لاصل ولا ربح
والمراد بالسمار الذي يجلس كما يفعله سمارة اسكندرية وليس
المراد به متولى البيع فان اجرة هذه اعلى البايع وهي من الثمن لا تشك
فيه ولما ذكر عياض ان وجوه المراجعة لا تخلو من خمسة اوجه احدها
ان يبين جميع ما ربحه مما يحسب او لا يحسب فحصله ومجمله وبشرط
ضرب الربح على الجيع الثاني ان يفسر ذلك ايضا مما يحسب ويربح هـ
عليه وما لا يربح وما لا يحسب جملة وبشرط ضرب الربح على ما يحسب
ضربه عليه خاصة الثالث ان يفسر الموتة بان يتول لزمها في الحمل
كذا وفي المبيع كذا وفي الفضر كذا والشد والطي كذا وبيع على المراجعة
للمشقة احد عشر ولم ينصل ما يوضع عليه الربح من غيره الرابع ان
يبيهم ذلك كله ويجمعه جملة فيقول قامت على تلك او ثمنها كذا وبيع
مراجعة للمشقة درهم الخامس ان يبيهم فيها النفقة بعد تسميتها فيقول
قامت بشدها وطيها وحملها وصنفها بمائة او يفسرها فيقول
عشرة منها في موتتها ولا يفسر الموتة انتهى حوم المؤلف على اختصار
الاقسام الخمسة مشير الاول بقوله **ص** ان بين الجيع **ص** باداة الشرط
الراجع لقوله وجاز مراجعة ان يبين الجيع فيضوب على الجيع والباقي
بقوله **ص** او فسر الموتة فقال هي بمائة اصلها كذا **ص** كذا بين وحملها
كذا عشرة وصنفها خمسة وقصرها ثلاثة وشدها واحد وطيها

واحد اي وضرب الرخ علي ما يرخ له دون غيره ولثالث بنوله **هـ** او
 علي المراجعة وبين كرخ المشرة احد عشر ولم يفصل ماله الرخ **ش** اي
 او قال ابيع علي المراجعة وبين الكلف والمون وفصلها كما في الذي
 قبله وباع علي قدر من الرخ ولم يفصل ماله الرخ مما لا رخ له بخلاف
 القسمين قبله ويرجع فيما يضرب عليه دون ما لا يضرب عليه لاهل
 المعرفة وما ذكرناه من ان قوله ان بين الجميع شرط في جاز لا في حسب
 خلا فالتشبه هو الصواب لئلا يشكك عليه الاخراج الذي بعده لانه يتبين
 انه اذا ابيع ليحسب ويكون البيع صحيحا وليس كذلك ثم انه يصح في
 رخ في قول المولف كرخ المشرة احد عشر تنوينها وانما فتحها الي
 المشرة وعلي التنوين يصح في المشرة الجري عليها بدل من رخ والنسب
 علي انها معمول لفعل محذوف اي رخ بضم المشرة احد عشر
 والرخ علي انها خبر لمبتدأ محذوف اي وهو المشرة اي والرخ المحذوف
 المشرة احد عشر وهذا **و** اي وزيد عشر الاصل **ش** المراد بالاصل
 الثمن الذي اشترى به السلعة اي واذا وقع علي ان الرخ المشرة احد عشر
 زيد عشر الاصل فاذا كان الثمن مائة فالرخ عشرة او مائة وعشرين
 فالرخ اثنا عشر وان باع برخ المشرة اثنا عشر زيد خمس الاصل في المثال
 الاول الرخ عشرون وفي الثاني اربعة وعشرون هذا مدلوله عرفا وليس
 هو علي مدلوله لانه ان يكون قد ارخ المشرة احد عشر فاذا كان الثمن
 عشري يكون الرخ اثنين وعشرين فيكون مجموع الرخ والثمن اثنين
 واربعين **و** الوضيفة كذلك **ش** اي والخطية كذلك اي فتخط الاحد
 عشر الي عشرة فتكتب منها جزءا من احد عشر فتصير الاحد عشر عشرة
 كما صارت المشرة في مراجعة الزيادة احد عشر فليس التشبيه بقوله
 وزيد عشر الاصل حتي يصير المعني ان الوضيفة خط عشر الاصل
 فيعترض

فيعترض عليه بسلام الجواهر انظر نصها في الكبير ثم ثم المولف انقسام
 عياض بالتسمين المتوعين بقوله في الرابع **هـ** لا ابيع **ش** اي بازا حبل
 الاصل مع المون من غير ذكر شي منها كقالت علي بكذا او ثمنها كذا
 وباع برخ المشرة احد عشر مثله والخامس بقوله او يقول قامت بشدها
 وطبها بكذا ولم يذكر اجرة كل واحد منهما فهو كمن لم يذكرهما والحكم
 في القسمين عدم الجواز والاصل فيها لا يجوز النساد وقوله **و** هل
 هو كذب او غش تاويله **ش** لا يدل علي عدم النساد لان خط البائع
 عن المشتري القدر الواجب خطه امر طاري ومعبارة واعلم ان التاويلين
 احدهما انه كذب ويجري علي حكمه الا في قول وان كذب لزوم المشتري
 ان خطه ورجحه بخلاف الغش وهذا مع التاويل بدليل قوله بعده
 فان فان فني الغش اقل الثمن او القيمة وفي الكذب خير بين الصحيح
 ورجحه هذا ما ذهب اليه بن لباينة ومن وافقه والثاني وهو تاويل اي
 عمران ومن وافقه انه يتختم فصح البيع ان لم يفت المبيع فان فان لزوم
 المشتري ما بقي من الثمن بعد استقاط ما يجب استقاطه وهذا يخالف
 لما ذكره المصنف في حكم الغش لانه لم يذكر انه مع التاويل يتختم فصح وقد
 علمت انه هنا يتختم الفسخ وذكر انه الغوات يلزم المشتري اقل الثمن
 والقيمة وذكره هنا ان المتاع يلزمه ما بقي من الثمن بعد استقاط ما
 يجب استقاطه فقول المولف او غش فيه نظر ولو قال وهل هو
 كذب او يغش الا ان يغش فيمضي بما بقي بعد استقاط ما يجب استقاطه
 من الثمن تاويله لطابق ما ذكرناه ففهم **هـ** المسئلة علي هذا التاويل
 لا تجري علي حكم الكذب ولا علي حكم الغش ولما قدم وجوب بيان
 البائع ما في سلخته من العيوب بقوله واذا علمه بين انه به ووصفه
 اواراه له ولم يجمله اشار الي ذلك ثانيا بطريق الموم سوا كان عيبا

تقتضي العادة السلامة منه ولا يقول **س** ووجوب تعيين ما يكره **س**
اي ووجوب علي كل بايع مراجعة لو غيرها تبين ما يكره المتاع من امر
السلف المشتراة ويقبل به رغبته في الشراء فان قامت فريضة علي ان
المتاع لا يكرهه وان كرهه غيره لا يجب بيانه واذا لم يبين ما يكره
نظر فيما كتمه فان كان عدم بيانه من النش جري علي حكمه وان كان
من الكذب جري علي حكمه وبعبارة فان لم يبين ما يكره كان غشاه
س كاتمته وعقده مطلقا **س** يعني اذا عطل علي ذهاب فتقد فضة
او بالعكس او عقد علي نقد فتقد عرضا خوما او مثليا او بالعكس
فانه يجب علي البايع مراجعة ان يبين ذلك فتقوله كاتمته الخ خاصه
بالمراجعة اي كما يجب عليه ان يبين في المراجعة ما تقده وعقده اي عقد
عليه وليست ما مصدرية والا كان ينول كتقده وعقده لانه اخبر
وجعلها مصدرية خطأ لان الذي يجب بيانه انما هو الثمن الذي تقده
والثمن الذي عقده اي عقد عليه لا المعنى المصدري فان لم يبين فان كان
المبيع قابلا له التمسك به اي بما تقده وان فات المبيع جري بين اخذه بما
وقع عليه العقد او بما تقده اي بالاقبل منهما وعلي هذا فليس له حكم
النش انظر الشرح الكبير **س** والاجل وان بيع علي التقديس يعني ان من
اشترى سلفه الي اجل واراد ان يبيع مراجعة فانه يجب عليه ان يبين
ذلك الاجل لان له حصته من الثمن وكذلك اذا اشتراها علي التقديس
لم تراضيا علي التأجيل واراد ان يبيعها مراجعة فانه يجب عليه ان يبين
ذلك للمشتري فتايب الفاعل في بيع يعود علي بايع المراجعة وهو
المشتري اي وان بيع علي التقديس ثم اجله به بايعه ولا مانع من عوده
علي المبيع اي وان بيع المبيع علي التقديس فلا بد من بيان الاجل والاول
اولي اذ نيابة المفعول الاول في باب اعطى اولي فان لم يبين كان
غشاه

لا يقال قيل مصدر او يراد به ذكر
اسم المفعول لا ان تقول شرط
المصدر الواقع حالا ان يكون
مفعولا ولا يقال هذا
لأنه يكون اسم مفعول الا اذا
كان صريحا بغيره

غشاه والمناسب ان يكون كذبا لان الاجل له حصته من الثمن **س** وطول
زمانه **س** اي ووجوب بيان طول زمان المبيع عنده لا الاجل واحترز
بالطول مما اذا كتمه عنده مدة يسيرة واراد البيع مراجعة فانه لا يجب
عليه البيان وبعبارة اي ووجوب علي المشتري بيان طول زمان كتمه
المبيع عنده طويلا سوا تيقني سوقه او في ذاته ام لا لان الناس رغب
في الطري من التيق وبعبارة وطول زمانه ولو في المقارن ان طول
الزمان الذي يجب بيانه هو ما تيقن فيه الاسواق او بوجوب شدة
الرغبة في غير المبيع كما يفيد كلام المدونة فان لم يبين كان غشاه **س**
وتجاوز الزايف وهبة اعتيدت **س** يعني ان من اشترى سلفه فتجاوز
البايع عنده في الثمن عن درهم زاييف اي ردي او حط عنه من الثمن
شيئا لاجل البيع او وهبه شيئا من الثمن واراد هذا المشتري ان يبيع
ذلك مراجعة فانه يجب عليه ان يبين للمشتري ما تجاوز عنه البايع من
الردي او ما حط عنه لاجل البيع حيث كانت الخطيئة متناهية بين
الناس فان لم تقده او وهبه له جميع الثمن قبل الافتراق او بعده
لم يجب البيان والمراد بالاعتيان تشبه خطيئة الناس ثم ان قيد
الاعتيان حقيق في تجاوز الزايف ايضا وهو ظاهر كلام الشامل
ولكنه خلاف ظاهر كلام المؤلف وخلاف ظاهر كلام المدونة وان
عرفت فان لم يبين الهبة فله حكم الكذب وان لم يبين تجاوز الزايف
فله حكم النش **س** وانها ليست ببلدية او من التركة **س** هذا من باب
انه ليس بالبيوع وليس هو خلاصا يبيع المراجعة فيجب علي البايع
ان يبين للمشتري ان العلمة ليست ببلدية ان كانت الرغبة في السلم
البلدية اكثر او انما ببلدية ان قلت الرغبة فيها او بين انما من
التركة فتقوله او من التركة معطوف علي خبر ان وهو قوله ليست

بلدية ويحتمل عطفه على خبر ليس اي يبين انها ليست من
التركة اذا كانت الرغبة في التركة **أكثر** وولدها وان باع ولد
مها **س** يعني ان من اشترى ذاتا كانت من نوع ما لا يقبل او من
نوع ما يقبل فولدت عنه فانه لا يبيعها مراجه حتى يبين ذلك
ولو باع ولدها معها لان المشتري يظن انها اشترى مع ولدها
لان حدوث الولد عنه عيب وطول اقامتها عنه الي ان
ولدت عنه غش وخديعة وما تنقصها التزوج والولادة من
قيمتها كذب في الثمن وقد لا توجد كلها اذ قد تلد باثرتاها
فان لم يبين وكانت قايمة ردها المشتري او تماسك ولا شيء لمولين
للبايع الزامها له بخط شي من الثمن لانه يجتج عليه بالعيب
والغش وان حصل فيها غش فان كان من غشوات الرد بالعيب
كبيعها وهلاكها ونحوهما ما يثبت المقصود فان شاقام بالعيب
فيخط عند ارشده وما ينوبه من الرجوع وليس له حينئذ القيام بغش ولا
كذب وان شافى بالعيب فقيامه بالغش حيث رضي بالعيب انتفع له
من قيامه بالكذب اذ عليه الاقل من الثمن والقيمة في الغش واما
في الكذب فعليه الاكثر من الثمن الصحيح ورجحه والقيمة ما لم تزد على
الكذب ورجحه وان كان من غشوات الغش وليس من غشوات
الرد بالعيب كحوالة الاسواق وحدوث قليل العيب المتاراجه
بقول المولف في الخيار او يقل فكالعدم وكحدث عيب متوسط
فقيامه بالغش انتفع له ايضا وان كان من العيوب المفسدة خيرا في
ردها وما تنقصها الحادث واسكنها ورجع بالعيب القديم ومنها
من الرجوع بين الرضي بالعيب فتزد الى قيمتها ولو زوجها وجب
بيان لانه عيب فان لم يبين وهي جالها خير المشتري بن قبولها

جميع

جميع الثمن وردها وليس للبايع الزامها له بخط قيمة العيب لان
العيب لا يزول بخطه بخلاف الكذب والتخيير في ردها وما تنقصها
الحادث فيها اذ كان العيب غيبا للمقصود مشكلا فانه مرفى باب
الخيار ان الغيب يتبين فيه الارش ويجاب بان محله ما لم يكن عيب غير
كما هنا **س** وحديثه ابرق وصوف **س** يعني ان من اشترى اصولا
عليها ثمرة ما بورة يوم البيع فاشترطها او اشترى معها اصولها فخذ
الثمرة او اشترى غنما عليها صوف قد تم يوم البيع ثم انه جز الصوف
ثم اراد ان يبيع مراجه فانه يجب عليه ان يبين للمشتري انه خذ
الثمرة او جز الصوف لان لما ذكر حصنة من الثمن وكذا ان لم يكن يوم
البيع تاما لانه لم يثبت الا بعد مدة فتغير فيها الاسواق والمولف
استثنى عن بيان غير التام بما سبق من قوله وطول زمانه ثم ان
المولف ضمن جذ ميني احد فصح تسليطه على المخطوف لانه انما
يقال في الصوف جزه بالزاي واما الثمرة فيقال فيها جذها بالذال
المجزة فان لم يبين في مسيلة الثمرة الموبة والصوف التام فهو
كذب واما في مسيلة غير التام فهو غش **س** واقالة مشتري **س** يعني
انه اذا اشترى سلعة ثم باعها باكثر مما اشترى به ثم قال المشتري فيها
فاد اراد يبيعها مراجه علي اصل ما اشترى به لم يحتج الي بيان وان
اراد يبيعها علي ثمن الاقالة فلا بد من البيان كما لو اشترى بها بغير
ثم باعها بثلاثين ثم تقابل مع المشتري علي الثلاثين واراد ان يبيع
عليها مراجه واما لو اراد البيع علي العشرين فلا بد من **س** الا بزيادة
او نقص **س** يعني ان التقابل اذا وقع بينهما بزيادة او نقصان
عن الثمن الاول فانه اذا اراد ان يبيع مراجه لا يجب عليه ان يبين
ويبيع مراجه علي ما وقعت الاقالة به من زيادة كاحد وثلاثين

في المثال المذكور او نقصان كسمة وعشرين لان ذلك ابتدأ ببيع
حقيقة **ص** والركوب واللبس **ص** يعني انه يجب بيان المنقصر من الركوب
للدابة واللبس الكثيرين كركوبها في السفر فان لم يبين فهو كذب
ص والتوظيف ولو متققا **ص** يعني انه يجب علي من باع مراجعة ان
يبين التوظيف ومناه ان يشتري بقوما تعدد الكسرة اثواب
مثلا صفقة واحدة بعشرة دراهم مثلا ويوظف علي كل ثوب
منها درهما فاذا اراد ان يبيع مراجعة فانه يجب عليه ان يبين ان ذلك
التوظيف منه اذ قد يخطئ نظره في التوظيف وسواكات الثياب
غير متفقة في الصفة والقيمة ولا اشكال في البيان او كات شقة
في القدر وفي القيمة علي المشهور اذ لا يرضى المتبايع بتوظيفه وقد يكون
له رغبة في الجملة فيزيد لاجل ذلك خلا فالابن نافع قال بعد الخطا
في المتفق ولان التوظيف مدخول عليه بين التجار ومن عاده فقول
ولو متقاي ولو كان الموظف عليه متققا فحضورا جاع لما بينهم
من قوله والتوظيف **ص** الامن سلم **ص** الاستثناء متفعل اي الا ان يكون
التوظيف متققا من سلم فلا يجب عليه بيانه علي من ذهب المدونة
بخلاف بيع النقد لانه يقصد فيه الي الاجزاء والسلم المقصد منه الي
الصفة وهي مستوية وقير فيها الجواز في السلم بان لا يكون المسلم
تجا وزعن المسلم اليه باخذ ادني مما في الدمة **ص** لا غلة ربع **ص** بالجر
عطف علي ما من قوله يبين ما يكره والمعني ان من اشترى ربحا وهو
الارض وما اتصل بها من بنا وشجر فاعلمه فله ان يبيع مراجعة ولا يجب
عليه ان يبين انه اعلمه لان الغلة بالضمان والافرق بين غلة الرباع وغيرها
من الحيوانات واما الصوق التام فليس بغلة وغير التام فيبين من جهة
انه يستلزم طول الزمان للحيوان كما مر فيخص ما هنا بغير ذلك **ص** كتكميل

شرايه

شرايه **ص** تشبيه في عدم وجوب البيان والمبني ان من اشترى نصف
سلمة بعشرة مثلا ثم اشترى باقيها بخمسة عشر فانه يبيع مراجعة علي
خمسة وعشرين ولا يبين انه اشترى اول بلد او ثانيا بلذا وفيه بما
اذالم يكن له عرض الامجد الشرا واما لو اشترى البقية لدفع
ضرب العركة وجب البيان **ص** لان ورت بمضد **ص** يخرج من قوله
كتكميل شرايه والمعني انه اذا ورت بمضد شي واستكمل باقيه بالشرا كما
لو ورت النصف ثم اشترى النصف الاخر بعشرة او العكس واراد
ان يبيع البعض المشتري مراجعة واجزان راس ماله عشرة فلا بد ان
يقول والنصف الاخر ورت وعلله في المدونة بانها اذا لم يبين دخل
في ذلك ما ابتاع وما ورت واذا يبين فانما يقع البيع علي ما ابتاع فان باع
ولم يبين وفات فالبيع وهو النصف نصفه مشترا فيمضي بنصف الثمن
ونصف الرج ونصفه الاخر ورت فيمضي بالاقل من القيمة او ما يقع
عليه من الثمن والرج لسريان الموروث في اجزائها المشتري وقولنا واراد
بيع البعض المشتري مراجعة اخرا من البعض الموروث فانه لا يباع
مراجعة اذ لا ثمن له **ص** وهل ان تقدم الارث او مطلقا تاويلان **ص**
اي وهل وجوب البيان فيها ورت بمضد واشترى بمضد الاخر
ان تقدم الارث علي الشرا لانه يزيد في ثمن النصف المشتري ليكمل
له ما ورت نصفه بخلاف ما لو تقدم الشرا فيبيع النصف المشتري
مراجعة ولا يجب ان يقول والنصف الاخر ورت او وجوب البيان
سواء تقدم الارث علي الشرا او تاخر وهو المعتمد ويلزم علي الاول
اذا اشترى النصف ثم اشترى باقيها ان يبين لانه زاد في النصف الثاني
ليكمل له جميعه وقد يفرق بان الزيادة لتكميل ما ورت اكرقصدا
منه اليها لتكميل ما اشترى قبل ولما قدم ان غلط البايع في بيع

المساومة لا قيام به اشار الي غلط المراجعة بقوله **ص** وان غلطا بنفس
 وصد في او ثبت رد او دفع ما تبين ورجعه **في** اي وان غلطا البايع في
 بيع المراجعة بان اخبر بنفس عما اشتراه وصدقه المشتري او ان
 من رقم البيع او حاله ما يدل على صدقه وحلف البايع او قامت البيعة
 على ما دعاه فان لم يمت البيع خيرا لمشتري بين رده الي بايعه او دفع
 الصحيح مع رجه فتولد بنفس متعلق بطلها والبا بالالة لان التقص
 الالة الغلط او بمعنى مع اي نقصا صاحب الغلط فلا حاجة الي تعلقه
 بخلافه راي فاجر بنفس **ص** وان فان خيرا لمشتري بين الصحيح ورجعه
 وقيمته يوم يبيعه ما لم تنقص عن الغلط ورجعه **في** الخوضوح بحاله
 باع مراجعة وغلط على نفسه بنفس وفاتت السلعة بنما او تنقص لا بحال
 سوق فان الخيار ثبت للمشتري ان شادفع الثمن الصحيح الذي تبين
 ورجعه وان شادفع قيمة السلعة يوم البيع لا يوم القبض ما لم
 تنقص القيمة عن الغلط ورجعه فلا ينقص عنه فجعل التقص مبيعا
 وما لم تزد القيمة على الصحيح ورجعه فلا يزداد عليه وما جرى في كلامه
 ذكر الكذب والنفس شرع في بيان حكمها مع قيام السلعة وفوقها
 بقوله **ص** وان كذب لزوم المشتري ان حطه ورجعه بخلاف **النفس** **في**
 يعني ان البايع اذا كذب على المشتري في بيع المراجعة بان زاد في ثمن
 السلعة على ما هو في الواقع سواء كان عمدا او غير عمد كما اذا
 اشتراها بثمانية مثلا فخبرا انه اشتراها بمشقة وباعها بمراجعة
 باثني عشر والسلعة قائمة بديل ما بعد ه فان حط البايع ما كذب
 به عليه ورجعه فانه يلزمه البيع وان لم يحط عنه فانه المشتري
 بخير بين ان يرد السلعة ويأخذ ثمنه او يأخذها بجميع الثمن الذي
 وقع البيع به بخلاف النفس فانه لا يلزم المشتري البيع وان حط

بايعه

بايعه عنه ما عشته به كما اذا اشتراها بثمانية مثلا ويرقم عليها عشرة
 ثم يبيعها بمراجعة على الثمانية ليومهم المشتري انه غلط على نفسه فهو
 غش وخديعة فالمشتري في حالة الغش مع قيام السلعة بخير بين
 ان يتأسك بجميع الثمن او يرددها ويرجع بثمنه فتولد لزوم المشتري
 اي لزوم البيع المشتري ان حطه اي الكذب بمعنى المكذوب به بخلاف
 النفس اي فانه لا يلزم والمخالفة في عدم اللزوم وليس هنا حطية
 ويحتمل ان يقال هنا حطية وهي الرجوع وقوله وان كذب اي بزيادة
 ورجوع الغلط بالنقص ومع الكذب بالزيادة لاننا سب لان الغلط
 يناسبه التقص والكذب يناسبه الزيادة فبمعنى كل ما يناسبه والا فكل
 شي واحد وهو الا بخلاف الواقع **ص** وان فانت ففي الغش اقل
 الثمن والبيعة **في** يعني ان البايع اذا غش في بيع المراجعة وفاتت السلعة
 بتقص سوق فاعلى فان المشتري بخير بين ان يدفع الاقل من الثمن الذي
 بيعت به او قيمتها يوم قبضها من غير ضرب ربح عليها **ص** وفي الكذب
 بخير بين الصحيح ورجعه او قيمتها ما لم تزد على الكذب ورجعه **في** اي
 فان فانت السلعة في بيع المراجعة في حالة الكذب فان البايع بخير بين اخذ
 الثمن الصحيح ورجعه او قيمتها يوم القبض ما لم تزد على الكذب ورجعه
 فلا يزداد عليه لانه قد رضي بذلك وما ذكرنا من ان التخيير للبايع لا
 للمشتري هو الصواب كما وقع للترويد لعل عليه قوله ما لم تزد على الكذب
 ورجعه فانه لا يقال ما لم تزد الخ فلا يخير المشتري في الزيادة لانه لا
 يختار الا الاقل وحيد فلا يصح ان يقال وما لم تنقص القيمة فيه عن
 الصحيح ورجعه لانه لا يختارها البايع فلا فائدة في التقييد المذكور
 وكلام **في** فيه نظر وما كان الفاس اعلم من المدلس لان من طال زمان
 البيع عنده ولم يبين غاش ولا يقال فيه انه مدلس او باع على غير ما عليه

قوله والا فكل الخ اي والا
 فالكذب والنفس شرع

عند او عند ولم يبين غاش عند سمحون وليس بعد لس افراد المدلس ثم
يخصه فقال **م** ومدلس المراجعة كغيرها **س** يحتمل ان يريد كغيرها من
ان المشتري بالخيار بين الرد ولا يبي عليه والتاسك ولا شيء له الا
ان يدخل عند عيب ويحتمل كغيرها فيما من الميابل الست المشار
اليها بقوله و فرق بين مدلس وغيره ان تقصر بميب التدليس الخ وما
اخي الكلام على بيع المراجعة وهي زيادة في الثمن تارة ووضع منه
اخرى شرع فيما يشبهها وهو المسي بيان التداخل لانه زيادة في
المبيع تارة وتقص منه اخرى فقال **فصل** فيما يتعلق بذلك
فمنه ما يخالف فيه عرف الشرع الفقه وهو المشار اليه بقوله **م** تناول
البناء والشجر الارض **س** يعني ان من عقد على بنا او على شجر فانه تناول
الارض التي فيها لا غيرها الا ان يشترط اكثر مما حثي بشرط افراد
البناء والشجر عليها والعقد اعم من ان يكون بيما او وصية او وصفا
او وقفا او هبة او غيره ذلك **م** وتناولها **س** يعني ان العقد على الارض
يتناول البناء والشجر الذي فيها بحكم العرف والعادة لا بحسب الفقه وهذا
حيث لا شرط ولا عادة بخلافه والاعمال به وعليه فيصح رجوع قوله
الا بشرط لهذا ايضا واذا كان على الشجر ثم ابرق فهو للبائع للسته لغير
من باع تخلد وفيها ثمرة ابرق فهو للبائع وهو الصواب خلافا
لابن عتاب **م** لا الزرع والبذر **س** صوابه والبذر لا الزرع اي وتناول
الارض البذر المنيب فيها لا الزرع البارز على وجهها لان ابار الزرع
خروج على المشهور وليس جزا من الارض بخلاف البناء والشجر وعلى
نسخة لا الزرع والبذر يكون اعمد ر سطوف اعلى المنيب على الرواية
المشهوره ويلزم عليه تشييت في العطف على المنيب تارة وعلى
المنيب اخرى وهو عطف مد فونا على الزرع فيكون فصل بحيث بين

منفيين

منفيين وبعبارة اخرى والصواب تقديم البذر على الزرع وان يتناول
وتناولها والبذر لا الزرع ولقوله ومد فونا ايضا فان المعلوم من
المدفوع ان ما وجد مد فونا بالارض لاحق للمبتاع فيه بل هو للبائع
اذا ادعاه واشبه والافضل نقطة وبعبارة ولا تناول الارض المدفوع
فيها من حجارة او عمد وغير ذلك الذي علم صاحب دليل قوله كلو
جعل صاحب مد فونه مد فونا يشترط قصد الدفن فيخرج ما كان
من اصل الخلقة كالحجارة المخلوقة في الارض والبيير العادية اي التسمية
المنسوبة لعاد فكل قديم يقال فيه ذلك قال **ح** فيما اذا كان المدفون
جيا او يرا ان المبتاع يخبر في تقص البيع والرجوع بقيمة ما استوفى من
ارضه ولا يلزم من عدم تناول الارض المدفون عدم تحيير المبتاع
على ما في **ح** ثم عطف على قوله لا الزرع ومد فونا قوله **م** ولا الشجر
الموير واكثره الا بشرط **س** يعني ان من اشترى اصولا عليها ثمرة قد
ابرق كلها او اكثرها فان العقد لا يتناولها وهي للبائع الا ان
يشترطها المشتري قوله واكثره مرفوع مطوف على الضمير المستتر
في الموير اي الموير هو واكثره من غير فصل بضمير او غيره والتاثير
خاص بالتخل الصالح التاثير تليق طلع الذكر على الانبي ليلا تسقط
ثمرتها وهو الفلاح بن جيب شق الطلع عن الثمرة قال الباجي هو
والتاثير في التين وما لا زهوله ان يزرع جميع الثمرة عن موضعها وتتميز
عن اصلها واما الزرع فاباره ان يظهر على وجه الارض وهو
المشهور قال بن شاس في معنى الماور محل ثمرة انعقدت وظهرت
للتاثيرين **م** كما منعقد **س** يعني ان من اشترى اصولا وفيها ثمرة قد
انعقدت جميعها واكثرها كالحبوب والتين وما اشبه ذلك فانه لا
يكون للمشتري الا بالشرط **م** وبال العبد **س** بالجر عطف على كالمعقد

اي لا يندرج في العقد على العبد الكامل الرق ماله بل هو للبايع الا
ان يشترطه المبتاع واضافة المال للعبد تقتضي انه يملكه وهو كذلك
لكن ملكا غير تام ولا يشكك بقوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا
لا يقدر على شيء لان ضرب المثل بعبد لا يقدر على شيء لا يقتضي ان كل
عبد كذلك وقوله الكامل الرق اخترازا مما لو كان مشترك او بمقتضا
فانه يكون للمشتري في الاولي الا ان يشترطه البايع واما في الثانية
فيقتضي بيد العبد ياكل منه في اليوم الذي لا يخدم فيه سيده فاذا مات
يوما تاورثه المتسكن بالرق وقوله وماله العبد شامل للحالات الثلاث
الثلاث اي سواء اشترطه المبتاع لنفسه او للعبد او بشرطه منعهما
ولو اشترط بمضد لم يجز عند بن الناصر كيمض العبرة وبعض الزرع
وبعض حلية السيف خلافا للاشهب ولا يجوز بيع عبد من واستشمال
احدهما **ش** وخلقة القليل **ش** الخلقة بكسر الخاء ما يخلف من الزرع بعد جزه
وكل شيء خلفه شيئا فهو خلقة والمعنى ان العقد على القليل كالقصب
والقرط وما اشبه ذلك لا يتناول خلقة ولا يكون للمشتري الا
بالشرط لان خلقة القليل كالبطن الثاني ويجوز اشتراط الخلقة
بشروط احدها ان تكون مامونة بان يكون في بلد السقي لاني بلد
المطر الثاني ان يشترط كل الخلقة لا بمقتضا الثالث ان لا يشترط ترك
الاصل الا ان يجب لانه حينئذ لا خلقة له ولانه يبيع الحب قبل وجوده
وكذا لا بد ان لا يشترط ترك الخلقة الي ان يجب للمدة المذكورة الرابع ان
يبلغ الاصل حد الانتفاع قاله في المدة **ش** وان ابر النصف فلعله
حكمه **ش** اي وان ابر النصف او انعقد النصف او ما قارب فما ابر
او انعقد للبايع الا بشرط ومقابل ذلك للمبتاع وهذا اذا كان ما ابر
في خلقات بينهما وما لم يوبر في خلقات بينهما واما ان كان ما ابر شيئا

في كل

في كل خلقة وكذلك ما لم يوبر شيئا فاختلف فيه على اربعة اقوال فقيل
كله للبايع وقيل للمبتاع وقيل خير البايع في تسليمه جميع الثمرة وفي فتح
البيع وقيل البيع مفسوخ بن المطار والذي به التقاض ان البيع للبايع
الا برضي احدهما بتسليم الجميع للاخر ودرج عليه في الشامل **ش**
ولكلهما السقي ما لم يضر بالآخر **ش** اي لكل من البايع والمشتري اذا
كان الاصل لاحدهما والثمر للاخر او بينهما فالضمير للبايع والمشتري
او لكل من صاحبي المأبور والمفتد السقي الي الوقت الذي جرت
المادة فيخذ الثمرة فيه ما لم يضر سقي المشتري باصل البايع او سقي
البايع بثمر المشتري او ما لم يضر سقي البايع باصل المشتري وهذا
حيث لا مشاحة واما مع المشاحة فالسقي على صاحب الاصل كما يأتي في
باب التهمة **ش** والدار الثابت كباب ورق ورجي مبنية بفوقايتها
وسلم سمرو في غيره قولان **ش** يعني ان العقد على الدار يتناول الثابت
حين العقد كبايها غير المخلوع وكذا رخصا والرجي المبنية فيها مع
فوقايتها والسلم المسمر فيها وما اشبه ذلك وهل كذلك غير المسمر
اولا يكون له بل للبايع في ذلك قولان ثم ان المؤلف اطلق الرجعي
على السفلي يجوز والا فبي الحقيقة الرجعي اسم للسفلي والعلوي عليه
فقوله بفوقايتها غير محتاج اليه الان يقال فقد بالتصريح
به الرد على القول انفصل بين الاعلي والا سفلي ولو قال بفوقايتها
كان انحصار **ش** والعبد ثياب مهنه **ش** المهنه بفتح الميم وسكون
الها الخدمة والمأهن الخادم والمعنى ان العقد على العبد او على
الامنة يتناول ثيابه الخلقة واما ثياب الزينة فلانته خل الا بشرط او
عرف **ش** وهل يوفي بشرط عدمها وهو الاظهر **ش** يعني ان البايع
اذا شرط ان ثياب المهنه له بان قال عند عقد البيع ابيعك العبد والامنة

خلد ثياب المجهنة هل يوفي له بذلك ويسلمه للمشتري بل ثياب
مجهنة اوله يوفي له بذلك والشرط باطل والبيع صحيح وفيه تردد قوله
ومع من تمام قوله اوله وما بينهما نظما يرتجع لقوله اوله ولما شارك
قول مالك بالناس الشرط ومعه العتدت مسایل اشار اليها بقوله **مس**
كشروط ركاة مالم يبط **مس** يعني ان من اشترى ثرا لم يبيد وصلاحه
او زرع الخضر مع اصله وشرط ان الركاة على البائع فان العقد صحيح
والشرط باطل وتكون الركاة على المشتاع لانه غرر ولا يعلم قدره **مس**
وان لا عهدة **مس** اي فالبيع صحيح ويبطل الشرط اي عهدة ثلاث
او ستة اذا اعتد او حمل السلطان الناس عليهما لا عهدة اسلام
لان النبري من الييب الغير المعلوم لا ينفع الا في الرقيق كما مر في قوله
وتبري غيرهما فيه مالم يعلم ان طالت اقامته عنده واما الاستحقاق
فلا تنفع فيه البراة وله القيام به واما النبري من الييب والاستحقاق
في غير الرقيق فلا ينفع مطلقا وله القيام به وكلام المؤلف في غير ما لا
عهدة فيه وهي الاحدي والعشرون السابقة اما هي فلا عهدة فيها
والشرط فيها موكد لا موسر **مس** او لا مواضعة **مس** هو نحو قول ابن
رشد ان باعها بشرط ترك المواضعة فالبيع جائز والشرط باطل ويحكم
بينهما بالمواضعة انتهى لانها حق لله فليس لاحد استقاطها **مس** او لا
جائزة **مس** سمع بن القاسم شرط استقاط الجائزة لغو وهي لازمة وه
وظاهر السماع عدم فساد البيع ولو اشترط هذا الشرط فيما عادت
ان يجاح وفي اي الحسن ان فيه يفسد العقد **مس** وان لم يأت بالشئ
لكذا فلا بيع **مس** اي او باعد بهن موحد وقال ان لم يأت بالشئ لكذا
او ان اتيت به فلا بيع بيننا او فالبيع يثبتا في الشرط والبيع جائز ولا
يفسد بخلاف النكاح فانه يفسخ بنحو هذا الشرط قبل ويثبت بعد

الدخول

الدخول لان البيع يجوز فيه التاجيل بخلاف النكاح **مس** او لا غرض فيه
ولا ماليتة **مس** اي فيصح البيع ويبطل الشرط كاشترط كون الامة
نصرانية فتوجد سلمة ولم يكن ذلك الشرط لاجل ان يزوجها بعبد
النصراني كما في قوله لا انتفيا وقوله وصح راجع لقوله اوله وقوله
تردد راجع لما قبل الكاف وما قدم اندراج البذر والثمر غير الموبور
في العقد على اصحابه دون الزرع والثمر الموبور شرع في الكلام على
بيعهما منفردين فقال **مس** ومع بيع ثمر ونحوه به اصلاحه ان لم
يستتر **مس** يعني ان الثمر ونحوه كالخوخ والتين والقمح والشعير
والنول والخس والكراث وما شبه ذلك يبيع بيده اذا بد اصلاحه
ان لم يستتر فان استتر في اكماله كقلب جوز ولوز في قشره وكتم في
سنبله وبزر كنان في جوزة لم يبيع بيده جزا فالعدم الروية ويصح
كيلا كما مر في قوله وحنطة في سنبل وتبين ان يكيل واما ما ذكر
مع قشرة فيجوز جزا فلو كان باقيا في شجره لم يقطع اذا بد اصلاحه
اي حيث لم يستتر بوزقه فيها له ورق والا امتنع بيده جزا ايضا **مس**
وقبله مع اصله او الحق به او على قطعة ان نفع واضطره ولم يتال
عليه **مس** يعني ان يبيع ما ذكره قبل بد وصلاحه بجمع في ثلاث مسایل
الاولي بيده مع اصله كبلح صغير مع نخله او زرع مع ارضه الثانية
ان يبيع اصله من نخل او ارض ثم بعد ذلك بقرب او بعد بحيث لم
يخرج من يد المشتري له الحق الزرع او الثمر باصله الثالثة ان يشترى
ما ذكره منفردا قبل بد وصلاحه على شرط قطعة في الحال او قريبا منه
بحيث لا يتنقل عن طور الي طور اخر لكن بشروط ثلاثة الاول ان يكون
شفعابه والا فهو اضافة مال الثاني الاضطرار سواء كان المضطر
المتبايعين او احدهما والا لكان من الفساد والمراد بالا اضطرارهما

الحاجة لا بلوغ الحد الذي ينتهي معه الاختيار والثالث ان لا
يحصل التماثل على البيع قبل البدء وليس المراد بالتماثل ههنا ان
يتوافقوا على ذلك بل المراد به توافقهم في نفس الامر ومثل توافق
الجميع توافق الاكثر ايضا **ص** لا على التبنية او الاطلاق **ش** اي لا يبيعه
قبل بدو صلاحه منفردا على التبنية او على الاطلاق من غير بيان
لحده ولا تبنية فلا يبيع وضمان الثمرة من البائع مادامت في روع
الشجر فاذا جذها رطبار في ثمرتها وثمرارده بعينه ان كان قابلا
والارد مثله اي ان علم والارد قيمته **ص** وبدوه في بعض حايط كاف
في جنسه ان لم يتكرر **ش** يعني ان عموم بدو الصلاح لا يشترط في كل الحايط
بل يكفي في بعضه ولو خلة واحدة بان لم تكن باكورة فاذا ازرع بعض
الحايط ولو خلة واحدة ولو تكن باكورة فهو كاف في جواز بيع ذلك الجنس
من ذلك الحايط ومن الحايط المحاورة له وهو ما يتلحق عليه بطبيعته
عادة او بقول اهل المعرفة واخرج غير الجنس فلا يباع بل بدو صلاح
مشترا مثلا وفهم من قوله في بعض حايط ان هذا خاص بالثمار كما هو
من قول الرسالة وان خلة من خلات كثرة فلا يجوز بيع الزرع بدو
صلاحه مبغضه قاله بعض شراحها انتهى اي فلا بد ان يبيع جميع الحب
لان حاجة الناس لكل الثمار طينة للتفكه بها اكثر ولا الغالب تتابع
طيب الثمار وليست المحبوب كذلك لا ايضا الفتوف لا للتفكه وهذا
يبيد ان نحو المتفكة كالثمار فلو قال المؤلف وبدوه في بعض حايط
كاف في جنسه لشم البطن الثاني في المقايي وفهم ان لم يتكرر ان
الباكورة لا تكفي في صحة بيع جنسها وتكفي في صحة بيع نفسها **ص** لا
بطن ثان باول **ش** عطف على المعنى اي يكفي بدوه في بعض حايط
لا بطن ثان والمعنى انه لا يباع بطن ثان قبل بدو صلاحه بدو

صلاح

صلاح البطن الاول ومعنى ذلك ان من باع بطن ابد صلاحه
ثم بعد انتهائها البطن الاول اراد ان يبيع البطن الثاني بعد وجوده
وقبل بدو صلاحه بدو صلاح السابق فان ذلك لا يكفي ثم بين
بدو الصلاح في بعض الاجناس ليقاس عليه بقوله **ص** وهو الزهر
ش اي في النخل كما مرره واصفراره وما في حكمهما كالبلح الخضاري
والزهر بضم الزاي والها وتشد يد الواو قال في النهاية في النخل
يزهر اذا ظهرت ثمرته وازهر يزهر اذا احمر واصفر انتهى
وظهور الخلاوة ليست الواو بمعنى مع اي وهو الزهر في البلح
وظهور الخلاوة في غيره كالشمس والغب فهو من عطف العام
على الخاص **ص** والتمهي للتفخ **ش** اي بان يكون اذا قطع لا يفسد بل
يميل الي صلاحه كالموز لان من شأنه انه لا يطيح حتى يدق في
التبن ونحوه **ص** وفي ذي النور بانفتاحه **ش** يعني ان بدو الصلاح
في صاحب النور كالتور والياسمين وما اشبه ذلك ان تفتح
انكاسه ويظهر نوره قوله وفي ذي الخ متعلق بمبتدأ محذوف
وبانفتاحه متعلق الخبر اي والبدوي في ذي النور بانفتاحه **ص**
والبقول باطلا معها **ش** يعني ان بدو الصلاح في البقول باطلا
اي بان يفتح بها في الحال الباجي والصلاح في الغيبة في الارض
كاللنت والجزر والبصل والفجل اذا استقل ورقه وتم وانفتح
بدو لم يكن في قلمه فسادا انتهى فقد اعتبر في بدو صلاحه
البقول قد راى ابا علي ما ذكره المؤلف **ص** وهو هو في البطيخ
الاصفر او انتهى للتبطخ قولان **ش** يعني ان الاشياء قد
اختلفوا في بدو صلاح البطيخ هو اصفراره بالنخل لان ذاك
هو المقصود منه وهو قول بن حبيب او المراد بدو صلاحه

ان يهيأ للتبليغ ويترب من الاصفرار ولم يذكر البطح الاخضر ولعله
تكون له بالحرة او غيرها **س** والمشتري بطون كيا سمين وثقاة
س يعني ان المشتري يقضي له بالبطون كلها في خواليها سمين والمثاق
كفار وثقا وبطيخ وما اشبه ذلك مما يخلف ولا يتغير بمضد من بعض وله
اخر ولو لم يشترطها قال فيها ولا يجوز شرعا ما تنظم الحقا في شهر الاختار
الجهل فيه بالقلة والكثرة انتهى واليه اشار بقوله ولا يجوز بالشهر
فان ثبت بطونه كالغصب والقرط فلا تدخل خلقته الا بشرط في الارض
الما حوتة كارض النيل لا المطر وقد مر ذلك مع بقية الشروط **س**
ووجب ضرب الاجل ان استمر كالمورس **س** يعني ان من اشترى ثمرة تستمر
طول العام لا تقطع وليس لها غاية تنتهي اليه بل كلما انتظم شيء
منها خلفه غيره كالمورس فلا يجوز بيعه الا بضرب الاجل وهو غاية
ما تمكنه وطأه ولو كثر الاجل وهو كذا على المشهور **س** يعني
بيع حب افرك قبل يبيعه بقبضه **س** يعني ان الحب من قمح وشير وغيرهما
اذا بيع في سبيله ببدافركه وقبل يبيعه فان يبيعه لا يجوز ابتداء اذا
وقع مضي بقبضه والظاهر ان قبضه جذاذه وقولنا مع سبيله
اخترازا مما اذا جاز كالقول الاخضر وكما لو ركب فان يبيعهما جاز بلا
نزاع لانه حينئذ منتفع به ولما ذكر ان بيع الثمر قبل بدو صلاحه
منوع وبعد جاز بشرط عدم ربا الفضل والنساء وعدم الموانع
ذكرنا استثنى من ذلك وهو بيع العرايا وهي ما خرج من ثريس وروي
الما روي هي هبة الثمرة فقال **س** ورخص عمر وقايم مقامه وان
باشترى الثمرة فقط اشترى ثمرة تيس كلور لا كوز **س** المعري واهب
الثمره اسم فاعل من اعري يعري اعرا وعوية اي ورخص على وجه
الاباحة عمر وقايم مقامه من وارث وهو صوب وشتر للاصول

مع الثمار والاصول فقط بل وان قام مقامه باشتراكية الثمر
التي وقعت العريية في بعضها فقط دون اصولها اشتراكية
بخرصها من المعري بالفتح ومن تنزل منزلة بيع او غيره لا من
غاصبها منه بشرط ان تكون الثمرة تيس بالفعل اذا تركت ولا يكتفي
بتيس جنسها كلور في غير مصر وجوز دخل وعين وثين وزيتون
في غير مصر لا كوز وريمان وخوخ وتفايح لغند يسه لوتوك ومثله
ما لا ييس مما اصله ييس كعب مصر **س** ان لغنا بالمعري وبما صلا
وكان بخرصها ونوعها **س** لما افاد بعض الشروط بالوصف افاد
بعضها بالشروط والمعني انه يشترط في المعري ما مروان يلفظ المعري
في هبته بالمعري كان اخر تلك وانت معري لا بلفظ المعطية والهيئة
والنخلة على المشهور وان يبدوا صلاحها حين اشتراؤها
وانما نص على بدوا وان لم يكن خاصا بالمعري لئلا يتوهم عدم
اشتراطه لاجل الرخصة لاسبابا وقد قال الباجي بعدم اشتراطه
وان يكون الشرا بكيلا وهو المراد بالخرص وان يكون الشرا بشر
من نوعها فلا يباع صحابي بربي وصفتها فلا يباع بحيد يردي
فان قيل موضوع السيلة في اشترا الثمرة بخرصها واما ان
يبيع بدراهم او عرض فلا يشترط فيها هذه الشروط بل
بدو صلاح فقط فكيف جعل خرص شرطاً فالجواب ان المراد
بالخرص هنا قدر الكيل بخرصه عن ان يكون ازيد في الكيل
او ان نقص وفي قوله اشترى الخ حذف اي على الكيل ومنه يستفاد
موضوع السيلة وبه يتضح جعله شرطاً **س** يعني ان
المواد ان لا يدخل على شرط بخرصها البصر فالمصر الدخول على
شرط بخرصها واما تجديها من غير شرط فلا يضر فلو قال غير مشروط

مفع

تبيعها لطابق التثقل فان وقع على شرط تبيعها فاستخ فان
 جذها وطبارد مثله ان وجد والاقيتها والجذاذ بالمحملة والمجزة
 هو قطع ثمار النخل وقطائفها وشارب قوله في الفضة الى ان من جملة
 شروط العرية ان يكون الموضع في دنة المعري بالكسر لا في حايطة
 حين ابتاعا للرخصة فان نزل ذلك فسخ لانه يبيع فاسد وفي الميسر
 يبطل شرط التبيين ويبي في الدنة ولا يفي عنه قوله يوفي عند
 الجذاذ لانه قد يشترى بها بكم من نوعها حين فاحد الشرطين لا يفي
 عن الاخر وشار لشرط اخر من شروطها بقوله **م** وخمسة اوسق
 فاقل **ش** الى ان من جملة ما اشترط في شراء العرية ان يكون قدر المشتري
 خمسة اوسق فاقل ولو كانت العرية اكثر ولو قال والبيع خمسة اوسق
 فاقل وهو عطف على ضمير كان اذا فاد المراد بلا كلفة وشار بقوله **م**
 ولا يجوز اخذ زائد عليه معه بيمين على الاصح **ش** لقول بن يوسف قال بعض
 اصحابنا اذا اعراه اكثر من خمسة اوسق فاشترى خمسة بالخرص والراية
 عليه بالدينار او الدرهم فقال بعض شيوخنا انه كما يزوم من
 بعضهم والصواب المنع لانها رخصة خرجت عن حدها كما لو قاله
 من طعام ابتاعه قبل قبضه وباعه سلعة في عقد واحد وكساقاض
 وبيع وقراض وخودك من الوخص فانه لا يجوز وكذا هذا وانما يجوز
 بالاصح دون الارح الابن يوسف حال التصويب عن غيره ومبارة
 الضمير ان في عليه ومعه عايد ان على العقد الذي ذكره وهو خمسة
 اوسق فاقل اي اخذ زائد ما اعراه كما اذا اعراه اكثر من خمسة اوسق
 فاشترى خمسة بالخرص والراية على البين واما لو كان الراية سلعة
 فالمشهور الجواز وفيهم من قوله معه انه لو اشترى مجموع الثمرة بين
 جاز وهو من ذهب المدونة وقد مر وهذا المنعوم يصف كون

قوله

قوله وكان بخرصها شرط **م** الامن اعري عرايا في حوايطها وكل خمسة
 ان كان بالفاظ لا يلفظ على الارح **ش** هذا مستثنى من قوله خمسة اوسق
 فاقل والواو من قوله كل والخال وفي بعض النسخ من كل خمسة وهي
 اولى لموافقة قولها ومن اعري انا ساشني من حايطة او من حوايط
 لمي بلدة او بلدة ان شتي خمسة اوسق لكل واحد اقل او اكثر جاز له ان
 يشتري من كل واحد خمسة اوسق فادني ومحل جواز الاخذ من كل عرية
 خمسة اوسق فاقل ان كان بالفاظ لا يعتد واحد على ما رجه بن الكات
 وثقله عنه بن يوسف واقره فاقاره له بمنزلة كونه منه فله ان يبيع له
 وظاهره انه لا فرق بين تعدد المعري بالفتح واتحاده ولكنه خلاف
 ما للرجحاني من انه اذا اعري عرايا في حوايط الجماعة يجوز له ان ياخذ
 من كل حايطة خمسة اوسق ولو وقعت بلفظ واحد ثم لا يفهم لقول
 المؤلف عرايا ولا حوايط اي او حايطة وانما المراد تعدد العرية
 وتعدد العقد الموافقة به ولا يفهم لقوله خمسة اوسق وانما المراد
 انه لا ياخذ من كل الا خمسة اوسق فاقل ثم تتم شروط العرية
 بما شرها فقال **م** لدفع الضرر او للمعروف **ش** اي وان يكون
 شراء المعري للعرية لاحد امرين عند مالك وابن القاسم على البدل
 لدفع الضرر بد خول المعري بالفتح وخروج عليه واطلاعه على
 ما لا يريد اطلاعه عليه او للمعروف بالرفق بالمعري بالفتح بكفاية
 وحواشيه وموثقه وعلل عبد الملك بالاول فقط وثقل بالختم التقليل
 بالثانية بن عبد السلام وهو اقربها وعلي ان الملة احدها على
 البدل فلا يجوز شراؤها لغيرها كالبحر وبه صرح الخميني وقوله لدفع
 الخ يجمع نفعه بقوله وخصه ويقوله اشترى لكن نفعه بالفضل اولى
 واوصافه خلولا ما تمت جمع **م** يشترى بمضاهي **ش** اي فيسبب

هي

ان الزكاة والسقي على الممرى والواهب وما كان من شغل الثمار الجايحة
من الجوح وهو الا شتتصال والهلاك واصطلاحا قال بن عرفة ما تلف
من مجوز عن دفعه عاذه قدرا من ثمر او نبات بعد بيعه قوله من
مجوز من بيان الجنس وقوله قدرا من ثمر او نبات واطلق في الثمر ظاهره
اي ثمر كان وكذلك النبات والنبول وما شابهها وهو كذلك الا
انه لا يتخذ بدني قدرها وما كان لا فرق فيما توضع جايحة بين ان
بيسر ويد حر كالبلح والعنب وما لا يبيسر كالنور والخبوخ وما
كان بطن كما ذكرنا وبطونا ولا يجسر اوله على اخره بل يؤخذ شيا فثما
كالمقاري والورد اشار الى الاول بقوله **ص** وتوضع جايحة الثمار
كالنور والمقاري **ش** اي توضع عن المشتري وجوبا اذا بلغت الثلث
كما ياتي والي الثاني بقوله كالنور والي الثالث بقوله والمقاري اذا
ذهبت قد رثت النبات والمقاري جمع نخلة والمراد بها ما يشمل
النخلة والخيارد والجوز والبطم والقرع والبادجنان والقت والبمل
والثوم والكزبرة والسلق ونحو ذلك **ص** وان بيعت على الجذ **ش**
هذا ينطبق على الاقسام الثلاثة اي ان الجايحة توضع فيما ذكر
وان بيعت على شرط الجذ كالنبول والقطاني بتاع خضر اقال من
القاسم توضع جايحتها اذا بلغت الثلث وبمباراة وان بيعت
على الجذ وعدم التاجر وحصلت الجايحة في المدة التي تجز فيها على
ما جرت به العادة او حصلت بعدها لعدم تمكنه من جذها فيها
على عادتها ولا يعارض هذا قوله فيما ياتي وبقيت يستجيب طيبها الا ان ياتي
في غير ما بيع على الجذ اذ ما بيع كذلك لا ياتي فيها لثما طيبها
ش وعرضا **ش** من عريته **ش** معطوف على ما في جز الانبيا اي وان من عريته
يعني ان من اعري شخصا من حايطة ثم خلاه مبيته فانه مجوز له ومن

قام

قام تمامه ان يشتريها منه فان اشتراها منه بخوصها فاجب خانه
يجب وضع الجايحة عنده من الخرص كما موضع عن من اشترى ثمر ابد رهم
ان بلغت ثلث المكيلة لانها بيع ولا تخونها الوضعة عن ذلك على المشهور
ص لا شهر **ش** يعني ان من اصدق زوجته ثم قضي روس الخجل قد بدا
صلاحها فاصابتهما جايحة فليس للزوجة قيام بها على الزوج لان التامح
مبني على المكارمة وهو قول بن القاسم وليس بيا محضا وعلى هذا
لا يجة في الثمر الخالص به من باب اول لان الما وضعت في الخلع اصف من
الما وضعت في الصداق بدليل انه مجوز فيه الفرر والمغلي ان في المهر
جايحة وشهر فالظاهر انه لا يجة ايضا في الخلع كما مر **ص** ان بلغت ثلث
المكيلة ولو من كسبي اي وربي وبقيت يستجيب طيبها وافردت او الخن
اصلها لا عكسه او **ش** هذه شروع في شروط وضع الجايحة عن
المشتري منها ان يبلغ ثلث النبات مكيلا او موزونا وثلث المكيلة
كالبطيخ فلو قال ان بلغت ثلث كيل المجاح او وزنه او عدده لكان
اشمل ولو كان ثلث المكيلة اذ اصب من احد من نوع كسبي اي وربي
بيعا معا والواو بمعنى واي واجيب بعض من كل على المشهور خلد فا
لمن يتول ان تعدد الامساك كنفد الا حاس فلذ توضع الجايحة الا
اذا بلغت قيمة المجاح ثلث قيمة الجميع واجيب منه ثلث مكيلة كما ياتي
ومنها ان تكون بقيت الثمرة في روس الشجرة يستجيب طيبها فاذا
تاهت فلا جايحة واياها الجذ المتأدة كايها من جملة ايام الطيب
كلما فيعتبر ما وقع فيها من الجايحة وتقدم عدم عارضة هذا
لقوله فيما مر وان بيعت على الجذ ومنها ان يكون المشتري اشترى
الثمرة مفردة عن اصلها فقط او اشتراها مفردة او لثم اشترى
اصلها بعد ذلك لان الثمرة حينئذ مقصودة بالشر اقال في الجواهر

جا

والسقي باق على البايع ولو شرط البايع أنه لا يتي عليه لم تستطع عنه
الجاجة فقوله أصلها يتنازع أفردت علي أنه جار ومجرور متعلق به
والحق علي أنه نايب فاعله فاعل الثاني وجد من الأول وانما قلنا
ذلك لأن ظاهره أفردت عن كل شيء فيقتضي أنها إذا ضم إليها
شيء كئوب مثله لا حاجة فيها وهو فاسد وأما لو اشترى الأصل
أولاً ثم اشترى الثمرة ثانياً واشترى الأصل والثمره معا فلا حاجة
في الأول علي المشهور وفي الثاني بدلا خلاقي واليه أشار بقوله لا عكسه
أوجه وانما ذكره تنبيهاً لتصوره وما ذكرنا شرط حظر الحاجة
ذهاب ثلث المكيلة فالمراد منه بين كيفية الرجوع من الثمن
إذا ملازمه بين المكيلة والتمن يتوله **و** ونظر ما أصيب من البطون
إلى ما بقي في زمنه لا يوم البيع ولا يستعمل علي الأصح **س** يعني أن الحاجة
إذا أصابت شيئا بطونا كالحقائي وأوطنا واحد لكن لا يجبر أوله
علي أخوه كالعقب أو أصنا فأكبرني وصحائي وغير ذلك مما يختلف أسوأ
في أول محناه ووسطه وأخوه وكان الداهب ثلث المكيلة فانه يسب
فما ذكر قيمة كل من ما أصيب من البطون أو ما بقي حكمها إلى قيمة ما بقي سليما
وتغير قيمة كل من المصاب والسليم في زمنه علي ما ذهب إليه جمع من النحويين
واختاره عبد الحق فالجراح يوم الحاجة ويستأني بغيره إلى زمنه ولا
يستعمل تنقيح علي الظن والتحسين وقيل تغير قيمة كل منهما يوم
البيع واليه ذهب بن أبي زئب والي رده أشار بقوله لا يوم البيع
وقوله ولا يستعمل علي الأصح المناسب لتقديمه عند قوله في زمنه لأنه
محترزه أي في زمنه علي الأصح ولا يستعمل كما قررناه قال فيها مثلاً
يشتري ثمنان بمائة درهم فاجمع بطن منهما ثم جني بطيئ
فانقطعت فان كان الجراح ما لم يحج قدر ثلث النبات بعد حرقه

ناحية

182
ناحية النبات وضع عنه قدره وقيل ما قيمة الجراح في زمانه فان قيل
ثلثون والبطن الثاني عشرون والثالث عشرة في زمانها فلقد
الأول وان قل ورخص الثاني وان كثر فيرجع بنصف الثمن وكذلك
إذا كان الجراح تسعة أعشار القيمة لرجع مثله من الثمن وان كان
أقل من الثلث في النبات لم يوضع فيه شيء وان كانت قيمته تسعة
أعشار الصنفه الخ هذا حكم البطون وما بقي حكمها من الأنواع
أو النوع الواحد مما لا يجبر أوله علي أخوه كان مما يجبر كالعقب
أولا يجبر كالزيتون أما ان كان النوع واحداً ويجبر أوله علي أخوه
فالرجوع فيه بحسب المكيلة فثلث الثمرة بثلث الثمن ونصفها بنصفه
وما ذكر الحاجة في الثمرة المشتراة مفردة عن أصلها وكانت صادقة
بما اشترى مع سلمة أخرى كما مر ومن ذلك ان يشترط ثمرة أصل في
عقد كوارض أو دار وهو علي أقسام أشار إليها بقوله **س** وفي المزهية
الثابتة للدار وأولاد **س** يعني ان من اشترى داراً وأرضاً وفيها
مزهية وهي تنبع للدار أي قيمة ثمرتها قدر ثلث الكرا فاقبل فاجبت
تلك النخلة فذهب ثلث ثمنها أهل فيها حاجة لأنها ثمرة متاعه
فدخل المقدر عليها مفردة ففي غيرها أو لا حاجة لأنها ثمرة متاعه
ولود ذهب جميعها لأنها تنبع والحاجة إنما يكون في ثمرة مقصودة
في البيع فان لم تكن مزهية فلا حاجة اتفاقاً كانت ثابتة أم لا وينسب
الكرا في الثاني دون الأول إذا اشترط ادخالها فيه وضمها من بايها
وقوله الثابتة مفهومه فيها الحاجة اتفاقاً ولا مفهوم للدار **س** وهل هي
مالاً يستطاع دفعه كسماوي وجيش أو سارق خلاص **س** يعني أن الحاجة
هل هي كل ما لا يستطاع دفعه لو علم به كسماوي أي منسوب لله كالبرد
ينفق الواو سكوتها والحرق والرج وهو السموم والثلج والمطر والعفن والدود

والنار والطير والفاب والقط والجراد والجيش الكثير والعفا وهو
 بيس الثمرة مع تغير لونها واختلاف في السارق هل هو حاجية وهو الذي
 لابن القاسم في الموازية ونقله ابو احمد بن ابي زيد وليس بحاجية
 خلاف ومحمد ما لم يعلم السارق والافلا وسبعة المشتري ملبا وغير
 ملي قاله بن عرفة يلزم مثله في الجيش اذا عرف منه واحد لانه يضمن
 جميعه والافطهر في عدمه غير مرجو سيوره عن قرب انه حاجية وهو
 ظاهر المدونة **ص** ونقيسها كذلك **ص** المشهور ان الثمرة اذا لم تملك
 بل تبييت بفبار وما تشبهه ان ذلك حاجية بالشروط المتقدمة لكن
 في ذهاب العين ينظر الي تلك المكيلة وفي النقيب ينظر الي تلك القيمة
 فتوضع من غير نظر الي تلك المكيلة فالتشبيه في مطلق الوضع لا يتبدل
 المكيلة لان المكيلة هنا قائمة فلا ينظر اليها وهو ظاهر كلام التوضيح وان
 عرفة وغيرهما **ص** وتوضع من المطر وان قلت **ص** يعني ان الحاجية
 توضع من المطر واكاث قليلة دون الثلث او اكثر منه وهذا عام
 في البقول وغيرها لان سنيها لما كان على رجليها اشبهت ما فيه حق
 توفية وما وقع في نسخة الش من ان سنيها على المتاع يستقل **ص**
 كالبنول والزعران والوجان والقرط وورق النوت ونقيب الاصل
 كالحزر **ص** التشبيه في الوضع وان قلت لكن لا فرق بين كونها من المطر
 او غيره فليست بحاجية التمار لانه لا توصل الي خد ارتك ذلك لجزه
 اولافا ولا فلا يضبط قد وما يذهب منه ما لم يكن تافها لا بال له
 وسبارة واكاث توضع في المطر مطلقا لان السقي مشتري والاصل
 الرجوع بالمشتري واجزايه اذا لم يقبض ولم يبدخل المشتري على شروط
 والبنول والخس والكزبرة والهند باو السلق والقرط نوع من الرعي
 يشبه البرسيم الا انه لا يذهب خصبه والمقرب كل ما يراعي وفي كلام

المولف

المولف اشعار بجواز بيع غيب الاصل وهو كذلك لكن لا بد ان يتعلم منه
 شيئا ويراه كما هو ظاهر كلام بن رشد وغيره ولا يكفي رواية ما ظهر
 منه دون قلع وذكر الناصر اللقاني ان ذلك يكفي **ص** ولزم المشتري
 باقيها وان قل **ص** يعني ان من اشترى شيئا ما فيه حاجية فاصابته
 حاجية اهلكته غالبه فان اسلم القليل يلزم المشتري بما يخصه من
 الثمن بخلاف الاستحقاق فقد يجزى او يعيرم التماسك بالثاني والفرق
 ان الجواز لتكررها كان المشتري داخل عليها ولندور الاستحقاق
 لم يبدخل عليه **ص** وان اشترى اجناسا فاجب بعضها وضعت ان بلغت
 قيمة تلك الجميع واجب منه تلك مكيلته **ص** يعني ان من اشترى اجناسا
 مختلفة ما فيه الحاجية من حايطة او حوايطا كخمل ورماد وخوخ وعنب
 وغير ذلك في صفقة واحدة فاجب بعض من جنس او من كل جنس الى جنس
 وبمواخر فان الحاجية توضع بشرطين الاول ان يكون قيمته ذلك الجنس
 الذي وقعت فيه الحاجية تلك قيمة الجميع التي احتوت عليها الصفقة
 كان يكون قيمة الجميع تسعين وقيمة المصاب ثلاثون فالتشرط الثاني
 ان يذهب من ذلك الجنس المجامح تلك مكيلة نفسه فاكثرت فان عدم
 احد الشرطين فلا وضع عند بن القاسم ولو اذهبت الحاجية الجنس كله
 ونسبه بن يونس لمحمد وما قدم ان شرط وضع الحاجية ان تفيث الثمرة
 قبل انتها طيها ذكر مفهوم ذلك بقوله **ص** وان تناهت الثمرة فلا
 حاجية **ص** اي وان وقع عليها العقد وقد انتهى طيها فلا حاجية والمراد
 بالثمره ما يخرج من الشجر والارض فيشمل البقول لا ما قابليها وسوا
 بيت بعد به وصلاحيها او بعد تناهيتها وحل الشك بكلام المدونة فيه
 فتصور على القسم الثاني مع ان الحكم اعم كلفوزنا قال بن القاسم بعد ذكر
 ما يدل على القسم الثاني ولو اشترى ذلك جنس الرخوم اوجب بعد

امكان جذا اذه ويبينه فلا حاجة فيه انتهى **مر** كالتقريب المحل
 وبإيس الحب **مر** يعني ان التقريب المحل لا حاجة فيه اذ لا يجوز بيعه
 حتى يطيب ويمكن قطعه وكذلك لا حاجة في إيس الحب كلفه وسم
 وجب فحل سرايع بعد ييسه او قبله على القطع وبني الى ان ييسر اما
 لو اشتراه على التبنين او على الاطلاق واصابه ما اتلفه فانها توضع
 سواء كثرت او قلت بعد اليس او قبله لانه يبيع فاسد فضرانه من يايه
 فتقوله كالتقريب المحل وتشبيهه لافادة الحكم لان التقريب ليس من
 الثمرة وكذا الحب فتقوله وبإيس الحب اي وكما يس الحب التشبيه بالنظر
 لقوله كالتقريب لانه ليس ثمرة شئ وتمثيل بالنظر لقوله وبإيس الحب
 كذا كانه كورة وهي للتشبيه وكافي مقدرة وهي للتشثيل واخر
 بالحل عن التقريب قبل جري الخلافة فيه فان فيه الحاجة والظاهر ان
 مجرد جريان الخلافة فيه وان لم يتكامل مع اعتبار الحاجة فيه بمنزلة
 ما تناهي طيبه من غيره فان قلت كيف يكون فيه الحاجة وهو لا
 يبيع يسه قلت بل يبيع اذا بيع على شرط الجذ لا على ما اذا بيع بارض
 او تباعها اذ لا حاجة فيه كما مر في قوله لا عكسه او سمه واما التقريب
 الغاربي فهو كالتشبه فلا يخري فيه الحاجة قطعا **مر** وخير العامل
 في المساقاة بين سني الجميع او تركه ان اجمع الثلث فاكثري **مر** يعني ان
 عامل المساقاة اذا اصاب بعض الثمرة المساقاة عليها حاجة فان اذهبت
 اقل من ثلث الثمرة فلا كلام للعامل ويلزمه ان يبيعي جميع الثمرة
 ما اجمع وما لم يجمع وان اذهبت الثلث فاكثر فان العامل يخير بين ان
 يبيعي على عمله ويبيعي الجميع ما اجمع وما لم يجمع وله الخيار الذي دخل
 عليه وبين ان يترك عن نفسه ويترك المساقاة ولا شئ له فيما عمل
 لاس منفعة ولا اجرة علاج ولا غير ذلك وظاهرها الفرق ان يكون

١٢٥
 المجاح شاملا وفي ناحية حصة وهو كذلك عند عبد الحق **مر**
 وفيه هابن بنون بما قال محمد وهو ما اذا كانت شايعة واما ان كانت
 في ناحية فلا سني عليه فيها وسني السالم وحده ما لم يكن سيرا جدا
 الثلث فدون **مر** وسني كيل من الثمرة تجاح بما يوضع بوضع
 عن مشتريه بقدره **مر** يعني ان من اشترى ثمرا بصلاحه بخمسة
 عشرة درهما واشتري البايع لنفسه منه اراد ب او استقا معلومة
 الثلث فاقبل كما لو اشتري عشرة الدب او استقا من ثلاثين ثم
 اصابته الثمرة حاجة فان كانت اقل من ثلث الثمرة المبيعة فانه
 لا يحيط عن المشتري بشئ من الثمن ويأخذ البايع جميع ما يلفه من
 السالم وان كانت الحاجة الثلث فاكثر فانه يبيع عن المشتري بثلث
 النسبة من الثمن ويوضع من المكيلة بثلث النسبة فان نقصت الثمرة
 الثلث وضع عن المشتري ثلث الثمن وهو في هذا المثال
 خمسة دراهم وان نقصت النصف وضع عن المشتري نصف الثمن
 وهو سبعة ونصف وعلى هذا ويوضع من المكيلة بحسب الحاجة
 بنا على ان المشتري منزل منزلة المشتري وهو المشهور وقبل لا
 يوضع عن المشتري من القدر المشتري شيئا عما يوضع من الثمن
 مما سواه بنا على ان المشتري مينا وصور رواية بن وهب وبسارة
 وعلي رواية بن وهب يوضع عن المشتري ثلث الدراهم فقط وهو
 خمسة ولا يوضع عنه شي من القدر المشتري ونعتبر الحاجة في القدر
 المشتري منه دون المشتري لانه اذا باع من حاجته ما بقي بعد المشتري
 ونفهوم قول المم كيل انه لو كان المشتري شايعة لم يكن الحكم كذلك وهو
 كذلك في موضع عن المشتري بقدر الاستشاه البايع اتفاقا نصف
 او ربعا وغير ذلك فليبينه اذا تنازعنا في حصول الحاجة التول قول

البايع لان الاصل السلامة واذا اختلفا في قدر ما اذهبت المجايعة
 فان صدقه على اصل وجودها فالتقول قول المشتري كما ينبغي كلام
 الفاعل كما في وقال الشاذلي اذا اختلفا في قدر ما اذهبت الذي اجماع هل
 هو الثلث فاكثرا وانه فقبل القول قول البايع وقيل القول للبايع
 انتهى وظاهره ولو اتفقا على اصل المجايعة وهو خلاف ما مر
 عن الفاعل كما في وما اجماع ذكر البايع والمشتري في هذا المصل كان
 قابلا قال له فما الحكم اذا اختلفا في جنس الثمن او نوعه او قدره
 او غير ذلك فتقدم ذلك فصلا فقال **فصل** ان اختلف المتبايعان
 في جنس الثمن او نوعه حلفا وفسخ **ش** يعني ان المتبايعين بالتقدم
 او بالنسيئة اذا اختلفا في جنس الثمن او المثلن كبت يد ناسر ويقول
 الاخر بطلان او اسلمت في حنطة وقال الاخر في حديد او اختلفا
 في نوع الثمن او المثلن كبت يد ذهب وقال الاخر بنقطة او بفتح
 وقال الاخر بشعير او اختلفا في صنفه كقول البايع لحايطه شرطت
 بخلاف اقرارها غير حينة وقال المشتري بل حينة فان المتبايعين
 يتخالفان اي يخلف كل منهما على في دعوي صاحبه مع تحقيق دعواه
 ويتفاسخان ان حكمه كما ياتي ويبيد البايع باليمين ولا فرق في ذلك
 بين كون البيع قايما او فائتا وجد شبهة منى او من احدهما او لا لكن
 يرد المشتري السلعة مع القيام ويرد القيمة مع الفوات ولذا قال
ص ورد مع الفوات قيمتها يوم بيعها **ش** اي يرد المشتري قيمة
 السلعة مع فواتها ولو جواز سوق او شلها ان كانت ثلثة واخذ
 ثمنه وتقاصا وترك المولى اختلفا في اصل المقد لو موجه وهو
 ان القول لمكره يمينه اجماعا **ص** وفي قدره كمنونه او قدر اجل او
 رهن او جمل **ش** يعني اذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن بان قال

البايع

البايع مثلا بعتك بثمانية ويقول المشتري بل باربعة او المثلن بان
 يقول البايع بعتك هذا الثوب بمشرة ويقول المشتري بل هذا
 الثوب وهذا الفرس بمشرة او في الاجل بان قال البايع بعتك
 ثوبا ويقول المشتري بل لشهرين او في اصل الرهن او الجمل بان قال
 البايع بعتك برهن او بجمل ويقول المشتري بل بلارهن ولا جمل
 فالكلما يتخالفان ويتفاسخان ما لم تمت السلمة والامني البيع
 بالثمن الذي وقع به البيع وظاهره عدم مراعاة الاشبه مع قيام
 المبيع وهو المشهور من الذهب قال القسطنطيني وبه القضاة سياتي
 حكم فواتها ويجعل ان يكون قوله او رهن او جمل عطف على المضاف
 اليه وهو الاجل اي انهما تنازعاني في قدر الرهن والجمل واما اذا
 اختلفا في جنس الرهن او نوعه لان للرهن حصنة من الثمن
 وقوله حلفا وفسخ راجع للنزوع الخمسة ولو حذف حلفا وفسخ
 المتقدم واقتصر على هذا لا يقتضي الاول كالتالي في الفسخ وليس
 كذلك اذ الفسخ في الاول ولو مع الفوات كما يدل عليه قوله ورد مع
 الفوات قيمتها ولما كان شرط الفسخ حيث فيه به في هذا الباب ان
 يقع به حكم لا بمجرد النخالف اشارة اليه بقوله ان حكمه بماي بالفسخ
 مادام التنازع وجودا به بل حلفا فلا ينافي انه يفسخ بتراضيهما
 على الفسخ علي ان تراضيهما على الفسخ اقاله لافسخ لا يفسخ التخالف
 وفائدة الخلاف فيما اذا رضى احدهما قبل الحكم بالفسخ المقدم قال
 الاخر في المثلن المشهور له ذلك وعلي غيره لا يحصل الفسخ عنده
 بمجرد التخالف وقوله ظاهره وباطنه ممول فسخ وظاهره في
 حق الظالم والمظلوم لكن نقل القسطنطيني عن سنده انه يفسخ في حق
 المظلوم ظاهرا قضا حيا لو وجد يمينه واقوله خصمه بعد

هذا هو
 الحكم
 في
 البيع
 بالثمن
 الذي
 وقع
 به
 البيع
 وظاهره
 عدم
 مراعاة
 الاشبه
 مع
 قيام
 المبيع

العو

الفسخ كان له القيام بذلك وفي حق الظالم ظاهر وباطن انتفي
ونظيره ثمة ذلك فيما اذا كان المبيع امة والظالم هو البايع فلا يجوز له
وطبها وطل بجل للبتاع وطبها اذا ظفرها وامكنه ذلك اولاً لانه
اخذ ثمنه الذي دفعه فيها ومراعاة لمن يقول بالفسخ في حق المظلوم
باطل ايضا وليس للبايع الظالم اذا فسخ البيع ورد له المبيع انه يبيع
واذا حصل ربح ليس له تملكه **مر** كتناكلهما **مر** يعني ان المتبايعين اذا
نكلا عن الحلف فان البيع يفسخ ظاهر وباطن ان حكمه كما اذا احلفا
وتعود السلعة على ملك البايع حنيفة واما من حلف فانه يقتضي
له علم من نكل والتشبيه في الفسخ وفيما يتروك عليه **مر** وصدق
مشتراؤه على الاشبه وحلف ان فات **مر** تقدم ان الحكم بالفسخ في الحبال
الخمس بقيد بتمام السلعة واما مع فواتها يبيد المشتري او البايع
فان المشتري يصدق بيمينه حب اشبه المبيع ام لا ويلزم البايع ما اشبه
قال المشتري فاذا انفرد البايع باليمين والقول قوله بيمينه ويلزم
المشتري ما قال وان لم يشبهها حلف وفسخ وردت قيمة السلعة يوم
بيعها **مر** ومنه تجاهل الثمن وان من وارث **مر** اي ومن حكم النوات
في التبدية بالمشتري لاصح كل الوجوه التجاهل في الثمن بان يقول
البايع لا ادري بما وقع البيع به ويقول المشتري لا ادري بما وقع
البيع به فاتفقنا ان ويبعد المشتري ويفسخ البيع بينهما وتزد
السلعة ان كانت قائمة فان كانت بيد المشتري بجوالة سوق فاعلا
لزم رد قيمتها يوم البيع ووارث كل واحد يقوم بخام حورثه فنفذ
ويفسخ البيع وترد السلعة ان كانت قائمة فان كانت لزم رد قيمتها يوم
البيع بن يونس انما يبيد بورثته المتاع باليمين اذا تجاهل بالثمن لان
بجملته الثمن عندهم كالنوات فاشبه ان لو فانت السلعة في ايديهم

واذا

124
واذا ادعى احد هما علم الثمن وجعله الاخر صدق مدعى العلم فيما يشبه
اي يمينه **مر** ويدي البايع **مر** يعني ان المتبايعين اذا اختلفا في وجه من
الوجوه السابقة ما عدا امثلة تجاهل الثمن وقلنا انها يتجاذبان
فالمشهور ان البايع هو الذي يبيد باليمين لانه مطالب بالثمن فيحذر
الحاكم المشتري على تبديده البايع بالحلف لقوله عليه السلام والقول
ما قال البايع ولان الاصل استصحاب ملكه والمشتري يدعي اخراجه
بغير ما رضى به وورثة البايع يتقربون مثرتهم وتقدم توجيه تبديده
المشتري وورثته باليمين حال التجاهل بالثمن **مر** وحلف علي في
دعوي خصمه مع تحقيق دعواه **مر** يعني انا اذا قلنا يتجاذبان
فالمشهور انه لا بد ان يحلف كل منهما علي في دعوي خصمه مع تحقيق
دعواه فاذا ادعى البايع مثلاً انه باع بمشرة وقال المشتري بثمانية
فان البايع يقول ما بعته بثمانية ولقد بعته بمشرة والمشتري
لم اشترها بمشرة ولقد اشتريتها بثمانية لانه لا يلزم من نفي البيع
بثمانية ان البيع بمشرة لاحتماله ان ينسفه وكذا لا يلزم من نفي الشراء
بمشرة ان يكون بثمانية لاحتماله ان ينسفه وان عاين با داة الحصر
خذ ما لنفي فيقول البايع ما بعته الا بمشرة والمشتري ما اشترتها
الا بثمانية **مر** وان اختلفا في انتها الاجل والقول لمكر المتقضي **مر** يعني
ان المتبايعين اذا اتفقا على الاجل وعلى قدره واختلفا في انتفضاياه
كان يقول البايع عند هلال شوال كذا البيع الي شهر اوله هلال
رمضان فقد انتفضي والمشتري يقول بل اوله نصف رمضان
فلم ينقض بالقول عند عدم اليقينة ومع فوات المبيع لمكر المتقضي
ان اشبه مع يمينه سواء اشبه غيره ام لا وان اشبه غيره فقط بالقول
قوله وان لم يشبه واحد منهما فالظاهر انها يتجاذبان ويغرم القيمة

واما مع عدم فوات المبيع فانها يتجانسان وتتساخنان وتقدم
 ما اذا اختلفا في قدر الاجل وسياقي في باب الاقرار والاختلاف في اصل
 الاجل عند قوله وقبل اجل مثله في بيع لا قرض **ص** وفي قبض الثمن او
 او السلعة فالاصل يتباوهما **ش** يعني وان وقع الاختلاف بين
 المتبايعين في قبض الثمن او في قبض السلعة فالاصل بقا السلعة
 عند البايع والثمن في ذمة المشتري اذا اختلفا بما كان على مكان
 وهذا ما لم يحصل اشهاد من المشتري بالثمن بدليل ما بعده وهذا
 ما لم يوافق قول احدهما العرف فان وافقه فالقول قول من وافقه
 دعواه العرف من متناع او بايع يمينه لان العرف بمنزلة الشاهد
 واليه الاشارة بقوله الا لعرف وقوله **ص** كالم او بقل بان به ولو كثر
ش مثال لما وافقت فيه دعوي المشتري العرف والمعنى ان المشتري
 اذا قبض الثمن او البقل وما اشبه ذلك وبان به اي ذهب به عن
 بايعه ثم اختلفا في قبض الثمن فقال البايع ما دفعت الي ثمنه وقال
 المشتري دفعت اليك ثمنه فان القول قول المشتري لشهادته
 العرف له لانه قاض بان ذلك لا ياخذ به المشتري الا بعد دفع ثمنه
 ولا فرق بين القليل والكثير **ص** والا فلا ان ادعى دفعه بعد اخذه
ش اي وان لم يكن بان بما ذكره بل وقع الاختلاف بينهما بالحضرة
 فقال المشتري دفعت ثمنه بعد ان اخذته فانه لا يصدق لانه اعرف
 بما دفعه ثمنه قبض الثمن فادعاه به بعد ذلك انه دفع الثمن لا يبره
 حتى يثبت **ص** والا فهل يقبل الدفع او فيما هو الشأن والا فوال
ش اي وان لم يكن به وادعى الدفع قبل الاختلاف فقبل سوا كان الشأن
 الدفع قبل الاختلاف او بعده وهو رواية بن القاسم في الموازنة والا
 يقبل منه دعوي الدفع قبل الاختلاف ولو جري العرف بالدفع قبله
 وهو

وهو ظاهر قول مالك في الغنية او قيل فيما هو الشأن فيه الدفع
 قبل الاختلاف لا غيره وهو قول بن القاسم في الموازنة وفي قوله ان ادعى
 دفعه بعد الاختلاف دلالة على ان المشتري قبض السلعة واما ان لم يقبض
 السلعة وادعى انه دفع الثمن فلا خلاف انه لا يمتنع قوله اي حيث لم
 يجر العرف بخلاف ذلك **ص** واشهاد المشتري بالثمن تقتضي لقبض
 ثمنه وحلف بايعه ان يادر **ش** يعني ان المشتري اذا اقر على نفسه
 ان ثمن المبيع باق في ذمته للبايع فان ذلك يقتضي انه قبض الثمن
 وهو السلعة التي بيعت به لك الثمن وللمشتري ان يحلف البايع انه
 اقتبضه الثمن بشرط ان يبادر المشتري والمبادرة هنا بان يقوم
 بقرب البيع كالشركة الايام فان تاخر كالشهر فليس له ان يحلف
 البايع واما اذا شهد انه دفع الثمن للبايع ثم ادعى انه لم يقبضه
 الثمن فان كان التنازع بعد شهود حلف البايع وان كان كالحجة
 فالقول قول المشتري بيمينه انه لم يقبض المبيع ولا يعني ان هذه
 لانه خل في كلام المؤلف بحال وعين قوله اشهاد المشتري بالتصديق لانه
 الغالب فلا محذور له وقوله كاشهاد البايع بقبضه تثبيتي الحكم
 وهو انه يلزم المشتري اليمين للبايع ان يادر والمعنى ان البايع اذا
 اشهد بقبض الثمن من المشتري ثم قام بطليم من المشتري وقال
 انما اشهدت له به ثقة مني لم يوفني جميعه وطلب يمينه علي
 ذلك وقال المشتري او فيك ولي يمينه ولا حلف فان قام البايع
 علي المشتري باقترب فله تحليف المشتري والا فلا لان اليمينه
 رجحت قوله وجرت العادة بمصركت الوصول قبل القبض فاذا
 ادعى الكاتب عدم القبض حلف المقبض ولو طال الامر كما قاله
 الناصر الثاني **ص** وفي البت مدعيه **ش** يعني ان المتبايعين اذا

اختلف في البت والخيار فقال احدهما وقع البيع بتا وقال الاخر خيارا
فان القول لم يدعي البت ولو كانت السلعة قائمة لانه الاصل في بيعات
الناس وهذا ما لم يجز العرف بخلاف ذلك بان يجري بالخيار فقط
واما ان اتفقا على وقوع البيع على الخيار لكن ادعاه كل لنفسه فقبل
يتفاسخان بعد ايمانهما وقيل يتخالفان ويكون البيع بتا وهذا
ما لم يجز العرف بان الخيار لاحدهما بعينه **مر** كدعي الصحة ان لم يغلب
الفساد **ش** يعني ان المتبايعين اذا اختلفا في صحة العقد وفساده
فان القول قول مدعي الصحة الا ان يغلب الفساد كدعوي احدهما
فساد الصرف او المفارسة وادعي الاخر الصحة فالقول قول مدعي
الفساد ترجحا للغالب وكلام المؤلف محمله مع فوات المبيع والا
تخالفنا وتفاخرا وعليه يحمل نص المواق وهل الا ان يختلف بها الثمن
فكفده نزدد **ش** ضمير التثنية يرجع للصحة والفساد وفي بعض
النسخ بضمير الافراد فيرجع للصحة اي اذا قلنا ان القول قول
مدعي الصحة حيث لم يغلب الفساد فقبل قوله مطلقا سواء اختلف
الثنان فيهما ام لا والا ان يختلف بها الثمن كادعا احدهما بيع عبد
والاخر له مع عبد ابق مثلا فكا لا اختلاف في العقد فثبت الفاذ هـ
وتفاسخان حيث لم يحصل الفوات فان حصل ولو بجوالة السوق فانه
يصدق المشتري ان اشبه اشبه البايع ام لا وان انفرد البايع بالشبه
صدق وان لم يشبه احلما ولزم المشتري القيمة وما قررنا به قوله
وهل من اذ راجع للمنطوق لا المضموم قوله ان لم يغلب الفساد هو
الموافق لما في المواق والشيخ عبد الرحمن اي واما اذا غلب الفساد
فيكون القول قوله ويجري على حكم الفساد ولا ينظر لكون دعواها
تؤدي للاختلاف في الثمن ولا عدمه وما قدم ان فوات المبيع في غير

الاختلاف

الاختلاف في الجنس والنوع يتزوج به جانب المشتري ان ادعى شبهها
ولو اشبه البايع لترجيحه بالضمان والغرم وكان المسلم مشتريا
والمسلم اليه يا بعابه علي ان الامر في باب السلم على العكس من باب
بيع النقد فقال **مر** والمسلم اليه مع فوات العين بالزمن الطويل
او السلعة كما لمشتري بالعين فيقبل قوله ان ادعى شبهها وان ادعى
مالا يشبه فسلم وسطا **ش** يعني ان المسلم اليه ينزل منزلة المشتري
في باب البيع بالنقد اذا فاق راس المال بيده وفواته ان كان عينا
بالزمن الطويل الذي هو مظنة التصرف فيها والانتفاع بها
وان كان غيره عين بان كان متروما او ثلبا فيفواته ولو بجوالة هـ
سوق على المشهور واذا نزل المسلم اليه منزلة المشتري فيقبل
قوله ان اختلف مع المسلم في قدر المسلم فيه اوبه او قدر اجل او رهن
او جميل ان ادعى شبهها اشبه المسلم املا لانه لما طال زمان العين
بيده وفاتت السلعة بيده عدوا انتفاعه بذلك بمنزلة فوات
السلعة المفوضة في بيع النقد فان لم يشبهه فالقول للمسلم ان اشبه
وان ادعى مالا لا يشبه حلفا وفسخ ان كان الاختلاف في غير قدر
المسلم فيه بان كان في قدر راس المال او قدر الاجل او الرهن او الجميل
ويرد ما يجب رده في فوات راس المال من قيمة وغيرها فان كان
الاختلاف في قدر المسلم فيه فيلزم المسلم اليه سلم وسطا من سلومات
الناس في بلد تلك السلعة وما خفا فاذا كان بعض الناس يسلم
عشرة دنانير مثلا في عشرة اراد ب مثله وبعضهم يسلمها في ثمانية
وبعضهم يسلمها في اثني عشر يلزم الوسط وهو العشرة هكذا ينبغي
ان يترو هذا المحل فيقسم في اول الكلام ويخصص في اخره **ش** وفي
موضحة صدق مدعي موضع عقدة والا فالبايع وان لم يشبه واحد

تعالى ففتح **ش** يعني ان المسلم والمسلم اليه اذا اختلفا في الموضع الذي
يقتضيه السلم فقال أحدهما بموضع كذا وقال الآخر بموضع كذا فالتول
للمدعي موضع العقد يبين ان اشبه اشبه الاخوام لا لانها لو سكتا
عن ذكر موضع القبض لحكم بموضع العقد وان لم يدع كل موضع العقد
بل خرجا عنه فالقول قول المسلم اليه يبين ان اشبه لانه غارم اشبه
الاخوام لا وان انفرد المسلم وهو المشتري بالاشبه قبل قوله مع يمينه
ولم يشبه واحد منهما تعالى الفا وفتح السلم وبيد البائع باليمين **هـ**
وكلام المؤلف حيث حصل الاختلاف بعد فوات راس المال وهل
بطول الزمن او قبضه وهو ظاهرها قولان واما ان لم يفت راس
المال فانها يتخالفان ويتفاضلان **ك** ففتح ما يقتضيه بمر
ش يعني ان العقد اذا وقع بينهما على ان المسلم يقتضيه الشيء المسلم
فيمضي مضر فان العقد ينسخ للجهل بالموضع المختوض فيه السلم
لان مصر يابن البحر الى اسوان الا ان يكون لهم عرف فيصير **م** وجاز
بالفسطاط وقضى بمرها **ش** يعني ان عقد السلم اذا وقع بينهما على ان
يقتضيه له بالفسطاط فان ذلك جائز لعدم الجهل ويقضى بالقبض
في سوق تلك السلعة حيث حصل بينهما تنازع في محل القضاء بالفسطاط
فان لم يكن لتلك السلعة سوق فانه يقتضيه في اي مكان شا المسلم
اليه من الفسطاط واليه اشار بقوله والا فتي اي مكان اي وان لم يكن
لتلك السلعة سوق ففي اي مكان من تلك البلدة قضاه بري من عهده
ويلزم المشتري بقوله في ذلك المكان ما لم يكن عرف بالتقاضي محل خاص
فيحل به وقوله بالفسطاط هو مثال وانت الضمير في سوقها نظر الى
البلد ويجوز عود الضمير على السلعة وهو احسن لانه اعم من السلم
فيشمل من اكوي على حمل سلعة وكما جري ذكرني من مسايل السلم فيما

مر خصوصا وعموما ناسب ان يقتضيه به وهو السلف واحد في
ان كلامها اثبات مال في الدنة مبذول في الحال ولذا قال القرافي
سبب علما لتسليم الثمن دون عوض ولذلك سمي سلفا ومنه الصحابة
سلف صالح لتقدمهم وحده بن عروة بقوله عقد معاوضة يوجب
عجارة دمنة بغير عين ولا منفعة غير مماثل الموضين فقوله بغير عين
اخرج به ببيع لاجل وقوله ولا منفعة اخرج به الكوا المضمون وقوله
غير مماثل الخ اخرج به السلف واعتبي المؤلف بذكر شروطه فقال
باب شرط السلم قبض راس المال كله او تاخيره ثلاثا ولو
بشرط **ش** اي شرط عقد السلم ان يكون راس المال فيه مقبوضا بالفعل
او ماني حكمه كما خيره ثلاثة ايام ولو بالشرط اذا قارب الشيء يغطي
حكمه فقوله او تاخيره ثلاثا عطف على قبض بحسب معناه فيمن به ما
هو في حكم المقبوض ففي كلامه الاشارة الى امرين احدهما ان ماني
حكم المقبوض كالمقبوض والثاني بيان ماني حكمه وبه يندفع ما قيل
ان ظاهر كلامه ان التأخير المذكور من شروط السلم ويحتمل ان يقال
ان او بمضي الواو وتأخير فاعل بفعل محذوف اي ويجوز تأخيره
ثلاثا فهو من عطف الجمل او يقال ان الشرطية سلا حقة من حيث
كونه ثلاثا اي عند ارادة التأخير لا بد ان يكون ثلاثة ايام وهذا ما لم
يكن اجل السلم كيومين وذلك فيما اذا شرط قبضه بيلما خرو ولا فيجب
ان يفتض راس المال في المجلس او بالقرب منه **هـ** وفي فساد به بالزيادة
ان لم تكن جدا تنوّد **ش** يعني انه اذا اخرا راس مال السلم بغير شرط وهو
تقدم اكثر من ثلاثة ايام اي حيث لم يبلغ حلول المسلم فيه هل يفسد بذلك
لانه ضارع الدين بالدين او لا يفسد لانه تاخير بغير شرط اقوال
للتقدمين اما ان كثرت الزيادة جدا بان اخرا في حلول اجل السلم الذي

وقع عليه المقدم فانه لا يختلف في فباده وكذا لو كان بشرط والمعمد
في الطرق فساد السلم بالزيادة على الثلاثة ولو قلت سوا كانت بشرطه
او غيره كما يفيد كلام **ص** وجازيها ربا يوخوان لم يتقد **ش** يعني
ان الخيار في السلم جائز اي يجوز ان يحمل احدهما لصاحبه او لاجبي
الخيار في امضاء عقد السلم او رده بشرطين الاول ان يكون ذلك
ثلاثة ايام فاقبل وهو الاجل الذي يجوز تاخير راس المال عنها وغيره
اليه بالشرط فلا يجوز الزيادة على ذلك سوا كان راس المال عينا او غيره
اذ لا يجوز التأخير ازيد من ثلاثة ايام بشرط ولا غيره والثاني ان لا
يتقد راس المال في زمن الخيار بشرط ولا منطوع لانه لو تفقد وتم السلم
لكان فسخ دين في دين لا عطا المسلم اليه سلعة موصوفة لاجل
عما ترتب في ذمته وهو حقيقة فسخ الدين في الدين وظاهر قوله
وجازيها للمسلم والمسلم اليه او لغيرهما وسوا كان الخيار في راس
مال السلم او في المسلم فيه الا ان قوله ان لم يتقد شرط في الثاني ولما
الاول فلا وقوله بخيار اي وجازت حاقدة السلم حاله كونه متبعا
بخيار للاجل الذي يجوز تاخير راس المال اليه **ص** وبمقتضى معين **ش** يعني
انه يجوز ان يكون راس مال السلم منفعة ذات حيثية كخدمة عبده
او دابته مدة معلومة بناء على ان قبض الاو ايل كقبض الا وخرورها
بجلا في اخذ المنافع عن الدين فانه لا يجوز لانه فسخ دين في دين وفي
السلم ابتداء دين بدين وفسخ الدين في الدين اصيل من ابتداء الدين بالدين
وسوا كانت المنافع تنقضي مع الاجل او قبله او بعده قال ابن عات
واختار بالمعينة من المنافع المضمونة فلا يجوز ان تكون راس المال
لانه كالي بكالي كما اذا قال المسلم للمسلم اليه املك الي مئة باردي
فمح في ذمتك تدفعه لي في وقت كذا اذا لم يشترع فيها والاجاز لان

قبض

قبض الا و ايل كقبض الا و اخر كما في الاجارة **ص** ويجزاف **ش**
يعني انه يجوز ان يكون راس مال السلم جزافا بشرطه ولما تكلم على
شرط راس المال العين وان تأخيره اكثر من ثلاثة ايام يفسد ذكر
حكم غيره بقوله بالمطوف على فاعل جاز **ص** وتأخير حيوان بلا شرط
ش يعني ان راس المال اذا كان حيوانا فانه يجوز تأخيره بلا شرط
من غير كراهة ولو ابي حلول اجل السلم اما مع شرط التأخير فلا يجوز
اكثر من ثلاثة ايام وينسب كالعين قاله في الجواهر **ص** وهل الطعام
والعرض كذلك ان كيل واحضرا وكالعين تاويلان **ش** يعني ان راس
مال السلم اذا كان طعاما او عرضا وكيل الطعام واحضر العرض في
مجلس العقد هل يجوز تأخيرهما بلا شرط من غير كراهة كالحايوان
لان الطعام لما كيل والعرض لما احضر مجلس العقد انتقل ضمنا فلهما
الي المسلم اليه وصار كالحايوان اما مع عدم الكيل والاحضار فالكراهة
اتفاقا او يكره تأخيرهما ولو مع كيل الطعام واحضار العرض لا فها لما
كان يفتاب عليهما اشبه العين فيؤدي الي ابتداء الدين بالدين بخلاف
الحايوان فان تأخيره لا يؤدي الي ذلك وليس المراد بالتشبيه بالعين
التقريب كما يوهمه ظاهر التشبيه الا ان يحمل التشبيه على مطلق الكيل
النهائي **ص** ورد زايق وعجل والافسد ما يقابل له لا الجميع على الاحسن
ش يعني ان المسلم اليه اذا وجد في راس مال السلم دراهم زبوا فانه
يجوز له ردها سوا وجد ذلك بالقرب او بالبعد كما هو ظاهرها
واذا ردها فانه يجب على المسلم ان يحمل للمسلم اليه البديل بان لا يزيد
على ثلاثة ايام فان تأخر اكثر من ذلك فانه يفسد من السلم ما
يتقابل الدراهم الزايفة فقط كما عند اي عمران واستحسنه ابن مخزوم
واليه الاشارة بالاحسن اعطى للتابع حكم نفسه ولا يفسد الجميع

كما عند أبي بكر بن عبد الرحمن فتقوله علي الاحسن راجع لقوله فسد
ما يقابل الزايف المنشوش واما النحاس والوصاص الخالص فلا
يجوز له كما عند سخون وظاهرها عند أبي عمران ان ذلك مثل
المنشوش وقيد بن شير وجوب تجميل البذل والفساد بتأخير
بما اذا قام بالبذل قبل حلول الاجل بكثير اما لو قام به عند حلوله
او قد بقي منه اليومان والثلاثة فيجوز التأخير ما شاء ولو شرط
من والتصديق فيه كطعام من بيع ثم لك او عليك الزايد المعروف
والتقصير **في** الضمير في فيه يرجع للشيء المسلم فيه بدليل قوله كطعام
من بيع ولا يرجع لرأس السلم لانه قد مر عدم جواز التصديق فيه
مع نظائره والمعنى ان التصديق في كسر المسلم او وزنه او عدده
اذا قبض بعد اجله جائز وكذلك يجوز التصديق فيما ذكر في الطعام
المبيع علي التقديم ثم اذا وجد المصدق لذلك نقصا او زيادة علي
ما صدق فيه من سلم او بيع يشبه كسر الناس عادة فانه لا شيء له في
التقصير ولا شيء عليه في الزيادة واما العمل المسلم اليه السلم قبل حلول اجله
فلا يجوز للمسلم ان يصدق فيه في كسره او وزنه او عدده بدليل ما مر من
منع التصديق في المجل قبل اجله **من** ولا فلا رجوع لك الا بالتصديق
او بينة ثم تقرر **في** اي والابان لم يكن الزيد معروفا بل متفاحا ردة
كله الي البايع وان تنا حش التقص فلا رجوع للاخذ بالتقص
علي من اخذ منه الا ان يصدق فيه علي ذلك التقص او يقوم للاخذ ببيته
ثم تقرر من حين قبضه الي ان وجد فيه التقص الفاحش وانما ترك
المولف الكلام علي الرجوع بالزيادة علي المتعارف لموضوحه **من**
وحلف لقد اوتي ما سمي او لقد باعه ما كتب به اليه ان علم مشتريه والا
حلفت ورجعت **من** فاعل حلف هو البايع الصالح بالمسلم اليه اي وان

لم يكن

لم يكن تصديق من الدافع ولا بينة تشهد للاخذ علي التقص المدعي
فليس علي الدافع الايمين بالله الذي لا اله الا هو لقد اوتي للاخذ
ما سماه له ان كان المعطي كتابه بيده وان كان يفت به اليه ولم
يقول كسره بيده فيقول لقد اوفيت للاخذ علي ما كتب به الي اوتيل لي
من كسره هذا ان كان البايع اعلم المشتري بان الطعام الواصل اليك
لم اقف علي كسره وقبله علي هذا الوجه فان نكل البايع عن اليمين
المذكورة او لم يعلم مشتريه انه لم يقف علي كسره فان المشتري يحلف انه
وجده ناقصا ويرجع علي البايع بالطعام ان كان مضمونا وبخصته
من الثمن ان كان مينا فلو نكل المشتري فالظاهر انه له تخلف البايع
انه باعه علي ما كتب به اليه لان تبديته المشتري باليمين انما كانت
حفاظا فاذا نكل رجع الخالف الي الاصل **من** وان اسلمت عوضا فهلك
بيدك فهو منه ان اهل او ادع او علي الانتفاع **من** يعني ان المسلم اذا
جعل رأس مال السلم عوضا يغاب عليه طعاما او غيره ودفعه للمسلم
اليه فتزك في يد المسلم فهلك بيده فضمانه من المسلم اليه لا تنقله
بالمقدار الصحيح ان كان تركه عند المسلم علي سبيل الاحمال اي علي السكت
لتكنه من قبضه او علي سبيل الوديعة لانه صار مينا فيه او علي سبيل
الانتفاع بان يكون المسلم استثنى منقعة المجمول رأس مال حين
اسلمه او يتجاوز من المسلم اليه واما لو استقاره فيضمنه ضمان الرهان
كالو وضعه للتوثق كما ياتي **من** ومنك ان لم تنق بينة ووضع للتوثق
وتقص السلم وحلف والاخير الاخر **من** يعني ان المسلم اذا وضع عنده
رأس المال الذي يغاب عليه لاجل ان يتوثق علي المسلم اليه باستهاد او
رهن او جيل ثم ادعي ضياعه فان ضمانه منه حيث لم تنق له بينة بهلاكه
ويتفق السلم في هذا الوجه بعد ان يحلف المسلم علي ما ادعاه من

الطهارة لا تفهمه على تعيينه فان فكل عن اليمين خير المسلم اليه في تقوى
السلم وتبنايه واخذ قيمته فالحلف شرط في تقوى السلم واما ان قامت
بيته للمسلم فالسلم ثابت وقد مر ان حكم الاستفارة حكم ما اذا وضع
التوثيق فاعل حلف هو المسلم المخاطب بقوله ومنك وانما التفت من
الخطاب الي الفية لان قوله وحلف والا غير ليس من كلام المدونة
وانما هو تقييد للتوثيق والاولي ان يقول وحلف وتفت السلم
لان التفت متاخر عن الحلف لكن الواو لا تقتضي ترتيبا على المعنى
ص وان اسلمت حيوانا او عقارا فالسلم ثابت **ص** يعني لو كان راس المال
حيوانا او عقارا فالت او ايق او انهم العقار يجعل احد المتنازعين
او غيرهما فالسلم ثابت لا يتفتض وضيم ويتبع الجاني للمسلم اليه ولا
ولا يتصور ان يتبع المسلم وان كان الضمان منه بيان ذلك ان
الضمان تارة يكون من المسلم اليه وذلك اذا كان راس المال حيوانا
او عقارا او نحوهما الا يضاف عليه او عرضا يضاف عليه ونزك عند
المسلم على وجه الاهمال او الليداع او الانتفاع او على وجه التوثيق
او العارية وقامت بيته على انه تلف بغير سببه سوا عينت من التلف
ام لا واعترف شخص بانه ائتمه وفي هذه الاوجه لا يفتخ المسلم
سوا علم المختلف له او جهل لانه في ملكه المسلم اليه وتارة يكون الضمان
من المسلم وذلك فيما اذا كان عرضا يضاف عليه ووضع التوثيق او العارية
ولم تفت بيته على انه تلف بغير سببه ولا اعترف احد بتلفه وفي هذه الاوجه
ان يتبع المسلم الجاني لانه ان لم يكن من المسلم الا مجرد دعواه على شخص انه
ائتمه في ضمانه فلا يتبع من ادعي عليه بذلك وان قامت له بيته بما
ادعاه او واقفه على ذلك لم يكن له اتباع الجاني وانما الذي يتبعه
المسلم اليه لانه في ضمانه واما ما اشار له بعضهم من انه يتصور ان

يتبع

102
يتبع المسلم من جني وذلك فيما اذا كان ما جعله المسلم راس مال شيئا
غائبا في ضمانه كان السلم عبدا غائبا في طعام مثلا وتلف العبد قبل
ان يقتضيه المسلم اليه فان المسلم يتبع الجاني فبمعنى مع بده انه بمجرد
تلفه يفتخ السلم لو فوعده على عينه فلم يبق دافعه مسلما الا ان يضر
من التجوز وبهذا يعلم ما في كلام بعض الشراح من النظر **ص** وان
لا يكونا طعامين ولا نقدين ولا شيئا في اجود او اكثر العكس **ص**
هذا هو الشرط الثاني من شروط الصحة للسلم وهو ان لا يكون راس
المال والمسلم فيه طعامين ولا نقدين لا دايما الي ربا الفضل او النسيئة
فلا يتسلم فقط في ذهب ولا عكسه ولا فضة او ذهب في مثله وحكم
الفلوس هذا حكم المعين لانه صرف ولا يتخلط بثمره في طعام ولا يسلم
شي من غير الطعام في اجود منه ولا في الثمرة من جنسه كتوب في
توب اجود منه او توب في ثوبين مثله ليل يودي الي سلف جرسنة
فالجودة هنا بغير الكثرة ولا يسلم ثوبان في ثوب مثله او اودي ليل
يودي الي ضمان يحمل اي يودي الي المتهمه على ذلك وانما اعتبروا هذا
كلمة ضمان يحمل والغوصها في بوجع الاجال لان تعدد المقود هناك
اضمها ولحموم كلام المؤلف جواز الشيء في مثله كما سينقول المؤلف
والشيء في مثله فرض فغوله وان لا يكونا طعامين ولا نقدين ولا تساوي
بدليل قوله ولا شيئا في الثمرة لانه ان قيد بالكثرة والغلة كان من
بجمله قوله ولا شيء في الثمرة ولا يبارض الاطلاق قوله والشيء في
مثله فرض لانه متباعد الطعامين والنقدين ثم استثنى من قوله
ولا شيء في الثروة واجود ومن قوله كالعكس قوله **ص** الا ان تختلف المتنة
كفاره الحر في الاعوانية **ص** يعني انه يجوز ان يسلم الحمار الفاره وهو
جيد السير في الحمارين فالتو غير الفارهين وبالعكس لان اختلاف

المتافع بصير الجنس الواحد كالجنسين وجمعه الاعرابية المنسوبة
 للدعوى يدل على انه لا بد ان يسلم الواحد في المنفرد وهو كذلك
 فلا يجوز سلم الواحد في الواحد حيث لم يختلفا بالصغر والكبر والاباز
 وبما يعلم ما في كلام بعض وما ذكرنا اختلاف المحرر بالفراصة ذكرنا
 اختلاف الخيل بالسبق بقوله **وسابق** الخيل لا هملاج الاكبر دون
س يعني انه يجوز سلم النرس السابق في فرسين غير سابقين لاختلاف
 المتافع فان المختبر في الخيل السابق لا الهلجنة وهو سرعة الشيء اذ
 سرعة شيء وحسن سيره لا تقيره مخالفا لبا جنسه حتى يجوز
 سلم الواحد في اثنين او ثلاثة من ليس له تلك السرعة الا ان يكون
 مع الهلجنة عظم الخلقة جاني الاعضا ما يبراد منه الحمل فيجتمع فيه
 الهلجنة والبرودة فيجوز حينئذ ان يسلم الواحد في اكثر من خلافه
ص وحمل كثير الحمل وصح وبسببه **س** يعني انه يجوز ان يسلم الحمل الكثير
 الحمل في جملتين من ليس كذلك وكان ينبغي ان يصير بصير لثب عمل
 الاثني وصح اعتبار السابق في الابل كالحمل الا ان الابق استقام الواو
 لان العطف يؤهم ان التصحيح لما قبله من اعتبار الحمل ايضا ان
 لا خلاف في اعتباره **س** وبقوة البقرة **س** عطف على المعنى اي الا
 ان تختلف المتفعة بالقواهة وبقوة البقرة والقواهم جنس جمعي
 يفرق بينه وبين غيره بالتا فالبقرة بالتا نطلق على الذكر والانثى
 ولذا قال هنا ولواني والتا فيها للوحدة لالتا نيت **ص** وكثرة لبن
 الشاة **س** يعني ان الشاة الكثيرة اللبن من المحرر يجوز سلمها في شاتين
 من ليس كذلك ولا فرق بين الضان والمحرر على ظاهر المدونة ولذا
 قال وظاهرها عموم الضان اي عموم الغنم وهو الشمول
 فاندفع ما قيل انه كان الاولي ان يصير شمول دون عموم لان العموم

من عوارض الالفاظ والشمول منظور فيه للعللة وتناول المدونة
 له من جهة العلة لا من جهة عموم اللفظ لانتفايه من لفظها بل
 لفظها مطلق لا عام وهو تناول الصالح له من غير حصر لكن صح ان
 الحاجب خلاف عموم لفظها الضان فلا يعتبر في الضان غرارة لبن واليه
 اشار بقوله وصح خلافه كما لا يعتبر فيها ذكره وانوته اتفاقا لان
 اللبن في الضان كالتابع لمنفعة الضان ولان لبنها غالبا اقل من
 لبن المفروا اما المفروا فتنفعة شهورها بيسيرة ولبنها كثير فهو المقصود
 منها **ص** وكمنين بن في كير وعكسه او صغير في كير وعكسه **س** يعني
 انه يجوز سلم صغيرين من الجوان الاما يستثنى في كير من جنسه
 لاختلاف المنفعة وكذلك يجوز سلم كير في صغيرين من جنسه اتفاقا
 في هاتين الصورتين للسلامة من سلف بزيادة وضمان يجعل وكذلك
 يجوز سلم جوان صغير في كير من جنسه وكذلك عكسه على الاصح عنه
 ابن الحاجب قال في توضيحه وهو ظاهر المدونة وعليه حملها بن لبانة
 وابو محمد وغيرهما واختاره الباقي ثم اشار الى شرط جواز الجميع
 المتفق عليه واختلف فيه بقوله **ص** ان لم يود الى الموازنة **س** فان ادي
 الى ذلك بان بطول الاجل المصروف الى ان يصير فيه الصغير كبيرا
 او يلد فيه الكبير صغيرا منع لادايه في الاول الى ضمان يجعل فكانه
 قال له ضمن لي هذا الا جلد اذ ان مات فني ذمتك وان سلم عاد
 الي وكانت متفعة لك بضمائك وهو باطل وادايه في الثاني
 للجهالة فكانه قال له خذ هذا علي صغير يخرج منه ولا يدري
 يخرج منه ام لا وقوله **ص** ونقلت علي خلافة **س** راجع لمصلحة
 الانفراد اي يوقعهم ببض المدونة على خلاف الجواز في سلم صغير
 في كير وعكسه واما الاول وهو سلم صغيرين في كير وعكسه فهو

جائز بشرطه ولم تناول المدونة على خلاف الجواز وانما ذكر المولد
 الاول مع استقادة الجواز فيها من الثابتة للتخصيص على ان قوله
 وصغير في كبر وعكسه ليس المراد به الجنس بل المواد صغير واحد في كبر
 واحد وعكسه اذ لم يذكر الاول لا احتمال ان يراد الجنس فيقتضي جري
 قوله وتوالت على خلافه فيه وليس كذلك فتوالت وكثير من عطف
 على كتابه للمرفوع مما اختلفت فيه المنفعة وقوله ان لم يرد للموازنة
 المراد بها هنا اللزومية وهي المغالبة لا بيع حلوم بمجهر او مجهول
 بمجهول من جنسه والمراد بالكبير من بلغ سن العتق في القرو في الخيل
 من بلغ البستق وفي الشاة الوضغ وفي الادبي السن **س** كالادبي والسن
س مشبه في المنع على التاويل الثاني اي فلا يجوز سلم صفاتها في
 كبارها ولا عكسه لان كبيرها مع صغيرها جنس واحد نص عليه ابن
 القاسم واقتضار ابن الحاجب في المنع على الادبي ليس على ما ينبغي ثم ذكر
 ما يختلف فيه منافع الخشب الذي ابتدأ ابن الحاجب في التمثيل به بقوله
 الان تختلف المنافع فقال **ص** وكجذع طويل غليظ في غيره **س** يعني انه
 يجوز سلم جذع طويل غليظ من الخشب في جذع ليس كذلك اي او جذع
 ولا بد من الوصفين خلافا لابن الحاجب في اكتفايه باحد الوصفين فتوالت
 في غيره اي في جذوع غيره وجبذع فيندفع الاعتراض بان الكبير يصنع
 منه صغار فيؤدي لسلم الشيء فيما يخرج منه وهو مؤنثة لان الجذوع
 اذا عيرت عن خلقها بنشرها ونحوها لم تكن جذوعا وانما تسمى جواريز
 الادبي تجوز وقوله في غيره اي من جنسه والا فلا يشترط طول ولا
 غلظ بناء على ان الخشب اجناس وهو الصحيح والمراد بالجنس الصنف
ص وكسيف قاطع في سيفين دونه **س** يعني انه يجوز سلم سيف قاطع
 في سيفين او اكثر ودونه في القطع والجودة على مذهبيها ولا بد من التقيد

من احد الجانبين حيث اتحد الجنس واختلفت المنفعة كما هو مذهبهما
 ايضا فلا يجوز سلم سيف قاطع في سيف دونه وبه يعلم ما في كلام
 بعض ولما اتى الكلام على سلم بعض الجنس الواحد في بعضه الاخر
 حيث اختلفت المنفعة شرع في الكلام على سلم احد الجنسين في الاخر
 فقال **ص** وكالجنسين ولو تقاربت المنفعة كرقيق القطن والكثان
س يعني انه يجوز سلم الجنس في جنس اخر ولو تقاربت منافعهما
 لتباين الاغراض كرقيق ثياب القطن ورقيق ثياب الكتان **ص**
 فيجوز سلم احدهما في الاخر ويجوز سلم غليظ ثياب الكتان في رقيق
 ثياب الكتان ويأتي انه يجوز سلم رقيق القول في غليظه وعكسه ومنه
 يستفاد ما ذكره الشيخ بالاولي ثم ان قوله وكالجنسين معطوف
 على معنى الا ان تختلف المنفعة وكأنه قال الجنس الواحد لا يسلم
 بعضه في بعض الا ان تختلف المنفعة والجنسان يسلم احدهما في الاخر
 ولو تقاربت المنفعة والكتان بفتح الكاف والمثانة فوق **ص** لاجل
 في جليلين مثله مجل احد **س** معطوف على كفاره ويقدر منفعة شرعية
 في المعطوف عليه ومنفعة ربوية في المعطوف لانه يشترط في
 العطف بلان لا يصدق احد متعاطفيهما على الاخر اي **ان**
 تختلف المنفعة اختلافا شرعيا كفاره الحرم في الاعرابية **ان**
 اختلفت المنفعة اختلافا فاربويا لمجل الخ او يقدر له عامل ويكون من
 عطف المجمل اي لا يجوز ان يسلم جبل مثلا في جليلين مثله احدهما مجمل
 والاخر موجد لانه ربالا ان الموجد هو الموضع والمجمل زيادة فهو
 سلف جرنضا ومن باب اولي لو ابدلها واما لو عجلها لجاز اتفاقا
 لانه محض بيع ونحوه مثله فيه تفصيل فان كان المتوذا جود من المجمل
 ومثل الموجد او ادني لم يميز لانه سلف بزيادة في المجمل مع فضل الموجد

وان كان المنفرد اجود منها جاز وهي مباينة ولو كان عرض احد
 الجملين دراهم ففي المدونة اذا كان الجملان نقد او الدراهم مجلدة
 او موزجة فلا بأس به ولو تاخر احد الجملين لم يجز مجلت الدراهم
 او اجلت انتقهي **ص** وكثير علم **ش** يعني ان الطير يختلف بالتعليم
 فيجوز سلم الطير المعلم تعليمها شرعيا كالبار والصغر للصبي في
 عدد من جنسه بلا تعليم واما من غير جنسه فيجوز سلم واحد
 بلا تعليم في اكثر منه بلا تعليم كما نقله الشيخ عبد الرحمن وهذا
 انما يثبت على نقل بن رشد ان الطير اجناس لا على سماع عيسى بن
 القاسم من ان الطير كله جنس واحد وعليه مذهب المؤلف في باب
 الروايات انظر بن عرفة وقوله **ص** لا بالبيض والذكورة والانوثة
 ولو ادعى **ش** عطوف على من ماري بالتعليم لا بلدا والمعنى
 ان الطير لا يختلف بالبيض ولا بالذكورة والانوثة كالادي فلا
 تسلم الدجاجة البيضاء في اشتباه غير بيوض ولا الدجاجة في الذكر
 ولا عكسه ولا الذكر من الادي في الانثى ولا عكسه فتوله والذكورة
 اي ولا يختلف الحيوان مطلقا بالذكورة والانوثة وليس واجبا
 للطير بدليل قوله ولو ادعى **ص** وغزل وطبخ ان لم تبلغ النهاية
ش يعني ان الاما لا تختلف منافعها بالغزل لاذ ذلك منفعة
 سهلة وكذلك الطبخ فلا يجوز سلم جارية طبخة في جارية او
 الثور من ليست كذلك لان المقصود من الرقيق المدة الا ان
 يبلغ كل من الغزل والطبخ النهاية والمواد يلوعها في الغزل
 خروجها عن عادة امثالها وفي الطبخ ان تطبخ الالوان التي لا يصل
 اليها غيرها الا ان يباع بوزنه فضة ولا ان تشمل من النوع الواحد
 اصنافا لانه ان كان من غير ضم شيء اليه فلا يمكن وان كان

بالتركيب

بالتركيب فنائب الطبا خات تقتل ذلك ولم يذكر النخعي قيد بلوغ النها
 الا في الغزل فعمل المؤلف قاس الطبخ على الغزل وهو تابع لابن الحاجب
 واعترضه بن عرفة بان الطبخ ناقص وان يبلغ النهاية **ص** وحساب
 وكتابة **ش** اي ان الحساب والكتابة لا يقتل بهما الرقيق من جنسه
 ولو حصل فيه كما هو قول بن القاسم خلا فاليمين ابن سعيد وظاهر
 كلام المؤلف ولو بلغ النهاية في الكتابة ويبيح ان يقتل بما اذا يبلغ
 النهاية كما في مسيلة الغزل وكذا يقال في الحساب بل لا يقال
 ان هذا اولى ولما تكلم على اختلاف الجنس باختلاف منافع فيوز
 سلم بعضه في بعض وتكلم على ما اذا اخذت المنافع وان لا يسلم شيء في
 الثمنه او اجود ولا عكسه تكلم على اتحاد الجنس والتفرد والصفة
 بقوله **ص** والي في مثله فوض **ش** يعني ان سلم الشيء في مثله صفة
 وقد رافوض ولو وقع بلفظ البيع او السلم فان قصدت به تفرد
 او تفككا ما منع وان قصدت به تقع المختص فقتل مع ذلك كن
 سلم عرضا في مثله الي اجل من ثوب او عباءة وغير ذلك هذا في غير
 الطعام والنفقة واما هما فلا يكون كل فوضا الا اذا وقع بلفظ
 الفرض فان وقع بلفظ البيع او السلم او اطلق فانه يمتنع **ص** وان
 يوجله معلوم زائد على نفسه شهر **ش** هذا هو الشرط الثالث وهو ان
 يوضو بالسلم بمعنى المسلم فيه اجلا معلوما اقله نصف شهر ليس لما من بيع
 ما ليس عند الانسان المنه عن خلاف ما اذا ضرب الاجل فانه لما كان
 الغالب تحصيل المسلم فيه في ذلك الاجل لم يكن من بيع الانسان ما ليس
 عنده اذ كانه انما يبيع عند الاجل واشتروط في الاجل ان يكون معلوما
 ليسلم منه الوقت الذي يقع به فضا المسلم فيه فالاجل المجهول غير جدي
 بل يفسد للمقد وانما حد اقل الاجل خمسة عشر يوما لانه مخطئة اختلاف

عن

الاسواق غالباً لكن تقتضي كلام المؤلف ان نصف الشهر غير كاف
 مع انه كان بل وقوع السلم لثلاثة عشر واثنى عشر واحد عشر
 خلاف الاول فقط واجيب عنه باجوبة لا تخلو عن ركائز وأشار
 بقوله كالنيروز الى ان اليا م المعلومه كالمنصوصه وهو اول يوم
 من السنة الفبطية فالمراد به الزمان لا الفعل وهو اللعب الواقع
 في اول السنة الفبطية وهذا اذا كانا عالمين بحساب الجرم والافلا
ص والمحصاد والدراس وقدوم الحاج **ش** اشار بهذا الى ان الفعل
 الذي يفعله في الايام المعتادة كغيره والمعنى انه يصح تأجيل السلم بما ذكر
 وبالصيف ولو لم يعرفاه الا بشدة الحر لا بالحساب وبخروج العطا
 لان ذلك اجل علوم لا يختلف والمحصاد والدراس بفتح او كسر
 وقوله واعتبر سيقان مظهرة يرجع للمحصاد والدراس وقدوم الحاج
 وان لم يؤخذ هذه الافعال ولما كان تأجيل السلم بالوضع تارة وهو
 ما اذا كان قبضه في بلد عقده واقله خمسة عشر يوماً لانه مظنة
 اختلاف الاسواق في البلد الواحد وبالمكان وهو ما اذا كان
 قبضه في غير بلد عقده اشار الى اقل المسافة الكافية في ذلك التي
 هي مظنة اختلاف الاسواق بقوله مستقيماً من التأجيل بالزمان **ش**
 الا ان يقبض ببلد كيومين ان خرج جنيدي برا ويخرج **ش** يعني
 انه اذا وقع العقد على ان المسلم فيه يقبض ببلد غير بلد العقد فلا
 يشترط نصف شهر بل يكفي ان يكون الاجل ما بين المكنين بشرط
 خمسة فان اتم منها واحد وجب ضرب الاجل الاول ان يشترط
 قبضه بمجرد الوصول الثاني ان يكون على سافة بوبين فاكتر
 الثالث ان يشترط في العقد الخروج فور الرابع ان يعرف ما على السفر
 بمجرد الخروج للبر والوصول للمجر الخامس ان يكون السفر برا ويخرج

زح كالمجدد بن يثربه عما اذا سافر بالبرج كالمخلص فانه لا يجوز
 لعدم الانضباط جنيدي اذ قد يحصل الوصول في اقل من يوم فيكون
 من السلم الحال والشروط تؤخذ من الحق اذا نوسل **ص** والاشهر
 بالاهلة ونعم المنكسر من الرابع **ش** يعني ان عقد السلم اذا وقع وجلا
 الى ثلاثة اشهر وكان ذلك في اثنا عشر فان الشهر الثاني والثالث
 بحسبان بالاهلة وسواكنا كالمسلم لو ناقضين واما الشهر الاول
 المنكسر فانه يحكم من الشهر الرابع ثلاثين يوماً وكذلك حكم اليد
 والايمان والاكرية على مذهب المدونة **ش** والي ربيع حل باوله
ش يعني ان عقد السلم اذا وقع بينهما وجلا الى شهر ربيع مثلاً فانه
 جائز وحل باول جزء من ذلك الشهر من اجل بروية هلاله وقال
 بعضهم باول ليلة منه قاله الشافعي واقتصر المواق على الثاني وعليه فلا
 يحرم المسلم اليد على الدفع بروية الكلال للمسلم حيث طلبه وامان
 قال اقضيك سلمك في ربيع مثلاً فانه يقصد بذلك للجهل باجتماع
 اوله ووسطه واخره على ما اختاره المازري والبيه اشار بقوله **ش**
 وفسد فيه على المقول **ش** وعند بن زرب لا يفسد ويحكم بالشهر
 كله كالمحصاد والدراس وهو قياس مالك في اليمن وبسبابة
 ونجع المؤلف بن الحاجب وابن شاس وقال الشافعي لا اعلم لهما
 فيه سلفاً قال بن رشد الذي عليه مالك وامامه انه يصح ويتقضي في
 وسطه وسلكه العام **ش** لا في اليوم **ش** يعني انه اذا قال له اوفيك
 سلمك في اليوم الفلاني فكان ذلك جائزاً لئلا يفسد في اليوم ويجل
 على طلوع فحره **ش** وان يضبط بمادة من كيل او وزن او عدد
ش هذا هو الشرط الرابع والمعنى انه يشترط في صحة السلم ان يكون
 مضبوطاً بمادة بله العقد من كيل فيما يكال كالخنطة او وزن كاللحم

شهر



ونحوه اوعد كالريمان والتاح في بعض البلاد دقتوله بمادته في
 بلحاظ علمي بمادة اهل محله اي محل العقد وبمباراة وان يضبط
 بمادة في بلد المسلم من كماله وقوله كالريمان يصح ان يكون مثالا
 للوزن والعقد لانه يختلف باختلاف المحلات **مس** وقيس بخط **س**
 يعني ان عقد السلم اذا وقع على ما يبعد في العادة كالريمان فانه لا بد
 ان يتاسر بخط ويوضع عند امين فان ضاع جري على ما ياتي في
 الذراع حيث تغدر عرقته كذا ينبغي ولا يتقيد باعتبار القياس في
 الريمان بان يكون معدودا بل ولو موزونا لاختلاف الاعراض
 بالصغر والكبر وقوله واليه عطف على الريمان اي يجوز السلم فيه
 اي وقيس بخط فخذ من الثاني لدلالة الاول عليه **مس** او حمل وجوز
 في كتمصيل لا بعد ان **س** فقد من عقد السلم اذا وقع على ما يبعد في
 العادة فلا بد ان يكون مضبوطا وعطف هذا عليه والمعنى ان
 المسلم ضيا اذا كان في مثل القصب والقرط والبترول وما شابه ذلك
 فانه لا بد من ضبطه ايضا ويكون ضبطه بالاحمال بان يتاسر بحمل
 ويقول اسلمك فيما بين هذا ويحمل تحت يد امين او بالحزر وهي القبض
 والخزم والقصب بفتح القاف ويكون الضمان المجهة المشب الياس
 وسمي به لانه يتقصب اي يتطعم مرة بعد مرة ولا يجوز في شيء من ذلك
 اشتراط فداين معروفه بصفة طول او عرض وجوده او رداء لانه
 يختلف ولا يما وبصفته ولا يكون السلم في هذا الا على الاحمال والخزم
 قال بن يونس لانه لو اسلم في القصب فداين لا بد ان يجده فيودي
 ذلك الي السلم الحال في حين **مس** او تجزوه هل بعد كذا او ياتي به ويقول
 كنحوه تاويل **س** عطف على بمادة فالتحري جائز ولو لم تجز به عادة
 لا على كماله لا يتقضي انه لا بد من جريان العادة قال فيها ولا بأس بالسلم

في اللحم وزنا معروفان واشتراط تحريا معروفان اذا كان ذلك
 قد رقد عوفوه لجواز بيع اللحم ببعض تحريا والمجنز بالتحري
 واختلف الشيوخ في صورة التحري المجازة فيقبل على ان يقول له اخذ
 منك كل يوم ما اذا اخرا كان وزنه كمثل او رطلين مثلا ونحو ذلك كما
 قاله بن يونس وقال بن زرب حناه ان يروض عليه قد رامن اللحم
 ويقول اخذ منك كل يوم مثل هذا ان شهد على المثال واما على التحري
 فلا يجوز لان ادراك الصواب بخبري موجود يشار اليه حسا اقرب من
 ادراكه مشار اليه في الذهن موصوفا **مس** فسد بمجهول وان نسب
 الي **س** فيفسد السلم ان ضبط بمجهول من كماله او وزن او عدد وكلي
 وعما ووزن حجر وزرع بمقي عشر ابد يشار وان نسب المجهول للمعلوم
 الي المجهول واعتبر المعلوم بان قال اسلمك في ملي هذا الوعاء
 كذا وكذا مرة وهو اردب او في اردب وهو ملي هذه الوعاء كذا
 وكذا مرة فانه يمتثل لاردب سواء زاد على ملي الوعاء ونقص ويملئ
 الوعاء والسلم صحيح **مس** وجاز به راع رجل حين **س** اي وجاز ضبطه
 المسلم فيه ان كان مما يقاس بذراع اي بمظم ذراع رجل حين اي مع
 روية الذراع ومشاهدته وانظر هل المراد به من عظم المرقق الى اخر
 الكوع كما في سترة المصلي او الى اخر الكف والا صابع واذا لم يمتثل الرجل
 فقال في سماع اصبح بجلان على ذراع وسط اصبح هذا التحسان
 وقياس الفسخ **س** اذا خيف بخينة ذي الذراع اخذ قدر ذراعه
 كالريمان فلو دفن قبل اخذ قياس ذراعه واختلفا في قدره قرب
 العقد تحالفا وتفاخا وعند حلولة قال قول المسلم اليه ان اشبه
 والاقول المسلم ان اشبه والاحمل على ذراع وسط **س** كويتية وحفنة
س تشبيه اي بجواز السلم في وية مع حفنة رجل حين لبسارة الفرو

في الحفنة اذا اراد اياها والمراد بالحفنة بل الكين مما قاله الجوهرى
 لا ما تقدم في الحج من انها بل يد واحدة **ص** وفي الوبيات والحفان
 قولان **ش** يعني انه اذا سلم في وبيات معلومان وشرط لكل وبيات
 حفنة هل يجوز ذلك وهو قول ابي عمران وظاهر الموارنة او يمنع كما هو
 نقل عياض عن الاكثر وسحبون قولان بناء على تعدد العقد بتعدد
 المعقود عليه وعدمه وحمل القول فيما يظهر حيث لم تزد الحفان على
 الوبيات والا فيتنق على المنع **ص** وان تبين صفاته التي تختلف بها
 القيمة في السلم عادة كالنوع والجودة والرداة وبينهما **ش** هذا هو
 الشرط الخامس وهو ان اوصاف المسلم فيه التي تختلف بها قيمته عند المتباينين
 اقلها فالتباين الناس في مثله عادة يجب على المتباينين ان يبينا ذلك كالنوع
 في كل مسلم فيه وكذا الجودة والرداة والمتوسط وهو المراد بالقيمة فهو
 ظرف ساكن الياء وزعم انه يتشدد بالتخيية لا بواقع كلام المتبني وبمسيره
 مكررا مع ما قبله وهو قوله وان تبين صفاته التي تختلف بها القيمة عن اختلاف
 لاذن ذلك الاغراض جريا على الغالب ان القيمة لا تختلف الا باختلاف الاعراض
 وفهم من التقييد بالسلم انه يفترق فيه من الاضطراب عن بعض الاوصاف
 لا لا يفترق مثله في بيع النقد ولا ينعكس لان السلم مستثنى من بيع الفرار
 بل ربما كان المفروض بالصفات الخاصة بالسلم مبطالا لقوة الفرار
 لانه يشترط ان تكون الصفات معلومة لغير المتباينين لانه متى
 اختلفت على ما دل ذلك على ندرها والندور يفتني قوة الوجود
 ويؤدي الى النزاع بينهما **ص** واللون في الحيوان **ش** اي ويزيد اللون
 في الحيوان ولو طير السديد السواد واحمر مثلا ويتبع بن الحاجب مع
 تنقبه له بقول سند لا يفترق عندنا اللون في غير الواقع قال ولم
 يذكر المازري غيره ونقد ويريد اللون في الحيوان اولى من تقدير

ويذكر

ويذكر لانه لا يبيد ان هذا زيادة على ما مر **ص** والثوب **ش** اي
 ويزيد على ما مر بيان اللون في الثوب من ابيض واسودا وغير ذلك
 وكونه من قطن او كتان ويبين طوله وقصره وغلظه ورقته
 وغير ذلك من الاوصاف التي تختلف بها الاعراض والاثان **ص**
 والنسل ومرعاه **ش** يعني انه اذا سلم في النسل فانه يزيد فيه من كونه
 احمر او ابيض على بيان النوع من كونه مصريا او غيره والجودة والرداة
 وبينهما دخلا او رقيقا او صافيا ويبين فيه زيادة على ذلك مرعاه
 قوطا او غيره والاضافة في مرعاه من اضافة السبب الى المسبب
 او الاصل الى الفرع او على حذف مضاف اي مربي خله قوطا او غيره **ص**
 وفي الثمر والحوت **ش** اي ويزيد النوع في الثمر والحوت بعد الاوصاف
 السابقة فالنوع في الثمر مجازي او برقي او غيره والجودة والرداة
 وبينهما وفي الحوت كياض ولبطي وغيره وجيد وردي وبينهما والثر
 بالثالث ثلثة احسن ليم الرطب واليابس والتحل وغيره كالخوخ والحوت
 اسم لمطلق السمك **ص** والناحية والتقدير **ش** اي ويزيد الناحية هو
 الماخوذ من منها لكون الثمر مينا او الواحيا او برلسيا والحوت
 من بحر عذب او ملح او من بركة الغيوم او خودك وكذلك يزيد التقدير
 في الثمر وفي الحوت كونه كبيرا وصغيرا او وسطا **ص** وفي البروجدة
 وطيبة ان اختلف الثمن بهما **ش** عطف على قوله في الحيوان اي ويبين
 الاوصاف في البرا المقتمة كنوعه وجودته وورداته وكونه متوسطا
 ولونه من كونه ابيض واحمر ويزيد جدته او قدمه وطيبة او ضامرة
 ان اختلف الثمن بهما حيث يراد الضام للزراعة لا للاكل لثقله ربيبه
 وعكسه المتبلي فان لم يختلف الثمن بهما فلا يحتاج الى بيان وانما السر
 يقل هنا وضد بهما وقاله فيما ياتي لان الغالب ان لا يسلم في العتيق

والضام قوله لم يتصور ذلك او يقال الضمير في قوله ان اختلف الثمن
 بهما عايد على الجديد ومقابلته والمتالي ومقابلته فيكون مفيد اللبس
 فالجمل كبر الحجة والضمور صغر الحجة وليس المراد ملبه وفارغ لان
 الفارغ لا يسلم فيه ولو قال في مخاطبها ولم يزد جيد انما ذهب المدونة
 الفساد لان الجيد اخف من الطيب **ص** وسما ومحمولة ببلدهما **ص**
 المحمولة على البيضاء والسمرا غير البيضاء والمعنى انه اذا اسلم في حنطة
 وفي البلد محمولة وسمرا فلا بد من ذكر واحد الصنفين فان لم يذكر ذلك
 فسد السلم ولا فرق بين ان يثبت ذلك البلد او بجملة البلد ككة وراي
 ابن جيب ان كانا بجملة البلد لم يفسد بترك بيان الباقي فحقني الروايات
 خلافا والبيد اشار بقوله ولو بالحمل وحكاية خلافا بن جيب في بلد الحمل
 كما ذكره المؤلف طريقة بن شير وعكسها لابن يونس في خلافا في البت
 بنده على اختلاف الطرفين بن عبد السلام وبه يعلم ما في كلام بن غاري
ص بخلاف مصر فالمحمولة والشام فالسمرا **ص** يعني انه اذا اسلم في
 حنطة بمصر او بالشام ولم يسل لا محمولة ولا سمرا فاشهر وان السلم
 صحيح فيهما ويقضي في مصر بالمحمولة لانها هي التي بها ويقضي في الشام
 بالسمرا لانها هي التي بها وهذا بالنسبة الى الزمن المتقدم لاني زاننا
 الان فانها موجودان بكل فلا بد من البيان في البلدين وانظر في ذكر
 المحمولة والسمرا مع دخولها في عموم قوله كالنوع لانها نوعا البرقان
 قلت ذكرهما لاجل قوله ببلدهما به قلنا وكذا الايبين النوع في كل شيء الا
 حيث يجتمع منه في بلد السلم نوعان فلا يختص بذلك بالبركن لا يجني
 ان كلاما من السمرا والمحمولة مقول بالتشكيك على افراده فلا يلزم
 من بيان النوع بيان الفرد المراد منه وبهذا يجب ايضا عما يقال
 ذكر اللون يعني عن ذكر السمرا والمحمولة وفيه نظرا اذا المحمودة تتضمن

بيان ما يسلم فيه من افراد السمرا ومن افراد المحمولة **ص** وفي الفلك
ش اي وقفي بانتقا الفلك اي وقفي على السلم اليه ان يقضي في
 مثلا غير عكس عند الاطلاق وهذه النسخة اولي من نسخة ونقي
 او عكس لان عليها يكون بيان كونه نقي او عكسا شرط فيفسد
 بانتقايه وليس كذلك بل هو صحيح ويقضي بانتقايه **ص** وفي
 الحيوان وسنه والذكورة والسمن وضديهما **ص** يعني انه اذا اسلم
 في حيوان ناطق او غيره فانه يزيد على بيان النوع والجودة والرداة
 وينتهي بيان سنه فيقول جذع او مراهق او بالغ او يقول سنه
 مستان مثلا وذكرته وسمنه وانوثته وهواله **ص** وفي اللحم وخضيا
 ورغيا وحلوا **ص** اي انه يذكر ما من النوع من خواصه والجودة
 والرداة وبينهما واللون والسن والذكورة والسمن وضديهما ويزيد
 كونه خضيا ورغيا وحلوا وما ذكرناه من انه يذكر السن والسمن
 والذكورة في اللحم هو المطابق للنقل وهو خلافا ظاهر كلام المؤلف
 من اختصار ما يمتط بالواو بعد ذكر السلم فيه فلا يشاركه فيه
 ما قبله ولا ما بعده لكن ذكر الجودة والرداة متضمن بيان ذكر السن
 والذكورة والسمن وضديهما **ص** لا من يجب **ص** يعني انه لا يشترط ان
 يبين كونه من جنسه او من رقبته او مخد او غير ذلك وظاهره ولو
 اختلفت الاعراض بذلك وهو ظاهر كلام بن الحاج وقال عبد الوفا
 بوجوب البيان جيب وهو المناسب لما من انه يجب بيان ما يختلف
 به الاعراض اختلفا لا يتقايان بمثله **ص** وفي الرقيق والقند والبقارة
 واللون **ص** يعني انه اذا اسلم في الرقيق فانه يذكر مع الاوصاف السا
 في الحيوان من نوع وجودة ورداة وتوسط القدم من طول او قصر
 او ربعة او يقول طول اربعة اشبار مثلا ويذكر في الاتي ولو

البتوبة والبكارة وقيدته سند بالعلي وبذكر اللون الخاص من
 عرضي ان الاسود كالدقهي والاحمر وشدة البياض في الرودي قبيس
 ذكره اللون هنا تكرر مع قوله اولاً واللون في الحيوان الذي هو
 اعم من الناطق والصامت وبعبارة المراد باللون هنا لون اخضر
 من الاول لان الالوان متولة بالتشكيك وذلك المقدر الخاص
 معتبر في الرقيق بخلاف مطلق الحيوان كالبعض ناصع او مشرب بحمرة
 او ذهبي او يميل الى الخضرة او نحو ذلك وسود رنجي او بربري او حشي
 او نحو ذلك واقتصر المؤلف في ذكر القند في الرقيق اعتماداً على
 ما ذكره في التوضيح من انه لا يشترط ذكر القند فيما عدا الانسان
 وهو خلاف قول بن الحاجب ويؤيد في الرقيق القند وكذلك الخيل
 والابل وشبههما وتقتصر المواق من كلام بن الحاجب وشبههما **ص**
 قال وكالبع وتكلم الوجه **ص** يعني انه اذا سلم في جارية فانه يند
 على امر الدج وهو شدة سواد العين مع اتساعها ويذكر ايضا تكلم
 الوجه وهو كثرة لحم الخدين والوجه مع الزهاوة وادخلت الحاف
 السحولة وهو ميلان البياض الى الحمرة والكمالة والزرق **ص**
 وفي الثوب والرقعة والصفقة وضيقهما **ص** يعني انه اذا سلم في الثوب
 فانه يذكر زيادة علي ما من النوع والجودة والوداعة وبنيهما الرقة
 وضدها القلظ ويذكر الصفقة وهي المتانة وضدها وهي الخفة
 ويذكر الطول والعرض وظاهره انه لا يحتاج الى ذكر الوزن ونحوه في
 المدونة ولوقدم المؤلف هذه الاوصاف عند قوله والثوب الخ
 استنبني عن اعادة قوله والثوب بان يقول وفي الثوب الخ ولا شك
 ان قوله والجودة الخ يعني عند قوله والرقعة وما بعد **ص** وفي ال
 المعصر منه وبما يصح **ص** يعني انه اذا سلم في زيت فانه لا بد ان يذكر

زيادة

زيادة علي ما من النوع والجودة والوداعة وبنيهما الحيوان المعصر
 منه من زيتون ونحوه والمعصر منه من عصرة او بالاختلاف
 الثمن بذلك فان كان يجتمع في بلد واحد زيت بلدان فلا بد من
 ذكر البلد الذي يؤخذ منها ذلك ويذكر في الخل كونه من عنب او
 غيره صافيا وغيره وانما قيل المؤلف والمعصر منه بزيادة
 الواو حتى يفهم منه الاحتياج الى الاوصاف السابقة اذ لو فعل
 ذلك لا يقتضي ان يبين المعصر منه قد زاد علي ما مر وليس كذلك
 اذ ما مر منه رج فيه اذ اريد ببيانه ما يختلف فيه الاعراض هو
 ونحوه ولم اذا اريد ببيانه نوعه وجودته ووداعته وبنيهما **ص**
ص وحمل في الجيد والردي علي الغالب والا فالوسط **ص** يعني انه
 اذا شرط الجودة او الوداعة في الشيء المسلم فيه مما يحتاج الى ذكره
 فانه يفرض بالغالب من ذلك الذي شرطه فان لم يوجد غالب ما
 شرطه بل تساوت اوصاف الجيد او الردي في التسمية والاطلاق
 فانه يفرض بالوسط من ذلك الذي شرطه ولا يفرض بالوسط ابتداء
 بل اذا عدم الغالب بخلاف التكاح علي غم حوصلة للمشاحة في البيع
 والغالب يجري في النوعين فالكثرة والوسط لا ياتي في النوعين **ص**
 وكونه ديناً **ص** هذا هو الشرط السادس والمعنى ان المسلم فيه لا بد ان
 يكون ديناً في ذمة المسلم اليه واكثر زيد من بيع معين يتأقصد فله
 لا يجوز لانه قد يهلك قبل قبضه قيد والثمن بين السالعية ان يهلك
 وبين الثمنية ان لم يهلك والشرح للذمة وصف قاما يقبل الالتزام
 والالتزام اي هي وصف حدد في الشيء يقبل الالتزام كذلك عند
 دينار ويقبل الالتزام كالزمتك دية فلان مثلاً وتعرف بن عرفة لها
 حترض انظر الشرح الكبير **ص** وجوده عند حلوله **ص** هذا هو الشرط

خوم

السابع وهو ان المسلم فيه يكون موجودا عند حلول اجله بقدره
وصنفه اي ان يكون قد ورأى على تحصيله غالبا في وقت حلوله ليلا
يكون تارة سلفا وتارة ثمة فالضمير في وجوده للمسلم فيه المضمون
من السياق ولا يشترط وجوده من حين السلم الى حلوله بل الشرط
وجوده عند حلول اجله ولو انتظم في اثنا الاجل خلا فالاي حقيقة
والى هذا اشار بقوله وان انتظم قبله **ش** لان نسل حيوان عين وقل
ش نسل مرفوع عطف على قدر مرفوع على قوله ووجوده عند
حلوله اي يجوز تحقق الوجود عند حلوله لان نسل الخ هنا مقتضى
كلام بن عازي وفيه بحث اذا المطابق للبراد فيجوز في تحقق الوجود
لا في نسل حيوان عين وجنبه فيكون مجرورا والاولى ان يكون مخرجا
من قدر مرفوع على الشرطين السابقين لانتفاها ولتحصول التبيين
والثاني بعدم وجوده اذ ثلثتها قد لا يوجد المسلم فيه عند حلوله
ومفهوم قوله لو كثر لجاز السلم وذلك لان الكثرة صيرتها كغير المبيعة
فكان المسلم فيه في الذمة وانما يعطى على قوله ووجوده لاقتضائه
فساد اذ هو مخرج من الشرط اي بشرط كذا الانسل الخ او حابط اي
عين وصرفه في رفع اليد والجر عطف على نسل على الوجهين ويصح الجر
مع رفع الاول بنا على حذف المضاف وانما المضاف اليه على جره لكن فيه
ضعف من جهة انتفاء الشرط الا ان يدعي ان النسل مماثل لثمر الحابط
لكون كل منى ما فاعلم اشار لشرط شرائث الحابط المذكور حيث سموه
سما بقوله **ش** بشرط ان يسمى سلفا لا ببيعا زهاوه وسعة الحابط وكيفية
قبضه وبما لك وشروعه وان لنصف شهر واخذه بسرا او رطب الاثرا
ش يعني ان الشخص اذا اشترى ثمر حابط حين فان كان بلغة السلم اشترط
فيه جميع الشروط الاتية وان كان بلغة البيع اشترط ايضا ما عدا

كيفية

كيفية القبض وهذه التفرقة نظر اللغز والافهوي في الحقيقة
لان الغرض ان الحابط حين فما يشترط فيها اذا سمى سلفا او ببيعا
الازها للثمن عن بيع الثمرة قبله والزم في كل شيء بحسبه فان قلت
هل لا قال المؤلف بدل ازهاوه طيب ليشتمل ثمر الفحل وغيره قلت
لا يصلح ذلك لقوله واخذ بسرا او رطبا وما يشترط فيها سعة
الحابط لا كما استيفى القدر المشتري منه وانتفا الفور وما يشترط
فيها اذا سمى سلفا فقط كيفية قبضه متواليا ام متفرقا وقد رما
يؤخذ منه كل يوم لا ما كان فلو سمي ببيعا فلا يشترط بيان كيفية
قبضه ويجعل على الحلول لان لغة البيع يقتضي التاخر وما يشترط
فيهما ان يسلم بملكه اذ قد لا يميز بين المالك فيتقن والتسليم وما يشترط
فيهما شروعه في الاخذ حين العقد او بعد ايام بسيرة نحو خمسة عشر يوما
لا اكثر بشرط ان لا يستلزم اجل الشروع صيرورته ثمر او الا فسد وما
يشترط فيهما اخذه اي انتفا اخذه لكل ما اشتراه حال كونه سرا او رطبا
لا ثمر البعد ما بينهما وبين الترفيد خله الخطر ولا بد مع اخذه بسرا
او رطب ان يكون اشترط ذلك ولا يخفى ان اذا كان كل من شرط اخذه
بسرا او رطب واخذه بالفعل كذلك مشترط فقد اخل المؤلف بواحد
وهو شرط اخذه بسرا او رطب ان حمل على ظاهره واخذه بالفعل كذلك
ان قدر في كلامه حذف مضافي وشرط اخذه بسرا او رطب بدليل قوله
ش فان شرط ثمر الرطب مضي قبضه **ش** يعني انه اذا السلم في رطب
والموضوع بحاله وهو ان الحابط حين صغير واشترط عليه ان يبقى على
اصوله حتى يتم فان العقد يكون فاسدا البعد ما بين التمر والرطب
فيده خله الخطر ولقلة امن الجوايح فيه فان قبضه ولو قبل ثمره مضي
ولا فرق بين كون الشرط صريحا او التزاما كما لو شرط في كيفية قبضه

ايا ما يبيع فيها ثمرًا وما ذكره المؤلف من ان من الشروط اجده بسرا
اورطيا محله جث وقع العقد عليه بمبياره واما لو وقع العقد على ما
في الحايض خرافا فله ان ياتي ان يتحول ان الخراف قد تناوله العقد على
ما في الحايض هو عليه وقد تلحقه المتاع بدليل انه لو اراد بيعه لم يمنع
ولم يبق على البايع فيه ضمان الاضمان الجوايج وهو خلاف الاصل بخلاف
ما اذا وقع عليه عقد السلم بمبياره الشرعي فانه يفتا وله على ما هو
عليه وانما ينادى له على مقته غير موجوده فكان غرارا **وهل المزهي**
كذلك وعليه الاكثر او كاليبيع الفاسد تاويلات **س** يعني انه اذا سلم
في ثمر مزهي اي صار احمر واصفر واشترط نتموه هل الحكم كما شرطت نتموه
الرطب فيمضي بقبضه وعليه الاكثر من الشيوخ كابن ابي زيد وصوبه
عبد الحق اولا يكون الحكم كذلك بل حكمه حكم البيع الفاسد يفسخ ولو
قبض ولا يضمن الا بما يفوق به البيع الفاسد وهو راي ابن شبلون
لان التمر من الارطاب قريب ومن الزهو يبيد تاويلات وسئل قوله
المزهي البسول ان المواد بالمزهي ما ازهي ولم يوطب ولما كان السلم في ثمر المزهي
الحايض المعين بيلا لا سلا ويبع المتالي المعين ينسخ بلفظه او عدمه قيل
قبضه لانه ليس في الذمة اشار الي ذلك بقوله **س** فان انقطع رجوع بجمته
ما بقي وهل على البتة وعليه الاكثر والمكيله تاويلات **س** يعني انه اذا
اسلم في ثمر حايض حين صغير قمارط وشروط اخذه رطبا فلما قبض البصر
انقطع ثم ذلك الحايض فانه يلزمه ما اخذه بجمته من الثمن ويرجع
فيما بقي بجمته من الثمن مجلا بالتقضا ولا يجوز التنازل واختلف
الاشياخ هل المضي فيما قبض والرجوع بجمته ما بقي في ذمة السلم اليه
على حسب القيمة فينظر كل شيء منها في اوقاته له حوله على اخذه شيئا
فشيئا كقبض الكرا فاذا قيل قيمة ما قبضه عشرة مثلا وقيمة ما بقي خمسة

مثلا

مثلا فنسبة الخمسة الى العشرة الثلث فيرجع السلم على السلم اليه بثلاث
الثلث الذي هو راس المال وله ان ياخذ بتلك الحصه ما شاء من طعام
او غيره مجلا فان تاخر لم يجز لانه فسخ دين في دين او على حسب
المكيله فما تاخر بجمط عنه من الثمن ما يقابل له كالجايحة اذا اشترى
جميع الحايض فان تاخر نصف المكيله فانه يخط منها عنه من الثمن بتلك
النسبة اي يخط عنه نصف الثمن وان تاخر ثلثها حط من الثمن ثلثه
وهكذا من غير نظر الي تقويم تاويلات ومجلا ما حيث لم يشترط عليه
اخذ في يوم او يومين فان اشترط ذلك رجوع بحسب المكيله اتفاقا
كما قال **س** ومثله ما اذا كان يتبع في اوقات مختلفة وكان الشان
انه لا يباع الا جملة واحدة فانه يرجع على حسب المكيله ايضا ولعل
المراي يومين مدة لا تختلف فيها القيمة ويجري مثل هذا في ثمر القرية
الصغيرة وفي ثمر القرية الكبيرة على القول بالرجوع بجمته ما بقي او حيث
وهي بدم البقا كما ذكره **س** ان كلام المؤلف هذا فيما اذا كان
الاقتطاع بجايحة واما ان كان لغوات الابان فبياتي والمراي
بالجايحة ما يحصل به التلف او ما في حكمه فيشمل الجايحة بالمعنى المتقدم
في بحث الجوايج والتعيب الموافق لها في الحكم المشار اليه بقوله فقال
وتعيبها كذلك والظاهر ان اكل اهلها من الجايحة لانه اما غصب
او سرقة وكلام المؤلف محله اذا رفع السلم راس المال للمسلم اليه
والاجاز له البقا للمسلم القابل لانه لا يلزم عليه فسخ دين في دين **س**
وهل التزوي لصغيرة كذلك والاي وجوب تعيب العقد فيها او تخالفه
فيه وفي السلم لا ملك له تاويلات **س** يعني انه اذا اسلم في ثمر قرية
صغيرة وهي مالا يوجد فيها المسلم فيه جميع ازمانه التي يوجد فيها
من السنة هل يكون الحكم حينئذ حكم ما اذا اسلم في ثمر حايض حين صغير

فيشترط فيها ما يشترط فيه من كل وجه فلا يجوز السلم الا بعد
 بدو صلاح ثمرها وسقيتها وكيفية ما يقبضه وان يسلم كالتيها الي
 اخر الشروط او هي كهي من كل وجه الا في وجوب تحجيل التقديفها
 لان السلم فيها مضمون لاشتغالها على حوايط وجهات يتميز بعضها
 عن بعض لا يدري المسلم من ايها ياخذ سلمه فان شيه السلم بخلاف
 الحايطة الميمن فانه لا يجب تحجيل التقديفها ولا يجب تحجيله في الحايطة
 كما هو الثاني جواز السلم في التربة لمن لا ملك له فيها لان اصل التربة
 ان لم يبيع هذا باع هذا فلا يتقيد باستيف السلم منها بخلاف الحايطة
 الصغرى الميمن فانه لا يجوز السلم فيه الا لرب فقط ولا يجوز السلم فيه لغير
 مالكه لان رب الحايطة قد لا يبيع لهذا المسلم اليه فيصير راس المال تارة
 سلفا ان لم يبيع رب الحايطة لهذا الرجل وتارة ثمنا ان باعه له ولما تكلم
 على حكم انتقطاع ثمر الحايطة وانه لا يجوز التاخير فيه لانفساخ العقد لعدم
 تعلقه بالذمة شرع يحكم على انتقطاع ما كان بالذمة او ما يشبهه
 فقال **ص** وان انتقطع ماله ايان او من قربة خير المشتري في الفسخ والا
ص اي نقابل الا ان ينفل عن ذلك حتى اتي العام القابل فلا خيار له وهو
 قول بن القاسم **ص** وان قبض البعض وجب التاخير **ش** اي وان كان
 الانتقطاع بعد ان قبض المسلم البعض فيماله ايان او في ثمر القربة المأثرة
 فاصابتها جايحة وجب التاخير والقول لمن دعي اليه منها هذا ان
 لم يرضى بالمحاسبة فان تراضيا عليها عمل بها واليه اشار بقوله **ص** الا
 ان يرضى بالمحاسبة **ش** كما صدر به ابن الحاجب ولا يتحتمان في المحاسبة
 على قصد البيع والسلف لان انتقطاعه من اليد وكذلك لو كان له ثمر
 احدهما فان التهمة ايضا منتفية الو سكت المشتري عن طلب البايع
 حتى ذهب الابان فلا يجوز تراضيه بالمحاسبة لانتفاءهما على البيع
 والسلف

فيقولون ان السلم
 لا يجوز فيه التاخير
 في القبض

فيقولون ان السلم
 لا يجوز فيه التاخير
 في القبض

والسلف واذا تراضيا بالمحاسبة فلا يجوز ان ياخذ بقبضة راس ماله
 عوضا ولا غيره لانه بيع الطعام قبل قبضه قاله ابو بكر بن عبد الرحمن
 والتونسي ولم يعتبروا التهمة البيع والسلف للضرر الداخل عليهما
 بالتاخير واذا رضيا بالمحاسبة جاز ولا يشترط ان يكون راس المال
 مثليا بل يجوز ولو كان راس المال قوما من كجوان وثياب وتحاسبا
 على ردي شي منها بميزنه قيمته قدر قيمته مالم يقبض من المسلم فيه ومنع
 سخون المحاسبة حينئذ الا ان يكون راس المال مثليا ليا من الخطا
 في التقويم فانها اذا اتفقا على رد ثوب بميزنه عوضا عما لم يقبض
 احتمل ان يكون المردود مساويا لما بقي من السلم فيه فيجوز ان يكون مخالفا
 بالنقطة او الكثرة فيمتنع لانها اقل منه في ذلك الشيء على خلاف راس المال
 اللهم الا ان يرد من الاثواب جزا شايها يكون المشتري شريكا به للبايع
 فيسلم من احتمال الخطا في التقويم فيجوز باتفاقهما والمبالغة المشار
 اليها بقوله **ص** ولو كان راس المال قوما **ش** في المفهوم اي فان رضيا بالمحاسبة
 جاز ولو كان راس المال قوما وفي بعض النسخ الا ان يرضى بالمحاسبة
 جاز ولو كان وفاعله حينئذ الما قبل لا احد هما لانه لا بد من رضاهما
 معا والمصرح به هنا على حسب المبينة فلا نظر ولما انفك الكلام على
 شروطه شرع فيها يجوز فيه اذا استكملت تلك الشروط وبما لا يجوز فيه
 اذا اخل بشي منها تقول **ص** فيجوز فيها طبع **ش** الفاسيبيية والمفني انه
 لا يشترط في السلم فيه ان يكون ذاتا قايمة بميزنها بل يجوز ان يكون ستملكا
 بشرط ان تحصره الصفة وان يوجد عند حلوله وسوا كان لها او غيره
 قال في الشامل وفي الروس ما في التمسك وكونها مسوية او عمودية فان
 اعتبد ورضاه عمل به ويصح في الاكارع كالروس وفي المطبوع منها
 ومن اللحم اذا كان يبرق في النار فيها بالمادة وكانت الصفة

عله

سبته

تخصره **ص** واللؤلؤ والعنبر والجوهر والزجاج **ش** اللؤلؤ معروف واحد
 لؤلؤة وجمعه لؤلؤ أيضا وفيه أربع لغات لؤلؤة جزئين ولؤلؤة من
 ولؤلؤة من أوله دون ثابته وبالسكن والعنبر خردابة في البحر والجوهر
 هو كبر اللؤلؤ والزجاج مثلث الزاي واحدة زجاجة والمعنى ان هذه
 الاشياء يجوز فيها اذا ذكر قد را معلوما بصفة معلومة **ص** والجوهر والنج
 والزنج **ش** يعني انه يجوز السلم في الجوهر وهو الجبس والزنج لكن
 هذا المعنى عنه قوله فيجوز فيما طبع لانه ما ذكر يطبخ اي يشوي بالنار
 فهو من عطف الحاضر على العام والكتبة في المعط ليلد ينقل عن قوله
 ويجوز فيما طبع **ص** وفي اجمال الخطب والادم **ش** يعني انه يجوز السلم
 في اجمال الخطب وزنا او حراما كمال هذا الجبل ويوضع عند امين يصفه
 من صنط او طرفا او غيره وفي جلود القتم والنقر والابل اذا اشترط
 شيئا معلوما والادم لثة الجلد بعد التدبغ والحراد به هنا ما يشمل التدبغ
 وغيره **ص** وصوف بالوزن لا بالجزر **ش** اي انه يجوز السلم في الصوف
 بالوزن ولا يجوز بالجزر عدد الاختلافها بالصغر والكبر واما شراوه
 لاعلى وجه السلم فيجوز بالجزر **ص** والسيوف **ش** يعني وكذلك يجوز السلم
 في نقول السيوف والسكاكين وفي العروض كلها اذا كانت موصوفة
 بضموتة وضرب لها اجلا معلوما وقدم النقد فيها **ص** ونور ليكمل **ش**
 التورثا مشاة انا يشبه العطشت بفتح الطاء وكسرهما ووقية في اخره
 وبدونها واما التور الذي يحرق الارض فهو بشا مثلثة والمعنى انه يجوز
 لمن وجد بعض طشت من نحاس ان يشتريه من ربه علي ان يكمله له علي
 ستة خلقة لها وليس هذا اسما انما هو بيع حين فيشترط فيه الشرع
 الان او الايام فلا يلا يكون حيننا تاخر قبضه وبينه مشتريه بالمقد
 وانما يضمن الباع ضمانا المصاع فقوله الابي وهو بيع يرجع لهذه

السلم

ايضا

ايضا وهذا بخلاف الثوب فلا يجوز شراؤه من صاحبه علي ان يكمله
 كما ياتي ويقييد الجواز هنا بما اذا لم يشتريه من الخاس فان اشتراه لم يجوز
 الا ان ياتي من عمله اليسير جدا ويقييد المنع الا في بما اذا لم يكن عنده
 من ذلك القول كثير ولا جاز **ص** والشرا من دايم العمل كالحباز وهو بيع
ش يعني ان الشرا من الصانع الميعن دايم العمل كالحباز والنجام ونحوها
 جاز ويكون بيما بالنتد لا سلهما فيجوز تاخير الثمن ولا يشترط ضرب
 الاجل بل يشترط ان يكون المعتود عليه موجودا عنده ليلد يودي الي بيع
 ما ليس عند الانسان وهو منهي عنه وان شرع في الاخذ حقيقته او
 حكما كمشرة ايام ويمكن ارجاع قوله وهو بيع لمصلحة التور ايضا **ص**
 وان لم يدم فلم **ش** يعني ان الشرا مما لم يدم عمله بان كان الغالب انتقلا **ع**
 العمل جاز ويكون سلما فيشترط فيه ما يشترط في السلم من تعجيل راس
 المال وعدم تعيين العامل والممول منه كان يقع العقد بينهما علي عمل
 ركاب مثلا من حديد بوزن كذا او صفة كذا او اما مع تعيين العامل
 الممول منه فيساي عند قوله وفسد بتعيين الممول منه والعامل
ص كاستصناع سيف او سرج **ش** التشبيه بما قبله في كونه سلما
 والمعنى انه يجوز للرجل ان يشتري سيفا او سرجا ليعمل له بشرط ان لا
 يبين عاملا ولا شي الممول منه فان عينهما او احدهما فسد كما ياتي
 واما بالتأخير الي انه يجوز السلم في البسيطات والمركبات **ص** وفسد
 بتعيين الممول منه **ش** اي وفسد السلم بتعيين الممول منه من غير
 شرا له به ليل ما يده كاعمل لي من هذا النحاس يمينه ولم يشتره منه
 وسوا عين العامل ام لا وفي بعض النسخ او العامل كعملها في فلان
 يمينه او انت يمينك من غير تعيين الممول منه فقد اشتمل كلامه
 علي هذه النسخة علي اقسام ثلاثة يفسد السلم فيها وعلته الفساد

دوران الثمن بين التثنية والسلفية فهو غرر لانه لا يدري اي سلم
 ذلك الى الاجرام لا ولا يكون السلم في شيء مبيع وسيلة تجليد
 الكتب المتداولة الان ليست من باب السلم بل من باب الاجارة
 على جواز بنا دارك والجهر والاجر من عند الاجير وجنبه لا يشترط
 ضرب اجل السلم فيها **مر** وان اشترى الممول منه واستاجر جاز
 ان شرع عين عاملة ام لا **ش** يعني انه اذا اشترى منه جديد امينا
 واستاجر جره على ان يعمل له منه سيفاً مثلاً يدبني رفاق ذلك جاز لانه
 من باب اجتماع البيع والاجارة في الشيء المبيع وسوا كان العامل
 مينا ام لا بشرط ان يشروع في العمل من الان او الى ثلاثة ايام وان
 يكون خروجه معلوماً الا ان اختلف كميته ثوباً على ان على البائع
 مبيعه او شحجه او يبيعه حشبة عاين بملها تابوتاً وقم من قوله
 واستاجر جره انه لو استاجر غير من اشتراه منه لجاز من غير قيد شروع
مر لا فيما يمكن وصفه كتراب المحدث **ش** عطف على فيما طبع اي ان ما
 لا يمكن وصفه كتراب الحما دن والصواعين لا يجوز السلم فيها لان
 الصفة مجهولة ومن ذلك السلم على اللجوة المخلوطة بالرمل والحنا
 المخلوطة به وذكر الصمير في وصفه مراعاة للنظ ما ولو انش كان اولي
 لان المتع امور متعددة **مر** والارض والدور **ش** عطف على بالاعلي
 تراب لانه يمكن وصفها مما تختلف الاعراض به فيستلزم تعيينها لان
 من جهة ما يختلف الاعراض به تعيين الصفة وذلك يودي الى السلم في عين
 وشرط السلم ان يكون المسلم فيه في الذمة **مر** والجراف **ش** اي ولا يجوز السلم
 في الجراف لان جواره خيب برويته وهو محال عين فيصير مينا يتاخر
 قبضه **مر** وما لا يوجد **ش** اي ويمنع السلم في الشيء الذي لا يوجد جملة لعدم
 القدرة على تحصيله كالكرت الاحمر او نادراكبار واللؤلؤ **مر** وحديد وان

لهم

وانما المتع
 في عينه لا
 في عينه

لم يخرج

لم يخرج من السلم في سيف او بالعمس **ش** المشهور ان سلم الحديد
 في السيف ممنوع سوا كان يخرج من ذلك الحديد سيف ام لا
 وكذلك لا يجوز سلم السيف في حديد كان يخرج من الحديد سيف ام لا
 وهو من ذهب بن القاسم لان السيف مع الحديد كشي واحد لان الصفة
 المتألفة لتوحد في الملازمة **مر** وكذا ان غليظ في رقيق ان لم يفرق
ش يعني انه لا يجوز سلم الكتان الشعر الخشن الذي لم يفرق في كتان
 شعر رقيق ناعم لم يفرق لان غليظ الكتان قد يباع فيجعل منه ما يجعل
 من رقيقه وانظر هذا التعليل فانه لا يجري في عكس كلام المؤلف مع منعه
 ايضا ومعلوم ان لم يفرق انما لو غرلا لجاز وهو واضح لان غليظ
 الغزل يراد بما لا يواد له رقيقه كغليظ ثياب الكتان في رقيقها **مر** وثوب
 ليكمل **ش** يعني انه لا يجوز شرائه ثوب قد نبح مبيعه ليكمله له صاحبه
 لان الثوب اذا لم يوجد على الصفة المستغرطة لا يمكن عوده عليها
 بخلاف الثوب الخاس اذا لم يوجد على الصفة المستغرطة **ش** ان كان عوده
 كسره وعوده عليها وقد مر ان كلا قيد بنيد وما ان في الكلام على ما
 يختلف به الجنس خلقة وما لا يختلف شرع في الكلام على نظيرة ذلك
 صفة وانه ثلاثة اقسام مصنوع في غيره وغيره فيه ومصنوع في مثله
مر ومصنوع قد لا يعود هين الصفة كالغزل **ش** يعني انه
 لا يجوز ان يكون المصنوع هين الصفة راس مال السلم في غيره
 المصنوع من جنسه كمالوا سلم غرلا في كتان لان صفة لهنتها
 كانها كالمدم لم يخرج عن الكتان الذي هو اصله فكانه اسلم كتانا في
 مثله على المشهور ولا فهو لم لقوله لا يعود لان هين الصفة
 لا يسلم في اصله ولا يسلم اصله فيه عا دام لا ولا يفتويه الاجل ولا عده
 لقوله الا في وان عاد اي المصنوع صلب الصفة وليس فهو ما

هنا **م** خلاص النسخ **ش** يعني ان التوب المنسوج يجوز سلمه في التزل
او كما في الكتاب لان الصنعة في النسخ معتبرة تنقله عن اصله فهو
فهمهم هين الصنعة كما قال فان كان غير هين الصنعة
جاز كما في النسخ اي المنسوج وقوله **من** الا ثياب الخبز **ش** يعني ما
قبله يعني ان النسخ ناقل الاثياب الخبز فلا يسلم في الخبز لانها تنفس
وتغير خزان النسخ فيها كالقول في الكتاب فكما لا يسلم القز في الكتاب
لا يسلم ثياب الخبز في الخبز ما كان سداوه اي قيامه من صوف
او وبر ولحمته من حرير وقد نطقه الفقهاء على ما هو اعم من ذلك
م وان قدم اصله اعتبر الاجل **ش** اي وان قدم اصل المصنوع الغير هين
الصنعة الذي لا يعود به ليل ما ياتي وجعل راس المال للمصنوع ككتاب
في ثوب منسوجة فانه يمتد الاجل فان امكن ان يجعل فيه غير المصنوع
مصنوعا منع للمزانية لانه اجارة بما يفضل ان كان والا ذهب علمه بما
والاجاز فان قلت ما علمت عليه كلام المؤلف من رجوع ضمير اصله لغير
هين الصنعة خلافا لظاهر كلام المؤلف قلت قد علمت ان المؤلف ذكر
انه يمتنع سلم المصنوع الهين الصنعة في اصله ويفهم منه منع عكسه بالاولي
لانه بعيد القصد الي جعل غير المصنوع مصنوعا وبالفهم بالاولي كالمطوق
به فاقضي هذا ان يكون ضمير اصله لغير هين الصنعة **م** وان عاد
اعتبر فيها **ش** اي وان عاد المصنوع صعب الصنعة اي امكن عوده فان
الاجل يمتد في سلم المصنوع في اصله وفي اسلام اصله فيه وهو الكواد
بضمير التشية فان وسع الاجل لصيرورة المصنوع كاصله وزوال صنعة
منه او صيرورة اصله كصوب وضع الصنعة فيه لم يجوز السلم والاجاز والمال
ان هين الصنعة سواء كان يعود ام لا لا يسلم في اصله ولا يسلم اصله فيه
وغير هين الصنعة ان لم يلد يسلم في اصله وان اسلم اصله فيه اعتبر الاجل
وان عاد

وان عاد اعتبر الاجل في سلم اصله فيه وسلمه في اصله **م** والمصنوعات
يعود ان ينظر للصنعة **ش** يعني ان المصنوعين اذا اسلم احدهما في
الاخر وهما من جنس واحد سواء عاد ام لا فانه ينظر للصنعة فان
تقاربت منع كاسلام قدر كالحاس او ثياب رقيقة في خدر نحاس
او في ثياب رقيقة لانه من باب سلم الشيء في مثله وان تباعدت
جاز كاسلام ابريق نحاس او ثياب رقيقة في منارة من نحاس او
في ثياب غليظة فتقوله يعود ان واحري ان يعود او قوله والمصنوعات
سواك صنفها هنية ام لا وما اطلق الكلام على كينونة السلم وحكمه
ابتدأ شرع في حكمه انتهى وهو افتتق السلم فيه من هو عليه فقال
م وجاز قبل زمانه قبول صنعة فقط **ش** يعني انه يجوز للمسلم قبول
موصوف صنعة المسلم فيه كان طعنا او غيره قبل حلول اجله اي في
محل لا اجود ولا اري ولا اكثر ولا اقل لما فيه من حيا الصنان
وازيدك او منع ونجس وكلاهما ممنوع في السلم وفي العرض لا بد خله
الاول والمسلم ان يمتنع من قبول الصنعة قبل الاجل لان الاجل
في السلم حق لكل ما لم يكن المسلم فيه من التثنية والاجير على قوله قبل
اجله كان العرض عينا او حيوانا او طعاما او يدل فتوقنا اي وفي
محل ما بعده وجيز فلا يسكل مع مفهوم قوله وفي الطعام ان حل
لا اجتماع عدم الحل وكونه قبل المحل المشتري عليه القبول **م**
كقبول محله في العرض مطلقا **ش** التشييع في جواز قبول الصنعة فقط
والعيني ان المسلم يجوز له ان يقبل العرض المسلم فيه قبل المحل المشتري
فيه القبول سواء حل الاجل او لم يحل وهو مراده بالاطلاق لا فرق
في العرض بين الثياب والجواهر واللآلئ على المشهور وسواك
للمرض كلمة ام لا **م** وفي الطعام ان حل **ش** اي ويجوز للمسلم ان

يقبل الطعام المسلم فيه قبل محله الذي اشترط عليه ان يوفيه فيه بشرط
ان يحل الاجل والا فلا لان من عجل ما في الذمة عد مسلما وقد اذاد
الانتفاع باستقاط الضمان عليه الى الاجل فهو سلف جرمنا ولانه لا يلزم
التضياع في غير بلد السلم فاشبه عدم الحل وقوله ان لم يدفع كرا راجع
للطعام والعرض فان دفع المسلم اليه المسلم كرا كجمله الي محله منع لان
البلد ان بمنزلة الاجال ويريد في الطعام يبيعه قبل قبضه والنسبة
لانه اخذه عن الطعام الذي يجب عليه له ليستوفيه من نفسه في بلد
الشرط والتفاضل وفيه وغيره سلف جرمنا اذا كان الماخوذ من
جنس راس المال وبيع وسلف وحط الضمان واريد كذا اذا كان في
موضع الاشتراط اذ خص قاله في توضيحه ووجه البيع قبل القبض لانه
لما دفع الطعام مع الكرا قوي ذلك جانب البيع وصار الماخوذ في قبضة
الطعام الذي عليه فقد باع المسلم الطعام الذي علي المسلم اليه قبل قبضه
بهذا الماخوذ بخلاف ما اذا لم يدفع كرا فان الطعام الماخوذ هو
الذي حصة المسلم اليه **مس** ولزم بعدهما ضمير التثنية يرجع للمحل
والاجل اي ولزم المسلم قبول المسلم فيه كان طعاما او غيره حيث حل
الاجل وكان المسلم والمسلم اليه في بلد الشرط كما يلزم المسلم اليه الدفع
اذا طلب منه بعبارة اي ولزم اي الواجب دفعا وقبولا بعدهما
بعدية الزمان بعدية انتقضا وبعدية الحمل بعدية وصول اي بعدهما
انتقضا ووصول **مس** كقاض ان غاب **مس** تنبيه في لزوم القبول
اي اذا غاب المسلم عن موضع القبض ولا ويكوله واي المسلم اليه
للقاضي بالشيء المسلم فيه فانه يلزمه قبوله فتوله ان غاب اي ولا
ويكوله لانه مقدم على القاضي **مس** وجاز احوذ او اردي **مس** يعني
انه يجوز للمسلم بعد الاجل والمحل ان يقبل المسلم فيه اذا دفعه المسلم
اليه

لو
اليه وكان احوذ ما في الذمة او اردي لان ذلك حسن فقضي الاول
واقضي الثاني **مس** لاقل **ش** اي ويجوز اخذ اقل قدر الكسرة
عن احد عشر وسوا كان الماخوذ الاقل بمئة ما في الذمة او احوذ
ما في الذمة او اردي منه لقول مالك فيها من له عليه مائة اردي **مس**
سما الى اجل فلما حل الاجل اخذ منه خمسين محولة وحط ما بقي فان
كان ذلك بمعنى الصالح والتابع لم يجوز ان كان ذلك اقتضا
عن خمسين من مائة حط بعد ذلك بغير شرط جاز بن القاسم وكذلك
في اخذه خمسين سوما من مائة محولة وحط ما بقي والى ذلك اشار بقوله
الا ان ياخذ الاقل عن مثله قد راوي يري بعد ذلك مما زاد على غير
شرط لانه على وجه المعروف لا المكايسة وكلام المؤلف في الطعام
والتعد حيث اتخذ جنس المتقضي والمتقضي عنه فيهما فيجوز ان ياخذ
نصف قنطار من نخاس عن قنطار منه ابراهيم اذ ادم لانه ليس بطعام
ولا نقد **مس** ولا دققت عن قنح وعكسه **ش** يعني انه لا يجوز قضا احداهما عن
الاخر على الاصح قاله مالك مراعاة كذهب من يقول الطمن ناقل
فصار الجنس في قضا احداهما عن الاخر بيع الطعام قبل قبضه
وهذا في السلم واماني القرض فيجوز بتخري ما في الدقيق من القرض وما
في النسخ من الدقيق وما اجمعي الكلام على قضا السلم بالجنس شرع في قضا كيه
بغيره فقال **مس** وبغير جنسه ان جاز يبيعه قبل قبضه ويبيعه بالمسلم فيه
ما جرة وان يسلم فيه راس المال لا طعام ولم يجوز وذهب ورأس
المال ورق وعكسه **ش** يعني انه يجوز للمسلم اليه ان يقضي السلم من غير
جنس المسلم فيه سواء حل الاجل ام لا بشرط ثلاثة الاول ان يكون
المسلم فيه ما يباع قبل قبضه كما لو اسلم ثوبا في حيوان فاخذ عن ذلك
الحيوان دراهم اذ يجوز بيع الحيوان قبل قبضه والثاني ان يكون الماخوذ

مما يباع بالمسلم فيه يد اييد كما لو اسلم دراهم في ثوب مثلا فاخذ منه
 طشت نحاس اذ يجوز بيع الطشت بالثوب يد اييد الثالث ان يكون
 الماخوذ مما يجوز ان يسلم فيه راس المال كما لو اسلم دراهم في حيوان
 فاخذ عن ذلك الحيوان ثوبا كان ذلك جائزا فيجوز ان تسلم الدراهم
 في الثوب فاخترنا بالقييد الاول من طعام السلم فله يجوز ان يأخذ
 عند دراهم لانه يودي الي بيع الطعام قبل قبضه وقد وقع النهي عند
 ولا فرق بين اخذ المعوض من بائعك ام لا وبالثاني من اخذ اللحم الغير
 المطبوخ عن الحيوان الذي من جنس اللحم ولا العكس فان ذلك لا يحظر
 لانتفاع بيعه يد اييد النجس عن بيع اللحم بالحيوان اي من جنسه وهذا
 عام في بيعه لمن هو عليه وغيره وبالثالث من اخذ الدراهم عن الذهب
 وعكسه اذ لا يجوز ان تسلم الدراهم في الذهب ولا عكسه لاداء الي
 الصرف المتأخر وهذا خاص بما اذا باع المسلم فيه من غيره فان
 باعه من اجنبي لم يراع راس المال فيجوز ان تسلم دنانير ويباع المسلم
 فيه من اجنبي بوزن او غيره لانه لا يراعي في البيع من زيد ما يتبع من
 عمر وقوله لا طعام مختار الشرط الاول وقوله ولم يحويان وعكسه
 مختار الثاني وهذا اذا كان الحيوان من جنس اللحم اذ هو الذي يمتنع
 بيع بعضه ببعض مناجزة واما من غير الجنس فيجوز كما مر للمولف
 ويحجب حينئذ ان يقال الشروط للقضا بغير الجنس فيجوز كما مر والتميز
 عند انما يمتنع اذا كانا من جنس واحد اللحم الا ان يقال ان اللحم والحيوان
 وان كان جنسهما واحدا في باب الربويات لكن جعلوهما هنا بمنزلة
 الجنسين كما فعلوا ذلك في قضا الدقيق عن القمح وعكسه والباقي حيوان
 بمعنى عن ولما انهي الكلام علي قضا ما هو عقد واحد شرع في الكلام
 علي ما هو عقدان او شبههما بقوله **ص** وجاز بعد اجله الزيادة ليزيد

طولا

فا

طولا كقبيله ان عجل دراهم **س** يعني انه اذا اسلم في ثوب موصوف الي
 اجل معلوم فانه يجوز اذ اجل ان يدفع اليه دراهم زيادة علي
 راس المال ليعطيه ثوبا اطول او اعرض او اصغر من ثوبه الذي اسلم فيه
 من صنفه او من غير صنفه بشرط تعيين الزيادة وان يتحمل الجميع قبل الاقتران
 لانه ان لم تكن الزيادة حصة كانت في الدنة فيؤدي الي السلم الحال وان
 عنت ولم تقبض كان بيعه بين يدي خرف قبضه وان اخرا الاصل كان بيعا
 وسلفا ان كان علي ان يعطيه من صنفه لان الزيادة بيع بالدراهم
 وتأخير ما في الدنة سلف وان كان علي ان يعطيه من غير صنف ما
 عليه فهو نسخ دين في دين وكذلك يجوز للمسلم ان يزيد في راس المال للمسلم
 اليه قبل حلول اجل السلم ليزيده طولا فقط في الثوب المسلم فيه بشروطه
 الاول ان يحمل الدراهم لانه سلم الثاني ان تكون في الطول لاني العرض
 والصفاة كما سيصرح به المؤلف لئلا يلزم عليه فتح دين في دين لانه
 اخوجه عن الصنفه الاولى الي غيرها بخلاف زيادة الطول لم يخرج
 عن الصنفه وانما هي صنفه ثابتة لان الادرع المشترطة قد ثبتت
 علي حالها والذي اشأنوه صنفه اخري الثالث ان يبقى من اجل الاول
 مقدار اجل السلم او يكملها ان بقي منه اقل لان الثاني سلم الرابع ان لا
 يتأخر الاول عن اجله لئلا يلزم البيع والسلف الخامس ان لا يشترط
 في اصل العقد انه يزيد به مدة ليزيده طولا وعافونا علم انه لا يشترط
 للطول حيث كان بعد الاجل وان العرض والصفاة كذلك وانما
 اقتصر علي الزيادة في الطول لاجل التشبيه في قوله كقبيله اي كما يجوز
 الزيادة قبل حلول اجل ليزيده في الطول فقط لاني العرض والصفا
 وهي معنى قوله الا في الاعرض واصغر **و** غرل يسجد **س** اي كما جاز
 قبل الاجل الزيادة ليزيد طولا جاز زيادة غرل ودراهم لمن عاقده

ق

ق

اولا على غرض يسجد لك على صفة كسنة في ثلاثة لانه لا فرق بين البيع
والاجارة وقوله لا اعرض او اصدق راجع الى ما قبل مسيلة القول وهو
الزيادة قبل الاجل كما هو التنبه عليه لكن المنع مقيد بما اذا لم يشترط في حله
والاجاز شرط ان يكون ما يات به مخالف للاول مخالفة يتبع سلم احدهما
في الاخر والا كان قضا قبل الاجل باردي او با جود ولما تكلم على قضا
المسلم وكون المسلم طالبا للفقها او اتقيا عليه ذكر ما اذا كانت
المسلم طالبا الى المسلم اليه بقوله **ولا يلزم** دفعه بغير محله ولو خف
حمله **فليس** يعني ان رب الدين اذا التقي المسلم اليه بغير بلد القضا وطلب منه
المسلم فيه فان كان الدين عينا والقول قول من طلب القضا متبعا
فيلزم به القول اذا دفعه له من هو عليه ويلزم من هو عليه دفعه اذا
طلبه به وبعبارة فالحق كمن هي اليد في المكان والزمان من قرض
او بيع الا ان يتفق بين الزمانين او المكانين حقوق وهي من بيع فلا يحبر
من هي له على قبورها قبل الزمان او المكان المستوط فيه قبضها ولا ينظر
لذلك في عين القرض وان كان غرضين فانه لا يلزم السلم اليه دفعه من غير محله
ولو خف حمله بجواهره ولو لان اجل السلم من حق كل منهما ولما كان القرض
يبيها بالسلم لما فيها من دفع محل في غيره ذيله به فقال **فصل**
لذكر القرض وما يتعلق به وهو بيع القاف وقيل بكسرها وهو لغة القطع
سمي قرضا لانه قطعة من مال المقرض والغرض ايضا التوك قرضت الشيء
عن الشيء اي تركته ومنه قوله تعالى واذا غرت فقرضهم ذات الشمال وشرعا
دفع تمول في عوض غير مخالف له لا عاجلا تفضلا فقط لا يوجب امكان
عارية لا تحل متعلقا بدمه واخرج بقوله تمول ما ليس بتمول اذا
دفعه فانه ليس بقرض ولا يقرض مثل ذلك وقوله في عوض اخرج به
دفعه هبة وقوله لا عاجلا عطف بلا حال مخدرة اي المتمول المدفوع

عليه في

في عوض غير مخالف حاله كونه موجلا لا عاجلا اخرج به الجاهل المشقة
فانه يصدر عنه عليها لولا الزيادة وقوله تفضلا بان يقصد تقع المتلف
فتضا لا تفعه ولا تنفعها ولا تنفع اجنبي لان ذلك سلف فاسد قوله
لا يوجب الخ اي لا يوجب امكان الاستمتاع بالجارية المعارة وقوله متعلقا
بذمة صفة متمول يجوز جوده ونفسه مراعاة للفظ متمول وتحله
ولما اراد المؤلف ضبط متعلق القرض بغير تبعا لابن الحاجب بقوله **م**
يجوز قرض ما يسلم فيه فقط **اي** كل ما يصح ان يسلم فيه بغير ان يقرض
كالعروض والحيوان وكل ما لا يصح سلمه لا يصح قرضه كالارضين والا
تجار ورواب الممادن وبعبارة ويستفاد من قوله فقط ان لا يجوز السلم
فيه لا يجوز قرضه قيمته قرض حله ميتة دفع بتمله كما عند المؤلف لان
ذلك حاوثة على جنس وكذلك لا يجوز قرض جلود الاضحية وجنينه
فالقاعدة مطردة منكمه وعلي حواض قرض حله الميتة المدبوع
ومثله حله الاضحية فلا انظر الشرح الكبير ولما كان السلم في الجوارى
جائزا ولا يجوز قرضهن اخرجهن بقوله **الا** جارية تحل للمستقرض
اي فلا يجوز قرضها لما في ذلك من عارية الفروج ولذلك لا تنفي
المنع فيما اذا اقترض الولي للمبي الذي لا يتاقي منه الاستمتاع وكذا في
الميتة التي لا تشتمل لعدم الاستمتاع من الاول او لكون الاستمتاع
بالثانية كالعدم ومثل المبي في الجوارى الشيخ الفاني والمرأة والمحرور
وردت الا ان تقوت بموت البيع الفاسد والقيمة **م** يعني فان وقع انه
استقرض جارية يحل له وطبها فانها تزد وجوبا الا ان تقوت عند
المستقرض بما يقوت به البيع الفاسد من حوالة سوق فاعلي فانه
يلزم المقرض حين قيمتها يوم القبض ولا ترد كفاسته اي كفاسته
البيع لان القرض اذا فسد يرد الى فاسد اصله وهو البيع لا الى صحيح

نفسه والارد المثل والنبية التي يمكن فيها الوطي فوق ولا يجوز الرافعي
 على ردها ظن به الوطي ام لا وطي ام لا وليست عوضا عما الزمة من القيمة
ح وحرم هديته **ح** المصير للمديان والمعني ان الذي عليه الدين
 يحرم ان يهدي لصاحب الدين هدية ويجرم على صاحب الدين قبولها
 لان ذلك يودي الى التاخير بزيادة وبمباراة ان هدية المديان
 لا يقيد كونه مقترضا اي اخذ القرض بل يقيد كونه مدينا فيشمل مدين
 البيع والسلم والقرض ثم ان كانت قايمة وجب ردها وان فاتت
 بموت البيع القاسد وجب رد مثلها وقيمتها يوم دخلت في
 ضمانه ان كانت مقومة **ح** ان لم يتقدم مثلها او يحدث موجب **ح** يعني
 ان هدية المديان حرام الا ان يتقدم مثل الهدية بينهما قبل المد ائنة
 وعلم انها ليست لاجل الدين فانها لا تختم حينئذ حال المد ائنة ولا
 والآن يحدث موجب للهدية بعد المد ائنة من صهارة وغوصها
 فانها لا تختم **ح** كروب القراض وعامله ولو بعد شغل المال على الارح
ح يعني ان هدية رب القراض للمال حرام لئلا يقصد به ذلك ان
 يستديم العمل فيصير سلفا جرمه منقذه وكذلك يحرم هدية العامل لرب
 المال اخذ منه ولو بعد شغل المال اما قبل الشغل فلا خلاف لان لرب
 المال اخذ منه فينتهم انه انما اهدي اليه بيبقى المال بيده واما بعد شغل
 المال فيلزم المشهور وقيل يجوز وهو مبنيان على اعتبار الحال فيجوز لعدم
 قدرة رب المال على اتراعه منه حينئذ او المال وهو ان يتربح من
 ربحه المال بعد نفوض هذا المال ان يعامله ثانيا لاجل هديته له
 وتعليل **تت** حكوس **ح** وفي الجاه والقاضي **ح** يعني انه لا يجوز لذي
 الجاه اخذ مال علي جا هدا ان لم يتقدم مثلها او يحدث موجب وكذلك
 لا يجوز للقاضي اخذ هدايا الناس ويأتي في الهدية التي لها

القاضي قبل الولادة قولان **ح** ومبايعته سامحة **ح** يعني انه بيع
 من ذكر من المديان وفي الجاه والقاضي سامحة حرام سواء كان
 قبل الاجل او بعده وحيث لا سامحة لا تختم فيجوز الجواز والكراهة
 وهما قولان وبمباراة سامحة اي بغير شئ المثل فان وقع رد الا
 ان يكون فيه القيمة في المقوم والمثل في المثل **ح** او جرمه **ح**
 اما انه بالواو وهو مصدر مطوف على هدية علي حال اي حرم
 هدية وحرم جرمه منقذه اي في القرض وهو صادق بما اذا حصل له
 للقرض منقذه ما فانه لا يجوز ولا بد من تحضر كون المنقذه للمقترض
 علي المشهور فلا يجوز سلف شاة سلوخته لياخذ كل يوم كذا او كذا
 ومثله من يدفع قد راحيا من الدقيق لحارثي قد رعين من الجوز
 علي ان ياخذ منه كل يوم قد راحيا ومثله من يبيع الدقيق او الشاة
 بتدوين الدراهم علي ان يبطين بها قد راحيا من الجوز والتم لانه
 اقتضا عن شئ الطعام طعام او حكم **ح** شرط عفن بسالم ودقيق
 او كك ببلد او خرفون سلة او عين عظم جملها **ح** هذا مثال لما يحرم
 منقذه والمعني انه اذا اسلفه طعاما علي بشرط ان ياخذ عنه طعاما
 سالما فانه لا يجوز والمنع في هذه وما بعد هاهنا الشرط ويجوز
 قضا ما ذكره مع عدم الشرط والبال للظرفية وكذلك يمتنع ان يسلف
 دقيقا ببلد بشرط ان ياخذ مثله في بلد اخر ولو كان جملها من تخفيف
 مائة حمله وكذلك يمتنع ان يسلف كمك ببلد بشرط ان ياخذ ببلد
 اخر لما صرح بقوله ببلد اي لياخذ ببلد اخر والمراد بالبلد المكان
 وكذلك يمتنع ان يسلف خرفون بشرط ان ياخذ عنه خرفون لانه سلف
 يجر منقذه وكذلك يمتنع ان يدفع الشئ من لصاحبه عينا اي دانا عنده عظم
 هاهنا ويشترط اخذها في بلد اخر لانه دفع عن نفسه غور الطريق **ح**

ح

وموتة الحمل وقولنا اي ذانا يشمل التند وغيره كتم وعسل وخوها
والله بفتح الهم اسم للمواد المذكور الذي يختره او اسم للمخنة التي
يجعل فيها الرماذ المذكور او اسم لما يخبر فيها وعلى الاولين في الكلام
حد في مضاف اي يختره او ما خرف من مثله وخبره بمثله فيجوز
مع خزي ما بينهما من الدقيق ولا يفي وزنها كما مر في قوله واعتبر
الدقيق في جزم مثله وذكر من عرفة هناك ذكر عن اللحن ان المختبر وزنها
وهذا اذا كانا من جنس واحد بوي واما ان كانا من جنسين او من
جنس واحد غير بوي فانه يعتبر وزنها فقط **س** كسفة ش هو
مثال لتلك العين العظيمة الحمل وهي بفتح السين وسكون الفاء وفتح
الثالثة من فوق وبالجملة نقطة انجمية تجمع على سفايح والمراد بها
الكتاب الذي يرسله الي وكيله ليمفع لحاطه ببلد اخر نظير ما تسلفه
لان المسلف اشفع بجزمه من افان الطريق اذا لم يكن الهلاك
وقطع الطريق عاليا واليه اشار بقوله **س** الا ان يتم الخوف **س** اي الا
ان يغلب الخوف في جميع طرق المحل الذي يذهب اليه المقرض منها
بالنسبة اليه فيجوز لضرورة صيانة الاموال ومباشرة فيجوز تقديم
لمصلحة حفظ المال على ضرورة سلف جرمه فان غلب لاي جميع طريق او
غلب في جميعها لكن بالنسبة لغيره لا بالنسبة اليه فلا يجوز **س** وكثيرا
اقامتها **س** هذا ايضا ممنوع وهو ان يكون الشيء من عنده ذات من
تم او تفقد او غيرها كره اقامتها عنده لخوف تلفها بسوس او غير ذلك
فلا يجوز له ان يسلفها لياخذ غيرها لانه سلف جرمه لانه انما تفقد
نفع نفسه حينئذ ومحل المنع مع الشرط والعرف لان فقد او هذا ما لم
يتحقق النفع للمقرض بل ما اشار اليه بقوله **س** الا ان يخوم دليل على
ان الفقد نفع المقرض فحقها في جميع كعد ان مستحصد خفت موثته عليه

بحصده

بحصده وبدرسه ويرد بكيلته **س** تقدم ان القرض ان قصد به نفع نفسه
لم يجوز مثله اذا قصد به نفسه مع الاخر وان قصد به نفع المقرض فقط
فانه جائز في جميع المسائل الخمس السابقة الممنوعة فاذا قام دليل على ذلك
لم يمنع مثل ان يتقرض شخص من اخر له ربح ان حصده قد انا من ذلك
الربح او فداين وقد خفت موثتهما على المقرض من حصده ودرس
وخوها بالنسبة لورعه فاخذ المقرض ما ذكر بحصده وبدرسه وبدرسه
ويشفع به ويرد بكيلته واما التبن فهو المقرض ويحتمل انه تشبيه بما قبله
وهو الجواز اذا كان على وجه المنفعة للمقرض فقط لان قصد نفع نفسه
او هو مع المقرض فلا يجوز ولو خفت موثته كما يفيد التشبيه وقصد
نفع الاجنبي كقصد نفع نفسه **س** وملك ولم يلزم رده الا بشرط او عادة
س يعني ان القرض يملكه المقرض بمجرد عقد القرض وان لم يقبضه ويصرف
مالا من امواله ويقضي له به واذا قبضه فلا يلزم رده لونه الا اذا انتفع
به عادة امثاله مع عدم الشرط فان مضى الاجل المستوطا والمحتاد
يلزمه رده ويجوز للمقرض ان يرد مثل الذي اقترضه وله ان يرد عين الذي
اقترضه ان كان غير مثلي وهذا ما لم يتغير بزيادة او نقصان قاله بن عرفة
وحنفتي قوله ولا يلزم رده انه لو اراد تحيله قبل اجله وجب علي رده
قبوله ولو غرر عين لان الاجل فيه من حق من هو عليه وهو كملكه قاله
ابن عرفة **س** كاخذه بغير محله الا العين **س** يعني ان القرض لا يلزم اخذه
بغير محله يعني ان المقرض اذا دفعه للمقرض في غير محل القرض لاي من
اخذه فانه لا يلزمه قبوله لما فيه من زيادة الكلفة فان رضي باخذه
جاز الا ان يكون الشيء المقرض عينيا فيلزم مقرضها اخذها بغير محلها
اذ لا كلمته في حملها ولواثق في الطريق خوف ويشفي ان يكون مثل العين
الجواهر النفيسة فيما ذكرنا وان كانت في الباب السابق كالمرور وقوله

كاخذه المثل دفعه في غير محله كما في البيع والظاهر ان العيب اذا اختل
 الى كير حمل انه لا يلزمه قبولها كغيرها **فصل** في الكلام على المقام
 وما يتعلق بهلوه هذا الفصل بيض له المؤلف والفه الشيخ بهرام لان
 عادة الاشياخ في الغالب ان يدلو هذا الفصل بذكر المقامات وعرفها
 ابن عرفة بقوله متاركة مطلوب بمماثل صنف ما عليه لما على طالبه فيما
 فكر عليها فتقوله صنف فاعل بمماثل اي بمماثل في الصنفة فيخرج به المختلفات
 جنسا ونوعا فانها لا تفصح في ذلك فان تماثل في الصنفة واختلف في صفة
 الجودة والرداء فيه تفصيل باعتبار حلول الاجل وعدمه وقوله ما عليه
 حيز من لفظ الدين فتد حل المقامات فيما حل من الكفاية وثقته الزوجه وقوله
 لماه متعلق بمماثل اي بالمال الذي له وبعبارة متعلق بمماثل على انه مقوله
 وانما عداه باللام وان كان فله متبدا بنفسه لصنفة في العمل عن
 الفعل وقوله فيما ذكر متعلق بمتاركة وما ذكره هي الصنفة وقوله عليها
 حال ما ذكر اي حال كون ما ذكر عليها اي حال كون المماثل الذي لاحدها
 هو الذي على الاخر وبعبارة واحترابه عما اذا حصلت المتاركة في غير ما ذكر
 فانها ليست مقامة فلو تارك مطلوب طالبه بمماثل صنف ما عليه في غير
 ما ذكر بان تاركه في حق لها على ثمن خرف ليست مقامة **فصل** في تجوز المقامات
 في ديني العيب مطلقا ان اتخذ اقدرا وصنفه حلا واحدا **فصل** في العلم
 ان الدينين اما من بيع او من فرض او مختلفين واما ان يكونا عينا او طما
 او عوضا فاشار المؤلف هنا الى كونها عيبا والمعنى ان المقامات تجوز في
 ديني العيب ان اتخذ اقدرا عشرة وعشوة مثلها **فصل** في صحة كحد ينو مثلها
 ويلزم من اتخاذها في الصنفة الاتحاد في النوع وسوا كان سبب الدينين
 بيما او فرضا وهما وسوا حلا معا او حل احدهما ولم يجز واحد بان كانا
 موجلين اتفقوا علىهما واختلف عند بن القاسم والمراد بالجوز **الاذ**

في الاقدام

في الاقدام عليها شرعا باعتبار حق الله فيصدق بالوجود لا تقسيم الواجب
 او المراد به على يابه وبعبارة لانه الغالب من احوالها وبعبارة وقوله قدرا
 اي وزنا وعدا وسيا في مفهوم قدرا وصنفه وقوله حلا اي ويقضي
 لها وقوله واحد هما ام لا اي ولا يفتي بها وهكذا حكمة كون المؤلف
 عبرا لجوار لا بالوجوب وقوله واحد هما عطف على الالف وفيه المطف
 على الصيغ المرفوعة المتصل من غير فاصل فكان الواجب ان يقول حلاهما
 ولا يصح ان يكون معطوفا على حلا عطف الحمل لان هذا خاص بالواو **فصل**
 وان اختلفا صنفه مع اتخاذ النوع واختلفا فذلك **فصل** في ان المقامات
 تجوز في هذه الصورة ايضا وهي ما اذا اختلف ديني العيب في الصنفة
 والنوع متحد كحدية وبذينة او مختلف كذهب وفضة وسوا كانا
 من بيع او من فرضا واختلفا لانه مع اتخاذ النوع مبادلة ومع اختلافه
 صرف ما في الذمة وكلاهما جائز بشرط الحلول والتجديد ولهذا قال
 ان حلا اي مالم يلد بوجدي الى صرف مستأخر او الى بدل مستأخر وذلك
 غير جائز فتقوله والا فلا اي وان لم يكن الدينان من العيب حاليين بان
 كانا موجلين او احدهما فلا تجوز المبادلة اذ هي بدل او صرف مستأخر ويبني
 ان يقيد المنع بما اذا لم تبعد التهمة فان بعدت جاز كما هو في بيع البعال
 المشار اليها بقوله الا ان يجزى اكثر من قيمة الما خرج اذ ان قيل الا
 خلا في النوع يستلزم الاختلاف في الصنفة فذكره الاختلاف في الصنفة
 بالنسبة الى هذا مستدرك والجواب ان قوله واختلفا فذلك وقوله
 والا فلا تصرع بمفهوم الشرط صرح به ليشبهه قوله **فصل** في كان اختلفا
 رتبة من بيع **فصل** في مفهوم قوله سابقا ان اتخذ اقدرا كما ان ما قبله
 مفهوم اتحاد الصنفة والمعنى ان الدينين اذا اختلفا رتبة او عدد اذ كانا
 من بيع صفت المقامات لما فيه من المبادلة واحد العيبين أكثر فهو تفضل

حلولها وحلول احد هاهنا على المشهور في الاخبار وهو من ذهب المدونة
 وفي الموازنة المنع لا اختلاف الاجل بن محرز وهو الاصح عندي **مس** وان
 اتحد اجناسا والصفة متفقة او مختلفة جازت ان اتفق الاجل **مس**
 يعني ان المرفعين اذا اتحدوا في الجنس كتوب ولتوب والصفة مختلفة
 بخودة ورداة كتياب هو ويندواخري مروية فان الماركة تجوز فيها
 بشرط ان يتفق اجلها بان احلا الى اجل واحد واخري لو حلا بعد التقة
 مع اتفاق الاجل واما مع اتفاق الصفة واتحاد الجنس فالجواز لا يفتقد
 بذلك بل يجوز ولو لم يتفق الاجل ان كما مر فالصواب استقاط قوله والصفة
 متفقة لان اثباتها يوجب ان الجواز جسيم متقيد باتفاق الاجل وليس
 كذلك **مس** والافلا مطلقا **مس** اي وان لم يتفق الاجل بل اختلف اجلها
 مع اختلاف الصفة فان المقام لا تجوز مطلقا سواء كانا من بيع او قرض او
 اخلافا هذا ما في شرح المؤلف اي الشيخ بهرام فتوله مطلقا واجع للمع
 المستفاد من قوله والافلا فانه قال والافلا مجتمع مطلقا ويجعل ان يكون
 محولا لفعل محذوف بعد قوله فلا اي فلا تجوز مطلقا بل على تفصيل لابن شاس
 انظره في الشرح الكبير ولما كان الرهن يتسبب على الدين من فروع تارة ومن
 بيع اخري وايحي الكلام على الدينين وما يتعلق بهما من مقاصد شرعية في الكلام
 على ما يتسبب عنهما من رهن ونحوه فقال **باب** ذكر الرهن وحده
 وما يتعلق بذلك وهو لغة الزوم والحبس وكل لزوم قال تعالى كل نفس
 بما كسبت رهينة اي محبوسة والراهن دافعه والمرتهن بالكسرا حذره
 ويقال مرتهن بالفتح لانه وضع عنده الرهن ويطلق ايضا على الراهن
 لانه سببه وشرعا مال قبل توثيقه في دين واشار بقوله في دين الى ان
 الرهن لا يصح ان يكون في ميعن وانما يصح ان يكون في دين والدين لا يتصور
 في الميعنات وعرفه بن عرفة بالمعنى الاسمي بما على الاستعمال القليل عند الفقهاء

بقوله

بقوله **مس** الرهن يدل من له البيع ما يباع او غورا ولو اشترط في النصف وثيقة
 بحق **مس** يعني ان الرهن اعطى من فيه اهلية البيع شي يصح بيده الا ان
 الشرع اجاز هذا رهن الغرر كالابق ولو شرط رهن الغرر في عقد الرهن
 لان المرتهن ان يدفع ماله بغير وثيقة فباع احده لما فيه غرر لانه شيء
 في الجملة وهو خير من لا شيء ويكون الرهن وثيقة عند المرتهن على حقه
 الثابت في ذمة الراهن فلم ينسب اليه ان يستوفي حقه منه او من منافعه
 فلم يما قورنا ان شرط الراهن ان يكون فيه اهلية صحة البيع فمن يصح منه
 البيع يصح رهنه فلا يصح من مخون وصبي لا يبرأ ويصح من المميز والسفيه
 والجد ويتحقق على اجازة وليهم ويلزم من مكلف رشيد كايبيع وان
 شرط المرهون ان يكون غما يصح بيعه من كل ظاهر مستغنى به عنه
 على تسليمه معلوم غير منهي عنه فدخل فيه المكارر للرهن والدين ووثيقة
 الدين لا يذبحور بيعها وبيع ما فيها من الدين ويدخل فيه رهن المضمون
 من عاصبه فانه يصح ويبعث عنه ضمانه ويتحقق كلام التوضيح ان حوز
 غيو كاف وعليه لو حصل مانع للراهن قبل حوز الرهن يكون المرتهن اسوة
 الغرما وهو ظاهر على القول بانها انما يكتفي بالتخويز واما على انه يكفي الحوز
 في الرهن فاستمراره بيد الفاسد بعد الرهن كان وانظر هل ياتي
 التردد الواقع في بيع المضمون من عاصبه هنا وهل ان رد له مدة
 او يتفق هنا على الفور **مس** كولي ومكاتب وما دون **مس** هذا امثال لقوله
 من له البيع والمراد بالولي الاب ومثله الوصي ونحوه قال بن الفاسم في المدونة
 والوصي ان يرهن من متاع اليتيم رهنه فيما يتاع له من كسوة او طعام
 كما ينسلف لليتيم حتى يبيع له ميعن متاعه وذلك لادم لليتيم وللوصي ان
 يبيع مال اليتيم مضاربة انتمى والظاهر انه محمول على النظر ولو في رهن
 الربح فليس كالبيع وكذلك المكاتب ان يرهن ويرفق لاحرازه نفسه

لغير

وبالجملة حيث اصاب وجه الرهن لأن رهن كثيرا في قليل لئلا يجسر بمضامه
عن الانتفاع به ولئلا يشهد الرهن على الدين وكذلك للمأذون له في
التجارة أن يرهن لأن الأذن فيها أذن في توافيقها ولا يحتاج المكاتب
والمأذون إلى إذن سيد كما في الرهن بخلاف ضمان لأنه يحصل به من
الاشتغال عن مصلحة السيد ما لا يحصل بالرهن **ص** وأما **ش** هذا
راجع لقوله أو غور والمعنى أنه يجوز رهن الغور كالسبد الأبق والبيرواشار
بشارة الغور فيه ولهذا لا يصح رهن الجنب لقوة الغور فيه ولا بد أن
يكون الأبق متوضعا حال حصول المانع فإن قبض قبل المانع ثم أبقه
وحصل المانع حال إبقائه كان مرقظته أسوة الغور كما يفيد كلام ابن
عبد السلام **ص** أو كتابة واستوفي منها ورقتين أن يجوز **ش** هذا عطف
على قوله كولي والمعنى أن الكتابة يجوز رهنها ويستوفي من نحوها أن
لم يجز فان عجز استوفي من رقبته فان فلس الراهن بيت النجوم
واستوفي منها نأجرا ولا يلزم المرهق الصبر حتى يتبصر من النجوم قوله
أو رقبته أي ومن ثمن رقبته مطوف على ضمير الجرم من غير إعادة الجار
كقوله تعالى والأرحام ومثل الكتابة المكاتب فإنه يجوز رهنه ويستوفي
من كتابته أو من رقبته أن يجوز عدول المؤلف عن قول بن الحاج ويجوز
رهن المكاتب لأن المكاتب لا يبيع والكتابة بتاع ولئلا يتوهم أنه تكرر
مع قوله ومكاتب **ص** وخدمته مدبر وان جزمته **ش** هذا عطف على
أبق والمعنى أن خدمة المدبر يجوز رهنها كلها أو بعضها مدة معلومة
سواء في الفقه أو بعده ويستوفي المرهق دينه منها فلو مات السيد عليه
دين سابق على التخيير ورث المدبر أو جزمته فان المرهق يستوفي دينه من ذلك
الجزء الذي رقب ولا يهرم لمدر ومثله خدمة المكاتب والمخدم والمحق لأجل
يجوز رهن خدمته من ذكر وأما خص المدبر لأجل ما بعد من التفصيل **ش**

لارقبته

لارقبته وهل يشتغل بخدمته قولان **ش** يعني أنه لا يجوز رهن رقبته
المدبر في دين متاخر عن التخيير ليعا في حياة السيد أما في دين سابق أو
على أن يباع بعد الموت فيجوز وعلى هذا يحمل قوله الأبي في التخيير والسيد
رهنه وأذا رهن عبد على أنه قن فتيمن أنه مدبر فهل يشتغل الرهن إلى خدمته
وتباع له وقتا بعد وقت أو يبطل ويبيع الدين بلا رهن ولا يشتغل بخدمته
لأنه أثار رهن الرقبته وهي لا ترهن قولان ذكرهما اللخمي والمازري وأما لو
رهنه على أنه مدبر فإنه يبطل الرهن ولا يشتغل بخدمته من غير خلاف كذا
يفيد كلام المواق وعليه جملة الشيخ خضر ويني أن يجري هذا التفسير
في المقت لأجل وفي ولد أم الولد الحادث بعد الإيلاد وفي المكاتب على القول
بأنه لا يبيع رهنه فظهر مما قررنا أن قوله وهل يشتغل الخ ليس من ثمة
قوله لارقبته خلافا للشر **ص** كظهور جسد **ش** تشبيهه في التويلين
بمعنى أنه إذا رهن رقبته دار على أنها ملك لراهنها ثم ثبت وقفها عليه
فهل يبطل الرهن ولا يبرود لثمنها لانه أثار رهن الرقبته أو يتعلق بمنشأها
وكرايتها لأن المنفعة كجزء منها يجوز رهنه فلا يبطل هذا الجزء يبطلان
الخدمه قولان وأما لو ظهرت جسا على غير رهنها لم يشتغل الرهن
لثمنها وكذلك لو مات وانتقل الحق لغيره كما في **ج** وكذا لو انتقل الحق
لغيره في حياته كالوسط الواقف توفيقه مدة معينة وانقضت **ص** وبالم
بيد وملاحه وانتظر ليبيع **ش** هذا عطف على أبق والمعنى أنه يجوز رهن
ما خلق من تموز زرع لم يبد صلاحه على المشهور لما علمت أن الغور
جائز في هذا الباب فإذا مات الراهن أو فلس قبل بد وملاحه ولا مال
له فإنه يتقرب بذلك التمو الذي لم يبد صلاحه إلى بد والصلاح لم يباع
ويتسوي الدين وهو الحق من التمو وأما أن لم يخلق فلا يبيع
رهنه كرهن الجنب **ص** وحاص من رقبته في الموت والفس **ش** الضمير

ع

يرجع للشئ الموقوف الذي لم يبد صلاحه والمعني ان الواهب اذا مات
 او فلس قبل بدو الصلاح فان الموقوف يحاصص مع الورثاء جميع دينه لان
 الدين يتعلق بالذمة لا يبيع الرهن **ص** فاذا اصلحت بيت فان ردي ما
 اخذ والا قدر محاصصا بمقتضى **ص** يعني ان الموقوف اذا حاصص بجميع دينه
 فاذا اصلحت الثمرة وبد صلاحها فانها تباع جنيده فان بيعت بشئ قدر
 دينه فانه يحتصر به ويرد ما اخذه في الحصاص للورثاء وان قصروا من الثمرة
 عن دين الموقوف نظرت الى ما بقي له من دينه ونسبته الى جميع الدين هو
 فلهذا كالحق وهو الذي يجب له به الحصاص فيرد ما زاد على ذلك فيمسك
 بباقيهم مع جملة الثمرة ونوضح ذلك ان تقول لو كان علي الواهب ثلاثة
 دينار ثلاثة اشخاص احدهم موقوف الثمرة ثم مات او فلس فوجدوا
 عنده ما به وخمسين دينار فان موقوف الثمرة ياخذ ما به وهو خمسون
 دينار لكل من صاحبه خمسين فاذا اصلحت الثمرة بيعت واختص الموقوف
 بثمنها فان بيعت بما به فانه رد الخمسين التي كان اخذها لانه
 تبين انه لا يستحقها وهو معنى قوله فان ردي ما اخذ وان لم يبق له بيت
 مثلا بخمسين فانه يحتصر بها ايضا ثم يقال له قد تبين انك انما كنت تستحق
 في الحصاص بمقتضى ما بقي لك وهو خمسون فيكون لك ثلاثون ثلاثة
 اخماس الخمسين لان لك خمسين ولكل من صاحبه قاطب خمسون وخمسون
 والموجود ما به وخمسون ونسبتها من المائتين والخمسين ثلاثة اخماس
 فيمسك بيده من الخمسين ثلاثين من الخمسين من المبيع فيكون بيده ثمانون
 ويرد العشرين الفاضلة فيكون لكل واحد من المائتين عشرة من الخمسين او لا
 فيكون بيده كل واحد من المائتين وهي ثلاثة اخماس المائتين فلهذا صلت اي بدا
 صلاحها وقوله وفي اي ثمنها المضمون من بيت **ص** لا كاحد الوصيين **ص**
 هذا مختار قوله من له البيع والمعني ان احد الوصيين لا يجوز له ان يرهن

بما بقي

العمي

شيا

شيا من مال اليتيم الا باذن صاحبه له في ذلك لان له نصف النسيئة واذا اختلفا
 نظر الحاكم في ذلك وكذلك في البيع والشحاح اللهم الا ان يكون كل منهما مطلق
 التصرف فيجوز جنيده فعليه بيعه وان صاحبه ولو قال لا احد كالوصيين لا يدخل
 كل من وقف تصرفه على تصرف غيره وامضا به كاحد الناطقين ونحوهما
 كان اشمل وقد يقال انك في الحقيقة داخل على المضاف اليه **ص** وعلية بيته
ص هذا من جملة مختار ما يباع والمعني ان جلود الميتة لا يجوز بيعها اتفاقا
 ان لم تدبغ وكذلك ان دبغت على المشهور اذا لا تباع لخاصة ذاتها ويجوز
 في رهن الكلاب ما يبيع المشهور المنع بخلاف الابق لانها زوال
 المانع من بيعه قبل حلول الدين **ص** وكجنيش **ص** يعني ان الجنيش لا يجوز رهنه
 لقوة الغور فيه وكذلك ما يشبهه كالثمرة التي لم تخلق والزرع الذي لم يظهر
 على وجه الارض ومحل المنع اذا كان رهن ما ذكر في صلب عقد البيع فان
 كان بعد عقده او في قرض جاز قاله حلوله **ص** ونحو وان لم يبي الا ان
 يتحلل وان تخواهوا قد يحاكم **ص** يعني ان رهن الخمر او كان مسك او لذي
 عند مسلم لا يبيع وتراق الخمر ان كانت مسك او لذي ثم اسلم فان لم يسلّم
 ردت اليه فاللام في قوله وان لذي للملك وقوله الا ان يتحلل بالمشاة النورية
 مستثنى من مقتدره كانه قال لا يبيع رهن الخمر مسك وان كانت ملكا لذي وترو
 للواهب الذي ويكون الموقوف اسوة المزمع في ثمنها وتراق على الواهب المسلم
 الا ان يتحلل فلا تزد ويختص بها دون عر ما الواهب من ثمنها وان رهن
 المسلم عصبوا المسلم او ذبي فتمخر عند الموقوف فانه يهرقه بامواله ان كان
 حاكم في الموضع يحكم ببقاياها وتحليلها وان لم يوجد حاكم يري ذلك فليس
 عليه الرفع للامن من التفتق اما لو كان الواهب ذميا فانها لا تقهرق
 عليه وتزد اليه واكتفى المولى بذكر التمر عن التصريح بالمعير اذ لا يتخير
 غيره **ص** ومع شاع وجيز جميعه ان بقي فيه للواهب **ص** يعني ان المشاع

من ربع وحيوان وعرض وعقار يصح حصته كما يصح وقفه وهبته ورا
 كان الباقي للراهن او ليفره على المشهور لكن ان كان الباقي لغير الراهن
 اقتصر في الحوزة على حصته الراهن والا غير جميع ماله ما رهن وما لم يره
 ليلا تجوز يده في الرهن فيبطل فالباقي ان الجزاء المشاع يحارب سبب حوز
 الجميع اي جميع الشيء الذي رهن بفضه شاعا ان كان الفاضل منه بعد الجزاء
 المرهون يملكه الراهن او وجزء الجزاء المشاع المرهون بسبب حوز جميعه
 اي مع حوز جميعه اي جميع المشاع لاجل الجزاء المرهون اي جميع المشاع
 الذي للراهن ما رهن وما لم يره بديل قوله ان بقي فيه للراهن فالبا
 للسبيبة او بمعنى مع على تقدير مضاف **ص** ولا يستأذن شريكه **ص** اي ان من له
 جزء مشاع في عرض او حيوان مما لا يتقسم او مما يتقسم له رهن حصته او بعضها
 من غوازن شريكه لان الشريك يتصرف مع المرتفق ولا يمنعه رهن الشريك
 من ذلك لان الرهن لم يتعلق بجمته على المشهور وبمساراة ولا يبيع على الشريك
 ان يستأذن شريكه عند رهن حصته فلا يباقي الاستحباب فلا يحتاج الى قول
 ابن غازي فليتامر **ص** وله ان يتقسم ويبيع ويسلم **ص** اي وللشريك الذي
 لم يره رهن حصته ان يتقسم من غوازن شريكه ولا كلام له ولا للمرتفق ايضا
 لان حقه لم يتعلق الا بجمته المرتققة وللشريك ايضا ان يبيع منابه من غير
 اذن شريكه لان في تاجر البيع على الشريك ضرر لان الغالب ان الدين الذي
 فيه الرهن موجب واذا باع الشريك غير الراهن حصته فانه يسلم تلك الحصه
 للمشتري على تفصيل وهو انه ان كان شريكه حاضرا سلم المبيع له وتقع الحكومة
 بينه وبين المشتري وان كان غائبا رفع امره للمحاكم باذن له في البيع من شا
 ووضع مال الغالب تحت يده فالضير في وله راجع لغير الراهن كما قد ناول
 عليه قوله ويبيع اذا الراهن لا يجوز له البيع تنبيه واذا كانت تنقص حصته الشريك
 الذي لم يره رهن اذا بيعت خردة فانه يجوز للراهن على البيع ثم اذا باعه بغير جنس

الدين

الدين كان الثمن رهنا اي ثمن حصته الراهن وان يبيع بجنسه قضي منه **ص**
 الدين ان لم يأت الراهن برهن مثله قاله الباجي **ص** ولدا شيئا رهنه غيره ويقتضيه **ص**
 المرتفق له **ص** يعني انه يجوز للراهن ان يشتري حصته شريكه الذي لم يره رهن
 حصته ولا يمنعه من ذلك رهن جزئه لكن لا يمكن من جواز يده فيه **ص**
 لان ذلك يبطل حوز المرتفق بل المرتفق يقتضيه هذا الجزاء المستاجر من **ص**
 استاجره ان يقتضيه اجرة منه ويده فيهما للموجر وهو شريكه الذي رهن **ص**
 حصته ليلا تجوز يده على الرهن وهو شايع فيبطل والمرتفق ان يتاسم **ص**
 الراهن في الرقاب او في منافعهما قاله المحقق الضيق الاول والاخير واجبا **ص**
 للراهن بديل قوله ويقتضيه المرتفق له اي وللراهن استيجار جزء شريكه **ص**
 ويقتضيه المرتفق الجزاء للراهن بريد او بقا سم الرقاب او المافع والضيق
 في يقتضيه الجزاء مستاجراي والاجرة تدفع للراهن **ص** ولو اسما شريكه فز
 حصته المرتفق واسما الراهن الاول بطل حوزها **ص** ان يصير يرجع للراهن
 والمرتفق والمعنى ان الراهن والمرتفق اذا اسما شريكه الذي لم يره رهن حصته
 على الحصه المرتققة وهي شايعة ثم ان الشريك الذي لم يره رهن حصته
 للمرتفق واسما الشريك الاول على هذه الحصه المرتققة وهي شايعة بطل
 حوز الحصتين وفسد العقد من اصلها الجولان يده الراهن الاول
 على ما رهنه بسبب انه امين على حصته شريكه الراهن الثاني وهي شايعة
 فيلزم منه ان بجمته تحت يده والراهن الثاني جالبة يده او لا على
 حصته شريكه بالاستيمان الاول ولو جملا حصته الثاني على يده اجنبى بطل
 رهن الثاني فقط لحوز حصته الاول **ص** والمستاجر والمساق وخوزها
 الاول كاف **ص** عطف على شاع اي ومع رهن الشيء المستاجر من هو
 مستاجر قبل انقضاء مدة الاجارة وكذلك رهن الحايطة المساق لما له
 وخوزها الاول بالاجارة والمساقاة كاف عن حوز ثمان للراهن واشهر قوله

الاول انه رهن عندهما فلو رهنه عند غيرهما فقال في الموازنة يجعل المرهن
 مع المساقى رجلا او يتوكله على يد رجل يرميه و قال مالك لا يصح الا ان
 يجعله بيد غير من في الحايطة من عامل او جبر ومثل المستاجر والمساقى
 المودع والمعار من ان حوزهما الاول كاف **ص** والمثلي ولو عينا بيده **ان**
 طبع عليه **ش** اي وصح رهن المثلي ولو ذهبا وقضه ان طبع عليه طبع لا ينفك
 على فكه غالباً بحيث لو ازيل علم بزواله حماية للذراع لا حتمال ان يكونا قصدا
 فنضه على جهة السلف وسماه رهنه واشترط السلف في المداينة ممنوع
 وانتظونه هبة مديان بخلاف غير المثلي ومن غير المثلي الجلي وانما يشترط
 الطبع حيث جعل بيد المرهن اما لو جعل بيد امين فيصح ولم يطبع عليه **واشا**
 بانباقة للرد لنقول قول ائمه باستحياب الطبع على العين وقوله بيده
 حال من المثلي اي حالة كون المثلي بيده وهل الطبع شرط في صحة الرهن وهو
 ظاهر كلامه وعليه ثبناه او شرط لاختصاص المرهن به فاذا لم يطبع
 عليه حتى حصل مانع كان المرهن اسوة الغرما او شرط لجواز الرهن وعليه
 ابو الحسن وعليه فقله ان طبع عليه شرط في مقتدر اي ويجوز ان طبع عليه
 وهو المتمد كما ينفرد به كلام جمع وفصلته ان علم الاول ورعي **ش** يعني انه اذا
 رهن رهنا يساوي مائة في خمسين فانه يجوز للراهن ان يرهن قيمته باقية عند
 شخص آخر شرط ان يعلم بذلك المرهن الاول ويرضي به ليصير جائز للمرهن
 الثاني وهذا اذا كان للرهن بيد المرهن اما لو كان مودعا على يد امين
 فانما يشترط علمه دون علم الاول وبعبارة وكلام المؤلف اذا رهن الفضلة
 لغير المرهن اما اذا رهنها للمرهن الاول فلا بد ان يكون اجل الدين الثاني
 مساويا للاجل او اكثر وكل وجه المنع فيما اذا كان اجل الدين الثاني اقل
 ان فيه بيا وسلفا وهو تبديل دينه الاول قبل اجله وفي الاكثر انه لا يمتثل ان
 تكسب اسواقه فيؤدي ذلك الى تاخير بيعه فيه سلف وهو التاخير جرتنعا

وهو

وهو عدم الكساد لو بيع الان ويبني ان محل هذا حيث كان الرهن مما لا ينقسم
 بخلاف ما ينقسم فلا يتاخر فيه ذلك **ص** ولا يضمنها الاول **ش** الضمير
 للفضلة والمبني ان الفضلة المذكورة لا يضمنها الاول اذا كانت بيده وهي
 ما يقاب عليها وتلفت ولم تتم بيته لانه فيها امين وانما يضمن مبلغ دينه
 فقط ويرجع المرهن الثاني بد يبيده على صاحبه لان فضلة الرهن هي
 على يد عدل وهو المرهن الاول وهذا اذا رهن الفضلة لغير
 المرهن واما اذا كان الرهن كله عنده وفيه فضلة عنده فانه
 يضمن جميعه اذا تلف ثم يشبه في عدم الضمان قوله **ص** ترك الحصة
 المستحقة **ش** يعني ان من رهن عقارا او حيوانا او عرضا فاستحوطت
 حصته منه وتركها تحت يد المرهن فلتفت فانه لا يضمن تلك الحصة
 المستحقة لان بالاستحقاق خرجت من الرهنية وصار المرهن امينا فلا
 يضمن الا ما بقي **ص** او رهن نصفه **ش** كذا وقع عند بن عازي في نسخة
 وهو اشارة لقول بن القاسم فيها وكذلك من ارهن نصف ثوب فنصفه
 جميعه فذلك عنده لم يضمن الا نصف قيمته وهو في النصف الاخر
 موثمن **ص** وحطى دينار ليستوفي نصفه ويرد نصفه **ش** يعني ان من
 اخذ دينارا من شخص ليأخذ حقه منه فيزعم انه تلف قبل صرفه او بعده
 فانه يكون في باقية امينا ويضمن قدر حقه منه نصف او غيره ولا يضمن
 عليه الا ان يتهم وربما اشرف قوله ليستوفي نصفه بانه لو قال له اصرفه
 وخذ نصفه فلتف قبل الصرف لكان من ربه جميعه لا مائة وهو كذلك
 واما ما تلف بعد الصرف فمنها قاله الشيخ ابو الحسن الصغير **ص** فان
 حل اجل الثاني ولا قسم ان امكن والا بيع وقفيا **ش** يعني انه اذا رهن
 الفضلة مع علم المرهن الاول ورضاه فان حل اجل المرهن الثاني قبل
 اجل المرهن الاول فان الرهن ينقسم بينهما ان كان ما يمكن قسمه من غير

تتصرف فان لم يمكن قسمه او امكن بتصرف فانه يباع وبقضي الدينان من ثمنه
وصحته ان يقضي الدين الاول كله او لا تقدم الحق فيه ثم يأتي بالتالي واشتر
قوله قضيا بان فيه فضلا عن الاول وهو كذلك اما اذا لم يكن فيه فضل
فلا يباع حتى يحل الاول قاله بن القاسم وظاهره انه يباع ولا يوقف
ولو اتي للاول برهن كالاول وهو كذلك ولم يتعرض لما اذا تساوي
الدينان او كان اجل الثاني ابعد لوضوحه وهو انه يباع ويقضيان
مع التساوي ولو امكن قسمه اذ رجاء ادي القسم الي التفرع في الثمن
واما مع بعد اجل الثاني فالحكم ان يتقسم ان امكن والله بيع وقضيا وما
شمل قوله في حد الرهن ما يباع بما كان مملوكا لراهنه وما ليس مملوكا
له كما استشار بين الحكم فيه بقوله عطف علي مشاع **ص** والمستشار له **ش**
اي ومع رهن المستشار للرهن اي للارتهان لقوله مالك من استشار
سلطة ليرهنها جاز ذلك ويقضي للرهن بينهما ان لم يوجد الترخيم ما
عليه ويتبع المير المستشير بما ادي عنه من ثمن سلطته وفي رواية يحيى
ابن عمر تيمم بيمينتها انتهى واختصرها البرادي علي الاول وابن ابي زيد
علي الثاني والي ذلك اشار بقوله **ص** ورجع صاحب بيمينته او عمادي من ثمنه
ش اي رجع المير علي المستشير بيمينته التي المعلوم قبض المارية
او انما يرجع المير علي المستشير بما ادي المستشير في دينه من ثمنه اي ثمن الشيء
المعارف والتوزيع الرواية وليست للتجيز بل قوله نقلت عليهما اي
نقلت المدونة علي القولين واختصرت عليهما فالقبيري في قوله ادي
للمستشير كما قررنا وحينه فلا تكلف ويجهل رجوعه لصاحبه الذي
هو المير وفيه تكلف اذ لم يوجد لكن لما كان الادا من ثمن مال كان مؤثما
وان لم يشر فقول ادي مبنيا للمفعول ليشمل ما اذا ادي المستشير او وكيله
حاكم او غيره او للفاعل وفاعله المستشير والمير وفيه ما علمت
وضمن

180
وضمن ان خالف وهل يطلق **ش** يعني ان من استشار سلطة او عبد الرهنها
في دراهم مسماة فتقدي ورضنها في طعام وحملك ذلك المستشار للرهن
اوقات علي ربه فانه يضمن بدله لتقديده وسوا كان ما يناب عليه ام لا
وسوا صدق المرتفع علي التقدي ام لا وسوا حلف المير ام لا هذا معني
الاطلاق كما هو ظاهرها ومعني ضمن انه صار متعلقا بضمائه اذا تلف
اوضاع او سرق مثلا لان معناه انه اذا كان قايما وثبتت المخالفة له
وصول اليه **ص** او اذا اقر المستشير لميره وخالف المرتفع ولم يحلف المير
تاويلان **ش** اي او حمل الضمان المذكور عند بن القاسم مقيده بما اذا اقر
المستشير لميره بالتقدي ووافق المير علي ذلك وخالفهما المرتفع
وقال لم يتعد ونكل المير عن اليمين علي ما ادي من التقدي فان المستشير
يضمن حينه قيمة السلعة للمير لتقصيده علي التقدي والقول قول
المرتفع وهذا تاويل بن يونس وعليه لو حلف المير علي ما ادي او اقر
المرتفع بالتقدي فلا ضمان علي المستشير وكانت السلعة رهنه فيما اقر
به المير ولا يقبل دعوي المرتفع حينه وبعبارة اما اذا لم يقر المستشير
لميره بالتقدي فلا ضمان بل يكون رهنه فيما رهن فيه واما ان وافق
المرتفع المير والمستشير علي التقدي او حلف المير علي التقدي فلا
ضمان ويكون رهنه فيما اقر به وما ذكره المؤلف الا ما كن التي يصح فيها
الرهن شرع في الكلام علي الا ما كن التي لا يصح فيها الرهن فقال **ص** ويطلق
طبشروط منا **ش** يعني ان الواهن اذا شرط في الرهن شرطيا فيه اي يثافي
حكمه فانه لا يجوز ويفسد الرهن بسبب ذلك الشرط كما اذا شرط ان لا
يبيع منه المرتفع او الا يباع عند الاجل في الحق ادي رهن فيه او شرط
ان الواهن اجد مينا ويبدله لا يكون رهنه او لا يكون الولد رهنه مع امه فانه
يطلق حكمه بقوله ويطلق اي الرهن بمعني الارتهان لا بمعني التاان المرتفع

اذ لا معنى لبطلان الذات والباقي بشرط سببية اي بسبب اشتراط شرط
 مناف لمقتضاه ومتفقين كلام المؤلف ولو استقط الشرط وعليه فالفرق بين
 الرهن والبيع المصاحب للشرط المناقض فانه يصح اذا استقط ان التيقن
 والبيع كل منهما بما خوذ جزا من حقيقة الرهن فالشرط المناقض لهما شرط
 مناقض للحقيقة واما شرط عدم التصرف في البيع فهو مناقض لما يترتب
 على البيع لانفس حقيقته **ص** وباستراطه **ص** في بيع فاسد ظن فيه لزوم
ش يعني ان البيع الفاسد اذا اشترط فيه رهن ففعله المستثنى ظاهرا انه
 يلزمه الوفاء واولي ان لم يظن اللزوم فانه يكون الرهن فاسدا ويستترده
 الراهن كمن ظن ان عليه دين ففعله نصا حبه ثم تبين انه لا دين عليه
 فانه يستترده من اخذه ولا يفهم للبيع الفاسد اذا القرض الفاسد **د**
 كذلك وظاهر كلام بن شاس كالمؤلف بطلان الرهن ولو كانت المبيع
 ولا يكون في عوض المبيع اذا فات من قيمة او مثلي ووجهه ان الرهن مبني
 على البيع الفاسد والمبني على الفاسد فاسد وانظرا هوانه لا يفهم لقوله
 باشتراطه بل ربما يقال هو اولي لانه يتوهم فيه العمل بالشرط وفهم ظن
 انه لو علم انه لا يلزمه وفات المبيع فالظاهر انه علي هذا القول يكون رهنه
 في القيمة لانه حذوري حالة الظن اذ هو مجوز لان يكون رهنه في القيمة
 بخلاف حالة العلم وما مبني عليه المؤلف خلاف المعتقد والمذهب انه يكون
 رهنه فيما لو لمه من عوض المبيع حيث فان من قيمة او مثلي وظاهر المذهب
 كان الرهن مشروطا ام لا طانا اللزوم ام لا انظر لمواق والمطاب جيزي
 قاله الشيخ كرم الدين وفيه نظر كما علمت ان المتطوع به لا يكون رهنه
 انظر من غاري **ص** وحلف المخطي الراهن انه ظن لزوم الدية **ش** قد علمت
 ان دية الخطا على العاقلة فاذا اجني جناية خطا تحملها العاقلة ورهنه علي
 ذلك رهنه طانا انه يلزمه بانقراضه فانه يرجع في رهنه بعد ان يحلف انه

ظن

ظن ان الدية لا رتبة له فان لم يظن ذلك بل علم ان الدية في الخطا على
 العاقلة فوهن في ذلك رهنه فانه يصح ان يجوز الرهن كالكفالة
 في دية الخطا وقوله ورجع راجع للمسايل الثلاثة اجموع رجع الرهن
 جملة او من جهة الى احري كان يرجع في البيع السادس من الثمن الى
 القيمة على المذهب كما مر في المخطي الراهن عن حصص العاقلة
 الى حصصه ويبين ان يرجع بعد وفا ما يخصه من الدية ان خصه شي **س** او في
 قول من دين قديم وصح في الجديد **ش** هذا اعطف على المبطلات من قوله
 في بيع والمعنى انه لو كان لشخص علي اخ ردين سابق برهن او غيره كان
 الدين من بيع او من قرض ثم دفع اليه قرضا وطلب منه رهنه في القديم
 والجديد فان الرهن يبطل بالنسبة الى القديم لانه سلف جرنه فاما
 ويصح بالنسبة الى الجديد يختص به المرتفع في الموت والفلس وفهم
 قوله في قرضه لو كان في بيع لصح في القديم والجديد وهو كذا بل يجوز
 ابتداء الاستقانة المنع المتقدمة فيما اذا كان الدين قرضا فمعنى قوله
 وصح في الجديد انه يختص به المرتفع اذا حصل للرهن مانع لا القيمة
 الصحة المتعاقبة للفاسد لانه فاسد ولذا يجب رده حيث كان قائما فقد
 تجوز في اطلاق الصحة على الاختصاص **ص** وبجواز رهنه او فلسه
 قبل حوزة ولو وجد فيه **ش** قد علمت ان الرهن لا يتم الا بالحوزة فلهذا
 اذا حصل للرهن مانع قبل ان يجوز المرتفع الرهن مجل ولو كان المرتفع
 جاد في حوزة فانه لا يلتقي به فك على المشهور وهو ظاهر هلاله
 الهبة والصدقة فان الجدي الحوزة يكون بمنزلة الحوزة والفرق ان الرهن
 لم يخرج عن ملك الراهن فلم يلتقي بالجدي بخلاف الهبة فانه خرج
 عن ملك واهبه فيلحق فيه بالجدي في حوزة والمانع هو الموت والجنون
 والمرسل المنفصل بالموت والفلس والمراد به الاخص من احاطة الدين بماله

يختلف الجهة التي تبطلها الا حاطة **ص** وبادنه في وطى او اسكان
او اجارة ولو لم يسكن **ص** تقدم ان الرهن يلزم بالقول ولا يتم الا بالقول
فان اذن المرتفق للراهن في ان يبطا الامة الرهن او في ان يسكن
الدار المرهونة او يوجر العين المرهونة التي هي اعم من الدار والحيوان
والعرض فان ذلك الاذن من المرتفق يكون مبطلا لحقه في حوز
الرهن اي يصير دينه بلا رهن على المشهور ولو لم يسكن الراهن الدار
المادون له في اسكانها ولو لم يوجر العين المادون له في اجارتها ولو
لم يبطا الامة المادون له في وطىها وقوله وتولاه المرتفق بادنه جواب
عن سوال قد روي كيف يتوصل الراهن الى استيفاء مانع رهنه
مع صحة الرهن والمبني وتولي المرتفق ما يمكن فيه الا ستمانة من الاسكان
والاجارة والاعارة باذن الراهن له في ذلك **ص** او في بيع وسلم
والاحلف وبنى الثمن ان لم يات برهن كالأول **ص** هذا معطوف على
وطى والمبني ان المرتفق اذا اذن للراهن في بيع الرهن وسلمه له اي
وباعه فانه يبطل ولا يقبل قول المرتفق اني لم اذن له الا لاجباية يثمه
وان لم يسلمه اليه اي وباع وهو باق تحت يد المرتفق وقال المرتفق
انما اذنت له في بيعه لاجباية يثمه لا لياخذ ثمنه حلف على ذلك ويبني
الثمن رهنا الى الاجل ان لم يات الراهن برهن كالأول في قيمته يوم
رهن لا يوم البيع لا خيال حوالة الاسواق بزيادة او نقص وهو مماثل
الأول في كونه يقاب عليه ولا يقاب عليه **ص** كقوته بخناية واخذت
قيمتها **ص** التشبيه تام والمبني ان الرهن اذا كان حيوانا مثلا فحق عليه
تخلف اجني جناية اذ هبته كله او مضمونه واخذت قيمته او ما نقصته الجناية
او ما قدر فيه كالجراحات الاربعة فان الماخوذ يوم منع رهنا ويطع عليه
الا ان ياتي الراهن برهن كالأول وقولنا التشبيه تام اي مع قطع النظر

عن

عن الخلف لان هذه المسئلة ليس فيها اذن من المرتفق فلا يمين والوارد
في قوله واخذت قيمته او الحال يجتزئ به عما اذا لم يؤخذ منه شي بان عني
عند فان الدين يبقى بلا رهن وعلام المولى ظاهر في ان الجناية من غير
الراهن فلو كانت الجناية منه فيبني ان يكون بمنزلة ما اذا وطى غصبا
فولده حرم على المولى الدين او قيمتها **ص** ومبارية اطلقت **ص** اي
وكذلك يبطل الرهن اذا اعاره المرتفق للراهن او لغيره بادنه عارية
مطلقة اي لم يقيد بها بزمان لان ذلك يدل على انه استطحقه من الرهن
وبعبارة المطلقة هي التي لم يشترط فيها الرد في الاجل حقيقة او حكما
ولم يكن العرف فيها ذلك فما اشترط الرد فيها حقيقة او حكما بان
تقيد بزمان او بعمل ينقضي قبل الاجل او كان العرف كذلك في الحقيقة
ص وعلى الرد او اختياره اخذه **ص** يعني ان العارية في الرهن اذا
صدرت من المرتفق للراهن على شرط ردها اليه بان قيدت بزمان
كجمعة او عمل او لم تقيد لكن قال له اذا فرغت من حاجتك فرده فله اخذه
من الراهن وكذلك اذا اعاد الرهن للراهن اختيارا من المرتفق
اما بوديعة او باجارة وانقضت مدتها فان قام المرتفق قبل انقضاء
مدة الاجارة وقال جهلت ان ذلك تنقص لرهني واسبه ما قال حلف
ورده ما لم تقم الغرامة قاله المجيب فان قلت قوله ان ذلك تنقص لرهني لا يوافق
ما مر من ان الاجارة لا تبطل الرهن ان تنقضي هذه النسخة تبطله فالجواب
ان قوله تنقص لرهني اي باعتبار ما يطرا عليه من قيام الغرامة مثلا
قبل انقضاء الاجل فان قيل كيف تتصور الاجارة والفلات انما هي للراهن
فكيف يستاجر من نفسه قبل حمل ذلك على ما اذا كان المرتفق انكراه
ثم اكواه للراهن او على ما اذا اشترط المرتفق منقضه حيث كان يبيع
وحد دق **ص** الا بقوته بكنهى او حسن او تدبير او قيام الغرامة يعني

ان الرهن اذا عاهد من المرفق الى الواهن اختيارا فله اخذه كما مر ما لم
 يثبت عند الواهن بعتق او استيلاد او حبس او كتابة او قامت عليه
 الفرياء والافليس للمرفق حين اخذه وهو اسوة الفرياء في الموت
 والفلس فتقوله او قيام الفرياء يعني به التقليل وقوله الابنوتة الخ قال
 بعض ويبنى ان يجعل الدين كما ياتي في قوله وفي عتق المورس وكتابتة وعجل
ص وغميا فله اخذه مطلقا **ش** يعني ان الواهن اذا اخذ الرهن من
 المرفق غميا فله اخذه حيث قدر عليه سوافان عند الواهن بعتق او
 حبس او تديرا ونحو ذلك او لم يثبت قام عليه غميا وه ام لا ويبنى
 رهنا على حاله وقد مر انه يبنى ان يجعل الدين اذا عتق او كاتب وقد رد
 اليه اختيارا فولي هذا **ص** وان وطى غميا قوله خروجه الى الدين
 او قيمتها والابني **ش** هذا مفهوم قوله وباذنه في وطى اي ان الواهن
 اذا وطى الامة الموهوتة غميا واولدها فان ولده مملوكا حرلا فها
 ملكه ويجعل المملوك ان كان اقل من قيمتها او قيمتها ان كانت اقل من
 الدين فان كان حسرا بقيت الى الوضع وحلول الاجل فتباع كلها وبقيتها
 ان حصل به الوفا ويبنى لباقي بحساب ام الولد وانما اخذ يبيعها لاحتمال
 ان يبيد ما لا يبيد من ابن ناجي قيل ويبنى ان يشترط رضاع
 الولد على المتاع لقولها في التجارة فيمن باع امته ولها ولد حر شرط
 نفقته على المشتري ولا يباع ولدها لانه حر **ص** ومع بنوكيل مكاتب
 الواهن في حوزة وكذا اخذه على الاصح **ش** يعني ان المرفق اذا وكل مكاتب
 الواهن في حوزة الرهن فان ذلك جائز ويجوز له المرفق لان المكاتب امر
 نفسه وباله فليس للسيد علي ما في يده سبيل وكذلك اذا وكل المرفق
 اخا الواهن في حوزة فانه يصح ويجوز له علي الاصح عند الباجي وهو
 قول بن القاسم في المجموعة خلافا له في الموازية والعشيرة وبعبارة اي

ومع

ومع الرهن ولا يعني لصحة الامتعة حوزة فهو الضمير على الرهن
 اولى من عوده على الحوزة لانه ثمرته ومرتب عليه والباسية او يعني
 مع ولا يصح كونها زائدة لان الكلام ليس في صحة التوكيل وعنه
ص لا يجوز له رقيقته **ش** يعني ان يجوز الواهن من زوجة وولده
 الذي تحت حجره ولو كبر لا يصح ان يجوز الرهن للمرفق وكذلك
 رقيقته من ثمن ومستولدة ومحبس وما دون لان حوزة السيد من
 حوزة سيده وبعبارة لا يجوز له بالجر عطف على المكاتب وبالرفع
 عطف على الاخ ودخل فيه الولد الكبر السنيه والضرورة في ذكر رقيقته
 للاستقنا عنه بقوله لا يجوز له ويشمل الميراث والمعتق لاجل ان لم يرض
 السيد ويترد الاجل والمحبس لان ماله ليس له اذا مان في شبه الفتن
 وقال بعض المصنف كما كاتب كما يرشد له التليل **ص** والقول لطالب
 تخوره لا يمن **ش** يعني ان الواهن والمرفق اذا تنازع في كيفية وضع
 الرهن فقال الواهن مثلا يوضع علي يد عدل وقال المرفق بل يوضع
 عندي او بالعكس فان القول في ذلك قول من طلب الامين وهو
 قول بن القاسم وهو المشهور لان الواهن قد يكره حيازة المرفق
 خوف دعوى ضياعه ليحول بينه وبينه او تفرطه حتى يضيع وقد
 يكره المرفق حيازة نفسه خوف الضمان اذا تلف وسوا جرت
 العادة بتسليمه للمرفق ام لا **ص** وفي تعيينه نظر الحاكم **ش** يعني ان
 الواهن والمرفق اذا تنازع فيمن يوضع الرهن علي يد يدي بان عين
 الواهن امنا وعين المرفق امنا فان الحاكم ينظر في ذلك فيقدم
 الاصلح فان استويا خبر في دفعه لاحدهما او لهما هذا ظاهر ما
 للشو ولا بد فعه لغيرهما ولو كان كل لا يصلح لحصول الرهن منهما وان
 سلمه دون ادتهما للمرفق ضمن قيمته وللواهن فضلهما **ش** يعني

لا يجوز له ان يبيع الرهن

ان اليمين اذا سلم الرهن للرهن دون اذن الراهن وضاع عنده
او هلك فان اليمين يفهم قيمته للراهن ثم ان كان الرهن كفاف الدين سقط
دين المرهقن لهلاكه بيده وان كان فصل ضمن اليمين الفصل ويرجع
بها على المرهقن وسوا كان الرهن مما يباع عليه ام لا لان اليمين انما
ضمن تشديده وهذا اذا وقع التسليم بعد الاجل وقبله ولم يطلع عليه
حتى حل واما ان علم بذلك قبل الاجل او بعده ولم يطلع كان للراهن
ان يفرم القيمة ايها لا تخافا محتديان عليه هذا في دفعه وهذا
في اخذه وتوقف على بيعه غير خيفة تشديده ثانية وللراهن
ان ياتي برهن كالاول ويأخذ القيمة وان سلمه للراهن دون اذن
المرهقن فهلك عند الراهن او ضاع فان اليمين يفهم للرهن قيمة
الرهن يوم الهلاك ان كانت اقل من الدين والدين وهو مراده بالثمن
ان كان اقل من القيمة فالتفصيلية لا تخيرية ولو قال او الدين بدل
الثمن كان احسن لشموله لما اذا كان الدين من فرض ونحوه ولما انفي
الكلام على الرهن شرع في الكلام على ما يكون رهنا بالنسبة من غير نص
عليه بقوله **مر** واندرج صوف **مر** يعني انه اذا رهن غنما وعليها صوف
فان كان جبن الرهن ثا ما اندرج لانه سلعة مستقلة واما غير الثام
فلا يندرج اتفاقا وكذلك يندرج في الرهن الجنين الموجود حين
الرهن واخرى ما وجد به واليه اشار بقوله وجنين بن الموارولو
شوط عدم دخوله لم يجوز لانه شرط مناقض ولا يندرج البيض فتكرد
الولادة وهذا كله مع عدم الاشرط اما مع فيندرج ما لا يندرج ولا يندرج
ما يندرج **مر** وفرخ نخل لا غلة وثمرة وان وجدت **مر** يعني ان من ارتقن
نخلًا بجمعة او نخلًا بالحا المهيمة فان الفرخ يندرج مع اصله في الرهن
لكن الجنين يعني عن فرخ النخل بالحا المهيمة وفرخ النخل هو الذي يقال

186
له الفسيل وفرخ النخل اولاده واما الغلة الناشئة عن الرهن لانه دخل
فيه بل للراهن مثل كرا الدار والعبيد وما اشبه ذلك الا ان يكون شرط
المرهقن الادخال وكذلك الثمرة الموجودة يوم الرهن لانه حل
مع اصولها في الرهن وجب للراهن ولا تدرج الا بالشرط ولو
وجدت بل ولو ارهنت اوبيست والفرق بينها وبين الصوف الثام ان الثمرة
تترك لتزاد طيبا فهي غلة لا توهن والصوف لا فائدة في بنائها
فالسكوت عند دليل على ادخاله **مر** وما ل عبد **مر** يعني ان العبد اذا رهن
لا يدخل ماله معه في الرهن الا بالشرط **مر** وارتهن ان اقترض او باع **مر**
صورتها ان يقول شخص لا خرف هذا الشيء عندك رهنا على ما اقترضه
منك او على ما يقترضه منك فلا مثالا لانه ليس من شرط الرهن ان يكون
الدين ثابتا قبل الرهن فتقوله وارتهن ان اقترض اي وصح الرهن
الان ولزم ان اقترض او باع في المستقبل وقوله او يعمل له بالخزم
عطف على الشرط اي على محله لانه ماض وعبر بالمضارع لكون العمل شانه
التجدد شيئا بخلاف البيع والقرض فانها ليسا شانهما ذلك وله
صورتان احدهما وهي المقبولة في كلام المتبطلين ان المستاجر يدفع
رهنا لعماله في اجرة التي تجب له على ستاجره على تقدير ان يعمل والثانية
ان يستاجر اجيرا يعمل له عملا وينتفعه الاجرة ويخشي ان يعطل فيأخذ
منه رهنا على انه ان عطل ستاجر من الرهن من يعمل له ذلك العمل
وهذه صحيحة ايضا واشار بقوله **مر** وان في جعل **مر** الي ان الشخص
اذا جاعل شخصا على تحصيل عبده الا ببق مثلا ويدفع له رهنا على ما يلزمه
من العمل فانه صحيح لان العمل وان لم يكن لازما فهو يؤول الي اللزوم
لانه لا يأتى منه رهنا في العمل لانه ليس لازما ولا يلا للزوم اذ لا يلزم العامل
ولو شرع فتقوله وان في جعل اي في عوض جعل لاني عمل جعل **مر** لاني حين اوه
شتمته **مر** يعني ان الرهن لا يصبح في الشيء المبيع ولا في شتمته لان المقصود من

الرهن التوثيق بدليستوفي منه الدين عند اجله ومحال ان يستوفي المدين
 او تنقته من الرهن فيشترط في المرهون فيه ان يكون ديناً احترازاً من
 الامانة فلا يجوز ان يدفع قراضاً وبأخذه به رهناً ويشترط فيه ايضا ان
 يكون في الذمة احترازاً من المبيعات او تنقته المبيعات لان الذمة
 لا تقتل المدين ولذلك قالوا ان الضمان في المبيعات لا يبيع **ص** ونحو كتابته
 من اجنبي **س** اي ولا يبيع اخذ الرهن من الاجنبي في نكح كتابته والمواد
 بالجم الجنس لان رهن الاجنبي في الكتابة فرع تخلف بها وهو لا يبيع
 تخلف بها فلا يبيع دفع الرهن فيها واما التحليل بكونه اذا عجز يرجع
 رقيقاً فذلك لم يجوز في صواب لانه لا يتأتى العجز وجود الرهن
 لانه يباع كما يباع اذا كان هو الراهن وقد يقال قد يتأتى العجز
 وجود الرهن انه لم تكن قيمته توفي بالكتابة ونحوه صحة اخذ الرهن
 في نكح او في الجميع من المكاتب وهو كذلك ولما كانت غلات الرهن وشافه
 لراهنه بخبر له عنه وعليه غرضه شرع فيما تكون فيه المنفعة للمرهن
 بقوله **ص** وجاز شرط تنقته ان عينت ببيع لا قرض **س** يعني انه يجوز
 للمرهن ان يشترط تنقته الرهن لنفسه مجازاً بشرطه الاول ان تكون
 موقفة بمدة معينة للخروج من الجهالة في الاجارة الثاني ان يكون الرهن
 في عقد البيع لا في عقد قرض لانه في البيع بيع واجارة وهو جائز وفي
 القرض سلف واجارة وهو لا يجوز وسكت عن شرط كون الرهن ما تنفع
 اجارته لانه لا يشترط ان تكون قد طابت واشترطها ذلك العام ولا
 حيوان للبسته الا ان تتوفر شروطها استغناء عنه بما ينفع من الكلام وهو
 كونها اجارة فيشترط فيها شروطها اما ان لم تكن النافع مشروطة في
 صلب العقد بل اباح الراهن له الانتفاع به بعد العقد فانه لا يجوز
 في بيع ولا قرض لانه ان كانت بغير عوض فهدية مديان وان كانت بغير
 جري على مباينة المديان قاله اللخمي ولو شرط المرهن اخذ الفل من دينه

جاز

جاز في القرض لانه يجوز فيه الجدل في الاجل لا في عقد البيع اذ لا بدري
 ما يتحقق اقل او اكثر **ص** وفي ضمانه اذا تلف نزل **س** يعني ان المرهن
 الذي اشترط تنقته وهو ما يباع عليه اذا تلف عند المرهن قبيل
 بيعه لانه رهن يباع عليه وحكم الرهن باق عليه وقيل لا ضمان
 عليه لانه مستاجر كسائر المستاجرات وحمل الرد ان تلف في مدة
 اشترط المنفعة واما ان تلف بعدها فهو كالرهن في الضمان فلا
 واحد وهذا اذا اشترطت المنفعة لباختها بما اذا اشترطت
 لتخسب من الدين او تطوع بها كذا في بيع ان يترجى القول بعدم
 ضمانه ضمان الرهن لترجيح جانب الاجارة فيه تكون المنفعة وقعت
 فيه في مقابلة عوض بالصراحة او يتساوى فيه هذا القول مع مقابله
 في الترجيح وقوله نزل **ص** والراجح مني القول بانه يضمنه ضمان الرهن
 كما بينه كلام الشافعي **ص** واخير عليه ان شرط بيع وعين **س** يعني ان
 المشتري اذا شرط للبايع في عقد البيع ان ياتي به برهن وعينه له
 فانه يلزمه ان يدفعه له لان المومن عند شرطه ولا يفهم للبيع بل
 وكذلك القرض فان وقع عقد البيع او القرض على شرط رهن غير معين
 فانه يلزم المشتري او المقرض ان ياتي برهن فيه وقال الدين وجرت
 المادة في ذلك المحل بارئها نه واليه اشار بقوله **ص** والافرهن ثقة
س واذا هلك الرهن المدين او استحق قبل قبض المرهن فانه يخبر في
 امضا البيع ويبيد دينه بلا رهن وبين الفسخ في اخذ المبيع ان كان قائماً
 وقيمه او سلمه ان فات فان حصل الهلاك او الاستحقاق بعد ما منع
 لا يفيد ولو شهد الابن **س** يعني ان المرهن اذا ادعى فيما هو محوور
 بيه انه حازه قبل حصول المانع الثاني لان بالراهن فانه لا يعمل بقوله
 ولا يختص به عن الفرما ولو شهد له الابن الذي وضع الرهن تحت يده

لو شرط المرهن
 ان ياتي به برهن
 وعينه له
 فانه يلزمه ان
 يدفعه له لان
 المومن عند
 شرطه ولا يفهم
 للبيع بل
 وكذلك القرض
 فان وقع عقد
 البيع او القرض
 على شرط رهن
 غير معين
 فانه يلزم
 المشتري او
 المقرض ان
 ياتي برهن
 فيه وقال الدين
 وجرت المادة
 في ذلك المحل
 بارئها نه
 واليه اشار
 بقوله ص والافرهن
 ثقة س واذا
 هلك الرهن
 المدين او
 استحق قبل
 قبض المرهن
 فانه يخبر في
 امضا البيع
 ويبيد دينه
 بلا رهن
 وبين الفسخ
 في اخذ المبيع
 ان كان قائماً
 وقيمه او
 سلمه ان فات
 فان حصل
 الهلاك او
 الاستحقاق
 بعد ما منع
 لا يفيد
 ولو شهد
 الابن س يعني
 ان المرهن
 اذا ادعى
 فيما هو
 محوور بيه
 انه حازه
 قبل حصول
 المانع الثاني
 لان بالراهن
 فانه لا يعمل
 بقوله ولا
 يختص به
 عن الفرما
 ولو شهد له
 الابن الذي
 وضع الرهن
 تحت يده

بذلك لانه شاهد علي فعل نفسه وهو الحوز ولا بد من حايثة البيعة
لحوز قبل المانع فتو له والحوازي ودعوي الحوز بعد حصول المانع انه
حاز قبل حصول المانع فهو علي حذق مضاق بدليل قوله ولو شهد الايمن
فبعد متعلق بدعوي المنة رة فخذ في المضاق واقيم المضاق اليه
مقاسه وانقاوه علي ظاهره لا فائدة فيه لان من المعلوم ان الحوز
بعد المانع لا يبيد لان الحكم لا يثبت اذا وجد المانع وانما هو موث
الراهن او فلسه او جنونه او مرضه المتصل بموته **وهل يكفي بيعة**
علي الحوز قبله ونه عمل او التخويل وفيها دليلها لما قدم ان مجرد
دعوي الحوز من المرتفق لا تقبل بين هذا انما لو لم تتجوز عن البيعة
ما كفيته الشهادة هل يكفي ان تشهد البيعة له بالحوز للرهن قبل
وجود المانع ويكون احق به من الغرما ولو لم تخضر البيعة الحيازة ولا
عائنتها لانه قد صار متبوضا وكذلك الصدقة وهو قول ابن عتاب
والباقي وبه الهل ولا يكفي في ذلك الاشهاد البيعة علي التخويل
اي تشهد انما عاينت الراهن علم الرهن للمرتفق وهو قول الشعبي
وفي المدونة ما يدل علي التوليد وعلاه اطلاقهم كان الرهن جنانا لا
كان مشروطا ام لا فالحوز كون الرهن في تصرف المرتفق والتخويل كون
الرهن في تصرف المرتفق مع حايثة البيعة لتسليم الرهن للمرتفق
فهو اخص والمراد بالبيعة هنا ولو واحد لكنه يحلف مع الواحد لانه
مال **ومضي بيعة قبل قبضه ان فوط مرتفق** يعني ان المرتفق اذا
فرط في طلب الرهن المبيع ولم يجزه حتي باعد رهنه فان البيع يمضي
ولم يجز ابتداء ولا يلزمه رهن غيره للمرتفق وكل من المصدرين مضاق
لمنوله ويصح ان يكون مضاقا للفاصل وقبض بمضي قباض والمضي
علي الاول يمضي بيع الرهن قبل قبضه اي الرهن وعلي الثاني يمضي بيع

الراهن

الراهن قبل قبضه اي الراهن **والاقتا وبيلان** اي وان لم
يغرم المرتفق في حوز الراهن المبيع بل جدد في طلبه وانما الراهن
عاجله وباعه قبل الحوز فقبل قبضه هذا البيع ويبقى الثمن رهنا وهو
لا ين اي زيدا ولا يمضي ويبقى رهنا علي حاله ما لم يفت قبضه الثمن
رهنا فبا حذق المرتفق من المشتري ويبقى رهنا فلهذا اقال في
توضيحه فتقول الشك لكن لم ار من تاول الا مضامع عدم التقريط وكو
قال والافتقولات ان كان احسن فيه نظرا لان هذا انا وبيل ابن رشد
وغيره ومحلها في الرهن المشروط في صلب العقد سواء كان عقد بيع
او قرض واما التقطوع به فيبيد كبيع الكهنة قبل القبض كما في **وسايت**
في الكهنة انما لا يبطل ببيعها قبل علم الموهوب وان باعها بعد علمه
قال ثمن للمطبي روي بفتح الطاء وكسر هاء واثن خبير بان البيع هنا
بعد حصول الرهن وقبل قبضه والبيع علي الوجه المذكور يتضمن
علم المرتفق بالرهن فيكون ببيع الكهنة بعد علم الموهوب **وهو**
وحينئذ يجري فيه الخلاف هل الثمن للراهن فلا يكون رهنا او
يكون رهنا ففي كلام **شي** وكلام المؤلف فيها اذا كان الرهن
مينا فان كان مضمونا فانه يلزمه الاتيان بيده وبعدة فله رده
ان يبيع باقل او دينه عوضا **والضمير** في بعدة يرجع لقبض الرهن
والضمير المجرور باللام للمرتفق والضمير المجرور باضافة المصدر
اليه للراهن والمضي ان الراهن اذا باع الرهن بعد ان قبضه
المرتفق وحازها وكان بيد امين فان باعه بمثل الدين او اكثر
منه فلا كلام للمرتفق وياخذ دينه وان باعه باقل فللمرتفق
ان يرد البيع سواء كان دينه عينا او عوضا لان حقه متعلق بالرهن
وله ان يجزه وياخذ الثمن ويطالب الراهن ببقية حقه وكذلك

للمرتحن ان يرد البيع اذا كان دينه عرضا من بيع ولو باع بعد باكثر من قيمة
العرض لان المرتحن لا يلزمه قبول العرض قبل اجله اللهم الا ان يكون
العرض من قرض فيلزمه قبوله وليس له ان يرد البيع لان الاجل في القرض
من حق المتقوض فقط واما الاجل في البيع فن حقهما معا وانما يكون له
الرد حيث يبيع باقل ان لم يكمل له فان كمل له كان بمنزلة ما يبيع بمثل قوله
وبعد ه معلول لعامل محدد وفي اي وان باع بعد ه لا سطوفا على قبل
اذ لا يبيع قوله فلم رده كان الرهن مينا لا لانه بالقبض يقيم وقوله
ان يبيع باقل اي والد بن عين او عرض من قرض فلو يبيع بمثل الدين
او اكثر فلا يرد ويتجمل دينه ثا الراهن او اي قوله او دينه عرضا
اي من بيع ولا يحتاج الى التقييد بذلك لانه معلوم قوله فلم رده
الم الفاي جواب الشرط المقدر قبل قوله وبعد ه اي وان باع الراهن
الرهن بعد ه اي بعد قبض المرتحن له فلم الخ قوله او دينه عرضا
اي وكذا الرد ان كان دينه عرضا اي من بيع وعلى نسخة عرض بالرفع
فكان ثابته والجملة بعد ه اي محل نصب **هـ** وان اجاز تجمل **هـ** اي
وان اجاز البيع الواقع في الرهن الذي له فيه التخيير وذلك فيما اذا يبيع
باقل من الدين او كان دينه عرضا من بيع تجمل الثمن الذي يبيع به فان وفي
فواضح والا اشتهر بها في منه بعد ان يخلف بالادعائا جاز ذلك واذا
كان يتجمل دينه في حالة تتييره واجازته فاوي ان يتجمل في حالة عدم
تتييره واجازته اذا يبيع بمثل الدين او اكثر من الدين وليس الدين عرضا
اذ ربما يتوهم انه في الحالة الاولى يبقى دينه بلا رهن ولما انهي الكلام
على تصرف الراهن بموضع شرع في تصرفه بغير عوض فمن ذلك
تدبيره واليه اشار بقوله **هـ** وبعي ان دبره **هـ** والمعنى ان من رهن
عبد ه ثم دبره فانه يستمر باقيا على حكم الرهنية الى الاجل فان دفع
سيده

سيد ه الدين والديع فيه وظاهره كان السيد موسرا او خسرا وهو
كذلك وظاهرها كظاهره سوا كان التديير قبل قبض المرتحن او
بعد **هـ** ومعنى عتق الموسر وكتابتة وعجل **هـ** يعني ان من رهن عبده
ثم بعد ذلك اعتقه نازلا او لاجل او كاتبه جاز ذلك ان كان لمبا وعجل
الدين ولو كان اكثر من قيمة الرهن ولا يلزمه قبول رهن وسوا فيهما
قبل القبض او بعد ه وقم من قوله مضى انه لا يجوز ابتداء وهو كذلك
وانما تجمل الدين لعد ذلك منه رضى ومحل التخييل اذا كان الدين مائة
يتجمل قبل الاجل فان كان مما لا يتجمل فيبقي رهنا على حاله على احد ه
الا قوال **هـ** والموسر يعني اي فان كان سيد ه الذي اعتقه ه
او كاتبه خسرا فان فعله لا يجوز ابتداء ويستمر العبد المقتا والمكاتب ه
على حكم الرهنية الى الاجل فان دفع سيد ه الدين مضى العتق ه
والكتابة فان لم يدفع الدين يبيع منه بقدر ما يوفي منه الدين ان ه
وجد من يشتري بغيره والا يبيع كله والنقطة للراهن يتجمل ه
فيها ما شال ان الحكم لما اوجب ببيع صير الباقي بعد قضا الدين ه
ملك للسيد واليه اشار بقوله **هـ** فان نفذ ربيع بغيره يبيع كله والباقي
للراهن **هـ** وانظر ما في هذا المحل من جهة العربية في الكبير **هـ**
ومنع العبد من وطئ امته الموهون هو **هـ** يعني ان السيد اذا
رهن امته عبده وخدمها او رهنها معا فان العبد يبيع من وطئها ه
في الوجهين لان رهنها واحد هـ او بعد يشبه الانتزاع من السيد
لها لانه عوض كل واحد من العبد والامته للبيع وقد يباعان مجتمعين
ومنفودين وقلنا يشبه الانتزاع لانه ليس انتزاعا حقيقيا لانه
المشهور انه افنكهما السيد من الرهن فللعبد ان يطالب بالملك ه
السابق ولو كان انتزاعا حقيقيا لاقتصر على تلك ثا واخر رهنوا

من زوجته المملوكة لسيد ه فانه لا يمنع من وطبها كما لو باعها السيد
وشمل قوله الموهون هو مملو ما اذا نزل عليها واشترط الراهن ه
دخول ماله معه فدخلت واحرم يوردها وحدها وما لو كانت
السيد موهونا وحده فانه لا يمنع من وطبها منه ولا فهو مملو
وملكه الاستمتاع وقوله امته الاضاقة للملك اي امته المملوكة له
فلو كانت زوجته لم يمنع من وطبها لان السيد ليس له اتزاع الزوجة
ص وحده مرقن وطب **ش** يعني ان المرقن اذا وطب الامه الراهن
يفر اذن الراهن فانه يجد لان ذلك محقق زنا لانه لا شبهة ملك
له فيها ولو ادعي الجمل وولده رقيق ويفرم ما تنقصها بكر او ثيبا
ان اكرهها او طاعته وحكي بكر وطوع الصغيرة التي تقدر ه
كالأكره ويكون الولد مع امه رهنا مع ما تنقصها ولا يلحق بالمرقن
ولو اشتراها المرقن لم يعتق عليه ولدها لانها لا يثبت نسبته
وان كانت انثى لم يجز له وطبها والجواب عن مناقضة عدم عتقه
وحرمته وطبها كما قال بعض الفاربه انه حكم بين حكيمين ما فظ
لا يخفى علي منصف وانما الفرق بينهما ان تاييها منع احتمال النبوه
وهو ان لا يكون من ما الزاني بل من ما غيره في حليه الوطي اخف من
تاييها في رفع الملك **ص** الابا دن وتقوم بلا ولد حملت امه **ش** يعني
فاذا وطبها المرقن باذن سيدها فانه لا حد عليه للشبهة وانما عليه
الادب وجب اذن الراهن للمرقن او لغيره في وطبها ووطبها
فانها تقوم علي واطبها سوا حملت امه لا فيقوم قبيلها يوم الوطي
ولا يفرم لولدها شيئا لا فتمه ولا ثمن لا نعتاده علي الحرية ولحقه
بالواطي فتقوله وتقوم الخ ستائف او مطوف علي تقدير اي فان
اذن فلا حد وتقوم الخ وقوله وتقوم الخ قاصر علي الثانية خلافا
للطنجيني

للطنجيني لان قوله بلا ولد بسيد رجوعه للاولي لانها في الاولي تقوم
بولدها وتقوم ليعرف تنقصها وترجع لما لكها وفي الثانية تقوم له
اي للواطي بالقيمة فتقوله وقومت اي للكرم له بالقيمة لا يعرف تنقصها
وترجع لما لكها **ص** وللايين بسيد باذن في عتقه ان لم يقبل ان لم ات
كالمرقن بعهده والامني فيها **ص** اي للايين الموهون تحت يده
الراهن ان يستقل بسيد الراهن اذا اذن له الراهن في بيعه عند
عتقه الدين الذي بسيد الراهن او بعهده لانه محقق تركيل سالم
عن توهم الكراهه فيد سوا اذن له في بيعه قبل الاجل او بعهده وسوا
كان الدين من بيع او فرض هذا ان لم يقبل الراهن للايين ان لم ات
بالدين في وقت كذا فان قاله فلا يستقل بالبيع حينئذ فلا بد
من اذن الحاكم لما يحتاج اليه من اثبات الغيبة وغيرها فالضهير
في عتقه يرجع للدين ولولي بعهده لانه عما يتوهم ان الاذن الواقع
في العتق كالأكره علي الاذن لفرضه فيما عليه من الحق فاذنه كالا
اذن وقوله ان لم يقبل ان لم ات يرجع للمنطوق وللمفهوم بالاوليه
والمرقن ايضا البيع بلا اذن حيث اذن له الراهن بسيد عتقه
الدين ان لم يقبل ان لم ات فان قال ان لم ات فلا بد من الاذن كما اذا
اذن له الراهن في نفس العتق سوا قال ان لم ات او لم يقبل لان الاذن حينئذ
منفصله رادها الراهن له في هديه مديان فاشمل كلامه منطوقا
ومفهومه ما علي ثمان صودا ربع في الايين واربع في المرقن كما الاستقلال
بالبيع دون ان يرفعها ذلك الي السلطان في ثلاث منها فان باع من
ليس له البيع من الايين والمرقن دون ان يرفع للسلطان مضي بسيد
فضهير التثنية للايين والمرقن والحاصل ان الراهن اما ان ياذن
للايين او للمرقن في نفس العتق او بعهده وفي كل امان يطلق او يشيد

فان وقع الاذن منه للامين في العقد او بعده واطلق فله البيع بلا اذن
وان قيد فلا بد من الرفع وان وقع الاذن منه للمرفق بعد العقد
واطلق فله البيع بلا اذن وان قيد فلا بد من الرفع وان وقع الاذن
منه في العقد فلا بد من الرفع قيد واطلق **ص** ولا يجوز الامين **ش** اي ولا
يجوز الواهن قطعا ولا المرفق قطعا الا بين ولوا اتفاقا على عزله فله
المرفق ذلك وانما نفوض التمسك للواهن لان الامين وكيله فيتم ان له
عزله واما المرفق فلا كلام في الغرل بل النزاع وظاهر قوله ولا يجوز
الامين ولو ابي بدل او ثق منه ويبيني ان له عزله الي بدل او ثق منه كما ياتي
في الوكالة **ص** وليس له ايصا به **ش** يعني ان الامين الذي علي يده الرهن
ليس له ان يوصي به عند موته او عند سفره لان الواهن والمرفق
لم يرضيا الا بامانة لا بامانة غيره ولو قال ولا ينفذ الا بامانة كان احسن
لانه لا يلزم من عدم جواز الايصا به عدم نفوذه **ص** وباع الحاكم ان
امتنع **ش** يعني ان المرفق اذا رفع الامر للحاكم بعد امتناع الواهن من
بيع الرهن وهو محسوس ليس له مال غيره يتقضي منه امتناع من الوفا
وهو موقوفان الحاكم ببيع عليه الرهن ومثل ذلك اذا كان الواهن غائبا
او ميتا الا انه في الغايب والميت يجلف بيمين الاستغفار **ص** ورجع مرفقه
بنفقة في الدية ولو لم ياذن **ش** يعني ان الرهن اذا احتاج الي نفقة فاستق
المرفق عليه نفقة فانه يرجع بها في دية الواهن لا في عين الرهن جوازا او
تقارا وسواء اذن الواهن له في الاتفاق على الرهن ام لا لانه قام عنه
بواجب وسوا كان الواهن حاضرا او غائبا لم يملك ما لو زاد
النفقة على قيمة الرهن كما في المدونة والموازاة والمجوعة كما علمت ان نفقة
الرهن وموتته على الواهن لانه مال له وله غلته ولان من له الغلة عليه
النفقة كالبيع الفاسد فالنفقة على الرهن كالسلف وهذا بخلافه

النفقة

المانع

النفقة على الفسالة فانه لا يرجع بها في دية بل تكون نفقة في رقبته وهو
اولي بها عند قيام الفرض والمرفق ان الضالة لا يعرف رقبته ولا يتدر
عليه الا ان ولا بد من النفقة عليها والرهن ليست نفقة على المرفق
اذ لو شال طالب الواهن بالنفقة على الرهن واذا غاب رفع للامام
واشار بالمبالغة لرد قول اشجب ان نفقة على الرهن ان لم ياذن له
الواهن فيها تكون في الرهن بيمين ايقوها في ثمنه فالمبالغة راجعة
لقوله في الدية وكلام المؤلف فيما ليس له او ان يباع فيه فلا يبايع
ما ياتي من قوله وان اتفق مرفق على كشور خيف عليه يدي بالنفقة
لانه فيما له او ان **ص** وليس رهنه الا ان يصرح بانه رهن بها **ش**
نقد م ان النفقة على الرهن لا في عينه فله الا يكون رهنه بالنفقة
عليه نعم ان قال الواهن للمرفق اتفق علي ان تنفق في الرهن او
اتفق والرهن بما تنفق فيكون رهنه بالنفقة بيمينها على الفرض
وقوله وليس رهنه به اي بالاتفاق يعني عنه قوله في الدية لكنه
صرح به ليرتب عليه قوله الا ان يصرح **ش** وهل وان قال وتنفق
في الرهن تاويلان **ش** اي وهل وان قال وتنفق في الرهن
فلا يكون رهنه به وهو تاويل بن شبلون او يكون رهنه به وهو
تاويل بن بونس فهما راجعان لقوله وليس رهنه به وهذا التقدير اولي
من تقرير **ش** انظر الشرح الكبير وقوله **ص** ففي اقتدار الرهن للمنفق
مصرح به تاويلان **ش** خروج على التاويلين المتقدمين فمن قال لا بد
من التصريح في النفقة على الرهن كبن شبلون ومن ردد قال يقتصر
الرهن للنظر مصرح به ومن قال لا يشترط التصريح بالاتفاق على
الرهن كبن بونس قال لا يقتصر الرهن للنظر مصرح به **ش** وان اتفق
مرفق على كشور خيف عليه يدي بالنفقة **ش** يعني ان من ارفق بخلاف

بها
بها
بها

أو رعا يخاف عليه الهلاك بانعدام بيرة واي الراهن من اصلاحها فالتق
 عليه المرتقن تنقته فانه يرجع بها من ثمن الفحل او الزرع قبل ديهه لانه اذا لم
 ينتق علي ذلك تلك الرهن فيلحقه الضرر من عبد السلام ولو لم يبق وانقته
 المرتقن سلفا جرمته لقوة الضرر وجب التبدية بما انتق اما انقته
 يكون في ثمن الزرع والثمرة وفي رقاب فان ساوي ما ذكر التنقته اخذها ^{المخلة}
 المرتقن وان قصود ذلك عن تنقته لم ينتق الراهن بالزائد وضاع عليه وكان
 اسوة الغراب يده وان فصل عن تنقته بدي بها في ديهه فان فصل
 شي كان للراهن وقوله خيف ابي وامتنع الراهن من الاتفاق والا
 انتع ذم لانه قام عنه بواجب ما لم ينتع بالاتفاق **ص** وتوالت علي
 عدم جبر الراهن عليه مطلقا وعلي التقييد بالتطوع بعد العقد **ش**
 يعني ان المدونة توالت علي عدم جبر الراهن علي التنقته علي الزرع او علي
 الشجر الذي انهارت بيرة مطلقا اي سوا كان الرهن مشروطا في صلب
 عقد البيع او القرض ام لا وتوالت المدونة ايضا علي ان الراهن لا يجبر
 علي التنقته علي الرهن المتطوع به بعد عقد البيع والقرض واما المشروط
 في صلب العقد فيجبر علي الاتفاق لتعلق حق المرتقن به وان كان
 الانسان لا يجبر علي اصلاح عقاره وشجره واما علي الجبر لو انتق
 المرتقن فيرجع بما انتق في ذمة الراهن ومخوم خيف انه لو لم
 يخف عليه ان لو ترك لا يفي ان لا شي للمرتقن **ص** وضمت مرتقن
 ان كان يده ما يباب عليه ولم تشهد بيته بخرقه **ش** هذا شروع منه
 رحمه الله في الكلام علي ضمان الراهن والمعني ان الرهن اذا حازه المرتقن
 وكان مما يباب عليه كالحلي ونحوه فانه يفهمه اذا دعي تلفه او ضاعه
 الا ان تشهد له البيته انه تلف او هلك بغير سببه فلا ضمان عليه
 جني لان الضمان هنا ضمان قهره ينتهي باقامة البيته واخوته قوله
 ان كان يده مما اذا كان بيد امين فلا ضمان علي المرتقن وانما
 الضمان

د

انما
 الضمان
 انما
 الضمان

الضمان علي الراهن واشار بقوله ولو شرط البوابة الي ان الرهن المذكور
 بضمه المرتقن بالشروط المذكورة ولو شرط في عقد الرهن انه لا ضمان
 عليه ولا يمين شيئا عند بن الفاسم لان التهمة قائمة مع عدم البيته فلا
 لا شجب في انتقا الضمان عنه عند الشرط وقال النجاشي ونحوه للمازري
 انما يجس خلافا للشيخين في الرهن المشروط في اصل البيع والقرض
 اما في رهن متطوع به فلا يجس الخلاف لان تطوعه بالرهن
 معروف انتهى وما حكاه من اعمال المشروط واستقاط الضمان معروف
 ثان فهو احسان علي احسان فلا وجه لثمة ويوجد ذلك اتفاقا علي
 اعمال الشرط في العارية لانها معروف انتهى وما حكاه من اعمال الشرط
 في العارية اتفاقا طريقة من طريقين حكاهما المؤلف في بابها بقوله
 وهل وان شرط بغيره **ص** او علم اختراق محله الا يتقاسم بمحرقا
ش هذا اذا خلع في المباعة علي الضمان لاحتمال كذبه والمعني ان الضمان ثابت
 علي المرتقن ولو علم اختراق محله الرهن المتبادل الذي لا يتقل عنه عادة نعم
 ان ابي يبيع الرهن محتقرا مع علم اختراق محله فانه لا ضمان عليه
 جيبه وان لم يعلم اختراق محله الرهن فالضمان ثابت علي المرتقن ولو
 اتي ببيع الرهن محرقا فلا يبريه من الضمان الا بجمع امين ولم يبرج
 المؤلف علي تقييد بن الموازي بان يعلم كون النار من سببه وكانه حملة
 علي الخلا في قوله محرقا فمن مسيلة اي اوخطو عا او كسورا او
 مبلولا **ص** واقتي بدمه في العلم **ش** يعني ان الباقي اتي فيما اذا علم
 اختراق الموضع المتبادل يوضع الرهن فيه بعدد ضمانه حيث ادعي انه
 كان به اما ان ثبت انه كان به فهو محل اتفاق بين الباقي وغيره **ص**
 والا فلا ولو اشترط بثبوته **ش** اي والا يان كان الرهن علي يد امين
 او كان مما يباب عليه وقامت بيته علي هلاكه او وجد بغيره محرقا

مع علم احتراق محله او علم احتراق المحل الموضوع فيه الرهن فقط علي
مال الباي فانه لا ضمان عليه ولو كان الراهن اشترط علي المرتفق عند
عقد الرهن ثبوت الضمان ولا بد من تعيين المرتفق انه تلف بلا سببه وسوا
كان المرتفق متيها او غير متيها **ص** الا ان يكذب به عدول في دعواه موت
داينة **س** يعني ان الرهن اذا كان مالا يفياب عليه وادعي تلفه ولم
يجر ان لا يعلمون ذلك ولا راوه فانه يفهمه جيبه لثبوت كذبه وكذا
اذا كان مع الرفقة في السفر وادعي موت الدائنة وكذبه العدول فانه
يفهم ولا مفهوم لموت ولا لدائنة اي في دعواه تلف مالا يفهمه
والمراد بالعدول الاثنان فاكثروا وانظر اذا كذب به عدل وامران **ص**
وحلف فيما يفياب عليه انه تلف بلا دلالة ولا يعلم موضعه **س** يعني انه
جيب قلنا بضمان المرتفق فيما يفياب عليه فانه لا بد من يمينه وانما
كان يحلف مع نفسه مخافة ان يكون اخفاه وخفي فيه فيحلف بالله
الذي لا اله الا هو انه تلف بلا دلالة ولا يعلم موضعه فاذا حلف ضمن قيمته
ان كان متوما ومثله ان كان متليا والدليل علي التفرقة بين ما يفياب
عليه وبين غيره لا ضمان المل الذي لا اختلاف فيه ولان الرهن
لم يؤخذ لمقتضيه فقط كالوديعه فيكون ضمانه منه ولا لمقتضيه
الاخذ فقط حتي يكون ضمانه منه كالقرض بل اخذ شيها من هذا
وشيها من هذا فتوسط فيه وايضا فان التهمة مستترة عن المرتفق
فيما لا يفياب عليه وثابتة فيما يفياب عليه وظاهر قوله وحلف الخ
متيها او غير متيها لان هذه اليمين يمين استظهار وكان المناسب
ان يقول وحلف مطلقا ويستفاد قوله فيما يفياب عليه **ص** واستمر
ضمانه ان قبض الدين او وهب **س** يعني ان الرهن اذا كان مالا يفهم
بان كان مالا يفياب عليه فان ضمانه من المرتفق ولو قبض دينه
من الراهن

١٩١
من الراهن او وهبه للراهن لان الاصل بقا ما كان علي ما كان الي ان
يسلمه لوجه وبه بهذا اليلاد يوجب ان الرهن بعد قبض الدين او هبته
بمبيع كالوديعه لانها في الاصل قبضت علي الامانة والنفع خاص برتها
والرهن لم يقبض علي الامانة والنفع فيه لهما معا ولو قال المولى
وان يوري من الدين ليشمل ما ذكر وما اذا اخذت المرأة رهنا بصداقها
وتبين فسادها وقبض قبل الدخول او كان في نكاح التقويض الصحيح
وطلق قبل الوطء كان احسن قوله او وهب اي هبته يوري بها المدين
بان وهبه له وهذا هو المراد والا فني كلامه اجمال لانه يصدق علي
هبة لغير المدين قال اشهب اذا ضمن المرتفق فانه يرجع علي الراهن
بما وضع من الدين لان المرتفق لم يضع له دينه لينتفع بقيمة الثوب
وتيقاضه فان كانت قيمة الثوب اكثر من ذلك وان كان الدين اكثر
لم يرجع علي الراهن شي يريد بعد ان يحلف **ص** الا ان يحضره لوجه
او يدعوه لاخذه فيقول انكره عندك **س** يعني ان المرتفق اذا حضر
الرهن للراهن بعد قبض الدين او هبته او دعاه لان ياخذه من
عنده فقال له الراهن انكره عندك فضاغ بعد ذلك فانه لا ضمان
عليه لانه حينئذ صار امانة عنده فتقوله فيقول انكره عندك راجع
للثابته ولا يحتاج الي رجوعه للاولي لانه حيث احضره كفي **ص**
وان جني الرهن واعترف راهنه لم يصدق ان اعدم **س** يعني ان
الرهن اذا حازه المرتفق ثم انه جني جنابة او استهلك مالا واعترف
راهنه فقط بذلك فان كان عديما ولو قيل الاجل لم يقبل قوله لانه
يتكلم علي خلاصه من يد مرتفعه ودفعه للمجني عليه نعم ان خلاصه
من الدين تعلقت الجنابة برقبته وخير سببه بين سلامة وفدايه
فتقوله لم يصدق اي علي المرتفق واما اقراره فهو ما اخذ به بالنسبة

للمجني عليه اذا اخلص من الرهنية وكلام المولى في الرهن الذي تتعلق
الجناية به اما لو كان حيوانا لا يعقل فانها لا تتعلق به اصلا بل اما هدر
ولما تتعلق بالثوب كالسابق والقباب والراكب وظاهر كلام المولى
سواء دعي جناية قبل الرهن او بعده وهو صحيح لان الفرض ان الرهن
معدم وانما يقتربان فيما اذا كان الراهن مليا كما يفيد كلام الشافعي
وسياقي **ص** والا يعني ان فداءه والا سلم بعد الاجل ودفع الدين **ص**
اي وان لم يكن الراهن مدينا بل كان مليا فان الراهن يخير بين فدايه
واسلامه فان فداءه بعتي رهنا الى الاجل وان اسلمه بعتي رهنا الى
الاجل ووافق الدين واسلم للمجني عليه قوله والا يعني اي بقا مستمرا
غير محدود وقوله والا سلم اي بعتي بقا محدود والى حلول الاجل وكلام
المولى فيها اذا اعترف الراهن انه جني بعد الرهن قال ابن يونس
فلو اقرانه كان جني قبل الرهن ثم رهنه فان رضى بفدايه بعتي رهنا
وان ابي وقال لم ارض بجل الجناية وحلف انه لم يرض بجلها اجوع على
اسلامه وتجيل الدين كمن اعتق او اقرانه لغيره والدين بما يجل
وان كان عرضا من بيع ولم يرض من هوله بتجيله لم يجز اقراره على
الموظن كما لو كان مسرا والدين ماله بتجيله ويكون المجني عليه
مخيرا ان شاعز منه قيمته يوم رهنه لتفديده وان شاعز عليه حتى
يجل الاجل ويباع ويتبعه بتمنه انتهى وهذا ما لم يكن ارش الجناية
اقل فيغرمه **ص** وان ثبت او اعترف واسلمه فان اسلمه مرفقه ايضا
فللمجني عليه بماله **ص** هذا مضموم قوله واعترف رهنه والمجني وان
ثبت الجناية من العبد المجاني بالبينة الشرعية واعترف الراهن
والموظن بذلك فقد تعلق به جنيته ثلاثة حقوق حق السيد وحق
الموظن وحق المجني عليه فيخير الراهن اولا لانه المالك في فدايه

واسلامه

واسلامه للمجني عليه فان فداءه بعتي رهنا على حاله وان اسلمه
فان الموظن يخير لتقدم حقه على المجني عليه في فدايه واسلامه فان
اسلمه ايضا للمجني عليه فان العبد مع ماله يكون للمجني عليه قلا وكثرا
ويجزي دين الموظن بلا رهن ابن يونس وليس له ان يودي الجناية من
مال العبد ويبتغي رهنا الا ان يشا سيده زاد عبد الحق في نكته
وسوا كان مال العبد مشروطا دخاله في الرهن ام لا لان المال
اذا قبضه اهل الجناية فقد يستحق فيستحق على السيد غرم مثله لان
رضاه بدفع اليهم كدفعه من ماله فاما اذا اراد ذلك الراهن والي
اثموظن فان لم يكن ماله مشروطا دخاله في الرهن فان دعي الموظن
الي ان يفيده كان ذلك له وان اسلم الموظن العبد كان ذلك للراهن
قال **ص** ونحوه للشافعي كلام المولى فيما اذا جني بعد رهنه اما
لو جني قبله فيجزي ان ياتي في هذه بوجه ثمة لانه غرم الموظن وهذا
فما اذا ثبت وامالوا اعترفا فيجزي ان يبتغي دينه بلا رهن وتقدم حكم
ما اذا اعترف الراهن فقط انه جني قبل الرهن **ص** وان فداءه بغير
ادنه ففداؤه في رقبته فقط ان لم يرض بماله ولم يبيع الا في الاجل
ص يعني ان العبد الرهن اذا جني جناية ففداؤه الموظن بغير اذن
سيده فان العبد يكون في رقبته العبد فقط مدينا على الدين على
المشهور ولا يكون العدا جنيته في مال العبد لانه انما افنته بمرده
الي ما كان عليه اول اولاد ذلك لما كان له طريق الي العبد بوجه وجيز
فيرجع الي ما كان عليه وهو انما كان رهونا بدون ماله ولهذا اذا كان
مال العبد مشروطا في الرهن ان العدا يكون في ماله ايضا ولم يبيع العبد
المندوب جوا على الراهن الا عند فروع الاجل سوا كان العدا في الرقبته
او فيها مع المال لانه انما يرجع على ما كان عليه وهو انما كان يباع عند الاجل

وطا

فقله وان فداء الخ قيمه قوله فان اسلمه مرتقه ايضا وقوله فداء
من اضافة المصدر لنا علمه او لمعلمه اي فقد المرتقن الرهن
الرهن او فداء الرهن المرتقن **مر** وباذنه فليس رهنا به **مر** اي وان
قد المرتقن العبد المجاني باذن سيده فان الغد الا يكون في رقيه العبد
ولا في ماله بل سلف في ذمة السيد ولو زاد على قيمة العبد ولا يكون العبد
رهنا في الغد **مر** واذا بقي بعض الدين او سقط جميع الرهن فيما بقي **مر**
يعني ان الراهن المتخذ اذا بقي بعض الدين للمرتقن المتخذ او سقط عن
الراهن بعض الدين بجهة ولما اشبه ذلك فان جميع الرهن يكون رهنا
فيما بقي من الدين وسوا كان الرهن متخذا كدارا ومنعدا ككتاب وليس
للمرتقن اخذ شيء منه لانه قد تحول عليه الاسواق واما ان تعدد الراهن
والمرتقن واحدا فانه يقضي لمن وفي حصته من الدين باخذ حصته
من الرهن **مر** كاستحقاق بعضه **مر** تشبيه في الحكم وهو البقا وهذه
عكس ما قبلها اذا ما قبلها جميع الرهن في بعض الدين وهذه بعض
الرهن في جميع الدين **مر** والقول لمديعي في الرهنية **مر** يعني ان الراهن
والمرتقن اذا اتتا رعاقتا الراهن هذا الثوب عندك وديعة او
عارية وقال المرتقن بل هو عندي رهن او بالعكس فان القول
قول من ادعي ان الثوب وديعة يمين لان مديعي الرهنية اثبت للثوب
وصف اريد او هو الرهنية فعليه البيئته والنا في ذلك متمسك
بالاصل وسوا المتخذ الرهن او تعدد وهذه المسئلة بسط افقره
في الشرح الكبير **مر** وهو كالتأهده في قدر الدين لا العكس الي قيمته
مر يعني ان الرهن اذا فات في ضمان المرتقن او كان قايما لم يمت فهو
كالتأهده للراهن والمرتقن اذا اختلفا في تعدد الدين فمن شهد
له منها حلف مع شاهد ه ويكون كالتأهده الي قيمته فاذا قال الراهن

الدين

الدين خمسة والمرتقن عشوة فان كانت قيمة الرهن مثل دعوي
المرتقن فاكتر صدق المرتقن مع يمينه وان كانت قيمته مثل دعوي
الراهن فهو صدق مع يمينه والقيمة يوم الحكم ان كان قايما وان
تلف ففيه الاقوال الالائية واما اذا اختلفا في قدر الرهن فلا
يكون الدين شاهدا على قدر الرهن على المشهور وسوا كان قايما
او قالان المرتقن غارم والغارم صدق وانما لم يقبل وهو
شاهد لانه ليس شاهد حقيقة ادلا نطق له وكلام المولى ظاهر
فيما اذا كان الرهن خوما واما ان كان مثليا والدين من التقد
فانه ينظر الي ثمنه اي قيمته اي ما يساوي اذ ذاته لا يتصور كونها
قد والدين او اقل او اكثر اي ينظر الي ما يساوي يوم الحكم ان بقي ويحيى
المخلاف في وقت النظر الي ما يساوي ان تلف ثم بالغ على ان الرهن
يكون كالتأهده على قدر الدين بقوله **مر** ولو يبيد امين على الاصح
مر لانه حايث المرتقن ايضا وجه القول الاخر ان الشاهد يكون
من قبل رب الحق واذا كان يبيد امين لم ينحصر كونه للمرتقن فلم يعتبر
ومحل كون ما يبيد امين من الرهن شاهد اذا كان قايما واما ان فان
فلا يكون شاهدا لانه فان جني في ضمان الراهن وحيث فان
في ضمانه فلا يكون شاهدا كما اشار اليه بقوله **مر** ما لم يمت في
ضمان الراهن **مر** ما صدرت به وهي ممولت لما فهم من قوله كالتأهده
اي وهو يشهد في قدر الدين مدقة عدم فوائده في ضمان راهنه
بان كان قايما او فات في ضمان المرتقن بان كان ما يفتاب عليه وهو
ولم يتم على هلاكه بيئته ومنه لو فان في ضمان الراهن بان قات
على هلاكه بيئته لو كان ما لا يفتاب عليه او كان يبيد امين لا يكون كالتأهده
في قدر الدين وانما كان شاهدا اذا فات في ضمان المرتقن ولم يكن

قال

شاهد اذ اذات في ضمان الواهن لانه اذ اذات في ضمان المرفق
فانه يضمن قيمته وهي تقوم مقامه واذا اذات في ضمان الواهن لم
يضمن قيمته فلم يوجد ما يقوم مقامه فهو كيد بن عليه بل لا رهن فالقول
قوله فيه ولما كانت احوال الرهن ثلاثة وهي شاهد للمرفق او للرهن
او لا يشهد لواحد منهما لان الواهن اذ قال الدين عشرة وقال
المرفق عشرون فقيمة احدى عشرة او عشرون او خمسة عشر فاشار الي
الاول بقوله **مر** وحلف مرفقه واخذه ان لم يبتك **ش** اي اذا شهد
للمرفق كما اذا كانت قيمته في المثال عشرون لم يحلف الواهن ويحلف
المرفق وحده وياخذه في دينه بثبوت له جنيته بشاهد وعين على المرفق
لان المدي اذ اقام له شاهد وحلف معه لم يحلف المدي عليه حده وتمايله
لا بد من عين الواهن اذ اطلب المرفق ليستفظ عن نفسه كلفه بيع الرهن
في الدين ولان المرفق يخشى من استحقاق الرهن او ظهور عيب
به بعد بيعه عياض وهو الصحيح وقوله واخذه اي اخذ المرفق
الرهن اذ لا يلزم الواهن ان يدفع نحو الرهن لان الرهن شاهد
على نفسه فقط وهو المشهور ان لم يبتك اي يبتك الواهن الرهن
بما حلف عليه المرفق فان نكل المرفق حلف الواهن وغرم ما اقرب
فقط وشار الي الحالة الثانية بقوله **مر** فان زاد حلف الواهن **ش**
اي اذ اردت دعوي المرفق على قيمة الرهن ووافقت قيمته دعوي
الواهن وهو عشرة في المثال اولا فانه يحلف وحده وياخذه
دفعه ويغرم ما اقرب للمرفق فان نكل حلف المرفق واخذه **ما**
ادعاه فان نكل عمل بتول الواهن فيعمل بقوله في صورتين اذا حلف
واحد او نكلا وشار الي الحالة الثالثة بقوله **مر** وان تقص حلفا
واخذه ان لم يبتك بيمينته **ش** اي اذا تقصت دعوي الواهن عن

قيمة

قيمة الرهن مع زيادة دعوي المرفق عليها بان قال المرفق
هو رهن عندي على عشرين مثلاً وقال الواهن بل عشرة فقط وقيمة
الرهن تساوي خمسة عشر درهما فانها يتخالفان وسيد بالمرق
لان الرهن كالمشاهد الى قيمته وياخذ المرفق الرهن ان لم يبتك
الواهن بقيمته يوم الحكم وهو الخمسة عشر في المثال عند مالك
ولبن نافع وابن الموزل لا يحلف عليه المرفق الا الغرض ان دعوي
المرفق تزيد على قيمته وان اختلفا في قيمة تالف نواصفاه ثم
قوم **ش** يعني ان الرهن اذا ضاع او تلف عند المرفق فاختلف
في قيمته لتشهد على الدين او ليغرمها المرفق حيث يتوجه عليه
الغرم فانها يتواصفاه ثم يدعي له المقومون فان اتفقا على الصفة فان
اهل الخبرة تقومها وينفي بمؤلفهم وهو من باب الشهادة فلا بد
من التمسك بالامن باب الاخبار **مر** فان اختلفا فالقول للمرفق **ش**
اي وان اختلفا اي الواهن والمرفق في الدين او في صفة الرهن فالقول
قول المرفق ولو ادعي شيئا سيرا لانه غارم وقال اشهب الان تين
كذب ثلثة ما ذكره **مر** فان تخافا فالرهن بما فيه **ش** يعني ان
الرهن اذا هلك او ضاع عند المرفق وجهل الواهن والمرفق
صفته وقيمته بان قال كل لا اعلم قيمته الان ولا صفة فانه لا شيء
لواحد منهما قبل صاحبه لان كلا لا يدري هل يفضل له شيء عند
صاحبه ام لا وانظر هل لا بد من ايمانها كتمانها المتبايعين التمسك قال
بعض لم ارفيه نصا **مر** واعتبرت قيمته يوم الحكم ان بقي **ش** يعني ان الرهن
اذا كان موجودا واختلف الواهن والمرفق في قدر الدين فان
قيمته تعتبر يوم الحكم لتكون شاهدة لايهما لا يوم الارتقاء لان
الشاهد انما تعتبر شاهدة يوم الحكم بها فكذا لك الرهن **ش** وهل

يوم التلف او القبض او الرهن ان تلف اقوال **س** يعني ان الرهن
اذا تلف واختلفا في قدر الدين فهل تعتبر قيمته يوم التلف لان قيمة
الرهن انما تعتبر يوم الضياع لان عينه كانت اولا شاهدة او تعتبر
يوم قبضه المرتهن لان القيمة كالشاهد يضع خطه ويعود فيرجع
لخطه فيقضي بشهادته يوم وضعها او تعتبر قيمته يوم الارفقان
قال الباقي وهو الاقرب لان الناس انما يرضون ما يساوون يوم
غالبها قال في التام واستظهره بن عبد السلام وهو نص الموطا
وحناه في المدونة اقوال وقوله ان تلف مدخول حلال اي وحل
ان تلف فهذا موضوع المسئلة وقوله يوم التلف دليل الجواب وموضوع
المسئلة الشرط لا دليل الجواب فليس بمستغني عنه كما قيل اي وحل
ان تلف تعتبر القيمة يوم التلف او القبض او الرهن اقوال ثم ان
كلام المولى في اعتبار القيمة لتكون شاهدة لا تضمن بدليل قوله
ان بقي اذني هذه الحالة لا يضمن واعتبار القيمة تضمن يوم القبض
الا ان يري عنده بعد القبض فتضمن باخروية ان تكررت الروية
والا فيوم روي **س** وان اختلفا في قبوض فقال الواطن عن دين
الرهن وزع بعد حلفها **س** يعني انه اذا كان له عليه عشرة دينارا
مثلا فوهنه على عشرة من ذلك رهنا ثم فقاه عشرة من العشرة
فقال الواطن هذه المسئلة هي عن دين الرهن وقال المرتهن بل هي
عن المسئلة التي بلا رهن فالحكم انهما يتخالفان وتقص المسئلة
المتبوضة على المشورين فتصور المسئلة الباقية نصفها برهن ونصفها
الاخر بلا رهن وهذا اذا كانا حاليين او موجلين وانفق احدهما
او تقارب ومن حلف قضي له علي من لم يحلف واما ان كانا موجلين
واجلها متباعد فالقول قول من ادعى الاجل القريب وكذلك اذا
حل

حل احدهما فالقول قول مدعيه كما قاله النخعي ومبارزة وظاهر قوله
وزع الخ حل الدينان او احدهما ولم يحلدا استوي اجلها او اختلف تقارب
او تباعد وهو كذا على المذهب وتفصيل النخعي ضعيف وقوله بعد حلفها
وتكونها حلفتها وتقتضي للحلف على الناكث ويحلف كل علي في دعوي
خصمه مع تحقيق دعواه وحل كلام المولى في اختلافهما بعد التقضا
واما ان اختلفا عند التقضا فظاهر كلام بن عرفة انه يجري فيه ما جرى
في اختلافهما فيما بعد التقضا وعليه فيحل كلام المولى على ظاهره **س**
كما اذا اختلفا عند التقضا او عليه كالحالة في التوزيع بعد حلفها
والمعنى انه اذا كان لرجل دينان احدهما بحيل والاخر غير بحيل فتقناه
احدهما فادعي رب الدين انه الذي بلا حيل وقال المديان بل هو الذي
بحيل او يكون له عليه دينان احدهما اصلي والاخر هو حيل به من غيره
وتقناه احدهما فقال القاض هذا دين الاصله وبينه دين الحماله وقال
الدافع هو دين الحماله فالحالها بخلافان ويوزع بينهما فان نكل احدهما فالقول
لمن حلف ثم ان الثانية هي التي وقع فيها تنقيح بن يوسف الا في واما تنقيح
النخعي فهو جاز في الصورتين انظر **س** ولما اتمى الكلام على متعلق
الرهن وكان منه الجواز خاص على الواطن ومنعه النقص في الرهن الا بان
المرتهن شرع في الكلام على الحجر العام وهو لحاطة الدين والفلس
وهو كما قال بن رشد عدم المال والتقليس خلع الرجل من ماله لغوايه
والمفلس المحكوم عليه بحكم الفلاس وهو مشتق من الفلوس التي هي
احد التثود عياض اي انه صاحب فلوس بعد ان كان ذا ذهب
وفضة ثم استعمل في كل من عدم المال يقال افلس الرجل بفتح الفهزة
واللام فهو مفلس والتقليس في العرف اخف واعم بن عرفة الاخف
حكم الحاكم بجمع كل مال الدين لغوايه لجزءه عن قضا ما لزمه فيخرج بجمع

مل
تشبيه

خلق كل ماله باستحقاق عينه موجه منع دخول دين سابق عليه علي
لاحق بمعاملة بعده والاعم قيام ذي دين علي مدبر ليس له ما يتي به
فقوله لغويته متعلق بخلق وبخزونه متعلق بحكم واشار المولى بقوله
فصل للفروع منع من احاط الدين بماله من تبرع **ش** الي التقليل
الاعم والفروع يطلق علي من عليه الدين وعلي من له الدين والمراد هنا الثاني
والثاني ان من احاط الدين بماله اي زاده عليه او ساواه فلصاحب الدين
ان يمنعه من تبرع ماله كالمستحق والصدقة ونحوهما وسوا كان صاحب
الدين متفردا او شريكا او سوا كان دينه حالا او محلا واحترز بالتبرع
عن البيع وتمتة ابيه ونحوه مما هو واجب عليه وما جرت العادة
به من كسرة لسائل واضحية وتمتة عبيد من دون سرق في الجمع فانه
جائز وافهم قوله من احاط اي علمت احاطته واما الوادعي الملاف فلا يمنع
الا بعد كشف السلطان عنه واشهر قوله الدين اي من احاطت التبعات
بماله لا يجوز عليه وظاهر قوله للفروع الخ انه لا يحتاج الي حاكم وهو صريح
المدونة والجمهور وبني عرفة وانما يحتاج لحكم حاكم في التقليل **الاخص** **مر**
وسفره ان حل بغيره **ش** يعني ان من له دين موجه تمنع من عليه الدين من
السفر البعيد الذي يحل به فيه في غيبة الدين ولو لم يجد الدين بماله وهذا
مالم يوكل وكيله لمباضا من الحق يقتضيه عنه في غيبته وليس له عزله
او يكون للمدين مال حاضر يمكن منه قضا الحق عند اجله بسهولة فليس
لصاحب الحق حينئذ ان يمنعه من السفر البعيد فالضهير في سفره عايد
علي المدين ان لا يقيد كونه احاط الدين بماله وهذا اذا كان موسرا
واما المسرف فله ان يذهب كيف يشاء **ش** واعطا غيره قبل اجله **ش** يعني
ان من احاط الدين بماله اذا عجل لاحد الفرياديه قبل اجله فلياتي
الفرياد ان يمنعه من ذلك اي لبعض ارباب الدين منع المدين من

اعطا

197
اعطا غير الفرياد القاي **ص** او كل ما بيده **ش** يعني ان المدين اذا اعطي
كل ما بيده لبعض الفرياد فان للباقي ان يمنعه من ذلك ويورد واقطعه
جهليا ولو كان الاجل قد حل ومثل الكل ما اذا بقي بيده ففصله لا يبا
الناس عليها فكل منصوب علي انه ممول ثانيا لا اعطا المحذوف
مع مموله الاول اي واعطا غيره كل ما بيده او مجرور علي جعل
اعطا مضافا له وحذف المفعول الاول اي واعطا كل ما بيده
والنصب اولي **ص** كاقتراره لئلا يمتنع عليه علي المختار والاصح **ش** التشبيه
في الحكم المذكور وهو المنع والعمي ان المدين الذي احاط الدين بماله اذا
اقرب من لمن يتهم عليه كاخيه وزوجته فانه يمنع من ذلك ويورد اقراره
علي اختاره للجمهور من خلاف حكاه ثم قال وان لا يجوز احسن والاصح
الذي اقي به قاضي الجماعة حين تزلت بنقصه المتعطي وهو المشهور وانما
اقراره بدين لمن لا يتهم عليه فانه جائز وسوا اقر في صحته او في مرضه
وهو كذلك وظاهره سوا كان الدين الذي عليه ثابتا بالبيعة او باقراره
والفرق بين ههنا والفلس ان هذا الحق من ذلك **ش** لا يمنعه ورحمته
وفي كتابه قولان **ش** يعني ان من احاط الدين بماله لا يمنع من اعطا بعض
ماله لبعض غويته حيث كان دينه حال لا يشترط ان يكون البعض الباقي
يصلح للمعاملة عليه والا فللفروع منع وكذلك يجوز لمن احاط الدين
بماله ان يرهق بعض ماله لبعض غويته وكلام المولى في الصحيح
واما المرفوض المدين فلا يعطي بعضا ولا يرهق بعضا اي لا يعطي
بعضا لبعض الفرياد في الدين القديم ولا يرهق بعضا عن بعض الفرياد
في الدين القديم واما في دين يستحدث فله ان يعطي بعضا ويهرق
بعضا من ذلك الدين المستحدث لانها ماملة حادثة ولا يجوز عليه
للاولين ولا للاخيرين حتي يقوموا عليه واما المرفوض غير المدين فله

فأهل المصداق رويته كما فعل بعض اذ لا يلزم من طلب الشرع
دينه طلبه للتقليد وهم قد جعلوه اخترازا عن طلب المدين لتقليد
نفسه او الحاكم فلا يجاب لذلك ثم شرع في بيان احكام الحجر الاربعين
بسبب التقليد الاخص وهو بيع ماله كما ياتي في قوله وبيع ماله بخصونه
بالحي رثا فاجبه كما ياتي في قوله وجس لشوق عسوه ان جعل حاله
ورجوع الانسان في عين ماله كما ياتي في قوله وللغريم اخذ عين شيه المارة
في الفلاس لا الموت ومنه من التصرف المالي واولي غيره واليه الاشارة
بقوله **هنا** فمنع من تصرف مالي **ش** القاسمية اي فسيبه جزمه يمنع
من بيع وشرا وكرا واكترا ولو بغير محاباة وباني الثمن ان المنع من البيع حيث
كان بمحاباة فيه نظرا لان المحاباة من التبرع وهو يمنع منه بحجود الاحاطة
واذا وقع منه التصرف وقف على نظر الحاكم رد او امضا واما الوالتم
شيا في ذمته واشتري او اكتراشيا في ذمته الى اجل معلوم فلا يمنع عليه
ان يوفيه من مال يطراله غير ما جمر عليه فيه واليه الاشارة بقوله لا في
ذمته **من** فله وطلاقه وقصده وعفوه وعق ام ولده وتبها
مالها ان قل **ش** تنبيه في قوله لا في ذمته والمعنى ان المجلس لا يمنع من خلع
زوجته لانه قد يخذ بسبب ذلك مالا منها يستعين به على قضاء دينه
وطاهره ولو جعل محالته لغيره ولا يقال ان هذا من اليسوع وفي
منوعة لا نأقول لما كان ما باعه غير متمول كان كالعديم وكذلك لا
يمنع المجلس من طلاق زوجته لانه يسقط بسبب ذلك نفقتها ان قيل
كيف جعل له الطلاق مع ان المصداق يدفعه فالجواب ان يقال هي
تخاصص به طلاق ام لا وكذلك لا يمنع المجلس ان يقتصر من وجب له
عليه فخاصص لان الواجب فيه على مذهب بن القاسم التخاصص او المنع
وفيه نظر على مذهب الشافعي القابل بالتخيير بين الدية والقود والا
ظهر

فإنما رويته
عن أبيه
والقاضي
فما دلت

ظهر على قاعدة المذهب الجواز لتولم ليس للفرما جبره على انتزاع
مال رقيقته وكذلك لا يمنع من المنوعين وجب له عليه جراح عم ليس
فيه شيء من روالا فله منعه منه وكذلك لا يمنع من المتقلام ولده
التي استولدها قبل الدين الذي جمر عليه فيه ويتبها مالها ولو كثر
عند مالك الا ان يستثنى على المذهب من انه لا يلزم باستزاع مال رقيقته
وعند بن القاسم لا يتبها مالها الا ان قل والا فلا وعليه شيه المولى
بقوله ويتبها مالها ان قل والا فلا وقد علمت ضعفه **نظر** **ص** وحل
به وبالموت ما اجل **ش** الضمير الجروور بالبا يرجع للتقليد والمعنى
ان الدين الموجه على الشخص يحل بفلسه او موته على المشهور لان الزمة
في الحاليتين قد خربت والشرع قد حكم بجلوله ولانه لو لم يحل للزم اما
تمكين الوارث من الضم او عدمه وكلاهما باطل لقوله تعالى من بعد
وصية يوصي بها اودين وللضرورة الحاصلة لكل بوقته وعلى المشهور
لو طلب بعض الفرما بقاءه موحلا منع ذلك ويستثنى من الموت من قتل
مدينه فان دينه الموجه لا يحل لمحملة على استيفاء مالها واما الدين
الذي له فلا يحل بفلسه ولا بموته وتفرما به تاخيره الى اجله او بيه
الان ومحل حلول الدين الموجه بالموت او الفلاس مالم يشترط من
عليه انه لا يحل عليه الدين بذلك والاكمل بشرطه وقد ذكر ذلك ابن
الهندي في الموت واما ان شرط من له انه يحل بموته على المدين فهل يحل
بشرطه ام لا وانظروا الاول حيث كان الشرط غير واقع في صلب عقد
البيع لانه ال امره الي البيع باجل مجهول **ص** ولو دين كرا **ش** يعني ان الكرا
له اية اودار او عبد يحل على من هو عليه بموته حيث استوفى المنافع
والالم يحل بموته ويلزم الوارث بحسب ما لزم مورثه واما في الفلاس فصا
الدار حق من الفرما ان لم يسكن شيئا او يسكن شيئا وكان الكوي سنة

حب

مستلما باثني عشر دينارا و دفع ستة وسكن ستة أشهر وفلس سمع
عيسى بن خنيس بن الدار في اسلاد من مينة السكينة ويخاصص بالسنه دناير
الباقية واخذ بقية السكينة ويرد منها بها ما قبضه ويخاصص بمارد
نقله ابن رزقون وقوله **ص** او قدم الغايب مليا **س** معطوف على دين
فهو مبالغة في حلول الدين الموجل فاذا فلس الغايب كما مروى حكم الحاكم
بحلول ما عليه من الدين الموجل ثم قدم مليا فان الحكم لا يتقضى ولا يرد
لاحله لان الحاكم حكم وهو يجوز ما ظهر **ص** وان نكل المجلس حلف
كل كفو واخذ حصته ولو نكل غيره على الاصح **س** يعني ان المجلس
اذا كان له حق على شخص تجده فيه وشهد له به شاهد واحد ونكل
المجلس ان يحلف مع شاهده اليمين الكاملة للحجة فان الفرما يتزولون
منزلة المجلس ويحلفون مع الشاهد على ذلك الحق كما كان المجلس
يحلف ان ما شهد به الشاهد حق لا على قدر حصته من ذلك الدين
لحلول كل منهم بحل المجلس فان حلفوا كلهم تقاسموا ذلك الحق وان
نكلوا كلهم فلا شيء لهم منه ومن حلف اخذ حصته فقط اي بما به
في الخصاص من ذلك الدين لاجمع حصته ومن نكل فلا شيء له وقوله
على الاصح عند المولف وهو قول بن القاسم متعلق بقوله واخذ حصته
بمعني انه يحلف على الكل وياخذ البعض كالدية يحلف عليها كلها
وياخذ بعضها وقال بن عبد الحكم ياخذ جميع حقه وقوله ولو نكل غيره
مبالغة في قوله واخذ حصته وسيقتط حق الناكل بعد عين المطلوب
فان نكل المطلوب فانه مفروض لمن نكل من الفرما خطه لان النكول
كشاهد ثان واذا طلب من نكل من الفرما المود الي اليمين فهل
يمكن من ذلك ام لا قولان والمناسب لما ياتي في اخر الشهادات عدم
تعيينه **ص** وقبل اقاربه بالمجلس وقربه ان ثبت دية باقرار لا يثبت **س**

بمعني

يعني ان المجلس بالمعني الاخص او بالمعني الاعم وهو قيام الفرما اذا
اقر في مجلس التقييس او قربه بدين لمن لا يتم عليه فان اقاربه يقبل
بشرط ان يكون الدين مجزوعا عليه ثبت باقراره واما ان ثبت بالبيعة
الشرعية فان اقاربه بالمجلس وقربه لا يفيد بالنسبة الى المال
الذي في يده واما بالبيعة المتعلقه بدينه فيفيد واليه اشار بقوله
وهو في ديمته يخاصص به المقوله فيما تجدد له من المال ومثله اذا اقره
بدين لمن لا يتم عليه بعد مجلس التقييس بغير قوله وهو في ديمته
راجع لمفهوم قوله بالمجلس وقربه وقوله لا يثبت حيث كانت الديون
الثابتة ببيعة تستغرق ما يديه واما ان لم تستغرق ما يديه او تستغرق
وعلم تقدم ما ملته فان اقاربه يفيد في الاولي بلا نزاع وفي الثانية
على الراجح **ص** وقبل تعيينه القراض والوديعة ان قامت بيعة باصله
س يعني ان المجلس بالمعني الاخص او بالمعني الاعم كما مر في تعيينه
القراض والوديعة لمن لا يتم عليه بالمجلس وقربه وقيل لا يتقيد
بذلك وهو المقتضى ان قامت بيعة باصل ما ذكر بان تشهد تلك البيعة
بان عنده قراضا او وديعة لفلان او على اقاربه قبل التقييس بان
عنده قراضا او وديعة وهو تعيين القراض والوديعة والمراد بتعيينه
ان يقول هذا القراض وهذه الوديعة فان لم يتم بيعة باصله
فلا يقبل تعيينه ما ذكر حيث كان صحيحا واما ان كان مريضا فيقبل
ولو لم يتم بيعة بالاصل والمختار قبول قول الصانع بلا بيعة **س** يعني
ان المخرجي اختار من الخلق قبول قول الصانع اذا فلس في تعيين ما يديه
لاربابه بلا بيعة باصله ويكتفي بقوله هذه السبيكة مثلا او هذا الثوب
لفلان مع عيين المقوله وهو قول بن القاسم المخرجي وهو احسن لان
الصانع متصرون مثل هذا وليس العادة الا شهادته عند الدفع ولا يعلم

الامن قولهم وانما فرق المؤلف في اختيار النجسين الصانع وغيره وان
كان مختاره القول في الجميع بلا بيعة بلا اصل لان اختياره في غيره
الصانع خلاف قول بن القاسم وظاهره سوا كان فلا تهم
عليه ام لا وهو ظاهر كلام بن يونس ومقتضى التعليل وظاهره
ايضا سوا كان الاقرار بالجلوس وقربه ام لا وهو ظاهر **وجواب**
ان تجدد مال **ش** يعني ان المفلس اذا تجدد له مال من فائدة او سبب
سائلة قوم اخوين فان له التصرف فيه حتى يجوز عليه فيه بالشروط
المقتضية في قوله بطلبه الخ وقوله ان تجدد له مال اي تجدد به المحر
وهو حكم الحاكم بخلع ماله وان لم يحصل قسم بين غوايه ونفهوم الشرط
ان من ثبت عدمه واطلق ولم يتجدد له مال لا يقتصر لتجدد عدمه
ولو طال زمانه بن ناجي على المدونة وبه العمل والباقي في جملته
يجدد بعد ستة اشهر لا انتقال الكسب حينئذ ولما كان المحر على
المفلس يخالف جواز السفينة في عدم احتياج فله الي حاكم اشار الى ذلك
بقوله **وانفك** ولو بلا حكم **ش** اي وانفك المحر عن المفلس اذا قسم
ماله ويقتصر من ديونهم ببيعة وحلف انه لم يكن شيئا او وافقه الفروما
علي ذلك ولو بلا حاكم يحكم بملكه واسار بل يقول بن الفصار وتلميذه
عبد الوهاب لا ينفك محر عن محجور عليه الا بحكم حاكم لا يحتاج اليه
للاجنهاد الذي لا يضبطه الا الحاكم ثم لا نسب للمولف ان يقدم
قوله وانفك ولو بلا حكم على قوله **وجواب** ان تجدد مال **ش**
ولو ملكهم الغير فباعوا واقتسموا ثم دأب عن غيرهم فلا دخول للاولين
ش يعني ان الفروم وهو من عليه الدين اذا ملك الفروما ما بيده
فباعوه من غير دفع الحاكم واقتسموه بحسب ديونهم واقتسموه من
غير بيع حيث يسوغ لهم ذلك وبقيت لهم ببيعة ثم دأب عن غيرهم بعد

ذلك

ذلك ففلس ثانيا فليس للاولين دخول في اثمان ما اخذ من الاخوين
وما تجدد عن ذلك الا ان ينقل عن دين الاخوين فضلة فاعلم بخصيص
فيها كما لو حكم الحاكم عليه بالمال للفروما ثم دأب عن غيرهم فلا دخول للاولين
مهم ولذا قال كنفيس الحاكم وظاهره كما من الحاجب ان تقليس الحاكم
وان لم يحصل قسم من له هذا الحكم وانهم قوله واقتسموه اثم لو قاموا
فلم يجدوا شيئا فتركوه لم يكن تقليسا فاذا دأب عن اخوين دخل الاولون
والثاني في عدم الدخول لان كل واحد فلا يمنع من التصرف ولا
يجل به ما اجل وله الاقرار ولو بعد من المجلس ويبعهم ليس بيع خيار لان
قبل الفروما ما ذكر ليس تقليسا ثم استثنى ما قبله وهو عدم دخول
الاولين على الاخوين قوله **ش** الاكارت وصلة وارث جنابة **ش** اي الاله
ان يبيد مالا من غير اموال الاخوين كبركات وهبة وارث جنابة
عليه او علي ولهم فانه يدخل فيه الاولون والاخرون ويتخاصصون
كلهم فيه **ش** ويبع ماله بحضورته بالخيار **ش** هذا هو الحكم الثاني
من احكام المحر وفاعل بيع هو الحاكم والمعين ان المفلس يبيع الحاكم ماله
ان خالف جنس دينه او صفته والا فلا يجب بيعة والمستحب ان يكون
البيع بحضوره من عليه الدين لانه اقطع لجهته ويكون البيع بالخيار فيه
للحاكم ثلاثة ايام للاستقصا وطلب الزيادة في كل سلعة من حيوان
وعرو من وعقل بخلاف خيار التزوي فيختلف باختلاف السلع كما
مر ولا يختص ما ذكره المؤلف من الخيار **ش** ثلاثا بسلع المفلس بل كلما باعه
الحاكم على غيره من سلع غايب ويقيم ويقيم ودل ثلاثا لان المدة
محددة فيجوز تذكير المدة وتانيته **ش** ولو كذا او ثوب جمته ان كثرت
قيمتها **ش** اي ولو كان مال المفلس كتبنا على من غير كواحدة
لان هذا امر جري فلا يني في ما في باب الاجارة من كواحدة ببيع الكتب



لانه امر اختاري فلا ياتي في محل الخلاف في الكتب الشرعية كالشريعة
والنفس والحديث وما عداها لا خلاف في جواز بيعه وكذلك بيع
عليه للفلس ثوبا جمعة ان كثرت قيمتها ولو في دين الفسب ويشترى
له دونها والقلة والكثرة بالنسبة للفلس و مراده بثوبي جمعة
لمبوس جمعة وهو يختلف باختلاف عرفي للابس ومباركة والتشبه
باعتبار الغالب والافلا فرق بين الثوب والثوبين والاثواب **ص** وفي
بيع الله الصانع تردد **ش** يعني انه اذا فلس احد من ارباب الصانع
فهل تباع عليه التمتع المحتاج اليها كمرزبة الكمد ومطرقة الحداد وما اشبه
ذلك والحال انها قليلة القيمة اولاتباع فيه تردد لشيخ المازري
الحجيد الصانع فقال عنه انه كان يتروك في بيع ذلك والتردد جار علي
اصطلاحه لان معناه التحير فقوله وبالتروك تنزدد المتأخرين في
التقليد وبالتحيز لخير جسد المتأخرين فيصدق في بواحد كما
واما غير المحتاج لها فتباع من غير خلاف وكذلك لو كثرت قيمتها
ص واو حرقيقته **ش** يعني ان رقيق الفلس الذي لا يباع عليه في الدين
كالمبر والمحقق الي اجل وولد ام الولد من غيره بواجر عليه **وا**
الرقيق الفن فانه يباع عليه وقد دخل في قوله وبيع ماله والمراد
بالرقيق هنا من له فيه خدمة كثيرة وفي كلام المؤلف قرينة علي هذا
المولد وهو قوله بخلاف مستولمة اي فاتها لا تواجر عليه اذا اولدها
قبل الحجر عليه اذ ليس له فيها غير الاستمتاع وقليل الخدمة روي محمد بن
مواجهة مدبرته وبيع كناية مكاتبه الخفي وتباع خدمته محتق لاجل
وان طالت كمشترئين وتباع من خدمة المد بوالسنة والستات
ولا يباع مرجع عبد له اخذ منه غيره اي لا يباع عبد جعل سيده مرجعه
من فلس بيد ان جعل خدمته لغيره مدة وان فلس المخدم بفتح الدال
فالخدمة

فالخدمة له كمرض ان كانت سنين معلومة كالعشرة ونحوها وان كانت
حياة المخدم او المخدم بيع ما قرب كالسنة والستين وما الكري او
تقدمه يبيع له تنبيه قال في المتقدمات وان ادعي في امه انها استقلت
منه لم يصدق الا ان تقوم بيعة من النساء او يكون قد فشي ذلك قبل
ادعائه وان كان لها ولد قائم فقوله مقبول انه منه **ص** ولا يلزم
بتكسب **ش** يعني ان الفلس بعد اخذ ما بيده لا يلزمه ان يتكسب لغيره
ليوفي ما عليه من الدين ولو كان قادرا علي ذلك لان الدين انما يعلق ببيعة
لقوله تعالى وان كان ذوا عسرة فنظرة الي ميسرة وسواها علم
المر ما علي التكسب ام لا وتقييد المخفى ضعيف **ص** وتسلط واستشفاع
وعفوكه يترد وانتواع مال رقيقه او ما وهبه لولده **ش** اي وكذلك لا يلزم
الفلس ان يتسلف مالا لاجل غريبه ولا قبول هبة ولا صدقة وكذلك
لا يلزمه ان ياخذ بالشفعة ولو كان فيها فضلة زائدة علي الشرا لانه
ابن مالك ولا يلزمه ولو مات عن شفعة فالشفعة للموثة لا للفرع
ولا يلزمه ان يعفو للدينة عن قصاص من وجب له ليوفي به ما عليه وله
العفو مجانا بخلاف ما يجب فيه الدينة لكونه خطأ او عمدا لا قصاص
فيه لانه مال فيلزمه فقوله وعفو شعور يانف الجناية عمدا فيه القصاص
فيهم منه ان الجناية لو كانت خطأ وجب اخذ الدينة وليس له العفو
فيها الا بمال او عمدا لا قصاص فيه كناية وما مومة ليس له العفو
لا مال وقوله للدينة اي علي الدينة اي علي اخذ الدينة ولا يلزمه
انتواع مال رقيقه المتقدم نعم ان اختار هوقه فك جاز علي المستحسن
اي جاز له ان يتزوج ماله كالمبر و ام الولد ان لم يرض السيد والمحقق
لاجل ان لم يترتب الاجل فان مرض او قرب الاجل فلا يجوز له الانتواع
ولا يلزمه اعتصام ما وهبه لولده الصغير والكبير قبل احاطة الدين

اذا ما ذهب له بعد الاطالة لهم رده ثم ان المؤلف استعمل الانتزاع في
 حقيقة وهو انتزاع مال رقيقه ومجازه وهو انتزاع ما وهبه لولده
 لانه انما يقال فيه اعتصار فاطلاق الانتزاع على هذا مجاز بالنسبة
 لعرف القسمة لا بالنسبة للنظر لانه يقال فيه انتزاع في مائة اخذ يمين
 كيفية بيع مال الفلاس من استينا وتخييل قد كرم ما جعل يمينه لكن بعد الاستينا
 الايام السيرة وما يطالب باستينايه وسكت عما لا يستتبع به ما يختص
 فساد كطري لم وفائده فلا يستتبع به الاكساعة وما يسيروا في
 كسوط ودلوفيا من حيله فقال مشير الى الاول بقوله **وعجل**
بيع الحيوان المراد بالتخييل انه لا يستتبع في بيع عقاره وعرضه
 فلا يتاني انه لا بد من الاستينا بالحيوان الايام السيرة لان الحيوان
 سريع التغير ويحتاج الى مونة وفي ذلك نقص مال الغرما وليس
 المراد بالتخييل انه يباع من غير تاخير اصلا ولا انه يباع بلا خيار ثلاثة
 ايام كما توهمه صاحب التكملة لانه لم يقله احد والى الثاني بقوله **ص**
 واستوني بفقاره كالشهرين **ص** يعني ان الفلاس لا يستعمل بيع عقاره
 اي وعرضه التي لا يختص فسادها ولا تغيرها بل يستتبع به في الماد
 عليه الشهرين وما كان بها ثم يباع بعد ذلك بالخيار ثلاثة ايام مراعاة
 الحال الفلاس لان المتعار لا يختص عليه التغير ولا يحتاج الى مونة وكلنة
ص وقسم بنسبة الديون **ص** اي وقسم مال الفلاس المجتمع من اثاث
 ما يبيع ونافعه ان كان اما بنسبة الديون بان ينسب كل دين لمجموع الديون
 فلو كان لشخص مائة واخر خمسون واخر مائة وخمسون ومال الفلاس
 مائة وعشرون فنسبة دين الاول لمجموع الديون ثلث فياخذ اربعين
 ونسبة الثاني سدس فياخذ عشرون ونسبة الثالث النصف ياخذ
 ستين ويحتمل طريقا اخر وهو نسبة مال الفلاس لمجموع الديون وطريق
 ذلك

قا

ذلك ان تعلم كمية مال الفلاس ثم تعلم كمية الديون اللازمة له ثم
 تنسب مال الفلاس الى مجموع الديون فتلك النسبة ياخذ كل غريم من
 دينه مثلا لو كان جميع مال الفلاس عشرون دينارا وجميع الديون اربون
 فنسبة المشورين الى الاربعين النصف فياخذ كل واحد من الغرما نصف
 دينه وقولنا اللازمة لثمة يخرج الكتابة فلا يحصل بها الايام
 ليست يدين لازم فلهذا الوكايب السيد عبده المادون له في التجارة
 ثم قام الغرما على هذا العبد فقلوه واقتسموا ماله فان السيد لا
 يحصل مع الغرما بالكتابة كما مر بل ان وفي عتق وان يجوز في قوله
 بنسبة الديون جعله صاحب التكملة من اضافة المصدر لفاعله اي
 بنسبة بعضها الى بعض اي بقدر نسبة الديون بعضها الى بعض وجعله
 القسمة لمخوله والفاعل محذوف اي بنسبة الديون اي بنسبة للديون
 فكلما محتمل للطريقين لكنه ظاهر في طريق صاحب التكملة **ص**
 بلاية حصوهم **ص** يعني ان القسم على غرما الفلاس والميت لا يتوقف
 على اثبات ان لا غريم بخلاف الورثة فان الحاكم لا يقسم عليهم حتى
 يكلفهم بيعة تشهد بخصوهم وموت مورثهم وتقدمهم من الميت
 اتفاقا لان عددهم معلوم للحيوان والاصدقا واهل البلد وغيرهم
 والديون يقصد اخفاؤها غالبا **ص** واستوني به ان عرف بالدين
 في الموت فقط **ص** الضمير في به للمقسم وقوله فقط اي في الفلاس
 بالاجتهاد والميت ان الميت اذا كان شهورا بالدين فان الحاكم لا يحل
 يقسم ماله بين الغرما بل يستتبع به لاحتمال طرود غرما اخر حتى
 يجتمع الغرما والفرق بين الموت والفلاس بقادمة الفلاس دون الميت
 لكن في غير بعيد القية اما بعيد القية فيستحق على وجوب الاستينا
 به اذا خشي ان يكون عليه دين فني محصوم في الموت فقط تقصير

او ان فقط طرف والمولف لا يعتبر فهو **ص** وقوم مخالف النقد
يوم الحصاص **ش** يعني ان المفلس اذا كانت عليه ديون مختلفة لاحد
عوايه مائة درهم ولا حدهم طعام مثلا فان ما خالف النقد من
وقوم وشيلي يقوم يوم قسم المال وهو مراده يوم الحصاص فاذا
كان قيمة الطعام مائة درهم وقيمة العرض كذلك ومال المفلس مائة
فانها تنقسم بين الغرما اثلا ثا فباخذ صاحب النقد ثلث المائة
ولكل من صاحبي الطعام والعرض كذلك فيعطى لصاحب النقد
منابه ويشترى لصاحب العرض بمنابه من صفة عرضه ولصاحب
الطعام كذلك واليه اشار بقوله **ص** واشترى له **ش** اي لصاحب
مخالف النقد منه اي من جنس ماله وصفته مما يخصه في الحصاص
من مال المفلس وهذا مع المشاحة واما مع التراضي فانه يجوز
اخذ الثمن ما لم يمنع مانع من ذلك كما ياتي **ص** ومضى ان رخص لو غلا
ش لما قدم انه يشتري للفقير بمنابه في الحصاص مثل ماله من عرض
وطعام ذكره هنا انه لو لم يحصل شراء العرض والطعام جتي رخص
السرفا شترى له بما خصه نصف الطعام والعرض الذي على الكس
المفلس او ما يوتي دينه كما لو كان على المفلس عشرة اراد ب او عشرة
ثياب فمنابه ثلث قيمة ذلك وهو ثلاثة وثلاثون وثلث من
المائة المقوم بها فلم يشتريه بذلك جتي رخص السرفا شترى
له بذلك خمسة اراد ب او خمسة ثياب او عشرة فانه يمضي فيما بين
رب الدين والغرما فليس لهم عليه رجوع في الرخص بل يفوز بنصف
دينه او بجميع دينه دولهم وليس لهم ان يقولوا تخاصصك فيما زاد
علي ثلث دينك بل يختص بما حظه الرخص الا ان يزيد على دينه فليود
الزائد عليهم يتجاوزون فيه كما لو اشترى احد عشر مثقالا طرا
وكذلك

وكذلك يعني لو لم يحصل شراء العرض والطعام حتى غلا كما لو
اشترى في العرض المذكور مقدار خمس دينه فليس لمن له الطعام او العرض
ان يقول ارجع علي الغرما بما تقتض عن ثلث ديني الذي نابني في الحصاص
وانما يكون النجاس بين من له الطعام او العرض وبين للمفلس فيستقط
ما زاد الرخص عن المفلس من دين مع من له الطعام او العرض وفي
الفلا يتيمم بما تقتض لاجل الفلا من دينه فيصير لمن له الطعام او العرض
في الرخص في المثال نصف الاراد ب او الثياب ويبقى له في ذمة المفلس
في الفلا اربعة اخماس دينه وهو ثمانية اراد ب او ثواب **ص** وهل يشترى
فشرط جيد ادناه او وسطه قولان **ش** يعني ان الشخص اذا كان
له عقد من فليس مسلم وقد اشترط عليه موعا جيد ام قوم له علي
حسب ما وقع عليه العقد ومنابه شيء من النقد فحصل يشترى له ادني
انواع الجيد رفقا بالمفلس او يشتري له اوسط انواع الجيد وهو العدل
بين المفلس وصاحب الدين اذا لا غلا ظلم علي المفلس والادني ظلم
علي المسلم قولان وكذلك اذا كان اشترط علي من فليس الادني فحصل
يشترى له بمنابه ادني الادني او وسطه قولان كذا قاله بعضهم
فان قلت قوله في السلم وحمل في الجيد والودي علي الغالب والا فالوسط
يخالف ما هنا قلت ما تقدم فيهما لم ينس واما كان قوله واشترى له
بما خصه يوم وجوب الشراء ومنع اخذ ما ناب في الحصاص منه علي
ان ذلك عند مشاحة الغرما اما لو تواضوا علي اخذ ما ناب بمنابه في
دينه ويبقى له ما بقي من دينه من الطعام والعرض في ذمة
المفلس لم يمتنع بقوله **ص** وجاز الثمن الا لما منع كالاقتضا **ش** اي وجاز
لمن له دين مخالف النقد اخذ الثمن الذي ناب في الحصاص دون ان
يشترى له من طعام او عرض الا لما منع شرعي كما لا يخفى في باب

الاقتضا السابق في قوله وبغير جنسه ان جاز بعبه قبل قبضه وسببه
بالسليم من جرة وان يسلم في راس المال فلو كان راس مال هذا
الغريم عرضا سلمه في عرض كسبه مثلا في ثوبين فحصل له في الحصص
قيمة ثوب وبقي له ثوب جاز له اخذ تلك القيمة لان حاصل امره انه دفع
عبد في عين وثوب ولا يحذر في ذلك بخلاف ما لو كان راس ماله ذهبا
ذهبا ونابه في الحصص ففتم او العكس فلا يجوز اخذ ما نابه بل يتعين
الشئ له من جنس دينه لانه يودي الي الصرف الموحى والبيع والسلف
وبيع الطعام قبل قبضه ان اسلم في طعام وما كانت زوجة المفلس
حيا او ميتا من جملة الغرما ولها حكمهم في الحصص وحلول الموحل
من محرو وغيره من الخنوق اشار الي ذلك بقوله **ص** وحاصت الزوج
بما انتقلت وبصداقها **ص** يعني ان زوجة المفلس تخصص غرماء بما
انتقلت علي نفسها من ماله او تسلفت بشرط ان يكون زوجها مائلا
حين انفاقها المذكور وسوا كان الدين الذي فلس بسببه قبل الانفاق
او بعده والا فلا ترجع منه شيء وكذلك تخصص الغرما بجميع صدقاتها
علي المفلس ولو فلس قبل الدخول لانه دين في ذمته حل بفسه فاذا
حاصت بصداقها ثم طلقها الزوج قبل الدخول فتزد ما زاد علي قدر
المحاصة بنصف الصداق علي قول بن القاسم اي وتخصص فيها
ردته فاذا كان الصداق مائة وحاصت بها فباقيها خمسون ثم
طلقها قبل البناء ردت للغرما خمسة وعشرون لانه يبين ان صداقها
خمسون وانها لا تستحق الحصص الا بها وتكون في الخمسة
والعشرون التي ردتها اسوة الغرما ولو طلقها قبل الدخول والمها
فانها تخصص بنصف صداقها وحوله كالغوت تنسبه في الميلى
اي تخصص بنصفها وبجميع الصداق في الموت **ص** لا ينتقل الولد

اي

ص اي فلا تخصص بها لاني الموت ولا في النفس لانها مواساة وكذلك
نقطة الابوين الا ان يكون حكم بها حاكم وتسلفت وكان مليا فانها حينئذ
تخصص بها **ص** وان ظهر دين لواء مستحق بيع وان قبل فله رجع بالحق
ص يعني ان المفلس والميت اذا قسم الغرما ماله ثم طوعا عليهم غرم سوا
علم الغرما به ام لا ولم يعلم الورثة بالدين وليس الميت مشهورا به
بالمداينة بل يباي ياتي فانه يرجع علي كل من الغرما بالحقبة التي تنوبه
لو كان حاضرا فلا يأخذ مليا عن عدم ولا حاضرا عن غايب ولا مليا
عن ميت فلو كان مال المفلس عشرة مثلا وعليه ثلاثة لكل واحد
عشرة احد هم غايب فاقسم الحاضرون ماله فاخذ كل واحد منهما
خمس ثم قدم الغايب فانه يرجع علي كل منهما بواحد وثلاثين وكذلك
اذا بيعت سلعة من مال المفلس او الميت بعد الفس والموت
او قبلهما ثم استحققت تلك السلعة فان المستحق من يده يرجع
علي كل واحد من الغرما بالحقبة التي كانت تنوبه في الحصص فقط
فلا يأخذ احدا عن احد فلو كان عليه عشرون دينارا مثلا لاثنتين
ولم يوجد عنده الا سلعتان فيبيعت كل سلعة بمسوقة فاخذ كل
واحد من غريميه عشرة علي قدر دينه ثم استحققت احدي السلعتين
فان المستحق من يده يرجع كل واحد منهما بثلاث مائده وهو
ثلاثة وثلاثون لانه غريم طوعا علي الغرما وهذا مبني علي انه مفلس حيث
كان دينه مساويا لما بيده وهو خلاف ما **ص** او يحمل علي ما اذا كانت
قيمتها حين التفليس تنقص عن عشرين ثم رادتا حين البيع الي بلوغها
عشرين واكثر بقوله فله رد بينه عما لو كان احد الغرما حاضرا للقسمة
ساكنا بلا عذر له من القيام بحقه فانه لا يرجع علي احد شي لان كونه
بعد رضي منه ببقا ما ينوبه في ذمة المفلس وانما بالغ علي كون المبيع قبل

الفلس لان الغرما رجا يقولون للمستحق منه السلعة اقتسما مال
الفلس لان دينك لم يصل اليها ولم تنتفع به لانه طرا بعد التقليل
ص كوارث او وصي له علي مثله **ش** التثنية في الحكم والميت ان الوارث
اذا طرا علي الورثة او الوصي له اذا طرا علي الوصي له الحكم سواء وهو
ان الطاري يرجع علي كل بما يخصه لو كان حاضرا للقسمة فلا يأخذ
مليا عن عدم ولا حاضرا عن غايب كما مر **ص** وان اشتهر ميت بين
او علم وارثه واقتبس رجوع عليه **ش** يعني ان الميت اذا كان مشتهرا
بالدين او علم وارثه او وصيه ببعض الغرما فتعدي الوارث او الوصي
واقتبس الزكاة لبعض الغرما فان الطاري من الغرما يرجع علي
الوارث او علي الوصي فيأخذ منه جميع حقه لتعديده بالقسم ثم
يرجع الوارث او الوصي علي الغرما الذين اقتبضوا ولا يبعد رما اخذه
هذا الطاري منه كما يأتي اما ان لم يعلم ولم يشتهر موثقه بالدين فهو
المذكور ولا يتوله وان ظهر دين رجوع بالحصة ولا رجوع للطاري
علي الوارث وانما رجوعه علي الغرما **ص** واخذ ملي عن عدم مال يوارث
ما قبضه **ش** يعني ان الورثة اذا اقتسموا الزكاة ميراثا ثم طرا عليهم
غريم لا يقيد العلم والشهرة فانه يأخذ الملي عن المعدوم والحاضر
عن الغايب والحي عن الميت بجميع حقه ما لم يجاوز دين الطاري ما قبضه
الوارث الملي لان الوارث الملي يقول لهذا الغريم الطاري ليس لك علي
رجوع الا بعد رما قبضته فقط فيستوفى رجوع هذا الطاري ببقية
دينه علي بقية الورثة وانما كان كذلك لان الغريم مخدوم علي الوارث
اذ لا ارث الا بعد وفا الدين فتوله وان اشتهر الخ هذا في الوارث
المقبض واما الوارث القابض فلا تفصيل فيه بين علم وعدمه او
اشتهار وعدمه وقوله واخذ ملي الخ هذا في الوارث القابض

لنفسه

لنفسه وانما لم يتول واقتبس او قبض لان من المعلوم انه لا يؤخذ ملي
عن عدم مال يوارث ما قبضه الا في الوارث القابض لنفسه ولك
ان تحمل قوله واقتبس شاملا لها اي اقتبس غيره كان غرما او مائتلا
اي واقتبس غيره مع قبضه لنفسه **ص** ثم رجوع علي الغريم **ش** اي ثم اذا
غرم الوارث او الوصي للغريم الطاري مع العلم او الشهرة فان الوارث
يرجع علي الغريم الذي قبض منه فهو من نعمة الكلام علي الوارث
المقبض فتوله ثم رجوع الخ معطوف علي قوله رجوع عليه وشارت قوله
ص وفيها البدالة بالغريم وهل خلاف او علي التحيير **ش** الي ما ذكره
في المحل وتة عن ابن القاسم في باب اخر وهو انه يرجع القادم من
الغرما علي الغرما القابضين من الورثة حيث كانوا المليا فان كانوا
معد بين يرجع علي الورثة وكان عليه ان يقول وفيها ايضا لينفذ
ان المحلين في المدونة واختلف هل قول ابن القاسم ببدالة الغريم
علي الوارث خلاف لقول مالك يبدأ بالوارث وهو قسم الخمي وغيره
واستظهره بن عبد السلام اوليس بخلاف بل وفاق ومحيي
قول مالك فيها يبدأ بالوارث وقول ابن القاسم بالغريم ليس علي
سبيل التخيير بل علي التحيير يعني ان الغريم الطاري ان اختار تبع
حصة الوارث ثم رجوع علي الغريم وان شائعه الغريم وهو فهم
ابن يونس والي فهم التخيير من اشارة بقوله تاويلان اي فيه تاويلان
فلما مبتدأ حذف خبره ولا يمكن قسم مال المفلس والميت متوقفا
علي حضور جميع غرما به بل يقسم ولو غاب بعضهم والحاكم وكيل
الغائب فينزل نصيبه الي قدومه بين حكم تلف ذلك النصيب
المعقول وهو ان ضمانه من عزله له بقوله **ص** وان تلف نصيب
غائب عزله منه **ش** يعني ان الحاكم اذا قسم مال المفلس او مال الميت

بين عرواية ثم انه عزل نصيب شخص نحايب قتل بعد ذلك فان
مصيبته من النايب اتفاقا والقاضي اونايبه امين فيه وفهم ما
قررنا انه لو عزل العرواية او الورثة لكان ضمانه من المديان **ص**
كعين وقف لعرواية لا عرض **ص** يعني ان الحاكم اذا وقف مال المفلس
او مال الميت كله ليتقضى منه ديونه قتل ذلك المال فالمشهور انه
ان كان عينا ذهبيا او فضة فضمانه من العرواية الى ضررين لتوزيعهم
في قسمة العين اذا لا كلفة في قسمها لانها سميات للقسم واما
المريض اذا تلف ضمانه من المفلس او من الميت لامن العرواية وذكر
وقف ولم يوثق لنا وبطل العين بالتقيد والمراد بالعرض ما قابل
العين **ص** وهل الا ان يكون بكد يثمة تاويل **ص** اي وهل عدم الضمان
في العرض مطلقا سوا كان مثله من العرواية ام لا ويكون ضمانه من
المفلس وهو قول بن القاسم وان محل عدم الضمان اذا كان العرض
مخالفا لمصلحة العرواية عليه اذا كان مثله بينهم فضمانه منهم لان المفلس
وهو قول بن رشد لان المحاصة فيه كالعين ولا يحتاج لبيعه فيضمنه
العروم والخلاف محله اذا كان الذي اوقف العرض القاضى لا العرواية
او الورثة والى ما مر اشار بالتاويل والمذهب التاويل بالاطلاق
والباقي بكد يثمة للملازمة والكافي بمعنى صفة اي وهل الا ان يكون
ملائما بصفة دينه **ص** وترك له قوته والتفقه الواجبة عليه لظن
بسرته **ص** عطف على قوله وبيع ماله والمعنى ان الحاكم يبيع على
المفلس ماله ويتسلمه بين عرواية علي ما مر ويترك له منه قوته
من تلزمه تقفقه شرعا من روجاته وولده ورفيقه واسمحات
اولاده ومدبريه الى ظن يسرته لانهم على ذلك عايلوه بخلاف
مستغرق الفدية بالمظالم والتبعات اذا فليس فانه لا يترك له الا ما

يسد به جوعته لان اهل الاموال لم يبالوه على ذلك قاله بن رشد
والغزالي كما نقله ابو الحسن وكلام **ص** في شرح المناسك يبين انه
لا يترك ولا ما يسد جوعته قوله الواجبة عليه بالاصالة **ص**
لا بالالتزام لسقوطها بالمفلس والموت وقوله لظن يسرته متعلق
بقوله قوته والتفقه وليس غاية للترك وتعلق الجار والجور **ص**
بالاسم الجامع كما نقله اسد علي ولو قال لظن يسره كان احضر
ص وكسوتهم كل دشتا متا **ص** يعني ان المفلس يترك له ولكن تلزمه
تقفقه كسوتهم اي يترك لكل واحد منهم دشتا دوا والدست بفتح
الدال هو الدشت من الثياب واما الثياب التي للزينة فلا يترك
له ولا لمن تلزمه تقفقه على المشهور قال في الاستمنا لا يترك عليه
الا ما يوارى عورته بين الناس ويجوز به الصلاة الا ان يكون
في الشتاء ويخاف عليه الموت فيترك له ما يقيه البرد انتهى ومثل
الموت خوف الضرر كما هو الظاهر قوله وكسوتهم عطف على قوته
والضمير عايد على من ذكره فكل مبتدأ وسوغ الابتداء بها الموصوف
لانها من صيغة واخر محذوف اي كل يعطى دشتا متا ودشتا
مفعول ثان ليعطى والجملة من المبتدأ والخبر مستانفة استئنافا
بيانيا فهي جواب عن سوال محذوف وكأنه لما قال وكسوتهم قال له
قائل ما يعطون فقال كل دشتا متا **ص** وانما يستغنى لفظ كل لئلا
يتوهم ان يكتفي الجميع دشتا واحد **ص** ولو ورت اياه يبيع لا وهب له
ان علم واحبه انه يعطى عليه **ص** يعني ان المفلس اذا ورث من يفتق
عليه كاصوله وان علوا وفروعه وان سفلوا وحواشييه فانه يبيع
في الدين الذي على المفلس لتعلق حق العرواية ان استغرقه الدين
والا يبيع منه بقدر الدين وعنى الباقي ان وجد من يشتريه مستقضا

والايح جميعه ويملك باقي الثمن واما لو ذهب له من يعتق عليه فانه
لا يباع عليه في الدين الذي عليه بشرط ان يعلم الواهب انه يعتق
عليه الفليس لانه انما وهبه جنيته لاجل العتق فلو لم يعلم الواهب
انه يعتق عليه بل علم انه ابوه مثلا فانه يباع عليه للفرياء وظاهر
قوله لا وذهب له انه عطوف علي ورث وهو غير ظاهر لان لا
لا تقطف الماضي وانما تقطف المضارع بقلته واجيب بان وذهب
ليس عطوفا علي ورث بل هو صفة لموصوف محذوف عطوف علي
معنى ما يري يباع عليه اب ورث لا اب وذهب **و** وجس ثبوت
عسره ان جعل حاله ولم يبيل المبرر له بجمل بوجهه **ش** هذا هو
الحكم الثالث من احكام المجر وهو عطوف علي قوله فمع من تصرف
ماله والمعنى ان المدين سوا كان غلسا ام لا احاط الدين بماله ام لا
يجس الي ان يثبت عسره كان ذكرا وانثى حرا او مازونا **ف**
التجارة هذا ان جعل حاله اي لم يعلم هل هو ملي او معد لان
الاصل في الانسان ان يولد فقيرا لا ملك له والغالب من شأنه
التكسب فحمل علي الغالب في هذا اما من علم ماله فيومر بدفع
الحق الان وعلوم المدايم يجب انظاره ويحمل جس بجهول الحال
ما لم يبيل التاجر بجمل بوجهه الي غاية اثبات عسره فان سال
المبرر بجمل بوجهه واولي بالمال الي ان يثبت عسره فانه لا يجس
لان الغنم لم يثبت ماله ولانه غيب مالا وانما يجس ليتبين امره
فاذا اعطي جملا الي مدة الاستكشاف توصل به الي ذلك كما يتوصل
بالسجن فالصبر في جس راجع للمدين الاعم وهو يثبت **ا**
التقليس لا يتوقف علي ثبوت السر والاما جس الفليس وكلام
المولف السابق يدل علي ذلك اذ قوله بطلبه وان اي غيره وقوله وفلس

حضر

حضر او غاب ان لم يعلم ماله وظاهر في ان التقليس لا يتوقف علي
ثبوت السر بطريقة من شهادة وحلفه انه ليس له مال ظاهر
والا باطن والصبر في يبيل للجهول وفي له راجع بثبوت عسره
فلو سال ذلك ظاهرا لملا فكل يجاب لذلك بجمل بالمال او بالوجه
قولان **ح** فنوم ان لم يات به ولو اثبت عدمه **ش** يعني انه اذا
قبل منه الجميل فغاب الغنم عند الاجل فان الجميل يفهم ما عليه
فان احضره عند الاجل ولم يظهر له مال حلف واطلق فان غاب
ثابته الجميل فطلب الغنم عدمه فكل يفهم ما عليه وبه قال ابن رشد
بنا علي ان يمين المدين يتوقف عليها بثبوت عدمه وقد قدرت
منه وهو ما شئ عليه هنا وعند اللحن لضمان علي الجميل حيث اثبت
عدم المدين بنا علي ان اليمين بعد ثبوت العقوبة لم يكن شيئا استخفا
واقترض المص علي هذه الطريقة في باب الضمان حيث قال لان
اثبت عدمه او موته في غيبته اي فلا ضمان علي الغنا من حينئذ
وظاهره ولو كان يقطن به كتمان المال والمشهور من القولين ما
للخمس **و** او ظهر ماله وان تغالس **ش** عطف علي قوله ان جعل حاله
والمعنى ان الانسان اذا كان ظاهرا لملا الا انه تغالس اي اظهر
الفليس من نفسه بان قال لا شيء يعني بالدين فانه يجس وظاهر
الملا هو الذي يقطن ان له مالا بان كان يلبس الثياب الجميلة وله
خدم **و** ان وعد بقضاء وسال تاجر كالغنم اعطي جملا بالمال
ش يعني ان ظاهرا لملا اذا وعد بان يدفع الحق ويقضيه ولكن قال
اخوتي اليوم والثلاثاء الخمسة فانه يجاب الي ذلك بشرط ان يعطي
جملا بالمال لانه لما وعد ظهرت قدرته علي المال فلم يقبل منه
الا جميل بالمال فان لم يعط جملا بالمال فانه يسجن واليه اشار بقوله

والاشيخ حتى يأتي بحيل او يفي ما عليه ويجهول الحال اذا وعد
بالفكا كظاهر الملا اذا وعد به ثم شبه في قوله والاشيخ قوله كعلوم
الملا اي فانه يشيخ حتى يوتي ولا يميل منه حيل **ص** واجل ليبي عرضه
اي اعطي حيل بالمال والاشيخ **ش** يعني ان المدين غير المنسل اذا طلب
التاجيل حتى يبيع عروضة بلغها فانه لا يوجل لذلك الا اذا اعطي
حيل بالمال والاشيخ واما المنسل فان الحاكم يبيع عليه عروضة
ولا يحتاج لتاجيل وببارة قوله واجل هو في ظاهر الملا وكلام
الملا لا في مجهول الحال لانه لا عرض له **ص** وفي حلفه على عدم التا
تود **ش** يعني ان الحاكم اذا باع عروضة المنسل وقبض اثمانها
فهل يحلف على عدم الناض وهو التا اذا لم يكن معروفه فانه هو
قول بن دحون اولا يحلف على ذلك قال ابو علي الحداد تردد ولا
والضهير في حلفه يرجع للمدين ولو خلا وببارة قوله هو في مجهول
الحال وظاهر الملا واما معلوم الملا فلا يحلف وقوله وفي حلفه
اي وني جيره وعدمه تردد **ص** وان علم بالناض لم يوج **ش** يعني ان
معلوم الملا اذا علم الحاكم بالناض الذي عنده فانه لا يوجوه ويقرر
به باجتهاده الي ان يدفع ولو ادي الي ائلاف نفسه لانه ملزم
ص وضرب مرة بعد مرة **ش** اي وضرب معلوم الملا سواء علم بالناض
اولا فهو عطف على اجل لا على علم مرة بعد مرة باجتهاد الحاكم
وببارة هذا في مجهول الحال لا تقامه على اخفا مال وفي معلوم
الملا وفي ظاهر الملا ان تقاس **ص** وان شهد بفسره انه لا يعرف
له مال ظاهر ولا باطن حلف كذلك وزاد وان وجد ليقضين **ش**
يعني ان من جعل حاله وظاهر الملا اذا شهدت البيعة عند القاضي
بفسره شهادة على نفي العلم لا على البت انها لا تنفي له مالا ظاهرا
ولا با

ولا باطنا حلف وجوبا على طبق شهادة الشهود انه لا يعرف له مالا
ظاهرا ولا باطنا ويؤيد في بيئته وان وجد المال ليقضين الحق لفرمايه
زاد بعضهم وليودين الدين عاجلا وان كان مسافرا اجل الاوبة
وقوله وانظر اشارة الي الاحتجاج بقوله تعالى وان كان ذو عسرة
فتنظرة الي ميسرة على اي حنيئة في قوله ان صاحب الدين يلزم
الفرم ووجه الدليل ان الله تعالى اوجب انظاره الي اليسر وقسم
من قوله لا يعرف ان الشهادة على نفي العلم لا على البت والابطالت
لانه قد يظن له مال لم يعلم به وقاية زيادة وان وحده ليقضين
تظهر فيما اذا ادعي الطالب عليه انه افاد مالا ولم يات بيعة فلا يمين
عليه لتقدم هذه اليمين ولو لاها لحلفه وحيلنا قوله وان شهد
بفسره الخ في مجهول الحال وظاهر الملا فقط لان معلوم الملا لا يشهد
الا البيعة الشاهدة بذهاب ما بيده ولا يميني قولها لا تنفي له مالا
ظاهرا ولا باطنا ومثله في ذلك من يقر بقرنه وملايه على دفع الحق
ما لم تقم قرينة على كذبه في اقواله ومثله ايضا من عرف باخذ اموال
الناس وعلم عدم ضياعها او كان عليه دين منجم يودي منه شيئا
فاذي البعض وادعي العدم في الباقي او طلب بتفقه ولده بعد
طلاق امه فاذا عي الجزع عن ذلك لانه كان يتفق عليه وعلى امر اس
وهو الان اقدر لزوال نفقة الام **ص** وحلف الطالب ان ادعي عليه
علم العدم **ش** يعني ان من عليه الدين اذا ادعي عليه ان لا يعلم
عدمه وكذبه رب الدين فان اليمين على رب الدين لا رنة انه ما يعلم
عدمه فان لم يحلف لم يشيخ المدين له بعد يمين المدين والاشيخ **ص**
وان سأل تفتيش داره فقيه تردد **ش** يعني ان رب الدين وهو الطالب
اذا سأل الحاكم ان يفتش له دار المديان لا يفتد كونه خلسا او حائوته

او نحو ذلك عبي ان يجد شيئا من متاعه ليبيعه له هل يحاب الي ذلك
 ام لا فيه تردد للمخاضين واما بيعه فيجب له ذلك لان صفات امر
 خفيف **ص** ورجحت بيته المملدان بيته **ش** يعني لو شهد له قوم بالملا
 وقوم بالعدم فان بيته المملد تقدم ان بيته سبب المملد اي عينت
 ما هو يلي به بان قالت اخفى ما لا سوا بيته بيته العدم ام لا فان
 لم تبين رجحت بيته العدم بيته اولا على الراجح وهذا الامين من
 كلام المؤلف لان مضموم بيته يصدق بالتساوي ولما ذكرها يوجب
 اخراج المجهول وظاهر المملد من السجين وهو البيته ذكر ما يخص
 المجهول وهو طول الحبس فقال **ص** واخرج المجهول ان طال
 حبسه بقدر الدين والشخص **ش** يعني ان مجهول الحال يخرج من
 السجن ويخلي سبيله بعد حلفه انه لا يعلم له ما لا لا ظاهر ولا باطنا
 اذا طال ويكون بقدر الدين والشخص قوة وضما وتوسطا فليس
 الوجبة كالخبر ولا القوي كالضيف وليس الدين الكبير كالقبيل
 فتولده الشخص اي وحالة الشخص وتحقيق المسئلة في الطول
 وعدمه انه بحسب اجتهاد الحاكم واما ظاهر المملد فيخرج ان شهد
 بيته بدمه علي ما مر لا بطول سجنه ومعلوم المملد لا يخرج حتى يرد
 او يموت او تشهد له بيته بذهاب ما بيده واما ان شهد له
 بدمه فلا يخرج بذلك ولما كان جميع ما مر من احكام هذا الباب
 لا يختص به رجال ولا نساء بل يشترك الجميع فيه وكان من ذلك الحبس
 ذكر ما يختص بحبسهن بنقله **ص** وحسب النساء عند امينة او ذات
 امين **ش** يعني ان النساء بحسب عند امرأة امينة منفردة او ذات
 رجل امين اي زوج او اب او ابن فكانه قال عند امينة منفردة عن الرجال
 او ذات امين فقام ما قررنا ان قوله او ذات امين مطوف على مخدوف

ليبيد

ليبيد اشتراط الامانة ايضا مع عدم الانفراد ولا يصح عطفه علي
 امينة لان العطف باو تيقضي المفارقة فيقتضي عدم اشتراط امانتها
 وليس كذلك وتقتضي المخدوف منفردة عن الرجال او ذات امين
 انسب من تقتضيها لان الامين لا يختص بالزوج **ص** والسيد لمكانته
ش يعني ان السيد يحبس لمكانته ما لم تكن قيمة الكتابة توفى بالدين
 او قبل منها ما يفي به والا فلا يحبس له جينة وانما حبس السيد لمكانته
 لانه احرز نفسه وماله والحقوق المتعلقة بالذمة لا يوازي فيها
 الحرية ولا علو المنة بدليل ان المسلم يحبس في دين الكافر **ص** والجدة
 والولد لا يبيد لالعكس **ش** اي يحبس الجد والجدة لولد الولد ذكرنا
 كان او اثني لان حظ الجد دون حظ الاب في الجملة ويحبس الولد
 لابيئه او لامه دون عكسه قال مالك وان لم اجس الوالد بن الولد
 فلا اظلم الولد لهما اي فيجب علي الامام ان يفعل لهما ما يفعل بالمد
 الظالم من الضرب وغيره لانه ليس لحق الولد بل لحق الله تعالى ردعا
 وزجرا وصيانة لاموال الناس **ص** كاليمين الا المتكلمة والمتعلق بها
 حق لغيره **ش** التبييه في الحكم نفيًا وإثباتًا والمعنى ان الولد لا يخلف
 اياه اذا وجب له قبله يمين لا عتوق ولا يقضي له به ان شئ ولا يمكن
 من ذلك علي المذهب وما ياتي للمولف في باب الحد ودم من قوله
 وله حد ابيه وفسق ضعيف الا ان تكون اليمين متعلقة علي الاب
 من الولد كما اذا وجت يمين للاب علي ولده فردها علي ابيه
 فلا يكون ذلك جرحة في حق الولد او يكون الحق متعلقا بغير الولد
 كما اذا ادعى الوالد ان صداق ابنته ضاع منه والزوج بطله بالجهار
 او ادعى الاب اعارة الابنة شيئا من جهارها قبل السعة فيحلف الوالد
 في ذلك ولا يكون جرحة في حق الولد لان الحق في ذلك للزوج في

تبه

التمتع بشور تقاص **ص** ولم يفرق بين كالاخوين والزوجين ان خلا
 يعني ان الاخوين اذا احبسا معا في حق عليهما فانه لا يفرق بينهما سوا
 خلا السجن من الرجال ام لا وشملها الاخوان وعيولهما من الاقارب
 وكذلك اذا حبس الزوجان في دين فطلب الفوم انه يفرق بينهما
 وطلب الزوجان ان يجتمعا فذلك لهما ان كان السجن خاليا والا
 حبس الرجل مع الرجال وحبت المرأة مع النساء ولم يفرق بالتساوي
 للمعمول ونائب القاعل بين كالاخوة المستقرى على لغة قال تعالى لقد قطع
 بينكم بوضع بين فاقتهما منصوفة وبالبنا للفاعل وقاعله عايد علي
 الامام اي لم يفرق الامام بين ما ذكرنا في يوجب التفوق بينهما **ص** ولا
 يمنع مسما او خادما بخلاف زوجة **ص** يعني ان المحبوس في الحقوق لا
 يمنع من يسلم عليه من حيث انه يسلم اما من حيث انه بطلبه الحيلة
 في خلاصه ونحو ذلك فيمنع ولا يمنع ايضا من يخدمه ويباشره وظاهره
 ولو صحى والذي يبيده كلام بن المواز انه فيمنع اشتد مرضه انظر
 التمس وقوله مسما معمولا فان لم يمنع لانه يتقدم اليه نحو بلن اي لا
 يمنع القاضي المحبوس مسما عليه بخلاف الرجل اذا حبس في حق فان
 زوجته تمنع من ان تقيم عنده في السجن بقدر ما يجتمع بها لان
 المقصود من السجن التضييق عليه حتى يدفع الحق لاهله الا ان
 نشأ الدخول عليه في سجنه لها ولو بقيت عنده وقولنا نقيم الخ يخرج
 ما اذا اراد ان السلام عليه فلا تمنع لقول المولى ولا يمنع مسما لشمله
 الزوجة **ص** واخرج لحد **ص** يعني ان المحبوس اذا وجب عليه حد
 لشخص فانه يخرج ليقام عليه وظاهره ولو كحد القتل كما قاله
 صاحب الكلمة وحيث توخذ الديون من امواله ان كان له مال
 والا ضاعت علي اربابها ويقال اذا اخرج لحد القتل لا يموت فلا يصح
 دخول

لام

دخول حد النفس لانا نقول قوله لموده قيد في قوله **ص** او ذهبا عقله
 لموده **ص** والمعنى ان المحبوس اذا ذهب عقله فانه يخرج بمجرى وعقله
 بالوجه فاذا عاد له عقله عاد الي سجنه اذ لا فائدة في جسده حينئذ
 لعدم علمه **ص** واستحسن بكيل بوجه لمرض ابويه وولده واخيه
 وقرب حد السلام **ص** يعني ان المحبوس اذا اشتد مرضه من ذكر فانه يمكن
 من الخروج ليسلم عليه بكيل بوجه ثم يموت الي سجنه فقوله واستحسن
 في نقل بن يوسف عن بن المواز متعلق بما بعده قال الباجي وهذا استحسن
 والمصواب عندي وهو القياس المنع فيجوز ان الاستحسان في كلام المولى
 المقابل للقياس او المراد به استحسان شيخ غير الذين قد تمنع اوها **ص**
 لاجته وعيد وعد والا حقوق قتله واسره **ص** يعني ان المحبوس لا يمكن
 من الخروج لصلاة الجمعة لان لها بدلا ولا لصلاة العيد ولا لجمعة الاضلاع
 وان كان قد احرم بجمعة او عمرة او نذر او حنث ثم اقيم عليه بالدين
 حبس وبقي على احرامه واذا وجب عليه الدين يوم نزوله بمكة او بمكة
 او بمكة استحسن ان يؤخذ منه كليل حتى يفرغ من الحج ثم يجلس
 بعد التمر الاول ولا قاله اللحيي والتمز الاول هو المحل في الدين وقد
 مر في فصل الحصر ان من حبس بحق ليجل لا يفعل عمرة ولا يخرج للدعوى
 عليه ويوكل من يسمع عند الدعوى فان امتنع شمع البيت عليه فاذا
 ثبت عليه الحق يزداد السجن عليه بالاجتهاد بعد الاعذار وكذلك لا يمكن
 من الخروج لاجل عدو الا ان يخاف عليه ان يقتله العدو في السجن او
 يخاف ان يوسره فانه يخرج من ذلك الي موضع اخر **ص** والتمز اخذ
 عين ماله المحار عنه في الفلاس لا الموت **ص** هذه امه الحكم الرابع من احكام
 المحبوس الخاص والمعنى ان من باع سلعة وحارها المشتري وقبل ان يفيض
 البائع ثمنها ففلس المشتري او مات والسلعة موجودة قبلها بها وهو

المواد بالفرق ان باخذ عين شبيه المجاز عنه في حالة الفلاس وهو احق
به من الفوما لان الذمة موجودة في الجملة ودين الفوما متعلق بها
واما في حال الموت فلا يكون بايها احق بها من الفوما بل هو اسوئهم
فيها لان الذمة قد خربت بالحكمة واخرت بنزول عين ما لو تغير كما ياتي
وشمل الدراهم والدنانير كما اشار اليه بتوله ولو مسكوكا حيث عرف بينه
بان شهدت البيعة على عينها او كان مطبوعا عليها قياسا للثمن
على الثمن خلافا لاشبه ثم ان مثل الفوم من ينزل منزلة بارث او هيئة
الثمن وصدقة عليه او حوالة واما من اشترى من الفوم الدين الذي
له فليس له الا المجامعة ذكره بن عوفه فمن باع عبدا بكتاب مثلا فهو
مقبوض من المشتري ثم باع الكتاب لشخص ثم فليس مشتري العبد فليس
له الرجوع في عين العبد اذ ليس هو بمنزلة بايع العبد فان قلت ما
الفرق بينه وبين بايع العبد فان كلا منهما ملك ثمن العبد والاول
يرجع في عين العبد في الفلاس دون الثاني قلت الفرق ان بايع
العبد بالكتاب يقول انما خرج العبد من يدي في مقابلة الكتاب
فاذا تنذر اخذ الكتاب فلي الرجوع في عين عبي في الفلاس واما
مشتري الكتاب فانما دفع الثمن في مقابلة الكتاب واما من اشترى
ثمن شيه فلا ينزل منزلة او ابتاع هذا ايضا داخل في حوال المبالغة
يعني انه لو باع عبدا فابق عند المشتري فلبايع ان يرضي
بعده الا بقى بشرط ان لا شيء له في الخصاص فان وجدته فلا
كلام وان لم يجده فلا شيء له واليه اشار بقوله **و** لو لم يرضه ان لم
يجده **و** لا يرجع للخصاص خلافا لاشبه وكلام المولد مبني
على ان الامة من الفلاس تقتضي البيع من اصله لا على انه ابتداء بيع
والا فلا يجوز **و** ان لم يرضه غوماوه ولو عالم وامكن لا يضر وعصمة

وقصاص

211
وقصاص **و** اشار الى شروط اخذ السلعة من عند الفلاس منها
ان لا ينفذ به الفوما فان قد وه بثمنه الذي على الفلاس ولو عالم الخاص
بهم فليس له اخذ عين شيه حبيبه وكذلك لو ضمنوا له الثمن وهم
ثقة او يعطون به جملة ثقة ومن الشروط ان يمكن الترم ان يستوفي
عين شيه ولهذا احرز عن البضع فانه لا يمكن استيفاءه كما اذا تزوج
امراة بصدق معلوم ثم فليس الزوج فليس لها ان ترجع في بضعها
الذي خرج منها بل تخصص مع الفوما بجميع صداقها وهذا اظهر
في المدخول بها لان الكلام فيما قبضه وجزه حبيبه فلا يشمل كلامه
ما اذا لم يدخل لان لها ان تنسخ النكاح لان الزوج وهو المتاع هو
للبيع لم يتيقنه وانظر هل تخصص الفوما بالنصف لانها ملكته
بالنقد كما مر في الصداق انه اذا اطلق عليه بعد ثبوت عسره يلزمه
النصف كما مبني عليه المولف هناك وهو قول بن القاسم والاشي
لها لان النسخ جائز جهتها فكانها استنطت حلفتا مل وعن
الطهارة كما اذا خالعت على شيء معلوم ولم يقبض المخلع العوض حتى
فلست المرأة فان الزوج لا يرجع في المصمة التي خرجت منه لعدم
امكان ذلك بل بما خص غوماها بما وقع عليه الخلع وعن القصاص
كما اذا صالح في دم عمد شي معلوم وقبيل قبضه فليس الجاني فلا يرجع
للجاني عليه فيما خرج من يده وهو الدم لتقدير القصاص قال **و** في
توضيحه ونبهني ان يلحق بذلك صلح الانكار اذا فليس المنكر فان المدعي
بما خص بما صولح به ولا يرجع في الدعوي **و** ولم يستقل لان طهنت
الخطبة او خلط بغير مثل او ضمن زبده او فصل بؤبة او ذبح كبش او
تتربطه **و** اي ومن شروط رجوع الانسان في عين شيه المحذور عنه
في الفلاس ان لا يستقل عن هيئته اما ان تغير عن هيئته كطحن الخطة

او خلط بغير مثل بحيث لا يتيسر تمييزه منه كتم بغير او صار الزبيب
سمنا او فصل الثوب فصا او سراويل او دبح الكباش او صار الرطب تمرا
فانه لا رجوع لصاحبه به ويتعين المحاصة مع الفروما فتقوله لا ان
طخت الحنطة عطف على حبي لم يتقل اي واستمر لان طخت الحنطة
وفي بعض النسخ كان طخت واوي لو طخت او ببرت وفهم من قوله
ولم يتقل ان حواله الاسواق لا تثبت وهو كذلك واخر يقول بغير
مثل مما لو خلط بمثل كالحنطة تخط بثلثها والربط والسل بمثلها
فانه لا يثبت الرجوع وقوله او تهر رطبه اي حيث اشترى الرطب
مجردا عن الاصول الى اجل معلوم فصارت تمرا ثم فلس المشتري اما لو
اشتراه مع الاصول فلا يفتق الا بالجد كما في باب الفلس لا يقال
قد تقدم ان الفلس انما يوزن بالشوة اذا جدها لا يبيها وهو خلاف
ما هنا لاننا نقول الشوة التي يوزن بها هي غلة الشجر وما هنا
البيع واقم على ذاتها **ك**ايجور عي ونحوه **ش** التشبيه لافادة الحكم
وهو عدم الاعد والمي ان اجير الحراسة واجير الوعي واجير الخدمة
ونحوهم اذا فلس رب الماشية او غيره كوز الزرع ونحوه قبل دفع الاجرة
فان الاجير لا يكون احق بالماشية او بالزرع في خدمة بل يجا صهي
مع الفروما وهذا بخلاف من اكثري دابة كرام مضمونا ثم فلس ربها فانه
يكون احق بها من الفروما والعرق بينه وبين الاجير ان الاجير لم يتلق
خدمته بالماشية بل بدمته ورجها والاكثري مطلق حقه بين الدابة
لانها مجرد ركوبه عليها صارف كالمبيته وبعبارة ومثل اجير الوعي الصل
الذي تتعلمه في خانوتك فاذا جال الليل انصرف فلا يكون احق بما في
الخانوت وليس من استاجره للدرس يفره كذلك اذ صاحب البقر احق
بالاندرا لانه كالحمار **و**ذي خانوت فيما به **ش** يحتمل ان يكون التقدير

كعدم

كعدم اختصاص ذي خانوت بما به اذا فلس المكثري واذا لم يختص به
فيكون اسوة الفروما فيما فيه وعليه فتكون الظرفية مجازية اوفي بمعنى
الباو يحتمل ان يكون التدبير والامتنع ذو خانوت فيما به وجنيد
فالظرفية على حقيقتها **و**راد لسلمة بيب وان اخذت عن دين
ش بيب ان من اشترى سلمة بيب معلوم او اخذت بدل دين ثم اطلع
فيها على عيب بوجب الرد فردها فلم يرد البايع ثمنها حتى فلس
والسلمة قايمة فانه لا يكون احق بها وهو اسوة الفروما يجا صهي
مهم بثلثها وسوا علم بخلسه اولا وهذا مبني على ان الرد باليب
تفصل للبيع من اصله واما على انه ابتداء بيع فانه يكون احق بها وكلام
المولى مفيد بما اذا ردها بالفضل واما لو اراد الرد فوجده غلطا فقال
ابن عرفة واختلف كم يردده حتى فلس البايع هل هو احق به في بيع له
او يكون اسوة الفروما وعليه انه اسوة الفروما قبل يخر في حبه ولا
شي له من العيب او رده ويجا صهي وقيل له حيسه ويرجع بقيمة
العيب ويجا صهي ان رده انتهى وانما بالغ على الما حود عن دين
لانه لما كان القاب حيه ان يكون رب الدين بيا مع فيما ياخذه حتى
ياخذ ما يساوي عشوة عن عشورين مثلا كان من حق المدين اذا طلب
اخذها رب الدين ان يمكن من ذلك كما في ذلك من الرقيق به اذ لو ردت
ليبت مثلا بعشوة فتبني العشوة مخلدة في دمنه وباخذ ذلك تستما
عن دمنه بخلاف بيع النقد فان القاب فيه خلاف ذلك **و**هل
القرض كذلك وان لم يقبضه مقترضه او كما يبيع خلاف **ش** اي وهل
القرض لا يكون المقرض احق بما اقرضه حيث فلس المقرض بعد حصول
القرض سوا قبض المقرض القرض قبل قبضه ام لا وباخذ الفروما
من المقرض ويجا صهي به لان المقرض لو رده بالتول وصار ملكا للفلس

وهو قول بن الموار والمنازي وهو المشهور لان الحديث انما ورد في البيع
او القرض كالبيع فان لم يكن المقرض قبضه فالمقرض احق به في الموت
والفلس لان من بيده سلطة لم يملكها فهو احق بها في القرض والبيع
وان قبضه كان المقرض احق به في الفس لان الموت وهو قول بن التاسم
وروايته عن مالك وعامة اصحابه خلاف واما لو فلس المقرض يكون
المقرض اسوة الغرماء ان لم يكن مينا والافله اخذه لانه يلزم بالقول
وما ائتمر الكلام على ما يؤخذ وغيره مما لم يتعلق به حق لغيره فليس شرع
في الكلام فيما يتعلق به حق لغيره فذكر من ذلك الرهن والجناية بقوله
ولذلك الرهن وحاص بعد اياه لان بعد الجاني **س** يعني ان الشخص
اذا باع عبدا مثلا بثمن معلوم ولم يقبضه حتى فليس المشتري والسيد
موجود الا ان المشتري قد رهنه قبل فلسه وحانه المقرض فان باييه
بالخيار ان شاك الرهن ببيع الدين المقرضون فيه ان كان الدين مما
يجل او رضى ربه بتجمله وحاص بمافداه به وان شاك تحت رهنه
وحاص بمش مع الغرماء واما لو وجد السيد قد جنى عند الفس واسلمه
في الجناية بعد فلسه فان له ان ينديه ولا يجاخص بمافداه به بل يبيع
عليه بالكلية لان الجناية ليست في ذمة الفس بل في رقة الجاني اذ له
تسليمه فيها بخلاف الدين المقرضون فيه فانه كان في ذمته والرهن
من سببه فقوله **ولذلك** الرهن راجع لقوله وللغرماء اخذ عين ماله
المجاز عنه في الفس اما على انه تفصيل له او تفصيل له وما على انه
مطوف عليه وانما له قد الجاني حيث اسلمه المشتري بعد التليس
كما ذكرنا واما ان اسلمه قبل فلسه فليس لربه فداؤه لان تصرف المشتري
حينئذ بالاسلام للمجنى عليه لا يرد كيبيمه واما ان فداه المشتري فان
لربه اخذه مجانا وكان الاولى ان يقول وحاص بمفكاه لان الرهن

ليس

ليس خديبا وانما هو منكوك لكنه عبر بالفدا المشاككة قوله لا يندى الجاني
ليصير الكلام على وثيرة واحدة كقوله تعالى وان كان رجال من الاشرار
يؤذون رجالا من المؤمنين لان ذكر ان الجاني لا يقال لهم رجال **ص**
وتنقوا المحاصاة ان ردت بيب **س** يعني ان الشخص اذا باع سلعة ولم
يقبض ثمنها حتى فليس المشتري بعد ان باعها فحاصص البايع بيبها
مع الغرماء لعدم وجدان سلعة ثم انما ردت على الفس بيب بها
او بفساد فلما يبيعها ان ياخذ سلعة وله البقا على المحاصاة ويسلمها
للغرماء ويخصصهم في ثمنها **ل** طرا واحترق بقوله ان ردت
بيب بما اذ ردت باقالة او شرا او هبة او وصية او ارث فليس
له اليها يسير والحاصل انها متى ردت اليه بملك مستأنف لم يكن
له مقال وقوله بيب اي قديم عند البايع الاول ودلسر به علي
المشتري واعلم به واطلع عليه ورؤيته واما الحادث عند
المشتري فبما في قوله بيب سماوي الخ فلا تكرار **و** ردها والمجا
بيب سماوي **ر** ردها مرفوع على الابتداء مطوف على فكله وعلى تقص
والجني ان البايع اذا وجد عين شبيهة عند المشتري المفسد فلما اخذه
وجد به عيبا سماويا فهو بالخيار ان شاخذه ولا يشي له من ارش
البيب وان شاخصه بجميع ثمنه وسوا اطلع على البيب بعد ان اخذها
من الفس او وهي عنده ومعنى الرد على الثاني التوكا اي وله تركها
للمفسد **و** من مشتريه واجبي لم ياخذ ارشها واخذه وعاد
لهيته **س** الموضوع بحاله يعني ان البايع اذا اخذ سلعة من عند
المشتري ووجد بها عيبا من فعل المشتري وهو الفس فهو
ايضا بالخيار اما ان ياخذها ولا يشي له من الارش او يتركها للغرماء
ويخصصهم جميع الثمن على المشهور وسوا عاد لهيته ام لا

ومثله اذا كان العيب من اجني لم ياخذ المفلس لم ياخذ له ارشاً
او عاد لهينه سوا اخذه ارشاً ام لا لانه لما عاد لهينه صاح
ما اخذه المفلس من الارش كالفلة والفرق بين جنايته الاجني
وبين جنايته المشتري ان جنايته المشتري جنايته على ما في ملكه فليس
فيها نقد فاشتمت السماوي بخلاف جنايته الاجني والضمير
في قوله او من مشتريه للبائع اي مشتري سلعة البائع واستشكل
قوله او اخذه وعاد لهينه بانه لا يفقد جرح الابعد البر واجيب
بان ذلك يتصور في الجراحات الاربعه لان فيها ما قدره الشرع
بريت على شين او على غير شين **ص** والا فبنسبة نقصه **ش** اي
وان لم يعد لهينه وهي من اجني سوا اخذ لها ارشاً ام لا فان
شا اخذه بما ينوبه من الثمن بان يقوم يوم البيع سالاد ميما
ويجاصصه بالنقص العيب من ثمنه كسلعتين فانت احدا ما عند
المفلس وان شاتركه وحاصصه بجميع ثمنه نقوله نقصه اي نقص
الشي المبيع والناسب لرامد ان يقول او من اجني وعاد لهينه
والا فبنسبة نقصه **ص** ورد بعض ثمن قبض واخذها **ش**
عطف على فك والمعني لو باع سلعة بعشرة مثلاً فقبض
خمسة ثم فليس المشتري فوجد البائع سلعته قائمة فهو مخير
اما ان يجاصصه بالخمسة الباقية واما ان يرد الخمسة التي
قبضها وياخذ سلعته **ص** واخذ بعضه وحاصصه بالباقي **ش**
ش واخذ مصدر معطوف على فك والمعني ان من باع سلعتين
فاكثر ثم فليس المشتري وقد باع بعض ذلك فوجد البائع بعض
المبيع قائماً فله اخذه ويجاصص بما ينوب الفايث من الثمن
كان الفايث مقوما او مثلياً وجد الصنفه ام لا وان شاترك

ما وجد وحاصص بثلثه او بباقيه ان كان قبض منه شي محالو باع عبدين
بمئتين ديناراً واقتضا من ثمنها عشرة وباع المشتري احدهما وبنى
الاخر عنده وفلس فاراد البائع اخذ العبد الثاني من ثمنه فليس له
اخذ ه الا ان يرد من الشرة الذي اقتضاها خمسة لان الشرة الاولى
كانت مضمونة عليها وهذا ان كانت قيمتها مساوية والا فليس الشرة
المتقضاة اولاً عليها وورد حصته الباقي **ص** كبيع ام ولد **ش** تشبيه
في قوله واخذ بعضه وحاصص بالثايت والمعني ان من اشترى امه او
دابة وولدت عنده ثم باعها وابني ولدها ثم فليس فان لو رها احد
الولد بما ينوبه من الثمن ويقوم على هيئته الان ان لو كان موجودا
يوم البيع الاول ولد تركه والمخاصة بجميع الثمن فقوله ولدن اي بعد
ان اشتراها المفلس سوا كانت حامله بوقت الشراء ام لا ووجه ذلك
فيما اذا اشتراها غير حامل ان الاخذ تنقص للبيع فكالحال ولدته في ملك
البائع واما ان كان الولد موجودا معها يوم البيع فهي ما يتدد فيه
المعقود عليه فلا فرق بين بيع احدهما او موته وكيفية التقويم ان يقال
ما قيمة الام يوم بيعت للمفلس فاذا قيل اربعون قيل وما قيمة الولد
على تلك الهيئة الان يوم البيع فيقال عشرون فيجاصص بثلثي
الثمن قليلاً كان او كثيراً **ص** وان مات احدهما او باع الولد فلا حصه
ش يعني ان من باع امه او مكنه وهي الاثني من الخيل فولدت عنده
المشتري مات لاحدهما عنده او باع الولد وابني الام ثم فليس فالبائع
مخير بين ان يترك الباقي ويجاصص بجميع الثمن او ياخذ الباقي بجميع الثمن
ولا حصه له في الاول ولا للولد المبيع في الثانية باتفاق في الاول وفي
المشهور في الثانية لان الام هي المشتراة بيئتها والولد كالفلة فلو
وجد حلاً فاحد حلاً اذا الولد ليس بملكه على المشهور فلا يستحقه المشتري

نتيبه هذا حكم موت واحد هاهنا يقتل واسا ان قتل احدهما قتال ابن
جيب ولو قتل فاخذ له عقلا وبقي الاخر كان كالبيع في تفصيله وان لم ياخذ له
عقلا فصيله يسيل الموت اي فليس له اخذ الموجود الا بجميع الثمن **مر** واخذ
الثمرة والفلة **س** فاعل اخذ هو الفليس وحيث قلنا ياخذ الثمرة فانما
ذلك اذا جدها وفارقت الاصول وان لم يجدها فالبايع ياخذها مع
اصولها على المشهور ويرجع بشتيه وعلاجه وظاهره ولو زاد ذلك
على قيمة الثمرة والمراد بالثمرة غير المبرورة بدليل ما بعده وكذلك
الفليس ان ياخذ الفلة التي لم توجد عند المقدم من لبن وصوف هو
واستخدام وسكنى ربا وخراج ارض لان الضمان منه **مر** الاصول
ثم وثمرة مبرورة **س** المشهور وهو من ذهب المدونة ان الانسان
اذ اباع غنما عليها صوف قدم حين ثوابه للغنم او غنم عليها ثمرة بوزن
حين ثوابه للاشجار ثم فليس المشتري فان البايع ياخذ غنمه مع صوفها
ان لم يجزه فان جزه المشتري وكان موجودا اخذها ايضا وان تصرف
فيه فانه يجازى بما ينوبه من الثمن وكذلك ان ياخذ الاصول
مع ثمرها ما لم يجدها لانهما جيبان مقصودة ولها حصنة من الثمن
واما ان جدها عن اصولها فانه لا ياخذها ولو كانت قائمة بينهما
ولكن يجازى بما يخصها من الثمن والفرق ان الصوف لما كان تاما
يوم البيع كان مستقلا بنفسه اذ يجوز بيعه منفردا عن اصله
فلا يفتيه على البايع الاذهاب عينه لا مجرد الجدة وان الثمرة
المبرورة يوم البيع لم تكن مستقلة اذ لا يجوز بيعها منفردة عن
اصلها فخذ اذها يفتيها على البايع **مر** واخذ المكري دابته وارضه
س ميني ان من اكري دابة او ارضا او دارا لشخص ثم فليس المكري قبل
دفع الكرا فان رب ما ذكره يخير ان شاخذ دابته وارضه وداره وفسخ

الكرا

الكرا فيما بيني واما في الموت فهو اسوة الفريما وان شئت انك ما ذكر للفريما
وحاصص بالكر كما انه يجازى في الموت به واما ذكر المولف قوله
واخذ المكري دابته الخ وان فهم ما مر من قوله وللغيرم اخذ عين شيه
المجاز عنه في الفليس لا الموت لاجل التوطية لما بعده وقد يقال ان قوله
واخذ المكري الخ معارض لما مر من ان دين الكرا يجزى بالموت والفليس لانه
اذا حل كان الحق في المنفعة للفريما وليس له اخذ ما اكراه وقد جعل له
هنا الاخذ والجواب انه لا يخالف لان قوله واخذ المكري الخ فيما اذا
فليس واراد اخذ عين شيه وقوله ولودين كوا فادبه انه يجزى وله
المخاصة به ان شاعلى ما **مر** وقدم في زرعهما في الفليس ثم ساقيه
ثم مر بظنه **س** ميني ان من اكري ارضه لشخص فزرعهما ثم فليس المكري
قرب الارض ياخذ الزرع ويقدم في السنة المزروعة على غيره من الفريما
واما في حالة الموت فهو اسوة الفريما وهو من ذهب المدونة ثم ان
استوفى كوايه بليبه الساقى للزرع فيها فضل منه الي ان يستوفي اجره
والمراد بالساقى هنا الذي يسقى الزرع باجرة معلومة اذ لولاه لما
انتفع بالزرع وليس المراد به المامل في المساقاة فانه ياخذ حصته
دون رب الارض وغيره لانه شريك في الموت والفليس والضمير في
موتظنه للزرع والميني ان المكوي للارض اذا فليس بعد ان زرعهما
فان رب الارض والساقى ينفذ ما ان على الموتظن كما مر ثم بعد هاتين
فيما فضل عنهما في التقدم على الفريما الموتظن ان كان مرهونا محمولا
فان فضل شي كان للفريما وانما قدم رب الارض والساقى على الموتظن
وان كان حايوا للزرع لان الزرع انما يكون عن عمل هذا وارض هذا
فحوزها اخص من حوز الموتظن والحوز الاخص يتقدم صاحبه على
صاحب الحوز الاعم كما لو وقعت سكة في حجر انسان جالس في سفيته

غيره فانه يكون احق بهما من رب السيفينة لان حوزة اخير واما في
حالة الموت فان المرفق مقدم عليهما كما سائر الفروما وقيدنا
صمد الحيلة بالسنة الموروثة فقط واما في السنين الماضية فهو
فيها اسوة الفروما انه ان يفسخ في المستقبل فصار في المنافع ثلاثة
اقسام انتهى انظر الشرح الكبير فترجع لو عمل في الزرع اجير بعد اجير
فان في احق من الاول وقيل مقدم الاثري في المملوق وقيل بخلافه
قوله الشرح على الاول فيقدم الثالث على الثاني والرابع على الثالث
وهكذا اذا كان السابقي اثنين وقلنا يقدم الثاني على الاول فيقدم
الاول على المرفق **ص** والصانع احق ولو بموت بما يبيده **ص** يعني ان
ارباب الصانع اذا اسلم اليهم شي لم يصنوه مفسد فليس رب الشيء المصنوع
اومات فان الصانع احق بالشيء المصنوع الذي في يده فلو سلموا له
مصنوعهم او لم يجوزوه من اول الامر كالبنا لم يكونوا احق به بل هم
اسوة الفروما كما اشار اليه بقوله والافلاي والابان سلم مصنوعه
لاربابه او كان غير حايث من الاصل فلا يكون احق بل اسوة الفروما في
الموت والفلس وهذا ان لم يصف لصنعة شيئا من عنده كالخياط والبناء
وما اشبه ذلك اي ليس له فيه الاعمال يده واما ان اضاف الى صنعة شيئا
من عنده كالصباع يصبغ الثوب بصبغه والرقاع يرفع الفروم برفعه
وما اشبه ذلك لم يفسد صاحب وقد اسلم الصانع لربه فان ما جعله
فيه يكون كما لمزيد يشارك الفروما ببقية ما زاده فيه من عنده والنسبة
في حكم من اضاف لصنعة شيئا لقوة صنع النسيج واليه اشار بقوله
ان لم يصف لصنعة شيئا الا النسيج فكالمزيد يشارك ببقية **ص** اي
يشارك في الفلس خاصة ببقية ما اضاف لتقدر قيمته والقيمة يوم
الحكم وانقص المصنوع بالصنعة اوزاد او ساوي فيقوم يوم الحكم

الثوب

لام
في الزرع اجير بعد اجير
فان في احق من الاول
وقيل مقدم الاثري في المملوق
وقيل بخلافه
قوله الشرح على الاول
فيقدم الثالث على الثاني
والرابع على الثالث
وهكذا اذا كان السابقي
اثنين وقلنا يقدم الثاني
على الاول فيقدم الاول
على المرفق **ص** يعني ان
ارباب الصانع اذا اسلم اليهم
شي لم يصنوه مفسد فليس رب
الشيء المصنوع اومات فان
الصانع احق بالشيء المصنوع
الذي في يده فلو سلموا له
مصنوعهم او لم يجوزوه من اول
الامر كالبنا لم يكونوا احق
به بل هم اسوة الفروما كما
اشار اليه بقوله والافلاي
والابان سلم مصنوعه لاربابه
او كان غير حايث من الاصل
فلا يكون احق بل اسوة
الفروما في الموت والفلس
وهذا ان لم يصف لصنعة شيئا
من عنده كالخياط والبناء
وما اشبه ذلك اي ليس له فيه
الاعمال يده واما ان اضاف
الى صنعة شيئا من عنده
كالصباع يصبغ الثوب بصبغه
والرقاع يرفع الفروم برفعه
وما اشبه ذلك لم يفسد صاحب
وقد اسلم الصانع لربه فان ما
جعل فيه يكون كما لمزيد
يشارك الفروما ببقية ما زاده
فيه من عنده والنسبة في حكم
من اضاف لصنعة شيئا لقوة
صنع النسيج واليه اشار
بقوله ان لم يصف لصنعة شيئا
الا النسيج فكالمزيد يشارك
ببقية **ص** اي يشارك في
الفلس خاصة ببقية ما اضاف
لتقدر قيمته والقيمة يوم
الحكم وانقص المصنوع بالصنعة
اوزاد او ساوي فيقوم يوم
الحكم

الثوب غير مصنوع وغير مرقوع والنفوس غير مرقوع فان قيل سبواوي
مثلا اربعة قتل وما يهتة الصباغ والرقاع وما اجرة النسيج فان قيل
درهم مثلا كان ربه شريكا للفروما بالخمس الا ان يدفع له الفروما ما
شارط عليه ومواد المولف بالصانع بايع صنعة يده الذي لم يخرج
من عنده شيئا ولو هذا للرد لما يتوهم من الحيلة السابقة من
الاختصاص بالفلس لا للاشارة الى خلاف مذاهبي ادلا خلافا هذا
ص المكتري بالمسئنة ويبررها ان قبضت ولو ادبرت **ص** تقدم انه قال
والصانع احق ولو بموت بما يبيده وعطف هذا عليه والعمي ان من
الكثري دابة مسينة واقتضا جرتها لربها مفسد اومات فان المكتري
يكون احق بالدابة في الموت والفلس اتفاقا حتى يستوفي المنافع
التي اشتراها وسوا قبضتها من ربحها ام لا لان قبضتها كقبضتها
وكذلك يكون احق بفروا المسينة الي ان يستوفي المنفعة حيث كانت
مقبوضة حين التقليل لانها صارت بمجرد قبضتها وركوبه عليها
كالمسئنة وسوا كان ربحها يد برالد واب تحت المكتري ام لا اما ان لم
تكن مقبوضة حين التقليل فهو اسوة الفروما فتقوله ان قبضت اي
ان كانت مقبوضة حين التقليل هذا هو المراد وعبارته غير موفية
بذلك لان كلامه شامل لما اذا قبضت وردت لربها وحين التقليل
كانت يربها مع ان المكتري ليس احق بها في هذه الحالة لا
يقال المبالغة تدل على المراد من غيرنا ويل بما قلناه لاننا نقول
لا يلزم من الادارة ان تكون يده وقت التقليل **ص** وربها بالحمول
وان لم يكن معها ما لم يقبضه ربه **ص** يعني ان المكتري للدابة اذا فلس
او مات فرب الدابة احق بما علي ظهرها في اجرة دابته في الموت
والفلس ومثل الدابة المسينة وسوا كان رب الدابة معها ام لا مالم

يعلم رب الدابة المتاع لديه والا فلا يكون احق بما حلت له دابته بل هو
 اسوة الغرما في الموت والفلس ما لم يتم بالتزويج فان قام بالتزويج فان
 رب الدابة احق بالامتنع ولو قبضها ربحها كما ياتي في باب الاجارة
 عند قوله الا لظول فلم يكثر به يمين وقوله ما لم يقبضه ربه اي ما لم يكن
 مقبوضا حين التقليل بيد ربه **ح** وفي كون المشتري احق بالسلعة
 ينسخ لفساد البيع او لا وفي النقد اقوال **ش** يعني ان من اشترى سلعة
 شرافا سدا بغير دفعه للبائع او عن دين في ذمة بائعها كما اذا وقع
 البيع وقت الاذان الثاني للجمعة مثلا ثم فلس البائع قبل فسخ البيع
 والسلعة بيد المشتري فهل يكون المشتري احق بها من الغرما في الموت
 والفلس الي ان يستوفي ثمنه او لا يكون احق بها وهو اسوة الغرما
 لانه اخذها عن يمين لم يملك او يفرق في ذلك فان كان اشتراها بالنقد
 فمخو احق بها من من الغرما وان كان اخذها عن دين في ذمة البائع
 فلا يكون احق بها اقوال ثلاثة الاول لسمعون والثاني لابن الموار
 والثالث لعبد الملك بن الما جشون وهي في المقدمات ومحلها اذا لم
 يطلع على الفساد الا بعد الفلس واما لو اطلع عليه قبله فهو احق بها
 باتفاق **ح** وهو احق بثمنه **ش** الضمير في وهو عايد علي من اشترى
 السلعة شرافا سدا كما في المسئلة السابقة اي فاذا وجد ثمنه وهو
 ما يعرف بيمينه كان احق به من الغرما قولا واحدا في الموت والفلس
 سوا كانت السلعة قايمة ام لا فهذا اتقييد لمحل الاقوال وانما كان
 هذا احق ولو في الموت لان البيع لما كان فاسدا اشد الودمية
 فلذلك اختص به **ح** وبالسلعة ان بيعت بسلعة واستحققت **ش** يعني
 ان من اشترى سلعة بسلعة فاستحققت السلعة التي خرجت من يده
 الفلس فان المشتري يكون احق بالسلعة التي خرجت من يده ان
 وجدها

في قوله
 وهو عايد علي
 من اشترى
 السلعة
 شرافا سدا
 كما في المسئلة
 السابقة اي
 فاذا وجد
 ثمنه وهو
 ما يعرف
 بيمينه

٥٧
 وجدها بيمينها في الموت والفلس بلا خلاف لا تتفاضل البيع الموجب
 لخروج سلعة عن ملكه كن تزويج امواة بسلعة بيمينها ثم طلقها
 قبل الدخول او وجد النكاح منسوخا فهو احق بسلعة او بيمينها
 ان ادركها بيمينها قايمة في الموت والفلس قولا واحدا فلا خصوصية
 للبيع بذلك **ح** وقضي باخذ الدين الوثيقة او تقطيعها **ش** يعني ان
 من عليه الدين اذا وفاه لصاحبه وطلب منه الوثيقة المكتت فيها
 الدين او من يتنزل منزلة صاحبه لياخذها وليتقطعها فانه يجاب
 الي ذلك وينفي له به لئلا يقوم بما فيها مرة اخرى لكن ما ذكره الموت
 لا ينفذ من عليه الدين شيئا لانه اذا اخذ الوثيقة وادعى من له الدين انها
 سقطت من يده فالقول قوله كما ياتي في قوله ولو زفها ردها ان ادعى
 سقوطها وان اخذها وقطعها لا ينفذه ايضا لان من له الدين
 يخرج عوضها من السجل فالاحسن اخذها مع كتابه اخرى او المحم
 الخصم عليها فقوله وقضي باخذ الدين الوثيقة مخصوصا عليها
 او تقطيعها بعد الاشهاد علي وفا ما فيها او كتب وثيقة تناقضا
 فاعلي بائعها **ح** لاصداق قضي **ش** يعني ان الزوج او المطلق او ورثة
 الميت اذا دفع للزوجة صداقها وطلب وثيقة لياخذها عنده
 او ليتقطعها فانه لا يجاب الي ذلك للزوجة فيه من الحق اذ لا
 تعلم اقتضا عدتها الا منه ولا يعلم تزويجها الا منه وسوا كان مخرولا
 بها ام لا والتفصيل المذكور محمول علي ما اذا كتب تاريخ الطلاق في
 عقد الصداق اي علي ظهره مثلا **ح** ولو زفها ردها ان ادعى سقوطها
ش يعني ان الوثيقة اذا وجدت في يد من عليه الدين فطلبها
 صاحبها وقال سقطت او سرقتمني او سرقتمني او غصبتمني
 وقال من عليه الدين بل دفعت ما فيها فان القول قول رب الدين

وتتقي له بردها بعد ان يحلف انه ما قبض من دينه شيئا وانما باق
في ذمته من هو عليه الى تاريخه وحينه على الدين ان يبين انه وقال ان
التا عدة ان كل شي اخذ باسها ولا يبرأ منه الا باسها **د** ولو اهن
بيده رهنه بدفع الدين **س** يعني ان الرهن اذا وجد بيد رهنه فط
المرفق يدين الرهن فقال الواهن دفعته اليك وقال المرفق له
تدفع الى منه شيئا وقد سقط مبي او سرقته انت مبي وما ائبه ذلك
فان القول قول الواهن ويتقي له بانه دفع مبلغ الرهن لان الاصل
في الرهن ان يكون باسها ومبيرا شهاد وليس على الواهن الا
ان يبين انه دفع مبلغ الرهن وسوا قام رب الدين بعد ثا حلول
الدين او بالبعد وفي كتابة كلام المولف حيث ادعي المرفق دفعه
له قبل ان يتقيبه واما لو ادعي انه سرقه او غصبه منه او سقط منه
لكان القول للمرفق بلا خلاف اذا قام بالتوب واما بعد الطول
فالقول للواهن قوله واحدا قاله **ح** فان قلت اذا ادعي سقوط
الوثيقة القول قوله من غير تقييد بتوب فما الفرق بين الوثيقة
وبين الرهن قلت لعله لندور السقوط في الرهن بالنسبة لسقوط
الوثيقة اذا اعتنا بحفظ الرهن اشد من الاعتنا بحفظ الوثيقة
ص كوثيقة زعم رهنها سقوطها **س** التيسير في الحكم اي فيتقي في هذه
المسئلة والتي قبلها براءة الذمة والحمي ان شخصا ادعي على اخر
بيدين وزعم انه له وثيقة وانها سقطت او تلفت او نحو ذلك وادعي
المدين دفع ما فيها فيتقي للمدين بالبراة من الدين بعد حلته
انه قضاه ولا يصدق رهنها في دعواه السقوط ونحوه كما ان
المرفق لا يتقي له شي على الواهن الذي بيده رهنه بل يتقي
براة الذمة وهذا حيث لم توجد الوثيقة بيد المدين اما لو وجدت

بيده

بيده لكان القول قول رب الدين في دعواه السقوط ونحوه كما ان
في قوله ولو رهنها ردها ان ادعي سقوطها والفرق ان الوثيقة اذا
ظهرت امكن الشاهد ان يشهد بما فيها ويلزم الدين المدين بخلاف
ما اذا لم تظهر فانه لا يشهد الا بها فيكون القول للمدين تامل **ص**
ولم يشهد شاهد رهنها الا بها **س** يعني ان الشخص اذا كتب شهادته
على وثيقة فلا يجوز له ان يشهد الا مع احضار الوثيقة وانظر بسط
هذه المسئلة في الشرح الكبير ولما انتهى الكلام على ما اراد من سايل
التقليس اعقبه بالكلام على بقية اسباب الجور وهو لغة المنع والحرام
وشئت اوله ويقال لمقدم الثوب وهو مثلث ايضا كما في المحكم
وشوعا قال بن عرفة صفة حكية توجب منع موصوفها من مقوذا
نصرفه في الرايد على قوته او تبرعه باله قال وبه دخل مجر المرفق
والزوجة انتهى ثم ان المولف عقد الباب السابق للمحرم وعقد
هنا الاسبابه وكان الاول تقديم هذا على الاول لان السبب
مقدم على المسبب طبعيا فيقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع لانه
تقديمه واجب كما فهم بن عبد السلام لانه انما يجب تقديمه عليه
عقلا لا وضعا واسباب الجور المباح والجنون والتبذير والوقوع
والنفس والمرض والنكاح في الزوجة وليس منها الردة لان الردة
ليس بالملك وذكر المولف مبدءا كل سبب وغايته وقدم مجر الجنون
لقلته الكلام عليه بالنسبة للصيا فقال **فصل** المجنون مجر
للافاقة **س** يعني ان المجنون بصريح او وسواس مجر عليه
الي افاقة فاذا عاد عقله زال مجرجه ولا يحتاج لفك ان كان جنونه
ظاهرا بعد البلوغ والرشد وان كان قد يما فلا بد من ذلك وقد
يقال لا يحتاج الي هذا التقييد لان الجور بعد الافاقة ليس مجر الجنون

انما هو جرح اخر قديم للعصا او السنه قوله مجوز اي عليه اي لا يوجب
 ان كانا والا فللمحاكم ان كان والافجاعة المسلمين **ص** والصبي بلوغه **ص**
 يعني ان الصبي ذكورا وانثى لانه فيميل يستوي فيه المذكور والمؤنث يستمر
 المجموع عليه اي جرح النفس وهو جرح الحضنة الي بلوغه فاذا بلغ عاقله
 زال عنه ولا يثابته من تدبير نفسه وصيانة محبته اذ يومن عليه
 حينئذ ان يقع نفسه في مهواة او فيما يودي الي قتله او قصد ذلك
 واما ارتفاع الجرح عنه بالنسبة للمال فهو المشار اليه فيما سياتي بقوله
 الي حفظ مال ذي الاب بدمه كما هو احد احتمالات في كلام المؤلف
 انظر بقتيتها ان شئت في الكبير ولما كان البلوغ عبارة عن قوة تد
 في الشخص يخرج بها عن حال الطفولية الي غيرها وتلك القوة لا ياب
 يعرفها احد فحمل الشارع لها علامات يستدل بها على حصولها
 اشار المؤلف الي انها خمس منها مشترك ومختص وعطفها باولها
 يتوهم ان العلامات مجموعها اولها السن وهو مشترك بين الذكر
 والانثى بقوله **ص** ثمان عشرة **ص** اي تمام ثمان عشرة سنة ثم ان
 العلامات ليست منحصرة فيما ذكرنا لانه من تفاوت اربعة المارن
 وتتن الابط وغلف الصوف ومن ذلك ان ياخذ خيطا ويثنيه ويديره
 برقبته ويجمع طرفيه في اسنانه فان دخل راسه منه فقد بلغ والا
 فلا **ص** او الحكم **ص** اشار بهذا الي ثاني المشترك وهو الحكم اتفاقا
 وهو الاتزال في النوم ويدخل بقياس الاحروية الانزال بقطعة د
 و اشار لثالث والرابع المختص بالانثى بقوله او الحيض او الحمل والمراد
 بالحيض الذي لم يتسبب في جلبه والا فلا يكون علامة وللخامسة ه
 المشتركة وانما اخرها لقوة الخلا في فيها بقوله او الانبات للعانة
 وان لم يكن انزال ولا بلوغ سن والمراد به الخشن لا الرغب وقوله او

والانثى خمس عشرة سنة
 والذكر خمس عشرة سنة
 والبلوغ خمس عشرة سنة

الانبات

الانبات اي للعانة لا الابط او اللحية لانه يتأخر عن البلوغ ثم المراد
 بالانبات النبات لان الانبات هو انبات الله تعالى لا اطلاق لنا
 عليه فلو عدل عن المصدر المزيب الي المجرد لكان اوتي بمراده **ص**
 وهل الا في حقه تعالى تؤدد **ص** يعني ان الانبات المذكور هل هو علامة
 للبلوغ مطلقا اي في حقوق الله تعالى من صلاة وصوم ونحوها
 مما لا ينظر فيه الحكم وحقوق الابن من حد وطلاق وفقاص
 ونحوها مما ينظر فيه الحكم وهو ظاهر كلام المأري وغيره او هو
 علامة في حقوق الادبي واما حقوق الله فهو علامة في الظاهر
 كلزوم الطلاق والعناق ونحوها واما مثل وجوب الصلاة ه
 وشبهها فانه لا يكون علامة قاله بن رشد والي ذلك اشار بالتزود
ص وصدق ان لم يرب **ص** اي وصدق مدعي البلوغ او عدمه طالبا
 او مطلوبا في الاختلام او الانبات كما لو ادعي على صبي البلوغ لاقامة
 حد جناية فانكر او ادعي هو البلوغ لياخذ سهمه في الجهاد مثلا فانه
 يصدق في الوجهين ان لم يرب في قوله والا فلا يصدق فالضيق في
 صدق للصبي اي وصدق في ادعاء البلوغ اثباتا ونفيًا طالبا او مطلوبا
 ان لم يرب فهذا اذا ادعي البلوغ بالاختلام او الحيض او الانبات واما
 اذا ادعاه بالسن فلا بد من اثبات ذلك بالعدد واما بالحمل فلا
 يلتفت لقولها حيث لم يكن ظاهرا او ينظر الامر في ذلك حتى يظهر
 وفي عبارة وصدق للصبي في بلوغه ان لم يرب فان حصلت رية فلا
 يصدق طالبا كما اذا ادعي انه بلغ لياخذ سهمه في الجهاد ونحوه او
 مطلوبا كما اذا ادعي جناية وادعي عليه البلوغ لينقام عليه الحد فانكر ذلك
 كما في الشك لكن المعتمد فصدق فيها اذا كان مطلوبا في هذه النوازل
 المذكور لان الحد ودنوا بالشبهات وفي كلام المراق ما يفيد **ص**

وللولي رد تصرف **مهر** يعني ان المهر اذا تصرف بمعاوضة بغير
 اذن وليه فقد فك موقوف على نظرويه من اجازة او رد كان الولي
 ابا او غيره حيث استوت معاملة الرد والاجازة واما تصرفه بغير
 معاوضة كهبته وعق وما اشبه ذلك فانه يتعين على الولي رده وظهر
 مما قررنا ان اللام في قوله وللولي للتخيير لان المعطية اذا كانت
 في الرد او الاجازة تيسر فعل ما بهي فيه فلا يحتاج الي جعلها للاقتضا
 ويرده ايضا قوله وله ان رشد فالرد ليس خاصا بالولي ويستثنى من
 قوله وللولي الخ ما اذا اسرا المحجور عليه واراد الفداء وامتنع وليه
 فلا كلام لولييه ويستثنى منه ايضا ما اذا كانت الزوجة عند ذبح
 موسر وامتنع من الاتفاق عليها وطلبت من المولي الاتفاق عليها
 من مالها فانه يجب على الولي ذلك لانها لو كانت غير متزوجة
 لوجب على الولي ذلك مع باقي هذا في داوم البهنة وايضا لو
 اراد ان عدم الزواج فالحق لا يخبر عليه وقال بعضهم لا يخبر الولي
 على ذلك الا اذا اراد الزوج فراقها ان لم يتفق عليها الولي ويستثنى من
 ذلك ايضا ما اذا كان تصرفه في هبة او صدقة شرط الواهب
 عدم المحجور عليه فبحا وفي دعوى الاستثنى في الاوليين نظرا لان المعطية
 تبيت فيها يجب المصير اليها ولا شك ان خلاصه من الاسر
 ودوام الزوجة عند زوجه من ذلك **م** وله ان رشد **م** يعني ان
 المهر اذا تصرف بغير اذن وليه ولم يعلم بذلك الا بعد خروجه من
 المحجر او علم وسكت او كان سهلا لا ولي له وتصرف ثم خرج من المحجر
 بان بلغ رشيدا فان النظر في ذلك له لا لغيره فان شاهده وان
 شاعناه كما كان لولييه لكن الخيار له هنا سواء كان تصرفه بما
 يجوز للولي رده او بما يجب عليه رده كالعتق ونحوه ومثل الصبي

اذا

اذا بلغ رشيدا السفيه اذا رشد لكن في السفيه المجهل على احد التولين
 الاثنين وهو ان تصرفه قبل المحجور محمول على المنع عند بن القاسم
 واما عند مالك فهو محمول على الاجازة فلا يحتاج الي اجازة **م** ولو
 حث بعد بلوغه **م** هذا مبني على ان له الرد والامضاء فاذا حلف في حال
 صفوه بحرية عبده فلان او صدقة ان دخل دار زيد ثم دخل بعد بلوغه
 ورشده فالمشهور ان له الاجازة وله الرد واما ان حلف في حال صفوه
 وحث في حال صفوه بان دخلها فانه لا يلزمه شي بلا خلاف فلا يحمل
 كلام المؤلف عليه لعدم تاني المباعدة وكلام المؤلف لا يشمل السفيه
 بدليل قوله بعد بلوغه ورجع **م** الضمير الي الرشد لانه قال بعد
 بلوغه رشداي بعد بلوغه في حال رشده وعليه فيمثل الصبي
 والسفيه انتهى ولذا قال بعض لو قال ولو حث بعد رشده لكان
 احسن وهذا صادق بما اذا كان الحلف بعد البلوغ لكن هذا
 يخص بالحلف فيما يتعلق بالمال كالحلف بالعتق او بالاف الحلف
 بالطلاق ونحوه لازم له لانه عاقل بالغ ولما كان حثه موقوفا
 عبر بالحث لانه حث موقوف على امضائه او رده لاحث محتم وببارة
 المراء بالحث قبل البلوغ صورة وهو مخالفة ما حلف عليه وقوله
 بعد بلوغه يتنازع رشده وحث **م** او وقع الموقوع **م** هو مباعدة
 ايضا في ان له الامضاء والرد بعد بلوغه ورشده ولو صدر منه ذلك
 التصرف على وجه النظر والساد ولا يلزمه امضاه وظاهره
 التخيير سواء استمر الحال على ما كان عليه او تغير بزيادة فيما باعه
 او تنقص فيما ابتاعه وكلام المتقدمان ينبغي انه انما له التخيير فيما
 وقع الموقوع حيث تقرر الحال عما كان فمن حله على العموم فثبه
 نظر **م** وضمن ما افسد ان لم يضمن عليه **م** اي وضمن الصبي ميمرا

ام لا ما خلفه ان لم يكن من عليه الا ان يصون به ماله فيضمن في المال
 الذي صون به خاصة ثم انه يضمن ما افسد حيث لم يوص من عليه في
 ماله لا في ذمته وبعبارة وفي مفهوم افسد تفصيل فان افسد في
 لا بد منه فان لم يوص من ضمن مطلقا لانه احوي من الافساد وان
 ضمن ان كان له مال وصفي ولا تتبع ذمته اتفاقا لا في يضمن
 ان يضمن الاقل منه او ما صون به ماله ولما كان الحجر عليه في
 حياته لم يضمن كانت الوصية في ماله بخلاف ذلك ففي حايضة ولا
 حجر عليه فيها الا بها خراجة من ثلثه بعد موته فساوي فيها البالغ
 اشار الي ذلك بقوله **ص** وصحت وصيته **ش** اي وصحت وصية
 الصغير المميز اي وجازت ايضا وانما اقتصر على الصحة لاجل الشرط
 المذكور وقوله كالسفيه نسبه فيما قبله فقط وهو وصية وصية
 ويحتمل ان يكون نسيبها تاما في الاحكام السابقة من قوله ولولي
 رد تصرف ميمزالي هنا ان اراد بالمميز الصبي اي ولولي رد تصرف
 السفيه وله ان رشد الخ وعذا ولي وما قوله ان لم يخلط فهو
 شرط في المميز والسفيه والمعنى ان صحة الوصية منيها ما لم يخلط
 تخليط اما ان حصل فان وصيتها لا تنفع وفسر الخ في التخليط بالايضا
 باليس قربة وابو عمران بان لا يعرف ما ابتداه وقد اشار الي هذا
 المؤلف في باب الوصية بقوله وهل ان لم يتناقض او ان اوصي بقربة
 تاويله **ص** الي حفظ مال ذي الاب بعد **ش** يعني ان الحجر لا يزال
 مستجبا على الصبي الي بلوغه رشيد او هو المراد بحفظ المال وحناه
 ان يكون بعد بلوغه حسن التصرف وحسين يتفكر عنه حجابه ولو لم
 يفكر ابوه عنه بخلاف الوصي ومقدم القاضي فانه لا بد ان يفكر
 عنه الحجر بعد بلوغه رشيد او الي هذا اشار بقوله **ص** وفك وصي او

مقدم

والا فلا خلاف ان حجر عليه

مقدم **ش** اي من قدمه القاضي اي مع حفظ ماله ولا يحتاج الامر
 في فكها الحجر عنه الي اذن القاضي وانما كان الوصي هنا اقوي من الاب
 وهو فرع لان الاب كما دخل الابن في ولاية الوصي صار بمنزلة ما
 لو حجر عليه وهو اذا حجر عليه لم يخرج الابا طلاقه ولو مات الوصي
 قبل التذ تقبيرا فماله بعد ذلك على الحجر ولا بد من فك الحاكم ولا
 يقال صار مكهلا ولدينا في الخلاف الا في بين بن القاسم وما ذلك لانه
 محجور عليه وفي كلام المؤلف من قوله الي حفظ مال ذي الاب الخ اشعا
 بان اليتيم المكمل يخرج من الحجر بالبلوغ **ص** الا انه رحمه لم يشترط **ش**
 هذا استثنى من قوله ولولي رد تصرف ميمزالي ان الولي له ان يحجر
 على الصغير والسفيه ويرد تصرف كل اذا كان ذلك في شيء له قدر
 وبال واما الشيء التافه مثل درهم يشترى به شيئا ياكله كالحزوة
 والبقل وما اشبه ذلك فان وليه لا يحجر عليه في ذلك واما زوجة المحجور
 فهي التي تقتصر تقتتها واخذ بن الصندي من قوله مثل الدرهم يتباع
 به ثمن ان الوصي لا يدفع له غير مقتته وقال بن المطار يدفع له مقتته
 ومقتته رقبته واسمات اولاده ثم اخرج ما يخص السفيه البالغ هو
 بالمعطف على تصرف بعد ان اخرج ما يبعه باداة الاستئذان **ص**
 لاطلاقه واستلحاق نسب ونسبه وعققت مستولده وقصاص ونسبه **ص**
 واقراره **ص** يعني ان المميز البالغ الذي لم يعلم رشده اذا اطلق
 زوجته ليس لوليها ان يرد ذلك على المذهب سوا كان الطلاق على
 وجه الخلع ام لا وكذلك يلزمه استلحاق النسب بشرطه الا في باب
 وكذلك اذا نفي نسبه بلعان في الزوجة او غيرها في حمل الامة فليس
 لوليها ان يعارضه وان كان في الاستلحاق اثبات وارث واتلاف
 مال لان ذلك بعد موته وكذلك اذا اعتق مستولده فانه يلزمه وليس



لولى كلام علي المشهور اذ لم يبق له فيها غير الاستمتاع وسبب الخدمة
والنفقة اكثر من ذلك وتبينها مالها ولو كثر علي الراجح وقيل بتبني النكحة
وعليه مثنى المولى في باب النكاح حيث قال وتبينها مالها ان قل
وقيل لا يتبينها مالها مطلقا والا ول قول مالك في رواية اشهب والثاني
قول اصبح والثالث رواية يحيى عن بن الناسم وكذلك يلزمه جناياته
علي غيره من نفس او جرح او قذف وكذلك يلزمه اذا عني عن جني
عليه او علي وليه من عبد ونحوه جناية عمد اذ ليس فيها الا المنع
مجانا علي من ذهب بن الناسم وهو المشهور وكذلك يلزمه ما قرب
به من عقوبة في بدنه بان قال مثلا قطعت يد زيد ولا خلاف
انه لا يصح عفو عن جراح الخطا لانها سال فان ادبي جرحه
الي نفسه وعني عن ذلك عند موته كان في ثلثه كالوصايا وما في هذا الخطا
من عمد لا قصاص فيه كالجناية كالحطأ وقد استنفذ ما قرنا ان هذه
المسايل في السفيه البائع ولا يتصور حصولها من الصغير فجعل الشك
هذه المسايل في غير البائع سبق قلم **ص** ونصرفه قبل الجور علي الاجازة عند
مالك لابن الناسم وعليهما العكس في تصرفه اذا ارشد بعده **س** بيني
ان افعال السفيه المذكور البائع المجهل المحقق السفه اذا تصرف وتو
بغير عوض كمنق و نحوه محمولة علي الاجازة عند مالك وكبر الصما به
كأن كنانة وابن نافع وسهره بن رشد في مقدمة لان المانع المجد
عليه ولم يوجد ومحمولة علي المنع عند بن الناسم لان علة المنع عنده
السفه وهي موجودة فلورشد بعد الجور عليه ونصرف بعد رشد
وقبل الحكم باطلاقه فالحكم المتقدم لمالك وابن الناسم ينكس هنا
فانك يمنع افعاله لوجود الجور عليه وهو علة المنع عنده وابن الناسم
يجوز افعاله لوجود الرشد وهو علة لجواز التصرف عنده وحاشا
كلامنا

كلامنا علي البائع لان السفيه المجهل تصرفاته مردودة ايضا لان
تقصر او يصفي لدخول زوجها بها العام فيجوز افعالها حيث علم
رشد ها او جهل حالها واما ان علم سفهها فنزدا فاعمالها وبعبارة
ونصرفه اي السفيه المذكور البائع الماقل المجهل المعلوم السفه واما
المجهول الحال وهو الذي لا يعلم له رشد من سفه فافعاله علي
الاجازة باتفاق وباني مختار العتيد الاول في قوله وزيد في الانثى
الخ وتقدم مختار الثاني في قوله والسفيه والثالث في قوله المجنون والراجع
في قوله الي حفظ مال ذي الاب ولم يقر المولى وفي اجازة افعاله قبل
الجور ورواها قولان اشارة الي ان المشهور عنده قول مالك **ص**
وزيد في الانثى دخول زوج وشهادة القدول علي صلاح حالها **س**
اي فيزاد ما ذكره علي ما سري في كل واحد فذات الاب يواد لها مع حفظ
المال والبلوغ دخول زوج بها وشهادة العدول علي صلاح حالها
ان لم يرشد ها الاب قبل ذلك وذات الوصي والمقدم يزاد لها مع البلوغ
وحفظ المال وفك الوصي او المقدم دخول زوج وشهادة العدول
علي صلاح حالها ان لم يرشد ها قبل ملك علي الخلف ولا يدخل في
كلامه المهمة خلا فالشيخ عبد الرحمن لانه قال وزيد اي علي ما سري في
الذكر من حفظ مال ذي الاب وفك وصي او مقدم وقد مر ما يخرج به
من الجور والمراد بالعدول ما زاد علي الواحد علي المشهور **ص** ولوجود
ابوها مجرا علي الراجح **س** يعني ان الجور علي الانثى يترك بدخول
الزوج بها مع الشهادة علي حسن تصرفها ولوجود ابوها عليهما
مجرا ولا يمتد ذلك ولا يحتاج الي فك اذا حصل ما ذكره علي الراجح عند
ابن يونس وانظر ما في كلام المولى هنا في الكبير ولما قدم ان حد
الجور في ذات الاب الرشد وشهادة العدول بالصلاح ويزاد علي

باب في
الاجازة
في افعال
السفيه
المجهل
المعلوم
السفه
واما
المجهول
الحال
وهو الذي
لا يعلم
له رشد
من سفه
فافعاله
علي
الاجازة
باتفاق

ذلك في ذات الوصي والمقدم الفك اشار الى ان محل ذلك حيث
 لم يحصل منهم ترشيد فقال **مر** وللاب ترشيدها قبل دخولها **مر**
 يعني ان الاب يجوز له ان يرشد ابنته البكر البالغة قبل دخولها على
 زوجها وسواء علم رشدها ام لا وفائدة انه لا يجوز فكاحها الا باذنها
 كما مر والشيء فنوب عن نفسها بكثر رشدت واماييمها وساملا
 فهي مجبور عليها فيها فلا يعني شي من ذلك الا باجارة ايها **مر**
 كالوصي ولو لم يعرف رشدها وفي تقدم القاضي خلافا **مر** التشبيه
 في مطلق الترشيده والمعنى ان الوصي ان يرشد البكر البالغة التي في حجره
 بعد الدخول على زوجها لا قبله واختلف في تقدم القاضي هل له
 ان يرشد البكر البالغة التي في حجره بعد دخولها على زوجها او ليس له
 ذلك وانظر هل للسيد ان يرشد امته او عبده وبغير حكمها حكم
 البكر اذا رشدت او ليس له ان يرشد ها وباني قوله ومجوع على
 الرقيق الا باذن وكلام المؤلف في الترشيده بقول المرشد من غير
 اثبات موجب بدليل قوله ولو لم يعرف رشدها وما جري في كلامه
 ذكر الولي شرع يتكلم علي من هو فقال **مر** والولي الاب وله البيع مطلقا
مر يعني ان الاب اذا كان رشيدا هو الذي ينظر في امر المجور عليه
 صييا او سفيها فيقول الاب من الاقارب لا نظر له على المجور عليه الا
 بايعا من الاب او الحاكم واختلف اذا كان الاب سفيها هل ينظر وصيه
 على اولاده او لا ينظر الا بتقدم خاص في ذلك خلافا وعلي الثاني
 العمل وللاب ان يبيع مال ولده الذي في حجره من ربع وغيره وان
 لم يذكر سبب البيع بل وان لم يكن هناك سبب ما ياتي لان افعال
 الاب محمولة على النظر والسداد بخلاف الوصي كما ياتي وما قرنا
 ظهور ان قول المؤلف وان لم يذكر سببه متفق اذا اقتضاه انه لا بد

ليبيع

ليبيع من سبب لكن لا يحتاج لذكره وليس كذلك اذ له البيع وان لم
 يكن هناك سبب **مر** ثم وصية وان بعد وهل كالا ب او الا الربع
 في بيان السبب خلافا **مر** اي وان لم يوجد الاب فوصيه يقوم مقام
 وينظر في مصالح اليتيم من بيع وغيره وهل افعاله محمولة على السداد
 في الرباع وغيرها ولا يكلف لبيان السبب او يحمل على السداد
 وانه باع لسبب وان لم يذكره بل ولا يسأل عنه الا في الرباع فلا بد من
 بيان السبب الذي ادي الي بيعها وصيدق فيه وان لم يعرف ذلك
 الا من قوله خلافا لكن ظاهر تشبيه الوصي بالاب انه لا يشترط وجود
 السبب في الوصي لان الاب له البيع وجد سبب ام لا يبيعه ام لا وليس
 كذلك لانه لا بد في الوصي من وجود السبب لكن اختلف هل لا بد
 من بيانه او لا **مر** وليس له هبة للتواب **مر** يعني ان الوصي لا يجوز
 له ان يهب مال اليتيم للتواب بخلاف الاب لان الهبة اذا فانت
 بيد الموصوب انما عليه القيمة والوصي لا يبيع بالقيمة بخلاف
 الاب والحاكم كالوصي **مر** ثم حاكم وباع بشئ من ثمنه واهماله وملكه
 لما بيع وانه الاول وجبارة الشهود له والشئ في عدم الفاسد
 زائد والسداد في الثمن **مر** يشيرون الي ان مرتبة الحاكم متأخرة عن
 مرتبة الاب والوصي فيتولي امره بنفسه او يقيم له من ينظر في
 مصالحه ثم ان الحاكم لا يبيع ما دعت الحاجة الي صرف ثمنه في مصالح
 اليتيم الا بشرط ان يثبت عنده ثمن الصفيولا احتمال وجود ابيه
 واهماله لاحتمال وجود وصي له او تقدم وملكه للذي بيع عليه
 لاحتمال ان يبيع ما ليس له وان الشئ المبيع اولى ما يباع على
 اليتيم اي اولى من ابقائه ويثبت عنده جارية الشهود لذلك
 الشئ الذي يباع خشية ان يقال بعد ذلك ليس هذا المبيع

منه

هو الذي شهد بملكه له وهذا ما تتضمن شهادة بيته الملك ما
شهدت به بيته الجبارة كما يقع عندنا بمصر من ذكر شهود الملك
حدود الدار ملكا ومملها وسائر ما تتميز به فيستقي بذلك عن
بيته الجبارة ويثبت عنده التسوق للشيء الذي يباع المرة بعد
المرة وعدم وجود من يزيد على ما اعطي فيها وان التمس سداد اي
مثل المثل فاكثر لانسيته ولا عرهنها خوف العدم والرخص فان
قلت الوصي لا يبيع الا للقبطة بان يكون الرايد على التمس قدر
الثالث مع ان الوصي يخدم على الحاكم قلت الحاكم تصرفه بحسب
الاصل عام بخلاف الوصي فان تصرفه تصرفا على الوصي عليه
ثم ان هذا انما يتجه على ان قوله وانما يبيع عقاره الحاجة الى
الوصي وباتي انه فيه وفي الحاكم وهذه شروط لصحة البيع وبيارة
ولو باع القاضي تركته قبل ثبوت موجبات البيع فاقضى السيوري
بوجوبه ويلزمه المثل والقيمة ان فات وكذا لو فرط في قبض
التمن حتى هرب المشتري او هلك **مر** وفي تصريحه باسم الشهود
قولان **مر** اي وهل يقتصر الحاكم الي ان يصرح على سبيل اللزوم باسم
الشهود الذين اوجوا البيع عنده او لا يقتصر الى التصريح باسمهم
بان يقول ثبت ما ذكر بالبيته الشرعية فيه قولان واما الثاني
فلا بد من تسمية البيته التي حكم القاضي عليه بها والانتقص الحكم على
المشهور كما ياتي في قوله في باب الافضية وسيم الشهود والانتقص
ومحل التولين في الحاكم العدل والافلا بد من التصريح والانتقص
مر لا خاضن كجد وعمل بامضا السيوري في حده تردد **مر** يعني ان
الجد وخوه كالاخ والعم لا يجوز له ان يبيع شيئا من مال محضونه
الا لشيء السيوري الذي يملكه يبيع فانه يجوز له ان يبيع ذلك

ابتداء

الذي يكون
العشرة
بالنسبة
التي
المر
من
المقتدر

ابتداء وسوا كان الحاضن ذكرا او انثى قريبا او اجنيا فالمراد بالحاضن
هنا الكافل وتبيله بالجد يوهم قصور الحكم على الاقارب وفي حد اليسر
بمشورة دناير او بمشور من اوليائين تردد وظاهر كلامه انه لا ينظر
لحال مالكه من كونه كثيرا ام لا وفي بعض التقارير وعاد كقول
الاول قال وانظر بالنسبة اليه قليلة وكذا يقال فيما بعده من التردد
بمشورين وثلاثين ولو قال وعمل بجواز اليسر لكان احسن فان قيل
ثم كان الحاضن غير ولي بالنسبة الى المنصرف ووليا بالنسبة اليه
النكاح مع ان النكاح اولى من المال كما قاله ابو بكر بن عبد الرحمن
فالجواب ان يقال ان النكاح لا يستقل فيه بل هو باذن الزوجية
والذي يقع منه هو مجرد العقد بخلاف البيع فانه لا اذن فيه بالكلية
وان حصل اذن فهو غير محترى وجيز فالبيع اقوى باستقلاله بالنظر
فيه لوجوبه وليا كذا وقع في المذاكرة **مر** ولولي ترك التشفع والقضاء
فيستقطن **مر** يعني ان الولي ابا او غيره له ان يترك الاخذ بالشفعة
لمجوره ولو سبغها اذا كان ذلك على وجه النظر في حق المجور وليس
له الاخذ بعد بلوغه ورشده وان لم يكن نظرا فله الاخذ اذا رشده
كما ياتي في قوله واستقط وحي اواب بلا نظر وكذلك يجوز للولي
ان يترك القصاص في الاطراف ممن جني على الصغير اذا كان التزك نظر
للصغير وليس له اذا بلغ القصاص من الجاني واما الصغير الكبير فينظر
في قصاص نفسه كما مر عند قوله لا طلاقه وقصاص ونفيه **مر** ولا يقنو
مر اي ليس لولي الصغير ان ينفو عن الجاني لاني عم ولا في خطا نعم
ان دفع الدية او غيرها من ماله كان له ان ينفو وبمباراة ولا ينفو
اي مجانا او باقل من الدية الا لسر فيجوز باقل اي عسر الجاني ويحتل
عسر المجني عليه كما ياتي في الشارح ولا شك ان ما ذكره هنا من حد

القصاص والنمو مستقني عند ما اشار اليه بقوله في باب الجراح كنقطع
 يده الا لسر فيجوز والتشبيه في قوله ولوليته النظر في القتل والدية
 كاملة **ص** ومضي عتقه بموضع **ش** يعني ان ولي المجور ابا وغيره اذا
 اعنى عبدا من عبيد مجوره من صغير او سفيه عتقا جزا بموضع من
 غير العبد فان عتقه ماض حيث كان الموضع فمرفقة العبد فاكتر فلو
 اعتقه بغير موضع رد فعله لانه انكلاف مال المجور الا ان يكون الولي
 موسرا فيجوز ذلك ويفرم قيمته من ماله قاله في كتاب الشفعة من
 المدونة **ص** كما يبيد ان ابسور **ش** الضمير يرجع للمجور عليه من صغير وسفيه
 والمعنى ان ابا المجور عليه لا يجوز له ان يعتق شيئا من رقيق مجوره بغير
 عوفن الا ان كان موسرا واما المالك لا مرفقة فلا يعفى عتقه ولو كان
 الاب موسرا وهذا ايضا اذا اعتقه الاب عن نفسه واما لو اعتقه
 عن الولد فلا ومثل عتق الاب بالولده حلفه به قوله ان ابسري يوم
 العتق ومثله اذا ابسرت قبل النظر فيه كما ذكره ابو الحسن وحقني قوله
 ومضي عدم الجواز ابتداء مع انه جائز ومجهرم قوله عتقه ان هبته
 ومضى قته ليست كذلك وهو كذلك اي فترد ولو كان الاب موسرا وما
 ذكره الجرح ومن هو اهله شرع في الحكم علي من يتولاه ويحكم به وان كان
 الانب بذلك باب القضا وهذا ذكر شروط التحكيم واختصاصه بالمال
 والجراح هناك فقال هناك علي سبيل الاستطراد **ص** وانما يحكم في
 الرشد وفنده والوصية والحبس المقب وامر الغايب والنسب **ص**
 والولا وحده وقصاص وبال يتيم القضاة **ش** يعني ان هذه المسائل
 المسورة لا يحكم فيها الا القضاة اي لا يجوز الحكم ابتداء فيها الا من
 القضاة لا غيرهم كالوالي ووالي اما والمحكم واما نايب القاضي فهو
 مثله فان حكم فيها غير القضاة مضي ان حكم صوابا وادب منها
 الرشد

الرشد وفنده وهو السنف المتقدم تقرينها ومنها الوصية اي
 اصل الوصية او محتوياتها اي لا يحكم بان هذا وصي لهذا وان هذه
 الوصية صحيحة او باطلة الا القضاة وكذا ما يتعلق بالوصية من تقويم
 وصي ومن كون الموصي له اذا تعدد يحصل الاشتراك او يستقل به
 احدهما ومنها الحبس المقب صحة وبطلانها او اصله اي لا يحكم بصحة
 الحبس المقب وبطلانه او بان هذا الحبس مقب او غير مقب الا
 القضاة والحبس المقب هو المتعلق بوجوده وحده وم كذا وقت
 علي فلان وعقبه ونسله واما غير المقب كحس علي فلان وفلان مثلا
 فلا يثبت بالتمسك لكون الحكم علي غايبا ويثبت ان يكون مثل
 الحبس المقب الحبس علي المقرا ومنها النظر في امر الغايب غير
 المتشود فان روجبه ترفع للقاضي وللوالي ولولي اما وانما الحكم
 لنفلة امرع الغايب لان ذلك لا تقبل الحكم بخلاف البواني فان
 ذاتها تقبل الحكم وبعبارة ما يسمى غايبا في اصطلاح الفقهاء والمتشود
 لا يسمى غايبا في اصطلاح الفقهاء لان الغايب في اصطلاحهم من علم
 موضعه والمتشود من لم يعلم موضعه ومنها النسب والولا اي لا يحكم
 ان فلانا من نسب فلان او ان فلانا له الولا علي فلان الا القضاة
 ومنها الحد لحد واما الرقيق فليس بده حده ان ثبت بغير علمه ولم
 يتزوج بغير ملكه ومنها القصاص في النفس ومنها مال اليتيم
 وكان ينبغي ان يقول وامر يتيم تشفيها وترشيد اوسيا وقساها
 وغير ذلك وانما ذكر الحد وما بعد لان الحد والقصاص ومال
 اليتيم افرادها متعددة وتقييد القصاص بالنفس تبعافيه
 بظا وراد واما في الاطراف فسياتي في قوله ومضي ان حكم صوابا
 وادب وفيه نظر فان ما ياتي اعم من الاطراف واختصاص القضاة

هذه الامور ما لحظها او تعلق حق الله او حق من ليس موجودا
بها وزيادة بمضامونتين على هذه المشقة الطلاق واللعان
والعتق ضعيفة وان هذه الثلاثة يحكم فيها القضاة وغيرهم
ولما جري ذكر السبب الذي يباع له عقار اليتيم في قوله او الا الربيع
بيان السبب شرع في تعداد وجوهه وهي احد عشر وجها فذكر
منها عشرة بقوله عاظنا لها با و اشارة للاكتفاء بكل واحد منها **ح**
واغابا يباع عقاره الحاجة او غبطة او لكونه موطفا او حصنة او قلت
غلته فيستبدل خلافا او بين ذميين او حيران سوا ولا ارادة شريكه
بيعا ولا مال له او خشية انتقال المارة او الخراب ولا مال له
اوله والبيع اولى **س** الضمير في عقاره يرجع لليتيم الذي لا وصي له
وباع الحاكم اوله وصي وباع الوصي على احد المشهورين المتقدمين في
قوله الا الربيع في بيان السبب والمعنى ان الحاكم او الوصي لا يجوز ان
يبيع عقار اليتيم الا باحد امور منها ان تكون حاجة دعت الى البيع
من ثقة او دين هناك لا فضلا له للامن عنه ومنها ان يكون البيع
غبطة بان زادت في غنة زيادة لها قدر وبال حدها القنطرة بالثلث
وكلام بن عرفة يفيد ان الغبطة هو الثمن الكثير الحلال الزايد على
ثالث القيمة ومنها ان يكون موطفا اي عليه توظيف اي حكر فيبيع
ويؤخذ له عقار لا توظيف عليه كل سنة او كل شهر ومنها ان يكون
حصنة فيستبدل غيره كالملا للسلامة من ضرر الشركة ومنها ان
يكون البيع غلته قليلة فيباع ليستبدل ماله غلته كثيرة والذي في توضيحه
وقريب منه لا بن عرفة او لكونه لا يعود عليه منه شيء ومثله في وابق
القنطرة ومنها كونه بين ذميين فيباع ليستبدل خلافا بينه
المسلمين ومنها كونه بين حيران سوا يحصل منهم ضرر في الدين
او الدنيا

او الدنيا ومنها كونه حصنة واراد الشريك بيع حصته ولا مال
لليتيم فيشترى حصته شريكه ومنها خشية انتقال المارة عنه
فيصير منفردا لا تمنع به غالبا ومنها خشية خوابه ولا مال لليتيم
يمر به اوله ما يهر به ولكن البيع اولى من المارة وترك المص
بيعه للمخوق عليه من سلطان او غيره وان كان يفر من بعض
ما ذكره بالا ولى واعلم ان قوله فيستبدل خلافا راجع لجميع ما قبله
ما عدى سبيله الحاجة وذكر **س** ان سبيله البضطة كذلك وراجع
لجميع ما بعده ما عدى سبيله او لا ارادة شريكه بيما وقوله خلافا
يشمل غير العقار ولكن كلام **س** في شرحه يقتضي تخصيصه بالعتق
ولما فرغ من الكلام على المحاجر الثلاثة المجوز والصبي والسنينة
شرع في المحجور الرابع فقال **ح** ويجوز على الرقيق **س** اي ويجوز للسيد
اصالة على رقيقه بانواعه في مال نفسه كثيرا او قليلا فتا وذا
شايبة مخرطا لاله او حاففا حاضنة او غيرها الحق سيد ماله
في زيادة قيمته والتقليد بكونه له انتزاعه قاصرا لان بعض الارقا
لا ينتزع ماله هذا في غير الماذون له في التجارة فان كان ماذونا
له مريحا او ضمنا ككتابتة فليس للسيد عليه جمر ولا فرق في
الاذن بين ان يكون عاما او خاصا بنوع من انواع التجارة بان
قال له اجري في البر مثلا او لا تتجر الا في البر ويكون ماذونا له في
ذلك النوع وفي غيره من باقي الانواع لانه افقده للناس ولا
يملك في اي الانواع افقده فلو قصر على النوع الماذون فيه فقط
لكان فيه غرور واليه اشارة بقوله **س** الا باذن ولو في نوع فكويل
منه **س** في سائر الاشياء الماذون فيه وغيره ولا عبرة بالمجرد
في البعض وقوله ويجوز جحر الشروع على الرقيق الحق السيد فهو

اخبار عن الواقع كانه قال الرقيق مجبور عليه بالاصالة واعلم ان
المأذون له في التجارة هو من اذن له السيد ان يتصرف في مال نفسه
او في مال السيد علي ان يرجع له دون سيده ولو كان علي ان يتجر
في مال السيد والرجع للسيد لكان وكيله لا وكيله ثم اذا اذن له
السيد ان يتصرف في ماله فان له ان يتصرف في مال نفسه ايضا واذا كلفه
دين كان في المالكين **وله** ان يبيع ويوخر ويضيف **وهو** ان السيد
المأذون له في التجارة اذا كان له دين علي اخر يجوز له ان يوفيه الي
اجل قريب وان يبيع عن غريمه شيئا منه ان كانت الوضيفة شقا قليلا
وفعل ذلك استيلا فالتجارة وان يبيع طعاما مياقة للناس
ان فعل ذلك استيلا فالتجارة فتقوله ان استألف برجم للمسايل
الثلاث ولا بأس ان يغير دابته الي المكان القريب وله ان يفتن عن ولده
اذا التسم الحمال وعلم ان سيده لا يكره فان قلت اذا علم ان سيده لا يكره
فلم لم يجز اذا قل المال قلت لان قلته المال مظنة كراهة السيد ذلك
بجلا في كثرته وفيه نظر اذ مع علمه ان السيد لا يكره ذلك بيني العمل
علي ذلك واذا صنع المغيقة حيث لا يجوز له فعلها فان من اكل
يقصر ساكله لسيد **وهو** ياخذ قراضا ويدفعه **اي** يجوز
للمأذون له ان ياخذ القراض ليهل به ويكون ما حصل له من ربح
كخارجة لا يقضي منه دينه ولا يتبعه ان عتق لانه باع منه ما فاع
نفسه فاشبه ما لو استعمل نفسه في الاجارات وان يعطيه للغير
يعمل له فيه علي المشهور لانه من التجارة في المسيلتين وله ان يقتل
الوديعة وليس له ان يتوكل الا باذن سيده كما ليس له التقاطه
بغير اذن سيده وللمأذون الهبة للثواب وله التشرى بلا اذن
واما العارية فليس له فعلها الا للاستيلا **وهو** يتصرف في هبة

واقم

واقم منها عدم منعه منها وليس من اذن له التبول بلا اذن **وهو**
ان المأذون له اذا ذهب له شخص هبة او اوصي له بوصية او تصدق
عليه بمقدرة فانه يجوز له ان يقبل ذلك ويتصرف فيها ولا يتوقف
علي اذن سيده واقام عياض من قول المرونة عدم منع المأذون
من قبول الهبة حيث قال في قولها وما ذهب للمأذون وقد اغترقه
دين فغرمه احق به من سيده ولا يكون للغريم من عمله
شي ولا من خراجه وارث جرحه وانما يكون ذلك من مال وهب
للسيد او تصدق به عليه او اوصي له به وقبله العبد انتهى هذا
ظاهري ان السيد لا يمنع من قبوله وظاهره ان الغريم لا يجز
علي قبوله انتهى واما غير المأذون اذا ذهب له شخص مالا او وصي
لده وما اشبه ذلك فله ان يقبل ذلك ولا يحتاج في قبوله الي اذن
سيده لكنه لا يتصرف فيها الا باذن سيده فان لم يقبلها فليس
ان يقبلها له وياخذها وان الي المتصدق من ذلك بن رشد
اتفاقا وانما نص المؤلف علي قوله ويتصرف في هبة وان كان دا
فيما جعله له من الاذن لانه لما كان ما ذكره راي بعد الاذن **وهو**
انه ليس داخل في الاذن فاي به لا فادة حكم اخر وهو رفع
التوهم المذكور لان التوهم من جملة الاحكام والضمير الموصوف
الاول وهو واقم منها المدونة والا خير للهبة والضمير الموصوف
باضافة الي المصدر عايد علي المأذون اي واقام عياض المأذون **وهو**
والجور عليه كالحرق واخذ ما بيده وان مستولده **اي** والجور علي
المأذون اذا قام غرمه عليه كالحرق فلا يتولاه الا اليكم لا الغرم
ولا السيد ويقتل اقاربه لمن لا يتهم عليه قبل التقيس لا بعده
ويمنع من المنقرق الملبى بعد التقيس وغير ذلك مما مر ويؤخذ

في قوله

ما ثبت علي الماذون له من الدين سواء جره عليه ام لا مما بيده اي ماله
 سلاطه عليه كان بيده ام لا وان كان بيده مستولده فباعت
 في دينه او ما استغرقه منها اذ ليس له فيها طرف حرية والا كانت
 اشرف من سيدها واما ولدها فهو لسيدده لانه مال له فهو كفلة
 لا للفرا وسوا استولدها قبل لحوق الدين له او بعده ومثل ام ولد
 من بيده من اقاربه ممن يمتق علي الحر ولا يبيع احدا من حصول
 ان لم يكن عليه دين محيط الا باذن سيده واذا قام الفرا علي الماذون
 وامنه ظاهرة الحمل اخر بيها حتى تضع لان ما في بطنها لسيدده
 ولا يجوز استنساؤه ففيمر اخذ عايد علي الدين المفهوم مما مر لان
 قوله المجر عليه اي لاجل الدين **كمعطية** وهل ان منع للدين او
 مطلقا فلا بد ان **س** اي كما يوجد من عطية الناس له فهو صدقة
 مضاف لغيره والمعني ان الماذون اذا اعطاه شخص عطية بعد
 قيام الفرا كهيئة او وصية فان الفرا ياخذون دينهم منها لكن
 اختلف هل تتعلق الديون بالمعطية سواء اعطيت بشرط وفا الدين
 ام لا وانما تتعلق الديون بها اذا اعطيت للدين والا فهي كخراج
 تكون للسيد تاويلان واحترز بالمعطية التي اعطيت بعد قيامهم
 عما هو عليه له قبل قيامهم لسيدده لكونه مالا من امواله **مر** لا
 غلته ورقبته **س** هذا يخرج من قوله واخذ مما بيده والمعني ان
 الماذون له اذا قامت عليه غراما وه فانه ياخذون ديونهم
 مما في يديه واما غلته ورقبته فانها لسيدده ليس للفرا في ذلك
 شيء لان ديونهم انما تتعلق بدينه لا برقبته ولا بدينه سيده
 ولهذا اذا فضل من دين الفرا فضل فانهم يتبعون بذلك ذمته
 اذا غنق يوما ما والمراد بالغلظة الحاصلة بعد الاذن واما التي بيده
 قبل

فان سمع

الدين

قبل الاذن فيتعلق بها الدين **س** وان لم يكن غنوم فكيفه **س** اي وان لم
 يكن للماذون غنوم يطالبه بدين فكيفه ممن لم يودن له في التجارة
 فلسيدده انتزاع ماله وتركه والمجر عليه بغير حاكم وان كان غنوم كله
 انتزاع ما فضل ويقتل اقراره بدين فيما بيده قبل قيام الفرا
 لمن لا يتهم عليه قاله من فوجون ويوجد في بعض النسخ غنوما بالنسب
 فهو خير كان الناقصة واسمها ضمير الماذون والمراد بالفرا من
 عليه الدين وعلي النسخة الاولى بالرفع كان تامة والغنوم رب
 الدين **س** ولا يمكن ذمي من تجر في خمران المجر لسيدده والاقتولان
س يعني ان العبد الذمي اذا اذن له سيده المسلم في ان يتجر
 له فانه لا يمكن من التجارة فيما لا يحل للمسلم تملكه من خمر وريبا
 سواء ع لذي او لمسلم لكن ان باعها مسلم كسرق علي المسلم فان
 لم يتبين الذمي ثمنها ففي المدونة فصدق به عليه اذ باله ولا
 ينزع منه ان يقتضه علي المشهور وانما يمكن من التجرة في ذلك لانه
 وكيل لسيدده قايم شأموه والسيد لا يحل له ذلك فكذا وكيله وان
 كان هذا الذي الماذون له في التجارة في الخمر ونحوه ويجل للسيد
 ان ياخذ ما اتي به من ذلك اولا يمكن من التجارة في ذلك قولان
 بناء علي النسخة علي خطابهم ببيع الشريعة وعدم خطابهم ولا مفهوم
 لقوله من تجرد ليل ما سياتي في قوله في باب الوكالة ومنع ذمي من
 بيع او شراء وتقاض وهذه احكام الماذون من المبيد اما غير
 الماذون فلا يشترى منه وان قل ولا يقبل قوله ان اهلكه اذنوا له
 حتي يسلمهم الا لقضية ولما انهي الكلام علي السبب الرابع من اسباب
 الجور شرع في الكلام علي الخامس منها وهو المرض المخوف فقال
س وعلي مريض حكم الطب بكثرة الموت به **س** وانما في بحر المرض

انما في بحر المرض
 انما في بحر المرض
 انما في بحر المرض

عتب جوارق لمناسبة له لان كلامها الجريسيه والمبني انه يجب
 الجريسي مريض نزل به حكم اهل الطب يانه يكثر الموت من مثله كالا مثلية
 التي يدكرها في غير موته وتداويه وسما وفتنة مالمية كالمطاييا والبرعا
 التايدة على التلك الحق وارثه والمراد بالكثرة ان لا يتعجب من صدور
 الموت عنه ولو لم يكن غالبا عنه خلافا للمارزي وهو ضعيف واخرجه
 من خروج الضروس والرمم وغودك فانه اذا مات من ذلك تعجب
 منه وقوله به الباسية او عيني من **مسك** وقولج وحي قوته وحامل
 ستة ومحبوس لقتل او لقطع ان جيف الموت وحاضر صف القتال
ش هذه الامثلة للمرض المخوف الذي يجري على صاحبه بسبب جود
 واحد مما ذكر منها السبل تكسر السنين المهمة هو من يتحمل البدن
 معه فكان الروح تنسل معه قليلا قليلا كما تنسل العافية ومنها
 التولنج بضم القاف واسكان الواو فتح اللام وقد تكسر لام وقد
 فتحت القاف هو من عدي سولم بمسرحه خروج الفايط والرج
 ومنها الجي القوية وعيون الحاجب عن القوية بالحادة وهي ما جاوزت
 العادة في الحرارة وازعاج البدن مع المدامة واول حي نزلت الي
 الارض لما حمل نوح الاسد في السفينة فخافه اهلها فسلط الله عليه
 الحمير ونحوها الحامل اذا كملت ستة اشهر وود خلت في الشهر السابع
 ولو يوم واحد فالاضافة في وحامل ستة على عيني اللام اي الحامل
 المنسوبة للسته وهي لا تنسب لها الا اذا انت على جميعها ويعلم انها
 بلغت ستة اشهر من قولها ولا يسجل النساء ومنها من جس لاجل
 القتل الثابت عليه بيته شرعية او باعترافه واما من جس بحوده
 الدعوي ليستبرأ امره فلا يجي عليه ومنها من قرب لقطع ثبت عليه
 من سرقه او غيرها كيدا ورجل والحال انه يخاف عليه الموت من القطع
 لان لم

لان لم يخف عليه الموت واعاد اللام في قوله او لقطع اشارة الي انه ليس
 معطوفا على قتل والا كان يقول او قطع وحينه فهو متعلق بمقدور
 معطوف على ما مر اي او قرب لقطع واما كونه اعاده ليخرج الشرط
 لما بعد ها كما قيل فيه شي لان المحبوس للقتل ليس متردلا بين القتل
 وعدمه حتى يتوهم رجوع العتيد له ومنها من يكون حاضرا صف
 القتال وهو من جملة المتأملين لان كان في النظارة او في صف الرز
 وصف النظارة وهم الذين ينظرون من غلب ينصرونه ثم عطف على
 المقدري قوله وعلي مريض اي مخوف مرضه قوله **مس** لا كجرب وملجج
 يعرج ولو حصل الهول **ش** اي لا خفيه كجرب وحي الربيع والرمم
 والبرص وملجج في البحر الحلو والملم وغودك فلا يجري عليه ولو حصل
 الهول بالفعل لان هذه الامراض ليست مخوفة وبمباراة ولا حجر
 على ملجج اي على الشيخ الذي صار في اللجة وهو عظم الما وقال بعض **البحر**
 الما الكثير المني والهول المتزعج **ش** في غير موته وتداويه وسما وفتنة
 مالمية **ش** يعني ان صاحب المرض المخوف في بحر عليه في غير موته
 وفي غير ما يتد اوي به لضرورة قوام بدنه وفي غير الما وفتنة المالمية
 كالبس وخوه مما فيه تنبيه كماله اذا كان ذلك بغير محاباة والافقي
 تلمه ان مات وحيث كانت المحاباة لغير وارث والابطال الان هـ
 يخبرها له بقتية الورثة فتكون عطية منهم له فتستقر للمخوف والمعتبر في
 محاباته يوم فعلها لا يوم الحكم وحوالة الاسواق بعد ذلك بزيادة
 او نقصان فخرج بالمالمية الفكاك والمخلع واصل التصاص فيمنع من ذلك
 كنع التبرعات **ش** ووقف تبرعه الا مال مامون وهو الفقار فان
 مات فمن التلك والامضي **ش** يعني ان المريض مرضا مخوفا اذا تبرع
 في مرضه شي من ماله بان اعنى او تصدق او وقف فان ذلك يوقف

كان

حتى يتنوم في ثلثه بعد موته ان وسعه او ما وسع منه وان لم تمت بان
 مع مضي جميع تبرعه وهذا اذا مال به غير مامون واما لو كان ماله **م**
 مامونا وهو الارض وما انفصل بها من بنا او يجر فان ما يتله من
 عتق او تصدق به وما اشبهه لا يوقف ويتقد ما حمله ثلثه عاجلا
 تنبيه ليس من تبرعه الذي فيه التفتيل الوصية لانها توقف ولو
 كان له مال مامون لان له الرجوع فيها وقوله والامني ولا رجوع
 له فيه لانه يتله ولم يجعله وصية وانما كان يخرج من الثلث ان مات
 لانه عروق صنعه في مرضه وما ائني الكلام على السبب الخامس
 اعقبه بالكلام على السادس وهو حجر الزوجية للتشارك بينهما في
 اختصاص الحجر بينهما فاما زاد على الثلث من انواع التبرعات وفي ان
 الحجر فيها الحق فيرققال **ص** وعلى الزوجة زوجها ولو عبد في تبرع
 زاد على ثلثها وان بكفالة **ص** يعني ان الزوجة الحرة الرشيدة التي في
 المصمة لا الزوجية يحجر عليها زوجها ولو عبد في تبرع زاد على
 ثلثها وكذا في الكفالة بزيادة على ثلثها وسوا تكفلت بموسر او مسر
 عند بن القاسم الا ان تتكفل زوجها فلو قالت اكوني لم تصدق
 واذا كان الزوج سبيها الكلام لوليه واخر بقوله في تبرع عن
 الواجبات عليها من نفقة ابويها فلا يحجر عليها كما لو تبرعت بالثك
 فاقبل ولو قصدت الضرر عند بن القاسم واصبح ولو ثلث عبد لا تملك
 غيره عند بن القاسم خلا فالعبد المملك وفهم من قوله زوجها انه لا
 يحجر عليها لايها وخوه ومباراة وسوا كانت الكفالة بالمال او
 بالوجه لانها من قبيل المملية ولا ينفذ في الخروج والزوج
 يتنصرونك وقد تحبس واما كفالتها لزوجها فلا زمة لها ولا
 يقبل منها انه اكرهها على ذلك وسياتي في باب الضمان ان ضمانها
 لزوجها

لزوجها كضمانها لاجني وعليه فهو تجرها عن كفالتها وهذا في كفالة
 المال واما الوجه والطلب فله منها مطلقا **ص** وفي اقراضها
 قولان **ص** يعني ان الزوجة اذا اقضت من مالها ما زاد على ثلثها فهل
 لزوجها الحوا والمبد ان يحجر عليها وليس له فيه قولان وجه الاول
 ان في اقراضها مطابقة وزوجها يتصرف بدخولها وخروجها كما انهما
 في الكفالة مطلوبة وفرضها كحبتها من حيث انه معروف ووجه
 الثاني ان فرضها كسبها لاخذها عوضه وهو جازي لها فتقوله اقراضها
 اي دفعها المال فرضا لا قرضا واقراض المريض موصيا نحو فالكفالة
 كما ذكره بعض بلفظ يعني **ص** وهو جازي حتى يرد **ص** الضمير في وهو
 يرجع لما زاد على الثلث يعني ان تبرع المرأة بزيادة على ثلثها جازي
 ما قل حتى يرد الزوج جميعه او ما شامنه على المشهور وقيل مردود
 حتى يحيزه وثمره الخلاف لو اختلفت معه في انه الثلث او اكثر فعلى
 المشهور القول قولها وعلى الاخر القول قوله وسوا خرج من يد ما لم لا
 ومن ثمة ما اشار له المؤلف بفا التبرع بقوله **ص** فمضي ان لم يعلم حتى
 تاتي او مات احد **ص** يعني ان جميع ما تبرعت به الزوجة بمضي حيث
 لم يعلم الزوج بتبرعها او علم به ولم يقض يرد ولا امضا حتى طلقت
 طلاقا باينا او مات احد الزوجين ولا مقال له في حياته ولا لو رثته بعد
 موته وقوله ان لم يعلم واولي ان علم وسكت ورد الزوج رد اتفاق علي
 مذهب الكتاب ورد ابطال عند اشهب واما رد النفر ما فهو رد ايقاف
 باتفاق ورد اولي لافعال تجوره رد ابطال باتفاق ايضا **ص** كعتق العبد
ص هو من اضافة المصدر الي فاعله والتسيب في المضي والمضي ان العبد
 اذا اعتق عبد نفسه ولم يعلم سيده بعقده حتى اعتقه هو ولم يستثن
 ماله مع عتقه ومفهومه وليس للسيد رده وهذا صريح في ان افعال العبد

علي الجارة حتى يرد لها السيد ويحتل ان يكون من اضافة الي مملو
بعد حذق فاعلم وهو السيد والمفني كتنق السيد السيد بعد ان
تبرع تبرعان من عتق او غيره ولم يعلم بذلك سيده او علم فلم ينفذ فيه
يود ولا اجازة حتى اعتقه ولم يستثن ماله والمال بيده ولم يخرج منها
فان تبرعته ثم في **ص** وواف الدين **ش** يعني ان المدين اذا تبرع بتبرعات
من عتق وعوه ولم يودها الفرما او ردوها وبقيت بيده حتى اوفاهم
ديونهم فان افعالهم ما فيه فهو مصدر مضاف لمملو **ص** وله رد الجميع
ان تبرعت بوايد **ش** يعني ان الزوجة اذا تبرعت بما اراد علي ثلثها فلتزوجها
ان يرد الجميع وظاهره ولو كانت الزيادة بيسيرة اي ولها مضا الجميع وله
رد ما اراد علي ثلثها ليلد يعتق المالك بعض عبده من غير استكمال ه
وانظر قوله وله رد الجميع مع قول المؤلف في دعوي الاب اعارة ابنته
بعد الستة فان صدقته الابنة فني ثلثها فانه يفيد انه ليس للزوج
كلام في الثلث الا ان يقال قوة شبهة الاب منعت الزوج من رده
والفرق بين المرأة والمريض اذا تبرع بوايد ثلثه فليس لورثته ان يردوا
الجميع بل ما اراد علي الثلث ان المرأة قادرة على الانسا واستدراك
ما بطل بخلافه **ص** وليس لها تبرع بعد الثلث الا ان يبعد **ش** يعني ان
المرأة اذا تبرعت بثلثها فانه يمضي ولا محال لزوجها ولو قصدت
بذلك الضرر فان تبرعت بعد ذلك شي فانظر ان بعد ما بين المطينين
كسنة علي قول بن سهل او ستة اشهر علي قول اصنع وبن عرفة
فان ذلك جائز وان قرب ما بين المطينين فان ذلك غير جائز ولما
انهي الكلام علي ما اراده من اسباب الحجر شرع في الكلام علي شي من
ما يل الصلح لانه قطع المنازعة كما هو معناه لغة فهو نوع من انواع
البيع وهو من حيث ذاته مندوب وحقيقته الشرعية كما قال ابن

عرفة

فمنه
الثلث
فقط
لا
يؤثر
في
الزوج
ولا
في
الورثة
ولا
في
غيرهم

عرفة انتقال عن حق او دعوي بموضع لرفع نزاع او حوف وقوعه فتوله
انتقال عن حق بيد خليفه الاقرار والثاني صلح الانكار وموضع شق
بانتقال يخرج به الانتقال بموضع وقوله لرفع نزاع يخرج به بيع
الدين وعوه قوله او حوف وقوعه به خليفه الصلح يكون عن اقراره
وانكاره لصدق الحد علي كل منهما فان قلت السكوت اذ وقع الصلح فيه
ايكون الرسم فيه غير منفس لا نه صلح ام لا قلت قال لو حكم حكم الاقرار
ثم قسم الصلح الي بيع والي اجارة والي هبة بقوله **باب** الصلح علي
غير المدعي بيع او اجارة وعلي بعضه هبة **ش** يعني ان الصلح علي غير
المدعي فيه اما بيع فيشترط فيه شروطه او اجارة فيشترط فيه شروطها
لان المصالح به اما مضاف او ذوات فالدوان كما اذا ادعي عليه بعض
او حيوان او بطنام فاقترن صاحبه علي ذنبا او ذراهم او فمها نقدا
او علي عرض او طعام مخالف للمصالح عنده وهذا معاوضة اتفاقا
اذ هو كبيع عرض بقصد او بعرض مخالف فلو اخل شرط البيع كن ملك
صلح عن سلعة يؤب بشرط ان لا يبيعها ولا يبيعها وكما لمحت
علي مجهول او لاجل مجهول فانه غير جائز والمنافع كما اذا صلح
علي سكني دار او علي خدمة عبدة معلومة وبيعارة الصلح اي علي
اقراره ببل قوله والسكوت او الانكار وسوا كان في حين ام لا وهذا
مجهول وقوله علي غير المدعي به بيع الح اي علي اخذ غير المدعي به بيع
ادعي به او اجارة لغير المدعي به وعلي اخذ بعضه هبة للبعض الباقي
فيشترط قبوله في حياة الواهب وفي قوله بعد موته قولان المشهور
لعوه فتوله علي غير المدعي الح تقسيم للصلح لا يعرف له وبيعارة علي
بعضه هبة اي ابرالانه لمن هو عليه وان كان كل من الابرا والهبة
يحتاج الي قبوله ولكن الابرا لا يحتاج الي حذر **ص** وحاز عن دين بما يباع به

البيع
الذي
هو
الصلح
في
باب
البيع

س هذا صلح مما في الذم اي وجاز الصلح عن دين بما يباع به ذلك
الدين كما اذا ادعى عليه بذهب فاقر به له ثم صلح عليه بموضع حال
ومثال ما لا يجوز لمصلحة منكر مال على سبكي داره او خدمة عبده
بعد شهر لانه فسخ دين في دين وكتم عن شيم وموجب للناس في الطعام
فان فان فالقيمة في المتوم والمثل في المثلي وينتقد ان وقع بالكره
ولو ادرك بعد ثمانية قاله مطرف وقال عبد الملك ينسخ بعد ثمانية وينتقد
مع الطول كصلح عن بئمة خايط بيسته قد ازهت واشترط اخذها
ثم اوفته اصبع الحرام ولو بالجدان لانه هبة واعلم ان المراد بالكره
هنا المختلف فيه وبالحرام المنتق عليه والا فالكره حقيقة جاز
فلا يتصور فيه فسخ في قرب ولا بعد وكراهة الترية لا تنافي هنا
واحتري بقوله بما يباع به مما اذا كان يودي الصلح الي وضع وتجل او حط
الضمان وازديك والصرف الموقوف مثال الاول ان يدعى بمسرة درهم
او عشرة اثنان الى شهر فيقر بعد ذلك ثم يصالحه على ثمانية فقد او مثال
الثاني ان يدعى بمسرة اثنان الى شهر فيصالحه على اثني عشر انتقد
وان صلح عنه بدينار او دينارين موجه لم يجز لانه فسخ دين في دين
وتكون الاول في العين وغيرها والثاني لا يكون الا في غير العين
ومثال الثالث ان يصالحه بدينار عن ذهب موقوف بالكره **ص**
وعن ذهب موقوف وعكسه ان حله ويجز **س** يشير بهذا الى صرف
ما في الذمة والمعنى انه يجوز الصلح بالذنب عن الذمة وبالعكس
كما لو ادعى عليه بما به دينار حالة فاقولها وصالح عنها بمسرة مجلدة
او بالعكس فانه يكون جاز بشرط حلول المصالح به بان لا يشترط
تأخيرها والمصالح عنه وتجيل المصالح به وعلى هذا فيسقط في المصالح
به اموان ان لا يشترط تأخيرها وان يجز بالفضل فالضيمر المثني في

قوله

قوله ان حله للمصالح به والمصالح عنه والضيمر الغائب في مجز للمصالح
به فمعنى الحل في المصالح به ان لا يشترط تأخيرها فان اشترط تأخيرها
فسخ ولو مجز بعد ذلك ولم يكن بشرط الحل عن شرط التجيل اذ
لا يلزم من الحل التجيل فقد يكون حالا ويؤخر ولم يكن عن شرط
الحل بشرط التجيل فقد يجز ما ليس حالا **ص** كما به دينار ودرهم
عن ما بينهما **س** هذا مثال لقوله وعن بعضه هبة والمعنى انه اذا
ادعى عليه بما به دينار وما به درهم حالة فاقرب ذلك فصالحه بما به
دينار ودرهم واحد فان ذلك جائز لانه اخذ بمسرة حقة وترك بمسرة
او اخذ الدينارين واحد من المائة درهم ودرهما واحدا وبه بهذا على
انه لا فرق بين ان تكون كل جهة منفردة باحد التقدين وبين اجتماعها
معاني كلا الجهتين فقوله ودرهم عطف على ما به لا على دينار واللام
يكن ملحقا وكلام المؤلف ظاهر حيث صلح بمجمل مطلقا او بموجب للمصالح
على الاقرار فان صلح على الانكار امتنع لانه لا يجوز على ظاهر الحكم
ص وعلى الاقتداء من يمين **س** يعني ان اليمين اذا توجهت على المدعى عليه
فانه يجوز له ان يستدعي منها بالمال ولو علم براءة نفسه على ظاهر المدعى
وظاهر كلام المؤلف بن ناجي وهو المعروف خلافا لمن قال بعدم جواز
الاقتداء من اليمين حيث علم براءة نفسه **ص** او السكوت او الانكار ان
جاز على دعوي كل وظاهر الحكم **س** يعني ان الصلح على السكوت جاز
مثل ان يدعى على شخص شي فيسكت فيصالحه على شي لان حكم السكوت
حكم الاقرار وكذا يجوز الصلح على الانكار باعتبار عقده واما في باطن
الامر فان كان الصادق المنكر فالملخوف منه حرام والافحلال
لكن يشترط في جواز الصلح على السكوت او الانكار ويدخل فيه الاقتداء
من اليمين ثلاثة امور على مذهب مالك الاول ان يكون الصلح جازا

علي دعوي المدعي الثاني ان يكون جائزا علي دعوي المدعي عليه اي علي
فقد بران الكسك او المنكرين الثالث ان يكون جائزا علي حكم ظاهر الحكم
اي ان لا يكون هناك فقه فساد واعتبر بن القاسم الاميرين الاولين
فقط واعتبر اصبح امرا واحدا وهو ان لا تتفق دعواهما علي فساد
مثال ما يجوز علي دعواهما معا وعلي ظاهر الحكم ان يدعي بدهم حالة
فالكرها او اقربها ثم صالحه علي عرض حال مثال ما يجوز علي دعوا
ويمنع علي ظاهر الحكم فقط ان يدعي بما يدهم حالة ثم يصطلي علي
ان يوجه بها الي شهر او علي خمسين يد ففها له عند حلول الشهر
فقد علمت ان الصلح صحيح علي دعوي كل لان المدعي اخر صاحبه او
استطاع عنه بعض حقه واخره والمدعي عليه اقتدي من اليمين بما التزم
اداه عند الاجل ولا يجوز ذلك علي ظاهر الحكم لانه في ظاهر الحكم سلف
جر منقمة فالسلف التاخير والمنقمة هي سقوط اليمين المتقدمة علي
المدعي بتقدير نكول المدعي عليه او حلفه فيستحق جميع المال المدعي به
فهذا ممنوع عند الامام وجائز عند بن القاسم واصبح ومثال ما
يمنع علي دعواهما ان يدعي عليه بدهم وطعام من بيع فيعترف
بالطعام ويكر الدراهم فيصالحه علي طعام موجد اكثر من طعامه
او يمتري له بالدراهم ويصالحه علي دنانير موجلة او علي دراهم اكثر
من دراهم فحكمي بن رشد الاتفاق علي فساد وبيع كافي من
السلف بزيادة والصرف الموحى ومثال ما يمتنع علي دعوي المدعي
وحده ان يدعي بمسرة دنانير فيكرها ثم يصطلي ان علي ما يدهم الي
اجل فهذا ممتنع علي دعوي المدعي وحده اذ لا يجوز له ان ياخذ دراهم
الي اجل عن دنانير ويجوز ذلك علي انكار المدعي عليه اذا نما صالح
علي الاقتداء من يمين توجهت عليه فهذا ممتنع عند مالك وابن

القاسم

القاسم واجازة اصبح اذ لم تتفق دعواهما علي فساد ومثال ما يمتنع
علي دعوي المدعي عليه واحدة ان يدعي بمسرة اراد بفتح من قرض
وقال الاخر انك علي خمسة من سلم واراد ان يصالحه علي درهم
وخوها سجدة فهذا جائز علي دعوي المدعي لان طعام القرض يجوز
بيعه قبل قبضه ولا يجوز علي دعوي المدعي عليه اذ طعام السلم لا يجوز
بيعه قبل قبضه فهذا يمتنع عند مالك وابن القاسم **ص** ولا يجوز للظالم **س**
اي لا يحل المصالح به للظالم في الباطن بل ذمته مشغولة للمظلوم فيما بينه
وبين الله ولذا اخرج فروعا ثمانية ستة يسوغ للمظلوم تقض الصالح فيها
اتفاقا او علي المشهور واثنان لا يتقض فيها اتفاقا او علي المشهور
والي الاول اشار بقوله **ص** فلو اقربها او شهدت بيته لم يملكها او
اشهدوا علنا انه يقوم بها او وجد وثيقته بدهه فله تقضه كن
لم يملن او يقر سواقفا علي الاحسن **س** يعني ان الظالم اذا اقر بطلان
دعواه بعد وقوع الصلح فان للمظلوم تقضه بلا خلاف لانه كالمفتق
علي الصلح بانكار المدعي عليه وان شاء مضاه وثمان ما قبضه
كل منهما من قابضه الثانية ان تشهد بيته للمظلوم علي الظالم لسم
يملكها المظلوم حين الصلح فله تقضه علي المشهور وهو مذهب
المدونة ولا بد من حلفه علي عدم العلم الثالثة من صالح وله بيته
غايبة يملكها وهي ببينة جد او اشهد انه يقوم بها سواء اعلن
بالاشهاد بان يكون عند الحاكم او لم يعلن به كما ياتي في قوله بعد كن
لم يعلن وما ذكرناه من التقييد بكونها ببينة جد اخوة في الواقع
وتتقاه ان البينة لا جد اقا القربية في ان حكمها كالحاضرة فلا
يقوم بها ولو اشهد انه يقوم بها والجد جدا كافر يقضي من المدية
او من مئة او الاندلس من خراسان الرابعة من صالح لعدم وثيقته

ثم وجدها بعد الصلح على الانكار وقد اشهد انه يتوهم بها ان
وجدها فله تنقض الصلح جنيثا كالبينة التي علمها واما ان نسيها
حال الصلح ثم وجدها فانه يحلف ويتوهم بها كالبينة التي لم يعلمها
والضيق في قوله فله للمظلوم أي فله المظلوم تنقض الصلح وله انضاه
الخامسة من ادعي علي شخص شي معلوم فانكره فاشهد شران بيته
غاية بيعة الغيبة وانه انما يصالح لاجل بعد غيبته بيئته وانه ان
قد مت قام بها والحال انه لم يعلن بالاشهاد عند الحاكم ثم صالحة ثم
قد مت بيته فله القيام بها ويتنقض الصلح كن اشهد واعلم السابعة
ان يكون المدعي عليه يقر بالحق سرا ويحده علانية فاشهد المدعي
بيته علي محده علانية ثم صالحة علي التأخير واشهد بيته لم يعلم بها
المدعي عليه علي انه غير ملتزم للتأخير فانه انما فعل ذلك الصلح ليتوهم
علانية فانه يعلم بذلك فالضيق في يقول المدعي عليه وانتق الناصر الثاني
وشجته برهان الدين الثاني علي ان له تنقض الصلح في هذه المسائل
ولو وقع بعده ابراعام فيستد قوله فيما يأتي وان ابرافلا ناهي قبله
بري مطلقا الخ بهذا وكما ان الكلام علي ما تنقض فيه الصلح وفاقا وخلا
اخذ بذكر ما لا يتنقض فيه كذلك وهما مسيلتان اشار اليهما بقوله **ص** لان
علم بيته ولم يشهد او ادعي ضياع الصك فقتل له حنك ثابت فاق به
فصالح ثم وجد **ص** يعني ان من ادعي علي رجل يدين فانكره ثم صالحة
عليه وهو عالم بيته ولم يشهد بانه يتوهم بها فانه لا قيام له بها
ولا يتنقض صلح سوا كانت بيته حاضرة او غايبة غيبة قرينة او ببيعة
ولو لم يصرح باسقاطها فلو اشهد في قوله واشهد او اعلن كن لم يعلن
علي الا حسن الثانية من ادعي علي شخص بحق فافتر له ولكن قال المدعي
عليه للمدعي حنك ثابت فان بالوثيقة التي فيها حنك فامحها وخذ

ما فيها

ما فيها فقال ضاعت بيني وانا امالك فصالحه ثم وجد الوثيقة
بعد ذلك فانه لا قيام له بها ولا يتنقض الصلح لكن اتقا لانه انما صالحة
علي سقاط حقه والعرق بين هذه وبين قوله سابقا او وجد وثيقته
بعده فله تنقض ان التوهم في هذه مقربا للحق وانما طلب الصك ليحس
ما فيه فلم يرض صاحبه وادعي نسيه فله سقاط حقه وما سبق التوهم
فيها منكر للحق والحال ان صاحب الدين قد اشهد شران انما صالحة
لصالح صكه فهو بمنزلة من صالح لبيته بيته الغيبة الببيعة فله
القيام بها عند فقه ومحاو لما دخل في قوله الصلح علي غير المدعي صلح
احد الورثة مما يخصه من الميراث صور ذلك بمسئلة المدونة علي سبيل
المثال فقال **ص** وعن ارث زوجة من عرض وورق وذهب بذهب
من التركة قد رمورتها منه فاق **ص** يعني ان الميت اذا ترك دينار ودرهم
حاضرة وعروضا حاضرة او غايبة وعقارا وغير ذلك فانه يجوز للزوجة
او غيرها من الورثة ان يصالح عن ارثه من ذلك فان اخذ درهم
من التركة قد رمورته من دراهم التركة واخذت ذهباً من التركة
قد رمورتها من ذهب التركة فاقل فان ذلك جائز كما لو صالحها
الولد علي عشرة دنانير فاقل والذهب ثمانون لاني اخذت بعض
حقها من التركة وترك الباقي ولا يرعي ما فضل بعد ذلك كان حاضرا
او غايبا لان الباقي هيبة فيراعي فيها الخور فان مات قبله بطل وكان
لورثتها ولو وقع الصلح للزوجة مثلا علي التوهم ارثها من الذهب
كاثني عشر دينارا فاكثرفا به يجوز ايضا لكن بشرط ان تقتل الدراهم
التي تحقها من التركة بان لا تبطل صرف دينار واليه اشار بقوله
ص او اكثر ان قلت الدراهم **ص** اي او قلت العروض التي تحقها بان
لم تبطل فيتها دينارا واحصوه كلهم لانها باعته بنسيها من العروض

والدراهم دينارين دينار ونصف مثلاً قيمة العروض او صرف الدراهم
والنصف الباقي في مقابلة النصف او العروض فهو بيع وصرف اجتماع
في دينار اما ان بلغ نفيسها من الدراهم او العروض دينار لم يجوز لعدم
اجتماعهما في دينار وان كان شيء من العروض غايياً دخله صرف مع
سلمة فاحترق فقوله ان قلت الدراهم اي وكان جميع ما زاده على حصتها
من الذهب دينارين او اكثر كما قررنا اما ان كان ما زاده على حصتها
من الذهب دينار واحد افانه يجوز وان كان كل من حصتها من الدراهم
ومن قيمة العروض يزيد عن صرف دينار **وهو** لا من غيرها مطلقاً **ش**
يعني انه لا يجوز الصلح للزوجة ولا غيرها من الورثة باعطاء شيء من غير
التزكية سواء كان دراهم او دنانير او عروضاً الا على ما يأتي في العروض
كانت التزكية او شيء منها حاضراً او غايياً لانه يدخله التقاضيل بين المصنفين
والناجيز بينهما لان حكم العرض الذي مع العين حكم العين ويدخله
ايضا البيع والصرف ان كان حظها من الدراهم صرف ديناراً فاكتر
وما شمل طلاقه المنع للعرض وكان فيه تفصيل بينه بقوله **وهو** لا يبرهن
ان عرفاً جميعها وحضر واقرا المدين وحضر **ش** يعني ان الصلح اذا وقع
للزوجة او غيرها من الورثة بمعرض حاضر من غير عروض التزكية
فان الصلح جائز بشرط ان يعرف المصلح والمصالح جميع التزكية
حتى تكون المصلحة على شيء معلوم وان يحضر جميع الموروث من
اصناف العروض والا كان من باب التقدي في الغايب بشرط اي او
كان قريب النيسة واقرا المدين وحضر اي وهو ممن تأخذ الاحكام
والعرض الذي اعطاه المصلح مخالف للعرض الذي على الغريم واللام
يكن بيعاً لانه كان من التزكية فكانه اعطاها ببعض مورثها فهو داخل
في قوله وعلي بعضه هبة وعين ذلك من الشروط المستبقة في بيع الدين

حد وعن

٢٢٥
حد وعن دراهم وعروض تركا بذهب كبيع وصرف **ش** يعني ان الميت **ش**
اذا ترك دراهم وعروضاً فصالح الوارث زوجة الميت على دينار من **ش**
ماله فان كان حظها من الدراهم يسيراً اقل من صرف دينار جاز ان
لم يكن في التزكية دين وان كان في حظها منها صرف دينار فاكتر لم يجوز
وهو حتى قوله كبيع وصرف اي فان قلت الدراهم التي تخصها او
العروض الذي يخصها بان تنقص او تنقص قيمة العرض من دينار
جاز الصلح لانه بيع وصرف اجتماع في دينار **وهو** وان كان فيها دين
فكبيعه **ش** اي وان كان في التزكية دين من دنانير او دراهم لم يجوز
الصلح على دنانير او دراهم تنقص من عند الولد وان كان الدين
حيواناً او عروضاً من بيع او قرض او طعناً من قرض لا من سلم
فصلحها الولد من ذلك على دنانير او دراهم تجلها لها من عنده
فذلك جائز اذا كان الغرض حضوراً حقين ووصف ذلك كله ومراد
المولف استيفاء الكلام على المزوج المذكورة في المدونة والاقول عن
دراهم الخ يعني عنه ما مر من قوله ان قلت الدراهم وايضا قوله وان كان
فيها دين الخ يعني عنه قوله فيها مر واقرا المدين وحضر ولما اتم الكلام
على الاموال شرع في صلح الدماء فقال **وهو** عن الدماء باقل واكثر **ش**
يعني انه يجوز الصلح عن دم العدو نفسه او جرح باقل من الدية وبأكثر
وظاهر كلام المولف جواز الصلح على ما ذكر ولو قبل ثبوت الدم وهو
كذلك **وهو** لا غرر كوطا من شاة **ش** الاحسن عطفه على ما يفيد الكلام
السابق اي وجاز الصلح بما استوفي الشروط لا بغرر كوطا او اوطال من
شاة حية او مذبوحة قبل سلخها وتقييد المدونة بالخينة مستعرض انظر ابا
الحسن قال فيها وان ادعت على رجل ديناً فصالحك عنه على عشرة
اوطال من لم شاة وهي حية لم يجوز واما عطفه على ما من قوله بما يباع به

فيفيد اختصاصه بالدين مع انه غير مختص به وفهم من كلام المؤلف انه لو
 صاحبه بجميع الشاة لجازية كانت او مذبوحة وهو كذلك اذ هو كالبيع
 وقوله لا غرر الخ يعني عنه قوله الصلح بيع وببارة وبه على منع الفرد
 لئلا يتوهم ان المهر لما كان للولي المنوع عنه ربما يتوهم جواز الفرقة فيه
 وغير المهر فيهم بطريق الاولي المنع فيه **ص** ولذي دين منه **ش**
 اي لرب الدين المحيط بمنع من عليه الدين من الصلح عن قصاصه وجب
 عليه بما لا يسقط عن نفسه القصاص سواء كان القصاص متعلقا بنفسه
 او بخبر من اجزائه كما هو ظاهر كلام غير واحد كالقرافي وابن يونس
 فانه قال في تقييل منه من ذلك اذ فيه اتلاف ماله على غيره مالموه
 عليه الفروما كهيته وعنته لانه اعتق نفسه من القتل ونحوه بذلك
 وليس ذلك كترديه وايلاد امته لانه الفروما عما ملوه على مثل ذلك
 كما عما ملوه على الاتفاق على زوجته واولاده الصغار ولم يملوه
 على اتلاف ماله في صون نفسه وجزيه بتمرد جانيته ولما كان
 الصلح كالبيع يعتريه العيب والاد استحقاق والاخذ بالشفعة كما
 يعتري البيع شرع في الكلام على ذلك وان منه ما يوافق البيع وما
 يخالفه فيما يتخالفان فيه ما اشار اليه بقوله **ص** وان رد مقوم بيب
 رجع بقيمته **ش** يعني ان صلح المهر مطلقا او الخطا على انكار اذ وقع
 على مقوم كفسر وعبد وشخص عقار ثم رد بيب اطلع عليه الفاضل
 له او استحق او اخذ بشفعة رجع على دافعه واخذ الشفيع بقيمته
 يوم وقع العقد به صحيحا سليما اذ ليس للدم ولا للخصام في الانكا
 ثمة يرجع بها وما على اقرار في غير الدم يرجع في المقربة ان لم يمت
 والا فني عوضه وفي الدم يرجع للدينه وكلام المؤلف فيما اذا وقع
 الصلح على مقوم معين واما لو صاحبه على موصوف في الذمة فانه يرجع
 بمثله

—

بمثله مطلقا **ص** كنعاج وطلع **ش** تشبيه في الرجوع بارش الموص
 والمعنى ان من اصدق زوجته عبد او فوسا او متصا من عقار
 ثم اطلع فيه على عيب يرد بمثله في البيع او استحق او اخذ بالشفعة
 فان الزوجة ترجع بقيمته على الزوج وكذا الشفيع ياخذ بقيمته بخلاف
 من تزوج بغيره او تقويا فان الرجوع بينهما بصدق المثل وكذلك
 لو وقع الخلع بما ذكره فاطلع الزوج على عيب فيه او استحق منه او اخذ
 بالشفعة فان الزوج يرجع على الزوجة بقيمته ما وقع الخلع به
 سلبا لان قيمته معلومة ولا يرجع لصدق ولا خلع المثل لان
 طريق النكاح المكارمة فقد تزوج باضاف صدق المثل وبشره ما
 وبشره شي وكذا في دم المهر والانكار فالرجوع لقيمة ما تزوجوا عليه
 اضبط وكذا على الشفيع للمستوي القيمة مثل هذه المسائل الاربعة
 في الرجوع بارش الموص عوض القطاعة وعوض الكناية وهو
 الممتق عليه في ملك الغير وعوض المهرى لمن اعمرته دارك مدة
 حياتك ثم صاحبه على عوض في نظير ما يستحقه من منفعة الدار
 ورجعت لك الدار فاستحق الموص من يد المهر او اطلع فيه على
 عيب او اخذ بالشفعة فان السيد يرجع على العبد بقيمته الموص
 والمهر يرجع على المهر بالكسر بقيمته عوض اذ لا قيمة للمهر والشفيع
 ياخذ بقيمته لان القطاعة من ناحية المهر وفيها ولا
 قيمة للمنافع معلومة فان المعلوم فيها قيمة الموص الذي وقع تراخيها
 عليه ثم ان المؤلف ذكر هذه المسائل في اخر الاستحقاق فكان في غنى
 عن ذكرها هنا **ص** وان قتل جماعة او قتلوا جاز صلح كل واحد
 عنه **ش** يعني لو قتل جماعة رجلا او رجلا عمدا او قتلوا ايدا واحده
 اوليبي وثبت ذلك ببيته واعتراف فان ولي الدم يجوز له ان يصلح

في الرجوع
 بارش الموص

في الرجوع

البعض اي بعض القتالين او الفاعل طمحين ويمنعوا عن البعض ويحوز
له ان يصلح كلا ويمنعوا عن كل مجانا فتقوله قتل الخ بالبا للفاعل فيها
وهو صحيح جارح نص المد وتنتفي تعدد القتالين او الفاعل طمحين
وكذلك الجارحون واما عكس ذلك وهو تعدد المقتولين واتحاد
القاتل فتروي يحيى عن بن القاسم من قتل رجلين عمدا وثبت ذلك
عليه فصالح اوليا احدهما على الدية وعفو عن دمه وقام اوليا
الاخر بالتقود فلم التقود فان استقاد وابطل الصلح ويرجع المال
الي ورثته لانه انما صالحهم على النجاة من القتل واذا علمت ذلك
فلا يصلح ما في بعض النسخ او قتلوا بالبا للمجهول اي تعدد
المقتول واتحد القاتل اذ لا يصح قوله جاز صلح كل اي لان كل لا ينفع
الا على متعدد ومع اتحاد القاتل لا تعدد **ص** وان صالح مقطوع
ثم تروي فمات فللوي لانه رده والقول بقسامة **ش** يعني ان من
قطعت يده او رجله عمدا في حال منتهمة **ص** صالح القاطع من قطعت
يده شي ثم سال دمه الي ان ادي الي الموت فان لا وليا المقطوع
ان يمنوا هذا الصلح ولم ان يردوه ويقتلوا القاطع بعد ان
يقتسموا من ذلك الجرح مان الا الصلح انما كان عن القطع وكشف
الغيب انه نفس فالواجب عليه غير ما صالح عليه فوجب الرجوع
للمستحق فان ابوا ان يقتسموا فليس لهم الا المال الذي وقع به
الصلح وليس للفاعل ان يرد الصلح ويقول للاوليا ردوا المال
الذي وقع به الصلح وقتلوني بغير قسامة لان الغاية التي اثنى
ولا يجاب الي ذلك لان النكاح لا يتباح الا بما هو شرعي والمراد بالقطع
الجرح كان قطعا او غيره ولو قال مجروح كان اشمل **ص** كانه
الدية في الخط **ش** تشبيه تام يعني ان من قطعت يده او رجله
في حال

236
في حال منتهمة خطا ثم صالح فمات فللوي المقطوع احضا الصلح وله
ان يرد الصلح ويأخذ الدية بعد ان يخلف ايمان القسامة وتكون
الدية على الماقلية ويرجع الجاني بما دفع من ماله لانه كواحد منهم فان
ابى الولي من القسامة كان له المال الذي وقع به الصلح وانما ان
يقتسموا الجرح هناك دون ضمير المقتول الرجوع للولي اشارة الي انه
لا فرق بين الواحد والمتعدد مع ان المراد بالولي الجنس الصادق
بالواحد والمتعدد فلواي به مفود الا فاد ما ذكرنا لكن ما اتركه
امرح في ذلك ثم ان كلام المؤلف فيما اذا وقع الصلح على الجرح دون
ما يؤول اليه والافقيه تفصيل ذكره بن رشد فانظره ان ثبت
في الشرح الكبير **ص** وان وجب لمريض علي رجل جرح عمدا فصالح
في مرضه بارسه او غيره ثم مات من مرضه جاز ولزم **ش** يعني ان
المريض اذا جرحه شخص في حال مرضه جرحا عمدا وثبت ذلك
اما بيته او باقراره ثم ان هذا المجروح صالح من جرحه في مرضه
بارس ذلك الجرح او باقل من ارشد او من ديته ان كان فيه شي بين
ثم ان المجروح مات من مرضه ذلك فان صلحه لازم له ولو ارشده اذ
للمريض المقتول ان يمنوع عن دم العمد في مرضه وان لم يترك مالا
وهل الجواز واللزوم سواء صالح عن الجرح فقط او عنه وعن ما يؤول
اليه وعليها تاويلها بن المطار والجواز واللزوم ان صالح عليه فقط
لان صالح عليه وعلى ما يؤول فلا يجوز ولا يلزم وعليه تاويلها
الاكثر والى هذا اشار بقوله **ص** وهل مطلقا او ان صالح عليه لا يؤول
اليه تاويلان **ش** وجمع بين الجواز واللزوم لانه لا يلزم من احدهما
الاخر وليست هذه المسئلة ما رضة للاولي لان الاولي وقع
الصلح فيها على الجرح فقط ثم تروي ومات منه وهذه المسئلة تكلم

فيهما علي ان الصلح اذا وقع من المريض عن جرحه عمدا ومات من
موضه لا من الجرح ان الصلح جائز لازم فلا يقال هذا صلح وقع من
المريض فينظر فيه هل فيه محاباة ام لا ولا ينعوم لوجله ولا الجرح
اي وان وجب علي جان جناية عمدا قوله لمريض كان المرض سابقا
علي الجرح او متاخرا عنه لان الفرض انه مات من المرض وسقط عمدا
بالنسب صحيحة اما علي الحال او التمييز وسوغ مجي الحال من النكرة
وقوع النكرة في سياق الشرط لانه يشبه التبي يخامع عدم التحقيق
او منصوبا علي التمييز وقوله في موضه اي في رضى موضه قوله ثم مات
من موضه اي بسبب موضه اي كان سبب موته موضه لا الجرح فليس
في كلامه اجال والاجال مبني علي جيل من ظرفية **ص** وان صالح احد
وليي فلا خوالد خول معه **ص** يعني ان احد وليي المقتول اذا
صالح الجاني يمين او يعرض فان لا خيارا ان شاء دخل مع صاحبه
فيما صالح به وان شالم يدخل معه فله نصيبه من دية عمدا كما ياتي
في باب الجرح وانظر اذا دخل معه صاحبه واحد نصف ما صالح به
هل له اولما جبه بعد ذلك مطالبة علي الجارح ببقية حقه او سبي
بدليل ما ياتي عند قوله وان صالح علي عشرة من خمسينه فلا خوالد
اسلامها الخ اولاشي لواحد منهما قبل الجرح بعد ذلك والظاهر
انه لا شي لواحد منهما بعد ذلك علي الجارح وخرق بين الميئين لان
المسيلة المستدل بها اصلها مال معين بينهما من شركة او ارث
وخوها فند خول احدهما مع صاحبه فيما صالح به لا ينعقد ان يرجع
ببقية حقه وهذه المسيلة الاصل فيها القود وهو متعين فاذا
دخل احدهما مع صاحبه فيما صالح به سقط القود عن الجاني فلا رجوع
لواحد منهما بعد ذلك بشي **ص** وسقط القتل **ص** يعني انه اذا صالح

احد الوليين فان القتل يستقط عن الجاني وسواد دخل معه صاحبه
فيما صالح به ام لا لان صلحا احدهما كمنوه بدليل قوله في باب الجرح
وسقط ان علي رجل كالباني ثم شبه في سقوط القتل قوله **ص** كد عواك
صلحه فانكر **ص** والمعني ان الولي اذا ادعي علي الجاني عمدا انه صالح
علي قد رعلوم فانكر الجاني ذلك فان القتل يستقط وكذا المال ان حلف
الجاني فان نكل يحلف مستحق الدم ويستحق المال وانما سقط القتل
والمال لان دعواه اثبتت امرين اقراره علي نفسه بانه لا يقتل
منه وانه يستحق ما لا علي الجاني فيؤخذ بما اقرب به علي نفسه ولم يدل
بدعواه علي الجاني **ص** وان صالح حلف بجماله لزمه وهل مطلقا
او لدفع تاويلان **ص** يعني ان من اقربقتل شخص خطأ فصالح عن ذلك
جماله من عنده فان ذلك يلزمه فيجوز دفع قوله بخطا متعلق بمقتل
وجماله متعلق بصالح وهل يلزمه فيما دفع وما لم يدفع وهو مواده
بالاطلاق حكاه عياض عن ابي عمران لقول مالك في المقتول
الخطا انه علي المقرني ماله فتول صلحه منزلة حكم حاكم بذلك القول
فلا يتصل للاختلاف فيه قاله بن يونس او انما يلزمه ما دفع دون
ما لم يدفع وهو تاويل ابن محرز وهو مبني علي ان العاقلة تحمل الاقرار
بالقتل خطأ لكن انما يلزمه ما دفع لاجل القتل فيه لان للقتل علي وجه
التاويل اثر فيها اختلف فيه وانت خير بان كون ما بني عليه خلاف
المذهب لا يقتضي ان المبني كذلك فقد بينون مشهورا علي ضيف
ص لان ثبت وجه لزمه وحلف ورد ان طلب به مطلقا او طلبه
ووجد **ص** هذا يخرج من قوله لزمه يعني ان القتل خطأ اذا ثبت بية
او قسامة وجهل القاتل لزمه الدية للعاقلة ووطن انما تلزمه
فنجوها عليه ودفع لهم بمضاهم قال طست الدية تلزمه فانه يحلف

اليمن الشرعية انه ظن لزومها له وحيد ينظر هل كان طالبا
للصلح او مطلقا فان كان مطلقا فانه يرجع بما دفع عاي من اخذه منه
كان قايما لو كانتا ويرد قيمته او مثله لانه كان مطلقا على الصلح وان كان هو
الذي طلب الصلح فانه يرد اليه مال الموجود بآيدي الاوليا كلاه
بعضا وما تلف فلا شيء له منه كمن اصاب على صدقة وظن ان ذلك
يلزمه فانه يرجع بما وجد به مما اصاب به ولا يرجع بما كان منه وقوله
وردا ان طلب به مطلقا اي ما عدا حصته وما حصته فلا يرد لها
لانه متبرع بها عن الماقله ولا يضمن بالجهل ولا يقال نصيبه هو لا
يلزمه الا منجما لانا نقول هو متطوع بها مجمله **ص** وان صالح
احد ولدين وارثين وان عن افكار فلصاحب الدخول **ش** يعني ان
احد الوارثين سوا كانا ولدين او اخوين او عييين او غير ذلك اذا ه
صالح شخص عن مال ادعى عليه انه خالف فيه مورثه فاقر له به او
انكره فان للوارث الاخر ان يدخل مع صاحبه فيها صالح به عن نصيبه
من ذهب او فضة او عرض وله ان لا يدخل معه ويطالب بحصته
كلها في حالة الاقرار وله تركه كله وله المصاحبة بما دون ذلك واما
في حالة الانكار فاما ان تكون له بيعة ام لا فان كانت له بيعة اقامها
واخذ حقه او تركه او صالح بما يراه صوابا وان لم يكن له بيعة فليس له
على عويم الا اليمن ويرجع المصالح على النورم بما اخذ منه ان دخل
معه **ص** كحق لها في كتاب او مطلق **ش** تنبيه في الدخول يعني ان
الشخص اذا كان له حق من ارث او قرض او غيرهما بينه وبين اخوتي
كتاب واحد او مطلق فهو كتاب فان ما قسم منه احد هما دخل
فيه الاخر ويباراة كحق لها في كتاب كان من شيء اصله بينهما ام لا
بناء على ان الكتبة تجتمع ما كان خرقا والقبير في كل ما راجع للميت
وهو

وهو ولد بن بد وبن قبيد وهو وارثين وكونها ولدين يستلزم
كونها شخصين فهو راجع لهما بهذا الاعتبار اي كحق لشخصين
لا بقيد الولد **ص** الا الطعام فحينئذ يرد **ش** اي في وجه استثنايه
يؤدد كما قاله بن عازي وهو الصواب وايضا حذرت **ح** ونصبه
فلا هو كلامه انه اذا صالح احد الشريكين فللاخر الدخول بعد الا في
الطعام فني دخوله حد تؤدد وليس ههنا هو المراد بل مراده
ان ينسب علي انه في المدونة استثنى الطعام لما تكلم على هذه المسئلة
فتروا المتأخرون في وجه استثنايه فقال بن ابي زعيم انه مستثنى
من اخر المسئلة وخالفه عبد الحق قال بن ابي زعيم وانما استثنى
الطعام ههنا من قوله الا ان يشخص بعد الاعذار الي شركائيه في
الخروج حد او الوكالة فامتنعوا فان اشهد عليهم لم يدخلوا
فيما اقتضي قال فاذا كان الدين على النورم طعاما من بيع لم يجوز
لاحد ههنا ان ياذن لصاحبه في الخروج لاقتضا حقه خاصة لان
ادنه في الخروج مقاسمه له وهي في الطعام كبيعه قبل استثنايه
فلذلك قال في صدر المسئلة غير الطعام والادام وقال عبد الحق
يحمل عندي ان استثناه الادام والطعام انما هو لما ذكر من بيع
احد ههنا نصيبه او ملحه منه لانه اذا كان الذي لهما طعاما او ادما
اداما لم يجوز لاحد ههنا بيع نصيبه او مصاحبة منه لان ذلك بيع الطعام
قبل قبضه وهذا الذي يشبه ان يكون اراده والله اعلم انتهى المراد
منه **ص** الا ان يشخص ويعد رايه في الخروج او الوكالة فيستع
ش هذا يخرج من قوله فلصاحب الدخول حد اي الا ان يشخص
اي يبيع ويعد راي شركيه عند السلطان او يحضر البيعة ليخرج منه

ليقتض حصة فيمتنع من ذلك فانه لا دخول له على الشاخص فيما اقتضا
لان امتناعه من الشخص مع والتوكيل دليل على عدم دخوله
مع فلو كان الغرم حاضرا او خرج ولم يميز له دخل معه وان لم
يكن غيرا لمقتضي **ش** هذا مما لفت في عدم دخول الذي لم يشخص
مع شريكه الشاخص فيما صالح به او فيما باع به نصيبه من الشخص الغائب
الذي عليه الدين لانه لما اعذر اليه عند الخروج على يد السلطات
او على يد البيعة فلم يخرج معه ولا وكل من يخرج معه فقد رضي
باتباع ذمة الغرم الغائب فله دخول له مع صاحبه فيما اخذه
من الغرم وان لم يكن له مال غير الذي اخذه الشاخص منه وقوله
غير بالرفع ويكن تامة وقوله المقتضي بمنع الفساد غير القدر
المقتضي اي الماخوذ **ص** او يكون بكتابين **ش** مما لفت في عدم
الدخول ايضا والمعنى ان المشترك بينهما اذا باع على صفة واحدة
لكن اصله مكتوب في كتابين بان كتب كل منهما نصيبه بكتاب واقفي
احدهما حقة او بمقتضى فلا دخول للاخر عليه بنا على ان المكتبتين
يفرقان ما كان اصله مجتمعا لانه كما قلنا صفة قوله او يكون
منصوب عطفا على شخص **ص** وفيما ليس لهما وكتب في كتاب قولان
ش يعني ان النبي الذي ليس اصله مشترك بينهما ولكنه متفق جنسا
وصفة كانه يكون لاحدهما عبدا او فح والملاح ومثله وجهها
في عقد وثمن واحد وكتبا ذلك في كتاب واحد فاختلف اذا اقتضى
احدهما شيئا من ذلك هل يدخل معه صاحبه فيه بنا على ان الكتبة
الواحدة تجمع ما كان مخترقا ولا بنا على عدم الجمع قولان وقد علم
ما قررنا ان الموضوع مع اتفاق الدينين فيما مر اما مع اختلافهما
مكتوب وميوان او فح وشعير او مع الاتفاق لكن يبيع بثمنين فلا دخول
لا حدها

لا حدها فيما اقتضاه الاخر سواء كتب في كتاب واحد او في كتابين بدلا
نزاع **ص** ولا رجوع ان اختار ما على الغرم وان هلك **ش** يعني ان احد
الشريكين اذا وجب له الدخول على شريكه فيما اقتضاه من الغرم فلم
يدخل معه واختار اتباع الغرم يبيع حقة فانه لا دخول له مع صاحبه
فيما يقبضه من الغرم ولو هلك ما مع الغرم فلم يجد معه شيئا فباع
قبضه غير ما اقتضاه شريكه لانه لما اختار ما على الغرم كان ذلك كالحقة
فالصير في وان هلك راجع لما **ص** وان صالح على عشرة من خمسين
فلما خرا سلاهما او اخذ خمسة من شريكه ويوجع بخمسة واربعين
ويأخذ الاخر خمسة **ش** صورتهما ان لشخصين مائة مثلا على شخص
من شي اصله شريكه بكتاب او بغيره فصالح احدهما على خمسين عشرة
من غير شخص او من غير اعذار شريكه جينوا بالخيار ان شاسلم له
العشرة التي صالح عليها ويتبع هو الغرم بخمسين كلها وان شالخذ
من شريكه خمسة من العشرة التي صالح عليها ثم يرجع على الغرم ببقية
حقة وهو خمسة واربعون ويرجع الاخر وهو الذي صالح بخمسة
على الغرم ببقية العشرة التي وقع عليها الصلح اولا وهذا بالنسبة الى
الصلح على الاقرار واما على الانكار فيأخذ شريكه من المصالح خمسة من
العشرة المصالح بهان ثم يرجع من صالح على الغرم بالخمسة المدفوعة لشريكه
ولا رجوع للشريك على الغرم بشي لان الصلح على الانكار ليس فيه شيء
يرجع به ففهم صالح عايد على احد الشريكين ومن اللبدل اي بدل
خمسينه واشتت نونه فوق التماسه بخمسة شئنة خمس فيكون بفهم
الخافض السبعين وقد يقال ان اثبات النون لا ينبغي ذلك لامكان
ان يقال انه شئنة ما ذكر مع ثبوت النون التي تحذف للاضافة **ص**
وان صالح بموخر عن مستهلك لم يجز الا بدراهم كقيمة فاقبل او ذهب

كذلك وهو ما يباع به **ش** هذا شروع فيما اذا وقع الصلح بموخر ولا يكون
الا عن اقرار يعني ان من استهلك لرجل شيئا من المروقتين او من الحيوان
او الطعام فصالحه علي شي موخر لم يخلو له فسخ دين في دين اذ باستهلاكه
لزم المستهلك القيمة حالة فاخذ عنها موخر او قد علمت ان فسخ
الدين في الدين انما يمتنع في غير جنسه او في جنسه بكثر فلو سلم الصلح
من ذلك جاز كما اذا صالحه عن ذلك بدراهم حالة او موجلة مثل قيمة
المستهلك او اقل او بدناير حالة او موجلة مثل قيمة المستهلك او اقل
بشرط ان يكون المستهلك مما يجوز بيعه بالشئ المصالح به اي يباع
بالذهب او بالدرهم في بلد الاستهلاك اذ حاصله انه انظره بالقيمة
لوعط منها وانظره ببقية وهو حسن اقتضا وليس من فسخ الدين
الممنوع وقوله كبعد ابق تشبيه في الحكم والعلم والمعنى ان الشخص اذا
عقب عبد الغير فابق عنده ولو منته القيمة فانه لا يجوز ان يصالحه
عنها بمرض موخر لا نه فسخ دين في دين فان صالحه عنها بدراهم او دنانير
قد رالقيمة فاقبل جاز ولا نه اخوه بالقيمة وهو حسن اقتضا وليس هذا
من بيع الا ببق لان المصالح عنه انما هو القيمة التي لزمه الفاص
بالاستيلاء وليست المصالحه عن نفس الامن والامنع لان الصلح
علي غير المختار فيه ببيع وبيع الا ببق لا يجوز **و** ان صالح بشفق
عن موصفتي محمد وخطا فالشفقة بنصف قيمة الشقص وبدية
الموضحة **ش** صورتها ان شخصا اوضح اخر موصفتين احدهما صدر
من الجاني محمد او الاخرى خطا ثم صالحه عن ذلك بشفق من عتاق فيه
الشفقة قيمته يوم الصلح عشرون مثلا فاراد الشريك ان ياخذ ذلك
الشقص اي الجرح المصالح به بالشفقة فان الشقص يقسم نصفين نصف
في مقابلة الموضحة العمد ونصف في مقابلة الموضحة الخطا فيبدف

الشريك

الشريك للمجروح نصف قيمة الشقص وهو عشرة في المثال المذكور
لانه المقابل للعمد وليس له شي مقدرو يدفع له ايضا دية الموضحة
الخطا وهو نصف عشر الدية الكاملة وهو خمسون دينار لان من
قاعدة بن القاسم في المدونة فيما اخذ في مقابلة معلوم ومجهول
انه يوزع عليها شطرين للمعلوم نصفه وللمجهول نصفه **و** هل
كذلك ان اختلف الجرح تاويلين **ش** اي وهل يقسم ما قابل للمعلوم
والمجهول نصفين ان اختلف الجرح كنفس ويد وهو قول بن عبد
الحكم او انما يقسم الشقص علي النصفين اذ استوي الجرحان كالموختين
واما اذا اختلفا فيجعل الشقص علي قدرهما فيتي احسان في اخذ الشيع
الشقص خمسين دينار وبثلاثي قيمة الشقص ان كان القطع هو الخطا
والقتل عمدا او في عكس ذلك ياخذ الشقص بدية النفس وثلاث قيمة
الشقص تاويلين وعلى التاويل الثاني اكثر القرويين ولما اختلف الكلام
علي سابل الصلح التي اراد وكانت الحوالة شيعمة به لانه مخول من شي
لاخر كما انها كذلك مخول الطالب من طلب غريم لغريم غريم اشقوا
به وهي مبيحة الحام خردة من المخول من شي الي شي وحدها بن عرفة
فقال هي طرح الدين عن دمة بطله في اخري لا متناع تعلق الدين بدمة
من هوله قال وقول بن الحاجب نقل الدين من دمة الي دمة بتراجها
الاولي نغيب بان التقل حقيقة في الاجسام انتمهي وانعتني المولف
بشروطها فقال **باب** شرط الحوالة وفي المجمل والمحال فقط
ش اي شرط لزوم الحوالة اي حوالة القطع وفي من عليه الدين ومن له
لا محال عليه اذ هو محل للتصرف باعتبار الدين الذي عنده علي المشهور
ما لم يكن بينه وبين المحال عداوة فانه لا تقم الحوالة عليه حينئذ
علي المشهور من المذهب وهو قول مالك المازني وانما يعرف الاشكال

تف

لو استدل رجل من اخرودين بانه قد حدثت العداوة بعد المداينة هل
يمنع من اقتضا دينه ليلد بيبا في اذنيه بمسكف مطالبته فيوكل من
يفتقبه عنده ولا يمنع لانها ضرورة سبقت وقد دخل علي ان صاحب
الحق يقتضي حقه وتزد في ذلك بن القصار ونحوي كلامه انه لا يمكن
من الاقتضا بنفسه وقولنا في صدر المسئلة اي حوالة التقطع اخترازا
من حوالة الاذن فلا يشترط فيها هذه الشروط بل يجوز بمحل وبها
لم يحل وبانطعام وغيره وهي توكيل والتمثيل عزل المحال ولا يترادف
المجمل الا بالتمثيل **و** بثبوت دين **ش** اي ومن شروطها ثبوت دين
للمجمل في ذمة المحال عليه والا كانت جملة عند المحصور قاله الباغي
ولو وقف بلفظ الحوالة وعليه لو اعدم المحال عليه لرجع المحال علي
المجمل الا ان يعلم المحال انه لا شيء للمجمل علي المحال عليه ويشترط برأيه
من الدين فلا رجوع له عليه ولو علي التول بانها جملة مخرج بقوله
لازم دين علي عبد الله ابنه فيبراذن سببه فلا نفع الحوالة عليه
ودين مبي وسببه نداءه وصرفاه فيها لهما عنه عتي ويشترط في تمام
الحوالة لاني صحتها كون الدين عن عوض مالي فمن خالف زوجته علي
مال ثم احوال عليه فانت قبل ان يقبض منها المحال ذلك فان له ان يرجع
علي الزوج بدينه قاله بن المواز فلم يجمل ذلك حكم الدين الثابت وظاهره
ولو نزلت المرأة مالا وانظر الفلاس هل هو كالموت ام لا وظاهر كلام
المولف خلاف كلام بن المواز فلهذا لم يتيق بموضع مالي وخرج الحوالة
علي الكفاية كما ياتي وما قرنا به كلام المولف من فصره علي دين
المحال عليه نحوه للشم وفقره البساطي وغيره علي ما هو اعم من دين
المحال عليه والمحال به انظر الشرح الكبير **ص** فان اعلمه بعد مد وشروط البراءة مع
ش فاعل علم هو المجمل واليهما ترجع للمحال والضمير في بعد مد يرجع للدين

والمعني

والمعني ان المجمل اذا علم المحال انه لا دين له علي المحال عليه وشروط
المجمل برأيه من دين المحال ورضي بذلك صريح الا برأيه ولا رجوع
علي المجمل عند بن القاسم لان المحال ترك حقه والاعلام ليس بشرط بل
علمه كاف في المدونة وظاهره سوا علم المجمل يعلمه حين الحوالة
ام لا وهو ظاهر ويشترط في هذه المسئلة رضي المحال عليه لان
الحوالة ان لم تكن علي دين محال وبراءة وفيه من قوله وشروط البراءة
ان له الرجوع ان لم يشترطها ولا بد من رضي المحال عليه لانها جملة
ولا يطالب الا في عدم الغرم او غيبته بخلاف لو شرط البراءة فلا يشترط
رضي المحال عليه لانه اسقط دينه **ص** وظل الا ان يفسل او يموت تاويله
ش يعني انه اختلف اذا شرط البراءة وانه لا رجوع للمحال بعد ذلك
علي المجمل شي هل هذا مطلقا سوا فلس المحال عليه او مات ام لا
وقول بن القاسم ورواية بن وهب خلاف لا تبيد وعليه تاويلها
ممنون وبن رشد او محل ذلك ما لم يفسل المحال عليه وما لم يموت والا
فللمحال ان يرجع علي المجمل بدينه كما روي بن وهب وعليه تاويلها
ابن ابي زيد تاويله ان علي المدونة ولعل وجه الرجوع ان هذه الحوالة
حينئذ جملة فلذلك رجع عند ما ذكر من الفلاس والموت ولو رضي
المحال عليه بالحوالة ودفع هل يرجع علي المجمل ام لا والظاهر انه
لا رجوع له لانه متبرع اذ لا دين عليه وكلام **ز** فيه نظر انظر الشرح الكبير
ص وصيغتها **ش** اي ومن شروطها المصيبة وظاهره انه لا بد من
لفظها الخاص بها قال ابو الحسن وان يكون بلفظ الحوالة انتهى ووقع
في البيان ما يدل علي انه لا يتوقف علي ذلك ونصه الحوالة ان يقول
احلتك بحقتك علي هذا او ابر اليك منه وكذا اخذ من هذا احتقك
وانا بري من دينك ويقتضي كلام بن عرفة انه ما ش علي كلام البيان

في قوله لفظ الحوالة او ما ينوي منابه حيث قال الصبيته ما دل علي
 ترك المحال دونه من ذمة المحيل في ذمة المحال عليه انتهى والظاهر
 ان المؤلف انما اراد كلام اي الحسن ولو اراد كلام البيان وبن عرفة
 نقال بصيغة او مفعولها فاعل في الهبة **هو** وحلول المحال به **ش** يعني
 ومن شروط صحة الحوالة ولزومها حلول الدين المحال به وهو دين
 المحال الذي هو في ذمة المحيل لانه اذا لم يكن حاله لادبي في ذمة
 بذمة فبذلك ما يقع عنه من بيع الدين بالدين ومن بيع الذهب
 بالذهب او بالورق لا يد اريد ان كان الدين ذمها او ورقا الا ان
 يكون الدين الذي يقبل اليه حالا ويتيقن ذلك مكانه قبل
 ان يترقا مثل الصرف **فمجرد** ذلك وبالغ علي شرط حلول
 المحال به بقوله وان كتابة احواله بها المكاتب او يجمع
 منها علي من له عليه دين فلا بد من دخول المكاتب في المحال
 بها ويقين المكاتب مكانه ان كانت الجورم كلها خلقت
 واجالها بها ويرى من النجس المحال به ويبقى مكانه
 ان كان لرحم خلافا لتول غير بن القاسم بدم اشتراط حلولها
 واختاره محقق ابن يوسف وحلول الكتابة اما حقيقة او حكما بان يت
 عتقه لانه اذا ثبت عتقه قضى الشرع بحلول المحال **ش** لا عليه **ش** يحتمل ان
 ان الضمير عا به علي الدين المحال عليه اي لا حلول الدين المحال عليه وان كتابة
 اي لاها علي المكاتب اي لا الكتابة التي علي المكاتب فلا يصح الحوالة
 عليها اي لا يصح ان يكون المحال اخيرا اي لا يصح ان يحيل السيد اخيرا
 له عليه دين حل علي كتابة مكانه وعلي هذا الاحتمال يعلم عدم اشتراط
 حلول الدين المحال عليه من مفهوم قوله وحلول المحال به **ش** وتساوي
 الدينين قدرا وقيمة **ش** اي ومن شروط صحة الحوالة ولزومها ان

يتساوي

يتساوي الدينان المحال به وعليه في القدر عشرة وعشرة مثلا وفي
 الصفة كجديده ومحمدية ويلزم من انقاذ الصفة التساوي في الجنس
 فلا يجوز الحوالة بدينا علي نصف دينار ولا عكسه لانه زبي في الاكثر
 ومنفعة في التحول الي الاقل فيخرج علي المعروف ولا بد ذهب علي ففنة
 ولا عكسه ولا يزيدية علي محمدية اتفاقا لانه صرف سوا ولسف بزيادة
 ومنه الاكثر عن الاقل وعكسه وهو اخذ الزيادة علي محمدية او الاقل
 عن الاكثر عند بن رشد وعياض **ش** وفي حوله علي الدين **ش** تردد **ش** بعد له رب
 علي محمد وفي اي فلا يجوز الحوالة علي الاكثر قدرا او الا علي صفة لانه سلف
 بزيادة وفي حوله علي الدين صفة اي والاقل قدرا تردد بالجواز لانه
 معروف والمنع لانه يودي الي التقاضيل بين الميسمين وكانه حد في الاقل
 مقدار العلم به من الدين صفة واما حوله علي الا علي والاكثر فيجمع
 قوله واحد **ش** وان لا يكونا طعاما من بيع **ش** اي ومن شروط صحة
 الحوالة ان لا يكون الدينان اي المحال به وعليه طعاما من بيع اي من
 سلم ليلا يد خله بيع الطعام قبل قبضه وسوا انتقت روس الاموال
 ام اختلفت فلو كانا من فرض جازت الحوالة واحدهما من بيع والاخر من
 فرض جازت بشرط حلول الطعامين معا عند بن القاسم وحكي بن حبيب
 عن مالك واصحابه الا بن القاسم جوازها بشرط حلول المحال به خاصة
 وهو ظاهر كلام المؤلف وانما لم يقل طعاما من لان طعاما في الاصل
 مصدر موكد لانه مصدر طعم طعاما والمصدر الموكد لا يشي ولا يجمع **ش**
 لا كشفه عن ذمة المحال عليه **ش** هذا يخرج من الشروط اي لا يشترط
 في صحة الحوالة كشف المحال عن ذمة المحال عليه اعني ام فيقبل دفع
 مع عدم الكشف علي المذهب ولا يلزم من عدم اشتراط كشفه عن
 ذمة المحال عليه عدم اشتراط حضور المحال عليه واقتراره فلا ينافي

مازاده المتعطل وبن قنوج وقبله بن عرفة وانما اشترط حضوره ه
واقتراره وان كان رضاه لا يشترط والدين ثابت في دمه لاحتمال
ان يبدي مظهرا في البيعة اذ احضروا ويثبت برأيه من الدين بيعة علي
دفعه له واقتراره بذلك او ابوابه منه او بخود **ك** **ص** ويتحول حق
المحال على المحال عليه **س** الاول ان ياتي بالغا التقريرية يعني انه بمجرد
عقد الحوالة يتحول حق المحال على المحال عليه وتبرأ منه المحيل لان
الحوالة كالقبض وتوفاق حقه بالا فصار لكان اخضر مع امن اللبس
وقوله **ص** وان افلس او مجذ **س** مبالغة في ان حق المحال يتحول على
المحال عليه بمجرد عقد الحوالة وان افلس المحال عليه او مجذ الدين الذي
عليه بعدم تمام الحوالة وسوا كان الفليس سابقا على عقد الحوالة لو طار
عليها **ص** الا ان يعلم المحيل بافلاسه فقط **س** يعني ان المحيل اذا علم بافلاسه
المحال عليه وحده فان حق المحال لا يتحول على دمه المحال عليه ولا يبرأ
دمه المحيل بذلك وللمحال ان يرجع على المحيل بدينه وثبت علم المحيل
بافلاسه المحال عليه اما بيعة او باقراره بذلك وعلم الجود كعلم الفليس
ومفهوم فقط انه لو علم المحال ايضا كانت الحوالة لازمة فتو له فقط
راجع للمحيل لان محذور فقط علم المحال لا الافلاس ليليجز الجحد مع
انه خيس على الا **ص** فلاس ولو عو بعد مبدل افلاسه لكان اخضر
واحق فيكون الافلاس اولى بل كلام المؤلف يوجه ان العلم بالفقير
ليس كالمعلم بالافلاس وليس كذلك **ص** وحلف على نفسه ان ظن به
العلم **س** اي اذا ادعى المحال على المحيل انه يعلم عدم المحال عليه فانه يحلف
ان ظن به العلم اي بان كان مثله يتهم به فان حلف بري ولزمت
الحوالة وان نكل حلف المحال ورجع بدينه على فان لم يظن به العلم
لا يمين عليه والمناسب فو ان ظن بانبا للمفعول اذ قرأته بالبنا للفاعل

تقيد

تقيد ان ظن المحال به ذلك يوجب الحلف وان كان مثله لا يتهم بذلك
وهو خلاف ما يبيده **ص** **س** فلو احال بايع على مشتري بالثمن ثم رده
ببيع او استحق لم تنفسح **س** **ص** هذا تفريع على قوله ويتحول حق المحال
على المحال عليه والضيق في تنفسح للحوالة والمعنى ان من باع سلعة بمشقة
مثلا وهو يعلم صحة ملكه لها ثم احال البايع شخصه له عنده دين على
المشتري بالمشقة المذكورة ثم ردت السلعة ببيع او استحققت من
بيد مشتريها فان الحوالة لا تنفسح وهي لازمة لانها حروف وهو
قول بن الناسم خلا فالاشبه فيدفع المشتري المشقة للمحال
عليه ثم يرجع بها على المحيل وهو البايع وهذا يعني ان الرد
بالبيع ابتداء يبيع عكس ما مر في باب التوكاة عند قوله وبني في راحة
بيع فانه تنفسح للبيع فتو له ثم رداي المبيع المفهوم من بايع وكل
الرد بالبيع والاستحقاق الفساد واما الاقالة فهي بيع فينتهي عدم
الفسخ بالا خلا في وعكس كلام المؤلف وهو ما اذا احال المشتري
بالثمن الذي عليه البايع على غريم له ثم حصل استحقاق او رد بيع
كذلك لان الدين لازم للبايع والمشتري حال الحوالة فلا فرق
بينهما والي قول اشبه تنفسح الحوالة اشارة المؤلف بقوله **ص** واختير
خلا **ص** **س** اي اختار النجى خلا في قول بن الناسم وليس للمحتمل هنا اختار
انظر الشرح الكبير ولما كان الاصل ان القول كدعي الصحة دون مدعي
عدمها وللمثبت على الثاني اشارة الى ذلك بايضا عليه قوله والقول
للمحيل ان ادعى عليه تبغي الدين للمحال عليه **س** يعني اذا تنازع المحيل
والمحال بعد موت المحال عليه او فلسه او غيبته غيبة انقطاع فقال
المحال احلتي على غير اصل دين فانا ارجع عليك بديني وقال المحيل
بل احلتك على اصل دين لي في دمه المحال عليه وقد تربت ديتي لك

ص

فقد رجع كك علي فان التول في ذلك قول المجمل يبين ومن ادعي
بعد قول الحوالة انها علي غير اصل دين لم يصدق وعليه البيان فان قيل
قد مر انه لا بد في صحة الحوالة من ان يكون هناك دين ثابت فكانت
المناسبات جيب ان يكون الحكم في تنازع المجمل والمحال عليه في ثبوت
الدين وثيقه لزوم المجمل باثبات ذلك حتي تضم الحوالة فالجواب
ان المحال لما رعي بالحوالة كان ذلك قصد ثبوت الدين وثبوته اما
بالبيعة او باقرار المحال وهو هنا باقراره **س** لاني دعواه وكالـ
اوسلفا **س** يعني ان الحوالة اذا صدرت بينهما بميتتها فلما قبل المحال
القدر الذي احتال به قاله له المجمل انما احلتك لتقبضه لي علي سبيل
الوكالة او علي سبيل ان سلف مني لك وقال المحتال انما قبضت من الدين
الذي لي عليك فان التول في ذلك قول المحتال بجمية تغليب الجانب
الحوالة بشرط ان يكون القابض ممن يشبه ان يكون له قبل المجمل سبب
وان لم يشبهه فالتول قول المجمل وحلف ما دخله الا ويكيد ولما كان
الضمان والحوالة متباينين لما بينهما من جملة الدين اعتبه بها فقال
باب الضمان ومن يبيع منه وما يبيع به وما يطله
وانفراد الضمان وتعدد واقسامه وانها ثلاثة ضمان ذمة ووجه
وطب وما يتعلق بذلك وبد المولف بتفريف الضمان فقال تبعا
لثاني عبد الوهاب في تلقينه وتبعه بن الحاج **س** شغل ذمة اخري
بالحق **س** قوله شغل ذمة جنس واخري كالتمويل يخرج البيع والحوالة
ومراد بالذمة الجنس ليشمل الواحد والمتعدد واورد عليه انه غرض
لخروج ضمان الوجه والطلب واجيب بان ضمان الوجه فيه شغل ذمة
اخرى علي المشهور وغيره ما في الشمول البيع المتعدد كمن باع رجلا
سلعة يدين ثم باع اخري يدين اذ يصدق علي البيع الثاني انه شغل

ذمة

لاخره

قوله

قوله

ذمة اخري بالحق وليس بضمان واجيب بان المراد بالحق الحق الاول
لان ال للمعهد ولشموله الحق البدين وجوابه ان الحق البدين خرج بقوله
شغل ذمة لان البدين لا تشمل به الذمة وشموله الشركة والتولية بان
يشترى سلعة يدين ثم يشرك فيها او يوليها غيره فيصدق علي ذلك
انه شغل ذمة اخري بالحق وليست ضمانا وجوابه ان المراد كون الشاغل
واحد او هو في الشركة والتولية متعدد لكن يصف ذلك بانه ليس
فيه ذكر اتحاد الشاغل حتي يخرج ذلك وغيره كمن باع او قد عرفه
ابن عرفة بقوله التزام دين لا يستقطه او طلب من هو عليه لمن
هو له اتقي فتوله لا يستقطه يخرج الحوالة علي ما فيه او اي به لبيان
الماهية لانه لا خوار وقوله او طلب الخ يشمل جملة الوجه وحالة
الطلب ولما كان الضمان نسبة شترعي ضامنا ومضمونا ومضمونا
له وبه وصيغة ان عدت ركنا قياسا علي البيع وغيره فتكون ركنا
خامسا ومن يري انها دليل علي الماهية التي الاركان اجزاؤها
والدليل غير المدلول فهي غير ركن واستقر به بن عبد السلام اشار
للكون الاول وهو الضمان بذكر شروطه بقوله **س** ومن اهل
التبرع **س** اي ومن الضمان من اهل التبرع لا من صبي وسفيه ومجنون
وعبد غيبا ذون له فيه ومريضي وزوجة في زايه لثما ومخضوم
كلامه عدم محنة من هو لا وليس كذلك ويمكن الجواب بان مخضوم
فيه تفصيل ثنها مالا يبيع كالصبي والمجنون والمريضي في زايه
الثالث وان اجز فمطة من الوارث كالوصية ومنها ما يبيع ولا
يلزم كالعبد غير الماذون له فيه والزوج في زايه الثالث او ان هذا
الكلام محمل بيانه ما ياتي وان حمل الصحة علي الزوم كما عبر به
في الشامل زال الاشكال من اصله **س** ككاتب وما ذون ان اذن سيدهما

في هذا مثال لأهل التبرع والمعنى أن المكاتب والعبد المأذون له
في التجارة يجوز ضمها إذا أذن سيدها لها في الكفالة والأصح من غير
لزوم بدل قول بعد وأتبع ذوالرق به أن عتق وكذا كل من وذوي
شأية من مدبر وام ولد وحقوق لأجل ومبغض وانما خصها بالذكر
دفعاً لما يتوهم من جواز كفالتها ولو لم ياذن السيد كما هو قول ابن
المأجوش في المكاتب أو من عدم الجواز ولو أذن كما هو قول غير
ابن القاسم في المكاتب أيضاً قال لأنه دأبته إلى رقة ويقيده جواز ضمان
المأذون بأن لا يكون عليه دين يفتقر ماله فإن كان فإن ضمانه لا
يصح كما في المدونة لكن هذا يستفتي عنه بقوله والحج عليه كالحرف ظاهره
أنه لا بد من اذن السيد ولو ضمتا سيدها وهو كذا **ك** زوجة
ومريض **ث** ثلث **س** يعني أنه يجوز لكل واحد من الزوجة والمريض أن
يضمن فيما لم يزد على ثلث ماله فاقبل ولو قصدت ضرر الزوج وإن جاز
الثلث فلتزوج رد الجميع إلا أن تزيد سيرا كالدنيا وما خفي مما
يعلم أنها لم تنص عليه ضرراً فيمضي الثلث مع ما زادت فإن قلت
ما الفرق بين اقراض الزوجة فيه قولان كما مر وكفالتها ممنوعة
كما هنا قلت لعل الفرق أن الغالب في الزوجة إنما يدفعه صاحبه
لمن هو موسر به بخلاف الضمان فإن الغالب فيه أن يقع عن المصور
وفيه نظر والاحسن الفرق بأن المفترض بصير موسراً بالقرن ليقبضه
أيامه بخلاف المضمون **ص** وأتبع ذوالرق به أن عتق **س** يعني إذا
الرق كالمكاتب والمدبر والمأذون له في التجارة إذا حصل منهم
ضمان باذن السيد واستمر الأمر إلى أن حصل لهم العتق فانهم يتبنون
بما حصل منهم من الضمان وليس للسيد قبل العتق استقاطه لأنه
حصل باذنه وأما لو حصل ممن ذكر الضمان بغير اذن السيد فإن له

استقاطه

استقاطه فإن لم يستطع حتى حصل ما ذكر من العتق فانهم يتبنون أيضاً
ص وليس لسيد جيره عليه **ش** المشهور وهو مذنب المدونة
أن السيد ليس له أن يجير عبده على الضمان أما غير من له انتزاع ماله
فظاهر وأما من له انتزاع ماله فلا نه قد يمتنع والضمان باق عليه
فيحصل له بذلك الضرر فإن جيره على ذلك يلزم العبد منه شيء بعد
عتقه وقيل له جيره وهو الجاري على النكاح وقرئ بأن للسيد منفعة
في النكاح **ص** وعن الميت المخلص **ش** أي صح الضمان عن الميت المخلص
والأخلاف في صحة عن الحي الموسر والمفسر ولا عن الميت الموسر وأما
عن الميت المفسر فذهب الجمهور إلى صحة ولزومه إن وقع ومنه
أبو حنيفة وإذا تخلف عن الميت المفسر عما بمسره فإدى عنه لا يرجع
في مال بطرا بعد ذلك لأنه تبرع والتول قول الضامن في الحي والميت
الميت أنه لم يدفع محسباً لا لقرينة والمخلص يكون الفاء كسراً للام
أي المصور لا يفتح الفاء وتشد يد اللام إذا خلا في صحة الضمان
عنه **ص** والضامن **ش** هو بالرفع عطف على الضمير المستتر في صح
أي صح هو أي الضمان وصح الضامن أي ضمان الضامن وإن تسلسل
ولزومه ما لزم الضامن وبالجرح عطف على الميت **ص** والموجب حالاً إن كان
مما يجبل **ش** هو بالرفع عطف على الضمير المستتر في صح وبالجرح ويقدر
مضاف أي وضمان الموجب حالاً ومعنى ذلك إن من له دين قبل شخص
موجب فاستقط المدين حقه من التاجيل وضمنه حينئذ شخص على الحل
فإن هذا الضمان لازم بشرط أن يكون هذا الدين مما يفتي للمدين
بقبوله حيث عجله كما لو كان تقداً مطلقاً أو طعناً ما وعروضا من قرض
وأما لو كان مما لا يفتي للمدين بقبوله حيث عجله كما لو كان عروضا أو
طعناً من بيع فلا يجوز ضمانه حالاً لما في ذلك من خطا الضمان ولو

وازيدك ثوثا فان قيل هل يتبين تصوير المسئلة بما ذكرت من ان الدين
 استقط حقه من التاجيل فالجواب نعم وذلك لانه لو لم يستقط حقه
 من ذلك لكان من ادا الدين عنه لا من الضمان ومثل الضمان فيما ذكره
 المؤلف الرهن **ص** وعكسه ان ايسر غريمه اولم يوسر في الاجل **س**
 صورتهما ان يقول شخص لرب الدين الحال اخو مدنيك بما عليه شهرا
 مثلا وانا اضمنه لك فيصح ان وجد احد اموين اولهما ان يكون من عليه
 الدين موسرا بما عليه في اول الاجل للسلامة من سلف جرتفعا لانه
 قادر على اخذه الان فكانه ابتداء سلف بضامن اورهن ثابتهما ان
 يكون من عليه الدين موسرا والعادة انه لم يوسر في الاجل الذي ضمن
 الضمان من اليه بل يعفي عليه جميعه وهو موسر اذا تجاوز الموسر واجب
 فليس صاحب الحق مستلفا حقيقته ولا حكما اما لو كان يوسر في اثنا
 الاجل الذي ضمن الضمان من اليه كان يضمنه الي اربعة اشهر وعادته
 ان يوسر بعد شهرين فلا يصح عند بن القاسم لان الزمن المتاخر
 عن ابتداء يسره وهو الشهران الاخيران في مثالنا بعد فيها
 صاحب الحق مستلفا لقدرة على اخذه حقه عند فراغ الشهرين الاولين
 اللذين هما زمن الموسر فكانه اخر ما يحل فهو سلف في الشهرين الاخيرين
 وانتفع بالجيل الذي اخذه من غريمه في زمن الموسر والبسر وهو
 الاربعة اشهر ثابا على ان اليسار المتروك كما لمحقق واجاز ذلك اشهب
 لان الاصل استصحاب عسره ويسره قد لا يحصل فكانه موسر تدفع
 بضامن فتقوله ان ايسر غريمه اي في اول الاجل لاني جميعه لان البرة
 بالحالة الواهنة **وتت** ثم ان قوله في الاجل راجع كلها وليس كذلك
 لانه خاص بالثانية فتقوله اولم يوسر عطف على ايسر اي وان
 لم يوسر في الاجل ومباراة اي او عسره ولم يوسر في الاجل **ص**

وبالموسر

وبالموسر والموسر لا بالجميع **س** اي الموسر به او الموسر به فهو من باب
 الحدق والابحار والمعنى ان من له قبل شخص ما يتبادر حالة وهو
 موسر بماية منها وموسر بالاخوي وضمنه بالموسر بها حيلة فانه
 يجوز ان يكون موسرا بها في جميع الاجل ولا يجوز ان يضمنه بها ولو
 وجد شرط الضمان في كل منهما لوجود السلف في تاجيل الموسر بها
 وانتفع بالضمان في الموسر بها وضمانه يضمن الموسر به فقط كضمانه
 بأكمله وكذلك ضمانه يضمن الموسر به كضمانه بأكمله ومثل ضمان الجميع ما
 اذا ضمن البعض من كل **ص** بدني لا ذم او ايل اليه لا كتابة بل كجمل
س البيا بمعنى في ذي صح الضمان من اهل النوع في دين لا في معين
 لازم فلا يصح ضمان عبد في ثمن سلعة اشتراها فيؤذن سيده
 او ايل الي اللزوم كذا ابن فلانا وكما جعل فيصح الضمان به قبل ان ياتي
 بالابق لانه وان لم يكن الان لازما فهو ايل الي اللزوم فاذا قال من
 ياتي بيدي الا بق فله كذا فيصح الضمان به فاذا اجاب بالابق لزوم الضمان
 واما الكتابة فلا يصح الضمان بها لانه لا يستبد بدني لازم ولا قول
 الي اللزوم لان المكاتب لو عجز صار رقا والضمان ينتزل منزلة المضمون
 وما لا يلزم الاصل لا يلزم الفرع بالاولي الا ان يجعل عتقه ومثله اذا
 اشترط تجيل المتيق قال في التامل لا كتابة على المعروف الا بشرط
 تجيل المتيق او كانت بخا واحدا وقال الجيل هو على ان عجز **ص** ودين
 فلانا ولم فيما ثبت **س** هذا اسطوف على الجائزات واساره الي ان
 هو الضمان بجمع في المجهول فاذا قال شخص لا خرداين فلانا وانا
 عفا من فيما دايسته به فانه يلزمه ما دايسته به اذا ثبت بيسته او
 حد افراد المضمون على احد القولين الاتيين وحصل فيفيد اللزوم بما
 يماثل به مثل المضمون او لا يثبت بذلك والي هذا اشار بقوله

وبالموسر
 وبالموسر
 وبالموسر
 وبالموسر

ص وهل يتبين بما يماثل به تاويلان **ش** والتاويل الاول هو المذهب
 والثاني انكر موقفه ابن عرفة **ص** وله الرجوع قبل المعاملة **ش** يعني ان من
 قال لرجل عامل فلانا في مائة وانا من فيها او قال عامله وحقا عامله
 فيه فانا من فيه فان له ان يرجع عن ثقله قبل المعاملة كلا او يضاف
 ويكون ضامنا فيما وقعت فيه المعاملة فتقوله قبل المعاملة اي قبل تمامها
ص بخلاف اختلف وانا ضامن به **ش** يعني ان من وجد رجلا يدعي على رجل
 بحق وهو يملك به فقال له اختلف ان لك عليه حق وانا ضامن فيه فليس له
 ان يرجع قبل حلته عن ثقله ولا ينقص الرجوع لانه حق وجب لان
 هذه القابل يتول متولة من عليه الدين وهو اذا قال لرب الدين اختلف
 وانا اغرم لك فليس له الرجوع بعد ذلك ولو لمه الحق بخلاف من قال
 عامله وانا ضامن بمنزلة قول العامل مقصده عاملني وانا اعطيك
 جبلا فلما كان لهذا ان يرجع لانه لم يدخله في شيء فكذلك لا يلزم
 من قال عامله **ص** ان امكن استيفاؤه من ضامنه وان جهل او من له
ش يعني انه يشترط في صحة الضمان ان يكون المضمون فيه يمكن ان
 يستوفي من الضامن احترازه بذلك من مثل الحدود والتعاريف والقول
 والجراح وما شبه ذلك فانه لا يصح الضمان فيه اذ لا يجوز ان يستوفي
 ذلك من الضامن ويجوز الضمان وان جهل قدر المضمون حالاه
 وما لا وجه له من له الدين قال ابن عرفة قدرا المتحمل به غير مانع اتفاقا **ص**
 فان قلت الحالة فيها الرجوع وهو مستحيل بالجمهور قلت نعم
 لكنه انما يرجع بما ادى لا بما تحمل وما ادى معلوم فالضمير في وان
 جهل للدين او للحق المشار اليه سابقا بقوله شغل دمنة بالحق والضمير
 في له لرب الدين اي وان جهل رب الدين بن عرفة المتحمل له من ثبت
 حقه على القتل عنه ولو جهل والضمير في قوله **ص** ويفراده **ش** لمن

عليه

عليه الدين اي يصح الضمان بفراوان المضمون عنه واستدل علي
 صحة الضمان بفراوان المضمون عنه بقوله **ص** كاد ايه رفقالا عتافرد
ش اي كاد الشخص الدين كان ضامنا او غيره رفقابن عليه ومن
 له ويلزم رب الدين فتقوله ولا كلام له ولا لمن عليه اذا ادعى احدهما
 الي القضاء فان امتنعا فالظاهر لا يلزمهما قاله بعضهم لان اذا
 عتفا اي ليشب من عليه الدين لتقدم سجنه لعداوة بينهما فيرد
 الادا من اصله فتقوله كايده من اضافة المصدر لمفعوله **ش** كرايه
 وهل ان علم بايهم وهو الاظهر تاويلان **ش** تشبيه في الحكم السابق
 والمعنى ان الشخص اذا اشترى الدين ضمن حوله بنفسه اعانت من
 عليه فان شرايه يرد ويضمح وهل محل رد الشرايه علم البايع بان
 المشتري دخل على الفت واما ان لم يعلم فلا يرد وعليه ان يוכל من
 يتقاضي الدين او لا يتبين بذلك ويرد مطلقا فان قيل لم جري في
 الشر الخلف في الرد ولم يحري في الادا خلاف والذي ينبغي تساوي
 الفرعين فالجواب ان القابل بالتفصيل في الشرايه دحولها على
 الفساد واما مع عدم علم البايع فهو معذور والفساد منتف فلذا
 لم يرد بخلاف الادا فانه ليس هنا عقد معاوضة حتى يكون مع العلم
 فاسدا ومع عدمه غير فاسد وانما ينظر فيه لنقص الضرر فلذا رد
 مطلقا فتقوله وهل الخ راجع عاجده الكاف فقطم ان قوله وهو الاظهر
 ليس جاريا على اصطلاحه لانه لم يتقوله في توضيحه الا عن بن يونس وكذا
 في الشم فكان الجاري على اصطلاحه ان يقول على الارجح ثم اخرج من
 قوله ولزم فيما ثبت قوله **ص** لان ادعي على غايب فضمن ثم انكر
ش يعني ان الشخص اذا ادعي على اخر غايب يدين فضمنه شخص في
 القدر المدعي به فلما حضر الغايب انكر ما ادعي عليه به ولم يثبت الحق

انه ص

بالبيضة الشرعية فان الضمان يستقط **ص** اوقال المدعي علي متكررا انك
به لغيره فاننا ضامن ولم يأت به **ش** يعني ان من ادعي علي شخص بهال
فانكره فقال شخص اخر ان لم انك به غدا فاننا ضامن فيما ادعت به
عليه ولم يأت به في الغد فلا يلزمه ضمان لانه وعد وهو لا يقضي به
وقوله ان لم يثبت حقه بيضة فاذا ثبت حقه بيضة لزمه الضمان راجع
للمسائلين معا وما قوله وهل باقراره تاويله لا يقع للثانية فقط اي
فان لم يثبت حق المدعي بالبيضة الشرعية وانما ثبت باقرار المدعي عليه
فهل يلزم الضمان ايضا مثل البيضة او لا يلزم الضمان لانه يتهم ان يكون
تواطع المدعي علي لزوم الضمان للضامن ومحلها حيث كان اقرار
المدعي عليه بعد الجملة وما قبلها فيلزمه واما اقراره في المسئلة الاولى
فلا يوجب علي الضامن شيئا قطعا **ص** كتول المدعي عليه اجلي اليوم
فان لم اوكد غدا فالذي تدعيه عليه علي حق **ش** التشبيه في عدم اللزوم
حيث لم يثبت الحق بيضة والمعنى ان من ادعي قبل شخص دينا فانكره ثم
قال للمدعي اجلي اليوم فان لم يوفك فما تدعيه عليه علي حق فان هذه
مخاطرة مما قاله بن القاسم ولا ينبغي عليه الا ان يقيم المدعي بما ادعي
بيضة او يفيو المدعي عليه فيؤاخذ به قوله واحد لانه اقرار علي نفسه
فان قيل قول المدعي عليه فان لم اوكد اقراره منه بالحق قلت قوله
فالذي تدعيه عليه علي حق ابطال كون قوله اوكد اقرارا ومثل كلام المؤلف
ان اخلناك عما قد عوي باطللة او دعواك حق او علي كوالدابة
التي يكثر بها وكذا لك ما يقول الناس من لم يجضر مجلس القاضي
وقت كذا الحق عليه لا يلزم من التزمه شيئا ولا انهي الكلام علي الضامن
واركانه وشروطه شرع في الكلام علي ما يرجع به الضامن اذا عزم
فقال **ص** ورجع بما ادعي ولو متوما ان ثبت الدفع **ش** المتعذر ان الضامن

كالسلف

كالسلف فيرجع بمثل ما ادعي سوا كان مثليا او متوما ولا يرجع بقيمة
المقوم حيث كان من جنس الدين وقيل يخرج المطلوب في دفع مثل
المقوم او قيمته والخلاف ما لم يشتره اما ان اشتراه رجع بثمنه بلا خلاف
ما لم يجاب والا فلا يرجع بالزيادة وهذا كله اذا ثبت الضامن دفع
الدين بجهلك المحتمل به لمن هو له بيضة او باقرار صاحب الحق المستوط الدين
بذلك لا باقرار المضمون عنه **ص** وجاز صلحه عنه بما جاز للمقوم علي الاصح
ش المواد بالمقوم من عليه الدين لا من له اي يجوز صلح الضامن لزوم
الدين عن الدين بما يجوز للمقوم الصلح به عما عليه فاجال للمقوم ان يدفعه
عوضا عما عليه جاز للضامن وما لا فلا وشارف قوله علي الاصح الي
الخلاف في مصالحة الكفيل وفيها اربعة اقوال المنع مطلقا الثاني الجواز
مطلقا الثالث المنع بالمثلي المختلف لجنس الدين والجواز بالمقوم الرابع
الجواز فيما يجوز فيه التيسير فقط والمصالحا بشي علي القول بالجواز
مطلقا او بالجواز بالمقوم دون المثلي علي ما بينه **ع** وكلام المؤلف
مفروض فيما اذا وقع العلم عن الدين بمقوم مخالفت جنس الدين بدليل
قوله **ص** ورجع بالاقل منه او قيمته **ش** اي ورجع الضامن بالمصالح علي
الدين بالاقل من الدين او قيمة المصالح به يوم الرجوع فلم منه ان
الدفع من ذوات القيم لا من ذوات الامثال فلا يرد عليه مسئلة
الطعام من سلم ولا الدراهم عن دنائير واستثنى بعض لهاتين الصورتين
بني علي تقيته علي ظاهره من تخصيصه بالمقوم فان قيل فما وجه القول
بالتفريق بين المقوم والمثلي قيل لان المقوم كما كان يرجع فيه الي القيمة
وهي من جنس الدين والجميل يعرف قيمة سلمته فقد دخل علي القيمة
ان كانت اقل من الدين وان كانت اكثر فقد دخل علي اقل الدين وهيبة
الزيادة بخلاف المثلي لانه من غير جنس الدين فلا يعرف فيه الاقل

من الأكثر لاذ الأقل والأكثر لاذ بد أن يشترك في الجنس والصفة فكانت
الجهالة في المثلث اقوي وعلم بما فرنا ان الضمير في عنه يعود على الدين لا
على الفريم والالوجع الضامن بما وقع الصلح به حيث اجاز له لا بالأقل منه
ومن الدين **م** وان يري الاصل بيري **ش** المراد بالأصل هو الذي عليه الدين
لصالة والمعنى ان الاصل اذا يري من الدين بوجه من جهة ونحوها او كون
المدن مليا والطلاب وارثه بيري الجميل لانه اذا غرم الضامن شيئا رجع به
في تركته الميت المدين والتوكية في يد الطالب فصارت خاصة وان مات المدين
معد ما ضمن الكفيل وظاهر قوله وان يري الخ ولو حصل فيما دفعه الاصل
استحقاق فاذا دفع الاصل نحوضا عن دينه لم يستحق مثله فان الضامن
لا يعود على الضامن وهو نحو ما ذكره بن رشد عن بن جيب **م** لانه
ش يعني انه اذا يري الضامن لا يبر الاصل وكذا ان وصي رب الدين الدين
للضامن فيبلى من عليه الدين دفعه للضامن **م** ويجعل بموت الضامن
ورجع وارثه بعد اجله **ش** يعني ان الضامن اذا مات او فليس فان للطلاب
ان يجبل ماله من التركة بحلوله على الضامن بالموت او الفس بريد ولو
كان الاصل حاضرا مليا ثم تزوج ورثة الضامن بما اعطوا على الفريم وهو
الذي عليه الدين بعد حلول الاجل ولو كان موت الضامن عند الاجل
او بعده لم يكن للطلاب مطالبة ورثة الضامن بشي مع حضور الفريم
موسرا وبيارة ويجعل بموت الضامن اي بالمال او بالوجه لكن في الوجه
تطالب الورثة باحضار الفريم فان لم يحضروه اعزموا وقوله بعد اجله هو
مخط الفايذة واما رجوع الوارث فلا اشكال فيه وكأنه قال ولا يرجع
وارثه الا بعد اجله وقوله لو الفريم عطف على الضامن اي ويجعل بموت
الفريم وقوله ان تركه اي الحق يعني ان يرجع لها فان لم يترك الفريم مالا
لم يطالب الكفيل بشي حتى يجبل الاجل قوله ان تركه اي كلا او بعضا ويعني

البعض

البعض الذي لم يتركه لاجله **م** ولا يطالب ان حضر الفريم موسرا **ش** يعني
ان الضامن لا مطالبة لصاحب الحق عليه حيث كان الفريم وهو المضمون
حاضرا موسرا ييسر الاخذ منه لان الضامن انما اخذ وثقة فاشبه
الرهون فكما لا يسيل الى الرهن الا عند عدم الواهن كذلك لا يسيل
الي الكفيل الا عند عدم المضمون على المشهور **م** ولم يبيد اثباته عليه
ش الواو يعني او وهو عطفون على محذوف تقديره او غاب الفريم
ولم يبيد اثبات مال الغائب والتقديرية على الطالب بان تيسر اثباته
على الطالب والا ستيفان منه من غير مشقة شديدة فلا مطالبة على الجميل
ولو كان الفريم حاضرا موسرا لتيسر الوفاء من ماله اما لو كان في اثباته
والتقديرية بعد ومشقة فله طلب الجميل وكان الفريم معد ويصح ان
يفرأ ثباته بالمشاة الفوقية والنزول بعد الالف اي لا يجد في اثبات
الطالب اي تسليطه على الفريم او على ماله اما لو كان في الاثبات والتسلط
على الفريم بعد لده او ظلمه او في التسليط على ماله بعد لمس الومول
اليه من ظالم او عدم انصاف حاكم فله طالب طلب الجميل وسوا في هذا
كان الفريم حاضرا او غائبا لان بعدم الانصاف بغير الموجد معد و
على نسخة اثباته بالمشاة يكون الضمير عايد الى الدين وعلى نسخة اثباته
بالمشاة يكون عايد اعلى رب الدين ومعناها واحد **م** والنزول لذي
سلايه واقاد شرط اخذ ايها شاق تقديره وان مات **ش** يعني ان الطالب
اذا قام على الجميل ليأخذ حقه منه فقال الجميل لا طلب لك على لان الفريم
حاضرا موسرا وقال الطالب بل هو مسروق ان القول في ذلك قول الجميل
بلا يعني الا ان يدعي علمه بعد ماذ الاصل في الناس الملا الا ان يقيم
الطالب بيته بمسور الفريم فله اخذ حقه من الجميل حينئذ واذا شرط
صاحب الحق على الجميل ان يأخذه بحقه ان شاو الفريم كان شرطه صحيحا

محييها بنيد اعلى المشهور فلو رب الدين ان يطالب الجميل ولو كان المضمون
حاضرا مليا وشله من ضمن في الحالات الست المسرو اليه والقيمت
والحضور والحياة وبعد الموت كما هو مقتضى ما في وثائق الجوروي وغيرها
واذا شرط الطالب على الجميل ان يئد به بالفراصة على المضمون عكس
الحكم في الاصل فانه يميل به واذا شرط الجميل على الطالب انه لا يطالبه
بالدين الا بعد موت الغريم فله شرطه وليس للطالب حينئذ ان يطالبه
الا بعد موت الغريم يريد بعد موته محسرا بالدين او بعد موت الجميل فمادام
الجميل حيا لا يطالب ولو اعلم الغريم فالضيق في له للجميل وفي ملايه
للمضمون والضيق في تقديمه للجميل فالشرط وقع من الطالب على
الجميل وفي ان ما في الغريم او للجميل كما مر **ك** شرط ذي الوجه اورب
الدين التصديق في الاحضار **س** هو تشييد في افادة الشرط والتمسك به
والعيني ان ضامن الوجه اذا شرط على صاحب الدين انه يصدق في
احضار المضمون له دون يمين فانه يميل بشرطه ووقع في نسخة كشرط
دين الوجه اي يوفي بالشرط المتقدم كما يوفي بشرط الجميل ان لا يثني عليه
من الدين في جملة الوجه فحذف فاعل الشرط لدلالة الكلام المتقدم
عليه من الدين في جملة الوجه فحذف فاعل واصافة الشرط الى الدين على
تقدير ان لا دين وهو المفعول واصافة دين الى الوجه على معنى في وجده
المضاف اي كشرط الجميل ان لا دين في جملة الوجه لكن هذا هو الا في قوله
المولف واشترط نفي المال فيصير ضمان طلب بهذا الشرط وكذلك يفيد
شرط رب الدين دون يمين التصديق في عدم احضار المضمون فيميل
بشرطه ويقبل قوله حيث ادعي الضامن احضاره فتو له التصديق في
الاحضار راجع لقوله كشرط ذي الوجه ولقوله اورب الدين لكن الاول
يطلب من غير حذف والثاني يطلبه على حذف مضاف اي كشرط ذي

الوجه

الوجه التصديق في الاحضار اورب الدين التصديق في عدم الاحضار
او المراد في شأن الاحضار في شمل الاثبات والتبني **س** وله طلب المضمون
بتخليصه عند اجله **س** اي للضامن طلب رب الدين بتخليصه من الضمان
بان يقول له عند حلول اجله وسكوته عن طلب المضمون او تأخيره
وهو موسر اما ان تطلب حقه او تستقط عني الضمان وكذا للضامن
طلب المضمون بدفع ما عليه عند اجله وان لم يطالبه رب الدين فان
قلت كيف يتصور طلب رب الدين للضامن ومن عليه الدين حاضرا ملي
قلت يتصور ذلك في المله وشمل قوله عند اجله ولو موقت او فلس
من هو عليه وسفهومه انه ليس له ذلك قبل حلول الاجل **س** لا تسليم
المال اليه وضمنه ان اقتضاه لا ارسل به **س** يعني ليس للضامن ان
يطالب المضمون بان يسلم المال اليه ليدفعه لربه لانه لو اخذه منه
ثم اعدم الكفيل او فلس كان للذي له الدين ان يبيع الغريم واذا وقع
ان الضامن يسلم الدين من الدين ليدفعه الي ربه قلت منه او ضاع
فانه يضمنه ان تسلمه على وجه الاقتضا بان يطلبه من الاصيل فيدفعه
له او يقول له خذ ه وانا بري منه وسوا قاتن بضيا عه بيته ام لا عينا
او عرضا او جوارا لتفديده في قبضه بغير اذن ربه لا ان تسلمه على
وجه الرسالة بان يدفعه له ابتداء ولا يشترط برائة منه قلت او ضاع
فانه لا ضمان عليه واعلم ان الكواكي قسم قبض الجميل للمال الى خمسة
اقسام وهو على وجه الاقتضا والارسال او الوكالة عن رب الحق
او يتلفان في دعوي الاقتضا والارسال او بينهما الامر وميري
عن القرائن فتقوله ان اقتضاه نصا بان قامت بيته على انه قبضه
على وجه الاقتضا او رجحانا بان اختلفا في الاقتضا والارسال على
قول مالك واصلا بان انهم الامر وميري عن القرائن وهو واحد

القولين وقوله لا ارسل به اي حقيقة بان تطوع له بالدفع او حكما
 بان دفعه له على وجه الوكالة فاشتمل كلامه على الاوجه الخمسة **ولما**
 ولما ذكر ان المكلف طلب المستحق بتخليصه عند اجله ان سكت او
 اخبره وله ان لا يرضى بتأخيره شرع في جلب كلام البيان حيث قال
 واذا اخبر الطالب الغريم فلا يخلوا اما ان يكون مليا او معد ما قاما
 ان كان معد ما فلا كلام للمحمل بانفاق واليه اشار بقوله **و** ولزم
 تأخير به **المسور** اي ولزم الضامن تأخير رب الدين الغريم **المسور**
 ابن رشد اي ولا كلام للضامن في هذا اتفاقا لوجوب انظار
 المسور وتأخيره انما هو رفق بالمحمل بن رشد وان كان الغريم مسورا
 فلا يخلوا من ثلثه اوجه ان يعلم ويسكت او لا يعلم حتى يحل الاجل
 الذي انظره اليه او يعلم فيسكت او يشار الي الاول بقوله **او** او **المسور**
 ان سكت **اي** وكذا يلزم المحمل تأخير رب الدين الغريم **المسور** بقوله
 او **المسور** منصوب عطفا على **المسور** اي ان تأخير الطالب المدين **المسور**
 يلزم الضامن ان سكت اي الضامن بعد علمه بان تأخير **المسور** ما يرضى
 انه رضى ويبدخلة الخلاف المعلوم هل السكوت رضى ام لا والى الثانية
 بقوله **او** ولم يعلم ان حلف انه لم يؤخره سقط **اي** عطف على سكت
 اي ولم يعلم المحمل بالتأخير حتى حل الاجل الثاني وقد عسر الغريم
 فالضمان لازم للمحمل ان حلف رب الدين انه لم يؤخره سقط للضامن
 فان نكل رب الدين سقط الضمان والى الثالثة بقوله **و** وان انكر حلف
 انه لم يسقطه ولزمه **اي** وان انكر الضامن التأخير اي لم يرض به
 حين علم به وقال لو بالحق تأخيرك ابرائي من الضمان حلف رب
 الحق انه لم يسقط الضمان حين اخبر المضمون وانما اخبره علي بقا
 الضمان واذا حلف لزم الضامن الضمان وعزم المال حالا وسقط

التأخير

التأخير عن الغريم وهو رب الحق فان نكل لزم التأخير وسقطت
 الكفالة وكلام **اي** فيه نظر **و** وتأخير عن غيره الا ان يحلف
س المراد بالغريم من عليه الدين والمها واقعة على صاحب الدين والمفني
 ان صاحب الدين اذا اخبر المحمل بالدين بعد حلوله الي اجل فانه يلزم
 منه تأخير الغريم الذي عليه الدين الا ان يحلف رب الدين انه انما اراد
 بالتأخير المحمل فقط دون المدين فلرب الدين ان يطالب الغريم
 بالدين لانه اذا وضع الحالة كان له طلب الغريم ان قال وضعت
 الحالة دون الحق فان نكل رب الدين عن البمين فانه يلزمه تأخير
 الغريم عياض اخذ منه عدم انقلاب بين التهمة واستشكل قوله
 وتأخير الحانه لا ياتي على الرواية المشهورة من ان رب الدين لا يطالب
 الضامن ان حضر الغريم مسورا واجيب بانه اخبره والمدين مسرعا
 في اثنا الاجل او غاب فقدم في اثنا الاجل ولما انهي الكلام على الضمان
 اخذ يتكلم علي ما يبرض له من المصطلقات فقال **و** وبطل ان فسد
 محمل به **س** المشهور ان الحالة تستقط عن الضامن اذا كان المحمل
 به فاسدا كما اذا قال شخص لاخر ادفع لهذا ديني رائي ديني رائي الي
 شهر او ادفع له درهم في دناي رائي شهر وانا محمل لك بذلك واما
 ان فسد الحالة بذلك بعد انبرام المقدم فلا خلاف في سقوطها **س**
 او فسد كيجعل من غير ربه **س** اي وكذا نكل المحمل اذا فسد
 نفسه كما اذا اخذ الضامن جملا من ربه الدين او من المدين او من اجني
 لانه اذا غرم رجعا غرمه مع زيادة الجعل وذلك لا يجوز لانه سلف
 بزيادة واما المحمل من رب الدين او من اجني للمدين علي ان ياتيه
 بجعل فانه جائز فاللام في قول المولى له فيه للتفصيل اي كيجعل وصل
 للضامن من غير ربه لاجل مدينه او من اجني وكذا اذا وصل من ربه

للضامن **ص** وان ضمان مضمون **ش** اي وان كان الجمل الواصل للضامن
 او لغيره بسبب ضمان مضمون بان يتدين رجلان ديناً من رجل لومن
 رجلين ونضمن كل منهما صاحبه فيما عليه لوب الدين ومباركة وان كان
 الجمل ضمان مضمون الضامن للضامن او لشخص للضامن عليه دين
 فيكون الاستثناء الا في ضمان كل منهما لا يخالف ذلك تأمل وهذا اذا
 دخل على ذلك بالشروط واستثنى من ذلك ما خفي به عمل الما فيه بقوله
ص الا اشتراكي بينهما او ببيع كقروضهما على الاصح **ش** اي الا ان يقع ضمان
 كل منهما لصاحبه في اشتراكي بينهما شركه ويضمن كل منهما صاحبه
 في قد ربا فتمت فيه فانه جائز اما لو اشتراه على الثلث والثلثين مثلاً ومن
 كل منهما الاخر فيها عليه لم يجوز لانه سلف جر منفعة او ضمان بجمل التهم
 الا ان يتحمل صاحبه الثلث بنصف ما على صاحبه الثلثين ومثل الشرايب
 كما اذا اسلمها رجل في شيء وتقاسم فيه وكذلك اذا تسلف شخصان
 نقدا او عرضاً او غير ذلك بينهما على ان كل واحد منهما جمل صاحبه على الاصح
 عند من عجز السلام واليه ذهب ابن ابي زينب وبن القطار خلافاً لابن
 الفخار وراه سلفاً جر منفعة وكما اجهى الكلام على اركان الضمان الثلاثة
 شرع في الكلام على تعدد اركان الضمان وهو الضامن الما خفي في جنس الذمة
 من قوله الضمان شغل ذمة اخري فقال **ص** وان تعدد حملاً اتبع كل بجمته
ش يعني ان الحمل اذا تعدد وادفعته وليس بمضمون جمل بسبب دليل
 ما بعده فانه يتبع كل بجمته من الدين بنفسه على عدمهم ولا يوحده
 بمضمون عن بعض بان يتول كل واحد ضمانه علينا وواقعه اصحابه او
 يقال لهم نضمونه فيقول كل واحد منهم او ينطق الجميع دفعة واما لو قال
 كل واحد ضمانه على فهو جمل مستقل بجميع الحق وسياتي في قوله كترتهم
ص الا ان يشترط حمالة بمضمون عن بعض **ش** يعني اذا تكفل جماعة عن

اي صم

قوله

رجل

رجل يدين واشترط صاحب الحق عليهم في اصل الحمالة ان يضمنهم جمل عن
 بعض فان لم يدين ياتخذ الملبى عن المعدم والمخاض عن الغائب والحي عن الميت
 ثم ان الاستثناء منقطع لان الذي قبله لم يشترط حمالة بمضمون عن بعض
 وكانه قال لكن ان اشترط حمالة بمضمون عن بعض والحيلة رابعة تعدد
 الحمل ولا شرط فلا ياتخذ كلا الا بجمته تعدد واشترط حمالة بمضمون عن
 بعض يوحده كل واحد بجميع الحق ان غاب الباقي او اعدم اشترط حمالة بمضمون عن
 بعض وقال مع ذلك ايكم شئت اخذت بخفي فياخذ كل واحد بجميع الحق
 ولو كانا حضوراً امالياً والغارم في هاتين الصورتين الرجوع على
 اصحابه تعددوا ولم يشترط حمالة بمضمون عن بعض لكن قال ايكم شئت
 اخذت بخفي فله اخذ من شيا بجميع الحق وليس للغارم الرجوع على كل
 واحد من اصحابه الا بما يخصه من اصل الحق ان كانوا غروما **ص** كترتهم **ش**
 شبه في المحرم قوله الا ان يشترط الخ فانه قال فان اشترط حمالة بمضمون
 عن بعض رجع على كل واحد بجميع الحق كترتهم في الزمان ولوتقاربت اللحظا
 وظاهره علم الحمل الثاني بالاول ام لا وهو خلا هو المدونة وبالحجاب
 وهو كذلك ولا يخالف هذا ما في كتاب الجمل من ان من استأجر فليبرأ
 آخره فمات الاولي فان الثانية لا يلزمها الارضاع وحدها حيث
 علمت بالاولي لان الضمان معروف والاجارة بيع فبي على المشاحنة
 ولو ضمن اخري كقبلا من الكفلا فانه يكون ضامنا بجميع الحق ان علم بافهم حملاً
 ويؤخذ منه مع عدمه فان لم يكن علم فله ان يرجع عن الضمان **ص** ورجع
 المودي يفي المودي عن نفسه بكل ما على الملبى ثم ساواه **ش** يعني ان الحمل
 اذا كان الحق عليهم او على غيرهم على احدائنا ويلين الاتيين وغرم اعدم الحق
 للغير فان المودي يرجع على من لا فاه من الحمل بما عليه خاصة ولا ياتخذ منه
 ما اداه عن نفسه ثم ساواه في غرم ما دفع عن غيره كثلثة اشترطوا سلطة

٢٥٣

بثلاثمائة وتحمل كل منهم بمائة فاذا بقي البايع احدى مائة اخذ منه جميع الثمن
مائة عن نفسه ومائتين عن صاحبه فاذا بقي هذه الدافع احدى مائة اخذ
بمائة عن نفسه ثم يقول له دفعت انا مائة ايضا عن صاحباتك شركتي
فيها بالجملة فياخذ منه ايضا خمسين فاذا بقي احدى مائة الغائب بعد ذلك
اخذ بمائة عنده وهو خمسون وهذا التراجع خاص بما اذا كان بعضهم
حيلا ببعض وهم جملة غوما وسوا قال مع ذلك انكم شئت اخذت بحقي
علي هذا كلام الله عند قوله وظل لا يرجع الحق اوله فيل ونه اذا كانوا
جملة غوما واشتروط جملة بعضهم عن بعض وسوا قال في هذه اية
شئت اخذت بحقي ام لا لكن علي احد التاويلين الاتيين وليس بخاري
مسئلة ترتيبهم ولا فيما اذا لم يكن بعضهم حيلا ببعض ولو قال مع انك شئت
اخذ بحقي اذ في مسئلة الترتيب انما يرجع من ادي علي الغرم وكذا مسئلة
اذا لم يكن بعضهم حيلا ببعض وقال مع ذلك انكم شئت اخذت بحقي حيث
كانوا جملة فقط فان من اخذ منه انما يرجع علي الغرم ولا يرجع علي من كان
معه في الجملة اذ الفرض انه لم يشترط جملة بعضهم عن بعض واما اذا كانوا
غوما فان كل واحد انما يودي ما عليه ولا يرجع علي غيره الا ان يقول انكم
شئت اخذت بحقي فان قال ذلك واخذ جميع الحق من احدى مائة فانه يرجع علي
كل واحد بما ادي عنده فقط ثم ذكر المؤلف مسئلة المدونة التي افرد بها الناس
بالتمثيل بها التفرع علي قوله ورجع المودي بفيرا المودي عن نفسه
وبه حصل ايضا فقال **ص** فان اشترى ستة بثمانية بالجملة فليأخذ
اخذ منه الجميع ثم ان بقي احدى مائة بمائة ثم ياتي في ان بقي احدى مائة
ثالثا اخذه بخمسين وخمسة وسبعين فان بقي الثالث رابعا اخذه
بخمسة وعشرين وبمثليها ثم ياتي في عشرة ونصف وستة وربع **ش** هذا
في الحقيقة مثال وهو يذكر ايضا ح القاعدة فوي بعض النسخ بكاف

التمثيل

بئة

التمثيل بدل الفا والمعنى انه اذا اشترى ستة اشخاص سلعة بثمانية درهم
من شخص علي كل واحد منهم مائة بالاصالة وعليه الباقي بالجملة فليأخذ
صاحب السلعة احدى مائة اخذ منه الجميع ثم اذا بقي هذا الذي غرم البثمانية
اخذ الخمسة يقول له غومت مائة عن نفسي لا رجوع لي بها علي احدى مائة
عنتك وعن اصحابك ليخصك منها مائة اصالة فياخذها منه ثم ياتي
في الاربعية الباقية فياخذ منه ايضا مائتين فكل من مائة غرم عن الاربعة
الباقية مائتين ثم ان بقي احدى مائة من الاربعة اخذت بخمسين لانه
يقول له غومت عنتك وعن الثلاثة الباقين مائتين عنتك منها خمسون
اصالة ومائة وخمسون عن الثلاثة جملة يساويها فياخذ منه ايضا
خمسة وسبعين عن الثلاثة فجميع ما يغرم هذا الثالث مائة وخمسة وعشرون
فان بقي الثالث الذي غرم للثاني مائة وخمسة وعشرين رابعا يقول له
غومت مائة وخمسة وعشرين منها خمسون عني اصالة وعنتك وعن
صاحبك خمسة وسبعون فياخذ منه خمسة وعشرين عن نفسه اصالة
ويبقى خمسون جملة يساويها فياخذ منه ايضا خمسة وعشرين عن
الاثنين الباقين جملة ثم ان بقي هذا الرابع مائة وخمسة وعشرون
عنتك وعن صاحبك خمسة وعشرين جملة يخصك منها اصالة اثنا
عشر ونصف فياخذها منه وييساويها فياخذ منها ستة وستة وربع
ثم ان بقي هذا الخامس السادس اخذ منه ستة وستة وربع لانها هي التي
غرمها عنده وحده وسكت عن هذا الوضوح اي لانه لم يود بالجملة
سواها ولقد من تراجع الجملة تراجع اللصوم وهو كذلك عند
مالك اذا وجد بعضهم بعد ما رجع علي الاميل لان كل واحد ضامن
لجميع ما اخذ واذا نظر كمال الممل بالنسبة كمال المؤلف الي ان يصل لكل ذي
حق حقه في الشرح الكبير **ص** وظل لا يرجع بما يخصه ايضا اذا كان الحق

علي غيرهم اولا وعليه الاكثر تاويلان **ش** المسئلة الاولى الحق عليهم فحكم
 جملا غوما فلا يرجع الفارم بما يخصه على احد قولا واحدا واختلف اذا
 كان الحق علي غيرهم كما في هذه المسئلة وهم كفلا ببعضهم عن بعض فلي
 صاحب الحق احدهم فاخذ منه جميع حقه هل يرجع الباقي اذ البقي احد
 اصحابه فيقتاسه في النعم علي السوا فيما يخصه وفيما علي اصحابه واليه
 ذهب بن لباية والتونسي وغيرهما قالوا لا نعم سواي الجماعة اولا يرجع عليه
 الا فيما علي اصحابه فقط فيقتاسه فيه واما النذر الذي يخصه فانه لا يرجع
 به علي احد كالمسئلة السابقة وهذا من ذهب الاكثر عما عداه في التبيهات
 لاكثر مشايخ الاندلس في ذلك خلاف وفائدة الخلاف لو قبض رب
 الدين من احدكم مائة لكونه لم يجد من غيرهم ثم وجد هذا احد
 الكفلا هل يرجع عليه بنصف المائة اولا يرجع عليه شي منها واذا
 علمت ان القول بان لا يرجع هو الذي عليه الاكثر يكون قول المؤلف
 وعليه الاكثر راجعا للاول وهو ما قبل اولا ويبعد ان يكون المؤلف
 اراد بالاكثر ان لباية والتونسي نعم في بعض نسخ المؤلف وهل يرجع بما
 يخصه اذا كان الحق علي غيرهم باستقاط لا وايضا وفي بعضها وهل
 لا يرجع بما يخصه ايضا اذا كان الحق علي غيرهم اولا بتشديد الواو
 والتونين وغواه بعض مسودة المؤلف وخط تلميذه الا فتعهي
 وعليها اثنين النسختين فلا اشكال وكما ايجي الكلام علي ما هو المظهر
 بالتقصير وهو ضمان المال شرع فيما يشبهه وهو ضمان الوجه بقوله
ص ومع بالوجه **ش** هذا معطوف علي قوله ومع من اهل التبرع والمعني
 ان الضمان يصح بالوجه واذا لم يأت بالمضمون فانه يفهم ما عليه
 وهو عبارة عن الاتيان بالنعم الذي عليه الدين وقت الحاجة ولا
 اختلاف في صحة عندنا ولا فرق بين الوجه وغيره من الاعضا قال

في

في الشامل وجاز بوجه والمضمون الميعن كالمعني انتهى وانما يصح ضمان
 الوجه حيث كان علي المضمون دين اذ لا يصح في قصاص ونحوه والمراد
 بالوجه الذات **ص** وللتزوج رده من زوجته **ش** يعني ان الزوجة اذا
 تكفلت بوجه شخص فلزوجها ان يرده لانه يتول قد نجس فاستغ
 منها وقد تخرج للمصومة وفيه حكمة وعلي هذا لا فرق بين ان يكون
 ما علي المضمون من الدين قد رثك ما لها او اقل او اكثر ومثله ضمان
 الطلب واما ضمان المال فقد مر **ص** ويري بتسليمه له **ش** يعني ان
 ضامن الوجه يرا بتسليم المضمون لصاحب الحق في مكان يقدر علي خلاصه
 منه يريد اذا كانت الكفالة غير موجهة او كانت موجهة وقد حل الدين
 وقوله وان سجن مبالغة في براءة ضامن الوجه اذا سلم القبرم لصاحب
 الحق ولو كان ذلك في السجن بان يتول له صاحبك في السجن شاكك به
 وليس المواد انه يسلمه له في يده ويجلس بعد تمام ما جسد فيه وسواحي
 في دم او غيره فقوله بتسليمه مصدر مضاف لغا علمه والمفعول محذوف
 اي بتسليم الضامن المضمون **ص** او بتسليمه نفسه ان امره به ان حل
 الحق **ش** الها في المواضع الثلاثة ترجع للمضمون والضمير المحذوف بالياء
 للتسليم والفاعل با مر هو الضامن والمعني ان الضامن اذا امر
 المضمون ان يسلم نفسه لصاحب الحق ففعل فان الضامن يرا بذلك
 شرط ان يحل الحق والافلا وانما لم يقل او بتسليمه اياه لئلا يتكرر مع
 قوله ويرى بتسليمه له وقوله ان امره به ان حل الحق شرطان في الا بر
 المفهوم من يري كقوله وان قال ان كلمت ان دخلت لم تطلق الا بها
ص وبغير مجلس الحكم ان لم يشترط **ش** يعني ان ضامن الوجه يرا اذا
 سلم المضمون لرب الحق في غير مجلس الحكم الا ان يشترط صاحب الحق
 علي الضامن ان لا يترأ الا بتسليمه القبرم له في مجلس الحكم فان الشرط

مجلس



يعمل به ولا يبرأ الا بتسليمه فيه بشرط ان يكون باقيا على حاله تجري
 فيه الاحكام فان خرب فسلم له فيه فهل يبرأ بذلك ام لا قولان ذكرهما
 ابن عبد الحكم قال في التوضيح عن صاحب الكافي ومبنى التولين هل المراءى
 اللفظ او المقصد **ص** وبغير بلده ان كان به حاكم **ش** الفيموتى بلده هو
 للاشتراط اي انه اذا حضره بغير البلد التي اشترط ان يحضره له به فانه
 يبرأ بذلك ان كان بالبلد التي حضره بها حاكم وهذا احد قولين ورجح
 المؤلف لقول المازري انه لا يحفظ فيه مسيلة الشروط التي لا تقيد بها
 قرارنا نعم من البرا اذا حضره بغير بلد الضمان بالاولي وقوله
 ولو عديا مبالغة في الابرأ يعني ان ضامن الوجه يبرأ بتسليم المضمون
 بوجه من الوجوه المذكورة ولو كان المضمون عديا على المشهور
 خلا قال ابن الجهم وابن اللباد **ص** والاغرم بعد خفيف تلوم **ش** اي
 وان لم تحصل براءة الجميل الوجه بوجه مما سبق اغرم ما على الغرم علي
 المشهور بعد ان يتلوم له تلوما خفيفا كما في المدونة وغيرها ثم
 ان الثلوم شرط اشار له بقوله **ش** ان قربت غيبة غريمه وهو المضمون **ش**
 كاليوم اي اليوم وتيسره فان بعدت اغرم بلاثلوم وتقتضي كلام
 المؤلف ان الغرم اذا كان حاضرا فان الضامن يغرم من غير تلوم والذ
 في المدونة انه يتلوم له في هذه الحالة ايضا **ص** ولا يستقط باحقاره
 ان حكم به **ش** يعني ان الضامن اذا حكم عليه بالفراغة لنية المضمون
 ثم انه حضره فان الفراغة لا تستقط لانه حكم مضي وهذا هو المشهور
 ويكون الطالب جسيما بالخيار ان شاطا لب الضامن او المضمون
ص لا ان اثبت عدمه او موته **ش** هذا الاستسما من النفي اي لا يستقط
 الغرم بعد الحكم الا ان يثبت الجميل عدم الفايب قبل الحكم عليه بالمال
 فانه والحالة هذه يستقط عنه الغرم وكذلك ان اثبت انه مات قبل

الحكم

الحكم عليه بالغرم وقوله **ص** في غيبته ولو بغير بلده **ش** لف ونشر مرتب
 وتقديره لان اثبت عدمه في غيبته او موته ولو بغير بلده وأشار
 بلو الي رد تفصيل ابن القاسم في سماع عبي انظره في الشرح الكبير وما
 ان اثبت انه مات بعد الحكم عليه بالمال فهو حكم مضي ويلزم الغرم
 وبعبارة لان اثبت عدمه اي عند حلول الاجل اي اثبت الان انه
 عند حلول الاجل عديم فانه لا غرم عليه ولو حكم عليه بالغرم فانه
 ينقض واما ان كان عند حلول الاجل موثرا فانه يغرم وما شي
 عليه المؤلف هنا هو المشهور وما مولد في باب الفليس عند قوله
 فغرم ان لم يات به ولو اثبت عدمه ضعيف كما مر في الاشارة اليه
 هناك **ص** ورجع به **ش** اي اذا غرم الضامن بالقضاء اثبت موته
 الغرم او عدمه قبل القضاء فان الجميل يرجع بما ادى علي رب الدين
 واما اذا اغرم لغيبة غريمه او موته من غير قضاء اثبت موته او عدمه
 قبل الغرم فانه لا يرجع لانه متبرع كما في الطنجيني ومن قصده علي
 مسيلة الكوف خاصة فتصور منه **ص** وبالطلب وان في قصاص **ش**
 عطف علي بالوجه وعامله مع وهو عبارة عن التفتيش علي الغرم من غير
 اتيان واسار بقوله **ص** كانا جميل بطلبه واشترط نفي المال او قال لا
 ضمن الا وجهه **ش** الي ان ضمان الطلب يكون اما بالنظر واما بصيغة
 ضمان الوجه واشترط نفي المال بالتصريح كضمن وجهه وليس علي
 من المال شي او ما يقوم مقامه كلا ضمن الا وجهه وكلام المؤلف
 من باب التعريف بالمثال ويصح ضمان الطلب ولو في الحقوق
 البدئية في قصاص ونحوه من حدود وتزويرات متعلقة بادي
 ادلل طالب اسقاط حقه منه جملة بخلاف حقوق الله فلا يجوز ان تترك
 جميل والحكم ان يسجن حتي يقيم الحد عليه **ص** وطلبه بما يتقوي عليه **ش**

س طلبه فعل ماض فاعله الكفيل النجدي ان لم يعلم موضعه وحيث توجهه
كان عليه ان يطلبه في البلد وفيما قرب وان عرف مكانه فقبل بطلبه علي
مسافة اليوم واليومين وقيل بطلبه وان بعد ما لم يتقاسم وحس وقيل
علي مسافة الشهر ونحوه وقال بن القاسم يعتبر في هذا ما يتقوي
عليه فيكلفه وما لا يتقوي عليه فلا يكلفه انتهى وهو يفيد ان الخلاف
المذكور انما هو اذا علم موضعه وان يتقوى في حال جهل موضعه علي انه
يطلبه في البلد وفيما قرب منه فكلام المؤلف يوافق ما ذكره حيث علم
موضعه ولا ين عرفه كلام يخالف ذلك انظر الشرح الكبير **س** وحلف ما
قصر وغرم ان فرط او هرب وعوقب لا يتبطل ان خرج لطلبه ثم قدم
وزعم انه لم يجده يشدد عليه فان لم يظهر عليه تقصير وعجز عن احضاره
بري وكان القول قوله اذا مضت مدة يذهب فيها الى الموضع الذي
هو فيه ويرجع وغاية ما عليه ان يحلف انه ما قصر في طلبه ولا دلس
ولا يبرأ له مستقرا وهذا قول بن القاسم في العتية وهو مثل قوله
في الاجر علي تبليغ الكتاب انتهى واما ان وجدته وتركه بحيث لا يتمكن
ربه من اخذ الحق منه او هو به بحيث لا يتمكن ربه من اخذ الحق منه فانه
يفرم الحق وقوله وعوقب اي من غير غرم وهذا في نوع اخر من التعريط
مما يروى انما اشار اليه المؤلف بقوله **س** وغرم ان فرط **س** وفي غير سبيلة
التعريب فليس براجع لهما كما اذا اموره بالخروج له لكونه في بلد عينها
له خروج الفرم لبلد اخر فلم يذهب اليه وما قرأناه كلام المؤلف
من ان العقوبة لا تجتمع مع الفرم هو ما يفيد التقل وعبارة وغير
ان فرط اي بالفعل او هرب اي بالفعل وهناتم الكلام وقوله وعوقب
اي اذا تم علي انه فرط كما في المدونة وانما عوقب لارتكابه معصية لان
التعريط في التتبع حتى تلف مال الغير معصية قال المؤلف وغرم

الامام

الغير

207
الامام لمعصية الله تعالى **س** وحلف في مطلق انا جيل او زعيم او ادين
وقيل وعندي والي وشيخه علي المال علي الارجح والاطهر **س** المسراد
بالمطلق الذي لم يتبعه مال ولا وجه لا يلفظ ولا يثبت اد لو نوي شي اعتبر
كما في المدونة والمعني ان الجيل اذا قال شي من هذه اللفاظ وشيها
وكان لفظه مطلقا بالمعني المتقدم فانه يحمل علي المال علي ما اختاره
ابن يونس وابن رشد واحقر بقوله مطلق عما لو قال اردت بما ذكر
المال او الوجه فانه يلزمه ما اراد **س** لان اخلافا **س** بان يقول الضامن
ضمنت الوجه ويقول الطالب ضمنت المال فالقول قول الضامن وبني
بين ولا يدخل في كلامه ما اذا اخلافا في طول المضمون فيه وفي تأجيله
فان القول قول مدعي الحلول ولو كان هو الطالب اتفاقا والاخراج
من عند راي ولزمه ذلك لان اخلافا اي في الشرط والارادة فلا يلزمه
ذلك **س** ولم يجب وكيل للخصومة **س** يجب بفتح او له وكسر ثابته وفاعله
وكيل للخصومة متعلق بوكيل والمعني ان من ادعي علي شخص فافكره
وادعي الطالب ان له بيته غايته وطلب من المدعي عليه اقامة وكيل يخام
عنه لانه يخاف اذا اتى بيته ان لا يجد المدعي عليه فان المدعي عليه لا يجب
عليه ذلك لانا نسمع البيعة في غيبة المطلوب كذا في المواق والشارح
ومن واقفها وهذا يقتضي انه لا يجب علي المدعي عليه ذلك ولو اقام المدعي
شاهدا بالحق وهو ظاهر وقوله للخصومة اي لاجل الخصومة اي لاجل
ان يخامه المدعي في المستقبل **س** ولا كفيل بالوجه بالدعوي الا بشاهد
س اي ان المدعي اذا طلب من المدعي عليه المنكر كنبلا يكلفه بوجهه حتى ياتي
المدعي بيته فانه لا يجب علي المدعي عليه ذلك وقوله بالدعوي متعلق بيجب
النجي اي لم يجب بمجرد الدعوي علي المدعي عليه وكيل للخصومة ولا يجب
عليه ايضا كفيل بالوجه لان يكون المدعي اقام المدعي عليه شاهدا

بما ادعاه فانكره فطلب منه كفيلا بالمال فانه يجاب لذلك فالاستيثاق
 منقطع لان ما قبله في الكفيل بالوجه **م** وان ادعى بيته بالسوق او فقه
 القاضي عنده **م** يعني ان المدعي عليه اذا انكر الحق وقال المدعي بيته
 حاصره بالسوق او من بعض القبائل فان القاضي يوقف المدعي
 عليه عنده فان جاء المدعي بيته عمل بمقتضاها وان لم يأت بها خاسيل
 المدعي عليه وظاهره انه بوقفه القاضي وان لم يثبت الخلطة وما انجلى
 الكلام على ما اراد من مسائل الفهمان شرع في الكلام على الشركة لانها
 تستلزم الفهمان في غالب اقسامها فقال **باب** ذكر الشركة
 واقسامها واحكامها وهي بغير الشين وفنحها وسكون الواضحات
 الشين وكسر الواو والاولى اقصاها وهي لغة الاختلاط والامتزاج دايمة
 على التقدد يقال شركة اي جهل الواحد في المال اثنين فهو شريك والجمع
 شركا واشراك كشريف وشوفا واشراف وجمع شريكه شراك وعرفها
 ابن عرفة بقوله الشركة الاعمية تقرر متمول بين مالكين فاكثروا فقط
 والاخصية بيع مال كل بمضنه ببعض كل الاخر موجب محبة تصرفها
 في الجمع فيدخل في الاول شركة الارث والنيمة لا شركة النحر وهي في الثاني
 على العكس وشركة الابدان والحرف باعتبار الممل في الثانية وفي محو
 في الاولى الخ واخرج بقوله متمول ما ليس كذلك كثرة النسب بين اخوة
 وغيرها وقوله ملكا اخرج به ملك الانتفاع كما اذا كانا يتفقان بنحو
 بيت من جسر المدارس فانه يصدق عليه تقرر متمول بين اثنين لكن
 ليس بملك وقوله فقط اسم فعل بمعنى انتة عن الزيادة على ما ذكرنا
 به عن الشركة الاخصية فان فيها زيادة التصرف وهذه لا تصرف
 فيها للشريكين وقوله موجب صفة ليس وقوله محبة الخ منقول باسم
 الناعل وذلك خاص بشركة النحر واخرج شركة غير النحر كما اذا خلط اظاما

لاكل

كما

لا كل في الوقت فان ذلك لا يوجب التصرف المطلق للجميع وضيم تصرفها
 عايد على المالين وذلك يدل على ان كل واحد وكيل لصاحبه في تصرفه
 في ملكه فشركة الارث تدخل في الحد الاول كما ذكرنا ذلك النية واما
 شركة النحر فتدخل في الثاني لصدة عليها وشركة الارث والنيمة لا يدخلان
 في الحد الثاني هذا معنى قوله على العكس وقوله وشركة الابدان الخ اي
 لان شركة الابدان واما شريكها يصدق عليها بيع مال كل الخ لان كل
 واحد قد باع ببعض منافعه ببعض مانع غيره مع كمال التصرف واما عوض
 ذلك فيدخل تحت اعمها وليس فيه تصرف وقد عرفها المؤلف بتعاليق
 الحاج بقوله **م** الشركة اذن في التصرف لها مع انفسها **م** يعني ان الشركة
 هي اذن كل واحد من المتشاركين لصاحبه في ان يتصرف في ماله له ولصاحبه
 مع تصرفها لانفسها ايضا فقوله اذن في التصرف بمنزلة الجنس فيشمل
 الوكالة والقراض وقوله لها فصل يخرج به الوكالة لانها ليس فيها اذن
 من الموكل للوكيل في ان يتصرف في الشيء الموكل فيه لنفسه وانما هي اذن الموكل
 للوكيل في ان يتصرف في الشيء الموكل فيه للموكل وحده وقوله مع انفسها
 فصل ثان اخرج القراض من الجانبين كقول كل واحد لصاحبه تصرف
 في هذا المال وحدك على ان الراجح في ذلك بشرط ان لا تصرف منك
 ويتول له الاخر تصرف في هذا المال لي ولك والراجح بيتا ولا تصرف
 منك فانه يصدق ان تصرف كل واحد لها بشرط الراجح بينهما وليس مع
 تصرف انفس المالين فان قلت تصرف الانسان في مال نفسه لا يحتاج
 فيه لاذن قلت قد علمت ان كل واحد باع ببعض ماله ببعض مال الآخر
 على وجه الشروع فيحتاج في تصرفه في ماله للاذن لذلك ولها اركان
 ثلاثة الصيغة والمقتود عليه والمافد فاشار الى الاول بقوله بما يدل
 عرفا والى الثاني بقوله بد هين الخ والى الثالث بقوله **م** وانما تفهم

من اهل التوكيل والتوكيل **ش** يعني ان الشركة انما تقع من اهل التوكيل
 والتوكيل وهو من لا يجوز عليه من جازله ان يوكل ويترك جازله ان يشارك
 ومن لا فلا قال بن الحاجب الماقد ان الموكل والموكل قال في توضيحه
 من جازله ان يتصرف لنفسه جازله ان يوكل ويشارك فلا يشارك البعد
 الا ان يكون ماذ وناله وكذلك غيره من المحجور عليهم وشبه المولى بالوكيل
 والموكل لانه قد يشبه بما ياتي ويقر به ان باب الوكالة اثر الشركة
 واعلم ان كل واحد وكيل عن صاحبه موكل له فشيء كلامهما يجمع الوكيل
 والموكل **الح** ولونت بما يدل عرفا **ش** يعني ان الشركة تلزم بمجرد القول على
 المشهور وقال بن رشد مذهب بن القاسم وروايته في المدونة انها تستفد
 باللفظ فتقوله بما يدل عرفا من قول كاشتركتنا او فعل كخلط المالكين والتجر
 فيها فلو اراد احد هما المفاصلة فلا يجاب الي ذلك مطلقا ولو اراد تفريق
 المال بعد العمل فينظر الحاكم كالتراض كذا ينبغي **ص** بذهبين او ورقين
 انتق صرفهما **ش** هذا متعلق بتفصيل يعني ان الشركة تلزم بمجرد القول
 وتفصيل بالذهبين وبالورقين اي اخرج هذا ذهبا والاخر ذهبا او اخرج
 احدهما ورقا والاخر ورقا وسواء اتخذ السكة ام لا كما شئتمية ومشيئة
 ومحمدية ويؤيد به بشرط ان يتفق صرفهما وقت المماقدة ولو اختلف
 بعد ذلك ولا يجوز بمختلف الصرف كدناير كيار وصغار ولو جعل من الرخ
 لصاحب الكبار بعد صرفها لانه تقويم في الميزان والتفقد لا يقوم واذا
 فسدت لا اختلاف في الصرف فكل واحد رأس ماله بميزانه في سكة والرخ
 بقدر وزن رأس ماله لا على فضل السكة ولا تجوز الشركة بغير مسكوك
 ولو تساوى باقدا وان كثر فضل السكة وان ساوتها جودة التبرقولات
 وبمباراة وانما اعتري الشركة بالتفدين الاتفاق في الصرف والقيمة
 والوزن والجودة والرداة لانها مركبة من البيع والوكالة فاذا اختلف

التفدان

ن

التفدان وزنا ادي الي بيع الذهب بالذهب متفاضلا او الفضة بالفضة
 كذلك وان اختلفا جودة ورداة او اللدخول على التقاوت في الشركة
 حيث عمل على الوزن لان الجيد الكثر قيمة من الردي فقد دخل على ترك
 ما ففقدت قيمة الجيد على الردي والشركة تفسد بشرط التقاوت وان
 دخل على العمل على القيمة فقد صرفها للقيمة وذلك يودي الي النظر في بيع
 الذهب بالذهب او الفضة بالفضة للقيمة والفا الوزن لان ميا بيع
 التفد بجسه هو الوزن وان اختلفا صرفا مع اتحادها وزنا وجودة ورداة
 وقيمة فان دخل على الفا ما تقاوت صرفهما فيه ادي ذلك الي الدخول
 على التقاوت في الشركة وان دخل على عدم الفا به فقد صرفا الشركة لغير
 الوزن فيؤدي الي الفا الوزن في بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة
 وذلك متفق كما **ص** وكما مضى **ش** اي وكذا تفصيل الشركة اذا اخرج
 احدهما دناير ووراهم واخرج الاخر مثله فان ذلك جائز اتفاقا وبغير
 مساواة ذهب احدهما ذهب والاخر وزنا وصرفا وقيمة وفضة
 احدهما كنضه الاخر كذلك **ص** وبمين وبمرصين مطلقا وكل
 بالقيمة يوم احضر الا فان صححت **ش** اي وكذا تفصيل الشركة اذا اخرج
 احدهما عرفا والاخر عينا ذهبا او فضة علي المشهور وكذا تفصيل
 الشركة بالمرصين سواء اتفقا في الجنس والقيمة او اختلفا فيها وبغير
 في الشركة بالمرصين سواء كان من جانب او جانبيين فيتمتع يوم الاشتراك حيث
 كانت صهيحة وان فسدت فراس مال كل من الجانبيين او من احدهما
 يبيع به المرصين ان عرف والافقيمة يوم البيع والحكم في الطاهين كذلك
 ان لم يحصل قبل ذلك خلط فان حصل قبل ذلك خلط فراس المال قيمة
 الطعام يوم الخلط قاله الشيخ عبد الرحمن وانظر اذا لم يعلم يوم البيع فيها
 اذا عبرت القيمة يومه واذا جهل يوم الخلط في الطعام حيث حصل

خلط ما الحكم والظاهر انه يعتبر قيمته يوم القبض كما هو قاعدة البيع الفا
وانطوا ان يعلم يوم القبض **ص** ان خلط **ش** ظاهره انه شرط في اللزوم وهو
قول ضعيف جدا والمشهور انهما لازمة بالاعتد حصل خلط ام لا ولا يصح
جعل شرط في الصحة لانها محيطة بسلطانها فهو شرط في الضمان المفهوم
من اللزوم لانه يضمن بالضمان اذ لا فائدة له الا الضمان ان وجد شرطه
وهو الخلط ولا فرق في الخلط بين كونه حسابا لا يتميز مال احد هاتين الاخر
او حكما واليه اشار بقوله ولو حكما اي ولو كان الخلط حكما اي في الصيغة
بان جعل مجموع المالين بيت واحد وجعل عليه قلعين بيد كل منهما متباين
الاخر وجعل كل منهما ذهبه في صرة وجعلها تحت يد احدهما او في
تابوته او خزانة **ص** والا فالتالف من ربه راما يتبع بيوه فيهما وعلى
المثل نصف الثمن **ش** اي وان لم يحصل خلط في المالين لاحسا ولا حكما
بل بقيت صرة كل واحد بيده فالمال التالف من ربه وما اشترى بيهر
التالف بينهما اي على ما دخل عليه لانه اشترى بمقتضى الشركة بعد ان
يدفع من تلف ماله ثمن حصته فتقوله وعلى المثل اي من تلف ماله
نصف الثمن ان كانت الشركة بينهما على النصف ولو قال ثمن حصته كان
اشمل وقوله والا فالتالف من ربه يتبدل بما اذا كان فيه حق توفية كما قيد
المخبر المدة به والا فضمما نه سخما لان الخلط الحكمي حصل وقوله فيهما
هذا اذا وقع الشراء بعد التلف ويد عليه قوله وهل الا ان يعلم بالتلف
واما الشراء الواقع قبل التلف فهو بينهما من غير تفصيل اي ان لم يكن فيه حق
توفية لان الخلط الحكمي حصل والحاصل ان الشراء يكون تارة بعد التلف
وتارة قبله وفي كل ما ان يكون التالف فيه حق توفية ام لا فان كان فيه
حق توفية فضمما نه من ربه مطلقا والا فضمما نه سخما مطلقا **ص**
وهل الا ان يعلم بالتلف فله وعليه او مطلقا الا ان يدعي الاخذ لنفسه

تردد

تردد **ش** اي وهل حكم ما مر وهو ان يكون المشتري بالسلم بينهما الا ان
يعلم الذي سلمت هويته بالتلف حين اشترايه فيكون له وحده برجه
وعليه وحده بخسارته وان لم يكن علم فهو بينهما ان شاء المشتري ادخل
صاحبه وان شاء انفرده لانه يقول لو علمت ان المال تلف لم اشترا لالا
لنسي وهو قهرا من رشد او الشركة ثابتة بينهما سواء علم الذي سلمت هويته
بالتلف حين الشراء ولم يعلم به لكن ان لم يعلم فيهما وحده يخوذ والتا
بين ان يدخل مع المشتري وان لا يدخل ويحل التخيير ما لم يدع المشتري
الاخذ لنفسه فيختص به اتفاقا وهو الذي عند عبد الحق وابن يونس
تردد لهدين الشيخين وحقه ان يقول تاويلان **ص** ولو غاب فقد احدهما
ان لم يبيد ولم يتجر لحضوره **ش** هذا مبالة في جواز الشوكة كما ان قوله
ان لم يبيد شرط فيه كما يبيد التقل كما في المواق والشوكة ليست بمالقة
في لزومها والمبني ان شرط جواز الشركة حيث غاب فقد احدهما اي
او بمحضه ان تقرب غيبته وان لا يتجر الا بعد قبضه وهو مراده بالحضر
فان بعدت غيبته منعت الشركة وان كان لا يتجر الا بعد قبضه وكذا ان
قربت غيبته وانجر قبل قبضه هذا ما يفيد التقل ثم ان مفهوم كلامه
ان غيبة التقديس ليست كغيبته احدهما فتكون كغيبته احدهما مع البعد
والمواد بالبعد ما كان على التزمين كيومين فان قلت وقع في المواق
والشوكة قيد البعد بقوله جدا قلت لا مانع من ان يراد بالبعد جدا
ما يمنع فيه التقيد بشرط وقال الشيخ كبريم الدين قوله ان لم يبيد اي جدا
واتر ما حد الغيبة البعيدة جدا والظاهر انه ما كان على ساقعة عشرة
ايام انتهى وهذا ظاهر **ص** لا بد ذهب وبورق وبطمانين ولو اتقيا
ش عطف على بذهبين اي ان احد الشريكين اذا خرج ذهبوا واخرج
الاخر ورقا فان الشركة لا تنضم بذلك ولو عمل كل واحد ما اخرج له لصا

جبه

لا اجتماع الشركة والعرف كما اشار له في المدونة وكذلك لا تقع الشركة
ايضا ان اخراج هذا طعاما وهذا طعاما وكانا متفقين في الجنس
والقدر والصفة واولي اذا اختلفا واثار المولى بلو خلاف بن الناف
في اجازتها بالمتقين من الطعام قياسا على العين ووجه المصور
باوجه اظهرها وعليه اقتصر بن الحاج بن فيه بيع الطعام قبل
قبضه لان كل واحد باع نصف طعامه بنصف طعام صاحبه ولم
يحصل قبض لبقايد كل واحد على باع فاذا باعا يكون كل منهما بايعا
للطعام قبل قبضه وهذا التعليل يجري فيما اذا حصل خلط الطعامين
ايضا لانه يمتزج طعام كل واحد في ضمان بايعة حتى يقبضه مشترين
وقبضه بكيله وتقريره في وعاء المشتري او ما يقوم مقامها وهو شئ
هنا **ص** ثم ان اطلاق التصرف وان بنوع مما وضة **ش** اي ثم بعد ان
علمت حقيقة الشركة وصحتها اذا اطلق كل واحد من الشريكين التصرف
لصاحبه بان جعل كل واحد للاخر غيبة وحضورا في بيع وشرا واكثر او
غير ذلك ولو كان الاطلاق المذكور في نوع واحد من انواع التزكيق
ففي معاوضة عامة فيما قبل البالغة او خاصة فيما بعد هاتي ذلك
النوع اي يسمى بذلك كما في المدونة خلافا لمن سمي بالمعاوضة بنوع
عنا **ص** ولا يفسد هاتين الا اذا احدثا شيئا **ش** يعني ان شركة المعاوضة
لا يفسد هاتين الا اذا احدثا شيئا **ش** يعني ان شركة المعاوضة
استنوباني عمل الشركة **ص** وله ان يتبرع ان استالف بها وخف كاعارة
الودفع كسرة ويبضع ويتبرع ويودع لتعذر والا ضمن ويشارك
في حين ويقتل ويولي ويقتل المغيب وان اي الاخر ويقتل من لا يتم
عليه ويسمع بالدين لا الشرايه **ش** يعني ان احد الشريكين المعاوضة يجوز
له من غير اذن شريكه ان يتبرع بشي من مال الشركة من هبة وخوها

شرط

شرط ان يعمل ذلك استيلا فالشركة ليبرغب الناس في الشرايه وكذلك
يجوز له ان يتبرع بشي خفيف من مال الشركة ولو كان غير استيلا كاعارة
التمتعون ودفع كسرة لسابل او شربة ما او غلام لسبقي دابة والكسرة
والقطة بالنسبة لمال الشركة وكذلك يجوز له ان يبضع من مال الشركة
اي يدفع مالا لمن يشتري به بضاعة من بلد كذا كان باجرة ام لا لكن
ان كانت باجرة تسمى بضاعة باجرة وكذلك يجوز له المعاوضة اي يدفع
له مالا من مال الشركة فرضا الشخص يعمل فيه يخرج من ربحه مطلقا وقيد
النجس كلاهما با اذا كان المال واسعا يحتاج فيه الى مثل ذلك وكذلك
يجوز له ان يودع مال الشركة لتعذر كتزويله في محل خوف بغير اذن شريكه
فان اودع لغير عذر ولف المال فانه يضمن وسوا كان المال واسعا
ام لا فتعذر التعذر يرجع للديداع فقط كما في المدونة وكذلك يجوز له
ان يشارك شخصيا في شي معين من مال الشركة بغير اذن شريكه والمواد
باليمين ان يشارك بضمن مال الشركة بحيث لا يتحول به من يشاركه في مال
الشركة ولو شارك في ذلك البعض معاوضة ويجوز له ان يقتل من يسي
باعد هو او شريكه من مال المعاوضة بغير اذن شريكه لان كلا وكيل
عن صاحبه وكذلك يجوز له ان يولي غيره سلعة اشتراها هو او كسرة
صاحبه بما وقع به البيع بغير اذن شريكه مالم يكن محاباة فيكون كالمعروف
لا يلزمه الا ما جريه نفع التجارة والا لزمه قدر حصته منه واقالة
خوف عدم الغنم وخوفه من النظر وكذلك يجوز له ان يقبل سلعة
ردق عليه او على شريكه ببيع بغير اذن شريكه وكذلك يجوز له ان يقر
بدين من مال الشركة لمن لا يتهم عليه ويلزم ذلك شريكه واما اقراره
لن يتهم عليه فانه لا يجوز كالصديق الملائف وما اشبه ذلك وكذلك
يجوز له ان يبيع بالدين اي يبيع بثمن علوم الى اجل علوم واما الشرا بالدين

محل

في شيء غير محين فلا يجوز لاحد ظاهرا ولا لهما لافها شركة ذمهم وببارة لا
الشراية ليللا ياكل شريكه ربع مالم يضمن لان ضمان الدين من المشتري **ص**
ككتابة وعقيق على مال واذن لبيد في تجارة او خاوصة **ش** تشييد في المنى
اي ليس لاحدهما ان يكاتب عبدا من عبيد التجارة بغير اذن شريكه نظرا
الى انها عتق وكذلك لا يجوز لاحدهما ان يعتق عبدا من عبيد التجارة
على مال من عند العبد ولو كان اكثر من قيمته لان له اخذه منه من غير عتق
واما ان كان من اجني مثل القيمة فالتجارة كسبية والعرق بين مال العبد
والاجني ان قبول العبد وعقده متوقف على اذن الاخر بخلاف الاجني
قال الشريفي ان تلزمه الكتابة لجريان شايبة الحرية وعليه قيمة نصف
شريكه ويبيح مكاتبان وفي الارجح رقيقا له وكذا ينبغي ان يتقدم
ويلزمه قيمة نصفه كعبد مشترك وكذلك لا يجوز له ان ياذن لعبد من عبيد
الشركة في التجارة بغير اذن شريكه لان رفع الحجر عنه وكذلك لا يجوز له ان
شارك اجنيا شركة سفا وعتة بغير اذن الاخر لانه يملك منه للشريك في
مال الشريك الاخر بغير اذنه والمراد بالمخا وعتة هنا ان يشترك في مال
الشركة من تجول يده معه فيها وليس المراد بها المعنى المتقدم **ص** واستبد
اخذ قراضا واستعير دابة بلا اذن وان للشركة ومخرمودية بالزوج والخسر
الا ان يعلم شريكه بتعديده بالتجرف في الودعية **ش** يعني ان احد شريكي المخاوة
اذا اخذ من اخر مالا ولو باذن شريكه يملك فيه على وجه القراض فان الاخذ
يستقل بالزوج والخسر دون شريكه لان المخا وعتة ليست من التجارة وانما
هو ايجار نفسه فلا شيء لشريكه فيه وكذلك يستبد احداهما اذا
استعار دابة بغير اذن الاخر ليجعل عليها له او للشركة بالخسران تلت
منه ولا شيء على شريكه فيها لانه يقول له كنت استأجرت فلا تضمن
وبالزوج والنظر هل حناه انه يطالب شريكه بما ينوبه من كوابها ان لو كانت

مكتوبة

مكتوبة من غيره لكن ليس هذا ارجا والمراد به ما نشأ من خصوص الحمل
كان يحمل عليها سلفا للشركة من محل الى محل اخر فحصل ربح بسبب الحمل
لكن هذا متوقف على نص واستشكل ايضا تفسير الخسوسا مر بانه ان
تلفت بتعديده فلا فرق بين الاذن وعدمه وان لم يكن بتعديده فلا ضمان
عليه لانها مالا يباع عليها واجيب بانه رفع الامر الى قاض يري ضمان
العارية مطلقا فحكم بالضمان او يحمل على ما يباع عليه كالودعة والا كان
وشبهها كما قاله حمديس لكن بعد نص المدونة على ان الدابة هلك
فالمبني يتا في هذه التناول وقية عوم الاذن في الاستئارة وعلى
هذا افترج القراض مطلقا للمعارض سوا اذن له ام لا فنظر الى انهما اذن
له وعمل فكانه يرفع له بالمل ونفهوم بلا اذن انه لو اذن له لم يكن الحكم
كذلك مع انه اذا استعارها لغير الشركة لافرق فيه بين الاذن وعدمه
فلو قال واستعير دابة للشركة بلا اذن لكان احسن والجواب ان الواو
للحال او ان المضموم فيه تفصيل وكذلك يستبد احداهما اذا التجرد به
عقد ظاهرا وعنده بغير اذن شريكه بالخسر والرجح فيها الا ان يعلم شريكه
بتعديده ويرضى بالتجارة بها بينهما فالحق في الزوج والخسوسا عليها
ومتقضي كلام المؤلف ان العلم بالتعدي في غير الودعية لا يضر ولا
يكون سندا يابا لقراض الا ان كان شمله عن العمل في مال الشركة
ص وكل وكيل **ش** كل منون تطوع عن الاضافة والمبني ان كل واحد
من الشريكين وكيل عن صاحبه في البيع والشرا والاخذ والعطاء
والكرا والاكتر او غير ذلك ويطالب كل واحد بتوابع ما مله الاخر
من استحقاق ورد ميب والفا في قوله فيرد على حاضر لم يتول
كالغايب لان بعدة غيبته والا انتظر للسببية اي فيسبب ان كل
واحد وكيل عن الاخر فيرد واجد اليه على الشريك الحاضر مانولي

اي شافعي

لما

بيعه شريكه ان غاب المتولي للبيع غيبة بعيدة كسيرة ايام مع الامن
او اليومين مع الخوف والرد على الشريك الحاضر كود المبيع على بايع
ان غاب المتار اليه فيما مر في خيار التقبض بتوليه ثم قضي ان اثبت
عقده حوزة وصحة الشرا ان لم يخلف عليهما ومعلوم ان بعد
غيبته انه لو ثبت غيبته لا يرد على شريكه الغي لم يتول واوي اذا كانا
حاضرين وانما يرد على المتولي لانه اقدم باير المبيع ويتقضي كون كل
وكيل عن الاخر انه لا يشترط غيبة البايع في الرد على غيره البايع فليس وكلا
صريحا فقله وكيل اي وكيل وبعبارة لان الشركة لا تصاري الوكالة
لان الموكل اقام الوكيل مقامه ولا ملك له في المبيع واما الشريك
فقد اقام شريكه مقامه فيها خصه وما يفرق فيه البايع له فيه حصة
فهو غير وكيل فيها فكان الاصل ان لا يرد على غير متولي البيع لان الرد
عليه يستلزم رد ملك الغير لكن اعتقد ذلك فيمن غاب غيبة بعيدة
للضرورة ولان يدها واحدة ولا يقال على هذا ان ينبغي ان
يود على البايع حصته مع حضور البايع لانا نقول حصته غير متميزة
ص والرجح والخسر بقدر الما بين **ش** يعني ان مال الشركة اذا حصل
فيه ربح او خسارة فانه يقسم بين الشريكين وجوبا على قدر الما بين
من نسا وتفاوت ان شوطا ذلك او سكتا عنه ومثل الرجح والخسر
العمل فانه يكون على حسب المال **ص** وتقصد بشرط التقاوت ولحل
اجر عمله للاخر **ش** يعني ان الشركة تقصد اذا وقعت بشرط التقاوت
في الرجح كما لو اخرج احدهما عشرين مثلا والاخر عشرة وشروط التاوي
في الرجح والمال فان وقع ذلك وعثر عليه قبل العمل فان عقد الشركة
ينسخ وبعد العمل يقسم الرجح على قدر الما بين فيرجع صاحب الشريكين
بفاضل الرجح وهو سدسه ويزعم من صاحب الشركة ان كان قبضه

ليكل

ليكل له ثلثاه ويرجع صاحب الشركة بفاضل عمله فياخذ سدس
اجرة المجموع وكان المؤلف اطلق اجر العمل على حقيقة ومجازا وكه
فحقيقة الاجرة التابعة للعمل ومجازا الرجح التابع للمال وسهل له
هذا قونية قوله ولكل دلالة على المجازين اي محامرو وكذا تقصد
الشركة اذا استوي المالان وشروطا لتفاوت في الرجح **ص** وله التبرع
والسلف والهيئة بعد العقد **ش** يعني ان احد الشريكين يجوز له ان تبرع
على شريكه بعد عقد الشركة بشي من الرجح او العمل وكذا يجوز له ان
يسلفه شي او يهبه شي بعد عقد الشركة بنا على ان اللاحق للمعقود
ليس كالواقع فيها وعطف الهيئة على التبرع من عطف الخاص على العام
او بجعل التبرع على انه في الرجح او العمل والهيئة من غير ذلك ومعلوم
بعد العقد انه ليس له ذلك قبل العقد اما في السلف فظاهر واما
في الهيئة والتبرع فلان ذلك كانه من الرجح فيكون قد اخذ اكثر من
حقه وقوله وله التبرع اي لشريكه واما الاجني فقد مر في قوله وله
التبرع ان اتسلف به او خف والصبر في له راجع لكل من قوله ولكل
اجر عمله للاخر **ص** والقول لمدي التلف والخسر ولا خلاف لايقل له
ولمدي النصف **ش** الشريك امين في مال الشركة فاذا كان يبيد احدها
شي من مال الشركة فقال تلف ما بيدي كلا او مبيدا او خسر في
فانه يصدق بين ان اتهم ولو كان غير متهم في نفس الامر ما تقم
عليه نفقة كد عوي التلف وهو في رفقة لا يجني ذلك فيها فيسأل
اهل الرفقة فلم يعلم ذلك احد منهم او يدعي الخسارة في سلفه لم يعلم
ذلك فيها الشهرة سموها ونحو ذلك وكذا يثبت قول احد الشريكين
اذا اشترى شيئا سبه من الماكل والمشرب والملبس انه اشتراه
نفسه واما اذا اشترى عروضا او عقارا او حيوانا وقال اشتريته

تنسب فانه لا يصدق في ذلك ولشركته الدخول فيه ولم يصدق في
 المولى كان اولى ويكون عطف على التلف واما مع ثبوتها فهو عطف
 على جميع التلف في مضاف اي والقول لمدي اخذ لا يقول وهو
 خاص بالماكول وعونه كما مر وادامات احد الشريكين فزيادة الورثة
 الفاصلة من شريكه وقالوا لمورثا الثلثان وقال الشريك بل
 المال بيني وبين مورثكم علي التصفيف والقول في ذلك قول مدعي
 النصف وقوله **و** حمل عليه في تنازعهما **س** حناه انه اذا ادعى احدهما
 ان المال بيننا علي التصفيف وادعى الاخر انه علي النصف وكنا جميعين
 فان القول قول مدعي النصف وحمل على النصف عند التنازع برمد بعد
 ايمانها وعلي حمل الاول علي ما اذا مات احد هما والثاني علي ما اذا كانا
 جميعين يتبلي التكرار **س** ولا يشترك فيما يبد احد هما الا بيته علي كانه
 وان قالت لا نعم تقدم له ان شهد بالمناصفة ولو لم يشهد بالانفراد
 بها علي الاصم **س** حطوف علي ما عطف عليه لاخذ واللام مقوية
 اي والقول لمدي لا يشترك والمعني ان الشركة اذا انعقدت علي
 المناصفة فادعي احد هما علي شريكه فيما يبد انه للشركة وادعي الاخر
 الاختصاص فان القول قول من ادعي ان الشركة ان شهدت
 الشهود بالانفراد بنصف فان في عرف التجار تصرف المتناصفين ولو لم
 يشهد واعلي اقرارهما بالمناصفة الا ان تشهد بيته لمدي الاختصاص
 علي ارثه او حقه فانه يختص به ولا يكون للشركة لان الاصل عدم
 خروج الاملاك عن اربابها وسوا قالت البيته ان ذلك سابق علي
 المناصفة وانه لم يفاوض عليه او قالت لانهم اهل المناصفة سابقة
 علي الارث او هو سابق عليها فانه يختص في الحاليتين واخرى لو
 قالت نعم تاخره عن المناصفة فالصواب استقاط ان من قوله

وان

وان قالت الخ وتكون الواو للمحال لا ما قبل المبالغة فاسد لا فيها
 اذا قالت نعم تقدم له كان للشركة ما لم يشهد بانه لم يبد في المناصفة
 بان يقول وعنه اعلي الاخراج فقوله وان قالت الخ راجع للمستثنى
 وقوله ان شهد بالمناصفة راجع لما قبل الا فهو شرط في قوله ولا يشترط
 فيما يبد احد هما وان لم يرد بقوله ان شهد بالمناصفة عن الاقرار بالشركة
 اما الشهادة بالشركة كالشهادة بالمناصفة **س** وكيفية بيته باخذ
 مائة انها باقية ان شهد بها عند الاخذ او قصر المدة **س** يعني ان
 احد الشريكين اذا اخذ من مال الشركة مائة وكان صاحبه اشهد
 عليه بها عند اخذها بيته مقصودة للتوثيق ولم توجد عنده بعد
 موته وادعي بها باقية عند شريكه الميت وقالت ورثة الاخذ ردها
 فالاصل بقاءها عند من اخذها والقول لمن اقام البيته سوا طالت
 المدة او قصرت وكذلك الاصل بقاءها عند من اخذها ان لم يشهد
 بها عند الاخذ لكن قصرت المدة من يوم اخذها الي يوم موته بان
 نقصت عن ستة اشهر ومضي السنة انما يبره اذا كان يتصرف
 في المال وان علم انه لم يصل الي المال لم يبر ولو طال الزمان ولا فرق
 بين بعض المال وكله انتهى فقوله باخذ مائة محمول لبيته وقوله انها
 الخ محمول للعول ولما كان قوله وكيفية بيته شاملا لان يكون اشهد
 عند الاخذ والا احتاج الي قوله ان شهد بها عند الاخذ فالصواب
 زيادة همة في قوله ان شهد بها عند الاخذ من باب اشهد رباعي
 حتى تؤذن باشتراط كونها مقصودة للتوثيق وهي التي اشهد بها
 خوف دعوي الرد لا تلافي لانه يقتضي انها لو كانت علي سبيل الاتفاق
 تكن وليس كذلك والعدول المنتصوب للشهادة كشهود التامني
 محمولون علي التوثيق حتي يثبت خلافه وكلام المولى فيما اذا كان

الاخذ ميتا كما في المدونة واما لو كان حيا فان اقر فواضع وان انكر
فقامت عليه بيعة بالاخذ فلا يقبل قوله بعد ذلك انه ردها الى الشركة
تلك بيعة نفسه بامكاره **الاخذ** **ص** فمع صدق عنه في انه من المناوئة
الا ان يقول كسنة **ش** التشبيه في ان النول قول الدافع والميت هنا
الدافع وفي السابقة هو الاخذ والميت ان احد الشريكين اذا دفع عن
شريكه مائة في صدق روجه واثبات الدافع فقامت ورثة على الشريك
الحى وطلبوا نصيب ابيه من صدق عنه من صدقه وقالوا انه من
مال الشركة وقال الشريك الحى بل هي من مالي فان القول قول الورثة
انها من مال الشركة الا ان يطول الزمان من يوم دفعه الي يوم
موته كسنة فلا يقبل قولهم ويكون من مال المدفوع عنه وقوله
الا ان يطول الخ راجع لهذه وما قبلها وقوله **البيعة** بكارثة
وان قالت لا نفعل **ص** مستثنى من قوله الا ان يطول كسنة اي الا ان
يكون المدفوع عنه الصدق شهدت له بيعة انه ملك المال المدعي
انه من مال الشركة من ارث ونحوه فانه يعتمد في ذلك على ما شهدت
به البيعة ويختص به المدفوع عنه وان قالت البيعة لا نفعل تقدم الار
على المناوئة ولا تاخره لان الاصل التاخر وحري اذا قالت نفعل
التاخر عن المناوئة وما قيل هناك في قوله ولا شراك في قوله
وان قالت لا نفعل تقدم لها من التصويب يقال **هنا** **ص** وان اقر
واحد بعد تفرق او موت فهو شاهد في غير نصيبه **ش** يعني ان الشريكين
اذا اقرقا فاقروا واحد منهما بد من عليهما او وديعة او رهن او غيرها
او مات واحد منهما فاقرا في ماله بما ذكرناه بلزمه ما اقر به في نفسه
وهو في نصيب شريكه شأنا للمقر له يحلف معه ويستحق وهذا
قول بن النعمان وسواطال افتراقهما ام لا ونعم من جملة شاهداته

لا به

لا بيان يكون عدلا وبه صرح الشريكين منهم ايضا انه يعمل بقوله
فيما يعمل فيه يقول الشاهد كعه وابنه وكذا اخوه اذا كان مورا وطه
صد يقتر الملائكة **ش** والبيت تقترهما وكسوتهما وان يلبس بينهما
الشريكين لهما ان تقاربا والا حسبما كانا فدا حد هما **ش** يعني ان شريكي
المناوئة تلقي تقترهما وكسوتهما من مال الشركة بشرطين الاول
ان يتساوى المالان فان لم يتساويا فان كل واحد يثق على قدر حصته
اي قدر ماله الثاني ان يتساويا ويتقاربا في التقتر والكسوة ولا فرق بين
ان يكونا في بلد واحد او في بلدين مختلفين السمر كانا وطنا لهما او غير وطن
او مختلفين كالنفاق او كسوة عيال لهما ان تقاربا بمقتضى وعيالا فتقوله
مختلفي السمر اي والسمر متقارب وان لم يكن هناك تقارب بان كثرت
عيال احد طهما بن عبد السلام او كان احدهما يقنع بالجو يس من الطعام
والفليط من الكفاف والاخر على الغد منه حسبما كانا لو اقرقا فاقروا
بالبيع لا لولا النفاق **ص** وان اشترى جارية لنفسه فللاخر ردها الا للوطي
بانه **ش** اعلم ان شرا احد الشريكين جارية من مال الشركة له ثلاث حالات
الاولى ان يشتريها لنفسه للوطي او للخدمة فيبذل شريكها في لم
يطاها فانه يخبر شريكه بين اتباها للشركة وبين امضاها بالثمن وان
وطاها فانها تكون له بالقيمة ولا خيار لشريكه ولا فرق في هذه الحالة
بين ان يشهد حين الشراء اشتواها لنفسه ام لا العاينة ان يشتريها
بأذن شريكه في لم يوليس لشريكه الا الثمن ولا خيار لشريكه سوا طيها
ام لا وثاني الحالة انما لشركته فتقوله وان اشترى جارية لنفسه بختم
صوران ان اشتريها للخدمة او للوطي ولم يطاها وقوله فللاخر ردها
اي للشركة مالم يطاها فان وطى فبين التتويج على طاهر كلام بن موسى
ويؤيده ان في بعض النسخ الا بالوطي وبانه وقال بمضمون يجري الوطي

للا متبالي التي اشتراها لنفسه على من وطئ جارية للشركة وقوله الام
 للوطي باذنه على هذه النسخة يكون قوله للوطي ضايعا والممول عليه
 قوله باذنه فسخة الابالوطي او باذنه اولى **ص** وان وطئ جارية للشركة
 باذنه او غيره وحملت فومت والا فلا خرابا وها او متا وها
س هذه هي الحالة الثالثة وهي ان يشتري جارية للشركة وهي على
 ضربين الاول ان يطاها باذن شريكه والحكم في هذه انها تقوم
 عليه يوم الوطي ولا حد عليه للشبهة وتكون به ام ولد فقوله باذنه
 متعلق بوطي وجواب الشرط محذوف تقديره كومت مطلقا اي حلت
 ام لا وسواء كان مسرا او مورا غير انه ان كان مورا فليس عليه
 غير قيمتها وان كان مسرا فانها لا تباع ان حلت وتبيع بالقيمة
 وان لم تحل فتباع عليه لاجل القيمة الثاني ان يشتريها للشركة
 ويطاها بغير اذنه فان حلت فان كان الوطي لياقين اخذ
 قيمتها منه وحل يوم الحمل او يوم الوطي فولان وان كان مسرا
 فانه يخير في بقاها على الشركة وفي ان يلزمه قيمة نصيب منها واذا
 اختار هذا الثاني فله ان يتبع بما وجب له من القيمة وله ان يلزمه
 ببيع نصيبه اي نصيب غير الواطي منها بعد وضعها اذ لا تباع وهي
 حامل لان ولدها منه لا يباع بحال وياخذ من ما يبيع فان وفي
 بما وجب له من القيمة فلا كلام وان نقص انتم بالباقي كما يتبع
 بحصة الولد في قسمي التخيير فقوله والا اي وان لم تحل فلا خرابا وها
 اي للشركة وقوله او متا وها صوابها او متوبها ليوافق ما يجب
 به التوري وبسبب اذها فومها على الواطي الذي وطئ بغير اذنه
 ولم تحل فان كان مورا اخذ منه قيمة نصيبه وان كان مسرا فله
 ان يتبع بقيمة نصيبه وله ان يبيع منها بقدر نصيبه وياخذ ولو

زاد ما باعه على نصفها بل لو كان لا يفي بقيمة نصيبه الا ببيع غيرها
 فانها تباع كلها في ذلك اذ لا مانع من ذلك لانها لم تحل واما ان حلت
 فان كان مليا فليس له الا اخذ قيمة نصيبه منها وان كان مسرا
 فانه يخير في التمسك بنصيبه منها وفي اخذ قيمة نصيبه واذا اختار هذا
 الثاني فله ان يتبع بالقيمة وله ان يلزمه ببيع حصته منها اذا وضعت
 وياخذها فيما وجب له فان وفي بما وجب له من القيمة فلا كلام
 وان نقص انتم بالباقي وتبيع بحصة الولد في قسمي التخيير **ص** وان
 شرطا نفي الاستبعاد فمجان **س** لما انفي الكلام على شركة المعاوضة
 شرع في الكلام على شركة العنان وهي بكسر العين وتخفيف النون
 والمعنى ان شركة العنان جارية لا رمة مأخوذة من عنان الدابة اي كل واحد
 من الشريكين شرط على صاحبه ان لا يستبد بمفعل شيء في الشركة الا باذن
 شريكه وحرفته فكانه اخذ عينا نفاي بنصيبه اي لا يفعل فضلا الا
 باذنه **ص** وجازل في طبر وذي طيرة ان يتفقا على الشركة في الفراح
س يعني انه يجوز لصاحبي طيرين ان ياتي احدهما على الشركة فيما ياتي من
 الفراح من الطيرين بان ياتي احد الشريكين بطير ذكر وياتي الآخر
 بطيرة ويزوج الذكر للأنثى على ان ما اطلع الله من الفراح يكون بين
 الشريكين على السواء وانما خص الطير بالذكر لتساوئهما في الحضانة
 غيره من الحيوان انما يحتاج للام فقط كالا ورو ولد جاج فلا يجوز
 فيه ما جاز في الطير من الحمام ونحوه ثم ان مقتضى كلام الله ان كل طير
 على ملك ربه وهو ظاهر قول المولى ايضا على الشركة في الفراح
 لانه يفيد ان كل طير على ملك ربه وهو خلاف ما للبساطي وخلاف
 كلام بن عرفة في تعريف الشركة بانها بيع مال كل بنفسه ببعض
 مال لا خراج فانه يقتضي ان الحل الذي تعلق البيع ببعضه هو الطير

فهم
 يتفقا على الشركة فيما ياتي
 من الفراح من الطيرين

والطيرة لوجودها وعملها لا الفراح لفقده ذلك فيها وان كان
 الثاني هو ظاهر قول المؤلف في الفراح **س** واشترى ولك فوكالة **س**
 يعني ان الرجل اذا قال لصاحبه اشتر السلف الفلانية يني ولك فاشترها
 فهي لها شركة وكان وكيله عنه في نصف السلف وكالة قاصرة لا تشمل
 لغير السلف اي ليس للوكيل ان يبيع نصف شريكه الا بانه له في ذلك
 ويغنيهم من قوله فوكالة انه يطالب بالثلث وان لم يمس له جسمها وقوله
 واشترى ولك اي وكل واحد يتخذ حصته بدليل ما بعده وقوله فوكالة
 اي وشركة لي ولك وانما سكت عن الشركة لانها معلومة وانما يخفى
 جانب الوكالة فلهذا نص عليها ثم ان سياق هذه المسئلة بعد
 شركة العنان ظاهر في انها منها وهو صحيح ولذلك لم يجر له ان
 يتصرف فيها وبهذا يعلم ان كلام المؤلف غير محتاج للتشديد
 بمقصودة **س** وجاز وان قل عني ان لم يقل وايضا لك **س** يعني انه يجوز
 للرجل ان يقول لصاحبه اشتر السلف الفلانية واتقد عني ما يخفى في
 ثمنها لانه محروق صنعة أحدهما مع صاحبه من غير عوض وهو سلف
 الثمن مع تولى البيع عنه ان لم يقل المتقود عنه وانا اتولي بيع حصتك
 اي احمل سمكاري نصيبك فان قال ذلك منع لوجود السلف بزيادة
 فالسلف تقده عنه والزيادة انتفاع الناقد ببيع الاخر عنه ومثل
 قوله وانا ابيعها لك او جرها لك ونحوه لوجود علة المنع في ذلك
 وهو السلف بنفع قوله ابيعها خبر مبتدأ محذوف اي وانا ابيعها لك
 واللام في لك بمعنى عن اي اتولي بيعها عنك اي اكون سمكاري عنك في
 نصيبك **س** وليس له جسمها **س** تقدر ان عدم جسم من فقد من
 السلف حتى يتبين ما تقده عن صاحبه مستفاد من قوله فوكالة الا
 انه ذكره ليثبت عليه قوله **س** الا ان يقول واحبسها فكالرهن **س**

يعني

يعني انه اذا قال له اتقد عني واحبس السلف الى ان تتبين ثمنها
 يعني فان لم يحبسها جليد وتكون بمنزلة الرهن اي يفرق فيها
 بين ما يباب عليه فيضمنها الا ان يقيم بينة على ما ادعاه وبالا
 يباب عليه فالقول قوله يمين كما مر في الرهن وقوله فكالرهن اي
 الصريح فلا حاجة الى ثابته على القول باقتدار الرهن للمطامرح
 به **س** وان اسلف غير المشتري جاز الا لكبيرة المشتري **س** يعني
 ان الشخص اذا قال لا خراشتر هذه السلف لي ولك وانا اسلفك
 ما يخصك في ثمنها فان ذلك جائز لانه معروف منهم من غير عوض الا
 ان يكون المشتري له خبرة بالبيع والشرا وبصورة فان ذلك لا يجوز
 لانه سلف جرمقة لان الذي لم يتول البيع ربما اسلف الذي تولى
 البيع لاجل خبرته بالتجارة فهو سلف جرمقة وادخلت الكاف
 وجاهته فان قلت لو قال الا مر بدل قوله غير المشتري لكان اخصر
 واوضح فالجواب ان ما ذكره المؤلف اعم اذ يشمل الامر والاجبي وخفي
 عدم الجواز اذا كان السلف من غير الامر مع ان النفع ليس للسلف
 انه محمول على ما اذا كان الشريك صدقا للسلف او غوذلك حتى
 يكون النفع للشريك نقلا له قوله الا لكبيرة المشتري قيل الموضع
 للضمير وهو ما يدعى على اقرب مذكور وهو المشتري لا للظاهر
 اي بالظاهر ولم يقل الا لكبيرة فالجواب انه لو اتى بالضمير لوط
 عوده على المضاف ولان الاصل عود الضمير على المضاف دون
 المضاف اليه كما في قوله تعالى اولم خترناه رجس **س** واجبر عليها
 ان اشترى شيئا بسوقه لا لكسفر وقيمة وغيرها صر لم يتكلم من تجارده
 وهل وفي الزقاق لا لكبيرة قولان **س** هذا شروع منه في الكلام
 على شركة الجبر والمعني ان من اشترى سلفا من سوقها طعنا او غيره

للتجارة والحال ان غيره من تجار تلك السلعة حاضرا بها هو
سألت لم يتكلم وسوا كان هذا الحاضر ساكت من اهل ذلك السوق
الذي بيعت فيه تلك السلعة ام لا كما قاله بعض الشراح وادرك
الحاضر له حول في تلك السلعة فانه يجاب الي ذلك فان المشتري
ان يشرك غيره فيها فانه يوضع في السجن حتى يعيد رفقاً باهل
السوق فان اشتراها في غيبته او زائدة فيها فانه لا شركة حينئذ
فان طلب المشتري المشاركة واني غيره ان يشاركه فانه يقضي على
من ابي بالشركة مع المشتري في تلك السلعة اذا ظهرت الخسارة
على المشتري واما ان المشتري شيئا لاجل ان يسافر به ولو كان للتجارة
واستراه لاجل القنينة فانه لا شركة لاحد معه ويصدق في ذلك
بيمينه الا ان يظهر كذبه وما يشتري لافرا الضيف والمعرض كما يشترى
للقنينة اذ هو داخل تحت الكاف ومثله ما اشتري بقصد التجارة
لكن في غير سوقه من بيت او رفاق ولا فرق بين الناقد وغيره على المتمد
من القولين في الرقاق واذا وجدت الشروط فيل خير ولو طال الامر
حيث كان ما اشتري باق وهو ظاهر اطلاقهم او يفصل فيه كالشفقة
فلا جرم بعد سنة والعهدة فيما يقضي فيه بالشركة على البايع لان
المشتري كوكيل عن الباقي واما فيما لا يقضي فيه بالشركة فالعهدة
فيه على المشتري وفهم من قوله لم يتكلم انهم لو تكلموا حين الشرا وقالوا
اشركنا فقال نعم او سك الجبر من باب اولي ويقضي له هو عليهم
ان امتنعوا الظهور خسارة ولو قال لا لم يشركهم لانه انهم يشترى
لانفسهم وفهم من قوله اشترى انهم لو حضروا السوق فقط واشترى
بعد ذهابهم لم يجروا لوفاء لاوله اشركنا لكنه يخلف ما اشترى عليهم
ولو طلبه هو لزمهم لسوالهم وهو كذا **ص** وجاز ان يعمل ان اتخذ
او تلازم

او تلازم وتساوي فيه او تتاربا **ص** لما انتفى الكلام على شركة الابد
والعمل قال فيها لا تجوز الشركة الا بالاموال وعلى عمل الابد ان اذا
كانت الصفة واحدة وهذه اقال ان اتخذ اي العمل مثل خياط وخياط
مثلا لان اختلف عمل الابدان كخياط وحمداد للفرز اذ قد تتفق صفة
هذا دون الاخر وكذا تجوز اذا تلازم العمل كواحد يبيع والاخر
يجول ويبيع ويشتري فالحمد بالكلية التوقف اي ان يتوقف وجود
عمل احدهما على وجود عمل الاخر كما في المثال المذكور وليس المراد به
التلازم المعنى فالشرط احد الامرين ويشترط في صحة شركة الابد
ان يتساوي في العمل بان يأخذ كل واحد بقدر عمله فيما اذا اتخذ ويقدر
قيمته في غيره فاذا كان عمل احدهما الثلث وعمل الاخر الثلثين وكان
يأخذ كل واحد من القنينة بقدر ما عمل جاز وليس المراد بالتساوي ان
يكون عمل كل واحد كعمل الاخر والتقارب كالنساوي فاذا كانت
عمل احدهما يقرب من الثلث وعمل الاخر يزيد على الثلثين على ان
يأخذ قدر الثلث ويأخذ الاخر الثلثين جاز ويرجع في التقارب لادخل
المعرفة بيمينه وفي لزوم شركة العمل بالمقدار او بالشروع قولان كما
في ابي الحسن ويظهر من قول المؤلف تكثير الالة ترجيح القول بانها
تلتزم بالشروع **ص** وحصل التقاون وان يكافئ **ص** اي ويشترط
في شركة الابد ان حصول التقاون والافلا واذا اجبرت الشركة
في اللولوا احدهما يتكلف النوص عليه والاخر يقضي او يسك عليه فاذا
كانت الاجرة سوا جازت الشركة على التساوي فيما خرج من اللولو
فان كانت اجرة من يخرج اكثر لم يجز بالعمل الا على اجرة كل واحد من
الاخر ولا يشترط كونها بمكان واحد بل وان كان كل واحد بموضع
على حدة لكن لا بد من ان يكون تقا قهما واحد او تكون ابد يهما

تجول في الحانوتين والافلا بد من اتحاد المكان فتوله وان يكائين
كذا في التبيين وفي المدونة لا بد من اتحاد المكان ووفق بينهما
ولما كان ما قدمه المؤلف انما هو في صفة الالة فيها وفيها ولا
قدرها كالحفاطة ذكر ما اذا كانت تحت لالة كالصياغة والتجارة
والصيد فيراد اشتراط استوائيهما في الالة ملك او اجارة **ص** وفي
جواز اخراج كل الة واستيجاره من الاخر ولا بد من ملك او كراثة **و**
ش يعني انه اختلف اذا اخرج هذه الة وهذه الة تشاو بها ليملا
بدتك على التناون هل يجوز ذلك وهو من ذهب مخون وتناول
بعضهم المدونة عليه ولا بد ان يشتركا فيها اما ملك واحد كسرا
او ميراث او استيجار من غيرها ليصير ضمما لهما منى معا وهو قول
ابن القاسم وتناولها عليه بعض اخرنا وبلان وقولان واختلف ايضا
اذا اخرج احدهما الالة كليهما من عنده واجرى نصفها لصاحبه واخرج
هذه الة واخرج الاخر الة واجرى كل منهما نصف الة بنصف الة الاخر
فهل يجوز ذلك وهو ظاهر المدونة بن عبد السلام وهو المشهور
ولا بد من ملكها لهما ملكا واحدا بشرا او كرا من غيرها وهو قول
ابن القاسم وغيره وعليه تقول المدونة ايضا في ذلك تاويلان وقولا
وحذف التاويلين من الاول لالة هذه عليه فتوله واستيجار كل من
الاخر فيصح ان يجعل واستيجار كل من الاخر كما لو اخرج كل الة واجرى نصف الة
بنصف الة صاحبها وقد عزي ابو الحسن القول بالمنع للغير بعد ان ذكر ان
القول بالجواز ظاهر المدونة ويصح ان يجعل علي ما اذا اخرج احدهما الة
واستاجر منه الاخر وهو ظاهر ما في التوضيح ونسبه الشرح وصرح بذلك
والنقل صادق بكل من الموردين كما اشرفنا له في التقدير تبعا لبعض
وظاهر كلام المؤلف انه اذا لم يجتمعا بملك او كرا تكون الشركة ناسدة

مع ان صاحب هذه التاويل يقول اذا لم يجتمعا بملك او كرا تكون
الشركة ناسبة فعلى هذا هو شرط في جواز ذلك ابتداء اي اولاد في
جواز ذلك ابتداء من ملك او كرا **ص** كطبيين اشتركا في الدوا **ش**
التشبيه في الجواز اي في جواز الصنف المتحدة بان كان طبعها واحدا
ككيا لين وجراحيين بان اخرجوا من الدوا من عندهما واخرج هذا
نفسه وهذا الصنف فان اختلف طبعهما كجراحي وكحال فانه لا يجوز
اشتركا كما وحيث جعل قوله كطبيين الخ مثلا لشركة العمل المستوفية
للشروط فلا يحتاج الي التقييد بكون طبعها واحد الالة اذا اختلف
طبعها لم يجعل اتحاد ولا تلازم وكذا اذا جعل تشبه الالة تشبيها تام
اي كما يجوز اشتراك طبيين بالشروط السابقة ولا يشكل قوله في الدوا
بان شركة العمل ليس فيهما مال لان الدوا تابع غير مقصود والمقصود
الطبيب **ص** وصيادين في البازن **ش** اي وكذلك يجوز في البازن او
الكليين اذا كانا في ملك واحد لهما وكان طبعها واحدة لهما واحدا
اولا يشترقان هكذا في بعض الروايات وفي بعضها او كان با وفيلي
الاولي يشترط وجودهما وعلي الثانية فالشرط وجود احد الشرطين
والي هذا اشار المؤلف بقوله وهل وان اختلفا لكن كلام لا يودي
هذا فان كلامه يقتضي ان اشتراط الاشتراك في البازن او الكليين
متفق عليه في الروايتين والخلاف بينهما في انه هل لا بد من ان ينضم
الي ذلك عدم اقترانهما او يكتفي بالاول فقط ويباقي نقض كلام
المؤلف علي وجه مطابق النقل والمواد بعدم اقترانهما ان يكونا بملك
واحد وان يكون مطلوبا لهما واحد فان اختلفا مكانهما او اختلف
مطلوبهما بان كان صيدا احدهما الطير وصيدا الاخر الوحش كالقرا
فقد حصل اقترانهما فلو قال المؤلف وهل ان اتفقا في الملك والطيب

فصيه من علمه جاز وقوله ككثير الالة تشبيه في مطلق الفساد لا بقيد الاشتراط
ص وظل يلقي اليونان كالصحيحة تزود **س** التقل من خارج أن التزود
في الصحيحة إذا مرض أو غاب أحد الشريكين مدة طويلة هل يلقي منها
يونان تحالو مرض فيها أو غابا ففقط أو لا يلقي منهما شيء وأما القاسدة
فلا يلقي منها شيء اتفاقا فكان من حق المؤلف أن يقدم قوله وظل الخ
عند قوله لا أن كثيرا أن التزود إنما هو في الصحيحة ويقول كالقصور
بدل قوله كالصحيحة أي وظل يلقي اليونان من المدة الطويلة كما
يلقي المدة القصيرة أو لا يلقيان الأول قاله بعض القرويين والثاني
قاله **س** وباشترائها بالذم من أن يشتري بالمال **س** لا بيع عطف
هذا على باشتراطه لفساد المعنى لأن الضمير في فسدت عامر على
شركة القيل والعلام منها في شركة الوجه فيصير المعنى وفسدت شركة
الممل باشتراكها بالذم فيفقد له عامل يتعلق به ويكون من عطف
المجمل لأن عطف المفردات أي وفسدت شركة لا بقيد شركة العمل أي
الشركة المطلقة من حيث هي بسبب اشتراكها في الذم من باب
تحقق المطلق في القيد أو العام في الخاص والمعنى أنها إذا اتفقت على أن
يشتريا شيئا بينهما في ذمتها بالمال يخرجانه من عندهما ثم يبيعا
ذلك فإن الشركة تكون فاسدة وسواء اشتريا ذلك الشيء معا واشتراه
أحدهما دون صاحبه وهذا قول بن القاسم وهو المشهور وإنما فسدت
لأنهما من باب تحمل عني وتحمل عنك واسلفني واسلفك فهومن باب
ضمان يحمل وسلف جريخما وهذا في غير المعين أما لو اشتريا شيئا
حينا بثمن معلوم في ذمتها الجاز والأولي جعل قوله وهو بينهما بيان الحكم
المبني على أن تمام تصويرها فهو من الكلام الموجه ثم إن حقيقة
البيعة التبادلية وليس مراد أي وهو بينهما على حساب ما دخل عليه وإذا
وقع

وقع الشراهما أو من أحدهما فإن لم يعلم البائع لهما باشتراكهما فإنه
يطالب مؤتي الشرا ولا يؤخذ أحد عن أحد وإن علم باشتراكهما فإن
جهل فسادها فحكم ما وقع من أحدهما من الضمان لحكم الضمان الصحيح
في غير هذه فإن حضرا موسرين لم يأخذ أحدهما عن صاحبه وأخذ
الجلي عن المعدم والحاضر عن الغائب وإن علم فسادها لم يأخذ أحدهما
عن الآخر بحال وإنما يأخذ من اشتري ففعله بفسادها مع علمه
باشترائها كجهل باشتراكها **س** وكبيع وجيه مال خاسل بخير من ربحه
س عطوف على أن يشتريا والكافي للتمثيل فهو مثال فإن لشركة
الذم والمعين أن الرجل الوجيه الذي يرغب الناس في الشرا منه لا يجوز
له أن يبيع مال رجل خاسل بخير من ربحه لأنه من باب النفس والتدليس
على الناس وهذا لا يجوز لأنها جارة بمحمولة الاجرة انظر الشرح
الكبير **س** وكذا يرحى وذي بيت وذي دابة يبيعون ما لم يتساووا في
القلة وتزاد والأكثرية وإن اشترط عمل رب الدابة فالقلة له وعليه
كواو **س** عطف على قوله وفسدت باشتراطه والمعنى أنه إذا اشترى
ثلاثة في الممل فأتى أحدهم برجي وأتى الثاني بيت موضع فيه تلك
الرجي وأتى الثالث دابة فدور في ذلك البيت بالرجي فإن الشركة
تكون فاسدة إذا لم يتساووا في الثلاثة وعملوا بأبديعهم على أن ما
حصل من القلة ينقسم بينهم الثلاثة وإذا وقعت على هذا الوجه
يرجع من له فضل عمل على صاحبه وإليه أشار بقوله وتزاد والأكثرية
فإذا كان كرا البيت ثلاثة وكوا الدابة درهمين وكوا الرجى درهما
واحد أرفع صاحب الرجى لصاحب البيت درهما واحد أو تساوا
في القلة بيان لغرض المسئلة كما اشترى ما له لو دخل على كل واحد
يأخذ من القلة على قدر ما له لجازت ونهوض الشرط صحة الشركة

اذا تساوا الكروما حصل يتقسم الثلثا لان كل واحد الكروي متساو
صاحبه وجعله **ت** تقوي بالحكم المبينة بعد الوقوع لما يبعد من قوله
وتوا والاكوبة واذا اشترط صاحب الرحي والبيت في عقد الشركة ان
العمل على رب الدابة بمفرده وعمل فان الغلة كلوها تكون له وكان عمله
راس المال وعلى صاحب الدابة كرا المثل لصاحب الرحي ولصاحب البيت
يريد وان لم يحصل له ربح ولا مخوم لقوله وان اشترط عمل رب الدابة
اي وان اشترط عمل احدهم بخصوصه وانما حصل المولى الدابة تنبها
للدرواية **و** يقضي على شريك فيما لا يتقسم ان يبيع او يبيع **ر** هذا شروع
في الكلام على مسائل يتبع فيها التراجع بين الشركاء والمفني ان الشريكين اذا
كان بينهما على سبيل الشركة عقار لا يتقسم كالحرام والبيروا الحانوت
وخوها فاحاج للاصلاح واي احد هما ان يصلح فانه يقضي عليه
بان يبيع او يبيع من يبيع اي يبيع جميع نصيبه لا يقدر ما يبيع به واذ
وقع البيع فاني الثاني ان يبيع فانه يقضي عليه بمثل ما يقضي به على
الاول ومثل قوله لا يتقسم الوقف فانه كالمالك هنا يقضي على
المتن من المارة لها او بالبيع كما هو ظاهره وباني في باب الوقف
ما ينفيد وصح به في الذخيرة وغيرها عن المتقدمين وما قيل في
هذا من قس المارة كمال من المشترك الموقوف عليها فيرصد
ومباراة ولو كانت احدي الخصمتين موقوفة والاخرى ملكا ولا غلة
لوقف فيموت الشريك ويبدا في الغلة ويؤخذ ذلك من قوله وان
اقام احدهم الخ ومعلوم قوله لا يتقسم ان ما يمكن قسمه اذا احتاج
الي الاصلاح والي البعض من الشركاء فانه لا يقضي عليه بذلك ولا بالبيع
لان الضرر يزول بقسمه **ر** كذا في سفل ان وهي **ر** اي كما يقضي على صاحب
السفل بالمارة او البيع حيث وهي اي ضعف لان صاحب الاعلى له الانتفاع
بالاسفل

في البيع

بالاسفل وقول بهرام يعني وان كان الاشتراك الخ مخرج اذ لا اشتراك
هنا هنا ولعله اطلق الشركة على المخالطة والمجاورة لوضوح ذلك
واذا سفل الملو على الاسفل فله من جوارب الاسفل على ان يبيع او
يبيع من يبي حتى يبي رب الملو علوه فان باع من يبي او يبيع
والمراد بالاسفل ما نزل عن الطول لا المداصق بالارض لانه قد
يكون طباقا متعددة فالمراد بالاسفل السفل النسي **و** عليه
التعليق والسقف كنس مرحاض **ر** يعني ان السفل اذا وهي خيف
على الاعلى ان يسقط فانه يقضي على صاحب الاسفل ان يعطى الاعلى
لان التعليق بمنزلة البناء والبناء على صاحب الاسفل وكذلك يقضي
على صاحب الاسفل بالسقف لانه لا نزل على وانما كان يقضي
على صاحب الاسفل به لانه له عند التنازع كما ياتي وكذلك يقضي على
صاحب الاسفل بكنس مرحاض الذي يلي فيه صاحب الاعلى
سقاطه لانه يقضي له بذلك وله ان يترقب به فهو كسقف السفل
قاله بن الفاسم واشعب وقال اصنع ابن وجب انما ذلك على الجميع بقدر
جماهم واستظهر **ر** الاسلام **ر** بالرفع عطف على التعليق اي ان
السلم الذي يصعد عليه صاحب الاعلى الى علوه لا يقضي به على
صاحب الاسفل بل هو على صاحب الاعلى على المشهور والسلم هو
الدرج التي يصعد عليها والمراد بالاسفل بالنسبة لغيره فيشمل
المتوسط فليس عليه سلم لمن فوقه في ذلك فرفع التوضيح **ر** وبهم
زيادة الملو الا الخفيف وبالسقف للاسفل وبالداية للراكب لا سفل
ببهرام **ر** يعني ان صاحب الملو اذا اراد ان يبيع في البناء على علوه الذي
دخل عليه فانه يبيع من ذلك ويقضي عليه بعدم فعله لانه يبيعنا
الاسفل اللهم الا ان يزيد زيادة خفيفة لا يحصل منها ضرر ويرجع

في البيع

في ذلك لاهل المعرفة وكذلك يتفنى عند التنازع بالسقف لصاحب الدار
 لقوله تعالى ليموتنم سقفا من فقرة فافاض السقف للبيت والبيت
 للاسفل واما بلاد طالا على فليس لصاحب الاسفل وكذلك يتفنى
 بالبناء لولا كبرها ولا عبرة بالمتعلق بلحيا معها الا لقرينة او بنية فيعمل
 عليها فان كانا راكبين عليها فانه يتفنى بها للمقدم وان كان كل في
 جنب ففي لهما وان كان معهما ثالث كراكب علي ظهرها فانظر بالحكم
 فتقوله وبعدم زيادة الخ مطوف على شريك او محمول لفعل قدر
 وليس مطوفا علي ان يمر لان السائل المتقدم مفيد بالشريك
 وليست هذه المسئلة مفيدة به فكذلك السابطي ولا مانع من ذلك
 ولا يلزم جريان التبع في المطوف **ص** وان اقام احدهم رجلي اذ اياها
 فالخلة لهم ويستوي منها ما اشق **ص** يعني لو اشترك ثلاثة في رجلي
 فافهم من واحتاجت الي الاصلاح فاقاسها احدهم بعد ان اياها من
 ذلك اي من اصلاحها فاشهر ان الغلة الحاصلة لهم بالسوية بعد
 ان يستوي منها ما انفق عليها في عمارة اللهم الا ان يظوه فتمت
 فلا غلة له وانما رجع في الغلة لانها حصلت بسببها وانما يرجع في الغلة
 لانه لم يودن له في ذلك فتقوله احدهم اي احدا المشتركين وقوله رجلي اي
 مثلا اي اودار او حاما وقوله اذ اياها اي وقت اباية شريكه المتفق
 من السياق ومفهومه انه لو عمر مع الاذن لا يكون الحكم كذلك والحكم
 انه يرجع عليهما في ذمتها حصلت غلة ام لا فان قلت قد مر وقفي علي
 شريك الخ والرجعي مالا ينقسم واذا قضى عليه بذلك فكيف يتاقي قوله
 اذ اياها قلت ما ذكره المؤلف في مسئلة الرجعي انما هو اذا حصلت المارة
 بعد ابايتها وقبل التقاضي عليهما بالمارة او البيع وامر بيان للحكم
 ابتداء وسایل هذه المسئلة سبع انظرها في الشرح الكبير **ص** وبالاذن

في دخول جاره لاصلاح جدار ونحوه **ص** يعني انه يتفنى علي الجار بان
 ياذن لجاره في الدخول لداره لاجل اصلاح جدار او غرز خشبة او نحو
 ذلك ويكون هذا من باب ارتكاب اخف الضررين واذا سقطت لك
 ثوب في دار جارك فانه يتفنى لك بالمدخول لاخذها الا ان يخرجها
 لك فتقوله ونحوه اي نحو الجدار خشبة او نحو الاصلاح كتوب او دابة وهذا
 احسن **ص** ويتضمن ان طلبت **ص** يعني ان الجدار المشترك اذا طلب احد
 الشريكين قسمته اي بالقوة واي الاخر من ذلك فان من طلب القسمة
 يجاب الي ذلك اذا كان يمكن قسمه بلا ضرر فان لم يمكن قسمه بان كان
 لاحدهما جزء وعلم عليه من الناحية الاخرى فافهم ايضا وبانه كالذي
 لا يتقسم من الفروم والجوان من صار له اختص به وقوله **ص** لا بطوله
 عرضا **ص** عطف علي مقدم راي بقسمته طولا لا بقسمته عرضا اي يتفنى
 بقسمته طولا لا بقسمته عرضا وعرضا يتميز نسبة محول عن المنقول
 ولا صلة لا بقسمة عرضه كنزوله تقايي ونحوها الارض عيون اي ونحوها
 عيون الارض اي لا يتقسم عرضه منسوبيا بطوله وانما يتقسم طول
 منسوبيا العرض اي لا يحيل عرضه منقسبا مع طول وانما يتقسم كل جهة
 بعرضها وطولها اي لا يتقسم طولا ويكون العرض منقسبا بينهما **ص**
 والمراد بطوله امتداده جاريا من المشرق الي المغرب مثلا لا ارتفاعه
 والمراد بعرضه تحته بان يتفق نصفه **ص** وباعادة السائر لغيره ان هذه
 ضرر **ص** يعني ان الانسان اذا كان له جدار خاص به سائر علي غيره فله
 صاحبه ضرر فانه يتفنى عليه باعادة علي ما كان عليه لاجل ان يستمر
 علي جاره ثم ذكر تقابل قوله ضرر بقوله **ص** لا لاصلاح او هدم **ص** والمعني
 ان الانسان اذا هدم جدار نفسه لاجل اصلاحه اي لوجه مصلحة كخوف
 سقوط او كشي له تحته او اهدم الجدار بنفسه من غير ان يهدم احد

لا يتقسم من الفروم والجوان من صار له اختص به وقوله لا بطوله عرضا عطف علي مقدم راي بقسمته طولا لا بقسمته عرضا

فانه لا يقضي على صاحبه ان يعيده في الحالتين على ما كان عليه وتقال
للجار استر علي نفسك ان شئت وببارة قوله لا اصلاح عطف على ضرر
وهذا وما يليه تصرع بمفهوم ما مر ولوقيد كان للتصريح به فائدة
وفي النتيجة في ذلك بما اذا عجز عن اعادته وظاهرا عند بن الياسم
نتيجه الفرع الاول بذلك دون الثاني وهو قوله او هدم وهو متفق
حل الشك وحلنا كلام المؤلف على ما اذا كان السائر محتسبا باحدهما لانه اذا
كان مشتركا وهدم يصير من افراد قوله وقضي على تركب فيما لا ينقسم
ان يهر او يبيع ولا يقال ان هدمه صار مما ينقسم لانا نقول هذا
غير مسلم وربما يدل عليه ما بين في معنى المنقسم في باب الخيار **وهو**
بنا بطريق ولوم بضر **بيني** ان من بني في طريق المسلمين بنيان
بضرهم في مروعهم فانه يوم يهدمه بلا خلاف وان كان لا يضرهم
فكذلك يهدم على المشهور وهذا ما لم تكن الطريق ملكا لاحد بان
يكون اصلها دارا له مثلا والهدم مت حتى صارت طريقا فانه لا يزيل
ملكه عنها بذلك وفيه هذا بمقتضى ما اذا لم يطل الزمان وهو حاضر
ساكت والا قضي بهدمه فلعل هذا فيما اذا لم يطل الزمان **ويجلس**
باعة باقية الدود لبيع ان **خف** **بيني** انه يقضي للباعة اي للسوقة
بالجلوس في اقية الدود ولاجل البيع اذا كان ذلك شيئا خفيفا والا
فلا يجوز فضلا عن ان يقضي به قال اصبح انما يباح الجلوس ما لم
يضمفوا الطريق او يبيعوا المارة او يضروا بالناس واحترز بقوله
لبيع من جلوس الباعة للتحدث ونحوه فانهم يباحون وضمان
خف بيع عوده للبيع والجلوس وسوا كان من واحد او من متعدد
فمن حصل جلوسه الضرر فانه مباح وان لم يكن انما حصل الضرر بانفسهم
جلوسه لجلوس من قبله ولا يراعي كل واحد بانفسه لان العلم الضرر
وقد

وقد وجد ولو بالانفس **وهو** والسابق كسجد **بيني** ان من سبق الي
مكان من الطريق لبيع فيه او غيره فانه يقضي له به كما ان من سبق الي
مكان من المسجد وجلس فيه لقراءة علم او تدريس او قفا فانه يقضي
له على غيره به فقوله والسابق راجع لقوله ويجلس باعة اي وقضي
للسابق منهم وقوله كسجد تشبيهه ومعنى كونه احق استجابة بمعي
ان الثاني يقول له الاحسن والا ولي لك عند الله هذا فيكون خارجا
مخرج الفتوى لا يخرج الحكم من بعد السلام من اتم بالجلوس في
موضع من المسجد لتعليم علم وتبشيره فانه احق بذلك الموضع من غيره
وقيل ان ذلك على سبيل الاستحسان **وهو** وسد كوة فتحت اريد
سد خلفها **اي** يقضي على من فتح كوة او بابا او عرفة من داره
يشرف منها على جاره ان يسد جميعها اذا اريد سد خلفها فقط
وتقطع المنية من باب لبلا يطول الزمان وتبني حجة المحدث ويقول
انما اعلقته لا عبيده متي شئت والمراد بالخلف الداخل لان المراد بالخلف
بالنسبة للخارج وان كان الحكم واحدا في سد الداخل والخارج الا انه لا يقال
للخارج خلف بعد اعتبار نسبة الخلف للخارج كما هو فقيهة كلام المصم
وهو ويمنع دخان كمام او رايحة كدباغ **بيني** ان المماثل والافراد
وما اشبه ذلك اذا كانت حادثة فانه يقضي بمنع دخانها لانه يودي
الناس بوايحه وكذلك رايحة الدباغ وما اشبهه اذا كانت حادثة فانه
يقضي بمنعها ومثل الدباغ المدح والمسمط والمصلق لان الراجحة المسترة
تخرق الخياشيم وتصل الي الاحا فتؤدي الانسان وقال الباطني
ان قلت الفرق بين الراجحة والدخان والعكس دخان والعكس شوموم
قلت الفرق على الوجه المذكور انه عني بالدخان المحسوس بالبصير
وبالراجحة ضده وان كان الكل دخانا خفيفا وعلى الوجه الثاني ان

المدخان يحصل ضرره بفير الشئ كتشويد الثياب والحيطان ونحو
ذلك **و**انه رقبتي **ر** الاندر هو الجرين والميني ان من جعل
اندره قبل بيت شخص او قبل حانوته وما اشبه ذلك فانه يمنع لانه يتقرر
بين التذرية وقبل بكسر التاء وفتح الباء اي تجاهه ثم ان المولى لو
حدث قوله قبل بيت مسلم مما اورد عليه من ان منه لا يتحقق بكونه
في مخالب البيت بل يحصل الضرر وما الفسار والضراب يودي وقع
ضررها لا يمتنان من ذلك من جيب ومن اراد ان ينفذ حصره او
غيرها على باب داره وهو يضر جاره بمن يوصل الطريق يمنع من
ذلك ولا حجة له ان يقول انما فلتة على باب داري **و** حصر جدار
واصطلح او حانوت قبالة باب **ر** يعني ان هذه الاشياء يتحقق بها
من اراد ان يحدث شيئا يضر جداره من هدمه او هدمه كغرس
اورج فانه يمنع من ذلك او اراد ان يحدث اصطبلًا لحبلة او حانوتًا لبيع
او غيره قبالة باب شخص فانه يمنع من ذلك لانه يلزم منه ان يطلع
على عورات جاره ولما في الاصطبل من الضرر ببول الدواب وزيلها
وحركتها ليلًا ونهارًا وظاهر ما ذكره في الحانوت قبالة الباب من المنع
ولو كان بسكة نافذة وهو ما صوبه بعض القرويين وارتضاه **ح**
وليس كباب بسكة تنفذ لان الحانوت اشد ضررًا للكر والوارد عليه
دون باب المنزل ومفهوم قبالة باب انه ان لم يكن كذلك لا يمنع
منه وهو كذلك **و** يقطع ما ضر من شجرة جدار ان تجردت والا
فتولان **ر** يعني ان من لم شجرة بجوار جدار انسان واضرف بالجدار
بان امتدق اعصابها عليه فان كانت حادثة عنه فانه يتحقق بقطع
الزائد المضرب لا خلاف وان كان الجدار هو الحادث عليها فهل يتحقق
بقطع الزائد المضرب اولًا لان صاحب الجدار اخذ من حريم الشجرة في ذلك

قولان

قولان الاول لطرف والثاني لابن الماجشون والراجح الاول **ر**
لا مانع ضوء الشمس وريح الا لاند **ر** عطف على مدخول الباني قوله
وبمنع والميني ان من رفع بنايه على بنا جاره حتى منع ما ذكره فانه لا يمنع
من ذلك واولي لوقفه ما ذكره الا ان يكون منع الشمس والريح عن
اندره فانه يمنع من ذلك لان المقصود من الاندر ما ذكره من طاعون
الريح فالاستئمان من الشمس والريح واللام بميني عن وهي صلة لتعلق
محدث وكما ترمي في التقدير **و** علو بنا وصوت كمد وباب بسكة
تنفذ وروشن وسبابا لمن له الجانيان بسكة تنفذ والا
فكالمالك لجيمهم الابابا انك **ر** قال فيهما في اخر كتاب القسم ومن
رفع بنيانه فجاءه ببيان جاره ليشرف عليه لم يمنع من رفع بنايه
ومنع من الضرر قال بن غاري عن ابي الحسن اللام في ليشرف لأم
العامة انتهى وهذا بعيد ان مال الى الضرر ولم يدخل عليه
ليس بالضرر المدخول عليه اي انه اخف منه ولعله من جهة ان
ازالته لا يتوقف على ان يبني ما يمنع ان يشرف على جاره فيلس حد
كسيلة المناقاة فيه يامره جاره ان لا يشرف وان فعله جازا ابتداء
بخلان المدخول عليه ابتداء وكذلك لا يمنع من احدث على جاره مال
يضره ضررًا قويًا كصوت الكمد وهو دق القماش وكذلك التقصير
والحداد ومثل ذلك صانع الالات المباحة عند جيرانها ومعلم
الانعام عند الضلع ومعلم الصبيان عند رفع اصواتهم وما اشبه
ذلك وبمباراة ولا يمنع احدث صوت كمد من حيث صوته فان
اضرر الجدار منع كما مر في المواق ما لم يشهد ويديم وكذلك لا يمنع
من فتح باب في سكة نافذة الى الفضا ولو غابا لباب جاره
عند بن القاسم في المدونة كانت السكة واسعة ام لا واخرها نافذة

من غير الناقدة فانه لا يجوز له ان يفتح فيها بابا الا برضى جميع
الجيران كما ياتي وكذلك لا يمنع من احدث روشن وهو الجناح الذي
يخوضه الشخص في حايطة اذا كان لا يغير بالمارين وكانت السكة نائمة
وكذلك لا يمنع من احدث سباط وهو جبل سقف ونحوه على حايطين
لرجل كسبي الطريق بسكة نائمة حيث كان لا يغير بالمارين فان لم
تكن السكة نائمة الى النفا فانه لا يجوز له ان يحدث روشن او سباطا
الا برضى جميع اهل السكة ولورفعهم ارضا بينا ولا يكتفي اذ بقصم
لانهم كالأشرار لكن في الكافي ما يفيد ان المختار اذن من يمر منزله
من تحت روشن والسباط من منزله من اهل السكة دون من لم
يمر تحتها منزله فلا يعتبر اذنه انتهى ولو اراد ان يفتح بابا في
السكة الغير الناقدة فلا يمنع ان تكتب عن باب جاره بحيث لم
يشرف على ما في دار جاره ولا قطع له موقفا ومن باب اولى اذ لم
كانت السكة نائمة الى النفا وتقدم الجوار فيها وان لم يكتب قوله
بسكة تنفذ راجع لهما والرواية كما قال المؤلف خلافا لابن عرفة
في انه لا فرق بين الناقدة وغيرها وان يمكن من ذلك اذ لم فان
قبل الحمل للضمير فكان يقول بها واجب بانه لو اتي بالضمير
لاحتل رجوعه للسكة لا يثبتها فلذلك اتي بالنفا هو المقيد
وقوله فكذلك لجهلهم اشارة الى انها ليست ملكا تاما والا كان
لهم ان يجردها على الناس بخلق والمذهب انه لا بد من اذن
الجميع خلافا لمن فصل **ص** وصعود نخلة وانتد بطلوعه **ح** يجوز
نصب وصعود عطف على كسبي ويجوز جره عطف على مانع
والمنع ان من في داره نخلة او شجرة فانه يجوز له ان يطلع لها ليحني
ثمرها ولاجل اصلاحها وما اشبه ذلك لكن يجب عليه ان يتد جاره

بطلوعه

بطلوعه اياها حق ان يشرف على عورة جاره وقيل باستحياب
لان اذن خلافا للمثارة المحدثه او القديمة حيث كانت تكشف
على الجيران فيمنع من الصعود عليها لان الصعود لجان العورة ونحو
ذلك نادر بخلاف الاذان **ص** ويندب اعماره جداره لتور حشبة وارقا
بما وفتح باب **ح** يعني ان الانسان يندب ان يبرج جداره ليغور
فيه جاره خشب ونحوها وان يرفقه بما فيه منفعة من فتح باب
وجواز في طريق وما اشبه ذلك كما في الموطا من قوله عليه السلام
لا يمنع احدكم جاره خشب تقور في جداره رواه بن وهب خشبة
بلفظ الواحدة ورواه عبد البقي خشبه على الجمع وببارة خشبه
بصيغة الجمع بفتح الخاء والسين وضم الحاء وروي ايضا بصيغة الافراد
وروي ايضا بصيغة الجمع مع ضم الخاء والسين واختلف في حد الجيرة
فتيل اربعون دارا من كل ناحية والجار على ثلاثة اقسام جاره عليك
حقا وهو الجار المسلم الاجنبي وجاره عليك ثلاثة حقوق وهو
الجار المسلم الذي بيتك وبينه قرابة وجاره عليك حق واحد وهو
الجار الذي **ص** وله ان يرجع وفيها ان دفع ما انتق او قيمته وفي
واقعة ومخالفته تردد **ص** موضوع هذه المسئلة كما في المدونة انه
اعاره عرصه ليس فيهما او يفرس فلما فعل ذلك اراد ان يرجع قبل المدة
المتأدة فليس له الا ان يدفع الميرل المستجير ما انتقت وفي باب اخر الا
ان تدفع له قيمته ما انتق والا تركته الى مثل ما يري الناس انك اعوته
الي مثل في الامد واختلف الاشياخ فيما وقع في المدونة في الموضعين
هل هو وفاق او خلافا فن قال وفاق جعل بيني قول الامام ما انتق
عليه انه اخرج من عنده ثمنه واصرفه في المون وجعل قوله او قيمته
علي ان المون كانت موجودة عنده او اما انتق اذ ارجع بالقرب

وقيمة اذ ارجع بالبعد او ما انفق على ما اذا لم يكن فيه ثواب وقيمة
 ان كان فيه ثواب ومن قال خلاف الكافي بظاهر اللفظ والى ذلك
 اشار بقوله **واما بعد انتفا الزمن او العمل المعتاد فكانا صيب**
 كما ذكره المؤلف في باب العارية فان قلت ياتي للمؤلف في باب العارية
 ويرى المتبعة بعمل واجل لانقصا به والا فاعتادة وهذا
 يفيد انه ليس له الرجوع في العارية وهو خلاف ما هنا قلت قد
 ذكر بعده ما يفيد ان قوله والا فاعتادة مخصوص بما يجوز لغير
 البناء ونحوه واما ما اعير كذلك فلم الرجوع فيه كما اشار به بقوله وله
 الاخراج في كتاب الخ فان قلت كلامه هنا يشمل ما اعير للبناء ويشمل
 غيره قلت لا نسلم ذلك اذ قوله وفيها ان دفع ما انفق الخ انما هو
 فيما اعير للبناء او للفرس واما غير ذلك فيلزم فيه المعتاد بل انواعه
 وقوله او قيمته اي قايما على التابيد وما كانت شركة الزراعة فسمان
 الشركة ناسب ان يثبتها لها وانما افردتها بوجه لمزيد احكامه
 وشروط تخصها والا فاعتادها ان تدفع في الشركة فقال **فصل**
 لكل منخ المزارعة ان لم يبيد **من المزارعة** ما خولدة من الزرع وهو
 ما تنبت الارض لقوله تعالى افرايت ما تخرثون انتم تزرعونهم ام
 تحق الزارعون وصيغة المفاعلة شائها ان تكون من اثنين بفعل
 كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل الاخويه مثل المزارعة وتنقرو
 هنا في بعض الصور وطردت في الباقي لان احدهما يزرع لنفسه
 ولصاحبه والاخر يزرع لنفسه ولصاحبه والمعنى ان عقد المزارعة
 لا يلزم بمجرد العقد بل بالشروع اي بالبذر اذ عقدها جازا التقدم
 عليه ولكل الرجوع عنه والبذر يذال بحجة قاله في الصحيح هو
 القابل على الارض وظاهره تقدم البذر على العمل لا فلا تلزم
 بالعمل

بالعمل ولو كان له بال حيث يحصل بذرا وانظر لو حصل البذر في
 البعض فقط فهل تلزم فيه فقط لوني الجميع او ان بذرا الاكثر فله
 حكم بذرا الجميع وان بذرا النصف فلكل حكم وان بذرا الاقل فلكل
 وانما تلزم بها بقدر شركة الاموال لانه قد قيل بالمنع فيها مطلقا
 فخصف الامر فيها فلهذا في لزومها من امر قوي وهو البذر
من وصحت ان سلبا من كرا الارض بمنوع **من** هذا شروع في شروط صحة
 الشركة والمعنى ان عقد الشركة يصح اذا سلم من كرا الارض بما يمتنع
 كراوها به بان وقع الكرا بذرب او فقه او بعرض لا بطعام ولو لم
 تنبت كالفسل ونحوه او بما تنبت ولو لم يكن طعاما كغظن او كنان
 ويستثنى من ذلك الخشب ونحوه كما ياتي في باب الاجارة واسار
 للشروط الثاني بقوله **من** وقابلها مساو **من** يعني ان الارض اذا قابلها
 ما يساويها من غير البذر فان الشركة تكون صحيحة والمراد ان
 يقابلها مساو على قدر الربح الواقع بينهما فعلى هذه الوكالت اجرة
 المزارعة **الاجرة** ما يبرق والبقر والعمل خمسين ودخلا على ان لرب الارض الثلثين
 ولرب البقر والعمل الثلث جاز وان دخلا على النصف لم يجوز لانه سلف
 وان كان الامر بالعكس ودخلا على ان لرب البقر والعمل الثلثين ولرب
 الارض الثلث جاز وان دخلا على النصف فسد لانه سلف وان كانت
 اجرة الارض خمسين والبقر والعمل خمسين ودخلا على الثلث والثلثين
 فسد فالمراد بالتساوي ان يكون الربح مطابقا للمخرج فلا بد ان يستويا
 في الخارج والمخرج جميعا وليس المراد بالتساوي ان يكون لكل منهما
 النصف وقوله وقابلها مساو مطوف على سلما فهو شرط وكل
 شرط عدمه مانع فلا يرد ما قاله **من** من قوله فاما مساواة شرط
 وعدمها مانع وكثيرا ما يطلقها فقهاء الشرط على عدم المانع وقوله

مسا ومن يترو عمل بان تكون اجرتها قد راجرة الارض واما من
 بذر فقد خرج بقوله ان سلما من كوا الارض بمخوع وشار للشرط
 الثالث بقوله **هر** ونسا وباس اي في الزرع بان ياخذ كل واحد منهما
 من الزرع على حسب ما يخرج به فلا تفصح الشركة اذا تساوي في جميع
 ما اخرجاه وشوطا في عقد الشركة ان جميع ما يحصل من الزرع على
 الثلث والثلثين او كان ما اخرجاه على الثلث والثلثين وشوطا
 انما يحصل من الزرع على التصفيف الا ان يتبرع احدهما بزيادة عما للآخر
 بعد العقد اللازم وهو البذر فلا يفتر واليه اشار بقوله **ص** الا
 لتبرع بعد العقد **ش** اي من غير واي ولا عادة كما قاله سمعون وقوله
 بعد العقد لبيان الواقع لان التبرع لا يكون الا بعد العقد وانما
 للشرط الرابع بقوله **ص** وخلص بذر ان كان **ش** كان تامة اي ان وجد
 فان لم يوجد كبعض الخضراوات التي تنقل وتفرس كالبعسل والكران
 فلا تنفذ الزارعة الا بالفرس وكذلك القطن والذرة والمقاي
 لا تنفذ الزارعة الا بالفرس وكذلك القطن والذرة فيها الا بزرع
 الزريعة واما قبل الفرس وقبل اربع الزريعة فلكل منهما الفسخ اي فسخ
 الشركة واما جارة الارض فهي لازمة والمراد بالبذر والزريعة فيشمل
 الذرة والدخن والنقب فانهم يحملونه قطعا ويضعونه في الارض
 وليس المراد بالبذر حقيقته واما تقدير ان كان اي من عند هذا يعني
 عنه قوله خلط لان الخلط يقتضي متحد اذ ان قيل لم كان الخلط من
 شروط الصحة في شركة الزرع دون شركة الاموال وما الفرق بينهما
 فالجواب ان شركة الزرع كما كانت مشبهة للاجارة وكان البذر فيها
 مينا شبه الاجرة المقيمة وهي لا بد من تعجيلها في الجملة فطلب
 الخلط لانه بمثابة التعجيل قاله بعض وقد يتول غير الخلط متولته

كان

كان يخرجها البذر رسا ويبيد راسه وقوله ولو باخراجهما شي على
 قول مالك وابن القاسم واحد قولي سمعون ولا يحتاج الى غرض الشاح
 له لانه قول مالك وابن القاسم رد علي سمعون في احد قوليه وهو
 انه لا بد ان لا يتميز بذر واحد عن الاخر وببارة وهو انه
 لا بد ان يخلط احسا او يخرجاني وقت واحد ويبيد في وقت واحد
 محل في محل واحد فليسمون قولان احدهما وافق فيه مالك وابن القاسم
 والاخر خلافهما فيه وعليه قول مالك وابن القاسم فزع قوله فان لم
 يثبت الخ لا على قول سمعون الذي رد عليه بلو وعلى قول مالك
 وابن القاسم يبيع ان يبيد ركل واحد منهما يوما مسئلا من عنده
 اذا استوي قدره بان يبيد ركل واحد منهما على قدر حصته لا فاما
 بشرطان الاخراج فقط لا لعدم التمييز فلا فرق في الاخراج بين ان
 يكون منها ما دفنته واحدة او من احد هاتين يوم ومن الاخر
 في يوم لا على قول سمعون فتقوله فان لم يثبت الخ قريته على قول مالك
 وابن القاسم اذ معنى وعلم اي تميزت ناحية وجهته وهذا لا يتأتى
 على قول سمعون لانه يقول ان لم يحصل خلط بان زرع كل واحدنا
 لا شركة بينهما وياخذ كل واحد ما انت بذره ويتراجعا في الاكوبة
ص فان لم يثبت بذر واحد هاهنا ولم يحتسب به ان غروا عليه مثل
 نصف النابت والا فيلبي كل نصف بذر الاخر والزرع بينهما **ش** يعني
 ان الشريكين اذا لم يخلط البذر وانما حصل كل واحد بذره الى العقد ان
 يبيد الشركة وبذر كل بذره على حدة ويميز موضع كل وتم يثبت
 بذر واحد هاهنا فان الذي لم يثبت بذره لا يخلوا اما ان يفرض احده
 ام لا فان غروا بان علم انه لا يثبت بان كان قد غروا او سوا فانه لا بد
 يحتسب به في الشركة والشركة باقية بينهما ويبرم للذي ثبت بذره مثل

نصف التنابت اي قمتا صحيحهما صحيحا بن عبد السلام وبن علي الرجوع
علي الفار بنصف قيمة العمل قال المؤلف وبن علي الرجوع عليه بنصف
قيمة كرا الارض التي عرفها انتهى والمراد بنصف قيمة العمل ونصف
قيمة كرا الارض هو حصته الموروثة كلها فتفسير جميع حصته علي
الفار لانه غور بالنمل وقوله وعلم اي علم انه بذره ولا يلزم منه
المزور فلذا قال ان غروا ان لم يفرش تركيه بان لم يكن عنده علم
انه لا يثبت او يعلم ذلك وبنه لشركته فان الشركة بينهما ايضا ثابتة
بغير كل واحد لصاحبه مثل نصف بذره الذي لم يثبت اي قمتا
قد يما سوسا وبغير الذي لم يثبت بذره الذي ثبت بذره مثل نصف
بذره اي قمتا صحيحا جديدا وهذا اذا فاق الابن في الصورتين
فان لم يثبت قمتا اذا غروا يخرج بكيلة وزيمته التي لم تثبت من زريته
ثبت فيزرها في ذلك القليب وهما علي شركتهما وفيما اذا لم يفرش
كل قدر حصته منه ويزرعان ذلك في القليب ان احبا وان لم يعلم
من لم يثبت زرعه منها فالذي يظهر ان ما ثبت بينهما علي حسب
ما دخلا عليه وباضاع كذلك ولا رجوع لاحدهما علي الاخر شي **مس**
كان تناوبا في الجميع **مس** هذه اولي الصور الجارية وهي خمس واخرها
قوله اولا حدهما الجميع الا العمل ان عقد ابلغا الشركة ثم اشار الي
الصور الخمس المنوعة بقوله لا الاجابة الي قوله وعمل وبنهوم قوله
ان لم يتفق ما للعامل عن نسبة بذره والميني ان المتزاعين اذا
تناوبا في جميع ما اخرجاه فان الشركة تكون صحيحة وياخذ كل واحد
منهما من الربح بقدر ما اخرج وهذا الثاني هو المراد من قوله
سا بقاوتنا وبا اي في الربح كما هو وببارة ان مصدرية لاسطوية
والكان كان التمثيل لا كاف التشبيه اي مثال ما استوفي جميع الشروط
ان تناوبا

ان تناوبا في الجميع اي من ارض وغيرها والعمل الذي يجوز اشتراطه
هو الموقوف دون المصادق والراس فلا يجوز اشتراطها علي مذهب
ابن القاسم وصححه ابن الحاجب لانها مجهولان لا يبري كيف يكونا
وشان ذلك قد يتل ويكثر **مس** او قابل بذ واحدهما عمل **مس** يعني
ان الارض اذا كانت بينهما ملك او كرا واخرج احدهما البذر
والاخر العمل وقيمة العمل مثل قيمة البذر فان الشركة تكون صحيحة
صحيحة ايضا **مس** او ارضه وبذره **مس** يصح نصيبه عطفا علي بذر
اي او قابل ارضه وبذره عمل ورفض اي او قابل ارضه وبذره عمل
احدهما ان حمل العمل علي عمل البذر والبنوكات مسيلة سخوف
ومحمد وكان ماشيا علي سحار سخون وان حمل علي عمل البذر فقط كانت
مسيلة النجس وفيها خلاف ايضا ويكون ماشيا علي سحار النجس اي
اقابل ارضه وبذره وبقره عمل بده فقط والاولي حمل العمل
علي ماشي عمل البذر والبنوكات اشار الي مسيلة سخون ومحمد
لا الي مسيلة النجس لعل يتكرر مع قوله اولا حدهما الجميع الا العمل
وليل يلزم الاطلاق في حمل التقييد وهي مقيدة فيما ياتي بها
اذا عقد ابلغا الشركة **مس** او بعض **مس** اي وكذلك تقع الشركة
اذا اخرج احدهما الارض وبعض البذر واخرج الاخر العمل وبعض
البذر واشار لشرط الصحة في هذه بقوله **مس** ان لم يتفق ما للعامل
عن نسبة بذره **مس** اي ان لم يتفق ما ياخذ العامل من الزرع عن
نسبة بذره بان زاد او ساوي كما لو اخرج ثلث الزريته واحد
النصف او اخرج النصف واخذ النصف واما ان يتفق ما ياخذ
العامل من الزرع عن نسبة بذره كما لو اخرج مع عمل ثلثي البذر واخرج
صاحب الارض ثلث البذر علي ان الزرع لهما نصفان لم تقع الشركة

لان زيادة البذر هناك الارض **ص** او لاحد هما الجيع الا العمل
ان عقد ابلغ الشركة لا الاجارة او اطلقا **ش** هذه المسئلة تفرق
بسبب الخماس وهو رطلان يخرج احدهما البذر والارض والبقر
وعلى الآخر عمل يده فقط وله من الزرع جزو ربع او غيره من الاجرة
وحاصل القول فيها انه ان عقد اهما بلفظ الشركة جازت اتفاقا
وان عقد اهما بلفظ الاجارة لم تجز لانها اجارة تجز بمجهول وان
عري عن ذلك بان اطلقا القول عند العقد فحملها بن القاسم على
الاجارة فمنها وحملها سحنون على الشركة فاجازها والمفتي
الاول واذا علمت هذا فنزل على كلام المولى بهذه مطابقة
وانظر في كلام التمام والمواد بالعمل الحرف لا الحصاد والدراس لانه
مجهول في شرط عليه ان يزرع من الحرف فسدق والعرف كالشرط
واما لو تطوع بزرع من الحرف بعد العقد كالحفظ والسقي والتبني
والحصاد ونحوها فذلك جائز وله حصته من التبن لانه شريك وقوله
او اطلقا مخطوف على اجارة باعتبار المعنى كانه قال ان عقد ابلغ
الشركة لان عقد ابلغ الاجارة او بالاطلاق فهو عطف راعي
فيه المعنى لا الصانع والافسد وما ذكره المولى في هذه المسئلة
من التفصيل هو المصواب تنحالا بن رشد واعتراض بن عرفة عليه
مردود **ص** كالنار في وشاويها **ش** التشبيح بالفساد وهو
قوله لا الاجارة او اطلقا والمعنى انه اذا اخرج احدهما ارضا لها قدر
وبال فالنار لها صاحب وتساويها بعد اهما من البذر والعمل فانه لا
يجوز لما فيه من كرا الارض بما يخرج منها نعم ان دفع له صاحب نصف
كرا الارض فانه يجوز حينئذ كما في المدونة واما الارض التي لا قدر لها
فالنارها في النور من المذكور جائز **ص** او لاحد هما ارض رخيصة وعمل

علي

على الاصح **ش** مخطوف على الممنوع ايضا وتنفذ من الصورة الخامسة
في مفهوم قوله ان لم يتفق بالعامل عن نسبة بذره والمعنى انه
اذا اخرج احدهما ارض رخيصة وعمل والاخر بذرا فان ذلك لا يجوز
على ما صوبه بن يونس فتوله على الاصح فيه نظر كما في بن عاري فان
قلت تنصيب الارض يكونها لها بال في المسئلة التي قبل هذه فيجب
انها اذا كانت لا بال لها تصح وهو كذلك لكن يخالف قوله جهنا
او لاحد هما ارض رخيصة وعمل حيث منعت جهنا واجوز فيهما من
قلت لا يخالفه لان الارض في هذه وقت في مقابلة البذر فلذا
منعت وفي الاول لم تنع كذلك فلذا اجوز واما عكس صورة المم
هذه ما اذا كان العمل من عند احدهما والبذر والارض من عند
الاخر فاجاز ولو كانت الارض لها خطب وبال بشرط مساواة العمل
للارض والبذر كما مر وقد اشار المولى لهذه فيما مر بنوله او
ارضه وبذره والمراد بالعمل عمل اليد والبذر وما ذكره الزراعة
الصحيحة وشروطها علم ان الفاسدة ما اختلف منها شرط فلذا
لم يجز ليها بل اقتصر على حكمها فقال **ص** وان فسدت وتكافى
عملها فينهيها وتواد غيره **ش** يعني ان الزراعة اذا وقعت فاسدة
بان اختلف شرط من شروط صلاحها فانها تنسخ قبل العمل فان فات
بالعمل وتساويها فيه فان الزرع يكون بينهما على قدر عملها لانه
تكون عنه ويتزاد ان غير العمل كما لو كانت الارض من احدهما والبذر
من الاخر فيرجع صاحب البذر على صاحب الارض بمثل نصف
بذره ويرجع صاحب الارض على صاحب البذر باجرة نصف ارضه
ولا حقاني فساد هذه الصورة لمقابلة الارض البذر **ص** والاه
فلعامل وعليه الاجرة كان له بذرع عمل او ارض او كل لكل **ش**

سواء علموا قدر الحق المبري منه اولاد واليه اشار بقوله وان جهله
الثلاثة اي الوكيل والموكل او من عليه الحق لانها هبة مجهولة وهي
جائزة وكذلك يجوز له ان يوكل من يستتيب عنه في الحج او يوكل من يحج
عنه لان كلام المؤلف في بيان ما يقع فيه الوكالة لا في بيان ما يجوز فيه
وهذا في الحقيقة استنباط لا يباين وتقدم الفرق بينهما في الحج عند
قول المؤلف وكره استنباطه صحيح في فرض **ص** واحد في خصوصية
وان كره خصمه لان قاعد خصمه ثلاث الاعداء وحلف في كسفر
ش اي لا يجوز للشخص ان يوكل في الخصومة اكثر من واحد الا بولي
الخصم واما توكيل اكثر من واحد في غير خصوصية فيجوز وليست التا
في خصوصية للوحد كما قيل فيصح ان يوكل الواحد في خصوصيات
متعددة ويجوز للشخص ان يوكل في الخصومة قبل الشروع فيها
وان كره خصمه او القاضي ذلك لان الحق في التوكيل للموكل في
حضور الخصم او غيبته الا ان يقاعد الموكل خصمه ثلاث مجالس
ولو في يوم واحد وتتعدد المقالات بينهما فليس له ان يوكل من
يخاصم عنه الا ان يحصل للموكل عذر من مرض او سفر وغرها
فلم حينئذ ان يوكل من يخاصم عنه واذا ادعى ارادة سفر حلف انه
ما قصد له يوكل ومثله دعوي ان يباطنه مرضا ومثله دعوي
انه كان نذرا عنكما فادخل وقتة فانه يحلف على جميع ذلك وهل
من العذر حلفه ان لا يخاصمه وقد تقرر له **تت** فقال محمد ابن
عمر من حلف ان لا يخاصم خصمه لانه اخرجته وشأته جاز له ان يوكل
غيره وان حلف لا لموجب فلا ويكون دخول هذه تحت الكافي فيحلف
انما وكل لذلك انتهى اي لا حرجه وشأته له **ص** وليس له حينئذ
عوله ولا له عزل نفسه ولا الاقرار ان لم يفوض له او يحيل له **ش** اي

ليس

ليس للموكل حين ان قاعد الوكيل خصمه ثلاث عزل وكيله ولا
للكيل عزل نفسه وبينهم الاعداء وحلف في كسفر كما مرقى الموكل
وليس للوكيل ان يفوض موكله بدين ولو وكله على الخصام الا ان يكون
وكله وكالة مفوضة او يحيل له عند عقد الوكالة ان يفوضه فلو كمل
حينئذ ان يفوض موكله بما يشبه ولم يفرض ينضم عليه وكان الاقرار
من نوع تلك الخصومة وظاهر كلام المؤلف التقييد بالثلاث
فالشرط عليه عوله في اقل من ذلك وهذا يقتضي كلام المتطبي اي
اذا اعلن بقوله واشهد عليه ولم يكن منه تفويض في تاخير اعلام
الوكيل بذلك واما ان عوله سوا فلا يجوز عوله ويلزم ما فعله الوكيل
وما اقر به عليه ان كان جعل له الاقرار قال ابن رشد وابن الحاج ومهم
كلام المؤلف ان الوكالة لو كانت في غير الخصام لكان للموكل عزل
والوكيل عزل نفسه وهو كذلك وقد سرح المؤلف هذه في اخر البيان
بقوله وهل لا تلزم اوان وقعت باجرة او جعل فكلها واللام تلزم تودد
ص والخصم اضطراذه اليه **ش** المراد بالخصم هنا هو الذي عليه الدين
والضهير في خصمه يرجع لصاحب الدين والضهير في اضطراذه يرجع
للكيل والضهير المحتوض مالي يرجع الي الاقرار والمعني ان من عليه
الحق له ان يضطر الوكيل الي ان يحيل له الموكل الاقرار ثم يخاصمه بعد ذلك
او خصم الموكل اضطراذه اي الموكل الي ان يحيل للوكيل الاقرار **ص**
قال وان قال قريعي بالف فاقرار **ش** يعني ان المازي قال من عن
نفسه انها قال الموكل للوكيل اقر عني بالف كونه فانه يكون اقرارا من
الموكل لزيد فلا يحتاج لانشاء الوكيل الاقرار بذلك ولا ينفع الموكل من
الرجوع عن ذلك وعزل الوكيل عنه ويكون الوكيل شاهدا عليه ومثل
ذلك ابر فلان من الحق الذي ي عليه فانه ابر من الموكل كذا بظهره **ص**

في كمين وحسية كظهار **ش** يعني ان الوكالة تقع في قابل النيابة
كما مر في الايمان لانها اعمال بدنية وكذا الوضوء والصلاة ولا
على المعاصي كالظهار لانه منكر من القول وزور ومنه النصيب
واكتل المدوان وما اشبه ذلك من المعاصي فان قيل التوكيل على
الطلاق صحيح وعلى الظهار غير صحيح فما الفرق قلت قال الساقط
يكن ان يقال الفرق ان التوكيل في الطلاق في الصيغة اي وكلمة
في ان يقول لها انت طالق اي وليس فيها حسية واما في الظهار فلا
صيغة بل في المعنى فاذا قال لها انت علي كظهار أم لم يقع
التوكيل في هذه الصيغة انتهى فان قيل التوكيل على الطلاق في
الحسين حسية كالظهار مع صحة ما ذكر قلت قد يفرق بان حسية
الظهار أصلية بخلاف اتباع الطلاق في الحين انما هو لامر خارج
وان كان الاصل وهو الطلاق غير حسية تامل **ص** بما يدل عرفا
ش هذا متعلق بقوله صحة الوكالة والمعنى ان الوكالة لا تنقضي
بالصيغة الدالة بتول او فعل او ارسال وانما الحكم في ذلك العرف
والعادة ولا بد مع الصيغة من القبول فان وقع بالقبول فواقع
وان ظار فيها الخلاف المتقدم في المجردة والمملكة ويدخل في قوله
بما يدل عرفا الاشارة من الاخرس فما لا يدل على الصيغة عرفا ويدل
عليها لغة لا يكون من صيغتها ولذا قال لا يجرى ذلك فافها
فدل عليها لغة لا عرفا وظاهر كلام المؤلف يستل الاشارة من الناطق
وفي كلام الشافعي ما ظاهره خلافه **ص** لا بمجرد وكلمة بل حتى يوافق
ش يعني ان قول الموكل لو كليله وكلمتك او فلان وكيلي لا يفيده وتكون
وكالة باطلة بل حتى يقول فوضت اليك اموري في كل شيء او اقمك ثانيا
او نحو ذلك او يتقيد بن عبد السلام اتفق مالك والشافعي على عدم افادة

الوكالة

هذا هو
المراد
منه

الوكالة المطلقة وقال مالك هي صحيحة ويكون الوصي ان يتصرف
في كل شيء لليتيم كوكالة التوفيق ولعل الفرق بينهما قرينة الوقت فان
اليتيم محتاج لان يتصرف في كل شيء فاذا لم يوص له غيره هذا
الوصي ولم يستثن عليه شيئا والسبب الذي لاجله اوصي عليه وهو
الحاجة الى النظر عام وجب عموم السبب ولا كذلك الوكالة فان
الموكل قادر على التصرف في كل شيء ماله يتصرف فيه ولا بد له ان
يستفيد به عادة فاحتج من ذلك الى تقييد الوكالة بالتوفيق
او غيره فتوليه بل حتى يوافق وقوله بعد او يعين الخ وقوله وتخص
وتقييد بالعرف اشارة الى بيان الموكل فيه **ص** فيمضي النظر الا ان
يقول وغيره نظر **ش** يعني ان الوكالة اذا وقعت مطلقة مخصوصة
فانه يعمى من فعل الوكيل ما كان علي وجه السداد والنظر اذا
الوكيل انما يتصرف بما فيه الخط والمصلحة واما الذي لا مصلحة
في فعله فان الوكيل منزول عنه شرعا فلا يعمى فله فيه الا ان يقول
الموكل للموكل امضيت ما كان نظرا وما كان غير نظرا فان ذلك
يعمى والتفسير بالامضاء بالنسبة لقوله غير النظر اذا النظر جاز
ابناء بخلاف غيره فلا يحل الاقدام عليه ابتداء وبعبارة اخرى يعمى
غير النظر انه ليس للموكل رده ونقضه وقوله غير منصوب اي الا
ان يقول واجزت غير النظر والرفع على الحكاية اي هذا اللفظ
مثل يقال له ابراهيم ومعي كونه غير نظر اي عند الموكل وهو في
الواقع وعند المقلد نظر لانه لا يلزم من كونه غير نظر عند الموكل
ان يكون كذلك عند جميع الناس فهو بمنزلة مجتهد اجتهد فاجتهد
وليس المراد به السنة لانه لا يعمى التوكيل فيه لانه حسية وقد قال
المؤلف لاني حسية وبعبارة فهم المؤلف ان المراد غير النظر في كلام

ابن الحاجب السلف بان يبيع ما يملوك مائة بخمسين مثلاً فاعترض
ولهم غيره ان المراد بالنظر ما فيه نتيحة المال وبغير النظر بالانتية
فيه للمال كالمعتق والعتق والعتق اي ما اراد ثواب الاخره وحينئذ
فلا اعراض علي بن الحاجب فاقوليه كلام ابن الحاجب يتوربه كلامه
هنا ولا يلتفت الي ما فهمه المؤلف **ص** الا بالطلاق وانكاح بكرة وبيع
دار سكناء وعبد **ص** هذا مستثنى من تقديره قوله وغير نظري
الا ان يقول وغير نظري في غير النظر وغيره الا هذه الارب فان
فعله لا يعني فيها الا اذا انصرف الموكل للوكيل عليها بخصوصها قال
بعض ولعل المراد بالبعد الذي لسيد **ص** نظرا اليه كالتاجر ونحوه
او الذي له مزيد خدمة او نحوه مما يتقوى عوض السيد في بقائه
على ملكه والا فما الفرق بينه وبين غيره او بينه وبين الامه ان كان
المراد خصوص المذكور انتهى **ص** او يمين بنه او فريته **ص** هذا قسم قوله
حتى يفوت فيشترط في الموكل فيه ان يكون معلوما بالنظر والقربة
او العادة فلو قال وكلتك لم يند كما مر حتى يبيده بالتقوية
او بامر وفاعل **ص** وتخصر وتقي **ص** ضمير يعود على الشيء الموكل
فيه او على لفظ الموكل والمعنى انه اذا كان لفظ الموكل عاماً فانه
يتخصص بالعرف كما اذا قال وكلتك على بيع دواي وكان العرف
فيقضي تخصص ذلك ببعض انواع الدواي فانه يتخصص وكذا
اذا قال وكلتك على بيع هذه السلعة فان هذه اللفظ عام في
بيعها في كل مكان وربما كان العرف انما يتبع هذه السلعة
في سوق مخصوص او في زمان مخصوص فيخصص هذه العموم وكذا
اذا كان الشيء الموكل عليه مطلقاً ولفظ الموكل فانه يتقيد بالعرف
كما لو قال اشترى فانه يتقيد بما يليق به والعام هو اللفظ المستقر

بالعرف

الصالح

الصالح له من غير حصر والمطلق هو اللفظ الدال على ما هيته بلا قيد
والضمير في قوله فلا يبيده يرجع لما خصصه العرف او قيده اي فلا
يتقيد به الى غيره وهو تكرار مع قوله وتخصص وتقييد بالعرف ولو سكت
عن كان احسن لكن ذكره ليرتب عليه قوله **ص** الا على بيع فلم يطلب
التمن وقبضه واشترافه قبض المبيع ورد المبيع ان لم يمين
موكله **ص** يعني ان الوكيل على بيع له ان يطلب المشتري بالتمن وقبضه
منه ويدفع له موكله او شرأله ان يشتريه ويقبضه من بايعة وان
ظهوره يجب ظاهرهما باي فلم رده على بايعة بغير اذن موكله
وهذا اذا لم يمين الموكل للوكيل المبيع واما ان يمينه له بان قال اشتر
لي الشيء فلاني فانه ليس له رده وهذا ان الوكيل المخصوص اما الوكيل
المفوض اليه فلم ان يردده على بايعة ولو عينه له موكله ونحوه في المدونة
وقيد التخي **ص** رد المبيع بما اذا كان المبيع ظاهراً واما ان كان
خفياً كالسوقه ونحوها فلا شيء على الوكيل ولم يذكر في عرقه هذا
التقييد ولا صاحب الشامل **ص** وطوبى بئس وثلث ما لم يصح
بالبراة من دفع الثمن وكذلك اذا وكله على بيع شيء فانه يطلب
بالمثمن ما لم يصح بالبراة من دفع المثمن والا فلا يطلب بذلك
وانما المطالب بما ذكره الموكل **ص** كبشني فلان لتبيعه لالا اشترى منك
وبالعهدة ما لم يعلم **ص** تشبيه بقوله ما لم يصح بالبراة اي فان
صرح بالبراة بان يقول ويتقيد فلان دوني فلا مطالبة علي
الوكيل بالثمن كما ان من قال ببعثني فلان لتبيعه فانه لا مطالبة
عليه ويحتمل ان يكون مثلاً للتفصيح بالبراة ولو قال له ببعثني فلان
البك لا اشترى منك ولا اشترى له منك او ببعثني لتبيعي فان الثمن
يكون على المشتري لا على المرسل ولو اقر المرسل انه ارسله فلا شيء

فان كان
المراد
بالعرف
فان كان
المراد
بالعرف
فان كان
المراد
بالعرف

ما يختلف فيه الاغراض ام لا بخلاف ما عند بن شاس واستقرب بن عوف
الاول **ص** او يبيع باقل او اشترايه باكثر كثيرا **ش** يعني ان الوكيل اذا خالف
وباع باقل مما سماه له موكله ولو يبي سير فان الخيار ثبت للموكل ان
شأده وان شاء ازال ان البيع نكح فيه الزيادة لا النقص كما انه يغير
اذا خالف واشتري بزيادة على ما سماه له حيث كانت كثيرة وان كانت
يسيره فلا خيار للموكل سوا كانت السلفة حية ام لا فتوله او يبيع الخ اي
او يخالف في بيعه باقل في مقدرة وهي للسيبينة اي او يخالف في
سبب يبيع باقل لان المخالفة بسببه لا فيه وقوله واشتريه اي او يخالف في
في اشترايه باكثر اي بسبب اشترايه باكثر واكثر هنا ليس على باب بل المراد
به الزيادة سوا كان الاصل في نفسه كثيرا او قليلا ثم ان هذه الزيادة
قد تكون كثيرة وقد تكون يسيرة فان كانت كثيرة فالتخيير وان كانت
يسيرة فلا خيار والى ذلك اشار بقوله كثيرا فاذا الحكمين بالمنطوق
والمفهوم وفي الحقيقة ان قول الموكل **ص** الاكدينا رين في اربعين
بيان لمفهوم قوله كثيرا كانه قال الا ان قلت الزيادة في الشراكين
في اربعين فلا خيار للموكل بسبب ذلك لان ذلك مما يتفان الناس
في مثله وفي بعض النسخ لاكدينا رين بلا النافية وهي صوب او الاعمى
غير وهذا اولى من التصويب لانه اذا امكن تقييد العبارة من غير
تصويب كان اولى والخاص استقصائية **ص** وصدق في دفعها وان
سلم ما لم يطل **ش** يعني ان الوكيل اذا ادعى انه دفع الدينارين من عنده
قبل ان يسلم السلفة لموكله او بعد ان سلمها له ولم يطل الزمان بل
كان ذلك بقرب التسليم فانه يصدق في ذلك يمينه واما ان سلم السلفة
لموكله وطل الزمان ثم ادعى انه دفعها من عنده فانه لا يصدق
فتوله ما لم يطل اي زمن ما بين تسليم السلفة ودعواه انه دفعها

من عنده اي ليس عند ر فلا يصدق ثم ان تصديقه في الدفع يستلزم
التصديق في كونه زاد فاذا ادعى انه زاد صدق ما لم يطل وانما تصرف
للدفع ليللا يتوهم منه كالمضامن لا يرجع الا اذا ثبت الدفع **ص**
وحيث خالف في اشترايه **ش** اي ان الوكيل على الشرا اذا خالف مخالفة
توجب للموكل الخيار كان زاد كثيرا في اشترايه او اشتريه لائق او نحو
ذلك فان الوكيل يلزمه ما اشتراه حيث لم يوضه موكله وكلام الموكل
مفيد بما اذا كان البيع على البت او على خيار البايع وامضى والا فلا يلزم
الوكيل المبيع وله رده وانظر اذا كان الخيار لهما واختار احدهما الا مضى
والاخر الرد وقوله يلزمه هو محل الافادة اي حيث لم يخير الوكيل البايع
بذلك والا فلا رده ومثله اذا علم البايع بذلك واما تخيير الموكل فقد
علم ما سبق وقوله ان لم يرضه موكله اي حيث يجوز له الرضا بذلك بدليل
قوله والرضي بخالفته في سلم كذا في عيب الا ان يقتل وهو فرضه
ش التبيين تام والمعنى ان الوكيل على شرايه اذا اشتراه وهو عالم
ببيع عيبا يرد به طوعا فانه يلزمه الا ان يرضى موكله بما اشتراه به وكذا
وكيله فذلك له الا ان يكون العيب قليلا والحال ان المبيع فيه غيبة
فانه يلزم الموكل حبيذ وقوله كذا في عيب اي بالنسبة للموكل بدليل
قوله ولا يوق به فانه فم ما لم يرضه من البحث هنا **ص** او في بيع يخير
موكله **ش** يعني ان الوكيل على بيع اذا خالف ما امره به الموكل او ما
فقتت العادة به فان موكله يخير في اجارة البيع والودان كانت السلفة
قائمة وفي الاجارة والتضمين ان قامت بجوات سوق فاعلى اي
تضمين التسمية ان سمي والقيمة ان لم يسم ولوربوا بمثله **ش** اي
ان الخيار ثابت للموكل ولو كان المبيع ربويا بمثله اي ولو كان الموكل
فيه ربويا بمثله كالوقال له مع التبع بدراهم فباعه بفول واشتريه

تق

المثل والسلمة مما يتابع به واستوت قيمة الذهب والدرهم والا
غير موكله قول واحد او في بعض النسخ وفي بن ذهب بالبا وفي بعضها
بغيرها فيلبي هذه النسخة فذهب صفة موصوف محذوف وفي
الاول ففي الداخلة على قوله بن ذهب مد فوكلها في الحقيقة
محذوف اي وفي بيعه بن ذهب لان حرف الجر لا يدخل على مثل
واما مدخول في الداخلة على قوله في بدراهم فاما ان يقال ان
مد فوكلها محذوف اي في قوله بدراهم اي بيعه بدراهم واما ان
يقال دخلت على بدراهم على سبيل الحكاية كما قاله من عازي فكان
المراد هذا اللفظ **و** حيث يفعل في لا افعله الا لئلا يعني ان
الموكل بحيث يفعل وكيله الا لئلا من الموكل انه لا يفعل بنفسه
فانه لا يثبت بفعل وكيله فلا اذا حلف لا يتنوي غير فلان اطلاق
عبد او لا يبيعه فامر غيره فاشتره او ضربه او باعه فانه يثبت
الا ان ينوي انه لا يفعل بنفسه هذا اذا حلف بالله تعالى او بعتق
غيره من واما ان كان بطلاق او عتق معين وكان على يمين بيعة
تشهد عليه بالحلف فانه لا ينوي في ذلك ان قال اني اردت ذلك
بنفسي ويصح عليه الطلاق ويلزمه العتق كما مر في باب اليمين
عند قوله الا لموافقة وبيعة او اقرار في طلاق وعتق فقط **و**
ومنع ذي في بيع او شرا او تقاض وعده وعلى عده **ش** يعني
ان الكافر من حيث هو كان ذميا او غيره يمتنع على المسلم ان يوكله
في بيع او شرا لانه لا يتنوي في معاملته وكذلك يمتنع على المسلم ان
يوكل الكافر على تقاضي ديونه ولو على كافر لزمهم الربا واستحلاله
له قال مالك وكذلك عبده النصراني لا يجوز ان يامره ببيع شيء
او شرايه ولا اقتضائه ولا يمنع المسلم عبده النصراني ان ياتي

الكنية

الكنيسة ولا من شرب الخمر واكل الخنزير قاله بن القاسم ولا يشارك
المسلم ذميا الا ان لا يبيع علي بيع او شرا الا بحضرة المسلم قال ولا
باس ان يبايعه اذا كان الذي لا يبيع حصة خمر قال ولا احب
لمسلم ان يدفع لذي في فواضل لمعلم بالربا ولا يأخذ منه قراضا لئلا
يدخل نفسه وان وقع لم يمتنع وكذلك يمتنع توكيل العدو وعلى عده
وسواكات العداوة دينوية او دينية ومهما مانع شرعي فيجوز
توكيل المسلم على النصراني واليهودي الا ان يكون بينهما عداوة
دينوية ولا يجوز توكيل اليهودي او النصراني على مسلم ولا يجوز
توكيل يهودي على نصراني ولا عكسه ومحل المنع ما لم يرض الموكل
عليه بخلاف منع توكيله الكافر على المسلم فانه مطلق لان المنع
من ذلك لحق الدم وظاهر قوله ومنع ذي في بيع الخ انه لا يمنع من
التوكيل في غير ما ذكر كقبول النكاح للزوج وكدفع الحبة **و**
والرشي بخالفته في سلم ان دفع له الثمن **ش** مطلق على ذي الكفاي
ان الموكل اذا امر وكيله ان يسلم له دراهم في طعام او في عرض
موصوف او في غير ذلك فخالف واسلمها في غير ما امر به فلا له
يجوز للموكل ان يرضي بما فعله وكيله حيث دفع الدراهم للتوكيل
لان الرشي بافعل يودي الى فتح الدين في الدين لان الموكل لما تودي
على الدراهم لو تمت ذمته فلو رضى الموكل بما فعل فقد فسخ ما ترتب
على الوكيل في ذمته في شيء لا يتجمل الا ان يراى في اخذ الطعام يبيعه
قبل قبضه لان الوكيل انما اسلم لنفسه فالطعام قد وجب له
بتعديه فلا يجوز له ان يبيعه حتى يقبضه واما ان لم يدفع للوكيل
الدراهم فلا يمتنع له الرشي بخالفته الوكيل فاذا امرته ان يسلم لك
في طعام او حيوان موصوف او في غير ذلك ولم تدفع اليه الثمن

باليمين سلمة فصرف اليمن يمين فان شا اجاز فعل وكيله وان شاء
 روه بنا على ان الخيار الحايي ليس كالشرطي وهو قول بن الناسم
 ومنع التخيير اشبه وقال ليس للاموال مثل طعامه بنا على ان الخيار
 الحايي كالشرطي وكلام المؤلف متيد بما دام يعلم المشتري بتقدي
 الوكيل فان علم فالمعتد فاسد نقله بن عوفه عن المازري **ق** ان لم
 يلتزم الوكيل الرايد على الاحسن **ش** يعني ان محل التخيير المذكور للوكيل
 ما لم يلتزم الوكيل الزايد على ما سمي له في الشرا او على ما باع به في البيع
 فعلى هذا انكون الزيادة مستمثلة في حقيقتها ومجازها لان الوايد
 في البيع في المبيى نقص والاوي انه من باب الاكتفاي ان لم يلتزم
 الوكيل الزايد او الناقص على حد قوله تعالى سرايل تبيعكم الجراي
 والبرد فينطبق على البيع والشرا **ل** ان زاده في بيع او نقص في شرا
ش يعني ان الوكيل اذا زاد على ما امر به في البيع او نقص عما امر
 به في الشرا فانه لا خيار للموكله لان هذا مما يوجب فيه وليس مطلق
 المخالفة توجب خيارا وانما يوجب مخالفة يتعلق بها عرض صحيح
 ويدخل في قوله لان زاده في بيع ما اذا قال له بعهامشرة لاجل
 فاعها بمشرة نقدا **ل** او اشتريها فاشترى في الذمة ومثدها
 وعكسه **ش** اي وكذلك لا خيار للموكل فيما اذا دفع لوكيله عشرة مثلا
 وقال له اشتريها فاشترى الوكيل بمشرة في ذمته ثم نقد المشرة
 بعد ذلك للبايع او قال له اشترى في ذمتك ثم نقد المشرة فاشترى
 بها ابتداء فانه لا خيار للموكل ايضا لان الثمن مستهلك في الحالتين
 على كل حال وليس هنا اجل حتى يكون له حصنة من الثمن لان المراد
 بالذمة ان يكون الثمن غير معين وليس المراد بها التاجيل **ل** او
 شاة بدينار فاشترى به اثنين لم يكن افرادهما والاخير في الثانية **ش**

يعني

يعني انه اذا وكله على شرا شاة بدينار مثله فاشترى له شاتين بدينار
 في عقد واحد فانه لا خيار للموكل حيث لم يكن افرادهما بان **قال**
 صاحبها لا يبيعهما الا معا والاخير للموكل في ثابته الاثنين فان
 اخذ واحدة بخصتها من الثمن وان شا اخذها معا وليس المراد
 التي اشترى ثانيا لان الموضوع ان العقد واحد ولا بد ان
 يكونا واحدا على الصفة فان لم تكن واحدة على الصفة فانه
 بخير مطلقا واما ان اشتراها مترتبتين فان كانتا او الاولى على
 الصفة لزم الاول وخير في الثانية وان كانت التي على الصفة
 هي الثانية فانه بخير في الاولى وتلزم الثانية وقوله او شاة بالذهب
 عطف على عموم اشترى ولو قل شاة لكان اشمل فلو تلتك الشاتان
 كان ضمنا كما من الموكل ان لم يكن افرادهما والا لزم الوكيل وله
 واحدة **ل** او اخذ في سلمك حملا او رهنا وضمنه قبل علمك به
 ورضاك **ش** يعني ان الوكيل اذا اخذ في سلم حوكة حملا او رهنا الى
 حين وفايه فانه لا خيار للموكل في ذلك لان هذا زيادة توثق
 ومصلحة تعود على المسلم وفيه بما اذا اخذها بعد العقد فامت
 اخذها في عقد السلم كان لها حصنة فيثبت للموكل الخيار واذا
 هلك الرهن قبل علم الموكل به ورضاه ففما نه من الموكل وكلام
 المؤلف في الوكيل المخصوص والا ففما نه من الموكل **ل** وفي ذهب
 في بدراهم وعكسه قولان **ش** يعني ان الوكيل اذا باع او اشترى
 بالذهب وقد نهى له الموكل على الدراهم او باع الوكيل او اشترى
 بالدراهم وقد نهى له على الذهب هل ذلك لازم للموكل بنا على
 انها جنس واحد اولم الخيا ربا على انها جنسان في قولان **ل**
 مشهوران ومحليهما اذا كان الذهب والدراهم نقد البلد وثن

الوكيل وان هلك جوده
 او في الموكل وفيها من

المثل والسلمة ما يتابع به واستوت قيمة الذهب والدرهم والا
خير موكله قول واحد او في بعض النسخ وفي يد ذهب بابا وفي بعضها
بغيرها فلي هذه النسخة قد ذهب صفة موصوف محذوف وفي
الاول فني الداخلة على قوله يد ذهب مد خولها في الحقيقة
محذوف اي وفي بيعه يد ذهب لان حرف الجر لا يدخل على مثل
واما مد خول في الداخلة على قوله في يد درهم فاما ان يقال ان
مد خولها محذوف اي في قوله يد درهم اي بيعه يد درهم وامان
يقال دخلت على يد درهم على سبيل الحكاية كما قال ابن عازي فكان
المراد هذا التفظ **و** حيث يفعل في لا افعله الا لئلا يبيح ان
الموكل يثبت بفعل وكيله الا لئلا من الموكل انه لا يفعل بنفسه
فانه لا يثبت بفعل وكيله فاذا حلف لا يشترى عبدا فلا ان يبيع
عبده او لا يبيعه فامر غيره فاشتره او ضربه او باعه فانه يثبت
الا ان ينوي انه لا يفعل بنفسه هذا اذا حلف بالعدم تعالى او بفتح
غيره واما ان كان بطلاق او عتق معين وكان على يمينه يمين
نشهد عليه بالحلف فانه لا ينوي في ذلك ان قال اني اردت ذلك
بنفسي ويصح عليه الطلاق ويلزمه العتق كما مر في باب اليمين
عند قوله الا لمرافعة او يمينه او قرار في طلاق وعتق **ف**
ومنع ذي في بيع او شرا او تقاض وعده وعلى عده **ش** يعني
ان الكافر من حيث هو كان ذميا او غيره يمتنع على المسلم ان يوكله
في بيع او شرا لانه لا يخفى في معاملاته وكذلك يمتنع على المسلم ان
يوكل الكافر على تقاضي ديونه ولو على كافر لم يلزمه الوفاء واستلزام
له قال مالك وكذلك عبده النصراني لا يجوز ان يامر به يمين
او شرايه ولا اقتضايه ولا يمنع المسلم عبده النصراني ان ياتي

الكنيسة

الكنيسة ولا من شرب الخمر او اكل الخنزير قاله بن القاسم ولا يشارك
المسلم ذميا الا ان لا يبيع على بيع او شرا الا بحضرة المسلم قال ولا
باس ان يبايعه اذا كان الذي لا يبيع حصة خمر قال ولا احب
لمسلم ان يدفع لذي في قراضا لمعلم بالربا ولا يأخذ منه قراضا لئلا
يدخل نفسه وان وقع لم يفسخ وكذلك يمتنع توكيل العدو وعلى عده
وسواكات العداوة دينية او دنيية ومهما مانع شرعي فيجوز
توكيل المسلم على النصراني واليهودي الا ان يكون بينهما عداوة
دينية ولا يجوز توكيل اليهودي او النصراني على مسلم ولا يجوز
توكيل يهودي على نصراني ولا عكسه ومحل المنع ما لم يرض الموكل
عليه بخلاف منع توكيله الكافر على المسلم فانه مطلق لان المنع
من ذلك الحق الدم وظاهر قوله ومنع ذي في بيع الخ انه لا يمنع من
التوكيل في غيره ما ذكره كقبول النكاح للزوج وكدفع الهبة **ش**
والرضي بخالفه في سلم ان دفع له الثمن **ش** مخطوف على ذي الكف
ان الموكل اذا امر وكيله ان يسلم له درهم في طعام او في عرض
موصوف او في غيره ذلك فخالف واسلمها في غيره امر به فلا له
يجوز للموكل ان يرضي بما فعله وكيله حيث دفع الدرهم للموكل
لان الرضي بافعل يودي الى فتح الدين في الدين لان الموكل لما تودي
على الدرهم لو تمت ذمته فلو رضى الموكل بما فعل فقد فسخ ما ترتب
على الوكيل في ذمته في شيء لا يتجمل الا ان يراى في اخذ الطعام يمينه
قبل قبضه لان الوكيل انما اسلم لنفسه فالطعام قد وجب له
بتقدمه فلا يجوز له ان يمينه حتى يقبضه واما ان لم يدفع للموكل
الدرهم فلا يمتنع له الرضي بخالفه الوكيل فاذا امرته ان يسلم لك
في طعام او حيوان موصوف او في غيره ذلك ولم تدفع اليه الثمن

الذي هو راس المال فخالف واسلم في نحو ما امرته به فانه يجوز لك
ان ترضي بما فعل وتدفع له الثمن لانه لم يجب لك عليه دين فتضمنه
في شيء لا يتجمله الا ان ولك ان لا ترضي به ويشترط في منع الرضي ان يكون
الثلث المدفوع مما لا يعرف بعينه وما يعرف بعينه وفان وان
يطلع على الخالفة قبل حلول الاجل وقبل قبض الوكيل فان اطلع
عليه بعد قبض الوكيل اي ولو قبل حلول الاجل جاز للموكل
الرضي ولو كان طعاما ولو اطلع بعد حلول الاجل وقبل قبض الوكيل
فيمنع من الرضي به حيث كان المسلم فيه طعاما والاجاز **من** وبينه
نفسه ومجوره بخلاف زوجته ورفيقته ان لم يجاب **من** يعني ان
الوكيل على بيع شيء لا يجوز له ان يبيع من نفسه ولو كان بغير
مخافة ما لم يكن بحضرة الموكل ولم يسم له الثمن ولم ياذن له في
ايبيع لنفسه والاجاز كما قال الشيخ كرم الدين وهو حسن في غير
مسئلة ما اذا سمي له الثمن فان كلام بن عوفه **يبين** ان المتقدم
المنع مع التسمية وكذلك لا يجوز للوكيل ان يبيع ما وكل على بيعه
من مجوره من صغير وسفيه وعبده نحو الماذون له وشبهه شريكه
المناوض لانه كنفسه ومثل البيع لمن ذكر الشرا منه ولا يمنع
الوكيل ان يبيع ما وكل على بيعه من زوجته ورفيقته الذي لا جرح
عليه وهو المكاتب والمأذون له انه اذا كان بلا مخافة فان حابا
في ذلك بان باع ما يساوي عشرة بخسة مثلا فانه لا يجوز ويحضي
البيع ويغرم ما حاباه والعبرة بالمخافة وقت البيع والفرق
بين منع بيعه لمجوره ومجوره لرفيقته ان المجور لا يتصرف لنفسه
وانما الولي هو الذي يتصرف له فاذا باع له فكانه باع لنفسه بخلاف
المأذون له والمكاتب والزوجة فانهم يستقلون بالتصرف لانفسهم

وينيب

وينيب اليهم **من** واشتراؤه من يفتق عليه ان علم ولم يبينه **من**
موكله وعق عليه والا فيلزم امره **من** يعني ان الوكيل على شرا
رفيق غنوجين فاشترى رفيقا يفتق على موكله وهو يعلم
بالقوابه ولو لم يعلم بالحكم فانه لا يجوز له ذلك واذا وقع الشراء على
هذا الوجه الممنوع فان الرقيق يفتق على الوكيل ويغرم نفسه
ولا يراه للموكل واما ان عينه الموكل للوكيل فانه يفتق على الموكل
بان قال للوكيل اشترى هذا الرقيق او اشترى عبد فلان فاشترى
فاذا هو من يفتق على الموكل وسواء علم الوكيل بان يفتق على
موكله ام لا وكذلك يفتق على الموكل اذا لم يعلم الوكيل بالقوابه
سواء عينه الموكل للوكيل ام لا ففصير الكفا في اشتراؤه للوكيل
وفي عليه للموكل وفاعل علم الوكيل وصغير الكفا في بيعه راجع لمن
وكذا فاذا يفتق وعق والكفا في عليه للوكيل ومثل الوكيل في ذلك
المبضع **من** وعامل الفراض ومن اخذت في صداقته من يفتق
عليها **تبيين** انما يفتق على الوكيل بشروطه اذا كان موسرا فان
كان مسرا يضمن عتق ما فضل منه والولا للموكل ان كان بكماله
بيع كماله وينيب فيما اذا يبيع بضمه ولم يوجد من يشتري شقصا ان
يباع كماله ويكون الثمن كله للموكل ولو حصل فيه ربح لان الوكيل
لا يربح ثمة لو اشترى الوكيل من يفتق على نفسه فانه لا يفتق
لانه لا يملكه وسواء قلنا ان المقعدة تقع للموكل ابتداء او للوكيل
علي ما يظهر مراعاة لقول الاخر قاله بعض **من** وتوكيله الا ان لا
يليق به او يكثر **من** يعني ان الوكيل لا يجوز له ان يوكل غيره مستقلا
على ما وكل فيه بغير رضى موكله الا ان يوكله على بيع شيء لا يليق
به ببيع دابة في السوق وغود لك وهو شريف النفس صاحب

جلالة بين الناس لا يناسبه ان يتولى ذلك بنفسه او يوكله على بيع
شيء كثير او شرايه ولا يمكنه فعل ذلك بنفسه الا بمشقة فيجوز له
حينئذ ان يوكل غيره على فعل ما لا يليق او على مساعدته في فعل
ذلك الشيء الكثير لانه يوكله استئلا لا بخلاف الاول وهذا ان
الوكيل المخصوص واما المخصوص فلا يمنع ان يوكل مطلقا على المشهور
قوله الا ان لا يليق هذا واضح حيث علم الموكل ان الوكيل لا يليق
به ما وكل عليه او يكون مستورا بذلك ويجعل الموكل على انه علم
بذلك ولا يصح ق في انه لم يعلم واما ان لم يعلم الموكل ولا اشهر
الوكيل بذلك وكان الوكيل في نفس الامر لا يليق به ذلك فانه ليس
له التوكيل وهو ضامن للمال ورب المال محمول على انه لم يعلم
فلا ينزول الثاني بنزل الاول **س** اي فيسبب جواز توكيل الوكيل
كما مر لا ينزول الوكيل الثاني بسبب عزل الوكيل الاول بريد او
موته ايضا كما لو وكل وكيل بعد وكيل فانه لا ينزول احدهما بموت
الآخر ولا بعزله وينزول كل منهما بموت الموكل الاول وللموكل
الاول عزل كل كما ان للموكل الاول عزل وكيله قوله فلا ينزول
الثاني بنزل الاول هذا اذا وكل بغير اذن الموكل اما بانه فان
قال وكل لك انزل الثاني بنزل الاول وان قال وكل لي فلا ينزول
الثاني بنزل الاول اذ كلاهما اذا وكل للموكل **س** وفي رضاه ان
تفدي به تاويلان **س** يعني ان الشخص اذا وكل اخرا على ان يعلم
تدرك في طعام او غيره ودفع له راس المال وغاب عليه وكان
لا يعرف بيعه او ما يعرف بيعه وفان تفدي هذا الوكيل
ووكل غيره على فعل ذلك الموكل عليه ففعله الوكيل الثاني قد
واطلع على ذلك قبل قبض المسلم فيه فهل يجوز للموكل الاول الرضا
بها

بما فعله وكيل وكيله او ليس له الرضا بذلك لانه يتفدي به بغير الرضا
على الوكيل دينا ففسخه في شيء لا يتجمله الا ان وهو سلم الوكيل
الثاني فهو فسخ دين في دين الا ان يكون السلم قد حل وقبض فانه
يجوز تسلا من الدين بالدين ففعله بما قرنا ان محل الثاويلين حيث
كان التفدي في سلم ودفع الثمن وغاب وكان مما لا يعرف بيعه
ولم يجد قبض من الوكيل قبل الاطلاع فان كان الثمن قابلا او
مما يعرف بيعه او حصل قبض من الوكيل قبل الاطلاع فانه يجوز
باتفاق ووجه التاويل بالجواز في موضوع المولى ان المخالفة
لم تقع فيما امر به الموكل وانما وقعت في التفدي في الوكالة ووجه
مخالفة ان المخالفة الواقعة في وقوع السلم من غير الوكيل بمنزلة
المخالفة الواقعة في المسلم فيه **س** ورضاه بمعنى لفته في سلم ان دفع
التمن بمسماه **س** قال بن غاري ورضاه عطف على نائب فاعل منع
ومخالفة متعلق برضاه وبمسماه متعلق بمخالفة فالمخالفة هنا
في المسجي اي في قدر راس المال فليس يتكوار مع قوله قبل والرضي
بمخالفة في سلم ان دفع له الثمن لان المخالفة هناك في الجنس
او النوع وقد ذكرها ما في السلم الثاني انتهى والباقي بمسماه للطرفين
اي ومنع رضي الموكل بمخالفة وكيله في الثمن الذي سماه والمعنى ان
الشخص اذا دفع الخ لآخر داهم يسلمها في ثوب فهو يثقل فاسم
في الثوب المذكور لكن زاد في الثمن ما لا يزداد على مثله فلا يجوز
للموكل ان يرضي بفعله وتبديل المنع والتقييد المتقدم في قوله
والرضي بمخالفة الخ يقال هنا **س** او يدين ان فان وبيع فان وفي
بالقيمة او التسمية والاعظم **س** مخطوف على بمسماه والمعنى ان
الموكل اذا قال لوكيله مع هذه السلعة بشرة مثلا فقد اوقال

بيعها ولم يسم له ثمن وكان شأنها أنها لا تباع الا بالتقدي فخالفت الوكيل
 وبيعها في العونين بالدين وفانت بما يفوت به البيع الفاسد من
 حواله سوق فاعلى فانه يتبع حينئذ رهنه الموكل بهذا الدين لانه
 قد وجب له على الوكيل التسمية ان كان سمي له او القيمة ان لم يسم له فانه
 بالدين الموكل فسخ دين في دين وان كانت التسمية او القيمة اقل من
 الثمن الموكل كما هو الغالب لزوم منه بيع قليل باكثر منه الى اجل وهو
 عين الربا على المشهور ومخصوص الشرط ان لم تنق السلم لا يمنع
 الرضى بفعل الوكيل بل الموكل بالخيار ان شاء اجاز فعل الوكيل وبيئته الدين
 الى اجله وكان ابتداء بيع منه لاجل وان شارد وياخذ سلمته وعلي
 المشهور فلا بد من بيع الدين بالتقدي وجنيد لا يخلوا اما ان يباع
 بمثل القيمة او التسمية وجنيد لا كلام للموكل واما ان يباع باقل من
 ذلك وجنيد فيعزم الوكيل تمام القيمة او التسمية واما ان يباع باكثر
 من ذلك وجنيد فتكون الزيادة للموكل اذ لا يرجح للمقدي وهو الوكيل
 قوله او يدين اي غير طعام بدليل ما ياتي وقوله او يدين صفة كذوقة
 اي باع به قوله ان فات اي ابيع المستادم من الصفة المفردة اي ان
 فات البيع الذي وقعت فيه المخالفة ومحل منع الرضى بالدين مع فوات
 البيع حيث كان الدين الذي وقع به البيع اكثر من الثمن او القيمة كما
 لو كانت عشرة وقال له ببع عشرة فباعه بخمسة عشر لاجل واما
 لو كان الدين الواقع به البيع مثل التسمية او قيمة الشيء ابيع فانه يجوز
 للموكل الرضا به ولعمل الموكل استغنى عن التقيد المذكور نظر الى
 الغالب وهو ان البيع بالدين يكون باكثر **و** ان سال عزم التسمية
 ويصير ليقبضها ويدفع الباقي جاز ان كانت قيمته مثلها فاقبل **ق**
 يعني ان الوكيل اذا تقدي وبيع السلم بالدين وكان الموكل امره ان

بيعها

بيعها بالتقدي او كان العرف وسال الوكيل الموكل المذكور ان يبيع
 الان التسمية او القيمة ويصير الى اجل الدين ليقبض ما عزم منه ويدفع
 الباقي ان كان للموكل فانه يجاب الي ذلك بشرط ان تكون قيمة الدين
 لو بيع الان بالتقدي كانت قدر التسمية او قيمة السلمة فاقبل اذ لا
 محذور في ذلك كما اذا كانت التسمية او قيمة السلمة ان لم تكن تسمية
 عشرة مثلا وقيمة الدين لو بيع الان كذلك فاقبل واما لو كانت قيمة الدين
 لو بيع الان بالتقدي اكثر من المسمى ومن قيمة السلمة فانه لا يجوز ولا بد
 من بيع الدين لان الموكل قد فسخ ما اراد على التسمية او القيمة في
 الباقي كما لو باع السلمة بخمسة عشر الى اجل وكان امره ان يبيعها
 بعشرة نقد او قيمة الدين الان لو بيع اثني عشر فكانه فسخ دينارين
 في خمسة الى اجل وهذا مخصوص الشرط في قوله ان كانت قيمتها
 مثلها فاقبل قوله التسمية اي المسمى فهو مصدر بمعنى اسم المفعول
 واعاد الضمير من قوله ليقبضها مؤنثا باعتبار اللفظ قوله جاز
 ويجوز للموكل علي ذلك والجواز لا ينافي الجبر وانما عبر بالجواز للرد على
 اشعب القائل بعد ما اذا كانت القيمة اكثر **و** ان امره ببيع سلمة
 فاسلمها في طعام اعزم التسمية او القيمة واستوفى بالطعام لاجله
 فيع وعزم التقص والزيادة **ك** يعني انه اذا وكله على بيع سلمة
 نقدا بعشرة مثلا فاسلمها في طعام الى اجل وفان ابيع وهو السلمة
 فان الوكيل يعزم الان لموكله التسمية او القيمة ان لم تكن تسمية وبيئته في
 بالطعام لاجله ثم يباع بعد ذلك لانه لا يجوز بيعه قبل قبضه بخلاف
 ما مر فان يبيع بمثل القيمة او التسمية فلا كلام وان يبيع باكثر من ذلك
 فان التزايد للموكل اذ لا وجه لكونه للمقدي اذ لا يرجح له وان يبيع باقل
 من ذلك فان الوكيل يعزم التقص عنه **ق** يعني علي ما كان عزمه للموكل

لو كان الدين الواقع به البيع اكثر من الثمن او القيمة كما لو كانت عشرة وقال له ببع عشرة فباعه بخمسة عشر لاجل واما لو كان الدين الواقع به البيع مثل التسمية او قيمة الشيء ابيع فانه يجوز للموكل الرضا به ولعمل الموكل استغنى عن التقيد المذكور نظر الى الغالب وهو ان البيع بالدين يكون باكثر **و** ان سال عزم التسمية ويصير ليقبضها ويدفع الباقي جاز ان كانت قيمته مثلها فاقبل **ق** يعني ان الوكيل اذا تقدي وبيع السلم بالدين وكان الموكل امره ان

حين تعد به وقولها وفات المبيع احتراز مالوكا في قايما فانه يجوز
 الرضي بما فعله الوكيل لا تكا ابتداء عند كماله فيما قبل هذه المسئلة
ح وضمن ان اقبح الدين ولم يشهد **ش** يعني ان الوكيل اذا قبض الي
 الذي على موكله ولم يشهد على القابض وانكروا القابض فان الوكيل
 يضمن ذلك لتعريضه بضم الاشهاد ومثل الدين في ذلك مالوكا
 على بيع شي ولم يشهد على المشتري انه قبضه او رخصه او وديته وما
 اشبه ذلك فلو قال وضمن ان اقبح او لم يشهد لكان اشمل واخبر
 وظاهره كان الوكيل خوفا او غيره كانت العادة جارية بالاشهاد
 او بعد ما لو لم تكن عادة وهو كذلك وقوله ولم يشهد من
 باب المجرد بالبنا للبحر هو ايجي ولم يشهد اي لم يقر له شيء ودلالتنا
 قبضه ما اذا شهد له بيمينه بالا قبضه من غير قصد بل على سبيل
 الاتفاق فانه لا يضمن وقوله وضمن الخ ما لم يكن الدفع بحضرة الموكل
 اما لو كان بحضوره ولم يشهد الوكيل فلا ضمان عليه بخلاف الضامن
 يدفع الدين بحضرة المضمون حيث انكره الدين القابض منه والفرق
 ان ما يدفعه الوكيل مال الموكل فكان الاشهاد على ربه المال بخلاف
 الضامن فانه انما ضمن ما دفع لانه مال نفسه وفرض عدم الاشهاد
ح او باع بكامله ما فقد مال البياع به وادعى الاذن فتوزع **ش** يعني
 ان الوكيل يضمن فيها اذا وكل على بيع شي شأنه ان يبيع بالتفقد فياخذ
 وياخذ بطلما او يحرض وما اشبه ذلك حالا وادعى الاذن من الموكل
 بذلك فانكر ان يكون اذنه يبيعها بما ذكر ولم يبين المولى مال الذي
 يضمنه وحمل ذلك مع قيام السلطة او مع فواتها والحكم في ذلك انه
 ان كانت السلطة قابضة جبر الموكل في اجازة البيع واخذ ما يبيعت
 به او تنقض البيع واخذ سلعة وان كانت جبري اخذ ما يبيعت به او

تضمن

تضمن الوكيل قيمتها والموكل رد البيع بالنقض الناحش ويضمن
 الوكيل القيمة ان تلف المبيع وقوله تعد او ما ان باع بدين فقد مر
 في قوله او بدين وقوله ما اي **ح** او انكر القابض فقامت البيعة فشهد
 بيعة بالتلف كما لم يات **ش** يعني انه اذا وكله على قبضه حتى قبضه
 ثم انكر القابض فقامت البيعة عليه بانه قبضه فشهدت له بيمينه بانه تلف
 فان هذه الشهادة لا تنفعه لانه كذبها حين انكر القابض ومثل قيام
 البيعة الاقرار بالقابض كما ان المديان اذا انكر احوال المعاملة فشهدت
 عليه بيمينه فشهدت له بيمينه انه وفاه اياه او انه صالحه عليه فانه
 لا ينفع بذلك وعليه الضمان لانه كذب بيمينه بخلاف ما اذا قال
 لاحق لك على فشهدت عليه بيمينه فشهدت له بيمينه انه وفاه اياه او
 صالحه فقبل كما ياتي في باب النكاح وظاهر كلامهم هناك انه لا فرق
 بين من لا يعرف الفرق بين انكار المعاملة وبين قوله لاحق لك علي
 وبين من يعرف بينهما وذكر **ح** عن بعضهم ان من لا يعرف الفرق بينهما
 يدر بالجهل فتسمع بيمينه بالنكاح ولو انكر المعاملة بلفظ يميني قوله
 فشهدت سطوف على قامت فلا يحتاج الي عطفه على مقدري وادعي
 التلف فشهدت لمطعمه بالنكاح المشفرة بالنسبية فهو مسيب عن
 اعتوافه وقوله بالتلف اي او الرد **ح** ولو قال غير المنفرد فقبضت
 وتلف بري ولم ير الغريم لا بيمينه **ش** يعني ان الوكيل غير المنفرد اذا وكل
 على قبضه حق فقال قبضته وتلف بيمينه فانه يبر الموكله من ذلك لانه امين
 واما الغريم الذي عليه الدين فانه لا يبر من الدين الا اذا اقام بينة
 تشهد له انه دفع الدين الي الوكيل المنكور ولا تنفع شهادة الوكيل
 لانها شهادة على فعل نفسه واذا غرم الغريم فانه يرجع بذلك على
 الوكيل الا ان يتحقق تلفه من غير تعريض منه واما الوكيل المنفرد

في قوله او بدين وقوله ما اي ح

السيد ومثله الوحي اذا اقر كل منهما بان قبض الحق لموكله لوليتهم قسم
 قال بعد ذلك تلف بني فانه يبرأ من ذلك وكذلك الغريم يبرأ من الذي
 ولا يحتاج الي اقامة بيته لان الموضع جعل له الاقرار والوصي مثله وقوله
 تلف اي او رده ثم وللغريم تخليف الموكل على عدم العلم به فله الي
 الوكيل وعدم وصول المال اليه **ص** ولزم الموكل غرم الثمن الي ان يصل
 لربه ان لم يدفعه له **ص** يعني انه اذا اوكله على شرا سلمة ولم يدفع عنه
 فاشترها له بامر م اشترى الوكيل الثمن من الموكل ليدفعه للبايع
 فضاغ فان تمها يلزم الموكل ولو ضاع ماله الي ان يصل الي ربه
 لان الوكيل انما اشترى السلمة على ذمة الموكل فالثمن في ذمة الي ان
 يصل الي ربه الا ان يكون الموكل دفع لوكيله ثمن السلمة قبل ان يشتريها
 فانه اذا ضاع من الوكيل لا يلزم الموكل ان يضمن الثمن لانيه لانه
 مال بيته لا يلزم غيره سوائك بعد قبض السلمة او قبله وتلزم
 السلمة الوكيل بالثمن الذي اشتراها به وهذا كله اذا لم يكن حفرة
 ربه فتولاه ان لم يدفعه له اي قبل الشرافان دفعه له قبله لم يلزمه
 غرمه اي حيث لم يامر به بان يشتري في الذمة ثم يتبصر وفعل كذلك
 فانه حين يلزم غرمه الي ان يصل لربه **ص** وصدق في الرد كما لمودع
 فلا يخرجه لاشهاد **ص** يعني ان من وكل على بيع شي او على شرايه فباعه
 وقبض ثم وقال دفعته الي موكلي او قال اشتريته ودفعته الي موكلي
 فانه يصدق به من كان الموودع اذا ادعى رد الوديعة الي صاحبها
 فانه يصدق به من كان قبضها بغير بيته واما ان كان قبضها
 بيته مقصودة للتوثيق فانه لا يبرأ الا بيته كما ياتي في باب الوديعة
 فالتشبيه تام والبيته المقصودة للتوثيق هي التي اقامها خيفة
 دعوي الرد بان يشهد بها انه اذا ادعى رد الثمن او السلمة او راس

مال السلم او دفع المسلم فيه او نحو ذلك لا يصدق ولو قال في الدفع
 كان اولي لانه قد لا يكون هناك رد كما اذا ادعى دفع ما قبضه من
 الغريم او دفع ثمن السلمة التي وكل على بيعها واذا كان كل من الوكيل
 والمودع مصدقاني الرد فليس له ان يقول لا ادفعه حتى اشهد علي
 المحطى له لانه لا تنفع له في الاشهاد لانه مصدق في دفع الرد وبيارة
 اي فليس يكون كل من الوكيل والمودع مصدقاني الرد فليس له ان
 يخرجه لاشهاد اي ليس الاشهاد عن رايه لانه خبير وعليه لو كان
 اخروضا عن ضمن وهذا كلام انظره في محله **ص** ولاحد الوكيلين
 الاستبعاد الا لشرط **ص** اعلم ان الوكيل على الخصام لا يتعدد وعلي
 غيره يتعدد كما اذا وكل اشان فاكتر على بيع سلمة او نحو ذلك واذا
 تعدد فليس لاحدهما ولا لهما ان يستقل بما وكل عليه وحده ولا
 بد من مشاورة الاخر الا ان يكون الموكل شرط لكل واحد منهما
 ان يستقل بذلك فانه يعمل بالشرط ولكل الاستقلال فاما ان يحمل
 قول المولى ولاحد الخ علي انه مطوق علي تاييب فاعل منه اي ومن
 لاحد الوكيلين الاستبعاد الا ان يشترط له الاستبعاد وهذا اذا
 وكلها غير متبين والا فلكل الاستبعاد وسواء علم الثاني بالاول
 ام لا كما هو ظاهر كلامهم اي سأل يشترط عدم الاستبعاد واما
 ان يحمل علي ما اذا كانا متبينين ويكون ممول لجازاي فلا حد هما
 الاستبعاد واما الوصيان فلا يستقل احدهما بالآخر ولو تريا
 لان الايضاح ان يكون عند الموت فلا اثر للتزيب الواقع قبله وتسلط
 النظر من الموصي في الرد دون الموكل ان ظهر منه علي امره **ص**
 وان يفت وباع فالاول لا يتبصر **ص** يعني ان من وكل شخص علي بيع
 سلمة ثم باعها الموكل وباعها الوكيل ايضا فان البيع الاول من

الاستبعاد
 الاستبعاد
 الاستبعاد

البيهقي هو المأبى ما لم يكن الثاني قد قبض المبيع فانه يكون احق به
 بشرط ان يكون غير عالم ببيع الاول اما ان كان الثاني عالما بان غيره
 اشتراه فانه لا يكون احق به قيا ساعلي مسيلة ذات الوكيلين وقصد
 قبض المدونته واما الوباغ وكيلا و كلا من اثنين او وكلا معا وشرط
 لكل واحد الاستعداد و باعاشيا فالمشتري البيع الاول ولو انقبض الثاني
 قبض وما في بعض الحواشي من ان بيع كل من الوكيلين بيع الوكيل
 والموكل في الحكم الذي ذكره المؤلف غير ظاهر ولو باع الوكيل والموكل
 معا وجعل الزمن اشتركا وكذا الوباغ الوكيلان معا او جعل الزمن
 وقسم من قوله بعت ان الاجارة ليست كذلك والحكم انها لا تحصل
 قبض ام لا لانه لم ينتقل بالقبض الي ضامه كما قاله بن رشد **ولك قبض**
علمه ان ثبت بيته **في الضمير** المجور باللام للموكل والضمير المجور
 بالضمير للموكل والمعنى انه يجوز لك بما موكل ان تقبض ما سلم لك
 وكيلاك بغير حضوره ويراد دفعه لك بذلك اذا كانت لك بيته تشهد
 انه سلم لك ولا حجة للمسلم اليه اذا قال لا ادفع الا لمن اسلم الي قوله
 ولك اي جوا علي المسلم اليه وقوله لك متعلق بسلمه اي السلم الذي هو
 لك في نفس الامر والمراد بالبيته ما يشمل الشاهد واليمين ونحوه
 ان لم يثبت بالبيته لا يلزم دفعه وهو كذلك ونحو صورتي ان اجدها
 افراد المسلم اليه شاهد المموكل ان السلم له على احد قولين لان في شهادة
 منقطة له وهي تفريغ ذمته **والقول** لك ان ادعي الاذن او صفة
له يعني ان من باع سلعة لشخص واشترها له وادعي انه امره
 ببيعها او شرايها وخالفه الموكل في ذلك فان القول الموكل بلا
 يمين وكذلك القول قول الموكل لكن يمين اذا صدقه على التوكيل
 ولكن خالفه في صفة الاذن بان قال امرتك بكذا وقال الوكيل

ان الوكيل
 ان يثبت بيته
 ان يكون له
 ان يكون له
 ان يكون له

بل

بل امرتي ببيعها وكذلك اذا صدقه على البيع واختلفا في جنس الثمن
 فقال الموكل امرتك ان تبيعها بالنقد وقال الوكيل بل امرتي بكذا
 وكذلك اذا صدقه على احدهما وقال الوكيل امرتي بمشقة وقلت
 بالكثير وكذلك اذا صدقه على النقد وقلت انت حالا وقال الوكيل بل
 موحلا فان القول في ذلك كله قول الموكل وعلى الوكيل البيان وهذا
 في الوكيل المحض وما المفاوض فالقول قوله وقوله ان ادعي الاذن
 اي في البيع والتوكيل ثابت لانه ادعي التوكيل خلا **في الكبير**
 الا ان يشتري بالثمن فرعت انك امرته بغيره وحلف **هذا مستثنى**
 ما قبله والمعنى انه اذا دفع له ثمنه وقال اشتري به ثمنا فاشترى به طعاما
 وقال بذلك امرتي وخالفه الآخر فان القول قول الوكيل بغيره اربعة
 ان يدعي الاذن وان يكون الثمن مما يباع عليهم وان يحلف وان يمين
 والشبه يوجب من التشبيه فحذفه من المشبه واثبتته في المشبه به
 وحذف من المشبه به الحلف واثبتته في المشبه فيشبه كل منهما بما فيه
 به الاخر فقوله بالثمن اي الذي لا يعرف بيمينه او فان لم يفت
 حلف الموكل واخذه وقوله وحلف فلو نكل حلف الموكل وغرم الوكيل
 الثمن الذي نقدي عليه فان نكل فلا شيء على الوكيل وتلزم السلمة
 المشتراة قبل الحاجة لقوله فرعت انك امرته بغيره لان الاستثناء
 مفيد له اذ هو من اقواله وصحة له والجواب انه لو استقطعه لا حلف
 رجوع الاستثناء للمبيلين وهو لا يبيع فان قيل ما معنى الاول علي
 فقد يرجوعه لها فالجواب ان ثمنها ان ثمنها دفع لآخر
 شيئا وادعي المدفوع له انه دفع ثمن السلمة يشتريها وقد فعل ذلك
 وادعي المدفع انه دفعه وديته فالقول قول المدفع وجنب فاطلاق
 الثمن باعتبار قول المدفوع له **كقوله** امرت ببيع بمشقة واشبهت

م

وقلت باكثر وفاتنا لبيع بزوال عينه اولم يمت ولم تحلف **س** التشبيه
 فما ان الغول قول الوكيل والمعنى انك اذا امرته ببيع شيء فباعه بعشرة
 مثلا واشبهت ان تكون ثمننا لذلك البيع وقت انت ما امرك ان تباعها
 الا باكثر من عشرة والمحال ان المبيع فاق بيب المشتري بزوال عينه لان الثمن
 هنا كالا ستمتقي لا تنفوق السلمة الابزوال عينها فلا تنفوق بمتق
 ولا هبة وما اشبه ذلك اولم تمت السلمة بيب المشتري ولم تحلف انت
 يا موكل فالقول قول الوكيل ايضا وبزواله مدعي عليه الضمان اما
 ان حلف الموكل مع قيام السلمة فانه ياخذها لان الاصل بقاء ملكه
 علي سلمته فمن احب اخراجها عن ملكه فهو مدعي ورب السلمة مدعي
 عليه وقوله واشبهت فعل مسند الي ضمير الغايبة فلا يبيع كونه
 مسند الموكل لقوله بعد وقلت باكثر اي واشبهت العشرة ان تكون
 ثمن السلمة **س** وان وكلته علي اخذ جارية فبعت بها فوطيت ثم
 قدم باخرى وقال هذه لك والاولى ودبعت فان لم يبين وحلف
 اخذها الا ان تنفوت بكوله او تدير الالبينة ولزمتك الاخرى **س**
 يعني ان من وكل شخصا علي شرا جارية فاشتراها وبعت بها
 الي موكله فوطيها الموكل ثم قدم الوكيل جارية اخري فقال هذه
 لك والجارية الاولى ودبعت عندي فان كان لم يبين حين ارسل الجارية
 اي لم يبين هي ودبعت عندي وان كان لم يبين ولا غيرها فان حلف
 البين الشرعية اخذها الا ان تنفوت عند الامر بولد او عتق او
 كتابة او تدير وما اشبه ذلك فانه لا ياخذها حينئذ ويدفع اليه
 الثانية الا ان يقيم بيته بغيره لم ان الاولي ودبعت كما قال فانه
 ياخذها ولو فانت بما ذكر ولزمتك يا موكل الجارية الثانية وتلزمك
 ايضا قيمة الولد ان كان ثم ولد وهو حرسبب للشبهة قوله فان

لم يبين

لم يبين اي حين الارسال ان هذه ودبعت ومثل ما اذا بين للرسول
 ولم يعلم الرسول بذلك واحترز بذلك مما اذا بين فان المرسل اليه
 حينئذ متعمد بالوطي فيجوز عليه حكمه وقوله وحلف اي علي طبق
 الدعوي فيحلف ان هذه له والاولى ودبعت كما هو القاعده
 في البين وقوله ولزمتك الاخرى راجع للمسلتين وهما ما اذا لم يبين
 وحلف واخذها وما اذا قامت بيته علي دعواه **س** وان امرته
 بماية فقال اخذتها بماية وخمسين فان لم تمت خیرت
 في اخذها بما قال والام يلزمك الا ماية **س** يعني ان من وكل
 شخصا علي شرا جارية بماية فاشتراها وبعت بها اليه فلما قدم الامر
 قال اخذتها بماية وخمسين فان لم تمت بولد من الامر او تدير وما
 اشبه فان الموكل يجزيان ياخذها بما قال الامر وهو الماية
 والمخسوس او يردّها ويأخذ الماية ولا شيء عليه في وطئها وان فانت
 بما في المسئلة السابقة لم يلزم الامر الا الماية ولا فرق بين ان يقيم
 الما موريتة علي دعواه ام لا لانه شرط حيث لم يعلم فهو كالمتطوع
 بالزيادة وقوله بما قال اي ما لم يطل الزمن بعد قبضتها كما مر في
 قوله وصديقني دفعها وان سلم وقوله بما قال اي بعد ان يحلف
 الما موريتة فاشتراها بماية وخمسين فان نكل فليس له الا الماية كبند
 الفوات بما مر **س** وان ردق دراهمك لزيف فان عرفها ما مورك
 لزمتك وهل وان قبضت تاويلان **س** يعني ان الشيء من اذا وكل شخصا
 علي ان يسلم له في طعام مثلا ثم اتى المسلم اليه بدراهم زائفة وزعم انها
 دراهمك فان عرفها ما مورك اي وقبلها لزمتك بما مر ابد الما المسلم
 اليه وهل اللزوم المذكور سوا قبض الموكل المسلم فيه ام لا بناء علي
 ان الوكيل لا يمتزل بمجرد قبض الشيء الموكل فيه وهو تاويل بن بوش

في

في

او محل النزوم للموكل اذا لم يتغير المسلم فيه وعليه لوقبضه فلا يقبل
قول الوكيل ان الدراهم دراهم موكل بنى على انه بمنزلة مجرد قبض الموكل
منه الشيء الموكل فيه فلا يسري قوله عليه وهو تارة بل يقبض الشيوخ
وعليه فهل لا يلزم الوكيل ان يباين ابدانها او يلزمه ابدانها كما اذا قبلها
ولم يعرفها والاول هو المطلوب للتقل وهذا في الوكيل غير الموصوف
واما هو فلا ينزل بقبض الموكل فيه فيقبل قوله ولو بعد القبض
والا فان قبلها حلفت **ش** الموضوع بحاله اي وان
لم يعرف الوكيل الدراهم المردودة فلا يخلو اما ان يقبضها اولام
فان قبلها حلفت يا موكل انك لم تعرفها انما من دراهمك وما اعطيت
الايجاد في علمك وتلزم الامور بقوله اياها وهل محل حلف
الامر اذا كان الامر بعد ما اي محسرا والا فلا يمين على الامر ومنه
الوكيل الدراهم لقبوله اياها للمسلم اليه او حلف الامر لا يتتبع
بذلك بل يحلف مطلقا سواء كان الوكيل مليا او معد ما وافي هذا
اشار بقوله **ش** وهل مطلقا او لعدم الامور **ش** ثم ذكر المولى فيقول
حلفت وفيه صفة يمينه فقال **ش** ما دفت الاجا داني علمك
تبا الخلف من المولى للامر ولزمت تاويلان والاصح يمينه ان
يقول ما دفت تبا المتكلم وظاهره يحلف على نفي العلم ولو يمينيا
وهو كذا وكذا ولا يعرفها من دراهم كما في المدونة والزيادة
ظاهرة لانها قد تكون في علمه حين الدفع جادا ولكن يعرف
الان ان هذه دراهم فلا اطلبت منه هذه الزيادة **ش** والا
حلف كذا حلف البايع وفي المبدأ تاويلان **ش** اي وان لم يعرف
الوكيل الدراهم الزاوية المردودة ولا قبلها فانه يحلف كما يحلف
الامر ان ما دفع الاجا داني علمه للمسلم اليه ويرى جيبه اي ويرى

ولا

ولا يباينها من دراهم موكله ويحلف البايع الامر ايضا وضاعت علي
المسلم اليه وهل يباين البايع يحلف الوكيل لانه المباشرة دفع او يباين
بالموكل لانه صاحب الدراهم تاويلان واذا ابد البايع يمين الامر فشكل
حلف البايع وغرم ولا من تخلف الامور ان ادعي عليه انه ابد لها واذا
بد اي يمين الامور فشكل حلف البايع وغرم وهل له تخلف الامر قولان
فقوله وحلف البايع هو بتثبته لا من حلف والبايع فاعلم والمغلول
مخدوق اي وحلف البايع الامر **ش** وانظر بموت موكله ان علم
والا تاويلان **ش** يعني ان الوكيل اذا علم بموت موكله فانه يمينه المرد
عليه بذلك ولو غنوا لان ما لم تستقل بغيره ولا يتصرف احد في مال
الغير الا باذنه وان لم يعلم الوكيل بموت موكله فهل ينزل بمجرد الموت
او حتى يبلغه الموت تاويلان وعلى الاول لو اشترى بعد موت الموكل
ولم يعلم بموته فلا يلزم الورثة ذلك وعليه غرم الثمن وقيد بما اذا كان
المتاع من الوكيل حاضرا ببلد الموت والا فينتفى التاويلان علي
عدم القول ومثل الشرايع **ش** وفي غزله بموته ولم يعلم خلاف **ش**
الفجير في غزله يرجع للوكيل والضمير في غزله للموكل والمعنى ان
الموكل اذا غزله وكيله ولم يعلم الوكيل بذلك هل ينزل بمجرد غزله
له او لا ينزل الا بعد علمه بالغزل في ذلك خلاف وقايدته لو
تصرف الوكيل بعد الغزل وقبل العلم ببيع او شراء خود ذلك هل
يلزم الموكل لان الوكيل عند ورثه العلم ولا يلزمه لان الوكيل قد
انزل وهذا الخلاف قيد بغير وكيل الخصام اذا قاعد خصمه
كتلاف كما مر وحمل القول بالغزل وان لم يعلم به حيث اشهد الموكل
بموته وظهره وكان عدم اعلا مة بانه غزله بعد ركبته عن
وخوه والا فلا ينزل وان اشهد بذلك واعلمه وعليه هذا فينتفى

القولان علي ان تصرف قبل علم بالقول ماض حيث ترك اعلامه به
 ليبرعذر وان اشهد بذلك واعلمه وكذا اذا ترك اعلامه بالقول بعد
 وتصرف قبل العلم حيث لم يشهد ولم يعلم ويظهر من كلام بعض ان
 المراد باعلان الاشهاد بغيره ان يقول عند القاضي **ص** وظل يلزم او
 ان وقت باجرة او جعل فكما واللام تلزم تردد **س** اي وهل لا تلزم
 الوكالة لانها من المتوعد الجائزة كالتقضاء وسوا وقت باجرة او جعل
 اولاد وان وقت بعوض وكما ت علي وجه الاجارة لثبوت التوقيين
 بحمد المقد وان وقت علي وجه الجمالة فلا تلزم واحد اسمي
 قبل الشروع وكذا بعده بالنسبة للمجهول وتلزم الجاعل بالشروع
 وان وقت لا علي وجه هذا ولا هذا بل وقت بغير عوض لم تلزم
 فتوله واللام تلزم من تنمة القول الثاني فليس تكرار مع قوله هل لا
 تلزم وصورة الاجارة ان يوكلم علي عمل باجرة معلومة فتوله وكذلك
 علي نقاضي ديني من فلان وقدره كذا وصورة الجمالة ان يقول له
 وكذلك علي مالي من الدين من غير تعيين قدره او يمين له قدره
 ولكن لا يمين له من هو عليه فتوله فكما اي فكالاجارة والجمالة ليس
 المراد انهما وقت بلنظرا لاجارة او الجمالة وانما المراد ان عين فيها
 الرهن او العمل اذا وقت باجرة او جعل فظاهرت انها حيث لم
 تلزم علي القول الاول مطلقا وعلي الثاني حيث لم تقع باجرة او جعل
 وادعي التوكيل فيما اتى عنه انما اشتراه لنفسه فانه يهل بقوله اشار
 لذلك الطيحي ولما قدم في او ابل هذا الباب ذكر الاقرار ناسب
 ان يتقدم بابا فقال **باب** ذكر فيه الاقرار وما يتعلق به
 وهو لغة الاعتراف ثم ان الاقرار والدعوي والشهادة كلها اجازات
 والفرق بينها ان الاجازات ان كان يقتصر حكمه علي قابله فهو الاقرار

وان

وان لم يقتصر فاما ان لا يكون للمخبر فيه منع وهو الشهادة او يكون
 وهو الدعوي وعرفه من عوفة بانه خبر يوجب حكم صدقة علي قابله
 فقط بلنظرا لفظ ناييه فيدخل اقرار الوكيل وتخرج الاشارة كسبت
 وطلعت واسلمت ونحو ذلك والرواية والشهادة وقوله زيد ان فقط
 لانه وان اوجب حكما علي قابله فقط فليس هو حكم مقتضي صدقة
 انتهى وانما خرجت الشهادة والرواية بقوله يوجب حكم صدقة الخ
 لان القابل اذا قال العمالة واجتهد فذلك خبر يوجب حكم صدقة
 علي غيره وغيره واذا شهد علي رجل بحق فانه خبر يوجب حكم صدقة
 علي غيره واذا قال في ديني دينار فهو خبر يوجب حكم صدقة علي
 المخبر وحده وهو يعني قوله فقط وقوله بن عوفة وقوله زيد ان
 الخ جواب عن سوال سائل بان اجاب القابل زيد ان فان الحد يصرف
 عليه انه خبر يوجب حكما فيلزم ان يكون هذا اقرارا فاجاب بانه ليس
 الحد صادقا عليه لقولنا حكم صدقة وهذا يوجب حكما علي قابله فقط
 لكن ذلك ليس حكم ما اقتضاه الصدق لان ما اقتضاه الصدق جلد
 غيره مائة والحكم الموت علي قابله ثمانية فان لم يكن صادقا ولما كان
 اركان الاقرار اربعة المقر والمقرول والصيغة والمخبر بها اشار الي الاول
 بقوله **ص** يوافق المكلف بلا مجرأ قراره **س** يعني ان المكلف الذي
 لا مجرأ عليه وهو البائع الما قبل الطابع اذا اقر بحق فانه يوافق باقراره
 ويلزمه واختره بالمكلف من غيره كالعبي والمجنون والمكره فان
 اقراره غير لازم واختره بعدم المجرم من المجرم عليه كالمريض والمزوجة
 فيما زاد علي الثلث فانه لا يصح اقرارها وان اجنوبية وقوله
 بلا مجرأ خرج به السكون وان دخل في قوله مكلف لانه مجرأ عليه فيما يتعلق
 بالاموال والموت والعبد الغير المأذون له والسيبه والفقير علي تنصيلة

فت

السابق وقوله باقراره الخ يوقف من ان المال المقرب لا يشترط فيه ان يكون
 مملوكا حيث لم يقل باقراره بمال معلوم **ص** لاهل لم يكذب ولم يتهم **ص**
 المراد بالاهل القابل للتقريب كالادبي او ما في معناه كما اذا اقر رجل
 او جامع او مسجد فان الاقرار في ذلك كله لازم بشرط ان لا يكذب المقول
 المقول والابطال ولا رجوع له الا باقرار ثان ويشترط ايضا ان لا يتم
 المقري اقراره كما اذا اقر لصديقه الملاطف وغو ذلك واخره بالاهل
 بالاهل عما اذا اقر بغيره او بغيره فان الاقرار غير لازم وقوله لم يكذب
 فان كذب به تخفيفا كقول ليس لي عليك شيء او غير يتحقق كقوله لا علم لي
 بذلك فانه يبطل الاقرار حيث استمر على التكذيب فلو رجع الى تصديق
 المقري الثاني فانكر المقرب رجع مع الاقرار وان رجع الى تصديقه
 في الاول فانكر عنه فبطل اقراره او يبطل فخلان والثاني فوطا
 كلام المولى وانما يعتبر التكذيب من الوشيد فتكذيب السفيه لغويا
 قوله لم يكذب منه لاهل اي لاهل غير مكذب وقوله ولم يتهم الواو
 الحال لاو والمطف لان الفاعل الثاني غير فاعل الاول فلو عطف هـ
 عليه لاقتضي ان فاعل الثاني هو فاعل الاول وليس كذلك **ص** كالبعد
 في غير المال **ص** المراد بالبعد هنا غير المادون في التجارة والمكاتب
 والمجنين ان البعد اي الشئ من البعد الذي لم يوف في التجارة وغير المكاتب
 يوقف باقراره في غير المال كما اذا اقر بما يثبت عليه غنوة من نفس
 او قبيح عجن او فطخ به وخودك ولما اقراره بالمال فانه غير صحيح لان
 المال للسيد اما البعد المادون له والمكاتب فانه يصح اقراره بالمال
 ويوقف ما في به المادون من غير خراج وكسب كما مر في باب الحجر وانما لم
 ينفذ البعد بغير المادون لان قوله بلا يجوز من عنه وقوله واخره مطوف
 على قوله البعد وشبههم بما قبله مع انه داخل فيه ليلاديتوهم انه لما كان مطوف

البارقة

البارقة لا يصح اقراره فنيه على انه صحيح **ص** ومريض ان ورثه ولد
 لا ينفذ او ملاطف **ص** يعني ان المريض الذي يرثه ولد او ولد يصح
 اقراره لرجل بعيد وارث لم يركم او صديق ملاطف اذ لا نفقة جنيته
 وسوا كان الولد ذكرا او انثى وهو كذلك واما ان كانت ورثته ابوي
 او زوجية او عصبة ونحوهم لم يجز اقراره وقوله لمريض اي مريضا
 مخوفا وهو مطوف على اخوس او على المكلف وهو من عطف
 الخاص على العام وكلام المولى في اقرار غير الزوج وباتي اقراره
 لزوجته ومبارقة قوله لا بعد اي لو ارث ابعدكم اقراره وله بنت
 واما عكسه فيمنع كما ياتي في قوله لا المساوي والاقرن ومن اليقين
 ان عكس ما هنا هو المختار اليه بقوله والاقرن ولا يجهوم لقوله وله
 بل الشوط ان يرثه اقرب سوا كان يستغرق الميراث ام لا وهذا
 في الاقرار لا بعد واما فيما بعده من المسائل فلا بد من ان يرثه
 ولد كما قال المولى **ص** او لمن لم يرثه **ص** يعني وكذلك يصح اقراره
 المريض اذ ورثه ولد او ولد ولد لتقريب لا يرثه كحال ولا يريد به
 الا جني لا نه يومه حينئذ انه يشترط في صحة اقراره له ان يرثه
 ولد وليس كذلك فان اقراره للاجنبي جائز مطلقا كما اشار له
 فان قلت لم اعتبر في صحة الاقرار للتقريب غير الوارث ان يرثه وارث اقرب
 وان لم يكن ولقد قلت لان التهمة في الاول اقوي من التهمة في الثاني
ص او لجهول حاله **ص** سوا او هي ان يتصدق به عن صاحبه او
 يوقف له كما في البيان ومبارقة او لجهول حاله اي لم يعلم هل هو قريب
 او صديق ملاطف او اجني فانه لا بد في صحة الاقرار له من ان يرثه
 ولا فيكون جنيته اقراره من راس المال سوا او هي ان يتصدق به
 عنه او يوقف له واما عينه فمطلوبة كقوله لم ياتي او حسن الذي بكم

هذا هو
 المقصود
 من قوله
 لا ينفذ
 او ملاطف
 يعني ان
 المريض
 الذي يرثه
 ولد او ولد
 يصح اقراره
 لرجل بعيد
 وارث لم يركم
 او صديق
 ملاطف اذ لا
 نفقة جنيته
 وسوا كان
 الولد ذكرا
 او انثى وهو
 كذلك واما
 ان كانت
 ورثته ابوي
 او زوجية
 او عصبة
 ونحوهم لم
 يجز اقراره
 وقوله لمريض
 اي مريضا
 مخوفا وهو
 مطوف على
 اخوس او على
 المكلف وهو
 من عطف
 الخاص على
 العام وكلام
 المولى في
 اقرار غير
 الزوج وباتي
 اقراره
 لزوجته
 ومبارقة
 قوله لا بعد
 اي لو ارث
 ابعدكم
 اقراره وله
 بنت واما
 عكسه فيمنع
 كما ياتي في
 قوله لا
 المساوي
 والاقرن ومن
 اليقين ان
 عكس ما
 هنا هو
 المختار اليه
 بقوله والاقرن
 ولا يجهوم
 لقوله وله
 بل الشوط
 ان يرثه
 اقرب سوا
 كان يستغرق
 الميراث ام
 لا وهذا في
 الاقرار لا
 بعد واما
 فيما بعده
 من المسائل
 فلا بد من
 ان يرثه
 ولد كما قال
 المولى **ص**
 او لمن لم
 يرثه **ص**
 يعني وكذلك
 يصح اقراره
 المريض اذ
 ورثه ولد
 او ولد ولد
 لتقريب لا
 يرثه كحال
 ولا يريد به
 الا جني لا
 نه يومه
 حينئذ انه
 يشترط في
 صحة اقراره
 له ان يرثه
 ولد وليس
 كذلك فان
 اقراره للاجنبي
 جائز مطلقا
 كما اشار له
 فان قلت
 لم اعتبر في
 صحة الاقرار
 للتقريب غير
 الوارث ان
 يرثه وارث
 اقرب وان
 لم يكن ولقد
 قلت لان
 التهمة في
 الاول اقوي
 من التهمة
 في الثاني
ص او لجهول
 حاله **ص**
 سوا او هي
 ان يتصدق
 به عن صاحبه
 او يوقف له
 كما في البيان
 ومبارقة او
 لجهول حاله
 اي لم يعلم
 هل هو قريب
 او صديق
 ملاطف او
 اجني فانه
 لا بد في
 صحة الاقرار
 له من ان يرثه
 ولد ولا فيكون
 جنيته اقراره
 من راس المال
 سوا او هي ان
 يتصدق به
 عنه او يوقف
 له واما عينه
 فمطلوبة
 كقوله لم ياتي
 او حسن الذي
 بكم

ملاك ولا يعرف حاله فهذا اعينه معلومة حيث سماه لكن حاله غير معلومة
كزوج علم بنفسه لها **س** يعني ان الزوج اذا اقر في حال مرضه لزوجته بدلين
في ذمتها وان قبض منها ديناً فانه يوافق باقراره ان كايينها ولم يجز ان
رشد في هذا خلافاً وامان كان يبيعها ويبيع اليها فانه لا يقبل اقراره
لها لانه يتهم في ذلك الا ان يميزه الورثة فمصلحة من لها والزوج
الصحيح فاقراره جائز من غير تفصيل **س** او جهل وورثته ابن او بنون
س يعني وكذلك يوافق الزوج المريض باقراره اذا اقر لزوجته في حال
مرضه بدلين او انه قبض منها ديناً بشرط ان يرثه ابن واحد ذكر او
او كبر ومعه او من غيرها او بنون ذكر او اناثاً بعد اوجه الشرط
خاص بحالة الجهل فان ورثته كلاله لم يجز اقراره واخره لولا وجع
ثانياً اشارة الى انه لا فرق بين الواحد والجمع **س** الا ان تتفرق بالمعير
س يعني ان محل صحة اقرار الزوج المريض لزوجته المجهول حاله
بشرط خيعة بان لا تتفرق بالولد الصغير فان اتفرقت به اي
بكونه منها وبنيته الورثة كبار منها او من غيرها فان اقراره
حيث لا يصح اتفاقاً واما معلوم بنفسه فيجب اقراره لها ولو اتفرقت
بالمعير كما يفيد كلام الناصر اللخاني ومن رشد وعندها **س** ومع
الاناث والمصيبة قولان **س** يعني ان الزوج المريض اذا اقر لزوجته
التي جهل حاله معها ولم يكن له ابن ولا بنون وانما كان له بنت وعصبة
كبت ملكه وعم هل يصح اقراره لها لانها ابعد من البنت اولا نظراً
الى المصيبة لان الزوجة اقرب منهم وسواكات البنات واحدة
او اكثر صفاراً او كباراً اذا كن من غيرها او كباراً منها واما ان كن
صفاراً منها فلا يجوز اقراره لها قولاً واحداً لقوله الا ان تتفرق
بالمعير واد بالعبية الجنس اي غير الابن والافق قوله ان ورثته

ابن

ابن او بنون ويجري في اقرار الزوج لزوجته من التفصيل ما جرى
في اقراره لها من التفصيل **س** كما اقراره للولد العاق **س** التيسير في
التولين المتقدمين والمضي ان الزوج المريض اذا اقر لولده العاق
مع وجود البار ولو اختلفا بالذكورة واللاؤنة فبني جواز اقراره له
ومنهم قولان فمن نظر الى عقوبة اقراره وكانه اقر لا بعد ومن نظر
الى الولدية منع لانه اقر للمساوي مع مساوية **س** اولاده اولان من
لم يتولد ابعد واقترب **س** اي ان بني اقراره لام ولذا عاق قولين وكان
مستثنى من قوله انه يبيع اقراره للزوجته التي جهل بنفسه لها اذا
كان له ابن او بنون كما قال الا ان يكون الولد عاقاً فبني صحة اقراره
للزوجته قولان صرح بها بن رشد كما في التوضيح الا ان المولى
قيد ذلك بقوله لا مع وابن رشد فوضع في الزوجة كانت امه ام لا
فلو قال كزوجته بعد كان احسن لانه يبيد ان الخلاف لا يختص
بالاقرار لام العاق بل يكون فيها وفي زوجة غيرها فمن نظر لمصلحة
منع اذ هو معتلة بعدم وشرط صحة الاقرار للزوجته ان يرثه ولد من
لم ينظر لوصف المتوفى لجواز وجود موجب الارث وكذلك يجري القول
اذا كان المتولد اقرب وابعد مثل الام والاخت والعم واقر للاخت فحصل
يجوز اقراره فطر اللام لان الاخت ابعد منها اولا نظراً الى ان الاخت
اقرب منه وكذلك اذا اقر لامه وله ابنة واخ قائم بن رشد فمن نظر الى
البنت اجاز الاقرار للام لانها ابعد من نظر الى الاخ منع لانها اقرب
وهو واضح **س** لا المساوي **س** يعني انه اذا اقر لمن مساو له لم يقر
له في الدرجة فانه لا يبيع اقراره قولاً واحداً كما اذا اقر لاحد اولاده
ملاك لقوله والاقترب كما اذا اقر للام مع وجود العم مستثنى عنه
والواو بمعنى او ولا يصح جعل الواو علي بابها اي انه اذا كان من لم

بقوله مساويا واقرب فانه لا يصح الاقرار له وقد علم ان هذا احد
 قولين متساويين فاقتضاه عليه ليس علي ما ينبغي **ص** كما هو في السنة
 وانا اقرو رجح للخصومة **س** التشبيه في قوله لا المساوي والا قرب
 يعني انه اذا وعد بالاقرار ان اخوه فانه لا يلزم الاقرار مع التأخير
 كما لا يلزم اقرار الجبض للمساوي والا قرب وله الوجوع **ال**
 خصومة متى شا وعجلت المقرانه ما اراد بما صدر منه الاقرار **ف**
 ولزم الحمل ان وطيت ووضع لاقلمه والا فلا كثره **س** يعني ان الاقرار
 لحمل ثلاثة مثلا صحيح ممول به ان وطيت اي ان كان لها زوج
 حاضر اسبب حاضر بشرط ان تضع حملها لدون ستة اشهر من
 يوم الاقرار حتى يعلم ان الحمل كان موجودا يوم الاقرار فصول قوله
 لا قلمه لا قل من اقله اي اقلية كهابال واما اليونان والثلاثة فلا
 فان الوضع لا قلمه حكمه حكم الاكثروان لم توطا اي لم يكن وطيهان
 كان لها زوج او سيد غير تمكن من وطيهان كان غايبا او مسجون
 واقرب لها فان الاقرار يلزم له ولو وصفت لاكثر الحمل وهو اربع سنين
 علي المنصوص هنا كما اقتصر عليه من الحاجب والا فالجاري علي المذهب
 او خمس علي الخلاف في التشهير في اكثره واذا جاوز الاكثر لم يلزم والاكثر
 من يوم انتطاع الارسال عنها وتارة يكون يوم طلقها او موتها
 غيبته وتارة يكون قبل ذلك وقد اشار الي ذلك في الذخيرة **و** **س**
 بين توهم **س** يعني ان الاقرار للحمل اذا لزم فانه يسوي فيه بين توهم
 اي اذا وضعتها وهما الولدان اللذان بينهما اقل من ستة اشهر
 فانه يسوي بينهما الذكر والانثى فان تول احد هاجبا والاخر ميتا
 استقل به الحي لان الميت ليس اهلا للمقبول اي لا يصح تملكه الا ان سبق
 المقر الفضل كما اذا قال في ذمتي حمل ثلاثة الف من دين لايه عندي

فلا

فلا يسوي حينئذ بينهما بل يكون للذكر مثل حظ الانثيين او يقول
 في ذمتي او عند وقال للذكر مثل حظ الانثيين فانه يعمل علي ذلك
 واليه اشار بقوله الايبان الفصل **ب** علي او في ذمتي او اعندي او
 اخذت منك **س** هذه من صيغ الاقرار الثلاثة فاذا قال له علي الف
 او لم في ذمتي الف او قال اعطيتني الف او قال اخذت منك الف فان
 هذا او شهر صريح في هذه الباب ويكون اقرارا اما لو قال اخذت
 من فلان فلان مائة مثلا او قال اخذت من حمامة مائة او قال
 اخذت من سمكة مائة فليس ذلك اقرارا **ب** لو كتب في الارض
 ان فلان علي كذا او قال اشهدوا علي نومي والا فلا وفي صحفته
 او لوح او حرقته يلزم مطلقا ولو كتب علي الما او في الهوي فلا يلزم
 ولو قال ان شا الله او قضي او وهبته لي او بعتة او وقيته
 يعني ان المكلف الذي لا حجر عليه اذا عتب اقراره باحد هذين اللقطين
 بان قال فلان علي الف ان شا الله او قضي فان ذلك لا يفي في الاقرار
 علي المشهور ويلزم لانه لما ينطق بالاقرار علمنا ان المقدم شاه
 وقضاه ولان الاستتار لا يفي في غير المكلف بالمد فلو قال له علي الف
 ان شا فلان فشا فلان فانه لا يلزم بذلك بشي لانه خطر وانتار
 بلورد قوله بن المواز لا يلزم وفي بعض النسخ بدل قال زاد وهو
 اصرح واذا ادعي علي شخص بحق فقال وهبته لي فانه يلزم الاقرار
 وشيت انه وهبته له وهل يحلف المقر له ام لا فيه خلاف مبني علي
 خلاف في اليمين هل تتوجه في دعوي المبروف ام لا وكذلك يلزم
 الاقرار اذا ادعي عليه بحق فقال بعتني او وهبته لي فانه لا يلزم
 بالملك واذا ادعي خوجه عنه واذا اطلب المدعي عليه يمين المدعي فانه
 يحلف بلا خلاف وكذلك يلزم الاقرار من طلب منه دين فقال وفيته

نك ويبين انه وفاء له ثم ان قوله او وهبته او بعته لي خفي بما اذا
لم تحصل الحيازة المستبقة قال في التمهيد فصل من جاز شيئا مدة تكون
الحيازة فيها مستبقة والمدعي حاضر ساكت بلا مانع ثم يدعي على الجار
ان ما حازه ملكه فان ادعى الجار الشرا كان القول قوله مع يمينه في ذلك
انتمى المراد منه والهمة كالبيع عند بن القاسم علي ما يظهر من اخر
كلام المتعطين **ص** او اقرضتني او اقرضتني او لم تقرضتني **ص** يعني
انه اذا قال تمنع من لاخر اقرضتني مائة درهم مثلا فصدق المقول بان
قال نعم او بلي لزوم الاقرار وكذلك يلزمه الاقرار اذا قال له تمنع من اما
اقرضتني الالف فصدق المقول على ذلك او قال له لم تقرضني المائة
فصدق المقول على ذلك فان ادعى الطالب المال فانه يلزم المقوم
وقوله او اقرضتني قال بن غازي في بعض النسخ وليس اقرضتني وهو
الموافق لما في المدونة عن كتاب ابن سحنون لان الاستفهام
التقويري لا يتخذ في هذه الجهة ولا حرف النفي وقوله او اقرضتني
او اما اقرضتني او لم تقرضتني مائة دينار مثلا فقال المقول نعم وبعبارة
وتترك المثل الجواب في هذه الاشياء من المقول لانها لا تحتاج
الى ذلك والغرض موافقة المقول على الاقرار وقد اقم كلامه سابقا
حيث قال لم يكذب **ص** او سا هلي او اقرضتني مائة او لا قضيتك اليوم
او نعم او بلي او اجل جوابا لا ليس لي عندك **ص** يعني انه اذا قال
تمنع من لاخر ليس لي عندك عشرة مثلا فقال له الاخر سا هلي
فيها او اقرضتني مائة او لا قضيتك اليوم او نعم او بلي او اجل فانه
يلزمه الاقرار بذلك لكن لزوم في بلي ظاهر لا يلزم في الكلام
النفي اي يصبره وجبا بعد ان كان منيا واما نعم فانما يلزم بها
الاقرار على عرف الناس لان الاقرارات مبنية على ذلك لا على مقتضى

اللفظ

اللفظ على الصحيح لا قها تقور الكلام الذي قبلها تنيا كان او ابي باه
ولهذا قال بن عباس في قوله تعالى الست بربكم لو قالوا نعم لكفروا **ص**
لا نكلم قالوا الست بربنا وعبادة شبي الخلف في نعم على القول الضيق
عند الخويعين لا يقال ان الاستفهام في معنى الكسبي وليس للنفي في
النفي اثبات فتكون نعم واقعة بعد الاثبات لان محل كون الاستفهام
في معنى النفي اذا كان انكاريا اما غيره كما هنا فلا يكون في معنى النفي
باجماع **ص** او ليت لي ميسرة **ص** يعني وكذلك يلزمه الاقرار اذا قال
له لي عندك الف فقال له جوابا لا ليت لي ميسرة فهو بمنزلة من
قال نعم وطلب المصلحة في ذلك لانه لا وفا عنده بالدين **ص** الاقرار **ص**
فلان **ص** لا عاطفة علي علي من قوله بعلي والواقع منه انما هو اقروا
لم يكن هذا الاقرار الاله وعنده وكذلك لا يلزمه شي اذا قال علي او
علي فلان جوابا لقول من قال لي عليك مائة للتزديد في الكلام
وسا كان فلان حرا وعبد الكبر او صغيرا ابن الموار الا ان يكون
مغيرا جدا كما بن شرف فانه يلزمه الاقرار بقوله علي المائة او علي
هذا الجور فانه يلزمه الاقرار وقوله او علي الخ ظاهره قدم المقتر
به او اخره فتكون الطريفة المنصلة ضعيفة **ص** او من اي ضرب يد
تأخذها ما بعدك منها **ص** يعني لو قال شخص لمن طالع حماية
مثلا من اي ضرب تأخذها اي من اي كلب او طيب ما بعدك منها
فلا يكون اقوارا منه ولا يلزمه شي لان ذلك القول خرج مخرج الا
ستحرا بحسب الدلالة العرفية مع قرينة قوله ما بعدك منها
ومثله لو اقتصر على الثاني واما لو اقتصر على الاول فقال ابن
عبد السلام الاقر ان ليس باقرار ايضا الا انه يخلف انه لم يرد الا
الانكار **ص** وفي حبي يا تي وكيلي وشيهم او اترون او خذ قولان

او عام

ش يعني انه اذا قال ادي العلة التي لي عليك فقال له جوابا
 حتى ياتي وكلي او قال له اقم فاقبضها او قال اتق او خذ او قال اتق
 وما اشبه ذلك فهل يكون ذلك اقرا ام لا في ذلك قولان حيث لا قرينة
 تبين انه اراد الحقيقة او الاستعارة **ش** كلك على الف فيما اعلم او اظن
 او علمي **ش** التشبيه في القولين والمعنى انه اذا طالبه بالف عند
 فقال له في جوابه على الف فيما اعلم او فيما اظن او في علمي هل يكون
 ذلك اقرا او لا في ذلك قولان والذي يفيد هذا النقل ان الخلق فيما
 اذا قال فيما اظن او ظني واما ان قال فيما اعلم او في علمي فانه يلزم
 قطعا **ش** ولزم ان نوكر في الف من ثمن خمر **ش** اشار بهذا الى ان المكر
 اذا عتب اقرا به بما هو علم انه رافع بحكمه لا ينضم ذلك ويلزم ما قر
 به فان قال له على الف من ثمن خمر او خمر وما اشبه ذلك وكذا
 المخزول اي ناكوه وقال بل الالف من ثمن عبد وبر وشبهه فانه
 يلزم ما اقربه لانه لما قال له على الف اقربها ذمته فتقوله بعد ذلك
 من خمر وما اشبهه بعد ند ما منه قوله ولزم اي الاقرا وقوله ان
 نوكر شرط قدم على محله ويجوز في قوله الف الرفع على الحكاية والجر
 على التقدير في اقرا الف ويكتفي في الاضافة ادي ملازمة وفاعل
 لزم عند رأي ولزم ما اقربه ان نوكر الخ ويجلف المخزول ان هاليت
 من ثمن خمر وهو واضح ان كان المخزول مسلما فان كان ذميا فان
 ناكوا المخزول ذلك فكذلك واما ان لم يناكر فلا يلزم ما اقربه من
 الثمن لان سراه فاسد والظاهر انه يلزم فيمنته ان فوته وحرره
ش او عبد ولم اقبضه **ش** يعني انه اذا قال له على الف من ثمن عبد
 ابتعت منه ولم اقبضه وقال المخزول بل قبضته فان ذلك يكون اقرا
 منه ويلزم الالف وهو قول بن القاسم وسمون وهو المشهور

ان

لان

لان قوله ولم اقبضه بعد ان عمود من يالشع بعد ند ما لانه عتب
 اقرا به بما يرفع حكمه ولا يمين له على ابايع الا ان يقوم عليه بالتوب
 كما هو خذ من فصل اختلاف المتبايعين فان قيل قد مر انهما اذا
 اختلفا في قبض المثل فالاصل بمقاوه فلم يكن الحكم هناك لك فالجواب
 انهم تزلوا الاقرا منزلة الا شهاد وهو اذا شهد على نفسه
 بالتبعض لا يقبل قوله بعد ذلك انه لم يقبضه فكذا في الاقرا وحديث
 فيعلم ان محذور ذلك في غير الاقرا فان قلت هو لم يقربا به قبضه وانما
 اقربان ثمنه عليه فلا يكون اقرا به بمنزلة الا شهاد بالتبعض قلت
 اقرا به بان ثمنه عليه يتضمن قبضه فتأمل **ش** كد عوان الربا واقام
 بيته انه ربا به في الف **ش** التشبيه في لزوم الاقرا والمعنى انه اذا
 ادعى عليه بالف فاقربك بك وقال عتب اقرا به حي من ربا واقام
 بيته بك اي شهدت البيعة على اقرا المدعي انه ربا بالمدعي عليه
 في الف فان هذه البيعة لا تقيد شيئا لعدم التبيين وتلزم
 الالف باقرا على المشهور وكذلك لو شهدت البيعة على اقرا الطالب
 انه لم يبيع بينهما النفاصل الاعلى الربا فانه يعمل بها كما اشار اليه بقوله
ش لان اقامها على اقرا المدعي انه لم يبيع بينهما الا الربا **ش** فلا يلزم
 الله والوايد على الاصل ويرد راس المال قوله واحد لعدم امكان
 الشروع وفهم من كلامه انه لو لم يكن له بيعة وانما هو مجرد دعوى الربا
 لم يقبل وهو كذلك **ش** واشتريت خمر ابالف واشتريت عبد ابالف ولم
 اقبضه **ش** عطف على اقامها والمعنى انه اذا طالبه بالف مثلا فقال
 اشتريت منه خمر ابالف واشتريت منه عبد ابالف ولم اقبضه فانه لا يلزم
 شي لانه لم يبتزق له شي في الاول ولان ذكر الشرا مجرد ولا يوجب
 عمارة الذمة وانما تتمر بالاعتراف بقبض المبيع والمخزول يبتزق

يتضمن في الثاني ولعلم في غير كان غاييا ليكون الضمان من البايع
والا فهو مشكوك فان الضمان من المشتري بمجرد العقد فلا يثبت التمسك
ص او اقررت بكذا وانا صبي كانا برسم ان علم تقدمه او اقررتا
لو لم يكن مشكوكا على الاصح **ح** عطوف على ما قبله من عدم الزوم
والمعي ان الشخص اذا ادعى على اخوانه اقر بالف واقام بيته على اقراره
بالالف فقال نعم اقررت بالف وانا صبي وكان ذلك شفا فانه لا يلزم
شي على الاعم **ح** كما اذا قال لزوجتي طلقك وانا صبي فانه لا يلزم شي
اذا قال ذلك شفا وكذلك اذا قال اقررت بالف وانا برسم وكان
تقدم له مرض البرسام وعلم تقدمه ومثل دعواه العباد دعواه النوم
وكذلك قيل ان اخلق فلو قال غصبت لك الف دينار وانا صبي فانه
يلزمه ذلك بلا خلاف لان الصبي يلزم ما غصبه ولو قال لا ادري
اكت صبي او بالغا فانه لا يلزمه شي حتى يثبت انه بالغ لان الاصل
عدم البلوغ بخلاف ما لو قال لا ادري اکت عاقلا ام لا فيلزمه لان الاصل
البطل حتى يثبت انتفاؤه كما استظهره **ح** وكذلك لا يلزمه شي اذا طلب
منه شي فقال هو لفلان او لولدي مثلا فان المقر له لا يأخذ الا باليمين
لكن بشروط ان يكون مثل السائل يعتذر له في البشي المقر به واما لو كان
مثله لا يعتذر له لرد التمسك او بخلافه فان المقر له يأخذ المقر به وكذلك
لا يلزمه شي اذا اقر بشرا بان قال افرضني فلان جزاء الدية خيرا وقضيت
قرضه او ذما كما اذا قال افرضني واسا عا ملتي وضيق علي حتى تقضيه
لا جزاء الدية عتي خيرا فصول قوله او شكر اعلي الاصح ان يقول او ذما علي
الارجح لان الشكر محل اتفاق ورجح بن موسى ان الذم كالشكر في عدم
اللزوم طال الزمن ام لا فان لم يكن شكرا ولا ذما فيه تتصل بين الذم
والبعد كما ان اقر انه كان تملك من فلان الميت مالا وقفاه اياه

فان

فان كان ما يذكره من ذلك حديثا لم يعط زمانه لم ينفعه قوله بيمين
الا ان يقيم بيته وان كان زمانه ذلك طويل حلف المقر وبني **ص** وقبل
اجل مثله في بيع لا قرض **ح** يعني انه اذا ادعى عليه بما له حال من بيع فاجاب
بالا عتاق وان لم يجد فان ادعى اجلا شيئا ان تباع تلك السلعة مثله او
كانت العادة جارية بالناسيل فان القول قول المقر بيمينه وان ادعى
اجلا مستكرا فانه لا يصدق والقول قول المقر بيمينه وهذا اذا
فانت السلعة والالتحاقا ونقا سخا كما في المدونة واما لو اقر بما له
من قرض وادعى تاجيله وخالف المقر له وقال بل هو حال فان القول
قول المقر له لان الاصل في القرض الحلول فتقوله اجل مثله اي مثل ذلك
الدين الذي ادعى به **ص** وتفسير الالف في كالف ودرهم **ح** اي وكذلك يقبل
قوله في تفسير الالف والمعني ان من قال علي فيا اعلم الف ودرهم وابعهم
الالف او الف وعبد او الف ويوب ويخوذلك فانه يقبل تفسير الالف
بأي شيء اراده ولو لم يسم تجر العادة به ولا يكون المعطوف تفسير الالف
عليه ويجوز علي ما فهم ان خالف المدعي فالكافي في الحقيقة داخل
علي درهم **ص** وكذا في تفسيره في نقالا في عتب فتولان **ح** يعني انه اذا اقر
له بخاتم وقال بائنه فقصه في كانه يقبل قوله اذا قال شفا ولا يلزمه
الا الخاتم وان قاله بعد سبعة فانه لا يصدق في النص ويأخذ المقر
له الخاتم بنقصه ومثله في التفصيل اذا قال هذه الجارية لفلان وولدها
لي واذا قال هذا الخاتم غصبت من فلان وقصه لي وقال ذلك شفا
فهل يصدق في النص او لا في ذلك قولان والي ذلك اشار بقوله الا
في عتب فتولان والمذهب الاول **ص** لا يخذع وباب في له من هذه
الدار والارض كني علي الاحسن **ح** يعني انه اذا قال لفلان في هذه
الدار والارض حق او قال له من هذه الدار والارض حق ثم فسر

ذلك الحق يجزع منها او فسر به بياض منها فانه لا يقبل ذلك منه ولا
 بد من تفسيره بخبر من الدار والارض قليلا وكثيرا ولا فرق بين من
 وفي علي الا حسن عند سخون وقال بن عبد الحكم يغفل في الجذع وغيره
 والفرق عنده ان من تتقني التبيين وفي النظر فيه فالحق في الدار
 لا منها **ص** وما ل نصاب والاحسن تفسيره كشي وكذا وحين لم **ش**
 يعني ان الشخص اذا اقر شخص بماله وسوا قال عظيم ام لا فان المخر
 يلزمه للمخر نصاب الزكاة على الاشهر وقيل نصاب السرقعة على
 الاول فيلزمه اقل ما يسمي نصابا من جنس ماله المخر فيلزمه عشرون
 دينارا ان كان من اهل الذهب وما يتا درهم ان كان من اهل الورق وخمس
 من الابل ان كان من اهل الابل وثلاثون من البقر ان كان من اهل البقر
 واربعون من الضان او المخران كان من اهل الضان او المخر وخمسة
 اوسق من الحن ان كان من اهل الحن والاحسن على ما في كتاب بن سخون
 ان يفسر قوله عندي مال ويقبل قوله فيما فسره به ولو جئنا او بهم
 مع يمينه فان فسره فلا كلام وان ابي فانه يجس حتى يفسر وكذلك اذا قال
 عندي شي او حق او كذا فانه يفسره ويقبل قوله فيما فسره به لكن في
 كذا لا يقبل الا اذا فسره بواحد كامل بخلاف ما قبله فان ابي ان يفسره
 حبس حتى يفسره واللام في له للتبيل او للمفاية اي اليه وعلى كل حال
 لا يخرج من السجن حتى يفسر **ص** وكشيرة ونيف وسقط في محاية وفي
ش النيف يخف ويشدد يقال عشرة ونيف ومائة ونيف وكلما زاد على
 المقدر فهو نيف اي ان يبلغ المقدر الثاني والمعنى انه اذا قال له عندي
 عشرة ونيف فانه يقبل تفسيره للنيف مع يمينه والنيف من الواحد الي
 التسعة واما البعض فانه من ثلاثة الي تسعة بن عرفة عن بن سخون من اقر
 بعشرة درهم ونيف قبل قوله في النيف ولو قل فسره بدرهم او داتق وتسلم

هل

المأزري

٢٤
 المأزري كانه المخر ذهب واذا قال له علي نيف فيلزمه درهم لانه اقل
 الزيادة على المقدر كذا ينبغي واذا قال له علي مائة وشي او عشرة وشي
 اولى وشي فان الشيء الزايد على الجملة يستقط لانه مجهول ولو قدم
 الشيء ايضا بخلافه خردا كما مر فانه يبيع عليه تفسيره ولو قال له علي
 مائة الاشياء اعتبر وطوب بتفسيره وميارة وسقط اي الزايد على
 المائة في هذا التركيب وهو شي فذكر شي مع المائة قرينة فبين من جمع
 الضمير اي وسقط الشيء لا شي وكذا ونيف **ص** وكذا ادرهما عشرون
 وكذا وكذا ادر وعشرون وكذا ادر ادر **ش** كذا كناية عن العدد
 وعن الشيء فاذا قال له علي كذا درهما فانه يلزمه عشرون درهما لان
 الذي يميز بالواحد المنسوب من العدد غير المركب من العشرين الي
 التسعين والاصل براءة الذمة فثبت المحقق وهو العشرون والنيان
 الرايب لكن يجلف ان ادعي المخر اكثر ولو قال كذا درهم بالرفع لزمه
 درهم واحد وكذا اذا قال بالوقف لانه المحقق اذا المعنى هو درهم
 وشله اذا قال بالتحقق قاله بن القصار قال وقال لي بعض النخاة يلزم
 فيه مائة درهم واذا قال له عندي كذا او كذا درهما فانه يلزمه واحد
 وعشرون درهما لان المعطوف من العدد والمركب من واحد وعشرين
 الي تسعة وتسعين فيلزمه المحقق من ذلك واذا قال له عندي كذا كذا
 درهما فانه يلزمه واحد عشرون كذا كذا كناية عن العدد والمركب وهو
 من واحد عشرا الي تسعة عشرا والاصل براءة الذمة فيلزمه المحقق فقط
 ولو زاد وكذا مرة ثالثة لم يزد على ما ذكرنا لاختلال التاكيد كما استظهره
 بعض **ص** ومجتمع او درهم ثلاثة **ش** يعني انه اذا قال عندي بعض فانه
 يلزمه ثلاثة كما علمت ان البعض من ثلاثة الي تسعة والاصل براءة
 الذمة فيلزمه المحقق فقط ولو قال له علي بضعة عشرة لزمه ثلاثة

عشر وكذلك اذا قال عندي درهم فانه يلزم ثلاثة لانها اقل
 الجمع وكثرة او لا كثيرة ولا قليلة اربعة **ش** المشهور وهو قول ابن
 عبد الحكم انه اذا قال له عندي درهم لا كثيرة ولا قليلة او لا قليلة
 ولا كثيرة ثم ان الكثيرة المنفية تحمل على ثاني مراتبها وهو خمسة
 لا على اول مراتبها وهو اربعة والاربع التافق لانه يصير ثانيا
 لها او لا يتولى لا كثيرة ومثاله ثانيا يتولى لا قليلة لان ولا قليلة
 تحمل على اول مراتب التثنية وهو ثلاثة لانه المحقق فلو جعل ثانيا الاول
 مراتب التثنية وهو اربعة لزم التافق وافعال المتكلمين عن
 مثل هذا **ش** ودرهم المنفرد والافعال الشرعية وقبل غشه وتنقص
 ان وصل **ش** يعني انه اذا قال له عندي درهم فانه يلزم درهم مما يتعامل
 به الناس وعلى هذا فلو انسره بدرهم من الفلوس كني واما ما قاله
 ابن شاس من انه لا يقبل تفسيره بالفلوس فلعلمه بمبني على عرفهم وان
 لم يكن عرف فانه يلزمه الدرهم الشرعي فلو اقر له بدرهم فخشوش
 او بدرهم ناقص ووصل ذلك بكلامه فانه يقبل قوله في ذلك هو
 والفصل لصورة من عظام او غما او خوذتك لغو فلو فصله
 ليس ضروريه لم يقبل قوله واخذ بما اقرب والشروط يرجع للشرعي هو
 والمتعارف حيث كان يطلق على الخشوش والتافق ومثل ذلك ما
 اذا جمعها والضمير في غشه راجع للمشي الخفية اعم من الدرهم ويكني
 قول المقر ناقص ويقبل تفسيره في قدر النقص **ش** ودرهم مع درهم
 او ثلثه او فوقه او عليه او قبله او بعده او ودرهم او ثم درهم درهمان **ش**
 يعني انه اذا قال لفلان عندي درهم مع درهم او لفلان ساد درهم فانه
 يلزم درهمان وقد نص في الجواهر على اكثر هذه الحساب ولم يحك فيها
 خلافا الا في قوله درهم على درهم فيكون ثلثا او ثلث درهم ودرهم درهمين

اذا قال له عندي درهم فانه يلزم درهمان

في جميعها ظاهرا هو قاله الله اي ما لم يجد العرف بخلافه ولا فهو لمرام
 بل والدنا يروى العروض **ش** وسقط في لابل دينارين **ش** يعني انه اذا
 قال له على درهم بل دينار فان الدرهم يستقط وتلزم الديناران
 وكذلك يسقط الدرهم اذا قال له على درهم بل دينار واحد وكذلك
 يسقط الدرهم اذا قال له على درهم لابل درهمان ويلزم الدرهمان
 اي وسقط ما قبل بل اي بلا اول مراتبها وبعبارة فان ضرب لابل
 قبل ان وصل فمبادل عليه قوله وقيل غشه وتنقص ان وصل واذا ضرب
 مساوي فالظاهر لزوم ما قبل بل وما بعده لان بل حقيقه كالواو
 والفاء لان الاكواب هنا يتغير فلم يبق الا مجرد المطف **ش** ودرهم
 درهم او بدرهم درهم وحلف ما ارادها **ش** يعني انه اذا قال لفلان
 عندي درهم درهم فاكذ باعادة لفظ الدرهم او قال له عندي
 درهم بدرهم فانه يلزمه درهم واحد وحلف المقر ما ارادها ثم ان
 قوله ودرهم بالاضافة اليانية اي ودرهم هو درهم واما بالرفع
 فله يتوهم لان الثاني يؤكد الاول وانما المتوهم الاضافة لان
 المضان غير المضان اليه والباقي او بدرهم سيبه اي له على درهم
 سبب درهم اي عاملة بدرهم فلزمه درهم **ش** كاشها في ذكر
 بماية وفي اخرها **ش** يعني انه اذا شهد على نفسه في وثيقة ان فلان
 عليه مائة ولم يذكر سببها ثم اشهد في وثيقة اخرى بماية وهما متساويتان
 قد راووعا فانه يلزمه مائة واحدة والثانية تأكيد للاولى ويجلف
 المتوهم على ذلك ان ادعاهما المقر اما ان اختلفا قد راوعتا فانه
 يلزمه المائتان كما فتوا كما شهدا ثم تنسب في لزوم مائة واحدة
 والحلف على الاخرى وقيل يلزمه المائتان وهو المذهب لانه لا خلاف بين
 ابن القاسم واصبح ان الاذكار احوال واما الاقرار المجرد فنسب بن القاسم

ن

اموال وعند اصبح مال واحد **ص** وما يتبين الاكثر ان حمله
 على الاذكار كما هو ظاهره ورد عليه ما ورد على ما قبله وان حمل على
 الاقرار المحرور كان ما شيا على التول الثاني في نقل بن الحاجب وقد انكر
 ابن عرفة بثبوته فعلى المذهب تكن لم يسلم لابن عرفة الاكثر المذكور
 انظر الشرح الكبير **و** جل المائة او قرضها او نحوها الثلثان فاكتر
 بالا جتهاد **د** يعني اذا قال آمل المائة او قرب المائة او نحو المائة
 فانه يلزم تلك المائة بلا خلاف ويلزم ايضا زيادة على الثلثين
 بما يراه الحاكم باجتهاده فالاجتهاد انما هو في الاكثر وقيل يقتصر
 على الثلثين بما يراه الحاكم بن رشد وهذا الخلاف انما يحتاج اليه في
 الميت الذي يتنذر رسوالة عن مراده واما المقر المحاضر فيسأل عن
 تفسير ما اراد ويصدق في جميع ذلك مع يمينه ان نازعه في ذلك
 المتزلة وادعى اكثر مما اقرب وحقق الدعوى في ذلك والا فعلى
 قولين في ايجاب اليمين عليه انتهى وما قاله ظاهران فسرهما المقر
 باكثر من النصف واما ان فسره بالنصف او دونه فلا يقبل تفسيره
 والله اعلم كما اشار له **ص** وهل يلزم في عشرة في عشرة عشرون
 او مائة قولان **ش** الصواب كما قال ابن عرفة ان المتقول انه اذا قال
 عندي عشرة في عشرة هل يلزم عشرة او مائة قولان والتول
 بانه يلزم عشرون لا اعرفه وبني القولين ان في تحتمل السببية
 وتختل ان تتعلق بحجورهما بخلاف اي مضرورة في عشرة
 وبمباراة ابن عرفة لو قال عشرة دراهم في عشرة لزوم مائة وقال
 ابن عبد الحكم انما يلزم الف والاول ويستلزم ما بعده ان حلف المقر
 انه لم يرد بذلك التضييف وضرب الحساب قلت قول غير واحد
 من شيوخنا ان كان المقر عالما بالحساب لزوم قول يحسن اتفاقا
 وهو

وهو المائة صواب ان كان المتزلة كذلك انتهى **ص** ونوب في
 صندوق اوزيت في جرة وفي لزوم طرفه قولان **د** يعني ان الشئ
 اذا قال له عندي نوب في صندوق او صندوق او قال له عندي
 في جرة فانه يلزم النوب والمندبل والري بل لا خلاف ومثل تغييره
 في النوب والري واما الطرف وهو الصندوق والجرة فهل يلزم
 ذلك اولا يلزم فيه قولان اي في كل نوع قولان ومثل بمثابة اشارة
 اليه لا فرق بين ان يكون المطروف يستل بدون الطرف اولا ورد
 بالمثال الثاني على من قال يلزم الطرف فيه بانفاق لانه الخلاف موجود
 في المسيلتين ثم في كلامه حذف اي ولو قال نوب في صندوق وزيت في
 جرة ففي المذهب في لزوم طرفه قولان وانما الخشخاش الى التقدير ثانيا
 لان الجواب جملة اسمية يتبين فيها الفا كما اشار له بمقتضى **د** لادابة
 في اصطبل **ش** يعني انه اذا قال له عندي دابة في اصطبل فانه يلزم
 الدابة ولا يلزم شئ من الاصطبل بانفاق لانه لا يتصل وهو يقطع
 الظهيرة لانه ليس من الاسما التي يتبادر بها الواصل **و** والت ان استعمل
 او اعارني لم يلزم **د** يعني انه اذا قال له علي الف ان استعمل ذلك او اعارني
 الشئ الفلاني فقال المتزلة استعملت ذلك او اعارته لم يلزم المقر
 شئ من ذلك لانه يقول ما فلتتم يعمل ذلك او يعيرني كذا علوه وهو
 واضح وفي تليل البساطي نظر ولو قال له علي الف ان حكم بها فلان
 لرجل سماه فتحاكم اليه فحكم بها عليه لزمته بخلاف لو قيل بمشقة زيد
 فتا فلا يلزم **ص** كان حلف في غير الدعوى **د** يعني انه اذا قال له علي الف
 ان حلف عليها لم حلف عليها فانه لا يلزم المقر شي اذا كان ذلك ممن
 غير دعوى باجتماع اهل المذهب لان المقر يقول حلفت انه لا يحلف
 باطلا واما لو قال ذلك بعد تقدم دعوى فانه اذا حلف استحق

ما حلف عليه والمراد بالدعوى المطالبة وان لم تكن عند حاكم ومطالبة الوكيل
 كطالبة رب الحق ثم انه يصح في ان تكون شرطية فهي كسورية اي وكقول
 لم على الف ان حلف ويصح ان تكون حصرية اي وكلفه في قوله لم
 على الف ان حلف او شهد فلان غير العدل **ص** اي اذا قال لك علي كذا
 ان شهد به فلان فلا بد ان يكون اقرا سوا كان فلان عدلا او غير
 عدل واما العمل بشهادته فيعمل بها ان كان عدلا لان كان غير عدل
 فلو حذ في قوله غير العدل لكان حسنا لان كلامه يقتضي انه اذا كان
 عدلا فانه يكون اقرا والا فلا يكون اقرا وليس كذلك ان قيل اذا كان
 عدلا فانه يكون اقرا اقرب لك ام لا فما فائدة الاقرار المذكور
 عدلا فاشهادته بخوله سوا اقرب لك ام لا فما فائدة الاقرار المذكور
 فالجواب انه افاد تسليم شهادته فلا يحتاج فيه لاعداد وقد يقال
 يعني ان يكون له للاعداد ان يقول فقلت انه لا يشهد وبشارة
 غير متصوب على الحال من حذر مع ما لم اي فشهد فلان حال كونه
 غير العدل ولا يجوز كونه حاله من فلان المذكور لان هذا ليس من
 مقول المقر ولا رفعه على انه صفة لفلان المقدر لان فلانا يعني به
 عن العلم فهو حرة وغير مكررة واتفاق اللفظ والموصوف في الترتيب
 واجب بل يجوز رفعه على البدلية منه واخر يقول شهد ما لو قال
 ان حكم بها فلان قتيلا البير فانه يلزم ما حكم به قاله في التوضيح
 وظاهره كان عدلا او غير عدل وان ذلك لازم بمجرد قوله حكما وان
 لم تكن بيته فلا يمين مع شاهد ويشي ان يكون محل ذلك حيث حكم بها
 على مقتضى الشرع **ص** وهذه الشاة وهذه الناقه لزمه الشاة وحلف
 عليها **ص** يعني انه اذا قال لم عندي هذه الشاة او هذه الناقه
 فان الشاة تلزم وحلف على الناقه واليهما يموذ الفير من قوله
 وحلف عليها اي يحلف ان الناقه ليست للمقر له يريد وقد زال شك

قوله

ولا فاما

ولا فاما يعني مع الشك فلو حلف شك ما قبلها لازم المقر وما قبلها
 غير لازم له ويحلف عليه وهذا قول سمعون او يقال ان لو حلف
 الا بهام فلا اشكال حيث في الحلف على البت ولو عكس لزمه الناقه
 وحلف على الشاة فلو قال وكذا وكذا الاول وحلف على الثاني
 لكان اخيرا وشمل **ص** وعصيته من فلان لا بل من اخر فهو للاول
 وفقي الثاني بقيته **ص** يعني انه اذا قال عصيت النبي الفلاني من زيد
 ثم قال لا بل من عمرو فهو اي النبي المقصود للاول اي لزيد لانه لما اقر
 به اولا اتهم في اخره عنه ثانيا ونفي الثاني وهو عمرو بقيته يوم
 النصب ان كان خوطا ومثل ان كان ثوبا ولا يمين عليها على قول
 ابن القاسم قال عيسى الا ان يدعيه الثاني فله اليمين على الاول فان حلف
 فيكون للاول وينفي الثاني بقيته وان نكل الاول حلف الثاني واخذه
 ولا شيء على المقر للاول ابن رشد وقول عيسى تفسير لقول بن القاسم فان
 نكل الثاني ايضا فلا شيء له من القيمة لانه ان انكر ان يكون له بدعواه
 الشيء المنصوب والمظاهرة يشترك مع الاول لتساويهما في النكول
 والاثبات بل دون لا كذلك ونفتير قيمته يوم النصب ولعله حيث
 علم والاف يوم اقصر **ص** ولك احد توين عين والافان عين المقوله اجود
 حلف وان قال لا ادري حلفا على نفي العلم واشتراك **ص** يعني ان من قال
 لشخص لك احد هذين الثوبين او البعدين مثلا فان المقر يوم بتعيين
 ما اقربه لان اقوله يحتمل الابهام والشك وله دعوى زوال الشك
 وعلى كل له التبيين فان عين له اجودهما اخذه المقر له وكذلك اذا
 عين له ادناهما وصدق المقر له على ذلك فان لم يصدق حلف
 المقر ودفعه له فان نكل حلف المقر له على ما ادعاه من الاعلى
 واخذه وان لم يمين المقر ما اقوله بل قال لا ادري ايها له فان المقر له

بعد

يبين اهداهما فان عين ادناهما اخذه بفنوسين اذ لا تهمه حينئذ
 وان عين اعلاهما حلت عليه لانه يتهم حينئذ وظاهره ان المقول
 يعين بعد قول المقول اذ يرى من غير من صفاته لا يدري انه اجودهما
 للمقول وهو ما ينبغي كلامه بن عرفة ومن شاس وان قال المقول
 لا ادري ايها متاعى والميلت بها لها من كون الحق قال لا ادري ايضا
 حلفا على نبي العلم ويبدد المقرب اليين ويشتركان حينئذ في ذلك بالنقض
 الا بالثبوت والثلثين لان المتبادر من الاشتراك التساوي والتصريح بنبي
 العلم بصرح بما علم التزاما اذ دعواهما عدم الدراية ويظهر من
 ذلك الحلف على عدم العلم واعترض على المؤلف بان ظاهره يشهد ما
 اذا اي المقول من التبيين مع انما انه انما هو فيما اذا قال لا ادري كما
 في ابن عرفة ومن الحاجب وهو ما شرحنا عليه واما ان امتنع فيجس
 واما المقول اذ قال ادري وامتنع من التبيين فيكون له الادني **ص**
 والاستثنا هنا كغيره ومعظم الدار التي في **ص** يعني ان الاستثنا
 في هذا الباب كغيره من الابواب التي يستثنى فيها كباب التقى
 وباب الطلاق وباب النذر وما اشبه ذلك فيصح شرط الاتصال
 الالمارح كسماه ونحوه وبشرط عدم الاستتراق كملك على عشرة
 الا تسعة فيلزم واحد ومما يصح الاستثنا بادواته يصح بالتبيين
 فاذا قال هذه الدار فلان ولي هذا البيت فان ذلك صحيح والتمام
 ولي النص فان تعددت بيوتها ولم يبين البيت فانه يمين ويجري
 فيه ما جرى في قوله ولكل واحد ثوبين وكذلك يصح الاستثنا اذا فر
 بالدار الثلاثة الاربعها او الا تسعة اعشارها وما اشبه ذلك
ص وبغير الجنس كالف الاعبد او سقطت قيمته **ص** يعني ان الاستثنا
 من غير الجنس صحيح فاذا قال له علي الف درهم للعباد او الاثوب او ما
 اشبه

ن

اشبه ذلك فان ذلك يكون اقرا صحيح وكان المعنى له على الف
 درهم الا قيمة عبدا والقيمة ثوب وشققت قيمة ما ذكر من الشيء
 المقرب بشرط ان لا تستغرق القيمة فان استغرقت القيمة المقرب
 بطل الاستثنا والافراد صحيح وكذلك اذا قال له عندي عبد الاثوب
 فخرج قيمة الثوب من قيمة العبد وكذلك له عندي الف درهم الا عشرة
 دنانير فيطرح المستثنى من المستثنى منه بصرها **ص** وان ابرافلا ناما
 لم قبله او من كل حق او ابراه بري مطلقا ومن الفتق والسرقه **ص**
 يعني ان من ابراهيم صاحب ماله قبله براءة مطلقة بان قال ابراهيم
 فلان مالي قبله او قال ابراهيم من كل حق او قال ابراهيم فقط واطلق
 فانه يبرأ من كل حق في الدمة او تحت اليد من الامانات معلومة او
 مجهولة وبما ايضا من المطالبة من حد الفتق ما يبلغ الامام والا
 فلا يجوز له البراءة الا ان يبرأ الفتق وان يستوعب نفسه **ص**
 ذلك بعد البلوغ وبما ايضا من المطالبة بالمال المسروق واما حد
 السرقه فهو حق له فلا يجوز لاحد ان يستقطعه مطلقا فتولد وان
 ابرافلا ناما اي شخصا حينئذ كما قال الله فان كان مجهولا فلا كقول
 ابراهيم شخصا او رجلا مالي قبله واما لو قال ابراهيم كل رجل فهو يمين
 لان الاستتراق جمين وظاهر قوله مطلقا ولو في غير ما يتعلق به
 بالخصوصية وقد قال البساطي وانما الله يقول ومن الفتق الم دفع
 توهم ان البراءة لا تكون الا في شخص حق الادبي لانه انما ابراهيم
 لان حق الله تيسر لا يجوز للوصي ان يبرأ عن المحجور البراءة العامة
 وانما يبرأ عنه في المصنات ولا تنفع المبراة العامة حتى يطول رشده
 كسنة اشهر فاكثر ومن هذا الا يبرأ الثاني النافذ في الاحساب
 المبراة العامة وانما يبرأ من المصنات وبراوه عموما جمل من الفتق

في قوله ولكل واحد ثوبين
 في قوله ولكل واحد ثوبين
 في قوله ولكل واحد ثوبين

٣

ص فلا تقبل دعواه وان بعك الابيئة انه بعد **ش** الفاي يفر يمينه
اي واذا برى من عليه الحق بصيئة من الصيغ المتقدمه ثم قام صاحب
الحق وادعى على من ابراه بحق فلا تقبل دعواه عليه ببيان او جهل وان
اراد بعض تعلقات الابراويل بنكر حق وهو المراد بالعك الان
يبقى بيئته تشهد له ان الذكر المذكور اي الحق المكتتب فيها الحق بعد
البراه اي صدق التعامل بما فيه بعد البراه فحينئذ يميل به وكذلك
لو جهل التابع او كان غير مخرج فلا تقبل دعواه اي قبول يلزم
الحري الحق بمجرد ما واما اليمين برده هذه الدعوى فتصواب برشد
على توجيهها فان نكل لونه لانه بمنزلة الاقرار بهذا اذا اتفقا على
انه قبل البراه واختلفا هل دخل فيها ام لا واما لو ادعى انه بعد هذا
وقال المبري قلمها لم يقبل قوله الابيئة انه بعد كما قال الله انظر
المواق **ص** وان ابراه مما معه برى من الامانة لا الدين **ش** يعني ان من
ابرا شخصاً بينا مما له معه او مما له عنده فانه يبرأ من الامانة
قطب كالودائع والتراخي والابضاع وما اشبه ذلك ولا يبرأ من الدين
لانه لا يقال في عرف التقاطع لما يتعلق بالذمة معه ولا عنده
بل عليه لان معه وعنده يقتضي الامانة ونقطة عليه تقتضي الذمة
ومكلام المؤلف محمول على ما اذا كان المرفى كذلك فان كان المرفى
جربان هذه اللقط في الامانة والدين برى منهما وانظر اذا لم يكن
عرف بواحد من الامرين فعمل يبرأ من الامانة فقط وهو الظاهر
ام لا وظاهر كلام المحم انه لا يبرأ من الدين وان لم تكن له معه امانة
وعليه دين ولكن قال الله على سبيل البحث انه يبرأ من الدين في هذه
الحالة **باب** ذكر فضيلة الاستحقاق وهو الاقرار بالنسب وانتم
بالاقرار بالمال لشبههم به وان خالفتم في بعض الصور ولم يعرفوا المؤلف

وعرفه

فلا تقبل دعواه وان بعك الابيئة انه بعد

وعرفه بن عرفة بقوله هو ادعا المديني انه اب لفرقة فيخرج قوله
هذه الاب وهذه ابوقلان فتقوله هو ادعا المديني جنس يميل ادعا
للأجنبي والجد والام وقوله انه اب اخرج به من ذكر لان ذلك خاص بالاب
وقوله فيخرج الخ لانه ليس بادعا لان الادعا انما يكون فيما جهلت الذمة
فيه واشار المؤلف بقوله **ص** انما يستحق الاب مجهول النسب اي
ان الاستحقاق من خصائص الاب فيغير لا يبيع استحقاقه كالام اتفاقا
ولا الجدة على المشهور ولا غيرها من الاقارب واما ما ياتي اخر الفصل اذا قر
عد لان ثبات النسب فهو اقرار بالاستحقاق واذا استحق الاب فاما
يستحق مجهول النسب لتشوق الشارع للحقوق النسب ولولان الشرع
خصه بالاب لكان استحقاق الدم اولى لانها اشتركت مع الاب في ما
الولد ولان عليه الحمل والرضاع واكثر من مجهول النسب عن معلوم
اي اثبات النسب ويحد من استحقاقه حد القذف وتطوعه كولد الزنا
اي اثباته ولد زنا لان الشرع قطع نسبه عن الزاني ويستثنى من قوله
مجهول النسب اللقيط فانه لا يبيع استحقاقه الابيئة او بوجه كما ياتي
في باب اللقطة فالخصر منب علي الاب ومجهول النسب وهذا من
غير الغالب لان الغالب ان المحصور فيه بانما يجب تأخيره والتأخيرة
اغلبية اي لا يستحق الا الاب ولا يكون استحقاق من الاب الا بمجهول
النسب **ص** ان لم يكن به المقتل لصغره او العادة **ش** يعني ان شرطه
مجهول الاستحقاق ان لا يكون به المقتل او العادة فان كذبه المقتل او
العادة فانه لا يبيع استحقاقه مثال الاول ان يستحق الصغير الكبير
او علم انه لم يتبع منه نكاح ولا شرايب احيث فرض العلم بذلك ومثال الثاني
ان يستحق من ولد يولد يبيع يعلم انه لم يدخله واما ان شك هل
دخله ام لا فتقتضي اختصار البراهي انه يبيع استحقاقه وتقتضي كلام

م ٥

ابن يوسف انه لا يصح استلحاقه ودخول المرأة ببلد الزوج والشك في
دخولها يجري فيه ما يجري في الرجل كذا ينبغي واما تكذيب الشرع فقد
خرج يقول بجهول النسب **ص** ولم يكن رقاً المكذب **ش** يعني ان سوطاً من
الاستلحاق ان لا يكون المستلحق بفتح الحاء رقاً لمن يكذب به المستلحق
بكسر طها اما ان كان رقاً لمن يكذب به فانه لا يصح استلحاقه لانه يتهم
على خراج الرقبة من الرق **ص** او يولي **ش** يعني ان من اعق شخصاً ودار
ولاه ثم استلحقه شخص بعد ذلك وقال بهذا ولدي وكذب به الحائز لولا
لم يصدق في ذلك ومنطوق كلام المؤلف يشتمل على ما اذا صدق
الحائز لرقبه او لا وما اذا لم يكن لاحد عليه رق او لا وهذه المسئلة
مفروضة فيما اذا لم يكن المستلحق بكسر الحاء باعه والافيا في قول
او باعه **ص** كسره يلحق به **ش** يعني رجوعه للمفهوم اي فان كان رقاً
كذب به او حلاً فلا يلحق به خوفاً ما لكنه يلحق بنسبة فقط اي اذا
علم تقدم ملكه المستلحق له على امره والا فلا يلحق بنسبة اي بما
ان صدقه سيده فان علم تقدم الملك له لحق بنسبة فقط ويبقى رقاً
لسيده ويحتمل انه استدراك على ما قبله فيكون ما شاع على قول اشبه
ويكون صدقاً بالشهور ثم حكى مثابله وكانه قال ولا يلحق به علي
المشهور لكنه يلحق به علي قول ويحتمل انه مستأنف اي لكن حكم هذا
الذي كذب به الحائز لرقبه لخرقه به اذا اشتراه بعد ذلك ويكون راجعاً
لقوله ولم يكن رقاً المكذب به لالتواءه او يولي وهذا الولي من جهة علي
ضيق **ص** وفيها ايضا يصدق وان اعقته مشترى ان لم يستدل علي
كذب **ش** يعني ان من باع عبداً وعنده فاعقته المشتري ثم استلحقه
البايع فانه يلحق به ويصدق ان لم يستدل علي كذب به بما ورد في النكاح
للمشتري والولد للمشتري وليس صاروا لقوله ولم يكن رقاً المكذب به او يولي

لان

لان هذه مسئلة اخرى غير السابقة وفوق ابو الحسن ينوي لانها
وفيما في المدونة بانه في الاول لم يملك ام الولد الذي استلحقه فليس
به قرينة تصرفه بخلاف هذه وعليه هذا مقتوله وفيها الخ مائة
وفيها مسئلة اخرى تشابه الاولى وتماثلها ونسبت عنها ويصدق
فيها ولا يقال فيها ايضا قول اخر انه يصدق لانها تصرفها رضة
للاولي وقد علمت انه لا ما رضة فردت **ت** علي الله هنا وفي قوله لكنه
يلحق به فاسد وكان الاول للمولود ان يستلحقه ايضاً لانه لا يقال
الا بين تماثلين في الحكم فلا يقال جازية وقد عموماً وايضاً والحكم هنا
مختلف وفي فرق اي الحسن نظراً نظره في الشرح الكبير **ص** وان كبراً ويات
وورثه ان ورثه ابن **ش** يعني ان الاستلحاق يصح وان كان المستلحق
بفتح الحاء كبيراً ولا يشترط تصدقته هنا ومن باب اولي الصغير وكذا
يصح الاستلحاق وان مات الولد المستلحق بفتح الحاء كبيراً او صغيراً لكن
المستلحق بكسر الحاء لا يرث المستلحق بفتح الحاء الميت الا ان ورث الولد ابن
اي او قل المال والمواد بالابن الولد ولو انثى ولو عبداً وكافراً وهذا
تكرار مع قوله في اللعان وورث المستلحق الميت ان كان له ولد حر مسلم
او لم يكن وقل المال لكن التقييد بحر مسلم خلافاً للمذهب كما ينبغي
كلام بن غاري هناك **و** هنا ويهذا يعلم ان قول من قال لما عمو
المولود هنا بالارث استثنى عن ذكر الحرية والاسلام بخلاف ما في
اللعان فانه لما قال فيه ان كان له ولد احتاج الى ذكر الحرية والاسلام
مبني على ظاهره وقد علمت انه خلافاً للمذهب ثم ان هذا الشرط
انما هو اذا استلحقته ميتاً واما ان استلحقته حياً فانه يورثه وان لم يكن
للمستلحق بفتح الحاء ولد ومثل الاستلحاق بعد الموت الاستلحاق
في الموضع كما استظهره بن عبد السلام وظاهر كلام المؤلف ان هذا

الشرط انما هو في ارثه من واما النسب فلا حق به وهو كذلك **ص**
او باع وتنفذ ورجع بنفقة ان لم تكن له خدمة على الاربع **ش** يعني ان
الاستلحاق يصح ولو كان بعد البيع والمعنى ان من باع عبدا ثم استلحقه
فانه يلحق به وينفذ البيع ويرد البايع الثمن للمشتري ويرجع المشتري
بنفقته على العبد باخذها من بايعه مدة اقامة العبد عند المشتري ان
لم يكن للعبد خدمة على ما رجع به بنوش لقوله هو اعدل الاقوال
اما ان كان المشتري استخدم العبد بالفعل وثبت بيته او اقراره
لا يرجع على البايع بشئ من النفقة **ش** تف بالنفقة وان زادت الخدمة على
النفقة فلا يوجه منه ما زاد كما هو ظاهر كلام المؤلف والموافق قوله
وتنفذ اي البيع ويلحقه نسبه به اي وهدمه المشتري على ذلك واما
لن كونه فانه يلحق به نسبه فقط **ص** وان ادعى استيلادها سابقا فقولان
فيها **ش** يعني ان من باع امه ولاد معها ثم ادعى انه كان استولوها
بولد سابقا على البيع فقولان احداهما لا يرد البيع والاخر يردان لم يتم
فيها محبة وخوها مما ياتي فان اتهم فيها فيستحق الولات على عدم
الرد فالضيق في قولها عابد على المدونة لا على الامه وهذه لا ولد
معهما والا فحق ما بعد **ص** وان باعها فولدت فاستلحقه الحق ولم
يصدقه فيها ان اتهم بمحبة او عدم ثمن او جاحته ورد ثمنها والحق به
الولد مطلقا **ش** يعني ان من باع امه وهي حامل وليست ظاهرة الحمل
فولدت عند المشتري فاستلحق البايع الولد فانه يلحق به سواء اتهم
فيها ام لا حدث فيها المشتري عتقا ام لا مات ام لا وترد الامه ام ولد
كما كانت اولاد ان لم يتم فيها بمحبة او عدم وجود ثمن بان يكون عديا
فيتم على اخذ الولد والا مته ويبيع الثمن على المشتري وهي ام ولد
لا تباع او عدم كثرة ثمن بان باعها رخيصة لكن لعلمه اطلق عليه

العدم

ق

العدم او جاحته وهو الجلالة والعلوية والارتقاء وعلو القدر
والهبة فلا ترد حينئذ لبايعها ويرد ثمنها الي المشتري لانه محترق
بالهام ولده ويلحق به الولد على كل حال لكن الذي يفيد التقل
ان البايع لا يرد الثمن للمشتري الا حيث ردق الامه اليه حقيقة بان
لم يتم فيها وحكامان ماتت او عتقها المشتري لان عتقه ماض
فكانها ردق لبايعها واما ان لم ترد اليه لانها مده فيها مع وجودها
بيد المشتري فاقبالا يرد ثمنها وانما اني بقوله ولحق به الولد مع فهم
من قوله الحق لاجل قوله مطلقا اي اتهم فيها ام لا كان الثمن قابلا او
فاتباعا عتقا او احدهما ام لا وقولنا وليست ظاهرة الحمل اخترازا
سما اذا كانت ظاهرة الحمل حين البيع فيلحق به الولد ولو لم يستلحق
وببارة كلام المؤلف حيث لم يكن استبرأها بجبضة وليست ظاهرة
الحمل ولم يطاها المشتري وولدت بعد البيع وقبل القيام ولولا
ففي امه الحمل **ش** وان اشترى مستلحقه والملك لغيره **ش** يعني
ان من استلحق عبد ابن ملك غيره وكذب في ذلك الحايث لورقه
فان استلحقه الا يصح فاذا اشتراه بعد ذلك فانه يمتنع عليه
والواو في قوله والملك او الحال اي والحال ان المستلحق ملك
لغير المستلحق اي حال كون المستلحق ملكا لغير المستلحق اي استلحقه
ايام كان الملك لغيره ولا مفهوم للشرا فلو قال وان ملك مستلحقه
لكان اشمل واخصر **ص** شاهد ردق شهادة **ش** التشبيه في لزوم
المشقة والمعنى ان من شهد بحرية عبد في ملك غيره فلم يقبل
شهادته ما لعدم تمام النصاب او لرق او فسق ثم ان هذا الشاهد
اشترى هذا العبد بعد ذلك فانه يمتنع عليه لانه مفروض بيمينه
ويكون ولاؤه لسيد هذا المستهود عليه ثم انه في هذه الصورة لا يكون



حرا يجوز ملكه بل لا بد من الحكم بذلك **و** ان استحق غير ولد لم يرثه
ان كان وارث والا فخلد **و** يعني ان المستحق يكسر الى اذا استحق غير
ولد من اخ او عم او خوها فان المستحق يفتح الى الابوت المفقود **الحال**
ان للمفقود اثبات النسب حايث المال من الاقارب والموالي لانه يتكلم
حينئذ على خروج الارث الى غير من كان يرثه فان لم يكن لهذا المفقود وارث
حايث للمال ثابت النسب بكن لم يكن له وارث اصلا اوله وارث غير
حايث فهل يرث المستحق بفتح الى الجميع في الاول والباقي في الثاني
اولا ياخذ شيئا فيه خلاف فمن قال بالاول بناء على ان بيت المال
ليس كالوارث المعروف ومن قال بالثاني بناء على انه كالوارث
المعروف وهذا مطابق لما في باب التنازع في الروحية من قوله والاقرار
بوارث وليس ثم وارث خلا في ثم ان اطلاق الاستحقاق على هذا
تجوز ابي وان اقر انسان بغير ولد وكلام المولف شامل كما اذا استحق
حقا يكسر التابان قال اعطني فلان وليس بمواد كما في المدونة
من انه يقبل منه ذلك لانه اقرار على نفسه جيب بمثابة الاقرار بالبسوة
بخلاف الاقرار بالادخ فانه اقرار على الغير في هذه الحالة فلا يقبل منه
انظر ابا الحسن وشامل ايضا لولد الولد كما اذا قال هذا ابن ابني واما
لو قال ابو اهد اولدي فانه يفتح الاستحقاق وبعبارة الصغير المرفوع
في قوله لم يرثه راجع لغير ولد ابي لم يرث المستحق بالفتح المستحق بالكسر
ان كان للمستحق بالكسر وارث معروف النسب ياخذ جميع المال
ويصح رجوع ضمير لم يرث المستحق للمستحق بالكسر ابي لم يرث
المستحق بالكسر المستحق بالفتح ان يكن للمستحق بالكسر ابي لم يرث
المستحق بالفتح وراثت ياخذ جميع المال والا فخلد وذلك لان المستحق
بالكسر مستحق بالفتح حيث صدق الاخر والمستحق بالفتح جيب
مستحق

مستحق بالكسر فكل منهما مستحق بالفتح ومستحق بالكسر فيجري
في ارث كل منهما من حيث كونه مستحقا بالفتح التفصيل الذي ذكره
المولف انظر **ح** وخصم المحتل بما اذا لم يطل الاقرار **ش** الضمير في
خصم يرجع للخلاف والمعنى ان محل الخلاف المذكور اذا لم يطل زمن
اقرار المفقود وهو من استحق غيره بذلك اما ان طال اقراره بذلك ابي
بان استحق بفتح الحاقوية فانه يرثه قوله واحد الان قرينة الحادثة
على صدق في ذلك والطول يكون بمعنى السنين على ذلك كما في نقل
المواق وعلى ما ذكره المحقق فيما اذا طال زمن الاقرار هل يتوارثان هـ
كتوارث ثابت النسب باليسم الشرعية او يتوارثان توارث الاقرار
فيجري فيه التفصيل الذي ذكره المولف ومقتل الش **و** يتشعر
بالاول وانظر هل اختار المحقق جاز ولو كان الاقرار من جانب
واحد ويستك الآخر والدي في المواق يعني انه فيما اذا حصل الاقرار
من كل **و** ان قال لاولاد امته احد هم ولدي عتيق الاصغر وثلاثا
الاوسط وثلاث الاكبر وان اقرقت امها ثم فواحد بالترعة **ش**
يعني ان من قال لاولاد امته الثلاثة احد هم ولدي ومات ولم يعلم
عين المتربة والام واحدة فانه يفتح الاصغر كله وثلاثا الاوسط
وثلاث الاكبر واما عتيق كل الاصغر لانه يفتح على كل تقدير فيفتح
حيث كاف هو المفتح او المفتح الاكبر والاوسط لانه ولد ام ولد
واما عتيق ثلاث الاوسط لانه يفتح على تقديرين على كونه محتقا
او الاكبر ورفيق على تقدير واحد وهو كون المفتح الاصغر واما
عتيق ثلاث الاكبر لانه يفتح على تقدير واحد وهو كونه المفتح على
تقديرين رفيق وهو كون المفتح الاصغر والاوسط ولا يرث
احد منهم واما لم يرث الصغير مع كونه حرا على كل حال لانه لا يلزمه

من المتفق كونه وارثا وفي التوضيح قال في البيان ولا خلاف انه لا ارث
لواحد منهم لاننا لما اعتقناهم بالشك ولا يثبت لهم نسب ايضا وان
كان كل واحد من الاولاد من امة فانه يمتق واحد منهم بالقرعة
ولا ارث لواحد منهم ويمتق امة اذا اتخذت من راس المال قطعها
لان واحد امة ولد لها من سيدها فكون به ام ولد واما ان
افترقت امة امة فبيني ان تكون ام من وفقت عليه القرعة بالحرة
حرة وبه جزم بعض ولم يدعهم بتقل وانظر صيغة القرعة في الشرح
الكبير **واما** اولدت زوجة رجل وامة اخرى اختلعا بعينه الثالثة
ش الثالثة جمع قايض كبايع وباعة وهو الذي يعرف الانساب
بالشبه وهو علم صحيح تقول قيت اثره اذا اثبتت مثل قوت اثره فاذا
ولدت زوجة رجل وامة اخرى وزوجته وامة او امة الشريكين
بها في ظهر واحد قتله ولد ايدعيانه معا فان الثالثة
تدعي في جميع ذلك قوله وامة اخرجت منه بملك او من غيره بغير
نكاح واما بنكاح فلا تدعي الثالثة لانها لا تدعي فيمن وطئ
بنكاح سواكن اما او حريرا او حريرا واما وطئ بنكاح او حرة
ومجهولة لا حتمال كونها حرة وهو قول المولى **وعن** ابن
القاسم فيمن وجدت مع ابنتها اخري لا يلحق به واحدة **ش**
وحديث لا يفرض ما قبلها واصل هذه المسئلة ان رجلا كان زوجة
تلد بنات فاراد سفرها خلف علي زوجته ان ولد بنقا لاطلين
الفية فولدت بنتا لبلا في غيبته فامرت الجارية بطرحها خوفا منه
فلما رجعت قدم الزوج من السفر فصادف الجارية في اثنا الطريق
فسألها عن الخروج في هذا الوقت فحكيت له القصة فامرجه
ان تاتي بها فلما رجعت لها وجدت معها اخري فبيل بن القاسم
عنها

عنها فاجاب بانه لا يلحق به واحدة منها **ص** وانما تعتمد القافة
عليه اب لم يدع **ش** يعني ان القافة انما تعتمد في حرفة الانساب
بالاشباه علي اب لم يدع او دفن الاب وكات القافة تعرفه قبل
موته معرفة تامة فانهما تعتمد علي ذلك فلو قال علي اب لم يحصل
مستمر لكان اشمل ويكفي واحد في القافة لانه مخبر علي المشهور
ولم يفرض المولى لكون الولد حيا وقد يفرض لذلك بن عرفة
فقال وفي فطرها علي الولد حيا وعمومها حيا وميثا سماع ابن
القاسم ان وضعت تماما ميثا لاقافة في الاموات وتقل الصقلي عن
عن سخون ان مات بعد وضعه حيا دعي له القافة قلت ويحتمل
رد هذا الي وفاق لان السماع فيمن ولد ميتا وقول سخون فيمن
ولد حيا ولم اقف لابن رشد علي نقل خلاف فيها انتهى وعلل
الشيخ كلام سخون بان الموت لا يغير شخصه قال الا ان يفوت الولد
ص وان اقر عدلان بثلث ثبت النسب **ش** يعني ان العدلين اذا اقرارا
بثالث فانه يثبت نسبه ويورث كاخوين اقرارا بثلث ومراوده بالاقرار
الشهادة لان النسب لا يثبت بالاقرار لانه قد يكون بالظن
ولا يشترط فيه العدالة والشهادة لا تكون الاثبات ويشترط فيها
العدالة والنسب لا يثبت بالظن فان كانا غير عدلين فلهما قربة
ما تقتضيه اقرارهما ولا يثبت نسبه في غير العدلين بمثولة الواحد
ص وعدل يحلف مع وريث ولا نسب **ش** فاعل يحلف المقرب
وضمير مع للمقرب يعني ان العدل اذا اقر بوارث فان المقرب يحلف
مع المقر العدل ويورث من غير ثبوت نسب علي ما لباجي والطرطوي
وابن الحاجب وابن شاش والذخيرة وابن عبد السلام مع انه قال
في توضيحه انه ذهب خلافة علي ما نقله العلماء قد يما وحديثا ان

العدل كغيره وليس للمقرب الا ما تنقص من حصته المقر بيب الاقرار
 من غير حلف كما هو ظاهر كلام المؤلف في باب الفوايق حيث قال
 وان اقرا احد الورثة فقط بوارث فلم ياتقصم الاقرار فما ذكره هنا
 خلافا للمذهب ومكرره ما ياتي فان اقراره بمن يجيب اعطى
 جميع ماله كما لو اقرا ب**ابن** **ص** والا تحصر المقر **اي** وان لم يكن
 المقر عدلا فانما يورث هذا المقرب من حصته المقر فقط فيشارك
 المقرب المقر ويأخذ منه ما زاد على تقدير دخوله مع الورثة فلو ترك
 اثنين فاقرا احد هما وانكره الاخر فالانكار من اثنين والاقرار من
 ثلاثة تقرب اثنين في ثلاثة بستم وتقسم على الانكار لكل بن منها
 ثلاثة ثم على الاقرار لكل بن اثنان يفضل عن المقر واحد يأخذه
 المقرب وهذا هو المذهب كان المقر عدلا او غيره وهذا كله
 اذا كان المقر شبيها او اما ان كان غيبا فلا يؤخذ من حصته
 شيء وقوله كما مال اي كان الحصص التي للمقر هي المال المقر
 فاذا كان له بن اقرا احد هما بثالث محصصة المقر في النصف بين ثلاثة
 فينوب المقرب ثلثها وهو سدس جميع المال والسدس الاخر
 ظلم به المنكر ويأتي تفصيله في باب الفوايق **ص** وهذا اخي بل هذا
 فللادول نصف ارث ابيه وللثاني نصف ما بقي **ص** يعني ان مات
 وترك وارثا واحدا فقال لاحد شخصين حينئذ هذا اخي ثم
 قال لا بل هذا الشخص اخ فان الذي اقربه اولا يأخذ نصف التركة
 لا عتافه له بذلك اذا اقرب عنه لا يثبت حقه ويأخذ المقرب
 ثانيا نصف ما يبد المقر وهو ربع التركة ولو قال لثالث بل هذا
 اخي لكان له ثمن ما يبده وهذا التفصيل اذا قرر الثاني بعد
 الاول بمهلة واما لو كان الاقرا في نور واحد فهو بينهما ومثل

الاثنيان

٢١٤
 الاثنيان بحرف الاضراب ما اذا اقربا ثاني بعد اقرا له **للاول**
 وقال كنت كاذبا في اقراي اولا وظهره قسم المال بين الاولين ام لا
 فان قيل ما الفرق بين هذه وبين ما مر من ان من قال عصبته من فلان
 لا بل من اخوانه للاول ولثاني قيمته وكان المناسب عليه ان يكون
 النصف جميعه للثاني فالجواب ان المناسب لما كان متعديا لم يقدّر
 بخطابه بخلاف الوارث فانه عذر وهذا بالخلاف وان ذاك لا ملك له
 وهذا اما انك اتفاقا **ص** وان ترك اما واخا فافرق باخ فله منها السدس
ص يعني ان من مات وترك امه واخاه فافرق الام باخ اخر للبيت
 منها او من غيرها وانكره الاخ الاخر فان المقرب يأخذ من الام نصف
 ما نابها وهو السدس والسدس الاخر بيد الام لا عتافها لغيرها لا
 تستحق مع الاخوين الا السدس فقط لانها يجب بهما من الثلث الى
 السدس ولا شيء للاخ المنكر من السدس المقرب لا عتافه ان الام ترك
 حصة الثلث وانه لا يورث غير الثلثين وهذا مذهب الموطا وعليه العمل
 وانكار بن عوفه كونها في الموطا منقبة وظهره ولو كان الاخ المقرب
 لاب والاخ الثابت شقيقا وهو كذا لك لان الاخ الذي للاب لم يأخذه
 الا بالاقرار لا بالنسب ولو فقد والاخ الثابت لم يكن للمقرب شيء
 لان لها السدس على كل حال فلم تنقص شيئا باقرارها تعطيه للمقر
ص وان اقربته بان فلانة جارية ولدت منه فلانة ولها اثنان
 ايضا ونسبتها الورثة والبيت فان اقربته تلك الورثة فهن احرار ولهن
 ميراث بنت واللام يعنى **ص** يعني ان الرجل اذا اقرب عنه حرة ان فلانة
 جارية وانها ولدت منه فلانة وعينها باسمها والمحال ان للجارية المقر
 بها اثنين منها من غيره ونسبت الورثة والبيت اسم البيت المقر بها
 انها منه فان اعترفت الورثة بما شهد به البيت مع نسبا علم لا سمها

فان اولاد الجارية الثلاثة احوار ولكن يورث بنت يقسم بينهم ولا
نسب لواحدة منهم به بن رشد اقرار الورثة بذلك كقيام البيعة
علي قوله احدي هو الثلاثة ابنتي ولم يسمها فالشهادة جائزة
اتفاقا انتهى وان لم يفرق الورثة بها شهدت به البيعة لم يفتق واحد
منهن لان الشهادة حبيبة كالعدم لان الشهادة اذا بطل بعضها
بطل كلها ونحوهم نسبتها اليها لو لم تنس البيعة الاسم على حرة
تقطر ولها الميراث الكثر الورثة او اعترفوا بقوله وان اقرب من اي
من صار ميتا بعد اقراره قوله ولها ابنتان اي من غيره وامامه
فلهن الميراث على كل حال قوله فان اقرب ذلك الورثة اي صدقوا
اقرار المتزوج نسبهم اسمها وانما يعتبر اقرار الورثة انما كانوا من
بغير اقرارهم فلا يعتبر اقرار غواليبي وانظر الحكم لواقرب من
الورثة دون بعض **ص** وان استلحق ولد انكره ثم مات الولد
فلا يرثه ووقف ماله فان مات فلورثته وقضي به دينه وان قام
غواهه وهو حي احد **هـ** يعني ان من استلحق ولدا فانه يلحق
به فان انكره بعد ذلك بان قال ماضه ولدي ثم مات الولد فان
الاب لا يرث الولد المذكور لانه تقاه ووقف ماله فان مات
الاب المقر فبطل المال الموقوف لورثة الاب لان انكاره للولد
لا يقطع حق ورثة الاب ويعني بالولد دين الاب المقر وان قامت
الغوا على الاب وهو حي فانهم ياخذون ديونهم منه وما بقي يوقف
حتى يموت الاب تنبيه فان مات الاب المستلحق قبل الابن ورثه
الابن بالاقرار الاول والاستلحاق الذي سبق ولا يستقط نسب
بانكاره بعد استلحاقه ثم ان مات الابن بعد ذلك ورثه عصبة من
قبل ابيه المستلحق له قاله بن رشد **باب** ذكر فيه الوديعه

واحكامها

210
واحكامها وما يتعلق بها وهي ماخوذة من الودع وهو التوكيد ومن
قوله تعالى ما ودعك ربك وما قلى اي ما ترك عادة احسانه في
الوحي اليك لان المشركين ادعوا ذلك لما نأخروا عن الوحي وهي لغة
الامانة وتطلق على الاستتابة في الحفظ وذلك بعم حق الله وحق
الادبي وعرفها المولى بالمعنى المصدرية بقوله **ص** الابداع توكل
يحفظ مال **ش** اي الابداع توكل لم ينس حفظ مال او على حفظ مال
اي على مجرد حفظ مال او استتابة في حفظ مال وبعبارة وظاهر
كلام المولى ان جازله ان يوكل جازله ان يودع ومن جازله ان يوكل
جازله ان يقبل الوديعه ويرد عليه البذل كما دون له في التجارة فانه
يقبلها ولا يتوكل واجاب عنه **ت** بتقرير خاص بعد توكل اي ان
الابداع توكل في الحكم فيدخل البذل كما دون لانه من غير الثابت
ثم ان ظاهر قوله توكل انه لا يشترط الايجاب والخول وهو كذلك
فمن ترك متاعه عند جالس فسكت فضاغ كان ضامنا لان سكوت
حين وضعه ربه رضي بالابداع وبلي في قوله يحفظ مال ابداع ذكر
الحقوق ويخرج ابداع الاب ولده كن يحفظه لا يتقوا لوازم الوديعه
من الضمان والامنة المتواضعة لان التقصدا جاز الامين بها
لا حفظها ويؤخذ من تعريفها بالمعنى المصدرية تعريفها بالمعنى
الاسمي لانه اذا كان الابداع توكل لا على مجرد حفظ مال علم منه ان
الوديعه مال وكل على حفظه اي على مجرد حفظه **ص** يعني يستفوت
شيء عليها **ش** قد علمت ان الوديعه امانة الاصل فيها عدم الضمان
اذا تلفت الا ان يحصل تعريض فتضمن فاذا سقط عليها شيء من يد
المودع يفتح الدال فالتلفها او سقط شيء بسببه فانه يضمنها لان ذلك
حناية خطا وخطي والحمد في اموال الناس سوا قال اشهب لوائي شخص

لصاحب فخار او زجاج فقال له قلب ما يملك فاحذ شيئا يملكه فستقل
 من يده فانكسر فلا ضمان عليه فيه لانه ما دون له في ذلك ولو سقط
 علي شي فانكسر فانه يضمن الاسفل لانها جارية خطا وهي كالمدوي
 اموال الناس وحيث عطف المولى بالباب في هذا الباب فتراده ضمان
 الوديعه وحيث اخرج بلا فتراده عدم الضمان **ص** لان انكسرت في مثل
 مثلها **ش** يعني انه اذا نقلها المودع بالفتح من مكان الى اخر قلقت يفر
 تقريب منه فانه لا يضمنها اذا نقلها نقل مثلها حيث اجتمع اليه والا
 فيضمن ونقل مثلها هو الذي يروي الناس انه ليس متقد ياب **ص**
 وتخلطها الا كتمت مثله او دراهم بدنا **ش** يعني ان المودع بالفتح اذا
 خلط الوديعه بغيرها بحيث يتعذر او يتعسر تميزها فانه يضمنها
 حينئذ بمجرد وان لم يحصل فيها تلف فلو خلطت في مثل جنس وصنعة
 او دراهم او غيرها فله ضمان عليه اذا فعل ذلك لاجل الاحراز
 او الرق والاضمن لانه يمكن ان يوتي كل علي حدته ان يوجد احدها
 دون الاخر فقول له للاحرار يرجع للولي علي نص المدونة وللثانية
 علي ما قيد به بن ابي زيد وابو عمران المدونة **ص** ثم ان تلف بعض فيسكن
 الا ان يميز **ش** من تحت خلط ما لا ضمان فيه اي اذا خلط المودع بالفتح
 فيها ونحوه مثله او دراهم او غيرها بثلثها للاحرار وتلف بعض ذلك
 فان التالف يبين ما علي قدر نصيب كل واحد منها فاذا كان الذهب
 واحدا من ثلاثة لاحدها واحد وللآخرين ثلثان فعلي صاحب الواحد
 ثلثه وعلي صاحب الاثنین ثلثاه علي المتمد الا ان يميز الثالث ويبرق
 انه لشخص معين منكما نصيبته من ربه والاستثناء متصل اذا دراهم
 يمكن تميزها كما في المدونة حيث قال ولو عرفت كانت حصية كل واحد
 من ربه **ص** وباتقاعها او سفرها ان قد ر علي امين الا ان تود سائمة
 شريبي

ش يعني وكذا يضمن الوديعه اذا انتفع بها بغير اذن ربه فان هلك
 كالخنطة باكلها والد ابن يركبها فتسلك تحت وكذا يضمن المودع
 الوديعه اذا سافر بها وهو قادر علي ايداعها عند امين فهلكت الا
 ان تود سائمة الي محلها البقي كانت فيه من تلف بعد ذلك فانه لا ضمان
 عليه حينئذ والقول قوله انه ردّها سائمة الي محلها ونحوه المودع
 انه اذا لم يقدر علي امين وخاف عليهما ان تركت فانه لا ضمان عليه
 اذا صحىها معه قلقت ولا فرق في السفر بين سفر النقلة بالاهل
 او سفر التجارة او سفر الزياره وقوله سائمة اي في ذاتها وصفتها
 وسوقها فان تغيرت في شيء من ذلك فسياتي في كلامه وقوله الا ان
 تود سائمة راجع لسبب الانتفاع والسفر واذا ردت سائمة من الانتفاع
 بها فحل عليه اجرة ام لا وسياتي للحطاب في اول باب العقب ان عليه
 الاجرة ولكن ينبغي ان يفتي بما اذا كان ربهما يلحق به ذلك والا فلا
 اجرة ولها نظاير **ص** وحرم سلف تقوم ومعدم وكبره التقف والمثلي **ش**
 يعني ان الوديعه اذا كانت تقوم بحرم علي المودع ان يتسلفها بغير اذن
 ربه لاقتلاف الاغراض في القوم وسواك ان المودع بفتح الدال ملية
 او معد ما وكذا يحرم علي المودع بفتح الدال ان يتسلف الوديعه حيث
 كان معد ما سواك تقوم او مثلية لان ربهما يتضرر بعدم الوفاء
 حينئذ ويدخل في المعدم من عنده مثل الوديعه او ما يزيد عليها به
 يسير وينبغي ان يكون مثله سبي القضا والظالم ومن ماله حرام ويكره
 للمودع المثل ان يتسلف الوديعه اذا كانت من التهود او من المثليات
 واما اذا كان غير ملية فقد مر انه يحرم عليه ان يتسلف منها مطلقا اي
 سواك من المثليات او من القومات وعطف المثلي علي التقف من عطف
 العام علي الخاص **ص** كالتجارة **ش** تشبيه في الكراهة اي يكره للمودع التجارة

بالوديعه كانت ما يحرم تسلفها او يكره والفرق بين الصلت وبين
التجران المتسلف قصد تملكها وان يصرفها فيما يصرف فيه ماله والمحر
انما قصد تحريكها لياخذ ما حصل فيها من ربح وقوله والرجح لم يستأنف
اي وافاقلنا ان التجرة مكرهه فالرجح الحادث بعد البيع لم فان
كانت دراهم او دنانير فوافع وان كانت عوضا فان باعه بعرض ثم
باع العرض بعرض وظلم جرافلا بربح له ولم الاجرة وان باعه بدراهم
او دنانير فان كان قابلا غير ربهما بين الاجازة واخذ ما يبيع به والرد
وان فاتت خبر ربهما بين الاجازة واخذ ما يبيع به او تضمينه القيمة
وقوله والرجح لم يخلو الموضع منه والمعارض والفرق ان الموضع
والمعارض انما دفع المال اليهما علي طلب الفضل فيه فليس لهما ان
يحملا ذلك لا تنسها دون رب المال والمودع لم يدخل على طلب الفضل
وانما اراد حفظ ماله فله اصل ماله دون الرجح والودي ايضا انما عليه
حفظ مال اليتيم فهو كالمودع **ويروى** ان رد غير المحرم **يبي** ان
المودع اذا تسلف الوديعه ثم ادعى رد ما تسلف اليه محله ما ضاع
بعد ذلك وخالفه ما جبه فان المودع يبرأ منها ويصدق فيما ادعاه
بيمينه حيث كان تسلف مكرهه وهو تسلف المثلي والتفقد للمالي
وسواء اخذ الوديعه من ربه بيمينه ام لا واما التسلف المحرم وهو المتوفى
فانه اذا تسلف المثلي او غيره واذهب عنه ثم رد مثله اليه موضع فانه
لا يبرر الاختلاف الا عراض فيه لان القيمة لو تمت بمجرد هلاكه ولا بد
من الشهادة على الرد لربه ولا يكتفى بالشهادة على رده لحال الوديعه
وكلام المؤلف متيقن بما اذا ادعى رد صفت ما تسلف فان ادعى رد غير
صنفه لم يبرأ قال بن عرفة ولو ادعى رد ما يبرر تسلفها ورد بها دراهم
لم يبرأ اتفاقا **انظر** ولما كان غير المحرم شاملا للمكرهه والجازع

ان

ان المراد انما هو الاول فقط وان الجازع لما حوذا باذن ربه لا يقبل
قوله في رده قال **ص** الا باذن او يقول ان احتجت فخذ **س** اي ان صاحب
الوديعه اذا قال للمودع ادت لك في اخذها سلفا او قال ان احتجت
الي شي منها فخذ سلفا فانه اذا تسلفها او تسلف منها شي بعد
الاذن ثم ردها اليه موضع قضاء بعد ذلك لم يبرأ منه ولا يبرأ الا بورد
الي صاحبها كالمحرم لانه صار في الذمة كالمدين الثابتة في الذمة
وانما مثل بمثلين للاشارة الي انه لا فرق بين ان يكون الاذن مطلقا
او مقيدا بالحاجة ثم ان الاول وجوع قوله الا باذن للجميع اي حرم
سلف مخوم وعدم ذكره التقيد والمثلي كالتجارة الا باذن فلا يبرأ
يحرم اي مطلقا ولا يكره ويروى ان رد غير المحرم الا باذن فله يبرأ الا بورد
ما اخذه منها لربه **ص** وضمن الماخوذ فقط **س** اي حيث اخذ يبرأ من
لو باذن ورده وضاع مع الباقي فانه لا يضمن الا الماخوذ فقط ولا
يبرئ دعوي الرد ولا ضمان عليه فيما لم يأخذه ووجه التفرض له
بالنسبة الي الاول انه ربما يؤخروا من تقديمه على البعض انه متقدم على
الكل وبالنسبة للثاني انه لما تسلف البعض فكانه قد تسلف حقه
الجميع فاذا تلف ماله يأخذه فكانه تلف على ملكه وبعبارة الجمع للجميع
وليس خاصا بمثلي الاذن كما فهم الشراي حيث قلنا بان يضمن فانه
يضمن الماخوذ فقط اي وحرم سلف مخوم او عدم ذكره التقيد والمثلي
ويروى ان رد غير المحرم الا باذن او يقول ان احتجت فخذ وضمن الماخوذ
فقط **ص** او يقبل بنهي او يوضع بنحاس في امره بنحاس لان زاد قطلا
او عكس في النحاس **س** يعني ان من اودع وديعه عند شخص وقال له
احملها في ثابوك او في صندوقك ولا تقبل عليها قطلا فخالف
وقبل عليها ثم سرق بعد ذلك فانه يضمنها لانه سلطه السارق

عليها لانه اذا راي القتل ملحق في اخذها فالبا بيمينه مع ونهوه
عدم الضمان ان لم يبينهم فقتل والتليل باعوا السارق فييد انه لا
يضمن في غير السوق كالحرق ونحوه وكذلك يضمن المودع في وضعها في قدر
النحاس بعد امر ربه ان يجعلها في قدر نحاس فحار فضاغت لان السارق
اطعم في النحاس واما ان قال له اجعلها في قدر نحاس فحالت وجعلها
في قدر فخار فانه لا ضمان عليه اذا ضاغت وكذلك لا ضمان على المودع
اذا زاد على الوديعة قطلا على ما امره حيث لم يحصل بهلك اغوا للفقير قوله
بفخار متعلق بمقد راي بوضع في فخار وقوله او عكس في الفخار الجار
والجار متعلق بمقد راي بوضعها في الفخار وهذا بيان للعكس واعلم
ان القتل والقتل على رب الوديعة **ص** او امره بقتل بكم فاخذ باليد كيميه
على المختار **ص** معطوف على ما لا ضمان فيه والمبني انه اذا قال المودع بكم
الدال للمودع بنتجها ليجعل الوديعة في كك فجعلها في يده فضاغت
واخذها منه غاصب فانه لا ضمان عليه لان البعد لحفظ من الكم الا ان
يكون اراد اخفاها عن عين الغاصب فراهها كما جعلها في يده فيضمن
كما قاله بن شاس وكذلك لا ضمان على المودع اذا امره المودع ان يربطها
في كك فجعلها في جيبه فضاغت على ما اختاره اللخمي وظاهره سواء
كان الجيب بصد ره او بجيبه وهو متقنفي كلام الشافعي ولو جعلها في
وسطه وقد امره ان ياخذها في عما مة لم يضمن **ص** وبنيانها في
موضع ايديها وبدخوله الحمام بها وبخروجها يظن مالها فضاغت
ص معطوف على ما فيه الضمان والمبني ان المودع اذا شئ الوديعة
في موضع ايديها واولي في غيره فضاغت فانه يضمنها لان نسيان
لها جناية عليها وكذلك يضمنها المودع اذا دخل بها الحمام قلنت
حيث يمكن وضعها بموضع او عند امين فان ساع لم السور بها واخا

للحمام

للحمام ولم يجد اميا قد دخل بها فلا ضمان عليه ولا يضمن للحمام
بل لو قبلها وهو قاصد السوق مثلا فضاغت لضمن ويضمن ما لم
يبلغ ربهها بانه اذا ذهب للسوق او للحمام وكذلك يضمن المودع ما عده
من الوديعة اذا خرج بها من منزله يظن مالها قلنت لانه جناية
وسيلة الحمام تستاد من هذه بالاولي **ص** لان نسيانها في كك فضاغت
ولا ان شرط عليه الضمان **ص** يمين لا ضمان على المودع اذا امره صاحبها
ان يجعلها في كك فجعلها فيه ونسيانها فضاغت فضاغت وفيه بان
تكون غير مشنورة في كك والا ضمن لانه ليس بخور جيبه وكذلك لا
ضمان على المودع اذا شرط بها عليه ضمانها اذا ائلمت في محل لا ضمان
عليه ولا يمل بشرطه لما علمت ان الوديعة من الامانات فشرط ضمانها
بخرجها عن حقيقتها ويخالف ما يوجب الحكم **ص** وبأيديها وان سفر
ليفر روجه وامته اعتيد بذلك **ص** عطف على ما فيه الضمان يمين ان
المودع يضمن الوديعة اذا اودعها عند غيره في حضرة وسفر من غير
ضرورة فضاغت او تلفت وان كان قد اخذها في سفر وان كان الغير
اميا اذ لم يرض ربهها الا بما مائة قال فيها ان اودعت لحافر بالافا و
في سفره ضمن انتهى وانما بالغ على السفر ليلايوهم انه لما قبلها في
السفر كان هذا مظنة الاذن في الابداع ومحل الضمان على المودع اذا
اودعها لغير زوجته وامته واما اذا اودعها لزوجته وامته المتأديتين
للابداع فضاغت فلا ضمان عليه وان كانتا غير متأديتين للابداع
بان اودعها عند زوجة باثرت ويحبها او اودعها عند امته باثرت وراها
فانه يضمن اذا تلفت او ضاغت ومثلها عبده واجيره الذي في عياله
ويصدق في الدفع لمن ذكر وحلف ان انكرت الزوجة الدفع ان ائتم
وقيل مطلقا فان كل عزم الا ان يكون مسرافا لم تخليتها كما في **ص**

والضمير في قوله فله المدع بالكسر لا للزوج وسواكات موسرة او
 مسرة **ص** الامورة حدثت او سفر عند عجز الود **ش** الاستثنا
 لقوله وبايضا عنها وان بسفر يعني ان المودع اذا اودع لاجل
 عذر حدث في منزله بعد الابداع كهدمه وما استهم ذلك اي اوزاد
 على ما علم ربه فانها لاضمان عليه اذا تلفت او ضاعت ومن القوة
 الجار والسوا ويجوز عبارة حدثت عما اذا كان قبل الابداع والمدع
 بالكسر الدال عما لما فليس للمودع بالتبع ان يودعها غيره ولا ضمان
 عليه ان تلفت حيث لم يودعها وان كان مجزعا لم ضمنها المودع سوا
 ضاعت عنده او عند غيره الا ان يكون ضيا عنها عنده من غير
 ذلك السبب الذي خاف منه فقوله الامورة في قوة قولنا الا لعذر
 وكذلك الاضمان علي من عنده الودعية اذا طرأ له سفر وعجز عن رد
 الي ربه بان كان ربه مسافرا مثلا فانه يجوز له ان يودعها ولا
 ضمان عليه اذا تلفت او ضاعت وبائع علي جواز الابداع لمن يبيع عنده
 بقوله وان اودع بسراي لم الابداع لمودة حدثت او سفر عند عجز
 الود وان كانت اودعت عنده في السفر وبائع علي ذلك ليلاد ثوب
 انها لما اودعت عنده في السفر لا يجوز له ابداعها اراد السفر وان
 وجد ما يسوغ الابداع له لان ربه يعني ان تكون **ص** وجوب
 الاستنها وبالعذر **ش** يعني ان المودع لا يصدق انه خاف عورة
 منزله او انه اراد سخر ابل لا بد من ثبوت ذلك بالشهود بان يشهد
 العذر ولا يكفي ان يقول اشهد وانني انا اودعت لعذر وكلام
 المؤلف يقتضي انه يكفي بذلك وليس كذلك وظاهره ايضا انه
 لو شهدت بيته بالعذر ولم يشهد بها انه لا يكفي بذلك مع انه يكفي
 بذلك فلو قال ولا بد من ثبوت عذر الابداع لكان احسن فلو ظاهر
 من

فمن

انما هو ان يكون له عذر

من هي عنده وتقدمي واودعها عند غيره ثم رجعت سالمة من
 ايديها وصاعت بعد ذلك فانه لا ضمان عليه والبراشا يقول
 وبوي ان رجعت سالمة وجب فيه فليست مكررة مع قوله الا ان تود
 سالمة اي من السفر **ص** وعليه استرجاعها ان نوي الاياب **ش**
 يعني ان المودع يفتح الدال اذا اودع ما عنده من الودعية لا من
 سابع له فانه يجب عليه اذا عاد من سفره ان ياخذها من علي
 عنده حيث نوي الرجوع عند ايديها لانه التزم حفظها اليها
 ولا ينفك عنه الا القدر الذي سافر فيه وان لم يوال الاياب عنده
 اي اعيها بل سافر مستقلا او لا يئمه لم ثم عاد فانه لا يجب عليه استرجاعها
 من هي عنده لكن يستحب له ان ياخذها واذا طلبها ومنعها
 منه حيث نوي الاياب ففني عليه بالدفع قاله بعض بلفظ يعني واذا
 ترك طلبها حيث نوي الاياب وتلفت عند من اودعها عنده ضمنها
 بمخولته اي اعيها ابتداء من غير ضرورة فوافي به وكلام المؤلف فيها اذا
 اودعها بوجه سابع والا فعليه الاسترجاع سوا نوي الاياب ام لا **ص**
 ويضمنها وباتوا به عليها فحق وان من الولادة كامة زوجها ماتت
 من الولادة **ش** يعني ان المودع اذا مات بالودعية مع غيره فيؤذن
 وها تملك نفوقها من تقدمه والقول قول ربه في عدم الاذن
 وبما لو ذهب بها المودع عنده فيؤذن ربه فمات تحت الفحل او مات
 عند الولادة او زوج الحيوان الناطق فمات من الولادة او تحت الفحل
 بخلاف الراعي اذا اترك على الحيوان فمات فلا ضمان عليه لانه كالمال
 له في ذلك فله في التوضيح عن ابن الناصم واخره الضمير اول انظر
 للمطلان الودعية فلفظها مفرد وجمعه ثانيا نظر الهمزة لان معنى
 الودعية يصدق علي مفرد وواي بقوله كامة الخ لانها ليست داخلية

عها

في الاولى لان قوله انما يخرج لها **ص** ويجدها ثم في قبول بيعة الرد
 خلاف **س** يعني ان المودع اذا انكر اصل الوديعة بان قال ما اودع عنتي
 شيئا ثم اقام ردها بيعة تشهد له انه اودعها واقربها فانه يكون ضامنا
 لها فلو اقام بيعة تشهد له بردها للمودع بكسر الدال فعمل فقبل بيعة
 بالرد اي او بالتلف لانه يقول اردت ان لا انكف بيعة ولا نه امين
 اللخبس وهو احسن اولاد لانه اكد بها بقوله ما اودع عنتي شيئا وهو
 المشهور فقولته ويجدها اي يضمن اي يتسبب ويتوجه عليه الضمان
 بجدها ولا يلزم منه الضمان بالفعل فذلك قال ثم في قبول الخ
 واما لو قال ليس عنتي لك ووديعة فخذ انت قبل بيعة بالرد لانه لم يكذبها
 بقوله كما مرقى المديان **ص** وموته ولم يوص ولم توجد الا لك عشر سنين
ع يعني ان من اخذ وديعة بغير بيعة ثم مات فلم توجد في تركته ولم يوص
 بها عند موته فانه تؤخذ من تركته ويجعل علي ان تسلفها وسواكات
 عينا او عرفا او طما ما الا ان يطول الامر من يوم الابداع قدر عشر
 سنين فلا يضمنها ويجعل علي ان ردها لربها اما لو وصي بها فلا يكون
 ضامنا لها فان كانت باقية اخذها ردها وان تلقت فلا ضمان ويدل
 في اعيانها ما لو قال هي بموضع كذا فان لم توجد فانه لا يضمنها
 ويجعل علي الضمان لانه قد ذكر انه لم يتسلفها واما ان اخذ الوديعة بيعة
 مقصودة للتوثيق فانه تؤخذ من تركته اذا لم يوص بها ولم توجد ولو
 تقادم الامر كما نقله بن عرفة واعترض علي اطلاق بن الحاج **ص**
 واخذها ان ثبت بكتابة عليها انها له ان ذلك حظه او خط الميت **ش**
 يعني ان من مات وعنده وديعة مكتوب عليها هذه وديعة فلان ابن
 فلان فان صاحبها اخذها بشرط ان يثبت بالبيعة الشرعية ان ذلك
 خط صاحب الوديعة او خط الميت فالضيق في اخذها وفي خطه يرجحان

لصاحب

لصاحب الوديعة فقولته بكتابة تتعلق باخذها لا يثبت اي اخذها
 بسبب كتابة عليها وان ثبت جملة مستوفى بين العامل ومحموله وعليها
 صفة لكتابة وقولها انها له بدل من كتابة او محمول لها وقوله ان ذلك
 الخ فاعل **ث** **ص** وسببها لمصادر **س** عطف علي ما فيه الضمان يعني
 ان من عنده الوديعة اذا سمي بها الظالم او عشاريا خذ عشرها وما
 اسبه ذلك فانه يضمنها فقولته لمصادر بكسر الدال الظالم الذي هو
 اعم من المكاس ونحوه والمراد بالاسمي هنا الاعراض والدلالة ويجوز فتح
 الدال وحده ان رب الوديعة اذا ما دعه ظالم يضمن المصادرة ذهب
 المودع ودفعها بحضرة الظالم عالما بذلك فاخذها الظالم فانه يضمنها
 المودع بسبب ذلك لانه يجب عليه حفظها واما حمل علي ما اذا دفعها لاجني
 مصادر فيخرج لانه يضمن مجرد دفعها للاجنبي وان لم يصد **ص**
 وموت المرسل مع لبلد ان لم يقبل اليه **ش** هذه المسئلة لا تنطبق بالوديعة
 بل فيها وفي غيرها يعني ان من ارسل الي شخص وديعة عنده باذنه
 او مالا عنده او بضاعة بتجربتها ثم ان الرسول مات قبل ان يقبل
 الي بلد المرسل فان ما ارسل به يكون في تركته الرسول وان مات بعد
 الرسول الي بلد المرسل اليه وانكر المرسل اليه ان يكون او سلمه شيئا
 فانه لا يقبل منه ذلك ويجعل علي ان دفع ما ارسل به اليه وان شهد بذلك
 ولا يكون للمرسل اليه شيء في تركته الرسول لكن له اليمين علي من يظن
 به العلم من ورثة الرسول انه ما يعلم لها شيئا وجب في ذلك كلام المرسل
 اليه في الوديعة ولا في المال الذي له عليه وتكون البضاعة عنده
 هذا احتقن كلامهم كذا نقله بعضهم وكلام المولى في ضمان الرسول
 وعدم ضمانه واما الدافع فلا يبرأ منه كما سيأتي او المرسل اليه المنكروا
 وصل الرسول ام لا ولم يمت الرسول وادعي الدافع وكذا المرسل اليه لم

ولو

يصدق الرسول الابيئة **ص** ويكسب الثوب وركوب الدابة **ش** يعني ان
المودع اذا لبس الثوب حتى ابلاه او ركب الدابة حتى عطيت فانه
يضمنها وتقدم انه قال وبانتفاعي بها فهو علم من هذا وانما اعاده
ليرت عليه قوله **ص** والقول لم انه ردها ساكنة ان اقوالا لفعل **ش**
يعني ان المودع بفتح الدال اذا ركب الدابة ثم قال ردتها ساكنة الى الحالة
التي اودعت عليها ثم هلك فان القول قوله مع يمينه ان اقوالا لفعل
لانه لا يعلم الا من جنته وان لم يقربا لفعل بل اسوته البيئة فانه يضمنها
وكلام الموكف يخالف قوله في امر وبيري ان رد غير المحرم اي واما المحرم
فلا يراو هذا منه وبيري الا ان يقال ما من جنته بما اذا كان المحرم مما
يتعلق بالذم لا غيره كما هنا **ص** وان اكرهاها ملكة ورجعت حالها الا
ان جسدتها عن اسواقها فلك قيمتها يوم كرايم ولا كراوا واخذه
واخذها **ش** يعني ان من استودع اصلا مثلا فتعدي عليها واكرهاها
ملكه مثلا ورجعت بحالها مثل ما كانت عليه يوم الايداع الا انه
جسدتها عن اسواقها بان كانت ضمن غيبتها عالية فليدفعها ان يات
قيمتها يوم كرايمها لانه يوم التعدي ولا كراوله ولم ان ياخذ الكرا
والدابة وكذلك الحكم في المستعير وفي المكتوي يتعديان المسافة
المشترطة فتقوله اكرهاها اي الوديعة التي تفسخ للاكرا كانت دابة
او عبد او سفينة او غير ذلك ومنه يوم بحالها انما لو حصل فيها
تغير ينقصها جواربها بين اخذها وما تنقصها واخذ الكرا او يمين
قيمتها وقوله جسدتها عن اسواقها يمين انما للتجارة واما لو كانت
للمنفعة فليس له الاكرا لو كان لم تفسد او قيمتها يوم التعدي ان
تلفت **ص** ويدفعها مدعيها انك امرته به وحلفت والاحلف وبيري
ش يعني ان من اخذ وديعة يمينه او يمينه ثم انه دفعها لزيد
مثلا

مثلا تلتفت وقال ربحها امرني بذلك وكذبته ربحها في ذلك
وحلف انه لم يامر به بذلك اي بدفعها لزيد فان المودع يضمنها
حينئذ فان نكل ربحها حلف المودع وبيري وقوله الابيئة على الامر
ورجع على القابض يستثنى من قوله ويدفعها اي ضمن المودع بدفعها
الا ان يقيم بيته تشهد على ربحها انه امره بذلك فانه لا ضمان
عليه وحيث ضمن المودع بفتح الدال وعزم فانه يرجع على القابض
قوله انك امرته به قولا واسطة بان يقول لم انت امرتني بالدفع لم او
بواسطة بان يقول جاني في كتابك او رسولك او امارتك وقوله
وحلفت اي وعزم المودع ولا رجوع له على القابض فيما اذا ادعى
انك امرته به قولا واحدا لانه يعلم ان الامر قد ظلم فلا يظلم
هو القابض ولا في الكتاب والامارة وزعم الارسال ان صدق وتصدق
تخفى بان يعلم ان الكتاب او الامارة حق او ان الرسول على حق
والمودع ظالم في انكاره وان صدق تصديق ركون وايمان اي
حسن الظن بالكتاب او الامارة او الرسول رجوع عليه وقوله
والاحلف وبيري ويرجع الامر على القابض في جميع الصور لتضمنه
غير سوغ فان نكل عزم وتقدم الرجوع وعدمه والمراد بالبيئة
هنا الشاهد ان او شاهد ويمين **ص** وان بعثت اليه مال فقال
تصدقته به علي وانكرت فالرسول شاهد وهل مطلقا وان كان
المال بيده تاويلان **ش** يعني ان من بعث بمال الي شخص فقال
المهوف اليه هو صدقة علي وكذبته رب المال وادعى انه وديعة
فالرسول شاهد لكل منهما لكن ان شهد للمرسل لا يمين عليه
وان شهد للمرسل اليه لا بد من يمينه وهل كون الرسول شاهدا
مطلقا سا كان المال بيد المرسل اليه ام لا وهو ظاهر المدونة
مثلا

لانه لم يتعد لاقرار رزها انه امره بالرفع الى من ذكر فشهادته جائرة
او ان يكون شاهد المرسل اليه اذا كان المال موجودا بيد المرسل
اليه لم يتقدمه او يبيد الرسول والا فلا تقبل شهادته لانه يتم على
استقاط الضمان عن نفسه وبعبارة وهل مطلقا اي وهل يقول
شهادة الرسول للمرسل اليه مطلقا سوا قبض المرسل اليه المال ام لا
يبقي بيده ام لا كان مليا او بعد ما قامت للرسول بيعة على الرفع ام لا
بناء على ان قول اشهب خلاف وهو تاويل عياض وان كان المال
بيده ومثله ما اذا قامت للرسول بيعة على الرفع بناء على ان قول
اشهب وفاق لابن القاسم وهو تاويل بن ابي زيد ويبنى ان يكون
المواد يكون المال بيده ان يكون مليا **ويبدو** عوي الورد على **وارث**
يبني ان المودع بفتح الهمزة اذا ادعى رد الوديعة على وارث المودع
بكسر الهمزة فانه لا يصدق ويضمنها كدعوي الوصي الردائي اليتم
لانه ادعى ردّها الى غير اليه التي ايتتمت وكذلك دعوي وارث
المودع بالفتح على المالك تقتضي اليتمت واوحي دعوي الوارث
على الوارث واما لو ادعى ورث المودع بالفتح ان مورثه رد للمودع
بالكسر فينبل لانهم ادعوا وقوع الرد لليد التي ايتتمت والحاصل
ان صاحب اليد الموصلة اذا كانت دعوي المدفع منه لليد التي ايتتمت
فانه لا ضمان عليه وسوا كانت دعوي المدفع من ذي اليد الموصلة
او من وارثه على ذي اليد التي ايتتمت او على وارثها وفيما عدي
ذلك الضمان **حرا** والمرسل اليه **المكرس** يعني ان من بعت شي
ليوصله الي زيد مثله **قال** دفعته اليه وانكر المرسل اليه فان الرسول
يضمن لتفريطه بعد الاشهاد بذلك ما لم يشترط عدم الاشهاد
وكلام المؤلف معتد بما اذا كان لانكاره تاثيرا فان لم يكن له تاثيرا
في

فتا

في سيلة من دفع مالا لمن يتصدق به على الفقراء المشار اليها
في باب الجهة بقول المؤلف كان دفعت لمن يتصدق عنك بمال
ولم تشهد فلا ضمان والمراد بالرد في كلام المؤلف الاخراج من اليد
التامة للرد حقيقة ولد دفع الرسول للمرسل اليه مالا يتصدق به
عن المرسل وخودك وجيب يتضح تسلطه على بعض صور المرسل
اليه **ح** عليك ان كانت له بيعة به مقصودة **ش** التيسير في الضمان
والمعنى ان من اخذ وديعة بيعة مقصودة فادعي انه ردّها الي
صاحبها فانه لا يصدق في ذلك لانه انما ايتتمت على حفظها لا على
ردّها وبعبارة الضمير في له لا يداع واللام بمعنى علي والضمير
في به راجع للاشهاد والمفهوم من بيعة وهو متعلق بمقصودة
ويحتمل ان يكون ضمير له للمودع بالكسر على طريق الالتفات والضمير
في به للاداع ويبنى في حذف المؤلف وهو للتوثيق والمراد بكونها
مقصودة للتوثيق ان يقصد المودع بالاشهاد انه لا يقبل دعواه
الرد واما ان كان الاشهاد حقوق الموت لياخذها من تركته او يقول
المودع اخاف ان يقول هي سلف فاشهد انها وديعة وما اشبه
ذلك مما يعلم انه لم يقصد بها التوثيق فانه يصدق في دعواه الرد
ويشترط ان يعلم المودع ان قصد المودع بالبيعة التوثيق واما
البيعة التي يشهد بها المودع على نفسه بذلك فكالمعدم وتقبل دعواه
الرد **ح** لا بد عوي التلف او عدم العلم بالتلف او الضياع **ش**
يبني ان من اخذ وديعة او قراضا فادعي تلف ما ذكروا فانه يصدق
لانه موثق على حفظه وكذلك لا ضمان على المودع اذا قال
لا ادري ان تلفت ام صانت لانه ادعي امرين هو مصدق فيهما
وسوا قبضها بيعة مقصودة للتوثيق ام لا والتلف والضياع

شي واحد ولد انحل بمصل للمولف بان حمل التلف على نوع خاص كالخرق
والفرق والضياع على نوع خاص كالسرقة او ذهابها بذاقها وقول
وحلف المتهم في دعوي الرد او التلف او الضياع اذا حقق الدعوي
بدليل قوله فان نكل حلفت ولا مفهوم للمتهم في تحقيق الدعوي فان
لم يحقق الدعوي عليه فان كان غير متهم لا يحلف في دعوي التلف
او الضياع ويحلف في دعوي الرد فيحلف في دعوي الرد كان متهم
ام لا كانت دعوي تحقيق او اتهام وقوله فان نكل حلفت هذا
اذا حقق عليه الدعوي كان متهم ام لا فالضمير في نكل عايد على
المودع لا بقيد كونه متهم لان في دعوي التحقيق لا ينظر لكونه متهم
واما ان لم يحقق الدعوي غرم بمجرّد النكول لان بين التهمة لا ترد
على المذهب كما اشار له الطحاوي والمراد بالمتهم من يقطن به التشاغل
في الوديعه او اكل اموال الناس لا من اظهر بذلك **ص** ولم يفده شرط
ثبوتها فان نكل حلفت **ش** الضمير في ثبوتها يرجع لليمين واليمين
ان المودع اذا شرط على رب الوديعه عند اخذها ان لا يمين له في دعوي
التلف او الرد فان ذلك لا يفيد لان هذا شرط يوكد التهمة فان
نكل المودع عن اليمين حلفت يارب الوديعه وقد علمت ان هذا
مترجع على دعوي التحقيق فهو من ثبوت قوله ولم يفده شرط ثبوتها
ص ولا ان شرط الدفع للرسل اليه بلا يمين **ش** هذا عطف على قوله
لا بدعوي التلف والمعنى ان الرسول اذا شرط على رب المال ان يدفع
المال الي من ارسل به اليه بلا يمين فانه يفيد ذلك ويقبل قوله
في ذلك وانما عمل بشرطه هذا ولم يعمل بشرطه في قوله ان لا يمين
عليه لان اليمين انما ينظر فيها حين وجوب تعلّقها فشرطه
سقوطها كشرط سقوط امر قبل وجوبه بخلاف شرط ترك

الاشهاد

الاشهاد **ص** ومتوله تلفت قبل ان تلقاني بعد دفعها
ش يعني ان رب الوديعه اذا طلبها من فني عنده فامتنع من
اعطاها واعتذر لربها ثم لقيتم فطلبها منه فقال لم ضاعت او
تلفت قبل ان تلقاني فانه يضمنها وظاهره ولو كان امتناعه من
دفعها لعذر واعتذر لان من حجة ربها ان يقول لم سكتك على كذا
تلفت لا سيما مع اعتذارك دليل على بقائها ثم ان محل كلام المولف
ما لم يدع انه اعلم بالتلف بعد ما لقيتم فان ادعي ذلك حلفت حيث كان
متهم ولا ضمان عليه **ص** كقوله بعد ه بلا عذر **ش** يعني ان من عنده
وديعه فطلبت منه فامتنع من اعطاها ولا عذر له يضمن من اعطاها
لربها ثم لقيتم فقال لم تلفت بعد ان لقيتني فانه يضمنها فقول بلا
عذر متعلق بعذر ولا بد من تقدير صفة اي وامتنع من الدفع بلا
عذر ثابت وهذا صادق بامتناعه لغير عذر بالكلية ولعذر محتمل
ودل مفهوم هذا انه اذا كان امتناعه او لا لعذر ثابت فانه لا ضمان
عليه كما يدل له كلام **ش** لان قال لا لدري متى تلفت **ش** اي
لا ضمان علي المودع اذا قال لا لدري متى تلفت سواء كان المتعذر
ام لا كجمله علي انها تلفت قبل ولم يعلم بذلك الا بعد ويحلف المتهم وايضا
تقليلا كحائب الامانة **ص** ومعناها جني ياتي الحاكم ان لم تكن يمينه
ش يعني ان من دفع لشخص وديعه بغير يمين ثم طلبها منه فامتنع من
دفعها له الا بحضرة القاضي ثم انها ضاعت بعد ذلك فانه يكون
ضامنا لها لانه متسبب في ضياعها اذ لا عذر له لانه مصدق
اذا ادعي ردّها لو كان امانا كان اخذها من يمينه مقصوده
للتوثق فانه لا يضمن لانه معذور اذ لا يقبل قوله جيب في ردّها
بخلاف الاول والرحمن كالوديعه في ذلك فاذا اطلب ربه فكأنه واقع

ن

الموتقن من دفعه حتى ياتي الحاكم قتل قبل اتيانه فانه يقتل من
لان قال ضاعت من سنين وكنت ارجوها ولو حضر صاحبها
يعني ان من اخذ وديعة من رزقها بيته ثم طلبها رزقا من فقال
ضاعت من سنين واولي من اقل ولم يكن يذكر ذلك لاحد من خلق الله
الا انه قال كنت ارجوها واطلبها فلم اجد لها فانه لا ضمان عليه
لان امين وسوا كان صاحب الوديعة حاضرا او غائبا عن البلد واد
وكنت ارجوها والحال او او والمطوف وهو مطوف على ضاعت
وقوله كالتقاضي تشييه فيما قبله في عدم الضمان يعني ان مال القراض
اذا غصب ثم طلبه ربه فقال لم ضاع من سنين وكنت ارجوه فلا ضمان
عليه ويحتمل ان يكون مشبهها بالسابيل السابقة من قوله ويقول قلت
قبل ان تلقاني وكل صحيح **ص** وليس له الاخذ منها عن ظلم بثلثها
ش يعني ان من اودع عند شخص وديعة او باع شيئا واشتري
منه شيئا او عامله في شيء من الاشياء فحانه فيه او في بعضه ثم ان
هذا الخابن اودع وديعة عند صاحب الاول او باع منه واشتري
فهل يجوز له ان ياخذ من هذه الوديعة او مما عامله فيه نظير ما ظلم
الاول فيه او لا يجوز له ذلك قال المؤلف ليس له ذلك لعدم قوله
عليه الصلاة والسلام ادي الامانة الي من ايتتك ولا تحت من
خانتك وهذا هو الصحيح لان الاصح في اللفظ العام اذا ورد
على سبب خاص ان يمتنع على عموم ولا يقتصر على سبب خاص الرمل
في طواف القدوم لكل حاج من الذكور وان ورد على سبب خاص
قد زال وهو اعانة الكفار حيث نسبوا الاصحاب الرسول
الضعف بسبب جمل مدنيته وسوا كانت الوديعة عينا او عوضا عليه
بيته بالدفع ام لا امكن ان يطلق عليه ام لا قوله منها عن ظلم

متعلقان

تعلقان باخذ ومعني الحرفين مختلف لان الاول للتبقيض هو
والثاني للتقدمة وتعلقها متعلق بظلم واللام بمعنى من والبا
سببية وبعد ها مضاف محذوف اي وليس له الاخذ منها
من ظلم باخذ ثلثها اي بسبب اخذ ثلثها وقوله بثلثها اي ثلثها
في القدر والجنس والصنف والمراد بثلثها مطلق مال واخرى غير
مثلها الا في الوديعة **ص** ولا اجرة حفظها بخلاف محلها **ش** يعني
ان المودع بمنع الدال ليس له ان ياخذ من رب الوديعة اجرة حفظها
لان العادة قاضية بذلك لان الحفظ من نوع الجاه وهو لا يوجد
عليه اجرة كالتقاضي والضمان الا ان يكون مثله من يكوي نفسه
للمر اسنة فلم ان ياخذ الاجرة ومثله اذا جري العرف بذلك واولي
من اشتراطه بخلاف اجرة محلها فلم ان ياخذ اجرة ما سفلته من
المحل ما لم يكن مثله لا ياخذ او يجري العرف بذلك او بشرط عدم
اللفظ **ص** وكل تركها **ش** اي وكل من المودع والمودع ترك الوديعة
لانها من حيث ذلكها مباحة للفاعل والقابل فلو ربحها ان ياخذ
منها شيئا والمودع ان يرد لها لو ربحها مني **ش** وان اودع ميبا او
سنيها او قرضه او باع فأنلف لم يقم وان باذن باهله **ش** يعني
ان الصبي او السفينة اذا اخذ وديعة او قرضا واشتري سلعة
فأنلف ذلك كلا او بعضا فانه لا ضمان عليه فيما أنلف لان صاحبه
هو الذي سلطه على هلاكه وسوا كان قوله لما ذكر باذن وليه
ام لا وهذا مفهوم من مفهوم الشرط المتقدم في باب الحجر وضمن
ما فسد ان لم يموت من عليه وصرح به هناك لان العهد طال ونوسي
وجعل المسئلة اعم مما سبق وعدم الضمان متبع بما اذا لم يموت
به ماله والا فيضمن الاقل مما صوف به ماله ومما اصر فيه في المال

المصون لا يفي غيره حيث تلف وافاد غيره **و** تعلقت بدمته
 الماذون عاجلا وبدمته غيره اذا عتق ان لم يستقله السيد
 يعني ان العبد الماذون لم يفي النجاسة اذا اخذ وديعة من اخيه
 اذن سيده فانه يكون فيها على الامانة كغيره ان لم يتعد عليها
 والا ضمنها وتكون في ذمته لا في رقبته وبقرتها الان كالحرة
 اذا اذن له في التصرف اذن في الابداع لانه من ضرورياته وتكون
 مما في يديه من ماله الخاص به وان استولته كما مر في باب الجور وبإية
 وهي تعلقها بدمته انما لا تؤخذ من خراج وكسبه واما من عطية
 او هبة فتؤخذ واما غير الماذون لم اذا عتق على الوديعة التي
 اخذها من غير اذن سيده فانه يضمنها وتكون في ذمته اذا عتق
 يوما ما ولا تكون في رقبته لانها ليست بخاتمة كسابر الجبايات الا
 ان سقط ذلك عنه سيده فيسقط عنه بان يقول سيده استغنى
 ذلك عن عبدي ولا يتبع بشي اذا عتق لانه عيب استغنى عن عبده
 فان قلت ما الفرق بين العبد وبين السفينة والصبي فانها تتعلق
 بدمته الاول دون الاخيرين فالجواب **ان** العبد محجور عليه الحق
 غيره بخلافها فانما محجور عليها الحق انفسها فذلك يلزمها
 انظر ابا الحسن **و** ان قال هي لاحد كما ونسبته خالفا وصفت
 بينها **ب** يعني ان الوديعة اذا ادعاها رجلان فقال المودع بفتح
 الدال هي لاحد كما ولا ادري من هو منكما فانها تنتمي لهما وتقسم
 بينهما وكذلك اذا ملكا ومقتضىها للمالك دون الناكل بخلاف الذي
 يدعيه رجلان فيقول من هو عليه هو لاحدهما ولا ادري عني فانه
 يفرم لكل منهما بعد حلفها لان الوديعة امانة والدين في ذمته
 ولو قال ليست الوديعة لواحد منكما لم يقبل وكانت بينهما بعد
 حلفها

حلفها واشهر كلام المولى ان هذا الحكم مع بقاها تحت يد المودع
 وهو كذا لو قال ردتها لاحدهما فان لم يثبت ايها هو ضمن
 قدرها لكل منهما وهذا مع اتحاد قدرها اذا لو اختلفت بان اودع
 واحد مائة واخر خمسين وشي من صاحب المائة وادعاها كل منهما
 فقال محضون يملكان على المائة ويتسلمانها واما الخمسون الباقية
 فتبقى بيد المودع اذ ليس لها مدع وقال بعض اصحابنا يفرم لكل منهما
 مائة بعد حلفها انتهى وانظر حكم هذا في الدين **و** ان اودع اثنين
 حلت بيد الاعد **ش** يعني ان الوديعة اذا جعلها صاحبها بيد
 رجلين فانها تكون بيد اعدكهما فان لم يكن في الوصيين عدل فان
 الحاكم يوزعها ويولي غيرهما قال ابن القاسم ولم اسع من مالك في الوديعة
 والبضاعة شيئا واره مثل قوله بيد الاعد والولي العدل مع الناس
 ولا استويان في العدالة حلت بيدهما وان اودع فاستعين لا تتزع
 منها وقوله جعل كذا في بعض الفسخ اي الشئ المودع وفي بعضها
 حلت اي الوديعة **باب** ذكر فيه العارية والاعارة مصدر راعى
 المتاع اعارة والاسم منه عارية تستد يد اليها كما انها مشبوبة الي
 العار لان طلبها عار وقد حدها بن عرفة مصدر راوا سما كما جرت
 عادته اذا كان للحقيقة المرفقة حيان فالعني المصدرى تملك
 منفعة مؤقتة لا بعوض فقوله منفعة اخرج به تملك الفوات وتملك
 الانتفاع لان العارية فيها ملك المنفعة وهو اخص من الانتفاع
 كما سياتي وقوله مؤقتة اخرج به تملك المنفعة المطلقة كما اذا ملك
 العبد منفعة نفسه ووجهها اياه فانه يصدق عليه ذلك وليس
 بعارية ويخرج الحس لان فيه ملك الانتفاع لا المنفعة وقوله
 لا بعوض يخرج به الاجارة واما حدها سما فقال رحمه الله مال

يعني ان العبد الماذون لم يفي النجاسة اذا اخذ وديعة من اخيه
 اذن سيده فانه يكون فيها على الامانة كغيره ان لم يتعد عليها
 والا ضمنها وتكون في ذمته لا في رقبته وبقرتها الان كالحرة
 اذا اذن له في التصرف اذن في الابداع لانه من ضرورياته وتكون
 مما في يديه من ماله الخاص به وان استولته كما مر في باب الجور وبإية
 وهي تعلقها بدمته انما لا تؤخذ من خراج وكسبه واما من عطية
 او هبة فتؤخذ واما غير الماذون لم اذا عتق على الوديعة التي
 اخذها من غير اذن سيده فانه يضمنها وتكون في ذمته اذا عتق
 يوما ما ولا تكون في رقبته لانها ليست بخاتمة كسابر الجبايات الا
 ان سقط ذلك عنه سيده فيسقط عنه بان يقول سيده استغنى
 ذلك عن عبدي ولا يتبع بشي اذا عتق لانه عيب استغنى عن عبده
 فان قلت ما الفرق بين العبد وبين السفينة والصبي فانها تتعلق
 بدمته الاول دون الاخيرين فالجواب **ان** العبد محجور عليه الحق
 غيره بخلافها فانما محجور عليها الحق انفسها فذلك يلزمها
 انظر ابا الحسن **و** ان قال هي لاحد كما ونسبته خالفا وصفت
 بينها **ب** يعني ان الوديعة اذا ادعاها رجلان فقال المودع بفتح
 الدال هي لاحد كما ولا ادري من هو منكما فانها تنتمي لهما وتقسم
 بينهما وكذلك اذا ملكا ومقتضىها للمالك دون الناكل بخلاف الذي
 يدعيه رجلان فيقول من هو عليه هو لاحدهما ولا ادري عني فانه
 يفرم لكل منهما بعد حلفها لان الوديعة امانة والدين في ذمته
 ولو قال ليست الوديعة لواحد منكما لم يقبل وكانت بينهما بعد
 حلفها

ذو منفعة موقفة ملك بغير عوض انتهى واركانها اربعة الحبيب
 والمستخير والشيء المستعار وما به العارية والمولف ابتداء الحكم
 فقال **ص** صح ونوب اعارة مالك منفعة **ش** يعني ان من ملك
 منفعة يصح منه ويندب له الاعارة لقوله تعالى وافعلوا الخير لعلكم
 تفلحون ولقوله عليه الصلاة والسلام كل معروف صدقة ولانه
 عليه الصلاة والسلام استشار وكده الصالحين رضي الله تعالى عنهم
 وانما يقتصر على الندب وان كان الندب يستلزم الصحة لا العكس
 لاجل المخرجات الاليتية تجمع بينهما ليعتبر حكمها بالاصالة والجمع بين
 القنود والمخرجات الاليتية تجمع وقوله بلا جرم متعلق بمالك لا يصح ولا
 ندب وان صح ونوب يتنازعان في اعارة فالصحيح ان مالك المنفعة
 بلا جرم يجمع منه الاعارة وتندب له وقوله وان مستخير بالتمتع في
 صحة الاعارة منه لا في نديها منه اذ لا يندب لمالك المنفعة باعارة
 ان يبيع ويبيع يعلم ما في كلام الساطي وقد ذكره **تت** وقوله بلا جرم
 شرعي كالصبي والعبد ولو ما ذونا له في التجارة لانه انما اذن له
 في التصرف بالاعراض ولم يودن له في نحو العارية الا ما كان استيفاء
 للتجارة واما ما ذكره فلا او جملتي من المالك فانه اذا منعه من الاعارة
 لا يبيع فلا يريد جرم المال ولا فوق في الجرم الجملتي بين ان يكون ضحا
 او بقوله كقول لولا اخوتك او صدقتك او ديتك ما عرتك
ص لا مالك انتفاع **ش** تقدم ان مالك المنفعة له ان يبيعها واما
 مالك الانتفاع وهو من ملك المنفعة ليعين فليس له ان يبيع كسبي
 بيت المدارس والروايا والربط والجلوس في المساجد والاسواق
 ويستثنى من ذلك ما جرت به العادة من ائوال الضيف المدارس والربط
 المدة اليسيرة فلا يجوز اسكان بيت المدارس دايما ولا يجاره اذا علم

كلو

السالك

السالك ولا الخوف فيه ولا بيع ما الصهارج ولا هبته ولا استئجار
 فيما لم تجر العادة به ويستثنى من ذلك الشيء اليسير وليس للضيف بيع
 الطعام ولا اطعامه ولا بيع رتب الاستباح ولا يتنطلي بسبها الوقت
 ويخوذ **ص** من اهل التبرع عليهم **ش** يعني ان شرط في المستخير ان يكون
 من اهل التبرع عليهم بذلك الشيء المستعار بخصوصه فلا يجوز اعارة
 المسلم الكافر وكذلك لا يجوز اعارة السلاح لمن يقتل بها المسلمين
 وما في معنى ذلك مما لا زمة امر ممنوع قوله من اهل التبرع عليهم متعلق
 باعارة وضمنه معنى وهب فعدها بمن تقول وحقت داري من زيد
 والا فالوضع للام او ان من يبيع الام **ص** عينا لمنفعة مباحة **ش**
 هذا هو المستعار وتقدم ان العارية شرط صحتها الانتفاع بها
 مع بقا عيها فلا يجوز اعارة الامه لاجل الوطى قوله عينا معمول اعارة
 لانه اضيف الي فاعلم وهو مالك وهذا مقول الثاني ومقوله
 الاول من اهل التبرع عليهم لا معمول مالك خلافا للشم سواقرى مالك
 بالتقوين ونصب منفعة او بالاضافة او مالك لا يتعدى الى معمولين
 وقوله عينا اي دانا واللام في المنفعة تشبه لام العاقبة باعتبار
 الابلولة اي بؤول امرها الى استيفاء المنفعة اي عاقبة اعارة العن
 ومال امرها استيفاء المنفعة وانما لم تكن لام العاقبة لانها لا يكون
 ما بعد ها تقيضا لما قبلها وهذا ليس مقتضاه لانه يبيح معه
 فهي تشبه لام العاقبة باعتبار الابلولة كما مر **ص** لا كذا في مسلمان **ش** يعني
 ان المسلم لا يجوز اعارة له في ما فيه من ادلال المسلم وقد قال تعالى
 ولن يحمل الله الكافرين على المؤمنين سبيلا فهو مثال اي لا منفعة
 غير مباحة كاعارة ذي مسلمان اي لمنفعة اي لخدمته الذي لان
 الكلام في المنفعة غير المباحة واما اعارة الذي منفعة المسلم حيث

كانت غير محرمة كان يخطئه مثلا فينبغي فيه الجواز كما في الاجارة
ص وجارية للوطي **ش** يعني ان اعارة الجارية للوطي او للاستمتاع
لا يجوز لا دايمة الي اعارة الفروج **ص** او خد من غير محرم **ش** اي لا
يجوز اعارة الجارية للخدم من غير محرمها لانهم يورثون الي الممنوع
ص او لمن يفتق عليه **ش** قد علمت ان الخدم من فروع الملك فلا يجوز
اعارة الجارية لمن يفتق عليه فان وقع ذلك بان اعيرت لمن يفتق
عليه فان الخدم من تكون للجارية واليه اشأ بقوله وهي لها اي فالخدم
للجارية لا للمير ولا للمعارف وكذلك المير لا يجوز اعارة لمن يفتق
عليه فقوله وهي لها خاص بالفروع الاخير وليس لسيدها منها
من اجارة نفسها فيها وهل له نزع الاجرة ام لا واستظهر كما في
سلسلة الشهاددة برق لم يرد رجوع عنها **ص** والاطعمة والتعود
قرض **ش** تقدم ان شرط صحة العارية الانتفاع بها مع بقا عينها
فالاطعمة والتعود اذا انتفع بها فقد ذهب اعيانها وهذا كانت
قرضا لا عارية وفايد تمامه فيضمن ولو قامت بيته على هلاكه ولو
وقع بلفظ العارية **ص** ما يدل **ش** هذا هو الركن الرابع من اركان
العارية والمعنى ان العارية تقتضي ما يدل عليها من قول او فعل
او اشارة وتكفي الماطاة فلا يشترط فيها حقيقة مخصوصة
كالبيع بل كلما يدل على تملك المنفعة بلا عوض **ص** وجاز ان يملك
لا عينك اجارة **ش** يعني انه يجوز للشخص ان يقول لا خراجي ببلادك
اليوم مثلا علي ان عينك ببلادك عدا ويكون ذلك اجارة لطلب
لا عارية اجارة ذلك بن القاسم وراه من الرق وخواه في الجواهر لكن
بشرط ان يكون ما يقع به التعاون معلوما بينهما وان يقرب الشئ
من زمن العمل فلو قال لم اعني ببلادك او بورك مثلا عدا علي ان
اعينك

اعينك ببلادك او بورك مثلا عدا علي ان
يأخر قبضتها وذلك لا يجوز وسواء الخد النوع كالحرف او اختلف
كالخرف والبيان مثلا وقوله اجارة بالنصب على انه حال اي جاز
عارية وحذف المولى متعلقا بعينك للاشارة الي التميم فيه
فيهم جيبه انه لا فرق بين الاتفاق والاختلاف فيما فيه التعاون
ثم ان المولى ذكر هذه المسئلة هنا مع انها ليست من العارية وانما
هي من الاجارة نظرا الي قوله اعني والاعارة معروف **ص** وضمن
الغيب عليه **ش** يعني ان المستجير يضمن العارية اذا كانت مما يقاب
عليها اي ما يمكن اخفاؤه وتقييمه كالياب والجلي والمروم والسيف
السابرة واما العارية التي لا يقاب عليها كالغفار والحيوان
والسبيبة بمحل المربي فانه لا ضمان عليه واذا لم يضمن الحيوان فانه
يضمن سرجها ولجامها وما اشبه ذلك قاله الله تعالى في المتدمات
واذا وجب على المستجير ضمان العارية فانه يضمن قيمة الرقبة يوم
انقضاء اجل العارية على ما يقتضيها الاستعمال المادون فيه بعد
يمين بعد ضاعت ضياءا لا يعدر علي ردّها لانهم علي اخذها
بقيمتها فيبرضي صاحبها فان استعملها في غير ما اذن له فيه
فقتصمها الاستعمال الذي استعملها فيه اكثر من الاستعمال الذي
اذن فيه فيضمن ما تقتضيها الاستعمال بعد التقدير الذي تقتضيها
الاستعمال المادون فيه فان اعطيها ضمن قيمتها يوم انقضاء
اجل العارية على ما يقتضيها الاستعمال الذي اعاره اياه عليه فان
اراد رب العارية ان يأخذ منه قيمة ما استعملها فيه بعد ان يطرح
من ذلك قيمة اجارة ما كان اذن له فيه لم يكن له ذلك في قول ان

كانت أكثر من قيمتها وفي قول يكون له ذلك وأما ان كان ذلك أقل
 من قيمتها لم يمنع من ذلك **ص** إلا لبيته **ش** يعني ان الضمان في باب
 العارية ضمان قفلة يتقضى باقامة البيعة على ما ادعاه **ص** وهل وان
 شرط بيقية تود **ش** اي وهل الضمان ثابت على المستجير فيما يبار
 عليه وان شرط على المستجير في الضمان في ذلك لان الضمان عليه
 بطريق الاصلالة ولا ينضم شرطه اولا ضمان عليه وينضم شرطه
 لانها شروط واسقاط الضمان شروط عري الاول في المدونة
 لابن القاسم وهو لم ولا شطب في المنيية والثاني لابن القاسم
 وحكاه اللخمي والازري وغيرهما وعلى كل حال لا يفسد العقد
 يفسده ويكون للميراجرة ما اعاره **ص** لا غيره ولو بشرط **ش**
 يعني ان العارية اذا كانت مما لا يغاب عليها كالماء وبوخوها
 فانه لا ضمان على المستجير والقول قوله في تلفها يفرع عنه الا ان
 يظهر كونه ولا عبوة بشرطه ولو لا مخافة كطريق او ظهور شجره
 وتتقلب العارية مع الشوط اجارة فيها اجرة المثل مع العوات
 وتفسخ مع القيام لانها اجارة فاسدة **ص** وحلف فيما علم انه
 بلا سبه كسوس انه ما فرط **ش** يعني ان ما هلك من العارية بقصر
 صنع المستجير كالسوس في الثوب وقرض الفار وحرق النار فانه
 يحلف ما فرط فيه وسواها كان مما يغاب عليه ام لا وان نكل عن اليمين
 فانه يقوم ولا ترد اليمين لانها يمين قفلة وحيث ضمن فيضمن ما بين
 قيمته سليما وقيمتها بما حدث فيه وسواها كان ذلك كثيرا او قليلا **ص**
 ويرى في كسر كسيف ان شهد له انه حدى في اللقا او ضرب به ضرب
 مثله **ش** يعني ان من استعار سيفا او رمحا او نحو ذلك مما هو من الة
 الحرب ليقا تل به العدو فانكسر في القتلا فانه يبرأ من ذلك ان شهد

له

له البيعة انه كان حدى في اللقا وان لم تشهد انه ضرب به ضرب مثله
 ومثل البيعة قيام القويته به بان تتفصل القلبي ويرى على السيف
 ان الادم وما اشبه ذلك وأما ان كان المستعار غير الة حرب كالقاسم
 وخودها واي بها مسورة فانه لا ضمان عليه فيها ان شهدت
 بيعة انه ضرب بها ضرب مثلهما فقوله ويرى الى قوله في اللقا فيما اذا
 كان المستعار غير الة حرب فالقصر في به للشيء المستعار لا للسيف
 بل لما ادخله الكاف اذا السيف انما يستعار للحرب غالبا هو المولى
 عليه في تقرير كلام المولى كما يستفاد من كلام المواق والشيخ عبد
 الرحمن واحترز بقوله كسر عن الثلم والحفاي عما لو اتي بالسيف ملوما
 والرجح حيفا فلا ضمان عليه **ص** وفعل الماذون ومثله ودنوه
 لا اضرب **ش** يعني ان المستجير يفعل بالعارية ما ادق له في فعله ويفعل
 بها ايضا مثل ما استعارها له ودونه ولا يجوز له ان يفعل بها اضر
 مما استعارها له فانه يضمنها حينئذ اذا عطلت وظاهر قوله ومثله
 ولو في المساقمة وهو كذلك على الواج كما يظهر من كلام **ش** بخلاف
 الاجارة كما ياتي في قوله المخطوف على ما يمنع او يستقل ليلد وان مات
 الا بانه لان فيه فسخ دين في دين قوله لا اضري لا فعل شي اضر ونه
 او مثل او اكثر **ص** وان زاد ما تقطع به فلم يضمنها او كواوه **ش** يعني
 ان من استعار فانه يحمل عليها شيئا ملوما فزاد عليها غير ذلك
 قد رانقط بمثل ففطت منه فونها بخير حينئذ بين ان يضمن المستجير
 قيمتها يوم التقدي ولا شيء له غير ذلك وبين ان ياخذ كوا الزايد
 المتقدي فيه فقط لان خبرته تنفي ضرره وعرفته ذلك ان يقال
 كم يساوي كواوها فيما استعارها له فان قيل عشرة قيل وكم
 يساوي كواوها فيما حمل عليها فاذا قيل خمسة عشرة دفع اليه خمسة

في ان كان المستعار غير الة حرب
 في ان كان المستعار غير الة حرب
 في ان كان المستعار غير الة حرب

الزيادة على كراما استشار حاله وان كان ما حملها به لا تقطع في
شئ فليس له الاكراه الزيادة لان عطيها من امر الله ليس من اجل الزيادة
فقط بل ما تقطع به اي وعطيت فالواو محذوف مع ما عطيت وليس
يتعرض المؤلف هنا لزيادة المسافة وقد ذكرها هنا في المد
وحاصلها انها اذا عطيت بذلك فلا فرق بين ان يكون ما تقطع
ام لا بخلاف زيادة الحمل وعني العطب هنا التلف واما اذا
تمت تقييما فليت المنصود او غير خيت له فانه يجري عليه
حكم التعدي المذكور فيه من التحجير حيث اقامت المقصود منه بين ان
ياخذ مع تقصير لو ياخذ قيمة ومن لزوم التقصير فقط حيث
لم يفتقر **ص** كرويف **ش** يعني ان من استقر دابة يتركها الى موضع
علوم فتعدي وحمل عليها احد رديف اخر فعطيت فان ربحها
يخير كالتقيلها فان شاخذ كرويف الرديف فقط في عدم المستير
وان شاضمن الرديف قيمة الدابة يوم ارداها فلو كان الرديف
عبدا فانه لا شيء له من ذلك في رقبته ولا في ذمته لان ركبها يوم
شتمه قاله بن يوسف والحال ان الرديف اذا علم بالتعدي فحكمه حكم
المستير لا يبرق تقييما ايها **ش** وان لم يعلم بالتعدي فان كان
المستير مع ما فان الرديف يتبع والي هذا اشار بقوله **ص** واتبع
ان اعدم ولم يعلم بالا عارة **ش** لان الخطا والهدى في اموال الناس
سواء احتري بالقيء الاول ما اذا كان المردف مليا فان الرديف لا
يتبع وبالبقيء الثاني ما اذا علم فان حكمه حكم المردف فلم ان يتبع
من شامنها **ص** والافكار **و** **ش** يشمل ثلاث صور ما اذا اراد عليها
في الحمل او الرديف ما لا تقطع بمثل عطيت ام لا او اراد عليها
ما تقطع به ولم تقطع فليس لربها في هذه الاحوال الاكراه

الرايد

29
الرايد فقط ولا خيار له وفي بعض النسخ والا فلو دفعه اي وان
كان الرديف عالما بالا عارة فهو كدفعه فلو ربحها ان يضمن من
شامنها اما القيمة واما الكراه ومن غرم منيها لا رجوع له على الاخر
وبعارة ثم اذا اراد ما تقطع به ولم تقطع لكها بقيت فانه يلزم
الاكثر من كروا الرايد وقيمة العيب كما ذكره اللخمي واما اذا اراد
ما لا تقطع به وتقيت فان لم كروا الرايد لا فها اذا عطيت في هذه
الحالة ليس فيها الاكراه الرايد فاولي اذا تقيت **ص** ولزمت الحقيقة
بمحل او اجل لا تقضايه والا فالتقيد **ش** يعني ان العارية اذا كانت
مقيمة بمحل كزراعة ارض بطن فاكثرا مما لا يخلف كفتح او حيا
يخلف كغصب او باجل كسكني دار شهر مثلا فانها تكون لازمة
الي انتقذ ذلك العمل والاجل وان لم تكن مقيمة بمحل ولا باجل
كموله اعرتك هذه الارض او هذه الدابة او هذه الدابة او
هذا الثوب وما اشبه ذلك فانها تلزم الي انتقضاء مدة يتقنع
فيها بثلثها عادة لان العادة كالشرط ومحل لزوم المتاد فيها
اعبر لغير البنا والغرس او بينهما قبل حصولها او بعد الحصول حيث
لم يدفع المبيع للمستير ما انتقذ واما ان دفع ما انتقذ في البنا والغرس
فلمه الاخراج قبل المتاد والي هذا اشار بقوله **ص** ولم الاخراج في كذا
ان دفع ما انتقذ وفيها ايضا قيمته وهل خلا في او قيمته ان لم يشتره او
ان طال او اشتراه بغير كثير او بيلد **ش** يعني انه اذا اعاره ارض بني
فيها ببناء او يغرس فيها غرسا فلما غرس او بني اراد اخرج بغير ذلك
فلم ذلك بشرط ان يدفع للمستير ما انتقذ وكلمه على ذلك البيان او
الغرس وفي المد وفي موضع اخر ان دفع اليه قيمة ما انتقذ فالتقيد ان
لا لك فيها واختلف الاشياخ هل ما وقع لما لك في هذين التولين خلاف

اوليس بخلاف من قال علان اكتفى بظاهر اللفظ ومن قال وفاق
قال محل اعطاء القيمة اذا اخرج المستجير المون كالجير ونحوه من عنده
واما لو اخرجنا من عنده فاشترى به المون فانه يدفع له ما انتفق
وهذا اذا قيل عبد الحق فانه قال يحتمل التوفيق بثلاثة اوجه وهذا
احدها الثاني ان محل دفع القيمة اذا طال الزمان لان البناء يتغير
بالاستتاع به اذا طال زمنه وعلى هذا ان لم يبطل الزمان فانه يدفع
ما انتفق الوجه الثالث ان محل دفع القيمة اذا اشترى المون بغير كبر
وعلى هذا ان لم يكن اشترى ذلك بغير اصلا او بغير سبب فانه يدفع
له ما انتفق واذا اعطاه قيمته يوم البناء كما في معناه على التام
واستشكل ذلك بان المستجير لم يدخل مع المير على التام واجاب
بعض بان المستجير لما كان مجورا ان لا يخرج منها كان له القيمة على
التام **ص** وان انتفعت مدة البناء والفرس فكالمعجب **ص** يعني
ان من اعار تخم ارضه ليني فيها او فرس غرسا الى مدة معلومة
ثم انتفعت مدة البناء والفرس المستوطنة والمتادة فان المستجير
يصير حكمه حكم القصب فان شارحها امره بقطع بناير او تجره وتويرة
الارض او امره بابقا ما فعل ويدفع له قيمته ذلك متوقفا بعد ان
يحاسبه باجرة من يسوي الارض وسيقتطع من القيمة الا ان يكون
القاصب من شأنه ان يتولى هدم او قلع ذلك بنفسه او بعبده
او بخود ذلك فانه ياخذ قيمته ما ذكره كالمدة من غير استقطاع من يسوي
الارض وشبه المون المستجير سيلة القاصب المثار البهائي باب
القصب بقوله وفي بناير في اخذه ودفع قيمته تقضم بعد سقوط
كلفت لم يتوكلها وان لم يتقدم لها ذكر لشهرتها وانما كان المستجير
كالقاصب مع انه ما ذون له في البناء والفرس لانه دخل على ذلك

لتخديه

لتخديه **ص** من قد انتفى **ص** فان ادعاها الاخذ والمالك
الكره فالتول لم يمين الا ان يافت مثله عنه **ص** يعني ان من ركب
دابة لرجل الى مكان كذا ورجع بها فقال اخذتها منك على سبيل العار
وقال ربحها بل اكثر منها يعني فالتول قول المالك انه اكرها له ويخلف
على ذلك قال في التوفيق اما باعتبار لزوم العقد فلا كلام **واما**
باعتبار الاجرة فان اي بما يشبه اجرة والارء الى اجرة المثل انتهى الا
ان يكون المالك مثله لا يكرى الدواب لشرفه وعلو مقامه فان
التول حينئذ يكون قول المستجير يمين فان نكل فالتول قول
دب الدابة يمين وياخذ منه الكرا الذي زعم انه اكرها به فان نكل
اخذ اجرة مثله الى الموضع الذي ركبها اليه ومثل هذا التفسير
فيما اذا سكنه مع في دار سكناه واما ان اسكنه بغيرها فالتول
قول ربحها انه اكرها ولا يرعى كون مثله ذافد وورقة ام لا ومثل
دار سكناه في التفسير المذكور والياب والائنة قاله بن عوقه **ص**
كوايد المسافة ان لم يزد **ص** التفسير في ان القول قول المالك يمين
واليمين ان المير والمستجير اذا اختلفا فقال المير عركت متافع دابتي
مثلا من مصر الى العقبة وقال المستجير الى الارء فان كانتا عركتا
قبل ركوب النهاية فالتول قول المير يمين وان كان تنازعهما بعد
ان ركب المستجير النهاية او بعضها فالتول قوله يمين في بقي الكرا ان
رجعت وفي بقي الضمان ان هلكت واليه اشار بقوله **ص** والافلح المستجير
في بقي الكرا والضمان **ص** اي والابان ركب المستجير النهاية اي ركب
المسافة التي فوق دعوي المير فلا او بعضا وقوله **ص** وان برسول
مخالف **ص** راجع لما بعد الكا فمما لفته في المسيلتين اي القول قول
المير ان لم يزد وان برسول مخالف له وان زاد فالتول للمستجير وان

برسول مخالفة والعزق بينه وبين مسيلة وان تمت اليه مال
فقال تصدق به علي وانكوت فالرسول شاهد ما اشار اليه بعض
وهو انه في العارية انما شهد علي فعل نفسه يعني ان الرسول لما يقضي
العارية من المير فكان هو المستفيع القابض فقد شهد علي فعل نفسه
اي انه شهد لنفسه بخلاف الوديعة وشمل ما هنا شهادة الابن بعد
المانع بخوارق الوصل في انه غير مستورة لانها شهادة علي فعل نفسه
والنقل في هذه ظاهرة **ص** كد عواه رد ما لم يضمن **ش** تثمين في نفس
دعوى المستفيع ايضا والمعني انه اذا ادعى انه رد العارية التي لا يقاب
عليها الي صاحبها فانه يصدق لان القاعدة ان من قبل قوله في
القبض والتلف قبل قوله في الرد الي من دفعه اليه الا ان يكون اخذه
بيته مقصودة للتوثق فانه لا يقبل قوله في رده الا بيته ولورد
العارية التي لا يقاب عليها مع عبده او مع رسوله او خوفا فقلت فانه
لا ضمان عليه لان عادة الناس جارية بذلك ولو لم يعلم ضياعها او تلفها
الا بقول الرسول وما اذا ادعى رد العارية التي يقاب عليها فانه
لا يصدق في ذلك ولو لم يتضمها بيته وهذا مفهوم قوله ما لم يضمن
وهذا التفسير مستفاد من كلام الخواق عن طرف ونحوه في شرح **ه**
وصرح في الشاغل بان يصدق دعوى المستفيع رد ما لم يضمن ولو قبض
بيته فان قيل لم يضمن هنا ما لا يقاب عليه حيث قبض بيته كافي
الوديعة وما شا بهما قيل لما كانت العارية حروفا فاعتقوها مالا
يقتضي غيرها فعملوا بقول قوله من تمام المعروف **ص** وان نعم
انه مرسلا لاستشارة حلي وتلف ضمنه مرسلا ان صدقة والا حلف
وبري ثم حلف الرسول وبري **ش** يعني ان الرسول انا اتي الي قوم
فقال لهم ارسلي فلان لا استخيركم منكم هليا فصدقوه ودفعوا له ما

طلبه

طلبه منهم ثم انه تلف منه قبل وصوله اليهم بدليل قوله بعد وان قال
او صلته لهم فان صدق من ارسله علي ذلك فانه يضمن ان كان
مما يضمن ويرى الرسول وان لم يصدق من ارسله لاستشارة ما ذكر فان
المرسل يحلف بالله الذي لا اله الا هو ما ارسله وبرائه يحلف الرسول
بالله الذي لا اله الا هو لقد ارسله وبرائه وتكون العارية هدر ابي لا
ضمان علي واحد منهما فتولم وتلف عطف علي مرسلي وبيع انه تلف واما
لو ثبت تلفه وقد صدق المرسل علي الارسال فلا ضمان لا تقا موجب
الضمان وان الواو والواو الحال ونحوهم حلي انه لو كان المستفيع مالا
يضمن كالدابة مثلا فلا يكون الحكم كذلك والحكم انه لا ضمان علي الرسول
ان لم يمتدح بالعدا **ص** وان اعترض بالعدا ضمن الحو والبعد في ذمة
انا عتي **ش** يعني ان الرسول اذا اعترف بالتقدي في احد العارية وتلفت
منه فان كان حرافا يضمنها عاجلا وان كان عبدا فانه يضمنها في
ذمة ان عتي يوما مالا في رقبته وظاهره ولو ما ذ وناله في التجارة وهو
شك والذني يعني ان الماذون كالحرفي انه يضمنها في ذمة عاجلا
كما مر في الوديعة وقوله ضمن الحو اي ان لم يكن سفيها ولا فلا ضمان
عليه لتقر بظلم في عدم اختيار حاله والصبي كالسفيه **ص** وان قال
او صلته لهم فليس عليهم اليه **ش** يعني ان الرسول اذا قال او صلته
الحلي الذي استقرت الي من ارسلي وكذبوه وادعوا عدم ارساله
وانه لم يمسلمهم وقد تلف الحلي فان المرسل يحلف انه لم يرسله ولم يرسل
اليه وبرائه يحلف الرسول لقد اوصله اليهم وبرائه وتكون العارية هدر
ويبري ويا يمين فكان القياس فليبري يمين ثم عليه يمين ووجههم
انهم يبرون في الضمان فقد موافق يمين كذلك **ص** وموتة اخذها
علي المستفيع كردها علي الا ظهور في علف الدابة قولان **ش** يعني ان

الاجرة في مثل العارية على المستجير كما ان كلته رد ها الى صاحبه على
المستجير على ما استظهره صاحب المقدمات لانه معروف صنم فلا يكلف
اجرة معروف صنم واما علف الدابة المستفارة وهي عن المستجير
هل هو عليه او على الميراذ لو كانت على المستجير كما ان كراورما كان علفها
اكثر من الكرافتحج العارية الى الكرافي ذلك قولان وظاهره جري
القولين ولو طالت المدة وهو كدك والعلف بفتح اللام اي **ص**
يلف به واما بالسكون فهو تقديم العلف للدابة فهو على المستجير قولان
واحد اولاهم هو للدابة بل كلما يحتاج للاتفاق كدك وكما جري ذكر
الفتب في كلامه اخذ في كونه خفيته فقال **باب** ذكر فيه الفص
وما يتعلق به وهو لغة اخذ الشيء ظلمنا قال الجوهري اخذ الشيء ظلمنا
غضبه منه وعلبه سوا والاغتصاب مثل اتهمني الفص لغة
اعم منه شرعا المثار اليه يقول بن عرفة اخذ مال غير منقمة ظلمنا قهرا
لا خوف قتال فيخرج اخذه عليه ادلا فيخرج لانه يموت ماله حواجة
قوله غير منقمة اخرج المقدي وقوله ظلمنا اخرج به اخذه عن طيب
نفس وقوله قهرا اخرج به السرقة وقوله لا خوف قتال اخرج به الحراة
وظاهر كلام الشيخ انه اخرج الغيلة بنقمة قهرا قال ادلا فيخرج
قتال الغيلة لانه يموت ماله وقد اعترض على ثوب بن موهب
بما يعلم بالوقوف عليه وقد تبع المؤلف بن الحاجب بقوله **ص** الفص
اخذ مال قهرا مقدريا بلا عارية **ص** قوله اخذ مال كالجنس وقوله قهرا
اخرج به ما يوجد لا على وجه القهر والغلبة بل على سبيل الاختيار كاذ
الانسان وديمته وخودك فان ذلك لا يسمى غصبا وقوله مقدريا
اخرج به ما اذا اخذت مالك من المحارب وخوه فانه كان قهرا
لكن ليس مقدريا وما كانت هذه القيود تشمل الحراة وتطعن عليها

اخرجها

اخرجها لا فيها اخذ المال على وجه يتقنه ربح الفوت فافترقا
فاحكمها مخالفة لاحكام الفص من حيث الجملة والافق الفص
بلا شك وكلام المؤلف لا يشمل اخذ الاب مال ولده او مال ولده
لان له فيه شبهة فلا يصدق عليه انه اخذه تقديرا اذا التقدي
هو الذي ليس له مستند شرعي **ص** وادب **ص** يعني ان الفاص
اذا كان ميمزافا نه يوجب وجوبا ويسجن الحق الله باختصاص الحكم
بعد ان يوجد منه ما يغضب وادبه لاجل الفساد فقط لاجل التحريم
كما يوجب على الزنا ونحوه تحقيقا للاستصلاح وتهديا للاخلاق
ولذلك تقرب اليها استصلاحا وتهديا للاخلاق ونحوه
عدم ادب غيره واما البالغ فيودب اتفاقا وقوله وادب ولو عني
عن المنصوب منه لانه حق الله دفعا للفساد في الارض **ص** كد عيبه
على صالح **ص** تشبيه في الادب والمعنى ان من ادب الفص على رجل
صالح فانه يوجب والمراد به من لا يشاء بالفص اليه لا الصالح المرفي
وهو القائم بحقوق الله وحقوق العباد حسب الامكان **ص** وفي
حلف المجحول قولان **ص** يعني ان الفاص اذا كان مجحولا حال وهو
الذي لا يعرف بخير ولا شر فهل يلزمه من انه ما يغضب او لا يلزمه
يعني قولان والثاني اظهر لان القاعدة ان كل دعوى لا تثبت الا بعدلين
فلا يمين بمجروها والفص من باب التخرج وهو لا يثبت الا بعدلين
واما المعروف بالعدا فانه يضرب ويسجن وبطلان سجنه بل قال بعض
الايمه يخلد في السجن وهذا يؤخذ باقراره في حال التهديد والضر
ام لا ثلثها ان عين السرقة او اخرج القليل لكن المؤلف مشي عليه
خلاف هذا في باب السرقة حيث بالغ على عدم الاخذ بقوله ولو عين
القليل او اخرج السرقة وعلى القول بحلف المجحول او كان المدعي عليه

متوها ونكل فان كانت دعوي تحقيق فلا يقضي عليه حتى ترد اليه بين
 علي المدعي ويجلف وان كانت دعوي اتهام فالظاهر انه بمجرد مجرد
 القول وسكت المولى عن ادب المدعي علي مجهول الحال وقد ذكر
 ابن يونس انه علي القول بجلفه لا يلزم رامي شي ويفهم منه انه علي
 القول بانه لا يجلف بمنزلة الصالح اي علي رامي بالخصم **الادب**
 وضمن بالادب **ش** فاعل ضمن هو المميز وغيره والمعني ان الفاص
 يضمن الشيء المنصوب بالاستيلاء فيخلق الضمان به والفراد بالاستيلاء
 بمجرد حصول الشيء المنصوب في حوز الفاص ولكن لا يحصل الضمان
 ما فضل الا اذا حصل خوف ولو سماوي او جناية غيره وفايدة تعلق
 الضمان بمجرد الاستيلاء به يضمن قيمته حيث حصل الموت يوم
 الاستيلاء لا يوم حصول الموت والكلام هنا في ضمان الذات
 واما ضمان العظم فيباني انه لا يضمنها الا اذا اشتمل وطذا في غاب
 الذان واما غاصب المنفعة فيباني انه يضمن المنفعة وان لم يشتمل
 فيها عسا البضع والحر واما الذات فلا يضمنها بمجرد الاستيلاء علي ما
 ياتي في قوله او غصب منفعة فقلت الذات ومنفعة البضع والحر
 بالتقويت وغيرهما بالتوان **ص** والا فتد **س** اي وان لم يكن الفاص
 ميرا بل كان صغيرا او مجنونا فتد اي طريقان طريقه بن الحاجب
 تحكي ثلاثة اقوال في ضمانه وطريقه بن عبد السلام تحكي الخلاف
 في سنة وهذا احسن ما يقرر به المتن وكأنه قال وادب يميز مع
 ضمانه والا يكن الفاص ميرا ففي ضمانه وعدمه وعلي ضمانه فماذا
 يضمن وما سنة الذي يضمن به تردد والمذهب من الخلاف الضمان
 وانه يضمن المال والدم ان لم يبلغ الثلث فلي عاقلته وان التميز لا
 يجد بسن وانه الذي يفهم الخطاب ويرد الجواب ولا يضبط بسن بل
 يختلف

يختلف باختلاف الافهام ونحوه والمراد بفهم الخطاب الخ انه اذا لم
 يشي من تحاصد العقلاء فهم واحسن الجواب عنه لا انه اذا ادعي
 اجاب واسا يتوهم كان مان اي الشيء المنصوب عند الفاصب قائم
 يضمن الي ان الفاصب يضمن السماوي وهذا يدل علي ان معني قوله
 وضمن بالاستيلاء اي خوطب بالاندرم بالاستيلاء **ص** او قتل عبد فضاها
ش يعني ان الفاصب اذا غصب عبد المجني علي عبد مثله فقتله فاقص
 له من الجاني فان الفاصب يضمن قيمته لربه يوم الفاصب بالاستيلاء
 بوضع اليد وكذلك يضمن الفاصب فيما دون النفس اذا كان القصاص
 يقتضى القيمة ولو ابدل عبد برقيق لكان اولي وانظر لو كان القتل سابقا
 علي الفاصب وقتل به هل لا ضمان عليه او يضمن نظر الي ان سيده ربما
 كان يقدم لولم يفسد او ربما كان ولي الدم ينفو عنه لاجل سيده
 فالقتل بسبب القصاص لا يضمن الضمان عن الفاصب للعظم المذكورة
 ومثل القصاص الحرابة وما اشبه ذلك وهذا هو الموافق لظاهر
 اطلاق المولى ولقولهم الظالم احق بالحمل عليه ولا يخفى ان من موخول
 القان في قوله كان مان وما عطف عليه ما هو مثال لمقت المنصوب
 ومنه ما ليس من الفاصب وانما هو مشارك له في الضمان كجحد الوديمة
 والا كل بلا علم وفتح قيد العبد والفتح علي غير عاقل وغير ذلك
 فكون الكافي بالنسبة لبعض هذه الامور كالموت والقتل للتمثيل
 وبالنسبة لبعضها للتشبيه فهو من باب استعمال المشترك في معنيين
 عند من اجازة الا ان قوله اوركب شكل لان الركوب بمجرد ليس
 من المقتات المنصوب فلا يصح الخراطة في سلك امثلة مقتات
 المنصوب وليس بموجب للضمان في غير المنصوب فلا يصلح ان يكون
 مشاركا للضمان في الضمان ولا يصلح ان يكون يبا التعلق الفاصب

بها اذ هو يحصل فيه مجرد الاستيلاء وبعبارة وركب اي وهلك
 الدابة والا فلا شيء عليه ان جعلناه تشبيها او لم نجعل ان جعلناه
 تشبيها اي ان من تعدي على دابة فوكبها ولم يهلك فليس عليه الا
 الكراهة او وجع او جحد وديفة او اكل بلا علم **ش** يعني ان التشبيها اذا
 غصب حيوانا فله حمة فانه يضمن لربه لان الفسخ موجب للضمان فهو
 من امثلة ما بينت المنصوص كما هو ظاهر كلامه كاي الحاجب وكذلك
 يضمن الخودع بفتح الخاء اذا جحد ما عنده من الوديفة ثم اقربها
 او قامت عليه البيعة ثم هلك بعد ذلك ولو بامر سماوي وثبت
 هلاكه لانه لما جحد هاركا فاصاب كما مر في باب الوديفة
 عند قوله ويجحد هاركا في قول بيتة الرد خلا في ذلك يضمن من
 اكل من المنصوص ضيافة او هبة ما غصبه من غير علم بانه منصوص
 لمستحقه بقدر اكله اذا كان الفاصب عديا او لم يقدر عليه ثم لا يرجع
 الموهوب على الواهب شيء فان كان الفاصب مليا فانه يضمن لولا
 شيء على الاكل اما ان علم الموهوب بالفصل فحكم حكم الفاصب فيغير
 وبالشئ في اتباع ايها سا فان كانا معا من اتبع اقربها يسارا
 ومن عدم متونها لا يرجع على صاحبه كما في ابي الحسن الا ان المذهب
 في الفرع الاول ان الذبح للشئ المنصوص ليس بمحقق له ولربه الخيار
 بين اخذ قيمته يوم الفسخ وبين اخذه مدفوعا واحدا ما نقصت
 قيمته مدفوعا عن قيمته حيا بل ظاهر كلامه بن رشد ان هذا مستحق
 عليه **ش** واكره غيره على التلف **ش** يعني ان من اكره غيره على تلف
 شيء فانها يضمنان معا هذه التسمية وهذا لما سرتة لكن تارة
 يضمنان مترتبان كما في الاكره على الرمي فالباشر مقدم على المتسبب
 فلا يبيح الا اذا كان المكره بالفتح عديا وتارة يضمنان معا كما

لو اكرهه على ان ياتيه بالغير فان المكره بالكسر والمكره بالفتح
 سواء في تعلق الضمان بهما من غير ترتيب وهذا انهم قولهم
 على التلف **ش** او جحد او جحد **ش** يعني ان من جحد بواحد فله
 فيها شيء فانه يضمن كما لو جحد في ارض غيره او في طريق المسلمين
 وفيه يد لك على انه لو جحد في ملكه او لصلته فلهك فيها شيء فانه
 لاضمان عليه **ش** وقدم عليه المردى الاكبر فسيان **ش** الضمير في
 عليه يرجع للمقتدي في جحد البير والمعنى ان من جحد بواحد فانه
 يتخاضا حرا وقع شيا فلهك فان المردى يتقدم في الضمان على الحافر
 لانه مباشر وهو مقدم على المتسبب الا ان يكون حفر البير لشخص معين
 فرداه فيها شخص اخر فانه سياتي في الضمان اي حافر البير والمردى
 وبعبارة فسيان فان كان المردى بفتح الدال انسانا كافيا للحافر
 والمردى لم فالقصاص عليهما معا وان كان غير انسان ضمناه معا كما
 في الشارح وهو يفيد انه اذا كان احدهما كافيا والاخر غير كاف
 كما اذا حفرها حر مسلم لمعين ورداه عبد مثله فانه يقتل المبد
 المردى ولا يقتل الحافر وحمل عليه شيء من قيمة المبد او لا ويجري مثل
 هذا في المتسبب مع المباشر وفي الجماعة اذا قتلوا شخصا وكانت
 بعضهم كافيا والبعض الاخر غير كاف **ش** او فتح قيد عبد ليلدا يبق
ش يعني ان من قيد عبده خوف اباقة في شخص محمل قيده فابتق فانه
 يضمن لصاحبه وسوا كان اباقة عقب الفسخ او بعد بهلة امالو
 قيد لاجل كماله لم يجب على من حله ضمان فتقوله ليلدا يبق متعلق بقيد
 وان كان اسم عين لانه اسم للالة والحار والمجور متعلق باسم العين
 فتقوله اسد على فله يحتاج الى تعلقه بمخدوف اي قيد لعدم اباقة
 اي يضمن القيد من الالباق وانظر لو فتح قيد حرو ذهب بحيث

يتخذ رجوعه والظاهر انه يفهم دية كما يأتي في قوله كبريا عه
 وتقدر رجوعه من انه لا يفهم لقوله با عه بل حيث ادخل في امر
 يتقدر رجوعه فانه يفهم دية **ص** او على غير ما قل الا بمصاحبة **ص**
 يعني ان من فتح بابا على غير ما قل قد ذهب فانه يفهم لتقديم بقية
 الا ان يكون ربه مصاحبا له حين الفتح بان كان حاضرا مع في المحل
 الذي فتح عليه فيه فلا ضمان جيبه واعلم انه يجب الضمان على الفاعل
 ولو بحضرة ربه غير نايح حيث كان ربه لا يتقدر على منع المتزوج عليه
 من الذهاب كما اذا كان طيرا واما ان كان يتقدر ربه على رده فلا
 ضمان على الفاعل اذا كان الفتح بحضرة ربه ولو نايحا حيث كان لم شعور
 وقوله او حرزا اي على غير جوار فلا تكرار والافطالها فتح حرزا
 وببارة او حرزا مطوق على قيد فترتبة التقديم على الجار والمحرور
 فيرجع الاستئصال ايضا يعني ان من فتح حرزا قد ذهب ما فيه فانه
 لتقديم بفتح الحرز الا ان يكون ذلك بمصاحبة ربه ولو فتح فقاها
 فتهدد ما فيه ضمنه **ص** المثل في قوله فلا بمثل **ص** هذا معمول ضمن
 والمعنى ان الغاصب اذا غصب شيئا مكبلا او موزونا وسدودا
 فعيبه او تلفه فانه يفهم مثله ولو كان المثل وقت الغصب غاليا
 وقت القضاء رخيصا على المشهور فقوله ولو بغيره اي ولو غصب
 في زمن غلا وقوله بمثل متعلق بضمين وقوله فعيبه او تلفه احترازا
 مما اذا كان المثل المقتضوب موجودا واراد به اخذه واراد الغاصب
 اعطاه مثله فكريه اخذه **ص** وصبر لوجوده ولم يبدله ولو صاحبه **ص**
 يعني ان المقتضوب منه اذا انفرد عليه وجود المثل فانه يجب عليه
 ان يصبر لوجود الشيء المقتضوب بان كان للمثل اياها فانقطع واذا
 وجد المقتضوب منه الغاصب بغير بلد الغصب فليس له ان يطالبه بمثل

المثل

المثل الذي غصبه منه ولو كان المثل المقتضوب موجودا مع الغاصب
 لان غيره يقوم مقامه ويجوز للمقتضوب منه ان ياخذ في المثل ثلثا
 على المذهب لان طعام الغصب يجري مجرى طعام القرض وينشترط
 التجيل لئلا يكون فسخ دين في دين واسار بلو لقول اصحاب بخير
 ربه من اخذه فيه اوفي مكان الغصب وببارة ولو صاحبه فليس
 له مطالبة به مع وجوده مع الغاصب لان ثقله فوق بوجوب غرم
 مثله عليه لا غرم غيره وظاهر هذا ان الثقل فوق وان لم يكن فيه كلفة
 واما في المقوم فانما يكون قوتا ان اخبره لكبير حمل كما يأتي وعلى هذا
 فالمقتضوب محال للبيع فاسدا اذا لم يبيع فاسدا انما يتوق بثلث منه
 كلفة سواء كان مثليا او موزونا الثاني ان قوت المثل بوجوب غرم مثله
 وقوت المقوم لا بوجوب غرم قيمته بل بوجوب التخيير **ص** ومنع منه
 للتوثق **ص** اي والمقتضوب منه منع الغاصب من التصرف في المثل
 الذي صاحبه حتى يوثق منه برهن او حمل خشية ضياع حق ربه
 ومثل المقوم حيث احتاج لكبير حمل ولم ياخذه فانه يمنع منه واذا
 منع منه للتوثق فتصرفه فيه مردود اذ هو الاصل فيما يمنع فلا يجوز
 لمن ذهب له قبوله ولا التصرف فيه باكل وعينه ومنه بوجوب منع اكل
 ما ذهب مما فات ولزمه قيمته حيث علم انه لا يرد لربه قيمته كهيته
 من ثم شاة ذبحها وطبخ لحمها لشيء من فلا يجوز له هوب له اكله
 حيث علم ان الغاصب لا يدفع لرب الشاة قيمتها وبه كان ينبغي
 شيئا القرائي ومنه يبين صحة ما قاله صاحب المدخل من منع اكل
 اطراف الشاة ونحوها مما يؤخذ مكسا وبه كان ينبغي الغاصب الثاني
 ويتقضى ما لا ين ناجي وقول المولى فيما يأتي او غرم قيمته انه يجوز
 الاكل لمن ذهب له شيء من المقتضوب حيث لزمه القيمة **ص**

هذا هو المثل
 الذي غصبه منه
 ولو كان المثل
 المقتضوب
 موجودا مع
 الغاصب

ولارد له **س** يعني ان من غصب مثلياً ثم ان الغصب منه وجد الناصب
 في غير بلد الغصب منه ومع المثلي الغصب فقال رب الكاغ للفا
 رد الي متابعي الي بلد الغصب فانه لا يجب الي ذلك الا ان يكون يقوم
 مقامه وهذا يعني عنه قوله وبلده ولو صاحبه الا ان مقصوده
 التخصيص على اعيان المسائل والا فهو تكرار وحلم على ما اذا حكم عليه
 بالقيمة لعدم المثلي وجد المثل انه لارد له يكون تكرار مع قوله فيما ياتي
 ومثله ان اشتراه والاولي حكم على ما اذا زعم الغصب منه ان ما وجد
 بيد الناصب مثله واراد ان يأخذه وخالفه الناصب اي ورد لمن
 زعم ان ما بيد الناصب مثله قال بعض وفيه شيء لغف هذه بالطريق
 الاول لانه اذا كان الغصب منه لا يجب لرد مثليه المحقق انه
 هو الموجود بيد الناصب الي بلد الغصب لان غيره يقوم مقامه
 فالولي ان لا يجب لرد ما وقع فيه النزاع انه هو ثم شتم في قوله ولارد
 له قوله **ص** كاجازته ببيع مبياً زال وقال اجزته لفلان بقايم **س** والمعنى
 ان من غصب شيئاً مبياً وباعه واجاز المالك البيع ثم علم المالك
 بذهاب المبيع بعد الاجارة فقال انما اجرت البيع لفلان الي
 كان موجودا حين الاجارة واراد ان يرجع عن اجازته فلا يلتزم الي
 قوله والبيع لازم لم قوله اجازته مصدر مضاف لفا علمه وبينه
 مفعول وهو مضاف لفا علمه ومبياً مفعول وضمير زال عائد على المبيع
 المفهوم من مبياً لا على المبيع وقوله زال اي عند الناصب او
 المشتري لانه مقتضى اذ لو شئت **س** كمنقورة صيغت وطين بين
 وفتح طين وبذر زرع **س** هذا تشبيه بما فتنه قوله ولارد له
 فكما لا تسلط لها لك على عين المثلي اذا وجد به غير بلده مع الغاصب
 كذلك لا تسلط له عليه اذا وجد به على غير صفته والمعين ان من غصب

من

وغيرها ونحوها
 من

من شخص بقرة وهي القطعة الدائمة من الذهب او الفضة فسيكها
 اصاغها حلياً او دواهم فانه يقضي لصاحبها بطلان صفة ووزن ولا
 يقضي له بيعها جنيده حول الصفة فيها لان القاعدة ان المثلي
 اذا دخلت صفة فانه يقضي فيه بالقيمة ولو لم يكن بالثبوتات ومثل
 الصباغة التي من يصوب فلوساً فانه يلزمه مثل النحاس لان مطلق
 الصباغة هنا حيث خلاف ما مر في قوله ونحاس بنور لافلوسا وكذلك
 من غصب طيناً معلوم القدر والصفة فضره لسا فانه يلزم لصاحبه
 مثله ان علم والقيمة لان المثلي الجواز يقضي بالقيمة لان الطين
 ما يكال بالقيمة ونحوها وكذلك من غصب قمحاً فطلحه فانه يلزم لصاحبه مثله **س**
 وانظر ان الدقيق ينفق بالبحر والخبث ينفق بالبحر ويدل لذلك
 حمل الطين هنا فاعلم ولم يكملوا في باب الربويات الطين ناقلاً
 كالحجر فمنعوا النقص بينهما احتياطاً للربا وهذا احتياط للفا
 فلم يضيخوا كلمة طينه وهو وان ظلم لا يظلم وكذلك من غصب شيئاً
 من الحبوب فزرعه فانه يلزم لصاحبه مثله **ص** ويضرب افرخ الاياما من
 ان حصن **س** يعني ان من غصب بيضة فحفظها تحت دجاجة فخرج
 منها دجاجة ففلم بيضة مثله والدجاجة للفاص ان يكون
 الناصب غصب ما يبيض من دجاجة او غيرها فباضت وحضنت
 بيضها فان الدجاجة والفراخ المستحقان لها كما لو ولدت فلو حضنت
 بيضها تحت دجاجة غيرها او حضنت تحتها غير بيضها فلا شيء من
 الفراخ للمستحق وليس له الادجاجة واجرة مثلهما فيما حضنته
 من بيض غيرها وظاهر كلام المؤلف شمل ما اذا باضت عنده او
 باضت عند الناصب وهو كذلك واما قوله في النص فباضت عنده
 فالتيقيد بالنظر في غير مثله **ص** وعبر بخر وان تحلل خير من تحللها اندي

سب

وتبين بغيره **ش** يعني ان من غصب من شخص عسيرا وهو ما الغصب
فصار حروفاً فيبقى لها جبهه بمثل ان علم كبله والافقيته وظاهره
ولو كان لذي مع انه يملك الخرفين في هذه الحالة ان يحركها اذا
تخلل حموه وان خلل العسيرة فان ربه يحرق في احد مثل واحد خلل
ان علم قدره والافقيته وسوا كان لمسلم او ذبي وان خللت الخمر
وكات لذي في خرفي احد الخل او قيمة الخمر يوم الغصب ويتوسها من
يعرف قيمتها من المسلمين او من اهل الذمة وان كانت لمسلم فانه يتعين
ان يرد الخل وسوا تخلت بنسبها لم لا فالصير في غيره راجع للذي
بوصف الكفر لا بوصف كونه ذميا والالاقتضي ان المأخذ والمستأثر
والخرفي كالمسلم في تعيين احد الخل مع ان ما ذكره كالمسلم في التحريك
مرس وان صنع كقول وحلي **ش** والمعني على جميع النسخ الا في بيانها
ان الغاصب يضمن قيمة المقوم يوم غصبه كان قوما اصالة او مثليا
دخلت صنعة قومية كقول وحلي واما الصنعة الضعيفة فليس كصنعة
الفلوس كما مر في الاشارة اليه بقوله في البيع ونحاس يتور لا فلوس
وبعبارة اعلم ان القول وان كان ما يوزن لكن اصله وهو الكتان
مثلي والمثلي اذا دخلت صنعة لزمت فيه القيمة فقوله المثل ما حصره
كبل او وزن او عدد ولم تتفاوت افراده بقيد بما اذا لم يكن اصله مثليا
ودخلت صنعة فان كان كذلك فهو مخوم واعلم ان صنعة مصنع بالصادق
المجة والمثانة التحية اولى من صنع بالصادق الجهلة والنون لا فاد
الاولي ان الغاصب اذا غصب القول او الحلي فضا عنده فانه
يضمنها وان لم يجدت فيهما صنعة واما الثانية فتوهم انه يضمن
مثليها ان لم يجدت فيهما صنعة **ش** وغير مثلي فقيمة يوم غصبه
ش يعني ان من غصب شيئا من المقومان الحيوان فالتلف فانه يفرم

قيمة

قيمة يوم غصبه اي ان غير المثلي مثل المثلي المصنوع في حكمه وعطفه
على ما مر فيقيضي ان ما مر مثلي وهو كذلك اذ هو مثلي باعتبار اصله
لكن له حكم المقوم عند بن القاسم وقوله وغير بالغصب على ان صنع
مبني للفاعل وبالرفع على انه مبني للنايب على حسب محل الكان وكانه
من باب علقتهائنا وما يرد اي اوفوت غير مثلي لان صنع لائتاني
الا في القول مثل علقته لائتاني الا في التين كما اشار ابن غازي على
مسيل البحث **مرس** وان جلد ميتة لم يدبغ او كلبا **ش** هو ما لم يضر
القيمة والمعني ان من غصب جلد ميتة لم يدبغ فالتلف فانه يلزم
قيمة يوم الغصب اي وان كان لا يجوز بيعه وبائع على غير المدبوغ
لانه المتوهم وكذلك يلزم الغاصب القيمة يوم الغصب اذا غصب
ما لا يجوز بيعه والتلف ككل صيد او ماشية او حراسته قياسا على
الفوق في الجبن وان كان لا يجوز بيع الجبن واما من قتل كلبا لم يوزن
فيه فانه لا يلزم فيه شيء ولا يحتاج الى تقييد العلق بكونه ماذون ولا ان
غيره خرج بقوله ولا الغصب اخذ مال وغير الماذون غير مال ثم بالغ
على قوله فقيمة يوم غصبه بقوله **ش** ولو قتلته تعدى **ش** والمعني ان
الشيء اذا قتل ما غصبه تعدى ما منه عليه فانه يضمن قيمة يوم
الغصب لا يوم القتل بخلاف الاجبي فان ربه يحرق كما ياتي في كلام
المولف لان من ذهب بن القاسم عدم اعتبار تعدد الاسباب في
الضمان اذا كانت من فاعل واحد والبرء بالولها واذا قلنا يقوم قيمة
فلي ما يتوله اهل المعرفة بذلك ولا يتخذ ذلك حدا خلافا لمصنفهم
وفي بعض النسخ ولو قتلته بعد ارباب الجرم ومدد افعوه بمالهم جيب
في قوله فقيمة اي اذا قتل الغاصب الشيء المقصوب بسبب عدايه
عليه ولو لم يقدر على دفع عنه الا يقتله فانه يضمن قيمته وان كان

يجب عليه دفعه لظلمه بنفسه فهو اسلط له على نفسه والظالم
احق بالجل عليه **مر** ويجري الاجبي فان تبعه تبع هو الجاني فان
اخذ ربه اقل فلم الزايد من الفاضل فقط **ش** يعني ان من غصب شيئا
من الموقوفات فتعدي عليه شخص اجبي فالتزم فان المالك يجبر من
ان باخذ قيمته من الفاضل يوم الغصب او باخذها من الجاني يوم
الغاية لان كلا صدر منه ما يقتضي الضمان وهو الغصب والجزاء
من الاجبي هذا هو المحذور كما في المدونة وغيرها فان تبع الفاضل
فاخذ منه قيمة المصوب يوم الغصب فان الفاضل حينئذ يتبع
الجاني فاخذ منه القيمة يوم الغاية ولو زاد على قيمته يوم الغصب
لان الفاضل لما غرم قيمته ملكه كما ياتي وان تبع الجاني فاخذ منه
القيمة يوم الغاية وكانت اقل من القيمة يوم الغصب فان المالك يرجع
على الفاضل فاخذ منه الزايد على القيمة يوم الغاية فتقوله وخبرني
الاجبي اي في غايته او في ابتاع الاجبي وهذا فيه السبب من فاعلين
وقوله تبع هو اي الفاضل الجاني بجميع قيمة السلعة كانت مساوية
لما اخذ منه او اقل واكثر تكن مع التساوي لا اشكال ومع الاقل يضع
الزايد على الفاضل ومع الاكثر الجيع للفاضل وبرز الضمير الجواب
الجواب علي غير من هو له اذ ضمير الشرط لوب المصوب وضمير الجواب
للفاضل وقوله فقط راجع للفاضل فتقوله فان اخذ ربه اقل اي من
الجاني بدل قوله فلم الزايد من الفاضل فقط وقم منه انه لو
اخذ ربه اقل من الفاضل لارجوع له على الجاني **مر** وله هدم بناء عليه
ش يعني ان من غصب ارضا او خشبة او حجرا فبني على ذلك بيانا
فلما لك ان يامر به هدمه ولم ابتاعه واخذ قيمته وكذا ان غصب
ثوبا فحمل ظهارة لجنة فلربه اخذها ونهينته قيمته قال ابو محمد

تتفق

تتفق الجنة وهدم البناء والتتق والهدم على الفاضل وكان اقبالة
ذلك رضي منه بالتزام قيمته فتقوله عليه اي الشيء المصوب وقوله
عليه ومن باب اولي لو غصب انتقاضا فبناها فالتوقف فيه لا يحل
مر وعلم يستعمل **ش** يعني ان من غصب رقبته عبد او دابة او دارا
او غير ذلك فاستعمل بنفسه او كواه فانه يجزى للمالك ما استعمل
وسوا ذلك المصوب ام لا فباخذ المصوب منه لظلمه وقيمة
الرقبة ولا يخالف قوله فيما ياتي او رجع بها من سفر ولو بعد لانه
محمول على نفي ضمان قيمتها فقط فلا ياتي انه يضمن الكرا لانه استعمل
ومنهوم يستعمل انه لو لم يستعمل لا يضمن شيئا كالدابة فبناها
والدابة يجزىها والارض يورثها والعبد لا يستعمله ولا ياتي
هذا قوله الا في غيرها بالفوات اي وان لم يستعمل لانه فيما اذا
غصب البتة فقط وحسب لا تقارض وهناك جمع اخر انظر
الشرح الكبير **مر** وصيد عبد وجارح **ش** الجارح واحد الجوارح من
السيار والطيور وان الصيد والمعني ان من غصب عبدا او جارا
او كلبا وما اشبه ذلك فاصطاد به صيدا فان الصيد يكون للمالك
بلا خلاف بالنسبة للعبد وعلي المشهور بالنسبة لغيره واما من غصب
شبكة او شركا او حبلا او سيفا او رمحا وما اشبه ذلك من الالات
التي لا تصرف لها فاصطاد به صيدا فانه الصيد يكون للفاضل
وعليه للمالك اجرة المثل ومثل الالات الفرس اذا غصب وما عليه
فتقوله صيد بمعنى مصيد فتقوله وصيد عبد الخ اي وله تركه للفاضل وقد
اجرة العبد والجارح **مر** وكوارض بيت **ش** يعني ان من غصب ارضا
فبني فيها بيتا واستعمله او سكنه فان عليه كوارضها وارضها واهل بيوتها
لكوارضها لمن يملكها كما في مسيلمة تركب بخرا وينظر لكوارضها قطع

٧٨

٧٩

٨٠

النظر عن ذلك وهو ظاهر كلامهم والفرق بينها وبين السيفية ان
الارض ينتفع بها مع عدم البناء والسيفية ممتلئة لعدم الانتفاع بها
حيث كانت خربة واما كرا البناء فهو للفاسب **ص** مركب خرواخذ
مالا عين له قابضة **ص** يعني ان من غصب مركبا خرا اي محتاجا للاصلاح
فرمه واصلمه واستغله فان المالك ياخذ من الفاسب اجرة خرا
وما زاد على ذلك فهو للفاسب وياخذ المالك مركبه وما فيه مما
لا عين له قابضة كاللفظة ونحوها واما مثل الصواري والخيال
وما اشبه ذلك فانه ياخذ الفاسب فان كان في موضع لا يد
للمركب من ذلك في سيرها الى موضع الغصب قرب المركب مخو بين
ان يدفع قيمة ذلك بموضع كيف كان او يسلم للفاسب وادخلت
الكافي الدار الخراب والبيوت الخراب والبيوت الخراب
اذا سلم الفاسب ولو قال وترك له مالا قيمة لم يعد قلمه كان
احسن اذ نحو المشاق والزقت القيمة تركه لم وان كان له عين قابضة
ص وصيد شبكة **ص** عطف على ارض فهو مجرور والمعنى ان من غصب
شبكة فاصطاد بها فالصيد للفاسب اتفاقا ولرب الشبكة كرا
المثل ومثلها الشرك والروح والنبل والجل والسيف **ص** واما انتق
في العلم فقص قد مر ان الفاسب لا علم له فاذا طول ببرد ما غصب
فانه يطلب بنقته عليه ان كان يحتاج الى نقته كالسهم والدواب
وما اشبه ذلك مالا بد للمفسوب منه فتكون نقته في عين العلم
لان وان ظلم لا يعلم لان العلم انما ساق عن علم في باب بنقته
في العلم فان رادت النقته على العلم فلا شيء للفاسب على
المالك وان رادت العلم على النقته فان المالك يرجع على الفاسب
بالزاي فياخذ منه قتلته وما انتق في العلم حصوي والذي

انتقم

انتقم محصور في العلم لا يتقداها الى ذمة المفسوب منه ولا
الي رتبة المفسوب فلا يرجع بالزاي على المفسوب منه ولا في رتبة
المفسوب وان لم تكن له غلة فلا شيء له والفلة ليست محصورة في النقطة
لقولهم غلة مستعمل ويرجع بالزاي على الفاسب والواو في وما انتق
للاستيناف وما يتد اوتي العلم خبر **ص** وهل ان اعطاه فيه متقد
عطاه فيه او بالاكثرون ومن القيمة تزد **ص** كما ذكر ان من ائلف متوما
يلزمه قيمته اشارة لاختلاف فيما اذا اعطى فيه ثمن واحد من متعدد
والعلم يخص كل يلزم تلقى الثمن او يلزم الاكثرون ومن القيمة
والقول الاول كما لك والثاني ليس به وتغييره بالتعدد ليس جازيا
على اصطلاحه فلو تعدد المطا بقليل وكثير حيث لو شال باع بكل
قيمتين ان يعتبر الاكثر **ص** وان وجد غاصبه بغيره وغير محله فله
تضمينه **ص** اي وان وجد المفسوب منه غاصبه ملتصبا بغيره
المفسوب وفي غير محل الغصب فله تضمينه القيمة ولم ان يكلف ان
يخرج هو او وكيله ليدفع للمفسوب منه فالباب مستهمل في معنى
الملا يستوي الطرفين وانما كان له تضمينه هنا بخلاف المثل فانه يصير
محله كما مر لان المثل يفرم فيه المثل وربما يزيد في غير بلد الغصب
والذي يفرم في المقوم هو القيمة يوم الغصب في محله ولا زيادة فيها
لا في بلد الغصب ولا في غيره وايضا المثل يراى قيمته بخلاف المقوم
ولا يقال يصير لياخذها بيمينها الا ناس قول ربما لو صير جديها
قد تفرق **ص** ومما اخذ ان لم يجز ليكيو حمل **ص** يعني ان المفسوب
منه اذا وجد الفاسب في غير محل الغصب والشئ المفسوب به فانه
ياخذه منه في ذلك الموضع الا ان يكون ذلك الشئ يحتاج الى كلمة
وموثة كبيرة تصرف عليه حتى يصل الى محل الغصب فان المالك يجيز

حينئذ بين ان ياخذ متاعه او يضمن الناصب قيمته يوم غيبه ولا
فرق بين احتياجه لغيره في ذهاب الناصب به وفي رجوعه به فان
قلت ما وجه تخير ربه اذا احتاج لغيره لعل ما انفق لنقله الاحتياج
الغير من غير ربه و قد عيب فيه في الجملة لانه ليس له اذا اراد ان يجره
حمل لان خيره تنفي ضرره وانما يحملوا النقل هنا قوتا وتأمين
القيمة بخلاف البيع الفاسد لانه في البيع الفاسد نقله على انه ملكه
وهنا نقله على انه ملك الغير فهو مستند بالنقل **ص** لان هزلت جارية
اوسى عبد صنعة ثم عاد **ص** تقدم انه قال وفيه بالاستيلاء فخرج
هذا امنه والمعنى ان من غصب عبد او جارية فهزلت الجارية اوسى
العبد الصنعة التي كان يعرفها ثم عاد وكل منهما الى ما كان عليه بان
سنت الجارية وعرف العبد الصنعة فانه لا شيء على الناصب حينئذ
وليس للمالك الا عين شئيه لحصول الجبران وافرد الضمير في قوله
ثم عاد لان المظن باو والتفسير في الاولي حسبي والثاني مئوي **ص**
او خصاه فلم ينقص **ص** اي وكذلك لا شيء على الناصب اذا غصب عبدا
فخصاه فلم ينقص قيمته عن حاله قبل ان يخصه او زادت قيمته فليس
لربه الا عبده وعلى الناصب العقوبة فان نقصت قيمته فانه يضمن
ما نقص ويؤخذ من هذا ان الخصال ليس بثلمة ولو كان ثلمة لغيره على
الناصر و غرم لربه قيمته **ص** او جلس على ثوب غيره في صلاة **ص** يعني
ان من جلس على ثوب غيره في صلاة او في مجلس يجوز الجلوس فيه فقام
صاحب الثوب فانقطع ثوبه فانه لا ضمان على الجالس لانه لا بد للناس
منه في صلاة ثم ومجالسهم ولان صاحب الثوب هو المالك شر لنقطع ثوبه
والجالس متسبب في ذلك وقد علمت ان الجالس يخدم على المتسبب
اذا ضل السبب واما اذا قوي السبب فان الضمان عليهما كما

ياتي

ياتي في الجراح عبد قوله والمتسبب مع الجالس كره ومكره **ص** اول
لصا او عاد مفعولا على حاله وعلى غيره قيمته **ص** يعني ان من دل
لصا او غاصبا او محاربا على مال غيره فاخذه فانه لا شيء على الدال لانه
مخروا بالقول وكذا لا شيء على من غصب حليا مفعولا فكسره ثم اعاده
على غير حاله التي كان عليها قبل الكسر فانه يلزم قيمته يوم الغصب
وليس له اخذه لغواته فان قيل قد مر انه يخرج مع الغوات في سبيل
ما اذا احتاج لغيره حمل فاجواب ان ذاك عين شئيه بخلاف هذا
فانه غيره حكما ففرق بين الغواتين والذي به الفتوى في قوله
اول لصا الضمان وجزم به بن رشد ومثل دلالة ما لو جسر الخاف
عن ربه حتى اخذه اللص وخوه وظاهر هذا انه لا رجوع لرب
الشيء على اللص وخوه وانما ضمانه على الدال والظاهر رجوع الدال
حيث ضمن على اللص وخوه **ص** كسره **ص** التشبيه في لزوم القيمة
والمعنى ان من غصب حليا مفعولا فكسره فانه يلزم قيمته يوم الغصب
وقال بن القاسم ورجع اليه بعد ان كان اوله يقول انما يلزم ما
نقص من الصياغة وهذا اذا قدر على صياغته فان لم يقدر فعليه
ما نقص وحيث غرم الناصب القيمة فقد ملك كما ياتي عند قوله ولكم
ان استراه او غرم قيمته واما **ص** فحمل التشبيه في قوله لان هزلت
جارية اي انه لا يضمن قيمته وانما ياخذها وقيمة الصياغة فان قلت
التشبيه لا يفيد قيمة الصياغة قلت نعم لكنه مستفاد من قوله واجني
هو واجني خوفي وهذا واضح في الحلي الجاح واما غيره في اخذه
كسورا اذ الصياغة المحرمة لا يجوز ثوبا كما ابيني **ص** او غصب
منفعة فقلت الدات **ص** يعني ان من غصب دابة او دارا او ما شئيه
ذلك يتعد المنفعة فاستعملها بان ركب الدابة او سكن الدار فقلت

على المتسبب في ذلك
على المتسبب في ذلك
على المتسبب في ذلك

الذات بما مر سماوي فانه يدفع قيمة المنفعة فقط لانها هي التي
تقدي عليها ولا شيء عليه في الذات وقولنا بما مر سماوي اي لا نسب
للمتقدي فيه لئلا نورد مسيلة تقدي المستغير والمستاجر اذا زاد في
المسافة فلا يقال كل منهما يضمن قيمة الرقبة اذا هلك مع انه لم
يقصد تملكها **مر** واكله ما لكم ضيافة **ش** يعني ان من غصب طعاما فقد
لرب ضيافة فاكله فان الغاصب يبر من ذلك وسواء علم مالكه انه لم ياكل
لان ربه باشر تلافيه والمباشر يقدم على المنسوب اذا ضعف السبب كما
من بل لو اكوه الغاصب ربه على اكله ليري الغاصب وكذلك لو دخل المالك
داو الغاصب فاكله بغير اذن الغاصب ليري الغاصب ثم لان هذه المسيلة
مفيدة بما اذا كان ذلك الطعام يناسب حال مالكه والافضل من الغاصب
لربيه ويستقط عنه من قيمته الذي انتفع به ربه ان لو كان ذلك من الطعام
الذي شأنه اكله قاله بن عبد السلام بلفظ ينبغي كما اذا كان الطعام يسوي
عشرة ويكفي مالكه من الطعام الذي يليق به بنصف دينار فان
الغاصب يغرم له تسعة ونصفا وينبغي اذا اكله بغير اذن الغاصب ان
يقصد بما اذا اكله قبل قوته واما ان اكله بعد ما فات عند الغاصب ولزمت
القيمة فانه يرجع عليه ب قيمته لانه قد اكل ما هو ملك للغاصب ورجع
ربه على الغاصب ب قيمته وقد تختلف القهتان **مر** او تنقص للسوق
ش المستعور ان النقص لاجل الاسواق في باب الغصب غير مختبره
بخلافه في باب التقدي فانه مختبر والمعنى ان من غصب دابة ثلاثا
وجدها ربيها وقد تنقصت اسواقها فانه يأخذها ولا شيء له على
الغاصب وسوا طالي رباها عند الغاصب اولافان زادت الاسواق
عند الغاصب فلا كلام لربها من باب اولي وان كانت تنقصت في
بد فلربها ان يغرم الغاصب قيمتها يوم الغصب بخلاف باب التقدي
فان رباها

فان رباها اذا وجدها وقد تنقصت في اسواقها فلم ان يضمن المتقدي
قيمتها يوم تقدي عليها لانه جسيها عن اسواقها فتولد او تنقص
السوق اي تنقص السلعة لاجل تغير سوقها لا لشيء في بد رباها
وفي بعض النسخ او تنقصت السوق بل لا م على ان السوق فاعل
نقص اي نقص سوقها وفي بعضها او تنقصت لا لسوق بادخال
لا النافذة على السوق المكر المجور بالام والمعنى ان السلعة المنقصة
تنقصت في بد رباها لاجل سوقها ويكون حظو فاعلى ما يضمن فيه
القيمة وهو قول علي غير رباها فقيمة كسره **مر** او رجع بها من سفر
ولو بقدر **ش** يعني ان من غصب رقبة دابة فساقر عليها سفر بعيدا
او قريبا ثم رجع بها ولم يتغير في بد رباها ثم وجدها رباها فلم يأخذها
ولا شيء له على الغاصب من القيمة واما الكرا فيضمنه كما سكره المازري
وابن العربي وابن الحاجب كما مر عند قولهم وعلة مستعمل وفي كلام
تت والشه نظر انظر الشرح الكبير **مر** كسار **ش** يعني ان من سرق
دابة فلم يتغير في بد رباها فلم يأخذها ولا شيء له بعد ذلك على
السارق ولو تغير سوقها **مر** ولم في تقدي كسار كرا الزايد ان سلمت
والاخير في ربي قيمتها وقيمة **ش** يعني ان من استاجر او استعار
دابة الى مكان كذا او ليحمل عليها قد را حلو ما الى مكان كذا فتقدي
وزاد عليها في المسافة المشروطة زيادة بسيرة كالبريد واليوم او
زاد قدرائي المحمول اي زاد شيئا يسيرا ورجعت ساكرة فليس لربها
عليه الا كرا الزايد مع الكرا الاول في حالة الكرا والزايد فقط في حالة
العارية فان لم تسلم الدابة بل عطيت او ثقيت او كرا الزايد **فان**
المالك يخير بين ان يضمن قيمتها يوم التقدي ولا شيء له في كرا الزايد
او يأخذ كرا الزايد فقط مع الكرا الاول ولا شيء له من القيمة فتولد

كرا الزايد في المسافة اذا كان يسيرا وسوا كانت تقطع بذلك ام لا واما
 الزيادة الكثيرة فيخير فيها مطلقا سلمت ام لا وزيادة الحمل فيها لا
 التقصير الذي في باب الاجارة اي من قوله وحمل تقطع به والا فالكل
 وقوله فيه اي في كرا الزايد مع الدابة ان ثبتت ولم تهلك والضمير في
 في وقت للتقدي في ثنائها اذا ثبتت واختار كرا الزايد فانه يراعي في كرا
 الزايد ما جى عليه من الميب فاحذ كرا الزايد على انها مبيعة في المسافة
 الزايدة اذا ثبتت في بعضها او جبة كلها اذا ثبتت في اونها فيقال
 ما كرا وهما في هذه المسافة الزايدة على انها مبيعة في كلها او في
 بعضها مثلا وان تقب وان قل كسر هذه **ش** يعني ان من عصب
 شيا تقب عند الفاصب بامر سماوي قليلا او كثيرا اذا غلب امه
 قايمة التدبير فانكسر عنده فان ربه يخرين ان يقسم الفاصب
 قيمته يوم القرب او ياخذ به ميبا ولا شيء له فقوله كسر هذه ميبا
 مثال لقل وما ذكر سماوي والكسر هنا اسم مصدر يعني الانكسار اذ لم
 يقع على الخدين كسر بل حصل لهما انكسار واشار بالكتابة لود قول
 ابن الجلاب انه لا يقسم ذلك بحدوث الميب التليل وان رجح
 بعض التاجرين من شيوخ عياض ولما كان لافريقين السماوي وجاية
 الفاصب والاجني على مذهب المدونة قال **ش** واجني هو واجني **ش**
 والمعني ان الفاصب اذا اجني على الشيء المقصود واجني عليه اجني بان قطع
 بعه مثلا فان المالك يخر في جاية الفاصب بين اخذ قيمته يوم
 القرب وفي اخذ شيه مع ارض التقص وفي جاية الاجني بين تقمين
 الفاصب القيمة وبيع الفاصب المجاني بارش الجاية وفي اخذ شيه وبيع
 المجاني بارش الجاية وليس له اخذ شيه واتباع الفاصب بارش الجاية
 فقوله خرفه اي في المقصود الميب هو جواب عن قوله وان تقب

والتخير

والتخير على ما مر تفصيله كصنفه في قيمته واخذ ثوبه ودفع قيمة البصغ
ش هذا التفسير في التخير والمعني ان من تقدي على ثوب اخر فصنفه في
 بخير بين ان ياخذ من المتقدي قيمته ايضاً يوم التقدي او ياخذ هـ
 ويدفع للمتقدي قيمة صنفه يوم الحكم ولا يكونا شريكين وهذه هـ
 التخير فيما اذا زاده الصنف عن قيمته ايضاً ولم يزد ولم ينقص اما
 ان ينقص الصنف عن قيمته ايضاً فيخير فيما اخذ هـ بخانا او ياخذ قيمته
 محاي الجلاب وقال ابو عمران يخر على الوجه الذي ذكره المؤلف ولو نقص
 الصنف فقوله كصنفه اي كتخيره في مسيلة صنفه في قيمته الخ اخذ وحق
 الجور لتقدم نظيره في قوله خرفه وقوله في قيمته بدل من قوله كصنفه
 بدل اشتمال والصنف هنا بالمعني المصدر وقوله ودفع قيمة الصنف
 بالكسر لانه يعني المصروع **ش** وفي بناءه في اخذه ودفع قيمة تقص
 بعد سقوط كلته لم يتوخها **ش** يعني ان من عصب عرصه ارض لشخص
 فبني فيها بنايا فلما اك العرصه ان يامر الفاصب بقطع بنايه وتنشوية
 الارض ولم ان يدفع له قيمة بنايه متقوصا وسيقط من تلك القيمة
 ما يصرف في هذه وتنشوية محله ان لم يكن شأن الفاصب ان يتولي
 التقص والتنشوية بنفسه او خذ هـ والاخذ قيمة ما ذكر متقوصا من
 غير اسقاط من يتولي التقص والتنشوية فقوله في اخذه الخ وسكت
 عن السق الاخر وهو ان يامره بتسلم وتنشوية فقوله في اخذه محله
 للملم به والعرض مثل البنا وسكت عن اجرة الارض قبل القيام على
 الفاصب والحكم انها تجب للمقصود منه فستقط ايضا من قيمة التقص
 عن المقصود منه لكن هذا استفاد من قوله وعلمه متسهل وكرا
 ارض بنيت واما الزرع فيا في الكلام عليه في فصل الاستحقاق
 فقوله وفي بناءه اي وخبر في بناءه فالجار والجارور متعلق بفعل مقدر

وهذه الجملة مستأنفة وليس الحار والمجرور مخطوفا على قوله فيه **ص**
 ومنفعة البضع والحري بالثبوت **ش** لا قدم ان الفاضل يضمن المثل في مثله
 عطف هذا عليه والمعنى ان الفاضل يضمن منفعة الحري بالثبوت اي
 الاستيفان غيب حرة ووطيها فعليه مهر مثلها بكر او ثيبا واما
 الامة فعليه ما تنقصها رايته كانت او وختشا فلولم يستوفى المنفعة
 من البضع بل حبس الحرة او الامة ومنهها من التزوج فانه لا شيء عليه
 من صداقها وكذا لك منفعة بدو الحرة لا يضمنها الفاضل الا بالثبوت
 والمراد به الاستيفان وهو وطي البضع واستعمال الحرة بالاستخدام او العمل
 ولا شيء عليه حيث عطله من العمل **ص** حري باعه وتقدر رجوعه **ش** التوبة
 في الضمان والمعنى ان من عصب حرا وباعه وتقدر عليه رجوعه فانه
 يلزمه ان يودي الي اهله دينه فلو رجع رجع البائع فيما غرمه **ص**
 وغيرهما بالتوان **ش** يعني ان من تعدي على منفعة غير منفعة الحرة والبضع فلا
 يضمنها الا بالتوان سواء استعمل او عطل كاله اربيلتها والداية
 بحبسها والعبد لا يستخدمه ولا يخالف هذا ما من قوله وعلم
 مستعمل لان ذاك من باب عصب الدوان وهذا من باب عصب
 المانع وشمل قوله وغيرهما بالتوان من عصب دراهم او دنانير لشخص
 فحسبها عند مده فانه يضمن الرجح لو اخرج ربحها **ص** وهل
 يضمن شاكيه لغرم زايده على قدر الرسول ان ظلم او اجمع ولا اقول
ش يعني ان من اعتدي على شخص فقد م لظالم وهو يعلم انه يتجاوز
 في ظلمه ويغرم ما لا يجب عليه فاختلف الشيوخ في تخصيصه على ثلاثة
 اقوال فقار بعض شيوخ بن يونس اذا كان الشاكي ظالما في شكواه
 فانه يغرم للشكوا القدر الزايد على اجرة الرسول المتأد ان لو فرض
 ان الشاكي استاجر رجلا والاييس هذا رسول بالفعل وان كان
 مظلوما

مظلوما فانه لا يغرم القدر الزايد على اجرة الرسول واما القدر الذي
 اقره الرسول فان الشكوا يرجع به على الشاكي سواء كان الشاكي ظالما
 او مظلوما وقال بعض الاشياخ ان كان الشاكي ظالما فانه يغرم الزايد
 على اجرة الرسول ويغرم ايضا اجرة الرسول وان كان مظلوما فانه
 لا يغرم شيئا وقال بعضهم لا يغرم الشاكي مطلقا اي لامن الزايد على اجرة
 الرسول ولا من اجرة الرسول ظالما كان في شكواه او مظلوما وانما عليه
 الادب فقط ان كان ظالما في شكواه فتقوله زايده غمول يضمن وفاعل
 ظلم الشاكي ونههم الشرط ان لم يظلم لم يغرم الزايد بل يغرم قدر
 اجرة الرسول والزايد فقط وقوله او اجمع اي او يضمن ان ظلم جميع الغرم
 من قدر اجرة الرسول والزايد ونههم الشرط ان لم يظلم لم يغرم القدر
 ولا الزايد وهذا ينفع الفرق بين التولين اي باعتبار الغرم وهو
 ان غرم الاول انه ان لم يظلم يغرم اجرة الرسول فقط ونههم
 الثاني ان لم يظلم لا يضمن القدر ولا الزايد وقوله او لا يغرم الشا
 الظالم شيئا فاحري ان لم يظلم فهو غرم موافقة والذان قبله
 مضمونا محالفة فقد اشتمل كلامه مضمونا ونصا على احوال بن يونس
 الثلاثة وهي التي عليها الشيوخ واقتصر بن عرفة على طريقة الماوردي
 فيها الاقولين انظر بن عازي والضمير في شاكيه يرجع للفاضل واحري
 غيره لان الغرم ان ظلم في شكواه **ص** وملكه ان اشتراه ولو غاب
 او غرم قيمته ان لم يره **ش** يعني ان الفاضل يملك الشيء المضمون
 اذا اشتراه من ربه او ممن يقوم مقامه وسواء كان الشيء المضمون حرا
 او غائبا وكذا يملك الفاضل اذا غرم قيمته لملكه ان لم يكذب في دعواه
 التلف فان ظهر كذبهم بان تبين عدم تلفهم بعد ادعائهم التلف وعدم
 قيمته فانه لا يملكه وهو المراد بالتمويه ويرجع في عين شيه ان شيا

كي
 الح

وما ان لم يوه اي يكذب في دعوي عدم فقد ملكه الا انه ان ظهر
 افضل من الصفة التي ذكرها يرجع عليه تمامها فتولد ورجع عليه
 اي على الفاضل بصفة اخفاها اي في عدم التوبة فهو راجع للخطو
 واما في التوبة يرجع في عين شيم قوله ان استراه معلوم ان كل من
 اشترى شيئا ملكه وانما ذكره ليوتب عليه قوله ولو غاب رد اعلى الشبه
 القابل بانما يجوز بيع من الفاضل بشرط ان يعرف القيمة ويبدل ما
 يجوز منها اي بان يتقدد القيمة فاقبل ويجبس الرايد حتى يتحقق
 انه موجود لئلا يتردد بين السلطنة والتمنية وبدون هذا لا يتم
 الرد على الشبه لانه لا يقول بمنع الشراء مطلقا قوله او عدم قيمته اي
 حكم عليه كما لو لم يفرعها بالفعل ومثل الشراء الهبة ونحوها وانما
 خص الشراء بالذكر لاجل قوله ولو غاب **ص** والقول لم في تلفه ونقته وقد
 وحلف **ص** يعني ان الفاضل اذا قال ان الشيء المنصوب قد تلف وكذب
 به فالقول قول الفاضل لانه غارم وكذلك القول قول الفاضل
 في ثمنه اي في صفته وكذلك القول قول الفاضل في قد الشيء المنصوب
 بربح مع يمين في المسائل الثلاثة كما في الدوثة فالضمير في له للفاضل
 وانما يكون القول قوله في ثمنه وقدره حيث اشبه اشبه الاحرام لا
 فان لم يشبه واشبه ب المنصوب فالقول قوله مع يمينه فان لم يشبهها
 ففي باوسط القيمة بعد ايمانها بنفي كل دعوا صاحب مع تحقيق دعواه
 وفيه من قوله ثمنه وقدره انهما لو اختلفا في جنسه لم يكن الحكم كذلك
 وهو كذلك في حاله عدم شبههما فان القول حينئذ قول الفاضل
 لانه غارم اذ لا يتاين فيه اوسط القيمة **ص** كشر من **ص** تشييع تام يعني
 ان المشتري كالفاضل في جميع ما امر اعي قوله والقول لم في تلفه
 ونقته وقدره وحلف يريد ان اشبه وسواء علم المشتري بالقبض ام لا

وهذا

وهذا ما عتبار كون القول قوله واما تقسيمه وعدمه فشيء اخر وسياتي
 في قوله وضمن مشتر لم يعلم في عمل لاسماوي وعلمه وهل الخطا كالمعد
 تاو يلدن سوا كان الشيء المنصوب مما يناف عليه ام لا وقوله **ص** ثم
 عدم لآخر روية **ش** اي ثم بعد حلفه بغيره فيتمت مخافة ان يكون اخفا
 فيما يناف عليه وهو غير عالم ولم يتم على هلاكه بيته واذا عزم قيمته
 فانه يفر من هلاكه روية اي البقرة في التقويم باخر روية وهذا خلاف
 الصانع والمحقق والمستير اذا ادعوا تلف ما يابدهم فانهم يحلفون
 ثم يفرمون قيمته يوم القبض لانهم قبضوا على الضمان بخلاف المشتري
 فانه قبض على انه ملكه واما ان علم المشتري بحكم الفاضل فيضمن
 بالاستيلاء ولو تلف باسماوي واما ما لا يناف عليه فيسياتي في قوله
 لاسماوي وعلمه وبعبارة كلام المؤلف فيما اذا ادعى تلفه بسمماوي
 وكان مما يناف عليه ولم يتم على هلاكه بيته وفيما لا يناف عليه اذا ادعى
 تلفه بسمماوي تلفه وظهر كذا في الاول فلا بد من علمه وعليه هذا يحمل قوله
 فيما ياتي لاسماوي **ص** ولربما مضى بيمين **ص** يعني ان الفاضل او المشتري
 من ادعى الشيء المنصوب فان للمالك ان يحجز ذلك البيع لان غايته
 انه بيع فضوي وله ان يردّه وظاهره سواء قبض المشتري المبيع ام لا
 وظاهره علم المشتري انه غاصب ام لا كان المالك حاضرا ام لا **قرب**
 المكان بحيث لا ضرر على المشتري في الصبر الي ان يعلم ما عنده ام لا
 وهو كذلك في الجميع قوله ولربما مضى بيمين ويرجع بالثمن على الفاضل
 ان قبضه من المشتري وكان مليا والارجع على المشتري **ص** وتتفق على
 المشتري واجازته **ص** يعني ان من غصب امته فباعها فاعتقها بمشتريها
 ثم قام ربحها فلم ان يتقضى هذا العتق وياخذ امته وله ان يحجزه
 وياخذ الثمن فان اجاز البيع ثم العتق بالعقد الاول وانما ذكر المؤلف

فا

هذا بعد ما مر لا احتمال ان يقال ان له رد البيع ما لم يحصل
منقوت واشار بهذا الرد ما يتوهم ولكن قوله واجارته يعني عنه
قوله وتقدر على المشتري لانه اذا كان لم تقدر المتق كان له اجارته فهو
نصريح بما علم التزام هذا مع انه يمكن ان يكون قوله واجارته بالمر المجهلة
اي وله تقدر اجارته ولا يقال ان البيع يعني عن الاجارة لانا نقول
وما يتوهم ان الاجارة ليست كالبيع لانها حصلت بوجه مشروع ولا تقوت
على زعمها لان لها مدة تنقضي ومثل البيع الهبة وسائر العقود **وهي**
مشتري لم يعلم في عهد **ش** يعني ان من اشترى من الفاضل ما عصبه وهو غير
عالم بالفضل فأنفقه عهدا لاكل الطعام او لبس الثوب حتى ابتلاه فانه
يقضن مالكم مثل المثل وقيمة المقوم يوم وضع يده عليه اما لو علم
المشتري بان بايع عاصب فان حكم حكم الفاضل للمالك ان يبيع ايها
شأ ويرد الفلّة وغير ذلك وبعبارة ومنه مشتري الخ اي يكون عونا ثانيا
للمالك فان رجع على الفاضل لا يرجع على المشتري وان رجع على المشتري
رجع على الفاضل بثمنه وقوله وضمن مشتري ضمن من يوم التقدي فان
قيل قد مر ان المشتري بضمن لاخر رويته فما المرق قيل لان المشتري
هنا لما كان قاصدا لتملك من يوم وضع اليد مع ثبوت التلف اغرم
من يوم التقدي بخلاف المشتري السابق فانه يحتمل انه اخفاها فلذلك
اغرم من اخر رويته **ش** يعني ان المشتري
من الفاضل الذي لم يعلم بالفضل اذا هلك عنده ما اشتراه من
الفاضل بامر سماوي اي لا دخل لاحد فيه فانه لا ضمان عليه للمالك
والافوضا من الفاضل وبعبارة لا سماوي اي لا ضمان عليه
للمالك اي لا يكون عونا ثانيا بخلاف الممد فانه يكون عونا فلا
مناقاة بين قوله لا سماوي وبين قوله وغلة لانا انما نقيسنا عنه نوعا

خاصا

320
خاصا من الضمان وهو ضمانه للمالك والافوضا من الفاضل يعني
انه لا يرجع بثمنه عليه ان كان دفعه ويدفع له ان كان يدفعه
وهي وهل الخطا كالمرتا ويبدل **ش** يعني ان المشتري من الفاضل
لم يعلم بالفضل اذا جني على الشيء الذي اشتراه جناية خطأ وانفقه
او عصبه فهل يقضن في التلف قيمة المقوم ومثل المثل ويصير كالعدل
لانها في اموال الناس سواء فيكون عونا ثانيا للمالك او لا ضمان
في الجناية الخطأ فهي كالمساوي اي فلا يكون عونا ثانيا للمالك والنوع
الخاص من كسبي عنه من الضمان هو ضمانه للمالك **وهو** وارثه وهو
ان علما **ش** يعني ان وارث الفاضل ومن وجه الفاضل **ش**
ان علما بالفضل حكمه ما حكم الفاضل في غرامة قيمة المقوم ومثل المثل
وللمستحق الرجوع بالفلة على ايها **ش** والا بدعي بالفاضل **ش** اي
وان لم يعلم وارث الفاضل بالفضل ولا علم الموهوب له بالفضل فانه
يبعد بالفاضل في الغرامة فيقوم قيمة المقوم وغلة ويقيم مثل المثل وبعبارة
وتؤخذ منه القيمة ان فات السلعة ولا شيء له من الفلة التي استغلها
هو او موهوبه الا ان يختار حقه ها دون النصيبين اي دون نصيبين
قيمة الذات وان كانت قابضة اخذها واخذ الفلة التي استغلها هو
او موهوبه والحاصل انه لا يرجع له بين الفلة والقيمة وفي كلام الشافعي
نظر قوله والا بدعي بالفاضل اي ولا يرجع على الموهوب وهذا التفصيل
في مسئلة الهبة اما وارث الفاضل فلا غلة له باتفاق سوا اتفق بثمنه
او الكسبي لغيره **ش** ورجع عليه بفلة موهوب **ش** يعني ان المستحق يرجع
على الفاضل بالفلة التي اخذها الموهوب من الشيء الموهوب ولا
يرجع على الفاضل بشيء من ذلك على الموهوب له واذا رجع عليه بفلة

موهوبه فالولي ما استغنى هو والرجوع على الفاضل بطله موهوبه محله
 اذا كانت السلعة قائمة او فاته ولم يتغير تقيمين القيمة اذ لا يجمع بين القيمة
 والظلمه ويجمع من قوله موهوبه انه لا يرجع عليه بطله وارثه بل يرجع على
 على الوارث وفي التوضيح لا غلظ للوارث حيث عدم العلم بالنصب اتفاقا اتفق
 ان حيث كانت السلعة قائمة والى الوارثات وضمنه القيمة فان الظلمه للوارث
 لانه لا يجمع للمفصود منه بين القيمة والظلمه فان اعسر فعلى الموهوب
شراي فان كانت الفاضل محسرا ولم يقدر عليه فان المستحق يرجع
 بالظلمه على الموهوب لانه المستهلك لذلك ولا يرجع الموهوب لم على
 الفاضل شي من ذلك لانه يقول وهبتك شيئا فاستحق فان كانا
 عدلين اتبع اولهما يسارا ومن عزم منهما لا يرجع على صاحبه قوله
 فعلى الموهوب فيرجع عليه بما استغنى فقط ان كانت السلعة قائمة او
 فاته واختار اخذ الظلمه وان اختار تقيمين اخذ القيمة فقط ولا شيء له
 من الظلمه لانه لا يجمع بينهما **شراي** ولحق شاهد بالنصب لآخر على اقراره
 بالنصب كشاهد بملكك لثان بنصبك وجعلت ذابدا لاما لك الان
 تخلف مع شاهد الملك ويمين الفاضل **شراي** يعني ان من نصب شيئا
 فشهد شاهد للمالك بمعايته النصيب وشهد آخر على اقرار الفاضل
 بالنصب من المالك او شهد شاهد بملك الشئ المفصود لزيد مثلا
 وشهد شاهد اخر انه عاين النصيب من زيد فان الشهادة تلفق
 في المسيلتين ويكون المستحق حينئذ جازا لذلك الشئ المفصود لاما
 لا مالكا فيهما وانما كان زابدا في الثانية لان شاهد النصيب لم يثبت له
 ملكا وشاهد الملك لم يثبت له نصيبا فلم يجتمعا في ملك ولا نصيب قاله
 الشرح والحق الاول فلا نه لم يشهد له واحد منهما بملكها الان يخلف
 في الثانية بمينا كملته للنصاب مع شاهد الملك فيكون حينئذ مالكا

لجائزا

لا جائزا ثم يخلف بعد ذلك يمين الفاضل انك ما بعته ولا وهبته
 ولا خرج عن ملكك باقل شرعي الى الابد وفايدة جعله اذ ابداه لا
 يتصرف فيها يسير ولا مكاح واذا اتى مستحقها فانه يبايعها ان
 كانت قائمة وقيمتها ان فاته وانه يضمنها ولو با برسموي وبمبارة
 وظاهر كلامه انه يجعل جائزا بل يمين وهو ظاهر والافلا فايدة
 للتلفيق وقوله وجعلت ذابدا في المسيلتين فليس لاحد ان يشترها
 منه ولا ان يشهد له بملكها **شراي** وان ادعت استكراهها **شراي** كذا او جدد
 باصل المولى وبعد ذلك يمينه الا فقهسي بخطه فقال **شراي** على غير
 لا يقر بلا يعلق حد ثلم **شراي** والمعنى ان المرأة اذا ادعت على رجل صالح
 انه اكراهها على الزنا ولم تات متعلقة باذباله فانها تخذ لحد التتق
 كانت من اصل الميود ام لا وحق الزنا ان ظهر بها حمل وكن ان لم
 يظهر بها الا ان ترجع عن قولها وان اتت متعلقة باذباله فان حد
 الزنا يسقط عنها وان ظهر بها حمل لما بلغت من فضيحة نفسها وتحد
 حد القذف ولا يمين لها عليه وان ادعت ذلك على فاسق ولم تات
 متعلقة به لم تحد له حد القذف ولا حد عليها الزنا الا ان يظهر حمل وان
 اتت متعلقة به سقط عنها حد الزنا وان ظهر بها حمل وحد القذف
 وان ادعت ذلك على من يجعل حاله فان لم تتلق به حد الزنا والقذف
 وان اتت متعلقة به لم تحد له القذف ولما اتى الكلام على النصيب وكان
 بين وبين القفدي مناسبة عقيم لم يقال **شراي** والقفدي جان على
 بعض غالب **شراي** يعني ان القفدي هو الذي يجني على بعض المسلمين في
 اغلب احواله كخرق الثوب بالحق المجثم وكسر بعض الصلحة بخلاف
 الفاضل فانه جان على مجموع المسلمين وايضا الفساد اليسير من
 الفاضل بوجوب لوبه اخذ فيتم ان شا والفساد من القفدي ليس لوبه

اليسير

الاخذ اشر التتقص الحاصل به وايضا المتقدي لا يفهم السماوي
 والغائب يفهمه وايضا المتقدي يفهم غلة ما عطل بخلاف الغائب
 واخر يقول غالباً من حرق الثوب بالمال المهملة ومن سبيلتي المشاجر
 والمستقيم يزيد ان على المساعة المسترطة فان ما ذكره وقع التقدي
 على مجموع السلفه لا على بعضها ومع ذلك جعلوا ما ذكره من باب التقدي
 لا من باب الغيب ثم اشار المؤلف الى ان المتقدي يفهم قيمة تقصصها
 فقط السلفه في الفساد الكثير ان شا المالك دون اليسير فانه يفهم تقصصها
 فقط بقوله **من** فان افان المقصود كقطع ذنب دابة ذي هيبة او اذ فيها
 او طيلسانه **من** يعني ان المتقدي اذا انلف المتقمة المقصودة من
 الذات فكانه انلف جميعها كما اذا قطع ذنب دابة شخص ذي هيبة ومرو
 كقاض وامبر او قطع اذ فيها او قطع طيلسانه فيخبر به في جميع ذلك بين
 ان ياخذ قيمته يوم التقدي او ياخذ متاعه وما تقصص كما ياتي فقصير
 افان للمتقدي وفي الكلام حذف اي فان افان المقصود بفعله وقدرنا
 هذا الاجل تشيله بالفعل وهو قوله كقطع وظاهر قوله افان في العمد
 مع انه لا فرق بينه وبين الخطا فلو قال فان فان بدون هزة لكان
 اشمل كما يفيد ما في شرح الحد ود في تعريف التقدي ومفهوم
 ذي هيبة ان قطع ذنب دابة غير ذي الهيبة لا يبيت المقصود ولو كانت
 هي ذات هيبة ولكن في التوضيح عن طرفي وبين الما جشون المضيف
 المقصود منها في هذه الحالة وانما تقصير الهيبة للمسلم وبعبارة دابة
 ذي هيبة بالاضافة اي من شأنها ان تكون لذي هيبة وان لم يكن
 صاحبها ذا هيبة فالهزة بحالها لا بحاله وبالتنوين ولا يرد عليه
 انه كان يجب ان يقول ذات لان في الحديث فاذا ابداه اهل طوبى
 الشمر وفيه ايضا فاتي بدابة ايضاً فوق الجار دون البغل فذكر

الوصف

الوصف لان دابة في معنى حيوان فراجع في الوصف المبني ومفهوم
 قطع لثنت شجرة او قطع بعض الذنب ليس حكمه كذلك والظاهر انه
 يرجع في كون ما ذكره من المقصود ام لا لاهل المعرفة **من** ولبن شاة هو
 المقصود وقطع عني عبرا ويدي **من** يعني ان من تقدي على شاة ففعل
 فيها فعلا قطع لبنها كالماء والكثرة وكان اللبن هو المقصود منها فان
 ربحها بخير ان شا اخذها وما تقصص اللبن من قيمتها وان شا اخذ
 قيمتها يوم التقدي وكذلك من تقدي على رقيق شخص ففعل عينيه
 او قطع يديه فان المالك خير كما مر لك المتقدي ابطال المتقمة المقصودة
 منه بقوله **من** فلم اخذه وتقصص او قيمته **من** جواب الشرط فان قلت
 لا حاجة لقوله هو المقصود لاستقادة من قوله فان افان المقصود
 قلت المقصود مقول بالتشكيك اذ يشمل المقصود الاعظم وغيره
 ولا شك ان لبن الشاة المقصود منها لكن نارة يكون معظم المقصود
 ونارة لا يكون معظم المقصود فلو اقتصر على الاول لا يقتضي ان الحناية
 التي تقصد لبن الشاة سوا كان هو المقصود الاعظم منها او دونه
 توجب تقصير القيمة وليس كذلك اذا الموجب لتقصير القيمة انما هو
 الفعل المقصود لبن الشاة حيث كان معظم المقصود منها **من** وان لم يمت
 تقصص كلبن بقرة ويدي عبرا وعينه **من** يعني ان من تقدي على شيء تقديا
 يسيرا لم يذهب به المتقمة المقصودة من ذلك الشيء فانه لا يفهم
 قيمته وانما يفهم ما تقصص فقط مع اخذه كما اذا تقدي على بقرة
 شخص ففعل بها فعلا اذهب به لبنها لان البقرة تروا لبنها للبن
 وكذلك اذا تقدي على عبو شخص ففعل عينا واحدة حيث لم يكن
 اعورا وقطع له يدا واحدة حيث كان ذا يدين لانه لم يفوق على
 سببه جميع منافعه ولا فرق بين كون العبد صانعا او غير صانع

وحكي بن رشيد الاتفاق على انه يضمن قيمته فيها اذا كان صاحبا حيا
 ذكره بن عرفة واما قطع الرجل الواحدة فمن الكثير **ص** وعق عليه ان
 قوم **ش** يعني انه اذا كان المتقدي عليه عبدا او كان التقدي يثبت المقصود
 واختار السيد اخذ قيمته فانه يفتق عليه بشرط ان تكون الجناية عليه
 عمدا مع قصد شتمه بالجناية التي تقوم ببسبها واما ان اختار السيد
 اخذ عبده مع ما تنقصه الجناية فانه لا يفتق على الجاني ويبدل في
 قوله ان قوم ما اذا تراضيا على التقويم فيها لا يجب عليه فيه القيمة كالجاني
 التي لا تثبت المقصود حيث كانت عبدا ونحوه في الظن **ص** وقوله
 وعق اي بالحكم وقوله عليه اي على المتقدي وقوله ان قوم على المتقدي
 برضا صاحبه في الميت للمقصود وفي غير الميت ان رضيا **ص**
 ولا منع لصاحبه في الفاحش على الارجح **ش** يعني ان يجبر السيد حيث
 افاق المتقدي المقصود محله عند بن موسى فيها لا يفتق كالدابة
 واما ان كان فيمن يفتق فانه يضمن على سيده اخذ القيمة وليس له
 اخذها مع نفسه فيجبر الحاكم اليه على دفع القيمة ويجبر السيد
 على قبولها لان القيمة عوضه فهو مضار في ترك اخذ قيمته صحتها
 وفي اخذها ما لا يستفيع به واحرام العبد العتق فهو محال بقوله قد
 اخذها ونقصه او قيمته لكن مذهب المدونة ان ربه يجزي الفاحش
 في العتق وغيره كما صدر به اولا وهذا ضئيف وفي كلام البساطي
تت والشيخ عبد الرحمن نظر الشرح الكبير **ص** ورفا الثوب مطلقا
ش يعني ان من تقدي على ثوب شخص فافسده فسادا كثيرا او يسيرا
 فانه يلزمه ان يرفوه ولو زاد على قوله ثم ياخذها صاحبه بعد الرفو ما
 نقص ان كان فيه نقص وببارة مطلقا سواء كانت الجناية لا تثبت
 المقصود او تثبت واختار اخذها ونقصه اذ في حالة اختار ربه القيمة

ليس

ليس على المتقدي رفوه وكلام المؤلف يشتمل الممد والخطائم ينظر الي
 ارش النقص الحاصل بعد كونه مرفوا فيفهم **ص** وفي اجرة الطبيب قولان
ش يعني ان من جنى على شخص فخرجه جرحا خطا ليس فيه مال مقروا وعمدا
 لا يقتصر منه لانتلافه ولعدم المساواة ولعدم المثل وليس فيه مال
 مخررا ايضا فهل يلزم الجاني اجرة الطبيب ثم اذا ابري ينظر فان ابري على
 غير شين فليس عليه الا الادب ان كانت الجناية عمدا وان ابري على شين
 عدم النقص وليس عليه ذلك بل يفهم النقص ان ابري على غير شين قولان
 ومثل اجرة الطبيب قيمة الدوا والراجح منها القول بان اجرة الطبيب
 على الجاني بدليل ان رفوا الثوب عليه واما الموضحة ونحوها مما فيه
 شي مقروا فاما على الجاني ما هو مقروا فقط **باب** في الاستحقاق **قف**
 وهو اضافة الشيء لمن يبلغ به وله فيه حق كاستحقاق هذا من
 الوقف مثلا بوصف الثمن والعلم وفي عرف الشرع شتم في
 معنى ما اشار اليه بن عرفة بقوله رفع ملك شي شيون ملك قبله او حوته
 كذلك اي قبله بغير عوض وخرج بقوله شيون ملك قبله رفع الملك
 بالهبة والعتق وغيرها من الاسباب الشرعية لانه رفع ملك شي
 لكن لا شيون ملك قبله ويقول قبله ما ملك بالموت فانه رفع ملك شي
 شيون ملك بعده وقوله او حوته اي ارفع ملك بحرية فحرية عطف
 على ملك من قوله شيون ملك الخ وقوله كذلك يعني شيون حرية قبله
 واشار به الى دخول الاستحقاق بالحرية وقوله بغير عوض اخرج به
 ما وجد في الغنائم بعد بيعهم او قسمه فانه لا يوجب الدية قولان
 زيا في هذه القيد لكان الحد غير مطرد وانظر حكمه واسبابه وشروطه
 وموانعه في الشرح الكبير وذكر المؤلف في هذا الفصل كلما كان
 مشتركا بين الفاحش والمتقدي فقال **ص** وان رزغ فاستحققت فان

لم ينتفع بالزرع اخذ بلاشيء **ش** يعني ان الفاصب او المتقدي المتقدم
ذكرهما اذا زرع ارضاً ثم قام ربها على الزرع فان لم ينتفع بالزرع بعد
ظهوره بان كان اذا قلع لا منتفعة فيه لزراعته واي زارعه ان يقلعه فبقي
به لرب الارض بغير شيء ولا يجوز ان ينتفع على ابقائه في الارض بكونه لا
يؤدي الي بيع الزرع قبل بدو صلاحه وذلك لان المالك لما كان قادراً
على اخذه مجانياً وابقاه لزراعته بكونه كان ذلك الكراع عوضاً عنه في المعنى
فهو بيع لم على التبعة وهو ممنوع ففاعل زرع الفاصب او المتقدي
وتقدم غرسهما وبنائهما وسياتي الكلام على زرع ذي الشبهة
وغرسه وبنائه وقوله فاستحققت اي قام مالكها وليس المراد
الاستحقاق المستصور وهو رفع ملك شيء بشئ ملكه اذ لا ملك
لم يرفع **ش** والا فلم قلتم ان لم يفت وقت ما تزدله ولم اخذه بقيته
على المختار **ش** يعني فان قام المالك على الفاصب او على المتقدي بعد
ان بز الزرع وصار ينتفع به فلم الخيارات بين ان يامر الزارع بقطع زرع
او ياخذه بقيته مخلوعاً بعد سقوط كلفه لم يتولها وهذا التحجير
ان كان ابا ان ما زرع فيها باقياً وانما عدل عن ان يقول ان بقي
وقت ما تزدله مع كونه اخصر ليلة يتوهم انه لا بد من بقا وقت جميع
ما تزدله فيخرج ما اذا بقي منه جزء فقال ان لم يفت وعدم فواته
يصح بقا جزء منه **ش** والا فلو السنة **ش** يعني ان الفاصب او المتقدي
اذا زرع الارض وصار الزرع ينتفع به وفلما كان ما تزدله ملك
الارض من جنس ما زرع فيها ثم قام رب الارض فليس له على الزارع
اللكر ان تلك السنة كلها **ش** كذا في شبهة **ش** تشبيه غير تام والمعنى ان
من زرع ارضاً بوجه شبهة او اكثرها بوجه شبهة بان كان وارثاً او
كان اشتراها من غصبها ولم يعلم بالغيب وما اشبه ذلك ثم يستحقها

شخص

شخص قبل فوات ابا ان ما تزدلك الارض لزراعته فليس للمستحق الا
كذلك السنة لانه قد استوفى منتفعها لان الزارع زرع فيها بوجه
شبهة **ش** واما ان فات الابان فليس للمستحق على الزارع شيء من كرتلك
السنة لانه قد استوفى منتفعها والظلمة لذي الشبهة والمجهول
الحكم كما ياتي فهو تشبيه في لزوم كرا السنة فقط لا بقيد فوات
الابان بل بقيد بقاءه وتقديره فيه نظر وهذا في ارض لا تزرع
الامرة في السنة وياتي مختار هذا القيد في قوله وفي سبيل الخ فان
المراد بالسبيل البطون **ش** او جهل حاله **ش** عطف على ذي الشبهة
لانه يشبه الفعل لانه في قوة منسوب للشبهة اي كصاحب شبهة
او مجهول حال والمعنى ان من زرع ارضاً وهو مجهول الحال اي
لا يدري هل هو غاصب او لا وهو مشتري من غاصب او من غيره
غاصب ثم استحقها شخص في ابا ان الزرع فله كرا تلك السنة فلو
استحق بعد فوات ابا ان الزرع فلا شيء يستحقها لان الزارع قد
استوفى المنتفعة والظلمة له كما **ش** وفات بحرثها فيما بين مكره وكثر
وللمستحق اخذها ودفع كرا الحرف فان اي قيل له اعطاكرا سنة والا
اسلمها بلا شيء **ش** يعني ان من اكثري ارضاً بعرض او بما يوزن من ق
نحاس او حديد يمينه يعرفان وزنه ثم استحق ما ذكر فان كان الاستحقاق
قبل ان يحرثها او قبل ان يزرعها اكثر في فان الاجارة تنقسم من
اصلها وان كان الاستحقاق لما ذكر من الاجرة بعد ان حرثها
اكثري او بعد ان زرعها فقد فاتت الارض بذلك وحي فواتها
ان الاجارة فيها لا تنقسم وتبصر المنازعة حينئذ بين المكثري وهو
دافع الشيء المستحق وهو الاجرة والمستحق لها فان اخذ المستحق
شيء وذهب الي حال سبيله فان المكثري يفرم لرب الارض كرا المثل

رسالة قلع الزرع

في تلك المدة فان اجاز المستحق الاجارة ورشي بيع شيء فانه يدفع
 للمكثري اجرة حرثه فان ابي قبل للمكثري اعطاه كراسته فان دفع فلا
 كلام والافريقي عليه بتساويها المستحق الاجرة بلا شيء فتولد وفات
 اي الارض التي استحق ما اكثرت به من الكرا وتولد بحرثها واحري
 برزخها ونحوه ولم تحرق لا تنووت وتفسخ الكرا ولا يبيع حمل
 كلام المؤلف علي استحقاق الارض المكررة لانه اذا استحق لم يبق
 للمكثري كلام حرث المكثري الارض او لم يحرثها وتقتضي كلام بن غاري
 ان قوله والمستحق الخ في استحقاق الارض والاولي جعله سائلا لها
 فيكون اول الكلام في استحقاق الكرا وقوله فله المستحق الخ في
 استحقاقه حيث اجاز ذلك المستحق او في استحقاق الارض **ص** وفي
 سنين يفسخ او يضي ان عرف النسبة **ش** يعني ان صاحب الشبهة اذا
 اجر رضائي بيده سنين وقد مضى بعضها ثم استحقها شخص فانه
 يخبر من ان يفسخ ما بقي من مدة الاجارة وبين ان يخبر ما بقي منها
 لمن استاجرها ولا شيء له فيما مضى من السنين واذا مضى ما بقي
 فشرط ان يعرف النسبة اي نسبة ما بقي من الاجارة بما يقول اهل
 المعرفة كما مضى من مدتها ليجوز بين علوم والاادي الي بيع سلمة
 بتم مجهول وهو لا يجوز فتولد وفي سنين الخ في حق ذي الشبهة فقط
 كما قال الشيخ عبد الرحمن وكان بعض يقول الذي يظهر ان ذا الشبهة
 وغيره في هذه متساويان في الحكم الذي ذكره المؤلف وقوله ان عرف
 النسبة اي ما يوجب ما استحق من بقية المدة من الاجرة وهو شرط
 في قوله او يضي ثم ان معرفة النسبة اما ان تحصل من اهل المعرفة او من
 كون المتكاريين من اهل المعرفة او من كون الزرع في اجرة المدة مستويا
 كما اذا كانت المدة ثلاث سنين والزرع في سنة مساو للزرع في ثلثها

من

من الباقي **ص** ولا خيار للمكثري للعهد **ش** تقسم ان الخيار للمستحق في
 حل العقد وفي امضاها واما المكثري وهو دافع الشيء المستحق فلا
 خيار له في امضا العقد ولا في حلها عن نفسه لاجل ان يتخلص من عقد
 اذا ضرر عليه لانه يمكن فاذا اعطيت الدار ودي بحساب ما سكن وبع
 ولا خيار للمكثري للعهد اي حيث امضى الكرا وقد كان المكثري يتعد
 الكرا فليس له ان يقول انا الارض الا بامانة الاول فله ان يرضي
 بالمستحق لانها اذا استحققت لاجد من ارجع عليه لعدم المستحق
 مثلا فتولد للعهد اي لاجل العقد اي الاستحقاق الطاري بعد
 الاستحقاق الاول **ص** وانتقد ان انتقد الاول وامن هو **ش** يعني ان
 المستحق يتقي لم باخذ اجرة ما بقي من مدة الاجارة اي باخذ حصة
 الان شرطين الاول ان يكون المكثري وهو المراد بالاول انتقد جميع
 الاجرة عن مدة الاجارة وحسب يلزم ان يرد الي المستحق حصة
 ما بقي من المدة الثاني ان يكون المستحق ما توفى في نفسه اي ذا دين
 فان لم يكن كذلك فانه لا يتعد شيئا وتوضع حصة ما بقي من الاجارة عند
 الحاكم الي انتهاء المدة قال بن موسى لعل هذا في دار يخاف عليها الصدم
 واما ان كانت صحيحة فانه يتعد ولا حجة للمكثري من خوف الدين لانه
 احق بالدار من جميع المزماعوله ان انتقد الاول اي انتقد الكرا بالفعل
 واشترط تقده او كان العرف تقده واما لو انتقد بمضم بالفعل فان
 عينه لمدة كان لمن له تلك المدة وان جعله عن بعض مبيع كان بينهما
 علي حسب الكل وكذا يقال فيما اذا اشترط تقده بنفسه او كان العرف
 تقده بمضم **ص** والظلة لذي الشبهة او المجهول للحكم **ش** يعني ان من
 اشترى شيئا واستاجر او وهر لم ولم يعلم ان بايهم او موجه او واه
 غاصب فاعطاه ثم استحقه شخص فان الظلة لذي الشبهة الي يوم الحكم

رة

بقي

به ذلك المستحق وكذا من جهل حاله اي لا يعلم هل هو غاصب او هل
 غير غاصب وهل واهبه غاصب او غير غاصب اذا استقل شيئا ثم استحق
 فان الفلته له الي يوم الحكم به المستحق وكان القياس ان تكون النكحة عليه
 للحكم لكن المؤلف مشي على خلافه في باب الفقيه حيث قال والنكحة على المقتني
 له به وما شئ عليه المؤلف فهو من جهة المدة وتزوج وهو خلاف القياس
ص كوارث وموهوب ومشتري يعلم **س** يعني ان وارث ذي الشبهة
 او وارث من جهل حاله وموهوب ذي الشبهة او من جهل حاله او موهوب
 الغاصب حيث كان الغاصب مليا او المشتري من ذي الشبهة او من
 جهل حاله او المشتري من الغاصب حيث لم يعلم اذا اعتلوا شيئا ثم استحقه
 شخص فان الفلته تكون لهم الي يوم الحكم به له ذلك المستحق فتقوله لم يعلموا
 راجع لموهوب الغاصب الذي لم يعلم حيث ابصر الغاصب والمشتري منه
 مطلقا حيث لم يعلم ولا يصح رجوعه لقوله كوارث لانه محمول على وارث
 غير الغاصب وهو لا يتاتي فيه التفرقة بين العلم وعدمه وحينئذ فانما
 جمع وان كان الموهوب والمشتري شيئين نظرا لافرادهما ويمكن ان
 يجري التفرقة في وارث غير الغاصب انظره في الشرح الكبير **ص** بخلاف
 ذي دين على وارث **س** يعني ان الوارث اذا استقل ثم طرأ عليه صاحب
 دين لم على الميت فان الوارث لا غلته له وفيمنها صاحب الدين الطاري
 ولا غلته للوارث المطرور عليه فهو في قوة الاستثناء من ذي الشبهة وكانه
 قال والفلته لذي الشبهة الا في طرور ذي دين على وارث فلا شيء للوارث
 مع الغرماء وسوا علم ام لا وظاهره انه لا غلته للوارث المطرور عليه الغرم
 ولو ناشبه عن تجر الوارث او الوصي وهو كذا في اذامات شخص وترك
 ثلثا من دينه مثلا وترك ايتاما فاحد شخص الوصية عليهم واتجروا بقدر
 المذكور حتى صار ستمائة مثلا فطرأ على الميت دين قدر الستمائة او اكثر

فانه

فانه يستحق جميع ذلك عند بن القاسم خلا فاللمخزومي
 نقله الشيخ ابو الحسن في كتاب النكاح الثاني وهذا ظاهر
 ان لم يجز الوصي لنفسه واما ان اتجر لنفسه فالرجح له لانه
 مشكك كما هو الظاهر وفي المدة وانه اذا اتفق الولي التزكه على
 الطفل ثم طرأ دين على ابيه يفتقر فيها ولم يعلم به الوصي فلا شيء عليه
 ولا على الصبي وان ابصر لانه اتفق بوجه جائز التزكه وهذا
 بخلاف اتفاق الورثة نصيبهم من التزكة فانهم يضمنون للغير
 الطاري **ص** كوارث طرأ على مثله **س** تشبيه في المخرج اي فلا غلته
 للوارث المطرور عليه والمراد لا يختص بالفلته بل يقاسم اخاه فيها
 والمعنى ان الوارث اذا اعتل ثم طرأ عليه وارث مثله فانه يضمن حصته
 اخيه الطاري عليه المساوي له في الدرجة **ص** الا ان ينتفع **س** المطرور
 عليه بنفسه وان لا يكون في نصيبه ما يكتفيه وان لا يعلم به وان لا يكون
 الطاري حاجبا للمطرور عليه وان يفوت الابان **ص** وان عرس اوبني
 قبل للمالك اعطه قيمته قايما فان اي فله دفع قيمة الارض فان ابي
 فشر كان بالقيمة يوم الحكم **س** يعني ان صاحب الشبهة وهو
 المكتري او المشتري وغرور دد اذا عرس ارضا او بني فيها شيئا فاشتم
 استحقها شخص فانه يقال للمستحق وهو المراد بالمالك اعطه
 قيمة عرسه او بنائه قايما ولو من بناء المولى لانه وضعه بوجه شبهة
 فان اي ان يدفع للباقي قيمة بنائه قايما قبل للفارس او الباقي
 ادفع لهذا المستحق قيمة ارضه بواحا اي بغير عرس ولا بنا
 فان فعل فلا كلام وان اي فاتها يكونان شريكين هذه القيمة
 عرسه او بنائه وهذا بقيمة ارضه والقيمة فيها معتبرة يوم الحكم
 بالشركة لا يوم العرس والبناء **ص** الا المحبسة فالنقص **س** ما من

وقال الشافعي الا ان يملك
 بناء ملكه فله ان يملكه
 ويبيع

فإذا استحققت الأرض بملك والكلام الآن فيها إذا استحققت أرض
 نجس والميقن أن من بني أو غرس في أرض بوجه شبهة ثم استحققت
 نجس فليس للباني أو الفارس الانتقصه أو لا يجوز له أن يدفع
 قيمة البقية لأنه يودي إلى بيع الجبس وليس لنا أحد معين بطالب
 بدفع قيمة البنا أو الفرس قايما فتبين النقص بضم النون وظاهره
 سواء كان الجبس على معينين أو غير معينين خلا في ما ذكره ابن الحاج
 عن بعض الأصحاب **و**ضمن قيمة المستحقته وولدها يوم الحكم
ش يعني أن من اشترى أمة فأولدها ثم استحققت بالملك فإن
 الواطي يضمن المستحقته قيمتها وقيمة ولدها يوم الحكم على
 المشهور لا يوم الوطى والولد حريص باتفاق فتولده وضمن أي
 ذوالشبهة وقوله المستحقته صفة توصف بمحمد وفي أي الأمانة
 المستحقته أي بالملك بدليل ضابطها بالقيمة وقول الشارح أو حرة
 غير حرة يشبه قوله وضمن قيمة المستحقته الخ أي ويرجع من استحققت
 منه علي بأبيه بثمنه ولو غاصبا وسواء زاد ما دفعه من القيمة على
 الثمن أم لا ويرجع ربحها على الغاصب بما بقي له من الثمن أن زاد على
 القيمة التي أخذت من المستحق منه كما هو قاعدة بيع الفضولي إذا
فان **و**الأقل أن أخذ دية **ش** تقدم أن المستحق يأخذ قيمة الأمانة
 وقيمة ولدها فلو قتل الولد خطأ فالدية بمنجته ويأخذ السيد منها
 قدر قيمته فإن زادت قيمته على الدية فإن الأب يغرم للسيد الأقل
 من القيمة أو مما أخذ في الدية وكذلك لو صالح على الدية في قتل الأمة
 فإن الأب يغرم أيضا للسيد الأقل من القيمة وما صالح به في قتل
 العمد فتولده أن أخذ دية تشمل دية الخطأ ودية العمد ودية
 اللطراف وضم منه أنه لو اقتصر في العمد لم يكن المستحق شي وهو

كذلك

كافي

كذلك كافي المدة **ش** لا صدق حرة أو غلتها **ش** يعني أن من
 اشترى أمة فوطئها واستخدمها أو أجزها ثم استحققت بحرية
 فإنه لا شيء عليه المستحق لها لا من غلته لما مر أن الغلته لدى الشبهة
 أو الجحول للحكم ولا من صدق سوا كانت ثيبا أو بكرأ ولا ما نفقها
 لأنها وطئت على ملك فتولده حرة أي أمة تبين أنها حرة وثباتها
 العبد إذا استحق بحرية فلا رجوع له على سيد به غلته والفرق بين
 قوله لا صدق حرة والغالب بغير عانة فإنه يضمن صدقها إن الغا
 وطمى من هي محرمه عليه حال الوطى في نفس الأمر وإن كانت مباحة له
 بحسب اعتقاده وإما في مسيلتا فقد وطمى من هي مباحة له في اعتقاده
 وفي نفس الأمر حال الوطى وإن اكتشف الأمر بخلاف ذلك بعد وإنما
 كان لا يضمن الغلته وإن كان مستحق العبد يرجع بطلته لأن
 المقصود من الأمانة الوطى والغلته تتبع له وفي المسئلة الأولى المقصود
 الغلته **ش** وإن هدم مكرهه بغيره فله المستحق النقص وقيمة الهدم
 وإن أبراه مكرهه **ش** يعني أن من اشترى دارا أو نحوها من ذي شبهة
 فهدمها فقد يابان كان بغيره أن المكري ثم استحققتا شخص
 فإنه يأخذ النقص إن وجدته وقيمة ما تنقص الهدم إذا لم أخذه
 قايما فلو كان الهادم باع النقص فالمستحق بالخيار أن يأخذ
 منه الثمن أو قيمة النقص مليا كان أو معد ما فلو كان المكري
 أير المكري من قيمة البناء قبل الاستحقاق فإن المستحق يأخذ
 ما تنقص الهدم لأن ذلك لزم منه بالتفوي ولا رجوع للمستحق
 على المكري لأنه فعل ما يجوز له وبعبارة النقص وقيمة الهدم أي
 قيمة نقص الهدم أي قيمة ما تنقص الهدم وأنت خير إن النقص
 وقيمة الهدم هو قيمة الجدار الذي هدم فيقال ما قيمة الدار لو

لط

كانت قائمة فيقال خمسة عشر وما قيمتها الآن على حالها
فيقال خمسة مثلا فقد نقص الهدم عشرة فيرجع عليه
بها بعد اخذ النقص مع البقية هذا ان لم يبيع المكثري النقص
فان باعه كان عليه للطالب ان يسأل الثمن الذي قبض فيه او قيمته
هذا اذا فاق عند المشتري واما ان كان قايما فله ان يبيع اليه
وله اخذ بنقصه بيمينه ونقصه بان المكثري لو اذن للمكثري
في الهدم او كان الهادم هو المكثري لم يكن المستحق قيمة ما نقصه
الهدم لان المكثري فعل ما يجوز واما يستحق النقص ان وجد
او تمن ان باعه **ص** كسارق عديم استحق **ش** التسمية تام والمعنى
ان من سرق عديم من ذي شبهة فاقامه بوجه من وجوه المفونات فابرا
المالك ذمة السارق من قيمة المبدى استحق فان مستحقه يتبع
السارق بقيمة المبدى ولا عبرة بابر المالك له لان القيمة لرت ذمة
السارق بمجرد التقدي ولا رجوع للمستحق على المكثري واما رجوعه
على السارق **ص** بخلاف مستحق مدعي حرية الا القليل **ش** مخرج من قوله
او غلبها والمعنى ان المبدى اذا نزل في بلد فادعي انه حر فعمل الشخص عملا
ثم استحقه به بالملك فلم ان يرجع على من استعمله بجميع اجرة وعلمته
الا ان يكون العمل قليلا جدا فلا رجوع له به كقضا حجة من مكان
قريب او سقي دابة وما شبه ذلك وسوا كان العبد حيا او ميتا على الاعم
وظاهره استعمله بغير اجرة او باجرة قبضها واتلفها فانه لا فرق
بين ان تطول اقامته وهو يدعي الحرية ام لا وحينئذ فهو ماش
على قول الشيخ عبد الحق ان الاقيس الغرم مطلقا ان نقصت تحسب
على المستحق فان زاد على الفلم لم يرجع بها على المستحق وان نقصت
رجع المستحق بما زاد منها على النقص كذا في بعض التفاريروسياتي

ان النقص

ان النقص التي تكون على المستحق انما هي النقص في زمن الخصام لا قبلها
قبله كما يأتي في قول المولى والنقص على المكثري له به اي في زمن الخصام **ص**
وله هدم مسجد **ش** يعني ان من بني في ارضه مسجد اثم استحقها فهدم
فلم يستحق ان يهدم الباقي له طلب الباقي بان يهدم بانيه وله
ابقاؤه مسجد او ادا هدمه فانه يلزمه ان يهدم في مسجد اخر لانه
خرج عنه الله تعالى على التأييد ولو اخذ قيمته كان ذلك بيعا للحبس
وسواي بوجه شبهة او غصب وليس له ابقاؤه مسجد او يتفقد به
نعم ان غير صورته فلم الانتفاع به **ص** وان استحق بعض فكا لبيع
ورجع للتقويم **ش** تقدم انه قال في باب الجار وتلف بعضه واستحقاقه
كيب به فذكرها هناك بطريق الاستطراد وهذا بطريق الاصل
والمعنى ان من اشترى سلعة مفقودة صفقة واحدة فاستحق بعضها
فانه ينظر هل هو وجه الصفقة ام لا فان كان وجه الصفقة انتقصت
من اصلها ولا يجوز للمشتري ان يتمسك بما بقي منها وان كان المستحق
غير وجه الصفقة فانه يرجع للتقويم ولا يرجع فيه الى التسمية لانه انما
باعه ليحمل بعضه بغيره المشتري ما استحق من الصفقة على
بايها بما يقابل من الثمن ويلزم المشتري ما بقي من الصفقة بما يقابل
من الثمن وفي بعض النسخ وان استحق بعض فكالعيب اي اذا ظهر له
عيب فهدم وحيد فيرجع عليه للتقويم اي اذا كان المستحق سمالا هدم
تنتقص به الصفقة وهذه النسخة اسبب لا بها نص على المقصود
ص وله رد احد عبد بن استحق افضلها بحرية **ش** اعلم انه لا فرق في
الاستحقاق بين ان يكون بحرية او ملك او بتدبير او بولادة امرة
والمعنى ان من اشترى عبد بن صفقة واحدة ثم استحق افضلها
بحرية وهو وجه الصفقة اي بان كانت قيمته تزيد على بعضها

فالمعنى في الامور انه يلزم رد العبد الباقي ولا يجوز له ان يفتك
بها اذ لا تملك حصته ذلك الابد التتويج والقض فكان البيع مؤثما
بشئ مجهول فكلاد المولف مشكل لان لفظة له تقتضي التحجير فاما
ان يقال له الرد ولم التماسك بالباقي بجميع الثمن فلا يلزم البيع بشئ
مجهول واما ان يحمل على ما اذا فات الباقي واما ان اللام بمعنى على
ص كان صالح عن عيب باخر وهل يقوم للادول يوم الصلح او يوم
البيع تاويلان **ش** يعني ان من اشترى عبدا ثم اطلق فيه عيب قد يم
فصالحه البايع عن ذلك العيب بعد اخراج فده لم فكانه اشتراهما
صتقة واحدة ثم استحق احداهما فانه ينظر فيه هل هو **ج**
الصنفة ام لا فيقوم كل منهما ويقتض الثمن عليهما فالما خود في
العيب يقوم يوم الصلح بخلاف واما الاول فهل يقوم يوم الصلح
ايضا لانه يوم تمام القبض ويقوم يوم البيع في ذلك تاويلان ويوجد
في بعض النسخ لان صالح عن عيب باخر يلد النافية وهي فاسدة لان
المعنى عليهما ليس له الرد بل يجب عليه التمسك وهو فاسد لان هذه في
المدونة كالتى قبلها في وجوب الرد اذا استحق الفصل والصواب
ما تقدم ولا فرق في هذا التفصيل بين استحقاق الاول والاخر عزلة
مالوا اشتراهما صتقة واحدة على مذهب بن القاسم وقال اشهب
اذا استحق الاول انفسه البيع **ص** وان صالح فاستحق ما يبيع مدعيه
رجع في مقربه لم يفت والا فبي عوضه **ش** يعني ان من ادعى على شخص
بشيء فاقوله به ثم صالحه عنه بشئ يقوم او مثله ثم استحق ذلك الشيء
المصالح به فان المدعى يرجع حينئذ في عين شبيهه وهو ما اقربه المدعى
عليه ان لم يفت بخواله سوق فاعلى فان فات ذلك الشيء المقرب فان
المدعى يرجع في عوضه اي يرجع بقيمة ان كان مقوما ومثل ان كان

مليا

مثليا فتوله وان صالح اي من وقع في خصومة كان مدعيه او مدعى
عليه بدليل ما بعد **ه** والفا في قوله فاستحق شئى الف الفصيحة
عاطفة على تقدير اي ثم طرأ استحقاق ويراد به هنا استحقاق
محمل عطف عليه المفضل وهذا القسم من جملة شرائع عرض بموضع
ذكره تنجيما للقسم وقوله مدعيه اي مدعى المصالح عنه وما
يبد هو المصالح به وقوله والا فبي عوضه اي في مقابل عوضه لان عوض
المقرب هو المصالح به وقد استحق فالرجوع فيه محال ولا يقدر
قيمه عوضه لئلا يخرج المثلي ولا مثل عوضه لئلا يخرج المقوم فما بقي
الا ان يقدر مقابل ومقابل عوضه هو قيمة المقرب او مثله **ص** كأنكار
على الارجح لا الى الخصومة **ش** الموضوع بحاله ادعى عليه بشئ معلوم
فأنكره فيه ثم صالحه عنه بشئ مقوم او مثله ثم استحق ذلك الشيء
المصالح به فان المدعى يرجع بعوض المصالح به من قيمة او مثله هو
تشبيه في قوله في عوضه بتقدير مضاف اي في قيمة عوضه لكن
في المشبه به يرجع في قيمة عوض المصالح عنه وفي المشبه به يرجع
في عوض المصالح به فلا يحتاج الى جعله تشبيها في مطلق الرجوع
بل هو تشبيه في الرجوع بقيمة الموضع كالاول وليس كمن استحق
من يبد ان يرجع الى الخصومة لاجل الفور اذ لا يدري ما يبيع له
فلا يرجع من معلوم وهو عوض المصالح به الي مجهول **ص** وما
يبد المدعى عليه ففي الانكار يرجع بما دفعه والا فبقيمته **ش** اي وان
استحق ما يبد المدعى عليه ففي كانه الصلح على الانكار يرجع المدعى
عليه بما دفعه لم ان لم يفت بخواله سوق فاعلى اما ان فات فانه يرجع
عليه بقيمة ما دفعه للمدعى ان كان مقوما او مثله ان كان مثليا
ولو قال المولف والا فبي عوضه بدل قيمته لكان اشمل **ص** وفي الافراد

لا يرجع **اي** فان وقع المثل على اقرار فاستحق ما يبيد المدعي عليه
فانه لا يرجع على المدعي شي لعل به صحة ملكه وان ما اخذه
المستحق منه كان ظلما **من** كعلمه صحة ملكه باي **من** التشبيه في
عدم الرجوع والمبني ان من اشترى شيئا من شخص والمشتري
يعلم صحة ملكه باي **من** استحق ذلك الشيء المتاع من يد المشتري
فانه لا رجوع له على باي **من** شي لعل ان المستحق ظالم فيما اخذه من
يد **من** فعلى نسخة الكاف تكون مسيلة مستقلة ويكون سكت عن
تفصيل الاولي لوضوحه لان من المعلوم انه انما يرجع لعل صحة
ملكه باي **من** اي في اولى من نسخة اللام **من** لان قال داره **من** يخرج
من قوله كعلمه صحة ملكه باي **من** اي لان اتي بالفظ لا يشمر بعلم ملكه
باي **من** بان كتب الموثق في الوثيقة اشترى فلان من فلان داره
وشهدت البيعة بذلك او قال المتاع مثلا دار البائع فان لم ان
يرجع على باي **من** بالثمن اذا استحق المبيع من يده **من** حقيقي كلام
ح اذ وقوع ذلك من المتاع يمنع رجوعه بالثمن على المقدم **من** وفي
عرض يعرض بما خرج منه او قيمته **من** يعني ان من عاوض على عرض
يعرض هو ما كان او شليا جينا او مضمونا ثم استحق احد هما
ملك او خربة فان المستحق من يده يرجع بما خرج من يده ان لم يثبت
فان فات فانه يرجع بمثل ان كان شليا وبقيمته ان كان مقوما ولا يرجع
بقيمته العرض المستحق كالرد بالعيب فاوفي كلامه تفصيلية فقوله
وفي عرض متعلق بمجد وفي **اي** وفي استحقاق عرض قوله او قيمته يوم
الصفتة و مراده بالعرض ما قابل النقد الذي لا ينقض فيه بالقيمة
فالنقد الذي ينقض فيه بالقيمة من جملة العرض هنا كالحل قوله
وفي عرض **اي** معين قاله ابن عبد البر وما يغوا لمعين فليس في الامثل

مطلقا

مطلقا **من** الانكاح او خلعا و صلح عمد ومتاعا به عن عبد او
مكاتب او عري **من** يعني ان هذه المسائل لا يرجع فيها بما خرج
من يده او عوضه والمبني ان الشخص اذا ملك امرأة بسبب او عتق
او نحوه فاستحق من يدها فانها ترجع على الزوج بقيمتها ما ذكر لا بما
خرج من يدها وهو البضع او قيمته وكذلك لو خالعت بما ذكر فاستحق
من يده فانه يرجع عليها بقيمتها لا بما خرج من يده وهو العصمة او
قيمتها وكذلك لو صالح عن دم المهد بسبب فاستحق من يده **من** ولي
المقتول فانه يرجع على القاتل بقيمة العبد اذ لا من علوم لموضع
ولا سبيل الي القتل واخر عن صلح الخطا فان العاقلة اذا صاححت
بشيء ثم استحق فانه يرجع للديته وكذلك اذا قاطع العبد بسببه بعد
ليس في ملكه ثم استحق العبد من يد السيد فانه يرجع على عبده الذي
قاطعه بقيمة العبد الذي دفعه اليه في النطاعة ولا يسيل الي الرجوع في
المنق واما مخاطبة بعد في ملكه فان السيد لا يرجع على عبده بسبب
اذا استحق العبد من يد سيده والعنق ماض لا يرد لانه كان مال
اشترعه من عبده ثم اعتقه ولو قاطعه على عبده موصوف ياتي به فاتي به
ثم استحق فان السيد يرجع على عبده بملكه واما المكاتب اذا قاطعه
سيد على عبده في ملكه او في ملك الغير في نظير الكتابه ثم استحق ذلك
العبد من يد السيد فانه يرجع على مكاتبه بقيمة العبد الذي اخذه منه
وكذلك من امر داره لشخص مدة معلومة ثم ان رب الدار صالح المهر
على عبده دفعه رب الدار اليه في نظير متعتها ثم استحق ذلك العبد
من يد المهر بفتح الميم فانه يرجع بقيمة العبد على صاحب الدار ولا يرجع
فيما خرج من يده وهي منافعة الدار ولا بعوض ما خرج من يده وورث
المهر بالسر تتول مثلته في جوارها وضمتهم على المنفعة وليس للاجنبي

ذلك تشبيه تكلم المؤلف هنا على ما اذا استحق ما اخذ في هذه
المسائل السبع وهي الخلع والنكاح وصالح المهر عن اقرار وانكاره
والقطاعة والكتابة والمهر وسكت عما اذا اخذ فيها بالشفقة
او رد ببيع وحكمها كالاستحقاق ومن هذا يعلم ان الصور
الجارية في هذه المسائل احدى وعشرون قائمة من صنف السبع في
ثلاثة وهي الاستحقاق والاخذ بالشفقة والرد بالمعيب وقد مر
في باب الصلح نظما ونثرا وان اتفقت وصية مستحق برفق لم
يضمن وصي وحاج ان عرف بالحرية واخذ السيد ما بيع ولم يفت بالثمن
س يعني ان من مات واتفقت وصاياه ثم استخف شخص برفق
فان كان مشهورا بالحرية بان ورث الوراثة وشهد الشهادتان
وروي الولايات ولم يظهر عليه علامات الرق ولا اريب في دعواه
لم يضمن الوصي ما تصرف فيه من وصايا الميت المذكورة الا صرفه
في مصالحه الشرعية وكذا اذا اوصى بان يحج عنه لم يضمن من حج بسبب
نما اصره على كلمة له ذهبا با وايا فان لم يشتهر الميت بالحرية فان
الوصي والحاج يضمنان كل ما تصرف فيه من مال التركة للمستحق لتصرفها
في مال الناس بغير حق اما باقي التركة فان كان لم يبيع فان السيد ياخذ
مجانا وان كان يبيع ولم يفت بوجه من وجوه الموقوفات فان السيد
ياخذ ايضا بالثمن الذي يبيع به ثم يرجع السيد على البايع بذلك الثمن كما في
المدة وانه فان وجدته بعد ما فلا يبي له على المشتري فان كان يبيع وفان
بروال عينه او تغير صفته فليس للسيد الا الثمن ياخذ من باع ذلك
كما ياتي فقوله ان عرف بالحرية راجع للوصي والحاج حاكما وهو مقتضى
عبارة **تت** الكبير والشمس كسج ودعونه ان عذرت بيته **س** يعني
ان المدول اذا شهد وامر بوجوب شخص وبيعت تركته وتزوجت امراته

ثم

فا

ثم حاشا فان عذرت بيته بان رآه مصروعا على حركة القتل
فقتلوا انه ميت ونحو ذلك فانه يرد له ما اعتق من عبيده وما وجد
من تركته لم يبيع فانه ياخذها مجانا وما وجد يبيع ولم يفت فانه ياخذ
ايضا بالثمن الذي يبيع به ثم يرجع به على البايع فان وجدته بعد ما
فلا يبي له على المشتري وما وجدته قد يبيع وفان عذرت المشتري بدها
عينه او تغير حاله في بدنه او بكنائه او بخودك فليس له الا الثمن
ياخذ من باع ذلك **س** والا فكالفاص **س** هذا راجع للمسيكين
اي وان لم يعرف بالحرية او لم يفت ربيته فالتصرف كالفاسد قرب
المتاع بالخيار حينئذ ان شاخذ الثمن الذي يبيع به متاعا وان شا
اخذ متاعا حيث كان مجانا فان لم يفت لان حكم من عذره في
من متاعا حكم الفاسد وترد اليه زوجته في القسمين ولو دخل بها
زوج اخوان قبل البيعة في حال العذر من البيعة المأذنة واذا اشهدت
بيته عا دلة بموت شخص وتزوجت زوجها اخر ودخل بها فانه
يدخل بها كما مر في اخواب العقد حيث قال عاطفا على الاتقوت
فيه بالدخول او شهادته غير عدلين فان مفهومهما لو كانا
لثان بالدخول قلت لان البيعة هنا لم تجزم بموته وايضا لا يخلو
من نوع تقرير فلذا كان شهادتهما كالعدم بخلافها هناك **س** وما
فان فالثمن كما لو دبر او كبر صغير **س** هذا قسم لم يفت فهو راجع
لما قبل الاي وما فان من متاع المعروف بالحرية او المشهود بموته
حيث عذرت بيته كما لو دبر المشتري عبد الشراه من التركة او كاتبة
او اعنته او كبر صغيرا المشتري فانما للمستحق الثمن متى تولى
ذلك كله واما ما بعد الا فوجع فان ام لا وله هذا قال فكالفاص
باب ذكر فيه الشفعة وما ثبت فيه وما لا ثبت فيه وهي

ب

قف

بضم الشين واسكان النون وفتح الهمزة من الزيادة لانه بضم
 ما شفع فيه الي نفسه فيصير شفعاً بعد ان كان وتر او الشافع هو الجاعل
 الوتر شفعاً والشفيع فيبيل بمعنى فاعل في لفة مشتقة من الشفع
 ضد الوتر وفي الشرع ما اشار له المؤلف بقوله **الشفعة** اخذ شريك
ش الخ القريب من مقرب ابن الحاجب وقد اعترف به بن عرفة بما يعلم
 بالوقوف عليه وعرفها بقوله استحقاق شريك اخذ مبيع شريكه
 بمثله الخ قوله استحقاق صيره جنساً للشفعة والاستحقاق الموهود
 وهو رفع ملك شيء لا يبيع هناك ان يكون بمعنى الاخذ بل المراد به
 بالاستحقاق اللغوي اي طلب الشريك وطلبه اعم من اخذه فما هي
 الشفعة انما هي طلب الشريك بحق اخذ مبيع شريكه في حق موهود للاخذ
 وعدم ولد احدت بالاستحقاق بمعنى ما ذكرناه لان الماهية قابلة
 للاخذ والنزك واركانها اربعة اخذ وهو الشفع وماخوذ منه وهو
 المشتري وشي ماخوذ وهو الشقص وماخوذ منه وهو الثمن فاشار
 المؤلف الى الاول بقوله اخذ شريك والى الثاني بقوله من تحت ملكه الخ
 والى الثالث بقوله عقار والى الرابع بقوله بمثل الثمن الخ ثم بالغ على استحقاق
 الشفع الشفعة بقوله **ش** ووذ ميا **ش** يعني ان العقار اذا كان بين مسلم
 وذبي فباع المسلم حصته مسلم اولدبي فاشريكه الذبي ان ياخذ بالشفعة
 واشار بلورد قول احمد والحن والشافعي والاوزاعي فانه يقولون
 لا شفعة للذبي وما قبل المبالغة اذا كان الشفع والبايع مسلمين باع
 مسلم اولدبي وما اذا كانا ذميين وباع الذبي مسلم وقوله باع المسلم
 لذبي واخبري مسلم او باع الذبي مسلم فصفه من صور السابقين
 قوله لذميين تخالفاً لما في البنا اي انه اذا كان كل من البايع والمشتري
 والشفيع ذمياً فان للشريك ان ياخذ بالشفعة بشرط ان يتخام وهو المشتري

البنا

البنا اي ذميين بكنها وتقتضي قوله تخالفاً ان البايع لابد من
 رضاه مع انه لا دخل له في ذلك كما يدل عليه ما في المدونة ولذا
 قال بعض ان في قوله تخالفاً كوا تخليفاً لان البايع لا دخل له ولا يشترط
 رضي اساقفتهم وظاهره كذا في المدونة وغيرها اتفقوا في الدين
 او اختلفوا وفي كلام الرزقي في نظر **ش** او محبس **ش** قال
 مالك فيها في دارين رجلين حبس احد فقام فبيعه على رجل
 وولده وولد وولده فباع شريكه في الدار نصيبه فليس للذي حبس
 ولا للمحبس عليهم اخذ بالشفعة الا ان ياخذ المحبس نصيبه في مثل ما جعل
 نصيبه الاول انتهى وهذا اذا لم يكن مرجعها له والا فله الاخذ ولو
 لم يحبس كان يوقف على عسرة حياته او يوقف مدة ميتة والظاهر
 ان المرجح اذا كان للغير ملكا ان لم ياخذ لانه صار شريكاً **ش** كسلطان
ش يعني ان للسلطان ان ياخذ بالشفعة بيت المال قال سحنون في
 المرتد يقتل وقد وجبت له الشفعة ان للسلطان ان ياخذها ان
 شاليت المال لا يقال لم يتجدد ملك من اشترى من شريك المرتد
 على ملك بيت المال لانا نقول لا شك ان ملكه تجدد بالقبض للمرتد
 والسلطان متول متول المرتد في ذلك **ش** لا محبس عليه ولو لم يحبس
ش المشهور ان المحبس عليه ليس له ان ياخذ بالشفعة ولو كان
 ياخذ ليحبسه مثل ما حبس عليه اذا اهل له في الشقص المحبس
 اولاً اما لو اراد ان ياخذ للملك فليس له الاخذ اتفاقاً ومن باب
 اولي الناس على الوقف لا اخذ له بالشفعة وكلام المؤلف مقيد
 بما اذا لم يكن مرجع المحبس للمحبس عليه كمن حبس على جماعة على انه اذا لم
 يتق فيهم الا فلان فيهم لم ملك **ش** وجار وان ملك فطر **ش** تقدم انه
 قال لا محبس عليه ولو لم يحبس وعطف هذا عليه والمعنى ان الجار لا شفعة



له ولو ملك انتفاعا بطريق الدار التي بيت كن لم طريق في دار في بيت
الدار لا شفعة له فيها وكذلك لو ملك الطريق كما يأتي في قوله وسحق قسم
مبتوعه وانما ان المولى يقول وجارح انه مضموم شريك لانه مضموم
وصف وهو لا يعتبره ولا جل ان يرتب عليه ما بعده من المبالغة
وناظر وقف **ش** اي ان ناظر الوقف لا اخذ له بالشفعة لانه لا ملك له
ومن هنا يستفاد ان الناظر ليس له اخذ الانتفاض حيث استحققت
الارض بحبس لانه ليس بملك وكلام المولى حيث لم يكن الواقع جعل
لناظر الاخذ بالشفعة والا فله ذلك كما جزم به بعض المتأخرين في كلام
الزرقاني **نظر** **ش** وكذا **ش** اي لا شفعة في الكرا وهو صادق بصورتين
الاولى ان يكتري شخصان دارا ثم يكتري احدهما حصته الثانية ان تكون
دارين شخصين فيكتري احدهما حصته فلا شفعة في الوجهين وعمل
عن ان يقول ولا ذي كرا الفصوره على الاولي خاصة وما اقتصر عليه
المولى من عدم الشفعة في الكرا هو انك ذهب عما قاله بن رشد ونص
المدة وتة قال بن ناجي في شرحها وهو المشهور فان قيل الفرق بين
الشفعة في الثمار وعددها في الكرا في السكنى وكل منهما غلبة ما فيه
الشفعة قبل الفرق ان الثمار كما تنقسم في وجودها في الاعيان ونحوها
الا بد ان من الاشياء صارت كالجزء منها فاعطيت حكم الاصول ولا
كذلك السكنى وتامل ما الفرق بين الزرع والثمار والقول بان في الكرا
الشفعة مقيدة بما لا يتقسم ويريد الشفيع السكنى بنفسه والا فلا
قاله **النجاشي** **ش** وفي ناظر الميراث قولان **ش** يعني ان ناظر الميراث في اخذه
بالشفعة خلاف ومحلها حيث ولي على المصالح المتعلقة بالموالست
الحال وسكت عن اخذه بالشفعة وعدم اخذه اما ان جعل له الاخذ
بالشفعة كان له بلا تراخ وان منع منه فليس له بلا تراخ **ش** من يجدد

ملكه اللازم اختيارا بما وقت **ش** تقدم الكلام على الاخذ للشفعة
والكلام الان على ما خوذ منه بالشفعة وهو الذي تجد دملكه اي
طرا ملكه على غيره فلو ملكا العقار معا بما وقت فلا شفعة لاحدهما على
صاحبه لعدم سبق ملك احدهما ملك الاخر والاختيار من الملك ملك
الرقبة لا الشفعة وقوله اللازم صفة للملك احتزبه مما لو تجد دملكه
بما وقت لكن بملك غير لازم كييع الخيار فانه لا شفعة فيه الا بعد مضيه
وتزويده وسوا كان الخيار للبايع او المشتري او الاجني واحتزبه عن
بيع المحجور وشرايه بغير اذن وليه وقوله اختيارا حال فلو تجد د
ملكه لا باختياره بل بالخبر كالأثر فانه لا شفعة فيه لصاحبه على المشهور
وقوله معا وشفعة يحتزبه عما لو تجد دملكه اختيارا لكن لا بما وقت بل
بمعية الغير ثواب او صدقة او وصية وما اشبه ذلك فانه لا شفعة لصلته
عليه على المشهور ويحل في قوله معا وشفعة للبايع والهيبة وهبة الثواب والمهر
والخلع وجميع المعاوضات والصلح ولو كان عن انكار **ش** ولو موصي ببيعته
للمساكين على الاصح والختار **ش** هذا مبالغة في الاخذ بالشفعة وللعني
ان الشخص اذا اوصي ببيع جزء من عقاره من الثلث لاجل ان يفرق
ثمنه على المساكين فان الورثة ينعى لهم بالشفعة في ذلك العقار
الموصي ببيع من الثلث على الاصح عند البايع والمختار عند النجاشي قال
البايع لان الموصي لهم وان كانوا غير معينين فهم اشراك بايعون بعد
ملك الورثة ببقية الدار وقد ذكر ذلك عن بن الموار وقال به بن المندم
انتهى وقال سحنون لا شفعة لان بيع الوصي لبيع الميت وقوله للمساكين
ليس صلة لبيع لان هذا ليس فيه الشفعة وانما هو متعلق بمجدون
اي لفرق ثمنه على المساكين **ش** لا موصي له ببيع جزء **ش** اي لا شفعة
للورثة جنيده والمعنى ان من اوصي لشخص ببيع جزء من عقاره من ثلثه

والثالث يحمله فلا شفعة فيه للورثة لان الموصي قصد نفع الموصي له ويجب
تقديمه بما اذا كانت الدار كلها المثلت اما لو كانت بينه وبين اجنبي او
بينه وبين الورثة لوجب الاخذ بالشفعة لكونه شريكا لا وارثا
ص عتق راس هذا منصوب بالمصدر من قوله اخذ بغيرك وهو بيان
لما حوذه بالشفعة والعتق هو الارض وما انفصل بها من بنا او شجر
فلا يتعلق بغيره ولا يجوز ان لا يثبتها كباقي في قوله الا في كبا **ص**
ولو من قبله **ص** الناقلة هو ان يعطى بعض الشراك من شركائه خطه
من هذا الموضع يحظ صاحبه من الموضع الاخر فيصير خطه في الموضع
في موضع واحد وبعبارة وببيع العتق بثلثه وبصور يصور منها
ما اذا كان لشخص حصه من دار والاخر حصه من دار اخرى فثاقل
كل منهما الاخر فان لشريك كل واحد منهما ان ياخذ حصه شريكه بالشفعة
ويخرجان جميعا من الدارين ثم افاد ان شرط العتق الذي فيه الشفعة
قبول القسم بقوله **ص** ان انقسم **ص** اي يقبل القسم فان لم يقبله
او قبله بفساد كالحام فلا شفعة وفي المدونة ايضا ما يدل على ان
الاخذ بالشفعة ثابت في العتق وما انفصل به سواء كان يقبل القسم
ام لا كالحام والنخلة وغنمهما وعمل ببعض القضاة والي هذا الشارح
المولف بقوله **ص** وفيها الاطلاق وبه عمل **ص** والقولان المالك وفي المدونة
ما يدل على واحد منهما وظاهر كلام المؤلف بوجه ان المدونة ليس فيها
الا القول بالاطلاق وليس كذلك بل فيها القولان فتوقال وفيها
ايضا الاطلاق لسلم من هذا او نحوه للشرح وان قوله وفيها الاطلاق جار
في كلامه لا ينقسم وقوله وعمل به خاص بالحام وظاهر نظم بن عامر ان
العمل في غير الحام ايضا وقد تقدمه شارحه وانا اخصت الشفعة
بالمنقسم دون غيره على القول الاول لانه اذا اطلب لشريك البعق ثلثا

في قوله وفيها الاطلاق وبه عمل
في قوله وفيها الاطلاق وبه عمل
في قوله وفيها الاطلاق وبه عمل

لا ينقسم

كسبعة به في كل شربة
او في كل شربة
او في كل شربة

لا ينقسم احب شريكه عليه معه بخلاف ما ينقسم فلذا اوجبت فيه
لانها لو لم تجب لحصل لشريك الصر في بعض الاحوال **ص** بمثل الثمن **ص**
يعني ان الشفع لا ياخذ الشقص الا بعد ان يدفع لمشتريه مثل ما دفع
فيه من الثمن لبايعه ان كان متلبا ووجد والا فقيمة خفوه **ص** ولو
دنيا **ص** الى ان الشفع ياخذ الشقص بمثل الثمن ولو كان الثمن المأخوذ
به الشقص دينيا لمشتريه في ذمته بايعه فان كان دالا اخذه بحال وان
كان موحلا يوم الشرا اخذه كذلك ولو حل يوم قيام الشفع وظاهر
كلام المؤلف انه ياخذ بمثل الثمن حيث كان دينيا على بايع الشقص ولو
مقوما لمطاف او قيمة عليه وهو كذلك على ما يجب به الفتوى وقيل ياخذ
بقيمة وبعبارة والباقي قوله بمثل الثمن حذية وفي قوله يرد لهم للمعينة
وقولنا انما حوذه الشقص اختراعا عن الثمن المشتري به فانه ياتي
في قوله والي اجل فنكلم على المسلمين ويستثنى من قوله بمثل الثمن الكتابان
قانه ياخذ بقيمتها **ص** او قيمته **ص** يعني ان الشفع ياخذ بقيمة الثمن الغير
الدين ان كان مقوما يوم الشفعة لا يوم القيام في ذلك واما الدين فانه
ياخذه بثلثه ولو مقوما **ص** برهنة وضامن واخره دلال وعقد شرا
وفي المكس تردد **ص** هذا متعلق بمثل والبال المعينة والمعنى ان من اشترى
شخصا بمن الي اجل واخذ البايع من المشتري بذلك جملا او رهنا او حيا
ثم قام الشفع فانه لا ياخذ ذلك الشقص الا بعد ان يعطى جملا مثل
ذلك الجميل او رهنا مثل ذلك الرهن فلو كان رهنا وجملا فانه لا ياخذه
الابها حافلو قد رعى احدهما دون الاخر فانه لا شفعة له وظاهره
لزوم ما ذكر للشفع ولو كان ايل من المشتري وهو كذلك على ارجح قولي
اشبه وكذلك يلزم الشفع ان يدفع للمشتري اجرة الدلال واجرة
كاتب الوشعة ان كان المشتري دفع ذلك وكانت اجرة مثل واختلف

هل يلزم الشفيع ان يفرم للمشتري ما غرم في المكس وهو ما يؤخذ
 ظاهرا لانه مدخول عليه ولان المشتري لا يتوصل للشفيع الا به ولا يفرم
 له لانه ظلم فتولده وعقد شرع عطوف على دلالة وعقد بكسر الهمزة وتحتها
 اي واجرة كاتب عقد ومثل ثمن المكتوب فيه ايضا **ص** اوقية الشفيع في
 كخلع وصلاح عمد وخراف نقد **ص** فالأخذ اما بمثل الثمن او بقيمة كما مر او
 بقيمة الشفيع فيها اذا خالف زوجته او نكحها شفيعا او وقع الصلح عن
 جرح هو شفيع او وقع البيع في الشفيع بخلاف نقد مبيع او مسكر
 والتعامل بالورق فان الشفيع لا يأخذ الشفيع بالشفعة الا بقيمة
 في جميع ذلك اذ لا تثنى علوم لموضعه ولا يجوز الاستشفاع الا بعد المدة
 بقيمة واخرى يصلح المدة عن صلح الخطا فان الشفيع لا يأخذ الشفيع
 الا بالدين الواجبة فيه فان كانت الما قبله من اهل الدلالة اخذت بقيمة
 وان كانت من اهل الذهب اخذت به ذهب بقيمة على الشفيع كالتيقيم
 على الما قبله كما قاله بن الفاسم **ص** وما يخصه ان صاحب غيره ولم
 المشتري الباقي **ص** هذا متعلق بقوله اخذت شركا او عطوف على بمثل
 الثمن والمعنى ان من اشترى الشفيع وعرضا اخر في صفقة واحدة
 فان الشفعة تكون في الشفيع فقط بما يخصه من الثمن بان يقوم الشفيع
 منفردا ثم يقوم على انه مبيع مع المصاحب فاذا كانت قيمته وحده عشر
 ومع المصاحب له خمسة عشر فيخمس من الثمن الثلاثين فيأخذ به ثلثي
 الثمن سوا زاد على المشرة ام لا وباتي الصفقة وان قل لازم للمشتري
 لانه دخل على ثمنها فان قبل ما وجه لزوم الباقي مع ان الشفعة
 استحقاق وما استحق اكثره مبيعا يحرم فيه التماسك بالباقي بما
 ينوبه من الثمن للجهل بما ينوبه منه وجوابه انه انما يأخذ بالباقي بما ينوبه
 من الثمن بعد معرفة ما ينوبه من الثمن **ص** والي اجله ان ايسر او ضمنه

ملي

ملي والاعمال الا ان يتساوى باعد ما على المختار **ص** يعني انه اذا اشترى
 الشفيع بثلث علوم الى اجل علوم ثم اراد الشفيع ان يأخذ الشفيع
 بالشفعة فانه يأخذ بمثل الثمن الى اجله ان كان موسرا ولم يكن موسرا
 لكنه ضمن شخص ملي فان لم يكن الشفيع موسرا ولا ضمنه ملي فانه لا
 شفعة له الا ان يجعل الثمن على ما اقتاره اللحن لقوله هو الصواب للملي
 الا ان يكون الشفيع مثل المشتري في العدم فانه يأخذ الشفيع
 بالشفعة الى ذلك الاجل فلو تاخر الشفيع بالأخذ بالشفعة حتى حل الاجل
 هل يوجب مثل ذلك الاجل ولا في ذلك خلاف والمذهب الاول لان
 الاجل له من الثمن وقد استغنى المشتري ببقا الثمن في ذمته فيجوز يستغنى
 الشفيع بتأخير الثمن كما استغنى به المشتري وكلام المؤلف بضرورة بغير
 الشم وليس هو زايدا على كلام المؤلف **ص** ولا يجوز احالة البايع به **ص** هذا
 من باب اضافة المصدر الى مفعوله والمعنى ان المشتري للشفيع لا يجوز
 له ان يحيل البايع على ذمته الشفيع بالدين الموجب لان شرط صحة الحوالة
 ولزومها ان يكون الدين المحال به حالا كما مر في بابها ثم يشترط في عدم
 الجواز قوله **ص** كان اخذ من اجنبي مالا ليأخذ ويبيع **ص** والمعنى ان
 الشفيع اذا اخذ مالا من شخص اجنبي اي غير البايع والمشتري ليأخذ
 له بالشفعة بمثل الثمن الذي وقع به البيع ويبيع المال الذي اخذه فان
 ذلك لا يجوز لانه من باب اكل اموال الناس بالباطل فلو قام الشفيع
 ليأخذ بعد ذلك لنفسه بالشفعة فانه لا يجاب الى ذلك لانه استغنى
 حقه منها حيث اخذها لغيره واليه اشار بقوله **ص** لا اخذ له **ص**
 اي على المشهور وببارة كان اخذ مستحق الشفعة من اجنبي مالا
 ليأخذ شفعة ويبيع بمثل صور احداهما ان يأخذ المال واذا اخذ
 بالشفعة دفع الاجنبي الثمن بكامله وتكون الشفعة له ويبيع الشفيع

ما اخذه الثابت ان ياخذ من اجني ما لا على ان ياخذ بالشفقة لنفسه
 ليس للاجني عوض في دفع المال غير الضرر بالمشتري ويرجى الشفيع
 المال الثالث ان يباع الشفيع بشفقة ومقول الاجني للشفيع ان اخذ
 منك باثني عشر درهما اثني عشر وكلام المؤلف ان اعتبر مفهوم جاز
 ان ياخذ الشفيع بالشفقة وبعطية للاجني بغير ربح وان لم يعتبر
 فهو مفهوم موافقة فيبيع ايضا وهما قولان كما مر ان من شفيع
 لبيع فتولان **ص** او باع قبل اخذه بخلاف اخذ مال غيره ليعتد
ش معطوف على المنوع والمعنى ان الشفيع لا يجوز له ان يبيع الشفيع
 الذي ياخذ بالشفقة قبل اخذه اياه بالشفقة لانه من باب بيع
 ما ليس عند الانسان ولان من ملك ان يملك لا يبد مالكا وهو
 على شفقة بخلاف ما لو اخذ المستحق للشفقة ما لا يبد عقد الشرا
 من المشتري ليعتد ختم من الشفقة فانه جاز وتستقط شفقة لانه
 استقط شيئا يبد وجوبه فقوله او باع الشفيع المستشفع فيه وهو
 الماخوذ بالشفقة لا المستشفع به لان هذا سببا في قوله او باع
 حصته **ص** كسحر وبنار من حبس او غير **ص** المستحور انه يجوز للشريك
 ان ياخذ بالشفقة ما باع شريكه من البناء والفرس الكاين ذلك
 بينهما في الارض المحبسة او في الارض المستفارة فقوله كسحر الخ شبه
 بقوله عقار او لما كان هذا الشجر والبناء خاصا لصح تشبيهه بالبناء
 اذ لا بد من مفارقة المسبب للمسببه والمفارقة هنا بالخصوص
 والعزم ومسيلة البناء هي احدي مساييل الاستحسان الاربعة التي قال
 فيها مالك انه لمشي استحسنه وما علمت ان احدا قال قبل الثانية
 الشفقة في الثمار الاتية عند قوله وكثرة وثقاة الثالثة الفصل
 بالشاهد واليمين وسببا في باب الجراح عند قوله وقصاص في جرح

الرابعة

الرابعة في الاثمة من الالبهام خمس من الابل وسببا ايضا عند قوله الا
 الالبهام فتقسم بخلاف كل اثمة من غير ففيها ثلث ما في الاصبع **ص**
 وقدم الجحر بشفقة او ثمة ان معنى ما يبار له والاقفا بما **ص** يعني ان
 صاحب الارض وهو الجحر لها يقدم على المشتري وعلى الشفيع في اخذ
 البناء او الفرس الذي اذن في وضعه بالاكل من قيمته متقوضا وهو
 المراد بشفقة ومن الثمن الذي وقع به البيع ويقيم بارضه او يامر به
 بقطع اي يطلع بنائه وغرسه من ارضه فان ابي فالشفيع الاخذ في ذلك
 بالشفقة للضرر وهو اصل الشفقة ومحل اخذ المعيرة لاكل مما مر اذا
 مخي ومن ثمة تلك الارض كملكه فان لم يبيع من ثمة تلك الارض
 كملكه فانه لا ياخذ بالشفقة قايما لانه وضعه بوجه شبهه وهذا
 كلف في العارية المطلقة واما المتبذرة بمدة فقال بن راشد اذ باع قبل
 انقضائها على البقا فله شرك في الشفقة ولا كلام لرب الارض وان باع
 على التقص قدم رب الارض وقال المؤلف عن شيخه ينبغي ان يتفق
 على الاحكام التي عندنا بحصر ان تجب الشفقة في البناء القائم فيها لان
 العادة عندنا ان ربا الارض لا يخرج صاحب البناء اصلا فكان ذلك
 بمنزلة صاحب الارض **ص** وكثرة وثقاة **ص** تشبيهه في عقار وكان
 قال عقار حقيقة كارض والبناء او الشجر او كلما كثرة وثقاة لاني
 الجوار وتقدم ان هذه احدي مساييل الاستحسان الاربعة فاذا باع
 احد الشركاء نصيبه من ثمة في شجر قد ارهى قبل قسمه والاصل له او
 بايد بيع في مساقاة او حبس او من ثمة فله شركا في الاخذ بالشفقة
 وشمل قوله كثره الخ القول الاخضر كما ذكره بن عرفة ويصيده كلام
 المواق ولعله فيما يزرع ليعم اخضر وذكر بعض ان الغاري ذكر في شرح
 الرسالة ان فيه الشفقة وفلاهره مطلقا ثم ان قوله وثقاة عطف

على عقد راي ثمة غير مئة ومئة اذ لا يخفى ان المنة ليست اسما
للمنة بل لما يكون فيه التناهي **مر** وباذنجان **مر** يعني ان احد الشركا اذا
باع نصيبه من الباذنجان فليسركايم الاخذ بالشفعة وكذلك الشفعة
تأبته في كل ما لم اصلحني ثمرته واصلح باقي القطن والقرع وما شابه
ذلك وبالعقود **مر** ولو غردة **مر** للتبعية على خلاف اصبع القابل
بعدم الشفعة ان بيعت بدون اصلها ولا مانع من عود المالك
للثمرة وما بعد ها والمراد غردة عن الاصول في الثمرة وعن الاصل
فيما بعد ها **مر** الا ان تبس **مر** يعني ان الثمرة اذا بيعت وبيعت بعد
العقد وقبل الاخذ بالشفعة فانه لا شفعة فيها ومثله اذا وقع
البيع عليها وهي بايصة كما في المدونة وتقتضي هذا ان الجذ قبل
البيس عنركا في وهو ظاهر اذ لو كان كما في المنة ينات الخلاف بين
الموضعين اذ كل من البيس والخذ اذ كان في كليهما **مر** وحط حصتها
ان ارهت او ابرت **مر** يعني ان الاصول اذا بيعت وعليها يوم
البيع ثمرة ما بورة او قد ارهت واسترطها المشتري ولم ياخذ
الشفعة بالشفعة حتى يبيست الثمرة وقلة لا شفعة فيها
حينئذ فانه ياخذ الاصل ويحط عن الشفعة ما ينوب الثمرة من
الخن لان لها حينئذ حصته من الثمن **مر** وفيها اخذها ما لم
تبس او تجذ وهل هو اختلاف تاويل **مر** هذا راجع لقوله
ما لم تبس يعني ان الشفعة ياخذ الثمرة بالشفعة ما لم تبس ووقع
في المدونة انه ياخذها بالشفعة ما لم تبس او تجذ فحل بعض الاشياخ
المدونة على الخلاف لانه قال فيها مرة ما لم تبس ومرة ما لم تجذ
فهذا خلاف وتاويلها مبني على الوفاق فحل قولها الشفعة ما لم
تبس اذا استراها غردة عن اصلها فياخذها الشفعة ما لم تبس فان

جذت

جذت قبل البيس فله اخذها وحل قوله فيها ما لم تجذ اذا
استراها مع اصلها اي فياخذها بالشفعة ما لم تجذ سواء اخذت
قبل البيس او بعده **مر** وان اشترى اصلها فقط اخذت وان ابرت
ورجع بالموتة **مر** هذا القسم قوله سابقا وحط حصتها ان ارهت
او ابرت والمسي ان اذا اشترى الاصل فقط ولا ثمرة او فيه ثمرة
لم توبر فان الشفعة ياخذ الثمرة مع اصلها بالشفعة ولو كانت
الثمرة ما بورة يوم الاخذ بالشفعة فتولد وان ابرت اي عند
المشتري اي ارهت ولم تبس وحسب يرجع المشتري على الاخذ
بالشفعة بالموتة اي باجرته في حذ منته للاصول والثمرة في سقي
وتايير وعلاج ولو زادت الموتة على قيمة الثمرة قاله محمد وهذا
هو المصهور والقول قوله فيما ادعي من الموتة ما لم تبس كذا **مر**
وكبر لم تقسم ارضها والا فلا **مر** يعني ان البيروا العين المشتركة
التي لم تقسم ارضها اذا باع احد الشركا نصيبا فيها مع الارض
او غردة فليسركايم الاخذ بالشفعة واما ان اقتسمت الارض فلا
شفعة فيها الحدت البيروا وتعددت قاله في المدونة لان القسم
يمنع الشفعة وقال في العينة الشفعة لما تبس وهل ما في الكتابين
خلاف واليه ذهب البايع او وفاق واليه ذهب سحنون فقال
معني ما في المدونة يوم متحدة وما في العينة اباركثرة وقال ابن
لينة معني المدونة يبرلافها وهي العينة لها فافا وارضى
مشتركة وشمل التوفيقين قوله **مر** واوكت ايضا بالمتحدة **مر** اي غير
المتحدة وغير ذات القنا وشاربا ايضا الى التاويل بالخلاف
وهو ابقا المدونة على ظاهرها والمراد باصتها الارض التي تستقي
بها ويرجع عليها فتولد وكبر لم تقسم ارضها اي فيها الشفعة ولو

مخدة وقوله والا فلا اي والا بان فسمت ارضها فلا شفقة
فيها وظاهره ولو فقد ذلك وهذا على حمل ما وقع في الدونة
وما وقع في غيرها على الخلاص وقوله وتوالت ايضا بالمخدة
هو يلج لم يفرم لم تقسم ارضها المبشرا اليه بقوله والا فهو فيما
اذا قسمت ارضها ولو اشارت الى الوفاق **ص** لا عرض وكذا بق
ودين **ص** مطوف على بير والمع ان العرض والطعام لا شفقة فيه وذلك
لا شفقة في الكاتبة للبعد اذا باع سيده الكاتبة لاجني ولو كانتا شركتين
في عهد كاتبة فباع احدهما نصيبه من الكاتبة فانه لا شفقة لشركتيه
فيها وكذلك صاحب الدين اذا باعه لغيره من هو عليه فانه لا حق
للدين على من اشتراه الا ان يبيع من عدوه فان الدين اخذ به
لرفع الضرر **ص** وعلو على سفلى وعكس وزرع ولو بارضه وبقل
ص يعني ان صاحب العلو لا شفقة له على صاحب الاسفل ولا عكسه
اذ لا شرکه بينهما باع احدهما لان الخصم متميزة وكذلك
لا شفقة في زرع فلو باع احد الشركتين حصته فيه بعد بيعه فلا
شفقة فيه لشركتيه ولو بيع مع ارضه والشفقة للشفيع في الارض
بما يخصها من الثمن من قيمة الزرع وكذلك لا شفقة في القول
كعند با وخوها ولا يدخل فيه الفرع لمزاده بالقل ما عدا الزرع
والمقايي والفرع من المقايي **ص** وعرضه ومقسم متنوع **ص**
يعني ان الدار اذا قسمت بيوتها لا شفقة في عرضها اي ساحتها
وسوا باع حصته مع ما حصل له من البيوت بالقسم او باع المصة
وحدتها ولو امكن قسمها لان المصصة كما كانت تابعة لما لا شفقة
فيه كانت لا شفقة فيها وكذلك لا شفقة في الدار اذا كانت بين قوم
واقسموا بيوتها وتركوا الممر يتفقون به وباع احدهم ما يخصه

فيه

فيه فلا شفقة للبينة سواء باع حصته من الممر مع ما حصل له من البيوت
بالقسم او باع حصته في الممر وحده ولو امكن قسمه كما مر ولو قال قسم
متنوعا كان او فح **ص** وجوان **ص** يعني ان الحيوان لا شفقة فيه واعاد
هذا مع فهم من قوله لا عرض لاجل قوله **ص** الذي يحاط به اي الا ان
يكون الحيوان والرقيق في حائط فان الشفيع يأخذ ذلك بالشفقة وسوا
احتاج الحائط الى ذلك الحيوان ام لا وليس له ان يأخذ بعض ذلك
دون بعض فلو باع حصته من الحيوان وحده فلا شفقة فيه واذا
الحاق المصرة والمجيسة وخوها **ص** وارث وهبة بلاثواب والد
فيه بعده وخيار الابد مضى **ص** هذا المضموم ما مر والمبني ان
الارث اي الموروث لا شفقة فيه لانه جري وكذلك لا شفقة اذا ملك
الشفقة بسبب هبة بغير ثواب لانه بغيرها وضرة فلو حصل الشفقة
بسبب هبة على ثواب فان الشفقة ثابتة فيه لكن بعد دفع العرض لان
الموهوب له له الخيار ان شاء تمسك بالهبة وان شاء ردها على واجبي
فهي غير لازمة له وهذا اذا كان الثواب غير معين فاما ان كان معين
فانه لا يشترط دفعه بل للشفيع ان يأخذه بالشفقة قبل دفعه
لان حبيذ كالثمن المعين في البيع ويأخذ الشفيع بقيمة الثواب ان
كان خوما ومثل قد راو صفة ان كان ثلثيا وكذلك لا شفقة اذا اشترى
الشفقة بالخيار للبايع او لشرائه او لغيرهما لانه غير لازم لان بيع الخيار
محل على الموهوب والابد مضى ونزوم فقيمة الشفقة حبيذ ومضيه
بان يتقسط من لم الخيار حقه في اثنائها المدق واما بان تمضي المدة وتهدا
ظهر ان الضمير في مضيه يرجع على بيع المقدر لا على الخيار باعتبار زمان
النزوم لا يتوقف على تقاض الزمان خاصة بل يكون بغيره **ص** ووجبت لشر
ان باع نصيبين خيار ثم تلاك فامضي **ص** يعني ان من ملك دارا فباع نصفها

في المد وتداوله الكامل واختاره النجاشي وغيره ثم انه يستفاد من
هذا ان قول المؤلف وهي علي الانصباء هل المراد به يوم الشراء او يوم
قيام الشفيع بالشفعة هذا وظاهر كلام المؤلف السقوط ولو
باع حصته غير عالم بهيج شريك وهو ظاهر المدونة وذكرني
البيان من رواية عيسى عن ابن القاسم انها لا تستقط ان باع غير
عالم قال وهو ظاهر الاقوال او سكت بهدم او بنا او شهريز ان
حضر العقد والاستمارة اي وكذا لا تستقط الشفعة اذا سكت الشفيع
والمشتري بهدم في الشفيع الذي اشتراه او بيني فيه لان سكوته مع
ذلك يدل على استقامته في ذلك اي بهدم بالادب بهدم وبنا
بالابن واما لو هدم ما بهدم او بيني ما بيني فلا تستقط شفعته
قائه بعض وقال اخر وظاهره ولو كان الهدم والبنا لا صلاح
فليس كسيلة الحياة وظاهره ايضا ولو كان يبني او كذا تستقط
الشفعة اذا حضر الشفيع عقد الشراء وكتب خطه في الوثيقة ومضى
بعد ذلك شهران وهو ساكت بلا مانع له من القيام بحقه في الشفعة
فان لم يحضر عقد الشراء وحضر ولم يكتب شهادته فان شفعته لا تستقط
الا بعد مضي سنة بعد العقد ولو ادعى الجهل بالحكم بان قال انا جهلت
وجوب الشفعة وما ينبغي عليه المؤلف هو ما لا ينشأ مع تكلف ومن
المدونة انه لا يستقط شفعته الا السنة وما قاربها ولو كتب شهادته
وقوله **ص** كان علم فتاب **ش** تشييع تام اي ان من علم بموجب شفعته فتاب
حكمه الحاكم فان كتب شهادته بعقد الوثيقة فتسقط شفعته بمضي
شهرين والا فبمضي سنة علي ما مر **ص** الا ان يقطن الا وثيقه قبلها فيبقى **ش**
بمضي ان الشفيع اذا سافر وكان يقطن ان يرجع قبل مضي السنة المستقطه
فعاقة امر اي حصل له امر عاقة عن الابواب فانه باق علي شفعته ولو طال

الزمان

ص

الزمان بعد ان يحلف انه ما سافر مستقطا لشفعته واليه اشار بقوله
ص وحلف ان بعد **ش** اي بعد الزمان في غيبته وان جاب بعد مضي
المدونة المستقطه من قريب لم يحلف والقرب والبعد بالعرف كما هو
الظاهر تشييع اخذ من رشد مسيلة الا ان يقطن ان الزوج اذا شرط
لامرأته ان لا يبيع عنها الا من شهر سلام خرج مسافرا فاسره العدو
ان لا قيام لها بشرطها انتهى واما لو خرج بغير غزو فاسره العدو
والمسيلة بحالها فلهما القيام بشرطها انتهى قاله في الطرود وبه قال جميع
شيوخ الزرقاني ولعل الفرق ان الخروج للمغزو مسقط الاسر فكانه مختار
في حصوله ولا كذلك الخروج للمغزو في غيره ثم ان قياسها علي هذه
المسيلة يقتضي ان الحبس ونحوه كالاسر **ص** وصدق ان انكر علمه
لان غايب او لا **ش** يعني ان الشفيع اذا غاب اكثر من سنة ثم جاب يطلب
الشفعة فقال لم المشتري انت علمت بالبيع وعت غيبته بيده فلا
شفعة لك وقال الشفيع ما علمت بالبيع فالتول قوله مع غيبته وبأخذ
شفعة لان كان غاييا قبل عقد الشراء وهو مراده بالاول فانه
باق علي شفعته ابد حتى يرجع ولو طال الزمان وكذلك لو لم يعلم بالبيع حتي
غاب فانه باق علي شفعته ابد اذا رجع بعد غيبته كان حكمه حكم الحاضر
العالم بالبيع اي فلا تستقط شفعته الا بعد مضي سنة من يوم قدومه
او يصرح باستقاطها فانه لا شفعته له بعد ذلك وظاهر كلام المؤلف
سواء صدق الضية او قرب وهو ظاهر كلام ابن القاسم وقيدها
اشتب بالعبدة واما الفرق بين التي لا كلفة عليه فيها فالحاضر وهو
الموافق لقول المؤلف اخر باب القضاء والقرب كالحاضر وما كتبه الشيخ
عبد الرحمن بطرقة **ش** او اسقط لكذب في الشئ وحلف او في المشتري
او المشتري او انفرد به او اسقط وصي او اب بلا نظر **ش** مطوق علي

مع

ما قبله والمعين ان الشفع اذا علم بالبيع فلما اخبر بالثمن استقط شفته
لكن ثمة ثم ظهر بعد ذلك ان الثمن اقل مما اخبر به فلم شفته ولو طال
الزمان قبل ذلك وحلف انه انما استقط لاجل الكذب في الثمن ولو استقط
لكذب في جنس الثمن فيلزم كما اذا اخبر بان بيع راحه فاذا هو باع بمثل
كفح مثلا الا ان تكون قيمته اقل مما اخبر به وكذلك لا استقط شفته اذا
استقطها لاجل الكذب في الشقص المشتري بان قيل له فلان اشترى
نصف نصيب شريك ثم اخبر انه اشترى جميع نصيب شريك فلم القيام
بالشفعة حينئذ لا يقول لم يكن لي عرض في اخذ النصف لان الشركة
بعد قايمة فلما علمت انه ابتاع الكل اخذت لارتفاع الشركة وزوال الضرر
اولا لاجل الكذب في المشتري بغير الوفاء بان قيل له فلان اشترى نصيب
شريك فاستقط لك ثم ظهر انه غير الذي سمي فان لم يخذ شفته
كان ما كان والشخص وكذلك لا استقط شفته اذا قيل له ان فلانا اشترى
حصة شريك في الشقص فوفى به وسلم شفته لاجل حسن سيرة هذا المشتري
ثم علم بعد ذلك ان الشقص اشتراه هو او شخص اخر فلم القيام بشفته لانه
يقول انما ربيت بشركة فلان وحده لا شركته مع غيره ولم يذكر في هذه
الامور الثلاثة الخلف ويبقى ان يحلف فيها ايضا بتبنيها لواخر يتعدد
المشتري فربما لم يتبين انه واحد فانه يحلف ما حصل منه الا ان يكون له عرض
في الشقص وكذا ينبغي وعليه يمكن ادخاله في قول المولى وانقراده اي
شان انقراده وكذلك يكون الشفعة فيما اذا استقط وفي المحجور شفته
محجور بلا نظر في ذلك بل كان لاخذ بها هو النظر للمحجور فانه اذا بلغ
رشدا لم ان ياخذ بها وابوه والتاخي كذلك فتقوله بلا نظري ان ثبت
انما استقطها على غير وجه النظر وذلك لانها محجور لان على النظر عند
العمل بمفعولها واما الحكم فلا يعمل فله على النظر عند العمل وشفعة

لنفسه

نفسه اوليتهم اخر **ش** يعني ان الولي ابا او وصيا اذا كان شريكا محجوره
فباع حصته المحجور فله اخذها بالشفعة ولا يكون توليه البيع مانعا من
ذلك وكذلك لو باع حصته نفسه فلم اخذها بالشفعة لليتم ولا بد
من الرفع للحاكم فيها لاحتمال بيعه برخص لاخذه لنفسه او بفلا لاخذه
للمحجور ومن في حقه يتيمان شريكان في دار مثلا وبيع حصته احدهما
فلم ان ياخذ للاخر بالشفعة ولا يكون توليه البيع مانعا من ذلك **ش** او
انكر المشتري الشراء وحلف واقر به باي **ش** يعني ان الشفعة ساقطة
في هذا الا ان اخذ بالشفعة لا يكون الا بعد ثبوت الملك للمشتري
والحال انه منكر للشراء فلا شفعة للشفيع عليه ولا يلزم من اقرار البائع
بالبيع ثبوت الشراء لانكار المشتري له فلو نكل المشتري حلف البائع وثبت
البيع والشفعة واو لو انكر البائع البيع **ش** وهي على الانصاف يعني ان
الشفعة بمعنى الشقص المأخوذ بالشفعة مستحقة ومفوضة على قدر
الانصاف لا على الروس لان الشفعة انما وجبت لشركته لا بعدد سهم فيجب
تفاضلهم فيها بتفاضل اصل الشركة فاذا كان العتاد بين ثلاثة مثلا
لاحد هم نصف وللآخر ثلث وللآخر سدس فباع صاحب النصف
بمسب من اجني فليسير كغيره ان ياخذ ذلك بالشفعة فياخذ صاحب
الثلث ثلثي الشقص وياخذ صاحب السدس ثلثه وكلام المولى فيما
ينقسم واما فيما لا ينقسم فيجوز على الروس اتفاقا وهل تقبى الانصاف يوم
الشراء ويوم قيام الشفعة وانظر ما يترتب على ذلك في الكبير **ش** وترك
لشريك حصته **ش** يعني ان الشريك اذا كان هو المشتري من احد الشركاء فانه
يرك له حصته وياخذ بغيره الشراكا منه على قدر انصافهم مثال دار بين
اربعة لاحد هم الربع وللآخر الثمن وللآخر الثمن ايضا وللآخر النصف
فباع له صاحب الربع فان لصاحب الثمنين ان ياخذ ابا الشفعة نصف

المبيع وباقيته كاشريه يستحق بالشفعة فقولم وترك للشريك اي الشريك
 المشتري وفي بعض النسخ للشفيع بدل الشريك وكل صحيح وطول
 بالاخذ بعد اشترائه لا قبله **س** المطالب بكسر اللام هو المشتري او وكيله
 والمطالب بفتح اللام هو الشفيع او وكيله والمعنى ان البيع اذا وقع في
 الشفيع فان المشتري لم يطالبه الشفيع اما ان ياخذ بشفيعه او يتركها
 اي يسقط حقها لما يلحق المشتري من الضرر بعد التصرف في
 الحصة المبيعة واما قبل صدور البيع في الشفيع فانه لا يطالبه له عليه باخذ
 ولا يترك واذا سقط الشفيع شفيعته في هذه الحالة لا يلزم لان من ذهب
 ما لا يملك لا تصح طبعته اي لا تلزم ولم الاخذ بالشفعة اذا وقع البيع بعد
 ذلك واليه اشار بقوله **س** ولم يلزم استقاطه **س** ولو اتي بالبايع الواد
 ليعيد انه مفرغ على قول لا قبله لكان احسن وهذا بخلاف من قال
 بعد ان ملكتك فانت حرا وان تزوجك فانت طالق فيلزم مع انه
 قبل الوجوب والفرق ان هذين الحق فيهما الله تعالى بخلاف الشفعة
 وايضا الشارع في العتق تشوف الحرية ولا حرجا في النكاح
 للفروج وايضا لان كلام من العتق والطلاق مفرد وعليه بخلاف عقد
 البيع الذي يعم الشفعة وقوله وطول اي عند حاكم ولا يجب على المشتري
 ترك التصرف حتى يعلم الشفيع ولا يجب على البايع ترك البيع حتى يعلم
 المشتري وانما يستحب حفظ حله فالفتوي ابن رزق **س** ولم تقص وقت
 كهيته وصدقته **س** يعني ان المشتري للشفيع اذا وقع او وهبه او تصدق
 به ثم قام الشفيع فلم تقص الوقت ولو كان مسجدا او كنيسة لم تقص الهبة
 وباخذ الشفيع بالشفعة ولم امض ذلك وظاهره ولو حكم بعمية الوقت
 والهبة والصدقة من يري ان الشفعة تفوت بذلك **س** والتمس اعطاه ان
 علم شفيع **س** يعني ان الشفيع اذا قام وتقص الهبة والصدقة واخذ

الشفيع

اي الشفيع
 هو المشتري
 او وكيله

الشفيع بالشفعة فان الثمن الذي وقع به البيع يكون لله هوب لم لان
 ان المشتري للشفيع لما علم ان لم شفيعا وهبه للغير فانه دخل على هبة
 الثمن فقولم ان علم شفيعه اي ان علم الواهب ان لم شفيعا وليس المراد
 علم بهيمه ففيمر علم الواهب وانفيمر في شفيعه عايد على الشفيع
 او المشتري وغير يعلم دون عرف للاشارة الى ان العلم يتعلق بالكليات
 والمعرفة متعلقة بالجزئيات فالعلم يتعلق بالعرف فلا يدل على انه علم بشفيع
س لان وجب دارا فاستحق نصفها **س** يعني ان من اشترى دارا
 فوهبها كلها لشفيعه استحق نصفها نصفها واخذ المستحق النصف
 الثاني بالشفعة فلا يكون من النصف اما خود بالشفعة لله هوب لم
 او المقصد عليه لان لم يثبت للمشتري ملك عليه لما ظهر فحيته لم كالعدم
 واذا كان من النصف اما خود بالشفعة للواهب فالولي المستحق الذي
 يرجع به المشتري على البايع لان اذا لم يكن له من النصف الذي يبين له
 انه ليس ملكا للواهب ولم يعلم باي كلام **س** فقولم فاستحق نصفها
 اي ملك سابق على الهبة ولا يفهم نصفها وضمير وجب عايد على
 المشتري المقدر اي لان وجب المشتري دارا **س** وملك بحكم او دفع
 ثمن او شهاد **س** يعني ان الشفيع ملك الشفيع من المشتري باحد امور
 الحكم حاكم باثر له واما بدفع الثمن للمشتري سواء رضي بذلك او لم يرض
 واما بشهاده بالاجبة بالشفعة ولو في غيبة المشتري علم ما عليه ان عرف
 حله بالتقيد بن عبد السلام ان يكون ذلك بحضور المشتري ولا
 يبرر لغيره وكلام المؤلف في ملك الشفيع واما الاخذ بالشفعة اي
 استحقاق الاخذ بها فتدفعه من المؤلف في قوله الشفعة اخذ شريك
 الخ واستعمل ان قصد اربيا او مظهر للمشتري الاكساعة **س** يعني
 ان الشفيع يطالب باخذ الشفعة بعد عقد البيع ويستعمل في الطلب

من علم بشفيعه
 على ان يعلم
 ان المشتري
 علم بشفيعه

اذا قصد ان يشاء ان يتزوي في نفسه او قصد ان ينظر الى الشئ المشتري
 ولا يجهل بل امان ياخذ بالشفعة او يستظهر الكساعة واحدة فانه يجهل
 اليها في النظر للمشتري وهذا اذا وقفه الامام واما ان وقفه غيره فهو
 على شفعة فالاشتراك في قوله او نظر للمشتري ومن رجع لما قبله
 ايضا فقد خالف النقل والمراد بقوله الكساعة ان تكون المسافة بين
 محل الشفيع ومحل الشفيع كساعة وليس المراد ان تكون مدة النظر
 ساعة لان مدة النظر بعد مدة المسافة والكافي استنباطية كما يفيد
 النقل والظاهر ان المراد بالساعة الساعة التليكية **ص** ولزم ان اخذ
 وعرف الثمن **ص** يعني ان الشفيع اذا عرف الثمن الذي يشتري به المشتري
 الشفيع من الشريك واخذ بالشفعة فان هذا لاخذ يلزم اي يلزم حكم
 الشفيع فالواو من قوله وعرفه والحال فان لم يعرف الثمن فان ذلك لاه
 يلزمه ويجوز الشفيع على رده قال صاحب النكت وغيره انه لا يجوز له
 الاخذ الا بعد معرفة الثمن لئلا يكون ابتداء شرا بغير محمول انتهى
 لان الاخذ بالشفعة بيع واذا اخذ قبل المعرفة وقتلنا بفساده ووجب
 رده فلم الاخذ بعد ذلك بالشفعة **ص** فيبيع للثمن **ص** القاسية اي فيسب
 الزوم ببيع الشفيع او غيره من مال الشفيع لاجل الثمن الذي للمشتري
 وبعبارة فيبيع للثمن اي فيبيع مملوك الاخذ بالشفعة لاجل توقيت الثمن
 للمشتري واي بالفادون ثم للاشارة الى انه لا يجهل ولا ساعة ولو
 قال فيبيع لم كان اخضر وظاهر قوله فيبيع للثمن من غير تأجيل وفي
 النقل ما يفيد ان البيع بعد التأجيل اي باجتهاد الامام **ص** والمشتري
 ان سلم **ص** يعني ان المشتري اذا قال سلمت الشفيع للشفيع عند قول
 الشفيع اخذت بالشفعة فانه يلزم ان يرد فعه لم وليس له بعد ذلك
 رجوع فتقوله والمشتري الخ عطف على محمول لزم فان استع ولم يعجل

له الشفيع الثمن فان الحاكم يبطل شفعة **ص** فان سكت فلم تقضه **ص** اي
 فان سكت المشتري عند قول الشفيع اخذت بالشفعة يريد ان يات
 الشفيع بالثمن فالمشتري حينئذ تقض البيع واخذ الشفيع ولم يبيع ما
 للشفيع في ثمنه ولا خيار للشفيع وبعبارة فلم تقض اي بعد التأجيل
 باجتهاد الحاكم وهذا ان لم يات الشفيع بالثمن فان اتى به فلا كلام
 لم ومحل تقض ما لم يحصل حكم بعدم تقض من يري ذلك والحاصل
 ان الحاكم ثلاث احوال ان يقول الشفيع اخذت وقد عرف الثمن
 وسلم المشتري وفي هذه ان لم يات بالثمن فان الحاكم يوجله ثم
 يبيع من ماله بقدر الثمن وينبغي ان الحاكم يبيع من ماله الشفيع ما هو
 اولى بالبيع الثانية ان يقول الشفيع اخذت وسكت المشتري وفي
 هذه ان لم يات الشفيع بالثمن فان الحاكم يوجله باجتهاده واذا
 مضى الاجل ولم يات فلم ان ينبغي على طلب الثمن فيباع له من مال الشفيع
 بقدره ولم ان يبطل اخذ الشفيع وينبغي الشفيع لنفسه كما اشار
 اليه بقوله فان سكت الخ الثالثة ان يقول الشفيع اخذت ويأتي به
 المشتري ذلك فان عجل لم الشفيع الثمن جبر على اخذه وان لم يعجل
 لم ذلك فان الحاكم يبطل شفعة حيث اراد المشتري ذلك **ص** وان قال
 انا اخذت اجل ثلاثا للتقيد والاسقط **ص** يعني ان الشفيع اذا طوّل
 بالاخذ فقال انا اخذت بصيغة المضارع ولو لم يقل انا فانه يوجب ثلاثة
 ايام لاجل الاتيان بالثمن اي بالثمن للمشتري فان اتى به فلا كلام
 والا سقطت الشفعة ورجع الشفيع للمشتري **ص** وان اخذت الصفة
 وتعددت الحصص والبايع لم يتعص **ص** يعني ان الصفة اذا اخذت
 والمشتري ايضا متحد والحصص متعددة والبايع ايضا متعدد واولي
 اذا اخذ فان الشفعة لا تتعص ويقال للشفيع المتحد اما ان تاخذ الحصص

يبطل

كلها او اتركها كلها مثال ذلك ان يكون ثلثة مع رابع تركم هذا
 شريك في دار وهذا ايشارته في حانوت وهذا ايشارته في بستان
 فباع الثلثة انصباوهم في صفقة واحدة من رجل فقام الشريك واراد
 ان يشفع في بعض المبيع دون بعض فليس له ذلك لانه بيع على المشتري
 صفقة وليس له الاخذ الجميع او ترك الجميع الا ان يرضى المشتري بالتببيع
 فنقول وان اتحدت الصفقة اي العقدة بان كانت واحدة اي والتمن
 متحد والالم تكن الصفقة واحدة وقوله وتقدم دفع الحصص واولي
 لو اتحدت فالمدار على اتحد الصفقة **ش** كنفد المشتري على الاصح
ش اي الصفقة واحدة والتشبيه في عدم التببيع والمبني كعدم
 التببيع في حال نفد المشتري فليس للشفيع الاخذ من البعض
 دون البعض ومعنى هذه المسئلة اذا وقع البيع لجماعة في صفقة
 واحدة وتميز لكل مشتر ما يخصه وسواء تعدد البايع او اتحد فان الشفيع
 يخير بين ان ياخذ من الجميع او يدع الجميع وليس له ان ياخذ من بعض
 دون بعض الا ان يرضى من يريد الاخذ منهم **ش** وكان استقط بعضهم
ش التشبيه في عدم التببيع والمعنى ان احد الشفعاء اذا استقط
 شفعته واراد بغيرهم ان ياخذ بها فانه يقال له اما ان تترك الحصص
 كلها او تاخذها فقول له وكان استقط بعضهم عطف على كنفد المشتري
 والضمير في بعضهم للشفعا والضمير في قوله او غاب لبعضهم والمعنى
 انه اذا كان بعض الشفعاء غايبا وبعضهم حاضرا واراد الحاضر ان ياخذ
 حصته فقط بالشفعة وترك الباقي فليس له ذلك وانما ان ياخذ الحصص
 كلها او يتركها وان قال الشفيع انا اخذ حصتي فاذا قدم اصحابي فان اخذوا
 شفعتهم والاخذت لم يكن له ذلك اما ان ياخذ الجميع او يدع فان لم فلا
 اخذ له مع اصحابه ان قد موافقهم ان ياخذ الجميع او يدعوا فان سلموا الا
 واحدا

واحد اقبل له فله الجميع والادع ولو اخذ الحاضر الجميع ثم قد موافقهم
 ان يدعوا كلهم مع ان اجوا والصغير اذ لم يكن له من ياخذ بالشفعة
 كالتأيب ولو غم كنفد وم الغائب **ش** او اراده المشتري **ش** ان يرجع
 للتببيع والمعنى ان المشتري اذا قال للشفيع خذ بالشفعة بعض
 الحصص وانك تبعتها واراد التببيع وحده فانه لا يجاب بذلك
 والقول للشفيع في الاخذ لكل كما اذا اراد الشفيع التببيع واي
 المشتري فان القول قوله قلنا نعم انه ان اراد الشفيع والمشتري ان
 التببيع عمدا والا فالقول قول من ادعى لعدم قبضه في المدونة
ش ولو لم يضر حصته **ش** اي ولو لم يضر حصته اي على تقدير انه لو
 كان حاضرا لاحتصته على نفسه برحضور الجميع فاذا كانت دار بين اربعة
 لواحد اثني عشر قيراطا ولاخذ ستة ولاخذ ثلثة ولاخذ ثلثة ايضا باع
 صاحب النصف مع حضور صاحب الثمن فاخذ ذلك ثم قدم صاحب
 الربع فان اخذ يقيم بينه وبين الذي قبله على الثلث والثلثين لصاحب
 الستة ثمانية ولصاحب الثلثة اربعة فاذا قدم الشريك الاخذ
 من صاحب الثمانية اثنين ومن صاحب الاربعة واحد انظر ايا الحسن
ش وهل المهددة عليه او على المشتري او المشتري فقط **ش** فكذلك
 في بعض النسخ وبه تصلح المسئلة واوفي قوله او على المشتري الاولي
 للتخير واوفي الثانية لتوزيع الخلاف اي هل عهدة هذا القادح
 وهي ضمان ذلك المبيع من عيب او استحقاق على الشفيع او على المشتري
 فهو مخير كما قال السحب وقال بن الناصر انما يكتب عهدة على المشتري
 الاول فقط وفي بعض النسخ وهل المهددة عليه او على المشتري
 وعليها يكون المولى طوي التاويل الثاني اي او على المشتري فقط
 تاويلان وله نظاير في كلامه منها قوله وهل يوي بيديم او يضيها

في كل واحد من هذه النسخ
 في كل واحد من هذه النسخ
 في كل واحد من هذه النسخ

علي الارض وهذا تاويل واحد والثاني مطوي اي ولا يفعل بها شيا
 كما مر وقوله كغيره اي كغير من حضر من غيبته وهو الخاضع لابتدائه
 بكتب عهدته علي المشتري بتعيين في التاويل الثاني فقط واعاد كالمولف
 قوله كغيره مع انه معلوم ان الشفع لا يكتب عهدته الا علي المشتري
 ليرتب عليه قوله ولو اقاله اي ولو تقابل البايع والمشتري من السلعة
 التي فيها الشفعة فان الشفع يكتب عهدته علي المشتري لان الاقالة
 في باد الشفعة لغو فليست بيما ولا تقف وبمباراة وكون الشفع يكتب
 عهدته علي المشتري لا ينبغي علي ان الاقالة ابتداء بيع والا كان له
 الاخذ باي بيع شاء وكتب عهدته علي من اخذ بيعه ولا علي البايع
 لبيع والام تكن شفعة اذ كان لم يحصل بيع واجيب باختيار الثاني اي انها
 تنقص للبيع لكن في الجملة اي يراعي فيها ذلك ولذا لم ياخذ باي بيع واخا
 ثبت لا يها معها علي ابطال حق الشفع بالاقالة وانما يكتب الهدية
 علي المشتري ولو حصلت الاقالة الا ان يترك الشفع الشفعة للمشتري
 قبل الاقالة فاذا حصلت الاقالة فانما الاخذ بالشفعة من البايع وكتب
 عهدته عليه لانه صار بيعا حاد ثانيا لان الاقالة بيع واليه اشار بقوله الا ان
 يسلم قبلها ولا يلزم من استقاط شفعتهم عن المشتري صار شريكا فاذا باع
 للبايع فلم الاخذ منه بالشفعة لانه يتحدد ملكهم وهذا اذا وقت الاقالة
 علي الثمن الاول واما ان وقعت بزيادة وتقص ولم يحصل من الشفع
 تسليم للمشتري فانه ياخذ باي البيعتين شائعا قال لان الاقالة بزيادة او
 نقص بيع قطعا وقوله تاويلان راجع لما قبله الكافي لا لقوله ولو اقاله
 وكلام الشم فيه نظرس وقدم مشاركة في السهم وان كانت لاب اخذت
 سداسا المشهور كما في المدونة ان الشريك الاخص وهو المشارك
 في السهم يتقدم علي الشريك الاعم ويختص بالشفعة فاذا اصاب انسان

وترك

وترك ورثة كزوجتين وحدثين واخيتين لفرام او عاصبا وزوجتين
 وما اشبه ذلك فاذا باعت احدي الزوجتين او احدي الجدتين ببيعها
 من العقار فان الزوج او الجدة تحق بالشفعة دون غيرها لانها هي
 المشاركة في السهم وكذلك اذا باعت احدي الاخنتين فان الاخ تحق
 بالشفعة دون غيرها لانها هي المشاركة في السهم وان كان المشارك
 في السهم اختا لاب او بنت ابن اخذت كل منهما السدس فينفذ مات
 علي غير المشارك حيث باعت الشقيقة او البنت قال فيها ومن مات وترك
 اختا شقيقة واخنتين لاب فاخت الشقيقة النصف والاختان للاب
 السدس من ثلثه الثلثين فباعت احدي الاخنتين للاب فان الشفعة
 بين الاخت التي للاب وبين الشقيقة اذ هما اهل سهم واحد ولا دخول
 لبيتة الورثة معها وعن اشهب ان التي للاب اولي به من غيرها وهذا
 احسن ولو كانت التي للاب واحدة فباعت الشقيقة فان التي للاب
 تحق ببيعها وانما بالغ علي الاخت للاب دون الاخت الشقيقة
 والاختين للاب اذا باعت احدهما مع انه يومها ايضا عدم دخول
 الشقيقة علي التي للاب لان الشقيقة هي الاصل فلا يتوهم فيها عدم
 الدخول كما في الاخت للاب لانها مكملتها فهي نصف فلذلك اعتي بشان
 ما ذكره وترك هذا **م** ودخل علي غيره **س** اي ودخل الاخص من ذوي
 السهام علي غيره كيت عن بنات ماتت احدهن عن اولاد فاذا باعت
 احدي البنتين دخل مع الاخرى ولاد الميتة واذا باع احد من اولاد
 الميتة لم يدخل في حصته واحدة من باقي الخالات وانما كان اصحاب
 الوراثة السفلى اخص لانهم اقرب للميت الثاني ومثل بقوله كذا سهم
 علي وارث اي ليس ذاهم كيت عن ابنتين وعين باع احد الميتين
 نصيبه فهو للجميع ولا يختص به **م** وارث علي مومي **س** اي ان

قوله عن اولاد الميتة

الوارث يدخل على الموصي لهم شيء من المتار فاذا اوصى لجماعة ثلث
 حايطة وما في فباع احدهم حصته بين اصحابه والورثة كلهم فتولم
 وارث يتبين عطفه على فاعل دخل اي على الضمير المستتر في اي
 ودخل وارث ولا يصح عطفه على فاعل قدم لان الوارث لا يقدم على
 الموصي لهم **ص** ثم الوارث ثم الاجنبي **س** عطف على شارك والوارث
 يشمل من يرث بالفرض ومن يرث بالنصيب وعليه فالمراتب ثلاثة
 المشارك في السهم ثم الوارث ولو عاصبا اي فان لم يوجد المشارك في
 السهم اخذ الوارث وسوا صاحب الفرض او العاصب ثم الاجنبي وهذا
 نحو ما في المدونة وهو خلاف ما لصاحب الجواهر وابن الحاجب والتوضيح
 من ان المراتب اربعة المشارك في السهم ثم من يرث بالفرض غير المشارك
 في السهم ثم من يرث بالنصيب ثم الاجنبي فاذا كانت بقعة لرجلين فان
 احدهما عن زوجتين وعن اختين وعن عمن فاذا باعت احدي
 الزوجتين اخذت الاخرى باقة نصيبها فاذا سقطت فالشفعة للاختين
 فان سقطتا فالشفعة للميتين فان سقطا فلللاجنبي هذا على ان المراتب
 اربع واما على الكمال ثم فاذا سقطت الزوجتان كانت الشفعة للاختين
 والميتين على السوية فاذا سقطوا حقهم كانت الشفعة للاجنبي والحق انها
 ثلاثة كما ذكره الناصر اللقاني وما في التمام والتوضيح مستوفى **ص** واخذ
 باي بيع شأ وعهدته عليه **س** يعني ان البيع اذا تكررت الشفعة فان
 الشفعة ياخذ باي بيع شأ وعهدته وهي ضمان الشفعة من المبيع
 والا ستحقاق على من اخذ ببيعهم من المشتريين ويدفع الثمن لمن بيده
 الشفعة فان اتفق الثمنان فلا اشكال وان اختلفا فان كان الاول
 اكثر كما اذا كان عشرين مثلاً والاخير عشرة فان اخذ بالاول دفع
 للاخير عشرة ويدفع العشرة الاخرى للاول وان كان بالعكس
 دفع

ما على وجه المأخذ من
 الشفعة من المتعارفين

دفع له عشرة ويرجع على باييم فالغير في عليه راجع الي من اخذ ببيعهم
 ولا يكتب عهدته على من اخذ الشفعة من بيده ولا على مطلق مشتري
 وفي كلام الش **وت** نظر قوله واخذ باي بيع اي بمن اي بيع شأ
 وظاهره علم الشفعة باييم ام لا وفيه اللبس المدونة بما اذا لم يعلم او
 علم وهو غايب واما ان كان حاضرا عاكفا فاما ياخذ بالاخير لان
 سكونه مع علم دليل على رضاه بشركة ما عدا الاخير وجرم بالنقص
 المذكور **هنا** **ص** ونقص ما بعده **س** يعني ان الشفعة اذا اخذ ببيع
 من اليبا عات فانه يتفق ما بعده من اليبا عات وثبت ما قبله وسوا
 اتفقت الاثمان او اختلفت فان اخذ بالاول ونقص الجميع وبالموسط صح
 ما قبله ونقص ما بعده وان اخذ بالاخير ثبتت اليبا عات كلها وهذا
 بخلاف الاستحقاق اذا تداولته الا سلك فان المستحق اذا اجاز
 الاول صح ما بعده من اليبا عات ونقص ما قبله من اليبا عات ان اجاز
 غير الاول والفرق ان المستحق ملكه ثابت بالامانة اي ان الملك له
 بالامانة فاذا اجاز ينصرف غير الاول صح ما بعده لان مرتبة عليه
 ونقص ما قبله وان الشفعة لم ان ياخذ باي بيع شأ فاذا اخذ بواحد نقص
 ما بعده لعدم اخذه به فهو غير مجزئ وصح ما قبله لاجازته لم باجازه
 الذي اخذ به **ص** ولم علمه وفي فسخ عقد كرايه **س** يعني ان علمه
 الشفعة المشتري لمشتريه الي قيام الشفعة بالاخذ بالشفعة لانه
 في ضمانه قبل قيام الشفعة والخراج بال ضمان وظاهره ولو علم ان له
 شفعيا وان ياخذ بالشفعة واذا وجد الشفعة المشتري اكبر الشفعة
 فهل للشفعة نقص عقد الكرا او ليس له ذلك فيه تردد ومثله
 هل الشفعة كاي بيع او كالا ستحقاق والمذهب ان الشفعة بيع وعليه
 فلا فسخ لانه باع شيئا لمشتري وكرايه من اضافة المصدر لما علم اي

كرا المشتري او لم يولد اي كرا الشقص وعلى كل حال الكري هو المشتري
 وكرا اسم مصدر بمعنى الكرا والتردد هل يتختم الامضا لو غير الشفيع
 في الامضا والرد وعلى القول بالفسخ يكون الكرا الشفيع وعلى الاخر
 يكون للمشتري ومحل التردد اذا كان الكرا وجبة او مشاهرة وحصل
 التقديس فيها والافسخ تردد **من** ولا يفهم تقصم **من** يعني ان المشتري
 لا يفهم للشفيع تقصم الشقص اي ما حدث بامرهما وي او ما تقصم
 بتغير ذات او سوق او كان ذلك بفعل المشتري اذا كان كملحة فاذا
 هدم المتاع الشقص ليبنيه او لتوسعة فاما اخذه الشفيع مدم
 مع تقصمه بكل الثمن واما تركه لانه انما تقصرف في ملكه قال عياض
 اما لو هدم المشتري عبثا او بغير مقتضى فيجب ان يكون في ذلك ضائعا
 لان الخطا والعمد في اموال الناس سواء انتهى وقوله ولا يفهم تقصم
 اي ان لم يحصل هدم ولا بنا بدليل ما بعده **فان** هدم وبنا فلم يمت
 قابلا للشفيع التقصم **من** الضمير في هدم وبنا ولم للمشتري يعني
 ان المشتري اذا هدم الشقص وبناه ثم قام الشفيع فانه ياخذ
 بالشفيع بقيمة البناء يوم الاخذ بالشفعة لان المتاع هو
 الذي احدث البناء وهو غير متقدم والاخذ بالشفعة كالاشترا
 ويدفع ايضا للمشتري ما يخص العرصة من الثمن الذي دفعه المشتري
 للبايع ويوضع عن الشفيع ما يقابل التقصم من الثمن يوم الشرا
 بان يقال ما قيمة العرصة بلبنا وما قيمة التقصم مدم وما يقصم
 الثمن عليها فما يقابل العرصة من ذلك فانه يدفع للمشتري وما يقابل
 التقصم من ذلك فانه يحيط عنه **فان** لم يفعل ذلك فلا شفيع له والتقصم
 دفع النون وبالضاد المعجمة وبعبارة الشفيع التقصم اي ما يخصه من
 الثمن يدفع الشفيع للمشتري من الثمن ما يخص العرصة غير مبنية

وسيقط

وسيقطع عنه ما يخص التقصم من الثمن ويدفع له قيمة البناء بما وذلك
 بان يقال ما قيمة التقصم فاذا قيل خمسة قيل وما قيمة العرصة بلبنا
 فاذا قيل خمسة ايضا فقد علم ان للتقصم نصف الثمن الذي دفعه
 المتاع فيسقط عن الشفيع ما يقابل من الثمن **من** اما الشفيع شفيعه قائم
 وكيله او قاض عنه او ترك الكذب في الثمن واستحق نصفها **من** هذه
 اجوبة للاشباح عن سوال مقدس له بعض الاشباح لمحمد بن الحواز قال
 له السائل كيف يمكن احدثا بنا في مشاع مع ثبوت الشفعة والحكم بقيمة
 البناء بما لان الشفيع اما ان يكون حاضرا ساكنا عما قد استقطت شفيعته
 او غائبا فالباي متقدم في بناءه فليس له الاقيمة بناءه متقوضا في الاجوبة
 ان الامر محمول على ان الشفيع كان غائبا والمقار لشركا فباع احدهم
 حصته لشخص اجني وترك الحاضرون الاخذ بالشفعة وطلبوا المقاسمة
 مع المشتري فقاسم وكيل الغائب عنه والقاضي بعد الاستقصا وهو
 الاجل وذلك لا سيقط شفعة الغائب مدم المشتري وبني ثم قدم الغا
 فله الاخذ بالشفعة ويدفع قيمة بناء المشتري قايما لانه غير متقدم
 فسمه القاضي عن الغائب لا تستقط شفيعته واضمح حيث لم يكن مذهبهم
 يرى ان المقتسم سقط الشفعة وطاهر كلام المؤلف انه لا فرق بين
 ان يكون الوكيل مخصوصا او مفوضا ويؤخذ من كلام ابي الحسن ان
 مقاسمة المفوض تستقط شفعة موكله لانه يتول متول موكله ومن
 الاجوبة ان يترك الشفيع شفيعته لاجار من اجرة بكثرة الثمن فلما بنا
 وهدم المشتري تبين الكذب في الثمن فانه يستمر على شفيعته ويدفع
 للمشتري قيمة البناء والكاذب غير المشتري والدفلم قيمة بناءه متقوضا
 وبعبارة الكذب في الثمن اي شان الثمن وذلك صادق بان يحصل الكذب
 في زيادة او في عدم وقوع العقد عليهم بان يقول حصل الشقص لجهة

يب

بل لا توان وينبغي ان يكون الكذب في المشتري بالفتح والكسر او انفراد
كالكذب في الثمن ومن الاجوبة ان المشتري اشترى الدار كلها فهدم
وبناء استحق شخص نصفها مثلاً ثم اخذ النصف الاخر بالشفعة
فانه يدفع للمشتري قيمته بناء على ان المشتري غير مستعد **و**حط ما حط
ليست او لم يستمر ان حط عادة او ائتم الثمن بعده **ي**عني ان الشفيع اذا اخذ
الشفعة بالشفعة فانه يحيط عنه من الثمن الذي دفعه المشتري للبائع فحذار
ما حط ما لباع عن المشتري من الثمن لاجل العيب الذي اطلع عليه المشتري
في الشفعة وكذلك يحط عن الشفيع ما حطه البائع عن المشتري بما جرت
العادة بحيطته من الثمن بين الناس وكذلك يحط عن الشفيع ما حطه
البائع عن المشتري من الثمن بترعا من غير عادة اذا كان الباقي بعد الحط
يشبه ان يكون ثمن الشفعة واعاد اللام في قوله او لهبة ليرجع الشرط
لما بعده وقوله ان ائتم مفهوم ان حط عادة اي اولم يحط عادة
وائتم ان يكون الباقي ثمناً فلم يشبه كون الباقي ثمناً لا يحط **ش**
وان استحق الثمن او رد بعيب بعد هارجه البائع بقيته شفعه ولو كان
الثمن ثلثا الا التقط فمثلهم ولو لم يتقض ما بين الشفيع والمشتري **ي**
يعني ان الثمن الذي دفعه المشتري للبائع في الشفعة وقع البيع على
عنه وهو يقوم او يثلي من غير التقط اذا استحق من يد البائع بعد
الاخذ بالشفعة بقيته الخوم او يثلي كما مر او رده البائع على المشتري
لاجل عيب ظهر به بعد الاخذ بالشفعة فان البائع يرجع على المشتري
بقيمة شفته الذي خرج من يده لان الشفعة وبطل خرجا من يد
البائع فاستحق الرجوع بقيته شفعه لاجل انتقاض البيع بين البائع
والمشتري ولم يتقض ما بين الشفيع والمشتري بل يكون للمشتري
ما اخذ من الشفيع وحصل مثل الثمن ان كان مثلياً وقيمته ان لم يكن

كذلك

كذلك وقولنا من غير التقط اخترازا لما اذا كان الثمن الذي استحق
من يد البائع او رده على المشتري لاجل عيب ظهر به تقدا ذهابا او فقة
سكوكا فان البائع يرجع على المشتري بثلمه وسوا كان ذلك قبل
الاخذ بالشفعة او بعده لا تزد لا يتقضى وقولنا وقع البيع على عينه
اخترازا عما اذا لم يقع البيع على عين الثمن فانه يرجع بثلمه ولو اشتريا
ولا يرجع بقيته شفعه وهذه المسئلة من افراد قوله وفي عوضه يورث
بما خرج من يده او قيمته اي ان فاق وقدياق هذا باخذ بالشفعة
وتقدم ان المراد بالعرض ما قابل التقط المسكوك فالجمل حكم حكم
العرض لا التقط ولذا بان على الجمل وقوله ولم يتقض الخ يمكن بيانه
ان يرجع الشفيع على المشتري بارسا العيب لا تدفع له قيمة العيب
سليما قسرين انه عيب وقيل يتقض ما بين الشفيع والمشتري وعليه
فيرجع المشتري على الشفيع بمثل ما دفعه في الشفعة وهو قيمته
وان وقع ثمنها بطلت **ي**عني لو وقع الاستحقاق في الثمن
او الرد فيه بيب قبل ان ياخذ الشفيع بالشفعة فانها تبطل اي لا شفعة
لم لا تتقاضى البيع حينئذ بين البائع والمشتري والشفعة فرع صحة
الملك مالم يكن الثمن تقدا كما مر **و**ان اختلفا في الثمن فالقول للمشتري
بيمين فيما يشبه **ي**عني ان المشتري اذا تنازع مع الشفيع في قدر الثمن
الذي وقع به البيع في الشفعة فالقول في ذلك قول المشتري بيمينه
لانه مدعا عليه وهذا اذا اتي بما يشبه ان يكون ثمن الشفعة وانما
يخلف المشتري حيث ائتم ان حقق الشفيع عليه الدعوى بان يقول
لم انا كنت حاضر البيع وان الثمن اقل مما قلت فان لم يحقق عليه الدعوى
فانه لا يخلف عليه الا شهره كما في التامل الا اذا كان ثمنها وقوله **م** كغير
برغب في مجاوزه **ي** تشبيه في ان القول قول المشتري والمعنى ان الملك

او القاضى اذا رغب في دار مجاورة لداره فاشترى لها يوسع لها بينه
وما يشبه ذلك فان القول قول فيما اشترىها به اذا اتى بما يشبه ما يمكن
ان يزيد فيها ولا يمين عليه فان لم يأت بما يشبه فالقول قول
الشفع فيما يشبه وبعبارة تشييب بما قبله في قول قوله وان لم يأت
بما يشبه لانه اذا اتى بما يشبه دخل في الاول فان قيل كيف يقول
ان القول قوله وان لم يأت بما يشبه مع انه في المدونة قيد قول قوله
بما اذا اتى بما يشبه فالجواب ان الفرض هنا في السهم الذي يدعيه
غيره لا يقيد مطلقا بل لا بد ان يكون ما يدعيه مما يمكن ان يزيد
فيها كما فسره المحقق كلام المدونة ويصح ان يكون قوله كغيره في مثالا
لدعوى السهم يعني ان الكبير الذي يورث في الدار المجاورة له اذا
اشترى اتصالا قيمه حركته او لا شركة له فيه فانه يقبل قوله في الثمن
لان دعواه مشبهة **ب** والا فللشفع **ب** اي وان لم يأت المشتري
بما يشبه فالقول قول الشفع اذا اتى بما يشبه يدل عليه قوله **ب** فان لم
يشبهها خلفا ورد الي الوسط **ب** اي وان لم يأت واحد مني بما يشبه
فالقول قول الشفع الى ثمن وسقط له في اخذ به ونفي
للمالك على التاكل وبعبارة المراد بالوسط قيمة الشفع يوم البيع
بالم ترد على دعوى المشتري وما لم تنقص عن دعوى الشفع كذا
ينبغي **ب** وان فكل مشتري في الاخذ بما ادعى او ادي قول **ب** **ش**
هذه مسئلة مستقلة تنزع فيها البايع والمشتري في قد ركن بان
قال البايع بعتك بمسقة مثلا وقال المشتري بل خمسة ونحوها
اليمين على المشتري من دعوى البايع فنكل عنها وحلف البايع واخذ
المسقة ثم قام الشفع باخذ بالشفعة فهل ياخذها بما ادعى به المشتري
وهو الخمسة او بما ادعى للبايع وهو المسقة في ذلك قولان والقوية

عليه ان

ق

على ان التنزع بين البايع والمشتري لا بين الشفع والمشتري قوله
ففي الاخذ بما ادعى او ادي اذا لا يتصور ذلك في التنزع بين الشفع
والمشتري وخرج الم هو المثل لك ما تمه **ب** وان ابتاع ارضا بزرعها
الاخضر فاستحق نصفها فقط واستشفع بطل البيع في نصف
الزرع لبقايم بلاء **ب** يعني ان من ابتاع ارضا بزرعها الاخضر
ثم استحق شخص نصف الارض دون الزرع وهو مراده بقوله فقط
فان اخذ هذا المستحق النصف الثاني بالشفعة فانه يرجع الزرع كله
للبايع وعليه المستحق كذا النصف المستحق من الارض دون ما اخذ
بالشفعة اذا استحققت في ابان الزراعة ويبطل البيع في نصف الزرع
الحاين في نصف الارض المستحق لاجل بقايم بلاء **ب** وقد علمت ان
الزرع الاخضر لا يجوز بيعه منفردا عن الارض على البعالة لكن البطلان
لا يتقيد بالا استشباع كما يوجبهم كلام المؤلف كما ياتي بيانه ونحوه
الاخضر انه لو كان باسالم يكن الحكم كذلك وهو كذلك نصحة البيوع
في الزرع حينئذ استقلاله وكذا ان لم يحصل الاستحقاق حتى يبيع
ونحوه ان النصف انه لو استحق جميعها فانه يتعين الرد كما مر في
باب الخيار فان قيل البيع يبطل في نصف الزرع سواء استشفع ام لا
فلم صرح بقوله واستشفع فالجواب انه صرح به لبيان ان اذا استشفع
يبطل البيع في الزرع جميعه كما هو ظاهر المدونة فيمن انه اذا
استشفع يبطل في نصف الزرع خاصة كما جلت عليه المدونة ثم شبه
في البطلان قوله **ب** كالمشتري فقطعت من جنان بازا حانه ليتوصل له
من جنان مشتريه ثم استحق جنان المشتري **ب** والمخبر ان من اشترى
قطعة من جنان رجل بازا حانه ليتوصل الي هذه القطعة
المشترقة او بما ادعى للبايع وهو المسقة في ذلك قولان والقوية

ثم استحق جنان المشتري فان البيع ينفع في القطعة المشتراة
لنفايتها بلا مرئ متصل لها منه ويصح في قوله كمشري قطعة
الاضافة والتتوين وقوله لم للشيء المشتري وفي بعض النسخ بدل
المشتري البايع وهي غير صواب لان اذا استحق جنان البايع فلا
يتوهم في نقض البيع قولا واحدا سواء اشترى القطعة على الصورة
التي ذكرها او غيرها لان من جملة جنان البايع القطعة المتاع
ورد البايع نصف الثمن ولم نصف الزرع وخير الشيع اولا
بين ان يشفع اولا فيخير المتاع في رد ما بقي **س** ثم بعد الكلام
على مسيل الارض المبيعة بزرعها الا خضو والمهي ان البايع
يرد على المشتري نصف الثمن لان الارض لما استحق نصفها
بطل البيع في النصف المستحق وبطل ايضا في نصف الزرع الكاين
فيه لبقايم بلاء ارض وهو للبايع وحيد بخير الشيع قبل المشتري
وهو مراد في بقوله اولا بين ان ياخذ النصف الثاني من الارض
فقط اي دون الزرع بالشفعة اولا لان الزرع لا شفعة فيه ولو
بيع مع ارضه كما مر فان اخذ بالشفعة فلا كلام وصارت كلها
للمستحق وصار الزرع كله للبايع على قول مرجوح كما ياتي وصار
الثمن كله للمشتري وان لم ياخذ بالشفعة فان المشتري بخير في
رد ما بقي في يده من الشفعة وهو النصف الاخر ياخذ جميع ثمنه
لان قد استحق من شفعتهم مال بالمال وعليه فيه ضرر وان ينسك بنصف
الارض ونصف الزرع ويرجع بنصف الثمن قال ابن ناجي خبره بن النعمان
هنا ولم يخبره في الخواج لانه من فعل الله والاستحقاق والعيوب
من فعل البايع لانه ادخل المتاع في ذلك فافترق الحكم بينهما وبما في
ولم يبين لمن يكون الزرع الذي في نصف الارض الماخوذة بالشفعة

حيث

حيث اخذ بها وتنفق ما قدمه المولف من التليل انه يكون كله
للبايع لبطان البيع فيه ايضا لبقايم بلاء ارض وهو قول مرجوح
والراجح انه للمشتري كما يفيد كلام الشيخ عبد الرحمن انظر نصه
ولما جري ذكر الشفعة فيما سبق في قوله عقارا ان انقسم ناسبا
يمتد باب الشفعة بباب الشفعة فقال **باب** ذكر فيه الشفعة
وانواعها والمختصوم لهم والمختصوم عليهم وغير ذلك من فروعها
وما يتعلق بذلك جميعه قال الجواهر في اسم المال وتقاسمها واقسامها
بينها والاسم للشفعة مؤنثة وانما ذكرت في قوله تعالى فارقوه من
بعد قوله واذا حضر الشفعة لانه في الميراث والمال وقال في
المعرب القسم بالفتح قسم القسام المال بين الشركاء فرقه بينهم وعين
انصاهم ومنه القسم بين النساء والقسم بالقسر النقيب وحد من
ابن عمره فقال الشفعة تقسيم مشاع من مملوك ما لکن معينا
ولو باختصاص تصرف فيه بقرعة او تراض فيه دخل قسم ما على مدتين
ولو كان غاييا قل الشفعة عن بن حبيب ورواه بن سهل في طعام سلم
الى فتول من مملوك ما لکن اختاره من فحين المشاع في ملك مالك
وفي بعض نسخ من عرفت فاكثروا به بصيرت فريقتا جاحا وقوله معينا
اخرج به ما اذا صيره غير معين وقوله من مملوك متعلق بمشاع
ومعنا مملول ثا ان لقوله نصير والاول المضاعف اليه واخرج به
ما اذا صيره غير معين كما مر وقوله ولو باختصاص تصرف فيه جملة
مطلوقة على حال مقدرة قبلها تنهيه صيره باختصاص اي
اختصاص كان ولو باختصاص تصرف ولما كانت الشفعة تنقسم
الى ثلاثة اقسام مهاباة وتراض وفرعة والمختصوم ينقسم الى بكيل
وموزون والي عقار وعروض ذكر ما جيم محال الشفعة لانها قد

فق

مشتراك بين هذه الاصناف والاصناف فراد في رسمه قوله ولو باقتضا
قصر في اي سوا كان التبيين بكيلا او وزنا ولو كان يتصرف في ولو
كان تبيين كل شريك يقتصر بالتصرف في المشاع الممين ولم يذكر
الشيخ الثالث وهو المهايأة قلت بل ذكره وهو يعني قوله باقتضا
تصرف وهو منتهى الغاية وقوله ويدخل فيه اي في التراضي قسم
على مدينه الخ هذا خلا في المذهب والمذهب ما ذكره في المدونة
بقوله وان ترك ديننا على رجال لم يجز للورثة ان يقسموا الرجال فقصر
في مدينه مدينه وليقسموا ما على كل واحد انتهى ومن المعلوم ان القسمة
بالترعة لا تدخل فيها على مدينه واحد ولعل الشيخ راى ان الرسم يم
المشهور وغيره وأشار المولى الى الاول منها وهي قسمة المنافع
بقوله **القسمة** ثانيا في زمن **ش** اي حقيقة القسمة وطبيعتها
مضافة وقرعة وثانيا يقال مهايأة لان كل واحد هي حاجه
بما دفع له ومهايأة لان كل واحد هي له ودفع اليه ويقال
بابا لان كل واحد وجب صاحبه الا يستمتع بحقه في ذلك الشيء مرة
معلومه وقال بن عرفة وقسمة المهايأة هي اختصاص كل شريك
بمشتراك فيه عن شريكه زمانا حيا من متجدد او متعدد وتجزؤ في
نفس متضمنة لاني علمته انتهى وحاصله انه لا بد فيها من تعيين
الزمن اتحد المقسوم كعقد بينهما او تعدد كعقد بين بينهما قال كل
لصاحبه يخدمني انا يوما او شهرا وات كذلك فان ذلك من
المهايأة وكانت اجارة فلا تدخل قسمة متضمنة عبد بن علي ان
كل واحد يخدم عبد حيث لم يقيد ابر من معين وطريقه بن الحاجب
وابن رشد انه لا يشترط في المهايأة تعيين الزمن ونص بن الحاجب
المهايأة لازمة ان حدثت بر من حين سوا كانت في شيء واحد

او في

او في متعدد وغير لازمة كما ان من اتحد كل واحد منهما دارا سكنها من
غير تعيين زمن فكل واحد منهما ان يدخل بيتي شائتي بالمعنى فيجوز
ان يكون المولى اشار بهذا بل هو الظاهر من كلامه اذ قوله في زمن
يشمل الممين وغيره وقوله كخدمة عبد شهر الخ مثال لاحد النوعين
والظن بالمولى انه لا يبعد لعماله بن الحاجب حيث ارفق كلامه في
توضيحه ان ابن عرفة اشار لتقريب كلام بن الحاجب فقال وقول
عباس بن علي ضربان مقاسمة الزمان ومقاسمة الاعيان يومهم عمرو
الثاني عن الزمان وليس كذلك **ش** كخدمة عبد شهرا وسكني دارين
ش اي كخدمة عبد مشترك بين اثنين يخدم هذا شهرا وهذا شهرا
وكذلك ركوب الدابة فالكاف مدخله لغير الخدم ولما قارب الشهر
وكذلك تجوز قسمة النخيل في سكني الدار لهذا سنين ولهذا سنين
ومثل الدار النخيل في زراعة الارض حيث كانت مامونة بما يجوز
فيه التقدير والتعيين في قوله كالاجارة في الروم وفي تعيين المدة
لابي ذلك وفي ان قدر المدة هنا كالمدة في الاجارة اذ لا يجوز
اجارة دار لتقريب بعد سنين وتجوز قسمة الدار على ان يسكن احدها
سنتين ويسكن الاخر فدها ودونها على ما يتفقان عليه **ش** لاني علمته
ولو يوما **ش** المراد بالعلمة الكراي انه لا يجوز النخيل في الفلانة كان
ياخذ هذا الكراي يوم وياخذ الاخر كذلك لان الفلانة لا تنضب لانها
تقل وتكثر في نحو اليوم بخلاف الاستخدم واسا ريلو لود قول محمد
قد يسهل ذلك في اليوم الواحد ويستثنى من قوله لاني علمته اللين كما سياتي
فيقيد ما هنا بما هناك **ش** ومراضاة فكما يبيع **ش** هذا ثاني اقسام
القسمة فلا تكون الا برضى الجميع ولا تقتصر بنوع دون نوع وسوا
كانت بعد تقويم ونقد بل ام لا ومعنى قوله كايبيع انها تملك الذات

بها ولا يرد فيها بالعين حيث لم يد خلا متوا كما يأتي وانما شبه المولد
قسمه التراضي بالبيع ولم يطلق عليها البيع حقيقة لما يأتي في قوله
وفي قسمة واحدة كل شيء اي وبأخذ الاخر ثلثه بالتراضي منها فلو
كانت بيبا حقيقة لما جاز ذلك وايضا يجوز قسمته باصله ان يباع
كيلا مع ما اصله ان يباع جزافا مع خروج كل عن اصله ويجوز ايضا
قسمه ما زاد غلظه على الثلث ولم يجزوا ببيع وانما حفت هذه بالمراد
بالمرافاة والسابقة بالمهاياة مع ان الاولي فيها الرضي ايضا لان
المقصود من الاولي التهايني وان كان مستلزما للرضي بخلاف
الثانية فان المقصود منها الرضي وقرة وهي تميز حق هذا
ثالث اقسام القسمة وهي المقصودة من هذا الباب لان قسمة
المهاياة في المنافع كالاجارة وقسمة التراضي في الرقاب كالبيع
والمبياني ان قسمة القرعة تميز حق لانها بيع على المشهور ولذلك
يود فيها بالعين ويجز عليها من اباها ولا تكون الا فيما تملك او
تتضمن ولا يجوز في شيء من المكبل والمورود ولا يجمع فيها حضا
اثنين **س** وكفي قاسم لا يقوم **س** يعني ان القاسم الواحد يكفي لان
طريقه الجرح عن علم يختص به القليل من الناس كالتايف والمثني
والطبيب ولو كافرا وعبد الا ان يكون وجهه القاصي فيستلزم
فيه المدالة واما المقوم للمتلص ونحوه حيث يترتب على تقويمه قطع
او غرم فلا بد فيه من التعدد ولا يكفي فيه الواحد وليس المراد
المقوم لتسليمه المقسومة فان الذي يظهر من كلامهم ان القاسم
هنا هو الذي يقوم المقسوم ويدل له انه لو كان المقوم غيره لم
يات القول بان لا بد من تعدد لان العمل حينئذ ليس على قوله بل على
قول المقوم ثم ان الاحتياج للقاسم والمقوم انما هو في قسمة

القرعة

القرعة كما لا يخفى **س** واجزه بالعدد **س** يعني ان القاسم اجزه على
عدد الورثة فمن طلب القسم او اياه لان قسمة القاسم في تمييز النصيب
اليسير كقسمة في تمييز النصيب الكثير وكذلك اجرة كاتب الوثيقة والقشير
في اجرة القاسم والبا يعني على وبينني ان يكون المقوم كذلك للمصلحة
المذكورة **س** وكذا **س** اي يكره للقاسم ان يأخذ الاجرة من قسم لهم
من التباي وغيرهم وان كان يأخذ قسم او لم يقسم فهذا حرام وان
استأجره رشيد لنفسه وليس مع تباي فهذا مباح وكذا اذا فرغ من
من بيت المال وقسم القطار وغيره بالقيمة **س** يعني ان القطار وما
اشبهه من القومات يقسم بالقيمة لا بالعدد ولا بالمساحة واسموا
اختلف البنا او اتفق وسوا اتفق العرس او اختلف اذا لم يعرف
تساويه الا بمعرفة قيمته فلا بد من التقويم واما ما يكال او يوزن
واتفقت صفته فانه يقسم كيلا او وزنا كما عند بن رشد وفتوي
السيدي وفتوي بن عرفة وعروة للباي ان المتليات كالمتومات
س وافرد كل نوع **س** يعني ان قسمة القرعة يفردها كل نوع
من انواع المقسوم او كل صنف من اصناف المقسوم اذا كان متباعدا
على حدته ولا يجمع بينهما نوعين ولا بين صنفين من المقسوم
ان رشد لا يجمع في القسمة بالسهم المدور مع الحوايط ولا مع الارضين
ولا الحوايط مع الارضين وانما يقسم كل شيء من ذلك على حدته انتهى
وظاهر قوله وافرد كل نوع ولو لم يحتل القسم غير انه اذا لم يحتل القسم
يباع ويقسم ثم اذا لم يترافيا على شيء لان المراد بافراده عدم ضممه في
القسمة الي غيره واما كونه يقسم او يباع فشيء اخر وسياتي وافرد
كل صنف كتقاع ان احتل ونحوه انه اذا لم يحتل يقسم الي غيره
ويقسم قالم ابو الحسن فقد بان ان ما لا يحتل القسم من انواع القطار

والحيوان يباع ويقيم منه بخلاف كالتفاح والفرق ان كل نوع من انواع
الحيوان والمقار يقصود وتختلف الرغبة فيه بالاختلاف في اصناف
الثمار **ص** وجمع دور واقرحة **ش** يعني ان الدور يجمع على حدتها في
صفة القرحة بشرط تقاربها كالميل وكذلك الاقرحة جمع قراج بفتح
القاف قاله عياض كزبان وارمنة يجمع على حدتها والافرحة هي
المرجة التي لا بنا فيها ولا شجر قاله الجوهري وفي المدونة الاقرحة
احدها قرح ولا يبعد صوابه ان يجمع كقنبر واقرحة وبير وابرة
فتقول وجمع دوراي مع بعضها واقرحة اي مع بعضها فالواو يعني
او كما هو في بعض النسخ لا الدور الي الاقرحة اي الغدان لا يضر
متباينان وقوله ولو يوصف بمال في مقدر اي ان كانت الدور
او الاقرحة حية ولو كان النقيين يوصف وتقتضي حل الشئ ان قوله
ولو يوصف راجع لقوله وقسم المقار وهو ظاهري ويصح ان يرجع
لقوله وجمع وذلك لان يستفاد من جمعه بالوصف انه يقيم به
ص ان تساوق قيمة وزغبته وتقارب كالميل **ش** شرط المؤلف للجمع
شرطين الاول المساوي في النفاق اي القيمة والرغبة الثاني التقارب
في المسافة كالميل والميلين فاكثر من ذلك لا يجوز الجمع فيه وقوله
وتقارب كالميل اي تقارب امكنتها كالميل اي ان يكون كالميل
جامعا لاكتنه جميعها لكن الجمع بالشرط المذكور انما يكون اذا دعي
الي ذلك ادهم واليه اشار بقوله ان دعي اليه ادهم فالضمير المجرور
بالحرف يرجع الي القسم وبعبارة والمبني ان محل جمع الدور وغيرها
في القسم ان دعي اليه بعض الشركاء ليجتمع له خطه في موضع واحد ولو
اي الباقون من ذلك ويجوز على الجمع من اباه من الشركاء بالنع على
القسم بقوله ولو يعلد وسبحا والبعل ما يشرب بمروقه من رطوبة

الارض

الارض من غير سقي سوا ولا غيرها والسبح هو الذي يسقي باليمون
والانهار والمبني ان الغدادين البعل والغدادين السبح اذا شاق
في القيمة والرغبة فانه يجوز جمع ذلك في القسم لانها بركيان زكاة
واحدة وهي بخلاف ما يسقي بالنضح والالة فان زكاته نصف
المشرف يجمع على حدة ولا يجمع مع واحدة منها **ص** الا معروفه
بالسكني والقول لمفرد **ش** يعني ان الدور والمعروفة بالسكني
لبيت او للورثة اذ كانت تحمل القسم على انفرادها فمن يطلب
من الورثة قسمها على انفرادها فانه يجاب لذلك وان ابي غيره
ذلك ويقيم ما سواها من الدور على انفرادها وتوالت المدونة
على ان القول لمن دعي لجمعها وانها كغيرها واليه الاشارة بقوله
وتوالت ايضا بخلافه وهو ان القول ليس لمفرداتها فتجمع في القسم
مع غيرها فالانستنا من قوله وجمع دور واقرحة وجيب لا يحتاج
لقوله والقول لمفرداتها اذ قد اشترط في الجمع الدعا لذلك وقد
استثنى منه هذا الفرع فلم انه اذا حصل الدعا الي الجمع لا يعتبر فلم
منه ان القول لمن اراد افرادها بالقسم اي ان احتملت والاضمة لغيرها
ولا تباع ويقيم ثمنها فليست كغيرها مما لا يحتمل من انواع المقار
والمراد باحتمال القسم ان يحصل لكل واحد من الشركاء واحد كامل او
الترك ذلك في نحو الحيوان وجوز يجمع به انتفاعا يباحش الانتفاع بكل
المشوم في نحو الدار **ص** وفي القلوة والسفل نا وبلدان **ش** اي هل يجوز
ان يجمع بينهما في القسم بناء على انها كالشيء الواحد او لا يجوز الجمع بينهما
في قسم الفرعة بناء على انها كالشيئين المختلفين ولا يجمع بين ذلك فيهما
واما قسم المرافعة فيجوز الجمع بينهما بخلاف **ص** واقرده كل صنف
كتفاح ان احتمل **ش** يعني ان كل صنف من اصناف المشوم كالزمان

والخوخ ونحوها اذا كان مفردا على حدته في حايطة فانه يقسم وحده
ان اختم القسمة والاقسم مع غيره **مس** الا الحايطة فيه شجرة مختلفة
اي فانه لا يفرد ويقسم ما فيه بالقيمة ولا يلتفت الى ما يصير في حيا
احدهم من الوان الثمرة قال فيها واذا كانت الاشجار مثل تفاح ورماد
وانج وغيره وكلها في جنان واحد فانه يقسم كله مجتمعا بالقيمة
ويجمع لكل واحد حظه من الحايطة في موضع واحد فتقوله تخلفه يريد
وتخلطه اذ مع عدم الاختلاط يفرده كل صنف انتقاوا انما جازت
الفرقة هنا مع انها لا تدخل في صنفين للضرورة **مس** اوارض شجرة
متفرقة **مس** مطوق على حايطة واليمين ان الارض التي فيها شجرة متفرقة
فانها تقسم مع شجرها جميعا اذ لو قسمت الارض على حدة صار لكل شجرة
واحد شجرة في ارض صالحة والباقي شجرة معي مع وكلامه مشعر
بكون الشجر فيها ولو قال اوارض فيها شجرة متفرقة كان احسن **مس** وارج
صوف على ظهور ان جزوان لكن نصف شهر **مس** يعني انه يجوز قسم
الصوف على ظهور الفتم على ان يجزاه الان او الي ايام يسيرة كالخمس
عشر يوما ونحوها وظاهره سوا كانت القسمة بالقرعة او بالتراضي
كما عليه بعض الشراح ونقل الشيخ كرم الدين ان هذه المسئلة والمسئلة
بعد هاتين قسم المراضاة فقط **مس** واخذ وارث عرضا واخر دينان جاز
بيعه **مس** يعني ان من ترك عرضا وديونا على اقوام شتى فانه يجوز
لاحد الورثة ان ياخذ العرض وياخذ الاخر الدين بشرط ان يجوز
بيع الدين بان يكون الذي عليه الدين حاضرا مقرا بما اخذه الاحكام وانظر
هل حصول الاقرار كاف عن الجمع بينه وبين الغياب وهو الظاهر ولكن
ذكرت عن ابن تاجي ما يفيد انه لا يكفي ولا بد من الجمع واقرار المدين
فانظروا واشعروا واخذ وارث عرضا واخر دينان اخذ احدهما دينان

لا يجوز

لا يجوز وهو كذلك قال مالك وان ترك ديونا على رجل لم يجوز الورثة
ان يقسموا الرجال فتصير ذمة من ذمة وتقسيمها ما على كل رجل قال
مالك سمعت بعض اهل العلم يقول الذمة بالذمة من وجه الدين بالدين
قال بن حبيب ويجوز قسم الدين اذا كان على رجل واحد ولو كان الغريم
غائبا لانه لا فرق في اتية **مس** واخذ احدهما قطيعة والاخر قميصا
مس اي وكذلك يجوز ان يقسم الجود في اخذ احدهما قطيعة فولا
او عدسا وما اشبه ذلك وياخذ الاخر قميصا ومجولة يريد بها
يبعد حيا في المد وتوالا فلا لان فيه بيع طعام بطعام غير يبيد وكلام
المولف في القسمة بالتراضي لا في القسمة بالقرعة لانه لا يجوز الجمع
فيها بين صنفين **مس** وخيار احدهما كالبيع **مس** اي وكذلك يجوز ان يقسم
ويكون لاحدهما او لكلا الخيار وسواء دخل على ذلك او فعلاه بعد القسم
وسواء كان المقسوم دارا وعرضا ويكون مقدرا امه الخيار هنا كذا
مد ترفي البيع باعتبار السلع وما بعد في البيع رضي او رد ابيد هنا
ويصح رجوع قوله كايبيع ايضا الى قوله واخذ احدهما قطيعة الخ
فيفيد ان ذلك يد ابيد كما مر ولا يرجع الى قوله واخذ وارث عرضا الخ
لان قوله ان جاز بيعه يعني عن ذلك **مس** وغرس اخري ان اتلفت شجرة
من ارض غيبك ان لم تكن ارضي **مس** يعني ان من كانت له نخلة او شجرة في
ارض غيره فاتلفت بامر سماوي او قلعها صاحبها او غيره فانه
يجوز له ان يفرس مكانها اخري من جنس الملوحة او من غير جنسها
بشرط ان لا تكون ارض من الاولي سوا كانت زيادة ضررها من جهة
عروضها لا انها تقربها من الارض او من جهة فروعها لا انها تظلم
الارض اي تستر الشمس عنها فتصف قوتها وتضعفها ولو اختلفت
هذه النخلة الى ثد عيم فليس له ان يدعيها الا في حرمها قال ابن

لا

سراج وفيهم من قوله اخري انه لا يفرس اثنين وكذا في المدونة وظاهره
ولو كانت الاولي شجرة جيزة **م** كفر سخر بجاب فتركها الجارية في ارض
س التشبيير في الجواز والمعنى انه اذا كان لشخص نهر في ارض قوم
فيجوز لهم ان يفرسوا بجانبه اشجارا وليس للشخص منهم من ذلك ولو
كان يفرس بالاعلى ظاهر المدونة وفيه اللحن في عدم الضرر بان كانت
عروق الشجر تقوس في الما فيقل جريم وهو يقتضي كون التشبيير تاما
بما قبله فقولهم كفرس اي كفرس بجودي الارض فالقصر عايد على الغير
المتقدم لكنه مراده غير ما يريد به او لا اذا المراد به اولا غير ما لك الشجرة
وثانيا غير ما لك النهر وهو ما لك الارض ففوس النوع المسمى في
البديع بالا ستمتد ام فلو قال كفرس ذي ارض بجاب فتركها كغيره
لكان اظهر واخصر **و** حلت في طرح كناسته على العرف ولم ينظر
على حاقته ان وجدت سعة **س** التنايب الفاعل والمعنى انك اذا كنت
تترك الجارية في ارض غيرك فانك تحمل في طرح كناسته على عرف اهل
البلد الا انه اذا جرى العرف بالطرح على حاقته التي بها الشجر فليس
له الطرح بها ان وجد سعة والا طرح عليها فقولهم ولم ينظر على حاقته
ان وجدت سعة كالمستثنى مما قبله ومراده بحاقته حاقته التي بها شجر
وكذلك في بعض الضخ شجرة بدل حاقته ولو قال المولى بعد قوله
على العرف الا بحاقته التي بها شجر ان وجد سعة والا طرح عليه لكان
اظهر **س** وجاز ارتواقه من بيت المال **س** يعني ان القسام يجوز ارتواقه
من بيت مال المسلمين كالقضاة والعمال وكل ما يحتاج اليه المسلمون
وحاصلهم على ما في التوضيح والمدونة ان الامام اذا رزق القسام
من بيت المال فذلك جائز بلا خلاف فقسما ام لا وان رزقهم الامام
او القاضي على ان لهم في كل ترك او شركة كذا وكذا فقسما ام لا فذلك ممنوع

بلا

بلا خلاف وان جعل ذلك لهم على القسام وقسموا فذلك مكروه واما
الشركا او الورثة اذا تراضوا على من يقسم لهم باجر معلوم فذلك جائز
بلا خلاف **س** لا شهادة **س** يعني ان شهادة القسام على من يقسم
لهم ان كل واحد منهم وصل اليه نصيبه فان ذلك لا يجوز ولو نقد
وكان عدلا لانه شهادة على فعل نفسه وهذا اذا شهد عند غيره
القاضي الذي ارسله بان عزل او مات واما ان شهد عند من ارسله ولو
بعد عزله حيث توفي وشهد عنده حال الولية فانه يعتمد على ذلك
ويحكم ويعذر الحكم بها وقد يقال لا يحتاج كلامه الى التقييد بذلك
لان الاعلام بها اذا كان عند من ارسله لا يسمى شهادة وانما يسمى
اخبارا **س** وفي قيسر اخذ احدهما ثلثين **س** في قيسر متعلق بجار واحد
معطوف على ارتواقه اي وجاز في شركة قيسر سعيهما على حد سواء اخذ
احدهما ثلثين واخذ الاخر ثلثين بقصد المعروف ولا يشكل ذلك بان
قد فصل بين الماطف والمعطوف باجبي لان ذلك منيب بما عدا الطرف
والجار والمجور وفي المسئلة نزاع وهذه قسمة مراضاة فقط بان
قراضا على قسمة على ان ياخذ هذا الثلث وياخذ الاخر باقية او قسمة
مراضاة وقسمة بنا على دخول القرعة في الميلي كما عليه الباجي واقتي
به بن عرفة ورحم صاحب المياري بان قراضا على اخذ احدهما الثلث
والاخر الباقي من غير تعيين من ياخذ الثلث من غيره واقتراعا لتعيينه
واما دخول قسمة القرعة فيه فقط فلا اذ لا بد من الرضى منيها بالتفاضل
ثم ان كلام المولى منيب بما اذا استوي الثلث والثلثان في الجودة **س**
والرداة والا فلا يجوز كما يفيد قوله لان زاد عين او كيلة لانه
من كلام المولى ان زيادة العين او الكيل مع استواء القيسر جميع في
الجودة والرداة غير متنع وهو ظاهر المدونة كما قاله بن باجي **س**

لأن زاد عيننا أو كيل لانه **ش** حناه اقتسم العيين على حدة وزاد
 احدهما عيننا لصاحبه لاجل دناءة في نصيبه او اقتسم الطعام على
 حدة وزاد احدهما طعاما لصاحبه لاجل دناءة في طعامه فان
 ذلك لا يجوز له وراى الفضل من الجانيين في الفرعين ومحل المنع
 اذا اختلف المقسوم بالجوذة والرواة واما مع الشاوي في
 الجوذة فلا تمتنع الزيادة وهو ما اشار اليه باول كلامه في قوله وفي
 قفيز اخذ احدهما **ش** وفي كئلتي قفيزا وثلاثين درهما اخذ احدهما
 عشرة دراهم وعشرين قفيزا ان اتفق الفتح صفة **ش** يعني ان المشتركين
 في ثلاثين قفيزا من الطعام وفي ثلاثين درهما من القفيز يجوز لها
 ان يقتسما ذلك على التقاضل فياخذ احدهما عشرة دراهم وثنا وعشرين
 قفيزا من الطعام كيلا ويأخذ الاخر عشرين درهما وعشرة اققرة
 من الطعام ووجه الجواز انها قسما الدراهم على التقاضل والفتح
 على التقاضل كما علت فليس ذلك كالبيع المحض والا كما جاز ومحل
 الجواز ان يكون الفتح متققا في الصفة كسمر او محموله تقيا او غلثا
 فان اختلفت صفتهم لم يجز لا خلا في الاعراض فيستحق المعروف ولان
 عدولهما عما هو الاصل الذي هو اخذ كل واحد حصته من العيين
 والا فقرة الى غيره انما يكون لغرض وهو هنا المكايسة وهذا
 التعليل يقتضي انه لا بد من اتفاق صفة الدراهم ايضا وهو كذلك لكن
 ظاهر ما قد مناه عن الجزم انه لا يعتبر اتفاق صفة الدراهم وهو ظاهر
 لان الدراهم لا توادعها بخلاف الفتح وخوه **ش** ووجوب غزلية فتح
 لبيع ان زاد غلثه على الثلث **ش** يعني انه يجب على الشخص اذا اراد بيع
 حب من فتح وغيره ان يقول ان زاد غلثي على الثلث لان بيعه علي
 ما هو عليه من الفرور وان كان الثلث قد دون فتستحب الغزلية واليه

اشار

اشار بقوله والاندبت فلو قال حب بدل فتح لكان التمل وفي بعض
 النسخ كبيع بالكاف لا باللام والشرط راجع لما بعد الكاف وعليه
 يفهم منه اعتباره في القسمة بالاولى لانه اذا كان البيع انما يجب
 فيه الغزلية ان زاد الفلث على الثلث فالقسمة كذلك فلا يجب
 فيها الغزلية ان زاد الفلث على الثلث مطلقا بل ان زاد على
 الثلث لكن يظهر من كلامه جمع انه لا يجب الغزلية في القسمة ولو
 زاد على الثلث لانهما متيزخو لا بيع فيفتقر بينهما ما لا يفتقر
 فيها ما لا يفتقر فيه وظاهر كلامه اني الحسن على المدونة
 مساواتها للبيع **ش** وجمع بزول وكثوف وحرير **ش** يعني ان البر
 يجوز جمعه في قسمة القرعة ولو كان كل صنف محتمل القسمة
 على افراده ولو كان بعضه مختطا وبعضه غير مختط والبر بيع النبا
 اطلته في الكتاب على كل ما يلبس كان صوفيا او اخر او كانا او فظا
 او حريرا مختط او غير مختط وقوله وجمع برأي بعد ان يقوم الكنان
 وحده وكذا الصوف والخزير وما اشبه ذلك فهي تقوهر على افراد
 وجمع في القسمة لانها عندهم كالنوع **ش** كالبعل وذات بئر او غرب
ش يعني ان البعل وهو الذي سقى بئنه وادخلت الكاف التشبيح وهو
 الذي يروي بالما الواصل اليه من الاودية والاسهار وزكاته هما
 بالمشتر لا يجوز جمعهما في قسمة القرعة مع ذات الغرب وهو الدلو
 الكبير اي الارض التي سقى بالغرب او مع ذات العير اي السائبة
 لان زكاتها نصف القسمة وبعبارة وذات الغرب لا تقاير ذات
 البئر لانها بئر ايضا فيقتدر ما يتقاربان به اي وذات بئر يدوكا
 وبير ذات غرب اي دلو كبير فيقار **ش** ومثرا وزرع ان لم يجداه **ش**
 اي وكذا لا يجوز قسمة الثمر في قسمة بئر بالحرص قبل بدو صلاحه

وكذلك لا يجوز قسم الزرع القائم في أرضه بالخرص قبل بدو صلاحه
 أنه ان لم يدخل على قطعه بأذ خلا على التبنية أو سكتا
 القسمة هنا بيع وهو لا يجوز ببيع منفردا قبل بدو صلاحه
 على التبنية أما إذا بدا صلاحه فالمنع من باب أولى في قسمه
 بالخرص على أصوله لأنه ربوي والشك في التماثل كتحقق التفاضل
 وعليه حمل قوله الآية أوفي أصله بالخرص فلا يتكرر مع ما هنا
 لا اختلاف الموضوع وأصل الحق الحداد على حقيقة ومجازة لأن
 الجذب بالحجة والمصلحة خاص بالتمار وأما جزم الزرع فلا
 كقسمة بأصله **س** يعني أن قسم ما ذكر من الثمر والزرع مع
 الأصول قبل بدو صلاحه على التبنية لا يجوز وأما على الجذب فإنه يجوز
 والمراد بأصل الزرع أرضه وأصل الثمر التجر وأما قسم ما بدا صلاحه
 مع أصله فإنه ممتنع ولو دخل على جذده لأن فيه بيع طعام وعرض طعام
 وعرض وأفراد المولف الضمير تكون المطفأ ووجوبه فالتشبيه تام
 خلا فالقسم من أنه تشبيه في منع قسم الثمر بأصله ولو دخل على الجذب انظر
 الشرح الكبير **س** أوقا أوزعا **ع** عطف على أصله أي أن قسم الزرع قفا
 وهي الخزم التي تربط عند الحصاد أو مدارعة بالمساحة بقسمة
 أو غيرها وهو قائم على أرضه ممتنع سواء بدا صلاحه أم لا وإنما ممتنع
 قسم الزرع قفا وجازيعة جرافقا لكثرة الخطر هنا لا اعتبار شروط
 الجراف هنا في كل من الطرفين بخلاف البيع فإنها إنما تعتبر في طرف البيع
 فقط وهو ألت تامل **س** أوفيه فساد كبقوة أو كغيره **هنا** حذف
 موصوف أي أو قسم فيه فساد وهو مطلق على المنفي والمبني أنه
 لا يجوز قسم ما في قسم فساد لا بالمرافعة ولا بالقرعة لأنه إضاعة
 مال كإيا قوتته والنصر واللوبة والخفان والمصرعين والخاتم والخير

وهو

هنا

وهو عا السيف وما أشبه ذلك وكلام المؤلف لا اشكال فيه على نسخة
 كغيره بالجيم وأخذه وأما على نسخة كخمس تشيئة خف فمشكل لأنه أن
 حمل على منع القسم مطلقا يقتضي منع قسم الحقيقتين مرافعة مع أنه جائز
 كما مصرعين وسائر كل مرد وجين وإن حمل على منع القسم بالقرعة يقتضي
 جواز قسم إيا قوتته بالتراضي مع أنه ممتنع **س** أوفي أصله بالخرص **س**
 عطف على قوله أن لم يجزاه وموضوع الأولى قبل بدو الصلاح كما مر
 وموضوع هذه بعد بدو الصلاح والمعنى أنه لا يجوز قسم الثمر والزرع
 على أصله بالخرص لأنه ربوي والشك في التماثل كتحقق التفاضل والخرص
 ممتنع الخا المحجة وسكون الرأ المحملة الخري والتخري مصدر خرص من
 باب قتل والأسم بالخرص بالكسر وسكون الرا وإشارته بقوله كمثل إلى
 قول ابن القاسم فيها وإذا ورد قوم بقلد قايما لم يجز أن يقتسموه
 بالخرص وليسموه ويسموا ثم لأن ما لا كرهه قسم ما فيه التفاضل
 من الثمار بالخرص فكذلك البقل انتهى قال أبو الحسن حمل سحنون المدونة
 على منع قسم البقل تخريا ولو كان على الجذب عاجلا أي إلا أن يكون على التفصيل
 البين كما ذكره أبو الحسن قبله يسير وانكره بن عبدوس عليه وقال إنما مع ابن
 القاسم قسمه تخريا على اتا خير وأما على الجذب فيجوز وهو مذاهب أشبه
 فكلام المؤلف ليس على إطلاقه بل يقتضي بما نرى **س** إلا الثمر والعنب إذا اختلفت
 حاجة أهلهم وإن بكثرة أهل وقل وحل يعم واتخذ من بسر ورطب لا تمر
 وقسم بالقرعة بالتخري **س** هذا مستثنى من قوله أوفي أصله بالخرص والمبني
 أن الثمر والعنب يجوز قسمهما على أصلهما بشرطه مستثناة لأنه رخصة
 للضرورة وبسببها لا يمكن حررها بخلاف غيرها من الثمار فإنه مبطل
 بالورق والتمر في كلام المؤلف بالثا المثلثة المراد به ثمر التخل يعليل قوله
 واتخذ من بسر ورطب الشرط الأول أن تختلف حاجة أهلهم بأن كان



بعضهم يأكل واخر يبيع وهذا عيال تاكل كثيرا وهذا عيال تاكل قليلا
وبما اشبه ذلك الشرط الثاني ان يكون هذا المقسوم ثوبا كيللا فلا يجوز
قسمه بخمره على أصله اذا كان كثيرا ويرجع في الكثرة والقلة للمعرف الشرط
الثالث ان يكون قد حل بيعه اي بدلا من اصله الشرط الرابع ان يكون
المقسوم سيرا على حدة او رطبا على حدة فلو كان سيرا سيرا ورطبا
وقسما ذلك بان يكون للاحدهما السرة وللآخر الرطب لم يجز وكذا لو
صار ثمر ايا يسالان في قسمه بالخمر على أصله خفيف انتقالا من اليقين
وهو قسمه بالكيل الى الشك وهو قسمه بالخمر لانها قادران على
جذاه وقسمه كيلا او بيعا وقسم ثمر فلا فائدة في تأخيرها وانما
اعتبر الخمر فيها اذا كان المقسوم سيرا ورطبا لانه يبيى الشرط الخامس
ان يقسم بالقرعة لا قها يبيى حتى فلا يجوز بالمراضاة لا فها يبيع مخف
فلا يجوز في المظوم الا ان يقبض ناخر الشرط السادس ان يقسم
بالخمر في الكيل على القيمة ثم يفرع عليه ولو بالوزن فهذا الشرط لا
يفني عنه قوله بالخمر لانه يشمل الوزن والكيل مع انه لا بد منها من
الكيل لكونه اقل عزرا من الخمر بالوزن لتعلق الكيل بما يظهر للناظر
بخلاف الوزن فان تعلقه منوها بالخفة والشغل وهما لا يظهران للناظر
ولو كان في بلد ليس مياره فيه الا الوزن كما هو عندنا بمصر فانما يخري
وزنه لانه مياره كذا ينبغي كما اشار له بعض وانما اخر المؤلف قوله وحل
بيعه عن قوله في أصله ليجمع مع بقية الشروط وانما دخلت القرعة
هنا في المثلي للضرورة وقد يقال ليس هذا امثليا بل مقوم لانه
جواز بالخمر فهو من المقومات **كالباح** الكيس **تشبيه** في الجواز
وهو في قوة الاستثنا من قوله وحل بيعه كما قال الا الباح الكيس فلا
يشترط ان يحل بيعه وقيمة الشروط لا بد منها وهي ان يكون بالخمر

وان

وان تختلف حاجة اهلهم وان يقسم بالقرعة وان يكون بالخمر واما
اتحاده من شراد رطب فلا يتاى ويزاد شرط اخر وهو ان لا يدخل
على التبيخ والافسد والبلع الكيس هو الواح الذي لم يبد صلاحه
فهر كالبس في تحريم التقاضل فيجوز قسمه بالخمر وان كان ربويا
اذا اختلفت حاجة اهلهم بان كان هذا ايا كل بلحا وهذا ايبير بلحا
ص وسبق في الاصل **نقد** م ان التمر والعنب يقسم في أصله
بالشروط المتقدمه واذا اقتسم ذلك كذلك ثم اقسما الاصول
فوقع ثمر هذا اتي أصل هذا وثمر هذا اتي أصل هذا فان صاحب
الأصل سبقي خله وان كانت الثمرة لغيره وهذا مع التشاح وما
مر في باب تناول البناء والبحر الارض في قوله ولكليهما السبقي حيث
لا مشاحة ولذلك عبر هناك بان السبقي له وهذا بان عليه كما يقع
من الفصل **ص** كما يقع المثني ثمره حتى يسلم **نقد** يعني ان من باع اصول
شجره واستثنى ثمرتها فان سبقي الاصول على بايها حتى يسلمها
للمشتري وهو لا يسلمها له الا بعد جذا ثمرته وهذا قول مالك
وهو المشهور وفي الاستثنا يجوز اذا الحكم بوجوب بقا الثمرة المأبورة
للمبايع ولو قال كبايعم الذي لم يثمره لكان احسن وسلم من ارتكاب
المجاز **ص** اوفيه تراجع الا ان يقل **نقد** تقدم انه قال لا كبعل وذات يبر
او غوب ثم عطف هذا عليه والمعنى ان قسمه القرعة لا يجوز اذا كان
فيها تراجع ومعنى ذلك ان يكون بينهما عرضان قيمتهما
عشرون مثلا وقيمة الاخر عشرة مثلا ووقفت القسمة بينهما على
ان من صار له الذي قيمته عشرون يرد على صاحبه خمسة دراهم
لتنقذ القسمة بذلك فانه لا يجوز ان لا يرد كل منهما هل يرجع
او يرجع عليه فحصل العزرا لو كانت القسمة بالتراضي مجاز ذلك وحل

هـ

مع التراجع ما لم يكن ما به التراجع قليلا كالدم في اربعين لحقة الامر في ذلك فانه جائز وببارة والقلم كصفت عشر اولين في ضروع الافضل بين **س** الجوز كذا لا يجوز قسم اللبن في ضروع العقم او غيرها لا قروعة ولا مراضاة لانه مخاطرة وقماري لانه لبن بلبن من غير كيل وظاهره المنع سواء كان متقنا كلين بقر وبقر او مختلفا كلين عقم وبقر الا ان يفصل احدهما الاخر بامر بين علي وجه المعروف وكان اذا هلك ما به هذا رجع فيما به صاحبه فذلك جائز لان احدهما نوك للآخر فضلا بغيره عن القسم كما في المدونة **س** او قسموا بلا مخرج مطلقا **س** يعني ان القوم اذا قسموا دارا او ساحة او سفك وعلوا بينهم بشرط ان لا يخرج لاحدهم على الاخر فانه لا يجوز قسمهم هذه اسوا كانت بالقرعة او بغيرها لان هذا ليس من قسم المسيلتين ومحل المنع اذا لم يكن لصاحب الحصة الذي ليس له في المخرج شيء ما يمكن ان يجعل له فيه مخرجا وظاهره المنع ولو تراخيا بعد العقد على المخرج لوقوعه العقد فاسد ابتدا فلا يتقلب صحته وهو ظاهر والاولى رجوع قوله مطلقا للمخرج لا للمقسم اي انبثق المخرج انتقا مطلقا اي قسموا قسما ملتصقا بشرط انتقا مخرج مطلقا اي من اي جهة من الجهات لا من الامر الاصلي ولا من غيره اما لو قيد بجهة فان كان لم موضع غيرها بصرف اليه بام جاز والا فلا ومثل المخرج المرحاض والملا والمنافع **س** وصحت ان سكت عن **س** يعني ان القسم اذا وقعت في البيوت مع السكون عن الساحة فانها تكون صحيحة ولكل واحد من الشركاء ان ينتفع بالساحة اذا وقعت في نصيب احدهم وليس له ان يمنع غيره من المرور منها واليه اشار بقوله **س** ولشريكه الانتفاع به **س** فقوله ان سكت عن اي عن المخرج من الساحة ولا

يجز

يجز على قسم مجري الماء **س** يعني ان احد الشركاء لا يجوز على قسم مجري الماء اي قسم الماء الجاري فاطلق المجري على الماء الجاري من باب التفسير باسم المحل عن الحال اما ان تراخوا على ذلك فلا كلام في الجواز ومعني قول المدونة ما علمت ان احدا اجازة اي بطريق الجرفان قيل قد فرض في المدونة المسئلة في العين وهي مما لا يمكن قسمها فكيف يقال انها تقسم بالمراضاة فالجواب ان قسمها بقسم الاماكن التي تجري اليها الشركاء كما يرشد اليه كلام الباطني وانما امتنع قسم العين كما فيه من التقص والضرر لانه لا يمكن قسم العين الا في جزئها بين التفسيرين او الانصب وذلك يودي لتقص ما بينهما وانما لم يقسم مجري الماء في محل جريه لعدم تميز نصيب كل بقية لانه قد يتقوى الجري في محل دون اخر فقد تبين ان القسمة لا تتعلق بالعين ولا بمحل جري الماء كما بيناه وحينئذ انما يتعلق القسم بالمانعة ولا يكون فيه الا بالقلد الذي هو عبارة عن الالة التي يتوصل بها لا عطا كل ذي حق حقه فلذا قال المؤلف **س** وقسم بالقلد **س** وحينئذ فلا منافاة بين قوله ولا يجوز على قسم مجري الماء وقوله وقسم بالقلد وذلك ظاهر ان محل مجري الماء على حقيقة واما ان حمل على الماء الجاري اي الذي شأنه الجري فيلزم الكلام الي انه لا يجوز على قسم الماء الجاري وظاهر هذا مع قوله وقسم بالقلد اتفاقا وظاهره ولو جاز وبجواب بان المراد لا يجوز على قسم الماء الجاري اي بغير القلد اذ لا يحصل بالقسم بغيره ما يختص به كل واحد وبتفسير القلد المتقدم يعلم ان قول المؤلف في باب الموات وغيره من قوله وان ملك اولا قسم بقلد او غيره مستدرك **س** كسيرة بينهما **س** قال في المجموعة قال ما لذي الجدران بين الرجلين سيقط فان كان احدهما لم يجز على ما به ويقال للاخر استر على نفسك ان شئت وان كان بينهما امر الا ان يني

مع صاحبه ان طلب ذلك فتقوله بينهما متعلق يكون خاص اي موضوعه
 بينهما ولا يصح ان يكون تقديره مشترك بينهما اذا مشترك الملوک
 بينهما يحرج الاي كما علمت من النص ولا يجمع بين عاصيين الا برضا
 الا مع كزوجته فيجمعوا **اولا** يعني ان قسمته القرعة لا يجوز ان يجمع
 فيها بين عاصيين فاكثروا ام لا الا ان يكون مع المصيبة صاحب
 فرض زوجته فاكثروا ام فان المصيبة تجمع اولادهم بينهم وبين
 صاحب الفرض ثانيا وعلي هذا فالصواب اسقاط الالة الثانية
 ليوافق النقل والتقدير حبيد ولا يجمع بين عاصيين الا برضا
 مع كزوجته لان كلام المؤلف على ظاهره لا يصح اذ ظاهره انهم يجمعوا
 مع كزوجته وان لم يرضوا وان المصيبة فقط لهم الجمع وليس كذلك وانما
 قال فيجمعوا مع علم من الاستثنا لاجل قوله اولاي ان الجمع انما هو
 ابتداء على الدوام وانما في اولادهم ثانيا للاشارة الى انه لا فرق
 بين الاثنين والاكثر اي الا يرفي الجميع من المصيبة ولو قال شركين
 او كما صيغ كان **اولي** كذا في سهم وورثة **ش** تشبيه في مطلق الجمع
 اذ هو في المصيبة برضاهم وفي اصحاب السهم بغير رضاهم والواو
 بمعنى او اذ هما سيلتان ومعنى الاول ان اصحاب كل سهم يجمعون
 في القسم وان لم يرضوا فن مات عن زوجات واخوات لام واخوات
 لغيرهم فان اهل كل سهم يجمعون في القسم ولا يميز قول من اراد منهم
 عدم الجمع فاذا طلبت واحدة من الزوجات مثلا ان تقسم نصيبها
 مفردا لم يكن لها ذلك وتجمع مع بقية الزوجات ومعنى الثانية ما
 اشار له الشارح فاذ كانت الدار لشركين مات احدهما وترك ورثة
 قسمت نصيبين نصف للشريك ثم نصف للورثة ثم ان شاؤا قسم لهم
 ثانيا **وكتب** الشركاء ثم ربي او كتب المتسوم واعطى كلالا **ش** هذا

شروع

شروع في بيان صفة القرعة بين الشركاء وذكرها صفتين الاولى ان القسمة
 بعد المتسوم من دار او غيرها بالقيمة على قدر مقام اقام جزاء
 فاذا كان لواحد نصف دار والاخر ثلثها والاخر سدسها فتجعل ستة
 اجزا ويكتب اسم الشركاء في ثلاثة اوراق كل سهم في ورقة وتعمل كل
 ورقة في بندقة من شمع او غيره ثم يربي بندقة على طرف معين
 من احد طرفي المتسوم اللذين هما سدا الاجزاء وانها وهما ثم يكمل
 لصاحبها ما يلي ما ريت عليه ان يربي ثم يربي ثانيا في بندقة
 على اول ما بقي ما يلي حصة الاول ثم يكمل لصاحبها ما يلي ما ريت
 عليه ان يربي ثم يربي الثاني للثالث ويهد اظهوان كل واحد
 ياخذ جميع نصيبه متصلا ببعض من غير تقسيم في النصيب المصيبة
 الثانية ان القاسم يعدل المتسوم بالقيمة ثم يكتب اسم الجهات في
 اوراق بعد دال الاجزاء يميز كل جزء فيكتب في المثال السابق اسم المتسوم
 في اوراق ستة لصاحب النصف مثلا اوراق ولصاحب الثلث
 ورقتان ولصاحب السدس ورقة وعلى هذا قد يحصل تقسيم
 في النصيب الواحد وهناك صفة ثالثة وهو ان القاسم يكتب
 اسم الشركاء ويحيط تحت سائر على حدة ثم يكتب اسم الجهات
 ويحيطها ايضا تحت سائر اخرى على حدة ثم ياخذ واحدا من اسم
 الشركاء واحدا من اسم الجهات فمن ظهور اسم في حصة اخذ حظه في
 تلك الحصة فتقوله او كتب الخ معطوف على ربي **ش** ومنع اشتراك
ش يعني انه يمنع للشريك او للاجنبي ان يشتري ما يخرج بالسهم لاحد
 الشركاء لانه يبيع مجهول المين وعلل البساطي المنع بان قد يخرج
 ما لا يوافق غرضه وتعذر تسليمه عند العقد بخلاف ما اذا اشترى
 حصة شايعة على ان يقاسم بقية الشركاء فان ذلك جائز وقوله

في اوراق ستة

بعضهم

ومنع الخ اي على البت واما على الجار فلا يمنع على القول بان الجار **محل**
 ولزم **ش** اي التمس اذ وقع على وجه من الوجوه السابقة فمن اراد الرجوع
 منها لم يكن له ذلك لانه انتقل من معلوم الي مجهول **ش** ونظري في دعوي
 جورا وغلط وحلف المنكر فان تناحشا او ثبتا **نقصت** **ش** اي ونظرا لحاكم
 في دعوي احد المتقاسمين الجورا والغلط فان تحقق عدسها منع مدعيه
 من دعواه وان اشكل الامر بان لم يكن متناحشا ولم يثبت بقول اهل
 المعرفة حلف المنكر لدعوي صاحبه ان القاسم لم يحجر ولم يغلط فتقوله وحلف
 المنكر متعلق بمفهوم قوله فان تناحشا او ثبتا **نقصت** فتقوله وحلف
 الخ عن قوله **نقصت** واي مهم بالا فقال والاحلف المنكر لكان اظهر
 في افادة المراد فان سلك المنكر لدعوي صاحبه قسم ما ادعي الاخران
 حصل به الجور والغلط بينهما على قدر نصيب كل واما ان ثبت ما ذكر بقول
 اهل المعرفة او كان متناحشا وهو ما يظهر لاهل المعرفة وغيرهم
 فانها تنقضي القسمة والمراد بالجور ما كان عن عمد وبالغلط ما لم
 يكن عن عمد **ش** كالمراضاة ان ادخله قوما **ش** تنبيه في النظر والتفكر
 اي ونظري في المراضاة ان ادخله قوما بان يقول هذه السلعة
 بكذا وهذه تلك او تكا في هذه في دعوي جورا وغلط فان تناحشا
 او ثبتا **نقصت** فتقوله ان ادخله قوما بان افترقا بعد تقويم لاهلها
 حينئذ تنقسم القرعة بخلاف ما لو وقعت المراضاة بلا تفيد وتقوم
 فانه لا ينظر الي من ادعي الجور والغلط وهي لازمة لا تنقضي بوجه
 ولو تناحشا الجور والغلط لانهما بيع حينئذ ولم تنسبه القرعة
ش واجرها كل ان انتفع كل **ش** يعني ان قسمة القرعة اذا طلبها بعض
 الشركاء اباحا لبعضهم فان الطالب لها يجاب الي سواهم ويحجر عليها
 من اباحها وسوا كانت حصة الطالب لها قليلة او كثيرة بشرط ان يشفع

او مع

كل

كل واحد من الشركاء الطالب وغيره بما ينويه في القسمة انتفاعا
 تاما كالا انتفاع قبل التمس في مدخله ومخرجه ومربط دابته وغير
 ذلك فتقوله واجرها كل اي كل محتسب فيعلم ان هناك طالبا لكل
 واحد من الشركاء في المعترض وقوله ان انتفع كل جعل الفاعل ظاهرا
 ولم يأت به ضمير اليللا يتوهم ان الشرط انتفاع المحتسب فقط مع انه لابد
 من انتفاع المحتسب وغيره فكل الثابتة عامة والا ولي خاصة بالمحتسب **ش**
 وليبيع ان **نقصت** حصة شريك مفردة **ش** يعني ان احد الشركاء اذا
 دعي لبيع ما لا ينقسم فانه يجاد الي ذلك ويحجر على البيع معهم من اباه
 له في الضرر كالشفعة حيث كان ينقص من حقه مفردا عن ثمنه
 في بيع كله وهذا في المقوم كان عقارا وعرضا لا في المثلي فتقوله ان
نقصت حصة شريك اي شريك من اي البيع اي فيما لا ينقسم اذا ما
 ينقسم لا يحصل فيه نقص اذا بيع مفردا والفرق بين ما ينقسم وما لا
 ينقسم ان ما لا ينقسم لا يرغب فيه المشتري لما يلحقه من الضرر بعد
 جبر شريكه على القسمة فيحس في ثمنه بخلاف ما ينقسم فان المشتري
 يرغب فيه لانه يتمكن من قسمه بعد الشراء فلا يخس من ثمنه **ش** لا كربع
 علة او اشترى بعضها **ش** يعني ان احد الشركاء اذا دعي الي بيع ربع القلة
 واي بعضهم من البيع فانه لا يحجر من اي البيع لان ربع القلة لو
 بيع بعضهم مفردا لم ينقص عن بيعهم جملة وكذلك ليس لمن اشترى بعض
 عقار واراد ان يبيع او يقسم ان يحجر غيره من الشركاء على البيع معه
 ولا على القسمة لانه اشترى مستقلا للتجارة ولم يكن لبيع كذلك
 والحاصل انه يحجر من اي البيع لمن طلب فيما لا ينقسم بشرط ان
 يكون مما يتخذ للسكنى وخوها لا للعتة ولم يشتر للتجارة وان
 يكون الشركاء اشتروه جملة ولم يلتزم الا بي ما تنقص من حصة

شريك في بيعها مفردة بما ينوبها من ثمن بيعه حصة واعلم ان الطاري على
 القسمة اما عيب او استحقاق او غريم على ورثة او موصي لم يعدد علي
 ورثة او غريم علي وارث وعلي موصي لم بالثلث او موصي لم بعدد علي ورثة
 وعلي موصي لم بالثلث او غريم علي مثله او وارث علي مثله او موصي لم علي
 مثله او موصي لم بحر علي وارث هذه عشرة سائل وبدا المؤلف
 بالكلام علي الاول منها علي هذا الترتيب فقال **ص** وان وجد عيبا
 بالاكثر فله ردها **ص** يعني ان احد الشركاء اذا وجد عيبا باكثر نصيبه فلم
 رد القسمة اي لم ان يبطلها ونصير الشركة كما كانت قبل القسمة وسوا
 كان المضموم دورا او ارضين او رقيقا او عروضا اي ولم التماسك ولا
 يرجع بشي لان خيرة تنفي ضرره وبهذا التفسير تندفع المعارضة بين
 هذا وبين قوله وحرم التمسك باقل استحقاق اكثره لان ذاك حيث اراد
 ان يتماسك بالحصصة ويرجع بما ناب ما استحق من الثمن واللام هنا
 بمعنى علي والمراد بالاكثر هنا الثلثان فقوق وبالاقل النصف فدون
 ومثل الاكثر ما اذا كان الميب وجه الصنفه ولو لم يكن اكثر **ص** فان
 فان ما يبد صاحب بكهدهم رد نصف قيمته يوم قبضه وما سلم بينهما
ش الهان صاحب ترجع لمن نصيبه ميب وفا عل رد هو صاحب
 السلام والضمير في قيمته يرجع للنصيب السالم من الميب والضمير في
 سلم يرجع للنصيب الميب السالم من الفوات والمبني ان القسمة اذا وقت
 ثم اطلع احد الشركاء علي عيب في اكثر نصيبه والحال ان شريكه قد فات
 نصيبه بيده اما بهدم او بنا او صدقة او حبس وما اشبه ذلك فانه
 برد نصف قيمته نصيبه وهو السالم من الميب يوم قبضه لصاحبه
 الميب ويصير النصيب الميب السالم من الفوات شركة بينهما وانما
 اعتبرت القيمة يوم القبض وان كان الواجب اعتبارها يوم القسمة

لأنها

لأنها كالبيع الصحيح في هذا لأنه لما كان لواحد
 العيب نقصها في هذه الحالة اشبهت البيع الفاسد
 فاعتبرت القيمة يوم القبض سواء كان هو يوم القسمة او بعد قوله رد
 نصف قيمته المناسب قيمة نصفه لان قيمة النصف اقل من نصف القيمة
 لأنها ناقصة للتبسيط **ص** وما يبد رده نصف قيمته وما سلم بينهما **ص**
 الضمير المحرور بالبا يرجع لصاحب الميب والمبني ان النصيب الميب اذا
 كافا ت بيد صاحب فانه يرد لصاحب السالم نصف قيمة المضموم هو
 قبضه وما سلم من الميب والفوات بينهما نصيبين قال المؤلف وكذلك
 اذا فات النصيبان معا فانه يرجع علي من اخذ السالم بنصف قيمته ما زادته
 قيمة السالم علي قيمة الميب قوله رد نصف قيمته المناسب قيمة نصفه
 لأنها اقل من نصف قيمته اذ هي قيمة بعض ميب فهي ناقصة للميب والتبسيط
ص والارجع بنصف الميب مما يبد ثمنه والميب بينهما **ص** اي وان لم
 يكن في الميب في الاكثر من نصيب احد الشركاء بل وجدناه في النصف
 اقل فان القسمة لا تنبسط بل يرجع صاحب الميب علي صاحب الميب
 بمثل قيمة نصف الميب من الصحيح ولا يرجع شريكا في الصحيح
 ونصير الشركة بينهما في الميب بمعنى ان صاحب الصحيح يصير
 شريكا في الميب بنسبة ما اخذ منه فاذا كان الميب مثلا سبع نصيب
 احدهما فان صاحب الميب يرجع علي صحيح الحصة بمثل بدل نصف
 السبع قيمة ما في يد صاحب ويصير الميب شركة بينهما فلصاحب
 الحصة الصحيحة فيه نصف سبع فقوله مما في يده الضمير يرجع
 لصاحب الصحيح قاله بن الحاجب والجار والمحرور في محل الحال وقوله
 ثمن اي قيمة وقوله بنصف لا يعموم له وإنما انحصر الكلام علي طوره
 الميب بعد القسمة سرج في الكلام علي ما اذا وقت القسمة ثم

لا يستفرض البيع ولا انتقال له ولو كانوا عالمين به حين البيع ولا يفهم
لقولهم بلا عين أو بيعهم ماض سوا كان يضمن أو يغيره تكن وقع الخلاف فيما
إذا حصل البيع بغير هل يضمن البائع ما حايي فيه ولا يرجع به الضرب علي
المشتري أو انما يرجع به علي المشتري قولان مستفادان من كلام الله **ص**
واستوفي مما وجدتم نراجوا **ص** هذا غير محذور بمسيلة البيع بل هو جار
فيما قبلها ايضا والمعنى انه اذا طرأ من ذكر علي الورثة فوجد بعضهم قد
استهلك وبعضهم لم يستهلك فانه يستوفي حكم من وجده بيده قايما كما
يستوفي ممن لم يبيع لانه لا ارث الابد وفي الدين واذا استوفي من ذلك
الموجود فان الورثة يتراجعون بعد ذلك وقوله ومن اعسر فليعلم ان لم
يملوا فيما اذا باع الجميع كما قاله الشيخ عبد الرحمن وتقديم عن **اب**
في هذه ياخذ المولى عن المعدم وان كان غير عالم بحال في قوله ومن اعسر
فليعلم ان لم يملوا وجعل الطيخي فيما اذا استوفي الطاري حظه مما وجده
فان من اخذ منه الطاري يرجع علي من وجده من اصحابه بحضته فقط وان
كان غيره حده ما جئت لم يملوا فان علموا فانه ياخذ من وجده بلبا عن
المعدم وهو مشكل لانه اذا كان من اخذ منه الطاري عالما فكيف يقال انه
ياخذ المولى العالم عن المعدم مع ساواته لم في العلم وهذا البحث لا يتاتي
في تقرير الشيخ عبد الرحمن **ص** وان طرأ عزم او وارت او موهي لم علي مثله
او موهي لم يجر علي وارت انبع كذا بحضته **ص** قوله علي مثله يرجع للمسايل
الثلاث وكلام المولى فيما اذا كان المقسوم شيئا او عينا واما ان كان المقسوم
مقوما فان القسمة تستفرض كما مر التنبيه علي ذلك **ص** واخرت لادين لحمل
وفي الوصية قولان **ص** يعني ان القسمة تؤخر لاجل الحمل الي وضعه فاذا
كان للميت ولد فقات زوجته عجلولي ثمنه لتحقيقه لم يكن لها ذلك
وسباني هذا اخر الغرائب عند قوله ووقف القسمة للحمل واعتد روا

هناك

ع

هناك عن اعادته بانه اعادها لطول العهد خوف السيان فالصغير في
قوله هنا واخرت يرجع للقسمة واما الدين الذي علي الميت فلا يؤخر قضاؤه
لاجل وضع الحمل بل يجب قضاؤه عاجلا قبل الوضع فلو كان الميت اوصي
بوصية فهل تنفذ من الثلث قبل وضع الحمل ولا تنفذ الا بعد الوضع
وعلي الاول اذا تلت بقيت التركة فان الورثة يرجعون عن الموصي لهم
ثلث ما يبدونهم وحمل القولين في الوصية حيث لم تكن بعدد من دنايتراو
دراهم فان كانت بذلك وجب تجميعها وبوخر بقيمة المال حتى يوضع
الحمل قول واحد الا اختلاف في ان الوصية بالمعد كالدین في وجوب
اخراجها من التركة قبل القسمة **ص** وقسم عن صغير اب او وصي وملتقط
كفاض عن غايب **ص** يعني ان الاب يقسم عن ولده الصغير وكذلك الام اذا
كانت وصية عليهما وكذلك وصية يقسم عنه وكذلك يجوز للملتقط ان يقسم
عن الطفل الذي التقطه وكذلك القاضي عن الغايب ويميز نصيبه وظا **هـ**
كانت القسمة في ذلك بالفرعة او بالتراخي وقوله عن غايبي بيبي القينة
والا انتظر وان كان في الماخلة علي القاضي للتنبيه فلا تدخل شيئا ولا
يقسم الموصي عن الاصل غير حتى يرفع فذلك للامام فيقسم بينهم اذا راه
نظروا ويستثنى من قوله اب الكافر ولكن القاي خصه بالانثى ونصه
وقسم عن صغير اب مالم يكن كافرا فلا يقسم عن ابنته البكر كما لا يجوز
توزيعها انتهى المراد منه تامل **ص** لا ذي شرطه او كيف اخا او اب عن
كبير وان غاب **ص** محطوف علي قاض والمعنى ان صاحب الشرطة لا يجوز
لم ان يقسم عن غيره من صغير او غايب الا بما مر القاضي وسمي بذلك لان
جند واعوانه ورسلم لهم شرط في لبسهم وزحفهم عنهم عن غيرهم
وشرطة بوزن عرقهم بهم اوله وسكون تانيه وكذلك الاخ اذا كنف
اخاه اي صغيره في كنفه احتشا بالدم تعالي فليس لم ان يقسم عليهم

التجر المقيّد الفاسد واخر يقول مضروب عن الثبر والفلوس واخر
يقوله مسلم عا الوقارض بالدين ونحوه كما ياتي وقوله يجوز متعلق بخلافه
وهو اولى ولا بد ان يكون شايعا وما كان الجزئي المساقاة يحتمل ان
يكون من تخله او عدد تخله احتاج الى زيادة شايع والمراد في الحايط
فيخرج ما قلناه بخلاف الجزه هنا فانه لا يمكن حكم تقيمين واخر يقول من
رجح ما اذا جعل للعامل جزا من ربح غير المال المتجر فيه فانه لا يجوز ثم
ان قوله يجوز من ربحه يقتضي ان ما جعل فيه الربح لاحدهما او لغيرهما ليس
بقراض حقيقته وهو كذلك وقوله ان علم قد ربحا اي قد ربح المال المدفوع
والجزا المشترط للعامل لان الجمل براس المال يودي الى الجمل بالربح
كما لو دفع له صرة مجهولة الوزن يعمل بها ثم بالغ على الجواز بقوله
ولو غشوشا اي ولو كان النقد المضروب غشوشا يريد يتعامل به والا
فلدانه كالعرض ورد بلوقول بن وهب بعدم الجواز في الغشوش
لا فرق فيه بين الرواج كالكامل ام لا بخلاف ما في باب الزكاة والغرق
ان الاشتراط هناك انما هو لاجل الاخراج وعدمه واما هنا فالغرض
التعامل وهو حاصل والظاهر ان راس المال الذي يعطى عند المناقلة
مثل غشوشا **لا بد** من علم **لا بد** من علم **لا بد** من علم **لا بد** من علم
لم ان يقول لم اعمل بالدين قراضا والربح بينا للثمة لان يكون اخره على
ان يزيد فيه ومثل الوديعه فان وقع وعمل بماله كره على وجه القراض
فان الربح له والخسارة عليه ولا شيء من الربح لو لم يربح المال للثمة عن ربح ما لم
يعني ويستقر الدين في ذمة العامل على ما كان واليه اشار بقوله واستمر
ومحل التخييل لم يتيقن او يحضره ويشهد لانه قبل ما ذكره يحتمل ان يكون اخره
ليزيد فيه واما بعد القبض ودفعه له واحضاره مع الاشهاد على
براهة ذمة من يجوز لا تتقاة التهمة فاذا قال للعامل قبل التفريق او بعده

اعمل

اعمل فيه قراضا صح وكان الربح على ما دخل عليه والى هذا اشار بقوله
لا بد من علم **لا بد** من علم **لا بد** من علم **لا بد** من علم **لا بد** من علم
ولا يتصور ان يكون هنا شايعا وعين فهو نظير الوكالة وقوله واستمر
مستأنف وهو جواب عن سوال قد كان قايلا قال له قد قلت ان
القراض بالدين لا يبيع فما حكمه اذا وقع فاجاب بقوله واستمر انتهى ابي
واستمر على حكم الدين وهو المنع مدة انتقا القبض وانتقا الاحضار
المقيّد بالاشهاد فالتنع مقيّد بانتقا هذين الامرين معا فيكون الجواز
بوجودهما او بوجود احدهما وعلى هذا كان المناسب للتعبير بالواو
لا بالواو فاجواب ان المراد الاحد العاير وهو صادق بكل منهما فلا بد
من انتقايهما كما قوله تعالى ولا تطع من اثم او كفورا **لا بد** من علم
او بوجوبه **لا بد** من علم **لا بد** من علم **لا بد** من علم **لا بد** من علم
بالدين وكذلك الوديعه قاله بن القاسم قال لا ياتي اخاف ان يكون انتقها
فصارق عليه دينه والمنع ظاهر حيث كان كل في غريمه الموقوف والمودع
بالفتح بل يبيد امنين واما لو كان كل بيد الموقوف او المودع فيثبته في
الجواز لكونه لا يحتاج فيه للتخلص فلم يتنعم رب المال بتخليص العامل مع
ان المشهور المنع فلذا بالغ على ذلك بقوله وان بيده اي وان كان
كل من الرهن والوديعه بيد الموقوف والمودع بالفتح وبعبارة الضمير
راجع للعامل فالمباقة في محلها خلافا لابن غازي ويتصور كون الوديعه
بيد امين بان اودع لسفر عند عجز الرد او لمودة حدث ثم ان محل المنع
في الرهن والوديعه حيث لم يقبض واما الاحضار مع الاشهاد فيها
فينبغي ان يكون كالقبض في الرهن دون الوديعه لان ذمة المودع
بالفتح برية اللهم الا ان يكون قبضها بالاشهاد فان قلت تقتضي
قول بن القاسم في تغليل المنع لا ياتي اخاف ان يكون قد انتق الوديعه



المثل وكذلك يكون القراض فاسدا اذا وقع الي اجل معلوم لان عقده
غير لازم وهو رخصة فلكل واحد منهما ان يترك عن نفسه متى شا
فاذا وقع الي اجل معلوم فقد منع نفسه من تركه كما اذا قال له اذا كان
راس العام الفلاني فاعمل بالمال او اعمل به ستة من وقت كذا فانه لا يجوز
وللعامل قراض مثل وكذا كذلك يكون القراض فاسدا اذا اشترط رب
المال على العامل ان يضمن المال اذا تلف اي راس المال لان ذلك ليس
من ستة القراض ولم قراض المثل اذا عمل ولا يعمل بالشروط اذا تلف
المال واما لو دفع المال للعامل وطلب منه ضمانا يضمنه فيما تلف
بتقديم فيضمن جوارحه كما تقلم الزرقاني عن بعض شيوخه وكذلك يكون
القراض فاسدا فيما اذا دفع مالا لاخر على النصف مثلا على ان يشتري
فلان ثم يشتري بعد ما يبيعه بثمنه ثانيا فهو اجير في شرايه ويبيعه
فلم اجير مثله ولم قراض مثله في ربحه فتولد او اشترايه او قراض قال فيه
اشترى سلعة فلان الخ فالمطوف محذوف وجمله اشترى فتولد القول
وكذلك يكون القراض فاسدا اذا اشترط رب المال على العامل ان يشتري
بالدين فاشترى بالتقيد فان لم قراض مثله واما ان اشترى بالدين فان
الربح لم والخسارة عليه لان الثمن قرض في ذمته وكذلك يكون القراض
فاسدا اذا عين رب المال للعامل نوعا وكان ذلك النوع في نفسه يقبل
وجوده سوا خالف واشترى سواه او لم يخالف واشترى وكلامه
يوهم ان الفساده مع المخالفة وانما اذا اشترى ما اشترط عليه فان القراض
صحيح وهو خلاف المعتد كما يظهر من كلام ابي الحسن والشيخ حلواني
شرح هذا المحل والمراد بما يقبل ما يوجد تارة ومبيد اخره وليس المراد
به ما يوجد دائما الا انه قليل قال الحواقي ومنص المدونة قال ما لا ينبغي
ان يقارض رجلا على ان لا يشتري الا بالزلا ان يكون موجودا في السنة

والصيف

والصيف فيجوز له لا يبعد له الي غيره الباقي فان كان يتقدر لقلته
لم يجوز ان تول فسخ انتهي وفيه قراض المثل كما ذكره المؤلف وذكره
الحواقي قبل انتهي وبعبارة او يدين او ما يقبل اي وخالف فالحق عليه
وفي الربح قراض المثل وان لم يخالف في مسيلة الدين الربح للعامل والخسارة
عليه وفي مسيلة ما يقبل الخسارة عليهما وفي الربح قراض المثل كما خلتها
في الربح وادعيها مالا يشبهه ليست هذه الصورة فاسدة وانما
التشبيه في الرد الي قراض المثل ولذا عدل عن المطف كما في الذين قبله
للتشبيه والمعنى انهما اذا اختلفا بعد العمل في جز الربح فقال العامل
على النصف مثلا وخالفه رب المال وادعي اقل من ذلك واتي كل
منهما بمالا يشبه فان العامل يرد الي قراض مثله فان ادعيها ما يشبهه
فالتول قول العامل لانه تخرج جانبه بالعمل فان ادعيها ما يشبهه
فالتول قوله واما ان كان الاختلاف بينهما قبل العمل فالتول قول رب
المال اشبه ام لا كما ياتي في المؤلف وفيما فسد غيره اجير مثله في الذمة
يعني ان القراض الفاسد حال كونه غير الوجود السابقة وتاتي
امثلة يكون فيه اجرة مثله في ذمة رب المال وسوا حصل ربح ام لا
بخلاف قراض المثل لا يكون الا في الربح فان لم يحصل ربح فلا شيء فيه
وبصرف بينهما ايضا بان ما وجب فيه قراض المثل اذا عثر عليه في اثنا
العمل لا يفسخ العقد ويتمادى العامل كالمساقاة الفاسدة بخلاف
ما لو وجب فيه اجرة المثل فان العقد يفسخ متى عثر عليه ولا يمكن من
التمادي ولم اجرة مثله وبانه احق من التمادي اذا وجب قراض المثل وهو
اسو نعم في اجرة المثل على ظاهر المدونة والموازاة وبعبارة ما هنا
واقعة على الفاسد من غير المسائل المتقدمة فلا بهم رجوع في غيره
لها لاقتضائهم ان في المسائل المتقدمة اجرة المثل وليس كذلك وهذا

علي ان غيره مرفوع علي انه فاعل فسد او بدل من فاعليه والمخلص
من هذا جعل ما قصد ربه فالمعنى وفي فساد غيره اجرة مثل **ص**
كاستراط بده او مراجعته او امينا عليه بخلاف غلام غير عين بنصيب
له **هـ** هذا شروع في الكلام علي النكاح التي يرد العامل فيها الي اجرة
مثل والمعنى ان رب المال اذا اشترط علي العامل ان تكون بده معه في
البيع والشراء والاخذ والمطا فيما يتعلق بالقراض فانه يكون فاسدا
لما فيه من التحجير ويورد العامل فيه الي اجرة مثل فاشترط من رب المال
والضجرتي بده لرب المال وجهد في كلام المؤلف ايضا بما اذا اشترط
العامل بده لرب المال وهو صحيح ايضا وكذا ان يكون القراض فاسدا
ويورد العامل فيه الي اجرة مثل اذا شرط رب المال علي العامل ان لا يبيع
شئ من سلعة القراض ولا يشتري شئ للقراض ولا يأخذ ولا يعطي
للقراض الا بمراجعة او اشترط رب المال امينا علي العامل لانه خرج
بده عن ستم القراض ويرجع العامل الي اجرة مثل لانه لم ياتمه
علي القراض اسيم الاجير الا ان يكون رب المال دفع للعامل غلاما
يحمل معه فيجوز بشرطين الاول ان يكون غير عين الثاني ان لا يكون
بنصيب للسيد بان لا يكون بنصيب اصلا او بنصيب للغلام اما ان
كان بنصيب للسيد فانه يفسد القراض وكان للعامل اجرة مثل و زاد
بعضهم شرطا ثالثا وهو ان لا يقصد رب الغلام بده لك تعليمه والا
فسد القراض وكان المؤلف لم يعتبره فلم يذكره فتقدم بنصيب اي يجوز
من الزوج اي ان جعل مزا فلا بد ان يكون للغلام تحمل النصيب غير شرط
ص وكان يخطط او يشارك او يخطط او يبيع او يزرع او لا يشتري
الي بلد كذا **هـ** هذا عطوف علي قوله كاستراط بده والمعنى انه لا يجوز
لرب المال ان يشترط عمل بده العامل والقراض فاسد مع الشرط المذكور
وللعامل

وللعامل اجرة مثل كما اذا اشترط عليه ان يخطط ثيابا او يخز بطلا وما
اشبه ذلك او يشارك بحال من عند العامل او اشترط عليه ان يشارك
غيره واما من غير شرط فسيأتي ان للعامل ان يشارك باني فرف
المال او يشترط عليه ان يخطط المال بحاله او بحال قراض عنده واما
من غير شرط فلم يخطط كما يأتي او اشترط رب المال علي العامل ايضا
بحال القراض في عقد القراض اي ان يرسله او يقضه مع غيره يشتري
به ما يتخرف فيه واما ان لم يشترط عليه الا بضاعة فلم ذلك بانه قد
المال او اشترط عليه ان يزرع من مال القراض لان ذلك زيادة
زادها رب المال علي العامل وهو علم في الزرع واما ان كان علي عيني
ان يتفق المال في الزرع من غير ان يعمل بده فلا يمتنع الا ان يكون
العامل ممن لم وجاهته او يكون الزرع مما يعمل في تلك الحاجة او
اشترط عليه ان لا يشتري بالمال المدفوع له شئ الا بعد بلوغ البلوغ
الطلبني لم بعد ذلك يكون مطلقا بده لان فيه تحجير علي العامل
وهذا غير مكره مع قوله او محلا لان معناه انه عين محلا للتحرف فيه
ولا يتكره وجه واحد منهما مع قوله كان اخذ مالا يخرج للبلوغ يشتري لان
هذا عين محلا يشتري منه ومعنى من كلامه ان تعيين ما يتخرف فيه
من عرض او رقيق او غيرها غير ضروري قوله **ص** او بعد استوائه ان اخبر
فقرض **ص** عطوف علي قوله وكان يخطط او يخز والمعنى ان الشخص
اذا اشترى سلعة وعجز عن دفع ثمنها فقال لا خذ دفع لي مالا لا تقده
فيها ويكون قرضا بيننا علي النصف مثلا فان ذلك لا يجوز ويكون
قرضا عليه لدخوله علي السلف فيلزمه ان يرد اليه والزوج للعامل
والخسارة عليه اما لو لم يخبره بشرا السلعة بل قال له ادفع لي مالا
ويكون قرضا بيننا فانه جابر قال بعض من حشاه نسخة الواو احسن

من اولايها ما ان من جملته ما تحب فيه اجرة المثل وليس كذلك بل
ذكرها هنا مشوشا تاخر انتهى لكن الايهام المذكور ما يكون الا في
اول وهلم واما اذا نظرنا في الكلام فلكل اذ قوله فتقضى يدقعه والله
تعالى اعلم ولذا قال بعض وهو عطف على ما سار والمشارك بينه وبين
ذلك في عدم جواز كونه قراضا لاني غير ذلك من الاجرة لنصريح بمقوله
فتقضى وليس المراد بمقوله فتقضى انه صحيح بل المراد به فتقضى فاسد
فيلزمه مثل ذلك لكون ما قبضه شيئا ويلزمه رد على الفور **ص** او عين
شخصا او زمنا او محلا **ص** هذا عطف على ما قبله من الفساد اي فيكون
القراض فاسدا في هذه المسائل منها اذا شرط رب المال على العامل
ان لا يشتري او لا يبيع الا من فلان الغلاني فان ترك كان فاسدا
وللمعامل اجرة مثل وعلم الفساد التحريم على العامل وكذلك اذا شرط عليه
ان لا يتجر بالمال الا في ايام الصيف او في الشتاء وفيه اجرة المثل وكذلك
يكون القراض فاسدا اذا شرط رب المال على العامل ان لا يتجر بالمال الا في
المحل الغلاني وللمعامل اجرة مثل والريح والخسارة لرب المال **تنبيه**
ذكر بن غازي في قوله او زمنا ما فهمه تحرير عجب في ان فحين الزمان
من قبيل ما يترج فيه اجرة المثل كما ان القراض الي اجل من قبيل ما يترج
فيه قراض المثل ونصود الفرق بينهما جلي انتهى اي اذا الاول عين فيه
زمانا صادقا على متعدد كذا تشتري الا في الصيف والثاني عين فيه زمانا
لا يصدق على متعدد كما عمل فيه سنة كذا او سنة من يوم اخذ **ص** كان
اخذ ما لا يخرج لبلد فيشتري **ص** صورتها تخص دفع ما لا لا يشتري به
صفا وجوده في البلد الغلاني ثم يحليه الي بلد القراض فانه لا يجوز ويكون
للمعامل اجرة مثل ومتولنا ثم يحليه الي بلد القراض سيد فم تكرار هذه
مع قوله سابقا ولا يشتري الي بلد كذا لان هذا حجر عليه في ابتداء التجر
وفي

وفي محله وما سبق حجر في ابتداء التجر **ص** وعليه كالنشر والطبي الخفيفين
والاجران استاجر **ص** الكاف اسم لاحرف والمعنى ان العامل يلزم ان
يعمل بنفسه الشيء الخفيف كالنشر والطبي لجريان العادة بذلك فلو
استاجر على ذلك فان الاجرة تكون عليه لاني المال ولا في ربحه ومثل
ما ذكرنا النقل الخفيف واما ما جرت العادة ان لا يتولاه وتولاه وهو
من مصلحة المال فلم اجزه ان ادعي انه علم ليرجع باجره وخالف رب
المال يمين لا فيها دعوي شيء عروف فتتوجه عليه اليمين حيث كانت
دعوي رب المال ان العامل نص على انه على وجه المعروف واما ان كان
لسكرته فلا يخلف **ص** وجاز جزا او اكثر ورضاها بعد على ذلك **ص**
اعلم ان القراض ليس من شرط صحته ان يكون بجزء ود لا يشترط بل يجوز
ان يكون الجزء المشروط للمعامل كثيرا او قليلا حلوم النسبة كالربح
او الثلث وما اشبه ذلك من الاجزاء ويجوز ان يتراضيا بعد العمل على جزء
قليل او كثير وهو المراد باسم الاشارة غير الجز الذي دخله عليه لان
الربح كما كان غير محقق اتمموا فيه ذلك خلافا لابن حبيب في منه
الزيادة بعد العمل واما بعد العقد وقبل العمل فلا يتوهم المنع لان
العقد ليس لازما فكأنما ابتداء الان العقد **ص** وزكاته على احد **ص**
الصغير في زكاته يرجع للربح والمعنى ان زكاة الربح المال يجوز اشتراطها
على العامل او على رب المال على المشهور ولا يودي ذلك الي قراض يجوز
بمجهول لانه يرجع الي جز معلوم وهو ربع عشر الربح واما راس المال
فلا يجوز اشتراط زكاته على العامل اتفاقا **ص** وهو المشروط وان لم يتي
ص يعني ان يعود الصغير على جز الزكاة على حذ في مضاف اي منع
جز الزكاة والا فالحالفة مشككة لان الزكاة اذا وجبت كانت للمفقرا
لا للمشترط والمنع محقق وهو توفير حظه من الربح بعدم اخذ

جزء الزكاة منه او الواو او المال فاذا اشترطت الزكاة على العامل فانه يخرج ربع المشر وهو احد من اربعين مثلاً من حصة العامل ومبطل في الرب المال فيكون للعامل من الرب عشرة ولو مال من الرب احد وعشرون جزاً حيث لم تجب الزكاة بان تقام صلا قبل مرور حول من يوم عقد القراض **ص** والرب لا احد هما او لغيرهما **ص** يعني انه يجوز استئطاف ربح القراض كله لرب المال او للعامل او لغيرهما لانه من باب التبرع واطلاق القراض عليه حينئذ مجاز كما مر في تعريف بن عوف في القراض ويلزمها الوفاة لك ان كان المسترطاف حياً وقيل وينتهي به ان يقع الملتزم منها فان لم يقبل المدين فان كان هناك عرف بقدر العامل من الرب في مثل ذلك القراض عمل به والا فكل يقسم الرب بينهما سواء او يكون للقراض وقع بجزء منهما واما ان كان لصاحب كالتقراض فان يجب من عرف قراض **ص** وضمنه في الرب لم ان لم ينفذ ولم يسم قراضاً **ص** يعني ان العامل يضمن المال اذا احدثه على الرب كونه لانه حينئذ يشبه السلف اللهم الا ان يعني العامل الضمان بان يقول عند اخذه للمال ان لا ضمان علي في المال اذا تلف وكذلك لا ضمان عليه اذا سمي مال قراضاً اي ولو شرط عليه الضمان اي ويكون قراضاً فاسداً **ص** وشرطه عمل غلام ربه او دابة في الكثرة **ص** يعني انه يجوز للعامل ان يشترط عمل غلام ربه او دابة اي يعمل معه في مال القراض او دابة رب المال حيث كان المال كثيراً والمطاف با و يقتضي انه لا يجوز اشتراكها ما وليس كذلك اذ يجوز اشتراكها ما حيث كانا يمينين بالنسبة لمال القراض والظاهر انه يفتقر في البسابة والكثرة للمرفق **ص** وخلطه وان باله **ص** عطف على جزاي وجاز للعامل خلطه من غير شرط والافسد كما مر **ص** وهو الصواب ان خاف بتقدم احد هما رخصاً **ص**

اي وخلط مال القراض هو الصواب ان خاف العامل بتقدم احد المالين في البيع والشراء رخصاً للمال الاخر ويكون ما اشترى من السلع بينهما على القراض وهل يعني الصواب انه يجب او يندب قولان وينبغي عليها لو لم يخلط فحصل خسر فعلي انه يجب مضمون وعلى انه يندب لا يضمن فقوله رخصاً اي او غدا اي رخصاً في البيع او غدا في الشراء فلا فرق بين البيع والشراء فاقصاره على الرخص كالمدة وتعلم منه تخايله وهو الظل ولا يتوهم منه صيغة ترجيح لان اصطلاح المولى في صيغة الترجيح مضبوطة ليس هذا منه فلو قال على الاصول تات صيغة الترجيح وكلام البساط في نظره **ص** وشارك ان زاد موجه بتيمة **ص** يعني ان العامل يشارك رب المال بقيمة الدين الموجهل فاذا كان راس المال مائة فاشتوى العامل سلمة بما يتبين مائة حالة ومائة موجهلة فان المائة الموجهلة تباع الان بالثقة وشارك العامل رب المال بنسبة قيمته من مال القراض والدين الموجهل فاذا بيعت المائة الموجهلة بخمسين بالثقة فانه يكون شريكاً لرب المال بالثلث بن المواز واذا قومت المائة الموجهلة فانما تقوم بعرض ثم يقوم العرض بثقة فيكون شريكاً بنسبة قال في التوضيح ومثل الموجهل ما اذا كان الدين على الحلول ثم تراخى على ان القبض يكون شيئاً بعد شيء فقوله بتيمة متعلق بشارك اي شارك بنسبة قيمته ومضمون موجهلانه اذا زاد حالاً لا يكون الحكم كذلك وهو كما اخبر وذلك انه يشارك بعدده وحكمه الرباية مطلقاً عدم الجواز ومحل المشاركة اذا اشترى السلمة لنفسه واما اذا اشتراها للقراض فيخرب المال بين ان يكون شريكاً معه او يدفع له قيمته ويكون جميع ما اشتراه بالمحال والموجهل قراضاً **ص** وسفره ان لم يجر عليه قبل شغل **ص** يعني ان العامل يجوز له ان يسافر

بالمال قبل ان يحجر عليه ربه فان حجر عليه قبل شغل المال فليس له ان يسافر به
وليس له ان يحجر عليه بعد شغل المال من السفر به وسوا كان
المال قليلا او كثيرا وسوا كان السفر بعيدا او قريبا وسوا كان العامل
من شأنه السفر ام لا للزوم العمل بالشغل **و**ادفع لي فقد وجدت
رجيها اشتري **ش** عطف علي فاعل جازي يعني ان القراض يجوز في هذه
الصورة وهي ان يقول شخص لا خرد فعلي بالاقراض فاني وجدت
سلمة رجيمه اشتري بها وبكون المال قراضا بيننا ادلا كهم جيبه كذا
ما مر في قوله او بعد اشترايه ان اخره ففرض فانه لا يجوز له خوله على
السلف وهذا حيث لم يبيع السلمة ولا البايع قاله الله قبل هذا الموضع
والمواق هنا فاذا سمي السلمة او البايع ففعل تكون السلمة لرب المال
وعليه للمشتري اجرة ثولية الشرا وتكون للمشتري وما اخذه من القراض
فاسدا واذا عين البايع ففعل كسيلة اشتري سلمة فلا ان فيكون له قراض
المثل واذا عين السلمة فلم اجرة المثل **و**بيعه بعرض ورده ببيع **ش**
يعني ان العامل يجوز له ان يبيع عروض القراض بعرض ولا يضمن وليس
له ان يبيع بالدين فليس العامل كالوكيل المخصوص والا لا تمتع ببيع العروض
ولا كالخوض والا تجازي بهما والجواب انه كالخصوص وانما تجازي به
بالعرض لانه لما كان شريكا فوي جازي به وكذلك يجوز للعامل ان يرد سلمة
من سلم القراض لاجل عيب فيها ولا كلام لرب المال في ذلك لتعلق حق
العامل بالزيادة التي في السلمة فتولده ورده مصدر مضاف لفاعله
فذكر الفاعل وحذف المفعول وذكر صفته ليؤذن بالعموم كقول
تعالى والله يدعوا الي دار السلام اي ورد العامل مشتراكا ببيع
بغير اذن رب المال اي اي مشتراكا **ش** ولذا لك فتولده ان كان الجميع
والتمن عني **ش** يعني ان لئالك وهو ربه المال ان يقبل الميب ان كان

تمن

تمن هذا الميب جميع مال القراض والحال ان التمن الذي اشتري به
الميب وهو رأس المال عين لان من حجب ربه المال على العامل ان يقول
لم انت اذا رددي ذلك فخذ المال قبلي انا اخذه فان كان التمن عرضا
لم يكن له ذلك لان العامل يجوز له اذا عاد ليده وزاد بغيره فخذ
اخر وهو ان ياخذه ربه لنفسه علي وجه المفاضلة لا البيع ويضم
من كلاهما انه لو كان ثمن المبيع عينا وهو بعض مال القراض وكان
البعض الاخر ناصبا ان للمالك فتولده ايضا **و**تقارضة عبده واجيره
ش يعني انه يجوز للانسان ان يقارض عبده واجيره الذي اخذ منه
او للتجارة وهو من ذهب بن القاسم ومنع سحنون من تقارضة اجيره
لما فيه من فسح الدين في الدين لانه فسح ما ترتب له في ذمته من الخففة
التي هي خد منه في عمل القراض ثم انه علي المذهب ان كان يميل ما
استاجر عليه ولا يستعمل ذلك عن العمل في القراض فالامر واضح وان
كان عمله في القراض يمنعه من عمل ما استاجر عليه او من بيعه
فانه يجوز المستاجر بين ان يبيعه ما جعل له من الرخ ويبيعه جميع
الكل الذي استاجر به وبين ان يبيعه جز الرخ الذي شرط له ويحفظ
من الاجرة ما يتايل المدة التي اشتغل فيها بعمل القراض عن عمل ما
استاجر عليه عمله منها كسيلة اجير اخذته اذا اجر نفسه **و**دفع
مالين **ش** يعني ان من اراد القراض يجوز له ان يدفع مالين حال عامل
واحد يميل في كل مال علي حدة وسوا كانا منقطين كناية عن الذهب
ومثلها من الذهب او مختلفين كناية عن الذهب ومائة من النقة
وسوا كان الجز فيها منتقا كالنصف من ربح كل منهما او مختلفا
كالنصف من ربح هذه والنصف من ربح الاخرى وسوا كانا في ربحها
لها او ربح احدها لا حد لها بيمين ورجل الاخرى لها ما اودع هذه

لرب المال وزح الاخرى للعامل كل ذلك جائز ان شرط خلط المالين عند
 الدفع اي عند العقد فيقال ان ذلك يرجع الي جز واحد معلوم فلا تفتة
 حيث فان لم يشترط الخلط لم يجز في المختلف الجز ويجوز في المتفق الجز قاله
 ابن المواراذ لا تفتة ان يعمل في احد المالين اكثر من الاخر بخلافه والمختلفين
 في الجز فانه يتم ان يعمل في اكثر الجز دون الاخر عملا كثيرا او متعاقبين
 قبل شغل الاول وان مختلفين ان شرط خلط **س** يطوف علي نقد راي
 معا او متعاقبين اي وكذلك يجوز لمريد القراض ان يدفع مالين متعاقبين
 اي واحد بعد واحد لعامل واحد لكن ان دفع الثاني قبل شغل الاول
 ليعمل في كل مال علي حدة وسواء اتفق راس المال او اختلف وسواء
 اتفق الجز او اختلف علي ما مر ان شرط خلط المالين عند دفع الثاني
 لا يبرج حينئذ الي جز واحد معلوم ولا تفتة فان لم يشترط الخلط لم
 يجز اي في المختلف الجز ويجوز في المتفق كما مر عن ابن الموارز وهو ظاهر
 المدونة فتقوله ودفع مالين اي عا بدليل ما بعده وقوله وان مختلفين
 راجع لهما وقوله ان شرط خلط راجع لمختلفين لانه ولتفتين كما قاله الشافعي
 وهو ظاهر المدونة خلا **فالت** **س** او شغل ان لم يشترطه **س** هذا
 فهو الطرف وهو قبل شغل الاول اي فلو كان دفع المال الثاني بعد
 شغل المال الاول فانه يجوز بشرط عدم الخلط ولو مع اختلاف الجزين
 لانه حينئذ اذا خسر في احدهما ليس عليه ان يخسره بوجه الاخر اما ان شرط
 الخلط بعد شغل الاول فانه لا يجوز وسواء اتفق الجزان او اختلفا وعلوا
 عدم الجواز بان قد يخسر في الثاني فيلزم ان يخسره بوجه الاول فتقوله
 او شغل الخ عطف علي معنى قبل شغل الاول اي ان لم يشغل الاول
 او شغل **س** كنصوص الاول **س** يعني ان العامل اذا انقض ما بيده فانه يجوز
 لرب المال ان يدفع اليه مالا ثانيا ليعمل فيه مع الاول بشرطين

اشار

اشار لا ولها استولان ساوي ما نص راس المال من غير زيادة ولا
 نقصان كما لو كان الاول ما يبرج ورجع اليها فقط ويبقي فهو منه
 واشار الي الشرط الثاني بنزول **س** واتفق جزوها **س** بان كان الجز للمعا
 في الثاني مثل الاول ومحل كلام المؤلف ان لم يشترط الخلط بان اشترط
 عدمه كما صرح به بن يوسف واما ان سكنت عن شرط عدمه فينبغي ان
 يكون كاشتراطه واما مع اشتراط الخلط فلا يشترط في الجواز كل من
 الشرطين المذكورين وانما يشترط الاول دون الثاني فلو نص الاول
 بوجه او خسر لم يجز دفع الثاني سواء كان علي مثل الجز الاول او اقل او اكثر
 وسواء وقع علي الخلط او علي غير الخلط كما قاله بن القاسم في المدونة وذلك
 لانه قد يخسر الاول فيجزيه الثاني وبالعكس وهذا مع اشتراط الخلط
 او السكوت واما مع اشتراط عدم الخلط فلا بد الاول قد يبيع بوجه
 فيرغمه بالثاني لاجل ان يعمل في الاول حتي يخسره اي لانه بوجه
 جبره بالثاني **س** واشتراطه بمن ان **س** يعني انه يجوز لرب المال ان
 يشتري من العامل سلعة من سلع القراض نقدا او الي اجل بشرط ان
 يبيع قصده في ذلك بان لا يتوصل بالشرا الي اخذ شيء من الزبح قبل
 الكفاصلة وان لا يشترط ذلك عند العقد **س** واشتراطه ان لا ينزل
 واديا او يمضي بديل او يجر **س** يعني انه يجوز لرب المال ان يشترط علي
 العامل ان لا ينزل واديا او لا يسيرو في الليل لما فيه من الخطر ولا ينزل
 بالمال في البحر الملح والمخلو لما فيه من الخطر **س** او يتناع سلعة **س** عطف
 علي ينزل مع تقديره لا اي انه اذا شرط رب المال علي العامل ان لا يتناع
 سلعة عيها له وكان ذلك لعرض صحيح من قلة الزبح فيها وحصول
 الوضيفة فيها فانه يعمل بشرطه لانه شرط جائز **س** وضمن ان خالف
س اي وضمن العامل المال ان خالف واحدا ما ذكر اي وحصل التلف بشرطه

اشار

واما لو خاطروا سلم ثم تلف المال بعد ذلك فلا ضمان عليهم **ح** كان ذرع او
 ساق بموضع جوده **ح** هذا تشبيه في ضمان العامل والمعنى ان العامل
 اذا ذرع بان اشترى بالمال طعاما والتم للحرث او اكتوى تلك الالة والاجل
 وذرعه او ساقى اي عمل بالمال في حايطة شجرة ساقاه او اشترى حايطة
 من مال القراض وساقى فيه اخر بموضع جوده للعامل بان كان لا حومة له
 ولا جاه فانه يكون ضامنا للمال لانه عرض للتلغ فان كان للعامل
 حومة وجاه فانه لا ضمان عليه ولو كان جودا غيره **ح** او حركه بعد
 موته **ح** عينا **ح** يعني وكذلك يضمن العامل في هذه الصورة وهي ما
 اذا مات رب المال والمال ان العامل يملك رب المال والمال بيده عينا
 ثم حركه العامل بعد موت رب المال وعلمه بموته فانه يكون ضامنا للقيمة
 لان المال انتقل الي الورثة بمجرد الموت اما لو كان المال عرضا فحركه
 فلا ضمان عليه وليس للورثة ان يمنعوه من التصرف فيه وهم في ذلك
 كورقهم سواء وكذلك لا ضمان عليه اذا اتجر قبل علم موته وقوله عينا
 حال من الهما اي حركه حال كون المال عينا اي ناضا وظاهرا بلام التمس
 عدم الضمان اذا لم يكن العامل في بلد رب المال ولو قرب الغيبة وبيني
 ان تكون الغيبة القريبة كال حاضر وظاهر تقريبي انه لا فرق بين
 كونه يملك رب المال ام لا واذا فضل به بعد علمه بموته فانه يضمن سواء اتجر
 لنفسه او للقراض والزوج لم ان اتجر لنفسه والا فلا واما ان اتجر به
 قبل العلم بخسره فانه يضمن لخطا به علي مال الوارث وقيل لا يضمن لان
 لم شبهة وهذا هو المختار **ح** او شارك وان عاملا **ح** اي وكذلك
 يضمن المال اذا شارك عاملا اخر لرب المال او لغيره اذا كان ذلك بغير
 اذن رب المال لانه عرض للغيبة لان ذرع به لم بيتا من غيره وظاهره
 الضمان سواء كان من شاركه يغيب عليه شيء من المال ام لا وقال ابن

القاسم

في جرح العامل الثاني على الاول بما جاء في هذه من البيع

القاسم لو شارك رجلا فيما لا يغيب عليه ولا يتشمانه جازا المقرري وهو
 تفسيرها انتهى **ح** او باع بدين او قارض **ح** يعني ان العامل يضمن اذا
 باع سلع القراض بالنسيئة من غير اذن ربه لانه عرض للمال للغيبة والزوج
 لهما والخسارة على العامل علي المشهور وكذلك يضمن العامل اذا
 قارض في مال القراض بغير اذن ربه اي دفعه لعامل غيره يعمل فيه
 لتفديدهم والزوج جنيذ للعامل الثاني ولرب المال ولا ذرع للعامل الاول
 لما علمت ان القراض جعل لا يستحق الا تمام العمل والعامل الاول
 لم يعمل فلا ذرع له فقوله بلا اذن قيم في المسائل الاربع الا ان الاذن
 في الاول من الورثة ولا يتاخر رجوعه للزوج والمساقاة بموضع جود
 له لان رب المال لا ياذن في تلف ماله في هذه الحالة **ح** وعموم للعامل
 الثاني ان دخل على اكثر **ح** يعني ان عامل القراض اذا دفعه لعامل اخر
 يعمل فيه على اكثر مما دخل عليه العامل الاول فان العامل الاول يفرم
 للعامل الثاني الزيادة والزوج للعامل الثاني مع رب المال الاول والا
 لا ذرع له كما مر وكذلك لو دخل العامل الثاني على اقل مما دخل عليه الاول
 كما لو دخل الاول على النصف والثاني على الثلث فان العامل الاول
 لا ذرع له ايضا للعلم السابقة **ح** خسره وان قبل عمله **ح** اطلاق الخسر على
 ما قبل العمل مجازا وانما هو تلف بعض المال المدفوع لم قبل عمله فدفعه لآخر
 اتجر في المال فخرس او تلف بعض المال المدفوع لم قبل عمله فدفعه لآخر
 بلا اذن ربه فخرج فيه فان رب المال يرجع على الثاني براس ماله وحصته
 من الزوج الذي اخذه رب المال فان كان المال ثمانين وعمل فيه مثلا
 فخرس اربعين ثم دفعه لشخص علي نصف الزوج والخير فيه فصار مائة فان
 رب المال ياخذ منه ثمانين راس ماله وعشرون حبة وياخذ العامل عشرة
 ويرجع على الاول بمسرين والارجوع لرب المال عليه لان خسره قد جبر

ومثل الخسارة تلف ذلك بامر من الله تعالى كضياع ذلك **ص** والرجح لهما
س يعني ان الرجح يكون لرب المال وللعامل يريد في المسيلتين المتقدمتين
وهما قولهم او شاركوا في عامله وقوله او باع يدين واما قوله او قارض
بل اذا ن فحكمها بخلاف هذه المعاملة ان القراض جعل لا يستحق الا
بالعمل فتقوله لهما اي لرب المال وللعامل الثاني في سبيلهما اذا قارض
بل اذا ن ولا يشي للعامل المتقدي بالمقارضة اما المتقدي بالمشاركة
او بالبيع بالدين فلم يرجع مع رب المال وبعبارة اي والرجح لرب المال
والعامل الخالف لكن تستثنى صورة واحدة وهي صورة المقارضة
فانه لا يرجع له قال في توضيحه فيشمل جميع صور المخالفة او لرب المال
والعامل الثاني ويكون خاصا بصورة المقارضة وسكتنا عن بقية
النصور ويعلم حكمها من خارج وعلي كل متقوتها الكلام على الاخرى او
لرب المال والعامل وهذا الكلام يحمل يعلم تفصيله من خارج وهو
العامل الاول في المشاركة والعامل الثاني في المقارضة **ص** ككل اخذ مال
للتبعية فتقدي **س** هذا التشبيه في اللازم اي فيما تضمنه قوله والرجح
لهما اي والرجح لرب المال والعامل الثاني ولا يرجح للعامل المخالف لانه
متعمد ككل الخ والمعنى ان كل من اخذ مالا لينمي به لرب فقدي في ذلك
المال كالوكيل على بيع شئ والمبضع به والتجربة فحصل خسران وتلف
فيكون عليه وان حصل ربح فهو لرب المال وحده نظرا لما دخل عليه
ابتداء بخلاف عامل القراض اذا شارك في المال او باع يدين او نحو ذلك
بغير اذن ربه فحاربه عليه وحده والرجح له ولرب المال على ما دخل عليه
ابتداء وكل من اخذ مالا لا على وجه التنمية كالودع والقاصب والوصي
اذا حركوا المال الي انهما بالتقدي فان الرجح لهم بتقديهم والخسارة عليهم
س لا ان نجاه عن العمل قبله **ص** عطف على تقديره والرجح لهما اي

للعامل

للعامل الاول ورب المال ان لم ينهه عن العمل قبله لا الرجح لهما ان نجاه
عن العمل قبله وجواب الشرط محذوف يدل عليه قوله والرجح لهما
اي لان نجاه عن العمل قبل ان يعمل فالرجح للعامل فقط لان المال
بيده كايودع فيس قوله لا ان نجاه عن العمل قبله راجع لقوله والرجح
لهما التقدي ذكر المؤلف بل لما يبين من كلامه **ص** او جني كل واحد شيئا
فما جني **ص** ههنا مضموم التلغ والخسر والمعنى ان العامل او رب المال
اذا جني احدهما على شئ من مال القراض واخذ احدهما شيئا من حكمه
حكم جناية الا جني اي فيكون ما بقي بعد الاخذ وبعد الجناية هو
راس مال القراض والرجح لما بقي واما ما ذهب فيتنسج به في دمه ولا
فرق بين ان تكون الجناية قبل العمل او بعده لكن ان كانت قبله يكون
الباقى راس المال واما بعده فواس المال على اصله لان الرجح يحرمه
ولا يحرمه اذا حصل ما ذكر قبله لانه مال ضمن بخلاف الخسر والتلف
مطلقا فان الرجح يحرمهما والحاصل ان التلف والخسر يحرقان مطلقا
بخلاف المستهلك فاما يحرم بعد لا قبل **ص** ولا يجوز اشتراؤه من ربه
س يعني ان عامل القراض لا يجوز له ان يشتري من رب المال سلعا
للتجارة سوا كان ذلك قبل العمل او بعده كان ما يشتريه قليلا او
كثيرا وعللوا المنع لانه يودي الي قراض معروف لان راس المال
رجع الي ربه وكان دفع المال عروضا واما اشتراؤه سلمة لنفسه
لا للتجارة فانه جائز **ص** او بنسبة وان اذن **ص** تقدم ان العامل يجوز
له ان يبيع بالنسيئة اذا اذن له رب المال وكبرهنا انه لا يجوز له ان
يشترى بها ولو اذن له رب المال في ذلك والفرق ان يبيع بالدين
فيه تعريض للتلف المال وهو من حق ربه فاذا اذن جاز له ذلك
واما اشتراؤه بالدين فانه يكون ضا من الرجح له ولا يشي منه لرب

المال لانه عليه الصلوة والسلام يجر عن ربح ما لم يضمن فكيف ياخذ
 رب المال ربح ما يضمنه العامل في ذمته وقوله او شيئا اي للقراض
 واما ان كان لنفسه فهو ما مر ثم قوله وشارك ان زاد من جلا بغيره
 وقوله او بنسبة فان وقع ضمن والربح له وهذا حيث كان لرب المال
 حصته من الربح ولو كان الربح كله للعامل جاز ان تخلص حصة من نفسه
 عليه الصلوة والسلام من ربح ما لم يضمن **ص** او باكثر من يعني وكذلك
 لا يجوز للعامل ان يشتري سلعا للقراض باكثر من مال القراض للمخني
 عن ربح ما لم يضمن وذلك لان العامل يضمن ما فراد في ذمته ويكون
 في القراض وحيف يودي الي ما ذكر فان فعل كان له اجر مثله واما اذا
 اشترى بالرايد لنفسه فانه يكون شريكا بنسبة ذلك كما مر **ص** ولا
 اخذه من غيره ان كان الثاني يشتغل عن الاول **ص** الضمير في اخذه
 يصح عوده على العامل او على القراض والمعنى ان العامل لا يجوز له
 ان ياخذ قراضا ثانيا من غير رب المال وعدم الجواز ان كان الثاني
 يشتغل عن العمل في القراض الاول لان رب المال استحق منفعة العامل
 فان لم يشتغل عن العمل فيه جاز له ان ياخذ قراضا ثانيا وثالثا وهما
 من غيره جوازه منه وان كان الثاني يشتغل عن الاول **ص** ولا يبيع
 ربه سلعة بلا اذن **ص** يعني انه لا يجوز لرب المال بيع سلعة من سلعة
 القراض بغير اذن العامل واذا بيع في سلعة فاحري في الجيع لان
 العامل هو الذي يحرك المال وينمي له ولم حق فيما يرجوه من الربح فان
 اذن العامل لرب المال في البيع فقد رضي باستقاط حقه **ص** وجر خسه
 وما تلف وان قبل عمله الا ان يقبض **ص** يعني ان ربح المال يجر خسه
 وما تلف منه وان حصل منه التلف بامر سائر قبل العمل فيه مادام
 المال تحت يد العامل بال عقد الاول فلو قال لرب المال لا اعمل في

تجمل

تجمل ما بقي راس المال ففعل واستقط الخسارة او ما تلف فهو ابداع
 القراض الاول والغاية التي ينتهي اليها الجواب ربح قبض رب المال المال
 حسابان قبضه منه واعطاه لم يقبض جيبه قراضا موثقا لا يجبر
 ما تلف او خسر بالربح وظاهر المدونة ان ما اخذه اللص او السارق حره
 المرح ولو علما وقد رعي الاتصاف في منعه ومن العلوم ان الجوراني يكون
 اذا بقي شيء من المال واما لو ذهب جميعه ثم اخلفه فان الربح لا يجزه
 وهذه ايضا قول المولى الا ان يقبض وصرح به بن الحاجب **ص** وله
 الخلف **ص** اي فان تلف جميعه او بعض قبل العمل فيه او بعده فله
 المال ان يخلفه ولم ان لا يخلفه وان تلف جميعه لم يلزم العامل قبول
 الخلف واليه الاشارة بقوله **ص** فان تلف جميعه لم يلزم الخلف **ص** اي لم
 يلزم العامل قبول الخلف ولا يصح ان يقال لم يلزم رب المال الخلف لافادة
 ان ذلك لم مع انه اذا كان له فيلزم العامل القبول وليس كذلك وفي
 كلام الساطي هنا نظرون تلف البعض لزوم وفي بعض النسخ لم يلزمه
 الجري لم يلزم العامل جبر المال الاول والثاني ومضموم ان تلف البعض لزوم
 الجبر وعليه كل يصير كذا عن حكم الاخرى وعليه كل فالضمير عايد على العامل
 والحاصل ان رب المال لا يلزم الخلف تلف الكل او البعض فان اخلف رب
 المال لزوم العامل القبول في تلف البعض لا الكل ان كان التلف بعد العمل
 وفي تلف الجميع يكون الثاني قراضا موثقا ولا يجبر خسر الاول بالثاني
 وفي تلف البعض يكون راس المال الاول ويجبر خسر الاول بالثاني **ص**
 ولزمه **ص** اي ولزمه العامل السلعة التي اشتراها ان تلف الجميع حيث
 لم يخلف رب المال ما تلف او اخلفه واي العامل من قبوله فيكون له
 وخسارته واما اذا اخلف رب المال ما تلف وقبله العامل فانها
 تكون على القراض واما اذا اشترى بجميع المال سلعة وتلف بعض المال

لا يلزم
 الجبر
 الجبر
 الجبر

قبل قباضه وبعد الشرا ولم يخلف ما خلفه وبالمال واخلفه العامل فانه
ينقض الزوج على ما دفع العامل من ثمن السلعة وعلى ما دفع فيها من راس
المال فاما ما دفع فيها من راس المال فانه يجزيه الخسران فضلت
منه فضلة كانت بينهما على ما شرطوا واما ما ينوب ما دفعه العامل فيجزي
به **و** ان فقد الزوج كالمحل **ش** يعني ان عامل القراض اذا نفقه
فان الزوج ينقض عليه على قدر المال كشركا الا بد ان اي فياخذ كل واحد
من الزوج بقدر علمه فلا يجوز ان يتساويا في العمل ويختلفا في الزرع او
بالعكس بل الزوج على قدر العمل على المشهور فالضيق في فقد دعايد على
العامل لا على القراض لانه قد يتفقد دو العامل واحد **ص** وانفق ان سافر
ولم يبين بزوجته واحتمل المال **ش** يعني ان العامل اق العامل اذا سافر
للتجارة وتنمية المال فانه يتفق من مال القراض جميع نفقة بالمعروف
مدة سفره ومدة اقامته ببلد يتخوف فيه الى ان يرجع الى بلده قبل
مدة الخروج للسفر لا نفقة له وظاهره ولو اشغل التزود للسفر عن
الوجه التي يتقات منها وتنفيد اللحي ضيق وهذه اما لم يتزوج في حال
سفره فان تزوج وبني بها او دعي للحول فانه لا نفقة له من مال القراض
حينئذ وهذا غير قول لفراهل لانه في هذه سافر لمحل ليس به زوجة
ثم تزوج به وسيلة لفراهل سافر لمحل له به زوجة وجبت نفقتها عليه
ومن شروط النفقة ان يكون المال يكتسبها بان كان له مال فلا نفقة
في المال اليسير وهل الكثرة بالاجتهاد كما في الموازية لما لك ووقع له
اليسيرون يسرون ان يتفق في الخمسين وجمع بينهما بحمل الاول على
السفر البعيد والثاني على القرب وفهم من قوله ولم يبين بزوجته وقوله
لفراهل انه لو سافر بزوجته ان لم تنفقه في سفره ذهبا وايايا واما
في اقامته في البلد فهل له النفقة ام لا بمقولة بكه بني بها بزوجته بنا على ان

الدوام

كالا مبتدا وظاهر كلامهم ان الدوام ليس كالا مبتدا **ش** يعني ان سافر لغير اهل ورجوعه
ش هذا متعلق بقوله سافر والمعنى ان العامل يتفق اذا سافر للتجارة
لان سافر لاحد هذه الثلاثة فانه لا نفقة له ولا كسوة في ذهابه
والتي اياها لان ماله لا يشترك معه غيره والمراد بالاهل الزوجية
المدخول بها لا الاقارب ومثل سفر الحج والقربى والسفر لسياير القربى كصلة
الرحم ثم ان كل من سافر لقربة لا نفقة له حتى في رجوعه لبلد ليس فيها
قربة بخلاف من سافر لاهل فلم تنفقه في رجوعه لبلد ليس بها
اهل والغرض ان سفر القربة الرجوع فيه لله تعالى ولا كذلك الرجوع
من عند الاهل ويؤخذ من هذا التقليل ان من سافر لبلد ومركبة
لكنها بطريقه وقصده الحج ايضا فان لم تنفقه بعد فراغه من النسك
وتوجهه لبلد التجارة وقوله بالمعروف لغو متعلق بانفق اي انفق النكاح
اتفاقا لمنسبا بالمعروف وقوله في المال حال اي حال كون الاتفاق
في المال يعني ان نفقة العامل بالمعروف اي النفقة الجارية بها العادة اي
بالنسبة لما يناسب حاله وهذه النفقة تكون في مال القراض لاني فتمه
وبالمال فلو اتفق في سفره من مال نفسه ثم هلك مال القراض فلا
شيء له على رب المال وكذا ان زادت النفقة على مال القراض لم يرجع
بالترتيب على رب المال **و** استخدم ان تاهل **ش** يعني ان العامل اذا كان
اهلا للخدمة فانه يستأجر من مال القراض من يخدمه في حال سفره
ان كان المال كثيرا وكان مثله لا يخدم نفسه وقال بعض ان تاهل للخدمة
مع الشروط السابقة وهي ان سافر ولم يبين بزوجته واحتمل المال
وان يكون السفر للمال **ش** لا دوا **ش** بالمر عطف على قدر اي وانفق في
اكل وشرب وضرورة شوعية لا يستغنى عنها لاني دوا والرفع عطف
على المعنى اي ولم الاتفاق لا دوا وعلى انه اسم لا على انها عاملة

عمل ليس والخروج من ذواي لاله دواي ليس له دوا والجملة حينئذ
ستأنق استينا قاييا فهو جواب لسؤال اقتضته الجملة الاولى اي
انه لما ذكر ان النفقة من مال القراض بشرطه اقتضى ذلك السؤال عن
الدواهل هو كذا ام لا وهذا ولا يخفى ان لا الماطقة غير العاملة اذ
الاولي تقتضي مشاركة ما بعد ها لما قبلها في اعرابه بخلاف الثانية
وليس من الدوا الحامة والمصد وحلق الرأس والحام ان احتيج له وانما
هي من النفقة **ص** وانتهى ان بعد **ص** يعني ان عامل القراض يكسبي ان
بعد سفره ويلزم من البعد طول الزمن فيوجب باعتبار الارزاق فلا
يكسبي في الزمن القصير قوله ان بعد اي مع بنية الشروط السابقة
وانما سكت عنه لوضوحه لان ما كان شرطه في الاعمال فهو شرط في الاصل
والبعد زايد على الاتفاق **ص** ووزع ان خرج لحاجة ولو بعد ان اكثري
وتزود **ص** يعني ان الانسان اذا خرج لحاجة تتعلق به من غير ما مرقى قوله
ليبراهل وحج وعزوا فاعطاه انسان قراضا ولو بعد ان اكثري وتزود
لحاجته فان النفقة توزع على قدر ما ينفعه في خروجه للحاجة وعلى
قدر مال القراض فاذا كان ما ينفعه في حاجته مائة ومال القراض
مائة كان على كل نصف ما ينفعه وما ذكره المؤلف نص المولى وتزود قوله
ولو بعد ان اكثري وتزود اي للحاجة كما قاله الشافعي وفي رد علي النجاشي
القابل سقوط النفقة في هذه الحالة كالذي خرج لاهله وعزاه
للمعروف من المذهب وعزاه في اختصار المنطوية للشهور وارتقاء
ابن عرفة بقوله ومعروف المذهب خلاف بعضها واما على حمله انه
اكثري للقراض فيكون ساكنا عن محل الخلاف **ص** وان اشترى من يفتق
علي ربه عالما عتق عليه ان ايسر **ص** يعني ان عامل القراض اذا اشترى
بمال القراض من يفتق علي ربه المال حال كونه العامل عالما بان الرقيق

قريب

قريب لرب المال كالامانة مثلا فانه يفتق على العامل ان ايسر وسوا
علم العامل بالحكم اي بانه يفتق على ربه المال ام لا اذا جهل به لا اثر له
عندهم هنا كما قاله ابن عبد السلام واذا عتق العبد على العامل فان
ولاه لرب المال لا للعامل ويعوم ثمنه لرب المال ويعوم له ايضا ربحه
الكاتب في المال قبل الشراء ويحيل ذلك في القراض مثاله لو اعطاه مائة
راس ماله يتجوزها فصار مائة وخمسين فاشترى بها من يفتق علي
ربه المال عالما بالقرابة فانه يفتق على العامل ويعوم لربه المال مائة
وخمسين وعشرين حيث كان للعامل نصف الربح وتكون الضمير في
عليه عايدا على العامل مبيده قوله ان ايسر وما بعده وقوله وغير
عالم فعلى ربه **ص** والا يبيع بقدر ثمنه ورجحه قبله وعتق باقية **ص** اي
وان لم يكن العامل حوسرا والموضوع بحاله فانه يبيع من العبد بقدر
ثمنه اي الذي اشترى به ورجحه اي ربح المال الكاتب في المال قبل الشراء
ويفتق باقية هذا ان تيسر بيع بعضه والا يبيع كله لاجل حق رب المال
واما الربح الكاتب في العبد بعد الشراء فانه لا يشي لرب المال منه لان
القاعدة ان الانسان لا يربح فيما يفتق عليه الا في صورة تاتي
بيان ذلك لو كان اصل القراض مائة فتجرب فيها العامل فربح مائة
ثم اشترى بالمائتين قريب رب المال وكان هذا القريب يساوي ثلث مائة
وقت الشراء وقد علمت انه لا يلزم بين الثمن والقيمة فانه يبيع منه
حينئذ النصف بمائة راس المال وخمسين حصته رب المال قبل الشراء
ويفتق منه النصف لان حصته العامل قبل الشراء خمسون افسد ها
على نفسه بمهله والمائة الربح في نفس العبد **ص** وغير عالم فعلى
ربه وللعامل ربحه فيه **ص** يعني ان العامل اذا اشترى من يفتق علي
ربه المال والحال انه غير عالم بقرابته لرب المال حين الشراء فانه يفتق

رب م

على رب المال له حوله في ملكه والعامل معدوم لعدم عليه بالتزانية
والعامل ربح فيه ان كان فيه ربح واو لي ربح قبل فالضيق فيه يرجع
الي العبد المستنوي والحال ان رب المال موسر وامالو كان مسرورا
والحال ما ذكر فالحكم ان حصته رب المال تحقق عليه اي ما يقابل حصته
من راس المال ومن الربح وتبقى حصته العامل من الربح في العبد
ملكاه ولا تحقق عليه لان الحكم حينئذ بمنزلة عبد بين اثنين اعمق
احدهما حصته وهو مسرور فلا يقوم عليه وتبقى حصته الشريك
الاخر على ملكه **ش** ومن يعتق عليه وعلم عتق بالاكثور من قيمته وثمنه
ش يعني ان العامل اذا كان موسرا ثم اشترى من يعتق عليه والحال انه
عالم بان هذا العبد يعتق عليه كايه مثلا فانه يعتق عليه بالاكثور
من قيمته يوم الحكم وثمنه الذي اشتراه به ويستقط عن العامل
حصته من الربح في ثمن العبد فيما اذا كان الثمن اكثروا في قيمة العبد
فيما اذا كانت القيمة اكثرا يقال انه ربح في فريسه لانا يقول هو لم يأخذ
شيئا ولا متاع حيث اخذ فاذا دفع له ما يقره راس ما فربح فيها
خمس واشترى بها ولد نفسه عالما فانه يعتق عليه فان كان ثمنه
اكثروا منه ما عدا حصته من الربح في الثمن وان كانت قيمته يوم
الحكم اكثروا منها ما عدا حصته من الربح **ش** ولو لم يكن في المال فضل
ش يعني ان العبد يعتق على العامل ولو لم يكن في المال الذي اشترى به
من يعتق عليه ربح يوم الحكم بان كان مساويا او كانت خسارة لان
يجوز قبض المال بخلق له حق به فصار شريكا وردها بالقيمة على من
يقول انما اذا لم يكن في المال ربح لا يعتق لانه لا يتعلق حقه بالمال
ويكون شريكا حتى يحصل ربح **ش** والا فقيمته **ش** اي وان لم يكن للعامل
عالم حين شرايه للعبد بانه ابوه مثلا والحال انه موسر فانه يعتق

عليه

عليه بقيته يوم الحكم اي يعتق في مقابلتها ما عدا حصته العامل من
الربح منها فتولد بقيته فيه ساحة اذا احتاد راسه انه يقوم
لرب المال كل القيمة وليس كذلك كما علمته ومحل عتقه حيث كان في
المال فضل والا فلا يعتق شي وببيع ويدفع لرب المال ماله لانه
انما عتق على العامل لكونه شريكا واذا لم يكن في المال فضل لا شركة فلا
يتصور عتق جرحي يقوم عليه حصته شريكه واما في حالة العلم فلا يراي
فضل ولا عدمه لانه انما عتق في العلم بالتعدي وقد يكون في المال فضل
فيجبه كلام المؤلف حيث قدم قوله ولو لم يكن في المال فضل على هذا
وقوله **ش** ان ايسر فيها **ش** اي في حالة العلم وعدمه **ش** والايبيع بما وجب
ش اي وان لم يكن العامل موسرا فانه يباع من العبد بما وجب لرب المال
والذي وجب على العامل في حالة علمه راس المال وحصته ربه من الربح
من الاكثور من قيمته وثمنه حيث كان في المال فضل قبل الشراء والاكثر
من قيمته وثمنه حيث لم يكن في المال فضل وفي حالة عدم العلم بقيته
يوم الشراء ما عدا حصته من الربح وهذا حيث حصل في المال ربح قبل
الشراء واما ان لم يحصل ذلك فلا عتق كما في التوضيح مثال ما اذا كان
العامل مسرورا وفي المال فضل ان يشترى بما يتبين ورأس المال ما بية
وقيته يوم الحكم ما بين وخمسون فانه يباع منه بمائة وخمسة وعشرون
وعتق الباقي ونجيه في ذمته بخمسة وعشرين لان العامل قد جني على
المال اي شرايه من يعتق عليه فيلزمه حصته رب المال التي جني عليها
وانما لم يبع لرب المال بقدر راس ماله وحصته من الربح الحاصل قبل
الشراء هو في المثال المذكور خمسون لشئ في الشارع للموت وحيد
فيقيد قوله بما وجب بما اذا لم يؤد ثمنه الذي اشترى به على قيمته يوم
الحكم فان زاد فانه يباع لم بقدر راس ماله وحصته من الربح الحاصل

في قيمته يوم الحكم اي ويتبع رب المال العامل بما بقي له من ربحه من
الثمن ان اشتراه العامل عما فلوله لم يكن عالما في المثال المذكور فانه
يباع منه بياض وخصة وعشرون ويعتق باقيه ولا يتبع العامل بشي
ص وان اعتق مشترا للعتق غريم ثمنه ورجحه **ش** يعني ان عامل القراض
اذا كان موسرا فاشترى من مال القراض عبد انقص العتق ثم اعتقه
فانه يغرم لرب المال ثمنه الذي هو راس ماله ويغرم له ايضا ما يخصه
من الربح الكامن فيه قبل الشراء اما ما في العبد من الربح فلا يعطيه اذ
هو تسلف لما اشترى به وهذا اذا ظهر فان قيل لم يزيد بالثمن راس
المال فالجواب انه لو بقي على ظاهره لا يقتضي انه يغرم الربح الحاصل
في العبد وليس كذلك **ص** والقراض قيمته يوم **ش** يعني ان العامل
اذا اشترا عبد للقراض ثم اعتقه وهو موسر فانه يعتق عليه ويغرم
لرب المال قيمته فقط يوم العتق وهو مراده يوم بيعه قاله الشافعي
في المواق عن ابن رشد وفي السباطي يوم الشراء وتبعه **ت** والضمير
في ربحه على هذه النسخة عايد على رب المال وهي فاسدة وعلي
نسخة الاربعة بالا الاستثنائية ونسخة الاربعة بلا النائية وهما
الصواب عايد على العامل لانه متعدد فلا ربح له لان كل من اخذ مالا للثمن
وتعدي لا ربح له فيقال ما قيمته دون ربح العامل **ص** فان اعسر بيع منه
بالمو **ش** اي فان كان العامل موسرا في الحالين اي في حاله اشترايه
للقراض ثم اعتقه في الحالين فانه يباع من العبد بما لوبه المال في
العبد وهو ثمنه الذي اشتراه به وماله قيمه من الربح ان كان في المال
فضل ويعتق على العامل ما بقي فان لم يكن في المال فضل فانه لا يعتق
منه شي **ص** وان وطئ امه فقوم ربحها او يبيع ان لم تحمل **ش** يعني ان
عامل القراض اذا وطئ امه من اما القراض ظلما ولم تحمل فان رب القراض

يخير

يخير حينئذ بين ان يتوهمها على العامل اي يغرم قيمتها يوم الوطئ
او يبيعها للقراض فان اتفاه فلا كلام وان اختار فتقو بها فان كان
العامل موسرا اخذ منه قيمتها يوم الوطئ وان كان موسرا فانها تباع
على العامل في تلك القيمة فان لم يولد ثمنها بالقيمة فانه يتبعه بما
بقي دينه في ذمته قاله مالك في الموارنة وكلام المؤلف شامل لمن
اشترىها للقراض وهو مطابق لما ذكره المنطقي ودل عليه ظاهر
كلام ابن عرفة ولما ان حملت فحدها واليه بقوله **ص** فان اعسر اتبعه
بها وبحصة الولد او باع لم يقدر ماله **ش** يعني ان عامل القراض اذا
تعدى على امه من مال القراض فوطئها ظلما فحملت منه وهو موسر
اي وقد اشترىها للقراض فانه يوجب من قيمتها يوم الوطئ ويحمل
في القراض وهي له ام ولد لانه من وطئ شيعة فهو حريسي فان
كان موسرا فان رب المال يخير بين ان يتبع العامل بتلك القيمة يوم
الوطئ على المشهور كما يبيده كلام ابن الحاجب لا يوم الحمل ولا بشي له من
قيمة الولد او يباع لرب المال منها بقدر ماله وهو جميع الامه ان لم
يكن في المال فضل فان كان فيه فضل فالذي لم هو راس ماله وحصة
من الربح اي ولو الحاصل فيها فلم يماقرنا انه اذا اختار قيمتها فلا بشي
له من حصة الولد وانما ذلك اذا لم يتا ابا عنه قيمتها فلو قال
المؤلف اتبعه بها او باع لم يقدر ماله مع ابا عنه بحصة الولد لكان
ساكنا من الاغراض فان ظاهره ان لرب المال ان يتبع العامل بحصة
من الولد اذا شا ابا عنه قيمتها مع انه لا بشي له فيه وهذا على ما ذكره
الناصر اللقاني وهو الموافق للمصنعي وهو ظاهر كلام ابن رشد
فما في **ش** مخالف لما ذكره المؤلف والمؤلف فان اعسر الخ مرتب على مفهوم
قوله ان لم تحمل اي فان حملت فان اعسر الخ وظاهره ان في المال فضلا

في القراض

وهو كذلك واللام معتق منه حكمة في عبارته ويبيّن ان يكون رب
المال حنيف يخرس ان يبيعه او يبيته على القراض وقوله له اي لاجل
ان يوفيه قدر ما وجب له من راس المال وحصته من الربح فالسبع لغير
رب المال وعلته وفارب المال **ص** وان اجل مشتواة للوطي فالتمن
وانتبع به ان اعسر **ص** يعني ان عامل القراض اذا اشترى جارية من
مال القراض للوطي فوطيها واجلها فان كان موسرا فانه يفرم
لونها ثمنها فقط اي الذي اشتراها به وان كان مسرا فانه ينتفع به
ولا يبيع منها شي لرب المال فان لم يخل فانه يخرس ان يبيعه هو
بقيتها يوم الوطي وبين ان يبيتها للوطي بالتمن هذا هو النقل
وقد مر ان قول المولى وان وطى امه فوم ربحها او ابني انه شامل
لما اذا اشتراها للوطي وللقراض وكلام **ز** فيه نظر **ص** ولكل فسخه
قبل عمله كره وان تزود لسفر ولم يظعن والا فلنضوضه **ص** قد علمت
ان عقد القراض غير لازم لاحدهما على المشهور فلكل واحد منهما الفسخ
بمضي الزك والرجوع كما ان لرب المال ان يترك ويرجع وان تزود العامل
للسفر ولم يشرع في السير واما التزود بالنسبة للعامل فعمل يلزمه
انما هو ما لم يلتزم غرض ما اشترى به الزايد لرب المال فان التزم ذلك
كان لم رد المال فان ظمن العامل بالمال بان شرع في السير وعمله به
وان لم يظمن فانه يلزم رب المال بغا المال تحت يده الي فوضه اي
خلوصه في ايا ان سوجه وليس لاحدهما حق اللام بمعنى الي
للاستيل من ان حذق واو النكايه من قوله وان تزود صواب لئلا
يكون فيه معنى تكرار محمول ولكل فسخه قبل عمله اي بالنسبة لما
قبل المبالغة وايضا يوجبها يقتضي ان اذا لم يتزود ولم يظمن فان
لربه الفسخ دون العامل كما هو كذلك بعد التزود وليس كذلك

واجاب

واجاب بعض بان الواو للمال **ص** وان استضعه فالحاكم الضمير المرفوع
راجع لكل على سبيل البدلية والمضروب للمال اي وان طلب رب المال
العامل بنفوض المال واي العامل لاجل ربح فترقب او طلب العامل
رب المال واي رب المال لاجل ان ينتق سوق المال فالحاكم ينظر في
مصلحة من يجهل او تاخير ما كان صوابا فعلم ويجوز قسمة العروص
اذا تزوا عليها وتكون يما **ص** وان مات فلوارثه الامين ان يكلمه
والا اي بامين كالاول والا سلموا هدر **ص** يعني ان عامل القراض
اذا مات قبل نفوض المال فلوارثه الامين ولو اقل امانة من مورثه
ان يكلمه على حكم ما كان مورثه واما ان لم يكن امينا فان عليه ان ياتي
بأمين كالاول في ان نعمة يكلمه فان لم يات الوارث بامين فانه يسلم
المال لصاحبه هدر اي من يخرج لما علمت ان القراض كالجعل لا
يستحق الاتهام العمل وظاهر المدونة ان الورثة محمولون على غير
الامانة ونحوه في العينية بخلاف ورثة المساقاة اذ امانة العامل
فالهم محمولون على الامانة حتى يتبين خلافها والفرق بين المساقاة
مستاجر من الزكاة من يعمل فيها وفي القراض يسلم لربه هدر وان عمل
المساقاة في الذمة بخلاف القراض فان المقصود فيه عين العامل
وايضاهي شبه بالاجارة من القراض للزوجه بالنقد **ص** والقول
للعامل في تلفه وخسره ورده ان قبض بلا يئته **ص** يعني ان العامل
اذا ادعى تلف مال القراض او انه خسره فانه يقبل قوله في ذلك
مع يئته ولو كان غير امين في نفسه لان رب المال رضي بامانة
وسيلة التلف كسيلة الخسوف لان اليمن توجه على العامل وان لم
يكن متما على المشهود وقد التزم قول قوله في الخسوف اذا اتى
بما يشبه ويعرف ذلك بسؤال التجار في تلك السلع هل يخرس في

مثل هذا ام لا وكذلك القول قول العامل انه رد مال القراض الى ربه
حيث قبضه بغير بينة والا فلا بد من بينة تشهد له بالرد على المستوفى
لان القاعدة ان كل شيء باسناد لا يبرأ منه الا باسناد ولا بد
ان تكون البينة مقصودة للتوثيق وهو التي تشهد بها المانع على
القابض خوفاً من الخوارج فلو شهد بها القابض بغير حضور **ر**
المال او شهد بها رب المال لا يجوز الخوارج فكما لو كان القبض بلا بينة
والظاهر انه يقبل قول الدافع في ان اشهادده خوفاً من الخوارج **م** انه
لا بد من حلفه على دعوى الرد وان لم يكن متيها اتفاقاً **تبيين**
كلام المؤلف هذا فيما اذا ادعى العامل رد راس المال ورجعه او ادعى
رد راس المال وحصله من الربح حيث كان فيه ربح وامان ادعى
رد راس المال دون ربح حيث كان فيه ربح فقال لا يقبل قوله وقال
القاضي لا يقبل قوله وظاهر المدونة عدم قبول قوله ولو ادعى
العامل بيده فقد حصله من الربح فقط **م** او قال قراض ورب بضاعة
باجر وعكسه **م** اي وكذلك القول قول العامل مع يمينه وباخذ الجز
اذا اختلفا فقال العامل المال بيدي قراض وقال ربه بل هو بيدك
بضاعة باجرة معلومة فان فكل العامل حلف رب المال ودفع
الاجرة واليمين مختصة بما اذا كانت الاجرة اقل من جز الربح واما
ان كانت مثله فاكتر فلا يمين وكذلك القول قول العامل اذا قال
المال بيدي بضاعة باجرة وقال ربه بل هو بيدك قراض بحر معلوم
لان اختلفا فيهما يرجع الى الاختلاف في جز الربح وهذا اذا كانت الاجرة
مثل الجز الذي ادعاه في القراض فلا يمين لانها قد اتفقت في المعنى
ولا يضركم اختلافهما في اللفظ كما قاله **م** واستشكل هذا بان الاجرة
اذا كانت مثل الجز لا اتفاق لان الجز في المال والاجرة في الذمة

فان

فان الاتفاق واجاب بعض بان فرض المسئلة فيما اذا حصل ربح اذا
لا يدعى ربه انه بضاعة باجر ويدعى العامل انه قراض حيث لم يحصل
ربح اي فليس هنا الاجرة في الذمة لكن في عكسه وهو دعوى
العامل انه بضاعة باجر ويدعى انه قراض قد يحصل التنازع حيث
لا ربح ثم ان كلام المؤلف حيث حصل التنازع بعد العمل الموجب
للزوم القراض لهما كما يفيد من جعله من الاختلاف في الجز واما قبل
الزوم فلا فائدة في ان القول قول العامل لان لو لم يكن الفسخ
واحتراز بقوله باجر مما اذا قال بضاعة بغير اجر وقال العامل انه
قراض فان القول حينئذ قول رب المال يمينه لانه ليس بقراض ط
ويكون للعامل اجر مثله ما لم يرد على ما ادعاه فلا يزداد فائدة كون
القول قوله عدم غرامة الجز الذي ادعاه العامل وهذا يندفع
ما يقال اذا كان القول قول رب المال فينبغي ان لا يكون له اجر
مثله وبيان ذلك ان رب المال تضمنت دعواه ان العامل تبرع له
بالعمل وهو يتكردك ويدعى انه باجر فله اجر مثله وبعبارة ان
جعلت مفهوم قوله باجر مفهوم موافقة كان كلامه بن عرفتموان
جعلته مفهوم مخالفة كان كلام الشيوخ ولكنه مشكل **م** او ادعى
عليه الغصب او قال انقمت من غيره **م** يعني ان العامل اذا قال
المال بيدي قراض او ودبعت وقال ربه بل غصبته مني او سرقت
مني فان القول قول العامل مع يمينه واليمين على رب المال لانه مدعى
ولان الاصل عدم الغصب والسرقة ولو كان مثله يمينه ان يغصب
او يسرق وكذلك يكون القول قول العامل اذا قال قبل المفاصلة انقمت
من غير مال القراض وسوا حصل ربح ام لا يريد اذا اتي بما يشبه وظاهره
سوا كان المال يمكن منه الاتفاق لكونه عينا ام لا لكونه سلعا وهو

كنتك على فلا هو كلام المتقدمين فلو قال ذلك بعد المفاصلة فانه لا يصدق
 في جزاء النج ان ادعى شيئا والمال بيده او وديعه وان لم يصدق يعني
 انهما اذا اختلفا بعد العمل في جزاء النج فالتقول قول العامل بشرط ان يدعي
 شيئا ويجلب سوا الشبه رب المال ام لا فان لكل صدق رب المال ويجلب
 فان لكل صدق مدعي الا شبه فان ادعى ما لا يشبه حلفا ورجعا لقرض
 المثل وكذلك لو نكلا وبشرط ان يكون المال بيده او وديعه عند
 اجبي او عند رب المال فتقول وفي جزاء النج عطف على لفظي تلف وقوله
 والمال بيده حسا او مبيى تكونه وديعه عند اجبي بل وان عند ربه
 فاللام بمعنى عند ومثل كون المال بيده كون النج او الحصة التي
 يدعيها بيده ونحوه انه لو سلمه لرب لا يكون القول قوله بل
 القول لربه ولو مع وجود شبه العامل وهو كذلك ان بعد قيامه واما
 ان قرب فالتقول قوله قاله ابو الحسن وخوله ان ادعى شيئا والمال
 بيده شرط في مسيلمة الاتفاق وما بعد هذا ولو يدعي ادعى الشبه
 فقط لو قال قرض في قراض او وديعه او في جزاء النج فالتقول
 هذا شروع في ذكر مسائل يتصل فيها قول رب المال مع يمينه منها
 اذا اختلفا في جزاء النج بعد العمل فادعى رب المال الشبه وحده
 وكذلك يكون القول قول رب المال مع يمينه اذا قال رب المال قرض
 وقال الذي عنده بل قراض او وديعه وانما كان القول قول رب المال
 لان العامل يدعي عدم الضمان فيما وضع بيده عليه وسوا كان تاريخها
 قبل العمل او بعده ولو قال رب المال دفعته اليك قرضا وقال العامل
 بل قرض صدق العامل لان رب المال هنا يدعي النج فلا يصدق
 والحاصل ان القول قول من ادعى القرض منهما وكذلك يكون القول
 قول رب المال لكن بلا يمين اذا اختلف مع عامله في جزاء النج قبل العمل

لانه

لانه قادر على انتزاع المال من العامل لما علمت ان عقد القراض منحل
 قبل العمل ومعنى الاطلاق سوا ادعى رب المال الشبه ام لا وان
 قال وديعه ضمنه العامل ان عمل **ش** يعني ان رب المال اذا قال المال
 وديعه وقال من هو عنده هو بيدي قراض ثم عمل فيه بعد ذلك
 فانه يضمنه اذا تلف لتقديره وانما ضمنه لانه مدع على ربه انه اذن
 له في تحريكه والاصل عدمه فلو ضاع قبل العمل فلا يضمن لان اتفاق
 دعواه على ان مال له فقولم وان قال الخ جواب ان محذوف وقوله
 ضمنه العامل جواب شرط محذوف والتقدير وان قال وديعه
 وخالفه الاخر وقال قراض فالتقول قول ربه وان كان حركه ضمنه
 وقوله ان عمل دليل على هذا المقدور لما قدم ما يصدق فيه العامل
 وما يصدق فيه رب المال ذكر ما هو اعلم فقال **ش** ولما دعي الصحة **ش**
 يعني انه اذا ادعى احداهما صحة القراض وادعى الاخر فسادا فالتقول
 قول مدعي الصحة بان قال رب المال عقدت القراض على النصف هو
 وماية تخصني وقال العامل على النصف فقط فالتقول للعامل وعكسه
 لرب المال وظاهره ولو غلب الفساد لان هذا الباب ليس من
 الابواب التي يغلب فيها الفساد **ش** ومن هلك وقبله قراض اخذ
 وان لم يوجد **ش** يعني ان من مات وعنده قراض او وديعه ولم يوص
 بذلك ولم يوجد ذلك في تركته ولم يعلم انه رده الي ربه ولا ادعى تلفه
 ولا ما يستقطه فانه يوجد من ماله لا حتمال ان يكون اتفق او ضاع
 منه بتقريب بعد ان يخلص رب المال انه لم يعمل اليه ولا قبض منه شيئا
 وهذا اما لم يتقادم الا موكشوسين فانه يحل على ربه لو يدعي ما في
 الوديعة ويقال هلك لليت شوا كان كافرا او غيره قال الله تعالى
 حتى اذا هلك قلتم لن يبعث الله من بعده رسولا وقبل بكسر التاني

في م

وفتح البابي جعته وادخلت الكاف الوديمة والبضاعة وبخاص
صاحب القراض او الوديمة عزما الميت واليه الاشارة بقوله **ص** وحاص
عزماء ويعين بوميته وتقدم في الصحة والمرض **ص** يعني ان من اقر
في مرضه او في صحته بقراض لزيد او بوديمة فانه يوفى ذلك بعينه
وتقدم على عزما المفروض سوا كان على اصل ذلك القراض والوديمة
بيته ام لا حيث كان يجوز فليس فان كان خلسا لا يقبل نفيسه القراض
والوديمة الا ان قامت بيته باصله سوا كان مريضا او صحيحا **ص**
ولا ينبغي لعامل هبة او تولية **ص** يعني ان عامل القراض لا ينبغي له
ان يهب شيئا من مال القراض بغير ثواب طهارة او في المدونة
بلفظ لا ينبغي وظاهره الكراهة وقال بن يوسف معناه التحريم
وكذلك ابن ناجي قال ومعناه في الكثير واما اليسر فجاز وكذلك
لا يجوز للعامل ان يولي سلع القراض لغيره بثل ما اشتراها به لاجل
تعلق حق رب المال بالوجع فيها وقيد بما اذا لم يحفظ الوصية وظاهره
ولو فعل ما ذكرنا استلذا فاجعلوا الشريك اقوي من العامل لانكم جعلوا
له التبرع بالكثير ان استألف لانه قد ترجح فيه انه اجبر وانما جعلوا له
للماذون لم في التجارة ان يضع ويضيف ويوثر ان استألف لانه
اقوي ايضا من العامل لان المال اما ان يكون للماذون او للسيد وجعل
له ربحه فتصرفه فيه اقوي **ص** ووسع ان ياتي بطعام كغيره ان لم يقصد
التفضل **ص** يعني ان الامام مالك ووسع لعامل القراض ان ياتي بطعام
من مال القراض كما ياتي غيره بطعام يستولون في الكلام ان لم يقصد النقل
بذلك على غيره اي ان لم ياتي بطعام افضل مما ياتي به غيره من
رفقائه اما ان ياتي بطعام افضل مما ياتي به غيره فان الامام لم يوسع
في ذلك ومضمّن العامل جيب فليبه ان يجمل صاحبه فان فضل فواف

وان

وان اليه ان يحاله من ذلك فان العامل يكافيه فيما يخصه من ذلك
اي يعوضه نظيره واليه الاشارة بقوله **ص** والا فليتحلله فان اليه
فليكافيه **ص** فان قلت التوسع حيث كان مماثلا لقوله كغيره لا يتأتى
الشرط فالجواب ان المماثلة في الايتان لا في الطعام اي ان ياتي كغيره
بمطعام فالشرط ظاهر وطوال عقب قوله كغيره ما نصه لا اكثر ان
كان له بال والا فليتحلله فان اليه فليكافيه لطابق النقل من انه يتنع
ان ياتي بزيادة ان كان له بال سوا قصد التفصل ام لا ووسع بالبناء
للعامل اي رخص وبالبناء للمفوض اي ووسع له في الشرع وهذا
احسن **باب** في الكلام على احكام المساقاة صحة وفساد
او هذه اللفظة مشتقة من سقي الثمرة اذ هو معظم عملها
واصل متفقها وهي مشتقة من اصول اربعة كل واحد منها يدل
على المنع الاول الاجارة بالمجهول الثاني كرا الارض بما يخرج منها
الثالث بيع الثمرة قبل بدو صلاحها بل قبل وجودها الرابع الفر
لان العامل لا يدري اسم الثمرة ام لا وعلى تقدير سلامتها لا يدري
كيف يكون صلاحها والاصل فيها مما سلمه النبي عليه افضل الصلاة
والسلام اهل خير ولداعية الضرورة الي ذلك ونقطة ما علة
اما من المفاعلة التي تكون من الواحد وهو قليل نحو سافر وعاقاه
الله او بلا حظ العقد وهو متيما فيكون من التفسير بالمتعلق بالفتح
وهو المساقاة عن المتعلق بالكسر وهو العقد وهو لا يكون الا من
اشين والافهذه الصيغة تقتضي ان كل واحد من العامل والمالك
يسقي لصاحبه كالمضاربة والمثالة ونحوهما وقد عرف ابن عروقة
حقيقتها العرفية فقال هي عقد على عمل مونة البناء بقدر لامن
غير علة لا بلفظ بيع واجارة او جعل قيد حل قولها لا باس بالمساقاة

على ان كل ثمرة للعامل ومساقاة البعل انتهى ويبطل طرده على قول ابن
القاسم بالمقد عليها بلفظ عاملك لانها ليست بمساقاة عند ابن القاسم
وقوله لا من غير غلته يشمل ما اذا كان القدر كل ثمرة او بعضها فلذا
قال فيه خل الخ بخلاف لو قال بقدر من غلته لم تدخل صورة ما اذا
جعل كل ثمرة للعامل في التفرير واركانها اربعة الاول متعلق القند
وهي الاشجار وسائر الاصول المشتملة على الشروط الالهي بياها
الثاني الجز المشروط للعامل من الثمر الثالث العمل الرابع ما تنقده
وهي الصيغة وانما تنقده بلفظ المساقاة وهو قول ابن القاسم وقوله
محمون واقتارده ابن الحاج وابن شاس وابن عوفه انها تنقده بلفظ
ساقية وعاملت وهو المذهب والمساقاة جابرة لا رمة عندهم
الفتها ومذهب الحصري في قول المؤلف **انما تصح مساقاة شجر**
ويندرج فيه الخخل قوله ذي ثمر الخ ولا يصح ان يكون منصبا على شجر
لان ما في المؤلف ان المساقاة تصح في غيره من زرع وغيره كالورد
ويصح ان يكون مذهب ساقية وهو متعلق بتصح اي انما تصح
ساقية لكن على قول ابن القاسم وقوله وان بولا بالفتح في جواز مساقاة
الشجر لان ما فيه من المون والكلفة يقوم مقام السقي والعمل هو
الذي لا سقي فيه بل سقي من غيره من غير سقي ولا عين وبزكي
بالشجر كسج افرقية والنشام **ذي ثمر لم يجل بيبه** يعني من شرط
مساقاة الاشجار ان يكون بلغ حد الاثمار اي اوانه كان فيه ثمر بالفعل
ام لا فلا تصح مساقاة من لم يبلغ حد الاطعام كالورد وساقية ذلك
في قوله او شجر لم يبلغ خمس سنين وهي تبلغ اثنا عشر في مختار هذه
ومن شرطه ايضا ان لا يبدد وصلاحه وهو مراده بعدم حليه
البيع وبد وصلاحه كل شيء بحسبه كما مر في فصل تناول البناء والشجر
وقوله

كالورد
وهو الخخل
الحد

وقوله **ويخلف عطف على ذي ثمر** وليس معطوفا على لم يجل بيبه كما هو
ظاهره لان جملة لم يجل بيبه صفة لثمر وعدم الاخلاق انما هو
من اوصاف الشجر والمطف يقتضي ان يكون من اوصاف الثمر ايضا
وليس كذلك فلهذا كان معطوفا على ذي ثمر ويجوز عطف الصفات
وعطف الجمل على المفرد جائز ويجعل عطفه على لم يجل بيبه على انه
تقت جري على غيره من هولم ولم يبرز الضمير جريا على من ذهب
الكوفيين ويفهم من قوله ولم يخلف ان مراده بالشجر في قوله شجر
الاصول لا الشجر المتعارف وبعبارة ان جعل الضمير في قوله ولم
يخلف راجعا للشجر احتراز من الشجر الذي لم يخلف كالبقل والقصب
بالضاد المجمة والقربط بالطاء المجمة والريحان والكروان لان المراد
بالشجر الاصول وهذه الخمسة لها اصول واذا جذت اختلفت
وقد نص في المدونة على انها لا تجوز المساقاة عليها كان ساكتا
عن اشتراط عدم اخلاق الثمرة كالورد فانه انما يخلف ثمره اي اذا
انتهى اخلف فلا يعلم حكمه وان جعل راجعا للثمر كان ساكتا عن اشتراط
عدم اخلاق الشجر والاولي ان الضمير راجع للمتقدم اي من ثمر او شجر
اي ولم يخلف شجره او ثمره وانما منوا مساقاة البقل وماحه لبعده
عن محل النهر وهو الشجر **الاتبع** هو مستثنى من المفهوم
وهو عايد للمسايل الثلاث كما ذكره **عن الباجي** وليس خاصا
بالمسايلتين قبله كما قاله ابن عازي لكن رجوعه للتائيم اعني مفهوم
لم يجل بيبه من غير جنس ما لم يجل واما ان كان الحايطة طه نوعا واحدا
فهو خل البعض جل الجميع فلا يباقي تبعية لما تنقذ من ان بد وصلاحه
البعض كاف في جنسه والتبعية في المسايل الثلاث الثلاث فادونه
ص بخلاف او كثر يعني ان المساقاة تجوز للعامل قليل وكثير بشرط

انما يصح في اركانها ان يكون ثمر من نوع واحد والي هي بيبه

فيه ان يكون شاملا في جميع الحايط فلا يصح ان يكون من ثمرة جبين من
الحايط ويشترط فيه ان يكون معلوم النسبة كالنصف ونحو ذلك من
الاجزاء فلا يجوز كيل معلوم من الثمرة كمشرة اصع فالمراد بالجزء ما قابل
المعين كثر خلة جينة او اصع او اوسق لا ما قابل الكل لانه يجوز
ان تكون الثمرة كلها للعامل او لرب الحايط وانما ذكر الجزئ ليتوصل به
الي قوله **شاع** وعلم **ش** ويشترط في الجزء المأخوذ ان لا يكون مختلفا
فلو كان في الحايط اصناف من الثمرة بشرط ان ياخذ من صنف منها
النصف ومن صنف اخر الثلث لم يجوز وكذلك لو كان فيه انواع من الثمار
فساقاه في نوع من الثمار بالنصف وفي نوع بالثلث لم يجوز ذلك لقوله
علم اي قدره ولو جهل قدره في الحايط وقوله علم لا يستلزمه قل
او كثر لانه اعم منه والاعم لا يلزم ان يصدق باخص جبين **ش** بساقت
ش هذه هي الصفة وتقدم ان من ذهب بن القاسم اليها لا تنقد
الا بلفظ ساقت قوله بساقت اي من البادي منهما كالنكاح ويكفي
من الجانب الاخر رضيت او قبلت او نحو ذلك **ش** ولا تنقص من في
الحايط ولا تجدي ولا زيادة لاحدهما **ش** يعني انه يشترط في صحة
المساقاة ان لا يشترط رب الحايط اخراج ما كان فيه من دواب وعبيد
واجرا والة يوم عقد ها فان شرط ذلك فسدق لانه يصير كزيادة
شرطها الا ان يكون قد تزعم قبل عقد ها ولو اراد المساقاة وليس
كالمرأة يخرجها زوجها وهو يريد طلاقها فلا يجوز ويقضي عليه
بعودها عما لا تنقص عدتها وكذلك فلا يجوز للعامل ان يشترط
علي رب الحايط ان يجدد فيه ما لم يكن فيه يوم عقد المساقاة وكذلك
لا يجوز لاحدهما ان يشترط زيادة بشي على صاحبه يختص بها عنه
اي خارجة عن الحايط فهو غير قول ولا تجدي ويحتمل ان يقال
ولا تجدي

ولا تجدي بالمال المجهل اي ولا تجدي على العامل في الجزئ وتختلف
جينة او اصع او اوسق لكن يعني عنه قوله شاع وعلم **ش** وعلم
العامل جميع ما يقتضيه عرفا كتابا وتفتية ودواب واجرا **ش**
يعني تسلط عمل على قوله ودواب واجرا النصفية يعني لزوم اي يلزمه
الايمان بها اذ لم يكونا في الحايط وفي بعض النسخ وعلى العامل جميع
الخروجي ظاهرة لا تحتاج لتضمن اي وعمل العامل وجوبا جميع ما
اي عمل او العمل الذي يقتضيه اي الحايط المفهوم من السياق
عرفا من ابار وحصله ودراس ومكيلة وما اشبه ذلك والمراد
بالا بار تعليق طالع الذكر على الانثى وكذا ما يلحق به على المذهب
وتفتية منافع الشجر قال فيها وعلى العامل اقامة الادوات كالدلا
والمساجي والاجرا والدواب **ش** وانفق وكسي **ش** يعني ان العامل
يلزم من يوم عقد المساقاة ان يتفق ويكسي على من كان في الحايط
قبل عقد ها وبعد عقد ها سواء كان لرب الحايط او للعامل قال
فيها ويلزمه نفقة نفسه ونفقة دواب الحايط ورقيقه كانه لاه
اول رب الحايط انتهى واما ما تروى في ذمة رب الحايط قبل عقد
المساقاة فانه عليه الاعلى العامل **ش** الاجرة من كان فيه او خلف
من مات او مرض **ش** يعني ان حكم الاجرة مخالف لحكم النفقة والكسوة
فانه انما يلزم العامل اجرة من استأجره هو واما من كان في الحايط
عند عقد المساقاة فاجرة على ربه وكذلك لا يلزم العامل ان يخلف
مامات او مرض من الرقيق والدواب التي في الحايط يوم عقد
المساقاة وخلف ذلك على رب الحايط وقوله كمارث على الاصح
ش تشبيهه راجع لما قبل لانه هو قوله وانفق وكسي والمعنى
ان العامل عليه خلف مارت من الجبال والدلا وما اشبه ذلك

ومبنى رث بلي وانما كان علي العامل علي الاصم من القولين لانما
دخل علي انتقاعه حتي تظلم اعيانها وتجديد ذلك معلوم بالعادة
بخلاف العيب والدواب وفي بعض النسخ لا سارت بلاد النافية
فخرج من المنع قبله اي ليس علي العامل خلف من مات او مرض
من كان فيه وعليه خلف مارت واعتراض ابن غازي علي هذه النسخة
مردود بما يعلم بالوقوف عليه في الشرح الكبير **كوزع** وقصب وبعل
ونقاة ان عجزه وخبث موته وبرز ولم يبد صلاحه **ش** هذا
اختصار رتبة من المشبه به وهو قولنا انما قطع مساقاة شجر الخفاه
يصح مساقاة عجزه عنه ام لا كما مر بخلاف هذا الان السنة انما
وردت في التمار فجعل مالك الزرع وما معه اختصار رتبة من التمار
فلم يجر مساقاة الا بشروط اربعة الشروط الاول ان يعجزه عن
تمام عمله الذي ينمو به كان عجزه اصليا او عارضا الثاني ان
يخاف عليه المهلاك بان يكون له موته لو تركت مات ولا يلزم
من عجزه خوف موته لان ربه قد يلزمه وتسخيره السبا الثالث
ان يبرز من الارض ليصير مساقاة للشجر والا كان سوادا وعبارة
الجواهر بدل وبرز واستقل ولا يخفى اشتغالها علي قيد اخضر ولا
يد من ان قيل لا يعني لا شرط وبرز لان التسمية بالزرع وما
بعدا انما تكون بعد البروز وما قبله فلا يسمى هذا الاسم حقيقة
فالجواب انما اطلق الاسم المذكور علي البذر باعتبار ما يؤول اليه
مجازا فاشترط الشرط المذكور ليدفع ما يتوهم ان المراد بالزرع
ما يشمل البذر الرابع ان لا يبد صلاحه اذ لو بد صلاحه لم تجز
مساقاة وهذا يستلزم فيه الزرع والشر وخرج بهذا القيد
ايضا القصب والبعل فانها اذا برز ابد صلاحها والبروز مشروط



ص وهل كذلك الورد ونحوه والقطن او كالاول وعليه الاكثر تاويل
ش يعني ان الورد والياسمين والقطن مما تجني ثمرته وهو باق فان
هذه المذكورات ملحقة بالزرع فلا تجوز مساقاةها الا بشروط الزرع
المستتمة وهو تاويل بعض الشيوخ او هي ملحقة بالشجر فتجوز مساقاة
عجز ربهام لا وهو المراد بالاول وعليه هذا الاكثر الاشياخ كاي
عمران وابن القطان وغيرهما فمراده بالقطن الذي تجني ثمرته ويبقى
اصله فيثمرة اخرى واما ما لا يجني الامرة واحدة فهو كالزرع من
غير تاويلين **ص** واقت بالجداد وحمل علي اول ان لم يشترط ثان **ش** ظاهره
انه لا بد ان توثق بالجداد اي لا بد ان يشترط ذلك وانها اذا اطلقت تكون
قاسدة لانه قال يجر باقت واقت بالجداد مع ان ابن الحاجب صرح بانها
اذا اطلقت كانت صحيحة وتعمل علي الجداد وسياقي انها تجوز سمين
ما لم تخرجها فان توثقت بالجداد ليس شرطاً في صحتها فالمراد انها اذا
اقت لا توثق الا بالجداد او بالشهور العجيبة لان كل ثمرة تجني وقتها
لا بالشهور العربية لانها تدور وحملت المساقاة اي انها وهما علي اول
بطن فيما يطعم بطنين في السنة وتتميز احداهما عن الاخرى كما في بعض
اجناس التين في بعض بلاد المغرب والي هذا اشار المص بقوله **ص**
وحملت علي اول ان لم يشترط ثان **ش** واما الجيز والبنق والتوق فان
بطون لا تتميز **ص** وكذا من نخل اوزع ان وافق الجوز بده العامل
وكان ثلثا باستقاط كلثة الثمرة **ش** بياض النخل او الزرع هو الاوهن
الحالية من الشجر او من الزرع وانما سمي بياضا لان ارضه مشرق في
النهار وضو الشمس وفي الليل بنور الكواكب فاذا استنرت بالشجر او بالزرع
سمي سودا لان الشجر يجلب عن الارض بجهة الاشراف فيصير ما تحته
سوادا يعني ان البياض سوا كان منفردا علي حدة او كان في اثنا النخل

وفي اثناء الزرع يجوز ادخاله في عقد المساقاة بشرط الاول ان يوافق
الجو في البياض الجز المحمول في المساقاة في الشجر والزرع الثاني ان يكون
بذر البياض على العامل لا نه لم يمسح انه عليه الصلاة والسلام دفع
لاهل خيبر شيئا مما عاينهم عليها الثالث ان يكون كرا البياض منفردا
تلك قيمة الثمرة فدون كما اذا كان بياوي مائة وقيمة الثمرة على
المعتاد منها بعد اسقاط ما انتق عليها تساوي ما يتين قوله وبذره
العامل اي ووجد بذره من العامل اي وعمل بقية العمل ايضا وبعد
مستفاد من قوله قبل وعمل العامل جميع ما يقتضيه عرفا **مس** والافس
مس اي والابان اخرج شرط من هذه الشروط فسد عقد المساقاة
ويرد العامل ان عمل الي مساقاة مثله في الحايطة والي اجرة مثله في
البياض **مس** شبه في الفساد قوله **مس** كاشتراطه ربه **مس** اي كاشتراط رب
الحايطة البياض **مس** البشير لنفسه اي ليعمل فيه لنفسه فانه لا يجوز لغيره
سقي العامل فحفي زيادة اشتراطها على العامل وكذلك لو كان بطلا
او كان لا يستقي بالحايطة فانه يجوز لربه اشتراطه **مس** والي للعامل ان
سكتا عنه عند عقد المساقاة **مس** ان البياض اليسير اذا سكتا عنه عند
عقد المساقاة يكون للعامل وحده وكذلك ان اشترطه عند عقد
وهذا كله اذا كان البياض يسيرا تبطل الا فلا يجوز ان يدخله في المساقاة
ولا ان يلقي للعامل بل يبي لربه اي ولا يجوز ان يشترطه العامل ايضا وما
ذكره **تت** من انه يلقي للعامل حيث سكت عنه ولو كان كثيرا غير ظاهر
والمتوسيات وكثرته بالنسبة لجميع الثمرة لا بالنسبة لخصه العامل
فقط **مس** ودخل شجر تبع زرع **مس** يعني ان المساقاة اذا كانت على زرع وفيه
تخل يسير تبع فان التخل يدخل في عقد المساقاة لزوما ولا يجوز اشتراطه
للعامل ولا لرب الدرس لان السنة انما وردت بالنسبة البياض لا بالنسبة

الشجر

الشجر وقوله ودخل شجر الخ وكذا عكسه **مس** انه لا يعتبر شروط التابع
في مسيلة المولى ولا في عكسه **مس** وجاز زرع وشجر وان غرت **مس** يعني
ان المساقاة تجوز على الزرع وعلى الشجر سواء استويا بان كان كل منهما
النصف او فريا منه او كانا أحدهما تابعا للآخر في الاول يعتبر شروط
كل وفي الثاني يعتبر شروط المتبوع ثم لا بد من تساوي الجزئين اذا ساقى
أحدهما ودخل الآخر تبعا ووقفت المساقاة في كل سوا كان أحدهما تبعا
للآخر لا وهذا اذا كانا في عقد واحد واما ان كان كل في عقد فتجوز
المساقاة ولو اختلف الجزئين وقدر بان سافرنا ان هذه والتي قبلها
لا يعتبر فيها شروط التابع وانه يعتبر في الثانية شروط كل حيث لم يكن
أحد هاتبعين ان المساقاة في مسيلة المولى هذه وقع عقد هـ
على كل من جزئها سوا كان أحدهما تابعا لهما لا واما في التي قبلها
فانما تنقل المساقاة باحد جزئها ودخل الآخر تبعا فلا تكرار وفي
كلام الشئ نظرو **مس** وحوايط وان اختلفت جزئ الا في صفقات **مس** يعني
وكذلك تجوز مساقاة حوايط في صفقة واحدة بجز واحد وان كانت
مختلفة في النوع والصفة الا ان تكون مساقاة الحوايط في صفقات
يتجوز تعدد الجز واختلفه ثم ان قوله وحوايط الخ عطف على فاعل
جاز مع مراعاة المضاف الي وجاز مساقاة حوايط وان اختلفت
انواعها بان كان بعضها نخلا وبعضها تينا وبعضها رمانا وقوله
جزئي متفق بدليل قوله الا الخ ثم ان الاستثناء من مفهوم قوله بجزء
اي لا يجوزين الا في صفقات والا استثناء متصل اذ قوله وحوايط وان
اختلفت شامل لما اذا كانت الصفقة في صفقة او في صفقات اخرج من
ذلك ما اذا كان في صفقات وعلام المولى صادق بما اذا اتحد العامل
ورب الحايطة او تعدد كل منهما واتحد أحدهما وتعد الآخر وهو

صحيح مطابق لما في اي الحسن **و** غايب ان وصف ووصله قبل
طيه **ش** يعني انه يجوز مساقاة الحايط الغايب ولو كان بعيد القيمة
بشرطين الاول ان يوصف للعامل بان يدكر ما فيه من الرقيق
والدواب او انه لا شيء فيه وهل هو بعل او سفي بالعين او بالنوب
ويوصف ما هو عليه من صلابة او غيرها ويدكر ما فيه من اجناس
وعدها والتقدير المعتاد مما يوجد فيها الشرط الثاني ان يكون
يمكن وصوله قبل طيه وبعبارة اي من شأنه ان يصله قبل طيه
وان وصله بعده وبعبارة مراده ان يكون يمكن وصوله قبل طيه
فلو توافي في طريقه فلم يصل اليه الا بعد الطيب لم تقسم المساقاة
بذلك ويحيط بما للعامل بنسبة ذلك كما ياتي قوله وان قصر عامل عما
شرط حط بنسبته وياتي انه اذا حصل السفي من الله لم يحط له شيء
بما للعامل **و** اشتراط جز الزكاة **ش** يعني انه يجوز ان يشترط ان الزكاة
تخرج من حصة احد هما لا ترجع الي جز معلوم ساقاه عليه فان لم يشترط
شيئا فنشان الزكاة ان يبدأ بها ثم يقسمان ما بقي فهو من اضافة
المصدر لمفعول اي واشتراط احد هما جز الزكاة على الاخر وهو
للشروط وان لم تجب كما مر في الغرض **و** وسين مالم تكثر جد ابلا
ش يعني ان المساقاة تجوز على سمين معلومة مالم تكثر جد اقل كثر
جدا فلا تجوز المساقاة والكثرة جدا هي التي لا تتقضي الا بتغيير
الاصول واذا وقعت جائرة فالسنة الاخرى بالجدا وسواء تقدم
الجدا او تاخر وقوله وسين ولو عربية اذا طابقت الجدا ذات
بان يفرط من المشهور او السمين ما يوافق الجدا ذات فلا ياتي
قوله واقبت بالجدا **و** وعامل دابة او غلا ما في الكبير **ش** اي انه يجوز
ان يشترط العامل على رب الحايط دابة او غلا ما في الحايط الكبير
اشترط

اشترط لم يجز الا بشرط الخلف حيث كان كل منهما سميناً ومفهومه
المنع في الصغير وهو كذلك لا يدرى كفاه ذلك فيصير كأنه اشترط
جميع العمل **و** قسم الزيتون حبا وعصره على احد هما **ش** يعني وكذلك
يجوز اشتراط قسم الزيتون حبا وكذلك يجوز اشتراط عصره على احدهما
فان لم يكن شرط ففصره عليهما معا فان قيل الواجب في الزيتون قسمه
حبالا ان مساقاة تنتهي بجاه فلا فائدة لتعلق الاشتراط بقسمه
حبالا لا اشتراط بوجه او يدل على ان المساقاة فيه لا تنتهي بجاه
واجب بجوابين احدهما ان كلام المؤلف هذا اذا كان المرفق جاريا
بقسمه بعد عصره ثانيهما دفع ما يتوهم ان اشتراط ذلك يوجب
فساد العقد كما في المسائل التي يصح التقدير فيها نظوفا وتقسدا
بشرطه فيها **و** اصلاح جدار وكس عين وسد حظيرة واصلاح
صغيرة او ما قل **ش** يعني ان اصلاح الحايط وكس عين الحايط واصلاح
صغيرة وهو الموضع الذي يجتمع فيه المالسقي الحايط وسد
حظيرة الحايط اي الزرب باعلاؤه لمنع التسور من الحظر وهو
المنع بجوار اشتراط ذلك على العامل ليسارته ويجوز ان العادة
باشترط ذلك عليه لان ذلك لا ينبغي في الحايط بعد انقضاء
مدة المساقاة عابا وسد يروي بالسمين المجهلة وبالسمين
المجته وتقل عن يحيى بن يحيى ان ما حظر زرب فبالمجته وما كان
يجدار فبالمجهلة وكذلك يجوز اشتراط عمل ما قل على العامل كالناطو
ونحوه وفي كلام المؤلف اشكال لان ظاهره جواز اشتراط هذه
الامور على العامل ولو كانت هذه الامور كثيرة وليس كذلك
فكان ينبغي ان يقدم قوله او ما قل على اصلاح جدار وادخال الخ او
كاصلاح جدار الخ والمناصب ضبط شد حظيرة بالسمين المجته هو

على ما كان في
الاصلاح فيقول
اصلاح جدار الخ او
اصلاح جدار الخ او

والظالمات والمساكين والفقراء والمحتاجين فيكون مع قوله
 واصلاح جدار **ر** وتقايلها هدر **ر** اي يجوز ان يتقابل العامل
 مع رب الحائط هدر **ر** اي من غير شيء ياخذها لحدوها من الاخر لانه
 ان وقع علي عوض فهو ما يبيع للثمن قبل زهوه ان امر الخمل واما
 من باب اكل احوال الناس بالباطل ان لم يجر ومباررة وتقايلها
 هدر **ر** سوا كان قبل العمل او بعده اما ان كان غير هدر فمقتضي
 المدونة المخرج مطلقا سوا كان يجر سمي ام لا كان قبل العمل ام لا
 ولا ينشد تفصيل انظره ان ثبت وهدر منصوب علي انه مفعول
 مطلق اي تقايل هدر **ر** وساقاة العامل اخر ولو اقل امانة
ش يعني ان عامل المساقاة يجوز له ان يساق في عامل اخر بغير
 ان ربح الحائط ولو كان هذا الثاني اقل امانة من الاول
 بان يكون عنده تساهل وعند الاول تشديد وهذا بخلاف
 عامل القراض فانه لا يجوز له ان يقارض عامل اخر ولو كان امينا فان
 فعل ضمن كماله في العرق ان مال القراض يباب عليه والحائط
 لا يباب عليه وقوله اخر مفعول مساقاة لا يقال شرط عمل المصدر
 ان لا يكون محتوما بان لا نأبقر الثاني مساقاة ليست للتأنيث
 ولا للوحدة بل بني عليها المصدر من اصله **ر** وحمل علي ضدها
 وضمن **ش** يعني ان العامل الثاني في المساقاة يجل امره علي صدر
 الامانة اذ الاصل في الناس التخرج لا العداله فان وقع من هذا
 العامل الثاني تفصيل فان العامل الاول يضمن موجب فعله ان كان
 غير امين وسوا كانت المساقاة في الزرع او في بحر واما ورثة عامل
 المساقاة فيعملون علي الامانة فقوله ضمن جواب شرط مقدري
 واذا حمل الثاني علي هدرها ضمن اي الاول موجب فعل الثاني

غير

غير الامين **ش** فان عجز ولم يجد اسلمه هدر **ر** يعني ان عامل المساقاة
 اذا عجز عن سقي الحائط ولم يجد شخصا امينا يساقه مكانه علي الحائط
 يسلمه لربه من غير شيء ياخذ من رب الحائط في مقابلة عمله لان
 المساقاة كالجعل لا تستحق الا بتمام العمل **ر** ولم تنسخ بفلس ربه
 وبيع مساقاة **ش** يعني ان عقد المساقاة لا ينسخ بفلس رب الحائط
 سوا كان العامل قد عمل ام لا ويقال للفرما يبيعوا الحائط علي ان العا
 مساقاه بالثمن او الثالث او نحوها من الاجزاء فتولد ولم تنسخ
 اي لم يحكم بفسخها ولم وان كانت تغلب معني المصارع الي المضي
 لكن محله ما لم تتم قريته والغزبية ان الكلام في احكام مستقبله
 فصار التفسير لمساويا لئلا تكن التفسير بلاولي وكلام المولى فيها
 اذا تقدم عقد المساقاة علي الفلس واما لو تاخر لكان للفرما فيه
 وظاهر قوله بفلس ربه يشمل الفلس بالمعني الاعم وانظر لو استحق
 الحائط حال حكمه حكم الفلس لا تنسخ المساقاة ام لا والظاهر انه
 خلافه لان الحق للمستحق واذا كان كذلك فلم اخذ الحائط ودفع
 اجره كسيلة والمستحق اخذها ودفع كرا الحرف واما الموت
 فلا تنسخ به كالفلس لان المساقاة كالكراس **ر** ومساقاة وصي
 ومد بن بلا حجر **ش** اي وجاز مساقاة وصي حائط يتيه لانه من جملة
 تصرفه له وهو موقوف علي النظر لانه ليس من بيع الربح حتي يجل
 علي عدم النظر وكنه نكح يجوز مساقاة المدين اذا لم يجز عليه فان حجر
 عليه الحق للفرما لم تجز مساقاته والمراد بالبحر قيام الفرما كما يدل
 عليه كلام الشافعي وهو مشكل لان الحجر يعني قيام الفرما انما يمنع
 تصرفه علي وجه التبرع لا علي المعاوضة وقد يقال روعي هذا
 كونه من باب التبرع لانه كما اعتقر فيها اي في المساقاة ما يجرم

مل

فاسدة وبلا عمل صفة لفاسدة اي فاسدة خالية من عمل
وبالمنصب على الحال من الضمير المستتر في فسخت اي وفسخت
هي اي المساقاة حالة كونها فاسدة وبلا عمل اما صفة لفاسدة
او حال من ضميرها فتكون حالا متداخلة وهذا اولى لان الحال
وصف لصاحبها في المعنى وتبليق الحكم بوصف يشعربليته اي
وفسخت لفاسدها **ص** او في اثنا عشر او بعد سنة من الكثران وجبت
اجرة المثل **س** يعني ان المساقاة اذا وقعت فاسدة وعثر عليها في
اثنا عشر او بعد سنة من الكثران فافسخت وبكون للعامل اجرة
المثل فيما عمل اي له بحساب ما عمل كالاجارة الفاسدة واما
ما يرد فيه الى مساقاة المثل فانما يفسخ ما لم يعمل فاذا فات بائنا
المثل بماله بال لم تفسخ المساقاة الى اقتضاء امدها وكان فيما
بقي من الاعوام على مساقاة مثله للضرورة لانه لا يدفع للعامل
نصيبه الا من الثمرة فلو فسخت لزم ان لا يكون له شيء لما علمت
ان المساقاة كالجعل لا تستحق الاتمام العمل وهذه مضموم
قوله ان وجبت اجرة المثل **ص** ومعه اجرة المثل ان خرج عنها
س اي وان اطلع على فساده بعد الفراغ من العمل فتجب اجرة
المثل للعامل ان خرجا عن المساقاة الى الاجارة الفاسدة او الى
بيع الثمرة قبل بد صلاحها ومثل ذلك بقوله **ص** كان اردا يعني
او عرضا **س** لانه ان كانت الزيادة من رب الحايط فقد خرجا
عنها الى الاجارة الفاسدة فكانه استاجرة على ان يعمل له في
حايطه بما اعطاه من الدنانير والدرهم والعروض ويجز من ثمرته
وذلك اجارة فاسدة فوجب ان يرد اي اجرة المثل ويحاسبه رب
الحايط بما كان اعطاه من اجرة المثل ولا يبي له من الثمرة واما
ان كانت

ان كانت الزيادة من رب الحايط فقد خرجا عنها الى الاجارة الفاسدة فكانه استاجرة على ان يعمل له في حايطه بما اعطاه من الدنانير والدرهم والعروض ويجز من ثمرته وذلك اجارة فاسدة فوجب ان يرد اي اجرة المثل ويحاسبه رب الحايط بما كان اعطاه من اجرة المثل ولا يبي له من الثمرة واما ان كانت

ان كانت الزيادة من العامل فقد خرجا عنها ايها الى بيع الثمرة
قبل بد صلاحها فكانه اشترى منه الجزا المسمى له في المساقاة بما
دفع من الدنانير والدرهم والعروض واجرة عمله فوجب ان يرد
الى اجرة مثله ويأخذ من رب الحايط ما اراده ولا شيء له من
الثمره فقوله كان اردا اي احدهما لكن ان كان الذي ارداه
العامل فقد وقفا في بيع فاسد وان كان رب الحايط فقد وقفا في
اجارة فاسدة وارباعا ضمير وبعد وبعد الفراغ من العمل تبع له
ويجبه من غاربه بعد الشروع في العمل ولا يتكرر حينئذ مع قوله او في
اثنا عشر لان ذلك في بيان الفسخ في اثنا عشر وهذا في بيان الواجب
بعد الفسخ وسواء في لان التفسير الاول يقتضي ان اجرة المثل لا تكون
الا فيما فسخ بعد تمام العمل وليس كذلك لانهما واجبة فيما فسخ
بعد الشروع في العمل وقبل تمامه وبعد تمامه حيث وجبت اجرة
المثل **ص** والافساقاة المثل **س** اي وان لم يكونا خرجا عن المساقاة وانما
الفساد من جهة انهما عقدا على غير ما وجب ذلك فان الواجب مساقاة
المثل والعرق بينهما وبين اجرة المثل ان اجرة المثل متعلقة بالذمة
ويكون العامل احق بالثمره في الفسخ الموت هذان في المساقاة واما
ما يرجع فيه في الفراض باجرة المثل لا يكون الحق به لاني قلست لامون
واما مساقاة المثل فتعلقته بالثمره ويكون العامل احق بالثمره من
غيره في الموت والفسخ كما اشار الي ذلك ابن عرفة عن عبد الحق عن بعض
سبوح متعلية ثم ذكر المؤلف المسائل التي تجب فيها مساقاة المثل
وعلاها ستعة فلك كما قلناه مع شرائطهم او مع بيع او شرط عمل
ربه او دابة او غلام او موصية او حمله لمقر له او كغيره مائة اخذ
او اخلف الجزر بسنين او حيايط **س** الاولي ان يساق فيه على حياطين

ح

ان كانت

احد ما قد اطم ثمرة والاخر لم يطعم او ساق فيه على حايطة واحد فيه ثمرة قد
 اطم وفيه ثمرة لم يطعم وليس تنج لانهم بيع ثمرة مجهول بشئ مجهول لانقال
 اصل المساقاة كذلك لاننا نقول خرج من اصل فاسد لا يتناول هذا يعني
 على صله الثانية ان يجتمع مع بيع كان يبيعه سلفه مع المساقاة ومثل
 البيع الاجارة وما اشبه ذلك مما يتنوع اجتماعة مع المساقاة قاله بعض
 الفقهاء ينبغي الثالثة ان يشترط العامل على رب الحايطة ان يعمل معه في
 الحايطة لحوالان يده على حايطة او اموالها كان المشترط رب الحايطة فغيبه
 اجرة المثل الرابعة ان يشترط عمل دابة رب الحايطة والحال ان الحايطة
 صغير لا نه جيبه زيادة على رب الحايطة وتجاوز ذلك اذا كان الحايطة
 كبير اقول وهو صغير قيد في الاجرة من السادة سنة اذا اشترط
 رب الحايطة على العامل عند عقد المساقاة ان يحمل ما يخصه من الثمرة
 من الاثر الى منزله للعلة السابقة وهذا اذا كان فيه بعد سنة
 والاجاز ولا فرق بين ان يشترط العامل على رب الحايطة ان يحمل ما يخصه
 الى منزله او يشترط رب الحايطة على العامل ذلك فله مساقاة مثله
 ما لم تكن اكثر من الجرة الذي بشرطه عليه ان كان الشرط للمساقي واكل
 ان كان الشرط للمساقي كما في المقدمة السابقة اذا اشترط رب الحايطة
 على العامل ان يكفيه مونة حايطة اخر بان يعمل بنفسه بغير عوض او بكر
 كان وقع وفات بالعمل فللعامل مساقاة مثله وفي الحايطة الاخر اجرة
 مثله الثامنة اذا ساقاه على حايطة واحد سنين معلومة سنة على
 النصف وسنة على الثلث وسنة على الربع وفعل المؤلف اراد بالجمع
 ما زاد على سنة واحدة التاسعة اذا ساقاه على حايطة صفقة
 واحدة حايطة على النصف واخر على الثلث مثلا لا خلاف ان يثمر احدهما
 دون الاخر اما في صفقات فتجوز المساقاة ولو مع اختلاف الجركا

كذا الحايطة والحال ان الحايطة صغيرة

من المؤلف ولعل مراده يحايط ما زاد على الحايطة الواحد **ص** لا خلاف فيها ولعل
 يشبهها **ن** هذه الصورة المساقاة فيما صححناه وانما التشبيه في الرجوع
 الى مساقاة المثل والمعنى انهما اذا اختلفا بعد العمل في الجزر المشترط
 للعامل فقال دخلنا على النصف مثلا وقال رب الحايطة دخلنا على الربع
 مثلا والحال انهما لم يبقوا واحد منهما فانما يتناحان اي يحلف كل علي
 حل يدعيه مع فني دعوي صاحبه ويرد العامل المساقاة مثله ومثله
 اذا انكلا ويقضي للحالف على التاكل فان اشبهه معا فالقول للعامل مع
 يمينه فان انفرد رب الحايطة بالتشبه فالقول قوله مع يمينه واما
 ان اختلفا قبل العمل فانما يتناحان ويتفاسحان ولا ينظر تشبه ولا
 عدمه ونكولهما كلهما او بعد الخلاف القراض فانه لا يخالف فيه بل
 العامل يرد المال لان القراض عقد جائز غير لازم **ص** وان ساقينه او
 اكرتته فالقيمة سارقا لم ينقص ويحفظ منه **ن** يعني ان من ساقى
 شخص حايطة او اكرهه داره ثم وجد سارقا يحسن منه في الاول على
 الثمرة او الزرع وفي الثاني على الاواب مثلا فان انعقدت في المساقاة
 وفي الكرا لا تنقص لاجل ذلك وعلى رب الحايطة او رب المنزل ان يتحفظ
 منه فان لم يقدر على التحفظ منه فانه يكره عليه الحاكم المنزل وسياتي
 عليه الحايطة وحلفا قوله او اكرتته على انه اكره داره مثلا لموافقته
 للنقل واما لو اكره نفسه للخدمة فانه يجب برده كما يأتي في الاجارة
 في قوله وخبر ان تبين انه سارق لانه يمكن التحفظ منه بخلاف مسئلة
 المؤلف فقوله وان ساقينه حذف المقبول من الاول لعدم به لان
 من المعلوم انه بساقيته حايطة اي وان ساقينه حايطة ومن الثاني
 المقبول الثاني للمعوم اي فان اكرتته شيئا يحسن فيه سرقة او سرقة
 يقيم منه او عليه **ص** كسبعه منه ولم يعلم بفلسه **ن** تشبيهه في عدم الفسخ

ونزوم البيع لتقريبه حيث لم يثبت فليس له اخذ سلعة في فلس ولا موت
 وما مر في باب الفلس ان المقدم اخذ عين شبيهه المجاز عنه فيما اذا طرا
 الفلس على البيع لعدم وجود التقريب من البايح بخلاف ما هنا **وسا**
 النخل كليف كالثمره **ش** يعني ان ما سقط من النخل من بلع وبيع وجريد
 وغير ذلك يكون مضموم ما بينهما على حكم ما دخل عليه من الاجزائي
 الثمرة وكذا حكم الثمن فقله وساقط النخل اي الساقط عنه واما
 اصل النخل فلا يشي للعامل فيه وبعبارة الاضافة على معنى من
 وينبغي مضاف اي الساقط من النخل اي من اجزاء النخل وقوله كليف
 مثال لبيان ان فلا يصدق بالساقط من الاصول **والقول** الذي
 الصحة اي والقول عند اختلافهما فيها يقتضي الصحة والفساد قول
 مدعي الصحة مع يمينه كالبايدي رب الحائط انه جعل للعامل جزا
 معلوما وقال العامل بل جعل لي جزائيما او بالعكس لان يكون عرفهم
 الفساد فيصدق مع يمينه ويفسخ العقد ونقل العلم عن المنيط
 ان القول قول مدعي الصحة قبل العمل او بعده وبه جزم النجاشي وان
 رتبند فقول السائل صدق مدعي الصحة بعد العمل والائتلاف
 وفسخت انتهى لا يقول عليه واستمر قوله مدعي الصحة بانها
 لو اختلفا فقال له الحائط لم يدفع لي الثمرة وقال العامل بل
 دفعتمنا صدق العامل لانه امين بن المواز ويخلف ان كان قبل الجذان
 او بعد فوكنا لو وجد بعضا رطبا والباقي مائرا فقال قبل الجذان
 لم يدفع لي الرطب ولا ثمنه **ش** وان قصر عامل عما شرط عليه عمله اي او
 جري العرق به حط من نصيبه بنفسه كان بشرط عليه
 حرق او سقى ثلاث مرات فحرق او سقى مرتين فينظر قيمة ما عمل
 مع قيمة ما ترك ان كانت قيمة ما ترك الثلث حط من جزية المشترط

وان قصر عامل على اشتراط حط
 بنسبة حط
 حط

له

له ثلثه كان يقال ما اجرة مثله لو حرق مثلاً ثلاث مرات فاذا قيل
 عشرة فيقال وما اجزته لو حرق مرتين فاذا قيل ثمانية حط من
 حصته من الثمرة خسمها وهكذا او اشترطه قصر بانه لو لم يقصر
 بان شرط عليه السقي ثلاث مرات مثلاً فسقى مرتين واغنى المحر
 عن الثالثة لم يحط من نصيبه شي ابن رشد بلا خلاف قال بخلاف
 الاجارة بالدناير والدراهم على سقاية طابطة من السنن وهو
 معلوم عند أهل المعرفة في ما الساقط اقام به جينا حط من اجارته
 بقدر اقامته الما فيه والفرق ان الاجارة مبنية على المشقة بخلاف
 المساقاة واسد اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
 وقد تم هذا الجزء الثالث من شرح شيخنا ومولانا
 شيخ الاسلام والمسلمين وحيد دهره وفريده
 عصر الشيخ محمد الخزني رحمه الله تعالى
 ونفعنا به في الدارين امين والحمد
 لله رب العالمين امين
 امين امين

وكان الفراغ من كتابته يوم الخميس المبارك عاشر يوم من شهر
 القعدة من شهر سنة ١٢٨٥ هـ كاتبه محمد ضبيش القرني
 المالكي عفي الله عنه وغفر له ولوالديه ومساكينه وسائر المسلمين
 بيمينه وكبره امين
 امين

Copyright © King Fahd University